



مجلة العلوم الإجتماعية

Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين

العدد 08 مارس 2019



V.R33616
ISSN 2568-6739



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتحية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا
ISSN 2568-6739 V.R33616

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

مارس 2019

العــــدد الثامن (08)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

الهيئة العلمية والاستشارية.

شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.
- أن يكون المقال في حدود 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط simplified Arabic 12 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.00 بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
- هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص(16 23.5X).
- يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
- بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
- يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس، المؤلف(السنة) ، عنوان الكتاب؟، ط(الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد، أما المقال: للمؤلف(السنة)، عنوان المقال، المجلة، م(المجلد)، ع(العدد)، مصدر المجلة(الجامعة أو المخبر مثلا)، مكان النشر، البلد.
- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

sciences@democraticac.de

كلمة العدد

بمزيد من التألق تصدر مجلة العلوم الاجتماعية في عددها الثامن لترسم ملامح الرقي العلمي في محاولة لنشر المعرفة الإنسانية بمناحيها الإنسانية المختلفة، لتؤكد الخط العلمي الذي تحذوه المجلة نحو الأمام في مسار رسمته المجلة منذ عددها الأول والذي حافظت عليه في سبيل التطوير.

لقد جاء هذا العدد متكاملا من حيث الأبحاث المنشورة والدراسات المنجزة من قبل الباحثين وفق مقاربات معرفية مختلفة تؤكد ذلك التناظر العلمي بين الباحثين والدارسين لمختلف القضايا والظواهر الإجتماعية من أجل تقديم رؤية علمية تحليلية أو نقدية أو إستكشافية أو وصفية في ميدان العلوم الإجتماعية، وهو ما نحن بحاجة إليه اليوم في مجتمعاتنا المعاصرة.

إن مجلة العلوم الاجتماعية أضحت اليوم منبرا منيرا للأبحاث المتجددة والمتطورة أين نقف على ذلك التغاير العلمي في الميدان النظري والتطبيقي بشقيه من أجل غرس قيم علمية إنسانية بالدرجة الأولى من حيث النشر المعرفي الراقي الهادف.

إننا نشكر في هذا المقام كل الذين سهروا على خروج المجلة بحلتها المعهودة أين تحاول المجلة جاهدة في كل عدد أن تصدر بحلة علمية تمتاز بالرزانة العلمية والموضوعية الدقيقة في معالجة القضايا المطروحة من وجهة نظر الباحثين، وهو ما جعل المجلة قطبا للكثير من الباحثين كمرجع علمي وكفضاء علمي للنشر وفق أسس علمية تتوافق والشروط العلمية المتعارف عليها في نشر المعرفة العلمية.

الدكتور بحري صابر

رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي، العدد 08 مارس 2019

فهرس المحتويات

صفحة

دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم الانتماء

The role of socialization in promoting the values of belonging

د. الشيخ أحمد الجيلاني، كلية الآداب القبة، جامعة عمر المختار البيضاء– ليبيا

د. عبد العاطي الفقيه، كلية الآداب القبة، جامعة عمر المختار البيضاء– ليبيا

ملخص: لقد استلزم بحث دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم الانتماء، استحضار بعض المقاربات المفاهيمية لتجليات الهويات المستهدفة بالانتماء العام، بدافع المصلحة في تبادل الإشباع، أو بدافع الحتمية الاجتماعية، أو بدافع القواسم المشتركة المستدمجة. أو تلك المستهدفة بالانتماء الوطني، بدافع تفرده بالقدرة على تلبية حاجات الإطار المرجعي–التوجيهي. إضافة إلى معوقات تنافر مكونات الهوية أو هدر مكونها المحاط بالإجلال العام، لسيرورة الانتماء العام، ليبرز دور مؤسسات التنشئة في تعزيز قيم الانتماء عبر تطوير الضمير المتجانس، بحسب عادات التفكير القائم على التقليد، لتشكيل شخصيات بقيم انتمائية تقليدية، أو بحسب عادات التفكير القائم على المبادئ لتشكيل شخصيات بقيم انتمائية وطنية – عمومية.

الكلمات المفتاحية: الانتماء، المواطنة، القيم، التنشئة الاجتماعية.

Abstract: The current study investigated the role of socialization to promotes a sense of belonging, evoke some conceptions to manifestations of targeted identities for general belonging, in order to exchange of gratification, social determinism, or common denominators. The role of socialization also promotes targeted values of national belonging that have the abilities to meet the needs of the reference-guideline framework. In addition, there are limitations of dissonance the components of identity which have public homage or losing these components to improve public belonging in order to emerge the role of institutions of education that enhance the sense of belonging by developing a homogeneous conscience. This conscience is related to habits of thinking based on traditions to shape personalities with traditional belonging or according to habits of traditional thinking based on principles to shape personalities with national generality belonging.

Keywords*:* belonging, citizenship, socialization, values.

مقدمة:

لعل المتتبع لمقولة عالم السلوكيات الأمريكي(جون واطسون) Watson الشهيرة: "أعطني دستة A dozen من الأطفال سليمي البنية، والإمكانيات المطلوبة، وأضمن لك أن أنشئ من أي واحد منهم أي متخصص تريده: طبيبا أو محاميا أو فنانا أو تاجرا أو متسولا أو لصاً، بغض النظر عن إمكانياته ومواهبه وجنسه وسلالته"(فرج عبد القادر طه، 2009، ص129). تأكيدا منه على أهمية التعلم في مجال التربية والتنشئة، إذ يرى أن السلوك لا ينشأ من الغرائز أو أي شيء فطري آخر، بل إنه يُكتسب من خلال التعلم، وبخاصة طريقة التشريط الكلاسيكي على الطريقة (البافلوفية)؛ يدرك أهمية التنشئة الاجتماعية في تشكيل السمات الشخصية للكائنات البشرية، وقولبتها حسب الضرورات الوظيفية لمعطيات الصيرورات السوسيولوحية، وتوظيف عملية التنشئة للمقتضيات الضرورية للمجتمع، بحيث تشكل "قصدية التتبع" ذاتها لهذه العملية فاعلية ذلك الإدراك الذي يتسع للوعي بمتطلبات أولوية "دلالة هوية المنتمي" كمحصلة اسمية أو تصنيفية لها، تسمح بإبراز ما هوياتها المجردة لصفاتها المتساوقة، التي قد تنال التقدير إلى حد الرضا بالانتماء إلى "الما صدق" أو الواقعي من موضوعاتها، بما يتبدى كحرية إرادية لضرورة التعرف على الذات "خارطتها الإدراكية" بمعطياتها الدلالية المفارقة، أكثر مما هو تناسب لرفاهية دهشة الفضول المعرفي، ما يظهر أنه قد يكون من التعسف محاولة الفصل بين الهوية الشاعرة ومشاعرها بالانتماء، نظرا لأنه إذا كانت الهوية عبارة عن "منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية"(ميكشللي أليكس، 1993، ص129)، فإن هذه المنظومة لا تأخذ وحدتها الوجودية، ومعناها الهادف، بدون (مشاعر الانتماء، والانسجام، والقدرة على تجاوز المشكلات التي افرزها تاريخ التطور الفردي، وشروط الخبرة كهوية ناضجة)، إلى جانب الإحساس بمركب المشاعر المادية؛ (الوجود المادي، والاستمرارية الزمنية، والتمايز، والاستقلال الوجودي، والثقة في الوجود)(ميكشللي أليكس، 1993، ص171). كما يتطلب الشعور بالهوية الفردية أيضا؛ وعي جملة من المشاعر الجسدية الخاصة، أي المتمايزة، التي لا تظهر لدى الرضيع إلا بعد مرحلة النضج العصبي، من سمع وبصر ولمس، بما يتيح إمكانية النضج النفسي، أو الشعور بالجسد، مما يتيح بدوره للكائن البشري السليم البنية الوعي المتنامي بوجود "هويته المادية" المختلفة عن أمه، نظرا لأن جملة مشاعرنا هي التي تذكرنا "بهويتنا" أي أننا نحن، بالنظر إلى ما أثبتته تجارب الحرمان الحسي بالزمن والألم، من أن الذين يخضعون لها، يحشرون في تأملاتهم الذاتية فقط، فلا يشعرون سوى بالعدم والفراغ المطلق(ميكشللي أليكس، 1993، ص74). أي أنه إذا كانت عملية الانتماء من أكثر المفاهيم حضورا في تحديد السمات البنائية لهوية الفاعل الاجتماعي، باعتبارها الإدراك الداخلي الذاتي للفرد، المحددة بعوامل خارجية يدعمها المجتمع، والانتماء هو الشعور بهذه العوامل، نظرا لعجز الهوية عن الوجود في فراغ من الأطر النفسية الثقافية والاجتماعية، فإن الشعور بالانتماء المادي لجماعة أو ثقافة ما، يتطلب بدوره الشعور بهوية فردية، قادرة على الوعي المادي المشترك بجماعة أو ثقافة ما؛ إلى جانب معرفة الأرض والسكان ومدى حيازات القوة الأخرى. ما يدل على قوة الترابط بين الهوية والانتماء.

كما أنه من الأكيد أيضا، أن للانتماء عدة تجليات لا ينفصل الأداء في إنتاجها عن اللا أداء في أدواتها، فمن يزرع الشوك لا يجني الورود، وبالمثل اجتماعيا؛ من يغرس التطبع القبلي أو الفئوي أو الطائفي أو العرقي، لن يحصد سوى المزيد من مظاهر التعصب على الأسس القبلية، أو التحيز على الأسس الثقافية، أو التمييز العنصري على الأسس العرقية المتنافية مع الوعي الوطني، كشرط متقدم لضرورة التنشئة أو التطبيع على مستلزماتها، حسب قاعدة أسبقية الوجود الملموس للدال signifier على المعنى أو المدلول signified، فالمفهوم لا يمكنه الإفصاح عن شيء قبل أن يتشيأ(أيان كريب، 1999، ص202) أي أن "ماهية الموضوع، متقدمة على الشعور بالانتماء له، ومن ثم، فنواة الهوية الشاعرة، سابقة على الشعور بالانتماء لموضوع.

أما علة التنافي لموضوعات الانتماء، فقد ترجع إلى أن لكل انتماء شروطه التي قد تتكامل أو تتنافى مع انتماءات أخرى، مثل تقابل الانتماءات الأولية أو الطبيعية "القبلية أو العرقية" مع الانتماءات الاصطناعية "الأيديولوجية أو النقابية أو الوطنية" القائمة على مبادئ التعاقدات الاجتماعية المتجاوزة لما هو أولي، رغم دقة الفواصل بينها، وسهولة التزحلق في حقول بعضها البعض. دون أن يقلل ذلك من أهمية "الحاجة إلى الانتماء" التي تبرز من تبوئها للمرتبة الأولى للحاجيات الرئيسية للإنسان في هرمية (كاتل) Cattell (أريك فروم) From والثالثة في هرمية (أبراهام ماسلو) Maslow مباشرة بعد الحاجة الفسيولوجية، والحاجة الأمنية، وقبل الحاجة إلى الشعور باحترام الذات والنمو الشخصي والحاجة إلى المعرفة والابتكار، والحاجة الأخلاقية والجمالية، بصرف النظر عن الدافع إليها، أهو الخروج من حيز الذات والانسحاق في الجماعة، أم هو الشعور بالامتداد في الآخر والمشاركة الوجدانية أو الجمعية، أم هو مجرد نزعة اجتماعية، أم نزعة الغريزة القطيعية، أم كل ذلك معا؟.

أولا. مفهوم الانتماء: يُعرف الانتماء لغةً بأنه "الانتساب إلى شيء ما، أو الارتفاع والصعود، يقال انتمى الطير أي ارتفع، كما يرد بمعنى الزيادة، فيقال انتمى فلان إلى فلان، إذا ارتفع إليه وازداد "أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت تعريفاته على النحو التالي:

-يشير الانتماء belonging إلى الارتباط الحقيقي، والاتصال المباشر مع أمرٍ مُعيّن تختلف طبيعته بناءً على الطريقة التي يتعامل فيها الفرد معه، أو أنه التمسك، والثقة بعنصر من عناصر البيئة المحيطة بالأفراد، والمحافظة على الارتباط به وجدانياً، وفكرياً، ومعنوياً، وواقعياً، مما يدلّ على قوة الصلة التي تربط بين الفرد، والشيء الذي ينتمي إليه، سواء أكان انتماؤه لذاته أو لوطنه، أو عائلته، أو عمله، أو غير ذلك. (http://mawdoo3.com).

-كما يشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى الانتماء باعتباره "رغبة الفرد في تقمص شخصية جماعة أو شركة أو نادي ذات مركز ممتاز والتوحد معها"(أحمد زكي، 1986، ص39). وعلى الرغم من إبراز هذا التعريف لأهمية مركز موضوع الانتماء، إلا انه لم يميز بين الانتماء والولاء allegiance الذي استخدمه للدلالة على الصلات العاطفية أو القانونية التي تربط الفرد بالجماعة أو شعائرها، أو الإخلاص لما يعتقد الفرد أنه صواب، كالعمل أو الوطن(أحمد زكي، 1986، ص16).

-أما دائرة المعارف البريطانية فاعتبرت أن الانتماء يعني "شعور المرء بالارتباط بمثال أو قضية أو موضوع معين، قد يكون شخصا آخر أو مجموعة أشخاص، ويعبر عن الولاء بالفكر والعمل والجهاد والتطلع إلى ربط مصالح الشخص بالمصالح المتعلقة بموضوع ولائه، ويتحول الولاء إلى تعصب عندما يصبح جامحا وغير متعقل، كما ينقلب إلى إذعان عندما يأخذ شكل القبول على مضض"(محمد سمير فرج، 1992، ص20). ما يعني أن الانتماء يتميز بأنه شعور ايجابي نحو أي موضوع، بما في ذلك الوطن كمفهوم مجرد، وذلك على نحو:

أ.أنه غالبا ما يرتبط بموضوع يحظى بالتبجيل (في حالاته الصحية أو غير المرضية).

ب.الولاء يمثّل أعلى درجات الانتماء، التي يكون صاحبها مستعدا للتضحية بمصلحته في سبيل ولائه.

ج.أن الولاء قد يتحول إلى تعصب عندما يصبح جامحا وغير متعقل.

د.أن الولاء ينقلب إلى إذعان عندما يكون مفروضا أو فاقدا لخاصيته الطوعية.

-لكن موسوعة علم النفس ميزت بين مفهومي الانتماء والولاء، على نحو:

أ.أن الانتماء: عبارة عن "انتساب الفرد إلى جماعة أو حزب أو نادي أو مؤسسة عمل معينة باعتباره عضوا فيها، له ما لأفرادها من حقوق وعليه ما عليهم من واجبات"(فرج عبد القادر طه، 2009، ص204).

ب.أما الولاء: المترجم بـ loyalty فيمثل "عاطفة الحب أو القناعة الطوعية الذاتية التي يتبناها الفرد نحو موضوع معين، كالوطن أو الطائفة الدينية أو الإيديولوجية، بحيث يضحي بمصالحه الخاصة وأحيانا بحياته وحياة أسرته في سبيل الدفاع عنها والدعوة لها"(فرج عبد القادر طه، 2009، ص1248) أي أن الولاء يمثل أعلى مستويات الانتماء أو الانتساب، ورغم تداخل تعريف هذه الموسوعة للانتماء مع مفهوم المواطنة، فإنه يحصر الانتماء في المستوى الشكلي أكثر من المضمون، فالفرد قد يكون عضوا محسوبا على جماعة، لكنه لا يرتضي معاييرها ولا يتوحد مع ميولها، حيث يحتفظ بولائه لجماعة أو موضوع آخر خارجها.

ما يعني انه مهما بدا أن مفهوم المواطنة ومشتقاتها، أو مستوياتها كالوطنية، تمثل تداخلا مع مفهوم الانتماء بمستوياته أو مشتقاته كالولاء، من حيث المقاييس الإجرائية أو العملية، فإنه يمكن ملاحظة أنه بقدر ما أن المواطنة مشتقة من جذرها الوطني، بحيث تظل مظاهر الانتماء الناتجة عنها تدور في فلك الوطن، ومحصورة في تجلياته، بقدر ما يتحرر مفهوم الانتماء بالمعنى الولائي من ذلك، سواء بالانتساب الشكلي، أو بالارتباط الحتمي بالموطن الجغرافي، ليشمل جميع الموضوعات التي تثير شعوره الايجابي، حيث يتمثل الشعور بالانتماء على المستوى الفردي في صيغة "الأنا" كضمير للمتكلم، كما يحدده (هيربرت ميدH. Meide) ويتجسد هذا الانتماء على المستوى الجمعي في روح الجماعة، أو في الشعور بالتضامن الاجتماعي، وليس في التضامن الوطني.

كما يعني أيضا، أن الشعور بالانتماء، كمفهوم مجرد، لا يبدأ ظهوره بالوطن، وإنما ينشأ من العلاقة الأولية التي تربط الرضيع بأمه، بما يشكله من هوية جمعية في صيغة "نحن" We كضمير جمعي، ويضرب مثل هذا الشعور جذوره العميقة في الحياة الجمعية للمجتمعات الأولية،

حيث لا يكون للجماعة أكثر من حقيقة فردية، و لا يكون للفرد وجود إلا من خلال الجماعة، ومن أجلها، ومن ثم فهي المسئولة عن تفكيره وسلوكه(ميكشيللي أليكس، 1993، ص76). بحيث يبدو مفهوم المواطنة، عبارة عن "انتماء نوعي هادف" تتجاوز فيه الجماعة ذاتها القائمة على الصلات القرابية الأولية، لصالح هويتها القائمة على محل الإقامة الجغرافية، ثم تتجاوز ذلك لصالح هويتها المجردة في مفهوم "الدولة" كانعكاس للإرادة الواعية بالمصالح المشتركة للمكونات الاجتماعية للجماعة.

أما عن ماهية الانتماء، فقد اعتبر مجموعة من العلماء أنها غريزة نوعية "بشرية" موروثة، تتبدى في حياة المرء بعد أن تُقيَّض له وسائل الاتصال بالمحيطين به "فالإنسان مدني أو انتمائي بطبعه" تبلورت لديه هذه الخاصية من تراكم تفاعله مع الطبيعة، حيث كان يرتمي في أحضان الأقوياء من أفراد القبيلة لحمايته من الأخطار المحدقة به، اعتاد ممارستها، فتثبتت لديه كخبرات لاشعورية موروثة منذ الأزمنة السحيقة، يبدأها كل مولود من أحضان أمه، عبر الإحساس بالتوحد معها، وإكساب اللغة من الإيقاعات الرتيبة لمناغاتها له، ما يمكنه من انفصال كيانه عنها، وتحرر "انتمائه من التبعية إلى الحب" في شكل "ارتباط وجداني ايجابي بأي موضوع" كبروز للجانب التجريدي في هذه العملية، من الانتماء للمحسوسات، التي تميز الإنسان البدائي، إلى الانتماء للمفاهيم المجردة، التي تميز الإنسان المعاصر، بحيث لا يتم الانتماء للوطن كقطعة أرض، وإنما يكون له كمفهوم كلي؛ أي تصور تجريدي، كما هو حال الانتماء للديمقراطية أو العدالة أو المجموعة الدينية أو العرقية أو العائلية، ومهما كانت التباينات في التعبير عن الارتباطات الوطنية أو الشخصية، فإنها جميعا تمر بغريزة الانتماء(يوسف ميخائيل أسعد، 1992، ص10). كما اعتبر جمهرة من العلماء أن الانتماء شعور يكتسبه المرء من خبرات تنجم عن الاحتكاك بالبيئة المحيطة به، على اعتبار أن الإنسان مهما كان يولد "كصفحة بيضاء" إلا أنه مزود بالاستعدادات التي تمكنه من اكتساب الخبرات التي تُسَطَّرُ عليه من البيئة الطبيعية أو الاجتماعية، من نظم وأعراف ومعتقدات(يوسف ميخائيل أسعد، 1992، ص11). رغم تداخل الغريزي بالمكتسب في التركيبة الإنسانية، على اعتبار أن الغريزة عبارة عن مجموعة من الخبرات المكتسبة التي ترسبت في الجِبِلّة البشرية أو اللاشعور الجمعي ـ حسب تعبير (كارل يونج) Young ـعبر ملايين السنين، فبقدر ما أن المرء يحمل في جيناته المورثات البيولوجية لأجداده الأقدمين، بقدر ما يحمل في بنيته الانثرو- سيكولوجية خبرات الجنس البشري بجميع مراحل تطوره، بحيث ينتفي التناقض بين ما هو غريزي، وما هو مكسب في موضوعة الانتماء، كـ "لاشعور جمعي" بالنظر للحقائق التالية:

أ.الأصل في طبيعة الإنسان كائن اجتماعي، كتلي وليس فردي.

ب.الحنين إلى الطفولة الباكرة؛ أي ثدي الأم، وذلك بالاستعاضة عنه رمزيا بثدي الجماعة في الاحتضان والحماية والرعاية.

ج.اعتمال غريزة الموت التي تسير إلى جانب غريزة الحياة أو البقاء، التي تمكن من الانسحاق في الكيان الجمعي، للتخلص من الشعور بالمسئولية الفردية عبر التوحد بفكرة ومعايير موضوع الانتماء.

د.ما تفرزه البيئة الاجتماعية من أنظمة وفنون.

ه.ما تفرزه بيئة الرموز من نقوش وكتابات وغيرها، مما يمكن الإنسان من الوقوف على الحاضر والماضي، بحيث يعزى القدر الأكبر من عمليات الانتماء إلى هذه البيئة(الشيخ أحمد الجيلالي، 2008، ص32-34). وتأخذ دينامية هذا التصور دعامتها من النظرية الجشطلتية، القائمة على أن الانتماء القوي بدرجة الولاء، مركب من بنيتين رئيستين، نفسية فطرية ـ وبيئية طبيعية أو اجتماعية:

-البنية النفسية للفرد: والتي مهما كان أساسها(دفعات أو حاجات فطرية أولية) فإنها تتضمن أيضا أجزاء مكتسبة من البيئة "قيم واتجاهات وميول نحو موضوعات معينة" إضافة إلى أن كثيرا من ملامح البيئة الطبيعية المعاصرة، من غابات وشلالات، أصبحت من صنع الإنسان.

-البنية البيئية للمجتمع: والتي مهما كان أساسها (الأسرة والموطن والمعتقدات) فإنها تتضمن أيضا أجزاء نفسية للأفراد المكونين لها "خصائصهم الجبلية".

ما يعني؛ أن الانتماء لا يتحقق إلا من خلال اتحاد الجزأين في صيغة واحدة معا، تتلاقى فيها البنية النفسية أو الداخلية للفرد مع البنية الاجتماعية أو الخارجية له، كوجهين لعملة واحدة، وبدون هذا الإغلاق لا يصير لأي منهما معنى، حيث أنه إذا كانت جذور الانتماء النفسية، دافعها الحاجة "الغريزية" للأمن أو الانتماء أو الهوية، حسب(كاتل وموراي وفروم) على التوالي، فإن كل هذه الحاجات تظل فارغة من أي معنى أو غير مستهدفة، ما لم تناظرها موضوعات "بيئية أي اجتماعية" ذات دلالة ثقافية رمزية، يتجه إليها الإنسان لإشباع دفعاته الفطرية، كما أن الانتماء أيضا يظل فارغا من المعنى في جانبه البيئي "العائلي أو الوطني" ما لم يكن موضوعا صالحا لإشباع تلك الحاجة إلى "الأمن والهوية والانتماء"(محمد سمير فرج، 1992، ص29-131). أي أن التقاء إمكانية إشباع الحاجات النفسية بقابلية الإشباع في البيئة الاجتماعية ذات الدلالة والمعنى، هو الشرط الأساسي لنشوء الانتماء. ما يعني أيضا؛ أن مفهوم الانتماء يتضمن الأبعاد الأساسية التالية:

أ.الهوية Identity بما أن سلوكيات الأفراد المعبرة عن الشعور بالهوية سابقة على إمكانية الشعور بالانتماء، فإن الأولوية في الانتماء تكون لتوطيد الهوية، كدليل على وجوده، أو المحصلة النهائية له، حيث أن "الأنا" هي الخاصية الإنسانية المستدمجة في المرء، أي أن المرء عندما يستدمج الخاصية الإنسانية فيه تصبح بمثابة "أنا" أو "هُوِيَة" له، يمكن الانتماء لخصائصها المادية والمعنوية التي تحظى بالتبجيل.

ب.الجماعية: Collectivism إن توحد الأفراد نحو هدف معين، يخلق بينهم روابط انتمائية، تؤكد على الميل نحو النزعة الجماعية، بما يناسبها من تعاون وتماسك وتكافل، بما يسهم في تعزيز الميل إلى التفاعل، وتبادل المشاعر بالمحبة والتوادد، التي تسهم في تقوية روابط الانتماء الوجداني.

ج.لولاء: Loyalty جوهر الولاء هو الالتزام بتدعيم الهوية الذاتية، وتقوية مسايرة وتأييد جماعة الانتماء، على أن تلتزم الجماعة بحاجات أعضائها المتبادلة للولاء والحماية.

د.الالتزام: Obligation يعمل التمسك بالنظم الاجتماعية، كآلية لتحقيق الإجماع وتجنب النزاع، على الانسجام والتناغم والإجماع، لما يولده من ضغوط فاعلة نحو الالتزام والإذعان لمعايير الجماعة.

ه.التواد أو العشرة: Affiliation يشير التواد إلى مدى التعاطف الوجداني بين أفراد الجماعة والميل إلى المحبة والعطاء والإيثار والتراحم بهدف التوحد مع الجماعة ، وينمي لدى الفرد تقديره لذاته وإدراكه لمكانته، وكذلك مكانة جماعته بين الجماعات الأخرى، ويدفعه إلى العمل للحفاظ على الجماعة وحمايتها لاستمرار بقائها وتطورها، كما يشعره بفخر الانتساب إليها(عثمان بن صالح، العامر، 2011، http:aafaqcenter.com).الحصيلة؛ أنه مهما بدت التشابكات بين المفاهيم الواردة في هذا العمل قوية، فإنه يمكن التمييز بينها، على أساس أنه مهما كان كل من مفهومي "الانتماء والمواطنة" يقوم على مشاعر وجدانية، إلا أن الموضوع المستهدف من هذه المشاعر قابل للتغاير، فمشاعر الانتماء تستهدف مفاهيم كلية مجردة، كالقضايا العقائدية والأيديولوجية والرموز الشخصية أو الذاتية أو الجماعية، وتعبر عن ذلك بالفكر والترابط معها "طوعيا"، أما مشاعر المواطنة فتستهدف السكان المتوطنون ومؤسسات الدولة القائمة في موضع جغرافي محدد، معبرة عن ذلك "بالخضوع" للقوانين الصادرة عن هذه الدولة، عرفانا وامتنانا بما تتيحه من فرص المساواة في الحقوق والواجبات لمواطنيها، وبصيغة أخرى؛ فإنه يمكن التمييز بين تلك المفاهيم على النحو التالي:

-الانتماء: اتجاه وجداني، إيجابي، طوعي، نحو موضوع ما، بحيث تبدو جميع مظاهر المشاعر الوجدانية الايجابية بمثابة نوع من الانتماء، بصرف النظر عن موضوعها.

-الولاء: يمثل أعلى مستويات الانتماء، التي تصل إلى حد التضحية بالذات في سبيل موضوع الانتماء.

-الهوية: "رابطة ثقافية طوعية" مرتكزة على القواسم المشتركة للمعتقدات الثقافية، كحاصل للانتماءات الوجدانية المشتركة للجماعة، لا تشترط بالضرورة البعد التعاقدي لتشكلها.

-المواطنة: "رابطة جغرافية قسرية" تقوم على التعاقد الواعي "الملزم" بأداء الواجب مقابل استحقاق الحقوق في موطن محدد، يستهدف إكساب الشعور الوجداني بالانتماء الطوعي لمواطنيه، ليعزز ديمومته عبر استبدال مظاهر الترابط الخارجي بالقوة الخشنة، بالترابط الداخلي بالقوة الناعمة للانتماء.

-الوطنية: تمثل أعلى درجات المواطنة، كانتماء وجداني تظل دائرته محصورة في الهوية الوطنية، كضمانة طوعي لزيادة حوافز الحفاظ على مصالح موطن جغرافي محدد.

ثانيا. نظريات الانتماء: Theories of belonging

رغم اختلاف الآراء حول ما إذا كان الانتماء اتجاهاً وشعوراً وإحساساً، أو كونه حاجة أساسية نفسية – لكون الحاجة هي شعور الكائن الحي بالافتقاد لشيء معين، سواء أكان المفتقد فسيولوجياً داخلياً، أو نفسيا اجتماعياً كالحاجة إلى الانتماء والسيطرة والإنجاز- أو كونه دافعاً أو ميلاً، إلا أنها جميعاً تؤكد استحالة حياة الفرد البشري بلا انتماء(عثمان بن صالح، العامر، 2011، http:aafaqcenter.com) نظرا لاستحالة إشباعه لبعض الحاجات النفسية والاجتماعية خارج

إطار الجماعة، مثل التعبير عن الذات أو تحقيقها أو الرضا عنها، وهي حاجات يعرض عدم إشباعها إلى الإصابة ببعض الأمراض النفسية والاجتماعية، حسب رأي العلامة السوسيولوجي (تشارلز كولي) CooLy نظرا لكونه يمثل العامل الأساسي لتماسك أفراد الجماعة حين مقارنتهم لأنفسهم بالجماعات الأخرى، حسب رأي (ليون فيستنجر) Festinger ومن أهم النظريات التي اهتمت بظاهرة الانتماء العام والانتماء الوطني بصفة خاصة، ما يلي:

نظريات الانتماء العام: theories of belonging general ومن أهمها:

1.نظريات دوافع الانتماء إلى جماعة المصلحة: Theories of motivation to belong to the interest group وقد تركزت حول نموذج الرغبة في المشاركة في بيئة علاجية، والعمل على الاستفادة منها، سواء بالعمل بين المرضى، أو بينهم وبين العاملين من الأخصائيين الاجتماعيين أو الممرضين أو غيرهم، وجاءت على النحو التالي:

أ.**نظريه التبادل Exchange theory** ومؤداها أن دواعي الانتماء إلى جماعة ما، تعود للرغبة في إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية، لأن الإنسان يسعى لتحقيق أهدافه، إلا أنه يجد مشقه في إشباع كافه احتياجاته عن طريق توظيف قدراته و مهاراته، و لذلك فهو يقوم بتبادل ما يمكن أن يقوم به مع ما يكون لدى الآخرين من قدرات فيما لا يستطيع أن يحصل عليه بقدراته الخاصة، أي أن الفرد يسعى باستمرار لجعل سلوكه اقتصاديا؛ بحيث يضمن أن ما يضحى به من جهد، يبقى أقل من العائد المجزي المؤجل الذي يتوقع الحصول عليه بضمان استجابة الآخرين، ومع مرور الوقت يميل السلوك إلى الاستقرار وفق هذه القواعد، التي يبحث المريض هنا طبقا لها عن الأدوار المفقودة فيمن حوله.

ب.نظريه التفاعل Interaction theory ومؤداها أن الإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا لا يمكن أن يعيش بمفرده، فهو يسعى دائما للانتماء إلى جماعات لإشباع حاجاته النفسية والاجتماعية، ويدخل في علاقات تفاعل مع المحيطين به ممن يتشابهون معه في الميول والرغبات ومستوى الطموح، ويكون على استعداد للتعديل من سلوكه ليحظى بالقبول من الجماعة من حوله.

ج.نظريه القوة الاجتماعية Social power theory ومؤداها أن الضغط و القوة و السلطة والتحكم، كلها أسباب تؤدى إلى نتيجة واحدة، هي قيام التنظيمات الاجتماعية في الحياة الاجتماعية، وأن انتماء الفرد إلى الجماعات ومنظمات المجتمع يضفى عليه قوة مجتمعه، وأن الجماعات تختلف فيما بينها في مقدار وشدة القوة التي تضيفها على أعضائها، وان الدخول في علاقات يستتبعه التعرف على قوى الآخرين، وهو ما يغري بتعدد الانتماءات وتغيرها أحيانا بحسب متطلبات البيئة والقوة في المستشفى مثلا.

د.نظريه العرف Normative theory تقوم على أن الانتماء للجماعة عملية إجبارية في ضوء الضبط الاجتماعي، الذي يمثل العرف بما يتضمنه من أحكام قيمية، في الأمثال الشعبية أو الحِكَم التي تعتقد الجماعة في صحتها و تجمع عليها، كمحدد للقاسم المشترك في تحديد سلوكيات أفرادها، التي استدمجته في شخصياتها القومية، بحيث لا يشعر به الفرد إلا عندما ينتقل إلى مجتمع جديد، ولكن دون أن يشكل ذلك سياجا يحد من حرية التفاعل في اختيار كيفية التعامل مع جماعة الانتماء(انظر، htts:www.google.com.ly:search?q:2009).

2.نظريات الإحساس بالانتماء للمجتمع: Theories of the sense of belonging to society: ومن أشهرها تلك التي قدمها النفسانيان ماكميلان McMillan وتشافيز Chavis عام 1986م، والتي تنطلق من أن هذا الإحساس عبارة عن شعور بأن كل فرد له أهميته لدى الآخر ولدى الجماعة، والإيمان المشترك بأن احتياجات الأفراد يلبيها شعورهم بالالتزام بالبقاء سويا، وأن ذلك يعتمد على "إدراك الفرد للتشابه بينه وبين الآخرين، والارتباط المتبادل والواعي بينهم، والرغبة في الحفاظ على هذا الارتباط المتبادل بتقديم أو فعل ما يتوقعه الآخرون لهم، والشعور بأن هذا الفرد جزء من بنية أكبر وثابتة يمكن الاعتماد عليها" وهي تقوم على عناصر أربعة:

-العضوية: وتتضمن خمس سمات: (الحدود، السلامة العاطفية، الشعور بالانتماء والهوية، الاستثمار الشخصي، نظام الرموز المشتركة).

-التأثير المتبادل بين الجانبين: والذي يحتاج إلى شعور الأعضاء بأن لديهم بعض النفوذ في المجموعة، كما أن هناك حاجة إلى أن تترك المجموعة بعض التأثير على أعضائها للوصول إلى تماسك المجموعة.

-التكامل وتلبية الاحتياجات: حيث يشعر الأعضاء بالمكافأة بطريقة ما لمشاركتهم في أنشطة المجتمع.

-العلاقة العاطفية المشتركة: يعتبر التاريخ المشترك والمشاركة الجماعية، العنصر المحدد للمجتمع الحقيقي.

ومن أمثلة الديناميكية بين هذه العناصر الأربعة؛ أن يضع أحدهم إعلانًا على لوحة الإعلانات بالمهجع عن تشكيل فريق كرة سلة للمهجع. يحضر الناس الاجتماع التنظيمي كغرباء تدفعهم احتياجاتهم الفردية (التكامل وتلبية الاحتياجات). يتحدد الفريق بمكان الإقامة (يتم تعيين حدود العضوية) ويقضي أفراده وقتًا معًا في التمرين (فرضية الاتصال). يلعبون مباراة ويفوزون(حدث مشترك ناجح). أثناء اللعب، يبذل الأعضاء طاقة نيابة عن الفريق (الاستثمار الشخصي في المجموعة). ومع استمرار فوز الفريق، يصبح أعضاؤه معترفًا بهم ويتم تهنئتهم (التكريم وتحقيق مكانة لكونهم أعضاء). يذكر شخص ما أن على الجميع شراء قمصان وأحذية متطابقة (رموز مشتركة) وبالفعل يقومون بذلك (بدافع التأثير المتبادل). (https: ar.wikipedia.org). في عملية الانتماء.

3. نظريات الانتماء الوطني: theories of national belonging

1.نظرية السمات الدينامية: The theory of dynamic attributes بريادة (ريموند كاتل) Cattell القائمة على أن الشخصية عبارة بناء من السمات الدينامية، من أكثرها أهمية (الدفعة الفطرية الفيزيقية) من حيث تحكم مؤثراتها البنائية في (سمات المصدر والسطح) للشخصية، إلى جانب الدفعة المكتسبة (المشكلة من الخبرات والعوامل الاجتماعية والحضارية) التي تعد مصدرا للسمات الدينامية للشخصية أيضا، وخاصة منها تلك الانفعالات المشتقة، كالاتجاهات والميول والعواطف، ولكن العلاقة بين هذه السمات تخضع للتسلسل على اعتبار أن الميول تابعة للعواطف، أما العواطف فتابعة للدفعة الفطرية، و يتموضع الوطن في وسط هذه الشبكة الدينامية، وفي مستوى العاطفة، بطابعيها الفطري والمكتسب.

ما يعني؛ أنه إذا كان الوطن موضوعا للعاطفة، أي انه مرتبط بسلاسل التبعية للدفعات الفطرية الايجابية، كالاتجاهات والهوايات الشخصية والمعتقدات المكتسبة، التي ترتبط بسلاسل التبعية للوطن من خلال ارتباطه بالسلوك الأبوي في إشباع دفعتي (الحماية والأمن). فإنه قد يصبح أيضا مرتبطا بالدفعات السلبية (كالكراهية) حين يصبح موضوعا للإحباط الشديد جراء تقصيره في توفير (الحماية والأمن) حيث يتحرك المرء لإشباع تلك الحاجة بالدوران حول الموضوعات البديلة المرتبطة بها، مثل الزوجة أو الحساب المصرفي، عبر توزيع الرصيد العاطفي الذي كان يكنه لوطنه عليها(محمد سمير فرج، 1992، ص54-55).

2.نظرية تناظر الحاجة إلى الانتماء: Theory of the need homology to belong بريادة (هنري موراي) H. Muray القائمة على أنه إذا كان مفهوم الحاجة يمثل المحددات الجوهرية للسلوك داخل الشخص، فإن مفهوم الضغط يمثل المحددات المؤثرة في السلوك في البيئة، لارتباط الشحنة الانفعالية بها، لقدرة شحناته الايجابية على اجتذاب الإفراد، وشحناته السلبية على صدهم، وتنتج الموضوعات المستهدفة من تفاعل الحاجات العضوية الشخصية، والضغوط البيئية، كما تتدرج الحاجات بحسب أولوية قوة الإلحاح في الإشباع.

الوطن كموضوع بيئي إذن، يمكن أن يتضمن مختلف الضغوطات ذات الشحنات الانفعالية الايجابية أو السلبية، كما يمكن أن يستثير حاجات مختلفة في شخصية الفرد، وتعتبر الحاجة إلى الانتماء؛ أي الحاجة إلى "الاقتراب والاستمتاع بالتعاون أو التبادل مع حليف آخر مشابه للشخص" هي أكثر الحاجات ارتباطا بالوطن، بل أن ميل الشخص إلى الانصياع لقوانين مجتمعه، محكوم بتلك الحاجة للانتماء الوطني، ولكن لابد أن يتقدم الوطن كموضوع بيئي ضغط الشحنات الانفعالية السلبية بالانتماء إليه، حتى يتناظر مع ضغط الشحنات الانفعالية الايجابية في الحاجة إلى الانتماء إليه بإشباعها، أو لكي تتحقق من خلال عملية التفاعل بينهما فكرة تكامل الحاجة "الشخصية والبيئية". على أن الانتماء، سواء كان حاجة أساسية أو ضغطا ملحا من جانب الموضوع، فإنه يتضمن ديناميات متشابكة، حيث تستثير بعض العمليات وتشبعها في آن واحد:

-فعمليات الأمن والحماية للمواطنين، تستثير الحاجة إلى "تجنب الأذى" وإشباعها معا.

-كما أن القوانين التي تفرضها الدولة، تستثير الحاجة إلى "النظام" وتشبعه في آن واحد، بالإضافة إلى أن الشخص المنتمي لابد أن يجد في وطنه أهدافا متنوعة لإشباع حاجاته إلى التذوق الحسي.

3.نظرية الحاجة النفسية أو الإنسانية إلى الانتماء: Theory of psychological or human need to belong بريادة (أريك فروم) E.from القائمة على أن فهم النفس الإنسانية ينبني على الحاجات الخمسة التالية النابعة من ظروف وجودها:

-الحاجة إلى الانتماء؛ والقائمة على الحاجة إلى الحب الخلاق والرعاية المتبادلة.

-الحاجة إلى التعالي؛ والقائمة على حاجة الإنسان إلى الارتفاع فوق طبيعته الحيوانية، ليصبح شخصا خلاقا.

-الحاجة إلى الارتباط بالجذور؛ والقائمة على حاجة الإنسان بان يكون جزء متكاملا مع غيره.

-الحاجة إلى الهوية؛ والقائمة على حاجة الإنسان إلى هوية شخصية مميزة، والتي لا تتحقق إلا من خلال انتمائه إلى شخص أو جماعة أو دولة.

-الحاجة إلى إطار توجيهي أو مرجعي، القائمة على حاجة الإنسان إلى طريقة مستمرة وثابتة تيسر له إدراك العالم وفهمه.

ومهما كانت الأسرة تضطلع بالدور الرئيسي خلال فترة الطفولة، إلا أن الوطن يشكل المنبع الأساسي لطرق الإشباع، فهو أهم النظم الاجتماعية القادرة على تلبية هذه الحاجات، حيث ينبع الانتماء من كيانه، ويتحقق التعالي بما تنتجه الدولة من ابتكارات، كما يتحقق الارتباط بالجذور من خلال تاريخ الأمة، وكذلك تتأسس هوية الفرد على جنسيته، كما يحقق للفرد إطاره المرجعي من خلال الثقافة التي يتبعها، فالوطن هو الطرف الذي يحدد الأهداف والمعايير والوسائل لإشباع الحاجات، حيث تنحصر مهمة الفرد في التغلب على الشروط اللازمة لتحيق الإشباع.

وبناء على ذلك، فإن ولاء الشخص لوطنه يتوقف على موقفه من هذه الشروط، فإذا كان يراها غير عادلة أو لا معنى لها، أو أنه أخفق في تحقيقها، بحيث لم ينل الإشباع الذي يسعى إليه بالوسائل المشروعة، فسينشأ لديه اتجاه سلبي نحو دولته، ويقل انتماؤه لها، وعلى العكس إذا كان متقبلا للشروط الموضوعة، ونجح في تحقيقها، وتحقق له الرضا عن مستوى إشباع حاجاته، فسيكون انتماؤه لدولته أقوى(محمد سمير فرج، 1992، ص61). بما يشبه "الإحباط الحافزي" لدى عالم الاجتماع الأمريكي (بارسونز) Parsons ، القائم على أن محفزات السياق الثقافي متى ما تعرضت للإحباط في عدم الحصول على الأهداف باستخدام الشروط المحددة لها، فإن ذلك يترتب عليه توتر مع الثقافة السائدة، بحيث تكون عرضة للتغير أو انحراف الناس عنها.

ثالثا. أسس ومكونات الانتماء: Foundations and components of belonging

بناء على تصور (سبنسر) التطوري في علم الاجتماع البيولوجي، بأن الأنواع الدنيا من الأحياء تتألف أجسامها من أجزاء متماثلة لا يتوقف بعضها على بعض، وأما الأنواع العليا من الحيوانات فتتألف أجسامها من أعضاء متباينة تعتمد في أعمالها ووظائفها على بعضها البعض، وأن الاجتماع البشري مثل أي كائن حي، يبدأ متجانسا ثم يميل إلى التفرد والانتقال إلى حالة اللاتجانس، حيث ينتقل من ما كان يميز حياة الجماعات البشرية البدائية من تشابه وتماثل في الانتساب والحاجات والغايات وطرق المعيشة الاقتصادية والنمو والدفاع والأمن والزواج والدين والمعتقدات والأساطير...الخ، إلى مرحلة التطور في الحياة الاجتماعية، وذلك بالانتقال من سذاجة الفطرة إلى مرحلة أكثر ارتقاء؛ تظهر فيها الفوارق بين الأفراد والتقاسم الوظيفي لشؤون الأسرة والعمل، فيما يعرف بمرحلة "ما فوق العضوية" التي تتجلى مظاهرها الاجتماعية في وحدة اللغة والانفعالات الوجدانية والأفكار والمعتقدات والتقاليد والعرف، والجهاز التنظيمي والإدارة والقيادة. (http://ar.wikibooks.org/w/index.php)، وبناء على هذه الأطوار الإحيائية، فإنه يمكن تصنيف الانتماءات الظاهرة أو غير المضمرة على الأسس التالية:

-الانتماء على أسس التعرف على الهوية؛ حسب تصور نظرية "الهوية الاجتماعية" التي صاغها (تاجفيل وتيرنر) Tajfel & Turner والقائمة على أنه إذا كانت الهوية الاجتماعية هي عبارة عن " ذلك الجزء من مفهوم الذات الخاص بالشخص، والذي يستمد من عضويته في مجموعة

اجتماعية ما، ومن خلال تلك العضوية تتكون لدى الفرد المعرفة التي بدورها تُكوِّن القيم والارتباط العاطفي بالمجموعة"، أي أنه إذا كانت الهوية الشخصية ترتكز على الخصائص الفردية (مثل السمات الشخصية)، بينما ترتكز الهوية الاجتماعية على العلاقات الاجتماعية، حيث تبرز الأولى خلال تعامل الأفراد معا، وتبرز الثانية عندما تتفاعل الجماعات معا. فإن هذا يعني أن الدوافع الأساسية للانتماء؛ تكمن في الحاجة إلى تشكيل الهوية الشخصية أو الجماعية، عبر إبراز الخصائص الميزة لها، للتعرف عليها، من خلال مقارنتها بغيرها، فيما يعرف "بجدلية الأنا والآخر" القائمة على استحالة الإشارة إلى الأنا دون تصور آخر. كما هو وارد في مبادئ النظرية التالية:

أ.يسعى أعضاء المجموعة إلى تحقيق هوية اجتماعية إيجابية أو المحافظة عليها.

ب.تقوم الهوية الاجتماعية على المقارنة بين المجموعة التي ينتمي إليها الإفراد والمجموعات الأخرى التي لها نفس الاهتمامات، تلك المقارنات تساهم في تحقيق الثقة بالنفس للإفراد؛ لأنهم يرون مجموعتهم أفضل من المجموعات الأخرى المشابهة أو المجاورة، من خلال ما يعتبرونه ميزة ملائمة للمجموعة التي ينتمون إليها.

-يسعي أعضاء مجموعة ما إلى ترك مجموعتهم أو الانضمام إلى مجموعات أخرى لديها هوية اجتماعية أكثر إيجابية، حينما تكون الهوية الاجتماعية لمجموعتهم ضعيفة أو غير مرضية بالنسبة لهم.

-أما عندما لا يدرك أعضاء الجماعات ذات الهوية الضعيفة بدائل الأوضاع بين الجماعات، فإنهم لن يفعلوا شيئا من أجل تغيير موقف جماعتهم، ويلجأون إلى إستراتيجية فردية لتحسين أوضاعهم، وقد ينوون مغادرة جماعتهم الضعيفة، ما لم تبادر بالتحدي بهويتها الاجتماعية السلبية، لمواجهة المجموعات الأخرى، للحصول على ميزة أو هوية اجتماعية إيجابية، قادرة على التنافس نبيل حاجي متاح على الرابط التالي:(http:arabic.nabeelnayef.com)

-الانتماء على أسس المحافظة على الذات: من الملاحظ أن الانتماء موجود لدى كافة الكائنات الحية، للحفاظ على استمرارها وحمايتها ونموها، وهو أول وأقوى دافع لكافة الكائنات الحية, وهذا ما يسمى الأنانية أي الانتماء للذات أولا, حيث تظهر نزعة الأنانية لدى أول الكائنات الحية عند وحيدة الخلية، فتميز ذاتها عن المحيط وعن باقي الكائنات الأخرى، فتتعرف على طعامها وعلى ما يضرها وعلى أعدائها وتسعى للمحافظة على نفسها، كما يوجد بشكل أكثر لدى الفقريات التي تطورت فتعقد الانتماء الغريزي عندها للأم وللقطيع، كما هو ملاحظ لدى بعض الثدييات، مثل جماعة الذئاب والأسود والضباع والقرود.

-الانتماء على الأسس البيولوجية أو العرقية: ومن أشهر الانتماءات القائمة على علاقة الدم هو انتماء الوليد لأمه، فهو بمثابة جزء منها، وله أسس بيولوجية وغريزية قوية، لكنه إذا لم يعزز بالتربية فإنه يمكن أن يضعف أو يزول.

-الانتماء على أسس العلاقات والتفاعلات الاجتماعية: ومثاله العلاقات الزوجية التي قد لا تقوم على روابط الدم، أو الانتماء القرابي، ولكن عشرة الزواج تقوي انتماء الزوجين لبعضهما أكثر من بعض الروابط الأخرى، حيث اعتبر (هومانز) أن عضوية الجماعة، عملية تسير على شكل

دوائر، وكلما زاد ارتباط الناس ببعضهم، زادت مشاركتهم في المعايير والقيم السائدة، وزاد الانتماء بينهم، فالأنشطة المشتركة تقوي الروابط والانتماء بين أعضاء الجماعة، حيث ينجذب الشخص نحو الجماعات التي تعزز قيمه ومعتقداته، ويلاقي لديها القبول والمحبة والزمالة، نظرا لحاجته إلى التطابق مع المعايير، ليقلل من الصراعات داخله حول سلامة سلوكه(هس بيث، وآخرون، 1989، ص166).

-الانتماء على أسس التجاور الجغرافي أو وحدة المكان: حيث يرتبط الناس وجدانيا بالمكان الذي ترعرعوا فيه، بما يشبه المغناطيس البيئي أو الحنين إلى الوطن (النوستا لوجيا)(غريب محمد سيد أحمد، 1991، ص138) نظرا لما يتيحه التجاور من شعور بوحدة المصير وضرورة التعاون في مواجهة ما يُعَرِّض المنطقة المشتركة للخطر، أو يجلب لها المنفعة.

-الانتماء على أسس المصالح والأهداف: بما أن الإنسان يمكنه أن يتحكم بانتماءاته الصغيرة وغير الأساسية حسب دوافعه ورغباته، فإن الانتماءات غير القوية يتم التعامل معها و تفضيلها واختيارها أو استبعادها طبقا للمصالح، فهي ليست مفروضة دائماً.

-الانتماء على أسس التشابه العقائدي أو المهني أو الطبقي الفكري: مثل انتماء العلماء وأصحاب التخصصات والمذاهب الفكرية والإيديولوجية لبعضهم، نظرا لما يجمع بينهم من وعي مشترك، وانتماء المجموعات الطبقية لبعضهم، نظرا لتشابه مصالحهم وأذواقهم ...الخ.

رابعا. معوقات الانتماء وتكامل الهوية: Obstacles to belonging and integrity of identity:

لقد لفت تصور (بيل) BILL عن أسباب تمتع بعض الجماعات بولاء أعضائها، فيما تعاني جماعات أخرى من خروجهم من معاييرها، مرجعا ذلك إلى غياب الوحدة الجغرافية، والعجز عن إشباع الحاجات الملحة، أو تحقيق الهدف الذي قامت الجماعة من أجله، وعدم سيادة الأخلاق المعبرة عن إجماع الجماعة حول قيادتها، ومعايير عضويتها(غريب محمد سيد أحمد، 1991، ص138)، الانتباه إلى تعميق البحث والتقصي في العلاقة بين المنتمي وموضوع انتمائه، انطلاقا من أنه إذا كانت الهوية هي المحصلة النهائية للانتماءات المتعددة، فإن أي تنافر بين تلك الانتماءات يؤدي إلى تصارع مكوناتها وعدم تكاملها، بل وتجزئتها (انفصامها) أو ازدواجيتها، مما لا يترك فرصا جيدة أمام الانتماءات سوى أن تتفاعل للوصول إلى الوضع المناسب الذي يمكِّنها من التعاون، لأن كل هوية تتشكل وفقا لعمليات تَمَثُّلٍ ومُوَّاءَمةٍ بين عمليات التوحد والانصهار من جهة، والابتعاد والرفض من جهة أخرى؛ أي أنه بقدر ما يجب على الفرد أن يحاكي الآخرين، بقدر ما يجب عليه أن يقف على "مسافة مثالية" من موضوع محاكاته، بما يتيح الاحتفاظ بالهوية وتأكيدها في آن واحد، مع أقل قدر ممكن من المعاناة، كما تستجليه "أسطورة القنافذ" في الحصول على تدفئة بعضهم بالاحتضان في الصقيع، مع أقل قدر من الوخز بالإبر، حسب (اريكسون) Erikson(ميكشيللي أليكس، 1993، ص88). وإلا فستكون مثل هذه الانتماءات عرضة للإعاقة في إمكانية تكاملها بصور مختلفة، على سبيل المثال لا الحصر:

1.تنافر مكونات الهوية: على فرض أن بناء المجتمع مشابه للبناء العضوي أو المعماري، وأن تشكيل الهوية محصلة للانتماءات المختلفة، فإنه بقدر ما تكون الانتماءات متسقة بصورة متكاملة،

بقدر ما يكون توازن الهوية الشخصية أو الجماعية أكثر تكاملا في مستوياته الوجدانية والعقلية والاجتماعية، مثلما تتكامل الأجهزة الحسية لتكوين الإدراك، بما يتجلى في توازن التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتكامل الجوانب التالية:

-تكامل الخبرات المعرفية لتقديم خيارات الحلول للمشكلات، أو إعادة تركيبها في براءات الاختراعات.

-تكامل السلوك بحيث لا ينخرط المرء في اضطرابات منهجية التفكير والقصور الجدلي، والوقوع في مطبات الفوضى العشوائية، بسلوك ينافي عقيدته أو تاريخ أمجاده أو جاهه أو طموحه، "فالشخصية المفككة وحدها تعاني من مثل تلك التناقضات الوجدانية" مثل التعلق بموضوع وكراهيته في آن واحد، العمل على تحقيق هدف التطور ورفض استخدام أدواته المناسبة، الحكم على الأشياء بالسوء والتمسح بها في آن واحد، المبالغة في التمظهر الشكلي وتقويض المضمون.

-هدر الهوية الجامعة المحاطة بالتبجيل والإجلال؛ القادرة على استيعاب الانتماءات الفرعية أو الجزئية، نظرا لما تزخر به من ذكريات تاريخية أو أسطورية بهيجة، على عكس الهويات المرتبطة بذكريات الإكراه والمعاناة المُبَخِّسَةِ للذات، حيث تتصحر المشاعر نحوها وتتحول إلى موضوع للكراهية والتعصب والعدوان، الذي تعكسه ممارسات التخريب للممتلكات العامة في الهويات القاتلة أو المغلوطة؛ مثل هويات الدول الفاشلة أو الأسر المفككة أو الجماعات الارتدادية أو غير الناضجة بأهدافها المشتركة، حيث لا يتبقى لمن جرد من هويته سوى الاستسلام الكلي لغرائزه العدوانية والشهوانية والسلطوية، كتمظهرات سلبية للاغتراب عن الهوية الشاملة، لأن التقدير والاجلا ليس مكرمة من المنتمين، وإنما يكتسبه موضوع الانتماء بجدارة منجزاته في التكتلات البشرية الكبيرة، أو نيل السمعة الأكاديمية في معدلات براءة الاختراع، أو الحصول على جائزة نوبل، أو كأس العالم، أو مؤشرات العدالة اجتماعية في تقارير التنمية البشرية، أو المنجزات الحضارية التاريخية المبهرة، (سور الصين ـ أهرامات مصرـ برج إيفل) أو الصناعية أو الفنية أو الرياضية المعاصرة، أو الحيازات الطبيعية الأخاذة، من شلالات وسلاسل جبلية ومساحات غابوية.

ما يعني أن معوقات الانتماء؛ تشكل أحد مظاهر الهدر الإنساني، أي تبديد الطاقات الاجتماعية فيما لا يفيد، أو فيما هو ضار وغير بناء، حيث تتواطأ كثير من القوى لهدر مكونات الهوية، عبر ممارسة الفساد ـ غياب العدالةـ الحرمان من المشاركة السياسية ـ التهميش لأصحاب الكفاءات غرس قيمة التسلية والاستهلاك على حساب العمل والإنجاز الجاد ـ تسطيح الوعي عبر تكريس ثقافة الفرجة، التي تجعل الناس عاجزين عن مراقبة ذواتهم ومحيطهم(مصطفى حجازي، 2005).

2.هدر مفهوم الدولة الوطنية الحديثة؛ حيث سحبت أزمة شرعيتها "القومية أو الدينية" وعممت على صورة المؤسسات التابعة لها، وعلى الثقة في عدالة التشريعات الصادرة عنها، ومدى حياديتها أو تعاليها على كافة الانتماءات المختلفة لأتباعها, مما أعاق الشعور ببروز الاتحاد بالولاء المشترك بين التجمعات، سواء عن طريق الإرادة الطوعية، أو عن طريق القهر والتغلب لكي يحصل الانتقال من حالة التجمعات البسيطة الساذجة إلى حالة التعقيد والتركيب، التي تطلع بها الدولة، للانتقال بالجماعة إلى مرحلة التركيب ما فوق العضوي، الذي تتجلى مظاهره في وحدة

اللغة والعواطف والانفعالات والأفكار والمعتقدات والتقاليد والعرف، والجهاز التنظيمي والإدارة والقيادة (http://ar.wikibooks.org/w/index.php).

3.فشل المؤسسات الحكومية في توفير حياة كريمة وخدماتٍ تتصف بالشمولية والمساواة والعدالة وسهولة الحصول عليها، يساهم في تقليص نسبة الانتماء الوطني أمام الانتماءات الأخرى، ويسمح بصعود انتماءات بديلة يبحث فيها المواطن عن بديلٍ لتعويض هذا القصور، وينشد فيها الأمان والرضا الاجتماعي، والحصول على خدماتٍ وامتيازات لا يمكن الوصول إليها إلا عبر هذه الطرق الجانبية.

4.طغيان بعض الانتماءات القبلية والطائفية على الانتماء الوطني الأعم، حيث أن الولاءات التقليدية أكثر رسوخا وتعارضا مع الانتماء للهوية الوطنية الساعية إلى تشييد دولة الأمة على أسس جامعة، حيث تعمل العصبية القبلية على تقويض وحدة الانتماء العام، ما دفع بعالم الاجتماع الكويتي محمد الرميحي، إلى وصف إدارة الدولة في المجتمعات الخليجية الراهنة، بأنها "إدارة بيروقراطية" تستخدم المفاهيم التقليدية القديمة في الإدارات الحديثة، إلى حد يستصعي فيه الفصل بين سلطة الدولة ومشايخ القبائل الحاكمة(حليم بركات، 2004، ص46). رغم انه مهما كانت الجماعات الصغيرة أكثر تأثيرا على أشخاصها نتيجة لما تزود به المنتمين إليها من شعور خاص بالانتماء والعضوية الفاعلة والمؤثرة في مجرى الأحداث الجماعية، ومن ثم القدرة على تحديد مرجعياتهم العقلية، و المواضيع المفكر فيها، وقواعد التفكير والحكم حسب رؤية العلامة (جورج سيمل).smiel (انظر، محمد عاطف غيث، 1990) فإن الإحاطة بالإجلال ـ ما لم تكن نتاجا لتزييف الوعي ـ لا تتصدرها سوى التكلات الكبيرة، ذات الشهرة الواسعة، نظرا لما يميز الانتماء من جدلية حاجات المنتمي وجدارة موضوع الانتماء بتلبية إشباعها. وهو ما يعرض لنوع من التمزق، لا يمكن تجسيد التوفيق فيه بالتطلع إلى الوحدة الوطنية أو القومية دون إلحاق الضرر بمفهومها(حليم بركات، 2004، ص42) بالمعنى المعاصر(فايق منيف، 2013 (mailto:fmuneef@gmail.com.

5.غياب الخطاب النخبوي الإيديولوجي الواعي بالأهداف المشتركة، والقادر على توظيف وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية في تحفيز العقل الجمعي لصالح ما هو مشترك ومفيد أو بَنَّاء.

خامسا. نماذج من دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم الانتماء: Types from role of socialization institutions in promoting the values of belonging:

إذا سلمنا برأي عالم الاجتماع (دوركايم) Durkheim "بأن المجتمع هو قبل كل شيء ضمير، وهو ضمير المجموعة الذي يجب إيصاله إلى الطفل"، وأن "وظيفة المجتمع تتمثل في تحقيق التجانس، وأن التربية هي أداة ذلك التجانس" حيث تعمل إلى جانب أدوات التنشئة الاجتماعية الأخرى على دمج الأجيال الجديدة في المجتمع الكبير، من خلال تطعيمها بالمدخلات القيمية الاجتماعية والثقافية "العقائدية- اللغوية- الفكرية- الفنية "المشتركة، (http://ar.wikibooks.org/w/index.php) عبر العمل على تعزيز نضج وتجانس مخرجات سلوكيات الأجيال المتعاقبة، المتمثل في ترشيد عملية الانتقال بها أثناء مراحل النمو، من الخضوع لدافع اللذة، إلى الامتناع عن إشباعها بدافع الخوف فقط، إلى المرحلة الأرقى "مراعاة الواجب"

الوطني، مثلا- حيث تتطور المفاهيم من "لذة/ألم، حب/كراهية، جمال/قبح، إلى مرحلة الخير/الشر" ليصبح بعض الألم "خير" مثل الصوم أو أداء الواجب الوطني، أو جهاد التحكم فيما هو لذة حيوانية في الإنسان، مثل التسلط أو التحيز القبلي، وبعض اللذة "شر" مثل تبذير الممتلكات العامة، الاعتداء على الأعراض، قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق. وهي الوظيفة التي يوكلها المجتمع عادة إلى التربية الوطنية، بنص تعريف الموسوعة العالمية لها على نحو أنها "ذلك الجزء من المنهج الذي يجعل الفرد يتفاعل مع أعضاء مجتمعه على المستويين المحلي والوطني، بهدف الولاء للأمة، والتعرف على تاريخ ونظام المؤسسات السياسية ووجود الاتجاه الايجابي نحو السلطات السياسية والانصياع للأنظمة والأعراف الاجتماعية، والإيمان بقيم المجتمع الأساسية".

إذا سلمنا بذلك، فسنلاحظ أن التربية الوطنية؛ تلعب الدور الأساسي، إلى جانب مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى في تشكيل صفة المواطنة، بمعناها الحقوقي والواجباتي اتجاه الوطن، لدى أفراد المجتمع الذين يعيشون أو يتوطنون فيه، في شكل تفعيل انتمائهم له، بتحمل المسئولية في التعرف على تاريخه، تكوين اتجاهات ايجابية نحو سلطاته السياسية - الانصياع لنظمه وأعرافه الاجتماعية - والإيمان بقيم مجتمعه الأساسية.

وإن كان ذلك يتوقف، في جانب منه على تصور المدرسة بالنسبة للمجتمع المحلي، من حيث ما إذا كانت مجرد أداة لإعادة إنتاج المجتمع لنفسه، بحيث تبقى وسيلة للتدجين الاجتماعي أو السياسي، أو ما إذا كانت أداة لتغيير وتفعيل الحراك الاجتماعي بين الطبقات، مما يتطلبه هذا الأخير من تفعيل عناصر المدرسة الأساسية التالية:

أ.المعلم: بما أن العملية التعليمية تتوقف في جزئها الأكبر على المعلم، فلابد من إعداده من جميع النواحي الحسية والمعنوية والوجدانية، ليدرك ما يلي:

-التغير الذي طرأ على دوره في زمن الفضاءات المفتوحة، بحيث لم يبق المعلم هو المصدر الوحيد للمعلومة.

-أهمية مهنته وقداستها "كرسالة".

-أن يستند المعلم في عمله وسلوكه على قاعدة فكرية وأخلاقية تناسب دوره المعرفي.

-أن يربط المعلم بين المنهج العلمي والوقائع الاجتماعي.

-أن يتسم معلم "التربية الوطنية" بتجاوز الانتماءات الضيقة، القبلية أو الجهوية أو غيرها، باتجاه الانتماء الوطني الكلي؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

ما يعني أن عملية تكوين المدرسين تأتي في أولوية التحديات، ما يتطلب بدوره إقامة دورات تدريبية في الداخل والخارج ورصد حوافز مادية ومعنوية، لتحفيز الكفاءة والإنجاز.

ب.المنهج: بما أن المنهج هو المحتوى الواضح للأهداف التربوية المزمع تحقيقها "الذي يحمل أهداف المجتمع وتطلعاته" فلابد من بناء مناهج متطورة قادرة على تحفيز الأذهان بتوليد الأسئلة، وتزويد التلاميذ بالمعرفة والفكر الجيد، القادر على مساعدتهم في التكيف الإيجابي مع موجات العولمة، ومن ثم ضرورة إقامة مراكز للبحث التربوي والتطوير المستمر للمناهج التربوية.

ج.الطالب: بما أن الطالب هو المحور الذي تقع عليه مستلزمات العملية الدراسية، فلابد من ربط ما يتعلمه بالمجتمع المحلي، واعتبار المدرسة مجالا لمساعدته في تعزيز دوره الاجتماعي

والعلمي، وذلك عبر تشريح معايير المجتمع وقيمه وحضارته بصورة تمكن الطالب من استدماج ما هو جيد فيها، والانتماء له، والاعتزاز به، كمدخل يكفل انتماءه الوطني مع الحفاظ على المسافة المنهجية لتمكينه من إدراك مشكلات مجتمعه، وإمكانية بحثها بموضوعية، والمشاركة في حلها، دون أن يفقده ذلك الرغبة في الاحتفاظ بالمفاهيم الحضارية المشتركة لمجتمعه، وفي نفس الوقت يمكنه من اكتساب المفاهيم الجديدة لمواكبة التطور العالمي، وذلك من خلال تفعيل النظم التربوية الحديثة كدرع وقائي قائم على الوعي بضرورة تكامل عناصر الهوية "الوجدانية- والمعرفية- والأخلاقية- والعضوية"، كمحصلة للانتماء - في جوانب كثيرة من أهمها:

-تقوية القيم الروحية المعززة لِلهُوِيَةِ حتى لا تنصهر أو تضيع في الفضاءات النسبية.

-العناية باللغة القومية في مناهج التعليم ووسائل الإعلام، مع تفعيل الترجمة للمعارف العالمية "بحرية منضبطة ومسئولة".

-إبراز ايجابيات المعتقد الإسلامي وقيمه الحضارية المستنيرة.

-العمل على النهوض الحضاري ومحاربة مظاهر التخلف والفساد.

-ضمان الحرية الثقافية المدعومة بحرية الإبداع في كافة المجالات العلمية والفنية.

-تنسيق التعاون بين الجهات التعليمية والإعلامية.

-التوعية بمحاسن العولمة، مثل ثقافة الكفاءة والإنجاز، وبمساوئها، مثل ثقافة الاستهلاك و التمظهر الزائف، والميوعة الأخلاقية والقومية "البلقنة".

-تنشيط التفاعل في الحوار الثقافي الداخلي والخارجي، بما يثري الثقافة الوطنية حضارياً وتقنياً وفنياً، ويمكن تفعيل ذلك أيضا؛ بالاشتراك مع الأهالي ووسائل الأعلام للحفاظ على الخصائص الشعورية الأساسية التالية:

الشعور بالكينونة: الذي يوحي بأن هوية الإنسان تظل موحدة طيلة حياته، وكذلك الأمة طيلة تاريخها.

الشعور بروح الاستقلال: كشرط أساسي للابتكار، الذي على أساسه تنعكس صورة الهوية على الآخر.

الشعور بالقيمة: عبر الامتناع عن ممارسة ما يؤدي إلى تبخيس الهوية أمام الذات أو عبر انعكاسها في مرآة الآخرين، وذلك عبر التسامي ومضاعفة المنجزات الحضارية المنسوبة إليها، ومن ثم ضرورة الامتناع عن الخضوع أو المسايرة للشلل الفاسدة عبر التوعية بأن هويتنا تُعَرَّف بكل ما تنسب إليه، إذ لا يمكن أن نرتضي لأنفسنا بممارسات منحرفة، وننتظر تعريفنا بأننا من فئة أصحاب الهويات السوية، وفي نفس الآن نتوقع تمتعنا بهوية أو شخصية متوازنة أو متكاملة.

الشعور بالوجود والجهد المركزي: وذلك عبر زرع الثقة بإمكانية السلوك مثل الراشدين والأسوياء في الوعي بالهوية وتحمل مسئولية استحقاقات انتماءاتها كمحفز لقوة تكاملها.

هنا يمكننا استنتاج، أن منظومة التنشئة الاجتماعية، كخطة إستراتيجية لتدوير الكائنات البشرية إلى مظاهر عضوية لمبادئها، تتطلب تجديلا مستمراً للتدعيم الدائري بين آلياتها الأخلاقية والأبستمولوجية وموضوعاتها الهوياتية، لتعزيز قيم الانتماء على نحو:

-أن وعي التنشئة بأهدافها الوطنية – مثلاً – تساعد في تطوير الضمير حسب عادات التفكير الأخلاقي القائم على المبادئ المفضية إلى ترجيح التضحية في سبيل تلك الهوية على إغراءات الهويات والخيارات الأخرى.

-تزيد فاعلية آليات التنشئة الاجتماعية تزيد كلما اتسع إدراكها لمتطلبات أولوية الشعور "بدلالة" هوية المنتي" أو معرّفة على مدلوله، أو ماهيته الهادفة "انتماءه" مهما كان ما يمثله هذا الأخير من شرط أولي لنضوج هذه الهوية، ومن ثم إمكانية الشعور بالانتماء، لأن جملة مشاعرنا الإنتمائية نحو هويتنا الموضوعية، هي التي تذكرنا بأننا "نحن" حيث تظل الهوية عاجزة عن الوجود في فراغ الانتماء.

-الشعور بالانتماء محكوم بحاجات التعبير عن الذات وتأكيدها لتحقيق مستوى ما من الرضا عنها، بما هو متعال عن الوضعية الحيوانية، والذي لا يتحقق خارج الإطار التوجيهي أو المرجعي للمعايير الجماعية لتقييم، الذي ييسر إدراك العالم وفهمه للتقليل من الصراعات والتنافر الإدراكي.

-أن الشعور بالانتماء لا يتحقق إلا من خلال اتحاد البنية النفسية كحاجات أولية للأشخاص، مع البنية الاجتماعية والرمزية ذات الدلالة للمعنى الوجودي للحاجات، والقواعد والغايات الأخلاقية لإشباعها.

-أن الشعور بالانتماء كاتجاه ايجابي غير مجاني، وإنما هو محكوم بجدارة ماهية موضوعه بالفخر والتبجيل التناظري في المنجزات الحضارية، كالتكتلات البشرية والطفرات المعرفية والفنية والقانونية، والظواهر الطبيعية المبهرة، كالسلاسل الجبلية والشلالات وغيرها، الحائزة على الشرعية اللازمة لعدم الشعور بالخجل من تمثلها، ومن ثم إمكانية التباهي بسموها في دائرة المشترك الإنساني.

ختاما، فإنه بالاستناد إلى ما توصلت إليه دراسة (نورمان هان) Hanne حول تطور الضمير بحسب عادات التفكير الأخلاقي القائم على المبادئ، أو القائم على التقليد، على نحو:

-أن الحكم أو التفكير الأخلاقي القائم على المبادئ، أو تأسيس أخلاقيات قابلة للمشاركة: يشكل شخصيات أكثر نشاطا في النواحي العامة الاجتماعية والسياسية، وأكثر تحررا من السلطة التقليدية لوالديهم.

-أن الحكم أو التفكير الأخلاقي القائم على التقليد، أو تأسيس أخلاقيات طبقا للتوقعات التقليدية: يشكل شخصيات أقل نشاطا في النواحي العمومية، وأقل تحررا من الالتزامات التقليدية(وليم و. ولاس إ. لامبرت، 1989، ص60 -61)، فسيتضح أن دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة والانتماء، يتحدد عن طريق إدخال نماذج من المدخلات القيمية والأخلاقية التي تناسب هذه القيم إلى ضمير المستهدفين، لتنعكس في مخرجاتها على سلوكياتهم كقواعد للقياس وإصدار الأحكام المفضلة للوعي بالمواطنة والشعور بالانتماء الوطني، المفضي إلى ترجيح التضحية في سبيله، على خيارات أخرى مثل جني الثروة أو حيازة السلطة أو غير ذلك.

وفي سبيل ذلك، فإنه يمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تتقاسم الأدوار، حسب ما تستهدفه عملية التطبيع من مخرجات، بحيث إذا كان المستهدف تشكيل شخصيات أكثر التزاما في النواحي التقليدية، فيتم تكريس أخلاقيات طبقا للتوقعات التقليدية، مثل قيم العصبية القبلية المستندة إلى قيم

البداوة، من (تفاخر بالأنساب، الإذعان لآراء كبار العشيرة ونصرة الأقارب، الثأر لهم دون قيد أو شرط ـ حصر مفهوم الشرف في انتهاك العرض)، أما إذا كان المستهدف تشكيل شخصيات أكثر نشاطا في النواحي الوطنية العامة، فيتم تكريس أخلاقيات طبقا للمبادئ، مثل قيم المدينة، المستندة إلى قيم البرجوازية الحضرية المتجاوزة لما هو أولي في تحقيق قيمة الوجود، من (تحديث، انضباط، اعتماد على الذات، نجاح، رفاهية)(حليم بركات، 2004، ص324-326) وبما يتناسب مع مجال كل من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، رغم تداخلها وتكاملها، ومن ذلك مثلا:

أ.أن تطلع الأسرة والجيرة بإضفاء التقدير على النماذج الثقافية لاحترام الآداب والأخلاق العامة، وإجادة اللغة القومية كركيزة إسناد أولى للهوية، ودلالات التنميط الجنسي، وتقسيم الزمن الاجتماعي، ومتطلبات المقام في التعامل مع الآخرين والأشياء والمخلوقات المرتبطة بالوطن.

ب.أن تطلع المؤسسات الدينية بتوضيح المعتقدات والمذاهب والمؤسسات والمناسبات الدينية، وكبار الرموز الفقهية والمزارات الصوفية، وقواعد التزاوج ورعاية الكبار والصغار، والواجب الديني بالتراحم الوطني.

ج.أن تطلع المؤسسات الثانوية أو الرسمية (التعليمية) بتقديم المفاهيم والتصورات عن طبيعة الأشياء أو القوانين التي تحكمها، والتوجيه والتوعية بالمنجزات الفكرية وكبار الكتاب والمفكرين والمؤلفات والمراكز البحثية والجامعات والمكتبات الوطنية، بحسب التخصصات العلمية على نحو:

-التعريف بالمحطات والشخصيات والمواقع التاريخية للوطن.
-التعريف بالمواقع الجغرافية للمشاريع والثروات الطبيعية أو السياحية والتقسيم الإداري للوطن.
-التعريف بحجم وكثافة وتركيبة السكان، وتجمعاتهم الرئيسية في خرائط توضيحية.
-التعريف بالثروات والموارد الاقتصادية الصناعية والزراعية، وتطور الدخل القومي.

ج.أن تطلع المؤسسات السياسية بالتعريف بالرموز الوطنية، والحركات السياسية والإيديولوجية، ونوعية النظام السياسي، ومبادئ الدستور الوطني.

د.أن تطلع الأندية الرياضية أو الفنية أو النقابية بالتعريف بالفرق والمنشآت والمنجزات والأنشطة الرياضية، والمراكز الفنية من مسارح ومعارض وفنانين، ونقابات طلابية وجمعيات حقوقية.

قائمة المراجع:

1.أحمد زكي بدوي(1986)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
2.أحمد غريب محمد سيد(1991)، مدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية، دار المعارف، الإسكندرية.
3.أيان كريب(1999)، النظرية الاجتماعية، من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت.
4.حليم بركات(2004)، المجتمع العربي المعاصر، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
5.الشيخ الجيلاني(2008)، الهوية والانتماء، دراسة انثروبولوجية، دار يوسف بن تاشفين، الإمارات.
6.عاطف محمد غيث(1990)، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة، الإسكندرية.
7.فرج عبد القادر طه(2009)، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
8.فرج محمد سمير(1992)، الولاء وسيكولوجية الشخصية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

9.مصطفى حجازي(2005)، الإنسان المهدور، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.
10.ميكشيللي أليكس(1993)، الهوية، ترجمة، علي وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق.
11.هس بيث، وآخرون(1989)، علم الاجتماع، ترجمة، مصطفى الشعيبي، دار المريخ، الرياض، السعودية.
12.وليم وولاس إ. لامبرت(1989)، علم النفس الاجتماعي، ترجمة: سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة.
13.يوسف ميخائيل أسعد(1992)، الانتماء وتكامل الشخصية، مكتبة غريب، القاهرة.
14.العامر، عثمان بن صالح(2011) http:aafaqcenter.com
15.فايق منيف (2013). mailto: fmuneef@gmail.com
16.نبيل حاجي http:arabic.nabeelnayef.com
17.http://ar.wikibooks.org/w/index.php
18.http://mawdoo3.com
19.https// ar.wikipedia.org
20.htts//www.google.com.ly/search?q:2009

سؤال الهوية والتنمية الجهوية: جهة كلميم وادنون نموذجا

Question of Identity and Regional development: the region of Guelmim example

رشيدة بوشتى، باحثة بالدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

ملخص: انطلقنا في هاته الدراسة من إشكالية أساسية تهم أهمية العناصر الثقافية في خلق تنمية جهوية، حيث يشكل الانتماء اللغوي والقبلي، ومعيار التقطيع الترابي آلية أساسية لخلق جهات متجانسة مجاليا وثقافيا. معتمدين على عدة منهجية تجمع بين التحليل الكيفي الوصفي للوثائق والبحث البيبليوغرافي والدراسة الميدانية الكمية باستعمال أداة الاستمارة وبرنامج تحليل المعطيات SPSS، بعينة احتمالية شملت 120 أسرة وزعت على الجماعة الحضرية كلميم، والجماعة القروية أسرير، والجماعة القروية تغجيجت، والجماعة القروية أباينو.

وخلصنا إلى أن التصور الأنجع لسياسة جهوية فعالة، كما تبنتها تجارب الدول المتقدمة تتطلب الانطلاق من المعطى الميداني والواقعي، الذي يتطلب وضع الإنسان في مبتدى ومنتهى التدبير الإداري والمجالي، من خلال الإدماج المنتج لعناصر الوجود المحلية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك لغة وثقافة الوسط وإرثه التاريخي ومميزاته وموارده الطبيعية، ودعم انخراطه في خلق دينامية اجتماعية تنموية محلية.

الكلمات المفتاحية: الجهوية، الهوية، التنمية، الجهة، الانتماء، المجال، اللامركزية، التقطيع الترابي، اللغة.

ABSTRACT: In this research, I have started from a fundamental problematique which is the importance of cultural elements in creating regional development, Where the linguistic and tribal affiliation, and The territorial division standard constitute an essential mechanism for the creation of homogeneous areas both regionally and culturally. Based on several approaches combining qualitative descriptive analysis of documents, Bibliographic Research and quantitative field study using the form and the data analysis program (SPSS) with a Probability sample of 120 families were distributed to the urban community of Guelmim, the rural Community of Asrir, the rural Community of Taghgigt and the rural Community of Abayno. I concluded that the most effective perception of an effective regional policy as adopted by developed countries, Requires a starting from the field and realistic facts which requires to put humans in the center of the administrative and territorial measure through the productive integration of local components at the social and economic level, including the language and the culture of the area, its historical heritage, its characteristics and natural resources, and support its involvement in creating a local and social development dynamic.

Keywords: Regionalization, identity, development, organization, affiliation, field, decentralization, territorial fragmentation, language.

مقدمة:

إن مقومات التنمية الجهوية متعددة ومختلفة، حيث نجد المقوم الاقتصادي والجغرافي إضافة إلى المقوم الاجتماعي والثقافي الذي لم يلقى الأهمية التي يستحقها، على اعتبار أنه مكون أساسي تظل فيه الجهة ممتلكة لحقها في ممارسة الاختلاف، والتميز في حاجياتها حسب أولوياتها واهتماماتها.

فالجهة بهذا المعنى ليست مجرد امتداد مادي، بل هي شخصية ثقافية تأسست عبر التاريخ تمتلك هوية وكيان، وترتبط بإطار جغرافي يميزها عن باقي الجهات، من هنا جاءت ضرورة اختيارنا لموضوع الثقافة المحلية كقاطرة للتنمية الجهوية فدراستنا لموضوع الهوية والثقافة ليس من باب الترف الفكري، وإنما لتسليط الضوء على دور المؤثرات التاريخية الثقافية، والطبيعية منها لفهم طبيعة الخصوصية الثقافية بالجهة، وإلى أي حد استطاعت أن تخلق إحساسا بالانتماء الهوياتي للمجال المدروس، ومن ثم استثمارها لتحقيق تنمية جهوية، على اعتبار أن التجارب الجهوية الناجحة اعتمدت على المعيار الثقافي (النموذج الإسباني) في انسجامه مع الإطار الطبيعي المشكل له.

مشكلة الدراسة:

يتعدد المتدخلين وكذا المجالات العلمية المهتمة بدراسة تيمة التنمية، لكن هذه الميادين البحثية تقلل من شأن العناصر الثقافية المشكلة للهوية المحلية وأهميتها الجوهرية في خلق تنمية تجيب عن الإشكالات التي تعيشها الساكنة المحلية، بدل تلك المتجسدة في مشاريع منزلة فوقيا من طرف المركز، ومنها بلورنا إشكاليتنا كالتالي بداية فالسؤال الإشكالي للموضوع: كيف يمكن جعل الثقافة ومن خلالها الهوية المحلية آلية ومدخل لتنزيل الجهوية المتقدمة ومن تمة تحقيق تنمية محلية؟.

كما يمكننا طرح بعض الإشكالات الفرعية لتوضيح وتسليط الضوء على بعض العناصر الجزئية المشكلة لموضوع البحث.

-ما هو تأثير الأبعاد الاجتماعية والثقافية في تفعيل الجهوية؟

-هل استطاعت التقطيعات الترابية التي عرفها المجال الحفاظ على المقومات المشكلة لشخصية المجال المدروس، أم ساهمت في اندثارها؟

-هل أخذت بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية لوادنون في التقطيعات الترابية والإعداد لمشروع الجهوية الموسعة؟

-هل يمكن اعتبار التعدد اللغوي والقبلي الذي يعرفه المجال المدروس خصوصية ثقافية ميزت شخصية المجال أم أنه عنصر ساهم في خلق أزمة هوية بالمجال؟

المحور الأول. أهمية البحث وإجراءاته المنهجية والنظرية:

أولا. أهمية البحث:

جاءت أهمية الاشتغال على الإشكال أعلاه في سياق مرتبط بالخطاب الملكي بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية المؤرخ بثالث يناير (2010) لتقديم اقتراحات من أجل إرساء جهوية ذات جوهر ديمقراطي (اللجنة الاستشارية للجهوية، 2010، ص5) إضافة إلى دستور سنة

2011، وفي نقاش حول الجهوية الموسعة، وأهمية المعيار الثقافي في تدبير المجال الترابي الجهوي، حيث طرح إشكال هل سيبقى نقاش الجهوية وتدبير المجال الترابي مقصورا على الإجراء القانوني والإداري، أم أنه سيستحضر الأبعاد والعوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية، فكل من الخطاب الملكي والدستور أكدا على أهمية أخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي واللغوي كمدخل من أهم مداخل التنمية في سياق مشروع الجهوية الموسعة.

ثانيا. عينة البحث:

لتناول الموضوع ميدانيا قمنا باختيار عشوائي لأربع وحدات مجالية وهي الجماعة الحضرية كلميم، والجماعة القروية أسرير، والجماعة القروية تغجيجت، والجماعة القروية أباينو، فيما بعد حددنا حجم إطار المعاينة للوحدات التي سيجرى عليها البحث والتي ستقدر ب 120 أسرة موزعة على الجماعات المدروسة منها الساكنة المحلية والفاعلين الإجتماعيين والسياسيين.

ثالثا. مفاهيم البحث الأساسية:

1.مفهوم الهوية: شهد مفهوم الهوية انتشارا واسعا ابتدءا من التسعينات وكان يشير المفهوم إلى ظواهر معينة كالصراعات الإثنية، والأدوار الاجتماعية، أو ثقافة المجموعة أو للتعبير عن الهوية الشخصية حيث أمكننا التمييز بين الهوية الجماعية والاجتماعية وكذا الشخصية، فالهوية الجماعية هوية للقوميات والأقليات الثقافية، الدينية والإثنية، لكن منذ الثمانينات تجاوز الأنتربولوجيين الرؤية الماهوية التي تعتبر الثقافات مغلقة على ذاتها وثابتة على مر الزمن(كتورة جورج، 2009، ص1108-1111).

"الهوية مشتقة من الضمير "هو"للتعبير عن شخصية المرء واتجاهاته وطابعه القومي، وانتمائه الاجتماعي والثقافي والحضاري والسياسي إلى الجماعة التي يعيش فيها"(عبد الكافي إسماعيل، 2001، ص7). "الهوية تعني الإحساس الواعي بتفرد الفرد والتضامن مع الجماعة وقيمها، ومنها عمليات تقع في مركز الشخصية وفي مركز ثقافته الاجتماعية"(عبد الكافي إسماعيل، 2001، ص11).

ومن أهم أشكال الهوية نجد "الهوية الثقافية" وهي مفهوم دينامي، لأن الهوية ما هي إلا نوع من التأكيد الثقافي للذات، كما تشير الهوية الثقافية إلى تكوين الحقيقة وزيادتها بناء على قيم محددة، وهي حقيقة تمتزج من خلال نظام القيم مع النظام الاجتماعي، وتتأثر بمستوى ثقافة المجتمع وتراث الأمة وحاضرها الثقافي"(عبد الكافي إسماعيل، 2001، ص23)، الهوية: "مقدار ما يحققه الفرد من وعي بالذات والتفرد والاستقلالية، وأنه ذو كيان متميز عن الآخرين، والإحساس بالتكامل الداخلي والتماثل والاستمرارية عبر الزمن، والتمسك بالمثاليات والقيم السائدة في ثقافته"(عبد الرحمن محمد السيد، 1998، ص400).

إن معظم التعاريف أعلاه تشير أن الهوية مرتبطة بإحساس الفرد أو الجماعة بالتفرد بخصائص نفسية وكذا ثقافية اجتماعية تساهم في تعزيز انتمائه الهوياتي لقيم وثقافة معينة، وفي علاقة مفهوم الهوية بالشخصية فهي علاقة تكاملية، إن شئنا القول تفاعلية على اعتبار أن الشخصية مظهر وسمة من سمات الهوية، وبهذا المعنى فالهوية أكثر شمولا حيث تضم الشخصية كعنصر من عناصرها.

2.مفهوم الانتماء: وبما أن مفهوم الهوية مرتبط بمفهوم "الانتماء" لابد أن نعرج عليه بدون تفصيل، " فالانتماء هو الالتزام بوعي الارتباط برحاب أرض، فهو حاجة أساسية في أعماق الفرد وضغط ملح على الإنسان، ويتضمن ديناميات نشطة ومتشابكة، ويتضمن شعور الفرد بكونه جزءا من مجموعة أوسع (أسرة، قبيلة، ملة، حزب، أمة، قومية، جنسية)، فالانتماء يعني الارتباط الوثيق بالشيء موضوع الانتماء سواء كان هذا الارتباط بجماعة صغيرة أو كبيرة"(عبد الكافي إسماعيل، 2001، ص17).

3.مفهوم المجال: نجد معجم لالاند الفلسفي يعرف المجال بكونه "إن المجال شيء يتغير، يختلف، يتقطع، ينقسم، يتمدد، لكن رغم كل ذلك يملك "هوية" وشخصية، وقابل للمحلية والتعريف تبعا لخصائصه كتراب كإقليم وتاريخ وإيقاع، "ويضيف مجال "ليس شيئا وليس إحساسا، ولكنه إنتاج وبناء ذهني: مثال التجريد ثم يضيف: إنه "بالنسبة لعلماء النفس لا يوجد سوى مجال واحد هو الذي ندركه واقعيا وهو المجال البصري.

"المجال جزء من سطح الأرض، وهذا يعني أنه يشكل مجموع النقط والخطوط المنظمة على شكل امتداد هندسي مكون من شبكات ووحدات وحقول، ويمكن أن يكون هو الديكور أو المشهد الذي تلعب فيه مسرحيات التاريخ "(بوجروف سعيد، 2012، ص40).

يتضح من خلال التعريفات أعلاه أن المجال بالإضافة إلى عناصره الجغرافية سواء الطبيعية منها والوظيفية، فهو يتشكل من عناصر خفية أخرى كالسلطة والرمز ففيه تتقاطع أو تنفصل الأشكال الثقافية من عادات وتقاليد ونمط حياة، وبهذا يصبح المجال ممتلكا لشخصية على اعتبار أن كافة الممارسات والعلاقات الاجتماعية تتم في مجال معين والذي يعكس تصورات وقيم المجتمع، في تفاعل مستمر بين الاثنين المجال/ المجتمع.

رابعا. الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع:

ميزنا في عرض موضوعنا عن بقية الإشكالات التي تناولت الموضوع من خلال عرض مجموعة من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الذي تناولناه:

الحاحي رشيد(2010)، الجهوية والحكم الذاتي: سؤال الثقافي والرهان التنموي، وجهة نظر(الحاحي رشيد، 2010، ص58-61): جاء موضوع المقالة في سياق النقاش الدائر حول الجهوية الموسعة وأهمية المعيار الثقافي في تدبير المجال الترابي الجهوي، حيث طرح الكاتب سؤالا مركزيا كالتالي – هل سيبقى نقاش الجهوية وتدبير المجال الترابي مقصورا على الإجراء القانوني والإداري، أم أنه سيستحضر الأبعاد والعوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية؟ وهدفت المقالة تسليط الضوء على الجهوية بالمغرب، وفقا للجهوية والفدرالية والحكم الذاتي والكشف عن أهم اختلالات السياسة الترابية بالمغرب.

واعتبر المقاربة القانونية المحكومة بالحس التقني والهاجس السياسي والتي تتجاهل الإطار الاجتماعي والثقافي تحكم على نفسها بالضعف المؤسسي مادامت تفرض نفسها كإجراء فوقي، لأن التراب لا يتحدد بالمفهوم الجغرافي ولا بالمعطى السكاني أكثر منه بمجال بشري تاريخي تتوجب تنميته، وهو ما اعتمدته عدة دول أوروبية الأمر الذي كانت له نتائج إيجابية وذلك من خلال الجهوية والفدرالية والحكم الذاتي، فالدول الديمقراطية التي وصلت لمستوى تنظيمات

فيدرالية أو جماعات مستقلة كانت تغديها أبعاد ثقافية وتاريخية بارزة كان لها امتداد اجتماعي وسياسي أثر بشكل إيجابي في صيرورة التنمية، كما قدم الكاتب الفرق بين الدولة الفيدرالية ودولة الجهات والحكم الذاتي والجهوية المتقدمة، حيث قدم مثالا بإسبانيا(تباين اقتصادي ولغوي)، وبلجيكا رسمية اللغات الثلاث (الفلامنية، الألمانية، الفرنسية)، والتي أقرت بالهويات الجهوية.

أما اختلالات السياسة الترابية بالمغرب تتمثل في تناقض بين الخطاب الرسمي الراغب في اعتماد نظام لا مركزي وبين الإجراء الواقعي والتصريف القانوني لهذا الخطاب، حيث يطغى الهاجس السياسي في قانون تنظيم الجهات، فتقرير الخمسينية بين أن الهاجس الأمني هو أساس تدبير التراب الوطني والسياسة المجالية.

أقضاض محمد(1997)، ثقافة الجهوية والجهة، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية(أقضاض محمد، 1997، ص9-17): يتمثل موضوع المقال في ثقافة الجهوية والجهة بالمغرب عبر التاريخ، وإلى أي حد يمكن الحديث عن ثقافة جهوية بالمغرب، ومن النتائج التي توصل إليها هو أن تكون ثقافة جهوية بالمغرب ابتدأ من سنة 1971 على اعتبار أن الجهوية وسيلة ناجعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما اعتبر الكاتب أن الحصيلة صفر لثقافة الجهوية بالمغرب لضعف الوعي بأهمية الجهة، لأن مخططات التنمية بقيت حبيسة الأجهزة الأمنية الموروثة عن الاستعمار.

كما أن تجربة المجالس المنتخبة لم تساهم في بلورة ذهنية جهوية عند ممثلي السكان، إلا أن الثقافة الراهنة للجهوية جعلت الكثير من المسئولين مقتنعين بتصور ثقافي يوجه التجربة الجهوية القادمة تحت إرغام التحولات الوطنية والدولية، فهي ثقافة فرضت نفسها بحيث استنفدت المركزية كل إمكاناتها، فالجهوية بهذا المعنى إطار لممارسة الديمقراطية وتحقيق التنمية.

أما الثقافي في قوانين الجهة لم يعطى له أي اهتمام في تحديد الجهات وتوزيع مجالاتها من خلال التجارب الجهوية السابقة، حيث ركز على المعيار التنموي الاقتصادي والجغرافي السكاني ولم يستفد من التجارب السابقة التي أغفلت وأهملت البعد الثقافي وكان مصيرها الفشل وعمقت الفوارق الجهوية داخل الجهة الواحدة، فأهم التجارب الناجحة اعتمدت المعيار الثقافي كالدستور الإسباني، فالتقسيم الجديد يحتاج إلى ضرورة بعث الشخصية بتقاليدها وعاداتها ودهنياتها وطرق تواصلها لإعادة خلق الثقة بين الفرد والجماعة التي تمر أساسا من الجهة.

خلص الكاتب إلى أن الثقافة أداة ضرورية في التنمية وتغيير الدهنيات، وهي عنصر أساسي في الحياة اليومية عند الإنسان المعاصر، وهو الذي لا يلقى اهتماما في واقعنا تحت عنف غياب البنيات التحتية وأدوات إنتاجها في أغلب الجهات.

بنيس سعيد(2010)، التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في المغرب: رهانات الهوية الوطنية وتحدي الجهوية الموسعة، الموقع الإلكتروني هسبريس(بنيس سعيد، 2010، ص21): جاء المقال في إطار الخطاب الملكي سنة 2010 حول ركائز الجهوية الموسعة، حيث طرح إشكالا مركزيا يتمثل في ما هو موقع المكون الثقافي في مشروع الجهوية الموسعة؟، وشكل كل من مفهومي التعدد اللغوي، والتنوع الثقافي، الركائز الأساسية للموضوع فالأول يضم جانبين اللغة العربية واللغة الأمازيغية وما يتضمنه كل منهما من لهجات، أما الجانب الثاني فيه تفاعل لغات

الوطنية باللغات الأجنبية، أما مفهوم التنوع الثقافي يرتبط بعمق كيفي للظاهرة الثقافية الواحدة على اعتبار أن التنوع يتصل بالتحقيق والكنه لا بالعدد.

تتمثل أهمية المكون الثقافي في الجهوية بالمغرب من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي الجهوية الموسعة، والتنوع الثقافي، بمقارنتها بالجهوية في إسبانيا.

ومن النتائج التي توصل إليها صاحب المقال بعد استقرائه لواقع الثقافة الجهوية بإسبانيا التي أسست مؤسسات ومعاهد ودساتير(الأكاديمية الكاليسية، دستور1978، تشريع 1980)، لنشر الثقافة الإسبانية ودعمها وعيا منها أن الثقافة هي أساس التطور، حيث سمحت للجهات أن تؤسس وسائل إعلامها العمومي بلغة خاصة بكل جهة، ومن خلال استقراء السياسة الثقافية في إسبانيا اقترح صاحب المقال في المغرب جهة مستقلة في شقها الثقافي فيما يخص الأقاليم الصحراوية، لتشجيع ودعم الهوية الثقافية واللغوية الصحراوية المغربية.

أما فيما يخص الجهوية الموسعة والتعدد اللغوي الذي صنفه إلى تعدد لغوي في تدبير اليومي (استعمال مجتمعي)، وصنف التدبير المؤسساتي(السياسة والمؤسسات الحكومية)، الذي يستلزم آليتين الأولى تدبير من داخل اللغة، والثانية تدبير تعايش بين اللغات، كما يرتكز هذا التدبير على مبدأ الترابية حيث تعتبر جهة سوس مثلا ترابا للغة الأمازيغية يتوجب على كل مواطن أن يتقن الأمازيغية للاندماج في هذا المجال، وكذا أن تقبل الجهة ترخيص للأسماء الأمازيغية فوق ترابها.

وكخلاصة اعتبر الكاتب أن نهج الجهوية يمكن أن يشكل نموذجا لجهات ذات حدود هوياتية ولغوية وثقافية، أي أن للجهة شخصيتها التي تميزها عن باقي الجهات.

عصيد أحمد(2010)، الأسس الثقافية للجهوية الموسعة، مجلة نوافد(الأسعد محمد، 2000، ص17-33): تعالج المقالة موضوع تكون الشخصية المجالية لإقليم أسفي، مبنية على افتراض: كلما تفاعلت عناصر الشخصية المجالية الأصالة الثقافية في إطار إيكولوجي محدد ساعدت على تقوية إحساس السكان بالانتماء الإقليمي، وهدف الباحث من خلالها إبراز تكون الشخصية المجالية بناءا على معايير جغرافية وهي المراكز والحركيات والامتداد الترابي، إضافة إلى اهتمامه بالجانب التكويني للمعايير الجغرافية عبر فترات تاريخية (حقبة ماقبل تاريخية، والقديمة، والعصر الوسيط، والفترة الحديثة والمعاصرة).

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن إقليم آسفي عرف تنظيمات مجالية متنوعة: متجانسة، إستراتيجية، لامركزية، عبر فترات مختلفة ما قبل تاريخية وقديمة وحديثة، ومعاصرة.

إقليم أسفي ما قبل التاريخ تميز بظهور الإنسان إيغود، واكتشاف أول مركز جغرافي بالإقليم (مغارة إيغود) وظهور ثلاث مراكز ميناء مسوكراس (أسفي)، ورأس سوليوس وجرف اليهودي، و في العصر الوسيط ارتكز التنظيم المجالي لأسفي على مراكز دينية وتجارية، وتجدر الإسلام بالمنطقة الذي تزامن مع ازدهار الرواج التجاري لميناء أسفي، واستقرار مجموعة من القبائل، وفي العصر الحديث عرف إقليم أسفي الاحتلال البرتغالي، واستقرار قبائل ذوي حسان.

وخلص الباحث أن الشخصية المجالية لإقليم أسفي تتميز بالتنوع الثقافي(قبائل عبدة واحمر)، ووحدة إيكولوجية مركبة (كثبان رملية متصلبة، سهل منبسط في الوسط، تلال في الجنوب،

هضاب في الشرق، ساحل المحيط الأطلنتي)، كما ساهمت المركزية التاريخية المستمرة لإقليم أسفي في رفع درجة تماسك عناصر الشخصية المجالية.

الوعي والهوية الجهوية، Conscience et identité Régionales (Claval Paul, 1995, P137-159): يدرس هذا الفصل من الكتاب إشكالية إدراك الإنسان للمجال منذ مرحلة الطفولة، وكيف تساهم مجموعة من المؤسسات في بناء هذا الإدراك، ومن أهم النتائج التي توصل إليها صاحب الكتاب إلى أن الإنسان يكتشف المجال حسب تنقلاته كالطفل الذي يميز بين القرية بـ(مزارع، حطب) والمدينة بـــ(الأزقة، التحضر).

فالإنسان يدرك المجال وفق رواسب قديمة لمجالات تاريخية في الذاكرة، فالمجال بهذا المعنى يوحد بين الأشخاص وبنفس القيم والأحاسيس، فالتربية والثقافة يساهمان في بناء تمثلات حول المجال من خلال مؤسسات الأسرة والمدرسة والشارع، كما أن اللغة والموسيقى(الأغاني الشعبية) وأسماء الأمكنة كلها عناصر تعبر عن الخصوصية المحلية.

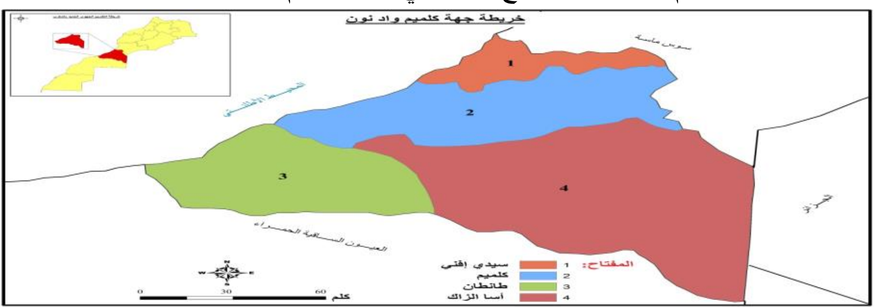
وخلص الكاتب إلى ضرورة اتخاذ المقوم الثقافي كمعيار أساسي في التقاطيع الجهوية لكي يضمن الإنسان العيش في مجال يضمن فيه الإحساس بالانتماء للمجال.

اجتمعت معظم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بالإشكال الثقافي في الجهوية كآلية للتنمية في كون الشخصية وبلورة الإحساس بالانتماء الهوياتي للمجال ينبني على امتزاج بين عناصر ثقافية بحمولتها التاريخية والتي تضم التنوع التراثي برد الاعتبار للرموز المحلية وكذا مراعاة التعدد اللغوي، وعناصر مجالية طبيعية (مناخ، الموقع الجغرافي...) والتي تمثل عناصر الوجود المحلي التي يتوجب دمجها وجعلها أساسا للتقسيم الجهوي الناجع لتحقيق تنمية جهوية.

المحور الثاني. المجال المدروس جهة كلميم وادنون تنوع قبلي وتفرد طبيعي

أولا. الموقع الجغرافي:

خريطة رقم 01: تمثل الموقع الجغرافي لجهة كلميم وادنون.



عمل شخصي بالاعتماد على مصدر إحصائي التقسيم الجهوي الجديد

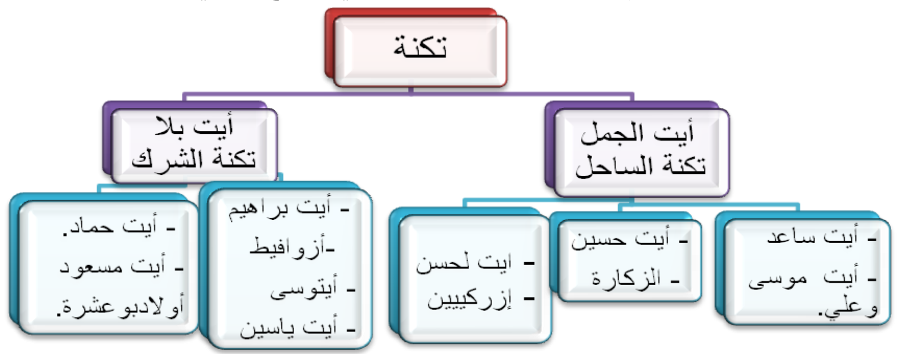
وقع اختيارنا لتناول موضوع المعايير الثقافية للجهوية على جهة كلميم السمارة التي تعد جزءا لا يتجزأ من الأقاليم الجنوبية بحكم موقعهـــا الجغرافي، بخط الطول 11 درجة و4 وخط العرض 28 درجة و59 (إقليم كلميم)، حيث تحدها من الجنوب جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء والحدود الموريتانية، ومن الشمال جهة سوس ماسة درعة، وشرقا بالحدود الجزائر، وغربا بالمحيط الأطلنتي وجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء(مديرية إعداد التراب، 2000، ص5).

ثانيا. التركيبة القبلية والثقافية لبلاد تكنة:

إن المورفولوجية القبلية التي تميز جهة كلميم السمارة ومنطقة وادنون بشكل خاص تتمثل في قبائل تكنة التي تشكل اتحادية أو كونفدرالية كبرى، تنتظم في شكل لفين كبيرين متعارضين ومتكاملين في نفس الآن هما: 'أيت الجمل' و'أيت بلا' المعروفة باسم 'أيت عثمان'، فهذه القبائل لا تنتمي إلى جد مشترك كما أنها مزيج قبلي متعدد الأصول، وحتمية التوازنات فرضت عليها الانخراط فيها حسب المتطلبات الاقتصادية والسياسية لكل واحدة منها، فالقبيلة التكنية هي عبارة عن وحدات مجزأة يتعايش فيها الرحل والمستقرين، والعرب مع الأمازيغ.

عاش اللفان المكونان لإتحادية تكنة (أيت الجمل، أيت بلا) مواجهات مستمرة للتنافس حول المجالات الرعوية، وإتاوات القوافل التجارية، كما قد يسجل إنتقال قبائل معينة من حلف لآخر كشكل من أشكال رفض لهيمنة بعض القبائل وسطوها(مدون عبد الكريم، 2011، ص81). مثلا كانت " قبيلة أيتوسى تنتمي للف "أيت الجمل" نهاية القرن التاسع عشر، وهاهي الآن انتقلت للف "أيت عثمان" إثر نزاع مع أيت الحسن بالتحديد مع "يكوت" التابعة لها، كما غادرت أيت موسى أوعلي "أيت الجمل" والتحقت "بأيت عثمان"(مونتاي فانسان، 2013، ص34).

خطاطة رقم 02: شجرة إتحادية تكنة فهي تتوزع كالآتي:



بالرغم من توفر هذه القبائل على أمكنة محددة، لكنها لم تكن تعمر مكان تواجدها العادي الحالي، إضافة إلى تنوع الأصول من داخل القبيلة نفسها، وتميز قبائل تكنة مسألة النزوع التاريخي للتجارة.

كما أن قبائل تكنة تعرف تنوعا كبيرا في الأصول، حيث لا يمكن أن نتحدث فيها عن أصل عربي خالص أو بربري خالص الأمر الذي أكدته الروايات والمدونات المحلية، فهي تشتمل على ناطقين بالأمازيغية وناطقين بالحسانية، مستقرين ورحل في نفس الآن، ويغلب الظن حسب مصطفى النعيمي أننا بصدد قبائل أمازيغية تعربت بشكل متفاوت، لكن لا الصفات البدنية ولا نمط العيش ولا اللغة يمكن أن تخلق تمييزا بين الأمازيغ والأعراب، كما أن الاستعمال اللغوي لا يدل وحده على الانتماء إلى إحدى اللفين، فإننا نجد تقسيم الماء أو الأحواض بمفردات أمازيغية حتى لدى الناطقين بالحسانية، لكن لا يمكن الجزم بأن الناطقين بالأمازيغية ليسوا بالضرورة أمازيغ حيث تبقى دراسة النظام الاجتماعي والعادات والتقاليد وحدها القادرة على تحديد الأصول العرقية

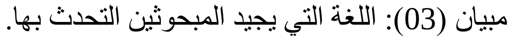
بدقة حسب النعيمي. في حين 'نجد للاروبيل' يعتبر اللفين هم ورثة مجموعتين إثنين، الأولى بربرية (أيت عثمان) والأخرى من عرب معقل (أيت جمل)(مونتاي فانسان، 2013، ص33).

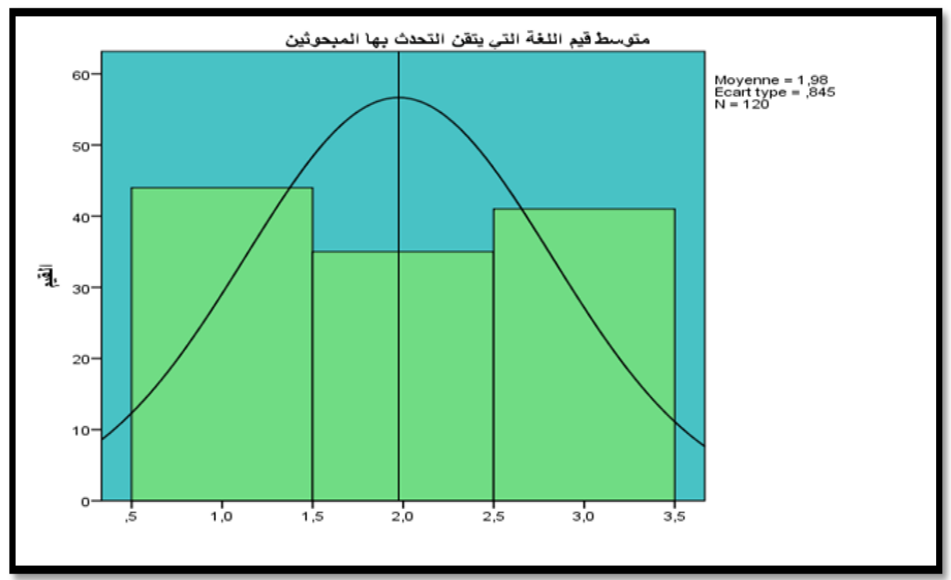
المحور الثالث. اللغة والقبيلة والتقطيع الترابي والوعي بالانتماء للمجال

أولا. التعدد اللغوي والإحساس بالانتماء:

حاولنا من خلال هذا الجزء من البحث معرفة مدى التنوع اللغوي وتعبيره عن الهوية بالمنطقة، حيث توصلنا إلى أن اللغة التي يتقنها المبحوثين هي الأمازيغية بـ 36.2% متبوعة بالدارجة العربية 34.7%.

في حين لا يتقن الحسانية سوى 29.2% من المبحوثين، بالرغم من انتماء المبحوثين في المجال المدروس إلى بعض القبائل الصحراوية لكنهم لم يستطيعوا إتقان الحسانية بسبب التنوع والتمازج الثقافي الذي يعرفه المجال المدروس، الأمر الذي تظهره نتائج السؤال الثاني بشكل جلي 44.2% من المبحوثين يتحدثون الدارجة العربية في معظم الأوقات، والحسانية في بعض الأحيان بنسبة لا تتجاوز 25%، واللغة الأكثر استعمالا هي الدارجة ، كما أن اللغة العربية هي الأكثر تكرارا كأكثر لغة صالحة لتدبير الشأن المحلي، من هنا يتبين لنا ضرورة وأهمية إدراج اللغة أو اللهجة المحلية سواء الأمازيغية أو الحسانية في برامج تعليمية وقنوات تلفزية جهوية لأن طغيان الدارجة على عدة مستويات جعل من سكان المنطقة يعيشون استلابا هوياتيا على مستوى اللغة المتداولة واقعيا بالرغم من أن الدارجة لا تعبر عن الهوية المحلية كما هو مبين في المبيان أسفله.


مبيان (03): اللغة التي يجيد المبحوثين التحدث بها.

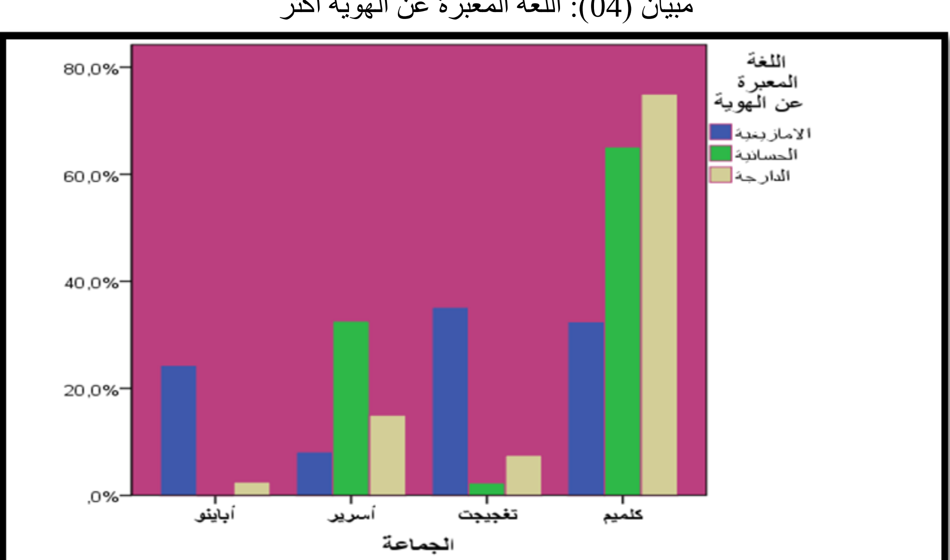


المصدر: بيانات البحث الميداني

إلا أن اللغة الحسانية تبقى المعبر الأول عن هوية المبحوثين ب 35.8%، والأمازيغية في رتبة متأخرة ب 30.8%.و بالنسبة للغة المناسبة لتدبير الشأن المحلي استأثرت اللغة العربية بـ

46.7% كأكبر نسبة متبوعة بالحسانية والأمازيغية والدارجة العربية بنسب لا تتجاوز 17% في حين لم تحض اللغة الفرنسية سوى ب 4.2% من مجموع اختيارات المبحوثين مما يعبر عن ارتباط ساكنة المنطقة بهويتهم العربية والأمازيغية بالنسبة لواحات تغجيجت وأباينو وفاصك، ورفضهم لأي من مكونات الهوية الغربية المختلفة المتمثلة في اللغة الفرنسية.

مبيان (04): اللغة المعبرة عن الهوية أكثر



المصدر: بيانات البحث الميداني

بالرغم من الإهمال المؤسساتي للغات المحلية فإننا نجد الدستور في الفصل 5 يؤكد على ترسيخ مكانة اللغة العربية كلغة رسمية والتنصيص على وسائل النهوض بها، تكريس الأمة المغربية لوحدتها على التنوع المستمد من روافدها التي رسخت هويتها العربية والأمازيغية والحسانية والصحراوية -الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، وكذا تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار من أجل التفاهم بين مختلف الحضارات الإنسانية. كما تم ترسيخ مكانة اللغة العربية كلغة رسمية والتنصيص على وسائل النهوض بها، الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية، مع الإحالة على قانون تنظيمي يحدد كيفيات إدماجها في التعليم وفي القطاعات ذات الأولوية في الحياة العامة(وزارة العدل، 2011، ص16).

ثانيا. التنوع القبلي والإحساس بالانتماء للمجال:

توضح النتائج الأولية التي توصلنا بها إلى أن 75% من المبحوثين لهم انتماء قبلي، في مقابل 25% بدون انتماء قبلي وهذا راجع إلى أن المجتمع المبحوث مجتمع قبلي، فمعظم الذين لا ينتمون إلى قبيلة معينة من الوافدين على المنطقة من باقي جهات، مع رصد لبعض الانتماءات القبلية لمبحوثين من جهة دكالة عبدة، لكن تبقى خارج قبائل تكنة وادنون.

جدول (05): توزيع القبائل حسب الانتماء المجالي

القبائل	الجماعات			
	كلميم	تغجيجت	أسرير	أباينو
أيت براهيم	1	14	0	1
أيت مسعود	5	0	23	0
أولادجرار واخرون	24	0	0	0
أيت زكري	3	0	0	0
أيت بعمران	7	0	0	4
أيتوسى	8	0	0	0
بدون انتماء قبلي	22	3	0	5
المجموع	70	17	23	10

المصدر: بيانات البحث الميداني

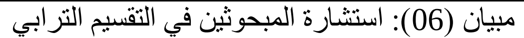
من خلال الجدول أعلاه يتبين أن القبائل المشكلة للمجال هي أيت مسعود بأكبر نسبة 23.3%، في حين نجد تكرار ضعيف لمجموعة من القبائل وصلت نسبتهم 20% ومعظمهم في كلميم كأهل الشيخ ماء العينين، وركيبات أهل داوود، أولاد ابن السبع، أولاد بوعشرة أيت الحسن، ولآد تيدرارين، وأولاد فنان بواد زم، ورعاء العونات، وادوبلال وعبده بأسفي و 13.3% أيت ابراهيم، وأيت بعمران 9.2% وأيتوسى 6.7% وأيت زكري 2.5%.

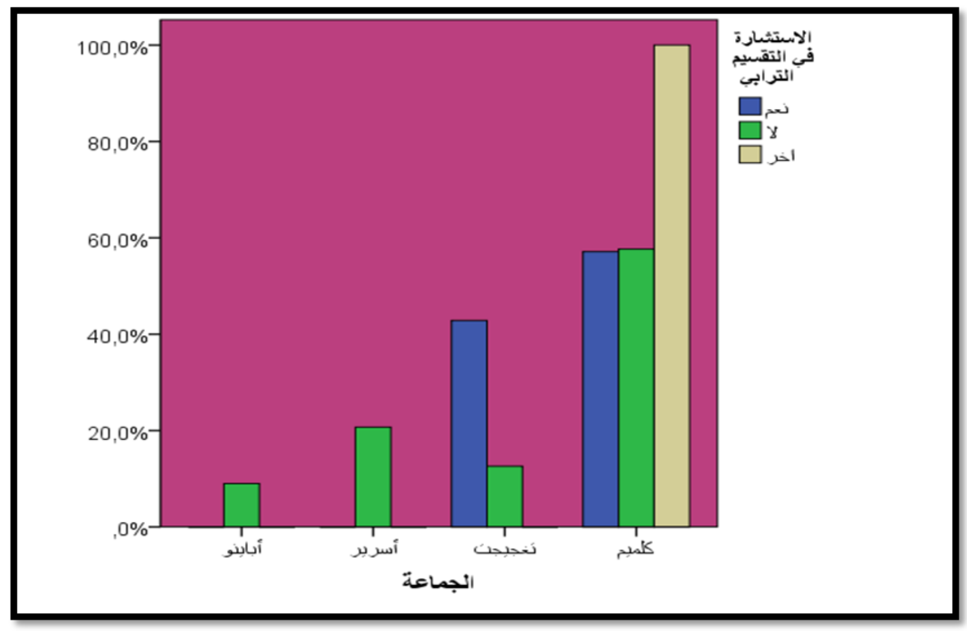
فالملاحظ أن المجال القروي المدروس لا يعرف تنوعا قبليا لأن كل قبيلة تتوفر على مجال وحيز جغرافي خاص بها، خلافا للمجال الحضري الذي يعرف تنوعا قبليا كما هو الشأن لكلميم.

إلا أن المعرفة بالتشكيلة القبلية تبقى ضعيفة حيث نجد بأن 73.3% ليست لهم معرفة بمستويات التنظيم القبلي: (القبيلة_الفضة_العرش_الخيمة أو الأسرة)، على إعتبار أن المجال شهد تغيرات ساهمت في ضعف الارتباط والمعرفة القبلية، أما مستويات التنظيم القبلي المعروفة من طرف المبحوثين تبقى ضعيفة قبيلة أزوافيط/أيت الخنوس كأكبر نسبة ب 11.7% متبوعة ب قبيلة أيت ابراهيم/أيت النص تكنه ب 4.2% في حين لم تتجاوز القبائل الأخرى 0.8%.

ثالثا. التقطيع الترابي و الوعي بالانتماء للمجال:

بناءً على المعطيات المحصل عليها توصلنا إلى أن 67.5% من المبحوثين لم يسبق إشراكهم في تدبير الشأن المحلي، و27.5% فقط من أشركوا، وأغلبهم من جمعيات المجتمع المدني وإداريين. أما بالنسبة لاستشارة المبحوثين في التقسيم الترابي الجهوي 92% لم تتم استشارتهم مما يوضح ضعف إشراك العنصر البشري وتبقى مقاربة التدبير الفوقي هي الطاغية، في حين نجد 5.8% فقط من استشاروا في الأمر.


مبيان (06): استشارة المبحوثين في التقسيم الترابي



المصدر: بيانات البحث الميداني

من خلال سؤال آخر متعلق بمدى خدمة التقطيعات الترابية القديمة للخصوصية الثقافية بالمجال توصلنا إلى أن 60% من المبحوثين أجابوا بالنفي، أي أن التقاطيع الترابية التي عرفها المجال لم تتناسب وخصوصيته الثقافية و20% منهم أقروا بخدمتها للخصوصية المحلية، في حين 15% من المبحوثين أجابوا باختيارات أخرى لكنهم لم يحددوها، وتبقى 5% منهم لم يقدموا أي جواب.

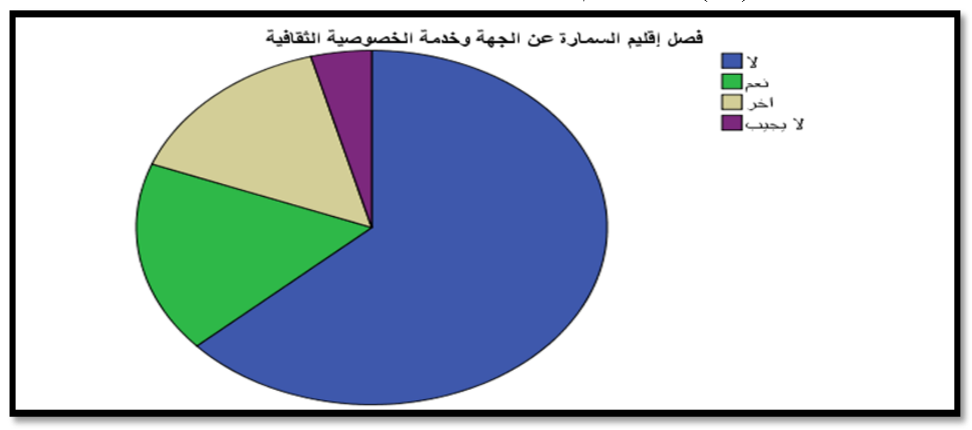
كما قام 33 مبحوث بتعليل أجوبتهم بالنسبة لعدم خدمة التقطيع الترابية للخصوصية المحلية كانت لاعتبارات كخلق صراعات قبلية بعدم أخذ المجال الترابي بعين الاعتبار، ولم تشرك الساكنة فيه كما أنها لم تعتمد دراسات علمية قبل إجراءه، فهي حسبهم لم تنتج أي تغيير وفشلت في مشروع التنمية لأن التقاطيع الترابية كانت لها أهداف سياسية أكثر منها اجتماعية وثقافية تنموية.

أما الذين أكدوا على خدمة التقطيعات الترابية للخصوصية الثقافية بالمجال يروا أن الجهة ضمت مناطق لها عادات متشابهة، كما أنها حافظت على استمرار الثقافة الوادنونية، بالإضافة إلى أنها ذات مصداقية وواقعية.

أما بخصوص الجزء المتعلق بالتقطيعات الجهوية الجديدة والتي همت فصل إقليم السمارة عن الجهة ومدى خدمته للخصوصية الثقافية بالمجال توصلنا إلى أن 63% من المبحوثين يرون أن فصل إقليم السمارة عن جهة كلميم السمارة لن يخدم الخصوصية الثقافية والتاريخية بالجهة، على اعتبار الإمتداد والترابط القبلي والإنتماء إلى نفس اللف القبلي، إضافة إلى القرب الجغرافي بين

إقليمي السمارة وكلميم، فهذا التقسيم حسب المبحوثين خاضع لأجندة سياسية لحل مشكل الصحراء لا غير.


مبيان (07): فصل إقليم السمارة عن الجهة والخصوصية الثقافية



المصدر: بيانات البحث الميداني

في حين نجد 17.5% من المبحوثين من يؤيد الفصل على اعتبار أن السمارة تشكل عبئ على إقليم كلميم حسب أحد المبحوثين، 15% اختاروا أجوبة أخرى لم يقوموا بتحديدها، و 4.2% منهم لم يقدموا أية إجابة عن السؤال.

التقطيعات الترابية القديمة والجديدة لم تخدم ولم تحترم الخصوصية الثقافية للمجال المدروس، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم السمارة الذي تم فصله عن جهة كلميم السمارة في التقسيم الجهوي المرتقب، والذي لم يراعي الارتباط القبلي والثقافي التاريخي بين أقاليم الجهة، ولم يشرك الساكنة المحلية، غالبية المبحوثين أقروا بعدم إشراكهم في تدبير الشأن المحلي، فالتقطيع خدم أجندات سياسية حسب المبحوثين، ولقي الأمر مصداقيته فيما ورد في التقرير الموضوعاتي لإعداد مشروع الجهوية، المتمثل في كون "فإن الاختلافات ذات الطابع الأنتروبولوجي السوسيولوجي، وإن كانت فعلية، لا توفر قاعدة لإعداد تقسيم مؤسساتي معين"(اللجنة الاستشارية للجهوية، 2011، ص163).

مناقشة النتائج وخلاصات البحث:

-اللغة المناسبة لتدبير الشأن المحلي هي اللغة المحلية، بالنسبة للجماعات القروية الحسانية/الأمازيغية، أما الجماعة الحضرية كلميم أكثر تنوعا تضم كل هذه اللغات كما تفضل الدارجة العربية كلغة للتدبير"الخصوصيات(يقصد بها التعدد اللغوي وتنوع المنتجات الطبيعية) لم تكن ثابتة عبر الزمن، بل شكل التطور والتحول- رغم بطئها- قاعدة ميزت مسارها وترسخا، فإننا لن نتطرق إليها"(اللجنة الاستشارية للجهوية، 2011، ص161)، فالقول السابق يوضح أن المعطى اللغوي لم تولى له الأهمية التي يستحقها كما جاء في تقرير اللجنة الاستشارية الجهوية، بالرغم من تأكيد الساكنة المحلية على أهمية توظيف اللغة المحلية مما يطرح إشكال اللادمقرطة ومركزية القرار التدبيري والتدبير الفوقي للشأن المحلي. ومن أهم المفارقات التي يعرفها المجال

أن اللغة الحسانية أكثر اللغات تعبيرا عن الهوية المحلية، لكن القليل من يجيد التحدث بها ويمكن إرجاع الأمر إلى إهمال عنصر الموروث الحساني بالمنطقة، وعدم إشعاعه بالمستوى المطلوب.

-المجال المدروس عبارة عن مجتمع قبلي، كل جماعة قروية تتكون من قبيلة واحدة لها حيز جغرافي خاص بها، أما الجماعة الحضرية تعرف تنوعا قبليا، " فإن هياكل التنظيم السياسي على نطاق أوسع(كالجماعات القبلية، اللف،الخ) تعتبر بالأحرى استراتيجيات دفاعية فرضها سياق التنافس الحاد والتهديدات المجاورة، لذلك، لايمكن اعتمادها كأرضيات لتكوين وحدات جهوية " (اللجنة الاستشارية للجهوية، 2011، ص162) إلا أن مشروع الجهوية الجديد أهمل الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للقبيلة وقزمها في الدور السياسي، لأن السياسيين يتخوفون من أن تتحول الجهة إلى كيان مغلق بين النعرات القبلية المضادة للوحدة الوطنية، وأغفلوا بأن الخصوصية نوعان الأولى مغلقة والثانية منفتحة غنية ومتفاعلة مع باقي الخصوصيات.

-المجال المدروس يعرف تنوع وغنى طبيعي (واحات، وديان، أحواض مائية، مراعي) إلا أن الإهمال المؤسساتي خصوصا بالجماعات القروية ساهم في تنامي ظاهرة الهجرة بسبب إهمال المقومات والإمكانات الخاصة بالمجال، ويؤكد هذا الإهمال فيما ورد في تقرير اللجنة الإستشارية للجهوية "إلا أن اعتماد التنوع الطبيعي كأساس للتقطيع يعبر عن إرادة وهمية" مشكل المناخ الجاف لم يكن المساهم الأساسي في هجرة الشباب على وجه الخصوص من الواحة إلى المدن، بل ضعف فرص الشغل هو السبب الأول والأخير حسب المبحوثين.

-التقطيعات الترابية القديمة والجديدة لم تخدم ولم تحترم الخصوصية الثقافية للمجال المدروس، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم السمارة الذي تم فصله عن جهة كلميم السمارة في التقسيم الجهوي المرتقب، والذي لم يراعي الارتباط القبلي والثقافي التاريخي بين أقاليم الجهة، ولم يشرك الساكنة المحلية، غالبية المبحوثين أقروا بعدم إشراكهم في تدبير الشأن المحلي، فالتقطيع خدم أجندات سياسية حسب المبحوثين، ولقي الأمر مصداقيته فيما ورد في التقرير الموضوعاتي لإعداد مشروع الجهوية، المتمثل في كون"فإن الاختلافات ذات الطابع الأنتروبولوجي السوسيولوجي، وإن كانت فعلية، لا توفر قاعدة لإعداد تقسيم مؤسساتي معين" (اللجنة الاستشارية للجهوية، 2011، ص163).

توصيات الدراسة:

-ضرورة الاعتماد على دراسات علمية تهم تاريخ وثقافة المجال من طرف المتدخل السياسي.

-على الفاعل السياسي إشراك المجتمع المدني والساكنة لبلورة استراتيجيات تخدم التنمية المحلية وتحافظ على ثقافة وهوية المجتمع.

-توظيف وسائل الإعلام في تعريف باللغة والثقافة المحلية.

-إدراج اللغة المحلية في المقررات التعليمية محليا وجهويا ووطنيا

قائمة المراجع:

1.الأسعد محمد(2000)، تكون الشخصية المجالية لإقليم آسفي، ورد في تاريخ إقليم أسفي من الحقبة القديمة إلى الفترة المعاصرة، دفاتر دكالة- عبدة رقم1، سلسلة بحوث ودراسات، الدار البيضاء، منشورات مؤسسة دكالة-عبدة للثقافة والتنمية، دار النشر المغربية.

2.أقضاض محمد(1997)، ثقافة الجهوية والجهة، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 4، الرباط، المغرب.

3.بنيس سعيد(2010)، التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في المغرب: رهانات الهوية الوطنية وتحدي الجهوية الموسعة، الموقع الإلكتروني هسبريس، الرباط، المغرب.

4.بوجروف سعيد(2012)، الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب؟ المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، المغرب.

5.الحاحي رشيد(2010)، الجهوية والحكم الذاتي: سؤال الثقافي والرهان التنموي، وجهة نظر العدد 43، الرباط، المغرب

6.عبد الرحمن محمد السيد(1998)، مقياس موضوعي لرتب الهوية الإيديولوجية والاجتماعية في مرحلتي المراهقة المتأخرة والرشد المبكر، كلية التربية، جامعة الزقازيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

7.عبد الكافي إسماعيل(2001)، التعليم والهوية في العالم المعاصر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات .

8.عصيد أحمد(2010)، الأسس الثقافية للجهوية الموسعة، مجلة نوافد، العدد46/45، المغرب

9.كتورة جورج(2009)، معجم العلوم الإنسانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات أبوظبي.

10.اللجنة الاستشارية الجهوية(2011)، الكتاب الثاني الجوانب المؤسساتية، تقارير موضوعاتية، الرباط، المغرب.

11.مدون عبد الكريم(2011)، البنيات الاجتماعية والاقتصادية بالصحراء، مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب

12.مونتاي فنساي(2013)، تقييدات حول تكنة، مركز الدراسات والأبحات "مشاريع"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب

13.ناعمي مصطفى(1988)، الصحراء من خلال بلاد تكنة تاريخ العلاقات التجارية والسياسية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب.

14.وزارة العدل(2011)، دستور المملكة المغربية، مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، سلسلة نصوص قانونية، ع19، الرباط، المغرب.

16.Claval Paul(1995), Conscience et identité Régionales, Les facteurs de la division et de l'organisation régionales de l'espace, Initiation A la Géographie régionale Nathan Université, Fac. Géographie, France

17.De la chapelle Frédérique(1934), Les tekna du sud Marocain, étude géographique, historique et sociologique, faculté des lettres et des sciences humaines, rabat, Maroc.

18.Lalande André(1988), Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Quadrige, PUF, 6ème éd, France.

المعرفة السوسيولوجية ورهان التنمية

Sociological knowledge and development challenge

أ.رشيد أمشنوك، باحث في السوسيولوجيا، جامعة محمد الأول بوجدة، وأستاذ الفلسفة بثانوية محمد الخامس بتارودانت- المغرب.

ملخص: تهدف هذه المقالة إلى دراسة العلاقة بين المعرفة السوسيولوجية وفلسفة التنمية، من خلال محاولة الكشف عن السبل الكفيلة بتحقيق هذا الرهان الاجتماعي، وتذليل التحديات الإبستمولوجية والسياسية والثقافية والمنهجية التي تعترض سبيل نجاعة المعارف والدراسات البحثية في حقل السوسيولوجيا، في أفق بناء نظرية معرفية سوسيولوجية تسائل سيرورة التنمية وصيرورتها في سياقاتها الاجتماعية والثقافية. وهو الرهان الذي يستوجب سياقا علميا ملتزما بقضايا المجتمع وهمومه، وبيئة سياسية واجتماعية وثقافية تعترف بجدوى المعرفة السوسيولوجية، وأثرها في توجيه بوصلة المجتمع، وإدارة تحولاته المطردة، وتذليل تحدياته وعقباته الكأداء.

الكلمات المفتاحية: المعرفة السوسيولوجية، التنمية، الرهان الاجتماعي، الأثر الاجتماعي، المجتمع.

Abstract: The aim of this article is to examine the relationship between sociological knowledge and the philosophy of development, in an attempt to identify ways to achieve this social challenge and to overcome the epistemological, political, cultural and methodological challenges which impede research in the field of sociology. In order to construct a theoretical framework that questions the process of development in its social and cultural contexts, this challenge requires a political framework, which foregrounds issues of society, and a suitable a political, social and cultural environment, which recognizes the importance of sociological knowledge and its impact on directing changes in society and overcoming its obstacles.

Keywords: sociological knowledge, development, social challenge, social impact, society.

مقدمة:

إذا كانت المعرفة تعبر عن وعي الباحث، وتعكس إرادته العلمية، وتصوراته لذاته والعالم الاجتماعي من حوله، فإنها تشكل بكل تأكيد لبنة هامة في سيرورة تشييد العمران الاجتماعي؛ كونها تجسد منطلقا هاما لفهم فجاج المجتمع وتضاريسه، ومدخلا لسبر تخومه وأغواره، لا لتأويل ظواهره فحسب، بل لبناء صروح ثقافية واجتماعية وقيمية أكثر تماسكا وقوة ووحدة، وهو الرهان الذي قد لا يتحقق إلا وفق منظومة تغييرية متكاملة، يحتل فيها المدخل العلمي والمعرفي مكانة هامة وأساسية؛ خصوصا إذا كان يترجم حقائق المجتمع بكل موضوعية وحياد، ويعري مكامن خوره ووهن بناه، ويثمن معالم قوته وتميزه، وفي الآن ذاته يقدم نتائج عملية ذات رهانات تنموية، تصالح بين المعرفة العلمية والمجتمع، وتسهم في النهوض بشؤونه وهواجسه وتطلعات مكوناته.

في هذا السياق النظري العام بزغ فجر السوسيولوجيا في حقل العلوم الإنسانية، لتعبر عن طفرة نوعية في مجال دراسة المجتمعات، ومقاربة مختلف إشكالاتها الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والنفسية، والتاريخية، لاسيما وأن المعارف والنتائج التي راكمتها على مدى سنوات، سواء من قبل مؤسسيها الأوائل أمثال: دوركايم، وفيبر، وكونت، وماركس، وطوكفيل، وسيمون، وموران، وزيمل، أو الباحثين في بعض قضاياها المعاصرة؛ كبورديو، وباسكون، وتورين، وبيرك، وباومان، وغيدنز وآخرون، لم تكن مجرد نظريات سوسيولوجية بحتة، لإغناء الترف الفكري، أو تشييد الأنساق المعرفية الخالصة، والمفارقة للواقع، والاكتفاء بوضع اللبنات الأولى لهذا الحقل المعرفي الجديد، بل على العكس من ذلك، كان لها وقع كبير على سيرورة تطور المجتمعات الإنسانية، ومنسوبها التنموي، كما أن معظم التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها العديد من المناطق في العالم، تأسست وفق إطار معرفي مبني علميا، ومتماسك نظريا ومنهجيا، مما جعلها تدرك بوصلتها الحقيقية، وتستوعب العمق الاجتماعي لأي تحول أو تطور.

إن المعرفة السوسيولوجية وفق هذا المعنى نبراس يمكن أن تتخذه الأمم لتنوير دروبها في التنمية، وتبديد عتمة التخلف والبدائية المعيبة التي تحول دون تطورها. وهي كذلك قراءة علمية واعية للدينامية المجتمعية المطردة، وتداعياتها على الأنساق الثقافية، والبنى الاجتماعية، فضلا عن كونها تشكل أساس فهم الإنسان، وإدراك حقيقته الاجتماعية، إذ هو الرأسمال الذي لا مناص منه لتحرير إرادة المجتمع من وهدتها ونكوصها، والمقدمة التي لا بد منها لبناء منظومة القيم، والضوابط والمعايير الاجتماعية.

نهدف من خلال هذه الدراسة الوقوف عند علاقة المعرفة بالتنمية، لا سيما المعرفة السوسيولوجية، من خلال قراءة استقرائية لبعض النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة والمعاصرة، أو الأبحاث السوسيولوجية التي تعالج إشكالات اجتماعية وثقافية وسياسية في سياق معين، لاستخلاص مدى أهمية النسق السوسيولوجي في تغيير المجتمع ونظمه الثقافية وتطويرها، وحدود حضور الهاجس التنموي والتغييري لدى الباحث السوسيولوجي أثناء إجراء دراساته وأبحاثه العلمية، سواء الميدانية منها، أو النظرية التفسيرية، بالإضافة إلى العوائق الذاتية والموضوعية التي تعترض مسيرته، وأفق دراساته وجهوده البحثية المضنية.

نحاول من خلال هذه الدراسة أن نجيب عن جملة من التساؤلات، أبرزها ما يلي:
ما الفائدة من المعرفة السوسيولوجية؟ وما هي رهاناتها البحثية والمجتمعية؟ أهي مجرد ترف فكري لا جدوى منه أم أنساق علمية لا بد منها للنهوض بالمجتمعات؟ كيف يمكن للمعرفة السوسيولوجية أن تسهم في تنمية المجتمع؟ أهي غاية في حد ذاتها أم مجرد وسيلة بحثية ومعرفية لتحقيق غايات أخرى؟ وهل تخلصت السوسيولوجيا من تراثها الغربي، أم لا تزال قابعة بين عقاله؟ وما هي الإسهامات السوسيولوجية التي شكلت طفرة نوعية في سيرورة تطور المجتمعات؟ وهل يمكن أن نتحدث عن تنمية بدون مرجعية معرفية سوسيولوجية تؤطرها؟ وما هي الشروط القيمية والابستمولوجية والاجتماعية القمينة بتحقيق سوسيولوجيا ملتزمة بهموم المواطن والمجتمع؟ وأي دور للسياسة التعليمية والثقافية في تحقيق هذا الرهان؟.

1- المعرفة السوسيولوجية والتنمية: تحديد مفاهيمي.

تفيد المعرفة في اللغة الإدراك، والدراية، والثقافة، والاستيعاب، والفهم (معجم المعاني)، وورد في تاج العروس (الزبيدي، 1987، ص133) أن المعرفة تدل على إدراك الشيء بتفكر وتدبر لأثره، وفي الاصطلاح يمكن أن نعتبرها عملية ذهنية تمكن الإنسان من إدراك حقيقة ذاته وما يحيط بها من موضوعات، أو هي الوعي والإدراك وفهم الحقائق عن طريق العقل المجرد، أو التجربة المعيشة، أو العلمية المبنية. أو هي عملية مراكمة المعلومات والمعطيات حول موضوع معين، بغرض فهمه أو طلب توضيحه. يمكن أن نقسم المعرفة إلى نوعين: معرفة عادية أو عامية متداولة، وقد تكون زائفة بمنطق العلم، يشترك في اكتسابها عموم الناس، ممن لا تخصص لهم ولا دراية علمية دقيقة؛ بحيث لا تستدعي مجهودا علميا، أو يقظة منهجية تامة، أو خبرة معرفية مسبقة لازبة في حقول علمية محددة، لذلك فهي تلك المعارف التي يتوصل إليها الإنسان في تفاعله مع مجتمعه، وثقافته، أو من خلال ما راكمته تجاربه الاجتماعية، وخبراته في زمان ومكان محددين. بينما النوع الثاني من المعرفة، يمكن أن نصطلح عليه، المعرفة العلمية المبنية، التي ينفرد بها العلماء والمفكرون والباحثون في حقول العلم والمعرفة دون غيرهم، ويسميها بريتشارد "المعرفة التخصصية"(دنكان بريتشارد، 2013) أو ما وراء المعرفة؛ إذ تتطلب من صاحبها أن يكون ملما بمبادئ العلم، وفلسفة المنهج، وضوابط البحث العلمي، وآليات النظر، والتحليل، والتفسير، والفهم، والاستنباط، والاستقراء، واستيعاب الظواهر الإنسانية والوجودية. فما يميز المعرفة العلمية عن ما عداها من أشكال المعرفة أنها معرفة منظمة، وممنهجة، ومبنية، وغير عشوائية؛ إذ تستوجب شروطا منهجية دقيقة، وقواعد ابستمولوجية متعارف عليها في الأوساط العلمية من قبل الباحثين، ولا يمكن لأحد أن يتمرد عليها، أو يجرؤ على تجاوزها وتخطي حدودها.

إن عملية تحديد المعرفة ليست عملية يسيرة في نظر بريتشارد (دنكان بريتشارد، 2013)، لأن التحديات التي تحول دون بلورة مفهوم جامع كثيرة ومتعددة، أبرزها: الواقع المتغير، والإديولوجيا باعتبارها وعيا زائفا، واختلاف الحقول المعرفية، وتعدد أشكال المعرفة ومصادرها، مما يجعل الحديث عن ماهيتها وإدراك حقيقتها رهانا صعبا، كما أن الخوض في

مجالاتها الإشكالية المتشابكة وفلسفاتها وتفاصيلها الدقيقة يظل تحدي المعرفة نفسها، باعتبارها عملية منهجية تسائل الحقائق وتفحص المعطيات الواقعية.

لا جرم أن المعرفة السوسيولوجية هي معرفة علمية ممنهجة ومنظمة، ينتجها السوسيولوجي المتمرس، والباحث الاجتماعي المتخصص الذي خبر دروب العلوم والمناهج، وراكم معرفة تخصصية، وخبرة دقيقة في مجالات اهتمامه عن مختلف الإشكالات الاجتماعية والثقافية التي درسها. فجل ما يتوصل إليه عالم الاجتماع من نتائج وخلاصات واستنتاجات، ورؤى للتفسير، والنظر، والمساءلة العلمية، يمكن أن نسميه معرفة سوسيولوجية، طالما تعبر عن حقائق علمية، قابلة للفحص، والاختبار المنهجي، وتعكس جهودا بحثية حثيثة، ميدانية أو نظرية خالصة. إن إنتاج المعرفة السوسيولوجية، وتشييد عمرانها، عملية منهجية ليست يسيرة، إذ تتطلب من الباحث شروطا جمة؛ منها ما يتعلق بآليات البحث السوسيولوجي، وفلسفة التحليل، والنظر العلمي الحصيف، واليقظة المنهجية؛ بحيث يلزمه أن يكون ملما بكل تأكيد "بالميثودولوجيا" علوم المناهج، والإحاطة بمختلف الأنساق النظرية في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، مما يسمح له بمقاربة الظواهر الاجتماعية بشمولية تامة، تحفظ دراساته من مثالب الاختزالية والاجتزاء المعيب، فضلا عن التمرن على قراءة الواقع الاجتماعي، والبحث في قضاياه المتعددة، بتوظيف مختلف ما اكتسبه نظريا ومنهجيا وميدانيا. بحيث يتسنى للباحث بإنتاج معرفة سوسيولوجية نافعة ومفيدة، أو بتعبير مايكل بوراوي "سوسيولوجية سوية" أو "سوسيولوجيا العموم"(مايكل بوراوي، 2010، ص79-80)، تعبر عن إرادة الجماعات والأفراد، عبر مساءلة مستواهم المعيشي، ودراسة منظومتهم الثقافية والقيمية، بما يسهم في تنمية المجتمع، ويساعد على حل مشكلاته الاجتماعية العويصة، وتداعياتها على عمران المجتمع، وأنساقه الثقافية.

يقول أنتوني جيدنز: "لا يمكن لعلم الاجتماع أن يكون محايدا، بل هو موجه بالضرورة للنقد الاجتماعي"(أنتوني غيدنز، 2006، ص14)، ولا يمكن أن يتحقق ذلك في نظره إلا بإعادة النظر في التراث السوسيولوجي، وفحصه، ونقده، وإعادة بنائه، كي يحقق رهانات العصر المنتظرة، ومواجهة العالم المنفلت، والعولمة الكاسحة، وتداعيات الرأسمالية والمادية على الوجود الإنساني والاجتماعي والثقافي. "فمن مهام الفكر الاجتماعي أن يحررنا مما هو مألوف ومعتاد".

بينما تفيد التنمية في اللغة الزيادة والإكثار والوفرة والنماء والمضاعفة، واصطلاحا يمكن تحديدها بكونها عملية إنسانية إرادية واعية، ومخطط لها، بمشاركة مختلف الفاعلين داخل المجتمع، بحيث يتم بموجبها إحداث جملة من التغييرات داخل المجتمع، في مختلف مجالاته وقطاعاته، بما يمكن الإنسان من تطوير مستوى معيشته، أو أدائه الإنتاجي في سياق اقتصادي معين، أو الرفع من إمكانياته المعرفية والثقافية، أو تحرير إرادته من كل أشكال التخلف والتبعية، مما يسمح له بتحديد مستقبله بنفسه، استجابة لميولاته واتجاهات مجتمعه، وقيمه الأخلاقية وضوابطه المعيارية. لاشك أن هذا التعريف قد يكون مثار سجال ونقاش، لاسيما وأن مفهوم التنمية مفهوم فضفاض وشاسع، إذ يتشابك مع إشكالات مجتمعية جمة، فضلا عن كونه يشمل مختلف مناحي الوجود الإنساني، بحيث بتنا نتحدث عن أنواع متعددة من التنمية؛ كالتنمية الثقافية والفكرية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية العلمية المعرفية،

والتنمية الإيكولوجية، والتنمية السياحية، والتنمية السياسية، والتنمية المستدامة، فكل شكل من هذه الأشكال يحمل في جوفه بكل تأكيد منظومة من المعاني والدلالات، مما يجعل عملية تحديد مفهوم التنمية بشكل جامع مانع، محاولة عصية عن التحقق، ورهانا منيعا، لكن حسبنا أن نؤكد أن فلسفة التنمية في مجملها تعبر عن إرادة إنسانية خلاقة نحو التغيير من وضع إلى وضع آخر أحسن منه، أو بمعنى آخر، إنها تعبير عملي صريح عن تحول إيجابي يساهم فيه الإنسان بجهوده المتواصلة، وخططه الواعية، وإمكانياته المعرفية، وتجاربه وخبراته، ليستجيب لحاجاته الملحة والضرورية المادية أو المعنوية، ويطور رغباته الثقافية، وميولاته، ويحمي وجوده الثقافي والاجتماعي، ويذود عن منظومته القيمية، وهويته الوجودية والأخلاقية.

فكيف يمكن للمعرفة السوسيولوجية أن تحقق رهانات التنمية وتخدم فلسفتها النظرية والعملية ؟

2- المعرفة السوسيولوجية والتنمية: أية علاقة؟

لا شك أن عملية التنمية ترتبط أشد الارتباط بالمجتمع، بل تعبر عن فلسفته القيمية واتجاهاته الثقافية، فهي ليست مجرد إجراءات تقنية، أو تدابير وخطط جوفاء، بل هي الإطار الذي تسكنه روح الجماعة وتاريخها، وهويتها، وتمثلاتها لذاتها وللعالم من حولها، فنجاحها وفلاحها يرتبط أساسا بقدرتها على الإفصاح عن هذا الوجود الخارجي والوجداني للإنسان، ومسايرة هواجسه الثقافية، ومتطلباته الوجودية والمعرفية والأخلاقية. فالتنمية التي لا تنطلق من الإنسان ككائن اجتماعي يحمل في جوفه هوية ثقافية وتاريخية وقيمية، هي تنمية معاقة معيبة، ومثالبها في كونها تجاهلت رهانات الإنسان الأنطولوجية، وحقيقته الإتيقية الكونية. فضلا عن هذا كله تعبر فلسفة التنمية عن معرفة سوسيولوجية معقلنة، ينتجها خبراء التنمية ومهندسوها، فهي علم ومنهج ورؤية؛ علم بما تحويه من مرجعيات معرفية، وأنساق نظرية وثقافية، وتجارب محلية ودولية متراكمة، ومنهج لكونها تجسد مدخلا من مداخل النهوض بقضايا المجتمع وتساؤلاته الملحة، وهي كذلك رؤية لأنها تختزن الوجود الثقافي للإنسان، وتحمي رهاناته الواسعة في عوالم القيم والأخلاق، وتنهض بمستقبله الاستراتيجي، كي يتمكن من التحرر من عقال الإحن والمحن والأزمات التي تهدد كيانه النفسي والاجتماعي.

فالعلاقة بين التنمية والمعرفة السوسيولوجية هي علاقة ديالكتيكية، فالوعي التنموي هو وعي سوسيولوجي يعبر عن ضرورات المجتمع، ليحافظ هذا الأخير على تماسك أنساقه ونظمه، وهو كذلك معرفة علمية عملية مستقاة من وحي المجتمع، إذ تروم انتشال المرء من وحل رزايا الزمان وخطوبه، وتمحق سكونه ووهدته، كي يحيا سماقته وألقه، وينهي غربته واغترابه. قد لا نبالغ إن قلنا إن مفهوم التنمية مفهوم سوسيولوجي في عمقه، وإن كنا نلفي آثاره الأولى في حقول الاقتصاد والتخطيط والتدبير والتقدم. فمن هذا الذي يجرؤ على الحديث عن التنمية وفلسفتها دون إطارها الاجتماعي والثقافي والقيمي؟ ومتى يصبح الكلام عن التنمية مجديا ومقنعا ومرضيا خارج هذا الإطار؟ وما الجدوى من تنمية لا تكاد تبرح مكانها في النظريات والأنساق الفكرية وبطون الوثائق والمخططات؟.

إن التنمية واقع سوسيولوجي، وحقيقة اجتماعية لا مناص منها، لذا يجدر بنا أن نتناولها من منطلق كونها "براديغما سوسيولوجيا"، مما يمكننا من النظر إلى فلسفتها كبنية كلية شاملة، تعكس

توجه الوجود الاجتماعي للإنسان، وتجافي أدلوجاته الاستثنائية التي لا تحترم المعايير، ولا تلتزم بضوابط المجتمع. فحينما تخدم التنمية حقيقة الإنسان، وتروي ظمأه، وتحتضن كينونته، حينها فقط يمكن أن نعتبر التنمية فلسفة ملتزمة بقضايا المجتمع، سيما إذا كانت تحكمها مرجعية سوسيولوجية، تسائل بنيتها، ومنهجها، ومنطلقاتها، ورهاناتها، وتعري مثالبها، وجوانب ضعفها وخورها.

فالسوسيولوجي إنسان قبل كل شيء، لذا فهو معني بالانخراط في المجتمع، ومواساة أفراده في معاناتهم، ويتوجب عليه بإلحاح شديد أن يوظف ثقافته ومعرفته في ما يخدم قضايا وجوده الكونية والمحلية، إنه مثقف عضوي بتعبير غرامشي، طالما ينبري لخدمة واقعه، ويتهمم للدفاع عن صلابته، ويحرص على تطوره وتقدم بنياته، لذا يشكل بكل تأكيد حلقة مهمة في سيرورة بناء عمران المجتمع على أساس قيمي مكين، بحيث يبعده عن مختلف الرضوض والنتوءات التي تهدد تماسكه ووحدته، سواء كانت فجوات قيمية وأخلاقية وثقافية، أو مثالب مادية وتقنية. فالمثقف هو نبراس المجتمع وإرادته النيرة، بما يتوفر عليه من فكر استراتيجي عميق، ونظر علمي حكيم، وتدبير أخلاقي معقلن، وبما يملكه من قدرة على قراءة تحديات الواقع الاجتماعي بنفس يبددها، ويمحق وجودها.

يقول توني بارنيت: "إن الثقافة السوسيولوجية رهان معرفي مهم ولازب لاستيعاب مشاكل التنمية، بل هي الأداة العلمية القيمة والناجعة التي لا تضاهى في دراسة عوالم التخلف، وتحديات التنمية" (TONY Barnett,2015,p1)، بالنظر لما تحويه من قدرات وإمكانيات منهجية وإبستيمية، تمكن الباحث السوسيولوجي من تعرية واقع التنمية، والنظر في عيوبها، وأسباب تعثرها، لا مجرد انتظار الأسئلة التقنية المرتبطة بها، فهي متجاوزة من وجهة نظر سوسيولوجية، لأن التنمية في عمقها سيرورة من التغيير الاجتماعي، التي تشمل القيم، والهويات، والتاريخ، والقناعات، والسلوكيات(De kadt emannuel, GAVIN Williams, 1974, p5).

إن للعلاقة بين المعرفة السوسيولوجية والتنمية تجليات كثيرة، وهي تفيد في مجملها أن الرهان التنموي رهان سوسيولوجي وثقافي، فالدراسة السوسيولوجية تضع الفرشة النظرية الصحيحة لكل فلسفة تنموية، وتقوم بتتبع سيرورتها التنفيذية بالتقييم والتقويم المستمر، وفي الأخير تدرس آثارها وانعكاساتها على الوجود الاجتماعي للإنسان، لمعرفة جدواها وقيمتها. إلى جانب هذا كله، تعمل على مساءلة مختلف ظواهر المجتمع بمنهجية علمية وموضوعية، كي يتبين زيفها من حقيقتها، وضعفها من قوتها، فكثير من التراكمات الثقافية والتاريخية لم تزد المجتمعات إلا نكوصا وتراجعا وتأخرا تنمويا، لأنها ظلت لسنوات أو عقود من الزمن أسيرة رؤى متوارثة غير عقلانية، لم تساءل، ولم تختبر، ولم ينظر في قيمتها يوما ما، فالسوسيولوجي وإن كان مزعجا بتعبير بورديو، إلا أنه يكشف عن مثل هذه المناطق المعتمة في التاريخ الاجتماعي والثقافي للمجتمعات، ويسلط عليها الضوء لمعرفة ما وراء أرخيتها وحقيقتها، والبحث في أبعادها الاجتماعية. فالتنمية هي سيرورة تبدأ بالمعرفة والإرادة وتنتهي بالتخطيط والإنجاز، لذا يجدر بصاحبها أن يمتلك دراية متينة عن المجتمع، وحيثياته الثقافية والقيمية والفكرية والاجتماعية

والمعتقدية، حتى يكون على بينة من الواقع المرغوب في تنميته، إذ كثير من المخططات التنموية لم تفلح في أداء وظيفتها، لأنها لم تراع خصوصيات المجتمع، وقناعات أفراده، كما أنها لم تحترم مراحل بناء العمران التنموي، الذي تتهدده الإجراءات التقنية الخالصة، والتدابير المادية البحتة، والمقاربات التجزيئية المعيبة، والتصورات الأحادية.

إن سوسيولوجيا التنمية إذن، لم تعد مطلبا معرفيا بحتا فحسب، بل غدت ضرورة اجتماعية وسياسية وثقافية وأكاديمية ملحة، بالنظر لمزاياها الكثيرة والمتعددة؛ سواء في بناء صروح التنمية، وتشييد مقوماتها على الشمولية والسياقية والعلمية والروح الاستراتيجية والوجودية الإنسانية، والقيم الأخلاقية الكونية، كي تتمكن من تبديد مختلف الأوهام العالقة بوجودها وثقافتها، أو في خدمة تماسك المجتمع وصلابته، كونها "أي سوسيولوجيا التنمية" تشكل العين العلمية الحصيفة التي تراهن على علمية التنمية، ونجاعتها الوظيفية، وقيمتها الاجتماعية. بصرف النظر عن الإيديولوجيات التي أثرت نظرياتها، طالما تجافي فلسفتها ومبادئها ورهاناتها، ولا تخدم معالمها.

إن المعرفة السوسيولوجية معرفة نقدية، وتحررية، واستراتيجية، تعبر عن حقائق المجتمع، بمنظار علمي موضوعي حصيف؛ فهي أولا نقدية لكونها تضع مختلف الظواهر الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية المتراكمة على محك الاختبار والنقد العلمي، وثانيا تحررية بما أنها تحرر الإنسان، والمجتمع على حد سواء من مختلف الأوهام والأراجيل التي تعيق مسيرة التنمية، وتؤثر بشكل سلبي على نجاعتها وقيمتها السوسيولوجية، وأخيرا معرفة منفتحة، لكونها تحمل في جوفها نفسا استراتيجيا يبث فيها دينامية إيجابية، تبدد خطابات الأزمة المنتشرة، وتقيم محلها النظرات التفاؤلية، ومن ثمة تؤسس لواقع تنموي منفتح على مستقبل الإنسانية الواعد، بناء على قراءات بحثية رصينة وجمة، لشتى جوانب الوجود الاجتماعي للإنسان، وتساؤلاته الحضارية الملحة.

عندما تتفاقم أزمات المجتمع، وتتآكل بناه وأنساقه الثقافية، تزداد حاجتها إلى المعرفة العلمية أكثر فأكثر، لتشخيص عواملها وأسبابها وعواقبها، فما شهدته أوربا في القرن التاسع عشر من تحولات جذرية بسبب الثورة الصناعية، والنظام الرأسمالي الجديد، لم تستطع الأفكار العقلانية والحركة التنويرية، وفلسفتها أن تسهم في إحلال نظام مجتمعي بديل، فبات الإنسان الغربي غريبا في علاقاته، مغتربا في وجوده الثقافي، لذلك انكب مختلف رواد علم الاجتماع حينئذ، على ايجاد الحلول للنتوءات ومظاهر التفسخ التي أصابت البنية المجتمعية القديمة، وبهذا تعبر المعرفة السوسيولوجية على حد تعبير لازارسفيلد(Paul LAZARSFELD,1970) عن قدرتها المنهجية والابستيمية على ترميم رضوض المجتمع الغربي، ولملمة جراحه المندملة، ولم شعثه، وإرواء عطشه الوجودي، فتدخلات السوسيولوجي، وإن كانت في حدودها العلمية البحتة، إلا أن أهميتها في معرفة حقائق الأزمات وأصولها، وتداعياتها على المجتمع وقيمه وعلاقاته، تظل مدخلا لابد منه للنهوض بقضايا الإنسان المغترب، والمتخلف، والمتأزم، والمنفصم، والفقير، والمهجر، إن في السياق الأوروبي أو في غيره، فهو جزء من المجتمع، وذرة في نسقه ومنظومته، والاهتمام به، وبهويته وإنيته، ينتج عنه بالضرورة الاهتمام بالمجتمع كذلك، وتساؤلاته الوجودية الملحة. فبالعلم نعقل وجودنا، ونعي كينونتنا، ونتحكم في تفاصيلها، فالنظرية

العلمية سواء كانت في حقول العلوم الدقيقة أو الإنسانية تكمن قيمتها، كما عبر كارل بوبر في قدرتها على ضبط العالم، وتضييق زردات إشكالاته، وتبديد تحدياته، أو على الأقل محاولة فهمها واستيعاب سياقاتها ومساقاتها، لذلك نلفي جهود علماء الاجتماع، الرواد منهم أو المعاصرين، منكبة أساسا على تشييد صروح النظريات الاجتماعية، ودعاماتها المنهجية، ومرجعياتها الإبستيمية، مما يساعدهم على تفسير الواقع الاجتماعي في سكونه وديناميته، ومن ثمة تسييجه علميا ونظريا، لتذليل عقبات النظر في تنميته وتقدمه، ومساءلة تحدياته وتحولاته، والإنصات له، وملاحظته في تفاعلاته وتجلياته المختلفة، وتفادي المنزلقات التي عملت على نمذجة الوجود الاجتماعي في قوالب فكرية جامدة، فضلا عن الابتعاد من الأفكار الموروثة والمسبقة، مما يساعد السوسيولوجي على فهم حقيقة الواقع، بالإنصات له ومحاورته (حسن المجاهد، 2011، ص162). "فلا فائدة من وراء العلم والصيغ النظرية بدون احتكاك مع المعاش" (Jacques Berque,1978, p682) فالتنمية إذن بما هي سيرورة وصيرورة مرتبطة بمعاش الناس، وواقعهم، وحياتهم في أبعادها المختلفة، لا تستولد من صفحات الكتب، وبطون النظريات، وأنساقها المفهومية، لكنها تستنبط من أسئلة الحياة، ومشكلاتها وإحنها ومحنها، فمحايثة المعيش، وتعميق النظر فيه أولى خطوات الوعي التنموي والمعرفة التنموية. فكلما حادت التنمية عن الواقع، كلما تاهت عن حقيقتها وفلسفتها، لذا بات رهان رأب الهوة بين المجتمع والتنمية مطلب السوسيولوجيا منذ بداياتها الأولى، للنفاذ إلى عمق التنمية، وفلسفتها الاجتماعية، وأبعادها الثقافية، وشروط إنتاجها، وتشييد عمرانها المكين، كي لا ينهد، أو يتآكل أساسه.

3-آلان تورين: الرغبة في المشاركة والتغيير والتنمية دافع أساسي لقيام السوسيولوجيا.

لقد شكلت سوسيولوجيا تورين ثورة معاصرة على المدرسة السوسيولوجية التقليدية، لاسيما المدرسة الفرنسية وريثة كونت ودوركايم التي تدرس الظواهر الاجتماعية، إن في ديناميتها أو سكونها؛ لأنها تجاهلت جزءا مهما في المجتمع، ويتعلق الأمر بالحركات الاجتماعية، "التي يعبر بها الفاعلون عن ذواتهم في مواجهة سيطرة وقهر المؤسسات"، وسوسيولوجيا الفعل والتنمية كما هي عند تالكوت بارسونز، وفي المقابل حاولت أن تعتبر مؤسسات الدولة، وبنى المجتمع آلهة العصر، مما جعلها تكرس سيطرة النظام الاجتماعي على الفاعلين، وتقيد وجودهم وإرادتهم، حيث يئنون تحت وطأته. لذلك يعتبر تورين أن المعرفة السوسيولوجية التي لا تذود عن الإنسان ككائن اجتماعي، ولا تستجيب لهواجسه ومطالبه، ولا تحايث إرادته، هي معرفة جوفاء، لا أفق لها في عوالم التغيير وفلسفته الاجتماعية والثقافية، فاستمرار السوسيولوجيا في تحقيق نجاحها العلمي والعملي، وألقها وتميزها قمين بالانفتاح على مداخل إنسانية الإنسان، والشروط الوجودية الحقيقية للاعتراف به، وبكينونته الاجتماعية والثقافية والسياسية، فالسوسيولوجي في اعتقاده هو المثقف القلق على مصير البشرية، وهو المناضل المتمرد الذي يسائل السياسات، والممارسات، والقناعات باستمرار، لا لدحضها فحسب، بل لتشييد عمران واقع إنساني، يكون للإنسان فيه معنى، وقيمة، وأثر، لا مجرد سلعة، وثمن، ووجود مادي مائت. فعلاقة السوسيولوجيا بالتنمية، والتقدم، والتغيير، من وجهة نظر تورين، تتحدد كذلك بعلاقتها بالإنسان، وقضاياه، وإشكالاته الشائكة المستفزة في عالم موار، موسوم بالصخب في كل جوانبه.

إن اهتمام الباحث بمجتمعه، سواء بدراسته أو البحث في ظواهره، وحقائقه، يشكل بكل تأكيد وضعا إبستيميا خاصا، يفرض على الباحث في مجال السوسيولوجيا أن لا يظل دوغمائيا، منغلقا على نفسه وعوالمه الذاتية، أو صرامته المنهجية، والمعرفية البحتة، لكن يلزمه أن يفتح نوافذ خلاصاته البحثية، واستنتاجاته السوسيولوجية على "عالم الإنسان"، و"عوالم الجدوى والقيمة والأثر الاجتماعي"، لكن دون الانحراف عن ضوابط العلمية والموضوعية والنسق المنهجي، وهو تحدي العلوم الإنسانية كلها، سيما وأن طبيعتها البنيوية لا تقبل الفصل بين الباحث الإنسان، والإنسان الموضوع، وإن توارى خلف أقنعة المنهج والموضوع، أو زعم الحياد وتخليص الذات من شوائب الأحكام.

إن التنمية تبدأ من الذات أولا، وهي مصدرها ومنطلقها، لذا لا مناص من تقويم ارتجاجاتها بين الفينة والأخرى، وتحرير إرادتها من وهم التكلس والجمود، والدعة والتقوقع، مما يسمح لها بتطوير وجودها، فالباحث الذي لا يسائل وعيه، وينمي نظره، يحرم نفسه والمجتمع من حوله، فرص الألق، وسماقة الوجود، ورقي الواقع، وتميزه القيمي. وبتلكئه وسكونه وسكوته تزداد الهوة بينه وقضايا مجتمعه شساعة واتساعا، فانتقال المجتمع من وضع إلى آخر هو فعل سوسيولوجي في رأي تورين يعبر عن "فلسفة التنمية"، ويؤكد "دينامية اجتماعية خلاقة"، تحرر الفاعلون أو "الذاوت الاجتماعية الفاعلة" من أسر التبعية، وسلطة المؤسسات، والأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية.

يعتقد تورين أن العصر الراهن هو عصر علم الاجتماع بامتياز، لذا يتوجب عليه أن يفصح عن وظيفته المجتمعية الجليلة، "فقد أصبح بؤرة الحياة الثقافية المعاصرة"(آلان تورين، 1997، ص13)، كما له دور أساسي في إنتاج المجتمع، ومنظومته القيمية. فإذا كانت سوسيولوجيا فيبر تركز على فهم كيفية أداء النظام الاجتماعي، فإن تورين يؤكد على ضرورة أن تكون لعلم الاجتماع قيمة وظيفية، ودورا تنويريا وتحريريا، سواء من خلال "النضال ضد الوضعية الزائفة للنظام القائم، وخطابه التبريري"، أو في المساهمة في "أن يتصرف أعضاء المجتمع كفاعلين بقدر الإمكان. وأن يتخلص المجتمع نفسه من نظامه وأيديولوجياته، وبلاغته، وأهوائه وهواجسه..إن هدف علم الاجتماع هو تنشيط المجتمع"(Touraine,1974, p236).

يقول تورين منتقدا النزعة التبريرية والتقليدية: " إذا لم يكن لنا دور آخر، من الأفضل للمرء أن يهاجر على أن يبقى مقلدا ومفسرا...لماذا نكون علماء الاجتماع، إذا لم يكن المرمى هو مساعدة المجتمعات على الفعل، وصنع تاريخها، بدلا من أن ننساق إلى الاغتراب، والخضوع، واللاوعي. (Touraine, 1974, p22) ولعل هذا ما يقصده كذلك الباحث السوسيولوجي المغربي جسوس عندما قال في إحدى كلماته لجمع من طلبته وأصدقائه في الفكر: "إن العلوم الإنسانية أداة للتحرر، والتقدم، والتطور، والنمو، ولا شك أن اهتمام الحقول المعرفية الأخرى بها، يعكس رهاناتها الواسعة، والكبرى للنهوض بالمجتمع والرقي به" (محمد جسوس، 2014). فالأثر الاجتماعي لعلم الاجتماع على الإنسان والمجتمع، هو الذي يفسر أهميته في عصرنا الراهن، حيث تشابكت الثقافة بالإيديولوجيا، والسياسة بالمعتقد، والتقانة بالمجتمع، والدينامية بالثابت، والقيم بالنسبية المادية، مما يستدعي ضرورة دراستها لفهم تداعياتها على الإنسان

المعاصر والمجتمع على حد سواء، وهو الرهان العلمي والمعرفي الذي ينبري لتحقيقه علماء الاجتماع والإناسة والثقافة، متسلحين بعدد منهجية وابستيمية، تقطع مع القراءات التبسيطية والتبريرية والمؤدلجة، التي لا تخدم العلم والإنسان والمجتمع، بل تكرس عطالة المعرفة وغربتها، مما يجعلها غير منتجة عندما لا تتماشى مع منظومة الإنسان في التغيير والتنمية.

4-الدراسات السوسيولوجية وتحديات مساهمتها في تنمية المجتمعات:

إذا سلمنا أن الدراسات السوسيولوجية تحتل مكانة مركزية وهامة في سيرورة تنمية المجتمعات، والنهوض بقضاياها، والتعبير عن مشكلاتها ورضوضها، فإن نجاعتها وأثرها الاجتماعي يرتهن بمقومات عديدة، ترتبط بمنظومة المجتمع الثقافية، ومنسوب الوعي فيه، فضلا عن الإرادة السياسية، وموقع المثقف والباحث في النسق الثقافي العام. فإذا كان الباحث ينتج المعرفة العالمة، ويعد عتاده المنهجي والعلمي والنظري لتفسير الواقع الاجتماعي، ويسهم في قراءته وفحصه، والنظر في أغواره، فإن خلاصاته البحثية النظرية أو الإمبريقية، سواء كانت تشخيصية، أو تأويلية تحليلية، أو تقويمية نقدية، تشكل بلا شك حلقة مهمة في سيرورة إنتاج المعرفة التنموية، وتشييد عمران التنمية نفسها، فمعرفة الداء العضال، والعقبات الكأداء في أنساق المجتمع وبناه الثقافية، عملية ليست هينة، بل تستوجب مجهودا معرفيا حثيثا، ينبري له الباحث الاجتماعي، لفك ألغاز المشكلات، وتبديد جهلنا بأسبابها وظروفها، مما يساهم في إدراك الفلسفة الاجتماعية للتنمية، وسياقها الإمبريقي. فالمعرفة السوسيولوجية إذن هي معرفة منتجة ومثمرة ومحايثة، طالما تعبر عن حقيقة المجتمع وعوراته، وتسعى لتجاوز مكامن ضعفه وخوره، بالوضوح الموضوعي الذي يسمها أولا، وقدرتها على المساءلة والنقد ثانيا، وامتلاكها لرهان استراتيجي قيمي يحررها من عطالتها ثالثا.

فضلا عن إمكانيتها في مساءلة التنمية نفسها، واختبار مفعولها الاجتماعي. فسوسيولوجيا التنمية في نظر كافادياس(Kavadias, 1976, p4) هي التنمية نفسها، وروحها، ومنطلقها، فالتنمية بما هي وضعية سوسيوثقافية وتاريخية واقتصادية، وبما هي تغيير اجتماعي ملحوظ، وبما هي تعبير علمي عن انتقال من وضع التخلف إلى حالة التنمية، تجسد في نظره ظاهرة اجتماعية وتاريخية واقتصادية وثقافية، جديرة بالدراسة السوسيولوجية لبنينة معطياتها، ومساءلتها علميا.

إذا كانت التنمية مطالبة بالاستقلالية والواقعية والتحرر من شرك الإديولوجيا، فإن الدارس لسياقاتها ومساقاتها ملزم هو الآخر بإعادة النظر في علاقته مع التراث السوسيولوجي، بحيث يحاوره وينفتح عليه، وفي الآن ذاته يحدث معه قطيعة ابستيمية، كي يتمكن من بلورة تحليلات موضوعية ومستقلة، تعبر حقيقة عن الواقع السوسيولوجي للتنمية، دون اجترار نفس الأنساق الفكرية الغربية في المجال، مما قد ينعكس سلبا على الدراسة السوسيولوجية نفسها، لاسيما إن كانت منغلقة على قوالب فكرية ونظرية جاهزة، ومغايرة للسياق المحلي. إن هذا الرهان المعرفي يتطلب في رأي عنصر العياشي "المساهمة في بعث نقاش فكري حول مكانة ودور العلوم الاجتماعية في ضوء الخصوصية التي تطبع مجتمعاتنا، باعتبارها نتاجا لسيرورة تاريخية وثقافية

متميزة" (عنصر العياشي،2003، ص7). حتى يتسنى لها الإنصات لنبضات المجتمع، وحركته، وميولاته، باستقلالية تامة، تحررها من اغترابها، وتبعيتها لأنساق نظرية غربية.

قد لا نبالغ إن قلنا أن أزمة الدراسات السوسيولوجية لا تتمثل في جانبها الكمي والعددي، أو في نذرتها، لكن تتجلى أساسا في أثرها الاجتماعي، ومدى قدرتها على تنمية المجتمع، والتعبير عن ديناميته، بحيث تكون فأل خير عليه؛ تنوره، وتحرره، وتحايث إرادة مكوناته وتطلعاتها، لتكون حلقة من حلقات تغيير منظومته المهترئة، وبناه الثقافية الهشة، وهو ما يستدعي اقتران المعرفة بالإرادة السياسية الديمقراطية، بحيث يستفيد النسق السياسي من نتائج العلوم الاجتماعية وإسهاماتها، ويعبر عن التعامل الايجابي مع المنظومة العلمية، والعلوم الإنسانية على وجه الخصوص، كونها تخاطب الإنسان، وتسائل قضاياه، وتسلط الضوء على همومه وهواجسه، وأبعاد وجوده. فالتنمية تحتاج كذلك إلى قرار سياسي كي تخرج إلى حيز الوجود، بعد أن تكون قد تسلحت بمعرفة سوسيولوجية ملتزمة، توجه بوصلتها، وتؤسس لمقومات نجاحها، ونجاعتها.

إن اقتناع السياسي بأهمية البحث السوسيولوجي في سيرورة التنمية، وفلسفتها الشاملة، رهان لا رجعة عنه لتأكيد قيمة المعرفة السوسيولوجية، وتشجيع الدراسات والأبحاث الاجتماعية، ورأب الهوة بين القرار السياسي والقرار العلمي/السوسيولوجي، اللذان لا ينفصلان، فإذا كان الأول قرارا تدبيريا، فالثاني يعتبر نبراسه ومرجعيته المعرفية. إنهما وجهان لتنمية فاعلة ومنتجة.

إن التحديات التي تعيق مسيرة الدراسات السوسيولوجية جمة؛ ويمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام: تحديات ترتبط بطبيعتها، وأخرى بفلسفة الباحث وقيمه وقناعاته، وأخيرة ببيئة اشتغاله، والسياق الثقافي والسياسي العام الذي يعمل في إطاره.

فأما الأولى فيمكن أن نلخصها في ما يلي:

دراسات نظرية خالصة: فالإفراط في التنظير السوسيولوجي يفقد البحث السوسيولوجي قيمته العلمية، وأثره الاجتماعي، وعوض أن يكون حلا لهموم المجتمع، يشكل عبئا عليه، بابتعاده عن قضاياه الواقعية، وتطلعاته. فالمرجعية النظرية مسألة لا محيد عنها، وهي ضرورية ولازبة بكل تأكيد، لكن أن تكون البداية والنهاية في البحث السوسيولوجي خيار لا نجاعة له سيما في العصر الراهن، حيث قطع علم الاجتماع أشواط التأسيس النظري، والتأثيل المعرفي.

فقدان الاستقلالية: لاشك أن الفكر ابن عصره، يتأثر ببيئته الثقافية والاجتماعية، فعلم الاجتماع الغربي ليس هو علم الاجتماع العربي، وعلم الاجتماع الأنجلوساكسوني يختلف عن علم الاجتماع الفرنكوفوني، فالاختلاف الثقافي يساهم في تعدد الأنساق العلمية، وتباين مرجعياتها النظرية، وإوالياتها التحليلية والمنهجية والمعرفية، لذا فالانبهار بسياق علمي دون آخر، يفقد البحث السوسيولوجي قدرته على عكس الواقع الاجتماعي كما هو، بمنظار يحترم خصوصيات المجتمع المحلي، ومبادئه ومعاييره، وقيمه. كما أن إعادة استهلاك النظريات الغربية في مجال مغاير ومختلف تماما، لا يزيد الأبحاث السوسيولوجية إلا غربة واغترابا وعطالة، لذا فهي مطالبة بتحقيق استقلاليتها، وتحررها من شرك "نحلة الغالب"، والتعامل بيقظة ابستيمية ناجزة مع المعرفة المستوردة، إذ تحاورها وتسائلها، وتحدث معها قطيعة ابستيمولوجية في الآن ذاته، مما

يمكنها من الإنصات للمجتمع بخلفية موضوعية وعلمية مستقلة، بمنأى عن القراءات النظرية الجاهزة.

الانغلاق على الذات أو الدوغمائية: إن إنتاج المعرفة السوسيولوجية ليس غاية في حد ذاته، لكنها حلقة في سيرورة بناء واقع اجتماعي أكثر تماسكا وقوة وانسجاما في منظومته الثقافية والقيمية، لذا فما يؤاخذ على جملة من الدراسات السوسيولوجية سواء العربية أو الغربية منها، أن رهاناتها المعرفية والتنموية محدودة الأفق، إذ لا تقوم على روح استراتيجية تحررها من وهم المعرفة البحتة، وانغلاقها على نفسها، فلا يجب أن تكون الخلاصات البحثية هي النهاية، بل هي بداية مرحلة جديدة لأجرأتها وأخذها بعين الاعتبار، كي لا تكون تراثا يرقد في رفوف المكتبات، فينسى ويهمل، ويأفل نجمه، وتتلاشى قيمته، وأثره، وتأثيره.

تحييد الحياد بداعي الموضوعية: لا ريب في أن الموضوعية، بما هي موضعة الظاهرة الإنسانية، وإبعاد الذات عن موضوع البحث والدراسة، هي مطلب المعرفة السوسيولوجية العلمية وكل الأنساق المعرفية الأخرى، لاسيما العلوم التي تعنى بدراسة الإنسان، لكن التنكف عن الذود عن الإنسان، والدفاع عن حرماته، بدعوى تحقيق الموضوعية والانتصار للغة العلم، لا يزيد المعارف إلا بعدا عن حقيقتها الإنسانية، ورهاناتها القيمية. فالعلم لخدمة الإنسان أنى كانت طبيعته وحقله ومجالات اهتمامه، وليس لتنميق جنبات المكتبات والخزانات، بل لتحرير الإنسان من هوسه وهواه وطغيانه وأوهامه، كي يستعيد إنسانيته، وقوة مجتمعه، وسماقة فكره، وكرامته، وحقوقه. كما أن المعرفة لا يجب أن تبرر وضعا فاسدا، أو تمعن في إهانة الإنسان، وتفكيك أوصاله. فأنسنة المعرفة لا تعني بالضرورة إفقاد هذه الأخيرة لعلميتها وصرامتها المنهجية والإبستيمية. بل هي محاولة لتصحيح علاقة المعرفة بالإنسان، كي تنافح عن وجوده وقيمته الكونية، بصرف النظر عن ظاهره الثقافي والاجتماعي والمعرفي والمادي. "إن العلم هو أنقى تعبير عن التنمية والتحديث" كما عبر سينو(F.Sino, 2004)، وإن كان في ظاهره أكثر عقلانية، إلا أنه يعكس في جوفه مصالح متضاربة، وقناعات متصارعة ومتباعدة. وهذا لا يؤثر في حياده وقيمته.

لا نزعم أننا قد أشرنا إلى كل العوائق المنهجية والمعرفية التي تحول دون معرفة سوسيولوجية منتجة ومثمرة وفاعلة، فالحديث فيها وعنها شاسع شساعة العلم ذاته، لذا حسبنا أننا تطرقنا إلى بعضها، مما نراه مهما، ويشكل عقبة كأداء أمام رحابة الأفق، وتحرر المعرفة من انغلاقها، والتصورات التقليدية المرتبطة بها. فالتأكيد على قيمة المعرفة السوسيولوجية يستوجب أولا النظر إلى طبيعتها وحقيقتها، والمرجعية المنهجية والقيمية التي تحكمها، بدءا باختيار المواضيع والإشكالات، واختيار اللغة السوسيولوجية، والنسق المنهجي والنظري، ورهانات ما بعد المعرفة، ومدى انخراطها في فلسفة "الأنظمة المعرفية"(ساري حنفي، 2017، ص4)، بحيث تكون مرجعا بحثيا لمختلف السياسات والقرارات، كما هو الحال في العديد من الدول، لاسيما الغربية، كأمريكا وفرنسا وانجلترا.

أما بخصوص الباحث فهو عمود البحث ومحوره، بما يملكه من مرجعية ثقافية وقيمية، وقناعات علمية، وقربه من مجتمعه وقضاياه الملحة، ولاشك أن راهن البحث ورهانه يرتبط به

أشد الارتباط، كما أن قيمته العلمية هي صناعة الباحث، فهو الذي يختار موضوعه، وتساؤلاته، ومنهجيته، وفروضه، وأهدافه، وخطته (طارق متري، 2018). لكننا نلفي تحديات كثيرة تجعل من المعرفة السوسيولوجية أحيانا ركاما لا جدوى منه؛ لاسيما إذا كان منتجها، ومبدع مضامينها، تشوب مسيرته العلمية شوائب ومثالب جمة، تؤثر في البحث، وتنقص من أهميته الموضوعية. خصوصا وأن الباحث السوسيولوجي ليس مثقفا عاديا، لكن تناط به مسؤولية غاية في الأهمية، تتمثل بالأساس في تنوير المجتمع، وصناعة الرأي العام، وترشيد النقاش وإنضاجه، ونقد الواقع الاجتماعي والثقافي، والعمل على تحريره من كل مظاهر العمى والضلال والتفسخ، التي تؤثر في انسجامه وهويته(ساري حنفي وريغاس أرفانتيس، 2015، ص35)، والمساهمة في بلورة سياسات اجتماعية وثقافية تحرر فئات عريضة من المجتمع من أسر التهميش، والاغتراب الهوياتي والثقافي، والقهر. وهو ما يستوجب من الباحث التشبع بقيم "الالتزام الاجتماعي والأخلاقي"، والانخراط التام في نسق المجتمع وهمومه، بحيث يسهم في تبديدها بيقظته العلمية، وإمكانياته المعرفية.

تحدث ساري حنفي في دراسته "معرفة منتجة، ولكن غير منتجة"(ساري حنفي، 2017، ص7-9) عن ثلاثة أمثلة، تبرز مدى أهمية البحث العلمي، والاجتماعي خصوصا، في حلحلة المشكلات الاجتماعية، والتأثير في القرار العام، وتوجيه الشأن العمومي. المثال الأول يتعلق بظاهرة الحجاب بالمؤسسات التعليمية بفرنسا في أوائل التسعينيات، إذ توقف حنفي عند أهمية البحوث الاجتماعية في مناقشة هكذا قضايا اجتماعية، ودورها في التحكم في مساراتها. والمثال الثاني يرتبط بأزمة النفايات في لبنان، بحيث اعتقد الساسة والمشرفون في أول وهلة أن المشكلة تقنية في أساسها، لكن بعدما أجريت دراسات اجتماعية ميدانية تبين أن ثمة تحديات أخرى ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي هي السبب في تفاقم "أزمة الزبالة"، والمثال الثالث الذي توقف عنده رئيس مجلة إضافات هو قضية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، التي نالت حظها الوافر من الدراسات والبحوث الاجتماعية، لكنها لم تجد طريقها للواقع الاجتماعي، فظلت حبيسة الرفوف والمكتبات، وبقي اللاجئ الفلسطيني محروما من حقوقه ووجوده كإنسان، بغض النظر عن ثقافته وهويته وأصله. ويعزى السبب في نظر حنفي إلى غياب إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة اللبنانية، والطبقة السياسية عموما، وهو ما يجعل الأثر الاجتماعي للمعرفة المنتجة ضئيلا وضعيفا. وهذا يحيلنا على المستوى الثالث من التحديات التي تعترض مسيرة الدراسات السوسيولوجية. يقول حنفي بهذا الصدد: "قد لا يكون لدى صانعي القرار فرصة لقراءة هذه الدراسات، ولكنهم كذلك لا يهتمون بها، أو قد يتصنعون الجهل كحيلة استراتيجية، أو كمركب فعال يمكن استخدامه لأهدافهم"، ويضيف "في هذا السياق يصبح الإنتاج المعرفي وسيلة لتجميد السياسات وتأخيرها بدلا من تفعيلها"(ساري حنفي، 2017، ص7). أو يتم التعامل مع المعرفة العلمية بمنطق ما تسميه فرانسواز إريتيه "بالصمم الانتقائي" (Héritier Francoise,1996)، وهو ما يبين عدم شرعية العلوم الاجتماعية ومختلف الأبحاث المرتبطة بها؛ لاسيما إذا كانت تجافي الأنساق السياسية، وفلسفتها الإديولوجية، ومنظومتها الفكرية، التبريرية والتزيفية والإدماجية والتجاهلية.

5-دمقرطة المعرفة ورهان التنمية:

إن تفعيل خلاصات الأبحاث، ونتائج العلوم، قمين بسياسة تعليمية وثقافية وتربوية ديمقراطية، تؤمن بقوة المعرفة في فلسفة التنمية والتغيير، وقيمتها الاجتماعية. لذلك لا مناص من دمقرطة الثقافة والمعرفة، بإشراك الباحثين والدارسين في مختلف محطات التحول الاجتماعي والثقافي، وتحفيزهم على نشر دراساتهم العلمية وأبحاثهم ونتائجها.

فضلا عن توفير البنيات التحتية والشروط المادية والمعنوية المحتضنة للحقل المعرفي. يقول المهدي المنجرة بهذا الصدد: "المفروض من الدولة أن تؤمن إطارا اجتماعيا، ودعما اقتصاديا حقيقيا للمبدعين، لأن الصعوبات المالية تحول دون إبداعهم، وبالتالي إنتاجهم، وهذا يهم جميع قطاعات الإبداع، وإذا لم يتغير الوضع، فإن المبدعين سيبحثون عن دعمهم في أماكن أخرى" (المهدي المنجرة، 2013، ص230). والإبداع الذي يتحدث عنه المنجرة يشمل كل مجالات المعرفة، والفن، والدراسات، والتربية، والثقافة، فالتكامل بين العلمي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي هو ما يضمن للتنمية نجاحها وشموليتها، فهي أركان عمرانها وبنائها المكين، فلا تنمية إذن بدون خلفية معرفية، ووقع اجتماعي، وسند سياسي، ومدد اقتصادي.

يصعب أن نتحدث إذن عن نجاعة الدراسات والأبحاث الاجتماعية بمعزل عن السياق الثقافي العام للمجتمع، وعلاقة الدولة بالثقافة عموما، وموقع الباحث والمثقف في منظومتها، والجامعات والمراكز البحثية وكل الأنظمة المعرفية الأخرى، لذا فالنقاش الصحيح هو الذي ينصب أساسا على مساءلة القيمة الاجتماعية للبحث العلمي على ضوء السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي يؤطره. ومن ثمة يمكن الوقوف عند دور الباحث، والنظر في وظيفته الأكاديمية والاجتماعية، والبحث معه عن سبل أجرأة قراءاته العلمية وخلاصاته البحثية. أما إذا كانت الأنساق السياسية والثقافية منغلقة على نفسها، ولا تقبل بغير أدلوجتها، وقناعات الساسة، ومذاهب المدراء من جماعتها، فالبحث الاجتماعي يلزمه أن يعري هذه الحقائق، وينغص على الرؤساء حفلاتهم التنكرية بتعبير بورديو. وليس من أجل النقد البحت فقط، بل لكي تعود للمعرفة السوسيولوجية والعلمية عموما، محوريتها في سيرورة التغيير المجتمعي، ونسقه الإصلاحي والتنموي.

خاتمة:

من خلال ما درجنا على ذكره في مساحات هذه الدراسة الابستمولوجية، يمكن أن نستخلص أن قيمة المعرفة السوسيولوجية لا ترتبط بالضرورة بصرامتها المنهجية وجدتها وراهنيتها فحسب، لكن تتأسس كذلك على مدى قدرتها على لملمة جراح المجتمعات، ومساءلة أعطابها، وعقلنة مشكلاتها، بما يسهم في تعبيد الطريق نحو تنميتها، وترميم مختلف رضوضها القيمية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

تناط بالسوسيولوجي مسؤولية غاية في الأهمية، تتجلى أساسا في أداء وظيفته المعرفية بكل صدق وأمانة، لأن خلاصات جهوده البحثية هي اللبنة الأساس، والفنار والنبراس الذي يضيء به السياسي والمدبر والمدير والمخطط عتمة الأزمات، كي يفهمها بعلمية، ويستوعبها بعقلانية، ويتجاوز فجاجها الوعرة بأقل الخسائر.

إن المعرفة السوسيولوجية الملتزمة بهموم المجتمع، وقضايا أفراده ومكوناته، هي المعرفة النافعة المنشودة للنأي بالتنمية وفلسفتها عن كل المخاطر المحدقة بعمرانها.

ولاشك أن ما تحفل به المكتبة العربية من دراسات سوسيولوجية نظرية أو ميدانية تحمل في طياتها علما عمليا ممنهجا عن الواقع وخطوبه، له القدرة المنهجية والإبستيمية للإسهام في النهوض بتنمية المجتمع، والرقي بمستوى أفراده، وتحريره من عمى التبعية وضلال الانغلاق الثقافي والفكري، وتقديم وصفات علمية لتجاوز أورامه وعلله ومشاكله. إن المجتمعات المعاصرة بحاجة ماسة إلى المعرفة السوسيولوجية لأنها تشكل السند العلمي، والمرجع المعرفي الموضوعي لفهم دينامية المجتمع وأزماته، لمحاولة تشخيصها والتدخل في معالجتها والحد من تناميها.

قائمة المراجع:

1. آلان تورين(1997)، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة.
2. أنتوني غيذنز(2006)، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة زايد والسمري، ومحي الدين والجوهري، ط2، مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية.
3. حسن المجاهيد(2011)، جاك بيرك وقضايا المنهج السوسيولوجي، مجلة دراسات، ع14، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير.
4. دنكان بريتشارد(2013)، ما المعرفة ؟ ترجمة مصطفى ناصر، المجلس الوطني للثقافة، عالم المعرفة الكويتية.
5. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني(1987)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، ج24، التراث العربي.
6. ساري حنفي وريغاس أرفانتيس(2017)، البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. ساري حنفي(2017)، معرفة منتَجة، ولكن غير منتِجة، مجلة إضافات، ع40.
8. طارق متري(2018)، الأثر الاجتماعي للبحث العلمي في العالم العربي، قناة الجامعة الأمريكية ببيروت بموقع اليوتيوب، أطلعت عليه يوم 2018/10/25.
9. عنصر العياشي(2003)، نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
10. مايكل بوراووي(2010)، نحو سوسيولوجيا العموم، مجلة إضافات لعلم الاجتماع، ع10.
11. مختبر الأبحاث والدراسات السوسيولوجية(2014)، وداعا جسوس، جامعة محمد الخامس.
12. المهدي المنجرة(2013)، قيمة القيم، ط5، المركز الثقافي العربي.
13. BERQUE Jacques(1978), De l’Euphrate à l’Atlas, Paris, Ed. Sindibad, Tome 2.
14. DE KADT Emannuel, GAVIN Williams(1974), Sociology and development,Tavistock press.
15. HERITER, François(1996), Masculin/Féminin: La Pensée de la différence, Paris: Odile Jacob.
16. KAVADIAS, B, Georges(1976), la sociologie du développement : objet et méthode, univ d’Athéne.
17. LAZARSFELD, Paul(1970), Qu’est ce que la sociologie, Gallimard, Paris.

18.SIINO, François(2004), Science et pouvoir dans la Tunisie contemporaine.Paris: Karthala.
19.TONY Barnett(2005), Sociology and development, Taylor and Francis library.
20.TOURAINE A(1974), Pour la sociologie, point.
21. TOURAINEe A(1947), lettres à une étudiante, Paris, Seuil.

العولمة وتأثيراتها على البنية الثقافية للمجتمعات العربية المجتمع البيظاني نموذجا

Globalization and its impact on the cultural structure of Arab societies the bidhani community is a model

أ.محمد الترسالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرا فاس- المغرب

ملخص: أصبح موضوع العولمة من بين المواضيع التي تثار في أغلب النقاشات سواء منها الأكاديمية أو الصحافية أو العامية التي تحدث بين أفراد المجتمع على اختلاف تكويناتهم ومشاربهم الثقافية والفكرية، هذا نتج عنه ما يمكن أن نصطلح عليه بتداخل الرؤى والمواقف تجاه قضايا مصيرية في عالمنا العربي المعاصر، غير أن الأمر يختلف باختلاف طريقة التحليل والتفسير التي تعطى للعولمة كموضوع الساعة في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات البشرية.

ولما كان الأمر كذلك، فإنه من اللازم أن نحدد طبيعة تلك النقاشات عبر تأصيل علمي أكاديمي مبني على تبيان تجليات العولمة على البنية الثقافية للمجتمع العربي عموما، ومظاهرها في المجتمع البيظاني بوجه خاص.

الكلمات المفتاحية: العولمة، والثقافة، والهوية.

Abstract: The topic of globalization has become one of the topics that are raised in most of the discussions, whether academic, journalistic or colloquial, which occur among members of society in different configurations and cultural and intellectual issues. This resulted in what we can call the overlap of visions and attitudes towards fateful issues in our contemporary Arab world. It is different according to the method of analysis and interpretation given to globalization as the theme of the hour in various aspects of social and economic life of human societies.

As such, it is necessary to define the nature of these discussions by establishing an academic academic based on the manifestations of globalization on the cultural structure of Arab society in general and its manifestations in the bidhani community in particular.

Keywords: globalization, culture and identity.

مقدمة:

على سبيل التقديم، بادي ذي بدء يمكن القول بأن الموضوع الذي نشتغل عليه من بين الموضوعات التي أصبحت موجهة لسير التفاعل والنقاش في أغلب الأوساط الفكرية العربية، وخاصة الفئة المثقفة حيث شاعت كلمة العولمة لدى الدارسين والباحثين باعتبارها نسق غطى أرجاء الكون، وأصبح يشكل نظاما عالميا موحدا جديدا، والذي يعني العالمية في كل شيء حتى أطلق على العالم بالقرية الصغيرة، ومن ثم أصبحت العولمة موضوع الساعة، ولم تقتصر على ذوي الاختصاص بل تجاوز الأمر ذلك إلى أن صارت متداولة بين جميع الناس، وهذا ماجعلها تحتل حيزا كبيرا على مستوى النقاش العمومي الدائر بين الجميع، ومن ثم أسست منظومة لوضع لبنات أساسية للتعرف على العولمة ومظاهرها وتجلياتها، وطرحت قضايا مصيرية مع التوجه الجديد للعالم من قبيل موقع الهويات في ظل التحولات العالمية، والمستجدات التي طرأت عليها عبر حركية التاريخ، وتبدل الأدوار، والمكانات الاجتماعية.

لقد شهد العالم مجموعة من التحولات البنيوية العميقة بفضل الثورة التكنولوجيا السريعة التي لازالت متطورة عبر مسارها العام بحيث أفرزت لنا مجموعة من المعطيات الجديدة التي غيرت مناحي الحياة الاجتماعية بصورة واضحة للعيان حتى أصبحنا نتحدث بمفاهيم مختلفة وأحيانا متضاربة كالتطور والتقدم / التبعية والتقليد، المجتمعات المتطورة/ المجتمعات المتخلفة، التحرر والاستقلال/ الغزو و الاستلاب، الحرية الشخصية/ الحدود والقيود، وغيرها من المفاهيم التي عمل عليها المثقفون العرب وبينوا أين موقعنا من العالم بصورة واضحة.

ومع العولمة ظهرت مفاهيم جديدة وعلاقات جديدة غيرت الذهنيات والمنطلقات الأساسية التي كانت سائدة في العقل الجمعي العربي، وبذلك غيرت طريقة الحياة الاجتماعية بفضل تطور وسائل الاتصال الجماهيري وكذا انفتاح الأسواق. ومن خلال هذا كله يطرح السؤال المحوري نفسه بإلحاح؛ ماهي تأثيرات العولمة على البنية الثقافية للمجتمعات العربية؟ وما هي مظاهرها في مجتمع الساقية الحمراء ووادي الذهب؟

تكمن أهمية الدراسة بوصفها دراسة وصفية تحليلية لظاهرة العولمة، وإبراز تأثيراتها على المجتمع من خلال تحديد خصائصها المتفردة. كما أن المنهج المتبع هو منهج دراسة الحالة، والأداة المستعملة هي الملاحظة، وتقنية المقابلة التي أجريناها مع عشرة أفراد، في مدن العيون والسمارة.

أولا. تحديدات مفاهيمية:

الثقافة: يعتبر مفهوم الثقافة من بين المفاهيم الأكثر شيوعا وانتشارا في الحقل الانثربولوجي، والأكثر تعقيدا وغموضا كذلك، ويعد " تيلور Taylor " من بين الذين أسهموا في تعريف الثقافة، وذلك في كتابه المشهور: الثقافة البدائية الصادر سنة 1871 حيث وضع تعريفا في مطلع الكتاب جاء فيه: " إن الثقافة أو الحضارة بالمعنى الواسع: هي ذلك الكل المركب والمعقد الذي يشمل المعارف والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والتقاليد، وكل التقديرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بكونه عضو في المجتمع(Taylor, 1931, p3).

كما حدد الباحث طاهر لبيب عرضا بين من خلاله نوعية المساهمة في الميدان الثقافي بالنسبة لمراحل: أنثربولوجية وسوسيو معرفية سابقة. من مستويات كبرى التي تناولها القسم الثاني منه (بنية فوقية/ بنية تحية- المثقفون كرابطة عضوية بينهما- تاريخية الأدب والفن كمجال تطبيقي) تمحورت كلها حول اعتبار منهجي أساسي: لا تفسر الظواهر الثقافية أو الإيديولوجية بصفة عامة إلا في إطار علاقتها بالمعطيات الموضوعية لصيرورة المجتمعات (Taylor, 1931, p75-76).

1.**العولمة وإشكالية المفهوم:**

تعرف العولمة بكونها اتصال عالمي يهدف إلى التغير الكوني الجارف بغية تحقيق ما يمكن أن نصطلح عليه بالثقافة الواحدة العالمية الموحدة على مستوى الجوهر والشكل، وبالتالي فإن العولمة لها بعد عالمي وغاية تسويقية.

يختلف مفهوم العولمة حسب غايات الدارسين وفهمهم لها على جل الميادين والأصعدة إذ هي حسب وصف بعض الباحثين بالعملية التي تغطي أغلب الكوكب أو تشيع على مستوى العالم، ومن هنا فالعولمة لها بعد مكاني، لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رواقها على كل أنحاء المعمورة. إن العولمة تتضمن تعميقا في مستوى التفاعل، والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات التي يتكون منها المجتمع العالمي، فالعولمة إذن عملية كونية (السيد ياسين، 2001، ص16).

ويعرف أيضا عالم السياسة الأمريكي "جيمس روزناو" العولمة بإقامتها علاقة بين مستويات متعددة للتحليل والتركيب، الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجية التي تشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة (السيد ياسين، 2001، ص16).

ومن هنا فالعولمة تمظهرت عبر وسائل الاتصال والأقمار الصناعية وشاشة التلفاز، والصحون الهوائية التلفزيونية، والهاتف، والحاسوب، وشبكة الانترنت وتطورها، والطائرة وسهولة السفر، والتلاقي الحضاري.

بينما يعرف صادق العظم العولمة باعتبارها نمط من أنماط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التوزيع والتبادل والتداول والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها؛ أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج الرأسمالي أيضا ونشرها في كل مكان مناسب خارج مجتمع المركز الأصلي ودوله، وهذا يعني أن العولمة هي مرحلة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ(السيد ياسين، 2001، ص20) بين من ينتج ومن يستهلك، بين من يَستغِل ويُستغَل.

هذا يبين وبوضوح تمام أن العولمة كنظام عالمي جديد نشأ عن طريق تطور الرأسمالية العالمية، والتي بدورها تطورت تدريجيا عبر مراحل أساسية بدأت من المرحلة البروتستانتية والرأسمالية الفكرية ثم التجارية، فالرأسمالية الصناعية، فالرأسمالية المالية التي تمر الآن بمرحلة

ما بعد الصناعة، ولا يعني ذلك أن الرأسمالية المعاصرة قد تجاوزت ذلك كله إلى مرحلة أرقى من تطوير قوى الإنتاج استنادا إلى العلم والتكنولوجيا التي وضعتها بالضرورة في خدمة مشروعها التجاري والصناعي والمالي(فؤاد مرسي، 1990، ص15).

وفي موضع ثاني يقول "كيفن روبنز" عن العولمة معتبرا إياها ظاهرة غربية "رغم أن الرأسمالية العالمية قدّمت بصفتها عابرة للتاريخ وللقومية، وبأنها قوة متعالية وكلية للتحديث والحداثة. فإنها في الحقيقة كانت تعني الغربنة – أي تصدير السلع والقيم والأولويات وطرق الحياة الغربية. في سياق التلاقي الثقافي غير المتساوي، تُجبر الشعوب الغربية على أن تصبح رعايا وتوابع للإمبراطورية الغربية، وفي الوقت ذاته، وبطريقة لا تقل أهمية، يندفع الغرب ليواجه مباشرة الثقافة ال "أجنبية" و ال "الغربية" العائدة الـ "أخر". العولمة تجعل من اللقاء بين المركز الكولونيالي والطرف المستعمَر لقاءً مباشراً ومركّزاً في سياق تحطيمها لحواجز المسافة"(ستيورات هول، 2008، ص164-165).

إن العولمة الثقافية كما يرى البعض من أخطر التجليات السلبية للعولمة لأنها تهدف إلى إحداث قطيعة نهائية بين الذات الاجتماعية وخصوصياتها الحضارية، بمعنى القضاء على جميع الثقافات الخصوصية ذات بعد محلي واستبدالها بثقافة موحدة عالمية بغية تحطيم القيم والثقافة وكذا الأصالة، وإستبدالها بقيم مؤمركة وغربية من أجل السيطرة على الدول والمجتمعات وثقافتهم وقيمهم، وذلك عبر إنتاج ثقافة واحدة بديلة تكون بدورها نتاج الثقافة الرأسمالية وأسواقها وبالتالي إحداث- ثقافة العولمة- ومن ثم ستختفي الثقافة المحلية، وتعتبر شكلية في مقابل ثقافة كونية وتصير الثقافة المحلية قاب قوسين أو أدنى، وتذوب الهويات ويحصل الاستلاب ومن ثم الاغتراب عن المعنى والذات في أن واحد.

"تتشبع "العولمة" وتتغذى من العجرفة الثقافية التي تمتح أصلها من الجهل واللامبالاة تجاه أنساق قيم أخرى وتجاه حقها في الوجود. ويؤدي بشكل تدريجي وفعلي إلى نزعة ثقافية تسلطية عالمية: "افعل مثلي إن كنت تتشبث بحقك في الوجود". هذا النوع من الابتزاز يغيظ ملايير الخاضعين لسوء التعامل سلفا من طرف أنظمة خضعت برمتها "للعولمة"، والتي ترى فيها الملجأ الوحيد والدعم أمام التدمر الشعبي. وإذا لم تتغير الأشياء "فدمار العالم" لا مفر منه؛ لا إما عن طريق الابتلاع أو الإنفجار، بعد جيل، جيلين، أو ثلاثة أجيال"(المنجرة المهدي، 2007، ص87-88).

وخلاصة القول فالعولمة هي الوحدة العالمية في كل شيء وحدة الثقافة واللغة والملبس والمأكل والمشرب إذ هي: "ببساطة تقوية أواصر الترابط العالمي" وهي نشأت عن فكرة التدفق المتزايد للسلع والمعلومات والبشر والممارسات عبر الحدود الوطنية إلى أشكال الاتصال الأكثر واقعية ناتجة عن تطورات تقنية مثل النظام الدولي للنقل الجوي السريع والغرابة الأكثر حرفية وتطور الاتصال الالكتروني (جون توملينسون، 2008، ص10). وبدأت العولمة على مستوى النظريات والأفكار وتحولت إلى مستوى السلع والمنتجات، ومن ثم إلى مراقبة كل شيء عبر التصنت على الهواتف والتجسس على المواقع الالكترونية، وكذا إنشاء كاميرات مراقبة في الأماكن العامة.

2.الهوية:

تعرف الهوية بوجه عام بكونها مرجعية انتماء إلى ثقافة مجتمع من المجتمعات أو إلى أمة من الأمم، والتي تشكل رأسماله المادي وغير المادي على مستوى صيرورته الاجتماعية وحاضنته الأساسية، وكذا وجوده واستمراره على مستوى النسق الثقافي والقيمي المؤسس لهذا المجتمع أو ذاك، أو لهذه الأمة أم تلك.

يشير مفهوم الهوية في المدرسة السوسيولوجية إلى تعريفات متعددة الجوانب والزوايا، والذي يتعلق بمستوى فهم الناس وتصوراتهم عن أنفسهم وإدراكهم للمحيط الذي يحيط بهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. ويتشكل هذا الفهم انطلاقا من خصائص محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة ومن مصادر الهوية هذه: الجنوسة، والتوجه الجنسي، والجنسية أو المنطلقات الإثنية (أوالقبلية) والطبقة الاجتماعية(غدنز أنتوني، 2005، ص 90)**.** وبهذا المعنى يمكن القول أن الهوية هي مرجعية الناس الثقافية، وهي كل ما يشكل انتمائهم الروحي والعقائدي والثقافي والقيمي والتصورات والرموز والأشكال والتوجهات والمنطلقات، وكذا الغايات والأهداف المؤسسة لبنيتهم الثقافية والاجتماعية في تمثلهم وعقلهم الجمعي، والتي تترجم إلى سلوكيات وانفعالات على مستوى العلاقات الاجتماعية؛ ومن ثم تكون الهوية موجها للجماعات والأفراد.

يقسم علماء الاجتماع عند حديثهم عن الهوية في الغالب إلى قسمين اثنين وهما: الهوية الاجتماعية والهوية الشخصية ويمكن التمييز بين هذين النوعين عن طريق التحليل والتفسير غير أنهما مترابطان أشد الارتباط بحيث أن كلاهما مكمل للأخر، ويمكن النظر إليهما من خلال علامات ومؤشرات على ماهية هذا الشخص أو ذاك. وفي الوقت نفسه فإن هذه المؤشرات جميعها تحدد موضع الشخص بين أفراد أخريين يشاركونه الخصائص نفسها، ومن الأمثلة على الهوية الاجتماعية مثال: الطالب، الأم، المحامي، الصانع التقليدي، وعلى هذا الأساس فالهويات الاجتماعية تتضمن أبعاد اجتماعية فهي تعطي مؤشرات على أن الأفراد متشابهون مثلهم مثل غيرهم من الناس(غدنز أنتوني، 2005، ص90).

وإذا كانت الهويات الاجتماعية قائمة على التشابه بين الأفراد داخل مجتمعهم الذي يشكلونه، فإن الهوية الشخصية تضع الحدود المميزة لنا بوصفنا أفراداً وتشير الهوية الشخصية إلى عملية التنمية الذاتية التي نرسم من خلالها ملامح وخصائص مميزة لنا كأفراد مستقلين، والتي تشكل علاقاتنا مع العالم الخارجي، وتستمد الهوية الذاتية من المدرسة النظرية المؤسسة للتفاعلية الرمزية حيث يساهم التفاوض بين الفرد والمجتمع في رسم وإعادة تشكيل تصوره العام عن نفسه وعن العالم وعن الجماعة كما تربط بين الفرد والمجتمع في عملية متواصلة وتفاعلية وفيما تعمل البيئة الثقافية والاجتماعية عملها في تشكيل الهوية الذاتية، فإن العامل والخيار الفرديين يقومان بدور مركزي مهم في هذا المجال(غدنز أنتوني، 2005، ص91).

الهوية إذن هي كل ما يشكل وجود الفرد داخل جماعته المرجعية على مستوى التكوين النفسي والعاطفي والقيمي والثقافي والاجتماعي، والتي تتشكل عن طريق التنشئة الاجتماعية، فالهوية هي المعنى الاجتماعي. غير أنه ومع النظام العالمي المعولم، ظهرت هويات فردية نتاج لتحرر

الإنسان من جماعته المرجعية، وكذا لانهيار القيم في ظل العولمة. فهل نحن في عالم بلا هوية؟ كم طرح ذلك محيى الدين اللاذقاني في تسؤلاته الكونية "عالم بلا هوية".

إن ما يجيب عن ذلك التساؤل المركزي هو استمرار الصراعات في العالم والتي هي في الحقيقة نتاج عدم اختفاء الهويات والانتماءات، وتنامي وصعود الوعي الحضاري المتمثل في إشكالية نحن/هم، وهذا كله مرده للدفاع عن الهوية، ومطلب احترام الخصوصية المحلية.

تمر حروب خطوط التقسيم الحضاري بعمليات عدة وأتساع واحتواء وتوقف ونادراً ما تصل إلى حل، وتبدأ هذه العملية عادة متوالية ولكنها غالبا ما تتراكم (الحرب في أفغانستان وفي العراق، الصراع في سوريا، وفي اليمن وليبيا...) إن الهويات التي كانت في الماضي متعددة وعرضية تصبح مركزة، فالصراعات الطائفية تسمى حروب هوية(صامويل هنتجتون، 1999، ص43).

إن العولمة كما هي محددة وكما هي مفروضة بصيغها المختلفة تكون أحد الأسباب الرئيسية في تنامي وصعود العنف وكذا انتشار وتناسل النزاعات التي نلحظها على المستوى العالمي. العولمة هي أيضا ذلك الحقل المناسب لمواجهات كونية أخرى. فالصيغة التي تعالج الأمر كله هو تصحيح الاختلالات البنيوية والدعوة إلى التواصل الثقافي الذي سوف يدعم السلام العالمي، وفي ذلك يقول مهاتما غاندي "أريد أن تهب ثقافات كل الأراضي بمحاذاة منزلي، وبكل حرية ممكنة، لكن أرفض أن انقلب بهبوب أي واحدة منها"(المنجرة المهدي، 2007، ص90-91).

ثانيا. نماذج تطبيقية:

1.تجليات العولمة في الوطن العربي:

شكل الحديث عن العولمة انتشارا واسعا بين الأوساط الثقافية في المجتمع العربي لما له من أهمية قصوى على مستوى الفهم والتأويل لأن ذلك يساعد على تحليل وصفي لعملية الانتقال من مجتمع القبيلة إلى مجتمع المدينة، ومن ثم إلى مجتمع الدولة.

إن للعولمة مظاهر جمة التي انطلقت عبر تطور وسائل الاتصال وتبادل المعلومات وشبكة الانترنت وكذا ظهور الديمقراطية الليبرالية الغربية الحديثة والتناوب السلمي على السلطة، وقبول الأخر عبر الحوار الإنساني الخلاق البناء والمجدي، وحماية الأقليات وكذا انتشار مواثيق حقوق الإنسان والجمعيات المدافعة عنها، وكذا إلزامية قراراتها على الموقعين على تلك الاتفاقيات والتي أحيانا تكون غير مجرمة لسلوكيات انحرافية كحرية ممارسة الجنس خارج الزواج، وإلغاء الأسرة كمؤسسة اجتماعية أولى في المجتمع، و الدعوة إلى رفض الأمومة عن طريق تأسيس جمعيات نسوية ردكالية، وتأجير الرحم للحمل عبر التلاقح الصناعي، وكذا الدعوة إلى خروج المرأة للعمل من أجل تغير الأنظمة الأبوية البطريقية، وتحريرها على حد زعمهم غير أن الغاية هي تشيء و إستغلال المرأة لأن عملها إحتاجه النظام الرأسمالي من أجل الربح السريع عن طريق ما تقدم، وما هذا كله سوى الدعوة إلى المشاعية في كل شيء وتميعه وتنميط وعي الشعوب بدعم المادة وإلغاء الروح، غير أن الإشكال الذي طرح في هذا الصدد هو سؤال الهوية في الوطن العربي الذي تمخض عنه البحث عن الذات والمضمون، من نحن؟ وماذا نريد؟ وأين هو موقعنا في العالم؟ هذه إذن هي النقاشات الدائرة في الأوساط العربية المثقفة.

إن المجتمعات العربية بحاجة ماسة إلى التدفق الحر للمعلومات، وإلى توطين التكنولوجيا وتوسيع أفاق حرية التعبير، وإيجاد ضمانات دولية لتطبيق حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والحفاظ على التنوع الإثني المثمر، الذي لا يتحول إلى عائق وعاهة إلا في ظروف الاستبداد السياسي وسيادة النظرة الأحادية المتعصبة، التي تجهض كل حوار إنساني خلاق(السيد ياسين، 2001، ص46) وهادف وذو أبعاد مفيدة ونافعة وأخذ منها ماهو صالح لتقدم مجتمعاتنا وترك العبث.

وخلقت هاته النقاشات موقفين متعارضين بالأساس من العولمة بين من يرفضها إطلاقا ويعتبرها غزوا وتدميرا وإنحلالا من الانتماء والهوية وبأنها خدرت الشعوب، وأعطت شخصية مزدوجة ومتناقضة على مستوى الخطاب والممارسة، وبين من يقبل بها ويجعلها وسيلة وغاية لمسايرة الركب المتطور وكذا من أجل التقدم والتطور، وسوف نأخذ الحالة الجزائرية على سبيل المثال، حيث عمل الساسة الجزائريون على تعريب المجتمع والدولة بعد جلاء الاستعمار عن أرضهم غير أن مشروعهم تم رفضه من قبل متطرفون متفرنسون يدعون إلى رفض التعريب، واعتبروا العربية تحجراً وانغلاقا والتعريب عملية مناقضة للانفتاح، والحضارة العربية عامل جمود ومعاداة لروح العصر على حد زعمهم وأن التمسك بها يشكل ثقافة ماضوية متحجرة (ناصر الدين سعيدوني، 2015، ص58)، تأخر ولا تقدم، وهذه هي العنصرية والإقصاء التي قدمت من الغرب إلى الشرق.

وهناك موقف وسطي ظهر كردة فعل على الحوار الدائر حول موضوع العولمة بين الرفض المطلق والقبول التام، وحدد نقطة انطلاقة نتاج قراءات للواقع الموضوعي المعاش، وذلك عبر تحليل عميق للمكنزمات والآليات المتحكمة في العالم، وبناء مشروع علمي نتج عنه مجموعة من الإجابات العلمية والعملية تكمن أساسا في حوار جدي- حوار الحضارات بدل من صراع الهويات- وكذا هيمنة القوي- على اختلاف المرجعيات والثقافات بحيث يبنى هذا الحوار على أسس تكاملية رحبة تقدمية تنبذ التفرقة والتعصب وكذا الإقصاء متجهة نحو التلاقح الفكري الثقافي الهوياتي بدل التشرذم والقبلية المقيتة وسياسة الشتم ونعت الأخر بمنعوتات التخلف وتهمة الإرهاب الجاهزة وغيرها من الأوصاف التي تنعت بها أمة إقرأ وأمة الفكر والثقافة وهذه الاتهامات خلفت بعض الأحقاد لدى بعض المتطرفين سواء في الشرق أو الغرب، وهذا أنتج فشل ذريع لساسة العالم المتقدم، وقادته الذين يدعون التقدم والديمقراطية، وكذا الذين يعتبرون أنفسهم وصيين على الدين ويستغلونه لإضفاء شرعية على المستبدين، وكذا إضفاء شرعية المستبدين على أنفسهم بالسلطة الدينية واستعمالها من أجل تبرير العنف، وذلك عبر تقديم روايات مليئة بالمغالطات وسوء فهم النصوص الدينية، وتفسيرها ظاهريا حسب الانتماء الإيديولوجي الطائفي لأحدى المدارس المذهبية، ومن ثم استغلال ذلك في تضليل وعي الجماهير، وما نشوء التطرف لخير دليل على ذلك لأنه ينشأ في منابع الظلم وبيئة الاستبداد والقهر، ومن ثم تأتي عملية البحث عن المعنى في ظل الماديات وتطور وسائل الاتصال. إن المطلوب هو مسايرة الركب دون إزالة الثقافة أو التخلي عن الهوية، ولن يتأتى ذلك بمعزل عن التفكير الفلسفي.

"إن مجتمعنا يريد أن يحيا في تطور مع عصره وأن يعيش في تناسق مع مستجدات الفكر ومكتسباته يستفيد منها ومما حققته في جميع الميادين، دون أن يفقد شخصيته ويضيع هويته ويذوب في غيره، فيبقى إلى جانب مجاهدته للدخول في المجتمع الحديث ملتصقا بثقافته التي لا حياة ولا مستقبل بدونها"(عبد الوهاب التازي سعود، 2001، ص44).

لقد عانى المجتمع العربي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية من الاستعمار الغربي الذي ظل غاشما على مدخرات العباد والبلاد. وقد يقول قائلا يتماشى موقفه مع توجهات المدرسة الاستعمارية بأن الغرب جاء لينقل إلى الشرق الحضارة الإنسانية ويحررهم من الاستبداد العثماني على حد زعمه- بل جاؤوا للنهب والتوسع- ومن ثم بدأت طريقة التعامل مع المجتمع العربي مبنية على نمطية تارة تتمظهر تمظهراً تنمويا، وأخر تحديثيا توطينيا منطلقين من فكرة مفادها أن الدول التي لا زالت متخلفة عن قاطرة الركب الحضاري العالمي يجب عليها أن تتبع نفس الخطوات والمسارات التي سلكتها المجتمعات الغربية لكي يتحقق لها النمو والتقدم، وما العولمة الحديثة إلا مظهر من مظاهر التغريب والتخريب يتجسد على الأرض بسياسة الأمر الواقع التي فرضتها الثقافة الغربية الغالبة من حيث الشكل والمضمون على جميع بلدان العالم. وما التطور الرأسمالي المعاصر لا خير إجابة عملية على هذا الوضع الذي يستغل الشعوب عبر تجديد آليات استغلاله وفق إستراتيجية خلق مؤسسات دولية على سبيل المثال لا الحصر منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكذا الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت مسيرة للعالم غير المتكافئ من حيث الفرص ومن حيث التوازنات الإقليمية والدولية. وتشكلت على إثر ذلك وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية معالم جديدة للعالم ستتجدد عقب انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في تسعينيات القرن الماضي مع حلول القطبية الواحدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ووصفها بشرطي العالم، واكتملت فصول العولمة، وإمتدادتها السياسية عقب أحداث 11 سبتمبر وما تلاها من أعمال عنف لا زالت سائدة في معظم الدول العربية والإسلامية كصيغة انتقام أخر فصولها في سوريا واليمن تتجاذبها منطلقات شرق أوسطية جديدة- وجماعات متطرفة عنيفة وأكثر تشدد في التوجه وصلابة في الطرح وردكالية في الفعل مدعومة من عدة أطراف إقليمية ودولية، هذا كله بعيد كل البعد عن مطالب الجماهير العربية التي خرجت معبرة عن رفضها التام "للحكرة" وسياسة التجويع والتهميش والإقصاء.

إن الحراك العربي والذي أطلق عليه الإعلام العالمي تسمية الربيع العربي الذي انطلق من تونس الخضراء وامتد إلى دول مجاورة كمصر وليبيا واليمن وسوريا الذي أقبر فيها لحسابات دولية إقليمية، وهذا الحراك ظهر كإجابة عملية ورد فعل طبيعي عن واقع هش مزري تعيشه الأمة العربية بسبب تبعات الاستعمار من جهة، وبسبب التخلف من جهة ثانية.

إن العولمة هي وليدة التطور الرأسمالي للعالم الحديث، والذي نشأ على العمل والجد وعدم الإسراف تحت موجه ديني بروتستانتي، وصدر للعرب ثقافة الاستهلاك والتبذير عبر التغرير بالجماهير غير الواعية مستهدفين المرأة العربية كزبون للسلع لأنها الأكثر اهتماما بالمظاهر، ومن ثم أصبحت الثقافة العربية ثقافة استهلاك، والذي يكبح ويزيل الفكر كما يقال.

تتمظهر العولمة في وطننا العربي عبر مدخلات ومخرجات ماكروسيوسيولوجية، وميكروسوسيولوجية انطلاقا من كونها عملية كونية نشأت عن طريق تطور وسائل الاتصال بأصنافها المتعددة التي غيرت من طبيعة البناء الاجتماعي العام للمجتمعات العربية، وكذا من مستويات الثقافة والقيم العربية التي تركز على المعنى والجوهر دون المادة والشكل، فهل المجتمع العربي يعيش حالة إغتراب؟

لقد غدت العولمة في الوطن العربي متجلية وقائمة في بنيات أفراده الثقافية والاجتماعية، وذلك عبر نزولها لجميع أقطار العالم، وتأسيسها لنمط حياة جديد تتحكم في أدق تفاصيله سواء أكان في مسألة الموضات على مستوى الملبس سروايل التجنس وتيشورتات، وتسريحات الشعر وحلاقته، أو اختيار الأطباق الشهية على مستوى الغذاء في المطاعم العالمية "بيتزهات" و"مكدونالدز"، والتوافد على الوجبات السريعة والأطعمة الجاهزة والمشروبات الغازية، وعدم الأكل مع العائلة كنتاج لظروف العمل، مما يقلل من التواصل الأسري. والثقافة المعلوماتية والفكر على مستوى الثقافة، ومفاهيم الديمقراطية على مستوى السياسة، والتجارة الحرة على مستوى الاقتصاد والتسوق في "كارفور" و"زارا" على سبيل المثال لا الحصر، والاتصال الإلكتروني- حيث أن أغلب الشباب يمتلكون حسابا إلكترونيا-، وكذا سهولة التنقل بين الدول مما يسهل في مستوى الاجتماع المباشر بين مجتمعات مختلفة ثقافيا وحضاريا عن بعضها البعض.

إن هذه العوامل كلها ساهمت في التأسيس لثقافة عالمية جديدة تتماشى مع الأدوات والوسائل الجديدة التي ساهمت بدورها في تحولات جمة شهدها العالم وأصبحنا نتحدث عن منتجي الثقافة ومستهلكيها، وما وسائل الاتصال الجماهيري لاخير دليل على ذلك (فايسبوك، وات صاب، تويتر...) والتي جعلت القيم مسألة ثانوية وحل محلها الميوعة والعلاقات المفتوحة غير دائمة، وخاصة في الأوساط العربية التي تعتبر هذا النوع من العلاقات بين الجنسين جديدة عليها من حيث التشهير بها، واعتبارها مسألة شخصية تدخل ضمن الحرية الشخصية، في مقابل التحريم والتجريم الذي كان سابقا، وكذا ظهور وسائل لمقاومة ظاهرة العولمة وخاصة ما ظهر مؤخرا في الشواطئ الفرنسية وهو الحق في اختيار ملبس السباحة يتماشى مع اختيارات الأفراد حيث يلائم عباداتهم "البوركيني" والضجة الإعلامية التي عقبت ارتدائه وتم منعه بالقوة حتى تغير قرار المنع من قبل المحكمة الفرنسية، وأعتبر أمرا شخصيا، ولا يشكل أي تهديد للمصطفين الفرنسيين غير أنه مافتئ أن ينطفئ الحدث، إلا أن ظهر لباس أخر يرد على البوركيني وهو "الكراوكيني"؛ والذي وصفه البعض بحوار الأديان على البحر على اعتبار أن المسيحيات هن اللاتي لبسنه، غير أن الإشكال هو أن البوركيني والكراوكيني غير موجود لا في الثقافة الإسلامية ولا في الثقافة المسيحية، وما هما إلا مظهرا من مظاهر العولمة الدينية الجديدة.

غير أن هناك نقطة بغاية الأهمية بمكان وهي التهجم على مرتادي الحجاب، وكذا معفي اللحية بدعوى التحرر والتقدم ووصفهم بالمعقدين والمتطرفين والمكبوتين. وإعطاء طابع السخرية على الفقيه أو المتدين، وخصوصا من قبل بني جلدتنا فما بالك بالغرب، وهذا ماهو إلا تجلي من تجليات توجيه العولمة للعقليات والذهنيات وتحديد طريقة تصوراتهم للناس وللأشياء.

إن العولمة أثرت على البنية الثقافية للمجتمعات العربية وغيرت من طبيعة بنية اجتماعهم العام، وتسوقهم إلى الحداثة إن غامرنا بالقول، ومن ثم فالمجتمع العربي عبر هذا كله يعيش حالة اغتراب عن الذات وعن المعنى.

2.مظاهر العولمة في المجتمع البيظاني:

لقد بينا سابقا أن للعولمة تجليات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية كانت ولا تزال متواصلة بطريقة تغييريه -تغيير البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات-، حيث أن هناك تحولات عالمية كونية غيرت إيقاع سير المجتمعات بوتيرة سريعة، وتماشيا مع ذلك سنعرج إلى التعرف على مظاهر العولمة في المجتمع البيظاني، وتحديدا بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب جنوب المغرب. فمن هم البيظان؟

شاعت كلمة البيظان في المصطلحات الجغرافية العربية لتدل على وصف صنهاجة الصحراء في مقابل شعب السودان الواقع جنوبا. ثم أصبح مصطلح البيظان فيما بعد يطلق على الناطقين بالحسانية منذ القرن الحادي عشر الهجري -السابع عشر الميلادي- لكنه كان مقتصرا على النبلاء من العرب المحاربين، "أَهل المَدافع" والمهتمين بالشأن الديني "زْوَايَا"، ثم تطور اللفظ ليطلق على كل من يتحدث الحسانية بغض النظر عن لونه ومهنته، مع بقاء الاستخدام الأصلي في الاستعمالات الخاصة لدى نخبة المجتمع البيظاني (ولد السالم حماه الله، دس، ص152).

وعلى هذا الأساس يظهر جليا التمايز والاختلاف على مستوى تحديد مفهوم البيظان، وبغض النظر عما إذا كان يطلق على أصحاب البشرة البيضاء، أو على كما يعود أصل المجتمع البيظاني الذي أطلق عليه لفظة (الحسانيون نسبة إلى بني حسان) إلى عرب معقل الذين وفدوا من اليمن والحجاز إلى المغرب، إلا أن استيطانهم في بداية الأمر كان شمال وادي نون، كما أنهم بدؤوا في البحث عن بيئة جغرافية تتلاءم مع الوسط الطبيعي الذي كانوا يعيشون فيه، واتجهوا إلى مناطق إلى الساقية الحمراء، وتيرس وموريتانيا الحالية (مقتطف من مقابلة سابقة مع شيخ زاوية ماء العينين بالسمارة، خريف 2013**)**. والبيظان يقطنون شمال غرب إفريقيا، وتحديدا بـ: شمال غرب مالي، وموريتانيا، وجنوب غرب الجزائر، وجنوب المغرب. وما يهمنا في هذا الصدد هم البيظان الذين يقطنون في الجنوب المغربي.

وما يعرف عن مجتمع الجنوب المغربي هو كونه يتكون في تشكيلاته الاجتماعية من قبائل متعددة شأنه شأن البيظان عموماً، كانت تعيش في البادية معتمدة على الرعي الترحالي كأسلوب لحياتهم المعيشية، كما كانت القبائل الصحراوية تتجمع في أماكن تكون متوفرة على الأرض الغنية بالماء والعشب. وكان أعضاء الوحدة القبلية يسكنون متجاورين في مخيم سكني.

إن المتتبع لواقع الحال في المنطقة الصحراوية بعد استرجاعها يلحظ عدة تغيرات قيمية وثقافية مست البنية الاجتماعية لمجتمعها، أول فصولها كان مع سياسة التوطين التي انتهجتها الدولة الوطنية منتصف السبعينات مع البدو الرحل قصد إدماجهم في مراكز استقرار بحيث تم استبدال الخيمة بالمنزل والجمل بالسيارة، وبذلك تكون المنطقة شهدت نهضة عمرانية فائقة السرعة والفجائية، وهذا الانتقال من البداوة التي يميزها الترحال الرعوي إلى المدينة وظهور العمل المأجور، وخروج المرأة للعمل كنتاج للفضاء الجديد، وتقسيم العمل بالإضافة إلى ولوج الإدارة

البيروقراطية. والعيش في تجمعات سكنية مشتركة جامعة لقبائل متعددة، "أصبح أفراد المجتمع يسكنون في منزل مقسم على غرف: غرفة الأطفال، غرفة النوم للأبوين، صالة الضيوف...، الأمر الذي أثر على التواصل الأسري" (مقتطف من مقابلة مع شاب بالسمارة، صيف 2018).

عرفت المنطقة تغيرات اجتماعية وثقافية أصابت التنظيم الاجتماعي العام للمجتمع بحيث غيرت من طبيعة بنيته الاجتماعية التقليدية بفضل ظاهرة المدينة التي يرجع إليها السبب الرئيسي في تلك التحولات الطارئة، لأن الانتقال من طور البداوة إلى طور الحضارة يتطلب تغييرا شاملا وكليا في تركيبة المجتمع.

وفي الحواضر الجديدة ومع ظاهرة العولمة التي غطت ساكنة المعمورة حل الاستهلاك المظهري، والمتمثل في مصاريف أفراد المجتمع المرتفعة، والتفاخرية، والتنافسية، التي تتمظهر في سلوكياته الاقتصادية، والتي نردها بالطبع إلى ظاهرة التمدن السريع الذي شهده مجتمع البحث، والذي وضع قطيعة تامة مع قيم وثقافة المجتمع البدوي في مقابل قيم المدينة الجديدة، "هناك تجليات عديدة للعولمة مثلا الصغير لم يعد يحترم الكبير ولا الكبير يرحم الصغير، والمجتمع يعيش حالة استلاب فكري وثقافي، وفقد قيمه وصار مقلدا، ولم يعد يعمل فكره في التعاطي مع ماهو وافد"، ومن ثم لم تعد قيم الشرف والأخلاق الحميدة والفتوة محددة للسلوك، وحل محلها درجة تملك المال والغنى، كما أصبحت للأرض قيمة في عملية الاستثمار التي تتحدد في المجتمع عن طريق درجة التملك (الترسالي محمد، 2016/2015، ص430)، في المقابل كانت الأرض ملكا مشاعا للقبيلة أرض القبيلة/ تراب القبيلة. وهذا المعطى الجديد سوف يولد الفردانية على مستوى التعاطي مع الوضع الجديد كتجلي من تجليات العولمة؛ إننا إذن أمام بداية إنهيار القيم.

إن سرعة تأثر البدوي ناتجة عن تكيفه مع الظروف الايكولوجية والمناخية التي تمتاز بها الصحاري والفيافي التي جعلته يعيش مع تقلباتها المناخية بمرونة ويبتكر الوسائل المفيدة في ذلك، الأمر الذي اكتسبه من الواقع المعاش عن طريق التجربة، وهذا الأمر جعله يبحث عن الوسائل المريحة فلعلها المدينة الجديدة، فهل غاية البدوي هي التمدن؟ كما ذكر ذلك ابن خلدون في مقدمته الشهيرة.

إن البدوي محكوم عليه سواء بإرادته أم بغير إرادة أن يعيش مع الحضارة ويتكيف معها وينخرط في قوانينها ومستحدثاتها لأنها أصبحت سائدة وعالمية مع النظام العالمي الجديد والمعولم، وذلك من أجل أن يفك عزلته عن العالم ومع هذا النمط الجديد ستتسرب إليه ثقافات جديدة مع التواصل الحديث، وكذا سرعة التنقل والسفر التي أوجبته الظروف المهنية الجديدة، إذ سيتعرف على طبائع مختلفة وعمران فائق التخطيط والتهيئة، وسلع جديدة مع الأسواق التي أصبحت مفتوحة أمام الجميع، وكذا مع سياسة الاندماج العالمي التي أعطت معايير جديدة لطريقة العيش وتدبير الوقت، ومع هذا الوضع الجديد المرتهن بساسة العالم وموجيه حيث نلاحظ عالما جديدا يعيش وضعا جديدا ومخالفا لما كان يعيشه سابقا.

لقد صدر لنا الغرب إذن ثقافته الحضارية التي طورها بمفكريه ومخترعيه، وأصبحت مغطية للكون بفضل السبق للابتكار والتصنيع ومن ثم أصبحنا تابعين له في كل شيء.

إن أفراد المجتمع المدروس أصبحوا يعيشون حالة معولمة جديدة من خاصياتها العالمية التي أدت إلى التبدل في كل شيء في الذهنيات والعقليات والوسائل والغايات والأهداف والمنطلقات، الأمر الذي انعكس على الحياة الاجتماعية حيث أصيب المجتمع بحالة من الذهول والصدمة جعلت أفراده يعيشون حالة هيجان شادة بعيدا عن التنظيم والنظام العام، وهذا ما يتمظهر في المناسبات الاجتماعية، وضعية المرأة، الأسرة، زواج، ولادة، عزاء، سفر، مزارات، انتخابات، سفر، تجوال، مصاريف، قضاء العطل السنوية، العلاقات المهنية، العلاقات التعليمية، التعامل مع الإدارة.

إن العولمة حولت مجتمع الساقية الحمراء ووادي الذهب من مجتمع متكافل إلى مجتمع متفاخر، وقللت من التواصل الأسري وعدم قيام الأسرة بدورها التربوي والوجداني حيث نسجل غياب العاطفة والحنان على مستوى العلاقات الاجتماعية وحلول المصلحة الضيقة والنفعية وكذا انتشار الحركة الانتهازية بسبب ظروف المنطقة السياسية، وكذا هناك تقلصا عرفته ظاهرة "الجَّماعة" التي كانت سائدة زمن البادية وهي الحديث في أمور متعددة يوميا تتخللها حفلة شاي، وكذا نقص الكلام وخاصة بين الأجيال الناشئة حيث أنه كان يضرب في البادية مثلا شعبيا يتمثل في " تَكلم تَنْعرف"؛ تحدث لكي يعرفك الناس. وكذا تم إعطاء القيادة للمرأة والشباب في المدينة. بالإضافة إلى عامل الهجرة والتدفق الديمغرافي إلى المنطقة.

وفي تحليل تجليات ومظاهر العولمة في مجتمع البحث سنبدأ بمؤسسة الأسرة حيث عرفت بدورها تبدلات وتحولات عميقة وذلك بانتقال العائلة الصحراوية من عائلة ممتدة إلى أسرة نووية وذلك عبر ظاهرة "لَعْزِيلْ"[1] التي عرفته الأسرة الصحراوية المتمدنة، الأمر الذي أثر على التنشئة الاجتماعية للأفراد، بحيث تكلف به الأب والأم في الأسرة النووية الجديدة عكس فترة البداوة التي كانت مهمة الأجداد، كما تم تغيير مستوى إستراتيجية الزواج وطقوسه بحيث لم يعد الأب يختار شريكة حياة ابنه، بل أصبح الفتى والفتاة يختاران بعضهما البعض من أجل الزواج، وقد يحصل التعارف في وسائل الاتصال الحديثة، إننا إذن أمام حرية اختيار شريكة الحياة وشريكها، كمظهر من مظاهر الاستقلالية التي أنتجتها العولمة، ولم يعد كذلك حدث الزواج يتم باكرا كما كان في البادية الأمر الذي تولد عنه ارتفاع معدل سن الزواج، وذلك راجع بالأساس إلى عامل التعلم والبحث عن وظيفة، كما أنه من الملاحظ في هذا الإطار هو عزوف العديد من الشباب عن الزواج بسبب غلاء تكاليفه، وكذا بسبب نسبة البطالة المرتفعة في المنطقة، ولم يعد تمثل المرأة الصحراوية للزواج متجسدا في الحصول على الذرية فقط بل تجاوز الأمر ذلك وأصبح الزواج غاية في حد ذاته (محمد الترسالي، 2015، ص370) . ولتفسير هذا القول تجدر الإشارة إلى أن الزواج في المنطقة كان "زواجا ترحاليا"؛ بمعنى أنه إن لم يحصل الاتفاق فيحق للمرأة الطلاق بحيث كان يحتفل بحدث الطلاق وبالمرأة المطلقة، وتتزوج فور انقضاء عدتها، وهكذا دواليك، فمن النسوة من تزوجن لأكثر من عشرين مرة، وهذا الاحتفال يحدث في المجتمع البيظاني عموما- كما أن هناك خبر تداوله أحد المواقع الإلكترونية الإخبارية يفيد بأن سيدة موريتانية تزوجت أكثر من خمسين مرة، والسبب عندها هو أن الرجال الذين تزوجت بهم لم

[1] - لَعْزِيلْ: هو إستقلال الابن عن أهله، وانفراده بمسكن خاص به يجمعه هو وزوجته.

يحافظوا عليها ولا على مشاعرها، وشعرت بالأمان إلا مع ثلاثة رجال منهم. وكل من يعرفها يشهد لها بالاستقامة والنزاهة- وفي اعتقادي المتواضع أنه المجتمع البيظاني هو المجتمع الوحيد الذي يحتفل بحدث الطلاق، حتى سمي ذلك ب "حفلة طلاق" ولم يعد منع تعدد الزوجات قائما، لأن شرط المرأة البيظانية في السابق كان هو "لا سابقة ولا لاحقة"، أما اليوم وبفعل الاستقرار والوضع الاقتصادي الجديد، وظاهرة العولمة أصبح الزواج "زواجا إستقراريا" مع حالة الاستثناء طبعا، وهكذا أصبح هناك من يعدد الزوجات.

ومع ظاهرة العولمة فالعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع تبدلت كنتاج للوافد الجديد -وسائل الاتصال الحديثة- التي ركزت على الفردانية وكذا على النفعية في مستوى التعامل. لقد أصبح الناس يتحدثون مباشرة عبر هواتف ذكية ويتبادلون الصور مع أفراد يسكنون في مدن أخرى ودول وقارات أخرى وقد يؤدي ذلك إلى ارتباط مرده العالم الافتراضي ويعلق مستجوب على هذا الأمر بقوله: "الطَّافِيلاَتْ ضَيْعَتْهُمْ التكنولوجيا"(مقتطف من مقابلة مع شاب بالسمارة، صيف 2018) بمعنى؛ البنات أثرت عليهم التكنولوجيا سلبا.

إن الانتقال من مجتمع بدوي إلى مجتمع متمدن أنتج تغيرًا في شبكة العلاقات الاجتماعية، وفي الأدوار وفي المكانة الاجتماعية وفي نمط العيش، وفي المواقف والتمثلات وفي طبيعة الحياة الاجتماعية بأكملها، بحيث إن "لتحول المجال والعلاقة مع المجال دور هام في تغير العلاقات ومكان اللقاء، كظروف السكن بالدور المغلقة عكس السكن بالخيام التي كانت مفتوحة، إنه تحول من المنفتح إلى المنغلق الذي فرضته شروط الإقامة بالمدينة(دحمان محمد، 2006، ص249).

ومع ظاهرة العولمة تقلصت خصوصية الأفراد، وأصبح كل شيء مراقب وممكن ومباح في أن واحد تحت مفاهيم تنعت أحيانا بالتقدم وأحيانا أخرى بالحرية الشخصية، كما أن هناك ملاحظات مسجلة بخصوص التعامل مع وسائل الاتصال الالكترونية حيث أصبح الشباب يتناول بحرية مطلقة صور الخلاعة، وكذا أصبحت الفتاة أكثر جرأة في فتح نقاشات عاطفية وجنسية، وهذا كله كتعويض حالة الطابو والمسكوت عنه (الجنس والسياسة، والدين) التي يعيشها أفراد مجتمع الوطن العربي، تحت مسمى كل ممنوع مرغوب؛ (مقتطف من مقابلة مع كهل بالعيون، صيف 2018) بمعنى إفراغ المكبوتات في وسائل التواصل الاجتماعي. وكذا مكوث الأفراد ساعات طويلة في الفيس فوك والواتساب، بحيث أصبح الكل له مسكن في عالم افتراضي يتناول فيه أخباره الشخصية وخصوصيته. كما أن الملاحظ هو انتشار المخدرات العابرة للقارات بشتى أنواعها في منطقة البحث. و أصبحت العلاقة بين الجنسين مفتوحة تؤطرها العولمة وتوجه سيرها. كما أن هناك تأثر بارز بوسائل الإعلام بالنسبة للعلاقات الزوجية حيث ظهرت العشيقة والعشيق كدعوة للتقدم، وهذا يعني أن النظام المعولم يريد أن يقضي على الطابع الرسمي لأي مؤسسة، ومنها مؤسسة الأسرة كأول خلية في المجتمع.

قضت العولمة على الفواصل والحدود وحل محلهما العلاقات المفتوحة والمصلحية وبدون قيود ولا رقابة اجتماعية تذكر. هذا نتج عنه نوعا من التنافر بين أجيال المجتمع تحت ما نسمية بصراع الأجيال، فالعالم المعولم أصبح يقصي الكبار ويعطي أولوية للنساء والشباب تحت

شعارات وتسميات حقوق المرأة والطفل، وإدماج الشباب، وذلك لسهولة توجيه عقليات الصغار والشباب.

إن الخطاب الذي تقدمه العولمة مبني أساسا على التفوق الغربي، وتبعية الشرق له، ويستهلك ما ينتج بنفس الأدوات، وكذا موضوع حقوق الأقليات وحقوق الإنسان ماهو سوى مظلة للتدخل في شؤون الدول الداخلية، وفتح أسواق جديدة، والحصول على امتيازات هذه هي الغاية من اللعبة المكشوفة، التي بدأت الدول الغربية بممارستها على دول العالم الثالث(مقتطف من مقابلة مع شاب بالعيون، صيف 2018).

إن غاية العولمة هو مزيدا من الاستهلاك والتشجيع عليه ولا تريد مجتمعات الجنوب أن تكون منتجة تريدهم مستهلكون، وكذا العمل على محاربة الهويات المحلية ومحوها، واستبدالها بهوية عالمية موحدة، فالقوة الغربية تعمل على محاربة الإسلام محاربة خفية، وتحدد إجابات وبديل عن القيم الإسلامية، وبالتالي فهدف العولمة هو الربح والتحكم، ومحاربة الإسلام كاستمرار للحرب الصليبية بوسائل جديدة (مقتطف من مقابلة مع شاب بالسمارة، صيف 2018).

إن انهيار البناء الاجتماعي والثقافي التقليدي للمجتمع المدروس واستبداله بثقافات أخرى ناتجة عن العولمة – ثقافة عولمة- مع الاحتفاظ الشكلي بالثقافة المحلية على شاكلة فلكلور والذي تدعمه الحكومات العربية وتظن أنها حامية للخصوصيات وحارسة على التنوع الثقافي، وهو في الحقيقة سوى مظهرا من مظاهر التحريف والتحكم والتوجيه عبر شروط صندوق النقد الدولي وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناهج التربوية والتعليمية. إن الثقافة المحلية أصبحت على شكل هيكل مليء بالثقافة العالمية -عولمة القيم- على مستوى شكلها، ومع ذلك سيحدث تغيرا شاملا في الغايات والمنطلقات ويصبح تمثل الفرد متجها صوب تملك المادة والمال من أجل دخول السوق والتهافت على اقتناء السيارات الفاخرة وبناء المنازل المزركشة، وكذا سيحل الاستهلاك المظهري والمصاريف التي تصرف في الكماليات كمظهر من مظاهر إغراء السوق والعولمة، هذا على المستوى العام، وعلى المستوى الخاص النفسي المتعلق بتركيبة البدو التي يحب فيها الظهور والزعماتية والتملك(مقتطف من مقابلة مع شيخ بالعيون، صيف 2018).

لم يعد الناس كم في السابق يتحدثون عن أخبار المطر والأرض الغنية بالعشب- تراب ناعمة- ويجتمعون لتدارس أمور القبيلة والدفاع عنها في حالة وجود اعتداء خارجي وأمن حدودها بل تم تجاوز ذلك، فأصبح الحديث عن الانتخابات وعن الرواتب الشهرية وعن الأملاك، وعن فواتير الماء والكهرباء وغلاء المعيشة وعن الخضر والفواكه، وعن مكان قضاء العطلة، وكذا ثقافة "Le week-end" / عطلة نهاية الأسبوع والعشاء خارج البيت ليلة الأحد في مطعم راقي، هناك إذن تحولات غذائية حيث وفدت أطعمة عالمية جديدة على منطقة البحث.

ومع العالم المعولم، أصبح هناك مفاهيم جديدة مثل الناس طلعت إلى القمر وأنت لازلت تفكر هكذا، وكذا كل شيء موجود في الأسواق، وكذا الحياة صعبة والمادة قليلة، ومجتمع لا يرحم، ولا يوجد شيء بلا ثمن...الخ(مقتطف من مقابلة مع شابة بالعيون، صيف 2018).

يتجه المجتمع في الجنوب المغربي إلى الحداثة - المفهومة بشكل خاطئ لأن المجتمع عندما يتفسخ فهذا لا يعني أنه حديث، بل هناك استلاب هوياتي يتعرض له (مقتطف من مقابلة مع شاب

بالعيون، صيف 2018)-، ولكن بصورة بطيئة بفعل تطور العالم وعملية التأثر والتأثير بالرغم من العادات والتقاليد التي لازالت منتشرة بين الأوساط الشعبية كموضوع القبيلة التي يتم إحيائها في مواسم اجتماعية من قبل عدة متدخلون من بينهم الشيوخ والأعيان، وحتى الطبقة المثقفة.

أصبحت القبيلة منسباتية أكثر مما كانت عليه بحيث كانت توجه حياة الأفراد والمتحكمة في كل شيء شأنها شأن مؤسسات الدولة اليوم، غير أنها لم تعد تقوم بنفس الوظيفة، وتستحضر للدفاع عن المصلحة في مناسبات كالانتخابات والغايات النفعية بقع أرضية، منح شهرية...، فالعودة إليها هو دفاعا عن المصلحة فقط(مقتطف من مقابلة مع كهلة بالسمارة، صيف 2018) غير أنها لم تلغي تسرب ثقافة العولمة إلى المجتمع المحلي، وذلك لأن العالم يتجه إلى الوحدة الكلية إن غامرنا مرة أخرى بالقول.

سوف تقضي العولمة على الخصوصيات المحلية وتستبدلها بثقافات عالمية موحدة مع الاحتفاظ الشكلي بالثقافات المحلية الأمر الذي سوف ينتج عنه توحيد الذهنيات والعقليات، ومع بعض الاختلافات الناتجة عن التباعد الحضاري. حطمت العولمة إذن النظام والخصوصية، وجعلت كل شيء سلعة، وميعت العلاقات على اختلافها.

لقد ظهرت مع العولمة مفاهيم جديدة وطرائق للعيش مستحدثة نتيجة للسهولة التواصل وعالمية الإنسان وعولمة الإعلام والأسواق المفتوحة التي جعلت الناس يفكرون في اقتناء الجديد والموضة على مستوى الملبس والأثاث وتنظيم أثاث المنزل وتهيئته، وقد يتأثرون في ذلك عن طريق وسائل الإعلام كالمسلسلات والأفلام المكسيكية والتركية المدبلجة، بحيث انتشرت في أسواق المنطقة أحذية وحقائب تسمى على أسماء أبطال المسلسلات المكسيكية كمسلسل "كوادلبي"، "نعل كوادلبي" في تسعينيات القرن المنصرم وتقليد مشيتها حيث ظهرت عرجاء في المسلسل، وكذا حقائب وعطور لميس في مسلسل سنوات الضياع، وكذا السينما الأمريكية هوليوود، وكذا التأثر بطرق العيش الجديدة بواسطة البرامج التلفزيونية والإعلانات الموجهة بغية الإشهار الهادف قصد تسلية الشعوب. وكذا هناك تحولات غذائية مهمة عرفتها المنطقة كتوافد المشروبات الغازية الكوكاكولا، والوجبات الجاهزة البيتزا، والسَلطات والحلويات، والمكسرات بأنواعها، وكذا الدخان بأنواعه المختلفة.

تتنوع رغبات الأفراد مع العولمة وسلوكياتهم في كل مكان أكثر فأكثر، وذلك إلى التطور بكيفية ذاتها، فيجري الكلام على "كوكا كولا"، "ميكروبروسيسير"، "جينز"، أفلام، "بيتزا"، منتوجات التجميل، أدوات الاستحمام والاستجمام، آلات التصنيف. فإذا كان ثمة توجه نحو أسلوب حياة شامل، فذلك لأن المستهلكين استنبطوا العالم الرمزي المقطر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال الإعلانات، الأفلام، برامج التلفزة، وبالأخص تلك الآتية من الولايات المتحدة، المرقاة صراحة إلى موجهات لعولمة جديدة (ارمان ماتلار، 2008، ص130).

إن العولمة ومع وسائل الاتصال الحديثة التي حطمت الحدود الخارجية والداخلية، وكذا قضت على علاقة الحشمة والوقار بين أفراد المجتمع، وكذا ظهرت تمثلات فردية تعطي أهمية رئيسية للوضعية المهنية التي تحدد المكانة العالية للفرد، وكذا أصبح الناس يتهافتون وراء الربح وجمع المال، ففي المدينة الغني يزداد غنا والفقير يزداد فقرا (مقتطف من مقابلة مع شاب بالسمارة،

صيف 2018)، ومن ثم يتحدد وجود طبقي لمن يدفع أكثر ستقدم له خدمات أفضل، وبواسطة ذلك ستتحدد المكانة العالية للفرد في المجتمع "قل لي كم عندك من المال أقول لك كم تساوي" (مقتطف من مقابلة مع شابة بالعيون، صيف 2018)، هناك فوضى في العلاقات الاجتماعية؛ وهكذا فقد عمت ثقافة العولمة في مجتمع الساقية الحمراء ووادي الذهب بفضل الحركية والديناميات السوسيومجالية، والتطور التكنولوجي السريع الذي عرفه العالم. لقد أصبحت العولمة إذن موجهة لسير المجتمعات على اختلاف تكويناتهم الهوياتية، ومواقعهم المجالية.

خاتمة:

على سبيل الختام، يتضح مما سبق تقديمه أن العولمة بتجلياتها المختلفة ومظاهرها المتنوعة، وباعتبارها نظاما عالميا جديدا أصبح موجها أساسيا لحياة المجتمعات والأفراد سواء علموا بذلك أم لم يعلموا، أو بإرادتهم أم بغير إرادتهم، لأنها تمظهرت في شتى ميادين الحياة الاجتماعية، الأمر الذي نتج عنه مجموعة من التغيرات البنيوية التي غيرت من طبيعة الذهنيات والعقليات على مستوى التصورات والاختيارات الجديدة، وأصبح الكل يتحدث بمفاهيم مستوردة ناشئة في بيئة غربية، وتلك المفاهيم اعتبرت من الأمور المستجدة على العصر، الأمر الذي يقتضي المسايرة معها. ومن ثم أصبحت موجهة للشعوب والحكومات على حد سواء، وبالتالي فهي قائدة إلى التطور واختزال الزمن والمكان بواقعية العالم قرية صغيرة. يقود هذا الابتكار الجديد والنظام المستحدث في رأي غالبية الناس إلى التطور والتقدم في شتى مناحي الحياة الاجتماعية مع إغفال تام للسلبيات الناتجة عن هذا النظام الذي يعتمد على النفعية والربح السريع، وكذا إغراء السوق عبر ما يقدمه من سلع بغية التشجيع على الاستهلاك، واختزال الإنسان في قيمته المادية مع إغفال تام لثقافته المشكلة لهويته الأساسية.

قضت العولمة إذاً على الهوية التي تعتبر الضامن الوحيد على استمرارية الوجود الثقافي للمجتمعات العربية وإستمراريتهم عبر العطاء، وذلك على مستوى الاستقلالية والابتكار الذي يقود حتما إلى التقدم الاختياري، بوسائل محلية ومشروعة. كما عملت العولمة على تذويب الثقافات المحلية واستبدالها بثقافة عالمية جديدة تكون بالغاية والهدف موحدة؛ الأمر الذي انعكس على سير الشعوب وخاصة الشرقية منها حيث أثرت العولمة على البنية الثقافية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرت من طبيعة البناء الاجتماعي العام للمجتمعات العربية عبر تجلياتها المختلفة والمعاشة اليوم، وذلك عن طريق الثورة التكنولوجية التي سهلت التواصل، ودعمت كذلك الأسواق المفتوحة.

ومن خلال النموذج التطبيقي الثاني في العرض المقدم الذي وضح معالم العولمة وتأثيراتها على بنية مجتمع الساقية الحمراء ووادي الذهب البيظاني، والذي لا ينعزل بدوره عن واقع المجتمعات العربية. كما أن التحولات العميقة والسريعة والفجائية الذي عرفها تعد تمظهرا من تمظهرات النظام الرأسمالي المعولم. غير أن ذلك كله لم يمنع أفراد المجتمع المدروس من التمسك بثقافتهم وهويتهم التي لا تزال قائمة يحملونها أينما حلوا وارتحلوا، فصحيح أن الهوية لم تختفي بالرغم من إغراءات العولمة وما تقدمه من مثيرات، بل نلاحظ تماشي المحلي مع العالمي كإستراتيجية تتمثل في تعامل البدو المتمدن مع المستجدات الطبيعية والحضارية الجديدة. وهذا ما

يتحتم على القائمين بتدبير الشأن العام بالمغرب بمواصلة العمل على حسن إدارة التنوع الثقافي في المجتمع المغربي، واستثماره في خدمة قضايا حقوق الإنسان والتنمية التي تتمحور حول الإنسان قبل كل شيء.

قائمة المراجع:

1.أرمان ماتلار(2008)، التنوع الثقافي والعولمة، تعريب خليل أحمد خليل، ط1، دار الفاربي، بيروت، لبنان.

2.الترسالي محمد(2016)، ديناميات التحولات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الصحراوي من البداوة إلى التمدن، دراسة سوسيولوجية لمنطقة الساقية الحمراء، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، (مرقونة) بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس.

3.جون توملينسون(2008)، العولمة والثقافة تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، مجلة عالم المعرفة، ع8، تصدر عن: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت.

4.دحمان محمد(2006)، الترحال والاستقرار بمنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، مطبعة كوثر برانت، الرباط.

5.ستيورات هول(2008)، ترجمة بول طبر،"حول الهويات الثقافية" إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع 2.

6.السيد ياسين(2001)، العولمة والطريق الثالث، ط2، سلسلة مختارات ميريث للنشر والمعلومات، القاهرة.

7.صامويل هنتجتون(1999)، صراع الحضارات المادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط2.

8.عبد الوهاب التازي سعود(2001)، ثقافتنا والعولمة، سلسلة الدروس الافتتاحية رقم:3، جامعة الحسن الثاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

9.غدنز أنتوني(2005)، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة وتقديم فايز الضياع، الطبعة الرابعة، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، بيروت.

10.فؤاد مرسي(1990)، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، ع147، مارس، الكويت.

11.لبيب طاهر(2006)، سوسيولوجيا الثقافة، الملتقى، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

المنجرة المهدي(2007)، قيمة القيم، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

12.ناصر الدين سعيدوني(2015) واقع التعددية الثقافية في الجزائر بعد الإستقلال (1962-2014)، مجلة عالم الفكر، م44، ع2، الكويت.

13.ولد السالم حماه الله(دس)، تاريخ بلاد شنكيطي موريتانيا من العصور القديمة إلى حرب شربيه الكبرى بني أولاد الناصر ودولة إبدكل اللمتوني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

14.Edward Burnett Taylor (1931), Primitive Culture, John Murray, .London.

تقييم السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج من منظور مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة.

Evaluation of Special Jordanian Policies and Practices for the Foster Care of Children Born Out of Wedlock from the Perspective of the Principles of the Convention on the Rights of the Child and the For Foster Care . United Nations Guidelines

ط.د خالد حسين العلوان، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية-الأردن.

ملخص: استهدفت الدراسة تقييم السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج، للأسر المحرومة من الإنجاب من منظور مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، من خلال منهجها النوعي. وأظهرت نتائج الدراسة بأن السياسات والممارسات الأردنية الخاصة مدار البحث تتعارض مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل بنسبة 88.89% ومع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال بنسبة 93.75%. وقد أبانت عن ضعف وعي واضعي سياسات الرعاية الأسرية البديلة للأطفال، ومقدمي خدمة الاحتضان في الأردن باتفاقية حقوق الطفل، ومبادئها عن ضعف الأساس الحقوقي الإنساني لتعليمات الاحتضان لسنة 2013 وبرنامج تنفيذها. وقد أوصت بضرورة مراجعة تعليمات الاحتضان، والأسر الراعية البديلة، وتطويرها، والعمل على رفع كفاءة موظفي مديرية الأسرة في مركز وزارة التنمية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: سياسات تحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة للإنجاب، ممارسات تحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة للإنجاب، اتفاقية حقوق الطفل، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.

Abstract: The study aims to evaluate Jordan's policies and practices for the Foster Care of children born out of wedlock for childless families from the perspective of the principles of the Convention on the Rights of the Child, and the United Nations Guidelines for Adoption for Children through its qualitative approach which is the paper based.

The results of the study showed that the Jordanian policies and practices for the foster care of children born out of wedlock to disadvantaged families are inconsistent with the principles of the Convention on the Rights of the Child at 88.89% and with the United Nations Guidelines for foster Care for Children at 93.75%.

The study indicated a lack of awareness of the authorities on the alternative family care policies for children and the Jordan's foster care providers on the principles of the Convention on the Rights of the Child, The Human Rights which provided the basis for 2013 laws and its implementation program. The study recommends: a review of the law concerning, as well as raising the efficiency of the staff of the Family Directorate at the Ministry of Social Development.

Keywords: policies for the foster care of out-of-wedlock children for families without children, practices for the foster care of children born out of wedlock to childless families, the Convention on the Rights of the Child and the United Nations Guidelines for Adoption/Foster Care for Children.

مقدمة:

يترتب على الدول التي وقعت وصادقت على صكوك حقوق الإنسان أو انضمت إلى منظمات حقوق الإنسان، قيامها بالعمل على أن تشريعاتها الوطنية مواءمة مع المعايير الدولية؛ لأن هذه الأخيرة تسمو على تشريعاتها الوطنية. ومن بين صكوك حقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، اللذان يعدان من أهم المعايير الدولية لحقوق الأطفال على اختلاف فئاتهم بما فيها فئة الأطفال المولدين خارج إطار الزواج، وما يؤكد ذلك البند (2) من المادة (25) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القائل" للأمومة والطفولة الحقّ في مساعدة ورعاية خاصتين، ولجميع الأطفال الحق في التمتع بذات الحماية الاجتماعية، سواءً ولدوا في إطار الزواج أم خارج هذا الإطار "(الأمم المتحدة، 2002، ص7)، والبنود (1) و(2) و (3) للمادة (20) من اتفاقية حقوق الطفل؛ وخلاصتها حق الطفل المحروم من بيئته العائلية في الحماية والمساعدة من قبل الدولة، وضمان الدولة للرعاية البديلة للأطفال المحرومين(حضانة، كفالة، تبني، إقامة في المؤسسات) من خلال تشريعاتها الوطنية وفقا لخلفيتهم الإثنية والدينية والثقافية واللغوية، والمادة (21) ببنودها كافة من اتفاقية حقوق الطفل، ومفادها ضمان الدول التي تقر أو تجيز نظام التبني للمصلحة الفُضلى للطفل بموجب تشريعاتها الوطنية، وحسب قرارتها الصادرة عن جهات الاختصاص فيها، ووفقا لمعلوماتها الموثوقة، وتأكُّدُها من أن عملية التبني لا تعود على المشاركين فيها بأي كسب مالي غير مشروع، واعترافها بنظم التبني المعمول بها في غيرها كنظم بديلة لرعاية الأطفال(الأمم المتحدة، 2002، ص254- 272).

ولضمان تطبيق الدول لما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل بشأن الأطفال المحتاجين للرعاية البديلة، على اختلاف فئاتهم، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها رقم (65) المعقودة بتاريخ 18 كانون الأول 2009 المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، وطلبت من الدول الأعضاء أن تأخذ هذه المبادئ في الحسبان على مستوى السياسات والممارسات(الأمم المتحدة، 2010، ص2).

وكانت المملكة الأردنية الهاشمية من بين الدول التي وقعت وصادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، فقد تبنت المملكة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ

صدوره في عام 1948م ووقعت في عام 1975م على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ومثيله للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص264)، بينما في 29 آب من عام 1991م فقد وقعت المملكة على اتفاقية حقوق الطفل مع تحفظها على المواد ذوات الأرقام (14) و (20) و (21) من تلك الاتفاقية؛ لكون تلك المواد تتعارض مع الشريعة الإسلامية، بوصف الاسلام هو دين الدولة في المملكة، وفقًا للمادة الثانية من الدستور الأردني؛ لأنها تجيز حرية الفكر، والوجدان، والدين، ونظام التبني، والرعاية البديلة، للطفل المحروم بصفة دائمةٍ أو مؤقتةٍ من بئيته العائلية، أما في عام 2006 فقد صادقت المملكة على اتفاقية حقوق الطفل بموجب القانون رقم 50 لسنة 2006 مع تحفظها على المواد الثلاث أعلاه من هذه الاتفاقية(المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011، ص13).

وبما أن المملكة الأردنية الهاشمية وقعت وصادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، فيتوقع منها أن تكون قد راجعت وطوّرت سياساتها وممارساتها في مجال الرعاية البديلة للأطفال، على اختلاف فئاتهم، ومنها فئة الأطفال المولدين خارج إطار الزواج، ولكن هل هذا التوقع حصل فعلا على أرض الواقع؟.

للإجابة عن هذا السؤال؛ جاءت هذه الدراسة، التي تقع في جانبين، الأول نظري: ويشتمل على مكوناته المتمثلة في مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، ومؤشرات أدائها، ومصادر تحققها بالنسبة للرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج، والسياسات والممارسات الفضلى للرعاية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج بحسب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، والسياسات والممارسات الوطنية الأردنية للأطفال المولدين خارج إطار الزواج بحسب مصادر التحقق منها، وأحدث الدراسات الأردنية السابقة ذات العلاقة بسياسات تحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج. أما الجانب الثاني: فهو عملي يوضح نتائج تقييم السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب من منظور مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.

الإطار النظري:

أولا. مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، ومؤشرات أدائها، ومصادر تحققها بالنسبة للرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج:

تنهض اتفاقية حقوق الطفل على أربعة مبادئ، هي عدم التمييز بين الأطفال على أي أساس كان، وضمان بقائهم ونمائهم، وتعزيز مصلحتهم الفضلى، وتوسيع دائرة مشاركتهم في قضاياهم الجوهرية(رطروط، 2018، ص90؛ المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011، ص10).

ولهذه المبادئ موادها الخاصة بكل منها، فمبدأ عدم التمييز ورد في المادة الثانية من الاتفاقية، بينما مبدأ الحق في البقاء والنماء فقد ورد في المادة السادسة، أما مبدأ المصلحة الفضلى فقد ورد في المادة الثالثة، ومبدأ المشاركة فقد ورد المادة الثانية عشرة(الأمم المتحدة، 2002).

وتقبل مواد الاتفاقية عملية مراقبتها وتقييمها بموجب مؤشرات أدائها ومنها المادة (20)، التي قد يكون مؤشر أدائها أحادي الجانب ويتمثل في" المعدل السنوي للأطفال مجهولي النسب

المحضنين للأسر من مجموعهم في دور الرعاية الاجتماعية"(رطروط، 2018، ص98) أو متعددة الجوانب، مثل:"عدد الأطفال الذين تم تبينهم من قبل أسر حاضنة داخل الدولة، عدد الذين تم تبينهم من قبل أسر حاضنة مقيمة خارج الدولة، عدد الجهات المسؤولة عن متابعة إجراءات التبني، عدد قضايا التبني المحولة إلى القاضي لإتمام إجراءاتها"(المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011، ص72-75).

أما مبادئ اتفاقية حقوق الطفل فتقبل هي الأخرى عملية مراقبتها، وتقييمها بموجب مؤشرات أدائها على مستواها العام، ومستواها الخاص المرتبط بأمر محددٍ كالرعاية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج، غير أن واقع الحال يشير إلى عدم وجود أي مصادر ومراجع حول ذلك القبول، مما يتطلب البحث عن تلك المؤشرات، وتحديدها، وفتح حوار حولها؛ لاعتمادها من قبل الجهة المعنية بها. ويرى بعض الخبراء الأردنيين المعنيين بسياسات رعاية الطفل، أن المبادئ الأربعة لإتفاقية حقوق الطفل على مستوى الرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزوجية يمكن قياسها بما يناسبها من مؤشرات أدائها[1]. فالمبدأ الأول(منع التمييز) لاتفاقية حقوق الطفل على مستوى الرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزوجية، يمكن قياسه بموجب مؤشرات عديدة، ومنها:

-العدد السنوي للأطفال المولدين خارج إطار الزواج ذو البشرة السوداء أو ذو الملامح العرقية (الدالة على أصول عاملات المنازل) الذين مضى على التحاقهم في دور الرعاية أكثر من ست سنوات.

-العدد السنوي للأطفال المولدين خارج إطار الزواج الذين مضى على التحاقهم في دور الرعاية أكثر من تسع سنوات.

-نسبة الأطفال الذكور المولدين خارج إطار الزواج المحضنين لأسر بديلة إلى نسبة الأطفال الإناث المولدات خارج إطار الزواج المحضنات لأسر بديلة في السنة.

-العدد السنوي للأطفال المولدين خارج إطار الزواج ذو الإعاقة الذين مضى على التحاقهم في دور الرعاية أكثر من ست سنوات.

-نسبة الأطفال مجهولي الوالدين المحضنين لأسر بديلة إلى نسبة الأطفال معروفي الأمهات المحضنين لأسر بديلة في السنة.

بينما يتأسس المبدأ الثاني(ضمان البقاء والنماء) لاتفاقية حقوق الطفل على مستوى الرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزوجية، فيمكن قياسه هو الآخر بموجب مؤشرات كثيرة منها على مستوى الصحة:

-العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الذين يقل سنهم عن ثلاث سنوات ولم يتلقوا المطاعيم الصحية.

---

(1)التقى الباحث مع الخبيرين فواز رطروط وختام الشنيكات يوم 2018/9/24 في جلسة مطولة، وأكّدا له بناءً على خبرتهما المهنية قابلية مبادئ اتفاقية حقوق الطفل للقياس الإجرائي على مستوى الرعاية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج، وساقا له العديد من الأمثلة على كل مبدأ.

-العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الذين يقل سنهم عن ست سنوات ولا يتناسب طولهم مع وزنهم(التقزم).
-العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الذين ابلغوا عن تعرضهم للإساءة الجسدية أو لوحظ عليهم علامات تلك الإساءة.
-العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الذين ابلغوا عن تعرضهم للإساءة النفسية أو لوحظ عليهم علامات هذه الإساءة.
-العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الذين ابلغوا عن تعرضهم للإساءة الجنسية أو لوحظ عليهم علامات تلك الإساءة.
-العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الذين ابلغوا عن تعرضهم للإهمال أو لوحظ عليهم علامات ذلك.

ومن هذه المؤشرات على مستوى التعليم:
-العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الملتحقين بدور الحضانة.
-العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الملتحقين برياض الأطفال.
-العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الملتحقين بالتعليم الأساسي.
-العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الملتحقين بالتعليم الثانوي.
-مستوى التحصيل الدراسي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الملتحقين بالتعليم الأساسي خلال السنة الدراسية.
-مستوى التحصيل الدراسي للأطفال المحضنين لأسر بديلة الملتحقين بالتعليم الثانوي خلال السنة الدراسية.

أما المبدأ الثالث(المصلحة الفضلى) لاتفاقية حقوق الطفل على مستوى الرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزوجية، فيمكن قياسه إجرائيا بموجب أربع مؤشرات، هي:
-العدد السنوي للأطفال المحضنين للأسر البديلة الذين ثبت نسبهم وعادوا إلى أسرهم الأصلية.
-العدد السنوي للأطفال المولدين خارج إطار الزوجية الذين تخلت عنهم أسرهم البديلة وعادوا إلى دور الرعاية.
-العدد السنوي للأسر البديلة التي تحتضن كل منها أكثر من طفل مولود خارج إطار الزواج.
-العدد السنوي للأسر الحاضنة للأطفال المولدين خارج إطار الزوجية التي صارحتهم بحقيقة هويتهم الوالدية.

والمبدأ الرابع (المشاركة) لاتفاقية حقوق الطفل على مستوى الرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزوجية، هو كذلك له مؤشرات أدائه ومنها:
-العدد السنوي للأسر الحاضنة للأطفال المولدين خارج إطار الزوجية التي تأخذ برأيهم في احتياجاتهم اليومية (الطعام، اللباس).
-العدد السنوي للأسر الحاضنة للأطفال المولدين خارج إطار الزوجية التي تأخذ برأيهم في مسار تعليمهم الثانوي.

-العدد السنوي للأسر الحاضنة للأطفال المولدين خارج إطار الزوجية التي صارحتهم بحقيقة هويتهم الوالدية.

ولا تجدى المؤشرات أعلاه نفعا ما لم يكن لها مصادر تحقق، تعكس منهجية إعدادها وقرار اعتمادها ودليل عمليات قياسها وتحليلها والتقارير المستخرجة من قواعد بياناتها.

وبناء عليه، فتثار هنا الأسئلة أدناه، التي ستجد الإجابة عن كل منها في بند نتائج هذه الدراسة، وهي: هل توجد قائمة وطنية أردنية بمؤشرات أداء مبادئ اتفاقية على مستوى الرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج؟، وإن وجدت تلك القائمة، ما منهجية إعدادها؟، ومن هي الجهة الرسمية التي اعتمدتها؟، وهل يوجد دليل يشتمل على عمليات قياسها وتحليلها؟، وهل جرى تدريب المعنيين بها على محتواها؟، وهل هناك تقارير مستخرجة من قواعد بياناتها؟.

ثانيا. السياسات والممارسات الفضلى للرعاية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج بحسب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها رقم (65) المعقودة بتاريخ 18 كانون الأول 2009م المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال؛ لضمان تطبيق الدول لما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل بشأن الأطفال المحرومين بصفة دائمة أو مؤقتة من بيئتهم العائلية، من خلال استرشادها بتلك المبادئ على مستويي السياسات والممارسات. ولهذه المبادئ بعدها العام المتمثل في التالي:

-الأسرة هي المجموعة الأساسية في المجتمع، وتمثل البيئة الطبيعية لنمو الأطفال ورفاههم وحمايتهم، لهذا ينبغي تسخير الجهود في المقام الأول لتمكين الطفل من البقاء تحت رعاية والديه، أو العودة إليهما، أو البقاء، عند الاقتضاء، مع أقارب آخرين أو العودة إليهم.

-ينبغي أن تضمن الدولة حصول الأسر على أشكال من الدعم في تأدية أدوارها المتصلة بتوفير الرعاية.

-يجب أن يعيش كل الأطفال واليافعين في بيئة توفر لهم الدعم والحماية والرعاية وتنهض بجميع قدراتهم.

-في حالة عجز الأسرة، حتى مع حصولها على الدعم المناسب، عن تقديم الرعاية الكافية لطفلها، أو في حالة هجرها له أو تخليها عنه، تتحمل الدولة مسؤولية حماية حقوق الطفل وتأمين الرعاية البديلة المناسبة بالتعاون مع السلطات المحلية المختصة ومنظمات المجتمع المدني المعتمدة وفق الأصول أو عن طريقها، كما تتحمل الدولة، عن طريق سلطاتها المختصة، مسؤولية تأمين الإشراف على سلامة أي طفل يتلقى الرعاية البديلة، ورفاهه، ونموه، وإنجاز مراجعة دورية؛ لتقييم مدى ملائمة ترتيبات الرعاية المقدمة.

-ينبغي أن تستند جميع القرارات والمبادرات والنهج الواقعة ضمن نطاق هذه المبادئ التوجيهية إلى كل حالة على حدةٍ، وبخاصة بهدف كفالة سلامة الطفل وأمنه، كما يجب أن تستند إلى تحقيق مصالح الطفل المعني الفضلى وحقوقه، بما يتماشى مع مبدأ عدم التمييز، ومع مراعاة منظور النوع الاجتماعي مراعاة تامة، وينبغي أن تحترم هذه القرارات والمبادرات والنهج بالكامل حق الطفل في أن يُستشار، وأن يؤخذ رأيه بعين الاعتبار، على النحو الواجب وفقا

لقدراته المتنامية، وعلى أساس حصوله على جميع المعلومات اللازمة، وينبغي بذل كل الجهود من أجل أن تتم هذه الاستشارة وتوفر المعلومات باللغة التي يفضلها الطفل.

-تصميم عملية تحديد مصالح الطفل الفضلى يجب أن تعين مسارات العمل الأنسب؛ لتلبية احتياجات وحقوق الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية أو الأطفال المعرضين لذلك، في ظل مراعاة تامة لحقهم الشخصي، والكامل، في أن تكون لهم أسرة، وبيئة اجتماعية وثقافية ومركز كأصحاب حقوق، سواء عند تحديد مصلحة الطفل أو على المدى الطويل، وينبغي أن تراعي عملية تحديد مصلحة الطفل جملة أمور من بينها حقه في أن تسمع آراؤه، وأن تؤخذ في الاعتبار وفقا لعمره ودرجة نضجه.

-ينبغي للدول وضع وتنفيذ سياسات شاملة بشأن رَفاه الطفل، وحمايته في إطار سياساتها العامة، المتصلة بالتنمية الاجتماعية والبشرية، مع الحرص على تطوير خدمات توفير الرعاية البديلة القائمة، بما يجسد هذه المبادئ التوجيهية.

-عدم فصل الأطفال عن والديهم، وضمان اتخاذ تدابير مناسبة تراعي الجوانب الثقافية.

-التصدي للتمييز القائم على أي وضع يتعلق بحالة الطفل أو والديه، بما في ذلك الفقر والأصل العرقي والانتماء الديني ونوع الجنس والإعاقة العقلية والجسدية والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو بأمراض خطيرة أخرى سواء كانت عقلية أو جسدية، وكون الطفل مولودا خارج إطار الزواج، والوصم الاجتماعي والاقتصادي، وجميع الأوضاع والظروف الأخرى التي قد تؤدي إلى هجر الطفل و/أو التخلي عنه و/أو إبعاده عن والديه(الأمم المتحدة، 2010، ص1-3).

وبناء على هذه الأبعاد العامة التسعة، فيمكن صياغة مؤشرات الاداء أدناه لتقييم سياسات وممارسات تحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب في الأردن. فوفقا لمبدأ عدم التميز، فقد تكون مؤشرات قياس ذلك نسبة الأطفال الذكور المحضنين للأسر المحرومة من الإنجاب إلى نسبة الأطفال الإناث المحضنات في السنة، ونسبة الأطفال المحضنين الذين يشعرون بالوصم الاجتماعي في مؤسسات المجتمعات المحلية(المدرسة، الجيران، الأقارب...) لأسرهم من مجموعهم في السنة. بينما وتبعا لمبدأ ضمان الحق في البقاء والنماء، فقد تكون مؤشرات قياس هذا المبدأ هي العدد السنوي للأطفال المحضنين لأسر محرومة من الإنجاب الخاضعين لمراقبة خصائصهم النمائية، وتقييمها من قبل الاختصاصيين الاجتماعيين، ونسبة الأسر الحاضنة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج، التي تتلقى خدمات الحماية الاجتماعية من مجموعها في السنة.

أما سندا لمبدأ المصلحة الفضلى، فقد تكون مؤشرات قياس ذلك المعدل السنوي للأطفال المولدين خارج إطار الزواج المحضنين للأسر من مجموعهم في دور الرعاية الاجتماعية خلال السنة، ونسبة الأطفال المولدين خارج إطار الزواج الذين ثبت نسبهم وعادوا إلى أسرهم الطبيعية من مجموع الأطفال المحضنين لأسر محرومة من الإنجاب في السنة. ووفقا لمبدأ المشاركة، فقد يكون مؤشر قياس ذلك نسبة الأسر التي أجابت عن أسئلة محضونيها بخصوص هويتهم الوالدية الحقيقية من مجموع تلك الأسر في السنة. وتتطلب هذه المؤشرات وغيرها عملية التحقق من

مصدرها، الذي قد يكون تشريعا نافذا أو دليلا إجرائيا أو تقارير مستخرجة من قواعد البيانات أو ملفات وسجلات.

ثالثا. السياسات والممارسات الوطنية الأردنية للأطفال المولدين خارج إطار الزواج بحسب مصادر التحقق منها:

على الرغم من توقيع المملكة الأردنية الهاشمية ومصادقتها على اتفاقية حقوق الطفل، إلا أن السلطات المعنية بالمملكة تنهل من تشريعاتها الإدارية مبادئ عملها في مجال الرعاية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج ، التي يأتي في طليعتها قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 14 لسنة 1956م وتعديلاته ونظام رعاية الطفولة من الولادة حتى الثامنة عشر رقم 34 لسنة 1972م الصادر بمقتضى ذلك القانون، اللذين يعدان السند القانوني لتعليمات الاحتضان لسنة 2013(وزارة التنمية الاجتماعية، 2015)، التي تبين متطلبات حصول الأسرة المحرومة من الإنجاب على خدمة احتضان طفل مجهول النسب، وتوضح إجراءات عملية متابعة الطفل المحتضن لدى الأسرة الحاضنة له. وتشتمل تعليمات الاحتضان النافذة على عشر مواد.

فالمادة الأولى حددتْ مُسمى التعليمات، وتاريخ العمل بموجبها، بينما المادة الثانية فقد تناولت مصطلحات الاحتضان والتعريف الإجرائي، لكل منها وهي: الوزارة، والوزير، والمديرية الفنية، والمديرية المختصة، ولجنة الاحتضان، والطفل المحتضن، والطفل مجهول النسب، والأسرة الحاضنة، والمؤسسة، والسفارة، ومدة الاحتضان، والدراسة الاجتماعية، والتعهد الخطي، أما المادة الثالثة فتربط بمرجعية تشكيل لجنة الاحتضان وعضويتها ومهمتها وإجراءات التعامل مع مخرجات عملها، وتحدد المادة الرابعة الشروط الواجب توفرها في طالب الاحتضان(أسرة مسلمة لا يقل دخلها الشهري عن (500) دينار أردني وأن تتألف من زوجين أصحاء جسدًا ونفسًا وعقلًا، وبينهما مودة وترابط وانسجام ويقيمان في مكان مشترك، وغير محكومين بجناية أو جنحة مخلة بالآداب والأخلاق العامة، وعدم قدرة أحد الزوجين أو كلاهما على الإنجاب، على أن يتراوح سن الزوج ما بين 35 و55 سنة وسن الزوجة ما بين 30 و50 سنة، وأن لا يقل سن الطفل المنوي تحضينه عن خمس سنوات للزوجة التي تجاوز سنها 45 سنة وللزوج 50 سنة، وتحقيق الحرمة الشرعية بشأن ارضاع الطفل الذكر من طرف أهل الزوجة، والطفل الأنثى من طرف أهل الزوج).

بينما المادة الخامسة فإنها تعكس حق الأسرة التي احتضنت طفلا في التقدم بطلب لاحتضان طفل ثانٍ شريطة مرور عامين على احتضانها للطفل الأول، وعلى أن يكون الطفل الثاني من نفس جنس الأول، أما المادة السادسة فتحدد شروط تقديم طالب الاحتضان لطلبه، والجهة المعنية بذلك من داخل الأردن وخارجه، وتبين المادة السابعة الوثائق المعززة للدراسة الاجتماعية لطالب الاحتضان، بينما تحدد المادة الثامنة الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل المديرية الفنية في حال الموافقة على طلب الاحتضان.

أما المادة التاسعة فتحدد مسؤوليات الأسرة الحاضنة(تنشئة الطفل ورعايته، إعداد الطفل لمواجهة ظروف حياته، إبلاغ الوزارة بالتغيرات التي تطرأ على مكان الإقامة والعلاقة بالطفل)، وتوضح المادة العاشرة حالات انتهاء الاحتضان(ثبوت نسب الطفل، ثبوت اعتلال الصحة

الجسدية أو العقلية لأحد الزوجين أو كلاهما أو فساد خلقهما، الإساءة للطفل أو التخلي عنه، وفاة أحد الزوجين أو كلاهما، ردة أحد الزوجين أو كلاهما عن الإسلام، وفاة الطفل، إصابة الطفل بمرض مزمن أو إعاقة، وطلاق الزوجين).

ويذكر بأن التعليمات أعلاه بعد تطبيقها على طالب الاحتضان من قبل الوزارة، تعزز بنص المادة (37) ب/2 من قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014م حين طلبت الوزارة من محكمة الأحداث إصدار قرار قضائي بحق الاحتضان. كما يذكر أيضا أن قبل صدور تعليمات الاحتضان في عام 2013، كانت هناك أسس وشروط للاحتضان مرجعيتها القانونية نظام رعاية الطفولة النافذ.

وبحسب معطيات الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية الاجتماعية(www.mosd.gov.jo) فإن أول حاله احتضان وثقتها الوزارة كانت عام 1967م، ووصل العدد التراكمي لحالات الاحتضان الموثقة حتى نهاية عام 2018م إلى (1159) حالة.

وعلاوة على تعليمات الاحتضان لسنة 2013م، هناك تعليمات أسس صرف البدل المالي في برنامج الرعاية البديلة للأطفال، الصادرة بموجب أحكام المادة (12) من نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية رقم (20) لسنة 1997م، المؤلفة من عشر مواد، الأولى لمسماها وتاريخ نفاذها، والثانية لمفرداتها وتعريف كل منها، وهي الوزارة والوزير والأمين العام والمديرية الفنية والمديرية الميدانية، ومراقب السلوك، والجمعية، والأسرة البديلة، والمحكمة، والثالثة لبرنامج الرعاية البديلة، والرابعة لقرار محكمة الأحداث، والخامسة للشروط الواجب توفرها في الأسرة البديلة، والسادسة للشروط الواجب توفرها في الطفل المرشح للرعاية البديلة، والسابعة لإجراءات الموافقة، والثامنة لإجراءات الصرف المالي للأسر البديلة الراعية للأطفال، والتاسعة للجمعيات الشريكة في تنفيذ برنامج الرعاية البديلة، والعاشرة لحق الوزير في تعديل التعليمات. وبناء على ما تقدم، يمكن استنتاج ما يلي:

-مرجعية تحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب أو دمجهم في أسر راعية بديلة ليست اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت وصادقت عليها المملكة، وإنما تشريعات إدارية(تعليمات الاحتضان لسنة 2013 المستمدة من نظام رعاية الطفولة لسنة 1972 المستمدة بدوره من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لسنة 1956) وأخرى جنائية وحمائية في ذات الوقت(قانون الأحداث لسنة 2014).

-مع صدور نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية رقم (117) لسنة 2015م ، فيجب إعادة النظر في المرجعية القانونية لتعليمات أسس صرف البدل المالي في برنامج الرعاية البديلة للأطفال؛ لكون تلك التعليمات صدرت بموجب أحكام المادة (12) من نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية رقم (20) لسنة 1997، الذي أصبح لاغيا. علما أن منطوق المادة الثامنة من نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية رقم (117) لسنة 2015م يقول" يلغى نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية رقم (20) لسنة 1997م على أن تبقى التعليمات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول إلى أن يستبدل غيرها بها وفقا لأحكام هذا النظام".

-تسري تعليمات الاحتضان على الأطفال مجهولي الوالدَيْنِ، أما تعليمات أسس صرف البدل المالي في برنامج الرعاية البديلة للأطفال فتسري على الأطفال المحتاجين للرعاية البديلة دون تفصيل التعليمات لفئاتهم.

-خلت تعليمات الاحتضان لسنة 2013م ومثيلاتها لأسس صرف البدل المالي في برنامج الرعاية البديلة للأطفال من أي إشارة لمبادئ اتفاقية حقوق الطفل باستثناء مبدأ المصلحة الفضلى، الذي ورد مرتين كعبارة عامة في تعليمات الاحتضان، الأولى في البند (5) من المادة التاسعة، والثانية في البند (6) من المادة العاشرة. وورود كذلك مرة واحدة كعبارة عامة في المادة الرابعة من تعليمات أسس صرف البدل المالي في برنامج الرعاية البديلة للأطفال.

رابعا. أحدث الدراسات المحلية السابقة ذات العلاقة بسياسات تحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج:

تُوصف الدراسات التي تناولت الأسر البديلة للأطفال المولودين خارج إطار الزواج في المجتمع الأردني بالشحيحة والنادرة، ومن أحدثها:

-دراسة مركز البحوث والدراسات بمؤسسة الملك حسين(2017)، التي راجعت التشريعات الأردنية الناظمة لحقوق الأطفال مجهولي النسب من منظور الحقوق الإنسانية، ووجدتها لا تكمل نفسها كعدم تكميل تعليمات الاحتضان لسنة 2013م لما ورد في المادة(33) من قانون الأحداث لسنة 2014م، وتؤثر في تكوين الهوية الاجتماعية السلبية للأطفال وفي توليد الوصوم الاجتماعية ضدهم، وهي ملأى بالتمييز السلبي؛ كونها تشتمل على مصطلحات سلبية، مثل: اللقطاء، سفاح القربى، ومجهول النسب.

-دراسة نصار وآخرون (2016) حول وجهات نظر ثلاثة من الإخباريين(الممارسين الاجتماعيين الميدانيين) وخمسة من الخبراء (الاختصاصيين) في مدى مصارحة الأسر الحاضنة للأطفال بهويتهم الوالدية بالأردن وآلياته التطبيقية، وأظهرت نتائجُها أن مدى مصارحة الأسر الحاضنة للأطفال بهويتهم الوالدية في الأردن من وجهة نظر الإخباريين قليلٌ، وأن مصارحة الأسر لمحضونيها بهويتهم الوالدية أمر ممكن قبل بلوغهم سن السادسة، من وجهة نظر الخبراء الشرعيين، والنفسيين، والاجتماعيين، وقابلية عملية تحضين الأطفال مجهولي النسب في الأردن وغيره من الدول العربية والإسلامية الأخرى للتحسين من منظور إدارة الأداء.

-دراسة نصار ورطروط (2016) حول الإطار الاستراتجي لقدرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الأردن على رعاية الأطفال الملتحقين فيها، ودمجهم في المجتمع، وأظهرت نتائجها كثرة مواطن ضعف دور رعاية الأطفال، مقارنة بقلة مواطن قوتها، ومن مواطن ضعفها ارتفاع معدل الأطفال معروفي الأمهات، ومجهولي الآباء الملتحقين فيها؛ مما يؤشر على غياب التدخلات الاجتماعية المهنية؛ لإثبات نسب الأطفال معروفي الأمهات، ومجهولي الآباء، وقلة اغتنامهم لفرصهم في الاحتضان والاندماج في الأسر الراعية البديلة، وزيادة الطلب من قبلهم على خدمات الرعاية اللاحقة يخرجون من دور الرعاية بعد بلوغهم سن الثامنة عشر.

-دراسة بنات وغيث ومقدادي والظاهر والعلاوين(2015) حول الكفاءة الوالدية المدركة لدى الآباء والأمهات في الأسر الحاضنة، التي أُجريت على عينة قوامها (20) حاضنًا وحاضنةً من

مدينتي عمان وإربد، وخلصت نتائجها إلى قابلية مستوى الكفاءة الوالدية في الأسر الحاضنة لمجهولي النسب للرفع بموجب برنامج تدريبي معدٍّ لهذا الغرض.

-دراسة رطروط والعطيات(2007) حول الآثار الاجتماعية والنفسية المتوقعة لاحتضان الأطفال مجهولي النسب في الأسرة المنجبة للأطفال الشرعيين في الأردن، ودور الاختصاصيين الاجتماعيين في مواجهتها، وخلصت إلى عدة نتائج أهمها كثرة الآثار المتوقعة لاحتضان الأطفال مجهولي النسب في الأسرة المنجبة للأطفال الشرعيين، التي وصل عددها إلى (32) أثرًا، منها (22) أثرًا اجتماعيًا توزعت ما بين (14) أثرًا سلبيًا، و(10) آثار إيجابية. ومنها أيضًا (10) آثار نفسية، منها (5) آثار إيجابية، و(5) أخرى سلبية. وضرورة تدخل الاختصاصيين الاجتماعيين في تعزيز الآثار الاجتماعية والنفسية الإيجابية، ومواجهة الآثار السلبية من خلال تدريبهم للأسر على تقويم احتياجات الأطفال مجهولي النسب، وتقويمها قبل الاحتضان وفي أثنائه، ومتابعتهم للأسر وتوجيهها وإرشادها حول أنماط تعاملها مع الأطفال المحتضنين لديها، ومتابعتهم كذلك للأطفال المحتضنين في مرحلة المراهقة.

-دراسة نصار(2001)، التي أجريت على عينة قوامها (101) أطفال محتضنين وأخرى حجمها (101) أطفال عادين، وأظهرت نتائجها أن هناك فروقًا دالةً إحصائيًا بين أعضاء المجموعتين في تكيفهم الشخصي والاجتماعي والعام لصالح مجموعة العادين، وأن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأطفال المحتضنين في تكيفهم العام لصالح المتمتعين منهم بحالة صحية جيدةٍ، من جهة ولصالح أمهاتهم البديلات ذوات التعليم المرتفع من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق يبدو أن هناك توافق بين غالبية الدراسات أعلاه على أن السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بالرعاية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج تميز بينهم في ضوء فئاتهم حين حصولهم على فرصهم في الاحتضان والاندماج في الأسر الراعية البديلة على اعتبار أن تحضين مجهولي الوالدين أكثر من نظائرهم المعروفي الأمهات ومجهولي الآباء، ولا تحميهم من الوصم الاجتماعي وتبعاته قبل تحضينهم وفي أثنائه؛ لخلوها من برامج التوعية المجتمعية، وتبقي بعضهم (المعروفي الأمهات ومجهولي الآباء) لسنوات طويلة في دور الرعاية مما قد يؤثر سلبا في بقائهم ونمائهم من جهة ويضعف من عملتي التكامل والاندماج الاجتماعيين من جهة أخرى، ولا تعالج تحدي مصارحتهم بهويتهم الوالدية الحقيقية مما قد يتعارض مع مبدأ مصلحتهم الفضلى ومشاركتهم، علاوة على ضعف قدرتها في مجال رفع معدلات تكيفهم الشخصي والاجتماعي مما قد يؤشر على فشلها في عملية تنشئتهم بموجب أنماط التنشئة القائمة على الحوار والتقبل والحماية.

وبالاستناد إلى نتائج الدراسات السابقة أعلاه والاستنتاجات المستخلصة منها، فقد استمدت هذه الدراسة فرضتين من تلك النتائج والاستنتاجات ستعمل على فحصهما أو اختبارهما في ضوء بياناتها ومعلوماتها، وهما:

-السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة تتعارض مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل بنسبة كبيرة.

-السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال بنسبة كبيرة.

الإطار العملي:

أولا. مبررات الدراسة وأهميتها وأهدافها ومشكلتها ومنهجيتها:

أ.مبررات الدراسة:

-غياب الدراسات المحلية السابقة التي تتناول تقييم السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بالرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج من منظور مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة؛ مما قد يجعل من هذه الدراسة رائدة في مجالها.

-فحص أو اختبار فرضيتي الدراسة المشار إليهما في البند الثالث من إطارها النظري.

ب.أهمية الدراسة:

-سد الثغرة المعرفية التي تبرز في مجال السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بالرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج، من منظور مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة؛ مما قد يفسح المجال أمام المعنيين لمراجعة هذه السياسات والممارسات وتطويرهما بنهج حقوق الطفل.

-إثراء التقارير الدورية المحلية حول حقوق الأطفال بحقائق وأرقام عن الرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج.

-تمكين المملكة من إزالة تحفظها عن المادتين (20) و(21) من اتفاقية حقوق الطفل بموجب مذكرات تفسيرية على غرار ما فعلت الجزائر بوصفها الدولة العربية الوحيدة التي وقعت وصادقت على اتفاقية حقوق الطفل بدون تحفظات(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1992 ص2318- 2331).

ج.أهداف الدراسة:

للدراسة هدف عام مفاده محاولتها الإجابة عن سؤالها الرئيس، وهو: ما حصيلة تقييم السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب من منظور مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال؟. كما أنّ للدراسة أيضا هدفين خاصين جاء كل منهما على شكل سؤال منفصل، ستسعى إلى الإجابة عنهما في ضوء بياناتها ومعلوماتها، وهما:

1.هل تتوافق السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل أم تتعارض مع تلك المبادئ؟.

2.هل تتوافق السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال أم تتعارض مع هذه المبادئ؟.

د.مشكلة الدراسة:

كانت المملكة الأردنية الهاشمية من بين الدول التي وقعت وصادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، وبما أنها كذلك فيتوقع منها أن تكون قد راجعت، وطورت سياساتها وممارساتها في مجال الرعاية البديلة للأطفال، على اختلاف فئاتهم، ومنها فئة الأطفال المولدين خارج إطار الزواج، لكن هل هذا التوقع حصل فعلا على أرض الواقع؟.

ولأغراض هذه الدراسة يقصد بسياسات تحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة للإنجاب، موقف الدولة من ذلك التحضين المشار إليه عادة في تشريعاتها وبرامجها، الذي قد يكون داعمًا (بدون شروط أو بشروط مسبقة) أو غير داعم، وفي المملكة يظهر موقف الدولة الأردنية من تحضين الأطفال مدار البحث في ثلاثة تشريعات، الأول قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 14 لسنة 1956 وتعديلاته، والثاني نظام رعاية الطفولة من الولادة حتى الثامنة عشر رقم 34 لسنة 1972، والثالث تعليمات الاحتضان لسنة 2013(وزارة التنمية الاجتماعية، 2015).

بينما يقصد بممارسات تحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة للإنجاب، سلوكيات المؤسسات المعنية وموظفيها خلال نظرها في طلبات الحصول على خدمة الاحتضان، الواردة إليها من الأسر البديلة، ومراقبتها وتقييمها لأوضاع الأسرة البديلة قبل تلقيها لخدمة الاحتضان وبعدها. أما اتفاقية حقوق الطفل، فيقصد بها تلك الاتفاقية، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989م وفتحت باب التوقيع والمصادقة عليها أو الانضمام إليها في عام 1990(الأمم المتحدة، 2002). ويقصد بالمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، تلك المبادئ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها رقم (65) المعقودة بتاريخ 18 كانون الأول 2009(الأمم المتحدة، 2010).

ه.منهجية الدراسة:

استعمل في هذه الدراسة المنهج النوعي، القائم على الطرق البحثية التالية:

-طريقة المقارنة بين السياسات والممارسات الفعلية للدولة الأردنية في مجال الرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج ومثيلاتهما المتوقعة المستخلصة من مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.

-طريقة تحليل مضمون الوثائق الرسمية، سواء أكانت تلك الوثائق أردنية (قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 14 لسنة 1956 وتعديلاته، قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014، نظام رعاية الطفولة من الولادة حتى الثامنة عشر رقم 34 لسنة 1972، تعليمات الاحتضان لسنة 2013، التقارير السنوية لوزارة التنمية الاجتماعية) أو عالمية(اتفاقية حقوق الطفل، مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لرعاية الأطفال).

-طريقة المقابلة المفتوحة مع الخبراء المحليين المعنيين بالشأن الاجتماعي للأطفال المولدين خارج إطار الزواج، وهما المستشار السابق لوزير التنمية الاجتماعية لشؤون السياسات والناطق الإعلامي باسم الوزارة(فواز رطروط)، والمدير السابق لمديرية الشؤون القانونية بوزارة التنمية الاجتماعية(ختام الشنيكات).

-طريقة النموذج المعياري، القائمة على توظيف المؤشرات المستمدة من البندين أولا وثانيا من الإطار النظري؛ لبيان مدى توافق أو تعارض السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، وخلاصة ذلك التوظيف تعكسه معطيات الجدولين 1 و2 ، اللذين سيصار إلى الاعتماد على بياناتهما لفحص فرضتي الدراسة. وبلغ عدد معايير قياس توافق أو تعارض السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل أربعة لها جمعيها 18 مؤشرا بدرجة تتراوح ما بين 1 وصفر لكل مؤشر، على اعتبار أن درجة 1 تؤشر على التوافق ودرجة صفر تدل على التعارض، وأن الحصول على 9 درجات فأكثر يعبر عن التوافق بدرجة مرتفعة وأن الحصول على ما بين 5 وأقل من درجات 9 درجات يدل عن التوافق بدرجة متوسطة وأن الحصول على أقل من 5 درجات يعكس التوافق بدرجة منخفضة. أما عدد معايير قياس توافق أو تعارض السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب مع المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، فقد بلغ ثمانية لكل منها لها جمعيها 16 مؤشرا بدرجة تتراوح ما بين 1 وصفر لكل مؤشر، على اعتبار أن درجة 1 تؤشر على التوافق ودرجة صفر تدل على التعارض، وأن الحصول على 8 درجات فأكثر يعبر عن التوافق بدرجة مرتفعة وأن الحصول على ما بين 4 وأقل من 8 درجات يدل عن التوافق بدرجة متوسطة وأن الحصول على أقل من 4 درجات يعكس التوافق بدرجة منخفضة.

ثانيا. نتائج الدراسة:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الأول، فقد احتسبت الدرجة الفعلية للسياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب من منظور مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، وفقا لنموذج مؤلف من أربعة معايير لها (18) مؤشرًا حدها الأقصى 18 درجة والأدنى صفر، وبلغت تلك الدرجة بحسب معطيات الجدول رقم 1 درجتين من أصل 18 درجة ، أي ما نسبته 11.11%، مما يؤشر على انخفاض مستواها.

وبهذا تكون الدراسة قد فحصت فرضيتها الأولى، التي كانت صحيحة، وأجابت عن سؤالها الفرعي الأول بقولها السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة تتعارض مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل بنسبة كبيرة تقدر بحوالي 88.89%.

الجدول(1): نتائج تقييم السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب من منظور مبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

المبدأ	السؤال	الإجابة المثلى ودرجتها		الدرجة الفعلية للسياسات والممارسات الأردنية
		نعم	لا	
	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكر لعبارة عدم التمييز؟	1	0	0

عدم التمييز	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكر لمؤشرات قياس عدم التمييز؟.	1	0	0
	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكر لمصادر التحقق من عدم التمييز؟.	1	0	0
	هل تميز تعليمات الاحتضان النافذة بين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج على بناء على خصائصهم، مثل: فئتهم، حالتهم الصحية؟.	0	1	0
	هل يبقى الأطفال المولودون خارج إطار الزواج ذوي البشرة السوداء أو ذو الملامح العرقية لسنوات طويلة في دور الرعاية؟.	0	1	0
	هل يبقى الأطفال المولودون خارج إطار الزواج المصابين بأمراض مزمنة أو إعاقات لسنوات طويلة في دور الرعاية؟.	0	1	0
	هل يُنْقَلُ الأطفال المولودون خارج إطار الزواج المصابين بأمراض مزمنة أو إعاقات من دور رعاية الأطفال إلى دور رعاية ذوي الإعاقة وتأهليهم؟.	0	1	0
الحق في البقاء والنماء	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي إشارةٍ لحق الطفل في البقاء(الصحة) والنماء(التعليم)؟.	1	0	1
	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكر لمؤشرات قياس الحق في البقاء والنماء؟.	1	0	0
	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكر لمصادر التحقق من الحق في البقاء(شهادات الحصول على المطاعيم، البطاقة الصحية..) والنماء(الشهادات المدرسية)؟.	1	0	0
	هل تبقى بعض فئات الأطفال المولدين خارج إطار الزواج في دور الرعاية لسنوات طويلة؟.	0	1	0
المصلحة الفضلى	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكر لعبارة المصلحة الفضلى؟.	1	1	1
	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكر لمؤشرات قياس المصلحة الفضلى؟.	1	1	0
	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكر لمصادر التحقق من المصلحة الفضلى؟.	1	1	0
	هل اشتملت تعليمات الاحتضان النافذة على نصوص تُجيز للأسرة الحاضنة استبدال محضونها بآخر في حال مرضه أو إصابته بإعاقة؟.	0	1	0
المشاركة	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكرٍ لكلمة المشاركة؟.	1	0	0
	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكرٍ لمؤشرات قياس	1	0	0

	المشاركة؟.			
	هل ورد في تعليمات الاحتضان النافذة أي ذكرٍ لمصادر التحقق من المشاركة؟.	1	0	0
المجموع				2

أما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الثاني، فقد احتسبت الدرجة الفعلية للسياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب من منظور مبادئ الأمم التوجيهية للرعاية البديلة، وفقا لنموذج مؤلف من ثمانية معايير لها 16 مؤشرا حدها الأقصى 16 درجة والأدنى صفر، وبلغت هذه الدرجة وفق معطيات الجدول رقم 2 درجة واحدة من أصل 16، أي ما نسبته 6.25%، مما يدل على انخفاض مستواها. وعليه يكون قد ثبتت صحة الفرضية الثانية، وأجابت الدراسة عن سؤالها الفرعي الثاني بقولها : إن السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال بنسبةٍ كبيرة تُقدر بحوالي 93.75%.

الجدول(2): نتائج تقييم السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب من منظور مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة

المبدأ	السؤال	الإجابة المثلى ودرجتها		الدرجة الفعلية للسياسات والممارسات الأردنية
		نعم	لا	
الأسرة الطبيعية	هل عدد الأطفال المولدين خارج إطار الزواج الذين يثبت نسبهم في السنة عدد كبير؟.	1	0	0
	هل عدد الأمهات اللواتي يطالبن بإثبات نسب أطفالهن في السنة عدد كبير؟.	1	0	0
دعم الدولة للأسرة الحاضنة	هل تتلقى الأسرة الحاضنة دعمًا ماليًا شهريًا من الدولة؟.	1	0	0
	هل تتلقى الأسرة الحاضنة التوجيه والإرشاد المبنيان على نتائج العلم من موظفي الجهة المعنية؟.	1	0	0
البيئة الأسرية الداعمة للطفل والحامية له	هل اشتملت تعليمات الاحتضان النافذة على أي مؤشرات لقياس تنشئة الطفل بموجب الأنماط القائمة الحوار والتقبل والحماية ؟.	1	0	0
	هل اشتملت تعليمات الاحتضان النافذة على أي مؤشرات لقياس مستوى التكيف الاجتماعي للطفل؟.	1	0	0
مراقبة	هل تُجيز تعليمات الاحتضان النافذة للجمعيات أن تقوم بعملية	1	0	0

وضع الطفل وتقييمه	مراقبة وضع الطفل في الأسرة الحاضنة؟.			
	هل يوجد معايير لتقييم وضع الطفل في الأسرة الحاضنة؟.	1	0	0
اتخاذ القرار في ضوء خصوصية الحالة	هل يوجد لمعايير تقييم وضع الطفل في الأسرة الحاضنة متطلبات تنفيذية؟.	1	0	0
	هل هناك مؤتمر حالة تُشارك فيه كافة الأطراف المعنية برعاية الطفل وتنميته؟.	1	0	0
المصلحة الفضلى	هل اشتملت تعليمات الاحتضان النافذة على نصوص تُجيز للأسرة الحاضنة استبدال محضونها بآخر في حال مرضه أو إصابته بإعاقة؟.	0	1	1
	هل عدد الأسر التي تصارح محضونيها بهويتهم الوالدية في السنة يصل إلى عدد كبير؟.	1	0	0
السياسة الشاملة لرفاه الطفل	هل هناك استراتجية لرفاه الطفل المولود خارج إطار الزواج؟.	1	0	0
	هل لأنشطة استراتجية رفاه الطفل المولود خارج إطار الزواج مخصصات مرصودة في الموازنة العامة للدولة ؟.	1	0	0
الثقافة المجتمعية	هل تراعي تعليمات الاحتضان النافذة الثقافة المجتمعية؟.	1	0	1
	هل تؤثر تعليمات الاحتضان النافذة سلبًا في حقوق الأفراد المنتمين للأقليات الدينية والعرقية واللغوية؟.	0	1	0
التصدي للتمييز	هل يبقى الأطفال المولدين خارج إطار الزواج من ذوي البشرة السوداء أو ذوي الملامح العرقية لسنوات طويلة في دور الرعاية؟.	1	0	0
	هل يبقى الأطفال المولدين خارج إطار الزواج المصابين بأمراض مزمنة أو إعاقات لسنوات طويلة في دور الرعاية؟.	1	0	0
المجموع				1

وبناء على إجابة السؤالين الفَرْعِيّيْنِ الأول والثاني، فتكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الرئيس بقولها أن السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب تتعارض مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال بنسبة كبيرة بلغت للأولى(مبادئ اتفاقية حقوق الطفل) 88.89% وللثانية (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال) 93.75%.

وقد يعزى انخفاض هذه النسبة إلى عدم مواءمة وإدماج التشريعات الأردنية الخاصة بالرعاية الأسرية البديلة للأطفال المولدين خارج إطار الزواج مع مثيلاتها الدولية، وإلى ضعف وعي واضعي سياسات الرعاية الأسرية البديلة للأطفال، ومقدمي خدمة الاحتضان باتفاقية حقوق الطفل، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.

ثالثا. استنتاجات الدراسة وتوصياتها:

أ.الاستنتاجات:

-عدم تماشي السياسات والممارسات الأردنية الخاصة بتحضين الأطفال المولدين خارج إطار الزواج للأسر المحرومة من الإنجاب، إذ إنها تتعارض مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، بالرغم من توقيع المملكة عليها، ومصادقتها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل.

-ضعف الأساس الحقوقي الإنساني لتعليمات الاحتضان لسنة 2013 وبرنامج تنفيذها.

-ضعف وعي واضعي سياسات الرعاية الأسرية البديلة للأطفال، ومقدمي خدمة الاحتضان في الأردن باتفاقية حقوق الطفل، ومبادئها، وبمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.

ب.التوصيات:

-مراجعة تعليمات الاحتضان، وتطويرها من منظور مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.

-مراجعة تعليمات الأسر الراعية البديلة، وتطويرها من منظور مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.

-إصدار تشريع وطني أردني موحدٍ للرعاية البديلة للأطفال بمختلف أشكالها.

-رفع كفاءة موظفي مديرية الأسرة في مركز وزارة التنمية الاجتماعية في مجال اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.

قائمة المراجع:

1. الأمم المتحدة(2010)، المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.
2. الأمم المتحدة(2002)، حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، م1، ج1، نيويورك وجنيف.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2010)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2009)، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(1992)، ع91.
5. سهيلة محمود، سعاد منصور غيث، محمد فخري مقدادي، حنان راتب الظاهر، خديجة موسى العلاوين(2015)، فاعلية برنامج تدريبي في تحسين الكفاءة الوالدية المدركة لدى الآباء والأمهات في الأسر الحاضنة، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، م8، ع1، الجامعة الأردنية، الأردن.
6. فواز رطروط(2018)، مستوى معارف الإعلاميين العرب ومهارتهم في مجال حماية حقوق الطفل قبل وبعد تدريبهم عليه في أثناء خدمتهم المهنية: دراسة ميدانية على عينة من الإعلاميين الجزائريين، مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، م3، ع1، المعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات، كوالالمبور، ماليزيا.
7. فواز رطروط، خالد العطيات(2007)، الآثار الاجتماعية والنفسية المتوقعة لاحتضان الأطفال مجهولي النسب في الأسرة المنجبة للأطفال الشرعيين في الأردن ودور الاختصاصيين الاجتماعيين في مواجهتها، مجلة الطفولة العربية، م8، ع31، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت.
8. المجلس الوطني لشؤون الأسرة(2011)، مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل، المملكة الأردنية الهاشمية.
9. مؤسسة الملك حسين، مركز البحوث والدراسات(2017)، تمكين خريجي دور الرعاية في الأردن.
10. وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، التشريعات الاجتماعية، المملكة الأردنية الهاشمية.
11. وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية رقم (177) لسنة (2015)، المملكة الأردنية الهاشمية.

12. هاجر تركي نصار(2001)، الاحتضان كبديل للرعاية المؤسسية في الأردن: دراسة لمستوى التكيف الشخصي والاجتماعي للأطفال مجهولي النسب المحتضنين في أسر أردنية، رسالة ماجستير(غير منشورة) في العمل الاجتماعي، الجامعة الأردنية، الأردن.
13. هاجر تركي نصار، فواز رطروط، ختام الشنيكات(2016)، مصارحة الأسر الحاضنة للأطفال مجهولي النسب بهويتهم الوالدية والياته التطبيقية بين رأي الاخباريين ورأي الخبراء : دراسة على عينة ميدانية على عينة أردنية، مجلة التربية بجامعة طنطا، م2، ع62، مصر.
14. هاجر تركي نصار، فواز رطروط(2016)، الإطار الاستراتيجي لقدرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الأردن على رعاية الأطفال الملتحقين فيها ودمجهم بالمجتمع، مجلة البحث العلمي في التربية، م3، ع17، جامعة عين شمس، مصر.

محددات زواج الأقارب في الجزائر" دراسة ميدانية بمدينة تلمسان"

Determinants the marriage of relatives in Algeria" field study in Tlemcen "

د. صغيري فوزية، جامعة أبى بكر بلقايد تلمسان -الجزائر.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مختلف التحولات السوسيو ديموغرافية التي مست البنية العائلة الجزائرية وكذا وظائفها، حيث قمنا في هذه الدراسة بتسليط الضوء على الإنتقالية التي مست العائلة الجزائرية بإبراز المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى الإنتقال من نموذج عائلة ممتدة إلى عائلة نووية، وتغير نموذج ومجال الاختيار الزواجي، بتحديد عوامل الإقبال والعزوف عن زواج الأقارب، وهذا من خلال دراسة تحليلية لمختلف التعدادات السكانية والمسوح الوطنية المقامة في الجزائر بالإضافة إلى الدراسة الميدانية المنجزة في ولاية تلمسان، وقد أسفرت النتائج على أنه بالرغم من مؤثرات التغير الاجتماعي على نموذج الزواج، يبقى زواج الأقارب محبذ باعتباره ثقافة تقليدية متداولة داخل المجتمع الجزائري ومصدر فخر واعتزاز بالأصل والدم والانتماء.

الكلمات المفتاحية: زواج الأقارب، العائلة، التغير الاجتماعي، الاختيار الزواجي.

Abstract: The study aims to highlight the different socio-demographic transformations that have characterized the Algerian family structure as well as its functions. In this study, we highlight the transition that characterized the Algerian family by highlighting the social and economic variables that led to the transition from a model of extended family to a nuclear family. The aim is to determine the factors of turnout and reluctance to marry relatives through an analytical study of the various population censuses and national surveys established in Algeria in addition to the field study completed in the Wilaya of Tlemcen, the results have been that despite the effects of social change on the model of marriage, the marry relatives stay favored as a traditional culture within Algerian society and a source of origin, blood and belonging pride.

Keywords: marriage of relatives, family, social change, marital choice.

مقدمة:

لقد عرف نمط الاختيار الزواجي في الجزائر تغيرات عديدة نتيجة لمختلف التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مست المجتمع الجزائري والتي تركت أثارها الواضحة والعميقة في البناء السوسيولوجي للمجتمع الجزائري بصورة عامة ومؤسساته الهيكلية كالعائلة والقرابة والزواج بصورة خاصة، مما أدي بتحول الاختيار الزواجي من نمط الزواج الداخلي (زواج الأقارب) إلى زواج خارج الدائرة القرابية، فالاختيار الزواجي مرتبطا في أغلب الأحيان بدوافع ذات طابع ثقافي وديني واقتصادي واجتماعي لذلك هو من أصعب القرارات التي يمكن أن يتخذها الفرد في حياته لأنها تنم عن دوافع وإستراتيجيات بحتة تضع المصالح الفردية والجماعية على المحك (belhadj, 2003, p222).

لذلك فإن أسلوب اختيار الشريك يعكس الهدف المراد لأي مجتمع والذي يتلخص في وجهتين أساسيتين، إما من أجل تعزيز التفاعل الاجتماعي بين المجموعات فيما بينها عن طريق اختيار الزوج من خارج المجموعة الاجتماعية الواحدة (قرية- عائلة- عشيرة- قبيلة) وهذا ما يسمي بقاعدة الزواج الخارجي، أو من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجموعة الواحدة عن طريق اختيار الزوج من داخل نفس المجوعة وهذا ما يدعي بقاعدة الزواج الداخلي (Latifi, 2010, p99).

كما لا يختلف زواج الأقارب كثيرا بين المناطق الحضرية والريفية فهو يشهد انتشارا في المدن كما في الريف، لذلك لا يمكن القول أن هذا النموذج مرتبط فقط بالحياة التقليدية الزراعية، بل هو واضح أيضا في أشكال الحياة الحضرية خاصة في المدن الداخلية، بالرغم من انتشار الظروف والعوامل التي تساعد على الانفتاح وتوفر فرص أكبر لاختيار الشريك بعيدا عن مجال الأسرة ودائرة الأقارب، وهذا ما يقودنا إلى أن الجانب الاقتصادي والعوامل الاجتماعية المختلفة لها ارتباط بشكل كبير بطرق الاختيار، فتدني المستوى الاقتصادي والمعيشي للأسرة من شأنه أن يحتم عليها بطريقة غير مباشرة البقاء في إطار زواج الأقارب نتيجة للتسهيلات المتعلقة بالمهر والسكن وتكاليف الزواج إجمالا، ويمكن أن تكون الهجرة الداخلية عاملا إضافيا لاستمرار وتفضيل هذا النموذج من الزواج في العائلة الجزائرية.

أولا. الإطار العام للدراسة:

إشكالية البحث:

شهد المجتمع الجزائري تحوّلات وتغيرات كبيرة وهامة في مختلف مظاهر وميادين الحياة، انعكست نتائجها على هيكلته

وتحولات في المجتمع، ما سمح ببروز قيم ومبادئ اجتماعية وثقافية مغايرة، وتغير واضح وملموس في المفاهيم والقيم بما في ذلك المفاهيم المتعلقة بالنظام الأسري ونظام الاختيار الزواجي، وعليه نقوم بطرح مجموعة من التساؤلات لمعرفة الأسباب المشجعة على هذا النوع من الزواج من جهة والتي تشمل العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والعواقب الناجمة عن زواج الأقارب من جهة أخرى والتي تشمل الأمراض الوراثية، ووفيات الأطفال الرضع، ومعدلات الإجهاض والخصوبة.

فما هي محدّدات زواج الأقارب في ظل التغيرات السوسيوديموغرافية التي تواجه العائلة الجزائرية؟

كيف ساهمت التحولات السوسيوديمغرافية في التأثير على تغيّر نموذج الزواج، وسن الزواج الأول، وما هي العلاقة بين زواج الأقارب وبعض الخصائص الديموغرافية كسن الزواج الأول، معدلات العزوبة، الخصوبة، وفيات الرضع، المرض والإعاقة؟

الفرضيات:

-تساهم التحولات السوسيوديموغرافية التي مست بنية ووظائف العائلة الجزائرية في ارتفاع سن الزواج الأول، الذي يعتبر العامل الرئيس في تحديد نسبة زواج الأقارب.

-ارتفاع نسبة زواج الأقارب كلما انخفض سن الزواج الأول وانخفض المستوى التعليمي للأفراد.

أهداف الدراسة:

تشمل أهداف الدراسة محاولة التعرف على أهم العوامل والجوانب المهمة لظاهرة الزواج، كالاختيار الزواجي وأساليبه ومجالاته ومعاييره ومعرفة تأثير مختلف التغيرات الاجتماعية على نمط وأسس هذا الاختيار، باستغلال أكبر قدر ممكن من المعطيات الديموغرافية لإبراز التحولات السوسيوديموغرافية التي مسّت حجم ونمط العائلة الجزائرية ومعدلات الزواج بصفة عامة وزواج الأقارب على وجه الخصوص، وتقديم تحليل سوسيولوجي للدور الذي لعبه زواج الأقارب في المجتمع الجزائري التقليدي، والتغيرات التي طرأت عليه مع تحديد العوامل التي أدت إلى تراجعه، والتطرق إلى الجانب الكمي للظاهرة من خلال مؤشرات تغير نموذج العائلة والزواج في الجزائر، بالإضافة إلى التحليل الكمي لمختلف العوامل المساهمة في ارتفاع سن الزواج الأول والذي يعد من أهم الأسباب المساهمة في تحديد معدلات زواج الأقارب وتوجيهه(التعليم، البطالة، السكن، منطقة الإقامة، النشاط المهني، العزوبية)، وكذا إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية المنجزة بولاية تلمسان والتي تسمح لنا بتحليل النتائج المتعلقة بعينة البحث، لمعرفة مدى انتشار وتداول زواج الأقارب بين أبناء العمومة وبين الأفراد المنحذرين من نفس الجماعة القرابية.

أهمية وأسباب إختيار الموضوع:

تكمن دواعي وأسباب اختيار الموضوع نظرا لارتباطه الوثيق بثقافة المجتمع الجزائري، فبالرغم من جملة التغيّرات الاجتماعية والثقافية والقيمية وبعض التغيرات البنائية والوظيفية للأسرة التي يشهدها المجتمع الجزائري في طبيعة ونمط الحياة لا يزال الكثير يفضّلون ويشجعون زواج الأقارب، ويرحبون به خاصة إذا كان الوالدين أصلا من الأقارب، أو أن الظاهرة مستفحلة داخل المنطقة السكنية، مع العلم أنه قد يتسبب في أمراض وراثية وتأثيرا على الصحة العمومية، وهذا ما يستدعي البحث والاهتمام.

وذلك بالتقصّي عن العوامل المساعدة على استمراره، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن أبعاد الظاهرة ومدى ارتباطها بالجوانب والمتغيرات الاجتماعية والثقافية المحددة لزواج الأقارب كالحالة الاقتصادية والاجتماعية والمستوى التعليمي، سن الزواج المبكر، وإبراز نتائجه على

بعض المؤشرات الديموغرافية، وهذا ما يتطلب أبحاث ودراسات معمّقة وذلك للإلمام بالعوامل المرتبطة بهذا الموضوع واستخلاص الانعكاسات المترتبة عنه خاصة في الميدان الصحي.

تحديد المفاهيم الأساسية:

مفهوم التغير الاجتماعي: يعرف معجم العلوم الاجتماعية التغير الاجتماعي على أنه "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أوفي بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها(أحمد بدوي،1987، ص382).

مفهوم الاختيار الزواجي: تعد عملية الاختيار الزواجي أول محطات الزواج التي تعد محورية وقد يتعلق عليها نجاح الزواج أو فشله كما تعتبر عملية الاختيار الزواجي هي المحطة التي يبدي فيها الفرد نيّته في تغيير وضعه من أعزب إلى متزوج، وهو ليس عملية اجتماعية حديثة العهد بل حدث في التاريخ الإنساني كله، فهو سلوك اجتماعي يتضمن فردا ينتقى من جملة الأشخاص المعروضين له قصد الزواج.

مفهوم زواج الأقارب: يعد زواج الأقارب شكل من أشكال الزواج الداخلي، فالزواج القرابي هو نظام اختيار شريك الزواج على أساس القرابة الدموية سواء من جهة الأب أو من جهة الأم، وأن يكون الأقارب يشتركون في جد واحد من ناحية الأب أو الأم، وقد تكون القرابة قريبة إذا كان الجد المشترك قريبا وتكون بعيدة إذا كان الجد أبعد من جيلين أو ثلاثة(عبد القادر القيصر، 1999 ، ص128).

ثانيا. إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة، كما يهتم بتحديد خصائص الدراسة ووصف طبيعتها وتحديد العلاقة بين المتغيرات وتحليلها وتفسيرها لإستخلاص دلالاتها.

مجالات الدراسة: تمت الدراسة في المركز الاستشفائي الجامعي لولاية تلمسان وبعض مؤسسات الصحة العامة الموزعة عبر ولاية تلمسان (أقادير ــ بودغن ــ سيدي شاكر ــ الكدية ــ أبي تشفين ــ الحناية ــ سبدو)، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين ماي 2017 وجانفي 2018.

عينة البحث: تشمل عينة البحث 340 زوجة من ولاية تلمسان، وهن النساء المتزوجات القاطنات بولاية تلمسان فقط اللواتي تتراوح أعمرهن مابين17 سنة و51سنة، تم اختيار عينة قصدية عن طريق توزيع استمارة الاستبيان على الزوجات المقبلات على هذه المراكز ذوات صلة قرابة بأزواجهن، كما يجدر الإشارة إلى أن استمارة البحث كانت موجهة للزوجات فقط وذلك لصعوبة انتقاء واتصال بالأزواج الذين ينتمون إلى هذا النمط من الزواج أي زواج الأقارب، إلا أن أسئلة إستمارة البحث احتوت ضمنيا على مجموعة من الأسئلة تخص الزوج، قامت الزوجات بالإجابة عنها.

أدوات البحث: تم الإعتماد في جمع البيانات المرتبطة بالدراسة على الإستبيان ، ولقد تضمنت استمارة البحث 58 سؤال ، مقسمة إلى ستة محاور، وتشمل هذه الأسئلة إجابة عن مجموعة من المتغيرات التالية:

-متغيرات سوسيو ديموغرافية: كالسن، مكان الإقامة، الحالة المدنية، سن الزواج الأول، عدد الأبناء.

-متغيرات سوسيولوجية: المستوى التعليمي للزوجين، التحضر، السكن، البطالة.

-متغيرات اقتصادية: الوضعية المهنية لكلا الزوجين، الدخل الشهري.

-متغيرات صحية: مرض، وفاة، إعاقة، إجهاض.

-متغيرات ثقافية: عوامل وأسباب التوجه نحو زواج الأقارب، اختيار الشريك، صلة القرابة بين أزواج أجيال العائلة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: قمنا باستخدام برنامج spss من أجل معالجة وتطبيق الاختبارات الإحصائية ودراسة قوة العلاقة بين مختلف متغيرات ومؤشرات الدراسة التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان، بتطبيق إختبار"" Khid-deux, V de cramer، وتحليل مستوى الدلالة من أجل اتخاذ قرارات سليمة والإجابة على إشكالية الدراسة.

النتائج العامة للدراسة:

انطلاقا من نتائج الدراسة التحليلية للمتغيرات المرتبطة بحجم العائلة ونمط زواج الأقارب، والذي اعتمدنا فيه على مختلف المعطيات الديموغرافية المستمدة من التحقيقات الوطنية ودراسات السكانية المقامة في الجزائر، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية المنجزة في ولاية تلمسان، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تشير إلى التغير الذي مس بنية ووظائف العائلة الجزائرية، ونموذج الاختيار الزواجي في الجزائر الذي تميز مؤخرا بارتفاع سن الزواج الأول، فهذا الأخير يرتبط بشكل كبير بنمط الزواج الداخلي، فالزواج المبكر عادة ما يكون فيه الاختيار محدد من طرف الوالدين أو الأهل، بتوجيه اختيارهم نحو الأفراد المنتميين إلى نفس الجماعة القرابية.

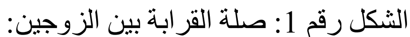
وهذا ما أكدته نتائج دراسة التحقيقات الوطنية، حيث بلغت نسبة الزواج الداخلي بين النساء المتزوجات في سن 15 ـــ 19 سنة حوالي 44% في تحقيق 1992، و43.5% (EASF,2002)، وعليه فإن نسبة زواج الأقارب ترتفع كلما كان الزواج مبكرا.

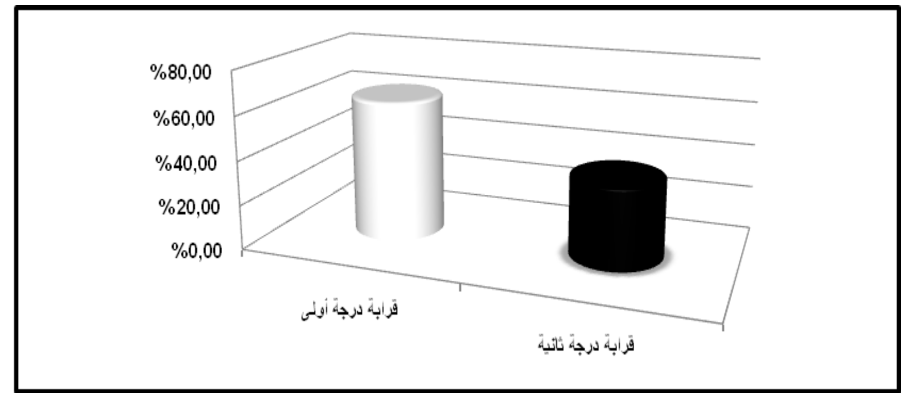
كما بينت نتائج الدراسة اتجاهات أفراد العينة نحو بعض المقاييس والاتجاهات المرتبطة بزواج الأقارب والتحولات التي مست العائلة الجزائرية نذكرها على النحو التالي:

مدى انتشار زواج الأقارب داخل العينة المدروسة:

-نلاحظ من خلال الدراسة الوصفية للعينة المدروسة أنها تشمل 3.30% من النساء اللواتي لم يتجاوزن 20 سنة، و51.8% للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن مابين 24 ـــ 39 سنة و42.30% أكبر من أربعين سنة، وهذا ما يفسر التباين في مدى انتشار زواج الأقارب بين أجيال السبعينيات والثمانينيات والتسعينات، وهذا ما لمسناه من خلال الدراسة بصعوبة البحث عن متزوجات زواج أقارب في الفئة العمرية 17 ـــ 24 سنة، والذي يرجع إلى عوامل مختلفة أبرزها تراجع الزواج المبكر الذي يعد من المحددات المهمة لزواج الأقارب من جهة وإلى فرص تعليم والعمل بالنسبة

للمرأة التي وسعت مجال الاختيار الزواجي من جهة أخرى، أما فيما يخص نوع صلة القرابة نلاحظ ارتفاع زواج الأقارب درجة أولى بالمقارنة مع صلات قرابية أخرى، وبالنسبة لنوع الصلة القرابية فهي تشمل 33.21% ابن العم و20.29% ابن الخال.

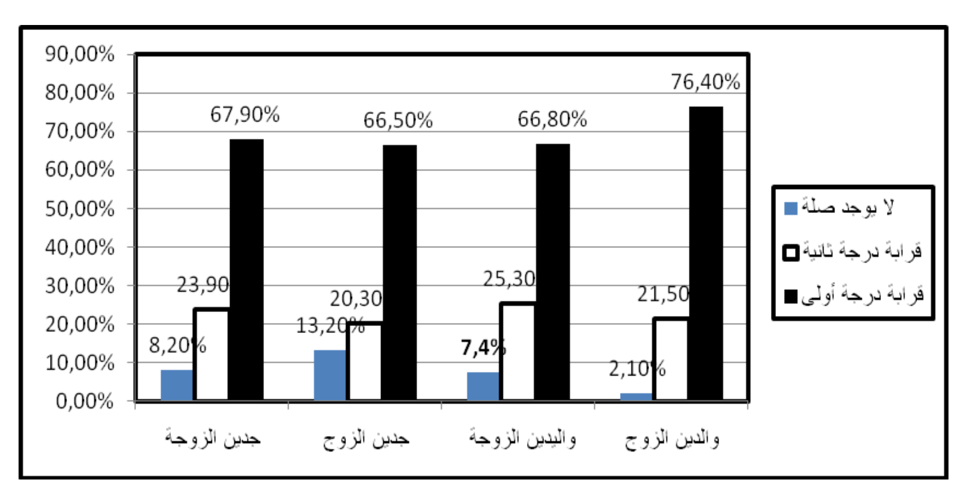

الشكل رقم 1: صلة القرابة بين الزوجين:



المصدر: إعداد شخصي إنطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية"spss"

-انتشار زواج الأقارب بشكل واضح بين والدي وأجداد الأزواج وتوارثه بين الأجيال الثلاثة، وهذا ما أكدته الدراسة فيما يخص صلة القرابة بين الآباء والأجداد لكلا الزوجين أو لأحدهما في بعض الأحيان.

الشكل رقم2: انتشار زواج الأقارب بين الأجيال الثلاثة:



المصدر: إعداد شخصي إنطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية"spss"

يرجع بقاء وانتشار هذا النمط من الزواج وانتقاله عبر الأجيال أفراد العينة المدروسة إلى مجموعة من العوامل التي تم التقصي عنها من خلال الدراسة، نذكر منها مكان الإقامة وطبيعة النشاط المهني المشترك الذي يجمع بين أفراد العائلة الواحدة، ويشمل النشاط الزراعي و الحرفي والتجاري، وبما أننا نتكلم عن ممتلكات وثروات زراعية وتجارية فلا بد من حصر نظام الزواج

ومجال الاختيار الزواجي ضمن أفراد العائلة الواحدة، وهذا ما نلاحظه بارتفاع نسب الزواج الأقارب في الجيل الأول والثاني، بينما الجيل الثالث الذي يمثل الأبناء عرف نوعا من التراجع وهذا في ظل التغيرات السوسيو ثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري كتحسن وارتفاع المستوى التعليمي للأفراد والرغبة في اختيار تخصص مهني مغاير يتوافق مع المستوى التعليمي والطموح الشخصي، دون التخلي أو الانقطاع التام عن النشاط العائلي في بعض الحالات.

-معظم أفراد العينة يقطنون في منطقة سكنية ينتشر فيها زواج الأقارب، خاصة في المناطق والقرى الريفية أو شبه حضرية، حيث أن معظم سكان القرية يحملون اسم عائلي واحد وهذا ما صرّحت به بعض المبحوثات نذكر منها منطقة "عين غرابة، عوشبة، مول العلو"، كما قدرت نسبة المبحوثات اللواتي لديهن أفراد من العائلة متزوجين زواج أقارب بـ 68.5% مقابل 31.5% غير ذلك.

-يقطن معظم المبحوثات في مسكن للورثة أي البيت العائلي بـ 43.2% تليها مسكن خاص أو عن طريق الإيجار، وهذا ما يفسر ارتفاع الأسر الممتدة مقابل النووية في هذه الدراسة، والتي ترتفع بدورها في زواج الأقارب درجة أولى عن زواج الأقارب درجة ثانية بـ 65.5% مقابل 43.5% و44.2% مقابل 58.8%على التوالي.

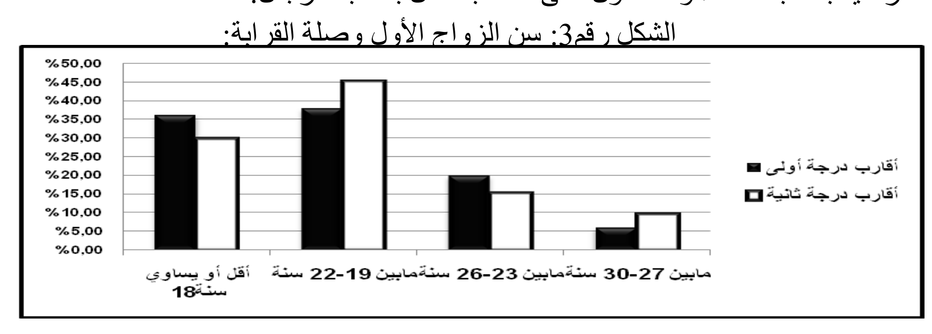
المستوى التعليمي للزوجين ونوع القرابة:

-يتميز أفراد العينة بمستوى تعليمي ضعيف إلى متوسط بـ 40.3% للنساء مقابل 39.1% للرجال، بينما لم يتجاوز عدد الأزواج الذين يحملون مستوى جامعي 11% للنساء و17% للرجال، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين كلما تقلص توجّه الأفراد نحو الزواج الداخلي، وتأخر سن الزواج الأول، وهذا ما يفسر أن أغلب الأزواج لديهم مستوى تعليمي معدوم أو ابتدائي أو متوسط، فبلوغ المستوى الثانوي أو الجامعي يقلّص احتمال الزواج من أفراد الجماعة القرابية.

سن الزواج الأول وصلة القرابة:

-تؤكد نتائج الدراسة أن زواج الأقارب يرتبط بسن الزواج الأول، حيث بلغت نسبة المتزوجات دون سن 18 سنة بـ 33.8% ومابين 19 و20 سنة بـ 40.6%، بينما لم تتعدى نسبة 7.4% فالفئة العمرية 27 و30 سنة، فسن الزواج الأول يرتبط بدوره بمتغيرات وسيطية كالتعليم والعمل اللذان يزيدان من فترة العزوبية ويساهمان في تأخير أو تأجيل فكرة الزواج حتى استكمال كل المراحل الدراسية بالنسبة للنساء والحصول على منصب عمل بالنسبة للرجال.

الشكل رقم3: سن الزواج الأول وصلة القرابة:



المصدر: إعداد شخصي إنطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية"spss"

سن الزواج الأول ومهنة الزوجين:

-بلغت نسبة العاملات والمتزوجات زواج أقارب بـ43.2% مع العلم أن 17.9% من هؤلاء النساء يمارسن عملهن داخل المنزل والمتمثل في النشاط الحرفي كالنسيج والخياطة، و8% توقّفن عن العمل بعد الزواج بأمر من الزوج رغم امتلاكهن مستوى تعليمي يسمح لهن بدخول سوق العمل، أما بالنسبة للأزواج فنلاحظ أن معظمهم يمارس نشاط اقتصادي حر يشمل القطاع التجاري أو الفلاحي، وهذا ما يفسّر امتهان بعض أفراد العائلة القرابية نشاط تجاري أو حرفي مشترك، بينما لم تتعدى نسبة العاملين في قطاع الخدمات وتعليم 14.7% و10.6% على التوالي، نفسر هذه النتائج من خلال إجابات المبحوثات اللواتي صرحن بأن النشاط الزراعي والتجاري هو النشاط المنتشر بين أفراد العائلة الواحدة، والأمر نفسه بالنسبة للنشاط الحرفي والصناعات التقليدية، حيث نجد أنه متداول ومستمر في الوسط العائلي خاصة صناعة النسيج والحلي.

-أما بالنسبة لتوزيع نشاطات العمل حسب سن الزواج الأول فإنه أمر طبيعي أن يرتفع سن الزواج الأول عند الأفراد المشتغلين في القطاع التعليمي أو الصحي إلى ما يتعدى 27 سنة خاصة بالنسبة للرجال، وهذا عكس ما نلاحظه عند الأفراد المتزوجين في سن مبكر حيث ينحصر نشاطهم ما بين نشاط فلاحي أو تجاري أو عمل يومي.

أسس الإختيار الزواجي للزوجين:

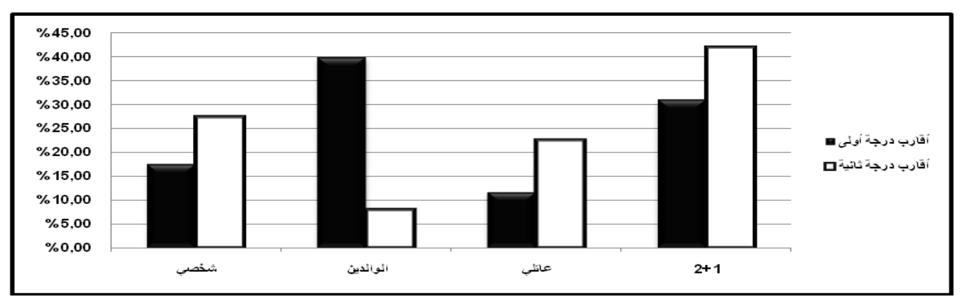
-فيما يخص اختيار الشريك فنلاحظ من خلال النتائج أنه يرتفع الاختيار الوالدي كلما انخفض سن الزواج الأول، وكما تطرقنا سابقا أن معظم أفراد العينة تزوجن في سن مبكر مما يفسر ارتفاع الاختيار الوالدي بـ 28.2% مقابل 21.2% اختيار شخصي و15.6% اختيار الأهل، كما يقل الاختيار الشخصي كلما انخفض المستوى التعليمي للأفراد، أما بالنسبة لأسس كل اختيار فتوصلنا من خلال النتائج أن الاختيار الوالدي ينبثق عن أسس ومبادئ تقليدية تشمل الارتياح والاطمئنان وتقوية العلاقات العائلية وكذا الحفاظ على ممتلكات وثروات العائلة بين أفراد العائلة الواحدة، نظرا للتخوف الكبير من الغريب، بينما الاختيار الشخصي في زواج الأقارب يرجع إلى المعرفة المسبقة للزوجين وأهليهما بحكم انتمائهما لنفس العائلة ولنفس المنطقة أو الحي في معظم الأحيان، بينما العوامل الأخرى كالانسجام العاطفي والثقافي لم تحض باهتمام كبير وهذا على عكس الزواج الخارجي.

-أما فيما يخص المعارضة حول الاختيار الزواجي والقرار العائلي، يتضح من خلال النتائج أن 36.2% من يعتبر عدم احترام القرار العائلي باختيار الشريك أنه تراجع في السلطة الأبوية، وربما كان ذلك أحد الأسباب وراء انتشار الزواج الداخلي في الجماعة القرابية أو القبلية الواحدة وتحديدا الزواج من ابنة العم، أي بين أبناء العمومة المتوازية من الدرجة الأولى(وسيلة برواقي،2008، ص8). وهذا ما أكدته أيضا الكثير من الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في مجتمعنا، من بينها دراسة" جرمان تيليون" حول"الحريم والأقارب" أين نرى أن شرف النسب في مجتمعات المغرب العربي ومن بينها الجزائر مرتبطة بالزواج بين الأقارب، فالزواج الداخلي هو الشائع والأفضل أن يكون بين أبناء العمومة (Tillon,1982, p25) و22.4% ابتعاد عن

القيم الأسرية، أما 41.5% يعتبرن أن قرار الاختيار الزواجي حرية شخصية يجب احترامها (الشكل 4).

وعليه يمكن القول أن الزواج لم يكن ينظر إليه على أنه علاقة بين شخصين فحسب وإنما وسيلة لضمان استمراره عن طريق الإنجاب ودعم المكانة الاجتماعية المرتبطة بالنسب والمستوى الاقتصادي والثقافي، و تقول" سعاد خوجة" في هذا المجال نتج عن الزواج الداخلي حبس وحجب المرأة لتتفادى الزواج الخارجي، فالفتيات لا تتزوجن أبدا خارج عائلاتهن. حيث يعتبر زواج الأقارب من الظواهر الاجتماعية ذات الارتباط الجذري بالعادات والتقاليد التي ينظر لها على أنها مصدر أمان اجتماعي واستقرار عائلي (خليفة محمد،1987، ص8)، وأن زواج الأقارب يشكل بصورة أو بأخرى تقليدا أو عرفا تداولته الأجيال، حيث أن الثقافة التقليدية لا تشجع الزواج الخارجي(الاغترابي)إلا إذا اقتضى الأمر ذلك كأن تتجاوز الفتاة سن الزواج أو تكون من ذوات العاهات ..الخ، وفي هذا الصدد تقول" سامية رمزي" عندما يتأخر سن زواج الفتاة خصوصا فاقدة الأب، يشكل ذلك قلقا كبيرا لأمها، ويعتبر وجودها مشاقا ماديا وخطرا على سمعة العائلة(Samia ramzi,1986, p144)


الشكل رقم4: اختيار الشريك ونوع القرابة



المصدر:إعداد شخصي إنطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية"spss"

زواج الأقارب والمهر المقدم:

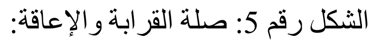
-يعتبر المهر شرط من شروط الزواج الصحيح، ومن خلال الدراسة نلمس تقديم تسهيلات أو تفاوض في تحديد قيمة المهر، خاصة إذا كانت أسرة الزوج ذات مستوى معيشي متوسط أو ضعيف ففي هذه الحالة نجد نوع من المراعاة لهذه الظروف، وبالمقابل صرحت 30.3% من النساء أنه لا يوجد فرق في تحديد قيمة المهر مابين الزواج الداخلي والخارجي.

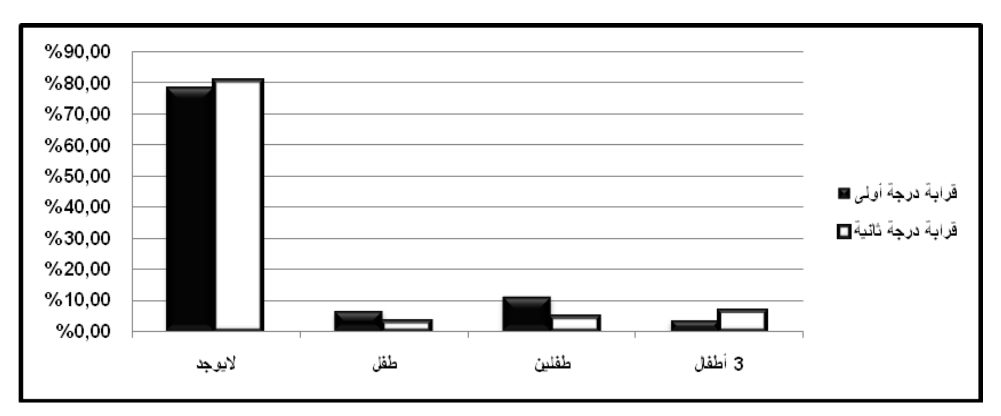
تبقى مسألة المهر نسبية تختلف من أسرة إلى أخرى ومنطقة أخرى، بل تعدى الأمر إلى أن تحديد قيمة المهر قد يختلف حتى مابين بنات الأسرة الواحدة، وعليه يمكن القول أن مسألة المغالاة في المهر من بين الأسباب التي قد توجه الاختيار الزواجي نحو نمط زواج الأقارب بالنسبة للعائلات ذات الدخل المتوسط أو الضعيف من جهة، وكذا للحفاظ على الممتلكات والثروات العائلية داخل العائلة القرابية الواحدة الميسورة الحال من جهة أخرى، وعلى العموم تبقى المغالاة في المهور وتأمين السكن المستقل وغلاء المعيشة من الأسباب الرئيسة لتأخر سن الزواج وارتفاع معدلات العزوبية.

وفي هذا الصدد نشير إلى دراسة" **شفيقة ديب معروف** " حول المهور في منطقة تلمسان، التي أثبتت فيها حالات زواج كثيرة بين أبناء العمومة، أين كان فيها المهر مرتفعا جدا.
-نجد تفسيرا لهذه المسألة أيضا عند" **خليل أحمد خليل** " الذي يرى أنه في حالة ما إذا تزوج الشخص من خارج عائلته فسوف يشكل زواجه الخارجي نوعا من الخسارة المادية لعائلته ونوعا من الربح المادي لعائلة العروس، لكن الزواج الداخلي من شأنه أن يخفض المهر ولو قليلا، وفي كل الحالات تبقى الأملاك في حوزة الجماعة العائلية لأن العم أو القريب الذي يخسر من هذا التبادل غير المتكافئ سيعوض ذلك حين يزوج أبناءه الذكور، ففي هذا النوع من الزواج يدافع المجتمع عن استقراره الاقتصاد.

صلة القرابة وانعكاساتها الصحية:

أما فيما يخص علاقة زواج الأقارب بالإعاقة والأمراض الوراثية، أوضحت نتائج الدراسة أن حالات الإعاقة المنتشرة بين أبناء العينة لم تتجاوز 21.9%، والملاحظ أنها تنتشر أكثر عند الأزواج الذين لهم صلة قرابية درجة أولى، والأمر نفسه بالنسبة لوالدين الأزواج والأجداد أو أحدهما على الأقل، أي أن احتمال الإصابة بعاهات خلقية أو نوع من الإعاقة يرتفع كلما زادت درجة صلة القرابة، وتتوزع هذه الأنواع من الإعاقة مابين إعاقة حركية وذهنية بالإضافة إلى بعض حالات منغوليا وصمم.

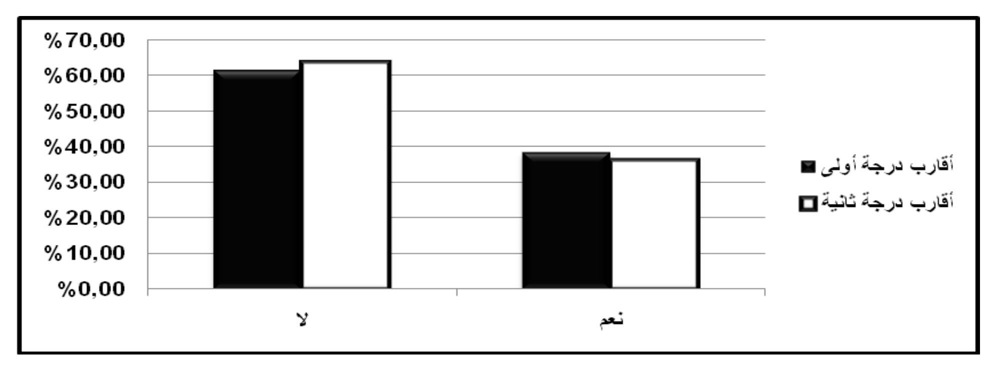

الشكل رقم 5: صلة القرابة والإعاقة:



المصدر: إعداد شخصي إنطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية"spss"

وهذا ما لمسناه أيضا فيما يخص نسبة حالات الوفيات للأطفال الرضع الذي قدر بـ22.34%، والذي يرتفع بارتفاع درجة صلة القرابة، أما بالنسبة لحالات الإجهاض بلغت 37% وترجع أسبابها بالدرجة الأولى إلى أسباب صحية كارتفاع الضغط والسكري، وأن معظم هذه الحالات تعرضت لإجهاض أكثر من مرة، وبالنسبة للأمراض الوراثية فقد قدرت بـ34.39%، تتوزع مابين أمراض الغدد، السكري والضغط الدموي.


الشكل رقم6: صلة القرابة وحالات الإجهاض:

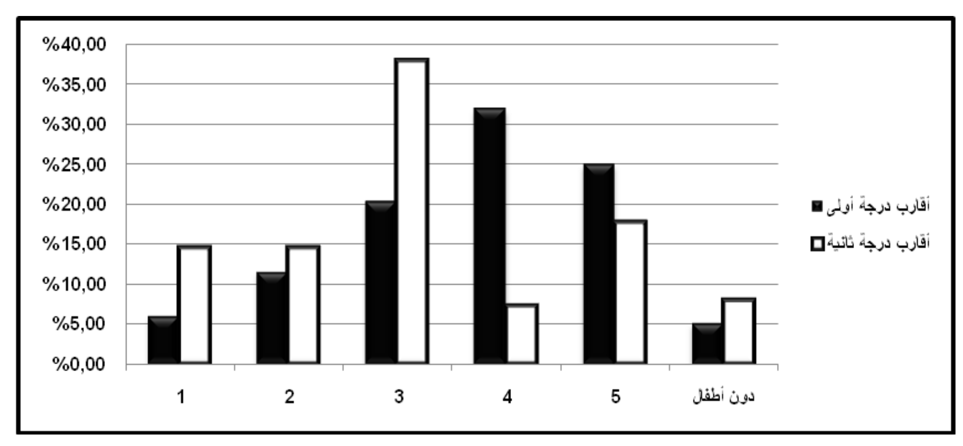


المصدر: إعداد شخصي إنطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية"spss"

صلة القرابة وحجم الأسرة:

وفيما يخص حجم الأسرة وعدد الأطفال، فقد قدر متوسط عدد الأطفال بين أفراد العينة مابين 4 و5 أطفال، بينما نلاحظ تباين بين متوسط عدد الأطفال بين الأسر التي تعيش فالمسكن العائلي أي بين أفراد العائلة الكبيرة والأسر النواة المستقلة في منزل خاص، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اعتبار العائلة الممتدة عامل محفز ومشجع لزيادة معدلات الخصوبة، من خلال التكافل العائلي ومساهمة الأهل في توفير الرعاية للأبناء سواء من خلال عملية التنشئة الاجتماعية أو الإعالة المادية، وهذا ما تفتقره الأسر النواة، وكذلك يرتبط حجم الأسرة وعدد الأبناء بمنطقة الإقامة والبيئة الاجتماعية المحيطة مابين الريف والحضر، وبزوال عامل تفضيل الذكور عن الإناث خاصة في الوسط الحضري، بالإضافة إلى عوامل أخرى كضيق السكن والبطالة أو الدخل المتدني الذي لا يتماشى مع متطلبات الحياة وزيادة غلاء المعيشة.

الشكل رقم 7: صلة القرابة وعدد الأطفال:



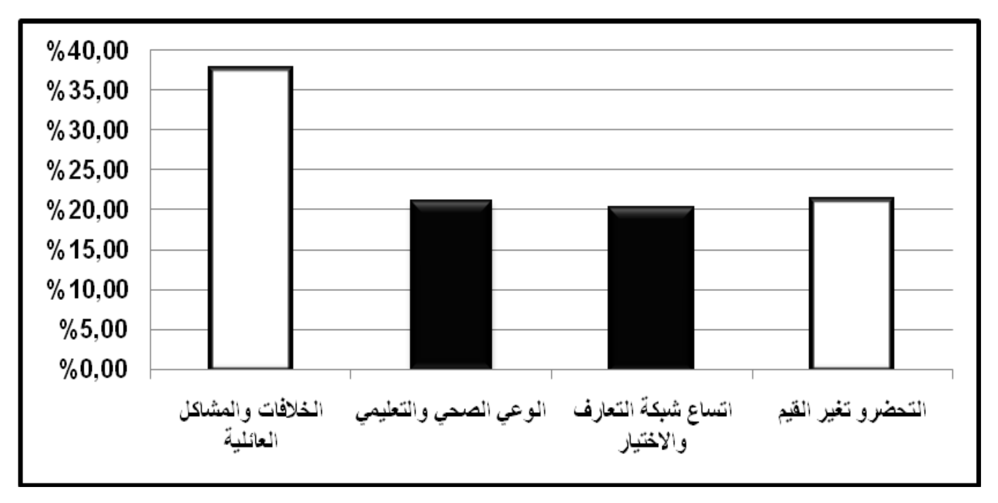
المصدر: إعداد شخصي إنطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية"spss"

وبالنسبة لاستخدام وسائل منع الحمل والمباعدة بين الولادات نلاحظ استعمال واسع لها سواء في الريف أو المدينة وبغض النظر إذا كان المستوى التعليمي للزوجة، فالظروف المادية والحالة الصحية والخلفية الثقافية والبيئة المحيطة للزوجين كلها عوامل مؤثرة في السلوك الإنجابي للأفراد، نلاحظ أن 6.2% من أفراد العينة ليس لديهم أطفال منهم من ترجع إلى حداثة الزواج أو أسباب صحية لم تمكنهم من الإنجاب، أما بالنسبة لمتوسط عدد الأطفال فقد قدر بثلاثة أطفال بنسبة 26.8%، تليها مابين أربعة أو خمسة أطفال بنسبة 22.9% و22.4% على التوالي، طفلين بنسبة 12.6%، أما طفل واحد فقد بلغت نسبته 9.1%.

محددات العزوف أو الإقبال نحو زواج الأقارب:

تبين من خلال رأي المبحوثات حول أسباب عزوف الشباب في الوقت الراهن عن زواج الأقارب، حيث أجمعت معظم الإجابات على التحولات الاجتماعية التي مست مختلف جوانب الحياة من تراجع القيم التقليدية والسلطة الأبوية، وكذا مختلف عمليات التحضر والوعي الثقافي والصحي سواء من خلال ارتفاع المستوى التعليمي أو وسائل الإعلام، كلها عوامل فسحت المجال لفرص الالتقاء بين الجنسين والابتعاد عن شبكة العلاقات القرابية من جهة، وكذا التخوف من الخلافات والمشاكل الأسرية وتغير مفاهيم الزواج وظهور معاني جديدة له كالتوافق العاطفي والمعرفي والاقتصادي.


الشكل رقم8: أسباب العزوف عن زواج الأقارب



المصدر: إعداد شخصي إنطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية"spss"

كما صرحت 64% من الزوجات بأنهن لا يشجعن أبنائهن مستقبلا على الزواج من داخل أفراد العائلة القرابية، بحكم الخلافات العائلية والتدخل الأسري في قرارات الزوجين في كل صغيرة وكبيرة خاصة للأزواج الذين يعيشون مع العائلة الكبيرة، وكذا التخوف من الأمراض الوراثية المحتمل حدوثها خاصة إذا كانت الزوجة نفسها لديها أبناء يحملون نوع من الإعاقة أو الأمراض الوراثية، بينما صرحت 35.6% منهن بتوجيه أبنائها نحو هذا النمط من الزواج وقد حصرت

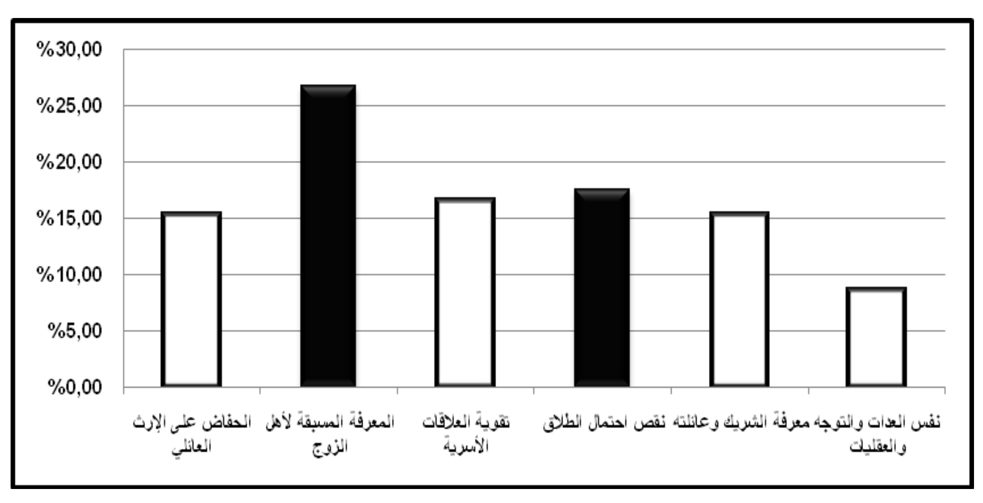
الأسباب في كون زواج الأقارب زواج ناجح ومستمر حتى وإن وجدت فيه خلافات أو مشاكل أسرية، التي تحل بتدخل العائلتين المتصاهرتين ولا تصل إلى الطلاق، بحكم صلة الدم والقرابة التي تربطهم.

توضح من خلال النتائج أن 58% من المبحوثات لم يكن لديهن وعي صحي بالأضرار الناجمة عن زواج الأقارب، وهذا راجع إلى المستوى التعليمي المعدوم أو المحدود لهذه الفئة، أما بالنسبة للزوجات اللواتي تعلمن بالأضرار المحتملة، فقد ارتبط تفسيرهن بالموافقة على هذا النمط من الزواج على حسب الخلفية الثقافية والبيئة الاجتماعية لكل منهن، فالبعض أرجعته إلى أنه اختيار من طرف الوالدين والأهل، والبعض الآخر بسبب الاقتناع الذاتي بأن الإعاقة والمرض مشيئة إلهية تحدث بغض النظر عن نمط الزواج، وعلى هذا الأساس بلغت نسبة القيام بالفحوص الطبية قبل الزواج بـ47% مقابل 52% لم يقمن بذلك.

أسباب تفضيل الزواج القرابي:

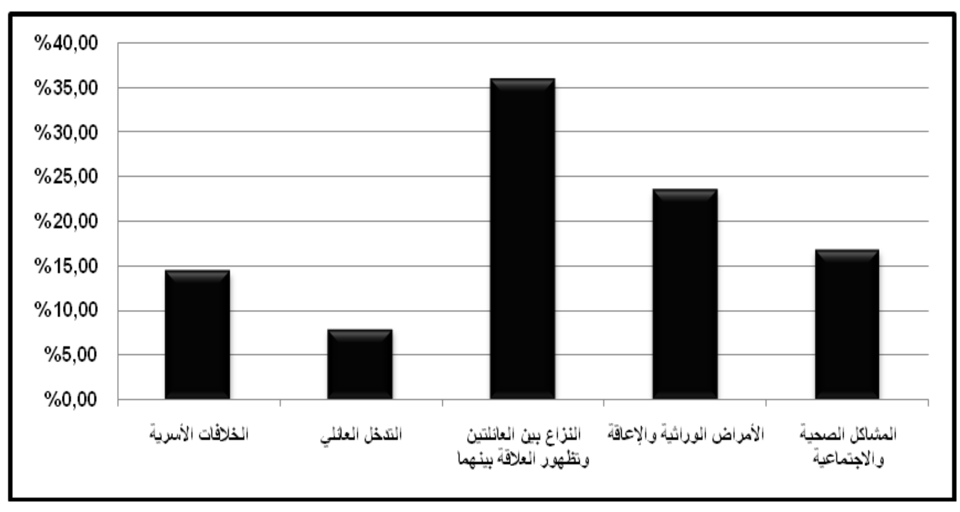
تلخصت الإجابة حول إيجابيات زواج الأقارب مقارنة بالزواج الخارجي، بأنه زواج ناجح بحكم تداوله وانتشاره داخل العائلة، يضمن الاستقرار الأسري وأن زواج الأقارب من العوامل المهمة في تراجع معدلات الطلاق أو يقل فيه احتمال حدوثه بفضل المعرفة المسبقة مابين العائلتين المتصاهرتين، وكذا يساهم في الحفاظ على ممتلكات وثروات العائلة، أما السلبيات المذكورة من خلال الدراسة تشمل انتقال الخلافات الزوجية إلى خلافات عائلية، وكذا التخوف الكبير من الأمراض الوراثية وحالات التخلف الذهني أو الحركي خاصة بالنسبة للأسر الذين لديهم أبناء أو أفراد من داخل العائلة يحملون نوع من المرض أو الإعاقة.

الشكل رقم9: أسباب التوجه نحو زواج الأقارب:



المصدر: إعداد شخصي إنطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية"spss"


الشكل رقم10: سلبيات زواج الأقارب:



المصدر: إعداد شخصي إنطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية"spss"

-من خلال نتائج **V de Cramer** الذي يمثل قوة العلاقة بين المتغيرين، نلاحظ وجود علاقة من قوية إلى متوسطة بين متغيرات الدراسة، أبرزها العلاقة بين صلة القرابة بين والدي الزوجين واختيار الشريك، صلة القرابة بين جدي الزوجين واختيار الشريك وكذا العلاقة بين صلة القرابة والمرض والإعاقة، وعلاقة متوسطة بين صلة القرابة بين الزوجين والوفاة والإجهاض، وكذا صلة القرابة بين الزوجين والمستوى التعليمي والنشاط المهني.

الجدول رقم1: التطبيقات الإحصائية للدراسة:

[1] **V de Cramer** $= \frac{\sqrt{X2}}{N.MIN\ DLL}$

Sign	V de Crame1	Khi-deux	Y	X
0.07	0.14	7.357	نوع الأسرة	صلة القرابة
0.00	0.31	34.349	المستوى التعليمي للزوج	صلة القرابة
0.01	0.24	19.940	المستوى التعليمي للزوجة	صلة القرابة

صلة القرابة	مهنة الزوج	16.773	0.22	0.01
صلة القرابة	مهنة الزوجة	29.278	0.29	0.00
صلة القرابة	اختيار الشريك	40.522	0.34	0.00
صلة القرابة	المهر	6.701	0.14	0.18
صلة القرابة	المرض	28.135	0.32	0.05
صلة القرابة	الإعاقة	5.922	0.13	0.05
صلة القرابة	نوع الإعاقة	33.492	0.59	0.00
صلة القرابة	الوفاة	29.136	0.29	0.00
صلة القرابة	الإجهاض	2.715	0.28	0.02
صلة القرابة	عدد الأطفال	22.123	0.08	0.05
صلة القرابة	توجيه السلوك الانجابي	19.193	0.24	0.00

التوصيات والمقترحات:

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسة الميدانية المقامة في مدينة تلمسان حول محددات زواج الأقارب ومدى انتشاره داخل المنطقة والعوامل المحفزة على استمراره، فزواج الأقارب من أكثر أنماط الزواج المنتشرة في الوطن العربي عامة وفي الجزائر أيضا، وهذا للمميزات الايجابية التي يحض بها هذا النمط والتي تشمل توحيد وتقوية الوحدة القرابية والحفاظ على الممتلكات العائلية، إلا أنا هذا لا ينفي وجود بعض الجوانب السلبية لهذا النمط من الزواج، والتي تخص الجانب الصحي بالدرجة الأولى، لذلك نقترح كتوصيات القيام بالتحليل الطبية قبل الزواج وهذا من أجل تجنب أو معالجة المشاكل الصحية المحتمل حدوثها، والتي يرتفع احتمال الإصابة بها كلما زادت درجة القرابة بين الزوجين، وتشمل هذه الإنعكاسات تأثير خطير على صحة الأم والأبناء، كارتفاع نسبة وفيات الأمهات الحوامل وحالات الإجهاض المتكررة، تشوه الجنين أو عاهات خلقية، ارتفاع وفيات الرضع، انتقال الأمراض الوراثية، الإعاقة والتخلف الذهني للأطفال.

خاتمة:

ارتبط زواج الأقارب بالثقافة التقليدية التي سادت المجتمع الجزائري، فكانت عاملا مشجعا له وتقليدا معمولا به في الوسط العائلي، وعادة متوارثة ومتداولة بين أجيال العائلة الواحدة، لما يحمله من قيم الاعتزاز والافتخار بالأصل والدم والانتماء، إضافة إلى أنه مصدر أمان واطمئنان

على استقرار الزواج والحفاظ على ممتلكات العائلة أو الجماعة القرابية، فبعدما كانت الأسرة وحدة إنتاجية تمارس العمل الزراعي على أسس جماعية، دون أن يكون هناك تحديد لوظيفة كل فرد منها انتقلت إلى نمط اجتماعي يقوم على الاقتصاد التجاري والصناعي، وهذا ما ساهم في تفكيك بنية العائلة الممتدة وبداية ظهور الأسرة النواة المنعزلة عن سلطة العائلة الكبيرة، وهذا ما فسح المجال لتضييق حيز الاختيار الزواجي السائد سابقا ألا وهو الزواج بين أبناء العمومة وأبناء العائلة القرابية الواحدة، القائم على الاختيار الوالدي ومبادئ تقليدية تشمل الاستقامة الأخلاقية والجسدية بالنسبة للزوجة والمعرفة المسبقة بالزوج وأهله بحكم التخوف الكبير من الغريب، ومع ظهور موجات التحضر والتصنيع التي مست مختلف هياكل المجتمع الجزائري، بما في ذلك تركيبة البنية الأسرية ونظام الزواج، بالإضافة إلى تعليم وعمل المرأة الذي فتح المجال لفرص الالتقاء بين الجنسين وتوسع شبكة العلاقات الاجتماعية، كلها عوامل ساهمت في اكتساب نظام الزواج قيم ومفاهيم جديدة، فأصبح الفرد يختار شريك حياته ضمن مجال متسع وأسس جديدة كالتجاوز المكاني، الانسجام العاطفي والمعرفي، التقارب العمري والثقافي، وعليه فإن نظام الزواج يخضع لعوامل التغير والتحول الاجتماعي، فإذا كان الزواج فيما مضى يرتبط بعوامل تكوين الأسرة، فإن دراسته اليوم أصبحت ترتبط أكثر بأسباب الانتقال من نموذج الزواج المبكر إلى تأخر سن الزواج الأول، والذي يعتبر من أهم العوامل المساهمة في توجيه الاختيار الزواجي من زواج داخلي إلى زواج خارجي، والمحدد الرئيسي لمعدلات الخصوبة وحجم الأسرة.

قائمة المراجع:

1.أحمد بدوي(1987)، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

2.خليفة محمد المحرزي(2005)، كيف ترسم خريطة زواجك، الطبعة الأولى، دار ابن حزم.

3.عبد القادر القيصر(1999)، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية.

4 وسيلة بروقي(2008)، الزواج الداخلي (الأندوغامي) من خلال الأمثال الشعبية الجزائرية، العدد 36، مجلة العلوم الانسانية.

5.Abadi Samia ramzi (1986), La femme arabe au magherb au mamacherk ,ENAL.

6.Belhadj Mami(2003), Choix du conjoint et stratégies matrimoniales de jeunes femmes françaises d’origine algérienne, Revue européenne des migrations internationales, vol 19, no 1.

7.LATIFI,Hami(2010), le choix du conjoint dans la région de fritissa (est du maroc), antropo, vol 23.

8. Tillon Girmen (1982), le harem et les cousins .édition du sseul,paris.

القيم الاجتماعية في الصحافة الإلكترونية "الشروق أونلاين نموذجا "

Social Values in the Electronic journalism "Online daily model"

د.سعيدة عقبة، جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر

ملخص: إن التطور الهائل الذي نعيشه اليوم ساهم في خلق أفكار معتقدات قد تنعكس سلبا على قيم المجتمع، وهذه العلاقة بين القيم ووسائل الإعلام والذي جعل من دور هذه الأخيرة يتعدى توصيل المعلومة إلى عامل أساسي في تثبيت و ترسيخ القيم داخل المجتمع. ولأهميتها في حياتنا اليومية ارتأينا دراستها عبر الإعلام الالكتروني الجزائري، من خلال طرح التساؤل الرئيسي الآتي ما هي القيم الاجتماعية التي تتناولها الصحف الإلكترونية؟

الكلمات المفتاحية: القيم، القيم الاجتماعية، الصحافة الالكترونية.

Abstract: the great development that we are living today has contributed to the creation of his ideas ,and beliefs that may negatively affect the values of society.this relation ship between values and media ,when the role of this latter exeeds in the delivery of information to a key factor in the stabilization of values in the society .and for his importance we wanted to study through the algerian electronic media bay asking the folollowing question :what are the social values that exist in the electronic newspapers?

Keywards: value ,Social values, Electronic press.

الإشكالية:

إن التطور التكنولوجي والمعرفي الهائل والمتزايد اليوم في جميع ميادين الحياة ولاسيما وسائل الإعلام والاتصال والتي غدّت تغزو العالم بفضل تدفق الكم الوافر من المعلومات المتنوعة مختزلة بذلك المسافات وبأزمنة قياسية، فعبرت العالم ودون سابق تأشيرة. هذه الظاهرة العالمية بكل أبعادها السياسية، الاقتصادية والثقافية تروج لاتجاهات، أفكار ومعتقدات قد تنعكس سلبًا على قيم المجتمع.

فالعولمة إذن هدفها النهائي هو التغيير في الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية، بما في ذلك نمط حياة الأفراد. فهي غزو ثقافي بأكمله، لأنها موجهة لفكر الإنسان، بفضل حيازتها على منظومة معرفية شاملة ووسائل فاعلة لنشر هذه المعارف. ما جعلها تهدد الهوية الفردية للمجتمع وتزعزع كيانه ووجدانه والمجتمع مبني على علاقات مترابطة ومرتكزة على مبادئ ثابتة تحفظ له توازنه واستقراره هي القيم، والتي لا يمكن للمجتمع الاستمرار من دونها لدورها الهام في بنائه، فهي مرآة عاكسة لشخصيته، فدورها لا يقتصر على تنظيم الجماعة فقط بل ضبط والحفاظ على هوية المجتمع ككل.

" فالمنظومة القيمية للمجتمع اهم وسيلة لحمايته من التشتت والاندثار و تضمن له الاستمرارية دون فوضى ودون وصي"سمير اسماعيل علي، 1995، ص18).

ونظرًا لما تكتسيه القيم الاجتماعية أهمية ولمكانتها الجوهرية في الحياة الاجتماعية ارتأينا تناول القيم الاجتماعية عبر الصحافة الإلكترونية في الجزائر، بهدف معرفة مدى مساهمتها في الحفاظ على الهوية. من خلال طرح التساؤل الآتي: ما هي القيم الاجتماعية التي تتناولها الصحف الإلكترونية؟

أهمية دراسة الموضوع:

إن موضوع القيم من المواضيع الضرورية والواجب دراستها. للأهمية التي تكتسبها في الحفاظ على المجتمع بفضل ما تحث عليه من فضائل تساهم إلى حد كبير في تماسك أفراد المجتمع وزرع المحبة والتعاطف والأخوة بينهم وبالتالي تقوية الروابط الاجتماعية. ودفع عجلة التقدم والمساهمة في تحضّر ورقي المجتمع.

تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

مفهوم القيم:

لغة: جاء في المعجم الوسيط أن قيمة الشيء هي قدرة وتنمية المتاع هي ثمنه ويقال ما لفلان قيمة أي ماله ثبات ودوام على الأمر(إبراهيم أنيس وآخرون، 1979، ص768).

وتشير كلمة قيمة باللغة الإنجليزية Value، وباللغة الفرنسية Valeur إلى الاعتدال والاستواء وبلوغ الغاية، فهي مشتقة أصلا من الفعل قام بمعنى وقف واعتدل وانتصب وبلغ واستوى(عبد اللطيف محمد خليفة، 1992، ص39).

اصطلاحًا: هي عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل آو عدم التفضيل للموضوعات آو الأشياء وذلك في ضوء تقييمه او تقديره لهذه الموضوعات آو الأشياء، وتتم هذه العملية من خلال

التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته وبين ممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه ويكتسب من خلاله هذه الخبرات والمعارف(خليفة، 2012، ص47).

ويرى دوركايم أن القيم هي: محددات أخلاقية لأنماط السلوكات الصادرة من المجتمع وتصوراته والتي يلتزم بها الفرد في مختلف أنماط سلوكه(زيدان عبد الباقي،1981، ص130).

مفهوم القيم الاجتماعية: تتضمن الاهتمام بالناس ومحبتهم ومساعدتهم وخدمتهم والنظر إليهم بايجابيه (ناصح علوان، 1983، ص9).

إجرائيا: القيم هي عبارة عن المبادئ والأفعال المقصودة التي يقوم بها الفرد أو الجماعة في المواقف الاجتماعية المختلفة والتي تمثل معنى بالنسبة لهم وتصبح معيارا للحكم على الأشياء.

الصحافة الإلكترونية:

إن مصطلح الصحافة الإلكترونية غالبًا ما يشير إلى استعمال قواعد المعلومات ولكنه كذلك يشير إلى استعمال الإنترنت للحصول على مصادر ووثائق ومعلومات عن ملايين الموضوعات. وقد ظهرت الصحافة الإلكترونية بمصطلحها Electronic News Paper كإشارة إلى الصحف الورقية التي تنشر على الإنترنت.

ويرتبط مفهوم الصحافة الإلكترونية بمفهوم آخر أكثر وأعم وهو مفهوم النشر الإلكتروني الذي يستخدم للإشارة إلى استخدام الكومبيوتر في عمليات إنشاء وتحرير وتصميم وطباعة وتوزيع المطبوعات. أمّا ما بصدد الحديث عنه الباحثة فهو الصحافة الإلكترونية التي تختص بنقل الخبر وتناول الأحداث اليومية بأقلام الصحفيين وتحليلاتهم مثلما يحدث في الصحافة الورقيّة(علي عبد الفتاح كنعان، 2014، ص7).

فالصحافة الإلكترونية هي: "منشور إلكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو بموضوعات ذات طبيعة خاصة، ويتم قراءتها من خلال جهاز كومبيوتر وغالبًا ما تكون متاحة عبر شبكة الإنترنت. والصحيفة الإلكترونية أحيانًا، تكون مرتبطة بصيغة مطبوعة"(Jean Andrews, 2001, P20).

وتعرف كذلك بأنها: " الصحافة التي تتم ممارستها على الخط المباشر (الإنترنت) On Line Journalisme "(عبد الله عبد الرحمن، 2002، ص149-150).

كذلك عرفها: "فايز عبد الله الشهري بأنها عبارة عن: تكامل تكنولوجي بين أجهزة الحاسبات الإلكترونية وما تملكه من إمكانيات هائلة في تخزين وتنسيق وتبويب وتصنيف المعلومات واسترجاعها في ثوان معدودة، وبين التطور الهائل في وسائل الاتصالات الجماهيرية التي جعلت العالم قرية إلكترونية صغيرة"(إبراهيم السامراني، 1999، ص136).

إجرائيا: الصحافة الإلكترونية هي ذلك المطبوع الإلكتروني الذي ينشر عبر الشبكة العالمية من خلال مواقع خاصة بكل جريدة إلكترونية. وعادة ما يكون لكل صحيفة إلكترونية نسخة مطبوعة تصدر ورقيًا. ويقوم على تحريرها طاقم من الصحفيين والفنيين والمهندسين من أجل إخراجها في أحسن شكل للقراءة، وكذلك بهدف جذب أكبر قدر من القراء.

منهج الدراسة:

تستدعي دراستنا توظيف المنهج الوصفي التحليلي الذي يحقق مسعى قياس حجم الظاهرة، والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا ويعبر عنها تعبيرًا كميًا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أمّا التعبير الكمي فيعطيها وصفًا رقميًا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة(عمار بوحوش، ومحمد محمود الذنيبات، 2007، ص138).

أداة جمع البيانات:

إن تحليل المحتوى من أكثر الأساليب المنهجية استخدامًا في بحوث الإعلام بصفة عامة وبحوث الصحافة بصفة خاصة، ويقصد بتحليل المحتوى دراسة المادة الإعلامية التي تقدمها الوسيلة الإعلامية بهدف الكشف عمّا تريده هذه الوسيلة أن تبلّغه لجمهورها(سمير محمد حسن، 1995، ص153).

وقد استخدم تحليل المحتوى في هذه الدراسة كأداة أساسية لجمع البيانات على اعتبار أن موضوع الدراسة يتطلب استخدام هذه الأداة دون غيرها، وقد تم اختيار صحيفة " الشروق أونلاين"، كعينة للصحف الإلكترونية اعتمادًا على:

أهم معيار وهو : أنها أكثر مقروئية.

لمحة عن جريدة الشروق أون لاين: الشروق أون لاين موقع أخباري يصدر من الجزائر، يوفر تغطية آنية ومستمرة للأحداث في الجزائر والوطن العربي والعالم باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، وهو يمثل النسخة الإلكترونية بجريدة الشروق اليومي.

التأسيس: تأسس الشروق أونلاين عام 2005، بعد قرار إدارة الشروق بإنشاء واجهة إلكترونية للطبعة الورقية لتمكين شريحتي من القراء على الشبكة العنكبوتية وكذا الجالية الجزائرية في الخارج من الإطلاع على محتويات الجريدة.

-مرّ موقع الشروق أونلاين بثلاث مراحل أساسية منذ تأسيسه.

-من 2007/2005 كان الموقع عبارة عن واجهة إلكترونية للنسخة الورقية لصحيفة الشروق اليومي (نسخة مصورة + مقالات HTML).

-إنشاء نسختين باللغتين الفرنسية والإنجليزية للموقع.

-من 2009/2007 تم تحديث الموقع من حيث الشكل والمضمون لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل ليدخل مرحلة التفاعلية وتميزت بفتح المجال أمام القراء للتعليق على المقالات المنشورة، وكذا إطلاق استفتاءات حول الأحداث والقضايا المطروحة على الساحتين الوطنية والدولية، كما تم لأول مرّة فتح مساحات إشهارية بالموقع.

-إنشاء منتديات الشروق والتي حاليًا قرابة 200 ألف عضو من أكبر المنتديات في الوطن العربي، حيث تعد فضاء واسعًا للقراء للنقاش وتبادل الأفكار.

ابتداء من 2009 شرعت إدارة الموقع في استراتيجية جديدة لتحويل الموقع إلى صحيفة إلكترونية مستقلة لمسايرة التطور الحاصل في هذا النوع الجديد من الإعلام وكذا تلبية رغبة القراء في متابعة الأحداث ساعة وقوعها بعد الانتشار الكبير للإنترنت في الجزائر وخارجها.

ويقوم تحديث الموقع على متابعة الأحداث الوطنية والدولية بشكل متواصل على مدار ساعات اليوم مع استعمال التقنيات الحديثة المستعملة في الصحافة الإلكترونية وكذا شبكات التواصل الاجتماعي (فايسبوك، تويتر، يوتيوب وغوغل بلاس).

هيكلة الموقع: يسهر على سير موقع الشروق أونلاين طاقم صحفي وتقني مجند على مدار الساعة، تتوزع مهامه كالآتي:

-قسم التحرير: يتابع الأحداث الوطنية والدولية.

-قسم التعليقات: ويقوم بالسهر على تعليقات القراء على مدار اليوم، بعد معالجتها.

-قسم تقني: يتابع سير الموقع تقنيًا إلى جانب طاقم الفيديو الذي يعمل بالتنسيق مع هيئة التحرير.

-الشروق أونلاين واحد من أكبر 1500 موقع في العالم حسب إحصائيات شبكة أليكسا المتخصصة في حساب ترتيب المواقع العالمية، ويحيل الموقع صدارة المواقع الإخبارية في الجزائر وفي منطقة المغرب العربي، كما يحتل المراكز الأولى في ترتيب المواقع الإعلامية العربية.

-فاز موقع الشروق أونلاين عام 2011 بجائزة مجلة فوريس كثاني أكبر المواقع العربية تأثير على الشبكة العنكبوتية، تتقدمها بمركز واحد عن تصنيف عام 2010 أين حل في المركز الثالث عربيًا.

عينة الدراسة:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة عينة عشوائية منتظمة دائرية وهي من أنسب العينات لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث يمكن الثقة في نتائجها وإصدار التعميمات انطلاقًا منها.

والاعتماد على العينة في البحوث العلمية يعود إلى صعوبة وعدم إمكانية القيام بدراسة شاملة لمجتمع البحث ككل.

وتمثلت خطوات اختيار العينة في 3 إجراءات هي:

-عينة الصحف الإلكترونية الإخبارية: تتكون العينة التي شملتها الدراسة من 12 مفردة من جريدة الشروق أونلاين.

-عينة المواضيع: تم تحديد 6 مواضيع رئيسة نشرت على الصفحة التمهيدية لمواقع الدراسة على شكل بوابات وهذه المواضيع هي: شؤون محلية، سياسية، اقتصاد، رياضة، ثقافة، وإعلان إلكتروني.

-العينة الزمنية: إن اختيار المفردات بعامل الزمن وتوزيعه إلى أيام وأسابيع وأشهر على أن يكون ذلك الاختيار وفق خطة مسبقة هو صيغة العينة العشوائية المنتظمة الدائرية، بحيث تحول هذه الأخيرة دون إعطاء الأفضلية للتعامل مع نصوص معينة وتجاهل غيرها بطريقة مقصودة وصفة الدائرية للعينة يجعل منها تشتمل على مفردات تم إنتاجها على مدار الأسبوع والأشهر وهكذا نستجيب من خلال هذه الطريقة في الاختبار لأحد شروط أركان تحليل المحتوى، ولقد حددت الباحثة من هذه المنطلقات الإطار الزمني لعينة الدراسة في الفترة الممتدة من الأسبوع الأول، من شهر جانفي 2016 إلى غاية ديسمبر 2016، أي من 2 جانفي 2016 إلى غاية 28 ديسمبر 2016.

الجدول رقم (01): مواقع الصحيفة الإلكترونية التي شملتها الدراسة:

اسم الصحيفة	الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت
الشروق أونلاين	http://www.echouroukonline.com

جدول رقم (02): مفردات العينة لصحيفة الشروق أونلاين:

المفردة	اليوم	التاريخ	العدد
السبت	الأسبوع الأول	شهر جانفي 2016/01/02	4966
الأحد	الأسبوع الثاني	شهر فيفري 2016/02/14	5009
الإثنين	الأسبوع الثالث	شهر مارس 2016/03/21	5045
الثلاثاء	الأسبوع الرابع	شهر أفريل 2016/04/26	5081
الأربعاء	الأسبوع الأول	شهر ماي 2016/05/04	5089
الخميس	الأسبوع الثاني	شهر جوان 2016/06/09	5125
الجمعة	الأسبوع الثالث	شهر جويلية 2016/07/22	5165
السبت	الأسبوع الرابع	شهر أوت 2016/08/27	5201
الأحد	الأسبوع الأول	شهر سبتمبر 2016/09/04	5209
الإثنين	الأسبوع الثاني	شهر أكتوبر 2016/10/10	5243
الثلاثاء	الأسبوع الثالث	شهر نوفمبر 2016/11/22	5286
الأربعاء	الأسبوع الرابع	شهر ديسمبر 2016/12/28	5322

تحليل نتائج الدراسة:

3.القيم التي تتضمنها الصحف الإلكترونية:

القيم	التكرار	النسبة المئوية ٪
اجتماعية	40	40
فنية	25	25
سياسية	10	10
علمية	8	8
تاريخية	6	6
تربوية	7	7
اقتصادية	4	4
المجموع	100	٪100

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الصحف الإلكترونية الجزائرية تحمل في مضامينها قيما متنوعة، وذلك لأهميتها فهي مثلما ذكر محمد شفيق "تتغلغل في حياة الناس أفرادًا وجماعات وترتبط ارتباطًا وثيقًا بدوافع السلوك والآمال والأهداف"(محمد شفيق، 2003، ص58).

فهي "معتقدات تتسم بقدر من الاستمرار النسبي وتمثل موجهات الأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها وأنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلاً لغيرها وتنشأ هذه الموجهات عن تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وهي تفضح عن

نفسها في المواقف والاتجاهات والسلوك اللفظي والسلوك العلمي والعواطف التي يكونها الأفراد نحو موضوعات معينة(محمد على محمد وآخرون، 1983، ص356).

فالقيم تعتبر أهم ضابط للسلوك وحسب ما هو وارد في الجدول، فإن النسبة الأولى تحظى بالقيم الاجتماعية وذلك بنسبة 40٪، وهي نسبة معتبرة، تؤكد أن المواضيع الاجتماعية تشغل حيزًا هامًا من الجمهور، وبالتالي السعي لمشاركة وحل مشاكل المجتمع فهي " من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها لأنها ضرورة اجتماعية ولأنها معايير وأهداف لابد أن نجدها في كل مجتمع منظم سواء كان متخلفًا أو متقدمًا"(فوزية ذياب، 1966، ص16).

أمّا النسبة الثانية، فكانت للقيم الفنية بنسبة 25٪، ما يؤكد اهتمام الصحف الإلكترونية بالجانب الفني من فن، غناء، مسرح، طبوع محلية...إلخ. مراعاة للقارئ الذي يحب التنويع هروبًا من صخب الروتين اليومي الذي يعيشه، لنجد بعد هذا وفي المرتبة الثالثة القيم السياسية بنسبة 10٪ وهذا بديهي، لاهتمام المتلقي بالقضايا السياسية الراهنة وطنيًا ودوليًا. وفي المرتبة الرابعة نجد القيم العلمية بنسبة 8٪، ثم القيم التربوية بنسبة 7٪، والقيم التاريخية 6٪ وأخيرًا القيم الاقتصادية بنسبة 4٪.

جدول رقم (04): القيم الاجتماعية :

القيم الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية ٪
التآزر	14	14
العمل الجماعي	11	11
محاربة الآفات	02	02
العدل والمساواة	08	08
القرابة	05	05
المجموع	40	٪100

يكشف لنا الجدول أعلاه أنواع القيم التي تسعى الصحف الإلكترونية الجزائرية ممثلة في صحيفة الشروق أونلاين من خلال نشرها الإلكتروني للمواد الإعلامية من أبرزها، وأهم هذه القيم مثلما وضحنا في الجدول السابق هي القيم الاجتماعية، ذلك أنا تسعى لتحقيق أهداف سامية فيه "تتضمن الاهتمام بالناس ومحبتهم ومساعدتهم وخدمتهم والنظر إليهم بإيجابية"(عبد الله ناصح علوان، 1983، ص9)

ويتضح من بيانات الجدول أن القيم الإيجابية تنوعت بتنوع الأحداث والمستجدات اليومية التي يعيشها الفرد والمجتمع ككل. ومن أهم هذه القيم والتي تصدرت المرتبة الأولى هي قيمة التآزر وذلك بنسبة 14٪، هذا اعتبارًا من أن الشعب الجزائري شعب مسلم متآخي متضامن مع بعضه في السراء والضراء، وأهمية التآزر كقيمة حاضرة في مجتمعنا تكمن في أنه : " يدمج الفرد في بيئته ويبعده عن الإنعزال، كما يبعده عن الأنانية المبالغ بها ويمكنه من تحقيق معنى التعاضد أو

ما يسمى بالجسدية الواحدة، ويوفّر البيئة الملائمة لنمو الإنجاز التطبيق والعلمي(عبد الرحمن الميداني، 1999، ص202).

ولقد شجع الإسلام قيمة التآزر أو التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع لأنها أساس كل نجاح، وتقدم، وبه يقوم دين الفرد ودنياه، فالتآزر أوجبه الإسلام، لتحقيق صلاح المجتمع، فالمسلمون مثل البنيان المرصوص والجسد الواحد إن تعاونوا وتحابوا. وقد وضح الله عز وجلْ أهمية هذه القيمة في قوله " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"(سورة المائدة: الآية 2).

لنجد بعدها قيمة العمل الجماعي في الرتبة الثانية بـ11٪ بمعنى العمل الذي يقوم به مجموعة من الأشخاص معًا. فهو ذلك النشاط الذي يؤديه مجموعة من الأعضاء الذين يشتركون في تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المشتركة، فالعمل الجماعي يطلق على " كل نشاط أو عمل نشأ من اجتماع إنساني أيا كان نوع هذا الاجتماع، فهو نتيجة لاجتماع الأفراد بعضهم مع بعض في جماعة أو في مجتمع، واحتكاك أفكارهم وتقابل وجدانهم ونزاعاتهم مع ما محيط بهم من ظروف ويكتنفهم من أحوال وشؤون وليس نتيجة لتفكير أو سلوك فردي، كما لا نقصد هنا كلمة عمل اجتماعي الظواهر التي تتمثل في حركات فحسب بل يقصد به كل ما يشمل النظم والقواعد والاتجاهات الفكرية والوجدانية والنزوعية التي تسود في مجتمع ما"(إبراهيم مدكور، 1976، ص211)، فالعمل الجماعي كقيمة حاضر في الصحف الإلكترونية وتجسد في التويزة كنمط من أنماط الثقافة الجزائرية الوثيقة والمتنوعة من منطقة لأخرى، وكذلك في اجتماع أبناء المنطقة الواحدة وقيامهم بأعمال خيرية في المناسبات الدينية خاصة المولد، إضافة إلى كثرة الأعمال التطوعية...إلخ. وهذا ليس بجديد على أفراد مجتمعنا المسلم. لنجد بعدها قيمة المساواة بنسبة 8٪، والتي تمثل " التطابق والمماثلة بين الأفراد في الحقوق والواجبات بمقتضى القاعدة القانونية التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وتمثل المساواة مكانًا مرموقًا ضمن المنظومات الحقوقية للدول المعاصرة لأنها تعد شرطًا للحرية"(ماجد الغرباوي، 2008، ص20).

ثم قيمة القرابة بنسبة 5٪، والتي تمثل " علاقة اجتماعية تعتمد على الروابط الدموية الحقيقية أو الخيالية أو المصطنعة"(احسان محمد الحسن، 1985، ص19).

وقد تجسدت هذه القيمة في مواضيع الزواج والعلاقات الأسرية وأخيراً قيمة محاربة الآفات بنسبة 2٪ وهي نسبة تكاد تنعدم.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة الحالية توصلنا إلى النتائج التالية :

-المواد الإعلامية عبر الصحف الالكترونية الجزائرية ممثلة في الشروق أونلاين كنموذج يبرز فيها تنوع في القيم من قيم اجتماعية، فنية، سياسية، تربوية، اقتصادية، تاريخية.

-القيم الاجتماعية تحتل الصدارة في المضامين الإعلامية التي تحتويها الصحف الالكترونية الجزائرية، تليها القيم الفنية، ثم السياسية والاقتصادية والتربوية، ما يؤكد أن الإعلام الالكتروني يلعب دور مهم في نقل الأخبار وبث الوعي لأفراد المجتمع.

-من أهم القيم التي سعت الصحف الالكترونية إلى إبرازها هي قيمة التآزر، ثم قيمة العمل الجماعي وبعدها العدل والمساواة. ما يؤكد أن المجتمع الجزائري مجتمع إسلامي متآخي يحب بعضه البعض ومجتمع متضامن، مؤمن بان صلاح الفرد هو صلاح المجتمع.

قائمة المراجع:

1.القران الكريم.

2.إبراهيم السامراني(1999)، المعجم الوجيز في مصطلحات الإعلام، مكتبية لبنان، بيروت.

3.إبراهيم انيس وآخرون(1979)، المعجم الوسيط، ط2، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر.

4.إبراهيم مذكور(1975)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر.

5.إحسان محمد الحسن(1985)، العائلة والقرابة والزواج، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

6.زيدان عبد الباقي(1981) علم الاجتماع الديني، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

7.سمير محمد حسن(1995)، بحوث الإعلام، القاهرة.

8.سمير اسماعيل علي (1995)،فلسفات تربوية ،عالم المعرفة،دط،الكويت.

9.علي عبد الفتاح كنعان (2014)،الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن.

10.عبد الرحمن الميداني(1999)، الأخلاق السامية وأسسها، ط5، دار القلم، دمشق، سوريا.

11.عبد اللطيف محمد خليفة(1992)، ارتقاء القيم "دراسة نفسية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

12.عبد اللطيف محمد خليفة(2012)، سيكولوجية القيم الاجتماعية'دار غريب للطباعة، والنشر، القاهرة.

13.عبد الله عبد الرحمن(2002)، سوسيولوجيا الاتصال والإعلام، دار المعرفة الجامعية، بيروت.

14.عبد الله ناصح علوان(1983)، التكافل الاجتماعي في الاسلام ، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، حلب ،سوريا.

15.عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات(2007)، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

16.فوزية ذياب(1966)، القيم والعادات الاجتماعية، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.

17.ماجد الغرباوي(2008)، التسامح ومنابع التسامح فرص النقاش بين الأديان والثقافات، ط2، مؤسسة عارف للطباعة، بغداد.

18.محمد شفيق(2003)، الإنسان والمجتمع، مقدمة في علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

19.محمد علي محمد وآخرون(1983)، المجتمع والثقافة والشخصية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر.

20.Jean Andrews (2001) : Guide to intenet technologies, B a course technology.

المرأة في التراث الشعبي بمنطقة توات

Women in the folklore of the Toat region

د.جعفري عز الدين، جامعة تلمسان- الجزائر

ملخص: لطالما كانت المرأة الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات، وإن حاول الجنس الآخر التنكر لذلك بكبتها واحتقارها والانتقاص من شأنها، وهذا قبل أن يعيد لها الإسلام مكانتها التي فقدتها منذ أزمنة طويلة، وخير ما يؤكد ذلك ما كانت تتعرض له أيام الجاهلية من الوأد وهي في بداية حياتها، والتهميش في قمة عطائها فلم يكن يؤخذ برأيها إلا عند القليل ممن عرف لها الدور والفضل كغيرها من أفراد المجتمع، ولكن حالها تغير مع مجيء الإسلام الذي أعاد لها الاعتبار، وحرم ظلمها،والاحتقار من شأنها، فجاءت سور في القرآن تحمل اسمها ولم يكن هذا الفخر للرجل ومن ذلك: " سورة مريم"، "سورة النساء"، فبعد أن عادت لها تلك المكانة سارت بجوار ابنها الطفل، وأبيها الرجل، وزوجها الصديق،وأخوها وخالها وعمها الرجل، تخوض عُبَابَ الحياة، وتشيد سرحها، وتربي أبناءها، ولهذا كان لها فضل في صون جيل المستقبل وتنشئته التنشئة الحسنة التي يحفظ بها كيانه، ويبني بها مجتمعه،ولهذا استلهمت الشعراء فكانت موضوعا لهم،والحكماء فكانت مضرب لأمثالهم وحكمهم.

الكلمات المفتاحية: المرأة ـ التراث ـ الشعبي ـ الأمثال ـ الحكم.

Le women Has always been the foundation upon of the communities, and if the opposite sex tried to shun it, to hid her, to contempt and detract from that, this is before the Islam was returning her place which lost since a long times and the infanticide is the best thing confirms what has been subjected to days of ignorance and marginalization at the top of its bid was not taken its opinion only when a few of those who knew her role as the other members of the community, but its fortunes changed with the advent of Islam who returned her mind, and the forbade of injustice, and contempt of her, in the Qur'an there is a many of Sorre bearing her name this was not so for the man: "Maryam," "Nissa". After she returned her that position she goes next to her child, her father, her friend, her brother, her uncle, her uncle's, she ford her life, construct her realization, breeding their children, this was give her the favor of the of the future generation maintenance and she was upbringing of good upbringing, which saves his entity, and he builds them society, and that inspired the poets as subject to them, and she become in the proverb and the judgment of the wisemen.

Ke words:Women, education, popular, proverbs, wise.

مقدمة:

أعطت الأمم والشعوب عناية بالغة للتراث باعتباره مخلدا لتجاربها، حافظ لذاكرتها من الزوال لتتوارثها الأجيال جيل عن جيل، فيمارسونه في أفراحهم، وأقراحهم، ومناسباتهم الدينية والدنيوية، وكانت مواضيع التراث متعلقة بأشياء عديدة ومختلفة، فمنها ماله علاقة بالرجل، أو المرأة، أو الطفل، أو البنت، ويظهر ذلك بشكل جلي في: أكلهم ولباسهم وإيقاعاتهم، وألعابهم، وأفراحهم، وأقراحهم.

وبما أن المرأة هي الكائن الأساسي في المجتمع باعتبارها، أم، وبنت، وأخت، وزوجة، وخالة، وعمة...أعط لها المجتمع عناية بالغة، ويظهر ذلك في أقوالهم التي يمتدحونها فيها كالشعر الشعبي، والحكمة، والمثل، أو يزمونها باعتبارها في نظر البعض مصدر للشر.

وسنحاول في هذا المقام أن نتحدث عن حضور المرأة في التراث الشعبي بمنطقة توات، واقتصرنا على المثل الشعبي، باعتباره صورة أظهرت المرأة في عفويتها فامتدحتها أحيانا، وتهكمت منها أحيانا أخرى، وجعلتها مصدر للحكمة أو الخطر.

والإشكالية التي تطرح نفسها هنا: كيف يمكننا اعتبار المثل الشعبي مصدرا للتعرف على المرأة في منطقة توات؟، ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات:

-أين تقع منطقة توات؟

-ما هو تعريف المثل الشعبي؟

-ما هي الأمثال الشعبية التي ذكرت المرأة في منطقة توات؟ وما هي دلالتها؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا خطة في دراستنا ابتدأناها بمقدمة، وعدة عناصر هي: التعريف بمنطقة توات، التعريف بالمثل الشعبي، ذكر بعض النماذج من المثل الشعبي الذي ذكر المرأة بمنطقة توات، وتوضيح دلالتها، ثم خرجنا من دراستنا بعدد من التوصيات، وفي الأخير ختمنا البحث بخاتمة.

1.التعريف بمنطقة توات:

منطقة توات هي إحدى مناطق الإقليم التواتي الثلاث(ڤورارة، توات، تيدكلت)، والذي يقع ضمن الحدود السياسية لدولة الجزائر، وأصبح يسمى اليوم ولاية أدرار في التقسيم الإداري الجديد للدولة بعد الاستقلال، ونظرا للمكانة الكبيرة التي كانت تحظى بها المنطقة مقارنة بجيرانها، أطلق إسم الإقليم عليها، وهي تقع مابين نهايات الهضبة العليا للڤرارة التي تشكل الحافة الشرقية لودي مسعود، والحافة المقابلة له المسماة العرق الغربي ، فتوات العليا تبدأ من أعالي مقاطعة بودة في النقطة التي ينحرف فيها واد مسعود باتجاه الغرب فيأخذ اتجاهه الأول من الشمال إلى الجنوب ليصل إلى رڤان، موقعه بين هضبة تادميت شرقا، وعرق الرمل غربا، ومن الشمال منطقة ڤورارة، ومن الجنوب منطقة تيدكلت، وتضم المنطقة كثير من القصور، وهو يتوسط الأوطان التالية: المغرب الأوسط والأقصى وجميع بلاد السودان(يحي بوعزيز، دس، ص9).

ولأهمية هذه المنطقة التاريخية ورد ذكرها في كتب المؤرخين والرحالة المتقدمين مثل ابن خلدون وبن بطوطة والعياشي وغيرهم، ومن ذلك:

ابن بطوطة(مصطفى عفت، 2010، ص15): في كتابه تحفة النظار فيقول: "...**ورفعت زاد سبعين ليلة إذ لا يوجد الطعام بين تكدى وتوات... ثم وصلنا إلى بودة وأرضها رمل وسباخ وتمرها كثير لكنه ليس بطيب لكن أهلها يفضلونه على تمر سجلماسة، ولا زرع بها ولا سمن ولا زيت...وأقمنا في بودة أياما**"(ابن بطوطة، 2001، ص406).

إشارة ابن بطوطة هذه هي أقدم ذكر صريح لأرض توات باسمها في كتب المؤرخين، وهذا خلال رحلته التي زار فيها الإقليم بتاريخ 754ه/1353م، ولم يذكرها قبله أحد من الرحالة والجغرافيين باسمها الذي هي عليه اليوم حسب رأي بعض من الباحثين(عبد الله حمادي الإدريسي، 2011، ص266).

أبو سالم العياشي في كتابه ماء الموائد يشير إليها بقوله: "**ودخلنا أول عمالة توات وهي قرى تسابيت وزرنا بأول قرية منها قرية الولي الصالح سيدي محمد بن الصالح المعروف بعريان الرأس**"(أبوسالم العياشي، 2006، ص79)، وكان ذلك خلال عبوره بالمنطقة في رحلته إلى الحجاز سنة1669م. وللخدمات الكبيرة التي كان يجدها المسافر في أرض توات كانخفاض الأثمان، وحسن الضيافة، وتوفر العلف للرواحل والدواب، ووفرة الإبل التي كانت تعرض في أسواق المنطقة جعلته يمكثون بالمنطقة أيام قبل المغادرة، ورحّالتنا العياشي مكث ستة أيام بالمنطقة، مما رسخ في ذاكرته تلك الأحداث التي صادفته حين وجوده بها.

ابن خلدون(محمد أمين فرشوخ، 1989، ص68) **في" كتابه العبر"** فيقول: "**وفواكه بلاد السودان تأتي من توات وتيكورارين...**"(عبد الرحمن بن خلدون، 2000، ص730).

وكلام ابن خلدون هذا يؤكد مركز توات التجاري،فهي نقطة استقبال وتصدير للمنتجات باتجاه الشمال والجنوب، فاستقبلت فواكه ومنتجات الشمال إضافة إلى منتجاتها المحلية، وعملت على نقلها إلى بلاد السودان التي كانت في ذلك الوقت من أغنى بلدان الدنيا بمنتجاتها النفيسة والتي يأتي الذهب على رأسها، وبهذا كانت المنطقة عبارة عن ميناء صحراوي لتنشيط الحركة التجارية بين بلدان إفريقيا، وربما لولا تلك الأهمية لما كان للمنطقة أن تجد مكان لها في تاريخ ابن خلدون.

2.تعريف المثل الشعبي:

قال أبو عبيدة: "الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام بها كانت تعارض كلامها فتبلغ ما حاولت من حاجتها في المنطق بكناية غير تصريح فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى،وحسن التشبيه(عبد المنعم سيد عبد العالي، 1968).

وقال ابن عبد ربه الأندلسي: "الأمثال هي وشي الكلام، وجوهر اللفظ وحلي المعاني والتي تخيرتها العرب، وقدمتها العجم،ونطق بها في كل زمان، وعلى كل لسان، فهي أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يسر شيء مسيرها، ولا عم عمومها، حتى قيل أسْيَر من مثل، ومن ذلك قول أحد الشعراء: ما أنت إلا مثل سائر يعرفه الجاهل والخابر.

وأضاف الميداني عن عبد الله بن المقفع تعريف المثل: " إذا جعل الكلام مثلا كان أوضح للمنطق، وأنق للسمع، وأوسع لشعوب الحديث(الميداني، دس، ص14).

ونقل السيوطي عن المرزوقي قوله في شرح الفصيح: " المثل جملة من القول مقتضبة من أصلها مرسلة بذاتها فتتسم بالقبول، وتشتهر بالتداول، فتنتقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح

قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يوجه الظاهر إلى أشباه المعاني فلذلك تضرب، وإن جهلت أسبابها التي أخرجت عليها"(جلال الدين السيوطي، دس، ص487).

والمرزوقي يعتبر المثل مقطعا لفظيا محدودا يتميز بالذيوع والانتشار بين الناس، والمثل له مورد ورد فيه، وهو الحادثة الأولى التي قيل فيها أي مصدره، ومضرب وهو الحالة أو الحادثة المشابهة للمورد دون تغيير في التركيب اللغوي، وذلك كما روي المثل: "الصفة ضيعتِ اللبن" بكسر التاء للمؤنث والمذكر سويا، ولو خالف القواعد المألوفة في اللغة، وفي هذا يقول الزجاجي: "الأمثال قد تخرج عن القياس فتحكى كما سمعت، ولا يطرد فيها القياس فتخرج عن طريقة الأمثال(مصطفى براندو، 2001.2002، ص18).

كما أن هناك تعاريف أخرى أوردها المحدثين، وخاصة وأن كل مجتمع اهتمّ بجمع أمثاله، وصنفها، ودرسها، فمثلاً نجد في مصر أحمد تيمور في كتابه" الأمثال العامية"، وأحمد أمين في كتابه "قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية"، والسيدة حسين راغب في كتابها "حدائق الأمثال العامية"، وفي الجزائر نجد عبد المالك مرتاض في كتابه " الأمثال الشعبية"، وقادة بورتان في كتابه" الأمثال الشعبية"، فأغلب هؤلاء حاول تقد يم تعاريف للمثل الشعبي عند تقديمهم لكتبهم، ومن ذلك ما ذكره الأستاذ الشيخ محمد رضا الشيبي في تقديمه لكتابه" الأمثال البغدادية" للشيخ جلال الحنفي يقول الأستاذ محمد رضا: "الأمثال في كل قوم خلاصة تجاربهم ومحصول خبرتهم، وهي أقوال تدل على إصابة المحزوف وتطبيق المفصل هذا من ناحية المبنى فإن المثل الشرود يتميز عن غيره من الكلام بالإيجاز ولطف الكناية وجمال البلاغة، والأمثال ضرب من التعبير عما تزخر به النفس من علم وخبرة وحقائق واقعية بعيدة البعد كله عن الوهم والخيال، ومن هنا تتميز الأمثال عن الأقاويل الشعرية"(مصطفى براندو، 2001-2002، ص18).

ويمكننا القول في الأخير أن للمثل الشعبي خصائص تميزه عن غيره من الفنون الأدبية الأخرى ومن ذلك:

-يعد المثل عصارة التجارب البشرية، التي تنتج عن عصارة من الخبرة والمهارة.
-يمتاز المثل بالاختصار في القول والتعمق في المعنى.
-يتصف المثل بجميل البلاغة وموجز العبارة.

وأوجز ذلك أحمد أمين بقوله: "الأمثال نوع من أنواع الأدب يمتاز بإيجاز اللفظ، وحسن المعنى ولطف التشبيه، وجودة الكناية، ولا تكاد تخلو منها أمة من الأمم، ومزية الأمثال أنها تنبع من كل طبقات الشعب وليست في ذلك كالشعر والنثر الفني، فإنهما لا ينبعان إلا من الطبقة الأرستقراطية في الأدب، وأمثال كل أمة مصدر هام جداً للمؤرخ الأخلاقي والاجتماعي يستطيع كل منهما أن يعرف كثيرا من أخلاق الأمة وعاداتها وعقليتها ونظراتها إلى الحياة لأن الأمثال عادة وليدة البيئة التي نشأت عنها".

ويضيف رشدي صالح فيعرف المثل بأنه: " هو ذو أسلوب بلاغي قصير ذائع بالرواية الشفاهية المبين لقاعدة الذوق أو السلوك أو الرأي الشعبي ولا ضرورة لأن تكون عباراته تامة

التركيب بحيث يمكن أن نطوي في رحابه التشبيهات والاستعارات والكنايات التقليدية"(أحمد رشدي صالح، 1961، ص06).

والأمثال الشعبية لا تقتصر على جانب واحد من الحياة وإنما هي شاملة لها بالكامل، قبيحها وحسنها، فيشير لذلك الأستاذ عبد الملك مرتاض بقوله:

"ولما كانت الأمثال من الفنون الأدبية الشعبية الحية تعلقت بكل شيء، وتناولت كل شيء يتصل بالحياة،فنراها تعالج الأخلاق والحكمة، والتربية، والتوجيه، والسخرية والتهكم، والنكتة والفكاهة، والعظة والعبرة، والحب، والاضطراب، والاطمئنان، والخوف والأمن، والسعادة، والشقاء، والخصب والجدب، والحرب والسلم، والحياة والموت، فكل ما يتصل بالحياة ويحوم حولها، وينبع منها أو يصب فيها مجال فسيح لفن المثل"(عبد الملك مرتاض، 1975، ص34).

وكثرة الأمثال في الأمة هو دليل على قوة تجربتها وغزارة حكمتها، فيضيف الأستاذ عبد الملك مرتاض في هذا الشأن:

"والأمة إذا كثرت أمثالها دل ذلك على ذكائها وحيويتها، تم على تأثرها بحوادث الحياة وانفعالها معاً: فإذا هي توجز الملاحم المهولة والقصص الطويلة، والاضطرابات الطاحنة، والخطوب السوداء في عبارة قصيرة جامعة(عبد الملك مرتاض، 1975، ص34).

بعض الأمثال التي اتخذت من المرأة مضرب لها:هناك عدد كبير من الأمثال التي أشارت للمرأة وعبرة عنها، وهذا من باب المدح أحيانا، أو من باب الذم أحياناً أخرى، فتعتبر المرأة في المخيلة الشعبية بمنطقة توات رمزا للمكر والدهاء، إذا أهينت، ورمزاً للعقل والرزانة والحزم إذا أكرمت،وعلى العموم تحظى المرأة بمكانة عظيمة القدر في المجتمع التواتي لأنها هي المربية لأبنائها، والقائمة على شؤونهم وشؤون زوجها وبيتها، ولهذا لا يمكن إغفال دورها في الأسرة، أو في المجتمع حتى وإن جاءت في حقها العديد من الأمثال التي تنقص من قدرها وتستهين بها، كما أن الأمثال التي أبرزت دورها لا تستوفيها حقها.

3.نماذج عن حضور المرأة في المثل الشعبي:

-المرأة تعد هي المدبرة لشؤون البيت، فهي المقتصدة في أموال زوجها، وإن كان هو من يكدح في جمع ثروته، فتستطيع هي بتدبيرها أن تصونه، وتصون ماله، وبتبذيرها، أن تهلكه وتهلك ماله، فهي من يعطي الفخر للزوج بجودها، والذم له ببخلها، وبهذا جعلها البعض مضرب للمثل القائل:

هو يطلب وامراتو تتصدق : و نظيره عند العرب قولهم : **أبي يغزو وأمي تُحَدّث.**

-هناك مثل أخر يشير إلى القوة المؤثرة في سلوك المرأة، فهي حكيمة مدبرة إذا أهينت، وماكرة شريرة إذا أهينت، فلهذا يجب علينا إذا أردنا أن نستفيد منها أن نعاملها بالاحترام والتبجيل، وهذا لأنها عيفة عن الرجل قوتها في دهائها وعقله، توظفه للدفاع عن نفسها، والتعبير عن مشاعرها، ولهذا حثت الأمثال إلى وجوب معاملة المرأة معاملة حسنة، ومن ذلك قولهم: **النسا إلى حبو يدبروا وإلى كرهوا يخبروا.**

وهي حكمة في أهمية الحب والبغض وقيمتهما في حياة المرأة، فهي إذا أحبت دبرت أمورها كيف ما كانت بروي وحكمة، وبالمقابل إذا كرهت فإنها لا تستطيع أن تخفي شعورها لأن كل شيئ فيه يخبر بذلك.

-هناك حكمة أخرى تفتخر بحكمة المرأة ورجاحة عقلها، حتى البعض جعلها تسبق المكتوب، فالمرأة قد تفيد بنصائحها وحلولها الكثير من المشكلات التي يظن البعض بأنه ليس هناك مخرج منها، ومما جاء في تلك الحكمة قولهم: **فال النسا غلب الكتوب.**

إذا كانت تلك الحكم والأمثال قد اعترفت بفضل المرأة، ورجاحة عقلها، وأنها شقيقة الرجل، فهناك حكم وأمثال أخرى عبرة عن مكر المرأة، وضعف شأنها مقارنة مع الرجل، وهذا الأمثال لا نوردها للتقليل من شأنها ولكن من باب الحفاظ على التراث الشعبي، ونقلها بحسنه، وقبيحه، ومن ذلك قولهم.

-مما يعاب على المرأة أنها ثقيلة في إعداد مشاغلها على خلاف الرجال الذي تكون مشاغله خفيفة، فهو يحرص على السرعة في إعدادها أحينا أكثر من حرصه على الإتقان فيها، في حين أن المرأة هي على خلاف ذلك نجدها تتكلف وتثقل عند قيامها بمشغلها فهي حريصة على الإتقان فيها، والإحاطة بها من كل الجوانب، ويظهر ذلك بشكل واضح عند مغادرة العروس بيتهم يوم زفافها، ولهذا صار أهل المنطقة يضربون مثل في كل من يتأخر في مواعيده، ومشاغله بالعروس التي تتأخر في الذهاب لبيتها يوم زفافها، ومن ذلك قولهم: **واش جا يخرج العروس من دار أباها.**

ويضرب للتباطؤ في الأمور. ذالك أن العادة جرت في خروج العروس من بيت أبيها في يوم زفافها ألا يكون إلا بعد وقت طويل من الوداع والعناق مع الأهل والأحباب.

-إذا كان الله قد منح الرجل القوة ليقوم بمشاغله، ويحمي أسرته، فإنه تعالى أكرم المرأة بعقل تدبر به شؤونها، ورقة في طبعها تعينها في منح الحنان لأبنائها، ولهذا هي بعيدة عن الخشونة، والقوة، وهذا الضعف الذي تمتاز به جعل بعض أهل المنطقة، يسخرون من الذي يتكلف أمر لا يطيقه، وعجز عنه، فإذا عجز عنها الأقوياء فكيف يقدر عليه من هو ضعيف في حاله، فيشبهونه بالمرأة الضعيفة، ومن ذلك قولهم: **واش دارو الدحادحة محسى عيشة ورابحة.**

-وهناك مثل أخر يضرب في الشخص الذي يتأخر في إعداد أموره خشية من الخسارة، وخوف من العاقبة، فلا يقبل على أموره إلا بعد فوات الأوان، وضياع الفرصة، فهو شبيه بالمرأة العمياء التي تأخرت في أمره، وبعد أن عاد لها بصرها واستعدت لقضاء حاجتها وجدت الليل قد حل، وأرخى سدوله، وبهذا تفوته الأمور، بتباطئه وتأخره، ومما جاء فيه: **انهار اللي تحزمت العمشة لقات الحال مشى.**

-وهناك حكمة أخرى تدعو إلى حسن التعامل مع النساء، والطريقة في ذلك، فإذا صدر أمر منهن يدعو إلى العقوبة، فإنه من الأحسن توخي الحذر في معاملتهن، وأحسن من يدرك بذلك هي المرأة لأنها تعرف ما يدور في ذهن المرأة غيرها والرجل لا يدرك ذلك ربما، وإذا استعمل العصا والضرب في تأديبها، فإنه قد يفسد ما حاول إصلاحه، ويصعب من القضية، ومما جاء فيها: **النسا تنبط بالنسا ما هو بالعصى.**

-وهناك مثل أخر يضرب لمن فعل خير لغيره، ولم يكتفي بذلك و طلب الغير منه إن يفعل فوق طاقته، وهو في مكانه لا يبذل مجهوداً، ففاعل الخير هنا يعمل فوق مجهوده وطاقته، ومع هذا يجبر على فعل واجبه وواجب غيره، فاتخذ أهل المنطقة من الرجل الذي يزوج ابنته لشخص أخر ويكري عليه ليوصله له دون أن يقوم الزوج بأي عمل مقابل ذلك مضرب لذلك، ومما جاء في هذا المثل: **نعطي بنتي ونكري عليها.**

-وهناك حكمة أخرى تحدد سن بلوغ الرجل، وتحمله للمسؤولية على أفعاله، وذلك بعد أن يصوم عامين، والمرأة هي الأخرى كذلك بعد صومين، وهذا الحكمة تضرب في الإنقاص من شأن الرجل والمرأة اللذان يصدر منهما عمل سيء بعد هذا المرحلة من العمر، وهي حكمة في أن الرجل تكتمل رجولته الأولية بعد صيامه الثاني أما المرأة بعد خلالين والخلال بمثابة مرحلة الصيام عند الرجل، ومما جاء في تلك الحكمة قولهم: **لا راجل بعد صومين ، ولا امراة بعد خلالين.**

-وهناك مثل أخر يضرب في الرجل الذي يكون له زاد رديء ليست له قيمة، فهو شبيه بالمرأة التي يكون متاعها قليل ورديء، ومما جاء فيه قولهم: **قش بختة.**

-هناك مثل أخر يضرب في توضيح قيمة العقل بالنسبة للمرأة، فهو عنصر القوة فيها، أمام ضعفه الجسدي، فإذا فقدته فقدت عنصر الحفاظ على بقائها، وقيمتها، ويضرب لتوضيح فائدة البصل في تحضير مختلف الأكلات فهو عنصر لا يمكن الاستغناء عنه، فكما لا تستطيع المرأة أن تستغني عن عقلها أمام ضعفها، فكذلك القدر لا ستتغني عن البصل في الطبخ، ومما جاء فيه قولهم: **القدرة بلا بصل كيف المراة بلا عقل**

-وهناك مثل أخر يضرب في قيمة السترة للرجل والمرأة، فهو ضروري لهما، بحيث لا يمكن الاستغناء عنهما، فالكفن ضروري لتستر الرجل بعد الوفاة، واللحاف ضروري للمرأة عند سترتها ولا يمكنها الاستغناء عنه، ومما جاء فيه قولهم: **الراجل بلا كفن كيف المراة بلا حفل**.

-تعد المرأة هي المقتصدة في بيت زوجها، تدبر ماله وتنفقه عليه وعلى عياله، وإن كان هو من يكدح في الحصول عليه، ولهذا أعاب أهل المنطقة على الرجل البخيل الذي لا يرضى بما قسم الله، فهو يكدح وامرأته تنال الأجر والثواب بإكرامها للضياف، فلشدة كرمها أنها تكرم دون علم رجلها، ولشده بخله هو أنه يطلقها فقط لهذا التصرف، وفي هذا جاء مثل مفاده: **شاف الضيفة طلق مولاة الدار.**

4.أهمية الأمثل والحكم:

للمثل والحكمة أهمية عظيمة في تقويم سلوك المرء، فهو يعد خلاصة التجربة البشرية، وإن كان موجز الكلام، كما أنه سهل الحفظ والتداول، وفوق هذا يتقبله كل من قيل في حقه حتى وإن جرح مشاعره، وسبب هذا القبول وعدم الاعتراض يكمن في حقيقة المثل الذي يصدر عادة من نفس صافية خالية من الشرور، والأحقاد هدفها فقط هو نقل تجربتها للأجيال لتكون حاضرة بينهم وقت غيابها، ولهما وظائف عديدة منها:

وظيفة اجتماعية: فأغلب الحكم والأمثال تحمل بين طياتها أهداف اجتماعية تربوية، فقائلهما يهدف إلى نقل تجربته للأجيال لتأمرهم وتحذرهم في نفس الوقت.

وظيفة ترفيهية: يحمل المثل بعد تربوي لكنه في عبارته قد يتضمن بعض الكلمات التي توحي بالسخرية والتهكم، وهذا ليسهل تقبله من الغير، وتخفيف وقعه على النفس الخاطئة، فمثلا عند محاولة إسكات من لا يسكت، ويكثر من الثرثرة التافهة، يقولون في حقه مثلا يقبله هو ويزجره عن فعله المشين، ومما جاء فيه:

الفم المحلول يدخلو الدبانْ، وهذه الأمثال تقال للترفيه عن النفس وإبعاد الملل والسأم، وهي تقال بين الأصدقاء خلال الحوار في المجالس الشعبية، وبين أفراد العائلة أثناء السمر، أو عند التأديب.

5.توصيات واقتراحات: بعد هذه الدراسة التي قمنا بها عن التراث الشعبي بمنطقة توات توصلنا إلى عدد من التوصيات والاقتراحات:

-وجوب الاعتناء بالتراث الشعبي بمنطقة توات خاصة وأن الكتابات في المنطقة بهذا الخصوص قليلة إن لم نقل نادرة.

-أنشأ فرق بحث لجمع التراث اللامادي وتدوينه ونقله من أفواه الرواة، ليتمكن الأجيال من التعرف عليه، ليستمدوا منه تجارب الآباء والأجداد.

-التعريف بالعديد من عناصر التراث اللامادي بالمنطقة ليتم تدوينها في منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم، لتصبح من التراث العالمي خاصة وأنا المنطقة لها أمثلة عديدة تم تسجيلها في التراث العالمي ومنها: أهليل، والسبيبة.

-تذليل الصعاب أمام الباحثين المهتمين بالتراث اللامادي، ومساعدتهم ماديا ومعنويا.

-وضع أطلس للتراث اللامادي في المنطقة، يسجل مختلف عناصره من أكل، وشرب، ولباس، وألعاب، وأمثال، وحكم.

خاتمة:

نصل في أخر هذه الدراسة المتواضعة إلى أن المرأة كانت لها مكانة كبيرة بين أفراد المجتمع في منطقة توات، فلم يكن ينظر إليها على أنها أقل قيمة من الرجال، وإنما على أساس أن مسؤوليتها تختلف عن مسؤوليته، وقدرتها تختلف عن قدرته، كما أن لها جوانب تميزها عن الرجال كالصبر وقوة التحمل، وحدة البديهة والذكاء، وهذا ما جعلها في كثير من الأحيان مضرب للكثير من الأمثال والحكم، وهذا إما إشارة لقوة ذكائها، أو قوة صبرها وتحملها، أو تلميح لبعض مواقفها السيئة كالمكر والغد، والحقد والحسد، وغيرها من الصفات المشينة التي فُطر عليها الإنسان، ودعاها الله إلى التخلص منها بتزكية نفسه وإرغامها على صالح الأعمال.

قائمة المراجع:

1.الإدريسي عبد الله حمادي(2011)، الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي وتصديه للخطر اليهودي بصحراء توات والصقع السوداني، ط1، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر.

2.الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري(دس)، مجمع الأمثال، منشورات دار المكتبة، بيروت لبنان.

3-أمين احمد مصطفى عفت وآخرون(2001)، الموسوعة العربية الميسرة، ط2، دار الجيل بيروت.

4.أمين أحمد (1953)، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، مؤسسة هنداوي، القاهرة.

5-ابن بطوطة(2001)، تحفة النظار في غرائب الأمصار، ط1، دار صادر، بيروت لبنان.

6.ـبراندو مصطفى(2001/2000)، الأمثال الشعبية في منطقة مسيردة، جمع ودراسة، رسالة ماجستير، الأدب الشعبي، قسم الثقافة الشعبية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر.
7.رشدي صالح أحمد(1961)، فنون الأدب الشعبي، دار القلم، القاهرة.
8.ـبوعزيز يحي(دس)، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية -16-20م، دار هومة، الجزائر.
9.ابن خلدون عبد الرحمن(2000)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأعظم، تح سهيل ذكار و خليل شحاذة، دار الفكر، بيروت.
10.أبو سالم العياشي(2006)، الرحلة العياشية، تح سعيد الفاضلي، وسليمان القرشي، ط1، دار السويدي، أبو ظبي.
11.عبد المنعم سيد عبد العال(1968)، لهجة شمال لمغرب(تطوان وما حولها)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
12.فرشوخ محمد أمين(1989)، موسوعة عباقرة الإسلام، دار الفكر، بيروت.
13.ابن عبد ربه أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، كتاب الجوهر في الأمثال، تح14، أحمد أمين، وأحمد الزين، وآخرون، دار الكتاب العربي، بيروت.

الماء في المخيال الشعبي الجزائري "دراسة رمزية في منطقة حمام النبائل بقالمة"

Water in the Algerian popular imagination"A sympolic study in the Hammam N'bails/ Guelma "

أ.رزايقية فاطمة، جامعة تلمسان- الجزائر
أ.بن معمر بوخضرة، جامعة تلمسان- الجزائر

ملخص: يعد الماء المكون الأساسي في حياة الإنسان واستقراره؛ إذ أنه شرط من شروط الوجود الضرورية التي تقتضي العيش والنماء وسبب رئيسي في ديمومة الحياة واستمرارها .ولهذا السبب كان الماء عاملا مؤَثرا في نشأة المجتمعات، وقيام الحضارات التي كانت تتخذ موقعها ومكانها قريباً من الأنهار الكبرى الدائمة الجريان وحول عيون الماء والينابيع ومساقط الأمطار الوفيرة وذلك لما تمنحه هذه الخصائص من عوامل بناء ورخاء، الأمر الذي يعني أن الماء يمثل رمزا من رموز المنَعةِ والقوة والثبوت والخصوبة فكلما توافرت الشعوب على مصادر ماء غنية كانت حظوظها في الاستقرار والصمود وإنتاج القيم الحضارية أكثر"، فالماء هو الأساس الأول للحياة ولهذا يحضر بقوة في الثقافة الإنسانية منذ القديم، ومن خلال هذا المقال العلمي نود تسليط الضوء على عنصر الماء بالدراسة والتحليل في المخيال الشعبي بمنطقة حمام النبائل بقالمة كنموذج.

الكلمات المفتاحية: الماء، المخيال، الرمز، الطقوس، المعتقدات

Abstract: Water is the essential component of human life and stability, As it is one of the essential conditions of existence that require living and development and a major reason for the permanence and continuing life. For this reason, water has been an influential factor in the emergence of societies, and the establishment of civilizations that were taking place and location near the great rivers running constant and about the source of water and springs and abundant rainfall because of these characteristics of building factors and prosperity, which means that water is a symbol of the momentum and strength and steadfastness and fertility, whenever people have access to rich water sources the greater their chances of stability and steadfastness and the production of more civilized values, water is the first foundation of life that is why he has been very strong in human culture since ancient times, through this scientific article we would like to highlight the water component of the study and analysis in popular imagination in the area of Hammam N'bails in Guelma as a model.

Keywords: water, imagination, symbol, rituals, beliefs.

مقدمة وإشكالية الدراسة:

الماء جوهر الحياة والعنصر الرئيسي لها و يعد المكون الأساسي في حياة الإنسان واستقراره، إذ أنه شرط من شروط الوجود الضرورية التي تقتضي العيش والنماء وسبب رئيسي في ديمومة الحياة واستمرارها .ولهذا كان عاملا مؤثرا في نشأة المجتمعات، وقيام الحضارات التي كانت تتخذ موقعها ومكانها قريباً من الأنهار الكبرى الدائمة الجريان وحول عيون الماء، والينابيع و مساقط الأمطار الوفيرة ، وارتبط الماء بحياة البشر ارتباطا وثيقا سواء أكانوا أفرادا، قبائل أو حتى شعوبا وأمم، وهذا يبين ما للماء من أهمية كونية، وما تمنحه خصائصه من عوامل بناء ورخاء ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على: "أن الماء يمثل رمزًا من رموز المنَفعةِ والقوة والثبوت والخصوبة، فكلما توافرت الشعوب على مصادر ماء غنية كانت حظوظها في الاستقرار والصمود وإنتاج القيم الحضارية أكثر"(هيثم سرحان، 2008، ص106) ، فالماء هو الأساس الأول للحياة لقوله تعالى ﴿وَجَعْلناَ مِن الَماء كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ أَفلا يَؤْمنوُن ﴾(سورة الأنبياء، الآية30) ولهذا يحضر الماء وبقوة في الثقافة الإنسانية منذ القديم، وبما أن الماء مادة الحياة، ومورد الخصوبة، وأصل الكون، فقد اعتبر من بين الرموز الثقافية التي يستعملها الإنسان في التواصل مع أفراد الجماعة، ومع العالم غير المنظور.

حيث ترجع أغلب أساطير المجتمعات البشرية أصل الكون وجميع المخلوقات إلى الماء، إذ تعبر عنها داخل قوالب وأشكال طقوسية منذ القدم، وأصبحت من المعتقدات والموروثات الشعبية المتصلة بالماء، تحضر بحلول الجفاف وندرة الأمطار، وهي وإن اختلفت طرق أدائها وكيفية ممارستها فإن الغاية من ورائها واحدة، حيث تترجم كمضامين دالة على الخصوبة والحياة، إذ عبر المخيال الشعبي عن هذا بجملة من الرموز المشكلة لطقوس الاستمطار الدالة على معاني الخصوبة والحياة والإنتاج.

فالماء يتعدى ماديته الفيزيائية والكيميائية بكثير، فيحاط بجملة من الاعتقادات والممارسات تصل إلى درجة تقديسه، حيث أنها ليست ممارسات واعتقادات تكرارية واعتيادية، بل يتفق عليها أفراد المجتمع، ويحددون لها طرائق وغايات، ويبررون لها الدوافع والمألات.

كما نجد الماء يحضر في الكثير من ألوان الأدب الشعبي، كالألغاز، والقصص والحكايات، وكان له نصيبا وافرا في الأمثال الشعبية، فهناك الكثير من الأمثال حول الماء تحمل ضمنها رسائل مختلفة للحفاظ على الماء أو على أهميته وقيمته.

ولما تعدى الماء خاصيته الطبيعية، وأحيط بجملة من الرمزيات والتمثلات تشكلت في العديد من مظاهر المخيال الشعبي، أردنا الكشف عن دلالاتها ومعانيها، وذلك من خلال رصدها في أكثر مظاهر المخيال الشعبي تناولا لعنصر الماء، كطقوس الاستمطار والمعتقدات والأمثال الشعبية.

وقد كانت دراستنا لهذا الموضوع في منطقة "حمام النبائل بقالمة" الواقعة بالشرق الجزائري، و الذي نحسبه مجتمع متأصل في ثقافة جزائرية عامة له خصوصياته المحلية التي تطبعه وتميزه خصوصا حول بعض القضايا والمسائل من قبيل موضوعنا-الماء في المخيال الشعبي-التي نسجت حولها اعتقادات وتصورات حصيلة تراكمات وموروثات تركها الماضي في ذهنية أفراد

المجتمع والتي تضرب بجذورها في أعماق أبنية أسطورية، دينية وشعبية، انتقلت بالتوارث من جيل إلى جيل، لتعيش معنا وتتوالد تحت تأثير مخيال شعبي يمتزج بألوان الثقافة الشعبية للمنطقة والتي تترجمها جملة من أشكال التعبير الشعبي والطقوس والمعتقدات الشعبية.

وعلى ضوء ما تقدم، يتبين أن الماء عنصر طبيعي، يحظى بوضع رمزي وحيوي جعله في أصل الطبيعة والرمزية؛ وتبعا لذلك، يمكن أن نطرح الإشكال التالي:

-ما أهم التمثلات الرمزية للماء في المخيال الشعبي في منطقة حمام النبائل؟ ما السبيل لفهم البنية الرمزية التي أنتجها المخيال الشعبي حول الماء من خلال طقوس الاستمطار، المعتقدات، والأمثال الشعبية؟

وللإجابة على هذا الإشكال اعتمدنا المنهج الاثنوغرافي وكذا التاريخي، لجمع ووصف المعطيات الخاصة بموضوعنا، ومحاولة معالجتها وتحليلها، واعتمدنا على الملاحظة بالمشاركة كتقنية لاستنطاق المعطيات الميدانية.

لكن وقبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع، لا بأس أن نضيء جوانبه بفرش تاريخي، انطلاقا من فكرة فحواها " أن أي دراسة تروم استقصاء خبايا ثقافة معينة، ينبغي لها أن تطرق باب ثقافات وحضارات أخرى، حتى يكون مستوى رؤيتها أرحب وأفسح" (بوجمعة كثيري، http://ww.oudnad.net27/06/2018 17:08).

بيد أن اهتمامنا الآن، ليس البحث عن الجذور التاريخية للماء، أو كيفية بدايته بقدر ما يهمنا طريقة تعبيره عن تعدد الروافد الثقافية والحضارية.

أولاً. تقديس الماء عند الشعوب والأمم:

منذ القديم، والإنسان يرى أنه محاط بعناصر الطبيعة، وظواهرها المختلفة، فكان يقف أمامها حائراً، ساهما واجما، لا يدرك كنهها، ولا حقيقة العلاقة التي بينه وينها، فاشتط به الخيال، وتصور أن فيها، أو وراءها قوى حية، يمكن أن تصيبه بشر مستطير، أو خير نافع، ثم راح يغلو به الخيال، حتى جعل لكل مظهر من مظاهرها، إلها، في زعمهم في الغالب، ونتيجة لهذا صار يعبدها، ويتقرب إليها طمعاً في خيرها ودفعها لشرها.

1.الماء عند القدماء:

اعتبر الماء خلال عصور طويلة وإلى اليوم ينبوع الحياة، وسر الوجود، ومعجزة الطبيعة، كما ارتبط منذ عصور ما قبل التاريخ حتى الآن بالشعائر الدينية، وأساطير الآلهة والأبطال، وتلفّت الفلاسفة حواليهم، على الطبيعة تنضح بأسرارها، وتفصح عن مخبآتها ومكنوناتها، لتعلن عن أصل المادة، وتفسر ظواهرها وردها إلى جذورها وأصولها.

واهتم الفكر الإنساني منذ أكثر من ألفي عام بالبحث عن المكونات الأساسية للكائنات، فظهرت نظريات ومفاهيم كثيرة في حضارات متعددة، استقرت في النهاية إلى نظريات العناصر أو الأركان أو الجذور الأربعة، وهي: الماء، التراب، النار، الهواء. كما ذهب بعض حكماء الشرق إلى أن الكائنات ترجع إلى عنصر واحد، إما الماء، أو الأرض، أو الهواء، أو النار، كما نحا البعض الآخر إلى تكونها من عنصرين، أو من أربعة عناصر، أو من عدد غير محدود من العناصر، وكان مردُّ هذا كله إلى المشاهدة والنظر إلى العالم المحيط بنا.

فطاليس (Thalés) الفيلسوف اليوناني الحكيم وعالم الرياضيات(624 – 547 ق.م) عاش في آخر القرن السابع ق.م، والذي يعتبر أحد الحكماء السبعة لليونان، يرى في الماء العنصر الأول في هذا الكون ونظر إليه على أساس أنه أهم مولد للكون حيث إن له نظرية تتلخص في الأسس الآتية:

-الأرض محمولة بالكلية على الماء.

-الماء هو العنصر الأساسي لكل الكائنات، أي أن الماء هو السبب الأول للكون.

-يحوي الماء قوة غريزية، وروحاً حية، كذلك المتواجدة في حجر المغناطيس بدليل أنه يجذب الحديد. كذا الكهرمان وجذبه
للقش.

-كل الكائنات تكمن فيها الآلهة حسب زعمه.

-المادة متصلة لا فراغ فيها، وهي قابلة للقسمة دون حد.

-الحرارة منشؤها الرطوبة، والموت سببه الجفاف. (محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، 1996، ص292).

أما أرسطو، فقد كان يرى فيه هو والهواء، والتراب والنار العناصر الأساسية في تكوين هذا العالم المادي، وقد سادت هذه النظرية لمدة عشرين قرناً.

ولقد كانت المكونات الأساسية فب فكر الحضارة الصينية القديمة، ولا سيما ما وجد في كتاب(شوشينج)، أن كل كائن لا بد وأن يكون مركباً من: الماء، الأرض، المعدن، الخشب.

كما تعتمد العناصر في الحضارة الهندية ما أخذت به الحضارة الصينية القديمة، وقد أشار(ج. هولميارد) في كتابه:(مؤسس علم الكيمياء)، إلى فكرة أصل المادة، وتفسير ظواهرها تعود إلى العالم الهندي الكبير(كانادا) الذي قال بأن أصل الكون يمكن رده إلى عناصر أربعة: الماء، الهواء، النور، التراب.

ويذكر أبو الريحان البيروني، في كتابه(في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة، في العقل أو مرذولة). "ومن البيّن أن كل مركب، فله بسائط منها يبدو التركيب، وإليها يعود التحليل". والموجودات الكلية في العالم هي العناصر الخمسة، وهي على رأيهم: السماء، والريح، والنار، والماء، والأرض. وتسمى(مهابوت)، أي كبار الطبائع.

ولا يذهبون في النار إلى ما يُذهب إليه من الجسم الحار اليابس عند تقعير الأثير، وإنما يعنون بها هذه الموجودة على وجه الأرض من اضطرام الدخان.

وفي (باج سبران) أن في القديم، كان الأرض والماء، والريح والسماء، وأن(براهم) رأي شرارة تحت الأرض، فأخرجها وجعلها أثلاثاً.

ويشير أبو الريحان البيروني في كتابه إلى بعض أقوال حكماء الهند في قضية العناصر فيقول: وقال(بلسن) في (سد هنادة): "إن كلية العالم هي جملة الأرض والماء والنار، والريح، والسماء، خلقت فيما وراء الظلمة"(محمد بن عبد العزيز بن عبد الله، 1996، ص293)، وفي هذا المقام يؤكد البيروني على أهمية عنصر الماء فهو من عناصر الكون والخلق.

2.التصور الميثولوجي للماء عند العرب:

كان عرب الجاهلية يقدسون مواطن المياه ويتصورون أن فيها سراً غامضاً، فكأنها كانت في تصورهم مواطن الآلهة أو الأرواح، وكانوا إذا غم عليهم أمر الغائب جاؤوا إلى بئر قديمة ونادوا ثلاثاً: يا فلان، فإذا كان ميتاً لم يسمعوا في اعتقادهم صوتاً، ويقول الشاعر معبراً عن هذا:

دعوة أبا المغوار في الحفر دعوة فما آضَ صوتي بالذي كنت داعيا

أظن أبا المغوار في قعر مظلم تجر عليه الذاريات السوافيـــــــــا

فكان العرب في فجر تاريخهم ينظرون إلى المياه نظرة تقديس، لأنها مورد الخصب والنماء، وواهبة للبركة والخير، فكانوا ينشدون الأراجيز أثناء حفر الآبار، فنظم كل فريق منهم الأراجيز التي تثني على بئره، وتمدح وتقدس ماءه، وقد تعيب ماء غيره من الآبار، حيث يعبر الشاعر عن هذا في قوله:

نحن حفرنا بئرنا الحفيرا بحراً يجيش ماؤه غزيرا

ولعل الحرمان وندرة المياه، وجدب الأرض، هو الذي جعلهم يبالغون في تقديس الماء، وتقدير الخصب، ويرون له رونقاً خاصاً في هذه البيئة الجرداء، ومن هنا وجدنا القصص الطويلة التي دارت حول الآبار والمياه، وما ورد حول حفرها من روايات دليل على هذه القدسية.

كما قدسوا مواطن الماء القديمة، واعتقدوا فيها أسراراً غامضة، وأضفوا عليها من القوى الخفية ما لم يضفوه على غيرها من الأماكن(محمد بن عبد العزيز بن عبد الله، 1996، ص212).

فالسبب الرئيسي والأساسي في تقديس الماء عند جميع الشعوب هو أهميته في الحياة والإنتاج، فندرة الماء و جذب الأرض هي من زادت وعيهم بأهميته ومن ثم تقديسه.

3.ندرة الماء وخلق الخرافات والأساطير:

ندرة الماء كانت من أهم الأسباب في خلق الخرافات والأساطير وكثرتها، ولهذا وجدنا حكاية التضرع والدعاء للمطر، والروايات والأخبار التي تتحدث عن سنوات الجدب التي حلت بأرض الحجاز، وكذلك حكاية نار الاستمطار، وهي النار التي كانوا يستمطرون بها في الجاهلية وما حكي حولها من أساطير، فقد كان العرب يزعمون أنه إذا أمسكت السماء مطرها ومنعت درها، وتتابعت عليهم الأزمات، وركد عليهم البلاء واشتد الجدب، واحتاجوا إلى الاستمطار، اجتمعوا وجمعوا ما قدروا عليه من البقر، ثم عقدوا في أذنابها السلع والعشر، ثم صعدوا بها في جبل، وأشعلوا فيها النيران، وضجوا بالدعاء والتضرع، فكانوا يرون أن ذلك من أسباب السقيا.

الواقع أن الإنسان لم يتفطن طوال حياته إلى أهمية المياه الكبرى، فقد كان يعتبره هبة من الهبات الطبيعية التي لا تنضب ولا تغور أبداً، وأخيراً بدء يعي أهمية هذا المصدر الحيوي الخطير، فاعتبره أحد العناصر الأربعة وواحداً من عناصر الحياة المهمة، كما كانوا يؤلهون الماء ويعبدونه، ومن بين الطوائف التي تعبد الماء طائفة تسمى (الحلبانية) تزعم أن الماء لما كان أصل كل شيء، وبه ولادة كل شيء ونموه ونشوئه، وما من عمل في الدنيا إلا يحتاج إلى الماء، ومن شريعتهم في عبادته، أن الرجل إذا أراد عبادته، دخل فيه حتى يصير إلى وسطه، فيقيم هناك ساعتين أو أكثر، ويكون معهما ما يمكنه أخذه من الرياحين، فيقطعها صغاراً فيلقيها فيه شيئاً

فشيئاً، وهو يسبحه ويمجده، وإذا أراد الانصراف، حرك الماء بيده ثم أخذ منه ليضعه على رأسه وجسده، ثم يسجد وينصرف.

أما في الشعوب السامية القديمة كان للأرباب بيوت تستقر فيها، هي الواحات، ومواضع المياه في الغالب.

وقد اعتقد اليونانيون أن (زيوس)، كبير آلهتهم وهو إله الرعد والبرق، وأخاه (يوزيدون) إله العواصف والبحار، أما الرياح الغربية فكانت إلهها (زافيروس)، فأتباع (إيزيس)، و(متراس)، كانوا يبدؤون الانضمام إلى عقيدتهم بالتعميد من ينبوع، وأن الناس في عبادات (آبولو) كانوا يعمدون، وهم يفكرون في الخلاص والتحرر من الأوزار، فكان أي شخص يلطخ يديه بالقتل يذهب للبحث عن الماء الذي يمكن أن يطهره من ذنبه، وبلغ من تمسك اليونانيين بتلك المعتقدات، وتصديقهم إياها، أنهم كثيراً ما أمضوا الساعات الطويلة وهم يصلون لتلك الآلهة لعلها تغرق أعدائهم بمياه الأمطار، أو تفزعهم وتفرق شملهم بالبرق والرعد(محمد بن عبد العزيز بن عبد الله، 1996، ص313-314).

نجد أن صفة القداسة كانت لصيقة بالماء عند جميع الشعوب وفي أغلب الحضارات، حيث ألهو كل ما له علاقة بالماء، فجعلوا اله البحر، واله الأنهار، واله الأمطار، وأصحبوا يعبدونها تعبيرا منهم على قداسة الماء.

ثانياً. الماء في المخيال الشعبي في منطقة حمام النبائل:

1.طقوس الاستسقاء:

أ.طقس القايمة:

القايمة طقس أنثروبولوجي بامتياز مليء بالدلالات والرموز، وهو من الطقوس المتوارثة لدى سكان منطقة الدراسة، فعندما يدوم الجفاف إلى الحد الذي يبدأ بتهديد المزروعات، ويجعلها في خطر، تجتمع النسوة في بيت العجوز الأكبر سنا في المنطقة، فالمرأة المسنة في المخيال الشعبي تجسد البركة والطهارة لخلوها من دم الحيض والشهوات الجنسية ، فالمبادرة الفعلية في التحضير لهذا الطقس متعلق بالمرأة أساسا، فيبدأ هذا الطقس بعقد النية حيث تنوي كل الحاضرات في سرهن أداء طقس عروس المطر "القايمة" كما يطلق عليها مجتمع الدراسة، أو " بوغنجة" و " تلا غنجة" تسمى في مناطق أخرى، و يشترط حضور الأطفال في هذا الطقس فهم يحملون دلالة النية الصافية ، فتنزع العجوز أغطية رأسها الزاهية الألوان، وتقوم بربطها بملعقة كبيرة أو كما تسمى محليا "مغرف الزقو"، حيث ترمز أغطية رأس العجوز" المحارم محليا" إلى اكتساء الأرض بمختلف الأعشاب والزهور،تخبرنا بهذه الدلالات الرمزية "المخبرة رقم1"(سيدة تبلغ من العمر 84 سنة تقطن بمنطقة الدراسة، ربة بيت) بقولها: "نحنا نربطو مغرف الزقو بالمحارم حابين لرض تولي زاهية بللوان كيما المحرمة "أما "مغرف الزقو"، فهي ترمز إلى جوع سكان المنطقة كما تحمل دلالة المياه الغزيرة لأنها مخصصة لحمل كمية كبيرة من المرق، ومنهم من يفسرها على أن شكل مقدمة الملعقة يشبه اليد المفتوحة في تضرعها ودعائها للمولى عز وجل، ويعبر عن هذا الاثنولوجي" " ايميل لاووست" من خلال تعرضه للإسقاطات الدلالية والحمولة الرمزية التي تربط بين، المغرفة وعروس المطر، التي يطوفون بها لنزول المطر من طرف اله

الخصب والمطر، وهذا حسب الأسطورة المشكلة لهذا الطقس الاستمطاري، يؤكد بذلك استباق العنصر الثقافي عن العنصر الديني "(حنان حمودة، 2016، ص143).

وعند الانتهاء من صنع عروس المطر، ترفعها صبية عذراء، بيدها اليمنى تلوح بها إلى السماء، يتبعها صبية صغار ويسير الجميع في موكب بهيج مرددين بعض الأهازيج المتناغمة والموزونة في شكل أسلوب تضرعي، حيث يقول "محمد الجويلي":" بأن أناشيد الاستمطار تحمل معاني الحياة والتغيير"(محمد الجويلي، 2016، ص12)، فهي مشحونة بالكثير من الدلالات الأنثروبولوجية، إذ يردد الصبية:

القايمة القايمة ...القايمة لبست لخضر واللون الزاهي

القايمة القايمة ... جات تتبختر ولحين حن علينا

القايمة القايمة ...القايمة لبست جلالة والعام كاد الرجالة

مطارة قطارة تملي عروق العرعارة

النو صبي صبي بنت النبي طلبت ربي

إذ أن الصبية في هذه الأقوال يتغنون بعروس المطر(القايمة) حيث أنهم البسوها لباسا أخضر اللون وفي الخضرة دلالة على المحصول الوفير، والألوان المختلفة البهية، و في قولهم (جات تتبختر)، أي أنها تمشي بتفاخر، طمعا في أن ينعم الله علينا بالمطر، القايمة لبست جلالة والعام كاد الرجالة، أي أنها ارتدت وتزينت بغطاء، فكان الخير الوفير والمحصول كثير حتى إن الرجال أنهكهم تعب جنيه، وفي قولهم (مطارة قطارة تملي عروق العرعارة) أي أن هنا رجاء وتمني بأن تمطر السماء إلى أن ترتوي عروق شجرة العرعار، (النو صبي صبي بنت النبي طلبت ربي)، وفي هذا دعوة الله سبحانه في أن تنزل المطر، مع ذكر بنت النبي لعل الدعوة تستجاب لهم، لما لبنت النبي صلى الله عليه وسلم من مكانة.

وفي جهة أخرى من منطقة الدراسة يردد الأطفال:" بوغنجة حرك راسك يا ربي اروي ناسك ، بوغنجة يلعب يا رب صب علينا الماء، بوغنجا يلعب يا رب نشبع ماء"

وعند وصول الأطفال إلى كل بيت ، على أهله أن يقوموا برشهم بالماء ،يتم ذلك في جو من الفرح الممزوج بضحك الأطفال يمنحهم أهل البيت الخضر والدقيق فيجمعونها في قفة، تقول إحدى المخبرات(المخبرة رقم2): " كي يكملو الصغراوات أي الأطفال الصغار،من البيت اللخر فالدوار تبدأ النو تصب"، أي أنه بمجرد الانتهاء من أخر بيت يبدأ المطر بالهطول، ليعودوا بها إلى البيت الذي انطلقوا منه فتقوم النسوة هناك بتحضير الطعام المتمثل في طبق الكسكس، مما جمعه الأطفال ويتم تحريكه في القدر بواسطة "مغرف الزقو" التي استعملت في الطقس، يجتمع الأطفال حوله سعداء يأكلون من الطبق كما يأكلون منه اليتامى والمارة.

فكما حدثتنا المخبرة السابقة، أنه بعد الانتهاء من حيثيات الطقس المذكورة سالفا يبدأ المطر بالهطول بغزارة شديدة، تكمل في اخبارنا قائلة:" ...تبدأ النو تصب قاوية، خطرات يصب الحجر والبحرورش(البرد)، تبدا نسا بتزغريت، ويلموا الصغراوات البحرورش لي يصب وتبدأ وحدة منا تهرسو في مهراس باش تحبس النو وما تفسدش الغلة"، أي أنه إذا تهاطل المطر كثيرا وتبعه

البرد، يقام في هته الأثناء طقس عكسي، حيث تقم النسوة بالزغاريد وطحن كمية من البرد في المهراس، طلبا واستنجادا بالمولى لتجفيف الأرض و توقف المطر، عندما يتجاوز حد المنفعة.

إلى جانب هذا الطقس توجد هناك طقوس أخرى غايتها طلب الغيث توارثتها أجيال منطقة الدراسة وتداولنها من خلال إحيائها كلما حل الجفاف، تعرضنا لها من خلال عملنا الميداني، وهي لا تقل أهمية عن سابقتها، إذ أنها لا تستغرق وقتا ولا تتميز بمراحل تحضيرية كثيرة كطقس "القايمة" نذكر منها:

ب.طقس الزردة وزيارة الأولياء الصالحين:

تعد الزردة من أهم الظواهر الاجتماعية والاعتيادية التي لها انتشار واسع في المنطقة، فهي "ظاهرة اجتماعية وسياسية ، تتم في مكان محدد يلتقي الناس فيه، وهم عادة من نفس العرش ينتمون على ولي صالح يتبركون به، أو يحيون سنة الجد الأكبر تكرمًا له"(سنوسي صليحة، 2002-2003، ص15).

حيث تقام الزردة أو الوعدة عند مزارات من يعتقد بصلاحهم كالأولياء والمرابطين، ونجدها تقام في وقتان يحدثنا (المخبر رقم 3، يقطن بمنطقة الدراسة يبلغ من العمر 80 سنة،عاطل عن العمل) حيث يقول" زردة عين الشقة عندها زوز وقات فالعام، عندنا فالخريف وقت الحرث باش تصب النو، وعندنا تاع الربيع باش تصلح الغلة"، نجد أن الزردة عادة ما ينسب اسمها الى ولي صالح، أو المكان المدفون فيه ذلك الولي، مثال ذلك: زردة عين الشقة، زردة عين الكبيرة، زردة مرابط سعد، زردة مرابط سعيد... "وينسب بعض هذه الأضرحة على الأولياء الذين صورهم المعتقد الشعبي على أنهم الواسطة بين الإنسان وخالقه، ومن هذا فإنهم يعترفون له بسلطان فعلي خارق لا يدانيه سلطان ولا تغرب عن قدرته معضلة(أحمد رشيدي صالح، 2002، ص148). ويتداول أصحاب مجتمع الدراسة الكثير من الحكايات والروايات عن كرامات هؤلاء الأولياء وقدراتهم الخارقة حيث تصل درجة الاعتقاد بهم عند أفراد مجتمع الدراسة إلى درجة الحلف والتبرك بهم، فروح الولي تظل تنتقل بكل حرية في كل مكان، ولقضاء حاجة فعلى الطالب أن يستنجد باسمه، ليتم له ما أراد حسب المعتقد السائد.

ففي يوم معلوم يتم الاتفاق عليه من طرف أهل القرية وكبار عرشها عن اليوم الذي ستقام فيه الزردة، للتبرع لها والتحضير لمستلزماتها، وتتم الزردة بالقرب من قبر الولي الصالح تيمنا لنزول الغيث في موسم الحرث، حيث يحضر الأهالي ما طاب ولذ من الأطعمة كالكسكس باللحم، التمر، الكسرة، الحليب، اللبن.... الخ، ويأكل الحضور، وكذلك المارة والأطفال الصغار...حيثما ظهر أحد أو جماعة تمر بالقرب من مكان الزردة، يقوم أحد الفاعلين فيها بمناداتها بصوت عالي بقوله" أي اربحو يا رابحين اربحو اربحو، الخير ياسر وربي الرازق" أي تعالوا فان الأكل كثير والله هو الرزاق. يتم كل هذا في جو من الدعاء بنزول الغيث النافع في هذا الموسم، إضافة إلى هذا تكون فرقة "الرحابة" حاضرة ، وتكون هذه الفرقة مكونة من ستة أو ثمانية أشخاص يكونوا متقابلين بالتساوي، ثلاثة مقابل ثلاثة وتارة يقتربون وتارة يبتعدون متشابكين بأذرعهم ويضربون أرجلهم على الأرض مرددين بعض الأغاني ومدائح الرسول صلى الله عليه وسلم، بلباس تقليدي متمثل في "الرزة" أو "الشاش"، وهي قطعة من القماش توضع وتُلف على الرأس، وكذلك

القندورة وفوقها البرنوس، "الرحابة هي سنفونية جميلة تجمع بين الغناء وحركات الأرجل في انسجام وتناغم رائعين(فرقة الرحابة في منطقة حمام النبائل مكونة من ستة أفراد؛ مكلفة من طرف مديرية الثقافة، للولاية). وفي هذا كله رمزيات دلالية في المخيال الشعبي للمنطقة بأنه من خلال هته الممارسات ينزل الغيث وينسبونه إلى قدرة الولي التي أقيمت عنده الزردة، في وساطته بينهم وبين الله. وأضحت هذه العادات راسخة في نفوس الأجيال وشكلت تراثا شعبيا، يشترك فيه عامة الناس، يطبع سلوكهم وأفعالهم وحياتهم اليومية.

2.الماء والمعتقدات الشعبية:

من خلال تتبعنا لموضوع الماء والتركيز عليه بالملاحظة والدراسة وجدناه يتعدى ماديته الفيزيائية والكيميائية بكثير، وخير دليل على هذا جملة الطقوس والممارسات والاعتقادات حوله، وهي ليست ممارسات وطقوس اعتيادية وتكرارية بل يتفق عليها أفراد المجتمع، يحددون لها طرائق وغايات ويبررون لها الدوافع والمألات، وفي هذا الصدد يقول "راد كليف براون": " بأن الطقوس تمثل تمثيلاً رمزياً جميع الأشياء التي تستند على تأثير السلوك الرمزي بأنواعه المتعددة، فالقاعدة الأساسية للطقوس هي تطبيق القيم الطقوسية على الأشياء والحوادث والمناسبات التي يمكن اعتبارها بمثابة الأهداف ذات المصالح المشتركة التي تربط أعضاء المجتمع الواحد"(عبد الرحيم العطري، 2014، ص82).

نجد أن الطقوس المحيطة بالماء في مجتمع الدراسة تتراوح بين، ممارسات استشفائية علاجية، سحرية، وطقوس اعتقاديه، من بينها:

أ.الحمامات الشعبية طقوس ومعتقدات:

تتمتع منطقة الدراسة بالحمامات المعدنية، كون مدينة قالمة معروفة بأنها منطقة حموية، ويوجد بالمنطقة حمام معدني يسمى ب" حمام الطاهر المعدني"، كان بدون غطاء إلى غاية 1994م، استثمرت فيه شركة ذات مسؤولية محدودة، وعدّل في أحسن صوره، أمّا عن خصوصية مياه هذا الحمام فهو يحتوي على خصائص علاجية فهي مياه سطحية ذات حرارة معتدلة، معدنية وذات أصول قاعدية غنية بالكلور و الصوديك، فهي مياه ثابتة الحرارة والتدفق شتاءً وصيفًا، يساعد في علاج أمراض المفاصل، الروماتيزم، آلام العمود الفقري، هشاشة العظام، الحساسية الجلدية(حصة ربيع قالمة، حمام النبائل، الإذاعة الجهوية لولاية قالمة، 2015/4/17. 15.00). تأتيه الناس من كل الولايات، وخاصة القريبة من المنطقة، حيث يلجئون أحيانا للعلاج و والاستشفاء لخصوصية مياهه المعدنية.

ويرتبط الحمام بدرجة أولى بمفهوم الطهارة، لما لها من مكانة أساسية في العبادات الإسلامية، فقد اهتم الدين الإسلامي بنظافة الجسد، وورد في القران الكريم في سورة البقرة، قوله تعالى:(إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين﴾(سورة البقرة الآية122)، وقوله أيضا: ﴿ويُنَزِّلُ عَليكُم مِّن السَّمَاء ماءً ليطَهِّرُكم بهِ.﴾ (سورة الأنفال، الآية11) فالماء عدَّ دوًما الوسيلة الأولى للتطهير الطقوسي الذي يسبق الشعائر التي يؤديها الفرد المسلم، كما نجد ذلك في مصر القديمة فكان الكهنة يغتسلون في بحيرة مقدسة قبل الفجر، مطهرين أجسادهم، وكانت أبواب المعبد تفتح في اللحظة التي تشرق فيها الشمس وكان تمثال الإله يجرد من ثيابه عندئذ ويغسل، فالماء عندهم ليس

لتطهير البشر فقط بل حتى الآلهة أيضا فقد عرفت الحمامات المقدسة، في عبادة الألوهات النباتية الفينيقية، والكريتية، وحتى الربات الإغريقية :حمام أفرْودِيتْ في باخوس المشار إليه في الأوديسا، حمام أثينا الذي تغنى به كليماك هذه الطقوس طبقت مع أمل الحصول على المطر والخصوبة" وحتى وقت قريب كان لحمَّام العروس في مجتمع الدراسة طقوسه ومعتقداته التي تؤكد هذا الأمر، كما يحضر الماء في بعض طقوس الزواج الأخرى.(فيليب سيرينج، 1992، ص353-354)

حيث تعتبر الطهارة ممارسة دينية طقوسية بامتياز، يلتزم بها المسلم ليتقرب إلى الله، وهي مختلفة عن النظافة، "فالطهارة الظاهرة وسيلة الى حصول الطهارة الباطنة، وما لم تحصل الأولى لم تحصل الثانية"(صوفية السحيري بن حتيرة، 2008، ص181).

وزيادة على هذا فأن للحمام أدوار أخرى فضلا عن وظيفة الطهارة، فهو أصبح من العادات الثقافية المتوارثة في منطقة الدراسة، وفي سياق المقابلات مع بعض النساء المرتادات للحمام أنه متنفس لهن، لأنهن يقضين ما يزيد عن الأسبوع بين جدران المنزل وهي فرصتهن يوم الذهاب إلى الحمام، للترويح عن أنفسهن، وفي هذا تقول إحدى السيدات:" راجلي واعر، وما يخلينيش نروح حتى لبلاصة بخلاف الحمام...نجي نتحمم ونتلاقا لحباب، نحي على بالي...نروح مرتاحة، تقول ولدت من جديد"، ففضلا عن أن الحمام له دور في النظافة فله أيضا وظيفة اجتماعية ونفسية لا تقل أهمية من وظيفة الطهارة خاصة عند فئة النساء، "فالاستسلام لطقوس الحمام هو الاستسلام لفسحة خارج الزمن، تتصالح فيه المرأة مع نفسها وهويتها، وتتفاعل بشكل ايجابي مع هذه الفسحة، فهو بمثابة زعزعة للبنيوي اليومي"(خولة الفرشيشي، 2017، ص89)

وهناك من يزور الحمام اعتقادا في أن لمياهه قوى خارقة في صنع المعجزات، فنسجت حول مياهه النابعة من صخرة كبيرة متواجدة في الحمام العديد من الاعتقادات تجاوزت ميزته الاستشفائية، و التطهيرية، وكذا الاجتماعية والنفسية.

وتمثلت في أنها مياه مباركة، يتبركون بها ويجعلون منها رمزا للعديد من سلوكياتهم، في اعتقادهم أن هناك أولياء صالحين يحمون تلك المياه ويزيدون في بركتها، فيتبرك الزوار بمائه طلبا في الشفاء من الأمراض الخطيرة، والزواج، والولادة، وعل زوار الحمام أن يتقيدوا بالسلوكيات الحسنة والتلفظ بما طاب من الكلام، وممارسة ما يرضي أولياء الله حماة الحمام في اعتقادهم، ومخالفة ذلك قد يؤدي إلى غضب الأولياء و سخطهم على الزوار، وقد يؤدي ذلك في اعتقادهم حتى إلى اختفاء مياه الحمام ونفاذها، وفي هذا السياق تحدثنا إحدى السيدات (المخبرة رقم 4، تعمل منظفة بالحمام)، عن حمام أخر في المنطقة، يسمى ب" حمام المينة"، ولكن جراء ممارسات مخالفة للشرع" الماء غضب، هرب تحت الأرض" على حد تعبيرها، ويتقابل هذا مع الأسطورة المتداولة حول "حمام الشلالة"، في مدينة قالمة أو ما يعرف ب" حمام المسخوطين" أن هناك شخص تزوج من أخته مما أدى إلى غضب الله، فمسخوا وتحول العروسين والمدعوون إلى حجارة، وهناك من يفند هذه الأسطورة، ويرجع تسمية حمام المسخوطين إلى السكان القدامى له كانوا يتداوون بالمسك والطين، ولما أتى الاستعمار الفرنسي ومع صعوبة اللغة العربية عليه أصبحوا يطلقون عليه مسكوطين هكذا مع الزمان أصبح مسخوطين.

فزوار الحمامات الشعبية يمارسون طقوس عند دخول الحمام وأثناء الاستحمام، وعند الخروج منه. فهي طقوس تبركية ووقائية، تتوافق مع العقيدة الإسلامية تارة، وتتعارض معها تارة أخرى، لتمتزج بالأسطورة، والخرافة في الكثير من الأحيان، إذ أن للحمام "رمزية كبيرة وان لم يكن هذا معلنا، ولكنه فضاء للعبور من الدنس إلى الطهارة، ومن المرض إلى الشفاء، وهو نفس المكان الذي يمر به الإنسان بكل مراحل حياته، منذ أن كان طفلا إلى أن يصبح شيخا، وفي كل مرة يعيد استكشاف المكان ذاته في الاستغراق الكامل والانصهار مع أبخرة جدرانه التي تعبق بنوع من الأسطرة والخرافة، تحيله على واقع أخر طاقته وصفاءه الروحي والذهني"(خولة الفرشيشي، 2017، ص88)

ب.طقوس ومعتقدات وقائية حول الماء:

كثيرة هي الطقوس والممارسات بالماء وحوله، في منطقة الدراسة، إذ نجده يحضر في تفاصيل حياتهم اليومية، و في المتخيل الشعبي في مناسبة الطعام كأكثر الأنشطة اليومية التصاقا بالإنسان بوضوح في استحضاره كضرورة لازمة له فنجد مثلا القول المأثور "الطَّعَامْ بْلاَ مَا، مِنْ قلِّمةْ الفْهَامَة"- وهي دعوة صريحة لضرورة تواجده صحبة الطعام، بل إنه ارتبط باللباقة وأدب الضيافة.

كما نجده يرتبط بأمور أخرى ويستعمل لأغراض أخرى ربما تدخل ضمن الاعتقاد الخرافي والسحري في أغلب الأحيان، فعند تقليم الأظافر مثلا أو قص الشعر أو الشعر المتبقي في المشط بعد تمشيطه، يجب أن يرمى في الماء الجاري، مخافة من وقوعه في من يلحق بهم أذى كالسحر مثلا، إذ تحدثنا إحدى المخبرات بقولها" ...لازم كي نحو ظفارنا، ولا تقص الطفلة شعرها، نرموه ف الما باش يعاود يطوال، وزيد الظفار ولا الشعر حرام علينا نرموهم في بلاصة ماشي نظيفة، لخاطر كاين لي يدير بيهم سحور وقداه من وحدة يسحروها بشعرها. "ربي يسترنا"، الما راهو نعمة ربي وفيه لحياة"، ما نستشفه من هذا الحديث، هو اجتماع الديني و الخرافي في عنصر ثقافي واحد في صورة طقوسية متميزة، "وهكذا يعيش الإنسان في نوعين من الزمن، حيث أن أكثرهما أهمية هو الزمن المقدس، يمثل تحت المظهر المتناقض لزمن دنيوي، قابل للانعكاس وقابل للإعادة، ولنوع من حاضر أزلي أسطوري، يحتفل به دوريا بواسطة الطقوس"(ميرسيا الياد، 1988، ص،58)، يستحضر الماء أيضًا للإحياء والتجديد، فحادثة الطوفان ترمز إلى تجديد الأرض وإعادة إحيائها بعد أن أثقلتها وطأة ذنوب البشر وخطاياهم .كما نجد الماء يستعمل في تجديد روابط الزوجية حيث " يعيد الزوج إراقة الماء في يدي الزوجة، هذا الماء يكون أحد البراهمة قد صبه في يديه"(فيليب سيرينج، 1992، ص353).

كما ينهى في الوسط الشعبي لمجتمع الدراسة عن سكب الماء الساخن ليلا، اعتقادا في أن الشياطين ستؤذيهم، وحين تساءلنا على السبب، قيل أنه إذا سكبنا الماء الساخن، فإنه يحرق أولاد الشيطان، فيؤذيهم كما آذوا أولادهم، حيث إذا رمي الماء استحضرت بعض العبارات الوقائية من كيد الشيطان ،كأن يقال " بسم الله، ربي ينجينا من ضركم وربي يعطينا رضايتكم"، كما ينهى أيضا عن الاستحمام مساء أو ليلا، اعتقادا منهم أن في هذه الفترة ينشط الجن، وتلخص لنا إحدى

النسوة هذا بقولها: " عوامة، نوامة من العصر وروح ما تضمنش السلامة"، أي أن الاستحمام والنوم في هذه الأوقات قد تضر بصاحبها.

ومن المعتقدات حول الماء كذلك في منطقة الدراسة بعد الانتهاء من عملية التحنية للعروس في عرسها أن الحناء التي تحني به العروس لا يجوز لأحد أن يقترب منها، وتقوم أم العروس أو أختها أو جدتها، بغسل الصحن مباشرة بالماء أو دفن الحناء المتبقية في التراب في مكان حيث لا يراها فيه أحد، أو يغسل الصحن بالماء، ثم تسقى به شجرة، كي يثمر الزواج كما تثمر الشجرة، " فالماء يرمز إلى مجموع القوى الكامنة والى جملة الإمكانات الكونية. انه الينبوع والأصل، وانه الحوض الذي يظم جميع إمكانيات الوجود، وهو يسبق وجود كل شكل ويدعم كل خلق"(ميرسيا الياد، 1998، ص197) وفي بعض الأحيان يغسل الصحن بالخل اعتقاداً منهم أن الخل يقضي على السحر كما يقال "أنه يفسخ السحور"، ونجد هذا الطقس موجود في جميع المناطق، ولكن بصيغ مختلفة، فمنهم من يضع بقايا الحنة في منديل، وتعطى للعروس في يدها كي تطمئن.

فالاهتمام بغسل الصحن مباشرة بالماء، و إخفائه بعد التخضيب طقس وقائي يحمي العروس من التعرض للسحر. وفي بعض الأحيان يقومون بكسر صحن الحناء وذلك لاعتقادهم أن السحر والشر ينكسر بانكسار الصحن.

3.الماء في المثل الشعبي ووظيفة تصريف الرموز:

تكاد تُرجع أغلب أساطير المجتمعات البشرية القديمة، أصل الكون والحياة وجميع أصناف المخلوقات إلى الماء، والتي تعبر عنها داخل قوالب معرفية أسطورية شائعة الصدى منذ القدم، كأشكال من المعتقد والموروث الشعبي المتصل بالماء، وتترجمه كمضامين دالة على موضوع المقدس والخصوبة والحياة والموت، وخصوصا أنه كان موضوعا للعبادة ،عبر طقوس تبجيل آلهة الماء، التي تتعد ما بين آلهة البحار وآلهة الأنهار والآبار والمغارات المائية إلى غير ذلك من المجالات المائية المقدسة، التي مازالت تحظى بنفس التمثل المقدس لهذا المورد، ولمنابعه ورموزه الأسطورية القديمة(حنان حمودا، 2016، ص141).

وما يهمنا هو الأمثال الشعبية حول الماء، فهناك الكثير منها ما عُبر عن طريق عنصر الماء للدلالة على قضايا وممارسات يومية كالمثال الذي يضرب على أهمية وأولوية شيء أو أمر على أمر ثانوي" **الما لي رايح للسدرة، الزيتونة أولى بيه".** وأيضا **"فوت على واد هدا وما تفوتش على واد ساكت"**، ما يهمنا هو الأمثال الشعبية التي ضربت للدلالة على الماء وما تحمله من قيمة رمزية في منطقة الدراسة، إذ نجد من بين الأمثلة التي تدعوا إلى الحفاظ على الماء وعدم تضييعه والحث على استخدامه استخداما عقلانيا كالمثل القائل **"استحفظ على الما حتان تلقى الما"،أو"ماتضيع ما حتان تلقى الما"**.كما أن هناك أمثلة دالة على أهمية الماء أثناء الأكل، ووجوده كفاية **"الماكلة بلا ما من قلة لحيا"** وايضا القول **"كسرة وما خير من عيشة الشقا".** والأمثلة كثيرة حول هذا العنصر الهام:

"أذكر الما يبان العطشان"، "قبل ما تخطب وجد الما ولحطب"، "البير لي كثرو عليه اليدين ديروه لغسيل الرجلين"،"دير الخير وارميه في واد جاري اذا ضاع عند العبد ما يضيع عند الباري"، "اللي يحب يشرب يروح لراس العين"،"الحوت فلبحر عوام والنسا بلا ما يعومو"،

"الخيل يعرف مولاه والما يعرف مجراه"، "الواد مديه وهو يقول ما حلى برودو"، " الثلج صب وغطى لجبال، ولمطر فرحولوا النسا والرجال"، " لي في فمو خبزة يبلعها بالما، ولي في فموا تمرة يغرسها ويستنى السما"، الزايلة ساقوها للبير تشرب، شربو هوما وخلوها تحطب"، " يا نفس علمتك شرب الصافي، نوصيك اذا وصلت للغدر عافي"، " كنت حاسبك حجر المرجان يديروا بيك لبرايم، ظهرتي كي حجر الويدان تمشي فوقك لبهايم".

كما أنه بواسطة المثل وتراكمه عرفنا استفادة العامة من تجاربها مع الطبيعة وتقلباتها وشتى مظاهرها، استفادة لا تزال مظاهرها باقية إلى اليوم، سواء عند أهل البوادي والأرياف أو المدن وخاصة ممن يمتهنون الفلاحة ،فلا يزال الكثير من الكبار يعتمدون في حياتهم اليومية وفي تعاملهم الفلاحي والتجاري على خبرتهم التقليدية وعلى معلوماتهم عن المناخ الذي خلدته الأمثال الشعبية ورصدت تغيراته وحركاته وأثره في الإنتاج الفلاحي، فعرفوا مواسم سقوط الأمطار والثلوج والرياح...

ومن بين الأمثلة التي تضرب في هذا الشأن ما هو متداول على ألسنة الفلاحين خاصة "**أيام الشتا جات ولي ماغزلتش تعرات**" أي أن فصل الشتاء أشد الفصول و أقساها بأمطاره و برده، فتتخذ له كل الاحتياطات اللازمة لمقاومة أثاره بتوفير الغذاء واللباس والحطب لمدة طويلة.

كما يقال "**مطرة في مارس خير من الذهب فلكرارس، ومطرة في برير(أفريل)خير من الذهب فلحرير**"، و يقال أيضا "**اذا صبت في مارس وجد الخيل علاش تدرس**" وهذا تعبير ودلالة على أهمية المطر للأرض في هذين الشهرين من السنة. كما يقال "**في فرار ما يصلح الما للاشجار**" أي في شهر فيفري ينصح بعدم سقي الأشجار.

ويتضح من خلال هذا معطيات تاريخية لمسار الجماعات، ويعرف ذلك فيما عرف وترسخ من عقائد ظلت تتوالى عبر ممارسات عدة من علاقة المطر بالأرض وفلاحتها وإنبات زرعها، وارتباط ذلك من جهة أخرى بما يسود العلاقات البشرية والحيوانية وما ينشأ عن ذلك من إخصاب وإنجاب(محمد عيلان، 1996، ص54).

من خلال هذه الأمثال التي أوردناها يتضح جليا أنه هو الرحم التي يتخلق فيها المخيال الشعبي والأدبي وتتكون البنى الأسطورية، حوله التفت العادات والتقاليد والأمثال الشعبية والمفاهيم التي لها دلالتها وأبعادها المتشعبة فكريا ووجدانيا وسلوكيا وفي ضوء التحليل الأنثروبولوجي ومعطياته تأكد لنا من خلال الأمثال الشعبية حول الماء على أنه مادة الحياة ومورد الخصوبة وأصل الكون وهو من بين الرموز الثقافية التي يستعملها الإنسان للتواصل، "رمزية الماء هي الأوسع والأشد تعقيدا من دون سائر الرمزيات التي تأتلف معها"(ميرسيا الياد، 1998، ص197)، فهو عنصر طبيعي يحظى بوضع رمزي وحيوي جعله في أصل الطبيعة والرمزية، وقد شكل محورا أساسيا في الفضاء العقائدي لسكان منطقة الدراسة، واتخذ في الذهنية المحلية مكانا متميزا ركزت حوله العديد من الطقوس والمعتقدات التي تعددت دلالاته بتعدد مصادره وأنواعه وخواصه وصفاته وأبعاده الرمزية التي سعت إلى جعل هذا العنصر الحيوي أكثر ثراء والتي تبين مدى قدسية الماء والدور الذي يلعبه في الحياة اليومية.

أهم النتائج المتوصل إليها: من خلال ما سبق في تعرضنا لمعطياتنا الميدانية بالمناقشة والتحليل نستنتج ما يلي:

-يكتسي الماء قيمة رمزية هامة، ومكانة مقدسة في المخيال الشعبي في مجتمع الدراسة، تترجمها مجموع الطقوس والممارسات والمعتقدات، وكذا أشكال الأدبي الشعبي.

-نجد أن طقوس الاستمطار تتعدد وتختلف أساليب ممارستها وإحيائها، ألا أن الجامع بينها هو الهدف من وراء أدائها وهو نزول المطر لإحياء الأرض بعد جفافها، ففي ظاهر هذه الطقوس أنها تسعى للظفر بعنصر مقدس لا تستمر الحياة من دونه، غير أن المتأمل فيها يجد أنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تجمع بين ما هو عرفي قبلي وما هو ديني تعبدي، لتشكل بذلك إحدى أهم مظاهر التنوع الثقافي الذي تتميز به منطقة الدراسة، فتجتمع رمزية الماء مع رمزية الأرض والمرأة في طقوس الاستمطار، فالسماء عندما تمطر تخصب الأرض وتحييها عبر التجدد وولادة الزرع والنبات فهي مماثلة لعملية الإنجاب عند المرأة.

-الماء من أقدس المقدسات في منطقة الدراسة، حيث أنه تجاوز ماديته وأصبح يرمز للبركة وجلب الرزق ودرأ العين والحسد والسحر، ويعتقد في أنه من القوى الخارقة التي تضر تارة وتنفع تارة أخرى، فهو متأرجح بين ثنائية مقدس/مدنس في الكثير من المعتقدات الشعبية، التي تنتقل من جيل إلى جيل، إذ تحمل في مكنونها صور ورموز عن جوانب مختلف الحياة، حيث تتحكم في المخيال الشعبي للفرد في علاقته مع محيطه، وتجده يؤمن بها إيمانا قطعيا، حتى وإن لم يكن يعرف الأهداف من ورائها، فهي بمثابة سلطة غيبية وراثية توجه تفكيره وتصوراته.

-تعتبر الأمثال الشعبية الرحم الذي يخلق فيه المخيال الشعبي والأدبي، فالماء من خلال الأمثال الشعبية هو مادة الحياة ومورد الخصوبة وأصل الكون، فهو عنصر طبيعي يحظى بوضع رمزي وحيوي جعله في أصل الطبيعة والرمزية، وقد شكل محورا أساسيا في الفضاء العقائدي لسكان منطقة الدراسة، واتخذ في الذهنية المحلية مكانا متميزا ، تركزت حوله العديد من الطقوس والمعتقدات التي تعددت دلالاتها بتعدد أبعدها الرمزية، التي سعت إلى جعل هذا العنصر الحيوي أكثر ثراء، إذ يتبين من خلالها مدى قدسية الماء والدور الذي يلعبه في الحياة اليومية.

خاتمة:

يكتسي الماء أهمية خاصة في مجتمعنا، كما هو الحال في جميع المجتمعات الإنسانية غير أن حضوره في الوعي والتفكير الشعبي، تطبعه بعض الخصوصيات المحلية التي وجدت لها أساسا من الثقافة الشعبية، ومن المتخيل الشعبي والاستغلال الديني، والتفسير الغيبي والاعتقاد الخرافي، وهو ما شكل لنا معالم ذهنية محلية زاوجت بين الحقيقة والواقع، بين المتخيل والمنشود، وبين المقدس الطاهر والمادي الزائل.

إنه الماء عصب الحياة فعل فعله في أجدادنا فخلفوا لنا وفينا حبا له، كنعمة وكقوة خارقة وكرمز للحياة تجب المحافظة عليه، وكدلالة على الغوث والنجاة، كيف لا وما تفكير مجتمعنا غير خليط من الاعتقاد في الله وقدرته على الخلق والإبداع، وهو القاهر أيضا المعاقب للعباد كلما أزاغوا أو انحرفوا عن الطريق، وهنا يشكل الماء أساسا للتأديب، وتذكير الإنسان بضعفه، ما فسره الإنسان قبل حلول الإسلام بضرورة طلب ألهه المطر، وجسدوها في طقوس عدة ومثال ذلك طقس

"تلاغنجا" أو "القايمة، وحاولوا تجسيدها بعد حلول الإسلام بين ظهرانيهم في صلاة الاستسقاء، وطلب الفرج من الله الواحد الأحد، كما عبروا عنها في ألوان شعبية أخرى.

من جهة أخرى وكنتيجة لانتشار التصوف بالبلاد، فقد عمد صانعوا بطولات وخوارق الصلحاء من رجال التصوف والمجتمع، إلى إصباغ من يعتقدون فيهم الولاية ببركات استنزال المطر والعلم به، وتوسطهم في عملية الإنزال، أو اطلاعهم على أوقات نزوله وشكله، مما لا يجد له أصلا في الدين ويعد انحراف عن توجهاته التوحيدية.

قائمة المراجع:

1.أحمد رشيدي صالح(2002)، الأدب الشعبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، القاهرة.

2.بوجمعة كثيري(2018)، تعدد الروافد الثقافية في الثقافة الشعبية المغربية: تيمة الماء أنموذجاً، مجلة عود الند،http://ww.oudnad.net27/06/2018 17:08.

3.حنان حمودا(2016)، الماء كمنشط أنثروبولوجي لإنتاج الطقوس بواحة سكورة جنوب المغرب، مجلة إضافات، ع33-34، المغرب.

4.خولة الفرشيشي(2017)، الجسد في الحمام، ط1، نقوش عربية، تونس.

5.سنوسي صليحة(2003-2002)، الأغنية الشعبية السياسية في الغرب الجزائري، رسالة ماجستير، تلمسان

6.عبد الرحيم العطري(2014)، بركة الأولياء، بحث في المقدس الضرائحي، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء.

7.فيليب سيرينج(1992)، الرموز في الفن، الأديان، الحياة، ترجمة عبد الهادي عباس، ط1، دمشق، سوريا

8.محمد بن عبد العزيز بنعبد الله(1996)، الماء في الفكر الإسلامي و الأدب العربي، ط1، ج1، المملكة المغربية.

9.محمد الجويلي(2016)، طقوس الاستمطار عادات تستدعى في مواسم الجفاف، جريدة العرب، ع10399، تونس.

10.محمد عيلان(1996)، الأنواء والفلاحة في الأمثال الشعبية الجزائرية، مجلة المأثورات الشعبية، ع43، مركز التراث الشعبي لمجلس التعاون لدول الخليج، قطر.

11.ميرسيا الياد(1998)، صور ورموز، ترجمة، حسيب كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.

12.ميرسيا الياد(1988)، المقدس والمدنس، ترجمة، عبد الهادي عباس، ط1، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

13.هيثم سرحان(2008)، الأنظمة السيميائية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.

لمحة حول مرحلة الانتكاسة لدى المتعافين من الإدمان وطرق الوقاية منها

Glance about the relapse stage in people recovering from addiction and some ways to prevent it

أ.أمينة زوجي، باحثة في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس الرباط-المغرب

ملخص: تهدف هذه المقالة، إلى تسليط الضوء على مرحلة الانتكاسة لدى المتعافين من الإدمان، والتي تعد جزءاً مهماً من سيرورة العلاج، وليست فشلاً له كما يعتقد الكثيرون، لهذا يجب الوعي بها من طرف المدمن وأسرته لتجنب الإحباط والإحساس بالإخفاق، كما يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف مراكز علاج الإدمان، وسوف نحاول من خلال هذه المقالة التطرق إلى أسباب الانتكاسة وأعراضها وخصائص الأشخاص المعرضين للوقوع فيها، وكذا طرق الوقاية منها عبر استعراض بعض النماذج التدخلية التي تهتم بتغيير السلوك وتغيير نمط العيش لتجنب الانتكاسة.

الكلمات المفتاحية: الانتكاسة، الإدمان، النماذج التدخلية.

Abstract: This article aims to highlight the stage of relapse in people recovering from addiction. In which relapse does not mean failure of treatment, but is an important stage in treatment process, so the addicted person and his family must be aware of the relapse stage to avoid frustration and sense of failure. This article tries to address the causes of the relapse, its symptoms and the characteristics of the people at risk, as well as some intervention models designed to change behavior and change lifestyle to avoid relapse**.**

Keywords: relapse, addiction, intervention models.

مقدمة

رغم محاولة الكثير من الشباب والمراهقين التخلص من الإدمان ومقاومته عن طريق العلاج، سواء من خلال التوقف عن التعاطي بشكل تطوعي، أو عبر اللجوء إلى مركز لعلاج الإدمان، إلا أن ما يعرف بالانتكاسة أو كابوس العودة إلى تعاطي المخدرات مرة ثانية يظل يطارد الكثيرين، فالانتكاسة مرحلة خطيرة في رحلة العلاج، وهي تعد من أسوأ ما يمكن أن يحصل للمدمن المعافى، بسبب الإحساس بالفشل الذي يعقبها، ذلك أن المدمن المنتكس وأسرته يعتقدون أن العلاج لم ينفع، وبالتالي لا جدوى من إعادة المحاولة مرة أخرى (خربوش، 2012)؛ مما يؤثر على الحالة النفسية للمدمن، ويساهم في عودته إلى التعاطي بمعدلات أسرع مما سبق، إذ إن الشخص الذي يتعرض للانتكاسة بعد الإقلاع عن المخدرات، غالبا ما يعود إلى التعاطي بشكل أكبر مما كان عليه، ويفقد الحماس والرغبة في العلاج مرة أخرى، وينتابه الاحساس بالإخفاق والشعور بالذنب، ويستسلم لفكرة خضوعه للإدمان مدى الحياة، وهنا يتحول الإدمان من مجرد سلوك إلى نمط عيش، ووضعية يطبعها الوصم الاجتماعي.

يجمع معظم المتدخلين في مجال علاج ومكافحة الإدمان، على أن نسب الشفاء التام متدنية جدا، وتشير الأبحاث إلى أن ما بين 40٪ و 90٪ من الأشخاص المدمنين على الكحول أو المخدرات سيواجهون انتكاسة واحدة على الأقل بعد تلقي المساعدة" (Gormley et Laventure, 2012)، بل إن احتمال التعرض للانتكاسة يكون متوقعاً، سواء خلال العلاج داخل مركز إعادة تأهيل المدمنين، أو بعد التعافي ومغادرة المركز، حيث تكون "الثلاثة أشهر الأولى من العلاج مفصلية في الشفاء التام من الإدمان أو الانتكاسة من جديد"(خربوش،2012).

لهذا ينبغي التعامل مع مرحلة الانتكاسة كجزء من العلاج وليست مجرد أثر سلبي لعدم فعالية العلاج، وقد عمل العديد من الباحثين والمتدخلين في مجال الإدمان على تطوير برامج علاجية خاصة باحتواء مرحلة الانتكاسة من أجل مساعدة المدمن على تجاوزها ومواجهتها، وسوف نعمل في هذه الورقة على تقديم نموذجين من هذه البرامج التدخلية، والتي كان لها أثر مهم في هذا المجال.

مشكلة البحث:

نحاول في هذا البحث التطرق لمشكلة الانتكاسة باعتبارها مرحلة حرجة وأساسية في سيرورة علاج الإدمان، وذلك بدراسة أسبابها وأعراضها وخصائص الأشخاص المعرضين لها، وكذا طرق الوقاية منها، عبر عرض بعض البرامج التدخلية المشهورة في الغرب، والتي أثبتت فعاليتها في هذا المجال، والتي تنطلق من كون الإدمان لا ينحصر في الامتناع عن تعاطي المواد المخدرة، أو الكحول لفترة طويلة، بل هو عملية تغيير السلوك ونمط العيش.

تعريف الانتكاسة:

تعرف الانتكاسة أو ما يمكن تسميته أيضا بالارتكاس، على أنها عودة المدمن إلى تعاطي المخدرات بعد نجاحه في الانقطاع عن استعمالها لفترة معينة، وتعرف كذلك بأنها تلك النوبات الدورية التي تنتاب المدمن المتوقف من حين لأخر للعودة لما كان عليه، وهي أيضا تعبر عن الإخفاق في المحافظة على تغيير السلوك وليس فشلا تاما في تغيير السلوك"(أميم، 2012).

ونجد من ضمن أبرز التعريفات في هذا الصدد، تعريف كل من مارلات Marlatt وكوردون Gordon، واللذان يريان أن الانتكاسة عامة هي: "القطيعة أو التراجع عند محاولة شخص تعديل سلوك ما، وهي فيما يخص تعريف الانتكاسة على الكحول والمخدرات حالة عود المدن المتعافى إلى نمط الحياة القديمة، حيث تبدأ حياته بالتدهور من جديد(خربوش، 2012).

بينما يشير كارسون Carson وزملاءه، إلى أن أعراض الانتكاسة، هي عودة أعراض الاضطراب بعد نوبة تحسن قصيرة، ويشير شونج ولوبيز إلى أن الانتكاسة تعرف عمليا بأنها أي استخدام للكحول أو المخدرات خلال 30 يوماً بعد تنفيذ الخطة العلاجية(الغديان، 2012).

من خلال كل ما سبق، يمكننا صياغة تعريف إجرائي للانتكاسة بكونها تلك المرحلة التي يشعر فيها المدمن المتعافى بالحاجة الشديدة إلى المادة الإدمانية (كحول أو مخدرات)، بعد فترة من نجاحه في الانقطاع عن تعاطيها، وتصبح فكرة التعاطي تراوده إلى أن يستسلم لها بعد مقاومة نفسية كبيرة، ويمكن لهذه المرحلة أن تحدث في أي وقت سواء أثناء العلاج أو بعده.

أسباب الانتكاسة:

للانتكاسة عدة أسباب لا يمكن حصرها، فقد تكون هذه الأسباب متعلقة بالشخص نفسه، وقد ترتبط بطريقة العلاج، كما يمكن أن ترتبط بظروف الشخص المنتكس، ويلخص واين سكينر Wayne Skinner (خربوش، 2012) أسباب الانتكاسة فيما يلي:

-الاشتياق إلى المخدر؛

-محاولة اختبار القدرة على السيطرة على الرغبة في التعاطي؛

-ضغوط رفاق التعاطي؛

-اضطراب العلاقات بالآخرين، والمشكلات الأسرية؛

-فضلا عن الآلام النفسية والبدنية والوهن الذي قد يتعرض لها المدمن.

إذن فالشخص الذي يحاول التعافي من المخدرات، يجب أن يكون بمنأى عن التعرض إلى جميع أشكال الانفعالات والضغوطات النفسية، لأنها تجعله في حالة توتر، وبالتالي قد يفكر في اللجوء إلى تجريب تعاطي المخدرات كميكانيزم دفاعي للتخفيف من حدة التوتر.

أما ميشرا S. P. Mishra وريسلر R. A. Ressler فيعزيان العوامل المؤدية للانتكاسة إلى عوامل تتعلق بمهارات الشخص، على غرار قصور الشخص في مهارات التعامل مع الضغوط الاجتماعية، وضعف في مهارات التعامل مع المواقف الصعبة، وعدم القدرة على بناء العلاقات مع الآخرين، ثم عوامل أسرية واجتماعية تتمثل في عدم وجود أنظمة الدعم نتيجة الابتعاد عن الأصدقاء وتوتر العلاقة مع الوالدين، ثم عوامل نفسية تتمثل في الشعور بالعزلة، وضعف التحكم في الاندفاعات، والشعور بالذنب(الغديان، 2012).

أما العاملون بمراكز تأهيل المدمنين في مدينة سلا والرباط في المغرب، فقد صرحوا لنا خلال بعض المقابلات التي قمنا بها خلال بحثنا في الموضوع، أن الأسباب المؤدية للانتكاسة، انطلاقا من تجربتهم المهنية، تتجلى في عدم الانتظام في أخذ الدواء، وعدم احترام المواعيد، ومصاحبة فترة العلاج بمشاكل نفسية، وعدم كفاية الدعم العائلي، إضافة إلى تنوع الاستهلاك والذي قد يكون

سبباً في فشل العلاج وحدوث الانتكاس، كما يمكن أن يشكل عدم القدرة على التأقلم مع الوضع الجديد عامل من عوامل الانتكاسة، فضلا عن طول مدة استعمال المخدر.

كما يعتبر البعض أن أسباب الانتكاسة تتمثل في اعتماد البرامج العلاجية على علاج "الآثار الإنسحابية" فقط، مقابل إهمال عنصر التأهيل الاجتماعي، بمعنى إهمال تنمية المهارات الاجتماعية للمدمن، ومهارات اتخاذ القرار ومهارة التعامل مع الضغوط، إلى جانب عدم الإلمام أو تجاهل التشخيص الاجتماعي للإدمان على المخدرات(الغديان، 2012).

من خلال ما سبق نستنتج أن الانتكاسة هي عملية معقدة، قد تحدث في أي وقت، وقد تساهم في حدوثها عدة عوامل، منها ما هو داخلي يرتبط بالحالة النفسية للشخص المدمن وطريقة تدبيره لانفعالاته الايجابية والسلبية، وعوامل خارجية يمكن إجمالها في مدى تفاعل ودعم الوسط الأسري، ومدى ملائمة البرنامج العلاجي لحالة المدمن، ومن الضروري أن يكون هناك تكامل في العلاج بين الشخص المدمن وأسرته والمتدخلين في بيئة العلاج، على أن تكون هناك قطيعة مع ماضي الإدمان، بمعنى القطيعة مع كل ما يرتبط بالإدمان سواء كان ذلك أشخاص أو أماكن.

المراحل التي يمر منها الشخص المنتكس:

قبل حدوث الانتكاسة، فمن الضروري أن نعلم أن الشخص المقلع، يمر من ثلاث مراحل أساسية، تتخللها مجموعة من الأعراض التي من المفترض الوعي بها لتجنب هذه الانتكاسة:

المرحلة الأولى: تسمى الانتكاسة العاطفية أو الانفعالية Emotional Relapse، وفي هذه المرحلة لا يفكر الأفراد خلالها في استخدام المخدرات، ولكنهم يتذكرون انتكاسهم الأخير ولا يريدون تكرار ذلك، لكن مشاعرهم وسلوكياتهم تهيئهم للانتكاس؛ ولأن الأشخاص لا يفكرون بوعي خلال هذه المرحلة، فإن الإنكار هو جزء كبير من الانتكاس الشعوري، وتتمثل أعراض هذه المرحلة في العزلة والتوقف عن الذهاب إلى لقاءات العلاج أو الذهاب دون المشاركة، واتباع عادات غذائية سيئة، وعدم الانتظام في النوم (Melemis,2015).

المرحلة الثانية: تسمى مرحلة الانتكاسة الذهنية، وتتميز هذه المرحلة بوجود حرب داخلية في ذهن الشخص، بين التفكير في التعاطي وعدم التعاطي، ومع تعمق الأفراد في الانتكاسة الذهنية، تتقلص مقاومتهم المعرفية للانتكاسة، وتزداد حاجتهم إلى الهروب، ومن أعراض هذه المرحلة: الاشتياق إلى المخدرات أو الكحول، التفكير في الأشخاص والأماكن المرتبطة بالإدمان، التفكير في مخطط أفضل للتحكم في استخدام المخدرات، والتقليل من عواقب استخدام المخدرات في الماضي أو التباهي بماضي الإدمان(Melemis,2015).

المرحلة الثالثة: تسمى بالانتكاسة الجسدية أو البدنية، وهي تحدث عندما يبدأ الفرد في استخدام المخدرات أو الكحول مرة أخرى(Melemis,2015)، وتتميز بكون الأفكار التي تسيطر على الشخص المقلع في مرحلتين السابقتين، تجعله يشعر بآلام جسدية فعلية تجعله يفكر في التعاطي للتخلص من هذا الألم، ويرى فيها الشخص أن التعاطي مره أخرى هو الحل الأمثل لتسكين هذه الآلام النفسية وقد يرى أن مرة واحده تكفي (موقع فيدو، 2018).

على الشخص المقلع، الذي أنهى العلاج حديثا، أن يكون على إطلاع بهذه المراحل، لكي يكون واعيا بها وقادرا على التنبؤ بوقوع بعض أعراض الانتكاسة من أجل الاحتراس من الوقوع فيها،

وهي عملية ليست سهلة، باعتبار أن هذه المراحل تحدث بشكل تلقائي وقد لا ينتبه إليه الشخص المعني، غير أن تكوين ثقافة حول أعراض الانتكاسة ومراحلها يجعله قادرا على التحكم فيها وتجاوزها، كما أن الشخص المقلع عليه تجنب التفكير في محاولة الامتناع عن التعاطي مدى الحياة، لأن التفكير في المدى البعيد يرهق الشخص، ويحمله مسؤولية كبيرة، وفي المقابل عليه تحديد مدى قصير كأسبوع أو يوم أو يومين. كما يجب محاولة تشتيت الذهن لتجنب التفكير في الإدمان، وتجنب العزلة، والبحث عن أشياء ممتعة للقيام بها.

الأشخاص المعرضون إلى خطر الانتكاسة:

من خلال الملاحظات التي قمنا بها، في إطار البحث في موضوع الانتكاسة، يتبين لنا أن هناك أشخاص معرضون إلى خطر الانتكاسة أكثر من غيرهم، نظرا لمجموعة من الخصائص والظروف التي قد تؤثر في عملية نجاح العلاج، أو ضمان استمراريته؛ ويمكن القول إن الفقراء معرضون إلى خطر الانتكاسة أكثر من الأغنياء، باعتبار أن الأشخاص الميسورون يستطيعون تتبع العلاج بشكل منتظم، ويمكنهم تغيير مكان إقامتهم، وإجراء التعديلات المناسبة على حياتهم، ويمكنهم ملء الفراغ ببعض الهويات والأنشطة النافعة، في حين يظل الفقراء عرضة لنفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التي أدت إلى إدمانهم.

ونجد أيضا أن الأفراد الذين يجبرون على ترك المواد المخدرة، لهم قابلية كبيرة للعودة إلى الإدمان، مقارنة مع الأشخاص الذين يتركونها عن قناعة، ونجد أن الأطفال والمراهقين هم أكثر عرضة للانتكاسة، مقارنة مع الأشخاص البالغين، نظرا لعدم نضجهم وعدم إدراكهم لخطورة الإدمان، كما أن الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية ومشاكل اجتماعية، والذين يستعملون أكثر من مخدر، والذين أدمنوا لمدة طويلة يكونون أكثر عرضة للانتكاس من غيرهم.

طرق الوقاية من الانتكاسة:

تضم الأدبيّات العلمية في مجال علاج الإدمان، العديد من النَّماذج التدخلية الَّتِي تهتم بعلاج الإدمان والوقاية من الانتكاسة، وقد اخترنا في هذا المقال التركيز على كل من نموذج مارلات للوقاية من الانتكاسة ونموذج مراحل التغيير.

أولا.نموذج مارلات:

ينطلق هذا النموذج من فكرة أَنَّ الانتكاسة، من أكثر النَّتَائِج شيوعاً لِأَيِّ عِلَاجٍ لتعاطي المُخَدِّرات، وهو أيضا يعد من بين أهم هذه النَّماذج التي تم تطويرها.

يرتكز نموذج مارلات على النَّظرِيَّة المعرفية السلوكية(Marlatt and Gordon, 1985)، حيث يعتمد على تحديد حالات أو وضعيات الخطر المرتفعة الَّتِي تجعل الشَّخص المقلع عن المخدرات، عرضة للانتكاس، بمعنى عرضة للعودة إلى الإدمان بعد التعافي، فقد قام ألان مارلات Alan Marlatt في دراسته الأولية بدراسة الأشخاص الذين سبق وأن تعرضوا للانتكاسة، وذلك بتحفيزهم على وصف وضعيتهم الَّتِي تسببت لهم في الانتكاس (Service correctionnel Canada ,1996) ؛ حيث حصل على معلومات تفصيلية ونوعية من حوالي

سبيعين شخصاً من مدمني الكحول، فيما يتعلق بالحالات الأولية الَّتِي أدت بهم إلى الشروع في شرب الكحول، خلال التسعين يوماً الأولى بعد مغادرتهم لمركز تأهيل المدمنين.

وانطلاقاً من أعمال مارلات Marlatt ، بُنيت ما يسمى ب "قائمة حالات تعاطي المخدرات" (Larimer, Palmer, and Marlatt,1999, p153)، والَّتِي حددها مارلات Marlatt في ثماني فئات أو أنواع، حيث يعتبر أن خمس فئات تتعلَّق بالظُّروف الشخصية للمدمن، في حين أن الفئات الثلاث الأخرى تنطوي على وجود الآخرين (Service correctionnel Canada ,1996).

تتمثَّلُ الخمس وضعيات عالية الخطورة المرتبطة بِالشَّخْص المدمن فيما يلي:

-حالة انفعالية سيئة مثل الغضب، والقلق، والاكتئاب، والإحباط، والملل.

-حالة بدنية سيئة مثل الاحساس بالصداع أو الأرق.

-حالة انفعالية حسنة مثل حضور بعض الاحتفالات والتعرض لبعض المؤثرات كمشاهدة الإعلانات والدعاية المرتبطة بالكحول أو مشاهد التعاطي في الأفلام.

-شهوة وإغراء؛ مثل مشاهدة زجاجة الخمر.

-اختبار القدرة على التحكم في الذات؛ ويحدث ذلك من خلال الذهاب عمداً إلى حانة للشرب، أو مكان يَتِمُّ فيه التعاطي، لمعرفة ما إذا كان يمكنه مقاومة الأغراء.

أما بالنسبة للوضعيات عالية الخطورة الثلاث الأخرى فتتعلق بـ:

-صراع أو خصومة شخصية أو نزاع مع أشخاص آخرين.

-وجود ضغط اجتماعي وغالباً ما يحدث إذا كان الشخص محاطاً بأشخاص يتعاطون للكحول أو المخدرات، ويقومون بإغرائه ودعوته للتعاطي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

-لحظات سعيدة مع آخرين قد تحدث عند مشاهدة مباراة كرة القدم أو المشاركة في مناسبة عامة سعيدة، مما يثير حماسة الشخص ويدخله في حالة انفعالية قد تذكره بالتعاطي.

تقوم المقاربة العلاجية المبنية على نموذج مارلات Marlatt للوقاية من الانتكاسة، على دراسة نمط حياة المدمن، وتقييم الخصائص البيئية والعاطفية للوضعيات، الَّتِي من المحتمل أن تكون مرتبطة بالانتكاس، وتفرض استراتيجية العلاج للوقاية من الانتكاسة، الدخول في تعاقد ما بين المتدخل والمدمن، يَتِمُّ خلاله إعداد بطاقة يومية للحذر، يَتِمُّ فيها وضع قائمة تَضُمُّ المناسبات الَّتِي يلجأ فيها المدمن في الغالب إلى التَّعَاطِي، وتحديد مجموعة من المتناقضات الَّتِي تبرز إيجابِيَّة استهلاك المُخَدِّرات وسلْبِيَّاته، وتعداد تكاليف الاستمرار في التَّعَاطِي أو الانقطاع، ثُمَّ تحديد التدابير الَّتِي يجب اتخاذها من طرف المدمن لضمان حد أقصى أو أدنى للوقاية.

وفي هذا الإطار، يَتَدَرَّبُ المدمن على الاعتماد على استراتيجيَّة توازن القرار، والَّتِي يتمكن من خلالها "وزن فوائد وسلبيات الاستهلاك، سواء قصير أو طويل الأمد، ثُمَّ فوائد وعيوب الامتناع عن التَّعَاطِي"(Aubin, Meunier, Berghout, 2004, p81).

ثانيا.نموذج مراحل التغيير:

تم تطوير هذا النموذج من طرف علماء نفس أمريكيين، وهما جيمس بروشاسكا James O. Prochaska وكارلو ديكلمونت carlo diclemente، واللذان توصلا إلى أَنَّ الشَّخص المدمن

يَمُرُّ من خمس مراحل أساسية في سيرورته العلاجية، وتشتمل كل مرحلة على مجموعة من الأنشطة الَّتِي يَتَعَيَّنُ اسْتِيفَاؤُهَا قبل المرور إلى المرحلة الموالية(Prochaska et al, 2003)، ويحتمل أن تشكل الانتكاسة آخر مرحلة ضمن هذه السيرورة العلاجية، وبالتَّالي فهي جزءٌ لا يتجزأ من العملية العلاجية، وفيما يلي نقدم لمحة موجزة عن هذه المراحل:

مرحلة ما قبل التأمل Le stade de la pré contemplation: في هذه المرحلة يقاوم الشَّخص المدمن فكرة الاعتراف بكونه يعاني من بعض المشاكل، ولا يرى أَنَّه يحتاج إلى تغيير سُلوكه(Prochaska et al., 2003)، وليست لديه نية لتغيير سلوكه. وللانتقال من هذه المرحلة، يجب أن يصبح الشَّخص أكثر وعياً بمشكلته، وذلك بمساعدته على الوقوف على الجوانب السلْبِيَّة للسُّلُوك، وفوائد التَّغْيِيرِ بِالنِّسبة إليه (Begun et al., 2001; Prochaska et al, 1992).

مرحلة التأمل Le stade de la contemplation: في هذه المرحلة يصبح الشخص مدركا أَنَّ لديه مشكلة، ويصبح لديه استعداد للبحث عن حل لها، ويسعى إلى التغلب عليها، غير أنه يكون غير مستعد للمرور إلى الفعل، حيث يسيطر عليه الإحساس بالتناقض (Prochaska et al, 2003)؛ لأنه يرى الجوانب السلْبِيَّةَ في سلوكه من جهة، والمكاسب الَّتِي قد يجنيها في حالة التَّغْيِيرِ؛ ومن جهة أخرى، فهو يشعر بالقلق إزاء ما سيفقده والطريقة الَّتِي يمكن أن يَتِمَّ بها هذا التَّغْيِير. لهذا فهذه المرحلة تحتاج إلى وقت بحسب طول أو قصر حالات التردد لدى الشَّخص.

وللتغلب على الصُّعُوبَات المرتبطة بهذه المرحلة، يوصي بروشاسكا وديكلمونت بضرورة قيام الشَّخص بالموازنة بين مزايا وعيوب سلوكه، وتقييم الخيارات المتاحة أمامه، واتخاذ قرار حازم لمباشرة الخطوات الأولى نحو التغيير.

مرحلة التحضير أو الاستعداد Le stade de la préparation: في هذه المرحلة يصبح الشخص على استعداد للانخراط في التغيير(Prochaska et al, 2003)، حيث يبدأ بالاستفسار عن بعض الجوانب والأفعال الداعمة لتغيير سلوكه، ولكن في هذه المرحلة، تبقى جهوده غير كافية للسَّيْطرة الكاملة على السُّلُوك الذي يسعى إلى تغييره. وتتمثل المهمة الرئيسة لهذه المرحلة في تعزيز القرار وتحديد الجهود الأولى لِلتَّغْيِير، بمعنى تحديد الأهداف والأولويات فضلاً عن صياغة التزام أو تعاقد لمتابعة خطة عمل محددة، وهذه الإجراءات هي الطرق المفيدة للتقدم إلى المرحلة التالية.

مرحلة الفعل Le stade de l'action: يمكن وصف هذه المرحلة بكونها الأكثر نشاطاً في عَمَلِيَّةِ التَّغْيِير، حيث إنَّ الشَّخص يقوم بمراجعة معارفه، ومواقفه ومعتقداته، ويقوم بإعادة بناء بيئته من أجل حل مشاكله وتحقيق النَّجَاح، إذ يصبح الشَّخص قادراً على القضاء نهائياً على السُّلُوك غير المرغوب فيه، أو تثبيت اكتساب السُّلُوك المرغوب فيه على مدى فترة طويلة من الزمن، ويجب أن يعترف المحيط بهذه الجهود المبذولة(Prochaska et al, 2003).

مرحلة التثبيت Le stade de maintien: تثبيت السلوك المعدل هو أمر مهم، فحينما يصل الشَّخص إلى التَّغْيِيرَاتِ المطلوبة، يصبح التحدي بالنسبة إليه هو الحفاظ على هذه المكتسبات على المدى الطويل، وتشتمل هذه المرحلة على محطة مهمة تتمثل في استقرار السُّلُوك والوقاية من الانتكاسة(Prochaska et Norcross, 1999) ، لأَنَّ الشَّخص قد يواجه بعض الإغراءات الَّتِي

تجعله عرضة للعودة إلى السُّلوكيّات القديمة، مما يجعله مطالباً بالاستمرار في بذل مجهودات للحفاظ على التغيير الإيجابي.

في رحلة العلاج حسب هذا النموذج، فإن الشخص الذي يحاول التعافي من الإدمان يجب أن يصبح قادراً على توقع العقبات الَّتِي يمكن أن تؤدي به إلى الانتكاسة، مثل فترات من الاكتئاب، والقلق، والغضب، والملل، والشعور بالوحدة، والإجهاد أو الضيق، وفي حال تمكن الشَّخص من اجتياز جميع هذه المراحل بنجاح، فسيكون قادراً على تغيير سلوك الإدمان، وعدم العودة إلى السُّلوكيّات القديمة.

نتائج الدراسة:

-التشافي من الإدمان لا يتحقق بمجرد مغادرة مراكز علاج الإدمان أو مرور فترة مهمة على الانقطاع، بل إن الشخص يكون عرضة للانتكاسة في أي وقت.

-إن علاج الإدمان لا يمكن أن يتم بطريقة تلقائية، بمجرد الامتناع المادي عن تعاطي المادة المخدرة، واستبدالها ببعض العقاقير الطبية، بل يجب أن يخضع المدمن إلى برنامج أو نموذج علاجي متكامل وشامل.

-البرنامج العلاجي الفعال هو الذي يزود الشخص المتعافي من الإدمان بآليات تمكنه من فهم حالته ومواجهة مختلف الظروف التي يمكن أن تجعله يفكر في العودة إلى الإدمان.

-يفترض في البرنامج العلاجي الذي يخضع إليه المدمن أن يستهدف مساعدة الشخص على تغيير سلوكياته التي كانت سببا في إدمانه، وبالتالي قابليته لتغيير نمط عيشه.

-يجب على المحيط الاجتماعي أن ينخرط في البرنامج العلاجي لضمان مستوى دعم فعال للمدمن.

خلاصة:

إن مسألة علاج الإدمان هي مسألة معقدة، وتستدعي اهتمام كبير من طرف مختلف المعنيين، انطلاقاً من الشخص المدمن نفسه، مروراً بأسرته ومحيطه، وصولاً إلى مراكز تأهيل المدمنين بكل ما تضمه من أطر طبية وأخصائيين نفسيين ومساعدين اجتماعيين، فالشخص لا يتماثل للشفاء كلياً بمجرد الانقطاع عن المادة المخدرة، وإنما الشفاء يتمثل في قدرته على تغيير سلوكه وتغيير نمط حياته الذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على المخدرات، لأن غياب نمط حياة جديد يعني أن العوامل التي سبقت وأن أدت به إلى الإدمان، مازالت قائمة، وستؤدي به حتماً إلى الانحدار نحو الإدمان من جديد. لهذا وجب تضافر جهود جميع المتدخلين لتأهيل المدمن نفسياً واجتماعياً من أجل الوقاية من الانتكاسة. ويوصي أيضا بعض المتخصصين إلى جانب تتبع خطوات العلاج بشكل مضبوط واحترام الجرعات والمواعيد الطبية، بالاهتمام بالجانب الروحي والقيام بكل ما من شأنه توفير نوع من الراحة النفسية والروحية للمدمن، والاهتمام بالجانب الاجتماعي عن طريق بناء علاقات ايجابية مع المحيط، والعودة إلى ممارسة الحياة الاجتماعية والمهنية بشكل عادي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نماذج تدخلية عديدة تم تطويرها في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مرافقة الحالات التي تتطلب تغيير السلوكيات ونمط الحياة، مثل نموذج المقابلة التحفيزية

ونموذج مينيسوتا، وقد تم تبنيها في دول أخرى نظراً للنتائج المهمة التي تحققها، ونرى أنه من الضروري تبني مثل هذه النماذج في مراكز علاج الإدمان في الدول العربية.

قائمة المراجع:

1. سليمان بن عبدالرزاق الغديان(2012)، الانتكاسة للمتعافين: المفاهيم والعوامل المؤدية وطرق مواجهة العود للتعاطي، مداخلة بندوة جامعة القاضي عياض بمراكش حول عوامل الانتكاسة لدى مدمني المخدرات، موقع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

2. عبد الودود خربوش(2012)، التجربة المغربية في علاج الانتكاسة لدى المدمنين على المخدرات، مداخلة بندوة جامعة القاضي عياض بمراكش حول الانتكاسة لدى مدمني المخدرات، موقع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

3. عبد الجليل أميم(2012)، برنامج RPT للوقاية من انتكاسة المخدرات. مداخلة بندوة جامعة القاضي عياض بمراكش حول عوامل الانتكاسة لدى مدمني المخدرات، موقع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

4. موقع فيدو الالكتروني، الوقاية من انتكاسة الإدمان، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21 مارس 2015، الساعة 21. http://www.feedo.net/Addiction

5. Amélie Gormley et Myriam Laventur (2012), Intervenir auprès d'adultes dépendants en rechute: point de vue de l'usager et de l'intervenant, *santé et société*, vol. 11, no 2.

6. Begun, A. L., Shelley, G., Strodthoff, T., & Short, L(2001), Adopting a stages of change approach for individuals who are violent with their intimate partners, Dans R. A. Geffner, & A.

7. H.J. Aubin, N. Meunier, C. Berghout(2004), les thérapies cognitivo-comportementales de l'alcoolisme Cognitivo-behavioral therapies of alcoholism, La lettre de l'hépato-gastroentérologue - n° 2 - vol. VII - mars-avril.

8. Marlatt G. A., Gordon J. R(1985), Relapse Prevention: Maintenance Strategies in the Treatment of Addictive Behaviors, New York: Guilford Press.

9. Mary E. Larimer, Rebekka S. Palmer, and G. Alan Marlatt(1999), Relapse Prevention: Marlatt's Cognitive-Behavioral Model, Vol. 23, No. 2.

10.Service correctionnel Canada(1996), Revue de la littérature sur les techniques de traitement en toxicomanie, Ottawa : Solliciteur générale du Canada.

11.Prochaska, J. O., DiClemente, C. C., & Norcross, J. C(2003), In search of how people change: applications to addictive behaviors, Dans P. Salovey, & A. J. Rothman (dir), *Social Psychology of Health. Key Readings* (pp. 63-77). New York and Hove: Psychology Press.

12.Prochaska, J. O., DiClemente, C. C., Velicer, W. F., & Rossi, J. S(1992), Criticisms and concerns of the transtheoretical model in light of recent research, *British Journal of Addiction, 87* , 825-828.

13.Prochaska, J. O., & Norcross, J. C(1999), *Systems of Psychotherapy: a Transtheoretical Analysis (4th Ed.).* Pacific Grove, CA, USA: Brooks/Cole Publishing Co

14.A Relapse Prevention Plan: The Tools of Recovery ,http://www.addictionsandrecovery.org/relapse-prevention, consulté à 23Mars 2015 à 18 heur.

15.Steven M. Melemis(2015), Relapse Prevention and the Five Rules of Recovery, YALE JOURNAL OF BIOLOGY AND MEDICINE 88.

مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية: دراسة الحالة الجمعيات في الأردن

Societies characteristics measurement levels and methods of analysis and sources of verification in Arab countries: Case study, Societies in Jordan

د. فواز توفيق رطروط- الأردن
أ. ختام سالم الشنيكات، سجل الجمعيات- الأردن

ملخص: بالرغم من أن الفكر الاجتماعي الغربي أنضج جملة من الخصائص للجمعيات، لكنه لم يستكمل جهوده لقياس مستوياتها وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها، مما أوجد ثغرة معرفية ردمتها هذه الدراسة من خلال بنائها نموذجا نظريا وإجرائيا يشتمل بدوره على(8) معايير أساسية مؤلفة من (18) معيارا فرعيا وحدها الأعلى 39 درجة والأدنى 18 درجة، الذي تبين من نتائج تطبيقه على الجمعيات في الأردن أنها تتمتع بمستوى 56.41% من خصائصها المثالية.

الكلمات المفتاحية: خصائص الجمعيات، مستويات خصائص الجمعيات، وطرق تحليل مستويات خصائص الجمعيات ومصادر التحقق منها، الدول العربية، والأردن.

Abstract:Although the Western social thought has made a number of Societies characteristics mature, it has not completed its efforts to measure their levels, methods of analysis and sources of verification. This has created a knowledge gap which was bridged by this study by constructing a theoretical and procedural model that includes 8 basic criteria consisting of 18 sub-criteria. Of these sub-criteria the highest was 39 degree and the lowest degree was 18. Having implemented this model, the findings showed that Societies has 56.41% of its ideal characteristics.

Keywords: Societies characteristics, Societies characteristics levels, Analysis methods of Societies characteristics levels and sources of verification, Arab countries and Jordan.

مقدمة:

تعد الجمعيات من أحد مكونات المجتمع المدني، ومؤشرا على مستوى المشاركة السياسية للأفراد ومدى تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية ودرجة استجابتهم لثقافاتهم المجتمعية ومعدل إسهامهم في المحافظة على التماسك الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية ومستوى تحملهم لمسؤوليتهم الأخلاقية، ودليلا على حدوث عمليتي التكامل والتضامن بنهج المشاركة القطاعية المجتمعية.

ويقدم الأفراد على تأسيس الجمعيات والانضمام إليها بموجب التشريعات المعمول بها في الدول، التي يعيشون فيها؛ لتلبية احتياجاتهم النفس اجتماعية والاحتياجات التنموية الاجتماعية لجماعاتهم ومجتمعاتهم المحلية،كما يظهر من أهدافهم المشار إليها في النظم الداخلية لتنظيماتهم(جمعياتهم)، والتي تحفزهم لتحقيقها بنهج المشاركة الجماعية.

وللجمعيات بعد إشهارها أو تسجليها مدى استدامتها، الذي يقاس بموجب سبعة معايير، هي:البيئة التشريعية للجمعيات وسلامتها المالية وقدرتها التنظيمية ومناصرتها لبعضها وبنيتها التحتية وقدرتها الخدمية وصورتها النمطية(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2015، ص12). كما للجمعيات أيضا بيئتها، الممكن تحليلها والتخطيط لها في ضوء مواطن قوتها وضعفها الداخلية وفرصها وتحدياتها الخارجية(فواز رطروط، ختام الشنيكات، 2018، ص6-16). وللجمعيات كذلك خصائصها، التي أنضجها الفكر الاجتماعي الغربي، والمتمثلة في الطابع التطوعي للجمعيات وتنظيمها الذاتي واستقلالها التام عن الحكومة وعدم توارث أعضائها للمناصب في هيئاتها الإدارية بحكم رابطة الدم أو القرابة ومساواتها في الفرص أمام أعضائها وتمحور أنشطتها حول التنمية والتحديث وتمسكها بالديمقراطية وقبولها لمبدأ التعددية من خلال إيمانها بالتنوع والاختلاف(جامعة بني سويف، 2015، ص33)، وتحتاج تلك الخصائص بدورها إلى قياس مستوياتها وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها بموجب نموذج مثالي، يمكن بنائه من النظريات الاجتماعية وتجميع بياناته ومعلوماته من الميدان العملي.

وبالرغم من وفرة الأدبيات العلمية عن خصائص الجمعيات(فواز رطروط، ختام الشنيكات، 2018، ص3-16؛ سارة بلعيد، محمد قماري، 2018، ص132؛ محمد بوست، 2018، ص221؛ جامعة بني سويف، 2017، ص33؛ هاجر نصار، 2011، ص192-197)، إلا أن تلك الخصائص لاسيما في الدول العربية تفتقر لعمليتي قياسها وتحليلها، مما أوجد المبرر العملي لإجراء هذه الدراسة على الجمعيات في الدول العربية من خلال نموذجها الأردني بوصفه الأكثر تعبيرا عن تنامي أعداد الجمعيات مقارنة مع ثبات عددها النسبي فيبعض الأقطار العربية الأخرى. ففي الأردن بلغ المتوسط السنوي للجمعيات المسجلة خلال الفترة 2008-2016 حوالي 419.77 جمعية(فواز رطروط وختام الشنيكات، 2018، ص21)، بينما بلغ العدد التراكمي للجمعيات المسجلة في سلطنة عمان حتى عام 2014 (129) جمعية منها 58 نسائية و30 خيرية و30 مهنية و11 للجاليات الأجنبية(وزارة التنمية الاجتماعية، 2015)، أما العدد التراكمي للجمعيات المسجلة في السعودية فقد بلغ 642 جمعية أكثرها في مكة (19.7%) (http://www.medadcenter.com/countst/1).بمعنى أخر فإن القيمة الفعلية للمتوسط

السنوي(419.11) للجمعيات المسجلة في الأردن تزيد عن مثليتها للعدد التراكمي للجمعيات المسجلة في سلطنة عمان بحوالي ثلاث أضعاف ونصف ولنفس العدد التراكمي في المملكة العربية السعودية بحوالي ضعف ونصف الضعف.

الإطار النظري:

أولا.المعنى العام للجمعية وتعريفه الإجرائي:

للجمعية معناها العام، الذي يختلف من مجال معرفي لآخر ومن جهة لأخرى. فعلى المستوى المعرفي يظهر من مضمون القانون الوضعي ببعديه العالمي(محمد يعقوب وصدام أبو عزام، 2011، ص29-30) والوطني(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص264) المعنى العام للجمعية ومفاده بأن الجمعية ما هي إلا شخص اعتباري أو معنوي، أسسه مجموعة من الأشخاص الطبيعيين بموجب حقوقهم المدنية والسياسية المكفولة تشريعيا؛لتحقيق أهداف محددة دون جني الربح المادي من ورائها، يعترف مجتمعه بشرعيته أو بمركزه القانوني بعد إشهاره من قبل مؤسسيه أو مؤلفيه، أو تسجليه لدى إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية. ويتماشى هذا المعنى القانوني العام للجمعية مع التعريف الإجرائي للجمعية، الذي يرد في القوانين ومنها قانون الجمعيات الأردني رقم 51 لسنة 2008 وتعديلاته(وزارة التنمية الاجتماعية، 2015)، ونص ذلك التعريف بأن الجمعية هي "أي شخص اعتباري مؤلف من مجموعة من الأشخاص يتم تسجيله؛ لتقديم خدمات أو القيام بأنشطة على أساس تطوعي دون أن يستهدف الربح واقتسامه أو تحقيق أي منفعة لأي من أعضائه أو لأي شخص محدد بذاته أو تحقيق أي أهداف سياسية".

ويتضح من معطيات علم الاجتماع المعنى العام للجمعية في ضوء دورها، فالجمعية بمعناها العام بحسب محمد بوست(2018، ص225)"هي كيانا تنظيما، يخلقه مجموعه من الأفراد؛ لتحقيق أهداف محددة عبر توفير مجموعة من الوسائل والآليات لذلك".أما دور الجمعية، الذي يدل على معناها فإنه يختلف من عالم اجتماع لآخر،فدورها وفقا لأطروحات "أميل دور كايهم"هو تنظيم المجتمع وخلق التماسك والتضامن الاجتماعي فيه، بينما حسب مقولات" كارل ماركس" لا سيما مقولته بشأن الوعي الاجتماعي فإن دور الجمعية يكمن في تنظيم صفوف المتأثرين سلبا من علاقات الإنتاج السائدة في مجتمعهم؛ لمجابهة تحديات الاستغلال الاقتصادي والظلم الطبقي والاغتراب وغيرها من خلال وعيهم بجذورها، أما دور الجمعية بحسب الأمريكي" توكفيل" فهو تعزيز التعاون بين مجموعة من الأفراد بصرف النظر على الاختلافات القائمة بينهم وخلق الاتصال فيما بينهم؛ لتوظيف جهودهم لخدمة الصالح العام في مجتمعهم(محمد بوست، 2018، ص225-228). وإلى جانب طروحات علماء الاجتماع أعلاه، فهناك النظريات الاجتماعية، التي يستدل من مضمونها على المعنى العام للجمعية، فالجمعية وفق النظرية التبادل(إيان كريب، 1999، ص111-114)، هي رابطة يؤسسها المتطوعون؛ لإشباع حاجاتهم في مجال الاجتماع الإنساني وجلبهم للمنافع المعنوية والمادية. بينما حسب نظرية الدور(غانم هنا، 1981، ص12-13)، فإن الجمعية، هي كيان يخلقه الفاعلون اجتماعيا؛ لضمان إستجابتهم لتوقعات مجتمعهم وحصولهم على المكافأة الاجتماعية لقاء ذلك. أما تبعا للنظرية البنائية

الوظيفية(إيان كريب، 1999، ص65-91)، فإن الجمعية، هي وسيلة لتعزيز التضامن الاجتماعي في مجتمعها من خلال أنشطتها.

ويستخلص من نظريات علم النفس، بأن الجمعية إطارا ناظما للدوافع الثلاثية(إيثارية وأنانية واجتماعية) أو الثنائية(داخلية وخارجية) أو الأحادية(قيمية تحفيزية) لمؤسسيها(جامعة بني سويف، 2017، ص33). فالجمعية تظهر الخيرين إلى حيز العطاء الإنساني، وتدمج الأنانيين في هيئاتها العامة والإدارية، وتبرز المدافعين عن التماسك الاجتماعي، وتلبي طموح أعضائها، وتحقق غايات مجتمعاتها المحلية من خلال فعالياتها التضامنية، وتحافظ على القيم الناظمة لسلوك مؤسسيها والمنتسبين إلها.

أما على المستوى المؤسسي، فهناك أكثر من تعريف للجمعية ومنها التعريف، الذي قدمته الأمم المتحدة في عام 2001، ومفاده بأن الجمعية، هي تنظيم يعمل بشكل إرادي حر لصالح النفع العام دون أن يحصل أعضائه على الربح المادي(آمنة الزير، مشاعل المقبل، 2015، ص07).

وبناء على ما جاء في المجالين المعرفي والمؤسسي للجمعيات، يمكن تحديد المعنى العام للجمعية وتعريفه على النحو التالي: الجمعية تنظيم يؤسسه الفاعلون اجتماعيا تحت تأثير مجمل دوافعهم الفردية والاجتماعية وثقافاتهم المجتمعية ودون حصولهم على أي ربح مادي، يعترف به مجتمعهم بعد إشهاره من قبلهم أو تسجيله رسميا من قبل السلطة التنفيذية، هدفه إشباع حاجاتهم(الظاهرة أو الكامنة)ومحافظتهم على التماسك الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية من خلال أنشطة مقبولة مجتمعيا وإحداثهم للتنمية والتحديث فيها بنهج يتماشى مع ثقافاتها السائدة فيها.

ثانيا.خصائص ومبادئ تأليف الجمعيات:

للجمعيات خصائصها(جامعة بني سويف، 2017، ص8)، التي تميزها عن غيرها من المؤسسات أو التنظيمات الاجتماعية الأخرى، وهي: تأليف المتطوعين لها وانضمامهم إليها بموجب نهج الحق الإنساني، التنظيم الذاتي، استقلاليتها التامة عن الحكومة، عدم توارث أعضائها للمناصب في هيئاتها الإدارية بحكم رابطة الدم أو القرابة أو أي اعتبار كان، مساواتها في الفرص المتاحة أمام أعضائها، تمحورها حول التنمية والتحديث، تمسكها بالديمقراطية، قبولها لمبدأ التعددية من خلال إيمانها بالتنوع والاختلاف.

كما للجمعيات مبادئ تأليفها المتوافق عليها دوليا(محمد يعقوب وصدام أبو عزام، 2011، ص29-30) وهي:

-حرية تأسيس الجمعيات وتسجيلها عن طريق الإخطار فحسب، على أن يكون من حق الإدارة المعنية إذا كان لديها اعتراض على تأسيس جمعية ما أن تلجأ إلى القضاء.

-حق كل جمعية في وضع نظامها الأساسي بحرية، وحق الهيئة الإدارية لكل جمعية في إدارة شؤونها دون تدخل من أي جهة حكومية.

-حق الهيئة العامة لكل جمعية في انتخاب هيئتها الإدارية بحرية، واحترام الإدارة المعنية لنتائج الانتخابات، وأن لا يكون لها حق الاعتراض على عضوية أي شخص في الهيئة الإدارية للجمعية إلاّ من خلال دعوى ترفع أمام القضاء الإداري المختص.

-حق الإدارة المعنية بمراقبة عمل الجمعيات، فإذا وجدت خروجاً على القانون؛ فتتم معالجته باللجوء إلى القضاء صاحب الصلاحية الأولى والأخيرة.

-حق كل جمعية في الحصول على التمويل الداخلي والخارجي شريطة أن تعلن عن مبالغ التمويل التي تلقتها ومصادر هذا التمويل وسبل استخدامه بدقة، وعلى أن يكون كل ذلك مدعوماً بالوثائق الثبوتية، وأن تلتزم بنشر ميزانياتها السنوية في الصحف اليومية، وإطلاع هيئتها العامة.

-حق كل جمعية في أن تندمج أو تتحد مع أية جمعية مماثلة لها في الهدف، وحق الجمعيات في إقامة الاتحادات لما فيه مصلحة العمل الاجتماعي وخدمة المجتمع، مع التأكيد على أن لا تصل قيادات اتحاد الجمعيات إلى مواقعها إلاّ عبر الانتخاب.

-عدم جواز حل أي جمعية إلاّ بموافقة هيئتها العامة أو بقرار قضائي، كما لا يجوز وقف أي جمعية عن العمل إلاّ بقرار قضائي.

ثالثا. مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها:

بالرغم من إنضاج الفكر الاجتماعي الغربي لخصائص الجمعيات المشار إليها في مطلع البند ثانيا أعلاه، إلا أن ذلك الفكر لم يخوض في مستويات قياسها وطرق تحليلها، مما أوجد ثغرة معرفية فيه، جاءت هذه الدراسة لسدها من خلال الخبرة العملية الطويلة لمعديها([1]) في مجال تسجيل الجمعيات ومراقبتها وتقييمها والتخطيط لها في ضوء معطيات بيئتها، التي آلت إلى إعداد مصفوفة لمستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها، يعكس تفاصيليها الجدول رقم 1 وخلاصة تلك المصفوفة أنها تشتمل على(8) ثمانية معايير مؤلفة من (18) ثمانية عشر معيارا فرعيا وحدها الأعلى 39 درجة والأدنى 18 درجة.

الجدول(1): مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها

خاصية الجمعية	مستويات قياس خاصية الجمعية	طرق تحليل مستويات قياس خاصية الجمعية ومصادر التحقق منها
تأليف الجمعية بفعل تطوع أعضائها	نمط نشوء كيان الجمعية ما إن كان بالإشهار(الإخطار) أو بالتسجيل	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة لإشهار الجمعيات أو تسجليها، فإن كانت الجمعية تشهر من قبل مؤسسيها فإنها تحصل على علامتين، أما إن كانت تسجل فتحصل على علامة واحدة
	عدد مؤسسي الجمعية	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة لإشهار الجمعيات أو تسجليها، فإن كانت الجمعية تؤلف من قبل عضوين فإنها تحصل على علامتين، أما إن كانت تؤلف من قبل أكثر من عضوين فتحصل على علامة واحدة

[1] : سبق أن عمل الباحث الأول(فواز رطروط) مستشارا لوزير التنمية الاجتماعية لشؤون السياسات والتطوير المؤسسي وناطقا إعلاميا باسم الوزارة ومديرا للاتصال فيها ، وحاليا يعمل في مجال الاستشارات والتدريب. أما الباحث الثاني(ختام الشنيكات) فتعمل مديرة لمديرية سجل الجمعيات في سجل الجمعيات بوزارة التنمية الاجتماعية وسبق لها أن عملت مديرة لمديرية الشؤون القانونية بالوزارة.

	وجهة التغير الزمني لعدد الجمعيات المشهرة أو المسجلة	تحليل مضمون التقارير السنوية للجهة الرسمية المعنية بشؤون إشهار الجمعيات أو تسجليها، فإن كان التغير الزمني في عدد الجمعيات المشهرة أو المسجلة إيجابيا فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كان التغير سالبا فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	وجهة التغير الزمني في عدد الجمعيات المحلولة	تحليل مضمون التقارير السنوية للجهة الرسمية المعنية بحل الجمعيات ، فإن كان التغير الزمني في عدد الجمعيات المحلولة سالبا فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كان التغير موجبا فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	نسبة المنتسبين للجمعيات من مجموع السكان الذين يزيد سنهم عن 18 سنة	تحليل مضمون مسوح المتطوعين الصادرة عن جهة رسمية، فإن كان حجم المتطوعين كبيرا فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كان حجم المتطوعين قليلا فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
التنظيم الذاتي للجمعية	متوسط حجم الهيئة العامة للجمعيات	تحليل مضمون مسوح الجمعيات الصادرة عن جهة رسمية، فإن كان متوسط حجم الهيئة العامة للجمعيات كبيرا فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كان متوسط حجم الهيئة العامة قليلا فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	تحليل مضمون مسوح الجمعيات الصادرة عن جهة رسمية، فإن كانت الطريقة تتمثل في الاقتراع الحر فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت الطريقة تتمثل في التزكية والإجماع فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	عدد مرات مدة ولاية الهيئة الإدارية للجمعية	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن كانت مدة ولاية الهيئة الإدارية للجمعية مقيدة بمرتين فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت مدة الولاية غير مقيدة بمرتين فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
الاستقلالية التامة للجمعية عن الحكومة	مدى تدخل السلطة التنفيذية في تعيين الهيئات الإدارية المؤقتة للجمعيات	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن أجازت التشريعات للحكومة تعيين الهيئات الإدارية المؤقتة فتحصل الجمعيات على علامة واحدة، أما إن لم تجز التشريعات ذلك فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	مدى اشتمال قانون الجمعيات ونظمه وتعليماته الصادرة بمقتضاه على أسس ومعايير دعم الجمعيات	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن اشتمل القانون على أسس ومعايير دعم الجمعيات فتحصل الجمعيات على ثلاث علامات، بينما إن اشتمل النظام على تلك الأسس والمعايير فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن اشتملت التعليمات على ذلك فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
توزيع المناصب بين أعضاء الهيئة الإدارية	عدد أعضاء الجمعية الذين شغلوا مناصب الهيئة الإدارية فيها لأكثر من مرتين متتاليتين	تحليل مضمون مسوح الجمعيات الصادرة عن جهة رسمية، فإن كان عدد أعضاء الجمعية الذين شغلوا مناصب الهيئة الإدارية فيها لأكثر من مرتين قليلا فتحصل الجمعية على علامتين، أما إن كان العدد كبيرا فتحصل على علامة واحدة

للجمعية	تقييد تشريعات الجمعية لمدة ولاية هيئتها الإدارية بمرتين متتاليتين	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن كانت مدة ولاية الهيئة الإدارية مقيدة بمرتين متتاليتين فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت مدة الولاية غير مقيدة بمرتين فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
مساواة الجمعية بين أعضائها في الفرص	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	تحليل مضمون مسوح الجمعيات الصادرة عن جهة رسمية، فإن كانت الطريقة تتمثل في الاقتراع الحر فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت الطريقة تتمثل في التزكية والإجماع فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	نسبة الذكور إلى الإناث في الهيئات العامة للجمعيات	تحليل مضمون مسوح الجمعيات، فإن كانت النسبة 50% للذكور إلى 50% للإناث فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت النسبة أقل من 50% فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
اهتمام الجمعية بالتنمية والتحديث	نسبة الجمعيات الخيرية من مجموع الجمعيات المسجلة	تحليل مضمون التقارير السنوية للجهة الرسمية المعنية بشؤون إشهار الجمعيات أو تسجليها، فإن كانت نسبة الجمعيات الخيرية كثيرة فتحصل الجمعيات على علامة واحدة، أما إن كانت النسبة قليلة فتحصل الجمعيات على علامتين
تمسك الجمعية بالديمقراطية	حوزة الجمعيات على إطار لحوكمتها	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن اشتمل قانون الجمعيات على أبعاد الحوكمة فتحصل الجمعيات على ثلاث علامات، بينما إن اشتمل النظام على تلك الأبعاد فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن اشتملت التعليمات على ذلك فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	تحليل مضمون مسوح الجمعيات الصادرة عن جهة رسمية، فإن كانت الطريقة تتمثل في الاقتراع الحر فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن كانت الطريقة تتمثل في التزكية والإجماع فتحصل الجمعيات على علامة واحدة
إيمان الجمعية بالتنوع والاختلاف	حوزة الجمعيات على إطار لحوكمتها	تحليل مضمون التشريعات الوطنية الناظمة للجمعيات، فإن اشتمل قانون الجمعيات على أبعاد الحوكمة فتحصل الجمعيات على ثلاث علامات، بينما إن اشتمل النظام على تلك الأبعاد فتحصل الجمعيات على علامتين، أما إن اشتملت التعليمات على ذلك فتحصل الجمعيات على علامة واحدة

المصدر: الخبرات المهنية للباحثان.

رابعا. مقومات الجمعيات ومعوقاتها في بعض الدول العربية:

وجدت الجمعيات في العالم العربي منذ القرن التاسع عشر، وما يؤكد ذلك قانون الجمعيات العثماني، الذي سجلت بموجبه الجمعيات في الأقطار العربية. ففي الأردن على سبيل المثال فقد وجدت الجمعيات قبل تأسيس الدولة الوطنية، بدليل تسجيل جمعية دور الإحسان الأرثوذكسية في عام 1912 (وزارة التنمية الاجتماعية، 1998، ص4) بموجب قانون الجمعيات العثماني(محمد

يعقوب وصدام ابو عزام، 2011، ص16)، الذي صدر في عام 1909 وبقى نافذا حتى عام 1936، وجاء بعده أول قانون وطني أردني للجمعيات، مكن رئاسة الوزراء آنذاك من تسجيل الكثير من الجمعيات الخيرية بموجبه، التي جاء تأسيسها استجابة لاحتياجات مجتمعاتها المحلية من الخدمات المختلفة لاسيما الاجتماعية منها.

وبعد حصول الأقطار العربية على استقلالها الوطني وصياغتها لدساتيرها، فقد سنت فيها قوانين للجمعيات؛ لضمان حقوق مواطنيها في تأليف الجمعيات والانضمام إليها. ففي المملكة الأردنية الهاشمية يكفل الدستور حق الأردنيين في تأليف الجمعيات كما يظهر من مادته السادسة عشر التي يقول منطوق بندها الأول" للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون"، ومنطوق بندها الثاني" للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف الدستور"، ومنطوق بندها الثالث" ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات ومراقبة مواردها". كما في المملكة الأردنية الهاشمية أيضا ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات، الذي خضع للتعديل والتغيير أكثر مرة خلال سنوات الفترة 1936- 2009 إلى أن استقر بشكله الحالي المعروف بقانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 ومعدله لعام 2009 ، وترتب على نفاذه تراكم عدد الجمعيات المسجلة البالغ 5439 جمعية أكثرها(62%) خيرية(فواز رطروط، ختام الشنيكات، 2018، ص2-22).

وللجمعيات في الدول العربية مقوماتها ومعوقاتها، التي تعكسها التقارير الدورية ومنها التقارير، الصادرة عنالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ففي تقارير الوكالة مدار البحث تستعمل منهجية التقييم المعياري لمنظمات المجتمع المدني من وجهة نظر الخبراء بموجب سلم تتراوح درجاته بين درجة واحدة وسبع درجات على اعتبار أن أقل من ثلاث درجات يعكس الاستدامة المحسنة وأن ما بين أقل من خمس درجات وثلاث درجات ينم عن الاستدامة المتطورة وأن ما بين سبع درجات وخمس درجات يشير إلى الاستدامة المعاقة. وبموجب تلك المنهجية، التي يعكس الجدول رقم 2 (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2013، ص5؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2015، ص13-64)نتائج تطبيقها، فقد تبين ما يلي:

-أن استدامة الجمعيات(منظمات المجتمع المدني)في ثلث الدول العربية(33.33%) وفقا للمتوسطات الحسابية لمعايير تقييمها خلال سنوات الفترة 2013-2015 بشكل عام متطورة؛ لبلوغها 4.82 درجات، مما يؤشر على حيازة الجمعيات في الدول المدروسة على مقوماتها التشريعية والتنظيمية والمالية والخدمية والاتصالية بدرجة ليست مطلقة، وعلى مواجهتها للعقبات المنبعثة من بيئتها الداخلية والخارجية.

-تختلف معدلات مقدرة الجمعيات من دولة عربية لأخرى، فأعلاها بلغ في لبنان، بينما أوسطها فقد بلغ في فلسطين والعراق والمغرب والأردن واليمن على التوالي، أما أدناها فقد في مصر.

-معدلات استدامة الجمعيات في الأقطار العربية، التي يرزح بعضها حاليا تحت الاحتلال مثل فلسطين المحتلة، وشهد بعضها الآخر الصراعات المسلحة مثل لبنان أو يشهد حاليا هذه الصراعات مثل العراق واليمن، أعلى من نظيرتها في الأقطار العربية المستقرة سياسيا مثل المغرب والأردن.

-عدم تأثر استدامة الجمعيات بمعدلات النمو الاقتصادي لبلدانها، فمعدلات استدامة الجمعيات في فلسطين المحتلة، التي تصنف في عداد الدول الأقل نموا، أعلى من مثيلاتها في المغرب، الذي يصنف في فئة الدول الأوسط نموا. أما معدلات استدامة الجمعيات في اليمن الذي يصنف في طور الدول الأقل نموا، فتزيد عن مثيلاتها في مصر، التي تدرج في قائمة الدول الأوسط نموا.

كما للجمعيات في الدول العربية مقوماتها ومعوقاتها أيضا، التي تعكسها نتائج الدراسات البحثية ومن أحدثها دراسة رطروطو الشنيكات(2018)، التي استهدفت تحليل بيئة الجمعيات في الأردن والتخطيط الاستراتيجي لها، واستعمل فيها المدخل الإداري ممثلا بطرقتي التحليل الرباعي(Pestl) وتحليل النظام في ضوء مدخلاته وعملياته ومخرجاته والمنهج الكمي والنوعي، وأظهرت نتائجها على مستوى تحليل مدخلات وعمليات ومخرجات نظام الجمعيات الأردني أن الجمعيات في الأردن تحيط بها ظروفها السلبية(60.20%) أكثر ظروفها الإيجابية(80.39%)، بينما نتائجها على مستوى التحليل الرباعي فقد أظهرت أن بيئة الجمعيات في الأردن ذات طبيعة سلبية(58.46%) وليست إيجابية(41.54%)، أما نتائجها على مستوى التخطيط الاستراتيجي للجمعيات في الأردن فقد بينت قابلية وضع الجمعيات للتدخل به من خلال إطار تخطيطي يشتمل على رؤية ورسالة وأهداف ومؤشرات أدائها وأنشطتها التنفيذية، يمكن تبنيه من قبل مجلس إدارة سجل الجمعيات خلال سنوات الفترة 2018-2030.

الجدول(2): رتب بعض الدول العربية في استدامة منظمات المجتمع خلال سنوات الفترة 2011-2015

الدولة	المرتبة العربية ***	مستوى استدامة منظمات المجتمع المدني خلال سنوات الفترة				
		2011	2012	*2013	2014	**2015
مصر	7	معاقة	معاقة	معاقة بمعدل 5.5	معاقة بمعدل 5.3	معاقة بمعدل 5.4
العراق	4	متطورة	متطورة	متطورة بمعدل 4.9	متطورة بمعدل4.8	متطورة بمعدل4.8
الأردن	5	معاقة	معاقة	متطورة بمعدل5	متطورة بمعدل5	معاقة بمعدل5.1
لبنان	1	متطورة	متطورة	متطورة بمعدل 4.1	متطورة بمعدل4	متطورة بمعدل3.9
المغرب	3	متطورة	متطورة	متطورة بمعدل 4.8	متطورة بمعدل4.7	متطورة بمعدل4.7
فلسطين	2	متطورة	متطورة	متطورة بمعدل 4.3	متطورة بمعدل 4.3	متطورة بمعدل 4.3
اليمن	6	معاقة	معاقة	معاقة بمعدل5.1	معاقة بمعدل5.1	معاقة بمعدل5.1

المصادر: * الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2013، ص5. **: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2015، ص13-64. *** حسابات الباحثان.

الإطار العملي:

أولا.مشكلة الدراسة:

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

أنضج الفكر الاجتماعي الغربي عبر تاريخه الطويل جملة من الخصائص للجمعيات، لكنه بالرغم من ذلك لم يستكمل جهوده لقياس مستويات تلك الخصائص وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها، مما أوجد ثغرة معرفية، أوجبت سدها أو ردمها من خلال هذه الدراسة، التي جاءت لتحقيق أهدافها المشار إليها في البند السابق من إطارها العملي.

بمعنى آخر، فقد جاءت الدراسة للإجابة عن سؤالها الرئيس وتفرعاته، وهو: ما مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية، المستمدة من بعدها الأردني بموجب نموذجها النظري والإجرائي؟.

أما الأسئلة المتفرعة عن هذا السؤال، فهما:

-ما النموذج النظري والإجرائي، الذي يصلح لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية؟.

-ما مستوى أداء الدول العربية في النموذج النظري والإجرائي لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها، وفق نتائج دراسة الحالة الأردنية؟.

ويقصد بخصائص الجمعيات تلك الخصائص المشار إليها في البند ثانيا من الإطار النظري للدراسة، بينما يقصد بمستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها تلك المعطيات المشار إليها في الجدول رقم 1 وتحتاج بدورها للوقوف على بعدها الكمي من خلال حالة واقعية للجمعيات، أما دراسة حالة الجمعيات في الأردن فيقصد بها إخضاع تلك الحالة للقياس الإجرائي وفق معطيات الجدول رقم 1.

أهداف الدراسة:

للدراسة هدفها العام، الذي يتمثل في تحديد مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية، وفقا لبعدها الأردني بموجب نموذجها النظري والإجرائي. كما للدراسة أيضا أهدافها الخاصة، وهما:

- بناء النموذج النظري والإجرائي؛ لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية.

- بيان مستوى أداء الدول العربية في النموذج النظري والإجرائي لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها، وفق نتائج دراسة الحالة الأردنية.

فالدراسة إن حققت أهدافها، فإنها توفر التغذية الراجعة على خصائص الجمعيات المتأتية من الفكر الإجتماعي الغربي، علاوة على نقل خصائص الجمعيات من مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق العملي.

وتسهم في إعداد مادة علمية حول مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية، يمكن الاستفادة منها في تنوير المعنيين برسم سياسات الجمعيات،

وتدريب المعنيين بمراقبة وتقييم وضع الجمعيات، وتوسيع مدارك أعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات، وتدريس الطلبة المتخصصين بالعمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع.

مبررات الدراسة:

-غياب الدراسات السابقة، التي بحثت في مجال مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها.

-إيجاد وسيلة معرفية مضمونة(الدراسة) لتحويل المعرفة الضمنية، التي يحوز عليها معدا هذه الدراسة بحكم خبراتهما المهنية، إلى معرفة صريحة؛ لإفادة الباحثين المعنيين بشأن الجمعيات في العالم العربي.

منهجية الدراسة:

للدراسة منهجها وهو الوصفي التحليلي، الذي يصف خصائص الجمعيات من منظور الفكر الاجتماعي الغربي، ويقيس مستوياتها وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها من خلال حالتها الأردنية بموجب نموذج نظري وإجرائي طورته هذه الدراسة في البند الثالث من إطارها النظري، ويشتمل على(8) ثمانية معايير مؤلفة من (18) ثمانية عشر معيارا فرعيا وحدها الأعلى 39 درجة والأدنى 18 درجة.

واستوفيت بيانات ومعلومات حالة الجمعيات الأردنية بوصفها تعكس خصائص الجمعيات العربية المراد قياس مستوياتها وتحليلها، من مصادر عدة تتمثل في نتائج الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالجمعيات ومدركات المعنيين بتسجيل الجمعيات ومراقبة وتقييم أوضاعها.

بمعنى آخر، فقد استعمل في الدراسة طريقتي تحليل مضمون الوثائق والمقابلات مع الموظفين العاملين في سجل الجمعيات والوزارات المختصة بالجمعيات.

أما مستوى أداء الدول العربية في النموذج النظري والإجرائي لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها، وفق نتائج دراسة الحالة الأردنية، فقد احتسب وفقا لحديه الأعلى والأدنى بموجب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية وفق المعادلة التالية: مستوى أداء الدول العربية= الدرجة الفعلية للأداء مقسومة على الحد الأعلى للدرجات ومضروبة 100%.

ثانيا. نتائج الدراسة:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الأول، فقد طور معديها بحكم اطلاعهما على الفكر الاجتماعي الغربي وخبراتهما العملية الطويلة في مجال الجمعيات، نموذجا نظريا وإجرائيا لها، يصلح بدوره لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية، وتعبر عنه معطيات الجدول رقم 1.

وعليه تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الأول بقولها النموذج النظري والإجرائي، الذي يصلح لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية، هو ذلك النموذج الذي يشتمل على(8) ثمانية معايير مؤلفة من (18) ثمانية عشر معيارا فرعيا وحدها الأعلى 39 درجة والأدنى 18 درجة.

أما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الثاني، فقد طبقت نموذجها النظري والإجرائي على الجمعيات الأردنية، وتبين من نتائج ذلك، التي يعكسها الجدول رقم 3 أن مستوى أداء الدول العربية في النموذج النظري والإجرائي لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها وفق نتائج دراسة حالتها الأردنية بلغ 56.4%.

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الثاني، بل عن سؤالها الرئيس بقولها التالي: مستوى أداء الدول العربية في النموذج النظري والإجرائي لقياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها وفق نتائج دراسة حالتها الأردنية بلغ 22 درجة من أصل 39 درجة بنسبة قدرها56.41%.

الجدول(3): مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الأردن

الخصائص	مستوياتها	الدرجات الفعلية لمستوياتها	مصادر التحقق
تأليف الجمعية بفعل تطوع أعضائها	نمط نشوء كيان الجمعية ما إن كان بالإشهار(الإخطار) أو بالتسجيل	1	قانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 وتعديلاته، الذي اسند مهمة تسجيل الجمعيات إلى مجلس إدارة سجل الجمعيات وفق المادة الرابعة منه
	عدد مؤسسي الجمعية	1	قانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 وتعديلاته، الذي اشترط أن يكون عدد مؤسسي الجمعية لعادية سبعة أشخاص فأكثر
	وجهة التغير الزمني لعدد الجمعيات المشهرة أو المسجلة	2	التقارير السنوية لسجل الجمعيات، التي تبين منها بحسب دراسة رطروطو الشنيكات(2018، ص21) أن الجمعيات المسجلة في الفترة 2008-2016 البالغ متوسطها السنوي 419.77 جمعية اتجاهها إيجابي
	وجهة التغير الزمني في عدد الجمعيات المحلولة	1	التقارير السنوية لسجل الجمعيات، التي تبين منها بحسب دراسة رطروطو الشنيكات(2018، ص21) أن الجمعيات المحلولة في الفترة 2008-2016 البالغ متوسطها السنوي 89.33 جمعية اتجاهها إيجابي
	نسبة المنتسبين للجمعيات من مجموع السكان الذين يزيد سنهم عن 18 سنة	1	دراسة أحوال الأسرة الأردنية (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2014)، التي تبين منها بأن نسبة المنتسبين للجمعيات منخفضة؛ لكونها لا تزيد عن 6% في الأسر المبحوثة.ونفس الدراسة(المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2017)لسنة أخرى، التي أظهرت نتائجها بأن نسبة المتطوعين منخفضة؛ لأنها لا تزيد عن 9% في الأسر المدروسة.
التنظيم الذاتي للجمعية	متوسط حجم الهيئة العامة للجمعيات	2	مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية(وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2016)، الذي تبين من نتائجه زيادة متوسط عدد أعضاء الهيئات العامة للجمعيات المبحوثة عن مثيله عند سنة تسجيلها بنسبة(285%). ودراسة

			هاجر نصار(2011، ص193)، التي تبين منها أن متوسط عدد أعضاء الهيئات العامة للجمعيات(262) أكبر من متوسط عدد أعضاء الهيئات الإدارية(8.16)
	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	1	مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية(وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2016)، الذي أظهر أن (63%) من الجمعيات تجدد ولاية هيئاتها الإدارية بالتزكية
	عدد مرات مدة ولاية الهيئة الإدارية للجمعية	1	النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010، الذي يخلو من أي نص يحدد عدد مرات مدة ولاية الهيئة الإدارية للجمعية
الاستقلالية التامة للجمعية عن الحكومة	مدى تدخل السلطة التنفيذية في تعيين الهيئات الإدارية المؤقتة للجمعيات	1	قانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 وتعديلاته، الذي يجيز للسلطة التنفيذية تعيين الهيئات الإدارية المؤقتة للجمعيات
	مدى اشتمال قانون الجمعيات ونظمه وتعليماته الصادرة بمقتضاه على أسس ومعايير دعم الجمعيات	1	تعليمات أسس ومعايير دعم الجمعيات، الصادرة عن مجلس إدارة سجل الجمعيات
توزيع المناصب بين أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية	عدد أعضاء الجمعية الذين شغلوا مناصب الهيئة الإدارية فيها لأكثر من مرتين متتاليتين	1	مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية(وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2016)، الذي أظهر أن (63%) من الجمعيات تجدد ولاية هيئاتها الإدارية بالتزكية، التي قد تفسح المجال للشغل الطويل المدى للمناصب. وتدعم هذا الاستنتاج مدركات موظفي سجل الجمعيات وموظفي الوزارات المختصة بالجمعيات
	تقييد تشريعات الجمعية لمدة ولاية هيئتها الإدارية بمرتين متتاليتين	1	النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010، الذي يخلو من أي نص يحدد عدد مرات مدة ولاية الهيئة الإدارية للجمعية
مساواة الجمعية بين أعضائها في الفرص	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	1	مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية(وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2016)، الذي أظهر أن (63%) من الجمعيات تجدد ولاية هيئاتها الإدارية بالتزكية

	نسبة الذكور إلى الإناث في الهيئات العامة للجمعيات	1	دراسة هاجر نصار(2011، ص195)، التي تبين منها أن نسبة الذكور في الهيئات العامة للجمعيات(78.77%) أعلى من مثيلاتها للإناث(21.23%).
اهتمام الجمعية بالتنمية والتحديث	نسبة الجمعيات الخيرية من مجموع الجمعيات المسجلة	1	التقارير السنوية لسجل الجمعيات، التي تبين منها بحسب دراسة رطروطوالشنيكات(2018، ص21-22) أن العدد التراكمي للجمعيات المسجلة حتى عام 2017 بلغ 5439 جمعية منها 61.98 خيرية
تمسك الجمعية بالديمقراطية	حوزة الجمعيات على إطار لحوكمتها	2	النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010، الذي احتوت المادة السابعة منه على نصا عاما منطوقه" يجب أن تكون الأحكام المتضمنة في النظام الأساسي للجمعية منسجمة مع قواعد الشفافية والحاكمية الرشيدة"
	نمط طريقة اختيار الهيئة الإدارية للجمعيات من قبل الهيئة العامة	1	مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية(وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2016)، الذي أظهر أن (63%) من الجمعيات تجدد ولاية هيئاتها الإدارية بالتزكية
إيمان الجمعية بالتنوع والاختلاف	حوزة الجمعيات على إطار لحوكمتها	2	النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010، الذي احتوت المادة السابعة منه على نصا عاما منطوقه" يجب أن تكون الأحكام المتضمنة في النظام الأساسي للجمعية منسجمة مع قواعد الشفافية والحاكمية الرشيدة"
المجموع/ المعدل 8	18	22 بنسبة56,41 %	تقرير نتائج الدراسة الحالية

ثالثا. مناقشة نتائج الدراسة واستنتاجاتها وتوصياتها ومقترحاتها:

مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

خلصت الدراسة إلى نتيجتين جوهريتين، النتيجة الأولى مفادها قابلية خصائص الجمعيات،التي أنضجها الفكر الاجتماعي الغربي للنمذجة والاختبار الميداني، ويتعذر مقارنة هذه النتيجة مع سابقاتها؛ لانعدام دراساتها، الأمر، الذي يشير إلى القيمة المضافة للدراسة الحالية. أما النتيجة الثانية وخلاصتها ضعف الجمعيات في الدول العربية كما تبدى من معطيات بعدها الأردني، فهي ليست مستغربة؛ لانسجامها مع نتائج تقارير مدى استدامة منظمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية، التي أعدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في السنوات 2011 و2012 و2013 و2014 و2015 على التوالي، وخلاصة هذه النتائج ضعف معدلات استدامة الجمعيات في

أكثرية (ثلثي) الدول العربية؛ لأسباب مقوماتها تشريعية وتنظيمية ومالية وخدمية واتصالية. كما ولانسجامها أيضا مع نتائج دراسة رطروطو الشنيكات(2018) حول تحليل بيئة الجمعيات في الأردن والتخطيط الاستراتيجي لها، التي أظهرت أن الجمعيات في الأردن تحيط بها ظروفها السلبية أكثر من ظروفها االإيجابية بفوارق كبيرة؛ لأسباب عديدة منها عدم ممارسة مجلس إدارة سجل الجمعيات لدوره في التخطيط لقطاع الجمعيات، بالرغم من نص قانون الجمعيات النافذ على ذلك الدور في البند(أ) من مادته الخامسة، القائل منطوقها يتولى مجلس سجل الجمعيات المهام والصلاحيات التالية، ومنها مهمة وصلاحية" إصدار الخطط والبرامج اللازمة للنهوض بأوضاع الجمعيات ومساعدتها على تحقيق غاياتها واهدافها".

الاستنتاجات المستمدة من النتائج:

-خصائص الجمعيات،التي أنضجها الفكر الاجتماعي الغربي، ليست ضربا من التنظير؛ لكونها تقبل القياس الإجرائي والتحليل السببي والتحقق منها بموجب نموذجها الممكن بنائه وتطبيقه.

-الجمعيات في الدول العربية بعيدة عن النموذج المثالي لخصائصها بحوالي 40 درجة.

-بيئة الجمعيات في الدول العربية مفعمة بمواطن الضعف الداخلية والتحديات الخارجية.

التوصيات:

-تضمين نموذج قياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في التشريعات الناظمة للجمعيات في الدول العربية.

-بناء قدرة مؤسسات تسجيل الجمعيات أو إشهارها ومثيلاتها المعنية بمراقبة وتقييم أوضاع الجمعيات في مجال نموذج قياس مستويات خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها.

المقترحات:

-تكرار نفس الدراسة على دول عربية أخرى غير الأردن، مثل: لبنان وفلسطين والعراق.

-اشتقاق تعليمات لحوكمة الجمعيات في الأردن من المادة السابعة للنظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010.

قائمة المراجع:

1. آمنة الزير، مشاعل المقبل(2015)، العمل التطوعي وقيم المواطنة لدى الشباب السعودي دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المتطوعين في المملكة العربية السعودية،دراسة تطبيقية مقدمة لجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
2. إيان كريب(1999)، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، مراجعة محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد 244، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2010)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009(تحديات أمن الإنسان في الدول العربية).
4. جامعة بني سويف(2017)، المسح الاجتماعي الشامل للجمعيات والمؤسسات الأهلية في محافظة بني سويف.
5. سارة بلعيد، محمد قماري(2018)، العمل الخيري وحاجة الفرد لتقدير الذات والإنتماء للجماعة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين.

6. غانم هنا(1981)، بناء المجتمع، مطبعة الاتحاد، دمشق.
7. فواز رطروط، ختام الشنيكات(2018)، تحليل بيئة الجمعيات في الأردن والتخطيط الاستراتجي لها،مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 6، جامعة البليدة، الجزائر.
8. المجلس الوطني لشؤون الأسرة(2014)، دراسة أحوال الأسرة الأردنية.
9. المجلس الوطني لشؤون الأسرة(2017)، دراسة أحوال الأسرة الأردنية.
10.محمد بوست(2018)، سوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات: مقاربة نظرية تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين.
11.محمد يعقوب ،صدام أبو عزام(2011)، الحق في تكوين الجمعيات في الأردن: نظرة تحليلية ورؤى مستقبلية : دراسة قانونية وميدانية، دراسة مقدمة إلى برنامج المنح البحثية بالمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني.
12.هاجر نصار(2011)، الجودة الشاملة وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان.
13.وزارة التنمية الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2016)، مسح الجمعيات الخيرية المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية، تقرير غير منشور.
14.وزارة التنمية الاجتماعية(1998)، المؤتمر الوطني الأردني للعمل الاجتماعي.
15.وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، أسس ومعايير دعم الجمعيات.
16.وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، التشريعات الناظمة لعمل وزارة التنمية الاجتماعية.
17.وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم 57 لسنة 2010.
18.وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، قانون الجمعيات رقم 52 لسنة 2008 وتعديلاته.
19.وزارة التنمية الاجتماعية(2015)، إستراتيجية العمل الاجتماعي(واقع مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان)، تقرير غير منشور.
20.الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(2013)، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
21.الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(2015)، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعامي 2014 /2015 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مستوى الذكاء الانفعالي وعلاقته ببعض المتغيرات الديمغرافية لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية بجامعة باتنة

The level of emotional intelligence and its relation with demographic factors

د. برغوتي توفيق، مركز البحث بالأغواط- الجزائر
د. عليوة سمية، جامعة باتنة 1- الجزائر

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الذكاء الانفعالي لدى الطلبة الجامعيين، فضلا عن التعرف على الفروق بين الطلبة في مستوى الذكاء الانفعالي في ضوء المتغيرات الديمغرافية التالية: الجنس، السن، والتخصص العلمي. وقد اعتمدت الدراسة على عينة عرضية قوامها (478) طالبا وطالبة من جامعة باتنة تراوحت أعمارهم بين 18 و37 سنة، وباستخدام مقياس الذكاء الانفعالي (لأحمد العلوان، 2011) أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

-يتمتع طلبة جامعة باتنة بمستوى جيد من الذكاء الانفعالي.

-وجود فروق تعزى لمتغير الجنس في بعدي تنظيم الانفعالات والتعاطف لصالح الذكور.

-عدم وجود فروق في الذكاء الانفعالي تعزى لمتغير السن.

-وجود فروق تعزى لمتغير التخصص في بعد التعاطف لصالح طلبة الكليات العلمية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الانفعالي، المتغيرات الديمغرافية، طلبة الجامعة.

Abstract: This study aimed to exploring the level of emotional intelligence within Batna university students, and its relation with to demographics factors. The sample of the survey contains 478 students (206 males, 272 females). The emotional intelligence scale has been used in the study (Ahmad Al-alwan). The results indicated that on the level of emotional intelligence was positive.

Keywords: Emotional intelligence, Demographics factors, University students.

مقدمــة:

يعتبر الذكاء الانفعالي مجموعة من الكفاءات الانفعالية والاجتماعية والشخصية القابلة للتعلم والقائمة على مجموعة من القدرات الأساسية والتي تعبر عن نفسها في مجالات العمل كمهارات للتعامل مع الآخرين وحل الصراعات والتعاطف، وهو مفتاح للنجاح في الحياة، فامتلاك الفرد لمهارات الذكاء الانفعالي هي حاجات ملحة لجميع الأفراد، وإن هذه المهارات هي أهم الأدوات النفسية الأساسية والتي تجعل من يمتلكها أقل عرضة للتقلبات الانفعالية، إذ أن امتلاك الفرد لمهارات الذكاء الانفعالي تزيد من مناعته في مواجهة التأثير النفسي المدمر للضغوط والكوارث التي قد يتعرض لها(عفراء ابراهيم خليل، 2009، ص115 -116).

وقد أكد دانيال جولمان (2000) أن معامل الذكاء يسهم بنسة (20%) من العوامل التي تحدد النجاح في الحياة تاركا (80%) للعوامل الأخرى التي يمتلكها الفرد، فالغالبية العظمى من الحاصلين على مراكز متميزة في المجتمع لا يرجع تميزهم إلى ما يمتلكونه من معامل ذكاء، وإنما يرجع لامتلاكهم مهارات الذكاء الوجداني، كقدرتهم على حث أنفسهم على الاستمرار في مواجهة الإحباطات، والتحكم في النزوات، والقدرة على تنظيم حالتهم النفسية، الشعور بالأمل، والتعاطف مع الآخرين (نعمات علوان والنواجحة زهير، 2013، ص2)، وباعتبار المرحلة الجامعية مرحلة مهمة يكتسب فيها الطالب مهارات جديدة ويدخل في علاقات متنوعة الأسباب والأفكار والاتجاهات، ويكثر فيها الاحتكاك والتفاعل، فإننا سنحاول في هذه الورقة البحثية الوقوف على مستوى الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة.

إشكالية الدراسة:

يعد الذكاء الانفعالي عاملا مؤثرا في علاقات الانسان المتنوعة سواء كانت علاقته بنفسه أو مع غيره، حيث نجد المجتمع يواجه العديد من المشكلات المتعلقة بالمجال السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وليس هناك ثمة شك في أن الحلول لمعظم هذه المشكلات التي تسبب الضيق والقلق للمجتمع هو أن يمتلك الفرد ليس فقط للقدرات الفكرية المطورة بطريقة جيدة، بل عليهم أيضا أن يمتلكوا مهارات اجتماعية ووجدانية تتكامل مع المهارات الفكرية لحل هذه المشكلات (محمد أنور فراج ، 2005، ص2).

من هذا المنطلق، فإن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة مستوى الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1-ما مستوى الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة ؟

2-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة تعزى لمتغير الجنس؟

3-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة تعزى لمتغير السن؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة تعزى لمتغير التخصص العلمي؟

فروض الدراسة:

1-نتوقع أن يحصل الطلبة الجامعيون على درجات مرتفعة في الذكاء الانفعالي.

2-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة تعزى لمتغير الجنس.

3-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة تعزى لمتغير السن.

4-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة تعزى لمتغير التخصص العلمي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- قياس مستوى الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة.

2- معرفة درجة الفروق بين طلبة جامعة باتنة في مستوى الذكاء الانفعالي، تعزى لمتغيرات: الجنس، السن، والتخصص العلمي.

أهمية الدراسة:

1-تأتي أهمية هذا البحث من أهمية متغير الذكاء الانفعالي الذي يعد من أهم مقومات الشخصية الذي يساعد على ضبط الذات وبناء العلاقات مع الآخرين.

2-تأتي أهمية هذه الدراسة في توجيه الاهتمام إلى جانب من جوانب علم النفس الايجابي والمتمثل في دراسة الذكاء الانفعالي حيث يشير التراث النفسي بأنه يساهم في النجاح في الحياة بشكل عام.

حدود الدراسة:

بما أن موضوع الدراسة الحالية هو مستوى الذكاء الانفعالي وعلاقته ببعض المتغيرات الديمغرافية لدى طلبة الجامعة، لذلك فإن الدراسة تتحدد بالموضوع الذي تبحث فيه، وكما تتحدد بعينة البحث التي تتكون من 478 طالبا من جامعة باتنة، وكذلك تتحدد بالأدوات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في مقياس الذكاء الانفعالي لأحمد العلوان، وكما تتحدد بالزمان الذي طبقت فيه وهو السنة الجامعية 2014-2015 ولذلك فإن إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة والاستفادة منها يرتبط بحدودها المذكورة سابقا.

تحديد مصطلحات الدراسة:

الذكاء الانفعالي: يعرف **بار أون** الذكاء الانفعالي بأنه "منظومة من القدرات الانفعالية والشخصية والاجتماعية، تمنح الفرد القدرة على التكيف مع الصعوبات المحيطة والضاغطة"(سهاد المللي، 2010، ص146).

ويعرفه مبيض "هو القدرة على التعامل مع المعلومات العاطفية، من خلال استقبال هذه العواطف واستيعابها وفهمها وإدارتها، لذلك فإن هذه صفات الإنسان الذكي عاطفيا بأن يمتلك الكثير من المفردات العاطفية، ويعرف الاستعمال الدقيق لهذه المفردات في التعامل مع عواطفه وعواطف الآخرين"(جبر سعيد سعاد، 2008، ص12).

وعرفته الديدى (2005) أن الذكاء الوجدانى هو قدرة الفرد على التعرف على دلالة انفعالاته، وتحديدها، وفهمها جيدا، وتنظيمها، واستثمارها فى فهم مشاعر الآخرين، ومشاركتهم وجدانيا، وتحقيق نجاح فى الاتصال بالآخرين، وتنظيم العلاقات الشخصية المتبادلة كمهارة نفسية

اجتماعية يتحقق من خلالها الصحة النفسية، والتوافق مع النفس، والآخرين، والعالم المحيط"(مصطفى علي مظلوم، 2011، ص12).

يعرف الذكاء الانفعالي إجرائيا بأنه الدرجة التي يحصل عليها الطالب الجامعي على مقياس الذكاء الانفعالي الذي أعده (أحمد العلوان، 2011)، والذي يقيس قدرة الفرد على التعرف على انفعالاته وفهمها والتعبير عنها والتحكم بها واستخدمها في فهم انفعالات الآخرين والتوحد معهم والحساسية لانفعالاتهم.

المعرفة الانفعالية: تشير الدرجة الكلية المتحصل عليها من البنود التي تحمل الأرقام التالية: 2، 3، 8، 16، 19، 20، 21، 22، 23 من مقياس الذكاء الانفعالي إلى القدرة على الانتباه والإدراك الجيد للانفعالات والمشاعر الذاتية وحسن التمييز بينها والتعبير عنها والوعي بالعلاقة بين الأفكار والمشاعر والأحداث.

تنظيم الانفعالات: تشير الدرجة الكلية المتحصل عليها من البنود التي تحمل الأرقام التالية:1، 4، 5، 6، 7، 17، 18، 24، 25، 35 من مقياس الذكاء الانفعالي إلى القدرة على تحقيق التوازن العاطفي وكبح جماح الإفراط في الإنفعال سلبا أو إيجابا على نحو مناسب.

التعاطف: تشير الدرجة الكلية المتحصل عليها من البنود التي تحمل الأرقام التالية: 9، 14، 15، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 36، 37، 39، 40 من مقياس الذكاء الانفعالي إلى القدرة على إدراك انفعالات الآخرين والتوحد معهم انفعاليا وفهم مشاعرهم والاهتمام بها، والحساسية لانفعالاتهم حتى وإن لم يفصحوا عنها.

التواصل الاجتماعي: تشير الدرجة الكلية المتحصل عليها من البنود التي تحمل الأرقام التالية: 10، 11، 12، 13، 26، 27، 28، 38، 41 إلى قدرة الفرد على التأثير الإيجابي في الآخرين وذلك من خلال إدراك وفهم انفعالاتهم ومشاعرهم ومعرفة متى يقود الآخرين، ومتى يتبعهم ويساندهم ويتصرف معهم بطريقة لائقة حتى لا تظهر عليه آثار الانفعال السلبي.

الطالب الجامعي: نقصد بالطالب الجامعي طلبة وطالبات جامعة باتنة الذين ينتمون إلى إحدى الكليات العلمية أو الانسانية على اختلاف مستوياتهم الدراسية.

إجراءات الدراسة الميدانية

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، نظرا لكون الدراسة الحالية تسعى لدراسة الفروق في مستوى الذكاء الانفعالي لدى طلبة الجامعة في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الأساسية على عينة عرضية قوامها 478 طالبا من الجنسين بجامعة الحاج لخضر باتنة، وقد كان عدد النسخ الموزعة (500)، إلا أن الباحثان استرجعا (478) نسخة صالحة للمعالجة الإحصائية. وفيما يلي إيجاز خصائص العينة:

جدول 1. توزيع أفراد العينة تبعا لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	206	%43.09
	إناث	272	%56.90
السن	18-20 سنة	157	%32.84
	21- 22 سنة	177	%37.02
	23 سنة فما فوق	144	%30.12
التخصص العلمي	الكليات العلمية	262	%54.81
	الكليات الانسانية	216	%45.18
	المجموع	478	%100

أدوات الدراسة وخصائصها السيكومترية:

مقياس الذكاء الانفعالي: طور أحمد العلوان مقياسا للذكاء الانفعالي ليناسب طلبة المرحلة الجامعية، إذ أن بعض المقاييس التي إطلع عليها طورت على عينات غير طلبة الجامعات، وتكون المقياس الذي طوره في صورته النهائية من 41 فقرة، موزعة على أربعة أبعاد، فيما يلي وصف لها:

المعرفة الإنفعالية: وتشير إلى القدرة على الإنتباه والإدراك الجيد للانفعالات والمشاعر الذاتية وحسن التمييز بينها والتعبير عنها والوعي بالعلاقة بين الأفكار والمشاعر والأحداث. ويشمل العبارات: 2، 3، 8، 16، 19، 20، 21، 22، 23.

تنظيم الانفعالات: ويقصد به القدرة على تحقيق التوازن العاطفي أو القدرة على تهدئة النفس وكبح جماح الإفراط في الإنفعال سلبا أو إيجابا على نحو مناسب. ويمثل هذا البعد 10 عبارات هي: 1، 4، 5، 6، 7، 17، 18، 24، 25، 36.

التعاطف: وهو القدرة على إدراك إنفعالات الآخرين والتوحد معهم انفعاليا وفهم مشاعرهم والاهتمام بها، والحساسية لانفعالاتهم حتى وإن لم يفصحوا عنها. ويشمل العبارات: 9، 14، 15، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 36، 37، 39، 40.

التواصل الاجتماعي: ويشير إلى قدرة الفرد على التأثير الإيجابي في الآخرين وذلك من خلال إدراك وفهم انفعالاته ومشاعره و معرفة متى يقود الآخرين، ومتى يتبعهم ويساندهم ويتصرف معهم بطريقة لائقة حتى لا يظهر عليه آثار الانفعال السلبي كالضيق والغضب. يمثل هذا البعد 09 عبارات هي: 10، 11، 12، 13، 26، 27، 28، 38، 41.

ولكل عبارة من عبارات المقياس سلم إجابات يتكون من خمسة تدريجات، وهي: دائما وتعطى (5) درجات، وعادة تعطى (4) درجات، وأحيانا تعطى (3) درجات، ونادرا تعطى (2) درجة، وأبدا وتعطى درجة واحدة. وبذلك تكون أعلى درجة نظرية يمكن أن يحصل عليها المستجيب (205) بواقع (5**x**41) وأدنى درجة نظرية هي (41) بواقع (1**x**41).

قام صاحب المقياس بالتحقق من صدق المحتوى بعرضه على 7 محكمين من المتخصصين في علم النفس التربوي والقياس والتقويم في الجامعات الأردنية، واعتمد الباحث نسبة اتفاق 80 **%**

كمعيار لقبول الفقرة. وبناء على هذا المعيار ووفقا لآراء المحكمين تم حذف 5 عبارات من الصورة الأولية للمقياس والبالغ عدد عباراته 45 عبارة ليصبح المقياس في صورته النهائية مكونا من 41 عبارة.

وتم التحقق من صدق البناء الداخلي للمقياس باستخدام أسلوب التحليل العاملي، وبينت نتائج التحليل وجود أربعة عوامل تقيس الذكاء الإنفعالي لدى طلبة الجامعة.

أما الثبات فتم التحقق منه من خلال تطبيق المقياس على 55 طالبا من خارج عينة الدراسة، وحساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألف كرونباخ لفقرات كل بعد من أبعاد المقياس، وقد بلغت قيم معاملات الثبات (0.79، 0.82، 0.70، 0.74) لأبعاد المقياس السابق ذكرها. بالإضافة إلى ذلك تم حساب معامل الاستقرار عن طريق تطبيق الإختبار ثم إعادة تطبيقه على العينة نفسها بعد مرور أسبوعين، وقد بلغت قيم معاملات الاستقرار (0.83، 0.85، 80.0، 0.86) لأبعاد المقياس.

الخصائص السيكومترية لمقياس الذكاء الإنفعالي في البيئة الجزائرية:

صدق المقياس: قاما الباحثان بحساب صدق المقياس على العينة الجزائرية بطريقتين هما: صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي.

صدق الاتساق الداخلي: وتم حسابه من خلال حساب معامل الإرتباط بين كل بعد والدرجة الكلية للمقياس، والجدول التالي يوضح معاملات الإرتباط.

جدول2. يوضح معاملات ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية لمقياس الذكاء الانفعالي

الأبعاد / الارتباط	المعرفة الانفعالية	تنظيم الانفعالات	التعاطف	التواصل الاجتماعي
معامل الارتباط	0.78	0.63	0.83	0.63
مستوى الدلالة	0.01	0.01	0.01	0.01

يتضح من خلال الجدول أن كل معاملات الإرتباط دالة عند مستوى الدلالة 0.01، وقد تراوحت قيمتها بين 0.63 و 0.83. وهذا يدل على أن هذه الأبعاد تتمتع بمعامل صدق مرتفع.

الصدق التمييزي: بعد أن تم ترتيب التوزيع من أعلى درجة إلى أقل درجة، تم اختيار مجموعتين من طرفي التوزيع تمثل إحداهما 27% من الأفراد الذين حصلوا على أعلى الدرجات، وثانيهما 27% من الذين حصلوا على أدنى الدرجات، وتم بعدها حساب الفروق بين متوسطات المجموعتين العليا و الدنيا. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3. الفروق بين المجموعة العليا والدنيا لمقياس الذكاء الانفعالي

المتغيرات	الفئة	المتوسط	الانحراف	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
المعرفة الانفعالية	العليا	40.81	1.94	13.18	أقل من 0.01
	الدنيا	31.81	1.16		
تنظيم الانفعالات	العليا	41.90	2.21	10.80	أقل من 0.01
	الدنيا	31.63	2.24		
التعاطف	العليا	56.54	2.38	6.27	أقل من 0.01

	الدنيا	40.90	7.86		
التواصل الاجتماعي	العليا	37.09	0.94	17.49	أقل من 0.01
	الدنيا	29.36	1.12		
الذكاء الانفعالي العام	العليا	172	6.57	8.82	أقل من 0.01
	الدنيا	139.81	10.14		

يتضح من خلال الجدول وجود فروق بين متوسطات الفئة العليا ومتوسطات الفئة الدنيا على أبعاد: المعرفة الانفعالية، تنظيم الانفعالات، التعاطف، التواصل الاجتماعي، والذكاء الانفعالي العام، حيث بلغت قيم "ت" على التوالي: 13.18، 10.80، 6.27، 17.49، 8.82، وهي قيم دالة عند مستوى أقل من 0.01. وبذلك فإن المقياس له القدرة التمييزية بين المجموعتين العليا و الدنيا، فهو صادق.

ثبات المقياس: قاما الباحثان بحساب ثبات المقياس على العينة الجزائرية بطريقتي ألفا كرونباخ، والتجزئة النصفية.

طريقة التجزئة النصفية: قاما الباحثان بتجزئة بنود المقياس إلى جزأين (فردي/ زوجي)، وقاما بحساب معامل الإرتباط بين الجزأين. ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول 4. يوضح ثبات مقياس الذكاء الانفعالي باستخدام طريقة التجزئة النصفية

معامل الارتباط	معادلة سبيرمان- براون
0.73 عند مستوى 0.01	0.84

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل الإرتباط تساوي 0.73، وبما أن القيمة المحسوبة تمثل معامل إرتباط لنصف المقياس، فقد تم تعديلها بمعادلة سبيرمان- براون. وبلغت قيمة معامل الإرتباط بعد التعديل 0.84، وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس.

معامل ألفا كرونباخ: قاما الباحثان بحساب معامل ألفا كرونباخ الذي بلغت قيمته (0.83)، وهو معامل دال، مما يؤكد ثبات المقياس.

الأساليب الإحصائية: اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التالية:

-المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

-اختبار (ت) للعينة الواحدة، اختبار (ت) للعينات المستقلة، وتحليل التباين الأحادي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه "**نتوقع أن يحصل طلبة جامعة باتنة على درجات مرتفعة في الذكاء الانفعالي**". للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة لاختبار دلالة الفرق بين المتوسطين الفرضي والحسابي، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول 5. الفرق بين المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي لدرجات الذكاء الانفعالي

المتغيرات	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
المعرفة الانفعالية	33.53	27	5.149	27.757	0.000
تنظيم الانفعالات	37.43	30	4.788	33.963	0.000
التعاطف	48.53	39	7.489	27.836	0.000
التواصل الاجتماعي	33.78	27	4.220	35.125	0.000
الذكاء الانفعالي العام	153.19	123	16.841	39.195	0.000

يتضح من الجدول رقم (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي في الذكاء الانفعالي (أبعاده ودرجته الكلية). حيث بلغت قيمة "ت" بالنسبة لكل من المعرفة الانفعالية، تنظيم الانفعالات، التعاطف، التواصل الاجتماعي، والذكاء الانفعالي العام على التوالي: 27.757، 33.963، 27.836، 35.126، و 39.195 وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من 0.05. ومنه نستنتج أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى مرتفع من الذكاء الانفعالي.

ويفسر ذلك بأساليب التنشئة الاجتماعية الجيدة المتبعة مع الطلبة، إذ أن الذكاء الانفعالي يتأثر بالإطار الثقافي الذي يحيط بالفرد وأنماط التربية الأسرية التي لها أثر مباشر على إدراك الفرد لإنفعالاته الذاتية وانفعالات الآخرين، وكذلك فإن طبيعة الطلبة الجامعيين النمائية التي تنطوي على إدراك الانفعالات بدقة وتقييمها وقدرتهم على التعرف إلى وجدان الآخرين وحالتهم الوجدانية وقدرتهم على تنظيم انفعالاتهم، حيث تعتبر المرحلة الجامعية مرحلة انفجار معرفي انفعالي لدى الطالب الجامعي وطبيعة البيئة التي يعيش فيها من أسرة وجامعة تدعم تنمية الجانب الوجداني لدى الطالب وتحثه على مراعاة الجانب المزاجي لدى الآخرين(إبراهيم باسل أبو عمشة، 2013، ص138).

وكذلك فإن الجامعة بيئة اجتماعية يسودها التعاطف والحوار والتواصل الاجتماعي، مما يمنح الطلبة القدرة على اكتشاف مشاعر وأحاسيس أصدقائهم، وفهم مشاعر الأفراد المحيطين بهم، ومجاملة الأصدقاء والتعامل معهم بهدوء، ولديهم القدرة على بناء الصداقات والتواصل مع الآخرين، وكذلك فإن توقعات المجتمع من هذه الفئة من الطلبة الجامعيين قد تدفعهم للتصرف بما يتناسب وهذه التوقعات، فالمجتمع يتوقع من طلبة الجامعة التعامل الرزين والمتعاطف والذي يقدم المساعدة للآخرين (أحمد العلوان، 2011، ص136).

ويعد الطلبة الجامعيين من الشرائح الاجتماعية الواعية والمثقفة والقادرة على مواجهة مشكلات الحياة والتمكن من حلها والسيطرة في تنظيم انفعالاتهم، نتيجة تمتعهم بمرونة عقلية تجعل علاقاتهم وتصرفاتهم مقبولة ومنظمة للوصول إلى الرضا عن أنفسهم وعن حياتهم من خلال معرفتهم بطرق تنظيم الانفعالات لتحقيق أهدافهم.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أنه "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة تعزى لمتغير الجنس**". وللتحقق من صحة الفرضية تم حساب اختبار "ت" للعينات المستقلة، والنتائج في الجدول التالي:

جدول 6. دلالة الفروق بين الذكور والإناث في الذكاء الانفعالي

العينة / المتغيرات	ذكور		إناث		قيمة "ت"	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعرفة الانفعالية	33.50	5.18	33.56	5.13	-0.12	غير دال
تنظيم الانفعالات	38.15	4.87	36.89	4.66	2.86	أقل من 0.05
التعاطف	49.31	7.05	47.94	7.76	1.97	أقل من 0.05
التواصل الاجتماعي	33.84	4.18	33.73	4.25	0.29	غير دال
الذكاء العام	154.66	16.62	152.07	16.94	1.66	غير دال

يتضح من الجدول رقم (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات أفراد العينة من الذكور والإناث في بعد تنظيم الانفعالات وبعد التعاطف، وغيابها في كل من بعد المعرفة الانفعالية وبعد التواصل الاجتماعي والذكاء الانفعالي العام.

ومن خلال المتوسطات الحسابية للذكور على بعدي تنظيم الانفعالات والتعاطف التي بلغت 38.15 و 49.31 وهي أكبر من متوسطات درجات الإناث التي بلغت 36.89 و 47.94، وهذا يعني أن الفروق التي ظهرت بعد حساب اختبار "ت" للعينات المستقلة لهذين البعدين ترجع لصالح الذكور.

ويمكن تفسير ارتفاع بعدي تنظيم الانفعالات والتعاطف عند الذكور عنه عند الإناث إلى قدرة الذكور على تحقيق التوازن العاطفي وكبح جماح الإفراط في الانفعال، وقدرتهم على إدراك انفعالات الآخرين وفهم مشاعرهم، فالطالب له فرصة أكبر في التعامل مع مواقف الحياة العامة والتعليمية، ولاعتبار الذكر هو القائد في بعض المواقف والمدير لبعض تجمعات الشباب لذلك نجدهم أكثر تنظيما لانفعالاتهم، فالذكر أقدر على تنظيم تلك الانفعالات بالشكل الصحيح وبطبيعة الإناث النفسية المرهفة قد يوجد عندهن نوع من التسيب في تنظيم بعض الانفعالات فيكون الذكر شخص متعاون، يساهم في حل المشكلات الجماعية ويكتشف أيضا تلك المشكلة، وهو قادر على حلها.

ولقد أشارت دراسة جولمان إلى أن الذكاء الانفعالي مرتفع لدى الذكور لأن لهم بعض الاهتمامات وهي (محمد أنور فراج، 2005، ص43):

- أنه طموح. - قادر على التنبؤ. - منتج.
- عنيد. - لطيف - شديد الحساسية.

- كتوم. - غير منحاز. - صريح.
- متوازن اجتماعيا. - مرح. - تحمل المسؤولية
- قدرة عالية على الالتزام بالقضايا. - التوافق الشخصي والاجتماعي
- يميل لأن يكون شخصية اقتصادية. - لا يميل إلى الاستغراق في القلق.

وكذلك فإن المجتمعات العربية تكلف الرجال بالمسؤوليات الحياتية والأسرية لأن الذكور لديهم مقدرة أكثر من الإناث على ضبط أنفسهم بشكل يزيد لديهم التحكم في مشاعرهم بصورة تجعلهم في اتزان واستقرار، وبالتالي يشعر الطلاب بإنجازاتهم المتاحة لطبيعة جنسهم.

فالذكاء الانفعالي مكتسب وليس متعلم وذلك بواسطة التدريب والتعلم وبمساعدة مؤسسات المجتمع عموما، فالمجتمعات العربية تسمح للإناث بالتعبير عن أنفسهن سواء في حالة الفرح أو الحزن مما يجعل لديهن الطلاقة اللغوية والتعبير الوجداني عكس الذكر الذي يحد المجتمع من تعبيره على انفعالاته باعتبار ذلك ضعفا منه سواء كانت انفعالات سارة أو محزنة، ولكنه ينمي الجانب الوجداني لديه من خلال قدرته على تحمل الضغوط وتعرضه لمواقف متنوعة تتطلب مهارات اجتماعية وانفعالية مما يجعله أكثر إدراكا وفهما لجوانب النقص تجاه ظهور انفعالاته بشكل لائق.

ويفسر الباحثان غياب الفروق بين الجنسين في بعدي المعرفة الانفعالية والتواصل الاجتماعي إلى تساوي المستوى الدراسي الذي يحتله الطلبة، وإلى أن التعرف على الانفعالات لا يحتاج إلى قدرة فيزيولوجية مميزة أو مهارة معينة، زيادة على ذلك كلما زاد التحصيل العلمي للفرد كلما كان أكثر وعيا بذاته وزاد مستوى المعرفة بمهارات الذكاء الانفعالي.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص هذه الفرضية على **"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة تعزى لمتغير السن"**. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب اختبار تحليل التباين الأحادي، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 7. دلالة الفروق في الذكاء الانفعالي تبعا لمتغير السن

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
المعرفة الانفعالية	بين المجموعات	66.107	2	1.248	غير دال
	داخل المجموعات	12582.715	475		
	المجموع الكلي	12648.822	477		
تنظيم الانفعالات	بين المجموعات	7.764	2	0.169	غير دال
	داخل المجموعات	10931.977	475		
	المجموع الكلي	10939.741	477		
التعاطف	بين المجموعات	136.503	2	1.218	غير دال
	داخل المجموعات	26620.392	475		
	المجموع الكلي	26756.895	477		
التواصل	بين المجموعات	35.372	2	0.993	

الاجتماعي	داخل المجموعات	8460.563	475		غير دال
	المجموع الكلي	8495.935	477		
الذكاء الانفعالي العام	بين المجموعات	348.642	2	0.614	غير دال
	داخل المجموعات	134947.650	475		
	المجموع الكلي	135296.293	477		

من الجدول رقم (7) يتضح عدم وجود فروق دالة إحصائيا في متوسط درجات أفراد العينة في أبعاد الذكاء الانفعالي و الذكاء الانفعالي العام تبعا لمتغير السن.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المجموعات الفرعية الخاصة بالسن متقاربة، وإذا كان التراث النظري يشير إلى أن الذكاء الانفعالي يرتبط بالتقدم في العمر، فيزيد مع التقدم في السن، ولكن يمكن إرجاع عدم وجود فروق بين الطلبة على الرغم من اختلاف المستويات العمرية لديهم إلى تقاربهم في المستوى العمري والفروق في الذكاء الانفعالي لا يمكن ظهورها بسهولة في حالة المستويات العمرية المتقاربة(القاسم موضي، 2011، ص109).

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على أنه "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة تعزى لمتغير التخصص العلمي**". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب اختبار "ت" للعينات المستقلة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 8. دلالة الفروق في الذكاء الانفعالي تبعا لمتغير التخصص العلمي

العينة / المتغيرات	الكليات العلمية		الكليات الانسانية		قيمة "ت"	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعرفة الانفعالية	33.36	5.11	33.75	5.19	0.818	غير دال
تنظيم الانفعالات	37.56	4.89	37.29	4.66	-0.612	غير دال
التعاطف	49.27	7.17	47.63	7.77	-2.388	0.01
التواصل الاجتماعي	33.96	4.10	33.56	4.36	-1.036	غير دال
الذكاء الانفعالي العام	153.96	16.56	152.25	17.16	-1.106	غير دال

يتضح من الجدول رقم (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات أفراد العينة في بعد التعاطف، وغيابها في كل من بعد المعرفة الانفعالية وتنظيم الانفعالات وبعد التواصل الاجتماعي والذكاء الانفعالي العام تبعا لمتغير التخصص العلمي.

ومن خلال المتوسط الحسابي لطلبة الكليات العلمية على بعد التعاطف الذي بلغ 49.27 وهو أكبر من متوسط درجات طلبة الكليات الإنسانية الذي بلغ 47.63، وهذا يعني أن الفروق التي ظهرت بعد حساب اختبار "ت" للعينات المستقلة في بعد التعاطف ترجع لصالح طلبة الكليات العلمية.

يعزو الباحثان ارتفاع بعد التعاطف عند طلبة الكليات العلمية عنه عند طلبة الكليات الإنسانية إلى كون الكليات العلمية تستقبل عادة الطلبة المتفوقين الذين يتميزون بمهارات معرفية، اجتماعية وانفعالية عكس الطلبة الذين يوجهون إلى الكليات الإنسانية وهم عادة من المستويات المتوسطة والرتب الأخيرة.

ويفسر الباحثان غياب الفروق في الدرجة الكلية وباقي أبعاد الذكاء الانفعالي بالاستناد إلى الخصائص الشخصية للطالب والتي برزت من خلال الثقافة الجامعية والتي تعتبر متشابهة إلى حد كبير بين طلبة الكليات العلمية والكليات الإنسانية، كما أن هذه الأبعاد لا تحتاج إلى الممارسات الجماعية فمن الممكن من خلال الفرد نفسه أن يعرف مدى معرفته لانفعالاته وقدرته على تنظيمها التنظيم الصحيح.

وأيضا فإن عدم وجود فروق وفقا لمتغير التخصص العلمي على مقياس الذكاء الانفعالي وأبعاده الفرعية تدل على أن الذكاء الانفعالي محل القياس يعتبر كسمة ولذا فإن سمات الشخصية لا تختلف وفقا للتخصص، لأن التخصص الدراسي لا يفترض بأن الطلبة الذين يدرسون شعبة ما ذوو سمات تختلف عن طلبة تخصص آخر، بل هذا يتوقف على سمات الشخصية الخاصة بكل طالب دون الآخر(القاسم موضي، 2011، ص107).

وكذلك تساهم التنشئة الاجتماعية في غياب الفروق في الذكاء الانفعالي وفقا للتخصص حيث ينحدر أفراد العينة من مجتمع يتجذر الإسلام في حياة أفراده، فالإسلام يدعونا إلى ضبط النفس وكظم الغيظ والتعاطف مع الآخرين في السراء والضراء، وحسن الإصغاء وقيم الاحترام، وهي كلها قيم أخلاقية غرستها مؤسسات التنشئة الاجتماعية بغض النظر عن التخصص.

استنتاج عام:

لقد تم إبراز مستوى الذكاء الانفعالي لدى طلبة جامعة باتنة وعلاقته بالمتغيرات الديمغرافية التالية: الجنس، السن، والتخصص العلمي.

ومن خلال الدراسة الميدانية لعينة من الطلبة الجامعيين، وباستخدام المنهج الوصفي المقارن، وفحص أثر المتغيرات السالفة الذكر على الذكاء الانفعالي فكشفت الدراسة عن النتائج التالية:

-يتمتع طلبة جامعة باتنة بمستوى مرتفع في الذكاء الانفعالي.

-وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير الجنس في بعدي تنظيم الانفعالات والتعاطف لصالح الذكور.

-عدم وجود فروق دالة إحصائيا في متغير الذكاء الانفعالي تعزى لمتغير السن، ووجود فروق في بعد التعاطف لصالح طلبة الكليات العلمية.

وبناء على هذه النتائج يمكن إدراج مجموعة من التوصيات والاقتراحات:

-تنمية مهارات الذكاء الانفعالي لدى الطالبات و تزويدهن بأساليب التوافق السليم.

-إجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع و على جميع الفئات.

-فحص أثر متغيرات ديمغرافية أخرى على مستوى الذكاء الانفعالي لدى الطلبة.

قائمة المراجع:

1. أبو عمشة إبراهيم باسل(2013)، الذكاء الاجتماعي والذكاء الوجداني وعلاقتهما بالشعور بالسعادة لدى طلبة الجامعة في محافظة غزة، رسالة ماجستير في علم النفس، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

2.جبر سعيد سعاد(2008)، الذكاء الانفعالي وسيكولوجية الطاقة اللامحدودة، عالم الكتب الحديث، الأردن.

3.خليل عفراء إبراهيم(2009)، الذكاء العاطفي و علاقته بالتفاؤل- التشاؤم لدى عينة من طالبات كليتي التربية والعلوم للبنات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، ع20، جامعة بغداد، العراق.

4.العلوان أحمد(2011)، الذكاء الانفعالي وعلاقته بالمهارات الاجتماعية وأنماط التعلق لدى طلبة الجامعة في ضوء متغيري التخصص والنوع الاجتماعي، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، م7، ع2، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

5.علوان نعمات والنواجحة زهير(2013)، الذكاء الوجداني وعلاقته بالإيجابية لدى طلبة جامعة الأقصى بمحافظات غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، م21، ع1، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

6.فراج محمد أنور(2005)، الذكاء الوجداني وعلاقته بمشاعر الغضب والعدوان لدى طلاب الجامعة، مجلة دراسات عربية في علم النفس، م4، ع1، مصر.

7. القاسم موضي(2011)، الذكاء الوجداني و علاقته بكل من السعادة والأمل لدى عينة من طالبات جامعة أم القرى، رسالة ماجستير في علم النفس، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة أم القرى.

8. مظلوم مصطفي على(2011)، الذكاء الانفعالي لدي المشاغبين وأقرانهم ضحايا المشاغبة في البيئة المدرسية، المؤتمر الدولي حول العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة. جامعة بنها كلية التربية، مصر.

9. المللي سهاد(2010)، الذكاء الانفعالي وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى عينة من المتفوقين والعاديين، مجلة جامعة دمشق، ع3، جامعة دمشق، سوريا.

الذكاء الانفعالي وعلاقته بالتوافق المدرسي بالمرحلة الثانوية دراسة ميدانية في ثانوية مداني بوزيان بولاية سعيدة أنموذجا

Emotional intelligence and its relation to secondary school compatibility A field study at the secondary school of Bouziane in Saida State

ط.د بن عباد فتحي، جامعة علي لونيسي البليدة 2– الجزائر

ملخص: تهدف الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الذكاء الانفعالي و التوافق الدراسي لدى التلاميذ للسنة الثانية والثالثة ثانوي بثانوية مدني بوزيان بولاية سعيدة كما تهدف إلى الكشف عن الفرو قات في الذكاء الانفعالي والتوافق المدرسي تعزى إلى المستوى الدراسي وذلك على عينة متكونة من 44 تلميذا وتلميذة موزعين على مستوايان ،وقد استخدم الباحث مقياسان وهما: مقياس الذكاء الانفعالي لعثمان ورزق مصر (2001) وقننه بلخير زواويد (2015) ومقياس التوافق الدراسي ليونجمان وأعده وكيفه على البيئة العربية حسين عبد العزيز الدريني، وخلصت النتائج إلى:

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي لدى التلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التفوق الدراسي لدى أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الانفعالي، التوافق الدراسي، التلاميذ الثانوية.

Abstract: The study aims to reveal the relationship between emotional intelligence and academic consensus among students for the second and third province Bouziane Butanuep Civil Secondary in Saida, also aims to detect differences in emotional intelligence and compatibility attributed school-level school and on the sample consisting of 44 male and female students distributed Two levels, The researcher used two scales: a measure of emotional intelligence Sami Mohsen Ktattenh and Eungman-wide academic compatibility and prepared by the Arab environment Kiffa Hussein Abdel Aziz Draini, and concluded that the results:

-There was no statistically significant relationship between emotional intelligence and academic compatibility between Grade 2 and Grade 3 students.

-There were no statistically significant differences in emotional intelligence in the sample due to the academic level variable.

-There were no statistically significant differences in academic excellence among the sample members because of the academic level variable

Keywords: Emotional Intelligence, Study Compatibility.

مقدمة:

إهتم الباحثين وعلماء النفس في القرن الماضي في دراساتهم وأبحاثهم في الجوانب الانفعالية عند الإنسان باعتبارها جانبا مهما في سلوكات الإنسان حيث تختلف من فرد إلى أخر فهناك من له نضج انفعالي وبالتالي له القدرة على التفريق بين الانفعالات ومن تم يكون التوافق مع أفراد المجتمع وهناك من ليس له نضج انفعالي وهو ما يعاني من مشكلات التوافق مع افرد مجتمعه فالانفعالات تقود الإنسان وتتحكم في قراراته مهما كانت سلبية أو ايجابية فهي ضرورية للحياة اليومية ولذلك يجب توفر الذكاء الانفعالي عند الفرد(خوالد، ص2004).

فهناك العديد من الدراسات تؤكد على أهمية الذكاء الانفعالي في القدرة على التوافق الأفراد في حل المشكلات وخاصة مشكلة سوء التوافق لدى التلاميذ فكثيرا من المشكلات التي تظهر في بداية الدراسة تكون لأسباب نفسية واجتماعية وانفعالية والتي تشكل صعوبات تعوق تطور التلميذ في دراسته فتوافق التلميذ هو عملية بشترك فيها الأسرة والمجتمع والمدرسة وتتوقف كذلك نظريا على مستوى الذكاء الانفعالي لدى التلاميذ.

إن الذكاء الانفعالي يعد من المفاهيم الحديثة والجديدة، والتي جاءت لنقض النظرية الكلاسيكية لذكاء التقليدي المعرفي، فقد توصل الباحثون إلى أن الذكاء الانفعالي بإمكانه أن يكون مؤشر للنجاح في الحياة العملية والأكاديمية، فهنا يرى جولمان (1998) رائد مفهوم الذكاء الانفعالي أن ما يقدمه الذكاء التقليدي المعرفي لا يعد سوى 20% مقابل ما يقدمه الذكاء الانفعالي 80%، وهذا ما يؤكده في «أن الوصول للنجاح يبدأ بالقدرة العقلية، ولكنه لا يكفي وحده لتحقيق التفوق والتمييز إذ لابد من وجود الكفاءة الانفعالية أيضا لضمان الاستفادة من قدراتنا العقلية والمعرفية إلى أقصى درجة ممكنة»(Golman,D, 1998, p47) فالذكاء الانفعالي يضم مجموعة من الكفاءات الوجدانية من بينها الوعي بالذات وإدارة الانفعالات واستخدامها في توجيه تفكير الفرد وأفعاله (فوقية محمد راضي، ص2001).

إشكالية:

إن دراسة الانفعالات الأفراد في المجتمع مازال محل اهتمام الباحثين ولعل القرن الماضي شهد تطورا فيه حيث بدا الاهتمام بما اصطلح عليه بالذكاء الانفعالي فيرى جولمان أن ما يقدمه الذكاء التقليدي المعرفي لا يعد سوى 20% مقابل 80% مما يقدمه الذكاء الانفعالي فهو يعرفه على أن الوصول للنجاح يبدأ بالقدرة العقلية، ولكنه لا يكفي وحده لتحقيق التفوق والتمييز إذ لابد من وجود الكفاءة الانفعالية أيضا لضمان الاستفادة من قدراتنا العقلية والمعرفية إلى أقصى درجة ممكنة»(Golman, 1998, p47). فهذا المفهوم بدأ يلقى اهتماما واسعا في الفترة الأخيرة والذي نتج عنها كما من البحوث والدراسات خاصة تلك التي تحاول معرفة العلاقة بينه وبين مظاهر سلوكية أخرى فهنا نرى دراسة باركر وآخرون parker & al (2001) الذي حاول الكشف عن العلاقة بين الذكاء الانفعالي كسمة و سوء التوافق الانفعالي حيث توصل إلى وجود ارتباط بين الذكاء الانفعالي وأبعاده الفرعية بالتوافق الانفعالي لدى الأفراد (parker & al ,2001) ونجد

كذلك دراسة بلقاسم محمد و منصور هامل(2013) والتي هدفت إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الذكاء الوجداني لتلاميذ السنة الثانية من التعليم الثانوي وانجازاهم الدراسي وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية موجبة ضعيفة بين الذكاء الوجداني وأبعاده والانجاز الدراسي.

فالذكاء الانفعالي يلعب دورا كبيرا في حياة الأفراد في حل المشكلات والصعوبات وخاصة إذا تكلمنا عن فئة التلاميذ الذين يعانون من مشكلات دراسية تعوق توافقهم الدراسي لان هناك من يؤكد أن العديد من أصحاب هذه المشكلات يعانون من مشكلات النمائية وأكاديمية وهناك من يفترض الذكاء الانفعالي بحكمه من محددات الهامة للنجاح وحل المشكلات الحياة اليومية والصراعات والتعامل مع الآخرين والتعاون معهم وهذا أظهرته العديد من الدراسات والبحوث التي حاولت الكشف عن تأثير الذكاء الانفعالي على الصحة النفسية للفرد منها دراسة أديمو ADEYEMO (2005) الذي حاول معرفة العلاقة بين الذكاء الانفعالي و توافق الطلاب عند الانتقال إلى مدرسة الثانوية حيث خلصت النتيجة إلى وجود علاقة بين الذكاء الانفعالي والتوافق(ADEYEMO, 2005).

من خلال ما سبق نرى أن كلما نما الفرد تنمو معه ردود انفعالية تساعده في تطوير طرق الاستجابة بمنطقية أكثر لأداء وظائفه في الحياة وهذا ما يجب على المدرسة تقديمه من خلال نماذج من الذكاء الانفعالي في شكل مهارات وقدرات لحل المشكلات وبالتالي تحقيق التوافق المدرسي وهذا ما نحاول كشفه في تأكيد بعض الدراسات السابقة وفي دراستنا من خلال كشف العلاقة بين الذكاء الانفعالي والتوافق المدرسي لدى التلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي من الإجابة على تساؤلات الدراسة المتمثلة في:

-هل توجد علاقة بين الذكاء الانفعالي والتوافق المدرسي لدى التلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي؟

-هل توجد فروق في الذكاء الانفعالي لدى أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى الدراسي؟

-هل توجد فروق في التفوق المدراسي لدى أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى الدراسي؟

الفرضيات:

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي والتوافق المدرسي لدى التلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التفوق الدراسي لدى أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالي:

-الكشف عن العلاقة بين الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي لدى تلاميذ السنة الثانية و الثالثة ثانوي.

-التعرف على الفروق في الذكاء الانفعالي لدى أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي.

-التعرف على الفروق في التفوق الدراسي لدى أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي.

أهمية الدراسة:

كشفت الدراسة الحالية الضوء على فئة من التلاميذ في المرحلة الثانوية، أين تظهر الدراسة الحالية نوعا من السند العلمي كونها ميدانية تحاول كشف واقع الظاهرة، وكذلك معرفة وجهة نظر المختصين في هذا الصدد.تتمثل أهمية الدراسة في أنها تحاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرين في حياة التلاميذ لأنه من يملك مهارات الذكاء الانفعالي ينكس عليه في التوافق المدرسي.

-تظهر أهمية الدراسة في المرحلة العمرية التي يتناولها وهي مرحلة المراهقة والتي تعتبر ميلاد ثاني للفرد والتي تحتاج منا الرعاية لمساعدتهم في التوافق.

-الإسهام في تحقيق التوافق الدراسي للتلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي ليكونوا مستعدين لشهادة البكالوريا.

-كما تساعد هذه الدراسة في لفت انتباه الباحثين والمسئولين إلى وضع برامج مختلفة لتحقيق التوافق المدرسي لديهم خاصة وهم مقبلين على امتحانات مصيرية كما أنهم في مرحلة عمرية حرجة تتمثل في المراهقة.

-محاولة الكشف عن معوقات وصعوبات التوافق المدرسي قصد التحكم فيها وتحسينها والكشف عن مسبباتها.

الإطار النظري للدراسة

أولا. الذكاء الإنفعالي:

1.الذكاء الانفعالي:

يعرفه جولمان Golman بأنه مجموعة من القدرات المتنوعة التي يمتلكها الأفراد واللازمة للنجاح في جوانب الحياة المختلفة والتي نستطيع تعلمها وتطويرها وتشمل المعرفة الانفعالية وإدارة الانفعالات وإدراك انفعالات الآخرين وإدراك العلاقات الاجتماعية (Golman, 1995, p40).

ويمكن تعريف الذكاء الإنفعالي إجرائيا بأنه: "هو حصول التلميذ على درجة معينة، بعد إبداء إجابته على مقياس الذكاء الانفعالي المستخدم في هذا الدراسة من إعداد - عثمان ورزق مصر (2001) وقننه بلخير زواويد (2015) بما يناسب البيئة الجزائرية، حيث يتكّون من أربعين عبارة، ومن بعده تحدد درجة توافقه من عدم توافقه".

2.نماذج الذكاء الانفعالي:

إن أهمية الذكاء الانفعالي في الأوساط الأفراد جعل الباحثين المهتمين يدققون في جوانبه، ولهذا أسست له نظريات واتجاهات مختلفة ومتعددة، ولعل أفضلها وأشهراها ثلاث نماذج تعمقت بخصوص هذا المجال وهي:

-نموذج ماير وسالوفي للذكاء الانفعالي.

-نموذج بار واون للذكاء الانفعالي .

-نموذج دانيال جولمان للذكاء الانفعالي.

فكل هذه النظريات قدمت لنا مجموعة من الكفاءات والقدرات التي تمثل الإطار العام للذكاء الانفعالي.

نمودج ماير وسالوفي 1997	نموذج بار – أون 1997	نموذج جولمان 1995
التعريف العام بالذكاء الانفعالي		
يعرف الذكاء الانفعالي أنه مجموعة من القدرات المبنية على دقة اختلاف إدراك الناس العاطفي وفهمهم والقدرات على استيعاب والتعبير عن الانفعالات واستخدام الانفعالات في التفكير بالإضافة إلى فهم الانفعال وتنظيم الانفعالات الذاتية أو مع الآخرين	الذكاء الانفعالي هو نظام القدرات والمهارات غير الإدراكية التي تؤثر في قدرات شخص ما للنجاح في التكيف مع متطلبات البيئة وضغوطاتها	القدرات المعروفة بالذكاء الانفعالي هي التي تتضمن مفاهيم مثل ضبط النفس والحماس والمثابرة والقدرة على تشجيع الآخرين وأيضا تطلق هذه القدرات التي يبرزها الذكاء الانفعالي على الشخصية
أهم القدرات الرئيسية والفرعية للذكاء الانفعالي		
الإدراك وتعبيرات الانفعالات: التعرف والتعبير على الانفعال بدنيا وشعوريا وعقليا. التعرف والتعبير عن الانفعال الآخرين وفي العمل الفني واللغة وغيرها. استخدام الانفعالات في التفكير: إن الانفعالات تحدد أولويات التفكير بطريقة إنتاجية تنتج الانفعالات كعوامل مساعد للحكم و الذاكرة ج- فهم وتحليل الانفعالات : القدرة على ربط الانفعالات بما فيها الانفعالات المعقدة والانفعالات الفورية القدرة على فهم العلاقات المرتبطة بتغيرات في الانفعالات . د- إدارة وتنظيم الانفعالات: القدرة على الانفتاح على الانفعالات. القدرة على مراقبة وترتيب الانفعالات المنعكسة ليرقى نمو الذكاء الانفعالي .	المهارات الشخصية: الوعي الذاتي الإصرار احترام الذات تحقيق الذات الاستقلالية المهارات البينشخصية: العلاقات بين الناس المسؤولية الاجتماعية التعاطف ج- مهارات اجتماعية : حل المشاكل اختبار الحقيقة المرونة د- إدارة الضغوط: تحمل الضغوط ضبط الاندفاع ه- المزاج العام: التفاؤل	الوعي الذاتي: ملاحظة الانفعالات مثل ما تحدث. ملاحظة الانفعالات من لحظة لأخرى. إدارة الانفعالات: معالجة الانفعالات حتى تكون مناسبة . القدرة على تهدئة الآخرين. القدرة على انتزاع الغضب والكآبة والتهيج. ج- الدافعية الذاتية : ترتيب الانفعالات في تحقيق الأهداف. تأخير الإرضاء و تنظيم الاندفاع . القدرة على الوصول إلى حالة الانتساب د- ملاحظة الانفعالات الآخرين: الوعي بالانفعالات الآخرين التوفيق بين ما يحتاجه الآخرين وما يريدونه ه- معالجة العلاقات: القدرة على تنظيم الانفعالات مع الآخرين التواصل
قدرات	مهارات	مختلط

التعليق على النماذج: من خلال كل ما ذكرنا من النماذج المفسرة لنظرية الذكاء الانفعالي وجدنا أن:

-هناك اتفاق في العديد من مكونات الذكاء الانفعالي.

-جميع النظريات و النماذج تسعى إلى فهم و قياس المكونات الفاعلة في القدرات المتعلقة بادراك الانفعالات والتحكم فيها.

-نجد أيضا تداخل في تسميات الأبعاد الرئيسية ومكوناتها الفرعية.

-نلاحظ أن كل النظريات حاولت إبراز جوانب خفية في النموذج والنظرية السابقة

-إهتمام النظريات والنماذج على موضوع واحد ألا وهو الذكاء الانفعالي.

-اعتماد نظرية ماير وسالوفي على المقاييس النفسية المعتمد على الذكاء التقليدي عكس نموذج جولمان الذي يستبعد الذكاء التقليدي في تقييم نجاحات الفرد في الحياة التربوية والمهنية وهذا ما تؤكده نظرية الذكاءات المتعددة لجاردنر.

ثانيا. التوافق المدرسي:

1.مفهوم التوافق المدرسي:

إن التوافق حسب الخالدي هو "مجموعة من العمليات النفسية المتنوعة التي يعدل فيها الفرد سلوكه ويتضح من خلال استجاباته المتصلة بالموقف في سبيل إشباع حاجاته فالأشخاص ذوو الأنماط التوافقية الناجحة يكونون أكثر مرونة في الاندماج الداخلي والخارجي وأكثر إدراكا للمهارة والكفاءة الاجتماعية ويقيمون علاقات اجتماعية فعالة على عكس من ذوي الأنماط التوافقية الفاشلة(الخالدي والعلمي، 2009، ص99).

أما إجرائيا فالتوافق المدرسي "هو حصول التلميذ على درجة معينة، بعد إبداء إجابته على مقياس التوافق المدرسي المستخدم في هذا الدراسة من إعداد ليونجمان وأعده وكيفه على البيئة العربية حسين عبد العزيز الدريني، حيث يتكّون من أربعين عبارة، ومن بعده تحدد درجة توافقه من عدم توافقه".

2.أبعاد التوافق:

لقد تعددت مجالات التوافق لدى الأفراد فنجد التوافق العقلي والتوافق الدراسي والتوافق الجنسي وتوافق الحياة الزوجية والتوافق السياسي والاقتصادي وذلك لطبيعة حياة الأفراد المختلفة,إلا أننا سنركز على بعدين أساسيان يخدما بحثنا وهما:البعد النفسي,البعد الاجتماعي على اعتبار تلك المظاهر المتعددة يمكن ضمها إلى بعضها لتشكيل عناصر البعدين الأساسين(عبد الحميد محمد الشادلي، 2001، ص51).

بعد التوافق النفسي: يتضمن السعادة مع النفس والرضا عن النفس وإشباع الدوافع والحاجات الداخلية الأولية الفطرية والعضوية والفسيولوجية والثانوية والمكتسبة ويعبر عن سلم داخلي حيث لا صراع داخلي ,ويتضمن كذلك التوافق لمطالب النمو في مراحله المتتابعة(حامد عبد السلام زهران، 2005، ص29).

اتجاه التوافق الاجتماعي: يتضمن الالتزام بأخلاقيات المجتمع ومسايرة المعايير الاجتماعية والامتثال لقواعد الضبط الاجتماعي وتقبل التغير الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي السليم والعمل لخير الجماعة مما يؤدي إلى تحقيق الصحة الاجتماعية(حامد عبد السلام زهران، 1997، ص29).

3.مظاهر التوافق الدراسي:

الإيجابية نحو الدراسة: الفرد المتوافق هو الذي ينكب على الدراسة بشكل جدي ويرى فيها متعة كما أنه يؤمن بأهمية المواد الدراسية المقررة(عبد الرحيم شقرون شعبان، 2001، ص43).

طبيعة العلاقة بالمدرسين: الطالب المتوافق هو الذي يحترم مدرسيه ويقدر الدور الذي يقومون به كما أنه يتبع تعليماتهم وينفذها ويسألهم ويتحدث معهم و يعتبرهم قدوة يجب الإقتداء بها(عبد الرحيم شقرون، 2001، ص44).

طبيعة العلاقة بالزملاء التلاميذ: الطالب المتوافق هو الذي يقيم علاقات أساسها الود والاحترام المتبادل مع زملائه داخل وخارج الكلية كما أنه يبدي اهتماما بهم ويساعدهم في حل مشاكلهم الدراسية والشخصية(عبد الرحيم شقرون شعبان، 2001، ص45).

تنظيم الوقت وإدارته: الطالب المتوافق هو الذي ينظم وقته بشكل متزن ويقسمه إلى أوقات للأنشطة الاجتماعية والترفيهية وهو الذي يسيطر على وقته ولا يجعل الوقت يسيطر عليه كما أنه يقدر أهمية الوقت وقيمته(عبد الرحيم شقرون شعبان، 2001، ص46).

منهجية الدراسة: الطالب المتوافق هو الذي يتبع طرقا مختلفة في الدراسة تتلاءم مع المادة الدراسية التي يدرسها ويقوم بعمل ملخصات واستنتاجات كما أنه قادر على تحديد النقاط الهامة والتركيز في أثناء المراجعة(صالح حسن الداهري، 1999، ص59).

4.**مشكلات التوافق الدراسي:**

مشكلات صحية للتلميذ: التلميذ الذي يعاني من مشاكل صحية تؤدي إلى عدم قدرته على مسايرة دروسه بشكل سليم مع كثرة التغيب المستمر وعدم تكيفه تؤدي به إلى سوء توافقه في الدراسة.

المعاملة الأسرية: الحماية الزائدة للوالدين والإسراف بالرعاية و الحنان يولد تلميذا متكلا على أبويه في أداء واجباته الدراسية.

العلاقة الاجتماعية: عدم تكيف التلميذ مع مجتمعه قد يؤدي به أيضا إلى سوء التوافق الدراسي.

التأخر الدراسي: عدم قدرة التلميذ على مسايرة الدروس اليومية يولد لديه الملل بسبب عدم قدرته على الارتقاء بمتطلبات الدراسة.

المشاكل المدرسية: كالعدوان على الزملاء والغش في الامتحان والسرقة مما يولد فيه طالبا يرفض من قبل المؤسسة والزملاء مما يؤدي إلى عدم قدرته على التوافق(صلاح الدين المعمرية، 2005، ص148).

الإجراءات التطبيقية للدراسة

منهج الدراسة: من الضروري أن أي دراسة من الدراسات العلمية لن تستطيع الوصول إلى أهدافها بدقة وموضوعية دون الاعتماد على منهج، والذي يعني الطريق أو الأسلوب لو الإجراءات التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة من أجل التوصل إلى الحقيقة(بشير صالح الرشيدي، 2000، ص21).

من خلال ما سبق وتماشيا وأهداف الدراسة، فقد قمنا بالاستعانة بالمنهج الوصفي الملائم لهذا النوع من الدراسات والذي يهتم بجمع أوصاف دقيقة علمية للمواضيع المدروسة، ووصف الوضع الراهن وتفسيره، كما يهتم بوصف ما هو كائن من أجل التغيير نحو الأفضل، ومن خلال

هذه الدراسة، فإننا نحاول كشف العلاقة ارتباطيه بين المتغيرات وعليه فإن المنهج الوصفي هو الملائم والمناسب للدراسة الحالية.

عينة الدراسة: شملت العينة 44 تلميذا من أصل 259 تلميذا من بينهم 15 ذكور و29 إناث موزعين على مستويان (السنة الثانية – السنة الثالثة) وكانت عشوائية وذلك بالاعتماد على السجل المدرسي واختيار أرقام المتمدرسين بعشوائية حيث شملت عينة السنة الثانية على 22 تلميذا وتلميذة والسنة الثالثة على 22 تلميذا وتلميذة.

خصائص العينة حسب متغير الجنس:

جدول رقم (01): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكور	15	%34.09
إناث	29	65.90%

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة الذكور كان 34.09% بينما تمثلت نسبة الإناث 65.90% ومنه يمكن القول أن نسبة الذكور كانت أقل وذلك نظرا لان هذا الثانوية تحتوي على نسبة الإناث أكثر من الذكور في القاعات بالإضافة إلى الاختيار العشوائي للعينة.

خصائص العينة وفقا للمتغير المستوى الدراسي:

جدول رقم (02): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية
السنة الثانية ثانوي	22	%17.32
السنة الثالثة ثانوي	22	%16.66

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستوى السنة الثالثة هو أصغر نسبة موجودة 16.66% مقارنة بمستوى السنة الثانية **17.32%** وهذا راجع إلى أن عدد الإجمالي لسنة الثالثة أصغر من عدد التلاميذ في السنة الثانية.

أداة الدراسة:

مقياس الذكاء الانفعالي: لقد تم استخدام مقياس الذكاء الانفعالي الذي أعده عثمان ورزق مصر (2001) وقننه بلخير زواويد (2015) بما يناسب البيئة الجزائرية، وقد تكون هذا المقياس من 40 بند موزعة على خمسة أبعاد وهي:

المعرفة الانفعالية: وهي قدرة على الانتباه والإدراك الجيد للانفعالات والمشاعر الذاتية وحسن التمييز بينها والوعي بالعلاقة بي الأفكار والمشاعر والأحداث.

إدارة الانفعالات: تشير إلى القدرة على التحكم في الانفعالات السلبية وكسب الوقت للتحكم فيها وتحويلها إلى انفعالات ايجابية.

تنظيم الانفعالات: تعبر عن القدرة على تنظيم الانفعالات والمشاعر وتوجيهها إلى تحقيق الانجاز والتفوق واستعمال المشاعر والانفعالات في صنع أفضل قرارات وفهم كيف يتفاعل الآخرون بالانفعالات المختلفة وكيف تتحول الانفعالات من مرحلة إلى أخرى.

التواصل الاجتماعي: هي القدرة على التأثير الايجابي في الآخرين عن طريق إدراك انفعالاتهم ومشاعرهم ومعرفة متى تقود ومتى تتبع الآخرين وتساندهم وتتصرف معهم بطريقة لائقة.

التعاطف: القدرة على إدراك انفعالات الآخرين والتوحد معهم انفعاليا وفهم مشاعرهم وانفعالاتهم والتناغم معهم والاتصال بهم.

مفتاح التصحيح: يجاب عن كل البنود ضمن ثلاث بدائل هي: أبدا- أحيانا- دائما وتتراوح الدرجات عن كل بند من 1 إلى 3. بذلك تكون الدرجة 40 أقل درجة يمكن أن يحصل عليها المفحوص على المقياس الكلي في حين تكون أعلى درجة هي الدرجة 120 علما بان جميع فقرات المقياس هي فقرات ايجابية.

الخصائص السيكومترية للمقياس: تم حساب الخصائص السيكومترية لمقياس الذكاء الانفعالي والتأكد من صدقه (صدق الاتساق الداخلي) وثباته (معامل الفا كرونباخ والتجزئة النصفية).

وتبين من معاملات الصدق والثبات التي حصل عليها، أن المقياس يتميز بشروط سيكوميترية مرتفعة على عينات من البيئة الجزائرية، مما يجعله صالح للاستعمال بكل اطمئنان.

مقياس التوافق الدراسي: إعتمد الباحث على مقياس "يونجمان" 1979 الذي تم تعريبه إلى البيئة العربية من طرف فاروق الدريني ويتكون المقياس في صورته النهائية من 40 فقرة ولق اعتمدنا على صدق وثبات المقياس لدكتور تومي الطيب الذي كيفه على البيئة الجزائرية والذي وجده يتمتع بمعامل ثبات مرتفع وبالتالي لقوة صالحيته تم الاعتماد عليه للتطبيق في الدراسة الأساسية.

إجراءات التطبيق: بعد أن تمت الإجراءات الضرورية من أجل التطبيق ميدانيا مع أفراد العينة من التلاميذ تم الاتفاق مع مدير الثانوية حيث ثم تحديد يوم لتوزيع المقياسين على التلاميذ حيث كانت هناك صعوبة في التواصل معهم بحكم كانوا في نهاية الدراسة وفي فترة الامتحانات.

-قمنا بتوزيع 50 استمارة على جميع التلاميذ ثم سحبها في وقتها.

-بعد الحصول على نسخ المقياسين التي وزعت على التلاميذ حذفت منها 6 استمارات لعدم موافاتها الشروط الكاملة ثم رقمت كل الاستبيانات لتسهيل عملية التفريغ حسب البدائل المطروحة وذلك باستخدام برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss).

-ومن ثم تم إدخال بياناتها في برنامج (spss) والبدأ في التفريغ وحساب النتائج.

عرض وتحليل نتائج الدراسة:

عرض وتحليل النتائج الفرضية الأولى:"توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي والتوافق ألمدارسي لدى التلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية الأساسية قمنا بحساب معامل الارتباط برسون

جدول رقم 03: يمثل نتائج الارتباط(بيرسون pearson) بين الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي.

		الذكاء الانفعالي	التوافق المدرسي
الذكاء الانفعالي	معامل الارتباط	1	0.088
	مستوى الدلالة		0.568
	حجم العينة	44	44
التوافق المدرسي	معامل الارتباط	0.088	1
	مستوى الدلالة	0.568	
	حجم العينة	44	44

يتضح من نتائج التحليل الاحصائي ان مستوى الدلالة هي 0.568 اكبر من (a=0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ارتباطيه بين الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي لدى التلاميذ المتمدرسين لسنة الثانية والثالثة ثانوي.

كما بلغ معامل الارتباط (بيرسون pearson):0.088 وهي قيمة تقترب جدا من الصفر مما يعني عدم وجود ارتباط أي لا يوجد ارتباط بين الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي بالنسبة لعينة المدروسة وبالتالي عدم تحقق الفرضية.

عرض وتحليل النتائج الفرضية الثانية:"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي تعزى للمستوى الدراسي".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية قمنا بحساب اختبار t لحساب الفروق بين المتوسطات.

الجدول رقم 04: الفروق في المتوسطات في الذكاء الانفعالي وفق لمتغير المستوى الدراسي

الذكاء الانفعالي	المستوى الدراسي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	السنة الثانية	22	90.23	8.378	2.799	42	0.967
	السنة الثالثة	22	83.23	8.211			

يتضح من خلال الجدول أن متوسط الحسابي للسنة الثانية ثانوي يساوي 90.23 وهو لا يختلف كثيرا عن متوسط الحسابي لسنة الثالثة ثانوي والمقدر ب83.23 والانحراف المعياري للسنة الثانية ثانوي 8.738 وهو يساوي تقريبا الانحراف المعياري لسنة الثالثة ثانوي 211.8 وهو ما يدل على تساوي تشتت العينتين. وقد بينت نتائج الاختبار ت أنه لا توجد فروق بين متوسط السنة الثانية ثانوي ومتوسط السنة الثالثة ثانوي حيث كانت قيمة t تساوي. 2.799 و هي غير دالة إحصائيا ومنه نقبل الفرض الصفري وهذا ما يدل على تحقق الفرضية.

عرض وتحليل النتائج الفرضية الثالثة:"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التفوق المدرسي تعزى للمستوى الدراسي".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية قمنا بحساب اختبار t لحساب الفروق بين المتوسطات.

الجدول رقم 05: الفروق في المتوسطات في التوافق الدراسي وفق لمتغير المستوى الدراسي.

التفوق الدراسي	المستوى الدراسي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	السنة الثانية	22	56.05	5.242	1.733	42	0.669
	السنة الثالثة	22	53.50	4.469			

يتضح من خلال الجدول أن متوسط الحسابي للسنة الثانية ثانوي يساوي 56.05 وهو لا يختلف كثيرا عن متوسط الحسابي لسنة الثالثة ثانوي والمقدر بـ 53.50 والانحراف المعياري للسنة الثانية ثانوي 5.242 وهو يساوي تقريبا الانحراف المعياري لسنة الثالثة ثانوي 4.469 وهو ما يدل على تساوي تشتت العينتين. وقد بينت نتائج الاختبار ت أنه لا توجد فروق بين متوسط السنة الثانية ثانوي ومتوسط السنة الثالثة ثانوي حيث كانت قيمة t تساوي. 1.733 وهي غير دالة إحصائيا ومنه نقبل الفرض الصفري وهذا ما يدل على تحقق الفرضية.

مناقشة النتائج وتفسيرها:

مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى:

من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (03) والخاصة بالفرضية الأولى والتي تنص على "لا توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي لدى التلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي" يتضح عدم وجود علاقة ارتباطيه بين كل من الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي مما يعني أن الذكاء الانفعالي لا يسهم إسهاما ذو دلالة في التوافق الدراسي وقد يرجع هذا إلى كثافة المنهاج الدراسي والى مناخ الدراسي السائد في المدرسة وهذا ما أكده سكوت scoot(2001) الذي حاول التعرف على مدى إسهام الذكاء الانفعالي في النجاحات الأكاديمية لدى المراهقين المتفوقين حيث خلصت نتائجه على أن الذكاء الانفعالي لا يسهم إسهاما له دلالة في النجاحات الاجتماعية و الأكاديمية لهؤلاء المراهقين المتفوقين وذا ما جاء منافيا لدراسة دانيال جولمان رائد الذكاء الانفعالي الذي ركز على أهمية الذكاء الانفعالي في النجاحات الاجتماعية والأكاديمية لدى هذه العينة كما تتعارض مع ماير وسالوفي.

وعلى مستوى المحلي نجدها تتعارض مع دراسة رشيدة خطارة (2011) التي أكدت على وجود علاقة ارتباطيه بين الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي لدى التلاميذ السنة الأولى ثانوي.

مناقشة وتفسير الفرضية الثانية:

من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (04) والخاصة بالفرضية الثانية والتي تنص على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي تعزى للمستوى الدراسي"وهذه النتيجة نفسرها على أن الذكاء الانفعالي هو مجموعة من القدرات تتحكم فيها متغيرات نمائية مثل العمر حيث يرى جولمان"أن الذكاء الانفعالي عكس الذكاء العقلي يستمر في النمو في جميع المراحل العمرية للفرد"(golman, 1998) ومعنى هذا أن الذكاء الانفعالي يختلف ويتطور من مرحلة عمرية إلى أخرى وهنا عدم وجود فروق في الذكاء الانفعالي لسنة الثانية والثالثة مرده إلى وجود التلاميذ في مجتمع واحد وخضوعهم لنفس المعايير التربوية والاجتماعية في نفس المؤسسة، كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء تساوي الفرص المتاحة أمام التلاميذ السنة الثالثة والثانية

ثانوي، ونظراً إلى طبيعة البيئة المدرسية التي تتميز بها هذه الثانوية والتي تتميز بالانفتاح وإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في الأنشطة والبرامج الموجودة داخل الثانوية، كما يمكن للتواصل الاجتماعي دور في الحد من الهوة بين المستويين من خلال التفاعل الدائم بالإضافة إلى قرب المناهج وتدريس نفس الأساتذة. وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة الصقر (2008)حيث أشار إلى وجود فروق في مستوى الذكاء الانفعالي وكانت الفروق لصالح طلبة السنة الثالثة جامعي، ودراسة ناصر(2011)حيث توصلت نتائجه إلى وجود فروق في مستوى الذكاء الانفعالي وكانت الفروق لصالح طلبة السنة الرابعة جامعي.

مناقشة وتفسير الفرضية الثالثة:

من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (05) والخاصة بالفرضية الثالثة والتي تنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الدراسي تعزى للمستوى الدراسي"وهذه النتيجة نفسرها على أن التوافق الدراسي والنشاط الدراسي يعد ظاهرة اجتماعية تؤثر وتتأثر بغيرها فممارستها بشكل ايجابي له مردود ملحوظ على التلميذ من النواحي الاجتماعية والنفسية والبدنية والتربوية والتعليمية وهذا يشترك فيه جميع المستويات الدراسية من السنة الثانية إلى السنة الثالثة حيث الدراسة في نفس المؤسسة وفي نفس المناخ الدراسي وهذا ما يؤكده سلافين slavine (1986) الذي يعتبر أن التلاميذ الذين يعانون من مشكلات تتعلق بالتعليم في المدرسة الواحدة يعتبرون أن الأنشطة فيها مملة ومحبطة في جميع المستويات الدراسة كما يمكن أن نفسرها على طريقة التدريس السائد داخل الثانوية متشابهة في المستويين الثالثة و الثانية مما لا يشكل بالنسبة إليهم عائق في التكيف والتوافق المدرسي، بالإضافة إلى الاحتكاك بالزملاء والأساتذة، ومفهوم التوافق والتكيف مع الوضع يتطلب قدرا من الزمن، وهذا ما نجده عند التلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي الذين امتلكا خبرة التكيف والتوافق المدرسي من خلال الاحتكاك بالزملاء والمدرسين والإدارة المدرسية.

أهم النتائج الدراسة: من خلال الدراسة الحالية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي لدى التلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي لدى أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التفوق الدراسي لدى أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

الاقتراحات: إنطلاقا من هذه الدراسة ونتائجها التي تبين عدم وجود علاقة بين الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي لدى التلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي يوصي الباحث بـ:

-إجراء مزيد من البحوث الميدانية ودراسات في الميدان لتحقيق الصحة النفسية لتلامذتنا.

-البحث عن أسباب عدم وجود علاقة بين الذكاء الانفعالي والتوافق الدراسي.

-بناء برامج تهدف إلى تنمية الذكاء الانفعالي في تحقيق التوافق الدراسي.

-إجراء دورات تكوينية للطاقم التربوي والإداري في مهارات الذكاء الانفعالي لترجمته لدى التلاميذ.

خاتمة:

يعتبر موضوع التوافق الدراسي وعلاقته بالذكاء الانفعالي من بين المواضيع الجديرة بالاهتمام ولكن يبقى تعداد هده الدراسة حسب اطلاعنا محدودا.

فكمحاولة قمنا بها لتقصي حيثيات هدا الموضوع نظريا وتطبيقيا من خلال تناول العلاقة بين التوافق الدراسي والذكاء الانفعالي لدى التلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي الثانوي حيث توصلنا إلى نتائج تباينت أحيانا وتساوت أحيانا أخرى بالمقارنة مع ما توصل إليه الأولون وهدا يدخل في حدود البحث، وبصفة عامة نتائج أي دراسة ما هي إلا ترجمة إحصائيا للواقع.

وخلاصة القول يبقى المجال مفتوح أمام الباحثين للتعمق في هدا الموضوع من هده الزاوية ،أو تناوله من زاوية أخرى تثريه نظريا وتطبيقيا ،ونرجو أن هده الدراسة ستضاف إلى جملة الدراسات السابقة وستساهم ولو بالقليل في إثراء معلومات الطلبة والمهتمين بالبحث العلمي.

قائمة المراجع:

1. الخالدي عطا الله فؤاد العلمي، دلال سعيد الدين(2009)، الصحة النفسية وعلاقتها بالتكيف والتوافق، ط1، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
2. الرشيدي، بشير صالح(2000)، مناهج البحث التربوي رؤية تطبيقية مبسطة، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع، الكويت.
3. الشاذلي محمد عبد الحميد(2012)، التوافق النفسي لمسنين، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
4. الدهري حسن صالح(1999)، الشخصية والصحة النفسية، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
5. بلقاسم محمد هامل منصور(2013)، الذكاء الانفعالي لدى تلاميذ الثانوي وعلاقته بالانجاز الدراسي والنوع والتخصص، مجلة التنمية البشرية، م2، ع5، جامعة وهران2.
6. خوالده، محمود عبد الله محمد(2004)، الذكاء العاطفي الذكاء الانفعالي، ط1، الأردن، دار الشروق للنشر التوزيع.
7. خطار رشيدة(2001)، الذكاء الوجداني وعلاقته بالتوافق الدراسي لدى تلاميذ السنة الأولى ثانوي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
8. زهران حامد عبد السلام، (1997)، الصحة النفسية والعلاج النفسي، ط4، عالم الكتب القاهرة.
9. شقرون عبد الرحيم شعبان(2002)، الدافع المعرفي واتجاهات طلبة كلية التمريض نحو مهنة التمريض وعلاقة كل منهما بالتوافق المدرسي . رسالة الماجستير(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

10.صلاح الدين العمرية(2005)، الصحة النفسية والإرشاد النفسي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن.

11.Adeymo,D.A(2005).The Buffering effect of emotional intelligence on the adjustment of secondary school students in transition electronic journal of research in Eeducational psychology, 3(2), 74,90.

12.GOLEMAN,D(1998).working with emotional intelligence .new York: Bantam Books.

المهارات النفسية في ممارسة النشاط الرياضي لدى الشباب
Psychological skills in the exercise of sports activity among young people

ط.د ليلى شيباني، جامعة لونيسي علي البليدة 02- الجزائر
ط.د سهام فدان، جامعة لونيسي علي البليدة 02- الجزائر

ملخص: تعد المهارات النفسية متغيرات مهمة في البرامج الصحية والنشاطات الرياضية ذلك لدورها الفعال في تحسين الأداء لدى الشباب من خلال القدرة على تركيز الانتباه ومواجهة القلق والتصور العقلي وزيادة الطاقة النفسية وغيرها من المتغيرات والمهارات النفسية الضرورية، كما أن المشكلة الكبرى التي تواجه الشباب في ممارسة الرياضة هي حاجته إلى الإعداد النفسي والعقلي الجيد والتدريب على المهارات النفسية والعقلية المرتبطة بالرياضة كعنصر يزيد من دافعية الشباب نحو النشاط الرياضي، هذا ما سنقوم بدراسته في هذه الورقة البحثية ومحاولة توضيح الدور الفعال للمهارات النفسية في ممارسة النشاط الرياضي لدى الشباب في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المهارات النفسية،النشاط الرياضي،الشباب.

Abstract: Psychological skills are important variables in health programs and sports activities because of their effective role in improving the performance of young people through the ability to focus attention and face anxiety and mental perception and increase mental energy and other variables and psychological skills necessary, and the major problem facing young people in the exercise Is the need to prepare psychological and mental well and training in mental and mental skills associated with sport as an element that increases the motivation of youth towards sports activity, this I study in this paper and try to clarify the effective role of psychological skills In the exercise of sports activity among young people in Algerian society.

Keywords: Psychological Skills, Sports Activity, Youth**.**

مقدمة

تعتبر المهارات النفسية من بين الأنماط السلوكية سواء المركبة أو الثابتة والتي تميز بين الفرد وغيره، حيث تتكون شخصية الفرد من عملية تفاعل بين السمات والوظائف الحيوية التي تضم مجموعة من المهارات النفسية والعقلية والوظائف الفيسيولوجية وتركيب الجسم التي تحدد استجابة الفرد وأسلوبه في عملية التأقلم مع البيئة، لذلك تعتبر المهارات النفسية من بين أهم السمات الضرورية التي لها الدور الأساسي في تدريب الشباب على النشاطات الرياضية ووكيفية تقييمها في حياة الفرد حيث ينظر للمهارات على أنها عنصر مهم في تحسين ممارسة النشاط الرياضي كما أنها مهارات حياتية تؤثر بدورها على خصائص الشخصية العامة، كما يحتل موضوع الممارسة الرياضية أهمية متزايدة في شتى مجالات العلوم ، ليس فيما يتعلق بالجوانب الجسمية فحسب وإنما بالجوانب النفسية أيضا، وقد قاد الفهم المتزايد للعلاقة الكامنة بين الجوانب الشخصية والاتجاه نحو النشاط الرياضي كسلوك صحي وإمكانية التأثير فيما بينهما على المستوى الشخصي، حيث يختلف التأثير حسب المراحل العمرية.

خاصة إذا ما تعلق الأمر بمرحلة الشباب وأهمية الممارسة الرياضية كسلوك صحي للحفاظ على الصحة الجسدية والصحة النفسية من خلال تنمية المهارات النفسية، ما جعلنا نهتم بدراسة أهمية المهارات النفسية كمرتكز أساسي لتوجيه فئة الشباب نحو الممارسة الرياضية باعتبارها ضمن السلوكات الصحية ولها دورها في بناء شخصية الشباب في المجتمع الجزائري.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يمارس العديد من الشباب اليوم مختلف النشاطات الرياضية وكل فرد حسب قدراته الجسدية و حالته النفسية، حيث تساهم المهارات النفسية في الربط بين السمات والوظائف الحيوية للفرد و تكوين شخصية ايجابية كما أن المهارات النفسية والعقلية والوظائف الفيسيولوجية وتركيب الجسم يمكن تحدد استجابة الفرد وأسلوبه في عملية التأقلم مع المحيط الذي يعيش فيه، لذلك تعتبر المهارات النفسية من بين أهم السمات الضرورية التي لها الدور الأساسي في تدريب الشباب على النشاطات الرياضية ذلك ما يتعلق بمرحلة الشباب ومدى أهمية ممارسة النشاط الرياضي الذي يعتبر سلوك صحي وذلك من أجل المحافظة على الصحة النفسية والجسدية من خلال تنمية المهارات النفسية، ما جعلنا نطرح التساؤل التالي :

ما مدى أهمية المهارات النفسية كمرتكز أساسي لتوجيه فئة الشباب نحو الممارسة الرياضية؟

أهداف الدراسة: من خلال هذا البحث الذي يتمحور حول دور المهارات النفسية في الاتجاه نحو ممارسة النشاط الرياضي لدى الشباب، نحاول من خلال مضمون البحث ما يلي:

-التوعيه المرئية والمسموعة والمقروءة عن أهمية ممارسة الرياضة عند الشباب من أجل المحافظة على الصحة.

-محاولة توصيل مدى أهمية المهارات النفسية ودورها في توجيه الشباب نحو الممارسة الرياضية.

-البحث عن حاجات الشباب باعتباره كينونة بيولوجية نفسية وعلاقتها بالسلوكات الصحية التي من بينها التوجه لممارسة النشاط الرياضي.

-إلقاء الضوء على دور المهارات النفسية كعنصر أساسي في تحسين الصحة الجسدية والنفسية لدى الشباب.

تحديد مفاهيم الدراسة:

المهارات النفسية: تعرف على أنها تلك المهارات المرتبطة بالدافعية والثقة وضبط القلق والاعداد النفسي وتنظيم الطاقة النفسية وادارة الضغوط النفسية(راتب أسامة كامل،2000 ، ص13).

النشاط الرياضي: يقصد بها ذلك النشاط الرياضي المنظم والمستمر والهادف في إطار النوادي والجمعيات الرياضية تحت إشراف إطارات رياضية مؤهلة(عبد القادر برقوق، 2013، ص3).

منهج الدراسة:

بناءا على موضوع البحث وتساؤلاته فإن المنهج الملائم هو المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الحالة كما توجد في الواقع ويهتم بكشف الحالة كشفا دقيقا والدراسة العميقة للحالة في بيئتها وفي ضوء المجتمع الذي تنتمي إليه.

عينة الدراسة:

تكوّنت عينة الدراسة الحالية من مجموعة من النساء العاملات حيث كان اختيار العينة بطريقة عشوائية ذلك ما يتناسب مع منهج الدراسة حيث تمت الدراسة على 5 حالات من النساء ذو المستوى التعليمي الجامعي ومن ذوي الفئة العمرية (30–35سنة).

الحالة	الجنس	العمر	المهنة	المستوى التعليمي
الحالة الأولى	ذكر	33 سنة	موظف	جامعي
الحالة الثانية	ذكر	35 سنة	موظف	جامعي
الحالة الثالثة	ذكر	30 سنة	موظف	جامعي
الحالة الرابعة	ذكر	31 سنة	موظف	جامعي
الحالة الخامسة	ذكر	35 سنة	موظف	جامعي

جدول رقم(01):يوضح خصائص عينة الدراسة

أدوات الدراسة:

المقابلة نصف الموجهة: لغرض تحقيق أهداف الدراسة الحالية تم الاعتماد على المقابلة النصف الموجهة التي تترك الحرية للمبحوث على نحو تلقائي وهي مقابلة تضم عددا من الأسئلة المفتوحة التي تسير وفق دليل محدد ويقوم الباحث بتتبع أجوبة المبحوثين وطرح المزيد من الأسئلة للاستيضاح.

استخبار المهارات النفسية: يعتبر استخبار المهارات النفسية من تصميم كل من ستيفان بل وجون البنسون وكريستوفر شامبروك(1997) لقياس بعض الجوانب النفسية الهامة أثناء الآداء الرياضي وهي: القدرة على التصوير، القدرة على الاسترخاء، القدرة على تركيز الانتباه، القدرة على مواجهة القلق، الثقة بالنفس، دافعية الانجاز الرياضي.

ويتضمن الاستخبار 23 عبارة وكل بعد من الأبعاد الستة تمثله 4 عبارات حيث يقوم المفحوص بالإجابة على عبارات الاستخبار على مقياس سداسي الدرجات(تنطبق بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جدا، لا تنطبق تماما).

الثبات: تم إيجاد معاملات ثبات الاستخبار عن طريق تطبيق المقياس وإعادة تطبيقه بعد وعن طريق معامل ألفا وتراوحت هذه المعاملات بين0,61 و0,91 عند تطبيقه على عينات متعددة من الممارسين للنشاط الرياضي.

الخصائص السيكومترية للمقياس:

الصدق: تم التأكد من الصدق المرتبط بالمحك عند تطبيق الاستخبار بالتلازم مع بعض المقاييس التي تقيس بعض الأبعاد المشابهة.

أبعاد استخبار المهارات النفسية:

-عبارات بعد القدرة على التصور أرقامها هي:19/13/7/1 وكلها عبارات ايجابية في اتجاه البعد عدا العبارة رقم(13) فهي عكس اتجاه البعد.

-عبارات بعد القدرة على الاسترخاء أرقامها هي:20/14/8/2 وكلها عبارات ايجابية في اتجاه البعد ماعدا العبارة رقم(8) في عكس اتجاه البعد.

-عبارات بعد القدرة على تركيز الانتباه أرقامها هي:21/15/9/3 وكلها عبارات في عكس اتجاه البعد.

-عبارات القدرة على مواجهة القلق أرقامها هي:22/16/10/4 وكلها عبارات في عكس اتجاه البعد.

-عبارات الثقة بالنفس أرقامها هي:26/17/11/5 وكلها في اتجاه البعد، والعبارتان 23/11 في عكس اتجاه البعد.

-عبارات دافعية الانجاز الرياضي أرقامها هي:26/18/12/6 وكلها عبارات في اتجاه البعد.

تصحيح استخبار المهارات النفسية: عند تصحيح الاستخبار يتم منح الدرجات للعبارات التي في اتجاه البعد طبقا للدرجة التي حددها المفحوص امام كل عبارة، كما يتم عكس الدرجات التي حددها المفحوص بالنسبة للعبارات التي في عكس اتجاه البعد على النحو التالي: 1=6، 2=5، 4=3، 3=4، 6=5، 1=2

ويتم جمع درجات كل بعد على حده وكلما اقتربت درجة المفحوص من الدرجة العظمى وقدرها 24 في كل بعد كلما دل ذلك على تميزه بالخاصية التي يقيسها البعد، وكلما قلت درجات المفحوص كلما دل ذلك على حاجته لاكتساب المزيد من التدريب على المهارة النفسية التي يقيسها هذا البعد.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

الحالة الأولــى: الحالة (ح) يبلغ من العمر 33 سنة، ذو مستوى تعليمي شهادة جامعية و موظف بقطاع الصحة، تم تطبيق استخبار المهارات النفسية وأظهرت النتائج أن الدرجة العامة للمقياس 112 درجة وهي تمثل:

البعد الأول: القدرة على التصور=23درجة

البعد الثاني: القدرة على الاسترخاء=18درجة

البعد الثالث: القدرة على تركيز الانتباه=19درجة

البعد الرابع: القدرة على مواجهة القلق=18درجة

البعد الخامس: الثقة بالنفس=17درجة

البعد السادس: دافعية الانجاز الرياضي=17درجة

تحليل المقابلة للحالة الأولى: من خلال المقابلة وتطبيق استخبار المهارات النفسية تبين أن للمفحوص اهتمام بالسلوكات الصحية من خلال ممارسة النشاط الرياضي ذلك ما يظهر في مستوى دافيعة الانجاز الرياضي للمقياس بـ17 درجة وكذلك درجة البعد الخاص القدرة على تركيز الانتباه الذي قدرت بدرجة 19، وهذا ما يفسر علاقة المهارات النفسية بالاتجاه نحو ممارسة النشاط الرياضي لدى المفحوص.

الحالة الثانية: الحالة (ج) يبلغ من العمر 35 سنة، ذو مستوى تعليمي وموظف، تم تطبيق استخبار المهارات النفسية و أظهرت النتائج أن الدرجة العامة للمقياس 108 درجة وهي تمثل:

البعد الأول: القدرة على التصور=18درجة

البعد الثاني: القدرة على الاسترخاء=19درجة

البعد الثالث: القدرة على تركيز الانتباه=19درجة

البعد الرابع: القدرة على مواجهة القلق=16درجة

البعد الخامس: الثقة بالنفس=19درجة

البعد السادس: دافعية الانجاز الرياضي=19درجة

تحليل المقابلة للحالة الثانية: من خلال المقابلة و تطبيق استخبار المهارات النفسية تبين أن للمفحوص اهتمام نحو ممارسة النشاط الرياضي من ما يظهر في مستوى دافيعة الانجاز الرياضي للمقياس بـ18 درجة بالإضافة إلى قدرة المفحوص على مواجه القلق الذي قدرت بـ16درجة، وهذا ما يفسر قدرة المفحوص على التحكم في المواقف الضاغطة والتحمل لمواجهة الأعراض الناجمة في التدريب على النشاطات الرياضية الضرورية للصحة الجسدية والنفسية.

الحالة الثالثة: الحالة (أ) يبلغ من العمر 30 سنة، ذو مستوى تعليمي وموظف بقطاع مؤسسة عمومية، تم تطبيق استخبار المهارات النفسية وأظهرت النتائج أن الدرجة العامة للمقياس 115 درجة وهي تمثل:

-**البعد الأول:** القدرة على التصور=20درجة

البعد الثاني: القدرة على الاسترخاء=17درجة

البعد الثالث: القدرة على تركيز الانتباه=21درجة

البعد الرابع: القدرة على مواجهة القلق=19درجة

البعد الخامس: الثقة بالنفس=18درجة

البعد السادس: دافعية الانجاز الرياضي=18درجة

تحليل المقابلة للحالة الثالثة: من خلال المقابلة وتطبيق استخبار المهارات النفسية تبين أن للمفحوص درجة عالية من القدرة على التصور التي قدرت بـ20 درجة ما يتناسب مع درجة القدرة على الانتباه التي قدرت هي الأخرى بـ21درجة وهذا ما يفسرا الدور الفعال الذي تلعبه المهارات النفسية نحو التوجه لممارسة النشاط الرياضي.

الحالة الرابعة : الحالة (م) يبلغ من العمر 31 سنة، ذو مستوى تعليمي وموظف، تم تطبيق استخبار المهارات النفسية وأظهرت النتائج أن الدرجة العام للمقياس 113 درجة وهي تمثل:

البعد الأول: القدرة على التصور=19درجة

البعد الثاني: القدرة على الاسترخاء=17درجة

البعد الثالث: القدرة على تركيز الانتباه=22درجة

البعد الرابع: القدرة على مواجهة القلق=19درجة

البعد الخامس: الثقة بالنفس=18درجة

البعد السادس: دافعية الانجاز الرياضي=18درجة

تحليل المقابلة للحالة الرابعة: من خلال المقابلة وتطبيق استخبار المهارات النفسية تبين أن للمفحوص اهتمام بالسلوكات الصحية من خلال ممارسة النشاط الرياضي ذلك ما يظهر في مستوى دافعية الانجاز الرياضي للمقياس بـ18 درجة وكذلك درجة البعد الخاص القدرة على تركيز الانتباه الذي قدرت بـ22درجة، وهذا ما يفسر علاقة المهارات النفسية بالتوجه نحو ممارسة النشاط الرياضي لدى المفحوص.

الحالة الخامسة: الحالة (س) يبلغ من العمر 35 سنة، ذو مستوى تعليمي وموظف، حيث تم تطبيق استخبار المهارات النفسية وأظهرت النتائج أن الدرجة العامة للمقياس 94 درجة وهي تمثل:

البعد الأول: القدرة على التصور=19درجة

البعد الثاني: القدرة على الاسترخاء=18درجة

البعد الثالث: القدرة على تركيز الانتباه=20درجة

البعد الرابع: القدرة على مواجهة القلق=20درجة

البعد الخامس: الثقة بالنفس=18درجة

البعد السادس: دافعية الانجاز الرياضي=18درجة

تحليل المقابلة للحالة الخامسة: من خلال المقابلة وتطبيق استخبار المهارات النفسية تبين أن للمفحوص درجة عالية من القدرة على تركيز الانتباه والتي قدرت بـ20 درجة في مقابل درجة القدرة على مواجه القلق التي قدرت بـ2 درجة هي الأخرى، ما يدل على وجود المهارات النفسية التي تساعد المفحوص على التوجه لممارسة النشاط الرياضي.

النتائج العامة لتطبيق استخبار المهارات النفسية:

الحالة	القدرة على التصور	القدرة على الاسترخاء	القدرة على تركيز الانتباه	القدرة على مواجهة القلق	الثقة بالنفس	دافعية الانجاز الرياضي	الدرجة الكلية
الحالة الأولى	23درجة	18درجة	19درجة	18درجة	17درجة	17درجة	112درجة
الحالة الثانية	18درجة	19درجة	19درجة	16درجة	18درجة	18درجة	108درجة
الحالة الثالثة	20درجة	17درجة	21درجة	19درجة	19درجة	19درجة	115درجة
الحالة الرابعة	19درجة	17درجة	22درجة	19درجة	18درجة	18درجة	113درجة
الحالة الخامسة	19درجة	18درجة	20درجة	20درجة	18درجة	18درجة	94درجة

جدول رقم(02): يوضح نتائج تطبيق استخبار المهارات النفسية

التحلـيل العـام لحــالات الدراســة:

من خلال النتائج المتحصل عليها أثناء تطبيق استخبار المهارات النفسية على مجموعة من الحالات من فئة الشباب(35-30 سنة) تبين أن هناك ارتباط بين المهارات النفسية والاتجاه نحو ممارسة النشاط الرياضي لدى الشباب، ذلك من خلال ما توضحه نتائج الترابط بين القدرة على التصور وبين القدرة على الاسترخاء إذ كلما كانت القدرة على التصور كبيرة كانت القدرة على الاسترخاء أفضل وأسرع وهذا ما يتفق عليه مجمع الباحثين من بينهم الباحث محمد العربي شمعون(1996) الذي يؤكد أن الوصول إلى حالة الاسترخاء يؤدي إلى فاعلية التصور العقلي وفي نفس الوقت فإن التصور العقلي ذو فاعلية في تعلم الوصول إلى الاسترخاء.

كما يتضح من خلال ملاحظاتنا حول النتائج المتحصل عليها من الحالات أن القدرة على مواجهة القلق ترتبط نوعا ما بالثقة بالنفس وهذا ما يدل على أن الثقة بالنفس تثير الانفعالات الايجابية وبالتالي تزداد عملية المواجهة الايجابية و الاسترخاء في المواقف أو الظروف التي تسمح بذلك.

كما تعد القدرات العقلية مثل الانتباه والإدراك والذكاء والتوقع ورد الفعل والعوامل الوجدانية من أهم الموضوعات التي يجب الاهتمام بها؛ وذلك للدور الكبير الذي تؤديه في السلوك الحركي وفي انفعالات الرياضي واستجاباته خلال اشتراكه في النشاط الرياضي، إذ إن استخدام القدرات العقلية والعوامل الوجدانية من وإلى أقصى درجة يزيد من الجهد المبذول من قبل الرياضي سواء

في التدريب أو المنافسات الرياضية ومما لاشك فيه أن المهارات النفسية تمثل بعدا هاما في إعداد اللاعبين فهي تؤدي دورا أساسيا في تطوير الأداء، وأصبح ينظر إليها كأحد المتغيرات التي يجب العناية بها جنبا إلى جنب مع المتطلبات البدنية والمهارية.

وفي ضوء النتائج المتحصل عليها نجد ما يشر إليه محمد شمعون (1996)إلى أن تنمية المهارات النفسية التي تتمثل في الاسترخاء وتركيز الانتباه والتصور العقلي والاسترجاع العقلي، يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع تنمية عناصر اللياقة البدنية من خلال البرامج طويلة المدى، ويجب التركيز عليها كما هو الحال في المهارات الأساسية للأنشطة الرياضية المختلفة، ويضيف محمد شمعون (1996) أن أحد الأبعاد الضرورية في تطوير المهارات العقلية هو تعرف نواحي القوة والضعف وملاحظة تطورها ومواصلة تقسيمها، ويجب أن يقتنع كل من المدرب واللاعب بأن مثل هذه المهارات العقلية تحتاج إلى تدريب متواصل حتى تصل إلى المستوى الذي يمكن به توظيفها في المواقف التي تتطلب الدافعية لممارسة النشاط الرياضي.

ويضيف أبو عبية (1986)إن لكل نشاط من الأنشطة الرياضية متطلبات خاصة في بناء الشخصية الرياضية، والنشاط الرياضي في مجموعه له خصائص مميزة، ومن أجل النجاح في نشاط رياضي محدد لابد من توافر سمات معينة في الشخصية، فالفرد الرياضي الذي يفتقر إلى السمات النفسية الإيجابية لن يستطيع مهما بلغت قدراته ومستوياته البدنية والفنية من تحقيق أعلى المستويات؛ نظرا لأن هذه السمات تؤثر بصورة مباشرة في مستوى الشخصية، ولقد أشارت العديد من البحوث والدراسات مارج وكريمر وسكولي Marsch, krimmer and scully (1994) إلى تعدد واختلاف العوامل التي يمكن أن تدفع الفرد للممارسة الرياضية، وينبغي على المدرب الرياضي تعرف تلك العوامل حتى يمكن توجيه الفرد لمساعدته على بناء الدافعية نحو الممارسة الرياضية(محمد حسن علاوي، 1997)حيث تعد الدافعية بمثابة محرك داخلي ينشط السلوك ويكون بدوره مسئولا عن استمرارية وجهته وتحديدها.

كما أن نتائج البعد الخاص بالثقة بالنفس له دور مهم جدا حيث ثقة المفحوص في قدراته تمثل مصدرا ايجابيا مهماً لتحقيق الطاقة النفسية الايجابية، وأيضا هذا يتفق مع ما جاءت به دراسة محمود نبيلة أحمد (2003) من أن الثقة بالنفس تؤدي دورا ايجابيا في التأثير على اللاعبين لإحراز النتائج بشكل ايجابي، وفي رأي الباحثين جاءت هذه السمة بهذه المرتبة لان الثقة بالنفس لها ارتباط وثيق بتقدير ذات الشخص لنفسه، مما ينعكس ذلك على أداء اللاعب وانجازه وان هناك أولوية للمهارات النفسية من حيث الدرجة والترتيب، حيث يرى الباحثون أن ترتيب أهمية المهارات النفسية يأتي على شكل درجات تبدأ بالتصور والتركيز والانتباه وينسحب على باقي المهارات الأخرى، وكما أكدنا سابقا من خلال نتائج الدراسة أن جميع المهارات بدرجة مرتفعة ولكن حسب درجات مختلفة فيما بينهم.

وبالنسبة للعلاقة بين القدرة على تركيز الانتباه وبعض السمات الدافعية فقد وجد علاقة ايجابية بين هذه المهارة وبعض السمات الدافعية، وهذا في رأي راتب أسامة (1991)ان الشخص يجب أن يعمل على تطوير أداة بدءا من النشء وحتى المستويات العليا، بحيث يتضمن ذلك قدرة ذلك الفرد في السيطرة على أدائه، وهو المدخل لتطوير الأداء، وأضاف أسامة راتب أن الطاقة النفسية

يتم الوصول إليها من خلال قدرة الفرد على السيطرة على افكاره اي تركيز الانتباه والتحكم في الانفعالات وعدم التوتر والخوف الزائد من المباراة، وفي رأي الباحثين فان ذلك كله يسهم في الوصول إلى الفورمة الرياضية، وبالتالي تحقيق أفضل النتائج خلال المنافسات القوية، وقد أكد ذلك راتب أسامة (2000)عندما قال بأنه كلما زادت مقدرة الرياضي على تركيز الانتباه على الشيء الذي يقوم بأدائه كلما حقق استجابة أفضل، حيث أن الرياضي الذي يفتقد إلى التركيز ولو بنسبة ضئيلة فإن ذلك يؤثر سلبا في أدائه ويحول دون تحقيق أقصى أداء ممكن.

كذلك بالنسبة للعلاقة بين القدرة على التصور وبين بعض السمات الدافعية، وبما أن القدرة على التصور يعني قدرة اللاعب على استحضار ذهنه للأحداث والخبرات السابقة مستخدما في ذلك كل حواسه المختلفة مع اشتراك جميع خبراته وانفعالاته ومشاعره وهذا في رأي الباحثين يظهر كلما ارتفع مستوى التنافس كانت الفرصة لاستخدام التصور الذهني بشكل أكبر حيث أن التصور الذهني النشط ينتج عنه نشاط عضلي نشط.

كما أن الحالة النفسية تعتبر من أكثر الأشكال النفسية تغيرا واهتزازا وهي عملية نفسية مركبة من الانفعال والانتباه والتفكير وهي تتصف بمستوى محدد من الفاعلية والشدة وطبيعة مستوى الحالة النفسية التي تؤثر بدرجة كبيرة جدا في النشاط الرياضي وترتبط بتحسنه او تدهوره ويترتب ذلك على وجود هذه الحالة ومستواها وكيفية توجيه الفرد وتنظيمه لحالته النفسية.

إقتراحات وتوصيات:

-العمل على الاستمرار في تطوير المهارات النفسية وتنميتها من خلال برامج تدريبية نفسية للشباب.

-الاستعانة بالأخصائي النفسي للتنسيق الفعال بين المهارات النفسية والأنشطة الرياضية.

-القيام بإجراء البحوث الميدانية فيما يتعلق بالجوانب النفسية الضرورية لممارسة النشاط الرياضي لدى فئة الشباب.

-محاولة إدخال مواضيع خاصة بالسلوكات الصحية والأمراض في المناهج عبر كل الأطوار التعليمية خاصة في مستوى التعليم العالي مع تزويدهم بالنشرات والملصقات التي تنمي الثقافة الصحية وسط الشباب.

خاتمة:

على ضوء ما تم تقديمه يتضح جليا أهمية المهارات النفسية لها أهمية بالغة في تحقيق نتائج متقدمة في المستويات الخاصة بالبرامج الصحية والرياضية وذلك لتحقيق الانجاز الفعال سواء على الصحة الجسدية أو النفسية بحيث يجب الاهتمام بالمهارات النفسية للشباب لما لها الدور الكبير في الاتجاه نحو ممارسة النشاط الرياضي وتحسين الحالة النفسية التي تعتبر من أكثر الأشكال النفسية تغيرا واهتزازا، فهي عملية نفسية مركبة من الانفعال والانتباه والتفكير وهي تتصف بمستوى محدد من الفاعلية والشدة وطبيعة مستوى الحالة النفسية التي تؤثر بدرجة كبيرة جدا في النشاط الرياضي ولها تأتي بتحسن الحالة النفسية للشباب، لذلك وجب معرفة أنه كلما زاد الترابط بين المهارات النفسية والأنماط السلوكية للشباب في الوسط الرياضي كان تحقيق نتائج أفضل في البرامج الرياضية بشكل أسهل بالإضافة إلى الطاقة النفسية التي يتم الوصول إليها من

خلال قدرة الفرد على السيطرة على أفكاره وتركيز الانتباه والتحكم في الانفعالات وبالتالي تحقيق الصحة الجسدية والنفسية لدى الشباب.

قائمة المراجع:

1. أبو عبية، محمد حسن(1986)، المنهج في علم النفس الرياضي، دار المعارف، الإسكندرية، مصر.
2. راتب أسامة كامل(2000)، تدريب المهارات النفسية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
3. عبد القادر برقوق(2013)، الممارسة الرياضية للأبناء ودورها في تعزيز التواصل الأسري من وجهة نظر الآباء الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة، الجزائر.
4. محمد العربي شمعون(1996)، التدريب العقلي في المجال الرياضي، دار الفكر العربي، القاهرة.
5. محمود نبيلة أحمد(2003)، المهارات النفسية المميزة للاعبات كرة السلة وعلاقتها بالسمات الدافعية الرياضية، الأكاديمية الدولية لتكنولوجيا الرياضة، السويد.

الجسد كدالة على الصّيرورة: محاولة في نيتشه.

The body as a function of being: try in Nietzsche.

د.عبد الكريم عنيات، قسم الفلسفة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2– الجزائر

ملخص: تم التريب من الجسد منذ الأزمنة اليونانية القديمة حيث تشكلت الأنساق الفلسفية المثالية التي ألحقته بالعالم المتغير الفاسد الذي لا يمكن أن يدل على الحقيقة والخير. وقد تطابقت هذه الدعوى مع الكثير من الديانات التي سلطت الروح قائد خالدا آمرا على الإنسان. وتشكل هذا التقليد الفلسفي العقلي والذي دام قرونا طويلة لم يمنع من قيام فلسفة حيوية مضادة كلية، عملت على استرجاع أهمية الجسد المهدور. من خلال تبيان تهافت مقولة الروح وأفول العاقلية، لصالح جسد متحرر من كل آثام الكينونة والقيمة، من خلال تنصب الفن محل الفلسفة كأداة لتحرير هذا الجسد. تأتي هذه الدراسة لتبين كيف جابهت فلسفة نيتشه التاريخ الفكري الطويل، وكيف حارب على أكثر من جبهة من أجل تخليص الإنسان من هيمنة الروح وفلسفة المثال.

الكلمات المفتاحية: الجسد، الصيرورة، التطبيع، التأثيم، استعادة الأرض، الجسد الإفتراضي.

Abstract: Since ancient Greek times, the body of the body has been drawn from the body, where the ideal philosophical patterns have been created, which has brought about a corrupt and changing world that can not be a sign of truth and goodness. This suit has coincided with many religions that have cast a determined leader on man. This philosophical and philosophical tradition, which lasted for centuries, did not preclude the establishment of a totally counter-dynamic philosophy that restored the importance of the lost body. Through the expression of the rush of the saying of the spirit and the decline of the mental, in favor of a body free of all the sins of being and value, through art is the place of philosophy as a tool to liberate this body. This study comes to show how Nietzsche's philosophy had long intellectual history, and how he fought on more than one front in order to rid man of the hegemony of spirit and the philosophy of example.

Keywords: The body, the process, the normalization, the impurity, the restoration of the earth, the virtual body.

مقدمة: أو كيفية استعادة الجسد لدوره في جماليات اللاّجدوى؟

الرّواية الكبرى التي نشأ عليها الفكر الفلسفي منذ القرن الثّالث قبل المسيح، بل قل في القرن الخامس مع محاولات بارمنيدس وأكزانوفانيس اللّذان نبذا المحسوس والمتغيّر الأنثربولوجي لصالح الأوحد الرّوحي، إلى غاية انفضاح عورة العاقليّة البشريّة المنتفخة مع نيتشه في منتصف القرن العشرين. ارتبطت بصورة أو بأخرى "بجماليات الرّوح" كما أسّس لها فلسفيّا وتربويّا أفلاطون الإلهي. وما كاد أن يموت "أرسطوقليس" الشّخص المشخّص حتى تولّدت الأفلاطونيّة le Platonism كظاهرة تاريخيّة غازية وجارفة اكتسحت كلّ الثقافات، بل بلورت الباحة الخلفيّة للعديد من الديانات الّتي نعتبرها سماوية، وما هي بسماويّة كليّة. فلم تكن المسيحيّة إلاّ أفلاطونيّة معمّمة للشّعب بعدما كانت محاورات الأكاديمية ذاتها مخصّصة للنّخبة (Blaise Pascal,2005, para 219-612, p91) وحتى الفكر الإسلامي المتأغرق لم يتخلّص من "لوثة الرّوح" هذه، وراحت أكثر المدارس تحرّرا من سلطة النّص مثل الأنسنة العربية تسير في نسق تأثيم الجسد وتنحيفه؛ "فاعلم أنّك لا تصلح إلى سعادة نفسك وكمال حقيقتك، وتصفية ذاتك، إلاّ بتنقيتها من درن بدنك، وصفائها من كدر جملتك، وصرفها عن جملة هواك، وفطامها عن ارتضاع شهوتك". وبهذا فقد أصبح "السّعي لتمويت الجسد" البارديغم السّائد في الأزمنة الأوسطيّة، و"التهيئة الدّؤوبة للتحرّر من التّصندق" هو النّموذج القياسي الإرشادي إلى غاية القطيعة الحداثيّة الّتي قادتها العقلانيّة الفرنسيّة والألمانيّة. فلم يتغيّر شيء بالنّسبة لمكانة الجسد، على الرّغم من الثّورة الفلسفيّة الكبرى الّتي استحدثها ديكارت وصغار الديكارتيّين، ولم يظهر أيّ حدث مميّز لمفهوم الجسد على إثر التّأسيس الهيجيلي والاجتهادات لدى الهيجليّين الشّبان. لذا فالموضوعة الواضحة –من المنظور النّيتشوي– هي أنّ تاريخ الفكر الغربي ما هو إلّا تاريخ نكران ممنهج ومستمرّ للجسد ولواحقه من جنس وشهوة...الخ ومن خلال تصغيرها وتقزيمها وتهميشها وشيطنتها. وهذا ما جعل كل الفلسفات اللاهيجيلية اللاحقة لهيجل، تثور عليه من خلال التنبه، بل التأكيد، على أن المثالية قد ترادفت مع الروحانية ترادف الحافر للحافر؛ وقد افتتح كلا من ماركس وانجلز الدراسة الموسومة بـ: الأسرة المقدسة (1844) بالقول بأن:"ليس لمذهب الانسانية الحقيقية عدو أشد خطرا في ألمانيا من مذهب الروحانية أو المثالية التأملية الذي يضع "الوعي الذاتي" أو "الروح" موضع الإنسان الفردي الحقيقي. ويعلم بلهجة انجيلية أن "الروح تحي كل شيء، والجسد لا فائدة منه ". (كارل ماركس وفريدريك انجلز،دس،ص3) وعلى الرغم من العداء المفهومي بين العقلانية الماركسية والعقلانية النيتشوية، إلا أنهما متفقان على كون الهيجيلية لم تتخلص كلية من الروح المسيحية. وبما أن أفلاطون قد مهمد أحسن تمهيد، بل التمهيد المجاني والقوّي، للمسيحية مثلما لاحظ ذلك المسيحي الرقيق بليز باسكال وغيره كثر. فإن هذا يستلزم أن هيجل لم يتحرر كل التحرر من فلسفة أفلاطون بما هي فلسفة للروح أو فلسفة اللا – جسد أو مذهب "ميتا – الجسد".

هذا، ويمكن لنا، دون عناء كبير، أن نتأكّد من الآثار الواضحة للأفلاطونيّة على الصّعيد الاجتماعي والعرفي في كلّ الحضارات. حيث تمّ إحاطة الجسد بهالة من الخطورة والدّناءة إلى درجة أن تمّ تسمية العصر الفكتوري بالنّظر إلى الموقف من الجسد أساسا. حيث أنّه في المرحلة الفيكتوريّة (مرحلة حكم الملكة فيكتوريا في إنجلترا) كان كل ما له علاقة بالجنس شيئا محرّما

(تابو)، لذا فعندما برهن فرويد عن وجود حياة جنسيّة للأطفال، تقلّصت شعبيّته إلى أقصى الحدود. فلم يستطع المجتمع العلمي التخلّص من أفلاطونيّة العصور المعاصرة، بالرّغم من الضجّة النيتشويّة الصّاخبة المحامية عن الجسديّة. هذا ما يضع مشروع نيتشه بما هو استطيقيّة الجسد والصّيرورة موضع تساؤل وموضوع ريبة وحذر، لأنه تجرأ على أن يقف ضد أكبر روافد الحضارة الغربية المعاصرة: الأفلاطونية بما هي مثالية والمسيحية بما هي ترويحية. إن فلسفة نيتشه وزيمل، يمكن أن تفهم، في هذا السياق التحليلي، بما هي فلسفة مهمومة بالجسد من خلال التأكيد على ضرورة الاهتمام به وتفكيره(دافيد لوبروتون،2014، ص20- 35).بل وربما عبادته وتقديسه بعد تحريره ورد الاعتبار لمكانته ورمزيته.

ولهذا، ومن التّقديم أعلاه، وبالنّظر إلى مستلزمات البحث المنتظرة، فإنّ المشكلات الكبرى الّتي تبلورت في حدود الموضوع المطروح، هي كالتّالي:

-هل يمكن أن نتأوّل تاريخ الفلسفة بعامة، والفلسفة الّتي فكّرت في نسق الفكر الغربي بخاصة، بما هي تاريخ لترويح الجسد وتمويت للّحم la chair و الشّهوة؟

-ألا يحقّ لنا فهم قذع نيتشه في الحداثة الغربيّة القذع غير المسبوق إطلاقا؛ من منظور "فلسفة الجسد" حصرا ؟ ممّا يسمح لنا بالحديث عن استطيقا الصّيرورة بما هي جماليّات الجسد عنده؟

-وأخيرا، ما هي حدود سلامة التأويليّة النيتشويّة في ضوء التغيّرات الثوريّة التي شهدها الفكر بعد نيتشه؟ خاصة الاحتفائيّة غير المسبوقة بالجسد في الثقافة الحالية؟

ونعتقد بأنّ مقاربة هذه المشكلات، مقاربة مضبوطة ومباشرة، والّتي يمكن أن توصف بأنّها خطوات تساهم في بلورة منظور جديد للفلسفة الغربيّة، من خلال فتح حقل جماليات الجسد عن طريق مركزيّة تصوّر الصّيرورة، يكون من خلال العناصر الدّقيقة موضوعة في الخطّة أدناه.

أوّلا. الأفلاطونيّة بما هي ترويحيّة: بحث في المواضعات والنتائج:

إنّ متعة قراءة أفلاطون، تنسينا نسبيّا في إعمال العقل النّاقد والفاحص، ولكأنّ الجمال الباهر يعمي ويشلّ الأنالوطيقا الصّارمة. ومنه فجمالية الفلسفة الأفلاطونيّة مرتبطة أوّلا بمتعة القراءة من خلال مسرحة الفكر وسموّ العبارة ورقّة التشبيه وروحانيّة التصوّر. ولئن كان الاعتقاد السائد هو أنّ أفلاطون من أوائل الفلاسفة الّذين مثلنوا الواقع، لئن كان هذا صحيحا في سياقه، إلاّ أنّ أهمّ ما أنجزه أفلاطون في فلسفته هو ترويح الوجود المادي وتخفيف الكينونة الثّقيلة للإنسان من خلال استراتيجيّة محكمة تتمثّل في تأبين الجسد وتأثيم المحسوس. إنّه لم ينكر الواقع بل جعله تابعا لواقع آخر مخالف وأرقى. فهذه الفلسفة هي الفلسفة التي تقول بصريح العبارة: " اقتل الجسد إذا أساء الجسد؛ لأن العين واليد والجسد ليست في الأصل سوى ملاحق آثمة ونافلة للإنسان"(كارل ماركس وفريدريك انجلر، دس، ص234).

وقد قدّم نيتشه قراءة للفلسفة الإغريقيّة تخالف مجمل ما تمّ تناقله في كتب تأريخ الفلسفة الإغريقيّة. سواء من حيث الشّكل أو من حيث المضمون، فقد وضع تقسيما أو تحقيبا للفلسفة الإغريقيّة يخالف كلّ التحقيبات الأخرى، فلئن كان هيجل قد قدّم تقسيما ثلاثيّا جدلياً من خلال "قانون" الأطروحة والنقيضة والتّركيبة، ولئن كان اشبنجلر قد قدّم من بعده تقسيما رباعيّا طبيعيّا

على أساس الفصول الأربعة، فإنّ نيتشه قد تقرّر لديه أنّ هناك مرحلتين فقط من تاريخ الفلسفة الإغريقيّة:

-الفلسفة التراجيديّة أو البريسقراطيّة: التي تمثّل مرحلة القوّة عند الإغريق، حيث يتواشج الفنّي بالفلسفي إلى درجة لا انفصال بينهما. وهي المرحلة الّتي تميّزت بسيطرة التّأويل الجمالي للوجود، بعيدا عن كلّ التجريدات العقليّة المخيفة والباردة. إنّ الإغريق في هذه المرحلة قد تفلسفوا وهم في قمّة القوّة الجسديّة، ممّا ولّد لديهم فكرا تراجيديّا متوثّبا من خلال وضع فلسفة لتبرير فظاعة الوجود ولاغائيّته المرعبة.

-الفلسفة العقليّة أو البوسطسقراطيّة: هي الّتي تمثّل الانحطاط المفاجئ والمبكّر للقوّة الإغريقيّة، وفيها بدأ العقل في التضخّم، وبدأ الفنّ في الانكماش. وظهر سقراط الّذي عمل على عقلنة الغرائز وتبرير الضّعف والتشكّك في الأساطير، مؤسّسة المنظور التراجيدي، رفقة الشاعر يوربيديس متعاونين متآزرين في الكتابة والفهم والتّوجيه .وبالانتقال إلى أفلاطون، الوريث الأكبر للذّهنيّة السقراطيّة، لم يتغيّر شيء من المسلك الانحطاطي للفلسفة الإغريقيّة. بل الأحرى أنّه تمّ إتمام هذا الانحطاط أكثر فأكثر بالنّظر إلى قوّة شخصيّة وفلسفة أفلاطون. لقد نقل سقراط موقفه الحاقد من المحسوس والبغض الحادّ للجسد إلى تلميذه أفلاطون(فريدريك نيتشه، دس، ص49) ومن هذه القاعدة انطلق الفتى بعد تلوّثه بالسّقراطيّة إلى بناء أكبر نظريّة معادية للصّيرورة والجسد في تاريخ الفلسفة اليونانيّة، بل تاريخ الفلسفة الغربيّة بالإجمال. وبالفعل، فقد انتقل أفلاطون من "نظريّة التّعريف" السّقراطيّة المؤسّسة للمجال الذّهني الموحّد بدل المجال الحسّي المتعدّد، من خلال إنكاره للتعريف بالكثرة الحسّية، إذ نجد سقراط، بطل محاورة مينون يلوم محاوره لوما ساخرا:" كنت أبحث عن فضيلة واحدة، وإذا بي أمام خليّة من الفضائل تسكن عندك (...) الفضائل مهما يكن من كثرتها وتنوّعها، إلا أنّها تمتلك جميعا صورة معيّنة واحدة بها تصير فضائل." (أفلاطون، 2001، ص76) وهذا ما نجده خاصّة في محاورات الشّباب عند أفلاطون أين كان تحت سلطة الفلسفة السّقراطيّة (Platon,1993,71 e-72 d,p327)، حيث انتقل إلى التّأسيس الفلسفي لعالم مواز لعالم الصّيرورة والواقع المجسّد، سمّاه عالم المثل أو عالم الكمال والنّماذج الثّابتة. وهذا التّأسيس لعالم النّماذج المستقلّة هو القاعدة الصّلبة لكلّ فلسفة مثاليّة لاغية للواقع الحسّي ومعادية للصّيرورة الكونيّة. وهي مثاليّة يبرّر نيتشه معاداته لها بقوله: "لماذا لسنا مثاليّين: فيما مضى كان الفلاسفة يخشون الحواس، (...)اليوم كلّنا حسّيون". (فريدريك نيتشه، 2001، فقرة 372، ص240). لقد كان الشّرط الأوّلي والقبلي للتّفلسف هو معاداة الحواس، وعدم الإصغاء للحياة المتحرّكة الصّائرة، من خلال التّشبُث بالأفكار الباردة والمفتقرة لدم الحياة المتدفّق، وكانت كلّ مثالية، والأفلاطونيّة هي المثاليّة الأولى من حيث اكتمالها وترابطها النّسقي، تعني بالضّرورة اتخّاذ موقف سلبي من الصّيرورة، وبهذا التّحديد الواضح شعر نيتشه بأنّ طبيعته غريبة عن المثاليّة الّتي تبغي الانسحاب من الحياة الجارية كنهر هيراقليطس، والرّكون إلى البرود عوض الدّخول في المعترك السّاخن رغم هول هذا الاعتراك، وهو يقول في سيرته الذّاتيّة ما يعبّر عن حساسيّته من المثاليّة كمجابهة غير متكافئة مع نظرية الصّيرورة الّتي بقيت بدون مدافع في زمن أفلاطون: "إنّ المثالية غريبة عنّي: فحيث ترون الأشياء المثاليّة أرى الأشياء

إنسانيّة ويا للأسى! (...) فإذا فحصتم الكتاب (أي إنساني جدا) بمزيد من العناية ستكتشفون روحا قلقة تتعرّف على كلّ أماكن الاختباء السريّة لما هو مثالي – مواقعها الحصينة وآخر معاقلها"(فريدريك نيتشه، 2005، فقرة 1، ص107). ولو طرحنا مع نيتشه إمكانيّة إصلاح الفلسفة المثاليّة شيئا فشيئا من أجل مصالحتها مع فلسفة الصّيرورة الأصليّة، لكان جوابه بالنّفي المطلق. يقول في "الآراء والحكم" ساخرا من تعنّت المثاليّة: "المثالي عصيّ على الإصلاح: لو جعلناه يهوي من علياء سمائه إلى الجحيم لاستعدّ لأن يجعل الجحيم مثالا"(فريدريك نيتشه، 1998، ص16). إن هذا التّهكّم دلالة على انغلاق المثاليّة على عقائدها، ومن ثمّة عدم إمكانيّة إصلاحها. ونظرا إلى ذلك لم يتبقّ إلاّ قلبها قسرا، قلب المثاليّة للحصول على فلسفة الصّيرورة الضّائعة. هذا، وفصل أفلاطون فصلا كاملا بين الرّوح والجسد، ووصف الأوّل بكلّ أوصاف الدّيمومة والثّبات والخلود والخيريّة، في حين وصف الثّاني بصفات الصّيرورة والشرّية، بينما لم يكن، في نظر نيتشه، من حقّه ولا من حقّ الفلاسفة مهما كانوا إجراء هذا الفصل لصالح الرّوح. والحقيقة أنّ هذه النظريّة الفاصلة لا تعكس، في نظره، فكرا فلسفيّا خالصا بقدر ما هي امتداد لفكر العامّة من النّاس، (فريدريك نيتشه، دس، ص9). الّذين يستخلصون دوام الرّوح من خلال فناء الجسد دون أيّ دليل. والأمر الواضح عند أفلاطون هو أنّ خلفيّة فلسفته قائمة على أنّ "الجسد يمثّل سجنا وغلا للنّفس"، (فريدريك نيتشه، دس، ص92). والتّفلسف الحقيقي لا يتمّ إلاّ من خلال التحرّر من الجسد والاستعداد الدّؤوب للموت. أولم يعرّف أفلاطون الفلسفة ومن ثمّة عمل الفيلسوف على أنّها الإعداد والاستعداد للالتحاق بالموتى، وكان على ثقة بأنّ كلّ سكّان "هاديس" حكماء وفلاسفة، على اعتبار أنّهم تخلّصوا من أجسادهم بعد الموت "ما دمنا في أجسادنا ومادامت الرّوح ممتزجة بهذه الكتلة من الشرّ، فلن تبلغ شهوتنا حدّ الرّضى، وإنها لشهوة الحقيقة، وهو كذلك عرضة للمرض الذي ينتابنا فيحول بيننا وبين البحث عن الحقيقة(...) فمن أين تأتي الحروب والمعارك والأحزاب إن لم تكن آتية من الجسد وشهوات الجسد، فالحروب يثيرها حب المال، والمال إنّما يجمع من أجل الجسد(...) يضيّع الوقت الّذي يجب أن ينفق في الفلسفة.(...) إذ يجب على الفيلسوف أن يعدّ نفسه للّحاق بالموتى"، (Platon,1965, §61 c-62 b, p109). فأن تكون فيلسوفا معناه أن تتخلّص من الجسد، والتخلّص من الجسد لا يدلّ إلاّ على عمليّة الانسحاب من الحياة والصّيرورة والتبدّل المتواصل نحو عالم السّكينة والتأمل العقلي الخالص حيث لا حسّ ولا حاجة للحواس: إنّ "تصندق الرّوح"، (أفلاطون، 1994، ص431). في الجسد لهو أعظم الشّرور وأكثر العوامل تسبّبا في النّسيان. بالإجمال، تتساوى الأفلاطونيّة بالتّرويح، أي جعل الرّوح شرط الكينونة الإنسانيّة المتعالية عن الحيوانيّة المرهونة بالجسد والغرائز والأرض. يقول نيتشه في "الفجر" موضّحا هذه العلاقة بين الأفلاطونيّة والتّرويح عن طريق الجدليّة أو الدّيالكتيك بما هو إلغاء للصّيرورة: "فيما مضى كان التّسامي على ما تدركه الحواس، والنّزوع نحو التّجريد، يعتبر تساميا بالفعل: ولا يمكن اليوم أن تكون لنا نفس المشاعر (...) إلى هذا يعود إعجاب أفلاطون بالجدل، وإيمانه بالارتباط الحتمي للجدل بالإنسان الطيّب، الّذي تحرّر من الحواس". (فريدريك نيتشه، 2013، فقرة 43، ص40). إنّ هذا القول يدلّ على أنّ النّزوع نحو الرّوحانية أو ترويح الإنسان يتمّ، في نظر نيتشه، على حساب الجسد أوّلا من خلال احتقاره، بل

لقد تمّ احتقار وتدميم أصل الحياة لكونها نابعة من الجسد فقط. وبالفعل، فالحكيم، في نظر المثاليّة الأفلاطونيّة، هو من يلغي جسده، ويعذّبه من خلال قمع الغرائز وتعليقها قدر الإمكان، وتأثيم الأرض بما هي حاوية لرغبات الإنسان، وخلق عالم مواز، يسمّى عالم المثل ،هو البديل للأرض بعد مغادرتها، وإدانة الأرض لا تفهم إلاّ كوسيلة مفهوميّة لإدانة الصّيرورة، لأنّ الأرض هي محلّ التغيّر والتبدّل، وما الأفكار إلاّ علامة للثّبات والدّيمومة. يقول أفلاطون مؤسّسا لهذا المنطق من التفكير الّذي يقلّل من شأن الجسد واللّذة الجسديّة:" قال فيليبوس إنّ المتعة واللّذة والبهجة والنوّع الاحساسي المجانس لها، قال إنها جيّدة لكلّ مخلوق حيّ، في حين أُأكّد أنا أنّها عكس ما يطرحه، بل أثبت أنّ الحكمة والفهم والتذكّر وأشقاءها، كالرّأي الصّحيح والتعقّل الحقّ هي أفضل الأشياء، ومرغوبة أكثر من اللّذة." (أفلاطون، 1994، ص279).المنهج الجدلي لا معنى له، إلاّ بافتراض انقسام الوجود إلى ظاهر وباطن، وهنا يكون الدّيالكتيك وسيلة الانفلات من سحر الظّاهر المغري نحو العالم الحقيقي، عالم الآلهة، أو بالأحرى عالم العدم في لغة نيتشه (Friedrich Nietzsche, §474,p249). ليس الجدل إلاّ هروبا من الواقع نحو الصّور المثالية الفقيرة بالدّم، والشّاحبة، والباردة، والبعيدة عن حرارة وتدفّق الصّيرورة، فهل نشكّ، يتساءل نيتشه، أنّ أفلاطون بما هو وسط أقانيم الفلسفة الإغريقيّة كان يوما معتدلا في فهمه للصّيرورة ؟ الأكيد أنّه أكبر من عادى الصّيرورة في العالم القديم، سواء الصّيرورة الاجتماعيّة والسياسيّة -وهذا ما كشفه بوبر في مؤلّفه "المجتمع المفتوح وأعداؤه"-، أو الصّيرورة المعرفيّة أوالإيطيقيّة. إنّ ما لا يرضى به نيتشه، في قراءته للفلسفة الإغريقيّة القديمة ،هو الانغماس المريع للفلسفة في دهاليز "الموضوعيّة والعقلانيّة"، الصّورة المحرّفة لواقع الصّيرورة. والأكيد أنّ أعضاء المدرسة الإلياتيّة أوّلا، ثمّ أفلاطون ثانيا، هم من وجّه الفلسفة هذه الوجهة، (ستيبان أودويف، 1983، ص300).فهذه "العوالم الخلفيّة بالذّات"arrière -mondes على حدّ توصيف سارتر، (Jean- Paul Sartre,1943, p12) الّتي تمّ اختلاقها ،هي ما يجعل التّفكير في طبيعة الصّيرورة غير ممكن على الإطلاق، لهذا فإنّ مهمّة نيتشه الأساسيّة والّتي تولّى إنجازها طيلة حياته، خاصّة السّنوات الخامسة عشر الأخيرة، تمثّلت في معاركة الميتافيزيقا الأفلاطونيّة، والأكيد أنّه لم يخرج من هكذا حرب، إلاّ وأصبح هو ذاته ميتافيزيقيّا، (فرنر شنيدر، 2005، ص34). لكن ليس على شاكلة الميتافيزيقا التأمّليّة المثنية، بل على شاكلة "ميتافيزيقا الصّيرورة". إنّ لغة الجسد الّتي تسير وفق مبدأ الإفراط والقوّة والتحقّق، لا تتماشى مع مبدأ الفضيلة القائم على الاعتدال الّذي يحقّق الحكمة في نهاية المطاف. (Platon,1992, p28). ومن الواضح أنّ هناك كبحا لجماح الجسد والنّفس معا بل والحياة بأكملها، المؤسسان على مبدأ إرادة القوّة اللاّمحدودة، والنزوع الاستقوائي المفرط، ومبدأ الحكمة الّذي هو الاعتدال، وفي هذا الاعتدال بالضّبط إضعاف للجسد المتوثّب نحو التحقّق والسّيطرة وكبح للقوّة وتثبيط لفورة الحياة. و من الأمور البيّنة أنّ أفلاطون، هو المفكّر الّذي تجاوز حبّ الجسد والأرض والمحسوس والمتغيّر لصالح عشق الرّوح ومحاولة التّطابق معها. لذا نجده يعبّر على لسان بوزنياسPausanias قائلا بأنّ الرّجال الميّالون لحبّ المحسوس أو اللّذة الحسيّة، سواء كان مجسّدا في حبّ النساء أو الغلمان، يمثّل الحقارة الكبرى، بالنّظر إلى النّوع الحقيقي والأسمى من الرّجال، محبّي الحكمة والرّوح.

ثانيا. من تأثيم الجسد إلى تطبيعه: نيتشه ضدّ الأفلاطونية:

لقد تساءل بعض من الدّارسين عن "غياب فلسفة الجسد" على الرّغم من تطوّر الفلسفة في كلّ المواضيع الأخرى مثل فلسفة الرّوح، وفلسفة الفنّ، وفلسفة اللّغة...الخ. (Gabor Csepregi,2008,p1) لكن المطّلع على مؤلّفات نيتشه، يجد الجواب الشّافي. فنظريّة إرادة القوّة الّتي امتدّت نصوصها من الجزء الثّالث من زارادشت حتّى زمن تأليف "ما وراء الخير والشرّ"، تمثّل النظريّة الّتي أدخلت الجسد إلى مركز التّفكير الفلسفي من خلال اعتباره مسألة ماديّة أو فيزيائيّة ترتبط بالقوّة والضّعف قبل ارتباطها باللّذة والألم. "فالجسد هو مشكلة أخلاقيّة أكثر من كونه مشكلة فيزيائيّة كما يقول نيتشه. إنّ أخلاق الجسد تشير إلى التّبادلات، والعلاقات، والهيمنات الضّروريّة لوجوده، أي أنّها في الأخير تشير إلى إرادة القوّة"(بيير مونتيبيلو، 2010، ص150).وقد قلب نيتشه كلّ النظريّات الّتي تعتبر الوعي أو التّفكير هو الغاية القصوى لتطوّر العضويّة، مثل نظريّة القدامى الّتي تفسّر وضع الرأس، وهو موضع الفكر والذّكاء، في مجمل بنية أعضاء الإنسان كدلالة على كونه الأعلى والأهمّ والأشرف في سلسلة تطوّر الجسم. أو الّذين يعتقدون أنّ تأخّر نضج العقل بالنّظر إلى بقيّة الأعضاء دلالة على كونه الغاية النهائيّة لتطوّر العضويّة بل الإنسان ككلّ. ويلخّص مونتيبيلو المسألة على النّحو التّالي: "عادة ما كان الاعتقاد السّائد هو أنّ الحياة تتّجه إلى إنشاء الحساسيّة أوّلا ثم الإرادة، وأخيرا الوعي الإنساني، قمّة كلّ تطوّر عضوي. وهكذا بدا الوعي وكأنّه تتويج للحياة، والمرحلة الأخيرة، والممتازة من تطوّرها. بينما العكس هو الصّحيح بالنّسبة لنيتشه. إنّ المعجزة لا تتمثّل في الوعي، بل في الجسد، كتجمّع رائع للأحياء (...) إنّ الانتقال المفاهيمي المفاجئ الّذي يقدّمه نيتشه هنا يدعو إلى إنكار المخطّطات الغائيّة والتطوّريّة للحياة دفعة واحدة". (بييرمونتيبيلو، 2010، ص149). فالوعي الّذي يعتبر في الغالب ضروريّا للإنسان، وبالمقارنة مع قوى الجسم غير الظّاهرة لنا، والّتي تؤثّر في وضع الإنسان تأثيرا مصيريّا، يعتبر نافلا قد لا نحتاج إليه في الأصل. (بيير مونتيبيلو، 2010، ص176). والتّأكيد على دور الجسد، من خلال إرادة القوّة، في فلسفة نيتشه، يمكن فهمه على أنّه قلب للأفلاطونيّة الّتي تأسّست على الرّوح وإرادة الحقيقة المتعالية عن الجسد والمحسوس، أولم يعرّف أفلاطون الفلسفة بأنّها استعداد للموت، تمويت الجسد ! لذا عودة الجسد بعد تغييبه في الفلسفة الغربيّة اللاّحقة لأفلاطون، يعتبر فعلا مضادّا له contrarier le platonisme. (Francisco Lorenzo Lagos Dondé, 2007,p47) ويتحوّل الرّوح الّذي كان غاية البدن وهدفه الأعلى في النّسق الأفلاطوني، بل القائد لجسد منقاد وتابع، إلى مجرّد وظيفة ناجمة عن العضويّة لا غير، في النّسق النّيتشوي المضاد. (Barbara Stiegler, 2001,p59) وهنا يقف نيتشه في صفّ أرسطو، الّذي تمرّد على أستاذه عندما أقرّ بأنّ النّفس ما هي إلا محصلة لنتائج وظائف الجسد. وفلسفة ديونيزوس تتمحور أساسا على الجسد الّذي تفيض كمالاته في الجنس، وتتمظهر إرادة قوّته في التّعبير عن الرّغبات الحيوانيّة المتأصّلة فيه. فالجنس يمثّل الجسد في اكتماله وقوّته الّتي تتطلّب التّصريف والنموّ دوما. وقد أكّد نيتشه على أنّ الكمال الجسماني هو الشّرط الأوّل والأخير لكلّ الكمالات الأخرى في الإنسان، سواء كانت كمالات معرفيّة أو أخلاقيّة.(Friedrich Nietzsche,2003,para4[155],p21).لذا فلا مجال لقوّة

الإنسان، إلاّ بالقوّة الجسميّة الّتي تتمظهر في الحياة الجنسيّة أو الإيروسيّة. وهنا تأتي المقابلة المثمرة بين تأويل إيروس عند فرويد وتأويل ديونيزوس عند نيتشه. حيث أنّ الإيروس يعبّر عن القوّة، وهذه القوّة تتجسّد في الجنسانيّة، ممّا يفضي إلى تخادم بينهما. (Paul-laurent Assoun,2008,p25) وما يجعل فكر فرويد يتقاطع في الكثير من النّقاط مع فكر نيتشه، هو أن اللّيبيدو عند الأوّل يمثّل المبدأ التّأويلي الأساسي، مثلما تمثّل إرادة القوّة نفس المبدأ عند هذا الأخير. (Paul-laurent Assoun,2008,p182) إذ يقول نيتشه بأنّ إرادة القوّة تؤول، وعندما يتشكّل عضو، فإنّه يتعلّق بتأويل. (Friedrich Nietzsche,1978,para 2[148], p141) لئن كان فرويد قليل الإشارة إلى فلسفة نيتشه، إلاّ في النّادر من المناسبات الّتي اعترف باتّفاق حدوسه مع كشوف التّحليل النّفسي، (سجموند فرويد، 1994، ص89) فإنّ الرّابط الطّبيعي بينهما هو طبعا لو أندرياس سالومي، الّتي عرفت فكر الرّجلين معًا، ونقلت من الأوّل إلى الثّاني ما نقلت من مضامين وطرائق.

إنّ الجسد، بما هو تمظهر من التّمظهرات الكثيرة لإرادة القوّة، بشقّيها القويّ والضّعيف، لا ينفصل عن الحضارة بشكل عامّ. فنيتشه كان يؤكّد بأنّ الدّين مثله كمثل الفلسفة يعبّران عن حالة الجسم، من حيث قوّته وضعفه. فإن كان الجسم فائضا من القوّة والمقدرة، فإنّ الدّيانة تكون أنثربومورفيّة تبرّر أو تُطبّع الحرب، والقتل، والسّرقة...الخ. وعلى العكس فإنّ الدّين الّذي ينمذج السّكون والفضائل الروحيّة والمحبّة المفرطة، هو تعبير عن مرض الجسم وضعف طاقة قوّته. يقول نيتشه في الشّذرات المخلّفة لسنة 1884: "كلّ دياناتنا وكلّ فلسفاتنا هي علامات لصحّتنا الجسميّة – انتصار المسيحيّة كان نتيجة للضّعف واختلاط الأعراق". (Friedrich Nietzsche,1982,para25[407],p135) والأمر واضح بالنّسبة لنيتشه، فكون المسيحيّة ديانة الضّعف والضّعفاء، كان نتيجة حتميّة لاختلاط الأعراق القويّة، الأعراق الرومانيّة والإغريقيّة، مع الأعراض الضّعيفة، وكان الخاسر الأكبر هو القوّة وإرادة القوّة، في حين انتصر الضّعف وأراد أن يكون قويّا من خلال سيطرته على جميع السّلط. وهنا مرّة أخرى يظهر القلب النّيتشوي، فالشّيء الّذي يعتبر في السّيكولوجيا التقليديّة أو الفلسفيّة بمثابة الأدنى المنفعل والمنقاد، أصبح لديه في مرتبة الأعلى والفعّال والقائد: أي الجسم هو ما يجب أن يفسّر كل ما عداه، الرّوحي والعقلي...الخ. وهو لعمري قلب يتماهى مع القلب الماركسي المشهور في قاموسه باسم البنى الفوقيّة والتحتيّة، وقد تحدّث الكثير من الدّارسين، خاصّة بعض أجيال مدرسة فرانكفورت الّتي استأنفت المنطق الماركسي، عن التّأويل المادي عند نيتشه، (ماكس هوركهايمر وتيودور.ف.أدورنو، 2006، ص317) ممّا يجعله يقترب من الفلسفات الماديّة مثل الماركسيّة وغيرها. على الرّغم من معاداة نيتشه لكلّ تفكير اشتراكي - ماركسي. ولعلّ التّفسير المعقول لهذه المعاداة هو أنّ الماركسيّة لم تستطع أن تعلن عن مبدأ سطوة إرادة القوّة إعلانا مباشرا وبريئا، بل قنّعته بقناع المساواة، والتّوزيع العادل، ونبذ السّيطرة والقسوة...الخ. أي أنّ الماركسيّة لم تخرج من مرض الإنسانيّة ككلّ وهو أنّ " الأمر الأقلّ تطوّرا عند الإنسانيّة هو إرادة القوّة".(Friedrich Nietzsche,1884,para 25[450],p150) وهذا القلب، أي اعتبار الأدنى الّذي هو الجسد في مرتبة أعلى، والعكس، موجّه أساسا لتأكيد الحياة بما هي إرادة قوّة

وصيرورة معا. فمهمّته المتمثّلة في حلّ معضلة القيمة وإعادة تحديد تراتبيّة جديدة للقيم، تتمّ عبر تأسيس التّراتب الحقيقي للقيم انطلاقا من الحياة. (Hans-Georg Gadamer, 1995,p209) الّتي تتمظهر فيها إرادة القوّة الأصليّة، وهي الجسد. وكلّ عمل على رفض رغبات الجسد، هو رفض للحياة، وكلّ رفض للحياة هو رفض لإرادة القوّة، والمسيحيّة يمكن أن تختصر في هذه السّلسلة من الإعدامات: "الكنيسة لا تتساءل أبدا: كيف يمكن أن نضفي الرّوح على الرّغبة، كيف يمكن تجميلها وتأليهها ؟ في كلّ عصر، كانت تعاليمها في خدمة اجتثاث المشاعر(...) التهجّم على الشّهوات من جذورها، يعني التهجّم على الحياة في جذورها"(جاك ديريدا، 2012، ص130). ومنه فكلّ ديانة ترفض الجسد أو تؤخّره أو تحاكمه، فإنّها وفق منطق الضّرورة ترفض الحياة وتتنكّر لحقيقة إرادة القوّة، ولطبيعة الوجود بما هو صيرورة. لأنّ هذه الحدود مترافقة ومتوالدة بعضها عن بعض. وقد عملت الثّقافات المضادة لحقيقة إرادة القوّة على تجييش منظومة مفاهيميّة متماسكة بغية تدمير الجسد وإضعاف فيزيولوجيّة البشريّة من خلال إنهاكها بأسلحة فتّاكة على شاكلة: النّفس، الرّوح، حريّة الإرادة، الإله...الخ. (فريدريك نيتشه، 2005، فقرة 2، ص120) فلم يكن بدّ من هذه الحرب الممنهجة، إلاّ تشكيل فلسفة هجوميّة محاربة ومعاركة لا هوادة فيها، ضدّ كلّ من يفقر الحياة ويضطهد الجسد وينبذ الحيوانيّة. لأنّ الحيوانيّة في النّهاية هي معنى الجسد، وسيطرة منظور الغرائز على بقيّة المنظورات، وبزوغ الأهواء الّتي تؤبّد الحياة وتعبدها من خلال التمسّك بها، والسّير في مضمار إرادة القوّة التي تعتبر الحقيقة الوحيدة التي يمكن تبينها. (Martin Heidegger, s d,p51). ومن الظّاهر جدا، أن خلفية نيتشه وكلّ من سار خلفه تعود إلى الأصول اليونانية التيّ كانت تهتم بالجسد ولا تفصل بيّنه وبيّن الّروح. فالإغريقي القديم مثله مثل الرّوماني لا يعرف الروح بغير الجسد ولا الجسد بغير الروح. ولعلّ المسيحية والفلسفات المثالية الممهدة لها مثل الأفلاطونية هي التي أقامت هذا الفصل الكبير بين الروحي والجسدي. أما الدين الإسلامي، فلم يكون إرواحيا مغليا في نكرن الجسد، بل حقق ضرب من التوازن بحيث لم يطغ جانب على آخر.

ثالثا. نبوءات نيتشه تتحقّق: مركزيّة الجسد من جديد أم تشيئ الرّوح وأفوله:

كان نيتشه يعلن دون تردّد بأنّ فلسفته لا يمكن أن تكون موجّهة لمجايليه، على اعتبار أنّه كان يقول أمورا جليلة خارقة لا يمكن أن تكون مفهومة في زمانه، وربّما هذا ما جعله يكتب اعتبارات في غير أوانها، أي سابقة لزمانها بكثير، بل كلّ فلسفته في غير أوانها، لأنّها تقول للأجيال الجديدة البعيدة ما تودّ أن تقوله. لهذا قال في كتاباته الأخيرة بأنّه يكتب للقرنين القادمين، أي القرن العشرين والواحد والعشرين. لقد أعلن نيتشه موقفه الاستطيقي الأساسي منذ باكورة أعماله الفلسفيّة، ونقصد طبعا كتاب "ميلاد التراجيديا من روح الموسيقى". ومن ذلك الحين لم يغيّر من موقفه من الفنّ تغييرا ذا قيمة كبيرة. بل واصل في تأكيد دور الفنّ في الحياة، ومضى إلى حدّ القول بأنّ الحياة دون موسيقى تعتبر من أكبر الأخطاء الّتي يمكن أن يقترفها الإنسان، فهو يقول في "الحكم والإشراقات" بأنّه "دون الموسيقى تغدو الحياة خطأ، إنّ الألماني يتصوّر الإله نفسه يرتّل أناشيد". (فريدريك نيتشه، 1996، فقرة33، ص14) لذا فيجب التّأكيد على أنّ الفنّ عنده لا يفهم فهما معاصرا بما هو تعبير عن زوال قلق الحاجة، أو محصلة نافلة لبذخ الإنسان. بل إنّه كان

ينظر إلى الفنّ نظرة الإغريق الّتي لا تفصله عن الحياة والخبرة اليوميّة. لذا فقد قرّر الكثير من الفلاسفة بأنّ "المادّة الجماليّة عند نيتشه، ترتفع إلى مبدأ أنطولوجي أساسي". (Danco Grlac ,1967,p177) وهذا يدلّ على أنّها ضرورة لتصوّر الوجود، وليس من نوافل تجربة الإنسان الّتي تعبّر عن التّسلية أو الرّاحة...الخ. بل تعتبر أوّليّة وضرورة في تحديد علاقة الإنسان بالوجود تحديدا سليما وقويّا أو العكس. لذا فإنّ الفنّ، وبالنّظر إلى المنظور النّيتشوي الجديد والمميّز، يمكن اعتباره "نشاطا تأويليّا" أو "مهمّة هيرمينوطيقيّة" أساسيّة. (Céline Denat et Patrick Wotling ,2013,p48) فلا يمكن فهم الوجود بصورة شفّافة، بل يجب النّظر إليه من منظور الفنّ، والأكثر من ذلك يذهب نيتشه إلى اعتبار الفنّ نشاطا ميتافيزيقيّا، بل هو النّشاط الميتافزيقي الأكمل من بين كلّ الأنشطة الأخرى. (Friedrich Nietzsche, 1977,para 14[21],p33) إنّ المسألة المهمّة هنا، هي أنّ نيتشه ذاته لم يتوقّف عند التّحديد النّظري للفنّ ومهامه اللاّزمة، بل تعدّى ذلك إلى التّطبيق. فقد استطاع أن يبلّغ لنا فلسفته بطريقة فنيّة راقية، وهذا ما جعل هيدجر يقول بأنّه فيلسوف شاعر philosophe –poète فهو مفكّر كما هو شاعر بنفس المنزلة (Martin Heidegger,sd,p108-109). وبالفعل، فكلّ من يطّلع على كتاب "هكذا تكلّم زارادشت" يجد نفسه أمام منجم فنّي لا ينضب في مواده وأشكاله. كما قدّم ستيبان أودويف شهادة قريبة من شهادة هيدجر عندما أعلن قائلا: "شكله الفكري يجعل منه فيلسوفا فنّانا بالأحرى منه أستاذا في التّحليل أو التّنهيج يعني بالبراهين العلميّة". (ستيبان أودويف، 1982، ص8) وإن كنّا نجد العديد من المناسبات الّتي يغوص فيها نيتشه في تحليلات مجرّدة ومكثّفة، إلاّ أنّه في مواقع أخرى كان يعمد إلى التّفكير بالذّوق، والبرهنة بالإحساس...الخ. وكلّ هذا يظهر أنّ جزءا كبيرا من نسق نيتشه له شكل فني أكثر ممّا هو منطقي صارم أو متماسك. ولعلّ هذا يؤكّد فرضيّة كون الفنّ عند نيتشه ليس فقط موضوعا للمعرفة، بقدر ما هو طريقة للحياة والتّفكير والكتابة والتّعبير أيضا. إنّ الفنّ لهو النّشاط الّذي يلفّ وجود الإنسان من كلّ الجوانب، ولهذا يغدو نمط الإنسان الجمالي، أرقى الأنماط. لقد أشرنا عدة مرات، في كتاباتنا عن نيتشه، وبلغة استعاريّة، إلى أنّ مهمّة قلب الأفلاطونيّة في فلسفة نيتشه لها ألف وجه ووجه، وهنا سنصادف وجها من هذه الوجود المهمّة. وهو الوجه الفني الّذي يستعمله فيلسوف إرادة القوّة لتقرير أسبقيّة نظريّة الصّيرورة على نظريّة الكينونة والهويّة الّتي تأسّست عليها الأفلاطونيّة التاريخيّة. وكما هو معلوم فإنّ المقابلة الّتي قدّمها أفلاطون تتمثّل في أولويّة الحقيقة على الفنّ، وأسبقيّة المثل على المحسوس، وصلاحيّة الثّابت على حساب المتغيّر...الخ من الثنائيّات الّتي انتهت إلى إدانة الصّيرورة للدّخول في طريق لبلوغ الحقيقة المستقلّة والمتعالية عن الوجود المحسوس. وكان من نتائج التّأويل الأخلاقي للصّيرورة من خلال تأثيمها وتزييفها انطلاقا من فلسفة أفلاطون وبارمينيدس الإلياتي من قبله، هو بلوغ المآل الحتمي المتمثّل في العدميّة وبالأحرى العدميّة النّافية والمنفعلة. إنّ التشبّث بأهداب المعقول وسراب المثال أدّى بما لا يمكن تفاديه وفق منطق الضّرورة، بالإنسان النّاظر إلى بلوغ نهاية مسدودة مدمّرة تقول: لا شيء ذا قيمة والكلّ باطل. إنّ هذه النّتيجة العدميّة تمثّل محصلة قيم الإنسان العلميّة- المنطقيّة (الصّادق والباطل) والأخلاقيّة (الخير والشرّ) والدينيّة (المقدّس والعادي) الّتي نظر من خلالها إلى الوجود والطّبيعة والمجتمع.

لذا فإنّ نيتشه يقدّم مخرجا للعدميّة، وهذا على الأقلّ ما يجعله فيلسوفا مضادّا للعدميّة وليس فيلسوف العدميّة كما أشيع عنه عند العديد من الدّارسين. خلا ل تأكيده على دور الفنّ والقيم الفنيّة في تجاوز عدميّة الحداثة المنفعلة أو عدميّة الإنسان الأخير. إنّ الفنّ هو ما به نضاد العدميّة الأوروبيّة، أي ما نعاكس به وباء الأفلاطونيّة متمثّلا في العدميّة. وتبرير ذلك هو أنّ الفنّ يبدع انطلاقا من المحسوس ومن الظّاهر، وهما من وجهة النّظر المضادّة للأفلاطونيّة الشّيء الحقيقي الوحيد. (Martin Heidegger,1971,pp 118-131-148) لذا فالفنّ هو التّعبير عن الشّأن الظّاهر والمحسوس، أي تعبير عن الصّيرورة الواحديّة الّتي لا تفهم على أساس الثنائيّة الأنطولوجيّة: الحقيقة والظّاهر. من وجهة نظر الفنّ ليس هناك إلا الظّاهر، هو ذاته الحقيقة متمثّلة في الصّيرورة. لذا فالفنّ يمثّل العلاج لمرض يسمّى العدميّة، (محمد الشيخ، 2008، ص721-724) لأنّ العالم لا يمكن تبريره في عين الإنسان إلاّ بما هو ظاهرة جماليّة فيما وراء الخير والشرّ، المقدّس والمدنّس. قيم الفنّ تتمثّل في الجميل والقبيح، فالجميل هو ما يربط الإنسان بالأرض ويجذّره فيها، والقبيح هو ما يفصله عنها ويجعله كارها لها، يجعله لا أرضيّا. والفنّ هو ما يضاد إرادة نفي العالم والانفصال عن الحياة، بدعوى وجود حياة خير من الحياة (Martin Heidegger,1971,p72-73). وتمجيد الحياة، يدلّ على تقبّلها واحتضانها على الرّغم من أهوالها وتراجيديّتها، إنّ تمجيد الحياة كذلك يدلّ على التّمجيد المفرط للحركة والصّيرورة، وإلى هذه الغاية، أي تمجيد الحياة الصّائرة والصّيرورة في الحياة، كان يهدف فكر نيتشه الأساسي، وصنّف ضمن فلاسفة الحياة بالنّظر إلى هذا المنحى المتفرّد في فلسفته (فانسينزو فيتيللو، 2004، ص144). إنّ الفنّ هو الّذي يظهر تراجيديّة الحياة، وقد تكفّلت المرحلة التراجيديّة البريسقراطيّة بفعل ذلك، وهي المرحلة الّتي لا يمكن لنا تجاوزها بأيّ حال من الأحوال. (Friedrich Nietzsche, 1995,livre 4,para 410, p 393) لأنّها قدّمت ما لا يمكن أن يقدّمه أيّ نسق فلسفي آخر، لذا نجد نيتشه يتحدّث عن "العصر التراجيدي الأوروبي"، (Friedrich Nietzsche,1976,para 9[83],p49) وهو عصر تجاوز العدميّة من خلال استعادة روح التراجيديا الإغريقيّة القديمة كمصل للشّفاء.

يُفهم الفنّ في فلسفة نيتشه كمقابل وحيد وفريد لجملة منظورات سيطرت على الفكر الغربي وأدّت به إلى السّقوط في شكوكيّة العدميّة الحديثة. وأهمّ المؤسّسات الفكريّة الّتي عملت على تكريس "إرادة نفي الحياة" معروفة ومشهورة، أوّلها الأفلاطونيّة والمسيحيّة الّتي أذاعت فكر أفلاطون النّخبوي لعامّة النّاس، إلى جانب الدّيانة البوذيّة الّتي تلوّنت بلون العدميّة. لذا فالمنظور الفنّي هو القوّة المضادة الوحيدة لكلّ ما قد يساهم في انفصال الإنسان عن الأرض أو ينشر إرادة العدم (Friedrich Nietzsche,para 14[17],p32) وتتبلور مهمّة الاستطيقا عند نيتشه في أنّ الفنّ موجّه لغاية واحدة، تتمثّل في التّأكيد المقدّس للحياة في الأرض، شدّ الإنسان والأرض برباط مقدّس لا يمكن فكّ وثاقة، مثلما فكّته الأديان والفلسفات الّتي ظهرت في عصر الانحطاط، وأيضا ألواح القيم التقليديّة بأكملها. هنا يتحوّل الفنّ إلى فلسفة والفلسفة إلى فنّ، وهذه هي خاصية الفلسفة التراجيديّة في المرحلة البريسقراطيّة أين تمّ التّعبير عن الحكمة بالفنّ والفنّ بالحكمة (Danco Grlac, p179). لذا فالفنّ هو المخلّص الأكبر، لأنّه فيما وراء الخير والشرّ، لكنّه ليس فيما وراء

الجميل والقبيح. بل الفنّ يكمن في القيمتين ذاتهما، على اعتبار أنّ الجميل هو ما يحفّز على حبّ الحياة والارتباط بالأرض والعكس يقال على القبح. وعندما يتحدّث نيتشه عن "التّخليص الأكبر"، فإنّه يقصد أوّلا تنصيب الإنسان الأعلى، ذلك العدمي الّذي تجاوز العدميّة، في منصب الإله القديم الّذي مات (Karl Lowith ,Nietzsche,p63). إن النّزعة الإلحاديّة عند نيتشه تمثل في هذا السّياق ضربا من البراءة من كلّ آليات التّأثيم والتّمريض الّذي وقع فيها تحت تأثير الألواح التقليديّة القديمة. إنّ قدسيّة الحقيقة واستقلالها عن الوجود الحسّي في نسق الفلسفة عند أفلاطون، قد قابله نيتشه بقداسة الفنّ. فلئن كانت الحقيقة قد ساهمت بتعدّد أشكالها؛ الحقيقة الفلسفيّة والحقيقة الدينيّة والحقيقة الأخلاقيّة، في مرض الإنسان وتخلّيه عن حبّ الحياة والتمسّك بها، لصالح حبّ الأوهام و التمسّك بالعدم، فإنّ الفنّ على العكس من ذلك، يعمل على مواساة الإنسان في تراجيديا الوجود الفظيع، ويصوّر له الفظاعة بما هي شيء جميل محبّب، يستحقّ المعاناة من أجله. لذا نجد نيتشه يكرّر القول بأنّنا نوجد الفنّ لكي لا نموت من الحقيقة القاتلة، وأنّ الفنّ أكثر قداسة من الحقيقة أي أكثر قيمة منها (Friedrich Nietzsche,para14[21],p33). وكون الفنّ يهدف إلى إرجاع الإنسان إلى الأرض، فإنّه يساهم في تطبيع الصّيرورة وتبرير عبثيّة الظّواهر وتجميل صورة الوجود القبيحة في عين الإنسان. إنّ الفن بهذا المعنى يحرّر ما يصير في صيرورته (Martin Heidegger,p479)، ولا يحاكم الحياة أو يدينها، بقدر ما يجعلها مقبولة رغم طابعها اللاّمعقول. ولئن كان أفلاطون قد استبعد المعرفة الفنيّة لانزلاقها في أكاذيب ومزيّفات بالقياس إلى الحقيقة المثلى المستقلّة، فإنّ قيمة الفنّ في ميزان نيتشه هو هذا التّزييف ذاته، إنّ قداسة الفنّ في كونه مدرسة للكذب، لكنّه كذب "نافع"، أي يربط الإنسان بالوجود. ما الفرق بين حقيقة تفصل الإنسان عن الأرض وكذب يعيده إليها ؟ إنّ الفرق يكمن في النّتيجة، فلا تهمّنا المضامين، بقدر ما تهمّنا النّهايات. لذا فلم ينزعج نيتشه في اعتبار "إرادة القوّة الفنيّة بمثابة القوّة العليا للخطأ"(Michel Haar,1993,p93) إنّ الإنسان يعيش على الأخطاء و الأوهام، فما المانع من أن يتنفّس بأوهام الفنّ ؟!

وقد انخرط نيتشه في تصنيفات نمطيّة أو طيبولوجيّة، فيها يميّز أساسا بين الإنسان من النّمط الجمالي، والإنسان من النّمط غير الجمالي (الإنسان الدّيني، الإنسان النّظري، الإنسان الأخلاقي). إنّه يقابل بين نمطين كبيرين لصالح الإنسان الجمالي الّذي يزن الأمور بميزان الجميل والقبيح فقط. يقول نيتشه في شذرات إرادة القوّة ما يساعدنا على تحديد خصائص هذا النّمط في مقابل النّمط اللاّ-جمالي: "لكلّ فنّ أثره المقوّي، يزيد القوّة، يشعل فتيل الفرح (أي الاحساس بالقوّة) يبعث أدقّ ذكريات الانتشاء (...) كلّما ظهرت للوجود فكرة الانحطاط، وإفقار الحياة، والعجز، والتفكّك، والانحلال، كلّما كان ردّ فعل الإنسان الجمالي هو الرّفض". (فريدريك نيتشه، 2011، فقرة 357، ص281) وما تؤكّده هذه المقولة هو أنّ الإنسان الجمالي ينفر من كلّ ما يضعف رابطته بالحياة أو يجعله ينكمش على نفسه ضعيفا مهموما، بل يسعى في المقابل إلى القوّة والنّشوة وفيض الحياة وإرادة القوّة والتّناطح ندّا مع الوجود. هذه الحالة الفنيّة تكون مفهومة في مقابل الحالات غير الفنيّة متمثّلة في الموضوعيّة، والتجريديّة، والعدميّة، والأخلاقيّة، وإرادة الضّعف، والتدينيّة...الخ.

إنّ اللّغة الفنيّة سواء كانت شعريّة أو موسيقيّة أو جسديّة، تقول ما لا يمكن أن تقوله أيّ لغة أخرى. فاللّغة العادية، لغة العلم والفلسفة والأخلاق تنطلق من "كينونة الأشياء" وامتلاكها لهويّة ثابتة من أجل القدرة على قولها والتّعبير عنها، لذا فهي لغة لا يمكن أن تقول شيئا ما عن "الصّيرورة". هذا ما جعل نيتشه يقرّ بأنّ الفن هو إرادة انتصار الصّيرورة وتخليدها، (Friedrich Nietzsche, livre 2,para 58,p 239) لأنّه يعبّر عنها دون أن يقتلها في كينونة الهويّة أو حدود اللّغة. وقد نقل لنا "زوربا الإغريقي" صورة لكون الرقصة الفنية تقول ما لا يمكن أن تقوله أية لغة أخرى، وقد خاطب رئيسه ذات يوم بأن "يرقص له ما يريد قوله". (نيكوس كازانتزاكي، 1978، ص99) وكانت آلة السّانتوري الّتي يحملها معه، العزاء الوحيد في هموم الوجود. ولهذا كان رمز ديونيزوس هو الموسيقى والرّقص، ونحن نعلم أنّ الإله الوحيد الّذي يعترف به نيتشه، لا يتمثّل في الإله المسيحي، أو كلّ معاني الألوهيّة القريبة منه، بل هو يؤمن فقط بالعالم الدّيونيزوسي لحياة أرضيّة أبديّة التّكرار الزّمني (Karl Lowith ,p70)، وهو بالأحرى يؤمن بإله يسمّى "الصّيرورة"، لقد اقتنع في النهاية بضرورة تأليهها وعبادتها.

خلاصة: تأصيل الجمال وتقديس الجسد والصّيرورة، أو التّأليه المُنتظر:

لقد اشتغل نيتشه بنقد الحداثة الغربية، التي لم تنفصل عن الفلسفة الإغريقية في عصور انحطاطها المبكّرة، بالنظر إلى ابتعادها عن المحسوس واستكمالها للمهمّة الأفلاطونيّة سواء من قريب أو من بعيد. فـ:" الكراهيّة تجاه الجسد قد طبع كلّ الحضارة الحديثة. فالجسد يرفض كما لو كان الجزء الأدنى والمستبعد عند الانسان، وهو في الوقت نفسه موضوع الرّغبة... مع الحضارة فقط صار الجسد مفصولا عن الرّوح – أساس السّلطة والأمر." (ماكس هوركهايمر وتيودور.ف. أدورنو، ص279-280) إنّ محاولة استجماع فلسفة نيتشه البنّاءة، أي الفلسفة الّتي تخلّت عن مطرقة النّقد والتّهديم لصالح البدائل الإيجابيّة، في نقطة واحدة ومركّزة، لهو أمر خطير النّتائج. لأنّه قدّم العديد من التّفسيرات الأنطولوجيّة، وهذا ما يجعله يؤسّس أنطولوجيا المتعدّد على حدّ تعبير "بيار بودو". إذ نجده يتحدّث عن إرادة القوّة أو إرادات القوّة، والعود الأبدي للمماثل، ونظريّة الإنسان الأعلى، وفيزيولوجيا الفنّ...الخ. وربّما يحقّ لنا اعتبار هذه التعدّديّة، أو نسق المتعدّد هذا، من فضائل نيتشه الفكريّة، الّتي تجاوز بها رذائل الفلسفات التقليديّة والمثالية خاصّة، بما هي فلسفات واحديّة أو اختزاليّة مؤسّسة على تسخيف التعدّد وتقديس الوحدة. نمط الفلسفة التّقليدي الّتي تفسّر الوجود من خلال اختزاله إلى حقيقة واحدة مفردة؛ إمّا المثل، أو العلل، أو المادّة، أو الفكرة، أو الله...الخ. لكن تعدّدية عناصر الفلسفة عند نيتشه، لا يمنع من وجود "علاقة" تربط هذه المملكات المفهوميّة الجهويّة، لمركز واحد يحقّق وحدة المتعدّد وتعدّد الوحدة ذاتها، لا يدلّ على الاستبداد أو التحكّم الكلّي، بقدر ما يدلّ على تنسيق القوى المفهوميّة. إنّ الخاصيّة الّتي يمكن أن نعتبرها أصيلة في فلسفة نيتشه هي قدرته على تحويل النّمط السّؤالي الأفلاطوني القديم والّذي أصبح نظرا لسطوته على العقول وكأنّه ماهية السّؤال بالمطلق. وبعد التّحويل قام باستثماره في سياق جديد وتأويليّة ثوريّة بصورة كاملة. فقد كان السّؤال المعمول به، سؤال الحقيقة المجرّدة والمستقلّة هو "ما هو /ما هي؟"qu'est- ce que (ما هي العدالة؟ ما هي الفضيلة؟...الخ) لكن نيتشه أصبح، بفضل طريقته الجينيالوجيّة يسأل على النّحو الجديد: "من هو

؟"qu’est-ce qui .(من يحدّد الفضيلة ؟ ومن يسمّي الجمال ؟...الخ) والفرق الّذي يمكن أن نلحظه مع دولوز، هو أنّه سؤال يتتبّع القوى الفاعلة الّتي تولّد المعرفة والحقيقة، وهذا ما يجعل الحقيقة أقلّ حقيقة ممّا نعتقد، فليس هناك شيء ما من المعرفة مطلقا ومستقلاّ أو شيء ما في ذاته. فالكلّ مشروط وتابع، إنّ السّؤال الجديد يفضي إلى حقيقة الحقائق وهي أنّ كلّ شيء هو إرادة قوّة، حتّى المعرفة تمثّل تعبيرا عقليّا أو نظريّا للاستقواء. -Gilles Deleuze,2003,p189) (190 استقواء يحمل قناع ديونيزوس، ويحيل إلى الرّغبة والجسد والرّقص تحت أنغام الحياة الدوريّة الّتي لا تتوقّف عن الصّيرورة غير المجدية. إنّ فصل الحقيقة عن العقل الّذي يدّعي الاستقلاليّة يدلّ على استرجاعها من الماهية والهويّة والكينونة نحو القوى المشخّصة والفواعل الحسيّة وشروط الحياة المتجدّدة والمفتوحة.

يمكن اعتبار المفاهيم الجديدة الّتي وضعها نيتشه، أو الّتي وظّفها في سياق جديد، بمثابه ترسانة مفهوميّة موجّهة أصلا لتقديم تأويليّة أنطولوجيّة مناقضة كلّ المناقضة لما تمّ اعتباره حتّى الآن حقيقةً، الخلفيّة الفكريّة للحضارة الغربيّة ككلّ. فمفهوم التّاريخ الدّائري الّذي هو على التّحقيق ضرب من تطبيع التّاريخ الإنسي، إلى جانب مفهوم إرادة القوّة ومركزيّة النّسيان، كلّها مفاهيم موجّهة لتأكيد ضرورة التحرّر من التّزويرات الكبرى أو الانحرافات "المقدّسة". فالميتافيزيقا الغربيّة سارت في تأويليّة أفلاطون للوجود، وهي تأويليّة لا تعكس حقيقة مستقلّة، بقدر ما تعكس مهمّة أنسنة الوجود من خلال اعتماد منظومة استعاريّة قويّة لدرجة أنّها تحوّلت مع مرور الزّمن إلى حقائق مستقلّة لا يطالها النّظر. كما أنّ مفاهيم مثل التراجيديا والعدميّة والفنّ كتطبيب لها، كلّها من المفاهيم الّتي وضعها نيتشه بغية التّأكيد على أنّ التأويليّة الأفلاطونيّة قد أفضت إلى طريق مسدود، إلى استحالة المواصلة دون قطيعة، لذا وجب تجاوز هذا الانسداد المسمّى "عدميّة" بالتوسّل بأدوات فنيّة تعيد الإنسان إلى حقيقته بما هو كائن أرضي، ولا يمكن له إلاّ أن يكون كذلك. وفي تقديرنا، فإنّ كل المفاهيم الإيجابيّة عند نيتشه، ولا نستعمل هنا مصطلح الإيجابيّة بمعنى الوضعيّ، بل بمعنى التّأسيس البديلي أو الاستعاضي في صورة قطيعة، تمثّل عملا متماسكا قصد تحرير الوجود الإنساني من ميتافيزيقا الكينونة والهويّة إلى ميتافيزيقا الصّيرورة. وقد استعمل نيتشه عبارة قريبة عندما أكّد على ضرورة "اختزال الإطيقا إلى استطيقا". (Friedrich Nietzsche,1881-été 1882, para 11[79],p342) لأنّ الأخلاق تمثّل كلّ ما هو قائم على هويّة الكينونة وتمايز الحدود ووحدة الحقيقة ومفارقتها واستقلاليّتها...الخ. في حين أنّ الاستطيقا تشير إلى المنظور الّذي ينبذ العاقليّة ويتحسّس الحياة بذوق الفنّ المرح الّذي يستجيب للجسد بعيدا عن الخير والشرّ. وفي هذه التّجربة، لا تخفى عليها مرجعيّات نيتشه الّذي أراد أن يهلين العالم المعاصر، ويبشّر للقدامة الجديدة (Friedrich Nietzsche,1988,para28[43],p341)، بما هي ديانة الأرض والصّيرورة والجسد والجمال، فكلّ الأشياء الجميلة تدعونا بقوّة إلى الحياة والحياة فقط. وقد أكّد نيتشه، أكثر من مرّة، بأنّ القيم الجمالية هي الأصل في كلّ القيم الأخرى، ومنه فإنّ الإنسان الجمالي هو النّمط الأصلي لكلّ الأنماط الأخرى اللاّحقة. فما الأخلاق إلاّ تزيين للأفعال والإنسان، وما الأديان إلا سعي وراء جمال الآلهة، وحتّى المعرفة تعود إلى العين الّتي تولّدت من حبّ رؤية الوجود الجميل.

(Friedrich Nietzsche, 1995, para96,p251) وكلّ هذا دفع بنيتشه إلى القول بأنّ "الأحكام الجماليّة متمثّلة في الذّوق والقلق والضّجر...الخ هي الّتي شكّلت عمق لوحة الخيرات ، وهذه بدورها هي الّتي تشكّل عمق الأحكام الأخلاقيّة" (Friedrich Nietzsche,1882, 1982, para11[78], p341. Et Friedrich Nietzsche,para397,p146). هذا، وقد لاحظ محمّد الشّيخ بأنّ شعار الفلسفة عند نيتشه، والمتمثّل في قلب كلّ القيم، قد تجسّد هذا القلب في شكل مباحث الفلسفة ذاتها، وليس في المضامين فحسب. فكما هو معلوم، فإنّ التّقسيم الأرسطي لمباحث الفلسفة، بقي معمولا به وفق ترتيبه لقرون كثيرة. فقد تعوّد مؤرّخو الفلسفة تقديم مباحثها مرتبة التّرتيب التّالي: مبحث الميتافيزيقا أوّلا، وثمّ مبحث المعرفة ثانيا، وأخيرا مبحث القيم. وكانت القيم ترتّب على الشّكل التّالي: الخير، والحقّ، وأخيرا الجمال. وهذه البنية تعكس ترذيل قيم الجمال وتأخيرها على حساب علوم القيم الأكثر جدارة، أي الأخلاق والمنطق. لكن نيتشه، وبمشروعه الثّوري، قد عمل على جعل مبحث القيم في المرتبة الأولى، لأنّ الوجود قيمة، والمعنى قيمة أيضا. وفي مبحث القيم، جعل القيم الجماليّة الأولى من كلّ القيم الأخرى. (محمد الشيخ، 2008، ص20) لأنّ التّأويل الأخلاقي للعالم، قد أفضى إلى العدميّة، الّتي تدلّ على سيطرة السلبيّة في إرادة القوّة، أو غلبة القوى الاضطغانيّة، لا يتمّ القلب أو التّجاوز إلاّ بتأويل الوجود تأويلا جماليّا، أي إثبات الصّيرورة الكونيّة، الّتي هي التّأكيد الوحيد للقوى، إنّ تأويل العالم تأويلا جماليّا، في إطار الصّيرورة، هو العنصر الّذي يحوّل التّاريخ transhistorique الإنساني ويقلبه القلب الجذري. ونقصد هنا، التّأويل في إطار الصّيرورة، بالتّأويل فيما وراء الخير والشرّ، فيما وراء المقدّس والمدنّس. لأنّ سيطرة التّأويل الدّيني، مثله مثل سيطرة التّأويل الأخلاقي، قد أفضى إلى عدميّة قاتلة. "فبما أنّ الإله المسيحي كان، ولمدّة ألفي سنة، هو معنى وغاية الإنسان والعالم، فإنّ النّتيجة الأولى لموته، هي "العدميّة" الّتي تدلّ على أنّ العالم والإنسان لم يصبح لهما أيّ معنى ولا غاية. ولم يعد هناك جواب للسّؤال: من أجل ماذا يوجد الإنسان ؟". (Karl Lowith,p64) إنّ زوال سؤال الغائيّة الكونيّة، هو بمثابة عودة الحقيقة الأصليّة للوجود، وهو أنّه وجود في صيرورة وكفي، لا غاية ولا هدف، كلّ شيء من وضع عقل الإنسان الّذي أراد عنوة أن يكون الوجود على شاكلته، وحتّى الإله صوّره على صورته، وأفرغ فيه معتقداته.

إنّ تجاوز العدميّة في تفكير نيتشه، هو تجاوز للقرون الثّلاث للحداثة الأوروبيّة من خلال نقد روحها واستخراج إخفاقاتها (Friedrich Nietzsche,début 1888-début janvier 1889,para 15[113],p225)، الّتي جعلت المواصلة في نفس النّمط ونفس التّقدير أمرا مستحيلا. نعم لقد انتهى الفكر الحديث إلى التشكّك في كلّ القيم، والإعلان عن موت الإله، الّذي هو أعلى درجات العدميّة السلبيّة، لكن يجب استبدال هذا المنصب الشّاغر، بالإنسان الأعلى، الّذي هو إنسان إرادة القوّة. لذا، فمبرّر وجود الألوهيّة بعد العدميّة، هو اتّحاده بالقوّة، كونه ممثّلا للقوى القصوى، بعدما كان رمزا للطّيبة القصوى والمعقوليّة الكاملة (Friedrich Nietzsche,1995,§ 625,p463-464)ويستلزم تأليه القوّة، في مرحلة ما بعد العدميّة، تأليه الصّيرورة معها: "لمــــّا كانت القوّة دائمة الصّيرورة واقتصادها الكوني يحكم بلحظات نزولها ولحظات صعودها، فوجب أيضا التخلّص من تدنيس الصّيرورة أو تأثيمها، أي ضرورة العمل

على تقديس الصّيرورة وتأليهها بما هي البراءة نفسها الممتنعة عن كلّ تقدير أخلاقي". (محمد الشيخ، 2008، ص740) إنّنا هنا إزّاء تأليه جديد، يقع فيما وراء الخير والشرّ، عماده تأويل الوجود بما هو ظاهرة جماليّة، وبهذا يكون مشروع نيتشه يتمثّل في الاستعادة الإيجابيّة لقوّة القدامة الإغريقيّة، بدل العودة السلبيّة لها. وكل هذا يقتضي إزالة التّرويح، أو قل تفكيك تاريخ التّرويح بما هو المهمّة التي أسّس لها أفلاطون، وألبستها المسيحيّة رداء القداسة والخلود والخيريّة العلويّة...الخ. والبحث عن أصل الرّوح وفصلها، قاد نيتشه إلى التّأكيد على الحقيقة التي لطالما أشار إليها أرسطو، الذي تنبّه مبكّرا إلى الطريق المجرّد الذي رسمه أفلاطون، لذا فإنّنا نجد تقاربا ملحوظا بين قول أرسطو في "دي أنيما": " إنّ أحوال النّفس لا تنفصل عن الهيولى الطبيعيّة للحيوانات (...) وليست النّفس إذن مفارقة للجسم، على الأقلّ في بعض أجزائها "، (فريدريك نيتشه، 2005، ص48) وقول نيتشه في سيرته الذاتية "هذا هو الإنسان": "الحقيقة أنّ الرّوح نفسها ليست سوى شكل من أشكال هذه الوظائف الجسمانيّة." (أرسطوطاليس، 1949، فقرة 403، ص08.وأيضا فقرة 416و/5، ص44) تشابه ينمّ عن تقاطع الفكر الوضعي الأرسطي والفكر الحيوي النيتشوي، في نقطة رفض المثاليّة الترويحيّة. وقد ذكر التوحيدي بأنّ المعلّم الأوّل قد أجاب عن علّة نسيان المثل من خلال حوار يذكر فيه بأنّه "قيل لأرسطو: لم لا نذكر العالم العلوي، ومنه هبطنا إلى هذا العالم ؟ فقال: إنما صرنا لا نذكر العالم العلوي لأنّنا صرنا في هذا العالم الحسي واختلطنا بالأشياء الهيولانيّة وفارقنا ذلك العالم لأنّنا لا نقدر أن نكون هناك وفينا لطخ من الأشياء الهيولانيّة، فصرنا كأنّنا لم نصر هناك لاستيلاء الهيولى علينا". (أبو حيان التوحيدي،1991، المقابسة97، ص224) ورغم ذلك، فلا يجب أن نعتقد بقبول نيتشه لهذه الهيرمينوطيقا الأرسطيّة التي لم تتحرّر كليّة من الرّوح الأفلاطونيّة، لأنّ الاعتقاد بوجود عالمين: عالم الرّوح والجسد، كفيل بجعلنا نقرّر بأن أرسطو لم يفعل الشّيء الكثير من أجل تجاوز المثاليّة الأفلاطونيّة. وقد عمل نيتشه في كتاباته المتعدّدة على نقد أرسطو بما هو تتمّة لعصر الانحطاط عند الإغريق.

ومن نتائج إزالة التّرويح التي استهدفها نيتشه بفلسفته، الانتقال من تأثيم الجسد والرّغبة واللّعب...الخ إلى تطبيعها، أي جعلها شأنا طبيعيّا بلا قيمة أخلاقيّة. واللّغة الاستعاريّة الّتي اعتمدها نيتشه، هنا، بعد تمويته للإله التقليدي، أي الإله الأخلاقي والمسيحي والكمالي، هو استعادة الإله الإغريقي المهمّش، بل المنبوذ والمغتال لاحقا، منذ الفتوحات المسيحيّة لليونان. وهو ديونيزوس الّذي لا يفهم إلاّ في مقابلته بالمصلوب، الّذي يمثّل إله السّكرة والرّغبة: سكرة تضعف العقل الأفلاطوني ورغبة تسقط العفّة المصطنعة في المسيحيّة. ولئن كان "الجنس يمثل الجسد في اكتماله"، (هوركهايمر وأدرونو، ص283) وعنفوانه وقوّته، فإنّه دالّة البراءة الطبيعيّة السابقة عن كلّ قيمة. بإعلاء شأن الجسد والجنس والشّهوة، يخرج الإنسان من سياق التّأثيم والتّخليق، إلى الأصل وهو التّطبيع. ومن أبلغ الفقرات التي خصّصها نيتشه للفكر المناهض للجسد واللّحم والرّغبة، نجد فقرة "المستهزئين بالجسد " في زارا، حيث يقول:" حسب هؤلاء النّاكرون للجميل (طبعا يقصد رجال الدّين المسيحيّين وكلّ من سار في نهجهم) أنّهم قد تحرّروا من الجسد، ومن الأرض. ولكن لمن يدينون برعشة ونعمة تحرّرهم ؟ أليسوا يدينون بها للجسد والأرض

معا"(Friedrich Nietzsche,1958,des contemplateurs du corps,p30-32)وإزّاء هذا التّناقض، فإنّ الاعتراف بالجسد هو أهمّ فضيلة للإنسان الأعلى، الّذي تحرّر من ألواح القيم القديمة المتمثّلة في التّرويح، مؤسّسا بديله الجديد وهو: قيم الأرض والجسد والصّيرورة بما هي عناصر لجماليّة بديلة لجماليّة الرّوح. ويمكن لنا تأويل الكثير من خصائص العالم المعاصر بعد نيتشه؛ على أنه تحقّق لبعض مطالبه الفلسفيّة، مثل تجسد الرّوح الإنسانيّة في أكبر المنافسات الرياضيّة، وتوجّه الفكر وراء الجسد في تعبيراته المتكوثرة والمتعدّدة، وزوال قمّة اللّوغوس المتحجّر عبر تسطّح رغبات الإنسان وتوسّعها في أكثر من مجال...الخ. لذا فإنّ الجماليّة المعاصرة هي، في الكثير من جوانبها جماليّة نيتشويّة. ولئن كانت الجماليات القديمة، بما هي جماليّة الغائيّة والعاقليّة، فإنّ الاستطيقا عند نيتشه، بما هي استطيقا الصّيرورة تتحوّل إلى جمال بلا جدوى، أي بلا هدف معقول في ظلّ موت الإله الإنسان، واعتلاء عرشه الإنسان الإله.

إنّنا نرى اليوم، في القرن الواحد والعشرين، احتفائيّة غير مسبوقة بالجسد. وهذا ما يجعلنا نقول بأنّ وصايا نيتشه قد وجدت طريقها للتحقّق. فلم تعد الحضارة الغربيّة تؤثّم الجسد، ولا تلغي الحسّي من خلال التّقليل من حقيقيته. بل هذا القرن هو قرن الخروج كليّة من الفيكتوريّة التي سايرت العقلانيّة الحديثة والدخول في براديغم جديد مبتدع قائم على الاعتراف بأن الجسد يفكر وأن الفكر يتجسد أو قل أن " للفكر جسدانية مثلما للجسد ذكاء" وهذا ما جعل أحدهم يعنون دراسته بعنوان ذي دلالة واضحة: "الجسد الذكي" le corps intelligent وهو العنوان الذي يتطابق مع الشذرة التي أوردها نيتشه في زارا قائلا بأن الجسد هو العقل الكبير أو الذّكاء الأقصى للإنسان مقارنة بالعقل الحقيقي. ويمكن أن نحدّد ملامح الاحتفاليّة العالميّة بالجسد، في عدّة مظاهر منها:

-التوجّه العالمي نحو تثمين البدن: إذ نجد أنّ الاستثمارات في الجسد واللّعب، الّذي يرمز إلى تأصّل اللاّجدوى في روح الإنسان، ما فتئت تتزايد يوما بعد يوم. فقد كثرت الرّياضات البدنيّة وتعدّدت، وتكاثرت المنافسات المحليّة والعالميّة دون توقّف. وأصبح الجسد يدرّ في الرّياضة أكثر ممّا تدرّ مجالات كانت تحسب هي الأعلى مثل "الرّوح" و"الذّكاء". أوليس هذا عودة إلى تأصيل الجسد من خلال جعله القيمة الطّلقة التي تسعد الإنسان وتغنيه!

-بعدما كان مشكلة حقيقة تتطلّب حلولا كثيرة. إنّ الجسد الّذي كان عقبة أصبح مفتاح الاقتصاد والفرجة والتّسلية الّتي يحتاج إليها الإنسان المعاصر بما هو إنسان عامل بامتياز.

-تطوّر البيولوجيا في سياق تخليد الجسد: ولئن كان تأويل طه عبد الرحمن في هذا السّياق، سياق تطوّر الطّب بما لم يعرفه من قبل، تأويلا سلبيّا من خلال اعتقاده بأنّ "العقل الحديث أراد نقل الخلود إلى البدن، من خلال إرادة الحياة بلا مرض وبلا هرم وبلا موت". (طه عبد الرحمن، 2012، ص255) وتشبه إرادة تخليد الجسد من خلال انتشاله من طبيعته الفانية كعلامة على إرادة التألّه والتشبّه بالمتعالي. إلاّ أنّ تطوّر العلوم الطبيّة نعمة بشريّة لا يمكن التنكّر لها. إمّا تصوّر علم "تخليصي مطلق" خال من أيّ آثار جانبيّة سلبيّة فهو تصوّر منفلت من أسس التّفكير الميتافزيقي للقدامى الّذي لازال موجودا في الفكر المعاصر. إنّ ما يصرف على الجسد من أجل تطبيبه وتحسينه وحفظه، ليفوق كثيرا ما يصرف على تنميّة العقل وتربيّة الخلق...الخ.

-إنّ الإنسان المعاصر أصبح مرتاحا في جسده: فلا يغطّيه التغطيّة الجنائزيّة المعهودة الّتي تتمّ عن كرهه وإرادة قبره، بل أصبحت الثّقافة المعاصرة، دون استثناء تقريبا، تتنافس في "جماليّة الجسد". ولا يخفى على أحد أنّ شركات الموضة واللّباس، لا تختلف في ميزانيّاتها ومهندسيها ومقرّاتها واستثماراتها عن الشّركات الّتي تستثمر في العقل والقيم التقليديّة المتعالية عن المحسوس، أي في الحقيقة والخير والجمال الرّوحي الخالد. إنّ إرادة "تجميل الجسد" من خلال تقديس المظهر، لهو أكبر انتصار على الباحات الخلفيّة لعقلانيّة الأعماق وابستمولوجيا الجواهر الأوليّة المستقلّة عن التغيّر. باختصار نجد الاستثمار في لباس الجسد، يفوق يوما بعد يوم، الاستثمار في لباس الرّوح. لقد أحرق الإنسان الصّوف الخشن الّذي كان يعذّب به الجسد، والإنسان المعاصر في عمومه قد خلع كليّة عن جسده أسباب التّأثيم وعوامل التّقليل.

لكن ماذا عن موت الجسد ؟ ألم يخطر على بالنا إطلاقا ؟ ألا يجب التريّث قبل التّأكيد على أنّ الحضارة المعاصرة هي حضارة الجسد المؤلّه ؟ كيف أصبحت صورة الجسد في المجتمع الصّناعي الّذي كمكم كلّ شيء، وعلّب حتّى الرّوح، ونمط الجسد من خلال موْدلة ونمذجة الجسم الجميل والبدن الصّحيح (هناك بدن خاطئ يعاني منه الكثير)؟ إنّ هذا التوجّه الجديد في الابستمولوجيا المعاصرة الّتي تحدّثت عن موت الجسد، لهو أحسن مثال على "تخمة عبادة الإنسان لجسده". فما يمكن أن نفهم من موت الجسد ؟ إنّ الطبّ المعاصر، والرياضة المعاصرة، والبيولوجيا المعاصرة، والفارماكولوجيا المعاصرة...الخ كلّها ميادين قامت على "تجريد الجسد" من لحمه، ومن خصوصيّته، وجعله "رقما" جافّا أنيميّا أصفرا لا دم فيه. فماذا حدث للإنسان في علاقته بجسده في تاريخه الطّويل ؟ من تأثيمه في السّياق الأفلاطوني، إلى تطبيعه، بل تأليهه في السّياق الثّوري النيتشوي، إلى تحسبيه وتكميمه في سياق الثّورة العلميّة والتكنولوجيّة الحالية. إنّ هذا الجسد، الّذي هو الإنسان، لم يتوقّف عن التحوّل في قيمته. فما السّياق الجديد الّذي يمكن أن يضع فيه الإنسان جسده، علما بأنّ الصّيرورة هي الحقيقة الوحيدة الّتي لا يمكن أن ينفلت منها ؟

قائمة المراجع:

1. أبو حيان التوحيدي(1991)، المقابسات، تحقيق حسن السندوسي، ط1، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس.
2. أرسطوطاليس(1949)، في النفس، ترجمة أحمد فؤاد الأهواني، ط1، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.
3. أفلاطون(1994)، طيماوس، م5، ترجمة شوقي داود تمراز، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
4. أفلاطون(1994)، فيليبوس، المجلد الخامس، ترجمة شوقي داود تمراز، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
5. أفلاطون(2001)، مينون، ترجمة عزت قرني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
6. بيير مونتيبيلو(2010)، نيتشه وإرادة القوة، ترجمة جمال مفرج، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر.
7. جاك دريدا وجياني فاتيمو(2004)، الدين في عالمنا، ترجمة محمد الهلالي ، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
8. جاك ديريدا(2012)، المهماز – أساليب نيتشه، ترجمة عزيز توما وابراهيم محمود، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية.

9. دافيد لوبروتون(2014)، سوسيولوجيا الجسد، ترجمة عياد أبلال وإدريس المحمدي، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
10.ستيبان أودويف(1983)، على دورب زارادشت، ترجمة فؤاد أيوب، ط1، دار دمشق، بيروت، لبنان.
11.سجموند فرويد(1994)، حياتي والتحليل النفسي، ترجمة مصطفى زيور، وعبد المنعم المليحي، ط4، دار المعارف، القاهرة، مصر.
12.طه عبد الرحمن(2012)، سؤال العمل – بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت.
13.فرنر شنيدر(2005)، الفلسفة الألمانية في القرن العشرين، ترجمة محسن الدمرداش، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.
14.فريدريك نيتشه(2013)، الفجر، ترجمة محمد الناجي، ط1، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
15.فريدريك نيتشه(دس)، مقدمة لقراءة محاورات أفلاطون، ترجمة محمد الجوة وأحمد الجوة، ط1، دار البيروني للنشر والتوزيع، صفاقس.
16.فريدريك نيتشه(2005)، هذا الإنسان، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
17.فريدريك نيتشه(2011)، إرادة القوة، محاولة لقلب كل القيم، ترجمة محمد الناجي، ط1، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
18.فريدريك نيتشه(1996)، أفول الأصنام، ترجمة حسان بورقية ومحمد الناجي، ط1، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
19.فريدريك نيتشه(2001)، العلم الجذل، ترجمة سعاد حرب، ط1، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
20.فريدريك نيتشه(1998)، إنسان مفرط في إنسانيته، الجزء الثاني، ترجمة محمد الناجي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
21.فريدريك نيتشه(2005)، هذا الإنسان، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
22.كارل ماركس وفريدريك انجلز(دس)، العائلة المقدسة أو نقد النقد النقدي، ترجمة حنا عبود، دار دمشق للطباعة والنشر.
23.ماكس هوركهايمر وتيودور. ف. أدورنو(2006)، جدل التنوير: شذرات فلسفية، ترجمة جورج كتورة، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة.
24.محمد الشيخ(2008)، نقد الحداثة في فكر نيتشه، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
25.نيكوس كازانتزاكي(1978)، زوربا الإغريقي، ترجمة جورج طرابيشي، ط3، منشورات دار الآداب، بيروت، لبنان.
26.Barbara Stiegler(2001), Nietzsche et la Biologie, PUF, Paris, 1ere édition.
27.Blaise Pascal(2005); Pensées, éditions de la seine.
28.Céline Denat et Patrick Wotling(2013); Dictionnaire Nietzsche, édition Ellipses, Paris.
29.Danco Grlac(1967), l’antiesthéticisme de Friedrich Nietzsche, traduit Frano Gospodnetic, in Gilles Deleuze: Nietzsche, Fondation Royaumont.

30.Francisco Lorenzo Lagos Dondé(2007), corps et devenir chez Nietzsche après la mort de Dieu, Thèse pour obtenir le grade de Docteur de l'université Paris 8.
31.Friedrich Nietzsche(1977), Fragments posthumes – début 1888-début janvier 1889, traduit Jean-Claude Hémery, éditions Gallimard, Paris.
32.Friedrich Nietzsche(1958), Ainsi parlait Zarathoustra, traduit par Henri Albert, édition Club Géant- presses de la renaissance, Paris.
33.Friedrich Nietzsche, Aurore, traduit Julien Hervier, editions Sigma, Alger.
34.Friedrich Nietzsch(1976), Fragments posthumes – Automne 1887- mars 1888, œuvres philosophiques complètes, tome XIII, traduit par Pierre Klossowski, éditions Gallimard, Paris.
35.Friedrich Nietzsche(1978), fragments posthumes Automne 1885- automne 1887, traduit Julien Hervier, éditions Gallimard, Paris.
36.Friedrich Nietzsche(1982), fragments posthumes –printemps – automne 1884, traduit Jean Launay, éditions Gallimard, Paris.
37.Friedrich Nietzsche(2003), Fragments posthumes sur l'éternel retour, traduit Lionel Duvoy, édition Allia, Paris.
38.Friedrich Nietzsche(1988) ; Humain trop Humain, tome II- fragments posthumes 1878-1879, traduit Robert Rovini, éditions Gallimard, Paris.
39.Friedrich Nietzsche(1995), la volonté de puissance, tome II, traduit Geneviève Bianquis, édition Gallimard, Paris.
40.Friedrich Nietzsche(1982), le gai savoir-fragments posthumes été 1881-été 1882, traduit Pierre Klossowski, éditions Gallimard, Paris.
41.Gabor Csepregi(2008), le corps intelligent, traduit Pierrot Lambert, édition les presses de l'université Lval, Québec.
42.Gilles Deleuze(2003), Deux Régimes de fous – textes et entretiens 1975-1995, les éditions de minuit, Paris.
43.Hans-Georg Gadamer(1995), langage et vérité, traduit Jean-Claude Gens, éditions Gallimard, Paris.
44.Jean- Paul Sartre(1943), l'être et le néant – essai d'ontologie phénoménologique, édition Gallimard, Paris.
45.Martin Heidegger, Achèvement de la métaphysique et poésie, traduit par Adéline Froidecourt, éditions Gallimard, Paris.
46.Martin Heidegger(1971), Nietzsche, Tome 1, traduit par Pierre Klossowski, éditions Gallimard, Paris.
47.Michel Haar(1993), Nietzsche et la métaphysique, edition Gallimard, Paris.
48.Paul-laurent Assoun(2008), Freud et Nietzsche, édition PUF- Quadrige, Paris, 2eme édition.

49.Platon(1993), Menon, traduit par Monique canto-sperber, éditions Flammarion, Paris, 2e édition.

50.Platon(1965), Phédon (ou de l’âme ; genre moral), traduit E. champry, édition Garnier Flammarion, Paris.

51.Platon(1967), Charmid, (les premier Dialogues), traduit Emil Chambry, édition Garnier-Flammarion, Paris.

52.Platon(1992), le Banquet,(ou de l'amour, genre moral) traduit par Paul Vicaire, Société d’édition les belles lettres.

ابن عربي: الشعر والتجربة الروحية..تأسيس الكتابة الشعرية

Ibn Arabi: Poetry and Spiritual Experience ... The Establishment of Poetic Writing

أ. فتيحة عابد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة في تبيان أنّ اللغة تجربة يعانيها المتصوف للتعبير عن عالمه وعن كينونته، وعن ذاته، لذلك كانت اللغة حالة رمزية تحاول الوصول إلى مستوى التجربة الروحية، من خلال ما يعرف برمزية اللغة، أو لغة الإشارة عند الصوفية، إنّ اللغة شرط لبناء التجربة، وأداة لتحققها. فكانت لغة الرمز والإشارة التي ظهرت من خلال اللغة الشعرية هي المسيطرة على الخطاب الصوفي الإسلامي وخطاب ابن عربي، على الرغم من كون اللغة حجابا لأنّها تجمع بين الصمت والنطق، فهي لغة تنطق بصمت لتدرك الإلهي عن طريق القول الشعري، أو ما يعرف بالكتابة الشعرية.

الكلمات المفتاحية: اللغة، الكتابة الشعرية، التجربة الروحية.

Abstract: This language is a symbolic state trying to reach the level of spiritual experience, through what is known as the symbolism of the language or the sign language of Sufism. Language is a condition for building the experiment, And a tool to verify them. The language of the symbol and the sign that emerged through the poetic language is the dominant of the Islamic mystical discourse and the speech of Ibn Arabi, even though the language is a veil because it combines silence and pronunciation. It is a language that speaks silently to the divine perception through poetry, or poetic writing.

Keywords: Language, poetic writing, spiritual experience

مقدمة

إنّ ما يميّز الفكر الصوفي في تاريخ القراءة العربية والإسلامية للنص الديني(القرآن والسنة)، كونه يفتح الهامش على النص ليعمل على إبراز جميع الإشارات والعبارات. لذلك فالفكر الإسلامي في عمومه، بفروعه المعرفية الكبرى من الفلسفة وعلم الكلام والتصوف درسوا مشكل اللغة. والقارئ لتاريخ الفكر الإنساني يجد أنّه يتميز بمباحث تحدد طريقة الدراسة والفهم. كمباحث المعرفة، الوجود والقيم. كلّ هذه المجالات والفروع فيها تداخل بقدر ما فيها تباعد اللغة بكل مستوايتها لدى المتصوفة، هي عالم قائم بذاته يتمتّع بكل ما يتمتّع به العالم المحسوس والمعقول، غير أنّه لا يظهر على وجه التحقق إلاّ لأصحاب الكشف، ليصبح التعامل مع هذا العالم غير الظاهر تعاملا مع موجودات حية، وتضمر أكثر ممّا تظهر. وهذا ما يجعل اللغة الصوفية محاطة بالغموض والإبهام، لغة تبحث في باطن الأشياء ممّا يجعل تتبع مسارها أمرا صعبا فلا يفهمها إلاّ مبدع هذه التجربة وفقا لمعاناته، وحسب فهمه لذلك العالم الخفي. إنّ المتتبع للتراث الصوفي يدرك بالضرورة أنّ تجربة العارف أو المتصوف هي تجربة وجودية أنطولوجية تحاكي الإنسان في وحدته الميتافيزقية المتعالية ، وبذلك يتسّع أفقه في الحياة بادراكه لرحابة الوجود المطلق.

إشكالية الدراسة:

كيف يؤسس النص الصوفي كتابة جديدة nouvelle écriture تتجاوز الأجناس الأدبية الأخرى لتؤسس مايسميّ الشعر أو الكتابة الشعرية؟ من هذا السؤال يتضح لدينا مفهومين النص الصوفي(التصوف)، والكتابة الشعرية (الشعر)، فما أساس هذه العلاقة بين التصوف والشعر؟ بهل هي علاقة قرب وجوار؟ أم علاقة امتدادا واختلاف؟ بمنطلق أخر كيف يكون خطاب التصوف خطابا للشعر، ويكشف عن نظام أو نمط جديد في الكتابة الصوفية؟

إنّ الشعر في حدّ تعبير أدونيس:" هو الكلام الإنساني الوحيد الذي يظلّ بطبيعته حرّا، ذلك أنّه يرفض بطبيعته كل شكل من أشكال تمويه الواقع"(أدونيس، 1978، ص297).

فالكلام أو القول الإنساني ليس له محدودية في هذا العالم الغير محدود، فالحرية شرط جوهري لقيام شعري ابداعي يحاكي أو ينتج لغة إبداعية فنية . لأنّه أكثر قدرة على دفع الإنسان لمعرفة ذاته وانسانيته. من بين كلّ هذا ماعلاقة اللغة بالواقع؟ وبين الشعر والفلسفة أو الميتافيزيقا؟

ولما كانت الفلسفة منذ اللحظة اليونانية تربط العقل بالحقيقة والمعرفة، وتربط الشعر بالإلهام والإنفعال، وتقول أنّ مصدره إلهي، يقيم حيث لا تباث،أي يعبّر عنه بالجانب الوجداني الإنفعالي، فقد خصّ أفلاطون Platonالشعر مرتبة ناقصة، وأقل من مرتبة الحواس، جاعلا منها مجرد محاكاة فقط" فالمرتبة الأنطولوجية لموضوعات الشعر أو الفن هي مرتبة عالم ظواهر الظواهر، حيث ماندركه هو محاكاة لمحاكاة الحقيقة المتعالية، فالشاعر أو الفنان في التصور الأفلاطوني معنى في المقام الأول بخلق صورة للوجود العيني"(عادل ضاهر، 2000، ص63). فالمنزلة الشاعر تقيم حيث الوجود الناقص وهذا ماجعل علاقة الفلسفة ب"الشعر عند افلاطون"(أنظر: محاورة أيون وفايدروس). تنحو منحى الأنطلوجيا الكلاسكية، مؤكدا على أنّ عالم الحواس هو من عالم الشاعر الفنان، وعالم الماهيات هو عالم الفيلسوف الذي ينتج لغة منطقية واضحة بخلاف الشاعر لغة غير منطقية.

من الواضح أنّ أفلاطون يعترف بمصداقية الفلسفة على حساب الشعر من منطلق أنّ اللغة الشعرية لاتقدم لنا معرفة جديدة تؤدي إلى الحقيقة، فهي تسكن عالما مليئا بالوهم والتخيل، لاتقيم في عالم اللغوس أو الإيدوس الأفلاطوني. ولهذا ذهب أرسطو Aristote على خلاف معلمه افلاطون معتبرا المحاكاة mimesis شرط أساسي في القول الشعري، ويعيد طرح هذا المفهوم على درجة مختلفة بقوله"أنّ مادة الشاعر هي اللغة التي قد تكون ذات كلمات نادرة ومجازات(..) فلو أنّ شاعرا اختار أن يصوّر شيئا ما تصويرا صحيحا، ولكنّه يفشل في تحقيق ذلك بسبب ضعف القدرة على التعبير، فإنّ العيب عندئد يكون متأصلا في الشعر ذاته"(أرسطو، دس، ص66). بالتالي أنّ اللغة ليس لديها القدرة الكافية على التعبير تبقى عاجزة أمام صرامة العقل الفلسفي اللغوسي. لكن هذا لا يمنع أن نقول أنّ الميتافيزيقا أقرب إلى الشعر بموجز أنّ العبارات الميتافيزيقية قد تكون لها دلالات شعرية، لكن ما تنفرد به هو نمطها في الكتابة.

"لكن هناك من يعتقد أنّ هناك فاصلا أساسي بين الميتافيزيقا والشعر، بل بين الفلسفة والشعر، كامنا في أنّ الشعر مثل باقي الفنون، يتميّز بكونه يخضع لمعايير جمالية، بينما المعايير التي تخضع لها الميتافيزيقا أو الفلسفة هي خلاف ذلك جميعا"(عادل ضاهر، 2000، ص84). قد يوجد شعر يقترب من الميتافيزيقا لكن لا يلامس الميتافيزيقا عينها في أساسها. لكن يقاسمها من ناحية اقترابهما للفن كفلسفة على حدّ تعبير أرسطو انّه يقترب من الفلسفة أو هو نوع من الفلسفة وهذا ما أعطى له دلالة واضحة مارتن هايدجر واعتبره من معرفة الفلسفة، وكانت نهاية فلسفته على فلسفة الشعر. وقد أعطى الشعر مكانة وأهمية خاصة من خلال نظرته الأنطولوجية.

واعتبر الشعر تأملا في الذات، ذاهبا إلى هولدرلن الذي رأى فيه "شاعر الشاعر" (مارتن هايدجر، 1994، ص55). إنّ جوهر الشعر عند هايدجرM. Heidegger يخلق أفعاله من اللغة، وهي " التّي تخلق إحتمال فقدان الوجود أي الخطر، لكن اللغة ليست فقط خطر المخاطر، فهي بالضرورة تخفي بذاتها ولذاتها خطرا دائما، وهذا الخطر الدائم يكمن في أنّ اللغة تحتمل الشفافية والصعوبة"(مارتن هايدجر، 1994، ص57-58).

بمعنى أنّ اللغة في جوهرها تهوى المخاطرة واللعب من أجل ضياع وتيه في هذا الوجود، وقوة هذا الإحتمال تظهر من خلال طاقتها الأنطولوجية، فإذا كانت اللغة عند هايدجر بيت أو مسكن الوجود، فالشعر كذلك له أهمية أنطولوجية يستطيع من خلالها مواجهة أسرار الوجود، وله قدرة على كشف الأشياء في ذاتها.

والتجربة الشعرية هي محاولة اختراق ومجاوزة لحدود اللغة، وتظهر أهمية الشعر الفلسفية من خلال إمكانات الشاعر الفنان، فالشاعر يفكّر شعريا، هذا ما أكد عليه هايدجر. لأنّ الشعر أقرب إلى الوجود المطلق، ويعبّر عن الوجود الممكن وبالتالي عن الذاتية،" فاللغة الأصلية هي لغة الشعر، لانّ الشعر وحده القادر على رفع الحجب عن الوجود، الشعر يسمح للأرض والسماء، وتدفق الأعماق وقوة الأعالي بأن تتقابل وتتفاعل، وفي هذا التفاعل يتمّ الإظهار والإحضار"(مارتن هايدجر، 1997، ص217). كانت لغة الشعر هي لغة الإنكشاف والظهور ولربما هذا راجع للمرجعية الفينومنولوجية في فلسفة مارتن هايدجر. وفي بحثه عن الحقيقة، فقد أشار الباحث عبد الهادي مفتاح على أنّ حقيقة الوجود " ليست فقط ذات بنية أنطو-تيو-لوجية، بل

شعرية كذلك، أي شعر-أنطو-تيو-لوجية (poético-onto- Theo- logique)(عبد الهادي مفتاح، 1998، ص56). إنّ الحقيقة لا تظهر إلاّ في الشعر أو العمل الفني، باعتبار الشعر من الفنون التّي تلازم تجربة الكتابة تلازما حميميا، فأضحت الفلسفة لا تتكلّم حقيقة الوجود إلاّ شعريا. لدا نجد قراءة هايدجر للشعر قراءة أنطولوجية وما نبهه في أنّ اللغة الشعرية تحمل هذا البعد هو أرسطو.

1.التجربة الشعرية والتجربة الصوفية:

و"إذا كان الشعر في جوهره تأسيسا، فهذا معناه: وضع أساس ثابث وراسخ، إنّ الشعر تأسيس للوجود بواسطة القول"(عبد الرحمن بدوي،1982، ص114). وأساس بناء الحوار بين الفلسفة والشعر هو مسائلة الوجود،ليصبح الشعر سؤال للذات والكتابة، والقول هو الكلام سيجد وجوده وتتبيثه عبر الكتابة، فغدت الكتابة تحوّلا نحو تعبير مغاير.

"والكتابة بالمعنى الإبداعي، الحديث، لم تنشأ إلاّ في القرن الثامن، وقد وصلت إلى درجة عالية من النضوج والتنوع مع المتصوفة"(أدونيس، 1978، ص24)، فأين تتجلّى علاقة التصوف بالشعر؟ وما طبيعة كل من التجربة الصوفية والتجربة الشعرية؟ وكيف يخلق النص الصوفي نمطا وأسلوبا جديدا في الكتابة؟ وعلى أي أساس تأسس هذه الكتابة التّي سميناها بالكتابة الشعرية؟

إنّ التصوف باعتباره تجربة ذاتية ووجودية ذات عمق يتجاوز الحدود، لا يمكن أن يظلّ بعيدا عن الشعر، فكلاهما ينتميان إلى الألم والمعاناة والتراجيديا، معبريّن عنها بلغة رمزية لا تشبه اللغة العادية المتداولة. وعبر الشعر يتمّ الكشف عن تلك المعاناة. بمأنّ التصوف يفكّر في الوجود فعليه أن يبقى قريبا من القول الشعري le dire poétique، فهو الحاجب voilant والكاشف dévoilant في الوقت نفسه.

"إنّ علاقة الصوفية باللغة تبقى محكومة بمفارقة أساسية لا سبيل إلى تجاوزها، ذلك أنّ اللغة بخصوص هذه التجربة، تتبدّى شرطا وعائقا في آن معا، ولا شك في أنّ هذه المعضلة قد أرّقت الوعي الصوفي، وجعلته يصطدم بها، إذ وجد نفسه، في نزوعه إلى المطلق، واقعا في شركها، ومقيدا بحدودها"(وفيق سليطين، 2013، ص15).

وجود منطلقين الشعري والصوفي لديهم عمق في الرؤية والمعرفة، وتختلف الرؤية بينهما إلاّ في طريقة التعبير وعمل القلب والإنغلاق والإنفتاح ليؤسس اختلافه وهويّته المغايرة كمطلب لهوية متأصلة في جوانية الذات. فلجوء المتصوفة إلى الشعر على أساس أنّ الشعر الغاية القصوى للتعبير في التجربة الصوفية، ولعلّ أبرز من وثّق هذه العلاقة في الدراسات العربية المعاصرة الجادة هو الشاعر المفكر أدونيس التي كانت نظرته إلى التصوف باعتباره" حدسا شعريا"(أدونيس، 1979، ص130).

إنّ الشعر هو فن من الفنون، واذا كان أداة من أدوات التعبير عن الحقيقة، فأين يكمن التقاطع الشعري مع الصوفي؟ إنّ دهشة وانخطاف كل من الصوفي والشاعر أثناء التعبير عن تجربتهما يتلاقيان في الذاتية والأبعاد الفنية والجمالية، ففي كلام شعر نشوة فنية تتجاوز المرئي لتغدو إلى اللامرئي أتية من عمق الوجود المحتجب، فيلتقي الشعر والتصوف في تجربة الفن.

"فاللغة الشعرية تتجلّى في قدرتها على تجسيد قيمة الخفاء والتجلّي، والحضور والغياب(..)، وعلى هذه الرؤية الجمالية للغة القائمة على تجاوز حدود العلاقات المنطقية والتقليدية بين الأشياء والكلمات، يولد النص الشعري الصوفي القائم على نظرة شديدة الإبداعية والتحرر إتجاه اللغة، لذة فنية تشكل نوعا من الكشف الصوفي"(سفيان زدادقة، 2008، ص229). وتكمن أصالة ووجاهة هذا الإبداع في أخذ الكتابة نمط وأسلوب جديد يشمل إختلافا داخليا، ويتجاوز حدود الكتابة أو اللغة العادية لا تعرف الإستقرار والتباث. وإنّ الكتابة الصوفية كانت نثرية أم شعرية تنفرد بميزة الإبداع، ويرتبط هذا الأخير بالتجربة الصوفية وطبيعتها، لانها تجربة معاناة وألم وشوق واشتياق للأخر المطلق، أو المقيد، "فالشعر عند الصوفية لغة الألم والشوق والنواح والحرمان والوجد والسعادة والسماح، إستبطان جمالي لتجربة روحية تتجاوز الرؤية العادية للأشياء"(سفيان زدادقة، 2008، ص209).

إنّ مشكلة الصوفي الجوهرية هي في كيفية أو طريقة التعبير عن تجربته الخلاقة، التّي أنتجت لغة من شأنها معاودة خلق عالم أخر مغاير، عالم الباطن، بلغة الصمت والكلام فتتحقق اللحظة الموعودة، ويحدث التواصل بين الشعر والتجربة الروحية، وهذا ما أشارنا إليه في أنّ تأسيس الوجود يكون عن طريق الكلام أو القول عند هايدجر. لكن السؤال المطروح هنا هو: كيف يتمّ الإلتقاء والقرب بين التجربتين؟

إنّ التجربة الصوفية ترتكز كثيرا على الخيال، خاصة الخيال الأنطولوجي، وتعتبر تجربة ابن عربي خير مثيل على ذلك، و قد اعتبر الخيال قوة إنسانية مبدعة، وبمأنّ الإبداع يتميّز به الشعر أيضا. فكان الخيال هو اللقاء الرابط بين التجربة الصوفية والتجربة الشعرية، لأنّ لغة الإبداع في الشعر لها بعد خيالي مرتبط بالتجربة المعاشة. لكن ماهي الصلة بين الخيال الصوفي والخيال الشعري؟

لقد لجأت كلا التجربتين إلى وسيط وهو الخيال، والخيال كما أشرت سابقا نوعين الخيال المتصل بالذات والخيال المنفصل عن الذات، وللخيال أهمية بارزة في تصوف ابن عربي، أولاه أهمية قصوى باعتباره قوة إنسانية مبدعة وخلاقة، ويقول ابن عربي في هذا الصدد:

"إنّ خيال الكون أوسع حضـــــــــرة من العقل والإحساس بالبذل والفضل
له حضرة الأشكال في الشكل واعتبر تراه يرد الكل في قبضة الشكـــــــــل
فإن قلت الكل فهو جزء مع وإن قلت جزء قام لل بالكـــــــل"(ساعد خميسي، 2010، ص222).

وهذا ما يحدث عند الشاعر أيضا، فالخيال الشعري يصف بالإدراك للقوة المحسوسة وتسمى مخيلة، أو ملكة الخيال، يتحدد الخيال في الشعر ويعتبر أداة فنيّة للإبداع الشعري، وملكة وقوة باطنية تمثل جوهر الوجود، يتميز الخيال الشعري الأداة الإبداعية التي تخلق التناسب بين اللغة الشعرية وجماليتها، يصبح وسيلة لعودة الشعر باعتباره تعبير جمالي عن النشاط الإبداعي للخيال.

يتمتّع التراث الصوفي بإنجاز ثري من الشعر تخترق كل الحدود، وتتجاوز كل المسافات، وقد ظلّ الخطاب الصوفي والخطاب الشعري أي الخطابات الرمزية يحدثان نوعا من " الإدراك الرمزي له منطقه الخاص ، والذي يلتقي في كثير من أسئلته عميقا ووجوديا مع إشكالات راهنة

يعالجها العلم متخليا عن تصوراته التقليدية الوضعية، هناك إذن ملتقى أساس بين الخطابين الصوفي والشعري يتمثل فيما يسميه جلبير دوران الواقعية الخيالية réalisme imaginale أي قوة إبداع وبناء"(العربي الذهبي، 2000، ص80).

إنّ الخيال كما قلنا فعل ابداعي في كلا الخطابين الصوفي والشعري" حيث لا يقتصر دور الفعل الخيالي على كونه وسيلة نفسانية بل غاية أنطولوجية، عالما أكثر واقعية بالنسبة للإنسان من عالم الوسائل الإدراكية والبرهانية"(العربي الدهبي، 2000، ص81)، لأنّه ينطلق من تجربة كونية وجودية نحو العالم الجديد، والأساس في هذا اللقاء بينهما هو بلوغ المطلق، " ففي العمل الشعري والمجاهدة الصوفية، تجريب شخصي متسّم بالفرادة في مواجهة الوجود ومتعلقاته الرمزية، بإتجاه السؤال الكبير للكينونة ذاتها، يتمّ ذلك عبر السعي الدائم للقاء حميم بالمطلق، ولفظ اللقاء هنا، على سبيل المجازفة المغامرة، اللقاء كمسلك للإقتراب"(العربي الدهبي،2000، ص81).

لقد اختلف الصوفية في درجة مزجهم بين البعد الأنطولوجي للذات العميق، وبين التأمل العقلي، وهذا ماجعلهم يأسسون للغة تتماشى مع طبيعة تجربتهم. "إنّ الكتابة في نشاط التصوف والشعر، ستظلّ محكومة بالتجدد المستمر، وبالإندفاع الذاتي الذي يجعلها تبارح منجزها، وتنطلق صوب أفاق مغايرة، بحكم توتبها نحو المطلق، وانفتاحها عليه. "(وفيق سليطين، 2013، ص89).

إنّ الشعرية عند المتصوفة تبحث أو تكشف عن عمق الكينونة، وهذا الكشف يبرز دور الخيال في العملية الإبداعية، لذلك نجد أغلب الصوفية إقتربوا إلى فن الشعر لما يحتويه من رمزية.

إذن تظهر أهمية القراءة الصوفية للشعر من خلال علاقة الإنسان بالوجود، هذه القراءة ركزت على الشعر باعتباره تجربة وجودية، وقد اهتمّ ابن عربي بعلاقة الشعر بالعالم والجسد، فيغذو الشعر أساسا جوهريا يمثل الإنسان والوجود، اعتنى ابن عربي بالشعر عناية خاصة، وأعطى للشعر أساس وجودي، وأخر معرفي خيالي، بالنسبة للأساس الوجودي تأملّ ابن عربي علاقة الشعر بالوجود، وعلاقة الشعر بالجسد، " ومع أنّ الحدود بين العالم والجسد تضيق في تأملات ابن عربي، على نحو ما أوضحه في كتاب التدبيرات الإلهية في إصلاح المملكة الإنسانية، فإنّ الإنتقال من العالم الكبير إلى العالم الصغير الذي هو الجسد"(خالد بلقاسم، 2004، ص147).

2.الألوهية والشعر عند ابن عربي:

لقد تأمل ابن عربي الشعر بمفاهيم توحي إلى الجسد، بحيث أصبح وجود الإنسان غير منفصل عن الشعر. وإلى جانب الأساس الوجودي هناك الأساس المعرفي الذي يستند على ملكة الخيال بوصفه ركن مهم من أركان المعرفة.

ولبلوغ ما هو أساسي في الشعر والكتابة الشعرية في تجربة ابن عربي إرتأينا تحديد ديوان ترجمان الأشواق، بوصفه تجربة في العشق، والمكان الأمثل لتجلي العلاقة بين الشعر والتصوف، والتأسيس للكتابة الشعرية الصوفية. والذي يميز الشعر عند الصوفية عموما هو ذلك البعد الأنطولوجي الباطني.

وقبل هذا نورد الحديث عن الحب الإلهي، إنّ الحب من سمة الشعر والشعراء اللذين أسسوا للغة خاصة وجميلة عن العشق، فأجمل الكتابات هي أن يكتب المحب لمحبوبه بكلّ حب وعشق،

وذلك بإختلاف نوعية الحب سواء أكان إلهي، أو إنساني. وسنركز على الحب الإلهي الذي ظهر جليا في ديوان ابن عربي لحدّ تشبيهيه المرأة بالذات الإلهية. " يأتي الحب الإلهي التي يخصها ابن عربي، فيما يبدو بالصوفية اللذين يجعلون من سلوكهم الصوفي نوعا من التخلّق بالأخلاق الإلهية، ومادام الحب صفة إلهية أزلية، فقد حاول الصوفية الأوائل أن يرقوا بتجربتهم من المستوى البشري العادي إلى مستوى خصوصي جدا هو التشبه بالحب الإلهي الأزلي"(عبد الحق منصف، 2007، ص84).

أي حب الله للعالم والموجودات سيكون حب إلهي أزلي، وحب الصوفية لله سيأخذ المنحى الإنساني، إنّ حب الله للعالم من خلال الموجودات، التي تتصدر بفعل معرفة الله في جميع صوره، أماّ الحب الإلهي فيتعلّق بالوجود الإلهي الذي هو حادث وليس أزلي" لأنّ الإنسان صورة وجودية مركبة فهو صورة للألوهية والعالم، فقد كان أيضا الحب الإلهي متعدد الإتجاهات، فهو حب للألوهية من جهة، ولتجلياتها عبر أشكال موجودات العالم أيضا"(عبد الحق منصف، 2007، ص84).

إنّ الحب الإلهي هو حب جامع لكل مظاهر الألوهية، والإنسان، إنّ الحب الإنساني للألوهية ينفتح على كلّ المراتب والأشكال الوجودية، إذ سيصبح حب المرأة من الحب الإلهي، حب كوني يبلغ كل المستويات التي تؤدي إلى الجمال الإلهي الذي يتجسد أو يظهر من خلال المرأة. لأنّ الحب غايته الجمال والله جميل يحب الجمال.

إنّ تصوير الصوفية للحب وحدوا أو جمعوا في تصنيفهم بين الإلهي والإنساني، والروحي والجسماني، وفي هذا التوحيد يتّم تجاوز ثنائية الروح والجسد، فتعتبر المرأة صورة تجلي من تجليات الله تبرز المرأة بوصفها رمزا على الله المتجلي. إنّ المرأة في التعبير الصوفي تعبّر عن الحب الإلهي، وهذا لا يفهم إلاّ رمزا، لأنها الرمز الأكمل لتجلي الألوهية، وهذا ما يجمع بين الخاصية الإنسانية والإلهية وتكون بذلك مظهرا من مظاهر الجمال الإلهي، "إنّها رمز الحكمة والحب، وإنّ جمالها ما هو إلاّ أمارة على الجمال الكلّي الدائم"(أسماء خوالدية، 2014، ص58). إذن المرأة هي رمز في التعبير عن المواجيد الإلهية.

كما أنّ حب المرأة محطة هامة نحو الحب الإلهي أو العشق الإلهي، لذلك نجد ابن عربي يلّح على ضرورة الحب الإنساني الذي سيكون تمهيدا ولقاءا للحب الإلهي، "فالحب الإنساني هو الخبرة الأولى التي لا بد أن يتأسس عليها"الحب الإلهي" وأن"حب النساء" يعد من صفات الكمال الإنساني، مرتكزا في ذلك على مرويات تنتسب للنبي(ص) مثل:"حبب إلي من دنياكم ثلاث: الطيب والنساء وقرّ عيني في الصلاة"(أسماء خوالدية، 2014، ص58).

إنّ حب الألوهية لديها أشكال مختلفة، لدرجة الإفتتان "وإذا كان الجمال الإلهي يفتن ويدهش الإنسان، فإنّ هناك مظهر أخر للألوهية يفزعه ويجذّر فيه الإحساس بالمحدودية ومشاعر النقص والتناهي، هو مظهر الجلال الإلهي"(عبد الحق منصف، 2007، ص98). لقد ربط الصوفية الحب بالتجلي الجمال الإلهي، وهذا التجلي إرتبط بالإيجاد، فتوضحت لنا أنّ الألوهية في جوهرها تعبّر عن الحب يقول ابن عربي:

"ولما رأينا الحب يعظم قـــــــدره وما لي به حتى الممات يـــــــدان

تعشقت حب الحب دهري ولم أقل كفاني الذي قد نلت منه كفاني"(ابن عربي، 1985، ص322).

لقد خاطب ابن عربي في ديوانه هذا المرأة التي اختزلت في شخص نظام الملقبة بعين الشمس، " إنّ ابن عربي يخاطب الأنوثة في هذا الشعر على مستويين: مستوى أول يرتبط إمّا بالألوهية، أو بالطبيعة، أو بالمرأة، ومستوى ثاني عميق يرتبط بالسر الذي يوحد هذه المجالات هو سر الأنوثة السارية في العالم"(عبد الحق منصف، 2007، ص141). ولكن ما يهمنا في هذا المبحث هو العشق الإلهي وكيفية تجليه في الخطاب الشعري الصوفي من خلال شعر ابن عربي حول المرأة. والذي يهمنا هنا هو المستوى المرتبط بالألوهية والعشق الإلهي.

لقد استنكر الفقهاء هذا الديوان ورفضو وصله بالأسرار الإلهية، ممّا جعل ابن عربي يكتب شرح لهذا الديوان أسماه ذخائر الأغلاق لشرح ترجمان الأشواق، وجاء هذا للدفاع عن تجربته، التّي تأولّت الحب ودرجة الجنون فيه وهو العشق بما هو تجربة مع الإلهي. يقول ابن عربي في شرحه:

"كلما أذكره مما جرى ذكره أو مثله أن تفهمـــــــــا

منه أسرار وأنوار جلت أو علت جاء بها رب السما

فاصرف الخاطر عن ظاهرها واطلب الباطن حتى تعلما"(ابن عربي، 1966، ص11).

نلاحظ في هذه الأبيات دعوة ابن عربي، إلى تجاوز الظاهر إلى الباطن، لقد تألم ابن عربي في هذه القصيدة ولم يجد شفائه إلى على إمرأة نظام صاحبة البيت القصيد هنا، فألم الذات الكاتبة طاغي بشكل ملفت وحزين، لذلك نجد أنّ شرح ابن عربي لترجمان الأشواق قد نحا منحى تأويلي باطني، وتجاهل الظاهر، وقد تضاربت الأراء فيما يخص أساس هذا الديوان، واقروا بأنّه" أقرب إلى تجربة ابن عربي الوجدانية الخاصة منها إلى التجربة الروحية الصوفية، فغلبّ الظاهر على الباطن، خلافا لابن عربي الذي غلب الباطن على الظاهر في شرحه"(خالد بلقاسم، 2004، ص169). وفي علاقة الظاهر بالباطن في هذا الإطار حديث عن المحل والتجلي، فقيمة التجلي تظهر من خلال المجلى، وصورة هذا المجلى يأخذ معنى الظاهر،فإنّ به يتحدد الباطن، لذلك ذهب ابن عربي أنّ محل التجلي الإلهي هو المرأة، لقد تبين لنا أنّ ترجمان الأشواق تجربة خاصة وعميقة في العشق، فهي إعادة كتابة تستند إلى الخيال، فيتميز شعر الصوفية أساسا بارتباطه بتجربة مع المطلق.

نتائج الدراسة:

يعدّ الشعر منبع أساسي من منابع الأدب الصوفي، لهذا كانت العلاقة بين الشعر والتصوف لها ترابط عميق وتجسدت من خلال اللغة. من هنا كانت اللغة عند ابن عربي هي الموجود ذاته، بعبارة أخرى لغة كشف للموجود، وتنكشف في لغة الوحي(القرآن)، ولغة الإلهام(الشعر)، ويسمع الموجود(الإنسان) نداء هذه اللغة من أعماق الباطن.

-إنّ اللغة في التصوف وعند ابن عربي هي لغة الحوار بين الله والإنسان، ووصل بين العالمين المرئي واللامرئي من خلال التجربة التي يعيشها الصوفي.

-إنّ الرغبة في كشف هذه التجربة تظهر من خلال التعبير التّي تتجسد أساسا في الشعر، عن طريق تأسيسه للكتابة الشعرية.
-إنّ الكتابة الشعرية تعتبر الوسيلة الأولى التّي وظفها ابن عربي للإفصاح عن الأسرار، وبالتالي الوصول إلى المعرفة، فبواسطة هذه اللغة الشعرية يكشف الصوفي عن عالمه.
-اللغة الرمزية عند ابن عربي هي اللغة الكونية الوجودية، والتّي عرفت وجودها من خلال القول الشعري بإختلاف أنواعه العذري، الغزلي....الخ.
-الشعر عند ابن عربي هو بمثابتة إعادة كتابة تستند إلى الخيال، فيها تظهر علاقة الظاهر بالباطن، من خلال التجربة مع المطلق(الله)، معبرا عن عشقه للمطلق عن طريق المرأة، أو الرمز بالمرأة، ما يعرف بالعشق الإلهي.

خاتمة:

وهكذا إنتهى ابن عربي إلى نظرة تتأسس على وجوبية القول بأنّ الشعر من أهم محطات للتعبير عن التجربة الروحية التّي يحياها أو يعيشها العارف المتصوف، ومن هنا نجد أنّ النتيجة الضرورية التّي يصل إليها إبن عربي تفيد بأنّ التجربة الروحية (التصوف)، والتجربة الشعرية (الشعر) متلازمان وجمعهما هو كشف عن حقيقة العلاقة بين الإلهي والإنساني في هذا الخطاب من خلال ثنائية الظاهر والباطن، وتأسيس لكتابة شعرية داخل النص الصوفي مرتكزها الخيال.
فالتصوف باعتباره تجربة فردية وجودية، فلا يمكن أن يظل بعيدا عن الشعر باعتبار هذا الأخير من الأجناس الأدبية التّي لها تأثير عميق في الإنسان خاصة، وذلك من خلال الأحاسيس والوجدان، وهذا ما يرتبط به أساسا التصوف. أي اللغة المعبّر عنها داخل هذا النص. فكانت تجربة اللغة من أهم التجارب التّي مرّ بها المتصوفة وخاصة ابن عربي في طريقة تأسيسهم للكتابة وبالأخص الكتابة الشعرية، ومن هنا جاء مطلبهم في التعبير هو الإخبار عن هذه التجربة، لذلك جاء الشعر عند ابن عربي كما مارسه بوصفه شعر في العذرية والمتعة موجه للمرأة.

إذن تتجلى لغة المتصوفة في مدى قدرتها على ربط الكتابة باللألوهية مجسدة في المرأة، بعبارة أخرى تأسس الشعر عند ابن عربي على جانب لغوي أنثوي. فالشعر في التجربة الصوفية هو لغة للألم والوجد والشوق، وكذلك العشق، ويركز الصوفي على علاقته بالمطلق على الحب الإلهي، الذي يعبّر عنه ابن عربي من خلال عشق المرأة.

قائمة المراجع:

1.ابن عربي(1985)، الفتوحات المكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
2.ابن عربي(1966)، ترجمان الأشواق، دار صادر، بيروت.
3.أدونيس(1978)، الثابث والمتحول، بحث في الإبداع والإتباع عند العرب، صدمة الحداثة، دار العودة، بيروت.
4.أدونيس(1979)، مقدمة في الشعر العربي، دار العودة، بيروت.
5.أسماء خوالدية(2014)، الرمز الصوفي من الإغراب بداهة إلى الإغراب قصدا، منشورات ضفاف والإختلاف، بيروت، الجزائر
6.أرسطو(بدون سنة)، فن الشعر، مكتبة أنجلو المصرية.
7.العربي الذهبي(2000)، شعريات المتخيل إقتراب ظاهراتي، دار المدارس، الدار البيضاء.

8.خالد بلقاسم(2004)، الكتابة والتصوف عند ابن عربي، دار توبقال، المغرب.

ساعد خميسي(2010)، ابن العربي المسافر العائد، منشورات الإختلاف ودار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، بيروت.

9.سفيان زدادقة(2008)، الحقيقة والسراب، قراءة في البعد الصوفي عند أدونيس، منشورات الإختلاف، الجزائر.

10.عادل ضاهر(2000)، الشعر والوجود، دراسة فلسفية في شعر أدونيس، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا.

11.عبد الحق منصف(2007)، أبعاد التجربة الصوفية، الحب، الإنصات، الحكاية، إفريقيا الشرق، المغرب.

12. عبد الهادي مفتاح(1998)، الشعر وماهية الفلسفة، مجلة فكر ونقد، العدد الثامن، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.

13.مارتن هايدجر(1994)، إنشاد المنادى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

14.مارتن هايدجر(1997)، نداء الحقيقة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

15.وفيق سليطين(2013)، الشعر والتصوف، دار الحوار، سوريا.

الأسطول العُماني ودوره في نشر ثقافة السلام في البلدان المطلة على المحيط الهندي في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي

The Omani fleet and its role in spreading the culture of peace in the countries bordering the Indian Ocean in the second half of the seventeenth century AD

د.خليل بن عبد الله العجمي، باحث في التاريخ العُماني، وزارة التربية والتعليم-سلطنة عُمان

ملخص: يتناول هذا المقال دور الأسطول العُماني في إرساء ثقافة السلام في الفترة التي تلت طرد البرتغاليين من عُمان سنة 1650م وحتى 1700م والتي انتهت بوفاة الإمام سيف بن سلطان (قيد الأرض) والتي كان فيها الأسطول العماني بأوج عطائه ذلك الأسطول الذي تم بنائه وفق الأنظمة الحديثة لذلك العصر حينما أدرك أئمة اليعاربة ضرورة امتلاكهم لأسطول كان الغرض منه تأمين السواحل العمانية وحرية النشاط التجاري مع دول المحيط الهندي، وستعالج هذه الورقة الجوانب الآتية المساعدات التي قدمها الأسطول العماني للمناطق التي استنجدت بأئمة اليعاربة، من خلال معرفة دور الأسطول التجاري العُماني الذي كان ما أن يحل بمكان حتى يعمل على نشر السلام والتسامح وتأمين حرية حركة مرور السفن والبضائع التجارية عبر السواحل، والذي كان يتجنب سياسة الأعداء ضد الإخطار الأوروبية حتى يمخر الجميع بسلام، كما يبحث في الادعاءات التي تقول أن الأسطول العماني كان يمارس القرصنة، والتي كانت بالفعل مجرد ادعاءات لا أساس لها من الصحة بدليل تلك الرسائل المتبادلة بين أئمة اليعاربة الأوائل مع القوى الأوربية المتواجدة في المحيط الهندي والتي كان يطغى عليها الرغبة في التعاون وتحقيق المصالح بينهم، وأن الأسطول العماني لم يكن يبادر بشن أي هجمات ضد أي طرف ما لم يشكل الطرف الآخر ضده أي تهديدات فقد كان يسمح بحرية المرور للسفن الأجنبية إذا أحسنت التصرف مع الأسطول العماني، كما يتناول دور أئمة دولة اليعاربة في نشر التسامح والتعاون مع الشعوب الأخرى والتي ساهمت في عدم التعرض للسفن الأجنبية، وما يترتب على ذلك من فرض الأسطول العُماني هيبته لنشر السلم في المنطقة من خلال سياسة الوقوف على الحياد في صراع القوى الأوروبية المتواجدة في المحيط الهندي مع بعضها والرغبة في حفظ السلم والأمن.

الكلمات المفتاحية: الأسطول الحربي، السلم البحري، القرصنة، التسامح، التعاون.

ABSTRACT: This article deals with the role of the Omani fleet in establishing a culture of peace in the period following the expulsion of the Portuguese from Oman in 1650 AD to 1700 AD, which ended with the death of Imam Saif bin Sultan (the land registry), in which the Omani fleet was at the height of its fleet, When the imams of the warriors realized the need to have a fleet was intended to secure the Omani coasts and freedom of business with the Indian Ocean countries, and this paper will address the following aspects of the assistance provided by the Omani fleet to the areas that appealed to the imams of warp, Which was to replace peace, tolerance and secure the free movement of ships and commercial goods across the coast, which avoided the policy of enemies against the European notification so that everyone was safe. He also discussed

the claims that the Omani fleet was engaged in piracy, which Were indeed baseless allegations as evidenced by the exchange of messages between the early imams of the Warlords with the European powers in the Indian Ocean, which was dominated by the desire to cooperate and achieve the interests of them, and that the Omani fleet would not initiate any attacks against any party unless it forms The road The other was against threats which allowed freedom of movement for foreign ships if they were well disposed of with the Omani fleet. It also dealt with the role of the imams of the State of Warbara in spreading tolerance and cooperation with other peoples, which contributed to non-exposure to foreign ships. In the region through a policy of neutrality in the struggle of the European powers in the Indian Ocean with one another and the desire to maintain peace and security.

Keywords: naval fleet, maritime ladder, piracy, tolerance, cooperation.

مقدمة:

جاء الإسلام برسالة عالمية ذات مبادئ قائمة على العدل والمساواة وإحقاق الحق. ومن هنا شرّع الإسلام الجهاد من باب الدفاع عن النفس وتخليص المستضعفين من أيدي الظالمين وقد نهج في ذلك منهج عدم التعرض للضعفاء والنساء والأطفال بل ومعاملة الأسرى معاملة إنسانية بعيدة عن التنكيل والتعذيب(السباعي1998م،ص8)، وقد حث الإسلام على التعاون بين الشعوب ونشر رسالة السلام بين الإنسانية كافة (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً**)(البقرة:208).

ناهيك على أنه دعا أتباعه إلى التعيش السلمي مع من يخالفهم في الدين واحترام كل المعاهدات والمواثيق التي تبرم مع غير أتباعه. لقد كان ديناً لا يحمل لغير أتباعه الحقد أو الضغينة إلا من أظهر ذلك للمسلمين واعتدى عليهم، من هنا أوجب الإسلام الجهاد من باب أعلاء كلمة الله والدفاع عن الدين الإسلامي "(التكريتي2005،ص335) حيث قال الله عزوّجل: **(وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ)(البقرة:190).**

وفي الحروب التي خاضها اليعاربة بعد تأسيس دولتهم في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي لم يبتعدوا عن تلك المبادئ التي رباهم عليها الإسلام، فأغلب الحروب التي شنوها لم تكن إلا للدفاع عن أراضيهم وأموالهم وأنفسهم، ولم يكن هدفهم مطلقاً خوض الحرب لذاتها، كما كانت معاملتهم مع أسرى الحرب بعيدة عن التنكيل والتعذيب؛ بل معاملتهم كانت معاملة إنسانية أوجبها الذين ينتمون إليهم وما كان يحصلون عليهم من أموال في تلك الحروب؛ إنما هي غنائم حرب لا تتعارض مطلقا مع منهج الإسلام.

فلا تذكر المصادر العُمانية ولا حتى الأجنبية أنهم مارسوا الظلم بحق أعدائهم أو الشعوب التي خضعت لهم، وأن كل الأمر ينطلق من باب الجهاد، والدفاع عن أراضيهم وأنفسهم وحتى ما يحصوا عليه من جراء تلك العمليات الحربية يندرج تحت باب الغنائم والمكتسبات الحربية، فلا نستبعد أن من كان يعمل في تلك العمليات ينطلقوا من باب تعاليمهم الإسلامية ومن توجيهات قادتهم وأئمتهم. ولذا فان مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال الرئيس التالي:

-ما دور البحرية العمانية في إرساء ثقافة السلام في البلدان المطلة على المحيط الهندي في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي؟

وتفرع عن هذا السؤال أسئلة الدراسة الفرعية التالية:

1.ما الأسباب التي دفعت العُمانيين لتأسيس البحرية العمانية زمن حكام اليعاربة الأوائل؟.

2.ما أبرز الأسباب التي دفعت الأوروبيين لإلصاق تهمة القرصنة بحق الأسطول اليعربي؟.

3.ما ابرز المساعدات التي قدمها الأسطول العماني في إرساء ثقافة السلام في البلدان المطلة على المحيط الهندي في القرن السابع عشر الميلادي؟

أما عن أهداف الدراسة فهي:

-التعرف على أهمية تأسيس أئمة اليعاربة لأسطول بحري في عُمان في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي.

-تفنيد إلصاق تهمة القرصنة عن الأسطول العُماني اليعربي.

-الكشف عن الدور الحضاري للأسطول العُماني في إرساء ثقافة السلام في السواحل المطلة على المحيط الهندي.

انخفضت التجارة الخارجية العُمانية أثناء فترة الاحتلال البرتغالي الذين كانوا يتعقب السفن العربية متخذا القرصنة والهجمات المفاجئة طريقة للاستيلاء عليها في المحيط الهندي، رغم أن مسقط في تلك الفترة كانت تستورد السكر والأرز والقطن والصوف من الهند لكن مع احتكار البرتغاليين لأرباحها(بيدويل، 1985، ص17)، وبعد أن تمكن العُمانيون من إقصائهم عن البلاد، بدأت حركة التجارة تعود من جديد مستفيدة من تطور الأسطول التجاري والحربي الذي استطاعوا به أن يُحكموا سيطرتهم على الخليج العربي وغرب الهند مما أدى إلى انفتاح البلاد اقتصاديا، وهاجر الكثيرين من المناطق الداخلية إلى الساحل للعمل بالتجارة(أحمد، 1994، ص41).

وبدأ السكان يمارسون أنشطتهم التجارية مع الأقطار المختلفة في غرب الهند و شرق أفريقيا، مستغلين حركة الرياح الموسمية التي تتحكم في أوقات ومواعيد سفرهم، ففي طريق الذهاب تستغل اتجاه الرياح الجنوبية الغربية وعند العودة تستغل الرياح الشمالية الشرقية، وكانت هذه الرحلات تحمل معها أشخاص مؤهلين على خوض البحار وما ينجم فيها من تقلبات للطقس(ترمنجهام، 1973، ص35).

لقد لعب موقع عُمان الجغرافي، وطول سواحلها البحرية، ووجود الصحراء، والجبال الأثر الكبير في دفع السكان إلى الاستيطان بالقرب من السواحل والعمل في مجال الصيد والبحر؛ نتيجة شحّ الموارد الطبيعية(السيار، 1992، ص84). ويبدو أن الوصول بالأسطول العُماني إلى الحد الذي تهابه أساطيل الدول الأوروبية لم يكن أمراً سهلا، بعدما تيقن أئمة عُمان أن الصراع مع البرتغاليين لن ينتهي بإجلائهم عن مسقط، فعملوا على تأسيس قوة بحرية وطنية، لمنعهم من التفكير بالاقتراب من السواحل العُمانية، أو تهديد سفنهم التجارية في المحيط الهندي(العجيلي، 1987، ص58)، وحتى يحموا الشواطئ العُمانية، ويتصدوا لأي اعتداءات أجنبية على البلاد، وكذلك لحماية نشاط عُمان التجاري.

فوضعوا الدراسة الوافية لبناء الأسطول العُماني وفق أنظمة ذلك العصر من حيث حجمها، واحتوائها على المدافع الضخمة، وقدرته على تحمل تقلبات البحر، وزودوه بمجموعة من السفن التجارية التي وجدت دعم وحماية الأسطول الحربي(وزارة التراث، 1994، ص9)، فقد حصلوا على خشبه من الهند، وخاصة من إقليم بجوpegu (قاسم، 2000، ص45)، وقد اتخذوا منطقتي سورات ونهر السند مركزين لصناعتها(العجيلي، 1987، ص58)، وبنوا سفناً متطورة اخذوا فكرة بنائها من شكل السفن البرتغالية التي استولوا عليها، مستغنين بذلك عن السفن التي كانت تعتمد على الحبال في شد الألواح بسفن ذات أشرعة مصنوعة من المسامير(العابد، 1988، ص39).

لقد أدرك الإمام ناصر بن مرشد(1624-1649م) أن قوة البرتغاليين تكمن في قوة أسطولهم البحري؛ ولذلك قرر الاهتمام بتنشيط هذا السلاح، لكن وفاته حالت دون تحقيقه، ويعتبر الإمام سيف بن سلطان الأول(1692-1711م) الشخصية التي وضعت حجر الأساس لقيام البحرية النظامية في عُمان، والتي تمكن بفضل قوتها من إحكام سيطرته على الساحل الشرقي لأفريقيا من ممباسا إلى كلوة حتى موزنبيق(الداوود، 1962، ص261)، فوجدت في عصره مجموعة من السفن المختلفة الأحجام والمسميات، فهناك سفينة الملك والفلك وكعب رأس والصالحي والوافي، وكل هذه السفن ضخمة عدا المراكب الصغيرة كان بعضها يحمل ثمانين مدفعا(ابن رزيق، 1995، ص259).

لقد أولى الإمام اهتماما واضحا بتطوير أسطوله البحري الذي بلغ في عهده أوج قوته، فقد كان الإمام يهتم بالسفينة من حيث حجمها وطريقة بنائها حتى أصبحت الدول الأجنبية في الخليج والمحيط الهندي تخشاه(السيار، 1992، ص188)، كما امتلك مجموعة من السفن الحربية القادرة على صد هجمات البرتغاليين، وزاد من عدد جنوده(مايلز، 1983، ص207). ومن أجل تأمينه للأخشاب اللازمة لها عقد مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع بعض حكام الهند مما هيأ لهذا الأسطول أن يكون له كيان بحري مستقل، ونفوذ واسع يمتد شرقاً حتى وادي الأندس وغربا إلى شرق أفريقيا(قاسم، 1979، ص56).

ويعزي هاملتون سبب اهتمام العُمانيين بتطوير بحريتهم إلى **" كرههم للبرتغاليين هو الذي دفعهم وحفزهم على بناء السفن، أو اشتروها لمواجهتهم في البحر، ومحاولة تأمين السواحل البحرية ليعملوا على أهانتهم .. حيث تمكنوا بفضل هذا الأسطول من الحصول على بعض الالتزامات المالية على الرغم من قلة سفنهم، ولجوؤهم في بعض الأحيان إلى إشراكهم للسفن التجارية والحربية معا في الصراع "** (Hamilton, 1930m p50-51)، أما (لوكهارت) فيرجحه إلى موقع عُمان المتميز، ووجود ميناء مسقط الذي ساهم في رفد الاقتصاد العُماني، بالإضافة إلى حب العُمانيين للملاحة والمغامرة الجغرافية (لوكهارت، 1978، ص89).

ويصف القس (مانويل جودنهو) في رحلته المؤرخة سنة 1663م قـوة البحرية العُمانية بقوله: **" ولم يكتف – أي سلطان بن سيف – بإجلائنا عن بلاده بل اجترأ على اقتفاء أثرنا حتى بالبلاد التابعة لنا إذ حاصر منبسه، وعاكسنا في بمباي، وأسرت سفنه سفنا برتغالية كثيرة "**(جيان، 1927، ص251-252)، فقد أخذ الإمام على عاتقه ضرورة مطاردة البرتغاليين في البحار

الشرقية؛ لتخليص الجميع من أخطارهم، ونشر السلام بين الشعوب التي عانت من ظلمهم، وبلغت البحرية العُمانية في عهده ذروتها، لدرجة إنها نافست فيها الأساطيل الأوروبية المتواجدة في المحيط الهندي، مما جعل الآخرون يأخذون الحيطة والحذر في التعامل مع هذا الأسطول أو التعرض له بسوء(العابد، 1988، ص64).

حتى أضحى هذا الأسطول، كما وصفه ويلمسون-رئيس الوكالة الهولندية في مسقط سنة 1674م- بأنــه كان:(سلوت، 1993م)" **يتكون من خمسة عشر سفينة إلى ستة عشرة سفينة مع سفن صغيرة مرابطة لها مزودة بأسلحة تراوحت بين90-95 مدفع يقودها الملاحون الذين يستدعون في حالة الضرورة من أعمالهم الفردية في الصيد والملاحة، وكان يشتغل فيه العمال والملاحين والحمالين الذين يتقاضون أجراء بين 9-12لارية"** (سلوت، 1993، ص197)، ويقدم (مارتن فرانسوا) واصفاً الأسطول العُماني المتواجد فـي المحيط الهندي، بأنه كان يتكون من 12- 15 سفينة مدججة بأسلحة حربية، وكان على استعداد لمواجهة البرتغاليين.

ومن بين سفنه ما هو ضخم بدليل كلام فرانسوا أنها تتسع حمولة كل واحدة منها مابين 35-500 طن حيث تمكنوا من خلال أسطولهم هذا من الاستيلاء على حمولة مجموعة مـن السفن تابعة لتجار أثرياء بالقرب من مسقط، لكن على النقيض الآخر يرى بعض الأوروبيين والرحالة الذين زاروا المنطقة خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر أن ازدهار البحرية العُمانية يشكل خطرا قادما للبحار الشرقية، وهذا ما أوضحه الرحالة فريزر Fraser أثناء زيارته للخليج سنة 1677م موضحا كيف أن اليعاربة بدؤوا يشكلون خطرا على البرتغاليين، وهذا أيضا ما أوضحته شركة الهند الشرقية الانجليزية بقولها **"وأنهم قائمون على الدوام على سلب البرتغاليين، والاحتراس يقتضي ألا نحاول استفزازهم أو الاشتباك معهم إذ أننا لن نجني من وراء ذلك شيئا سوى ضربات تكال علينا "**(مايلز، 1983، ص207).

لقد حملت كثير من مؤلفات الرّحالة والكتاب الأوروبيين عبارات القسوة بحق الأسطول العُماني، وضرورة الاستعداد لمواجهته، فكانت تقارير شركة الهند الشرقية الانجليزية حافلة بالتعليمات إلى مراكزها ووكلائها خاصة في بندر عباس بضرورة الاستعداد والتصدي لأيه محاولات انتقامية وهجومية من قبل الأسطول العُماني، الذي كان يوقف حركة زحف البرتغاليين لاحتلال إقليم ما، فكان من جملة ما كتبه نائب الملك في الهند في رسالة إلى حكومة لشبونة جاء فيها: **"أصبح العرب على ثقة كبيرة بأنفسهم[..] بحيث يتطلب مواجهتهم إرسال أسطول كبير لا من أجل تدميرهم فقط , وإنما من أجل الحيلولة دون توجههم إلى ممباسا وهو أمر أصبح في مقدورهم تحقيقه"**(أحمد، 1994، ص44).

ولقد وصف ذلك الأسطول قائلا:" **وقد تحولت عُمان في ظل اليعاربة إلى اكبر قوة بحرية غير أوروبية في مياه الشرق، وما كاد ينتهي القرن حتى تمكن الإمام سلطان بن سيف من طرد البرتغاليين من كل ممباسا وكليوا وبمبا، وإرساء أسس أول حكم عُمان لإفريقيا الشرقية"**(كيلي، 1979، ص18)، وفي حقيقة الأمر أن المؤرخين الأجانب دأبوا على وصف الأعمال التي تقوم بها البحرية العُمانية زمن اليعاربة بأنها نوع من القرصنة البحرية، في الوقت الذي تناسوا فيه الأعمال الوحشية التي مارسها البرتغاليون بحق الشعوب التي خضعت

لهم(المليباري، 1985، ص262-263) فاعتبروها نوعاً من الأعمال الضرورية؛ لتكوين الإمبراطورية البرتغالية واللازمة لبناء مستعمراتهم في الشرق، في حين وصفت أعمال العرب بأنها لأجل السرقة والنهب وحب الانتقام(قاسم، 1985، ص115).

وكانت بعض السفن الأوروبية نفسها تمارس عمليات القرصنة بدليل ما ذكره سلوت (SLOT) أنه في بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر أصبح البحر والمكان الذي تتركز فيه القوات الأوروبية ملاذاً لقراصنة البحر الأوروبيين الذين كانوا يهاجمون سفن الملاحة البحرية التجارية، وكانت منطقة ارتكازهم في شمال مدغشقر، وهو لقطاع طرق أوروبيين أجبروا على الخروج من بلدانهم نتيجة التعصب الديني والطائفي وعاشوا يجوبون البحار كقطّاع طرق يتصيدون السفن المارة لنهبها(سلوت، 1993، ص225).

وقد تضررت الدول الأوروبية نفسها من الأعمال التي يمارسها هؤلا الناس، فقد كانوا يهاجمون سفنهم القادمة من الهند، وأرسلوا من أجل ذلك الحملات للقضاء عليهم. وفي أحدى تلك الحملات- التي سيرها الانجليز لهم قبالة سواحل مدغشقر- تمكنوا من إلقاء القبض على الكابتن الانجليزي(موريس)، وتمّ حجزه مع كامل طاقم سفينته، كذلك القوا سنة 1705م القبض على القائد (مورفال) أثناء عودته من البنغال إلى فارس(Hamilton, 1930m p21-45)

للبحرية العُمانية في ذلك الوقت أهدافٌ واضحة، وهي لصدُّ هجوم أي اعتداء خارجي بمعنى الدفاع عن النفس، ولتقديم المساعدة للمناطق التي تستنجد بأئمة اليعاربة كموقف إسلامي يحتم عليهم نصرة إخوانهم في الدين، وهذه ما أعتبر عمل غير مقبول على حسب زعمهم. ويرجع ذلك إلى عدم اعتراف تلك الدول بحق الشعوب في الدفاع عن أراضيها. أما بالنسبة للعمانيين فإنهم اعتبروا ما يقومون به يندرج تحت الرغبة في الدفاع عن وطنهم ولتثبيت أمور الدين(فاين، 1995، ص89)، وقد أوضح ذلك أيضا لوريمر بقوله:" **دأب الأسطول العُماني على الوقوف في وجه كل من هدد أمن وملاحة التجار العرب خاصة والعُمانيين، فلم يتهاونوا في الهجوم واعتراض أي سفينة تابعة لجهة تعرض العُمانيين لخطرها، وخاصة السفن التابعة للقراصنة الهنود، وبعض سفن الانجليز**"(لوريمر، 1994، ص84).

كان واضحا أن نشاط البحرية يهدف إلى تقديم المساعدة والنجدة للشعوب التي تستجدي بأئمة اليعاربة يأتي الواجب يحتم عليهم نصرة بني جلدتهم، ومحاولة منهم من بسط السلم في الأقطار المختلفة وخاصة الضعيفة منها، لعلم شعوبها ما سطره العمانيون من بطولات حينما طردوا البرتغالين من بلادهم بفضل اتحادهم وقوة أسطولهم، فكانت أولى محاولات الاستجداء بالعمانيين لفرض سيطرتهم وهيبتهم على الساحل الشرقي لأفريقيا، حينما أستنجد ملوك زنجبار وبمبا Pomba سنة 1652م بالإمام سلطان بن سيف الأول بعدما ضاقوا ذرعا بالبرتغاليين؛ فما كان من الإمام إلا أن أرسل أسطوله الحربي إلى هناك، وقد تمكنت القوات العُمانية من هزيمة الحامية العسكرية البرتغالية في زنجبار(أحمد، 1994، ص44)، رغم قلة الجنود العُمانيين الذين استطاعوا- بفضل قوة عزيمتهم- من دحر القوات البرتغالية خارج جزيرتي بتّا وزنجبار (Coupland, 1938, p67-68)، وقد احترم العُمانيون الأديان الأخرى الموجودة هناك كالمسيحيين, وكان هذا كفيلا بدخول الكثير منهم إلى الإسلام(الغنيمي، 1998، ص189-190).

وكدليل على أن العمانيين لم تكن لهم النية في احتلال البلدان التي كانوا يقدموا لها المساعدات، أنهم لم يكونوا يتدخلوا في شؤونها الداخلية، وإلقاء تلك المسألة على شعوبها لتقرر مصيرها، فقد دأب الأسطول العُماني على تلبية النداءات التي تأتيه من سكان شرق أفريقيا، فقد لبى الإمام سلطان بن سيف الأول أيضا نداء أهالي بتا و فازا Faza؛ لتحرير بلادهم من البرتغاليين، فأرسل لهم أسطوله الحربي سنة 1660م الذي تمكن من أحكام قبضته على المدينتين من دون أن يسيطر على قلعة يسوع(Coupland, 1938, p66)، وبعد أن أنهى الأسطول المهمة عاد إلى مسقط بعد أن عين محمد بن مبارك المزروعي حاكما على ممباسا؛ لتنظيم أمورها(السيار، 1992، ص116).

وفي سنة 1666م قام عرب الصومال ببعث رسالة سرية إلى الإمام سلطان بن سيف الأول أوضحوا فيها الظلم والمعاناة الذي وقع عليهم؛ جراء الأعمال التعسفية التي كان يمارسها البرتغاليون ضدهم(شلبي، 1993، ص667)، فبعث الإمام لهم قائده محمد بن مسعود الصارمي على رأس جيش بحري، فوقعت بين الطرفين معركة بحرية تمكنت على أثرها قوات الإمام من طرد المحتلين من أراضي الصومال من دون أن يستقروا بها، بل جعلوا إدارة شؤونها تحت تصرف القبائل المحلية هناك.

وقد عم الفرح أرض الصومال بعد إخراج البرتغاليين منها " **ورجع الأمير إلى عُمان مسرور الحال، واخبر الإمام أخبار سارة عن نهاية القتال ضد الذين كانوا يفعلون أمور المكروه والمنكر، وذكر أن المسلمين يدعون له بالعمر الطويل، والخير الجزيل، لأنه دفع عنهم الذل والبلوى، وتفضل فسمع منهم الشكوى، وكان ذلك الوقت سنة 1076هـ / 1666م، وطاب قلب الإمام لذلك** "(أحمد، 1994، ص44)، ولم تكن للإمام نية في البقاء في أراضي الصومال، وإنما فضل بقاء الحكم في يد أهلها، وفضل للأسطول العُماني الرجوع إلى مسقط دون أن تكون له نية في البقاء.

وفي سنة 1669م قدّم الأسطول العماني المساعدات للإمارات العربية على ساحل شرق أفريقيا نتيجة تعرضها لمضايقات البرتغاليين وقد استطاع ذلك الأسطول أن يوسع نشاطه إلى ما بعد جنوب موزنبيق، من أجل تأمين حركة الملاحة البحرية العربية، وضرب مصالح البرتغاليين، مستغلين توافق المصالح بينهم وبين سكان تلك البلدان في كرههم للبرتغاليين، فالعُمانيون كانوا مصّرين على الانتقام منهم يدفعهم إلى ذلك فرحة الانتصارات السابقة، والمكانة الدينية التي سوف يحظون بها إذا قتلوا في سبيل الدفاع عن دينهم(عثمان، 1987، ص55).

ومنذ احتلال البرتغاليين لممباسا سنة 1632م، واصلوا زحفهم فتمكنوا في هذه السنة أيضا من احتلال بتا التي كان تحكمها قبيلة النباهنة العُمانية، حيث لاقى سكان ممباسا عامة والعرب خاصة الويل من بطشهم وتحملوا مشاق العذاب لمدة نصف قرن من الزمن، وساد زنجبار حالة من الرعب صاحبها يأس من قبل السكان من جموع البرتغاليين (حريز، 1988، ص18). وبعد أن دخل العُمانيون إلى الحصن لم يقتلوا أحداً ممن كان في القلعة من المسالمين، واستولوا على ثروات الحصن بعد أن دلهم عليها أحد البحارة. وبعد أن تمكن العُمانيين من إحكام زمام الأمور في ممباسا ألقوا القبض على ثمانية برتغاليين وثلاثة هنود وامرأتين ممن كانوا في

القلعة(Coupland, 1938, p66)، حيث تم أخذهم إلى مسقط مقيدين بالحديد، وأطلق سراح اثنين من الهنود وتمكن البعض منهم الفرار من قبضة العُمانيين(Axelson, 1960, p175). وبعد الاستيلاء على القلعة عرضت مدينة (مقديشو) الانضمام إلى لواء الإمام سيف(العجيلي،1987، ص176).

وبعد الانتصار الذي حققه العُمانيون، تشكل وفد من زعماء قبائل ممباسا والقبائل العربية والزنجية للقاء الإمام وتهنئته بالانتصار العُماني على البرتغاليين في ممباسا، وعند وصولهم إلى عُمان استقبلهم الإمام وأكرمهم، وبعد أن تلقوا الهبات والمساعدة، أمر أن يحملوا إلى بلادهم على ظهر السفن الضخمة التابعة للإمام وهي: كعب رأس ، والملكي ، والفلكي، و أرسل معهم محمد بن علي العمري؛ ليكون واليا على ممباسا بعد أن أباح القلعة للأهالي، واكتفى الإمام بأخذ الأسلحة(المزروعي، 1995، ص123).

ولم يكن للعُمانيين أية نية في الإقامة في شرق أفريقيا وتكوين دولة تابعة لعُمان ويفسر (سبنسر) ذلك: أن الأحداث التي عصفت بعُمان من صراعات داخلية وصراع بين أبناء البيت الحاكم قللت من اهتمام أئمة اليعاربة الذين أتوا بعد ذلك، بشرق أفريقيا مع أنهم قاموا بتعيين من ينوب عنهم كحكام مباشرين للاهتمام بتسيير شؤونها(ترمنجهام، 1973، ص56)، لكن السلطة بقيت بيد أهلها.

ولقد توفرت عدة عوامل هيأت لعُمان تزعم حركة الجهاد ضد البرتغاليين في شرق أفريقيا أولها قرب الأراضي العُمانية من السواحل الأفريقية، وثانيها الاستفادة من الرياح الموسمية في تسيير السفن إلى تلك المنطقة مرتين في السنة، إذا أضفنا اكتساب أهل عُمان خبرة ملاحية منذ القدم للساحل الشرقي الأفريقي وما يحتويه من موارد طبيعية تمثل جل صادرات شرق أفريقيا مثل العاج والذهب والرقيق(عبد الحليم، 1989، ص165).

ناهيك عن استجابة الإمام سيف بن سلطان الأول لنداءات سكان البحرين لتخليصهم من الفرس، فقد أرسل إليهم أسطوله الحربي سنة 1704م لتقديم النجدة لهم، حيث كان له ما أراد، وبعد أن طرد الفرس منها اختلف أهل البحرين على بقاء القوة العُمانية في بلادهم، فكان قسم يرى بقاء البحرين خاضعة للعُمانيين حتى يتمكنوا من تثبيت أنفسهم ، وليبعدوا عنهم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها الجزيرة من جديد، والقسم الآخر لم يبدِ أيَّ ترحيب بذلك. فاضطروا للهرب للساحل الشرقي لشبة الجزيرة العربية، رغم محاولة الفرس المتكررة لاستعادة الجزيرة بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية لكن هذه الدّول أصرت على عدم التدخل في شؤونها(محمد نجاح، 1996، ص130).

لكن سرعان ما غير الإمام رأيه حول البقاء في البحرين، وقرر سحب القوات العُمانية منها، بعد بقائها لفترة قصيرة من الزمن(سلوت، 1993، ص71)، فقد فضّل عدم التدخل في شؤون الدولة الأخرى، والاكتفاء بتقديم المساعدة لها.

وفي الجهة الجنوبية الغربية كانت سواحل جنوب اليمن قبالة خليج عدن هدفاً لنشاط الأسطول العُماني بحثاً عن أية تحركات للأسطول البرتغالي(القاسم، 1996، ص243)، الذي كان عازماً على الانتقام من الأسطول العُماني سيما بعد طرده من مسقط خاصة اتخذوا مضيق باب المندب

نقطة لعملياتهم ضد السواحل العُمانية. ونتلمس ذلك من الرسالة غير المؤرخة التي بعث بها الإمام سلطان بن سيف الاول إلى الوزير اليمني أحمد بن الحسن الدوافع الحقيقية لتحركات البحرية العُمانية قرابة السواحل اليمنية والتي كانت بغرض تتبع البرتغاليين بدليل كلام الإمام سلطان (..**أنا لما بعثنا جيشنا.. وسلّطناه على جهاد عبدة الأصنام، وقتال أعداء دين الإسلام الذين نقضوا عهودنا، ونكثوا عقودنا، وقتلوا رجالنا، واختطفوا أموالنا..**)(البطاشي، 2001، ص40).

وأوضح الإمام سلطان بن سيف الأول في رسالته أن البحرية العُمانية عندما تقترب من سفن الأجانب كان بهدف معرفة هوية أصحابها لا غير، ولكن الخوف الذي كان يصاحب ذلك هو ما يدفعهم للفزع، وان الرسالة التي كان يريد إن يوصلها هي أن جنوده لا يستبقون القتال إلا إذا تعرضوا لخطر يهدد حياتهم **(فإن أصحابنا لم يعترضوه إلا لمعرفة أهله وتمييزه ، فقتلهم جنودك وحشودك لأنهم اقبلوا في زورق صغير وأصحابك في مركب صغير)**، ويبين له كذلك تنبيها هاما أنه إذا ارتكب أصحابه أي ذنب بحق سفن أي دولة دون وجه حق، فلن يتوانى مطلقاً في معاقبتهم، حتى يرد الحق إلى أهله **(أن أصحابنا إن كانوا اقترفوا ما لا يحل من الفعال فاءنا من ذلك صغير الراحة، بقي الساحة لأني نهيتهم وزجرتهم، وخوفتهم وحذرتهم ، فمن أراد منهم الإنصاف في شي أبلغتهم إياه، و أنفذت له فيهم حكم كتاب الله)**(البطاشي، 2001، ص41)، ولم يكن العُمانيون يضمرون سوء النية للزيديين فلقد كان همهم الانتقام من البرتغاليين، حيث أوضح ذلك صاحب كتاب يوميات صنعاء حين قال: **(ولم يكن لهم قصد إلا في الفرنج لما بينهم من الحروب فيما مضى..)**(القاسم، 1996، ص178).

واستطرد قائلا:**(ونظنكم تعلموا أن الفرنج حرب لنا من سالف الزمان ونستحل قتلهم ومالهم..)** وقد أوضح له عتابه الشديد لوقوفه بعض الأحيان مع البرتغاليين ضد العُمانيين **(..لكننا بلغنا أنكم في جناب الله قد فرطتم ولأعداء الله على أصحابنا قد عاضدتم)**(البطاشي، 2001، ص48).

وفي سنة 1081هـ / 1671م قدّم الإمام سلطان بن سيف الأول مساعدة لسكان اليمن ضد الهجمات البرتغالية، عندما أرسل أسطوله الحربي لفك الحصار الذي فرضه البرتغاليون على جزيرة سوقطرة(Sergeant, 1983, p84)، كما قدم لهم مساعدات مادية عام1082هـ / 1672م عبارة عن ألفي رطل(وحدة وزن،2000رطل=907) من الرصاص لمساعدتهم ضد البرتغاليين بعد هجماتهم المتزايدة على السواحل اليمنية، واستيلائهم على بعض من المراكب هناك، ومن بينها مركبين من المراكب العُمانية كانت متجهة إلى عُمان(القاسم، 1996، ص32-34).

وعكست الرسائل المتبادلة بين أئمة اليعاربة ومندوبين الشركات الأوروبية ما يؤكد على أواصر التعاون والاحترام المتبادل بين الطرفين. فمن الرسالة التي وجهها (فان ويك) المدير الهولندي في بندر عباس إلى الإمام سلطان بن سيف سنة 1665م عارضا عليه التعاون ، والسماح للهولنديين بإقامة وكالة تجارية(طارق،د.ت،ص15) لهم في مسقط، فما كان من الإمام إلا أن رد عليه برسالة جاء فيها: **"إن رسالتك تلك ملأى بالتفهم ومفعمة بالتعبيرات اللائقة ومحلاه بعبارات الود والنبل واللطف والأدب.. لقد جاءنا مبعوثك معربا عن رغبتك بإرسال شخص بإذن الله إلى مدينتنا التجارية مسقط... على أن يستخدم لهذا المشروع بعض البواخر**

والمراكب لنقل البضائع منها وإليها لغرض التجارة، وأنه سيحضر إلينا بعض الأشخاص من قبلكم للإقامة في مدينتنا التجارية للقيام بكل ما يلزمك من خدمات. ونحن إذ نجيب على طلبك هذا، نؤكد بأن مدينتنا التجارية هي مدينتكم التجارية..)(سلوت، 1993، ص179-180).

كما عيّن الإمام سلطان سفيراً له في بتافيا، بغرض توطيد العلاقات التجارية بين البلدين، حيث أظهر اليعاربة حسن نواياهم تجاههم وعدم معاملتهم معاملة الأعداء، ويتضح من ذلك إطلاقهم لسفينة هولندية كانت قد صودرت في الهند(سلوت، 1993، ص182)، وعندما ناقش المسئول الهولندي إمكانية تطوير التجارة الهولندية مع عُمان، أبدت عُمان ترحيبها بإقامة علاقات تجارية وسياسية مع هولندا، ويظهر ذلك واضحا في رد ممثلي الإمام سلطان بـن سيف للأب كير Abbe Carre قائلين له: **"أن عُمان ستكن مزيدا من الاحترام والتقدير لفرنسا إذا لم تشن حربا ضد الهولنديين أهم أصدقائهم الذين يساعدونهم بالذخائر في حروبهم ضد البرتغاليين، وأن مساعدتهم هي التي مكنتهم من تسليح أسطولهم في مسقط، ومهاجمة هذا الأسطول للبرتغاليين في باسيين"**(العجيلي، 1987، ص99).

ورحب الإمام سلطان بن سيف الأول كذلك بالتعاطف مع الفرنسيين، لوقوفهم على الحياد في حربه مع البرتغاليين، ومن أجل ذلك أرسل شخصين إلى الأب (كارنية) شكر من خلالهما الفرنسيين على وقوفهم معه وعدم محاربتهم للهولنديين، حيث قام الإمام بتزويدهم بالأسلحة وبعض الإدلاء البحرييّن في حربهم مع البرتغاليين في غرب الهند.

وهكذا رأينا الدوافع من تأسيس البحرية العمانية خلال فترة حكم أئمة اليعاربة الأوائل، والآثار التي ترتبت عليها مستفيدة من موقع عمان الجغرافي وطول سواحل عمان وتامين الحصول على الأخشاب من أجل تأسيس قوة بحرية وطنية ساهمن في درء الأخطار التي تهدد عُمان وأسطولها التجاري مستفيدة كذلك من الدعم الذي لقاءه من الأئمة لدرجة أصبح معها من القوة أن أتهم بأعمال القرصنة لكن كان له أهداف نبيلة لصد الهجمات الخارجية، ولتقديم المساعدة للمناطق التي تستنجد بالعمانيين الأثر الأكبر في تقديم المساعدات للشعوب التي تستنجد بالعمانيين لتخليصها من الاحتلال البرتغالي، والعمل على نشر ثقافة السلام فيها، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

-انخفاض حجم التجارة الخارجية العُمانية أُثناء الاحتلال البرتغالي في بداية القرن السادس عشر الميلادي مع احتكارهم لأرباحها.

-أدرك أئمة اليعاربة أهمية تأسيس بحرية نظامية في عُمان وفق أنظمة ذلك العصر.

-كان نشاط البحرية العمانية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي يهدف إلى تقديم المساعدة والنجدة للشعوب التي تستجدي بأئمة اليعاربة.

وتوصي الدراسة في نهاية البحث بالجوانب التالية:

-تبني مؤسسات البحث العلمي استقطاب الوثائق من الأرشيفات الأجنبية فيما يتعلق بفترة الاحتلال البرتغالي لعُمان.

-قيام الباحثين بدراسة طبيعة العلاقات الاجتماعية والثقافية للأسطول العماني خلال فترة الدراسة.

قائمة المراجع:

1. ابن رزيق، حميد بن محمد(1995).الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيدين. تحقيق:عبد المنعم عامر ومحمد مرسي عبد الله، ط5، مسقط: وزارة التراث القومي الثقافة.
2. أحمد، عبد النبي علي(1994).الصراع العُماني البرتغالي في شرق أفريقيا. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الآداب.
3. البطاشي، سيف بن حمود(2001). إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عُمان. ج3، ط1، رتبه وعلق عليه: سعيد الهاشمي، مسقط: مكتب المستشار جلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية.
4. الحلو، صادق ياسين(1994). الغزو البرتغالي من خلال المصادر الفرنسية. مجلة الوثيقة، ع26، س13، البحرين: مركز الوثائق التاريخية.
5. الحمداني، طارق نافع. عُمان في كتب الرحلات والتعليقات والوثائق الأوروبية.مجموعة بحوث ودراسات بعنوان، المراكز الحضارية العُمانية وتطورها،نسخة مصورة ،المكتبة الرئيسية: جامعة السلطان قابوس، تحت رقم : DS247.O62 S52k
6. الداود، محمود علي(1962). تاريخ السيادة العُمانية في المحيط الهندي. مجلة كلية الآداب، ع5، بغداد: العراق.
7. الربيعي، إسماعيل نوري(1994). النشاط عُمان البحري خلال القرن الثامن عشر. مجلة الوثيقة،ع24، س13، البحرين: مركز الوثائق التاريخية.
8. السيار، عائشة(1992). دولة اليعاربة في عُمان وشرق أفريقيا. ط2، أبو ظبي: مطابع دار صحف الوحدة.
9. الشقصي، خميس بن سعيد(1979). منهج الطالبين وبلاغ الراغبين. ج8، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.
10. العابد، صالح محمد(1988). الصراع العُماني البرتغالي خلال القرن السابع عشر. مجلة الوثيقة،ع13، س7، البحرين: مركز الوثائق التاريخية.
11. العجيلي، غانم محمد رميض(1987). قيام حكم سلالة اليعاربة وانهياره في عمان 1624-1749م. رسالة ماجستير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
12. الغنيمي، عبد الفتاح(1998). الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا. ط1، القاهرة: عالم الكتب.
13. القاسم، يحيى بن الحسين(1996). يوميات صنعاء في القرن الحادي عشر. ط1، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، أبو ظبي: منشورات المجمع الثقافي.
14. المزروعي، الأمين بن علي(1995م). تاريخ ولاية المزارعة في أفريقيا الشرقية. تحقيق: إبراهيم الزين صغيرون، لندن: منشورات البحر الأحمر.
15. المغيري، سعيد بن علي(2001). جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار. ط4، تحقيق: محمد علي الصليبي، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.
16. المليباري، أحمد بن زين الدين. تحفة المجاهدين في أحوال البرتغاليين. ط1، حققه وعلق عليه: محمد سيد الطريحي، بيروت:مؤسسة الوفاء.
17. الهاشمي، سعيد محمد(2002). ولاية عبري في التاريخ الحديث. كتاب عبري في التاريخ، ط1، مسقط: حصاد الندوة التي أقامها المنتدى الأدبي في عبري من20-21أكتوبر1999م، 2002م.
18. بيدويل، روبين(1985م). عُمان في صفحات التاريخ. ترجمة: محمد أمين عبد الله، سلسلة تراثنا،ع7، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.

19. ترمنجهام، سبنسر(1973). الإسلام في شرق أفريقيا. ترجمة وتعليق: محمد عاطف النواوي، ط1، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
20. جيان، المسيو(1927). وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن افريقية الشرقية. ط1، نقله إلى العربية: يوسف كمال، القاهرة.
21. حريز، سيد حامد(1988). المؤثرات العربية في الثقافة السواحلية في شرق أفريقيا. ط1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت: دار الجبيل.
22. حنظل، فالح(1997). العرب والبرتغال في الخليج. ط1، أبو ظبي: منشورات المجمع الثقافي.
23. سلوت، ب.ج.(1993). عرب الخليج في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية. ط1، ترجمة: عايدة خوري، أبو ظبي: شركة أبو ظبي للطباعة والنشر.
24. شلبي، أحمد(1993). موسوعة التاريخ الإسلامي. ج6، ط1، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
25. قاسم، جمال زكريا(1979). البرتغاليين وعرب عُمان.ع176، الكويت: مجلة العربي.
26. قاسم، جمال زكريا(1985). الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي1507- 1840م. القاهرة: دار الفكر العربي.
27. قاسم، جمال زكريا(2000). دولة البوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا. أبو ظبي: مركز زايد للتراث والتاريخ.
28. عبد الحليم، رجب محمد(1989). العُمانيون والملاحة والتجارة ونشر الإسلام. مسقط: مطابع النهضة.
29. عثمان، عبد الرازق علي(1987). البرتغاليون في شرق أفريقيا وطردهم منها.ج2، رأس الخيمة: أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية.
30. فاين، بيتر(1995). تراث عُمان. ترجمة: دار الغرافيك العربي، لندن: دار أيميل للنشر.
31. لوكهارت، لورنس(1978). التهديد العُماني في أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر. ترجمة: علاء الدين أحمد حسين،ع10، جامعة البصرة: مجلة الخليج العربي.
32. مايلز، س. ب(1983). الخليج بلدانه وقبائله. ترجمة: محمد أمين عبد الله، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.
33. كيلي، جون.ب(1979). بريطانيا والخليج. ج1، ترجمة: محمد أمين عبد الله، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.
34. لوريمر،ج.ج(1995). السجل التاريخي للخليج. ج1، م1، ترجمة: جامعة السلطان قابوس، ومركز الشرق، لندن.
35. محمد، نجاح(1996). تاريخ شبة جزيرة العرب الحديث. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
36. وزارة التراث القومي والثقافة(1994). عُمان تاريخا وعلماء. ط1، ترجمة: محمد أمين عبد الله، ع10، مسقط.
37. Boxer, C.R and Carlos De Azevedo(1960). Fort Jesus and the Portuguese in Mombasa 1593 1729. London.
38. Coupland,R.East(1938).Africa and its invaders.firstedition.londn:ford at the clarendon
39. Eric, Axelson(1960). Portuguese in south East Africa 1600-1700. First published, Capetwon ,University press Johannesburg

40. amilton, Alexander(1930). New Account of the east of the Indies. Vol. 1, London: the Arconaut Press

41. .ergeant .R.B(1983). Omani naval activities off the southern Arabian coast in the late11th17th Century, from Temeni Chronicles. The Journal of Oman studies. Articles presented to the conference on Oman studies held in Muscat, Muscat: ministry of national heritage and culture.

ثقافة المؤسسة كمدخل لتعزيز مبادرات التغيير التنظيمي في المؤسسة الاقتصادية.

The organizational culture as an input to strengthen organizational change initiatives in the economic institution.

د.هيشور محمد لمين، جامعة ابن خلدون تيارت- الجزائر

ملخص: من بين المواضيع الحديثة التي تهتم بها المؤسسات حتى تضمن هدف وجودها وبقائها في المحيط نجد موضوع ثقافة المؤسسة، حيث تشير الدراسات المختلفة على أن المنظمات الناجحة هي التي استطاعت أن تؤسس لثقافة مؤسسية متميزة ، قابلة للتكيف والتغيير والاستجابة لمتغيرات البيئة الخارجية، وعليه نحاول في هذه الدراسة تشخيص العلاقة الترابطية بين ثقافة المؤسسة والتغيير التنظيمي في المؤسسة الصناعية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: ثقافة المؤسسة، التغيير التنظيمي، التغيير الثقافي، البيئة الخارجية، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract: Among the topics that interest the modern institutions so as to ensure the goal of their existence and survival, we find the subject of the organizational culture. Various studies indicate that successful organizations are those that were able to establish a distinct, adaptable and responding to the changes in the external environment organizational culture. Therefore, in this study we try to diagnose the correlation between the organizational culture and the organizational change in the Algerian industrial private corporations.

Keywords: organizational culture, organizational change, cultural change, external environment, Industrial Corporation.

مقدمة:

تعد عملية التغيير ظاهرة تنظيمية تخضع لها معظم المؤسسات الاقتصادية، حيث فرضت التحولات الاقتصادية العالمية في جميع المجالات على المؤسسات أهمية تبني التجديد والتطوير بهدف البقاء والاستمرار، لذلك سيظل التغيير التنظيمي من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المعاصرة، بسبب طبيعة البيئة التنافسية التي تتسم بالحركية وسرعة التغيير.

ولذلك فإن المؤسسات السباقة إلى ترسيخ ثقافة التغيير والتطوير، وتبني البرامج التحديثية في طرق عملية العمل؛ هي مؤسسات ناجحة ومتميزة عن غيرها من المؤسسات التي تنشط في القطاع نفسه، ولأن العالم أصبح أشبه ما يكون بقرية عالمية صغيرة بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، فإنه أصبح لزامًا على المؤسسات الاقتصادية -على اختلافها- أن تؤمن بمزايا التغيير التنظيمي وفوائده على المستوى الميكرو، والماكرو إقتصادي للمؤسسة، وذلك من أجل زيادة أداء الموارد البشرية كميًا ونوعيًا، وخلق حصانة ومناعة تنظيمية ضد كل التغيرات الخارجية .

ومن هذا المنطلق أصبح بقاء المؤسسات الاقتصادية وديمومتها، يعتمد بدرجة كبيرة على جرأتها وعزمها على زيادة فعاليتها، من خلال البحث عن تحقيق الأداء الأمثل والاندماج في حركية اللعبة الاقتصادية العالمية، مما اقتضى حقيقة مفادها أنه **لا خيار أمام المؤسسات الاقتصادية إلا التغيير التنظيمي،** والتخلي عن ثقافة التغيير معناه الخسارة في عالم الأعمال التجارية.

وتسعى المؤسسات الاقتصادية من خلال سياساتها التنظيمية وجهودها الإستراتيجية إلى تحسين قدراتها العملية لمواجهة المشاكل المطروحة، من خلال التوظيف الأمثل للمدخل البشري القادر على فك رموز العقبات وإرساء دعائم النجاح. إن إحداث تنمية تنظيمية وتطوير المؤسسة من حيث الأداء والسمعة والحصة السوقية؛ لا يتم فقط عن تكثيف استغلال المعطيات المادية والتكنولوجية واللوجستيكية، وإنما يتم من خلال الاستثمار العقلاني في كل القيم ذات الاتجاه الإيجابي والمساندة للتغيير والتطور.

إن الاختلاف والتغيير من داخل المؤسسة وخارجها أمر محتوم ولا يمكن تجنبه، وهو أحد نواتج التطور التنظيمي، وهذا يعني أن التغيير بظواهره وأسبابه يمكن أن يؤدي إلى اختلال في بناء المؤسسة وطريقة عملها، كما يمكن أن يؤدي إلى تعزيز جودة نشاطات المؤسسة وتقوية سمعتها، بين السلب والإيجاب تظهر احترافية المؤسسة، فالأمر بسيط، ويتوقف على حسن قراءة المشهد الذي تشتغل فيه المؤسسة، سواء العناصر الداخلية أو الخارجية.

وتعتبر ثقافة المؤسسة «**كجهاز التنفس**» للأنساق التنظيمية، أو أنها جوهر حياة المؤسسة ومواردها البشرية والتي تقود إلى إحراز التفوق التنظيمي، وتكسب المؤسسة صفة الفعالية على المستوى الداخلي والخارجي، وما دامت الثقافة عنصر أساسي للنظام المؤسسي، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل مزاياها في إدارة المشروعات التنظيمية، وعلاج المشكلات الطارئة، وتحقيق الجودة التشغيلية، وفي ذات الوقت لا ينبغي نسيان أثارها الدراماتيكية على

الجسد التنظيمي، ولهذا تلجأ المؤسسات الريادية إلى إبرام صفقات تغييرية على الثقافة تحسبا للعوائق التنظيمية المحتملة، والناتجة عن إفرازات البيئة الخارجية وتلاعبات زمن عدم اليقين.
وفي هذه الدراسة نحاول طرح التساؤل الرئيس التالي: **كيف تسهم ثقافة المؤسسة في تعزيز مبادرات التغيير التنظيمي في المؤسسة الاقتصادية ؟.**

أولا.ثقافة المؤسسة:

1.حول مفهوم ثقافة المؤسسة: يذهب بعض الدارسين في مجال الإدارة الإستراتيجية والتطوير التنظيمي إلى أن الثقافة **" أداة"** لتحقيق التكامل بين الأفراد ومدخل لتعزيز الاستقرار ومناقشة القضايا الخلافية، كما يذهب البعض الآخر إلى اعتبارها المحرك الرئيسي لعمليات التغيير والتجديد، وأكثر من ذلك، تعتبر آلية تصنع قوة النجوم الصاعدة، وهي التي تدعم نموذج نجاح المجموعات التي تهيمن على السوق(Dominique ,**O**livier devillard, 2008, p230 Rey)، وبالتالي يمكن اعتبار الثقافة كعامل من عوامل التماسك داخل لمؤسسة، ومن جهة أخرى هي عامل للتغيير والتطوير والتعلم التنظيمي.

أما عن تعريف ثقافة المؤسسة فسنقدم تعريف thévent وهو من بين الباحثين المهتمين بالموضوع حيث يعرفها: ثقافة المؤسسة أو الثقافة التنظيمية هي بمثابة ما يؤخذ المؤسسة في ممارستها وما يميزها عن الآخرين، من جهة أخرى يتفرق ضم أعضاء المنظمة لهذه الثقافة من واحد لأخر حيث يوجد فيهم من ينسبون بصفة مطلقة ومنهم من يقبلها جزئيا ومنهم من يعترض عليها (Zghal Riadh, 2003, p26).

أما الباحث M. BOSHE فيوضح مفهوم ثقافة المؤسسة كالتالي: " CONPORTE CULTURE " بالمكونات التالية: القيم أو ما تعتبره المؤسسة أن يمثل الخير أو الشر، الشعائر والطقوس التي تحتفل بالمناسبات البارزة، الإشارات والرموز اللفظية والجسدية والأساطير التي تذكر حدثا هاما سواء كان هذا الحدث حقيقيا، تجميلا أو أسطورة بحتة (2009, p12 , ELfidha chokri et tarifa amel mallek).

في حين يرى الباحث Pettigrew: أن ثقافة المؤسسة (نظامها للقيم) تظهر برموز: لغة، وأساطير وطقوس وهندسة ...الخ فبعض المسيرين يخلقون وينشرون عن وعي رموزا للتأثير في سلوكيات موظفيهم: وهذا ما نسميه التسيير الرمزي (Lassoued kais, 2005, p13).

ويعرفها E .H. Shein وهو أكثر التعاريف انتشارا واعتمادا لدى الباحثين في المجال الثقافي والتي يعرفها على أنها: مجمل الاختيارات والافتراضات القاعدية التي اكتسبتها أو أنتجتها أو طورتها مجموعة معينة في محاولتها لإيجاد الحلول لمشاكل التكيف والاندماج الداخلي والتي أثبتت نجاحها، وأصبحوا بذلك يتداو لونها على أنها الطريقة الجيدة في إدراك و معالجة هذه المشاكل (Dominique Rey,Olivier devillard, 2008, p45).

بناءً على هذه التعاريف السابقة يمكن القول إن ثقافة المؤسسة هي:

-أداة للاندماج الداخلي و التكيف الخارجي.

-أداة لتحقيق الهوية المهنية والتنظيمية كما أنها وسيلة لتحقيق الانسجام بين ثقافة العامل و ثقافة المؤسسة.

-بطاقة تعريفية للمؤسسة تعبر عن توجهها الاستراتجي الذي يميزها عن الآخرين.
-إطار مرجعي يحدد الواجبات و المسؤوليات داخل المؤسسة.
-تتكون من جوانب مادية ومعنوية.
-وسيلة لعقلنة الممارسات التنظيمية الداخلية.
-مكانيزم للتطور الاقتصادي وزيادة الربحية والميزة التنافسية.
-مصدر للقوة التنظيمية والأداء العالي.
-إطار للتفسير وتشخيص مستويات القراءة البيئية.
-دعامة للتمييز والتطوير التنظيمي والعكس.

2.أهمية ثقافة المؤسسة داخل الجسد التنظيمي: تمثل ثقافة المؤسسة المحرك لنجاح أي مؤسسة وهي أداة للتميز ووسيلة للتماسك، تتخلخل داخل الإجراءات التنفيذية، وفي هذه الحالة فإنها توفر أداء إضافي الناتج عن روح التعاون، والقدرة على المحاكاة، وروح المبادرة والاستقلالية والالتزام الفردي و الفعالية الجماعية.

ويمكن القول أن هناك جوانب كثيرة تعتمد على الثقافة، وفي الوقت الذي تقوم المؤسسة وكافة الطاقم الإداري بتطوير الشعارات وترسيخ روح المخاطرة والاستدامة والتنوع، تقوم ثقافة المؤسسة بتهيئة الإحساس بالكيان والهوية لدى العاملين والمساعدة على استقرار المؤسسة كنظام اجتماعي(بن عمر عواج، 2011، ص72).

كما تقدم إطارا عاما للموظفين بشأن الترتيبات والواجبات، فالثقافة قادرة على دمج الأفراد والاستحواذ عليهم إذ لا يبقى الأجراء المستخدمين كقطع من جسم المؤسسة وإنما توفر الصلة اللازمة بين الموظفين داخل المؤسسة، فضلا عن كونها عاملا من عوامل المرونة و التكيف مع الأوضاع الجديدة، وعاملا من عوامل التنبؤ بالسلوك التنظيمي، ولا يكف أن نجمع الأفراد كي يتحقق أهداف المشروع التسييري، وإنما يجب توفر حد أدني من التوافق بين القيم الفردية والقيم التنظيمية حيث يمكن تسمية الكل بناءً أو جسدًا اجتماعيًا.

وقد تكون ثقافة المؤسسة كما يقول الباحث الأمريكي Ronald Burt بمثابة أداة للتطور الاقتصادي للشركة تقوم بتقليص تكاليف المؤسسة خاصة تكاليف التأطير(Olivier devillard,dominique rey,p24)، كما تعمل على رفع مستوى الأداء الكلي للشركة، ففي استقصاء ل615 مديرا في بعض منظمات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية رأت نسبة 43 % من التغيّرات في ثقافة المؤسسة هي جزأ أساسي ومتمم للجودة وتحسين الأداء(بوحنية قوي، 2003، ص73).

علاوة على ذلك يتفق معظم الكتاب لمنح ثقافة المؤسسة وظيفتين أساسيتين وهما: وظيفة الإدماج الداخلي ووظيفة التكيف الخارجي (Ouinet gérard ,2007 ,p51).

وعموما يمكن أن نلخص أهمية ثقافة المؤسسة في النقاط التالية:
-خلق التواصل الإنساني ورسم الرؤية الاستتراتجية المبنية على التحكم والتخطيط.
-توسيع الإطار التفسيري للمؤسسة وتشخيص مستويات القراءة البيئية.
-الثقافة المؤسسة هي **"الغراء التنظيمي"** ومصدر القوة التنظيمية.

-هي شخصية المنظمة ولباسها توفر إطار عمل لكيفية التفكير والتصرف واتخاذ القرارات.
-تنمي التفكير الناقد والإبداعي وخلق روح المخاطرة .

3.أنواع ثقافة المؤسسة: الثقافة واحدة من المكونات الأكثر أهمية داخل أجزاء المؤسسة، وفعالية هذه الأخيرة تكمن في نوعية ثقافتها لغرض التماسك أو التكيف، لذا يمكن اعتبارها من المدخلات الهامة والإستراتجية في حياة المؤسسة، قد يعتقد البعض بخرافيتها، والبعض الأخر بحسناتها ومزاياها، بين القبول والامتثال يمكن أن تكون ثقافة المؤسسة «**خطة تكتيكية**» لقهر الرداءة التنظيمية، والفوز بالنتائج المادية المربحة.

وأكثر من هذا يذهب بعض الباحثين إلى أن معرفة الثقافة المجتمعية أمور عفا عنها الزمن، ولا تجدي نفعا لكيان المؤسسة، لكن الحقيقة عكس ذلك، الاهتمام بالثقافة هو فعل استراتيجي ينطوي على منهجية ديناميكية تعيد اللا توازن إلى دائرة السكون.

وتتعدد أنواع ثقافة المؤسسة وتختلف من مكان إلى أخر حسب التقسيم الذي يستخدم، كما تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن قطاع إلى أخر، وهذا يعني أن الثقافة تنفرد بخصائص معينة، وسمات تجعل منها ظاهرة فردية و متنوعة في الوقت نفسه، وعموما تم الاتفاق بين الباحثين التنظيميين على وجود نوعين أساسيين من الثقافة المؤسسية وهي الثقافة القوية والثقافة الضعيفة، معايير هذا التصنيف مستمدة من درجة تغلغل الثقافة في ممارسات الأفراد وسلوكاتهم وأفعالهم فضلا عن اقتناعهم بها وامتثالهم لهذه الثقافة، حيث تزداد قوة المؤسسة وتنضج سمعتها بتزايد قوة الثقافة ومعتقدات الأفراد ودرجة تمسكهم بها والعكس، ونحاول أن نعرض أنواع الثقافة المؤسسة فيما يلي:

الثقافة القوية: تشير قوة الثقافة التي تمّكنها من استحواذها على قيم الأفراد، إذ تحظى بالقبول الجماعي والعفوي، ففي هذا النوع يرتبط الأفراد بالمؤسسة ارتباطا عميقا، وتتوحد المرجعيات والأطر الاجتماعية مع التوجهات العامة للمؤسسة بشكل تلقائي، لأن وضوح الأهداف التسييرية، ونضج الوعي التنظيمي، وسيادة العدالة والشفافية التنظيمية تؤدي في غالب الأحيان إلى ترسيخ الثقافة في ذاكرة الأفراد والمؤسسة.

وتتخلخل ثقافة المؤسسة داخل الجسم الاجتماعي التنظيمي، فتقدم الدعم وتنشر الانضباط والالتزام المهني، كما أنها عامل تماسك وتضامن وهي واحدة من عوامل التفوق والتميز، فتخلق القدرة الجماعية للتنظيم، حيث تختفي الممارسات السلبية والسلوكات الضارة داخل البيئة التنظيمية.

ومن ناحية أخرى يعمل المسيرون والمديرين بكل الطرق المساعدة والإمكانيات المتاحة على زرع ثقافة قوية ومرنة يتقبلها الأفراد طواعية دون أي مقومات ظاهرية أو صدامات ثقافية، وإذا كان من الصحيح أن قائد وحدة عمل يلعب دورًا أساسيًا في اتخاذ النشاط الجماعي فسيكون مثيرًا للاهتمام معرفة مدى مساهمة شخصيته في قولبة ثقافة المؤسسة أكثر منها تعداد للقيم وللخاصيات ولأساليب التسيير أو التوجيهات الإستراتيجية، فاكتشاف شخصية القائد يُسهل من فهم الحقيقة بصفة كاملة (الأساليب) وتقدير القيم التنظيمية وطرق الإيمان وتعديلها (Gérard Quimet,2007 ,P60). وهذا يعني أن ثقافة المسير مهمة جدا في قولبة ثقافة المؤسسة.

وتساعد الثقافة القوية على التفاعل الايجابي بين الأفراد ضمن محيط العمل، وهو ما يؤدي إلى مستوى معين من الأداء في المؤسسات، أي أن الثقافة المؤسسية تتكون من القيم الفعالة التي تساعد على التكامل داخل النسق التنظيمي.

هذا وتسمح الرؤية المجالية الواسعة للقائد أو المسير أو رب العمل بتحديد نوع الثقافة والعمل على صقلها و تطويرها لخدمة الأهداف التنظيمية، أما على المستوى الفردي والشخصي فتؤدي الثقافة القوية في كل الحالات إلى شيوع جو من التماثل التنظيمي و الالتزام الوظيفي وزيادة تنمية الولاء والهوية المهنية.

وتسهم القيم الايجابية والمرجعيات الثقافية المحددة للسلوك الفردي والجماعي ومختلف الممارسات التنظيمية داخل الفضاء الإنتاجي في تعزيز عملية التغيير التنظيمي داخل المنظمة، كما يؤدي توافق القيم الثقافية للفرد مع القيم التنظيمية للمؤسسة إلى بناء رؤية جماعية لتغيير ثقافة المؤسسة، وبلورة مواقف ايجابية ومشجعة لاحتضان المشروع التغييري، وذلك من خلال قيام الجهاز الإداري بشرح البرنامج وخلق مناخ تنظيمي صحي، وإحداث تغيير ثقافي يناسب التغيير التنظيمي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين القيم والمعتقدات داخل المؤسسات الاقتصادية، فهناك مؤسسات ذات توجه قيمي ايجابي وقوي، تُعطي أهمية كبيرة للجوانب الاجتماعية والإنسانية، وتهتم كثيرا بالجودة الشاملة والنجاعة التنظيمية، في حين تقل هذه القيم في المؤسسات الضعيفة وغير الريادية، وفي ظل السياق الاقتصادي الراهن تصبح المنظمات الجامدة في وضعية حرجة، نظرا للصعوبات والتحديات البيئية المفروضة، والمؤسسات التي ترفض التكيّف يحتمل أن لا تكون متواجدة في السنوات القليلة المقبلة.

وهذا يعني أن فعالية المؤسسة الاقتصادية الحديثة لا تقوم على كسر الثقافات الفرعية والاعتماد على ثقافة جامدة، بل إن الوحدة الثقافية تنشأ من خلال تكامل الثقافات المهنية وانسجامها داخل المجال التنظيمي، وهو ما من شأنه أن يدفع بقوة الطاقات البشرية نحو تحقيق الأهداف التنظيمية المشتركة، والقيام بعمليات التجديد والابتكار التنظيمي

الثقافة الضعيفة: تحدث الإختلالات التنظيمية في عالم المؤسسات بفعل عوامل محددة، يأتي على رأس هذه العوامل عامل الثقافة، وفي بعض الحالات تكون الثقافة ضعيفة أو سلبية، تسود الضبابية، ويتفرق الجمع، وتختلف المواقف، والاتجاهات والأطر التفسيرية بين أعضاء المؤسسة.

فعلى المستوى الماكرو- اقتصادي تؤثر الثقافة التنظيمية الضعيفة على القدرة التنافسية للمؤسسات، وتنخفض معدلات الولاء التنظيمي، ويصعب إدخال إجراءات تحسينية وتدخل المؤسسة دوامة لا مثيل لها، ببساطة لأن ثقافة الأجراء وقيمهم ومعتقداتهم لا تسمح بنشر الجديد وإعادة إنتاجه، بل عكس ذلك تعمل على تحطيم كل الآمال والنجاحات والطموحات المرجوة.

ولا نبالغ عندما نقول أن من خصائص الثقافة الضعيفة عدم قدرتها على تحقيق الميزة التنافسية، وعدم قدرتها على التغيير والتأقلم والتعلم التنظيمي، فضلا عن إهدار الموارد البشرية والأصول المادية للمؤسسة، وتغلغل الثقافة البيروقراطية.

إذن الاختلاف بين ثقافة العامل وثقافة المؤسسة موجود بسبب ضعف الثقافة، وتبقى المؤسسة في رهان حقيقي لقولبة وتشفير الثقافة وتطويعها من أجل إحداث التغيير داخل المؤسسة، الذي أصبح أمرًا لا مفر منه و لا يمكن تجنبه.

وما دامت الثقافة بمثابة «**البرمجة العقلية**» المنفردة للمؤسسة التي تعكس شخصيتها وهويتها، فإن ضعفها وعدم رسوخها في الجهاز المؤسسي سيؤدي إلى انتشار الأمراض التنظيمية التي قد تعصف بمستقبل ومصير المؤسسة. وفي حالة ضعف الثقافة المؤسسية يصبح الضياع والاختلال التنظيمي أحد الظواهر المتكررة في حياة المؤسسة اليومية، كما أن المخرجات السلوكية للعاملين لا تتصف بالثبات والاستقرار(Alain Leménonel ,Entreprise ,Culture et Société, P535-536).

ثانيا.التغيير التنظيمي:

1.قراءة حول مفهوم التغيير التنظيمي: لقد أصبح التغيير المستمر أحد عوامل النجاح الرئيسية وطريقة للتكيف مع الأسواق التجارية التي تملي قوانينها دوريا. التحولات المتعاقبة في اليوم تصبح غير فعالة ومشككة في الغد، وبالتالي تصبح قضية التغير التنظيمي حتمية إلزامية وضرورة استراتيجية لكل المؤسسات التي تريد البقاء والحفاظ على قوتها وميزتها التنافسية، ويجب الإشارة إلى أن موضوع التغيير التنظيمي موضوع جديد يكتسي قيمة وازنة في الأدبيات التنظيمية، لأنه يمثل خيارًا تنظيميًا فعالا، وظلت المنظمات العامة لثمانين عاما آخذة في التغيير، حيث أصبح من الضروري الاستجابة للتحديات البيئية العديدة: الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية والجيوسياسية والتكنولوجية (Brillet Franck et Sauviat Isabelle, 2012; p77)، وفيما يلي نورد أهم التعاريف للتغير التنظيمي:

يعرفه القريوتي بأنه: إستراتيجية متطورة للتعليم، تستهدف تغيير العقائد والاتجاهات والقيم والمفاهيم والهياكل التنظيمية لتتناسب مع الاتجاهات الجديدة ولتتمكن من التعايش مع التحديات التي تفرضها التغيرات الكبيرة و المتسارعة في البيئة المنظمية(محمد قاسم القريوتي، 2005، ص129).

ويعرفه **الدهان** عملية التغيير التنظيمي بوصفه: قدرة المنظمة على التكيف مع التغيرات البيئية، وذلك بإحداث تأثير على متغيرات الأنشطة والعمليات(رغد محمد الصالح حسن، 2011، ص262).

ويعرف سعيد يس عامر التغيير التنظيمي بأنه: «إحداث شامل للمنظمة ينصب على المستقبل البعيد ويتضمن بصفة أساسية ثقافة المنظمة وقدرتها في حل المشكلات واتخاذ القرارات و التكيف الفعال مع البيئة المحيطة(سعيد يس عامر، 1998، ص527).

انطلاقا من التعاريف المذكورة أنفا يرى الباحث أن التغيير التنظيمي يتمثل في كونه:

-ظاهرة تنظيمية أو أسلوبا إداريا لا يخضع للعفوية والاعتباطية.

-مسؤولية اجتماعية مشتركة تقع على كل الفئات المهنية المشكلة للنسق التنظيمي.

-يعكس توقعات الإدارة والعمال لتحقيق الأحداث المرجوة على المدى البعيد.

-يشخص نقاط الضعف والقصور ويعزز الإيجابيات التنظيمية.

-يحقق التنمية المهنية والشخصية للأفراد العاملين في المؤسس.
-فعل هادف استراتيجي يوحد الجهود الفردية والجماعية لمواجهة التحديات البيئية.
-يستهدف الجانب الثقافي والفني والعملياتي والتكنولوجي للمؤسسة.
-مرحلة انتقالية من نمط تنظيمي إلى نمط تنظمي أفضل وأحسن.

2.دوافع قيام المؤسسة بالتغيير التنظيمي:

الأسباب الخارجية: يمكن تلخيص تأثيرها في المتغيرات السياسية والاقتصادية المتمثلة في التوجهات السياسية الحكومية والتقلبات في المنظومة القانونية ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة، أما المتغيرات الاجتماعية فتكمن في نوعية العمالة وشيوع التعليم والخدمات وفرص الحراك، في حين تتلخص المتغيرات التكنولوجية في سرعة تقادم المنتجات الفكرية وتعدد تكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC.

الأسباب الداخلية: المنظمات التي وصلت مرحلة الإفلاس والانهيار بسبب المنافسة الشرسة أو ضعف منتوجاتها، أو بسبب مشاكل داخلية عديدة تلجأ في معظم الأحيان إلى إحداث تغيير جذري أو نسبي لبعض أجزائها الداخلية، ومن بين النقاط التي يتمحور حولها التغيير نذكر منها: التغيير في نظام الأتمتة، مما يفتح المجال لتوظيف مكثف لتكنولوجيا جديدة وعصرية بهدف رفع وتيرة الإنتاج والأداء التنظيمي داخل المؤسسة الرأسمالية، أيضا من بين الأسباب الداخلية نجد تغيّر علاقات العمل، والإجراءات المتبعة في العمل، علاقات السلطة في المؤسسة، وزيادة معدل الدوران الوظيفي، وتدني الأرباح(محمد قاسم القريوتي، 2000، ص257).

3.مراحل التغيير التنظيمي: إن المعنيين بالتغيير داخل المؤسسة لا يمكنهم تبني مشروع التغيير التنظيمي إلا من خلال فهم دوافعه واستيعاب محتواه و تفاصيله و نتائجه المتوقعة، ولا يتوقف إدراك كل هذا إلا بالاعتماد على سياسة إعلام واضحة وشفافة مرنة في الوقت نفسه، ويعتبر **Kurt lewin** مؤسس علم النفس الاجتماعي وديناميات الجماعة من أبرز الباحثين الذين اهتموا بهذه الظاهرة التنظيمية، فهو يدعونا لفهم التغيير كعملية تتكون من ثلاث مراحل: مرحلة إذابة الجليد، مرحلة التغير، مرحلة إعادة الجليد (التثبيت).(Eric Delavalle ,2003, P247, Pierre Morin).

مرحلة إذابة الجليد" التذويب": في هذه المرحلة بالذات يتم كسر ودحض كل السلوكات المقاومة والرافضة لعملية التغير، ولكي تتم هذه العملية بنجاح لابد من إزكاء بيئة عمل ديمقراطية تقوم على الإعلام والاتصال من أجل توليد شعور جماعي لدى أكبر عدد ممكن من الفئات السوسيومهنية داخل المؤسسة بالحاجة إلى التغير، ومعظم القادة يفضلون أجواء حماسية وديناميكية محفزة، كما يتمنون وجود أفراد متحمسين للتغيير التنظيمي وقادرين على إنجاحه.

إن تهيئة الأفراد سيكولوجيًا وذهنيًا، وإعلامهم بضرورة التغيير وتجنيد كل الإمكانيات المتاحة في المؤسسة، سيتيح للأفراد الحصول على معلومات قد تفيد في تعديل مضمون التغير أو التنبؤ بصعوبات تطبيقية من جهة، ومن جهة أخرى سيقلل من شدة مقاومتهم، لأنه معلوم أن الأفراد لا يقاومون أفكارهم (توفيق برياش، 2010، ص225).

مرحلة التغيير: في هذه المرحلة يحذر Kurt lewin من التسرع و الاعتباطية في عملية إنجاز و صنع التغيير، لأن ذلك يؤدي إلى ظهور مقاومة شديدة، ويخلق تيارا مضادا للتغيير التنظيمي لاعتبارات مصلحية شخصية وتنظيمية، الأمر الذي يؤدي إلى إفشال المساعي و الجهود فيما يتعلق بالأهداف والاستراتيجيات، كما تتضمن هذه المرحلة إحداث التغييرات التنظيمية التي تم التخطيط لها مسبقا، واختيار الأساليب المناسبة التي يمكن استخدامها في وضع التغيير موضع التنفيذ.

مرحلة التثبيت" إعادة التجميد": تأتي هذه المرحلة بعد تنفيذ مشروع التغيير التنظيمي وبداية ظهور نتائجه الفورية على مستوى المؤسسة، وينبغي في هذه المرحلة تعبئة ودمج الطاقات البشرية، و شحنها بمختلف صور التحفيز لإنجاح التغيير.

ثالثا.ثقافة المؤسسة والتغيير التنظيمي أية علاقة ؟

يتطلب إنتاج وصناعة ثقافة التغيير من أجل جعلها في خدمة أغراض المؤسسة وأهدافها، الولوج في أعماق السلوك الفردي والجمعي وتعديله، حتى يتسنى لقادة المؤسسة تطوير طرق التفكير والتصرف، وهذا التعديل الثقافي ليس متاحًا لكل المؤسسات، بل يتطلب حزمة من الإمكانيات والموارد الضرورية للقيام بعملية التجديد، ولأن حلم المؤسسة هو تعظيم حصة الأرباح وزيادة النجاح المؤسسي، فهذا يقتضي أيضا توظيف قوة القيم التنظيمية الإيجابية في العمل، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق السلوك المرغوب فيه والفعال، ويبقى التخلي عن الجزء الثقافي السلبي الذي يعرقل سيرورة العمل الإنتاجي مطلبًا هامًا في قطاع الأعمال، والشغل الشاغل لأولئك المهتمين بقضايا التسيير الحديث.

إن الهدف الاستراتجي من عملية التغيير الثقافي هو تكوين وضع تنافسي أفضل، والانتقال بالمؤسسة إلى بر الأمان، أو على الأقل تحقيق الديمومة والاستقرار، فهناك مؤسسات ريادية تطمح إلى الاستحواذ على الأسواق وإرضاء العملاء، وهناك مؤسسات تعيش على الأمل والحماية، مع العلم أن محيط اليوم لا يمنح المؤسسات وقتا كافيا للانتعاش واليقظة.

أياً كان الأمر، الإدارة التنظيمية في كل الحالات مطالبة بإحداث التغيير الثقافي من خلال تبديل أو إلغاء أو إضافة مقصودة في بعض أهداف وسياسات المنظمة، ويهدف التغيير الثقافي إلى التكيّف والتأقلم مع المتغيرات الخارجية، وتحسين الجوانب الداخلية للمنظمة من خلال رفع سقف الإنتاج، وإرضاء الفاعلين التنظيميين، وخلق بيئة مشجعة ومحفزة.

وتستلزم عملية تغيير ثقافة المؤسسة السائدة خطوات أساسية يجب مراعاتها، وهي شروط مسبقة لإجراء أي تعديل ثقافي ناجح، كتحليل عناصر الثقافة السائدة، وذلك بمعرفة وفرز القيم التنظيمية الايجابية والسلبية، مع الاحتفاظ بالقيم الايجابية المدعمة وتعزيزها وترسيخها في ذهنيات العاملين، والتخلي عن القيم السلبية وتوضيح خطورتها على الفضاء التنظيمي، وهو أمر يتطلب تحليلا عميقا للممارسات الثقافية الداخلية.

ويتطلب التغيير الثقافي إحداث تغيير فكري وذهني على المدى المتوسط والطويل، ويتطلب هذا التغيير من الإدارة الالتزام بترجمة هذا التغيير إلى نمط إداري فاعل، يقتدي به الأفراد العاملون

في المؤسسة، بمعنى آخر، تثبيت نوع الثقافة المطلوبة والمستهدفة، والعمل على إقناع القوى المهنية بحتمية تغيير القيم والسلوكيات.

وتميل استراتجية التغيير الثقافي إلى تثمين التحفيز ورفع المعنويات وكسب رضا العاملين لتحقيق الولاء التنظيمي، فالمشاركة الواعية المبنية على الثقة التنظيمية والحرية الكاملة في طرح الأفكار الجديدة وصناعة القرارات تسهم لا محالة في زيادة العطاء والإنتاج.

ولتطبيق هذه الذهنية الجديدة يجب على المؤسسة إعادة النظر في العديد من الجوانب كالهيكل التنظيمي والعمليات الإدارية والتسييرية، بالإضافة إلى تثمين أدوار العاملين داخل النسق التنظيمي وجعلهم شركاء اجتماعيين حقيقيين.

وتلجأ المؤسسة أثناء القيام بعملية التطوير والتغيير التنظيمي والثقافي إلى غرس الوعي الثقافي والتنظيمي عبر إستراتجيات التعلم الثقافي، لكي يتم تذويب وتفكيك عناصر الثقافة الجامدة وإبدالها بقيم ثقافية جديدة ومرنة تستجيب لمتغيرات المحيط، وبالتالي فإن التغيير الثقافي هو مسؤولية إدارية بحتة أو وظيفة تنظيمية بحتة تتطلب من المسئولين التعامل بذكاء خارق مع الصعوبات التي تواجه المؤسسة.

ويهدف التشخيص الثقافي إلى بلورة رؤية شاملة لواقع المؤسسة، مما يستدعي الرجوع إلى الذاكرة التنظيمية **(بيوغرافية التنظيم)** ومختلف الخبرات والتجارب الماضية، وإلى ماهيتها الحقيقية ونسقها الثقافي، وذلك بهدف التعرف على الحلول الاستراتجية المناسبة التي توظفها المؤسسة في الوقت المناسب، إضافة إلى حصر الأمراض التنظيمية وتدعيم المناعة التنظيمية التي تقوي أركان التنظيم.

علاوة على ذلك، يلعب التشخيص الثقافي للمؤسسة دورا مهما في تصحيح المنطلقات للثقافة التنظيمية السائدة، وتقييم مدى القابلية لتطوير وظائف جديدة تتناسب مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، واكتشاف أهم الهفوات أو المعوقات الثقافية التنظيمية، والتأكد من ضبط الاتجاه الصحيح للثقافة نحو الوجهة الإستراتجية.

ويعتبر القادة جزءًا لا يتجزأ من العقيدة الثقافية للمؤسسة، فكفاءة القائد وحنكته في تسيير شؤون المؤسسة مؤشر لنجاح التغيير الثقافي، كونه صاحب نفوذ والمسئول عن إدارة التغيير الثقافي، هذا فضلا عن سلوك القائد وأخلاقياته وأدواره في التعليم وتقديم الاستشارات للمحافظة على الديناميكية الداخلية، حيث يتطلب الأمر ترسيخ الدور الرمزي للإدارة وإرساء القدوة، وخلق نماذج جديدة للسلوك، وتشجيع العاملين وتحفيزهم.

نظريا يمكن القول أنه ليس من السهولة بمكان تغيير وتحويل ثقافة المؤسسة خصوصا تلك المؤسسات التي وصلت إلى سن معينة من تاريخ إنشاؤها وميلادها، فقد يلاحظ البعض الاستقرار ويقاوم التغيير التنظيمي، في حين نجد البعض الآخر يقاوم الجمود وكل الإجراءات التنظيمية داخل الهيكلة الاجتماعية التنظيمية، بين هذا وذاك يجب أن تعتمد المؤسسة الهادفة إلى تغيير ثقافة تنظيمية على إستراتيجية في التفكير فيها بشكل حسن ولمدة طويلة ويجب على هذه الإستراتيجية أن تأخذ بعين الاعتبار نقاط الارتكاز أو الاحتكاك التي يمنحها تلامس الطرق المختلفة لتصور العالم (Olivier devillard ,dominique rey, 2008, p173) فالتغيير يجب أن يبنى في

حالة وجود الرؤية اللازمة والواضحة، ثم يأتي التخطيط لتقنين العملية، أما إذا غابت هذه الشروط المسبقة فإن العملية سوف تكون مؤلمة وقد تصل إلى حد مقاومة التغيير بكل الوسائل المقاوماتية.

وتسمح ثقافة التغيير بفهم الأسس النظرية والعملياتية داخل المؤسسة، وإعادة هندسة الأدوار والمسؤوليات ونفي الروتين والإجهاد وكل الظروف التنظيمية التي تعرقل الأداء الأمثل. إن إعطاء الفرصة للآخرين وتقديم الحجج كفيل بردع أولئك الذين يظهرون مقاومة، وعلى أساس أوسع تساعد الثقافة التغيرية بانتهاج نظرة انتقادية حول الممارسات المستخدمة أو المقترحة، ويمكن أن يفهم الأعضاء الموظفين وكل القوى داخل الجسم الاجتماعي خطاب التغيير المقرر وضرورته القصوى التي من شأنها أن تُصيغ المناقشات المستقبلية والتحديات المتوقعة، وتشير الدراسات التنظيمية في مجال علم الإدارة وعلم الاجتماع المنظمات والفكر التنظيمي عموما على الدور الكبير الذي يلعبه القائد في إحداث التغيير التنظيمي والسيطرة على عدم اليقين، وجعل المستقبل أكبر تحدي يواجه إستراتيجية المؤسسة.

فالمؤسسة من خلال القائد قادرة على رسم النجاح في عالم المجتمع والبيئة المضطربة إذا ما تم ضبط الشروط والفعاليات التي تُدعم التغيير وتحقق النجاح، ولكي يكون التغيير مثمرا بالنسبة للمؤسسة يجب بأن يكون جماعي تشاركي لتذليل كل العقبات والصعوبات، كما أن المشاركة الجماعية في خطة التغيير تقضي على الخوف والشك وتزرع الثقة المتبادلة وهي أمور ايجابية تؤدي إلى ارتفاع السلوك العقلاني والتماسك الداخلي، وقد قام الباحث **Pierre morin** بتحديد سببين لمقاومة التغيير : أولها ذات طابع نفسي سيكولوجي وثانيها: ذات طبيعة ثقافية مرتبطة بثقل التاريخ وإرث الماضي (Pierre Morine,Eric Delevallé, 2003 ,p173).

ويبقى دور القائد وفعاليته في تحقيق نجاح التغيير التنظيمي مرهونا بتوفر مناخ اجتماعي يقبل الاختلاف والتحاور ويمجد التضامن والتعاون من جهة، ومن جهة أخرى يتوقف على مدى اقتناع الأفراد المعنيين بالتغيير ودفعهم للقبول والاندماج في مشروعه، فالنزعة التشاركية الجماعاتية والإحساس بالمصير المشترك والتماثل الهوياتي هي آمال جديدة في طريقها إلى الأراضي التنظيمية.

نتائج الدراسة: في ضوء الدراسة وتحليل التراث النظري يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-تعتبر ثقافة المؤسسة مدخلا استراتجيا لإحداث التغيير التنظيمي بالمؤسسات الاقتصادية.

-تسهم الثقافة المؤسسية القوية في ترسيخ ثقافة التغيير التنظيمي داخل المنظمة.

-تمارس الثقافة المؤسسية الضعيفة أثرا سالبا على مبادرات التغيير التنظيمي.

-تشكل كل من القيم التنظيمية والعادات الأعراف التنظيمية أدوات هامة لبلورة التغيير التنظيمي.

-يشكل قائد التغيير حجر الأساس في نمذجة الممارسات التغيرية داخل الفضاء المؤسسي.

للتغيير الثقافي أهمية كبيرة في إنجاح مبادرات التغيير التنظيمي.

خاتمة:

التغيير التنظيمي باعتباره مبادرة تنظيمية أو " **خطة تكتيكية** "محركة لإعادة هندسة العمليات التسييرية وإعادة تصميمها، يهدف إلى تحقيق ميزة تنافسية والاستجابة السريعة لتقلبات البيئة

وبالتالي يمكن أن تكون صيغة عملية تصلح لتطبيقات مختلفة وبيئات متنوعة وعديدة، ولهذا فإن أي مؤسسة لا تضع التغيير التنظيمي هدفا أسمى من أهدافها الإستراتيجية سيكون مصيرها الزوال في عالم يتصف بالسرعة والمنافسة الشديدة، فكل مؤسسة ينبغي أن تضع التغيير التنظيمي جزءا من سلوكها الإداري.

لقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن ثقافة المؤسسة عامل استراتيجي وفعال في إدارة التغيير التنظيمي، ولهذا فإنه ينبغي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تراعي الخصوصية الثقافية للمجتمع أو الإطار السوسيو- ثقافي، كما اتضح لنا أيضا أن نجاح التغيير التنظيمي في المؤسسة يتوقف على قدرة القائد في ترجمة الأهداف إلى واقع ملموس، حيث يحتل جانب القيادة أهمية كبيرة في التغيير الثقافي من خلال نشر الوعي التنظيمي وجعل الأفراد يقبلون ويقتنعون بمشروع التغيير المراد إحداثه بعد تبديد مخاوفهم من جهة، ومن جهة أخرى تحفيزهم لإنجاح هذه المبادرة التنظيمية، وكل هذا يضبط عمليات التغيير عبر منهج علمي شامل، فعملية التغيير ليست مجرد عمليات تجريبية، بل هي استجابة منطقية لواقع جديد في زمن **" القرية العالمية".**

علاوة على ذلك قد لا تكفي المهارات الإدارية ومؤهلات التطوير المهني لتصبح المؤسسات فعالة، ولا حتى الإستراتجيات التنظيمية التي تركز على جني أكبر عدد ممكن من العوائد، بل إن الاستثمار في الثقافة وصقلها وإزكائها يمكن من تحقيق إقلاع على مستوى الإنتاج والربح، ورغم أننا نجد في معظم المؤسسات الاقتصادية أسبقية إدارة الكفاءات وهيمنة الشعارات الإدارية إلا أن الثقافة تظل بمثابة **القوة الخفية أو اللغة الصامتة** المحركة لأجزاء المؤسسة، ونتائجها تأتي على الفور ودون عناء.

قائمة المراجع:

1. محمد قاسم القريوتي(2005)، السلوك التنظيمي، دراسة السلوك التنظيمية الفردي والجماعي في المنظمات الإدارية، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان،الأردن.
2. محمد قاسم القريوتي(2000)، نظرية المنظمة والتنظيم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. رغد محمد الصالح حسن(2011)، قوة الإدارة أداة لدعم مجالات التغيير التنظيمي ،دراسة استطلاعية لأراء عينة من القيادات الإدارية في بعض المنظمات الصناعية في محافظة نينوي، مجلة تنمية الرافدين، م36، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
4. توفيق برياش(2010)، دور الاتصالات الداخلية في إنجاح التغيير التنظيمي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
5. سعيد يس عامر، علي محمد عبد الوهاب(1998)، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، ط2، مركز وايد سيرفس، القاهرة، مصر.
6. بن عمر عواج(2011)، إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الصناعية بين التوجهات الاقتصادية وثقافة العامل الجزائري، أطروحة دكتوراه في الأنتربولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
7. بوحنية قوي(2003)، ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية الشاملة، دراسة في طبيعة العلاقة بين المحددات الثقافية وكفاءة الأداء، مجلة الباحث، ع2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

8. Alain Leménone(2007), Entreprise, Culture et Société, Revue de Synthèse, N4.
9. Brillet Franck et Sauviat Isabelle(2012), «L'évaluation des compétences: enjeux et effets en termes de changement Le cas d'un EPST» ,Recherches en Sciences de Gestion, Vol 1 N88, paris.
10. ELfidha Chokri et Tarifa Amel Mallek(2009), «Tic et culture :cas du secture bancaire en tunisie» Management et Avenir,1N, Vol21, Paris.
11. Lassoued kais(2005), «Relation culture d’entreprise contrôle de gestion», une étude empirique ,La Revue Des Sciences De Gestion, N6, Vol216, paris.
12. Olivier Devillard, Dominique Rey(2008), culture d’entreprise: un actif stratégique, Efficacité et performance collective, Dunod ,paris.
13. Ouinet gérard(2007), «psychologie des leaders et culture organisational , une typologie métapRorique», Revue des Gestion , N2, Vol32, paris.
14.Pierre Morine ,Eric Delevallé(2003); Le Manager à Lecout De Sociologue, Edition Dorganisation ,Paris, France.
15.Zghal Riadh(2003), «culture et gestion: gestion de l’harmonie ou gestion des paradoxes?», Revue Des Gestion , N2, Vol 28, paris.

مساهمة رأس المال الاجتماعي في تحفيز المقاولاتية لدى المرأة

The contribution of social capital in motivating entrepreneurial with Women

د.سعاد عبود، جامعة بسكرة- الجزائر.
د.ربيحة قوادرية، المركز الجامعي البيض- الجزائر

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة "مدى مساهمة رأس المال الاجتماعي في تحفيز المقاولاتية النسوية"، بالنظر لأهمية المرأة ودورها في تحقيق التنمية، أصبحت للمقاولة النسوية مكانة عالية في كل القطاعات ولدى جميع المجتمعات غربية كانت أو عربية، لكن بالرغم من ذلك إلا أن هناك بعض المعوقات التي تقع حاجزا أمام المقاولة النسوية في المجتمعات العربية عامة والجزائر خاصة، وما يمكنه أن يساهم في نجاح وتجسيد المقاولة النسوية هو رأس مال اجتماعي قائم على: الأسرة، الروابط، المجتمع المدني، والقطاع العام.
الكلمات المفتاحية: رأس المال الاجتماعي، المقاولة، المقاولة النسوية.

Abstract: The aim of this study is to know the extent to which social capital contributes to the promotion of women's entrepreneurship, given the importance of women and their role in achieving development. Women's entrepreneurship has become a high priority in all sectors and in all Western and Arab societies. Which is a barrier to women's entrepreneurship in Arab societies in general and Algeria in particular, and what can contribute to the success and embodiment of women's entrepreneurship is social capital based on: family, ties, civil society, and the public sector.
Keywords: Social Capital, Entrepreneurship, Women Entrepreneurship.

مقدمة:

قطعت المرأة الجزائرية أشواطا طويلة كي تثبت ذاتها، وتفرض وجودها في مختلف المجالات، فبعد أزيد من خمسة عقود من استرجاع الجزائر لسيادتها، تمكنت من تبوأ مكانة محترمة على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية منها. حيث لعبت المرأة الجزائرية ولازالت تلعب دورا بطوليا جنب الرجل، إبان الثورة التحريرية وما تلاها في مرحلة البناء والتشييد، فقد استحقت الترقية لتكون شريكة في التنمية المستدامة لبلد مرّ بعدة مراحل انتقالية طبعتها تغيرات وتحديات داخلية وخارجية أثرت فيها سلبا وإيجابا، الأمر الذي دفع بالمرأة لتحمل المسؤولية تجاه عائلتها وطنها، والمضي قدما نحو مستقبل أفضل يقوم على التنمية المستدامة. وبذلك استطاعت المرأة أن تفتك جملة من المكاسب وتتبوأ أعلى المراتب وتحوز على كامل الدعم بفضل الإرادة السياسية للدولة الجزائرية(نادية شريف، محمد لهوازي، 2015، ص1).

وبما أن تنمية أي بلد تتطلب حتما إدماج ومشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجتمع ومنها المرأة باعتبارها عنصرا بنائيا اجتماعيا وفاعلا ثقافيا ومنتجا اقتصاديا، نظرا لأهميتها ودورها في التنمية المستدامة، ما شجع على ظهور المقاولة النسوية أو المرأة المقاولة.

حيث يعد نجاح المقاولة النسوية تحد كبير يتطلب توفر مجموعة من العوامل التى تختلف بالمقارنة مع المقاولة لدى الرجل، نتيجة طبيعة المرأة وخصوصيتها التي تفرض عليها بعض القيود والحواجز وتواجه من خلالها عدة عوائق وصعوبات.

وهو ما يلزم المرأة المقاولة نوع من التحفيز لنجاحها في مشروعها المقاولاتي، والذي يمكن أن يتجسد من خلال توفير رأس المال الاجتماعي، هذا الأخير يمكن أن يساهم بفعالة نحو تحفيز ونجاح المقاولة النسوية، وذلك من خلال المصادر الرئيسية لرأس المال الاجتماعي.

خاصة وأن واقع المقاولة النسوية في الجزائر يشير بأن نسبتها مازالت منخفضة بالرغم من التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة، وتتوزع فقط على قطاعات النسيج، الأعمال العقارية والخدمات، فيما عرفت مؤخرا توجها نحو القطاع الصناعي والاستيراد والتصدير. وتشير بعض الأرقام المتوفرة حول المقاولة النسوية إلى أن نسبة النساء المقاولات لا تتعدى 6 بالمائة في الجزائر(حنان حمشر، 2013، ص1).

وذلك رغم الآليات التي وفرتها الحكومة لتشجيع الروح المقاولاتية لدى الشباب عموما وحاملي الشهادات خصوصا. ورغم ذلك فإن المشاريع النسوية بالرغم من قلتها إلا أنها عرفت طريقها إلى النجاح عبر تجارب رائدة تدل على نجاح وقدرة المرأة في اقتحام عالم المال الذي ظل لفترة طويلة حكرا على الرجال.

ومن هنا تظهر إشكالية هذه الدراسة، والتي تهدف إلى معرفة: كيف يمكن أن يساهم رأس المال الاجتماعي من خلال مصادره: الأسرة، الروابط، المجتمع المدني، القطاع العام) في تحفيز ونجاح المقاولاتية النسوية، ولدراسة الموضوع قمنا بالتطرق إلى المحاور التالية:

رأس المال الاجتماعي؛

المرأة المقاولة؛

واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر.
علاقة رأس المال الاجتماعي بنجاح المقاولاتية النسوية

1.رأس المال الاجتماعي:

من أجل إنشاء مشروع وتحقيق النجاح المطلوب يجب أن يتوفر للشخص رأس المال، ويمكن تقسيم الرأس المال إلى نوعين رأس المال مادي أو النقدي والرأس المال الاجتماعي: بالنسبة لرأس المال المادي فهو القيمة النقدية التي يجب أن تتوفر للفرد من أجل إنشاء مشروع، أما بالنسبة لرأس المال الاجتماعي فهو المعبر عنه في كثير من الأحيان لأصحاب المشاريع من أجل إقامته واستمراره وتطويره(عدمان رقية، 2008، ص75).

لذا فان مصطلح رأس المال ليس حديث ولكن كمفهوم اقتصادي ظهر منذ أوائل القرن العشرين كجزء من نظام مغلق لعوامل الإنتاج كالأرض والعمل ورأس المال(أحمد أنور بدر، 2010، ص193)، وتشير كلمة (capital) في اللغة العربية إلى رأس المال، ويقصد بها الثروة المادية الخاصة بالفرد أو المؤسسة، وهي ذات أصل لاتيني والمقصود بها الرأس كما لها دلالات أخرى مثل السلطة أو البروز أو التفوق على المنافسين، أما المفهوم الأكثر حداثة لهذا المصطلح هو اعتبار رأس المال "الأصول التي تتراكم عبر الزمن"(حسن عبد الرحمان الشيمي، 2009، ص17).

وفيما يخص رأس المال الاجتماعي Social Capital فقد اختلف الباحثون حول ظهوره، فهناك من يرى أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعود إلى كتابات أرسطو ودوركايم وغيرهم من الفلاسفة، ومنهم من يرى (مثل الباحثين: Oskooee ، Mendez، Galindo) بأن هذا المصطلح قد أشير له في كتابات أدم سميث سنة 1776 من خلال تأثيره على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، إلاّ أن الظهور الحقيقي لمصطلح رأس المال الاجتماعي كان سنة 1916 على يد Lyda Hanifan حيث قدم تعريفا لرأس المال الاجتماعي على أنه "الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للأفراد: مثل النية الحسنة، الزمالة، التعاطف، والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية"(غول فرحات، 2011، ص5).

ثم شهد مفهوم رأس المال الاجتماعي مرحلة من السكون، ليعاود الظهور مرة أخرى في الستينات من خلال كتابات "جان كالوب" و"لوري جيرمين". إلاّ أن هذا المفهوم لم يحظ باهتمام فعلي على نطاق واسع إلّا في أواخر السبعينات مع ظهور كتابات المفكر الفرنسي "Pierre Pourdieo "، وتطور هذا الاهتمام اكثر مع كتابات James Coleman في الثمانينات، حيث كتب عن رأس المال الاجتماعي وذلك في محاولته الربط بين الظواهر الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، في إطار نظرية "الاختيار الرشيد" المعروفة عند الاقتصاديين(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص16-17).

وقام الباحث Pierre Pourdieo في سنة 1984 بالربط بين رأس المال الاجتماعي والتحليل الطبقي حيث عرف رأس المال الاجتماعي على أنه "رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الفرد من رأس المال المادي، فهو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام، فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية أو ينضم إلي تجمعات معينة أو يستخدم ما لديه

من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية، فإنما يكون لنفسه رصيدا اجتماعيا وثقافيا يزيد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة، ومن ثم تظهر الإمكانية في تحويل رأس المال الاجتماعي إلي رأس مال مادي مثلما يتحول رأس المال المادي إلي رأس مال اجتماعي(وليد رشاد زكي، 2015).

ويعرف رأس المال الاجتماعي حسب Ropert Putnam بأنه "ما تتميز به المنظمة الاجتماعية من: ثقة، معايير، شبكات العلاقات التي تحسن كفاءة المجتمع" (Tan we –Ling, 2006, 04). كما عرف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه "الشبكات الاجتماعية والقيم والمعايير المشتركة التي تسهّل التعاون بين المجموعات وداخلها"(محمد نصر، جميل هلال، 2007، ص18). ويعرف رأس المال الاجتماعي على أنه "مجموع الموارد الحالية المرتبطة بما نملك من شبكة دائمة من العلاقات(عدمان رقية، 2008، ص75).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي من خلال عنصرين أساسين هما شبكة العلاقات والقيم(سمير عبدالله، 2010، ص 12-13):

-نوعية شبكات العلاقات الاجتماعية التي يقيمها الفرد وفعاليتها واتساعها، وقد تكون هذه العلاقات تمكينية(تمنح حقوقا وفرص تمكينية)، وأفاق اجتماعية وثقافية للفرد أو التشكيلة الاجتماعية؛

-القيم التي تولدها وترعاها وتعيد إنتاجها المؤسسات الرسمية والمدنية والمحلية، من حيث المكانة التي تمنحها لقيم المساواة، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والتكافل الاجتماعي، وقيم الحرية والتحرر؛

ويصنف Ropert Putnam الشبكات والروابط الاجتماعية التي يستند إليها رأس المال الاجتماعي إلى ثلاثة أنواع(محمد نصر، جميل هلال، 2007، ص14):

أولا شبكات ذات علاقات حميمة (أو شخصية) تقوم بين أفراد العائلة والأصدقاء المقربين، ويتولد عنها رأسمال شخصيًا؛

وثانيا شبكات ذات علاقات أقل حميمية كما في علاقات العمل، وفي علاقات المعارف، وأصدقاء الأصدقاء، ويتولد عنها ما يطلق عليه تعبير رأس المال التجسيري أو التوصيلي؛

وثالثًا شبكات تقوم على العلاقات التراتبية ومستويات مختلفة من السلطة كما في المؤسسات الحكومية والأحزاب والشركات، ويتولد عنها ما يعرف برأسمال مؤسساتي، ويترتب على كل نوع من هذه الروابط أو الشبكات شكل معين من المنافع التي يمكن للفرد الحصول عليها.

وبالتالي فإن رأس المال الاجتماعي يعد أقل رأس المال تجسيدا إذ يشير إلى "مجموعة العلاقات والروابط الاجتماعية التي تنمو في إطار شبكة اجتماعية معينة، تحكمها مجموعة من القيم والمعايير كالثقة والاحترام المتبادل والالتزام والتعاون، وهي كلها قيم مجردة يصعب قياسها كميا، ويصعب تمييزها"(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص17).

لذلك يختلف رأس المال الاجتماعي عن الأشكال الأخرى لرأس المال من حيث أنه يتم تكوينه ونشره عبر الآليات الثقافية مثل: الدين أو التقاليد أو العادات التاريخية"(عدمان رقية، 2008، ص75).

ومن خلال كل ما سبق يتضح بأن رأس المال الاجتماعي ينطوي على مجموعة من العناصر هي(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص24-25):

-بناء اجتماعي يمتد من الأسرة ليشمل الجيران والأصدقاء والنوادي وما يطلق عليه جماعات المساعدة الذاتية، كما يضم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات بكافة صورها وأحجامها؛

-مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية، التي تتكون في إطار هذا البناء، والتي تقوم على مجموعة من المبادئ العامة كالثقة التبادلية والالتزام بما تفرضه العضوية في هذه الجماعة من واجبات؛

-الأفراد الذين فضلوا الانضمام طواعية إلى هذا البناء الاجتماعي، شريطة أن يتوفر في الأفراد الرغبة في التعاون مع بعضهم البعض لتحقيق استفادة متبادلة فيما بينهم، بما يمكنهم من الاستفادة بالشكل الأمثل من الموارد التي توفرها الجماعة؛

-مجموعة من الأهداف التي يسعى أعضاء الجماعة إلى تحقيقها، وقد ترتبط الأهداف بالجماعة ذاتها، أو بالمجتمع ككل.

نظرا لهذه العناصر نجد رأس المال الاجتماعي يرتكز على أهمية شبكات العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها كل فرد في حياته، والتي تزداد أهميتها في المجتمعات التي تفتقد فيها المؤسسات الرسمية للمصداقية، حيث تعلو قيمة الروابط الأسرية، ويضطر الفرد للجوء إلي علاقاته وروابطه الأولية لتحقيق أهدافه وتلبية احتياجاته الأساسية، وهو ما يطلق عليه مفهوم المجتمعات التي تنعدم فيها الثقة المجتمعية، وهي بدورها أساس تحقيق التقدم والازدهار في أي مجتمع(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص5).

كما تكمن أهمية رأس المال الاجتماعي في عنصر الثقة ودرجة تواجده في المؤسسات والدول، فعلى أساس هذا العنصر يمكن تحديد تطور البلدان وإستراتيجية التنمية المتبعة فيها، فالثقة لها جذور تاريخية ودينية عميقة، يتحدد من خلالها مدى تطور البلاد من زيادة مؤسساتها، ومن خلال ذلك يتضح بان رأس المال الاجتماعي ليس مهم للفرد فقط بل له أهمية للدولة ككل من خلال تجسيد التنمية المستدامة ويتضح ذلك في النقاط التالية(عدمان رقية، 2008، ص76):

بالنسبة للاقتصاد: عند بيان أوجه الاختلاف بين مجتمع يتمتع بقدر وافر من الثقة مثل اليابان ومجتمع لا يتوفر فيه إلا بقدر ضئيل من الثقة مثل الصين، فالمجتمع الصيني تسيطر عليه العلاقات الأسرية والقرابة فيصعب فيها إدخال الغريب ليعمل بينهم، وبالتالي هي مؤسسات صغيرة الحجم تسهل على الأسرة التحكم فيها، بينما المجتمع الياباني "فقد طغى الولاء للمجموعات التي لا تجمع بينها صلة قرابة على العلاقات الأسرية منذ عهد التكوجا، وهذا الذي يبرزه كبر مؤسساتها ونوعية نشاطاتها التي تعمل على رفاهية البلاد، وهذا النوع من المؤسسات يعتمد على التعاون من أجل الحصول على الأرباح من خلال المشاريع الاقتصادية، فاختيار النشاط يكون حسب حجم المؤسسة، فالمؤسسات الكبيرة تميل" إلى صناعة السيارات والمواصلات وما شابه"، بينما المؤسسات الصغير " تميل إلى التركيز على الصناعات الخاصة بالملابس الجاهزة والأثاث والصناعات الخفيفة".

بالنسبة لإستراتجية التنمية: وتكمن في نوعية الاستثمارات ففي البلدان التي تتوفر على قدر قليل من الثقة أو انعدامها فإنها تلجأ إلى استثمارات الدولة، فالدولة هي التي تقيم المؤسسات والأفراد هم الذين يديرونها، أو تلجأ للاعتماد على الاستثمار الأجنبي فتحفز الأجانب من خلال التسهيلات التي تقدمها من أجل الاستثمار في بلادهم.

أما فيما يخص مصادر رأس المال الاجتماعي فقد لاقت جدلا كبيرا، بحيث يعد المصدر الرئيسي لرأس المال الاجتماعي هو مؤسسات المجتمع المدني، فرأس المال الاجتماعي موجود في الروابط التقليدية (الروابط العائلية والمجتمعية، الروابط المدنية) التي تمثل شبكات المجتمع المدني، وهناك من يرى أن مصدر رأس المال الاجتماعي يكون من خلال نوع النظام السياسي، حيث يرى البعض أن السياسات العامة للدولة تؤثر في مصدر تكوين رأس المال الاجتماعي حيث توصلت دراسة Linda cook التي كانت بعنوان "التماسك الاجتماعي في روسيا: الدولة والقطاع العام" أن الدولة تلعب دورا مهما في تكوين وازدهار رأس المال الاجتماعي، أما Bouth john و Patricia Richard فقد توصلوا في دراستهما التي كانت بعنوان "السياق السياسي والمدني في أمريكا الوسطى"، وفي تحليلهما لدول أمريكا الوسطى أن السلطوية تؤثر على تكوين رأس المال الاجتماعي، وأن الحكومات القمعية زعزعت التطورات المدنية من خلال ضبط نشاط المجموعة والثقة (غول فرحات، 2011، ص16-17).

وبناء على ما جاء من دراسات في هذا المجال يمكن ذكر المصادر الأساسية لرأس المال الاجتماعي، والتي تتمثل في (إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص26-28):

الأسرة: وتمثل أول مصدر لرأس المال الاجتماعي، فمن خلالها تضع أسس العلاقة بين الفرد والمجتمع، من خلال دورها في تنمية ثقة الفرد في الآخرين. كما تلعب دورا في توفير الآليات اللازمة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وذلك عن طريق تنمية الروابط والعلاقات غير الرسمية، خصوصا في إطار الأسرة الممتدة للمساعدة والتعاون داخلها، بما يجعلها بمثابة شبكة للضمان الاجتماعي تقدم الخدمات والمساعدات لأعضائها في فترات الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية. ولا يقتصر دور الأسرة على توفير الموارد لأعضائها، وتساهم أيضا في تراكم رصيد رأس المال الاجتماعي المتاح للمجتمع.

الروابط: تعتبر الروابط أحد مصادر رأس المال الاجتماعي، إذ تؤثر على طريقة تنشئة الأفراد وتساهم في تشكيل وعيهم وأفكارهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين.

المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني أحد المصادر الهامة والأساسية لتكوين رأس المال الاجتماعي، وذلك في بعض المجتمعات خاصة المتقدمة منها، والتي تتميز بارتفاع مستوى الوعي العام لدى مواطنيها، وارتفاع معدلات المشاركة في الحياة المدنية.

القطاع العام: يشمل القطاع العام المؤسسات التابعة لإشراف الدولة وإدارتها، إذ تستطيع هذه المؤسسات من خلال إدارتها للعلاقة بين موظفيها بتدعيم ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وهيئاتها، الأمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح في المجتمعات التي انطوت في السابق تحت راية المعسكر الشرقي. والشكل التالي يبين مصادر رأس المال الاجتماعي:

الشكل رقم (01): مصادر رأس المال الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحثتين.

2.المقاولة النسوية:

لقد تغيرت مكانة المرأة في كل دول العالم وخاصة العربية منها، بعدما كان ينظر لها كفرد سلبي ومجرد تكاليف أصبحت عامل ايجابي ورأس مال يمكن أن يدر عوائد كبيرة إذا تم استثماره، خاصة وأنها تعد عنصر تطويري اجتماعي واقتصادي وسياسي.

وقبل التطرق إلى مفهوم المقاولة النسوية لبد أن نقف أولا على مصطلح المقاولة، حيث بداية استعمال كلمة "مقاول" كانت سنة 1616 من قبل Montchrétien، وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة مثل تشييد المباني العمومية، إنجاز الطرق....الخ.

ثم تطور مفهوم المقاول ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن عشر، وعرف في ذلك الوقت بأنه الشخص الذي يباشر عملا ما أو شخص جد نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال. ويعود الفضل لإدخال المقاول في النظرية الاقتصادية إلى كل من R.Cantilon سنة 1755 وJ.B.Say سنة 1803 وحسبهما فالمقاول هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ولا يشترط أن يكون المقاول شخصا غنيا، فيمكنه اقتراض الأموال مقابل مبلغ من الفائدة، ويعتبر A.Marchal من بين المهتمين بمصطلح المقاول في القرن الثامن عشر فقد تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة، واعتبر حينها أن التحول من الاعتماد على الحرف الصغيرة التي يسيرها العمال أنفسهم، إلى مؤسسات كبيرة يسيرها مقاولون رأسماليون، ولم يفرق A.Marchal بين المسير والمقاول حيث عرف المقاول من خلال قدراته التسييرية (نادية دباح، 2011/ 2012، ص15-18).

ولم يظهر المقاول عنصرا فعالا في التطور الاقتصادي إلا من خلال أعمال أب المقاولاتية J.A.Schmpeter سنة 1935 فهو أول من تفطن إلى فكرة التغيير عن طريق استخدام مختلف الموارد والإمكانات المتاحة للمؤسسة، وضرورة اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال

تنظيمات جديدة، حيث عرف المقاول بأنه "كل شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في صنع المنتجات الجديدة، واستخدام طرق جديدة في الإنتاج واكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق، واكتشاف مصادر جديدة للموارد الأولية، وإنشاء تنظيمات جديدة" (نادية دباح، 2011/ 2012، ص18).

أما المقاولة فتعرف على أنها "مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال المقاولة، وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة"(سلامي منيرة، قريشي يوسف، 2010، ص60). كما يمكن تعريفها بأنها"عملية خلق أو اقتناص فرصة ومتابعتها بغض النظر عن العوامل المسيطر عليها حاليا، وتتضمن المقاولة خلق وتوزيع القيمة، أي المقاولة هي العملية التي يتابع فيها الفرد الفرص والتهديدات"(حليمي وهيبة وآخرون، 2007، ص130).

وتحتل المقاولة النسوية أهمية كبيرة في مختلف البلدان، كما أنها مختلفة عن المقاولة الرجالية، حيث غالبا ما تعتمد على نمط التسيير بالمشاركة، ووضع الأهداف الاجتماعية في قائمة الأولويات، بالإضافة لتميز النساء المقاولات بأساليب التفاوض الناجح الذي يكتسبن من وراءه علاقات دائمة وتعاون مربح لطرفي التعامل"(سلامي منيرة، قريشي يوسف، 2010، ص62).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المرأة المقاولة "بأنها المرأة التي تملك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك التي تمتلك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وليونة وبمهارة التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق"(شلوف فريدة، 2009/2008، ص12). وفيما يخص مميزات المرأة المقاولة فقد أكدت غالبية الدراسات على أنها تتميز بـ (سلامي منيرة، 2008، ص37):

-أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال.

-غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة (تربية أطفالها.....الخ)، أو مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها (مشكلة السقف الزجاجي....الخ) أو مشاكل في المجتمع.

-هي أقل كفاءة من الرجال، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به.

-أقل كفاءة على المستوى المالي أو التسييري أو المقاولاتي.

وبالرغم من المميزات التي تتميز بها المرأة المقاولة إلاّ أنها تتأثر بعدة عوامل تؤثر على عملها كمقاولة كما هو مبين في الشكل رقم (02)، وتتمثل هذه العوامل في(شلوف فريدة، 2009/2008، ص79-83):

العوامل الذاتية: تتعلق بشخصية المرأة وطبيعة تكوينها من النواحي السيكولوجية والجسمية والعقلية، فالمرأة بحكم طبيعتها تحتاج إلى التواصل النفسي والتشجيع والتعاطف، فإذا فقدت هذه

المشاعر أصيبت حالتها النفسية بالجفاف وانعكس ذلك في قدرتها على الإبداع والابتكار، إلى جانب أنها تكون منقسمة على ذاتها بين مشاعرها كأم أو زوجة وبين إثبات ذاتها عن طريق العمل الذي تختاره بإرادتها وتفرض وجودها الاجتماعي من خلاله.

عوامل دينية: إن الدين الإسلامي دين عظيم، ولا يمكن أن يكون معيقا لحركة المرأة الاجتماعية والتنموية، لكن العلل تكمن في الإفهام، فالإسلام أوجب على المرأة القادرة المؤهلة أن تخدم مجتمعها وإسهامها الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن البعض يرى في خروجها للعمل وتمكنها من مواقع السلطة والتأثير في المجتمع بمثابة تمرد على القيم الدينية لأنه في هذه الحالة ستكون معرضة للاختلاط بالرجال لأن عملها يتطلب ذلك وهذا في نظرهم تحرر، والتحرر من مفاهيم اليهودية والنصرانية والشيوعية وهو مخالف لمقتضيات الشريعة الإسلامية لذا يجب محاربته.

وبما أن الكثير لا زالوا يعتبرون المرأة تابعة للرجل ومجبرة على طاعته في كل الأمور وهو لديه الحق في تقويم سلوكها، وهذا ما يجعل من المرأة داخل المجتمع تعامل على أنها ناقصة وقد تبرر هذه الفكرة لعدم أهليتها في الشهادة والولاية والإرث وبالتالي فهي غير قادرة على تحمل مسؤولية العمل الخارجي الذي يتطلب القوة والرصانة والعقل الراجح.

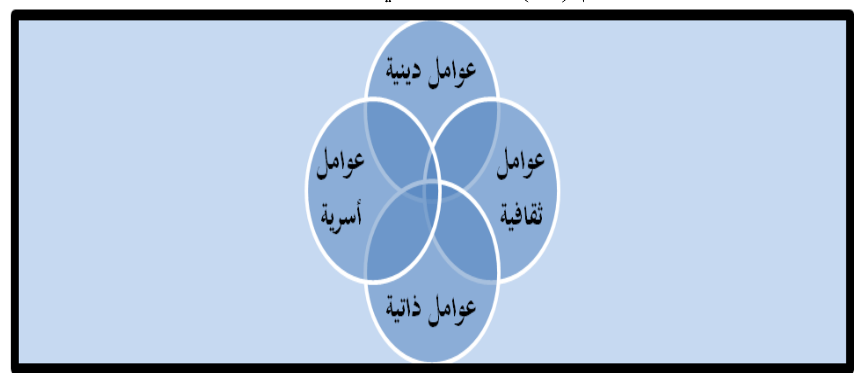
لقد تم استغلال الدين لفرض السيطرة الذكورية داخل المجتمع فقد اعتبروا فرض لباس الحجاب في الدين الإسلامي هو دلالة لحجب المرأة عن المشاركة في الحياة الاجتماعية، واعتبروا خروجها من بيتها إلى ميدان العمل فيه رفض لطاعة الزوج، و تخل عن خصوصياتها الأنثوية ومنافسة للرجل وأن مكانها الطبيعي هو البيت، وأن خروجها يهدد بتحويل البيوت إلى صحارى قاحلة وتحويل الأطفال إلى أيتام وإفراغ الأسرة من مشاعر العطف والحنان.

العوامل الأسرية: تمثل العائلة الساحة الرئيسية التي تتم فيها تنمية الشخصية البشرية وهي تمثل لأكثر الناس نبعا حيويا للراحة والأمان، غير أنها قد تكون في الوقت نفسه مصدرا للاستغلال واللامساواة، وكون العائلة الجزائرية اليوم تطمح إلى العصرنة وإلى الحضرية، فإن البنية التقليدية وكأنها في طريق الزوال، إذ فقد النظام الاجتماعي التقليدي المبني على شيوع الميراث وعلى الاكتفاء الذاتي تحت إدارة الأب الكثير من قوته، فهناك أسر تكون فيها السيطرة على النساء بيد رجل وتكمن في هذه الإستراتيجية نزعة إقصائية تتمثل في الحيلولة بين المرأة وبين المشاركة في الحياة العامة، من جانب آخر فهي جماعية في طابعها، إذ تنخرط فيها النساء في العمل في المجال العام مثل النشاط السياسي وسوق العمل، غير أن ثمة حدودا تصلهن عن الثروة والقوة والمكان ويعود السبب إلى خوف الرجل عن مكانته من الضياع، فعندما تحقق المرأة استقلالها اقتصاديا، وتثبت وجودها الاجتماعي تصبح تهديدا لسلطة الرجل، والقرارات والالتزامات المنزلية تقسم قسمة عادلة بفعل توازن القوي الأسري، عندها يظن الرجل أن المرأة ستسلبه خضوع الأسرة له كرب لها، والاعتقاد أنها ستمارس نفس الصلاحيات التي يمارسها هو يجعل الإطار الأسري إطار المادي للدرجة الأولي وتذوب المقومات الأساسية التي تتمثل في العاطفة، والمقومات المعنوية للحياة الزوجية والأسرية.

العوامل الثقافية: إن العادات والتقاليد البالية تلعب دورا مهما في حياة الأفراد داخل المجتمع، فسلطة الرجل لها تأثير كبير على القرارات المهنية للنساء، وقد أظهرت العديد من الدراسات

والأبحاث أن الآباء يختارون مهنة بناتهم، وذلك على أساس القيم والعادات والوسط الاجتماعي والثقافي، كما أن اختيار المرأة لعملها لا يجب أن يتعارض مع دورها في البيت، إذ تتجه معظم النساء للعمل في التدريس والتمريض والإدارة، أما الأعمال التي تكون فيها سلطة ومسؤولية فيحسب لها ألف حساب.

الشكل رقم (02): العوامل التي تؤثر على عمل المرأة المقاولة



المصدر: من إعداد الباحثتين.

3.واقع المقاولة النسوية في الجزائر:

إهتمام الجزائر بإشراك المرأة في الحياة الاقتصادية كان مع بداية الألفية الجديدة، باعتبارها تمثل نصف المجتمع ورفع مستواها وقدراتها وإدماجها في النشاط الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بتقليص الفقر والبطالة، خاصة أن المرأة تمثل 49.5 % من مجموع السكان بعدد اجمالي يقدر بـ 16934472 نسمة، أما نسبة العمالة النسائية تمثل 16.9% من المجموع الكلي للعمالة البالغة 37% من مجموع السكان الناشطين دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع غير رسمي التي قدرها التقرير الوطني2008 بـ51 %(بوزيدي سعاد، طالب دليلة، 2015، ص146).

حيث أصبحت المرأة الجزائرية عنصرا فعالا خارج الإطار التقليدي المعروفة به، خاصة بعد ولوجها عالم المقاولتية، فبالرغم من ضآلة نسبة مشاركتها في أعمال المقاولتية وإدارة الأعمال بالمقارنة مع الرجال، إلا أن أرقام السنوات الأخيرة تشير الى قفزة نوعية في مساهمتها في عدد من المجالات المقاولاتية المتميزة (موقع الإذاعة الجزائرية، 2016، ص1).

حيث تشير إحصائيات الديوان الوطني أنه خلال الفترة الممتدة بين (1962 و2015) تضاعف عدد النساء العاملات 20 مرة من 90.500 إلى 2.275 مليون، حيث بلغت القوى العاملة الكلية في سبتمبر 2014 بالجزائر11.453 مليون شخص من بينهم 2.078 مليون امرأة ما يمثل 18.1%، وتقدر نسبة المساهمة في القوى العاملة البالغة 15 سنة وأكثر (نسبة النشاط الاقتصادي)40.7% موزعة على 66.2% لدى الرجال و14.9% لدى النساء، وبحسب مناطق الإقامة فيسجل تفاوت يرجع أساسا إلى ممارسة النساء لنشاطات اقتصادية على مستوى المدن بالدرجة الأولى 17.1% مقابل 10.4% في المناطق الريفية. حيث تحصي وكالة دعم وتشغيل الشباب "أونساج" نسبة 10 في المائة من مشاريع تديرها نساء، فيما تحصي الوكالة الوطنية

للتأمين على البطالة "كناك" نسبة 7 % ، و61 % في إطار مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر " لونجام"(نادية شريف، محمد لهوازي، 2015، ص1).

حيث تقدر حصة المرأة من المشاريع المقاولاتية التي أحصيت على مستوى الصندوق إلى غاية فيفري 2016 قد بلغت 9 %، أما في سنة 2015 فقد تم تمويل أكثر من 15 % من المؤسسات التي تدار من طرف النساء. وتشير إحصاءات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعد القبلة المفضلة للنساء إلى نسب عالية للمشاركة النسوية في مشاريع المقولاتية، حيث تم تمويل أكثر من 476 ألف مشروع لفائدة النساء، وهو ما يعادل 62 الى 63 % في إشارة واضحة إلى إقبال المرأة على خلق مشاريع مصغرة. وقد ولجت المرأة مختلف الميادين الاستثمارية حتى التي كانت حكرا على الرجال، لا سيما تلك المتعلقة بميدان الفلاحة، ومجال النظافة، وكذا الصناعة الإبتكارية، وكذا مجال التصنيع (موقع الإذاعة الجزائرية، 2016، ص1).

كما لا يمكن دراسة واقع المقاولات النسوية في الجزائر دون التطرق إلى البيئة الثقافية، والقانونية، والاقتصادية التي تعيش فيها، حيث تتأثر بها وتتفاعل معها باستمرار، ما ينعكس على مدى فعالية ونجاح هذه المقاولة، ويمكن توضيح تأثير هذه البيئات الثلاث على مسار المقاولتية النسوية كما يلي(جربال كهينة، 2017، ص138-142):

المرجعية القانونية الوطنية: قامت الجزائر منذ استقلالها مباشرة بتضمين مبدأ مساواة الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق الاقتصادية في مختلف تشريعاتها الوطنية، ومع بداية الألفية الثالثة، كثفت من خطاباتها الرسمية لتشجيع ولوج المرأة إلى الحياة الاقتصادية، حيث نصت جميع الدساتير الجزائرية الأربعة التي تم إصدارها بعد الاستقلال خلال السنوات التالية على التوالي 1989، 1976، 1963، وأخرها 1996 المعدل والمتمم في 2016 على مبدأ تساوي المرأة والرجل في الحياة الاقتصادية.

البيئة الثقافية للمقاولة النسوية في الجزائر: ساهمت البني الثقافية والاجتماعية في إرساء دعائم الثقافة الأبوية في المجتمع الجزائري منذ عقود من الزمن، فرغم تفتح الذهنيات نسبيا خلال العقود الأخيرة، الذي أدى إلى تسجيل تحسن طفيف في الاعتراف بالحقوق الإنسانية للمرأة الجزائرية وتجسيد حضورها في مجالات الحياة كافة، خاصة المجال الاقتصادي، إلا أن هذه الثقافة تبقى أرضية خصبة لتكريس، وترسيخ البني الاجتماعية التقليدية كمرجعية أساسية للثقافة السائدة حاليا في مجتمعنا الحديث المتشبع بالموروثات التمييزية بين الجنسين في كل جوانب الحياة، من بينها الحياة الاقتصادية، ما أدى إلى الحد من ولوج المرأة إلى عالم المقاولة وريادة الأعمال الخاصة، وعدم تمكينها من ممارسة مجمل حقوقها الاقتصادية.

البيئة الاقتصادية للمقاولة النسوية في الجزائر: يلعب نظام اقتصاد السوق الحر المنتج والمتنوع دورا أساسيا في خلق مؤسسات ومشاريع اقتصادية نسوية هادفة إلى تمكينها اقتصاديا، وإشراكها في خلق الثروة، وفي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال توفير الفرص الاقتصادية، ولكن للأسف، هذا ما لا يتميز به الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال غير واضح المعالم(إقتصاد اشتراكي أم اقتصاد سوق)، اقتصاد هش وغير منتج نظرا لغياب إرادة سياسية حقيقة لخلق اقتصاد وطني منتج. حيث لازمته باستمرار حتى اقترنت به تسمية الاقتصاد ألريعي الذي يسعى

دائما في ظل وفرة البحبوحة والطفرة المالية المرتبطة بحصيلة الإيرادات النفطية من العملة الصعبة إلى إقرار سلسلة من سياسات التشغيل الاجتماعي بعنوان سياسات تشغيل الشباب بقيادة مجموعة من الآليات المؤسساتية التي استحدثتها الدولة الجزائرية لهذا الغرض، بهدف شراء السلم الاجتماعي، وكسب الجبهة الاجتماعية على حساب خزين ة الدولة والاقتصاد الوطني.

بالرغم من قلة المشاريع النسوية والعراقيل والصعوبات التي واجهت المرأة المقاولة في الجزائر، إلا انه يحسب لها النجاح عبر تجارب رائدة تدل على تميز وقدرة المرأة في اقتحام عالم المال الذي ظل لفترة طويلة حكرا على الرجال، ومن خلال هذه الدراسة نرى بأنه يمكن انتشار ونجاح المقاولة النسوية في الجزائر مرتبط أكثر برأس المال الاجتماعي، وبمكن توضيح ذلك من خلال العنصر الموالي.

4.علاقة رأس المال الاجتماعي بنجاح المقاولاتية النسوية:

من أجل قيام المرأة بإنشاء مقاولة والعمل لابد أن يتوفر لديها رأس مال اجتماعي، حيث أن المرأة التي ترغب في العمل لابد أن يتم تدعيمها من قبل الأسرة والمجتمع والحكومة التي ينبغي أن تحفظ لها: حقوقها، الثقة، وشبكة العلاقات، والأخلاق، والولاء.

ويعتبر رأس المال الاجتماعي من أهم العوامل المساعدة لدخول المرأة ونجاحها في عالم المقاولاتية فهو المؤثر الأساسي على ذهنية الأفراد والمجتمعات، وللرأس المال الاجتماعي مصادر عديدة كالأسرة، الروابط، المجتمع المدني، القطاع العام، كل هذه المصادر يمكن بتفاعلها تساعد بشكل أو بآخر في عملية نجاح المرأة المقاولة ولا يمكن أن نأخذ مصدر منفصل عن الآخر كالمساهم الوحيد للظاهرة، ويمكن فيما يلي إظهار أهم العوامل التي نرى بأنها تساهم بشكل فعال في نجاح المقاولاتية لدى المرأة.

أ.مساهمة الأسرة في نجاح المقاولاتية النسوية: إن العطاء الذي يقدمه المجتمع يكون من خلال الوظائف التي تقوم بها الأسرة ويمكن تقسيمها إلى أربعة وظائف أساسية فبالإضافة إلى الوظيفة البيولوجية مثل الإنجاب والمحافظة عن النسل، هناك وظائف أخرى يمكن أن تساهم في نجاح المقاولاتية لدى المرأة منها: الوظيفة النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

فالوظيفة النفسية: تعد أهم وظيفة تقدمها الأسرة للمرأة المقاولة من خلال تزويدها الإحساس بالأمان والقبول في الأسرة، فالدور النفسي الذي تلعبه الأسرة في التفاعل مع المرأة المقاولة من حيث الدعم المعنوي الذي تقدمه لها، والتشجيع من أجل الخوض في الحياة الاجتماعية والوقوف بجانبها لمواجهة مشاكلها من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة، والتي تساهم بشكل كبير في تحفيز ونجاح المرأة المقاولة(عدمان رقية، 2008، ص36).

أما فيما يخص الوظيفة الاجتماعية للأسرة فتتمثل في: العمل على تحويل المرأة من كائن بيولوجي إلى إنسان اجتماعي، فالمرأة عندما تولد لا تعرف أي شيء والأسرة هي التي تسهر على تلقينها وتعليمها ما تجده مناسبا ويخدم مصالحها في حياتها الاجتماعية المستقبلية وما تراه مناسبا لنجاحها، فالأسرة تقوم بتوفير الدعم الاجتماعي ونقل العادات والتقاليد والعقائد السائدة في الأسرة إلى المرأة وتزويدها بأساليب التكيف كما تتضمن توريثها الملكات الخاصة، فالأسرة تقوم بتلقينها مهارات وتقدم لها وسائل تساعدها في اكتساب تأهيل وكفاءة من أجل أن تتفاعل تفاعلا

صحيا مع المحيط الاجتماعي، الأمر الذي يسمح للمرأة أن تخوض ميدان العمل بأكثر حرص و إمكانيات(عدمان رقية، 2008، ص36).

أما فيما يخص الوظيفة الاقتصادية للأسرة: يقصد بها تقديم المال الكافي واللاّزم لاستمرار نشاط المرأة وتوفير حياة كريمة لها، فالأسرة تحاول دائما توفير وضعية اقتصادية واجتماعية جيدة لأبنائها حتى لا يصبحوا بحاجة لطلب المساعدة أو المعانات في الحصول على الموارد. فالأسرة بمحاولتها لتحسين الوضعية المعيشية تحاول إعطاء أكبر قدر من الإمكانات وتشجع على التعلم وبالتالي هي توفر جو للحصول على مؤهلات وخبرات تؤهل المرأة لتحفيزها ونجاحها في عملها المقاولاتي(عدمان رقية، 2008، ص36).

ب.مساهمة الروابط في نجاح المقاولاتية النسوية: من خلال طريقة تنشئة المرأة وكيف يمكن أن تساهم في تحفيزها ونجاحها في عملها المقاولاتي، وذلك من خلال ربطها بمجموعة من الأفراد معا، من ثم ربطهم أو عزلهم عن المجتمع، كما تستطيع أن تحشد الموارد وتعبئها لخدمة أهداف محددة، وتساهم الروابط في إتاحة المزيد من الفرص أمام المرأة لتحقيق أهدافها(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص26-28).

كما تساهم الروابط في تحديد شخصية المرأة من خلال مختلف المهارات والخبرات التي تكتسبها من خلال تعايشها مع الآخرين، كما تسمح بتحديد الاختلاف في تكوين الشخصية لها لتحيد ومعرفة دورها الاجتماعي بالرجوع للموروث الثقافي والقيم السائدة فيه، فهي تساهم في وضع كل جنس في الاتجاه أو القالب الذي يريد المجتمع أن يكون فيه، من خلال التوجيه المباشر والمقصود. وللروابط ومن ثم التنشئة الاجتماعية دور في تحديد ميولات المرأة ورغباتها. بحيث كلما كانت إيجابية ومشجعة تسمح للمرأة بالمضي قدما في عالم الشغل والمطالبة به، كلٌ على حسب ما يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها ومتطلبات الأسرة والمجتمع الذي تعيش فيه. فالمرأة عندما تقوم بعمل مقاولاتي تأخذ بعين الاعتبار القيم التي غرستها التنشئة فيها(عدمان رقية، 2008، ص37).

ج.مساهمة المجتمع المدني في نجاح المقاولاتية النسوية: يلعب المجتمع المدني دورا هاما في مساعدة المرأة على التحفيز وتكوين الثقة التي تربطها بالأفراد من أجل القيام بنشاط مقاولاتي، وهو أمر ضروري لنجاح أي مؤسسة لأنها بذلك تمنح من لم تتح له الفرصة من قبل للمشاركة، ومنحها فرصة الاندماج مع الآخرين في أنشطة هامة تخدم مصالحها ومصالح المجتمع ككل(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص26-28).

كما أن المجتمع المدني يتوفر على مجموعة من المؤسسات يمكن أن تساهم بشكل ايجابي في تحفيز ونجاح العمل المقاولاتي لدى المرأة، مثل مؤسسات لرعاية الأطفال التي تخفف العبء على المرأة والمساعدة في العناية بأطفالها وتعليمهم في أوقات عملها، كما يضم المجتمع المدني مؤسسات أخرى من أجل المطالبة بحقوق المرأة كالحركات النسوية، فهي كمؤسسة تعمل من أجل دمج المرأة في المجتمع فهي "حركة اجتماعية تهدف إلى المساواة في المراكز بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق وخاصة من النواحي السياسية، فهي تسمح للنساء بالانخراط فيها وطرح مشكلاتها، رغبة منها في إيجاد حلول لها، وهي حركة مطلبية بدرجة أولى(عدمان رقية، 2008،

ص41). بحيث تساهم هذه المؤسسات في تشجيع المرأة على الابتكار والمبادرة للدخول في أنشطة اقتصادية متنوعة.

د.مساهمة القطاع العام في نجاح المقاولاتية النسوية: ويتمثل في تشجيع سياسات الدولة نشاط المرأة المقاولة من خلال سن قوانين وتشريعات تحفزها وتسمح لها من مزاولة نشاطها بكل ثقة، بحيث ركزت عمليات دعم المقاولاتية على مجموعة من الهيئات في الجزائر التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية وشبه الضريبية لخلق المؤسسات الجديدة، هناك عدة هيئات اعتمدتها الدولة لدعم المقاولاتية في الجزائر وإنشاء المؤسسات ، تتمثل أهمها في: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM كل هذه المؤسسات التابعة للقطاع العام مكن أن تساهم بشكل ايجابي وفعلي في تحفيز ونجاح العمل المقاولاتي لدى المرأة.

خاتمة:

إن المحيط الاجتماعي الذي تتواجد فيه المرأة هو الثروة الحقيقية والمعنوية التي تحصل منها على رأس مالها الاجتماعي الذي يساعدها في التحفيز على إنشاء ونجاح مشروعها، فإنشاء مشروع مقاولاتي ونجاحه يعود إلى مدى الحماية أو نوعية رأس المال الاجتماعي الذي تمتلكه المرأة من البيئة الاجتماعية، فالتواجد في المحيط الاجتماعي يعني التفاعل مع الأفراد والتعامل الدائم والمستمر معهم، مما يسمح لها بالحصول على أفكار وآفاق للنجاح في حياة المال الأعمال، ومن ثم المساهمة في نجاح المقاولة النسوية، مما ينعكس بدوره في تحقيق التنمية المستدامة للدولة ككل. ومن خلال كل ما سبق يمكن الخروج من هذه الدراسة بالنتائج والاقتراحات التالية:

النتائج:

1- تساهم الأسرة في نجاح المقاولتية لدى المرأة من خلال الوظائف التي تقوم بها الأسرة والتي تتمثل في الوظيفة البيولوجية مثل الإنجاب والمحافظة عن النسل بالإضافة إلى الوظيفة النفسية والاجتماعية والاقتصادية؛

2- تساهم الروابط في نجاح المقاولاتية لدى المرأة: من خلال طريقة تنشئة المرأة وذلك من خلال ربطها بمجموعة من الأفراد معاً واكتساب المهارات والخبرات من خلال تعايشها مع الآخرين، وإتاحة المزيد من الفرص أمام المرأة لتحقيق أهدافها، كما تساهم التنشئة الاجتماعية في تحديد ميولات المرأة ورغباتها. بحيث كلما كانت ايجابية ومشجعة تسمح للمرأة بالمضي قدما في عالم الشغل والمطالبة به؛

3- يساهم المجتمع المدني في نجاح المقاولاتية لدى المرأة بحيث يساعد المرأة على التحفيز وتكوين الثقة التي تربطها بالأفراد من أجل القيام بنشاط مقاولاتي؛

4- تشجع سياسات الدولة نشاط المرأة المقاولة من خلال سن قوانين وتشريعات تحفزها وتسمح لها من مزاولة نشاطها بكل ثقة؛

5- من أجل قيام المرأة بإنشاء مقاولة لابد أن يتوفر لديها رأس مال اجتماعي، إذ لابد أن يتم تدعيمها من قبل الأسرة والمجتمع والحكومة التي ينبغي أن تحفظ لها حقوقها الثقة، وشبكة العلاقات، والأخلاق، والولاء.

الإقتراحات:

-ضرورة تنمية ثقافة المرأة المقاولة في المجتمع؛

-خلق محيط مناسب يسمح للمرأة بالتوفيق بين حياتها المهنية والأسرية مثل إنشاء الحضانة في الوسط المهني؛

-ضمان استفادة المرأة المقاولة من مصادر التمويل؛

-ضرورة تقديم التوعية الضرورية للمرأة بحقوقها وإعلامها بالنصوص المنظمة للتشغيل؛

-ضرورة تقديم المرافقة للنساء اللاتي استفدن من القرض؛

-ضرورة تشجيع اقتناء المنتجات التي تنتجها المرأة المقاولة؛

-يجب إعطاء أهمية للمرأة المقاولة وتحفيز النساء على اقتحام هذا المجال. فالمقاولة تسمح للمرأة بالاستقلالية والانفتاح على المحيط والتعرف على الناس وعلى تجارب الآخرين، وهو ما يسمح لها بالتطور الدائم والبحث باستمرار عن الجديد وعدم الجمود وهو ما يزيدها ثقة في النفس؛

-أهمية إدخال مفاهيم المقاولة في البرامج والمقررات الجامعية، وربط الطالبات بها من خلال التدريب الميداني في المؤسسات الرائدة، وتعزيز التكوين المعرفي في مجال التسويق والعلاقات العامة للترويج للمشاريع النسائية؛

-ضرورة تشجيع المرأة على الارتباط بالتكنولوجيات الجديدة للتخفيف من حدة الفجوة الرقمية ومحو الأمية الإلكترونية لدى المرأة باعتبار أن لذلك علاقة وطيدة بتطور المقاولة النسائية؛

-ضرورة تثمين الدور الاقتصادي للمرأة، وتطوير المنشآت والخدمات التي هي في حاجة إليها، إلى جانب إبراز أهمية مشاركة المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛

أهمية وضع أجهزة تشجع المرأة على اقتحام عالم المؤسسة، وترقية وتشجيع مشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد.

قائمة المراجع:

1. أحمد أنور بدر(2010)، هل يمكن أن تتحول الأفكار إلى رأس مال، دراسة في مداخل ومكونات ومنظورات وأدوار رأس المال الفكري في إدارة المعرفة، مجلة مكتبة فهد الوطنية، المجموعة16، ع2، المملكة العربية السعودية.
2. إنجي محمد عبد الحميد(2009)، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الإجتماعي، دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة "أبحاث ودراسات"، ع1، القاهرة.
3. بوزيدي سعاد، طالب دليلة(2015)، محددات نمو المقاولة النسوية الصغيرة والتنمية الاقتصادية في الجزائر،استعراض الدراسات على المؤسسات والتنمية، م2، ع1.
4. جربال كهينة، المقاولة النسوية في الجزائر بين واقع الاقتصاد الريعي، ورهان التمكين الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2017.

5. حليمي وهيبة وآخرون(2007)، المفاهيم الجديدة للموارد البشرية وإستراتيجية المقاولة كمحدد رئيسي لها –الدول النامية-، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر.
6. حسن عبد الرحمان الشيمي(2009)، إدارة المعرفة الرأسمالية بديلا، ط1، دار الفجر، القاهرة.
7. حنان حمشر(24- 08– 2013)، المقاولة النسوية في الجزائر لاتتجاوز ال6 بالمائة - صاحبات مشاريع يتحدثن عن تجاربهن-، جريدة المساء.
8. سلامي منيرة(2008)، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، دراسة ميدانية تناولت الطالبات على أبواب التخرج من جامعة ورقلة للموسم 2007/2006، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر.
9. سلامي منيرة، قريشي يوسف(2010)، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ع8.
10.سمير عبد الله(2010)، المدرسة ورأسمال الاجتماعي: المفهوم وموضوع البحث والمنهجية.
11.شلوف فريدة (2009/2008)، المرأة المقاولة في الجزائر دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر.
12.عدمان رقية(2008)، *المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي: دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات*، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع. تخصص: تنظيم و عمل، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
13.غول فرحات(2011)، إدارة رأس المال الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية، ملتقى دولي حول "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة شلف، الجزائر.
14.محمد نصر، جميل هلال(2007)، قياس رأس المال الإجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.
15.موقع الاذاعة الجزائرية(2016/05/01)، القناة الأولى، المقاولاتية النسوية في الجزائر: طريقة اخرى لابراز القدرات وخلق مناصب شغل، على الموقع: .http://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/76161.html
16.نادية دباح(2012/2011)، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011 /2012.
17.نادية شريف، محمد لهوازي(2015/09/19)، بفضل نضالاتها والإرادة السياسية المرأة الجزائرية. شريك أساسي في التنمية، على الموقع:.http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=315857
18. وليد رشاد زكي(2015)، رأس المال الاجتماعي بين السياق الواقعي والافتراضي، على الموقع: digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96285
19.Tan we –Ling(2006), Social capital in Asia: an exploratory study, Report on the APO Pasic Research Xll on social capital and its impact on Productivity, Asian Productivity organization, Tokyo, Japan.

الاقتصاد التضامني وتمثل الفاعل المحلي للممارسة التنموية لتنظيمات القرب.
Solidarity economy and how does the local actor perceive the developmental practice of the proximity organizations

عبد الصبور لكرمات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض مراكش -المغرب.

ملخص: يعتبر مجال التنمية المحلية، مجال خصب لتفاعل مختلف الفاعلين في مجال التنمية فهناك فاعلين مؤسساتيين وغير مؤسساتيين. يعملون على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما سمح بوجود علاقة تفاعلية، ما بين الفاعل المحلي والجمعيات والتعاونيات التي تنشط في المجتمع المحلي. مسألة التفاعل تتولد عنها مجموعة من المواقف والتصورات والأحكام والتي تؤثر بشكل أو بآخر على إمكان تطوير الاقتصاد التضامني باتجاه تحقيق التنمية المحلية. انطلاقا من هده العلاقة التداخلية سيتم العمل على تحليل بنية المحتوى المتضمن في التمثلات والتصورات التي يحملها الفاعل المحلي حول التنظيمات التعاونية ومن خلالها حول الاقتصاد التضامني وعلاقة كل ذلك بالتنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الفاعل المحلي، التمثلات، الجمعيات، التعاونيات، الاقتصاد التضامني، التنمية المحلية.

Abstract: The local development is considered a rich reaction sphere of the development actors . the institutional actors work on fulfilling social and. Economic development which allows that interaction between the local actor and the associations and cooperatives being active in the local community. This interaction brings about a set of perception and judgements which has an effect in a way or another on developing the solidarity economy towards achieving local development. Based on this interconnected relationship, there is going to be an analysis of the content structure contained in the perceptions and the representations being held by the local actor on what are the cooperative organizations and through them on what is the solidarity economy and how all this related to the local development.

Keywords: local actor, representations, association ,cooperative , solidarity economy , local development.

مقدمة:

يتأسس فعل التنمية المحلية في عمقه على التموقع الإيجابي في المكان والزمان وذلك بالعمل على تطوير أداء التنظيمات الاجتماعية وتحديدا الجمعيات والتعاونيات التنموية، التي تنشط في الفضاء المحلي، باتجاه خلق نوع من التنظيم المثمر، والذي ينبغي أن يقوم أساسا على الاستثمار الأمثل للاستعدادات الاقتصادية الكامنة عند الأفراد. وذلك بتوجيهها باتجاه خدمة ما هو عام ومشترك، بدل التركيز على ما هو فردي ضيق. أي الانتقال بالفرد من مجال الأنانية المفرطة إلى مجال الفردانية الإيجابية بالمعنى الذي حدده ألكس دو طوكفيل (ألكس دو طوكفيل، 1997، ص127-158) بشكل تصبح فيه المصلحة الفردية غير متعارضة مع المصلحة الجماعية بل خادمة لها. فالإنسان لا يكون إنسانا في انغلاقه، ولكن في انفتاحه على الجماعة البشرية التي ينتمي إليها، والتي يربطه وإياها ما يمكن تسميته بمبدأ الارتباط الداخلي. كمبدأ نظم قديما علاقة الفرد بالجماعة التي ينتمي إليها. علاقة الترابط هذه شكلت على مر التاريخ الإنساني الغاية الطبيعية للإنسان (أرسطو، 1980، ص8-10) كمواطن له القدرة على المشاركة في تدبير الشأن العام، عبر الانخراط الإيجابي في تنظيمات اجتماعية، تنظم الرابطة الاجتماعية بين الأفراد وتعمل على توزيع وتداول مجموعة من القيم الإيجابية، والتي تسمح بإمكانية تنمية المجتمع. إن الوصول إلى التنمية المحلية كهدف منشود عبر مدخل الاقتصاد الاجتماعي، مسألة تستدعي أن تكون هناك تنظيمات للقرب تمتلك الرغبة والكفاءة على مستوى ترجمة الأهداف التنموية إلى واقع. بالإضافة إلى تمتع الأعضاء المنخرطين في هذه التنظيمات باستقلالية التدبير وديمقراطية اتخاذ القرار وأفضلية العمل على الرأسمال، على مستوى توزيع العائدات. كل هذه الأمور تستدعي إعادة التفكير في إمكانية مواجهة البنيات الذهنية التقليدية والتي تبدو جلية في مجموع التمثلات التي يحملها الفاعل المحلي حول العمل الجمعوي كعمل تضامني، بحيث نجدها تنخرط في الصراعات الكامنة والصريحة، التي تفرزها العلاقات القائمة ما بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية، التي تملك أو لا تملك السلطة ضمن حدود معينة (الان توران، 1987، ص6) فالفاعل المحلي يتأثر بأشكال التواصل السائدة، كما يتأثر بأشكال السيطرة المفروضة والعنف والفوضى الناتجة عن الصراعات القائمة، ما بين مختلف الفاعلين، لذلك يجب الانطلاق من الفاعلين الاجتماعيين، ومن الصراعات القائمة التي تجعل بعضهم في مواجهة البعض، وذلك حتى نفهم حدود الأدوار التنموية الممكنة للتنظيمات الجمعوية، في إطار مجال الاقتصاد التضامني ورهان التنمية المحلية.

مشكلة الدراسة:

يعتبر فعل التنمية المحلية مجالا خصبا لتفاعل مختلف الفاعلين، إنه حلقة وصل بين الفاعل المحلي والجمعيات التنموية. فهذه الإطارات وتبعا للأدوار التنموية التي تقوم بها، وقدرتها على الاقتراب المنظم من المجتمع المحلي أصبحت تشكل فضاء للتواصل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين مختلف الفاعلين الاجتماعين. نظام التواصل والتفاعل هذا يبقى موجها بمجموعة من التمثلات والتصورات والمواقف والأحكام المرتبطة جدليا بالسياق الاجتماعي للفاعل المتدخل في عملية التنمية التي نرجوها عبر مدخل الاقتصاد التضامني. فهي إذن انعكاس

عضوي للوضعية الاجتماعية التي تحتلها ذات الفاعل الاجتماعي. إن هذه المواقف والأحكام تمكننا من رصد المسافة بين "الخطاب التنموي" الذي تنتجه ذات الفاعل الاجتماعي وبين الممارسة التنموية الفعلية الممكنة عبر التنظيمات الجمعوية. لذلك فالإشكالية موضوع الاشتغال ترتبط بطبيعة العلاقة الجدلية القائمة ما بين نسق التمثلات الاجتماعية التي يحملها الفاعلون المحليون حول الجمعيات التنموية، وتأثير هذه التمثلات على مشاركة ذات الجمعيات والتعاونيات في فعل التنمية المحلية. فالفاعل الذي ينتمي للجمعية وللمجتمع المدني، يشارك وينخرط في التنمية المحلية، انطلاقا من حمولات ثقافية وتصورات ذهنية يحكمها منطق نفعي، يقوم على ربط النشاط التطوعي بالربح بصيغة المفرد لا الجمع، بالريع وبالكسب غير المشروع، الشيء الذي يؤثر سلبا على سلوك الفاعل التنموي وعلى الأدوار التنموية للجمعيات التنموية. إن هذه التصورات تؤثر على تدبير التنمية المحلية. فالتنمية كسيرورة تقترن في جوهرها بتحسين شروط جودة الحياة، وتسهيل الولوج للصحة والتعليم والتشغيل، وذلك بتفعيل مبادئ الحكامة والديمقراطية التشاركية؛ وبالتالي فالقوانين موجودة والمؤسسات المعنية قائمة والخطاب الذي ننتجه خطاب متطور، غير أن المشكل كل المشكل هو كيف يتمثل الفاعل المحلي كل هذه العناصر.

إن عملية الفهم الموضوعي للإشكالية موضوع الاشتغال تتأسس في عمقها على الربط الدينامي ما بين الأدوار التي تؤديها الذات الفاعلة انطلاقا من المراكز الوظيفية التي تشغلها في إطار التنظيمات الجمعوية وتأثير ذلك على مردودية الاقتصاد التضامني. لهذا فالأسئلة الأساسية الموجهة للدراسة هي كالتالي:

-ما هي طبيعة العلاقة القائمة ما بين الهوية الثقافية وخطاب الاقتصاد التضامني؟

-كيف يتمثل الفاعل المحلي ثقافة التضامن الاجتماعي وكيف يمارسها؟

-كيف يتمثل الفاعل المحلي العلاقة مع النسيج الجمعوي؟

-ما هي حدود تأثير هذه التصورات والمواقف على الفعالية التنموية؟

-ما هي العوائق التي تعيق مشاركة تنظيمات القرب في تدبير الفعل التنموي؟

الهوية الثقافية وخطاب الاقتصاد التضامني:

انطلاقا من الأهمية التي بات يحضى بها الحقل الإنتاجي المرتبط بالاقتصاد التضامني، يمكن القول بأن تداوله أصبح أمرا مألوفا داخل المجتمع المغربي، وذلك نظرا للمراهنة عليه لأجل أن يكون رافعة قوية للتنمية المستدامة، ومن تم التخلص من مستنقع الاختلالات بالعمل على اتخاذ التدابير العملية من أجل ضمان تنمية اقتصادية، اجتماعية وثقافية تتيح إنتاج الشغل(منشورات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، 2002، ص24) فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بات اليوم موضوع اهتمام نظرا لطابعه المدمج والهادف للحد من التفاوتات، والسعي وراء التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية، عبر تعبئة كافة الثروات المادية وغير المادية في إطار نوع من التآزر والتضامن الكفيل بمواجهة تحديات التنمية المدمجة والمندمجة محليا وجهويا وطنيا(أنظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2015، ص1-2) ويمكن القول عموما بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المرتكز

على قيم التضامن والقسمة العادلة والتعاون والتعاضد، شكل دائما أحد الأسس المميزة للمجتمع المغربي، الذي كان ولا يزال يعرف عددا من الممارسات التضامنية والتعاضدية، التي تعد جزءا لا يتجزأ من عاداته وتقاليده. فهناك العديد من الأشكال التضامنية يتم نعتها بأسماء مختلفة باختلاف المناطق المغربية. فهناك مثلا التويزة واكادير والعكوك والشرد والوزيعة والخطارات، وهي كلها ممارسات تعبر عن تجدر الفعل التضامني داخل المجتمع المغربي.(تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، ص2) انطلاقا من هذا المكون الثقافي والاجتماعي ورغبة في الحفاظ على هذا النموذج التضامني في ضوء هيمنة منطق العولمة، يمكن القول بأن مفهوم الاقتصاد التضامني أصبح من المفاهيم التي تحضى باهتمام متزايد. باعتباره المفهوم الذي يشكل البديل العملي لمواجهة سلبيات العولمة، الشيء الذي جعله يدخل ضمن الاستراتيجيات التنموية المعتمدة دوليا ووطنيا. إنه مدخل أساسي من مدخلات التنمية المحلية المندمجة، وآلية لمواجهة الفقر والهشاشة، التي تعاني منها مجموعة من الفئات المجتمعية، من خلال العمل على الاستثمار الأمثل للممارسات الاقتصادية، ذات المنحى الاجتماعي التضامني والتي تعتبر قديمة جدا في المجتمع المغربي.

إن ثقافة التضامن والتعاون والعمل الجماعي والتي تشكل المبادئ الأساسية المشكلة للاقتصاد الاجتماعي، كانت وبشكل دائم مكونا من مكونات الثقافة والممارسات المتجدرة في المجتمع المغربي والتي سمحت ببناء علاقات تضامن ما بين الأفراد من نفس العائلة، ما بين الشباب والشيوخ، ما بين الأغنياء والفقراء. إن هذا النمط من الوعي إنما يعبر عن فهم نكوصي للواقع تتحكم فيه المقاربة الأسطورية اللاتاريخية، والتي تحاول أن تروج لثقافة واقع خال من التفاوت كما تقصي فرضية الاستغلال. إن مطلب تجدير ثقافة الاقتصاد الاجتماعي لا تتجاوز وفق هذا الاختزال سقف التعبير عن الانتماء لمرجعية يفترض أنها تكرس التضامن والتعاون والإيثار(محمد كريم، 2012، ص90) إذ يوحي هذا الوعي أنه يكفي الرجوع للترات وللموروث لإيجاد حلول لكل القضايا التنموية المطروحة، من صحة وتعليم وتشغيل، وفي ذلك نوع من الاحتماء بالماضي بحيث يتكلم الإداري والسياسي عن الأموات أكثر مما يتكلم عن الأحياء(عبد الله العروي، 1992، ص21). صحيح أن عملية فهم الواقع تنطلق من التاريخ غير أن فكرة العودة هده ينبغي أن تتوقف عند حدود استثمار ماهو إيجابي، والانطلاق منه لاستشراف المستقبل. وهو الأمر الذي يعتبر الحلقة المفقودة في خضم تعامل الفاعل المحلي مع رهان التنمية المستدامة. صحيح التضامن موجود غير أنه لم يعد كما كان، فهناك نوع من التراجع والتقهقر لمفاهيم من قبيل التضامن والتكافل وذلك بحكم التغير الكيفي الذي لحق المجتمع المحلي نتيجة لعملية الهجرة الداخلية والخارجية، وما واكبها من انفتاح على كل ما هو آخر، بالإضافة إلى تراجع الأسرة الممتدة لحساب الأسرة النووية، وتراجع البناء الأفقي مقارنة بالبناء العمودي، أيضا تراجع مفهوم القبيلة والجماعة، هذه المفاهيم التي فقدت هي الأخرى بريقها ولم تعد تتمتع بالجاذبية التي كانت تتمتع بها في السابق.

إن مظاهر التحول المجتمعي هذه والتي أصبحت قابلة للمعاينة في إطار المجتمع المحلي، تجعل من الخطاب الرسمي الذي تتداوله الذات الفاعلة حول قيم التضامن والتكافل خطاب لا

يتعدى مستوى الخطاب. ذلك أنه بالانتقال من مستوى الخطاب الرسمي إلى مستوى الممارسة الواقعية، يمكن القول أن فكرة التضامن تبقى حبيسة الخطاب نفسه. صحيح أن المجتمع المحلي وعلى الرغم من الانتقال من مجتمع يغلب عليه الطابع القروي إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضري، إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل جلي على الأشكال العلائقية العاكسة لقيم التضامن، المرتبطة بنسق العمران البدوي حسب التعبير الخلدوني وما يرتبط بذلك من عوائد معاملات(عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، 2006، ص98)، من قبيل العمليات الجماعية للحرث والحصاد وجني الخضر والفواكه، عبر آليات الجماعة والتويزة، غير أن هذا النموذج يخفي في طياته نمط انتاجي مركب، تتنعش فيه سلوكيات الانتهازية والاستغفالية للأفراد في إطار العلاقات التضامنية المكرو- اجتماعية. وهي سلوكات لا زالت سائدة إلى اليوم الفرق هو أنها أخذت شكل تمظهرات جديدة، تتوافق وعلاقات الإنتاج الجديدة. لقد تم استبدال مؤسسة الجماعة والتويزة بمؤسسات وبعلاقات إنتاج جديدة تتوافق مع طبيعة المجتمع الحضري، وتقترن أساسا هذه الإطارات التضامنية بعمل الجمعيات التنموية المسؤولة عن مجموعة من المشاريع والبرامج التنموية المرتبطة بالمبادرات التنموية المحلية، وتحديدا تلك المتعلقة بمجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإطارات تجسد في عمقها لتشكيلات اجتماعية منفصلة ومختلفة من حيث انبنائها وتشكلها وقواعد عملها، عن التشكيلات الاجتماعية القديمة من قبيل الأسرة، القبيلة، والطبقة الاجتماعية(عبد الله حمودي، 1998، ص12) بحيث تعمل هذه التنظيمات على الاشتغال في إطار قالب التضامن مع توظيف طرق فعل حديثة تنظم اشتغال مؤسسات المجتمع المدني، فهي إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها وذلك على النقيض تماما من التشكيلات التقليدية البدوية والتي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها، لا يستطيع الانسحاب منها(محمد عابد الجابري، 1998، ص45) فانتماء الفرد لمثل هذه التشكيلات يبقى محكوم بمبدأ الديمومة والاستمرارية، على اعتبار أنها مكون أساسي من مكونات الهوية الجماعية.

الفاعل المحلي وثقافة التضامن الاجتماعي بين التمثل والممارسة:

إن الملاحظة السوسيولوجية للواقع المعيش تبين أن هناك نوع من المسافة القائمة ما بين مجموعة من الأضداد، بحيث نجد أن الفرد بوصفه فاعل يجد ذاته يتوسط مجموعة من الأضداد من قبيل التكافل والتضامن والتعايش والجشع والتحايل والإقصاء. كما أن أفعاله الفردية تبقى محكومة بالانحياز وبشكل طبيعي ل "الأنا" وللمصالح الفردية. لهذا الاعتبار فالتحدي هنا هو كيف نستثمر هذا البعد الإني الفردي لخدمة ما هو جماعي بحيث نحقق نوع من الاعتدال الكامل المؤسس على مبدأ الإنصاف الاجتماعي، الذي يتيح إعطاء كل ذي حق ما يستحقه، وهو ما عبر عنه دافيد هيوم بإمكان تحقق العدالة الاجتماعية كعدالة منصفة للجميع (D Hume, p37-43) عدالة تخلقها قوانين المجتمع، التي تجعل من أخلاق المتعة والمنفعة لا تتعارض من حيث المبدأ مع المصلحة الفردية والجماعية. بالتالي المطلوب أن نعمل على تجديد الوعي الفردي باتجاه قاعدة أنه بإمكاننا الحصول على المنافع والمتع الفردية بشكل لا يتعارض مع المصلحة العامة. بالتأكيد كل عمل جمعوي لا يخلو من منافع وهي الفكرة التي أكدها بيير بورديو في كتابه "دوافع

عملية" فالفعل الاجتماعي في عمومه لا يمكن أن يتجرد من المحدد المنفعي أو المكسبي، لأنه من منظوره حتى في المجالات التي تبدو قائمة افتراضيا فوق الاعتبارات النفعية بما في ذلك الأعمال الفكرية، نجد أثرا لمنطق الكسب والمكاسب المادية أو الرمزية وللخلفيات الظاهرة والباطنة (Bourdieu P ,1994, p149-167)الشيء الذي يحول الممارسة الجمعوية من ممارسة يفترض أن تقوم أساسا على التضامن إلى ممارسة يحكمها منطق برجماتي. هذا الانتقال -من وإلى - يجسد لتغير على مستوى القيم الموجهة للعمل الجمعوي والتي أخذت تتأثر بالثقافة السائدة، التي يغلب عليها التوجه النفعي وذلك تبعا للتحولات التي عرفها المجتمع المغربي. فالجمعيات هي في النهاية تنظيم يعبر عن واقعة ثقافية كما أكد على ذلك ايرهارد فريدبرغ، التنظيم ثقافة وهو في الآن ذاته منتج لثقافة ما (Friedberg Erhard, 2005, P8) والنتيجة العملية هي أن فهم استراتجيات الفاعلين في هذا المجال لا يمكن أن تتم خارج الثقافة التي تنتج وتوجه هذا الفعل. وهي ثقافة أصبح يغلب عليها منطق الكسب المادي والرمزي، بحيث يسعى كل عضو من داخل التنظيم إلى كسب المزيد من الخيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والتي يوظفها من أجل احتلال مراكز اجتماعية قريبة من أعلى الهرم الاجتماعي. لهذا الاعتبار ينبغي العمل على استثمار استراتيجيات الفاعلين، والتي يسلكونها في إطارات تنظيمات القرب التي ينتمون إليها، بشكل يسمح بتحقيق ما سماه جون راولز بالعدالة التوزيعية، كعدالة منصفة تسمح للفرد بكسب الخيرات كمقابل لحجم المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها. فالفرد يستفيد من توسيع مشاركته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بشكل يوفر له قدر من التأثير والحقوق والواجبات. في مقابل أن هذا الامتياز لا ينبغي أن يفهم في معناه الضيق، ولكن ينبغي أن يتم تصوره كالتزام إزاء مختلف الهيئات والجماعات، بحيث يتم العمل على التحقق الفعلي لفكرة التعاون الإيجابي في إطار الحياة الاجتماعية، كمجال مفتوح للتعاون ما بين مختلف أعضاء الجماعة البشرية(جون راولز، 2004، ص105-106).

إن الاستثمار الأمثل للامتياز المحصل عليه لتطوير نظام التعاون مسألة ستسهم بكل تأكيد في تطوير المجتمع وتنميته، من خلال ضمان مشاركة الجميع في عملية التنمية. وفي نفس الوقت يتم العمل على ضمان مجموعة من الامتيازات، التي يكفلها المجتمع العادل والمنصف. وهو الأمر الذي يغذي الدافعية والحافزية ويولد حرارة الرغبة عند الفاعلين، الذين يعملون على الانخراط الايجابي في تدبير الفعل التنموي، بحيث يقدمون خدمات في إطار نظام التعاون وفي نفس الوقت يتحصلون على امتيازات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من التوازن على المستوى التبادلي- ما نقدمه كأفراد من واجبات وما نجنيه من خيرات- سيمكن من فهم وتطبيق واحترام لمدخلات الفعل التنموي، من حيث هو فعل منظم بغايات قصوى، والتي نتطلع إلى تحقيقها عبر المساهمة العقلانية والواقعية في اقتراح مشاريع مجتمعية ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية. تقوم بداية على تشخيص الحاجات وتخيل وتجريب أشكال جديدة من الإجابات المنظمة، وتعبئة المعارف والمهارات التقنية والعلائقية. تعبئة كل ذلك لأجل خلق فرص الشغل عبر وضع خطط تنموية و العمل على تنفيذها(فوزي بوخريص، 2013، ص187) الشيء الذي يستدعي الاتجاه نحو أهداف معينة واختيار وسائل لتحقيق هذه الأهداف، بحيث يتم تنسيق الأنشطة داخل تنظيمات

القرب (الجمعيات والتعاونيات) كبنيات اجتماعية تعكس لتنظيمات موجهة بمبدأ الاتفاق والتعاقد. فهي متفق حولها ومن خلالها يفترض أن نسعى إلى ضمان المشاركة الايجابية لجميع الأعضاء. فالتنظيم كما يقول آلان تورين أداة تقنية تستثمر لأجل تعبئة الطاقات الإنسانية وتوجيهها نحو غايات محددة (Touraine A, 1966, p138-174) لذلك من المفروض أن يتم العمل على تحرير الذات الفاعلة وتطوير قدرتها على الفعل، باتجاه الاستثمار الأمثل للوجود المكثف للجمعيات التنموية، بشكل يسمح بتحقيق التنمية المحلية المندمجة.

الفاعل المحلي، الانتماء الجمعوي وهوية القرب:

لقد نجح النسيج الجمعوي بالمجتمع المغربي في بناء هوية جديدة تختلف وتتمايز عن تلك الخاصة بالتشكيلات التقليدية، وهو الأمر الذي يجعل هوية هذه الجمعيات موضوع تساؤل يدفعنا بداية إلى البحث على ما يميز هذه الجمعيات على مستوى الإسم والمشروع والقيم والثقافة أي التعرف على ما يوحدها وما يفرقها، ومن تم معرفة ما يمكن أن يوزعها إلى فئات متمايزة. فالهوية كمفهوم تقترن في عمقها بكل ماهو جوهري، ماهوي ثابث لا يتغير ومن تم فهي محكومة بقاعدة الثبات لا التغير. وفي هذا الصدد يمكن القول بأن هوية الجمعيات محليا والتي لا تختلف كثيرا عما هو وطني، تنطلق من الخصوصيات المميزة لهذه الجمعيات على مستوى طبيعة العمل الجمعوي وخصوصيات التنظيم كالإسم والقانون والمشروع والغايات والقيم والثقافة والتسيير والأدوار وهي عناصر تلعب دور رئيسي في ولادة الانتماء للجمعية، بحيث يمكن للعضو الانتماء لجمعية والتي يعتبرها تجسد لهوية جماعية تستوعب هويته الفردية، بحيث يتم الركيز على ما هو مشترك وتذويب الذات الفردية في إطار الهوية الجماعية، على اعتبار أن التنظيمات الجمعوية تمثل فضاء لتعايش مجموعة من الأوضاع والمشاريع والثقافات التي تترك حيزا مهما للعب الفاعلين الذين يقومون باستغلال الأشياء المشتركة التي توحدهم كالمبادئ والأهداف والغايات وذلك بخلق انتماء جديد يقوم على تنشئة هوياتية قوية(فوزي بوخريص، 2013، ص178).

إن مبدأ الهوية هذا يعتبر من بين أهم المبادئ المنظمة للعلاقات ما بين مختلف أعضاء التنظيم كما بين ذلك مجموعة من علماء اجتماع التنظيمات، بحيث أن الهوية التي تميز التنظيم تعتبر أساسية لتنظيم العلاقات البينية القائمة ما بين مختلف الأعضاء العاملين في إطار التنظيم الذي يتيح للأفراد المشاركة في نفس منطق الفعل في المواقع الاجتماعية، وهو ما يجعل من التنظيم الجمعوي والتعاوني فضاء مميز لاندماج الفرد انطلاقا من التوترات والاستثمارات السيكولوجية والتفاعلات التي يقيمها الفرد المنخرط في التنظيم مع زملائه ورؤسائه(فوزي بوخريص، 2013، ص173). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وانطلاقا من الأهمية التي توفرها هذه الإطارات الجمعوية لأعضائها، من اندماج واكتساب لبطاقة عضوية وبناء للهوية وتشكيل جديد للانتماء، فالملاحظ إذن أن هناك عودة قوية للهويات المحلية، هويات القرب في مقابل تراجع الهويات البعيدة الوطنية والجهوية والقومية والقارية والثالثية إلخ(فوزي بوخريص، 2013، ص173) وبالتوقف عند هذه العودة القوية لجماعة القرب، يمكن التأكيد على أنها نتيجة عملية لمجموع التغيرات والتحولات المجتمعية التي لحقت مختلف البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المشكلة للمجتمع المحلي. فالهوية لا تقيم في المفارق ولكنها إطار ثقافي واجتماعي يعكس صورة

الإنسان عن ذاته وعن محيطه. فهي ليست كما يقول عبد الكبير الخطيبي كيانا معزولا يتعالى عن الواقع وعن التاريخ، ولكنها معطى واقعي يطاله التغير تبعا لطبيعة الحياة العصرية (عبد الكبير الخطيبي، 1990، ص5) وما يلفها من صراعات وتناقضات داخلية، لذلك فالفرد يلجأ إلى البحث عن هوية القرب كشكل نهائي يمنحه معنى للوجود عبر بوابة الانتماء للجمعية التي تتميز بامتداد مزدوج في الزمان والمكان فهي تتوفر على ذاكرة مقترنة بحضورها في المجتمع المحلي وفي نفس الوقت ففعلها التنموي يكسبها امتدادا اجتماعيا في المجال الجغرافي الذي تنتمي إليه، ومن تم فهي كيانات اجتماعية لا توجد منعزلة بقدر ما تعبر عن سيرورات اجتماعية دينامية يتفاعل فيها الجميع عبر ثنائية التماثل والاختلاف، عملية التفاعل هذه تكسب العضو هوية اجتماعية ونفسية، تجسد لسيرورة يحكمها مبدأ التعقيد المشروط بوجود علاقة مزدوجة(inclusion- exclusion) بحيث تقوم في الآن ذاته على الإدماج وفي نفس الوقت الإقصاء. فهناك دمج واعتراف بالمتشابه وفي المقابل هناك إقصاء للمغاير والمختلف، الشيء الذي يجعل من العضو المنتمي لهذه الكيانات الاجتماعية أكثر ميلا للتعصب لما هو مماثل، ومواجها لكل ماهو مغاير ومخالف. فالقيمة والمكانة التي يمكن أن يتمتع بها أحد أفراد التنظيم، تتحدد إذن من خلال التشابهات مع البعض والاختلافات مع البعض الآخر، هذه العناصر تمنح للجمعية توازنها وقوتها وكذلك تماسكها الداخلي. وهي كلها عناصر ضرورية تساعد الجمعية، ككيان تنظيمي، على مواجهة مجموعة من القضايا التنموية. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود مجموعة من العناصر التي توحد مجموع الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الهياكل التنظيمية إلا أنه ومع ذلك فالملاحظ أن هذه الإطارات لا زالت في طور التشكل والبحث عن هوية ثابتة تميزها، ومرد ذلك بالأساس إلى أنها تشتغل ضمن مجال اقتصادي واجتماعي لازال في طور التشكل، بالتالي فهي جزء من قطاع أشمل وهو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والذي لا زال في طور البحث عن هوية خاصة به (فوزي بوخريص، 2013، ص182-183) إن هذه البنيات التنظيمية والتي تأخذ اليوم شكلا حداثيا، لازالت تخضع لعملية بناء مفتوح، فهي تعبر في عمقها عن جدلية العلاقة بين التمثلات التي نحملها كأفراد حول هذه الإطارات الجمعوية والممارسة التنموية التي تؤديها وتحديدا ضمن مجال الاقتصاد التضامني كمجال يحتاج لانتزاع الاعتراف بأهميته وهو الأمر الذي يفترض أن تكون له نتائج ملموسة في الواقع.

الفاعل المحلي و تمثل العلاقة مع النسيج الجمعوي:

يتبين من خلال الملاحظة السوسيولوجية أن تصور الفاعل المحلي لعمل الجمعيات التنموية تصور يتأثر في عمقه بأشكال التواصل التي يقيمها الفاعل المحلي مع النسيج الجمعوي والتعاوني، كما يعكس أيضا تأثر الذات بمواقع المسؤولية التي تحتلها في إطار النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهو ما يمكن تفسيره بالتأثيرات الحادثة نتيجة للمواقع الوظيفية التي يحتلها الفاعل، وما يترتب عنها من علاقات وظيفية تعبر بشكل صريح عن مصالح الفرد وسعيه وراء كسب المزيد من السلطان المحلي. فذات الفاعل وتحديدا تلك التي تربطها علاقة مباشرة مع هذه التعاونيات، انطلاقا من الموقع الذي تحتله في إطار نسق السلطة، تنظر لهده الإطارات كشريك فعال في التنمية عكس نظرة من لا ينخرط. وهو ما يبين كيف أن الموقع الذي تحتله

الذات وعلاقتها بممارسة السلطة يؤثر على تمثلها للواقع. فالفرد هو في النهاية شخص فاعل، أو لنقل ذات حاملة لخبرات متراكمة أو رأسمال رمزي يكتسب انطلاقا من المحيط عن طريق فعل التنشئة الاجتماعية، ويولد لديه ذلك مجموعة من الاستعدادات dispositions التي تمكنه من ممارسة الفعل الاجتماعي في إطار بنية محددة، وبشكل تلقائي ولا إرادي في غالب الأحيان(أحمد موسى بدوي، 2009) بحيث تتأثر الذات بالوسط الذي تنتمي إليه وبالمواقع التي تحتلها. فكرة التأثر هذه تجعل مجال الممارسة يعكس في عمقه التوافق مع ما هو سائد ومهيمن. لذلك نجد أن الفاعل المحلي وبحكم الموقع الوظيفي الذي يشغله له موقف إيجابي من عمل هذه التعاونيات بحيث ينظر إليها كشريك فعال وهو تمثل يعكس الخطاب الرسمي السائد، الذي يبحث في ظاهره عن مبررات لانسحاب الدولة واستبدال أدوارها بأدوار فاعلين محتملين. بالتالي نتحدث هنا عن نخبة فاعلة تتماهى مع الخطاب الرسمي وتنسجم معه، على اعتبار أنها ترى في ذاتها ممثل الدولة، التي باتت تعول كثيرا على دور الجمعيات التنموية والأدوار التي يمكن أن تقوم بها في إطار التنمية المحلية، وبالتالي فخطابها، مواقفها لا ينبغي أن تتعارض مع ما هو سائد. وفي مقابل ذلك نجد أن عينة أخرى من الفاعلين وتبعا للموقع الذي تحتله والذي يفرض عليها بشكل أو بآخر تبني موقف يقوم على تقييم الآخر انطلاقا من صور نمطية جاهزة يتم استعمالها بحكم العادة والمألوف، بحيث يتضح من خلال الخطاب الذي توظفه أن موقفها تغلب عليه زاوية نظر معيارية، بالتالي فهي تصدر أحكام جاهزة اكتسبتها من التجربة ومن الواقع الذي يدفع بها هي الأخرى ويوجهها باتجاه تبني خطاب يتعارض مع ما هو مهيمن. بحيث يسمح لها ذلك بإمكانية بناء مشروعية انطلاقا من التماهي مع صوت الشارع، صوت العامي الذي يتعارض دوما مع الخطاب الرسمي. لذلك فموقفها يربط الجمعيات والتعاونيات التنموية بمنطق الصراع السياسي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الموقف يمكن تفسيره بتأثير المسافة وعلاقة القرب السوسيومتري التي تربط ما بين أفراد هذه العينة وأعضاء التعاونيات. فكلما كان هناك غياب كلي أو جزئي للعلاقة سواء على مستوى الانخراط والعضوية أو على مستوى تبادل المنافع، إلا وتكون النظرة سلبية عكس نظرة أولئك الذين ينخرطون ويستفيدون إما ماديا أو معنويا من وراء هذه الإطارات. لذلك فما يمكن استنتاجه هو أن المواقف التي ينسجها الفاعل المحلي إزاء الموضوعات والظواهر، تبقى محكومة بما يسميه فيبر بتأثير الإنتماء للجماعة البشرية على الفرد. فالجماعة من حيث هي المكان الذي تقيم وتتفاعل فيه القيم والاتجاهات، مسألة التفاعل هذه تنعكس على الاختيارات القيمية للأفراد والذين غالبا ما تتأثر مواقفهم وتوجهاتهم بالانتماء للجماعة الاجتماعية. بحيث يسمح ذلك بتشكل بناء ذهني ومعرفي يحكم تعامل الفرد مع الواقع الاجتماعي بكل تنوعاته. وبتشكل هذا" المنشأ يتكون لدى الفرد رأسمال رمزي يستخدمه في أشكال الممارسة المختلفة دون تدخل مباشر للوعي ودون استراتيجيات مهيأة مسبقا. أشكال الممارسة هذه وتبعا لبيير بورديو تبقى مقترنة بما أسماه بمفهوم الأبيتوس الذي يتعدى مستوى العادة والتكرار الميكانيكي للسلوكات إلى مستوى الطاقة التوليدية التي تمنح الفرد فرصة إعادة التشكيل(بيير بورديو، 1995، ص199) ومن تم تغيير المواقع والأدوار التي يؤديها باتجاه تحقيق أهداف معينة.

بالتأكيد تمة هنالك علاقة طردية ما بين الانتماء للجماعة البشرية، تشكل الهوية، وبناء المواقف والتصورات التي توجه نسق الأفعال الفردية والجماعية، فالذات تنسج مواقف انطلاقا من الوعي الذاتي بالانتماء الذي يفرض على الذات أن تتبنى موقف المدافع عن الهوية والانتماء ومنه عن الذات، وهو ما يمكن التعبير عنه بتأثير أبيتوس الجماعة المحلية المحيطة، فالجماعة حسب بيير بورديو تمتلك الأبيتوس الخاص بها والذي ينتج عن تماثل ظروف الوجود، فكرة التماثل هذه تفضي إلى وجود نوع من التآلف على مستوى الممارسات وانصهار الفردي في الجماعي (Bordieu.P,1990, P58) وهو الأمر الذي يفسر تماثل مواقف أفراد العينة الذين ينخرطون في الإطارات الجمعوية، فبحكم الانتماء تشكل لديهم نوع من التآلف على مستوى المواقف والأحكام والتصورات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة الانتماء تبقى منظمة بما يمكن تسميته بمبدأ المبادلة، المؤسس على الهبة كواقعة اجتماعية تنظم العلاقة ما بين الأشخاص والجماعات، بحيث تتشكل العلاقات الاجتماعية المرهونة بتأمين المصالح الفردية والجماعية. ويسمح ذلك بالإنتاج الدائم لهذا التنظيم العلائقي، الذي يبقى متأثرا بالمواقع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يحتلها الأفراد والأدوار التي يؤدونها في إطار التنظيم. وتقوم هذه الشبكة العلائقية على عرض خدمات يحكمها منطق التبادلية ما بين أعضاء الرابطة الاجتماعية. هذا المبدأ ينسجم في عمقه مع توزيع علاقات السلطة، كما أنه مبدأ يسمح بالإنتاج الدائم للتساند والتوافق ما بين الأطراف المشاركة في التعاونيات بوصفها رابطة اجتماعية. ومن تم فموقف من ينتمي ومن يشارك في التعاونيات ليس كموقف من يراقب أو من يأخذ مسافة من هذه التنظيمات، الشيء الذي يدفعنا إلى استنتاج أن غياب العلاقة ما بين الفرد وجماعات القرب التي تنشط في إطار المحيط الاجتماعي مسألة ينتج عنها مواقف سلبية تفضي بشكل أو بآخر إلى عرقلة عمل هذه التنظيمات، التي يفترض أن تشارك في تدبير الفعل التنموي. الأمر الذي يستدعي أن يتم التعامل معها بدون خلفيات أو أحكام قيمية جاهزة، قد تؤثر على التنمية المحلية وعلى الأدوار التي يمكن أن يؤديها كل الشركاء.

الفعالية التنموية بين الأحكام الذاتية والتفسير العقلاني:

إن التداخل القائم ما بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي يؤدي بالذات الفاعلة، إلى محاولة البحث عن تفسيرات تبدو في ظاهرها واقعية وعقلانية ولكن في العمق يمكن اعتبارها تحديدات ذاتية تحاول أن تضفي صبغة المشروعية الموضوعية على مجموع المواقف والأحكام التي تنسجها وتتبناها حول هذه التنظيمات الجمعوية. على اعتبار أن ما يتم تداوله من مواقف سلبية أو إيجابية حول عمل الجمعيات التنموية إنما هي مواقف تخفي في جوهرها صراع المصالح ما بين الفاعلين والذي يحاول الفاعل أن يضفي عليه صفة الموضوعية. فالفاعلون المحليون هم جزء من المجال، من حيث هو فضاء اجتماعي تتم فيه عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك مختلف الموارد الرمزية والمادية، وذلك تبعا لتوزيعهم على مراكز السلطة والقوة وترتيب المكانة والرفعة. مسألة التوزيع هذه تؤثر على المواقف التي نتبناها، والتي تعكس في الواقع صراع المصالح، والذي لا يتم التعبير عنه بشكل قصدي بقدر ما يتم ترجمته إلى أحكام ومواقف سلبية أو إيجابية نتبناها ونحاول تبريرها بالبحث عن تفسيرات وتحديدات تبدو موضوعية.

إن التنمية المحلية تعبر في عمقها عن واقعة اجتماعية يتفاعل فيها السوسيولوجي والاقتصادي. إنها واقعة لا تبتعد وفقا للمعنى الفيبيري عن الفعل الفردي، كفعل مؤسس ومنتج للنسق الكلي، والذي يتحدد في إطاره الفعل العاكس لمنطق المصلحة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم المصلحة ليس مفهوما واحدا، ولا يمكن ربطه فقط بمتغير الربح المادي، ولكنه مفهوم يجسد لكثرة متثكرة من المعاني. فهناك المصلحة بمعناها السياسي والاقتصادي والقيمي والاجتماعي وهو ما بينه ماكس فيبر من خلال نظرته للفعل الاجتماعي (فوزي بوخريص، 2013، ص60-61) كفعل يقوم على المصلحة ليس بمعناها المجرد، ولكن بالمعنى الذي يستحضر في الآن ذاته المزاوجة بين ما هو نفعي وما هو قيمي. فكما هو معلوم يتحدد الفعل الاجتماعي وتبعا للمرجعية الفيبيرية بمجموعة من المحددات من أهمها: أن الفعل الاجتماعي يتحدد بطريقة عقلانية غائية تقوم على ضبط الطرق والأدوات الموصلة للأهداف والغايات ويتحدد كذلك بطريقة عقلانية قيمية ترتبط بقيمة داخلية قد تكون أخلاقية جمالية أو اجتماعية ثقافية أو دينية. لذلك يمكن القول بأن مشاركة الأفراد في هذه البنيات الخاصة سواء تعلق الأمر بأعضاء عاديين أو أعضاء من النخبة المحلية، هي مشاركة تجسد لفعل اجتماعي ينبغي أن يفهم وفقا لقاعدة التداخل القائم بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي قيمي، وهو الأمر الذي يفضي في النهاية إلى بناء نسق اجتماعي أكثر اصطناعية، مفعوله الواقعي يبقى من جهة حبيس سعي الفاعلين وراء مصالح متباينة، ومن جهة ثانية فهو يعكس لحلبة صراع المصالح المتعارضة، والتي يتم التعبير عنها من خلال تبني الأعضاء مجموعة من الاستراتيجيات التي تضمن الارتقاء على مستوى مراكز السلطة داخل التنظيم. إن هذا الصراع يمتد أيضا إلى خارج التنظيم، أي إلى باقي الحقول والمجالات الاجتماعية الأخرى. فكرة الصراع هذه لا يحكمها في الواقع مبدأ الانسجام بقدر ما يحكمها مبدأ جدلي، مؤسس على التداخل بين أنماط لعب متداخلة ومتقاطعة فيما بينها كما بين ذلك ميشيل كروزيي(Crozier M et Friedberg E,1977, P20) بحيث يحضر فيها التداخل والتقاطع ما بين الصراع والتعاون والاستغلال والمقاومة وكل ذلك من أجل ربح المزيد من المكاسب، والاستفادة بانتظام من الامتيازات التي يوفرها الانخراط في التعاونيات والجمعيات التنموية، من حيث هي تنظيم لا يسير كآلة بقدر ما تتحكم في سيره قواعد لعب مضبوطة بمنطق توزيع الامتيازات واستغلال الفرص المتاحة لأجل الربح. (Crozier M et Friedberg E,1977, P20) إن مبدأ الاستغلال هذا المنظم بمجموعة من قواعد لعب محددة، مبدأ تحكمه خاصية الانتشار بحيث لا يتوقف عند تنظيم بعينه بقدر ما يمتد إلى باقي التنظيمات الأخرى التي تشتغل في إطار الاقتصاد التضامني والاجتماعي. نتحدث هنا عن الجمعيات التنموية بحيث وجدنا أن هذا التمثل المنظم بالمصلحة بمعناها الواسع، يهم غالبية الجمعيات التنموية. ولعل الدرس المستخلص هنا هو أن هذه التنظيمات مردوديتها وفعاليتها يتم ربطها على مستوى التمثل الذي يحمله الفاعل المحلي بأشكال التواصل التي ينشئها مع محيطه. فكرة التواصل هذه نجدها متأثرة في جوهرها بالصياغة الواعية لنماذج لعب تقوم على التحرك في فلك السلطة، (Crozier M et Friedberg E, 1977, P21) و يتعلق الأمر هنا ببناء علاقات تواصل يحكمها البحث عن المصالح باستغلال

علاقات السلطة، التي يمكن أن يمارسها كل طرف انطلاقا من الموقع الذي يحتله في التنظيم وكذلك تبعا لأشكال التراتبية الاجتماعية السائدة في إطار المجتمع المحلي.

تنظيمات القرب وعوائق تدبير الفعل التنموي:

إن الأشكال التنظيمية التي تميز المرفق العمومي وما تفرزه من علاقات تواصل مؤسسة على السلطة، لا يتوقف تأثيرها على التنظيم وحسب بل يمتد مداها إلى خارجه. بحيث نجد أن علاقات السلطة السائدة تحدث مفعولا يمتد ليؤثر على تمثلات الأفراد. لذلك فمفعول السلطة هذا نجده ينطبع على التمثل الذي تحمله النخبة المحلية، حول علاقة الجمعيات التنموية بمحيطها وكذلك قدرتها على الاستفادة من علاقات السلطة، وهو الأمر الذي يبدو جليا من خلال ربط الفعالية التنموية لهذه الجمعيات بالقرب من دوائر القرار وقدرتها على استثمار علاقات القرب، التي تؤسسها مع من في المركز أو القمة تبعا لمواقع السلطة لأجل الوصول إلى منافع محددة، من قبيل الاستفادة من الدعم الممنوح. فالجمعيات التي تستفيد من الدعم المالي لمشاريعها هي الجمعيات التي تربطها علاقة تبعية أو قرب مع مراكز القرار. والواقع أن قدرة المجتمع على النمو وعلى التطور وعلى الابتكار مرتبطة بصفة أساسية بقدرته على بناء ما يمكن من مجالات العمل المتخصصة، والتي تكون قريبة من المواطنين وبعيدة عن تحكم الدولة. فكلما كثرت مجالات العمل غير الحكومي كلما سار المجتمع في اتجاه التنمية والديمقراطية. إن كثافة النسيج الجمعوي محدد أساسي اليوم لقدرة المجتمع على التطور والبناء الديمقراطي، لكن الملاحظ هو أن التمثلات التي نحملها سواء كأفراد عاديين أو كنخبة، وما ينتج عن ذلك من سلوكات وأفعال، تؤثر بشكل كبير على مشاركة النسيج الجمعوي في تدبير الفعل التنموي محليا، وذلك بحكم الافتقار للاستقلالية المطلوبة لأجل تحقيق مشاركة إيجابية، بحيث نجد أن هناك اعتقاد راسخ بحاجة الجمعيات لغطاء يوفره السياسي والإداري اللذان يملكان سلطة القرار. لهذا الاعتبار نجد الجمعيات التنموية التي تشغل في إطار المجتمع المحلي، جزء كبير منها نجده يتحرك في فلك السياسي والإداري. وهو ما يفيد كيف أن عمل هذه الجمعيات عمل تنقصه الاستقلالية الشيء الذي يؤثر بشكل سلبي على مردودية المشاريع التنموية.

تبين تمثلات الفاعلين المحلين لمجموع الاختلالات التي تعتري عمل الجمعيات وتعيق عملية التعاون المشترك لأجل خلق حل لمشكل محدد. أن الأمر يرجع بالدرجة الأولى إلى المجال القيمي الأخلاقي والمتمثل في الحاجة لقيم الصدق والأمانة والنزاهة يليه المجال الواقعي والذي يمكن أن نجمله في غياب الكفاءة العلمية، ضعف آليات المراقبة بالإضافة إلى صراع المصالح. وبالتوقف عند المجال الأول يمكن القول بأنه مجال ينهل من الثقافة السائدة، وهو ما يمكن تفسيره بوجود علاقة ترابط ما بين الثقافة السائدة والتمثلات التي نحملها كأفراد أو جماعات ، فهناك نوع من التأثير الذي تمارسه الثقافة على الفاعل هذا الأخير يعتبر حامل لثقافة وفي الآن ذاته هو منتج لثقافة ما، فالعناصر الثقافية تشرط الفعل الاجتماعي في صيغته الفردية أو الجماعية وتنظمه(فوزي بوخريص، 2013، ص190) بحيث نجدها تتحكم في طرق التفكير والفعل والشعور وما ينتج ذلك من صور لدى الفرد عن ذاته والعالم المحيط به. هذه الصور تدفعنا إلى تقديم فهم معياري للأشياء، يعكس في أحد جوانبه معطيات غير قابلة للقياس أو التحديد.

إن قوة التأثير الذي يمكن أن تمارسه الثقافة السائدة على الفرد مسألة تمكننا من فهم التمثل الذي يحمله الفاعل المحلي حول العوائق التي تعيق المشاريع التنموية، التي تنفذها مجموعة من الجمعيات التنموية، هذا التمثل يمكن رده بالأساس إلى المحدد الثقافي وما ينتجه من صور ذهنية لامادية ولاعقلانية، والتي تسكن اللاشعور وتتحكم في الممارسة والسلوك كما يؤكد على ذلك إلتون مايو. وبالانتقال إلى المجال الثاني المرتبط بسيادة الفساد وضعف آليات المراقبة والمحاسبة، فهذا الأمر ينعكس سلبيا على الأداء التنموي لهذه الإطارات التنظيمية. فالدولة قد تقدم كل أشكال الدعم الضروري، وهي مستعدة للذهاب بعيدا في مجال التعاون مع النسيج الجمعوي، غير أن المشكل الذي يعترض الدولة في هذا الباب هل هناك "المعقول أم لا؟ هل هناك مواطن يقترح أم لا؟ " فهناك تركيز كما يتضح على مسألة الثقة وضعف القوة الاقتراحية للجمعيات التنموية، والتي يمكن تفسيرها بحاجة هذه الإطارات للخبرة العملية وللتكوين العلمي في مجال تدبير الفعل التنموي الشيء الذي سيسمح لها بتطوير قدرتها الاقتراحية.

إن انتشار هذا المنطق من السلوك الموجه بمنطق نفعي، يمكن تفسيره بالتحول الذي حصل على مستوى الاستعدادات الاقتصادية للفاعل الاقتصادي بحيث نجد أن الاستعدادات الاقتصادية للفرد ومنه عند النخبة المحلية، قد عرفت إعادة بناء وتشكل وتحديدا في مجال حساب الربح الفردي وتمثل الشغل ذاته. وهو تحول يقوم أساسا على الصيغة الطوطولوجية التالية "لا عواطف في العمل"(فوزي بوخريص، 2013، ص115) فلم يعد إذن تمثل العلاقات الاقتصادية القائمة في إطار المجتمع المحلي محكوم بقوانين تقليدية، شبيهة بمنطق الاقتصاد المنزلي القائم على استبعاد الحساب في التبادلات(الغيرية، التضحية، البدل، العطاء، الهبة) بقدر ما تحول المجتمع إلى مجتمع محكوم بعلاقات اقتصادية منظمة بقوانين اقتصادية، تركز على فرض منطق حساب الربح الفردي أي المصلحة الفردية والتي انتزعت الفاعل الاجتماعي ومعه المجتمع المحلي من تلك الرؤية الأصيلة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والمرتبطة بالتبادل التقليدي للأنشطة داخل المجتمع بتغليب كفة العطاء، لنتحول إلى فضاء اجتماعي جديد يتميز بهيمنة ثقافة سلوكية يحكمها منطق الحساب والربح. إن هذا التبدل الذي حصل على مستوى الاستعدادات الاقتصادية عند الفرد كفاعل اقتصادي (Bourdieu P, 2000, P13) باتجاه النزوع البرجماتي ، قد حول الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تقوم بها مجموعة من التعاونيات السكنية أو الفلاحية إلى أنشطة اقتصادية تعبر في عمقها عن واقعة اجتماعية كلية، منضمة بمنطق الحساب الاقتصادي، كمنطق أصبح يغزو دائرة الأنشطة التطوعية، بحيث أصبحت تخضع للغة التكميم والقياس. فلم تعد غاية القطاع الجمعوي خدمة -الهدف النواة- والمرتبط بتحقيق التنمية المحلية عبر تلبية وخدمة غايات مشتركة، بقدر ما أصبح هذا القطاع مجال للتربح المشروع وغير المشروع.

نتائج الدراسة:

يتضح من خلال استقراء نتائج الدراسة، أن موقف وتقييم الفاعل المحلي للدور التنموي الذي تقوم به الجمعيات التنموية في مجال الاقتصاد التضامني، يعتبر قوة معطلة للتنمية المحلية. فالتصورات التي تحملها الذات حول الاقتصاد التضامني والاجتماعي تؤثرعلى انخراطها النخبة المحلية في الجمعيات التنموية، بحيث يتم العمل على استغلال شبكة العلاقات الاجتماعية التقليدية

التي تتيحها جمعيات التضامن وذلك من أجل تقوية الرأسمال الاجتماعي لذات الفاعل والذي يتم توظيفه لاحقا في المحطات الانتخابية أو كلما دعت الضرورة لذلك. إن العلاقة البرغماتية التي تربط الفاعل المحلي بهذه الإطارات التنظيمية كأعضاء منخرطين، يعيق الترجمة الواقعية للأهداف التي تسعى إليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية انطلاقا من الدينامية الايجابية لتنظيمات القرب. إنها علاقة محكومة ببنية ذهنية تقليدية تنتج مجموعة من التصورات والمواقف السلبية حول العمل الجمعوي، الشيء الذي يؤثر على طبيعة العلاقة التي يمكن أن تنسجها النخبة المحلية مع هذه التنظيمات، ومن تم على الديمقراطية التشاركية ومبدأ أفضلية العمل على الرأسمال، على مستوى توزيع العائدات.

إن التركيز على ربط العمل الجمعوي بالربح والمنفعة بدل الرغبة في إسداء خدمات للمجموعة الخاصة، يجعل الذات الفاعلة في هذا المجال تتوسط مجموعة من الأضداد من قبيل التكافل والتعايش والتضامن والجشع والتحايل والإقصاء. فالذات إذا كانت لها علاقة بالعمل الجمعوي سواء على مستوى الانخراط والعضوية أو على مستوى تبادل المنافع تكون نظرتها ومواقفها إيجابية والعكس صحيح. إن هذا الأمر يجعل من علاقة النخب بجمعيات المجتمع المدني، علاقة يحضر فيها التداخل والتقاطع ما بين الصراع والتعاون والاستغلال والمقاومة. وكل ذلك يتم توظيفه بشكل قصدي من أجل ربح المزيد من المكاسب، والاستفادة بانتظام من الامتيازات، التي يوفرها الانخراط في الجمعيات، من حيث هي تنظيمات لا تسير كآلة، بقدر ما تتحكم في سيرها قواعد لعب مضبوطة بمنطق توزيع الامتيازات واستغلال الفرص المتاحة لأجل الربح. لنصبح إزاء نسق فعل مؤسس على قواعد لعب محددة ومشروطة برهانات معينة.

إن مشاركة الأفراد في هذه التعاونيات أو التعاضديات، سواء تعلق الأمر بأعضاء عاديين أو أعضاء من النخبة المحلية، هي مشاركة تجسد لفعل اجتماعي يقوم على التداخل بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وقيمي. إنه فعل مضبوط بالتعاون والتبعية المتبادلة بين الفاعلين الذين يسعون وراء مصالح متباينة إن لم تكن متعارضة، وهو الأمر الذي يفضي في النهاية إلى بناء نسق اجتماعي أكثر "اصطناعية"، مفعوله الواقعي يبقى من جهة حبيس سعي الفاعلين وراء مصالح متباينة ومن جهة ثانية فهو يعكس لحلبة صراع المصالح المتعارضة، فكرة الصراع هذه تمتد لتؤثر بشكل مباشر على التنمية المحلية، بحيث تعتبر كعائق أمام تحقق الأهداف التنموية، والتي نتوخى تحققها.

خاتمة:

نخلص من خلال كل ذلك إلى أن المجتمع المحلي هو مجال للممارسة تتم فيه مجموعة من التفاعلات الدينامية ما بين مجموع الفاعلين الاجتماعيين، والتي تؤثر على مجموع البرامج والاستراتيجيات المتبعة لأجل تنمية المجتمع المحلي. لذلك ينبغي العمل في هذا الإطار على العودة للذات الفاعلة بمواجهة أشكال الوعي الذي تتأثر به، فكرة المواجهة ينبغي أن تقوم أساسا على تشجيع مبادرة النقد الذاتي والعمل على تطوير الوعي الفردي باتجاه الإيمان بضرورة إحداث نوع من المواجهة بالمعنى الداخلي لتطهير الذات من كل الترسبات والعوائق التي تقيد الفعل الفردي والجماعي، بحيث نواجه هذه الترسبات بوصفها تمثلات وتصورات، ومن خلالها

نواجه مشكلة العقليات التي تحول دون تحقق الأهداف التنموية المرجوة من وراء انخراط النسيج الجمعوي والتعاوني في تدبير الفعل التنموي. بشكل يمكن من تغيير وضع المجتمع المحلي باتجاه التنمية المستدامة كنقطة ذات أهمية قصوى، وذلك بإنتاج أقصى حد من الوفرة وأقصى حد من الضرورة القائمة على مبدأ الاعتدال الكامل.

قائمة المراجع:

1.ارسطو(1980)، السياسية، نقله من اليونانية الأب اوغسطين بربارة البولسي، ط2، المكتبة الشرقية.

2.الان توران(1987)، تساؤلات الفكر المعاصر، ترجمة محمد سبيلا، دار الأمان، المغرب.

3.ألكس دو طوكفيل(1999)، الديمقراطية في أمريكا، م2، ج 2، الفصل2، فلاماريون.

4.بيير بورديو(1995)، أسئلة علم الاجتماع: حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة ابراهيم فتحي، دار العالم الثالث، القاهرة.

5.جون راولز(2004)، نظرية العدالة كإنصاف بين السياسة والميتافيزيقا، ترجمة محمد هاشمي، عن مجلة مدارات فلسفية، ع10، المغرب.

6.عبد الله العروي(1992)، التحديث والديمقراطية، أفاق، مجلة اتحاد كتاب المغرب، ع3-4، المغرب.

7.عبد الرحمن بن محمد بن خلدون(2006)، مقدمة ابن خلدون، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت.

8.عبد الكبير الخطيبي(1990)، النقد المزدوج، ترجمة أدونيس وآخرون، منشورات عكاظ، الرباط.

9.عبد الله حمودي(1998)، المجتمع المدني في المغرب العربي: تجارب نظريات وأوهام، المؤلف الجماعي" وعي المجتمع بذاته" دار توبقال للنشر، المغرب.

10.محمد عابد الجابري، المجتمع المدني: تساؤلات وآفاق، ضمن المؤلف الجماعي "وعي المجتمع بذاته" دار توبقال للنشر، المغرب.

11.فوزي بوخريص(2013) مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، المغرب.

12.محمد كريم(2012)، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، أفريقيا الشرق، المغرب.

13.Ait Hadout et Mohamed Jouad(2003), Léconomie sociale au Maroc: approche méthodologique et acteurs en présence, in Ouvrage collectif « Le développement local et l économie solidaire à l épreuve de la mondialisation » sous la direction du Pr Driss Khrouz- éd . Fondation Al Saoud.

14. Alain Touraine(1996) rationalité et politique dans l’entreprise, in l’Entreprise et l’économie du 20 siècle” T.2 édition Puf.

15. Bordieu Pierre(1990), The logic of Practice.translated by Richard Nice. Stanford ,CA : Stanford university Press .

16. Bourdieu Pierre(2000), Les structures sociales de l'économie, Collection liber-éd. Seuil-Paris.
17. Bourdieu(P)(1994), Raisons pratiques. Essai sur la théorie de l'action, Edition du Seuil, Paris.
18. Crozier Michel et Friedberg Erhard(1977), L'acteur et le système, Edition Seuil , Paris .
19. Friedberg Erhard(2005) la culture " nationale" n'est pas tout le social. In Revue française de sociologie. Janvier mars .
20. Lipansky Edmond Marc(1995), Comment se forme l' identité des groupes. In sciences Humaines –N48.
21. M. Mauss(1989), Essai sur Le Don, forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques ' in sociologie et anthropologie,PUF ? Quadrige, 3e édition.
22. Renaud Sainsaulieu(1988), l identité au travail , éd presses de la fondation nationale des sciences politiques.

ثقافة المقاولة بين خطاب التدبير المقاولاتي الحديث والنقد السوسيولوجي

Cooperate culture between the modern cooperate management and the sociological criticism

د.لحسن خليل، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، ظهر مهراز- المغرب

ملخص: إذا كان التدبير المقاولاتي الحديث قد اعتمد في تدبيره لعالم الشغل على مفهوم "ثقافة المقاولة"، باعتبارها ذلك المشترك اليومي في الأخلاق والقيم والأهداف بين مختلف الفاعلين داخل المقاولة، وتلك الرافعة التي لابد منها لتقوية الاندماج الاجتماعي داخلها والرفع من إنتاجيتها، فسوسيولوجيا الشغل والتنظيمات، بعدتها النظرية والميتودولوجية الغنية، إستطاعت أن تبين أن مفهوم "ثقافة المقاولة" لا يعدو أن يكون، في نهاية المطاف، سوى مجرد خطاب إيديولوجي يخفي حقيقة الواقع الاجتماعي والفردي السائد داخل عالم الشغل أكثر مما يسهم في استجلاء محدداته وبنياته العميقة. ذلك هو ما تسعى إبرازه هذه الورقة البحثية باستحضار أهم الدراسات التي إنكبت على إستجلاء بعض الإستراتيجيات الكامنة وراء إستخدام مفهوم "ثقافة المقاولة" الذي يدعي أنسنة العلاقات الاجتماعية داخل عالم الشغل.

الكلمات المفتاحية: التدبير المقاولاتي الحديث، ثقافة المقاولة، التشاركية، حرية المبادرة، العبودية الطوعية.

Abstract: Given that the modern cooperate management has adopted the concept of "cooperate culture" in organization at work - as a shared system of ethics, values and objectives by various actors within the organization, and as an essential leverage to strengthen social integration within it and to enhance its productivity- the sociology of work and organizations, with its rich theoretical and methodological tools, was able to demonstrate that the concept of "cooperate culture" is, after all, an ideological discourse that hides the truth on social and individual realities at work, more than a contribution to clarify its deep determinants and structures.

This present research paper is seeking to tackle this point by recalling the most significant studies that explored some of the strategies behind the use of the concept of "cooperate culture", which pretends to humanize social relations at work.

Keywords: Modern Cooperate Management, Cooperate Culture, Corporatism, Freedom of Initiative, Voluntary Servitude.

مقدمة:

يتفق كل الدراسيين لأطروحة ميشيل فوكو أن القيمة المضافة لمشروعه العلمي تكمن في قدرته على استجلاء ذلك الإرتباط الدال والعميق بين متغير السلطة ومتغير المعرفة- فالسلطة في نظره تنتج نوعاً من المعرفة والمعرفة هي في حد ذاتها سلطة- وتمكنه، عبر نظريته التي سماها "ميكروفيزياء السلطة"، من تسليط الضوء على بعض الفضاءات الإجتماعية الجديدة التي لا تكشف من خلالها السلطة عن ذاتها بسهولة. في المقابل، فان نجاح فوكو في سبر أغوار السلطة وإبراز مناطقها المجهولة لم يكن ممكناً لولا توسله بمفهوم الإيديولوجيا الذي يرى أنه يظل مرافقاً وملازماً لعلاقات القوة فيساهم بذلك في ربطه بالمعرفة باعتبارها الية إستراتيجية لإنتاج السلطة. فالإيديولوجية، في تصور فوكو، تتغلغل في مطاوي الوجود الاجتماعي، وتثوي كل تجلياته، وتعبر عن نفسها عبر في ما يسميه ب"سلطة الخطاب(Michel Foucault, 1971) . فكل سلطة تسعى لتجعل من خطابها بديلا مفروضاً على الواقع الإجتماعي المادي، و"مسكوتاً" عنه، ومغيبا عن الوعي، ومخفياً عن الملاحظة. فالكلمات في نظر فوكو تسمح بالرؤية، وتدفع للاعتقاد، وتحرض على الفعل والحركة، لأن «الإشتغال الأساسي للسياسة هو إشتغال على الكلمات، فوضع كلمة بدل أخرى هو تغيير لرؤية العالم الإجتماعي، وبالتالي مساهمة في تحويله» (Alain Accardo, Phillippe Corcuff, 1986, p44) ، وجعله يحقق رهانات معينة ويجسد سلطة المسيطر عبر توسيع نفوذ هيمنته الايديولوجية.

ولعل هذا ما يسعى إليه خطاب التدبير المقاولاتي الحديث عندما يروج لمفهوم " ثقافة المقاولة" كمبدأ أساسي ومركزي لتدبير عالم الشغل يدعى القدرة عل جعل هذا الأخير فضاء إنتاجيا "إنسانياً" و"تحررياً" يخلو من كل أشكال الإكراه والخضوع. إنه خطاب يشيد بالمقاولة الحديثة معتبراً إياها متناقضة تماماً مع ما كانت عليه في الماضي، فيعلن باحتفاء شديد عن نهاية إيديولوجيات القرن التاسع عشر مثل الماركسية التي كانت ترى في المقاولة فضاءاً للصراع الطبقي، وتنظيماً لسيطرة رأس المال على العمل من خلال الإستغلال وفرض سلطة تراتبية صارمة، تطحن العامل وتختزله في مجهود عضلي بحث خال من أية محاولة للتفكير والإبداع. بهذا الصدد يقول المارشال بيتان Pétain في خطاب له أمام العمال بمناسبة فاتح ماي سنة 1941: «فعندما يسود داخل المقاولة عرف الاجتماع والتشاور بين رب العمل، وبين التقنيين والعمال، لكي يسيروا بشكل مشترك مصالح مهنتهم، ويدبروا بشكل جماعي أعمالهم الاجتماعية، فإن تضامن المصالح وأخوة العواطف تخلق فيما بينهم وتتقوى بشكل لا رجعة فيه» (Jean-pierre Le Coff, 1992, p83).

فالتشارك والتشاور يعتبران عماد الشغل داخل المقاولة الحديثة، والشرط الأساسي لاعتماد تدبير ديمقراطي يقود إلى جعل الثقافة داخل الشغل تلعب دور الرافعة القوية لخلق تعاون فعال بين العمال وتحفيزهم بشكل دائم. فالمقاولة الحديثة تريد أن تتميز بشكل جذري عن تلك التنظيمات البيروقراطية والتقنوقراطية التي تعتمد التكرار والروتين في المهام والوظائف، وتمجد النظام والإنضباط والتحجر، وتقوم على بنية هرمية وتراتبية، وتشغل بتقسيم صارم بين من يتصور ويفكر من جهة، وبين من ينفذ من جهة أخرى.

فالمقاولة الحديثة تتغيى بناء أشكالاً جديدة من علاقات الشغل قوامها الحرية والمساواة والأخوة، معتمدة في تدبيرها على تعبئة كل ما هو مشترك ليتحول إلى ثقافة يستضمرها كل الفاعلين داخل المقاولة، وإلى بؤرة هوية يدافع عنها الجميع لتستطيع تحفيز الكل على العطاء والإنتاجية، فالإختلالات، وفق هذا التصور،التي تطبع عالم الشغل، وتحد من إنتاجية المقاولة، غالباً ما يكون سببها غياب الإنخراط الكاف لدى العمال في العملية الإنتاجية، وهو ما يفسره خطاب التدبير الحديث بوجود صدمة بين تاريخ خاص وفردي للعامل الذي يحمل أمالاً ومشروعاً، و بين التنظيم الذي يتجاهله ويختزله في جهد عضلي فقط. لذلك فإن عملية تحويل الشغل من فضاء للتعب والقلق والصراع إلى فضاء ل "سعادة" العمال، هي عملية لا تتم إلا باعتماد تدبير حديث لا يدبر الأجساد والعضلات، بل يدبر القوة النفسية والثقافية للأفراد، ويغير منطق العلاقة التي تحكمهم من منطق الأخذ والعطاء donnant-donnant إلى منطق الربح للجميع gagnant-gagnant. وبالتالي، ينظر للفرد، داخل عالم الشغل، باعتباره كائناً بشرياً صاحب عواطف وقيم ومشروع .(Philippe Cabin, 1999, p203)

فخطاب التدبير المقاولاتي الحديث، بتمجيده ل" ثقافة المقاولة"، وإعلائه من شأن الأخلاق المشتركة داخل مختلف الفئات العاملة داخل عالم الشغل، يبدو وكأنه يسعى إلى إحياء يوطوبيا القرن التاسع عشر التي كانت تدعو لقيام مجتمعات خالية من التراتبية، يغيب فيها النزاع، ويزدهر داخلها الفرد، وتنمو إبداعيته،وتسود فيها المساواة...الخ. إنه خطاب يدعي خلق وحدة قوية بين كل عناصر المقاولة تجعلهم يخدمون الأهداف المعلنة والمحددة من طرف قادتها ومسيريها(Denis Guigo, 1992, p247). عكس هذا، تؤكد العديد من الدراسات والأبحاث الميدانية بملاحظات المبنية علمياً ووقائعها المثبتة مادياً، على وجود واقع إجتماعي وثقافي داخل المقاولة الحديثة، بعيد كل البعد عن مسلمات ومبادئ خطاب التدبير الذي يدعي التدبير العقلاني للموارد البشرية، غير أنه لا يعمل في الواقع إلا على إخفاء مقاصد وأهداف وإستراتيجيات متنوعة لا علاقة لها بشعارات الحرية والاستقلالية والتشاركية..الخ التي تتغنى بها أدبيات ومواثيق ومشاريع المقاولات.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تشتغل على إبراز مدى تطابق خطاب التدبير المقاولاتي الحديث،الممتلئ بأهداف وإدعاءات واستراتيجيات، مع الواقع المادي الحي السائد داخل الشغل في المقاولة. فانتقاد خطاب ما، لا يستقيم إلا بوضعه في محك سؤال مدى انسجامه مع الواقع المادي الذي يدعي تحقيقه. لذلك سوف يكون من المهم دفع كل إدعاءات خطاب التدبير، وبديهياته نحو مواجهة نقدية مع الوقائع والعلاقات التي تهيكل الواقع الاجتماعي لعالم الشغل داخل المقاولة. فإذا كان خطاب التدبير الحديث قد شكل المظهر الإيديولوجي لكل سياسات العولمة التي هدفت إلى رد الإعتبار للمقاولة، فإن البحث في مدى تحقق استراتيجيات هذا الخطاب على أرض واقع العملية الإنتاجية يشكل أهمية كبيرة لفهم رهانات وحدود السياسات الاقتصادية التي روجت لها قوى العولمة.

من هنا فإننا نهدف إلى مواجهة بديهات واستراتيجيات خطاب التدبير الحديث، بالوقائع الإجتماعية والظواهر الثقافية التي تشكل عالم الشغل داخل المقاولات الحديثة، والتي سعت العديد من دراسات وأبحاث سوسيولوجية الشغل إلى تحليلها وتفسيرها. فإذا كان خطاب التدبير الحديث يدعي أنسنة العملية الإنتاجية وإبعادها عن كل أشكال النزاع و الاستغلال، فإننا في هذه الدراسة نقدم أبحاثا ودراسات نقدية سوسيولوجية، تفحص العلاقات السائدة داخل الشغل، وتكشف طبيعة الأهداف التي توجه الإنتاج، وتجلي الرهانات التي تقف وراء الاستراتيجيات، وتنتقد علاقة خطاب التدبير بالحياة اليومية للأفراد داخل الشغل.

"ثقافة المقاولة" بين الخطاب والواقع:

لاشك أن إجماع علماء الاقتصاد، بمختلف توجهاتهم الايديو-سياسية، على النظر للمقاولة كفاعل قوي في الصراع ضد الركود الاقتصادي ورافعة قوية من أجل خلق مناصب الشغل، لم يمنع البحث السوسيولوجي من التسليم بأن « واقع الشغل والعلاقات المنظمة المرصودة داخل المقاولات الكبرى والمتوسطة والصغرى، تظل بعيدة كل البعد عن هذه الحقيقة. فكل الأبحاث الإمبريقية تبين بجلاء أن النزاع الاجتماعي، والبيرقراطية والتايلورية، بل حتى الأبوية والفيودالية المهنية، هي الظواهر الأكثر إنتشاراً داخل هذا الواقع» (Sainsanlieu et sergrestin, 1986, p335-352). الشيء الذي يجعل من مقولات الإستقلالية، والتشاركية، وحرية المبادرة، مجرد أوهام عرضية. فخطاب التدبير لا يتردد في إجترار التأكيد على مفاهيم المسؤولية المشتركة، والقرارات الجماعية، والتواصل والتشاور...الخ، في حين أن الواقع يؤكد على أن « أهداف التسيير لا تفرض إلا عبر آليات مناوراتية تعمل على تشريب المسودين قيم المسيطرين. فالقرارت المهمة لا يصنعها في نهاية المطاف إلا القادة» (Eugène Enriquez, 1976, p79-110). إضافة إلى هذا، فثقافة المقاولة أو التنظيم « وهي تقترح قيمها وطرقها الخاصة في التنشئة الاجتماعية، ومخيالها، تظل محكومة في مسعاها هذا بمنطق الخداع والتمويه. ذلك أن هدفها ليس سوى إستبطان وتشرب جميع الفاعلين في التنظيم لوهم مشترك يصنعه قادة التنظيم، ويمتلك منظومة من الرموز التي تعطي معنى جاهزاً لكل سلوكات الأفراد بغية إدخالهم في الأسيجة التي تشكلها. فإذا تماهى الفرد مع التنظيم، ولم يعد يفكر إلا عبره، سوف يجد نفسه، على حين غرة، في قلب نظام كلياني» (Eugène Enriquez, 1967, p61-77). هكذا فبدل الخضوع الطوعي الخامل المحدود،الذي ساد في السابق، نجد أن المقاولة الحديثة ترغب اليوم في تحقيق خضوع ديناميكي يمجد « تماهي الفرد بالتنظيم» (Aubert et Gualejac, 1991, p59). في صيغة إلتحام وإندغام كاملين، يجنبان كل «إجهاد للذات وحرق للأعصاب (Aubert et Gualejac , 1991, (p143.

إن خطاب التدبير الحديث هو محاولة لأنسنة واقع الشغل في مقاولة التي لا تنتعش إلا بامتصاص دماء عمالها. فإذا كان ميشيل فوكو قد بين أن نظام التراتبية يهدف إلى جعل الأفراد طيعين ووديعين ونافعين بمراقبته للجسد(Michel Faucault, 1971) ، فإن المقاولة الحديثة، تسعى عبر آلية "ثقافة المقاولة" إلى « التركيز على مراقبة البناء النفسي(le psyché) أولاً» (Aubert et Gualejac, 1991, p110). فالمسير « عليه ألا يكتفي بالإنخراط في المنظومة

بشكل ميكانيكي بإحترام معاييرها ومبادئها وقيمها وقواعدها، بل عليه أيضاً أن يعبئ كل كيانه ويكرس كل حياته العاطفية في بعدها المزدوج الفيزيقي والنفسي والجسدي والروحي» (Aubert et Gualejac,1991, p131)، إن الهدف من وراء إنشاء" مشاريع المقاولة" هو أولاً إقامة «سلطة تتعالى على الشك، فتقدم نفسها باعتبارها أخلاقاً مشتركة. هكذا تتحول ثقافة المقاولة إلى سلطة عليا، وقاعدة سامية باعتبارها تعبير عن القيم المشتركة، وعن إنضباط مستبطن تعد قوته أقوى من النظم والقوانين»(Jean-pierre Le Goff, 1992, p.96). فعلى عكس ما تدعيه مقولة "ثقافة المقاولة"، فإن الإكراه والخضوع والسيطرة، باعتبارهم آليات للإدماج داخل العملية الإنتاجية، لم يتم التخلي عنهم، بل فقط تم تسييدهم بأشكال جديدة. إنه يراد اليوم « للإكراه والمراقبة أن تستبطن من طرف الجميع، ليتم خلق نوع من العبودية الطوعية داخل المقاولة» (Jean-pierre Le Goff, 1992, p104). فثقافة ومشروع المقاولة ليسا سوى خطاب إيديولوجي يبرر «خداع الأفراد والتحكم فيهم»(Le Goff, 1992, p99). فإذا كانت "ثقافة المقاولة" تدعو إلى «الإستقلال الفردي،فمن أجل العمل على تأطيره وتذويبه في جماعة المقاولة»(Jean-pierre Le Goff, 1992, p177)لأن الهدف في النهاية هو «الإنخراط، والاندماج، والدينامية الكاملة للجميع. بمعنى صقل بناء نفسي (une psyché) يكون في خدمة أهداف التنظيم، أو لنقل مراقبة نفسية الأفراد بغية تدميرها أو على الأقل تطويعها بموافقتها وبرضاها» (Eugène Enriquez, 1989, p67).

الفرد في المقاولة الحديثة:

إن هدف "ثقافة المقاولة" هو إقناع الفرد بكون هويته الخاصة ليست سوى سراباً، لأن امتلاكه لهوية متفردة لا يمكنه أن يتحقق إلا بالتحاقه بالجماعة وتخليه عن وهم الفردانية والاستقلالية، لفائدة هوية مهيكلة في وعبر الخضوع للجماعة. من هنا فإن إستراتيجية "ثقافة المقاولة" هو تحقيق « عملية تحويل الفرد إلى رعية، فالفرد عليه أن يذمر وتتم استعادته ودمجه في جماعة مانحة للمعني. لم يسبق أبدا تمثل الفرد كغاية، بل هو دائما ممر، جزء من الكل الذي يحمل معنى وحقيقة. خضوع، تبعية، إرغام، تخلي، تحكم،في كل مرة، وباسم الكل، ندعو إلى إنهاء الجزء الذي ينتصر، مع ذلك، باعتباره هو الكل الوحيد» (Michel Onfray, 1997, p40-41). هكذا إذاً، على الفرد أن يتوارى لفائدة الجماعة. فالطقوس والأساطير والرموز والقيم التي تريد "ثقافة المقاولة" نشرها، موجهة إلى « تجميع وتعبئة كل واحد لخدمة جماعة الانتماء، موجهة إلى تركيز طاقات الكل لتحقيق مشروع مشترك» (Aubert et Gualejac,1991, p46). يتعلق الأمر بجعل « كل الأفراد يشتغلون وكأنهم قطع غيار» (Aubert et Gualejac,1991, p120). إننا ننتظر منهم ردود فعل نمطية، تستجيب للمنظومة. وكل ما من شأنه أن يشير إلى الإعتقاد بأن الذات، باعتبارها فرد يتصرف، هو أمر غير مقبول(Aubert et Gualejac,1991, p143).إن أهم شيء هو أن « نتحقق من أن أعضاء المقاولة يتقاسمون نفس منظومة القيم التي لدى القادة. يجب إذاً إخضاع جميع العقول للتوحيد والانسجام حتى يكون لها نفس منظومة القيم، وتشترك في نفس الأيديولوجية. يجب كذلك محو الإختلافات التي ينظر لها كتهديد للتراضي الاجتماعي. ومن أجل ذلك يتم إحداث حصص للإخبار، ودورات تكوينية لغرض الرفع من درجة الانخراط

والاندماج، حتى تصبح التماثلية هي القانون، وكل إنحراف سوف يعاقب عنه بالنقد الذاتي،بالإحساس بالذنب، بالاستقالة أو بالطرد إذا كان العضو غير نافع أو له نية عدم قبول قانون التنظيم كقانون ملزم لسلوكاته»(Eugène Enriquez, 1976, p79-110). وعندما ترفع المقاولة الحديثة، شعار"المقاولة المكونة"، فإن ذلك يترجم في الواقع بأن « يترافق التكوين داخل المقاولة بإرادة توحيد السلوكات على أساس معايير»-Jean-pierre Le Goff, 1992, p162) (163. فخلف المظاهر العادية للدورات التكوينية للموارد البشرية نجد « عملاً حقيقياً لنزع الثقافة والبعد الإنساني، وجعل فكرة الكائن المستقل، القادر على خلق مسافة ومقاومة كل الضغوطات تترك المكان لصورة الإنسان المتماثل والقابل لأن يخدع بسهولة» Jean-pierre). Le Goff, 1992, p176)

فإستراتيجية الدورات التكوينية ليس لها أهداف السماح للمواطنين بتطوير قدراتهم على التفكير والنقد، ولكن العكس من ذلك هدفها هو نسخ وبرمجة أجراء وديعين وطيعين، الأمر الذي يجعل المقاولة الحديثة، وهي تحث على التماثل، وعلى العقلانية وعلى تسييد ردود فعل المنظومة والنمطية، «تحول الأفراد إلى روبوات، وتأمرهم بالاشتغال كآلات» Aubert et). (Gualejac,1991, p145هكذا، فعلى الرغم من خطابها "التحرري"، و"التجديدي"، فإن المقاولة الحديثة تظل فضاءاً للشغل شبيه إلى حد كبير بالنموذج العسكري في فرض التماثل، وتشكل رمزاً للنظام التراتبي « حيث ان اكتمال الجماعة وتحققها لايتـأتى الا عبر فعالية أفرادها» (Alain Peyrefitte,1976, p754)، لكن « عندما نسعى الى رؤية رأس واحد فقط، فيجب قطع الرؤوس الأخرى» (Alain Peyrefitte,1976, p807).

"ثقافة المقاولة" أو العبودية الحديثة:

يأتي مفهوم " ثقافة المقاولة" في سياق تنامي التوترات داخل عالم الشغل كنتيجة حتمية للظروف الصعبة والمأساوية التي يشتغل فيها الأفراد، ولتصاعد وتيرة رفض تلك النظم التراتبية التي تختزل الإنسان في إحدى أوجه إنسانيته المتعددة. فبعد رفض الإشتغال في مناخ عنف السلطة التراتبية، سعى خطاب التدبير الحديث إلى إبداع أشكال جديدة من العنف تكون نتائجها فعالة وآلياتها خفية، يتعلق الأمر ب« فن جديد يعوض الإكراه بالإغراء» Jean-pierre) (Léonardini , 1994, p16فلكي يتماهي الفرد مع المقاولة يجب عدم الاطمئنان لتلك الاليات والتدابير التي تفرض من الخارج، لأن ثنائية تعويض/عقاب لم تعد فعالة. وعموما يمكن القول أن كل تلك الإجراءات التي إعتبرها تايلور ضرورية لتحفيز العمال كي ينخرطوا أكثر في العملية الإنتاجية (أجر الاستحقاق، الجوائز، الميداليات....) قد تبين عدم جدواها اليوم. لهذا ستبتكر المقاولة الحديثة حيلاً فعالة جديدة مثل تحويل الأفراد من عمال إلى مساهمين، وتنشيط قيم دينية وثقافية وأخلاقية تقدم الشغل ليس كواجب يقوم به الفرد إزاء مجتمعه ووطنه، بل أيضاً كنشاط يحقق من خلاله الفرد أهدافاً متنوعة خاصة مثل تحقيق الذات أو الحفاظ على جسد سليم، إن الفرد وفق إيديولوجية "ثقافة المقاولة" يصبح ناضجاً لكي يراقب نفسه بنفسه ولكي يصبح مؤهلا لقبول « إكراه دون قمع، أي إكراه غير محسوس يتسلل إلينا خفية مستغلاً إنفتاحنا»-Jean) (pierre Léonardini , 1994, p16. بلغة أخرى لكي يتقبل بوعي سعيد « هذه العبودية

المكثفة التي لا تجد مصدرها في الخضوع للخارج، ولكن في الخضوع للداخل، وهو خضوع مرتبط بثقافة داخلية» (Aubert et Gualejac, 1991, p120-121). ذلك أن ما تسعى إليه "ثقافة المقاولة" هو تقوية المراقبة الذاتية لدى الافراد داخل عالم الشغل، أي « منظومة ذلك النظام الذي يتميز بنوع من السيطرة ذاتية-التسيير التي تتجاوز في قدرتها الضبطية والتحكمية فعالية تلك الوسائل المعروفة التي كانت تستخدم في الماضي» (Christophe Dejours, 1998, p56). تتم هذه السيطرة عبر مايسميه بيير بورديو "العنف الرمزي" الذي يسعى للحصول على «هدوء الأفراد والمجتمعات عبر عنف فعال لدرجة أنه يمر دون أن يثير الانتباه، عنف مستبطن يؤدي إلى نوع من الخضوع بشكل لا نعرف من خلاله لمن نخضع. إنه عنف يتقن تحقيق النسيان»(Viviane Forrester,1996, p24-25). بهذا المعنى، يبدو أن هدف "ثقافة المقاولة" هو إحباط تنامي الإحتجاجات التي تسعى إلى تثبيت حقوق العمال وتطالب بمؤسسة حمايتهم ضد اعتباطية أرباب العمل، فإذا كان عقد الشغل يقوم على الاعتراف بالافراد باعتبارهم أحراراًومستقلين وينظم العلاقة بين قوة العمل والرأسمال، باعتبارها علاقة بيع وشراء، ويعترف بمشروعية النزاع، فإنه يظل عقداً قائماً على « التمييز بين الفرد و المقاولة» (Jean-pierre Le Goff, 1992, p93)، وهو ما تسعى إستراتيجية "ثقافة المقاولة" على إخفائه ومحوه، فهي «تسعى لمحو خاصية التعدد والنزاع التي تطبع القيم والطموحات والمصالح التي هي رهانات يومية داخل المقاولة(Jean-pierre Le Goff, 1992, p90) لتصل في النهاية إلى إقناع المسيطرة عليهم أن السيطرة التي يخضعون لها ما هي سوى إستيهامات، وتخيلات إيديولوجية ليس إلا.

فلقد سبق لمشيل أونفري أن بين أن هذا الواقع الذي تريد أن تخلقه المقاولة الحديثة هو واقع سبق وأن نظر له أرسطو عندما قال أن على السيد أن يقنع عبده بأن لهما نفس المصالح ونفس القدر، متساءلاً عن أية مصالح مشتركة تحدث أرسطو؟: «هل كونهما يعيشان في مكان واحد، وأنه يجب أن يكون ثمة أغنياء لكي نطعم الفقراء؟ وأن الفقر له وظيفة، لأن بدونه لا يمكننا أن نمارس فضيلة الصدقة؟ وأننا نحتاج غنى البعض لنضمن عيش الآخرين» (Michel Onfray,1997, p110). فمصالح المشتركة التي تدعيها " ثقافة المقاولة" هي بعيدة على أن تعترف بالمساواة بين العامل ومشغله. ف"مشروع المقاولة" الذي تعتمده إيديولوجية "ثقافة المقاولة"، باعتباره آليتها الأساسية، إلى جانب "ميثاق المقاولة" من أجل إدماج جميع الأعضاء تحت هدف واحد، هو في المطاف الأخير « عملية تواصل وتعبئة داخلية موجهة للفوز بانخراط العمال في روح وأهداف المقاولة» (Jean-pierre Le Goff, 1992, p100). إن خطاب التدبير الحديث يدعي « تجاوز الإصطفاف التقليدي بين أرباب العمل والعمال، القادة والمنفذين، المالكين والمستغلين، وبالتالي تدبير المفارقات(Aubert et Gualejac,1991, p30) إنه يفترض محو كل التناقضات الموجودة « بين مصلحة المقاولة ومصلحة أولائك الذين يشتغلون فيها»(Aubert et Gualejac, 1991, p313).

ففي منظور إيديولوجية "ثقافة المقاولة" التي يعتمدها خطاب التدبير، «لا وجود للإستغلال، لأن الفرد عندما يشتغل من أجل المقاولة فانه يشتغل لنفسه، إنه، بمعنى من المعاني، قائد نفسه»

(Aubert et Gualejac, 1991, p41). هكذا فإن منطق التدبير الرأسمالي الحديث يريد تذويب تناقض رأسمال–عمل، ويقدم نفسه على أنه التدبير القادر على مصالحة المساهمين الماليين والعمال ب « فضل إبداعه لمخلوق هجين هو نصف رب عمل ونصف عامل قادر على تذويب المتناقضات. فيقترح تضامناً عضوياً بين الفرد والمقاولة من خلال الإهتمام المباشر بالنتائج، ومن خلال تطوير المساهمة الذاتية، ومن خلال ثقافة المقاولة التي تقود كل عامل لاستبطان واستدخال أهداف وقيم المقاولة" (Aubert et Gualejac, 1991, p105). فلمجرد ما يصل التدبير الحديث إلى إقناع العامل على أنه أصبح " رب عمل « فإن الصراع الطبقي لم يعد له معنى إلا عند الحالمين بالثورة»(John Kenneth Galbraith,1968, p268) . لكن هل إستطاع خطاب التدبير الحديث أن ينسينا بأن «الرأسمالية النيوليبرالية قائمة بالأساس على السيطرة على الشغل والاستحواذ على الثروات التي ينتجها»؟ (Christophe Dejours,1998, p175-176). فالعديد من أرباب الشغل بما في ذلك الذين يتبنون بحماس التدبير ب"ثقافة المقاولة" يعلمون جيدا بأن العمال ليسوا بتلك السذاجة التي يمكن تصورهم بها، إذ يعرفون جيداً أن التدبير الحديث يعاملهم وكأنهم آلات(Pierre De Lannurien, 1968, p240)، فداخل أوساط الأطر المسيرة، فإن « الصورة الإيجابية للإطار الشاب الديناميكي والفعال والممتلئ ثقة بالمستقبل، أصبحت تترك مكانها لصورة ذلك الإطار المرهق الذي يشيخ، والمكتئب، والذي يعيش الأزمة والارتباك تحت ضغط مستمر»(Michel Villette, 1996, p143-144).

فإذا كانت ثقافة المقاولة تعني كما يقول Sainsaulieu تلك « اللحمة الرمزية التي تشكلها القيم المشتركة بمنحها الإحساس بالانتماء والقدرة الجماعية على الإنتاج، والتوافق حول مشروع، بل كذلك إشاعتها لروح الديمقراطية والتعايش بين الفاعلين ليتحولوا إلى جماعة داخل الشغل، فإن التجارب قد بينت أن التوجه العام يمضي، منذ 15 سنة، في إتجاه مضاد لخلق جماعة مندمجة بشكل كامل، فإذا كانت السيرورات التي خلقتها جماعات–مشروع (groupes–projets) ودوائر الجودة (cercles de qualité) قد أدت إلى تعزيز الإستقلالية، فإن هذه الأخيرة قد خلقت بدورها تعدد وإختلافات جديدة لم تعمل على تقوية إنسجام المقاولة. فثقافة هذه التجارب التنظيمية القائمة على أسس ديمقراطية وتشاركية قد أنتجت ظواهر الإختلاف أكثر مما أنتجت الإلتفاف حول قيم مشتركة»(Sainsanlie ,Sergrestin, 1986, p342-343).هكذا فإن إدعاء محو التناقضات والإختلافات والتراتب الهرمي داخل عالم الشغل لا يصمد أمام الملاحظة الواقعية التي تظهر أن مجتمعاً بدون طبقات هو مجرد وهم. بل إنه أمر غير ممكن وغير مأمول في الوقت نفسه. في المقابل، وكما يرى ذلك مشيل انفري (Michel Onfray,1997, p111) فاللا مساواة، التي تعني إستغلال الإختلافات، هي التي يجب التصدي لها.

هل علينا أن نصدق منطوقات خطاب التدبير المقاولاتي؟ أم نصدق الوقائع الاجتماعية والنفسية التي ينتجها داخل ظروف الشغل؟ هل نصدق « لغة الخشب التي يصنع منها مزاميرا لتنويم الشعوب» (Jean-pierre Léonardini , 1994, p58)، أم نصدق الواقع الاجتماعي السائد داخل المقاولة والذي يدفع الفرد لكي يتخلى عن « العمودية(la verticalité) التي تميز إنسانية الإنسان»(Michel Onfray, 1997, p69)، إن العديد من المعطيات الميدانية التي أبرزتها

دراسات سوسيولوجية، تعتبر أن "ثقافة المقاولة" كآلية للتدبير تساهم في سلب الفرد استقلاليته وحرمانه من حرية المبادرة وامتلاك تجربة الشغل وفق أفق الإختلاف والتعدد. وذلك من أجل خدمة مبدأ التدخل في نفسيته وطرق تفكيره وشل حركته وإبداعه ودفعه لتبني « سلوك التردد الذي يميز الكلب الفاقد لمخيخه» بتعبير فريدبيرك (Alain Peyrefitte,1976, p551) إن ثقافة المقاولة التي يستخدمها خطاب التدبير الحديث ليست سوى آلية ذكية لتثبيت سلطة رأسمال على الشغل بتشكيل نفسية العامل وهيكلة بناءه الذهني من الداخل وفق مصالح وأهداف رب العمل لكي تظل "البنية الاجتماعية لحقل الشغل" بتعبير إرهارد فريدبيرك (Erhard Friedberg 1993) متمحورة بالأساس حول « إعادة إنتاج النظام الاجتماعي الخاص والسائد داخل المقاولة، ولا يسعى بأي شكل من الأشكال إلى إعادة النظر في التحديدات القائمة أو التفكير في خلق أهداف وغايات جديدة للمقاولة»(Renaud Sainsaulieu, 1995, p215). يمنع هذا الأمر المنظومة الإجتماعية للمقاولات من « الانتقال من الوعي بأهداف التنظيم إلى قياسه ومناقشته وتحويله إلى هدف تتمحور حوله مجموعة من الرهانات» (Michel Crozier et Erhard Friedberg, 1977, p247).

إن السلطة كما فككها ميشيل فوكو لا تقتصر على إكراه الخصم والتأثير عليه حتى يقوم بفعل لم يكن يرغب أو ينوي القيام به، بل تعمل كذلك على ضبط فعل الخصم عبر هيكلة مجاله وظروف (Michel Foucault, 1997, p220)ولعل هذه هي الإستراتيجية الخفية للتدبير بالثقافة في المقاولات الحديثة والتي حولته من التدبير ب"الثقافة "إلى التدبير عبر"الضغط والتوترstress" (Daniel Cohen, 2012, p43-49).

أهم نتائج الدراسة:

إن أهم النتائج التي نصل لها مع الدراسات والأبحاث التي اعتمدناها في سوسيولوجية الشغل، هي أن خطاب التدبير الحديث الذي راج مع صعود السياسات النيوليبرالية التي فرضت عولمتها على الشعوب،هو خطاب بعيد عن أن يكون خطابا منسجما مع الواقع الاجتماعي والثقافي السائد داخل المقاولات. فكل محاولات هذا الخطاب ليجعل المقاولة وحدة منسجمة وخالية من النزاع و التناقض، باءت بالفشل. ليبقى الشغل ظاهرة اجتماعية تهيكلها السيطرة والنزاع. والمقاولة فضاء للتناقض الاجتماعي والصراع الثقافي.

كما أنه أصبح جليا مع الأطروحات النقدية التي استعرضناها في هذه الدراسة، أن مفهوم "ثقافة المقاولة". لا يعدو أن يكون سوى آلية أساسية لخلق واقع سوسيو مهني يعتمد الهيمنة على أذهان الأفراد ليشكلوا سلوكاتهم وفق الأهداف المسبقة للمقاولة. ويستوعبوا كل أشكال السلطة التي يخضعون لها على أنها سبل لاندماجهم الإيجابي، وآلية لانخراطهم في العملية الإنتاجية.

فالواقع الذي يخلقه التدبير ب "ثقافة المقاولة"، وكما أظهرت الدراسات التي اعتمدناها، هو واقع يسلب الفرد استقلالية، ويحرمه من المبادرة، ويمعنه من امتلاك تجربته داخل الشغل. إن ثقافة المقاولة تعني في واقع المقاولات الحديثة، تسيير الأفراد وفق أهداف لم يسبق لهم أن ساهموا في تحديدها أو شاركوا في تصورها. إن قادة التدبير، عندما يعتمدون "ثقافة المقاولة" كآلية لتسيير مختلف الموارد البشرية، يعتقدون أن جميع الأفراد في المقاولة يتقاسمون معهم نفس

منظومة القيم و الأهداف التي يتبنونها.وبالتالي فإنهم يعتقدون أن نجاحهم للوصول إلى أهدافهم لا يتطلب سوى إجراء عمليات تقنية، مثل حملات الإخبار، دورات التكوين، إغراءات للتحفيز دون أي اهتمام للفرد كتصور وفكرة و مبادرة.

هكذا تتحول "ثقافة المقاولة" من مكون مشترك، وهوية جماعية، إلى إيديولوجية مفروضة، وعنف رمزي، يمارسان على العاملين في المقاولة، ويجعلانهم أفرادا فاقدين للإرادة، منفذين لأوامر القادة بوداعة وهدوء. بل في كثير من الأحيان، بحماسة شديدة. لقد أبانت الدراسات الميدانية في سوسيولوجية الشغل أن مفهوم "ثقافة المقاولة" هو آلية خطابية لإخفاء التناقضات والاختلافات التي تطبع مختلف استراتيجيات الفاعلين داخل المقاولة، وتدخلهم في نزاعات لا يمكن إلا الاعتراف بها وجعلها قوة دينامية للتطوير وتنمية الإنتاجية.

خاتمة:

يدعي خطاب التدبير الحديث أن هدفه الأساسي هو خلق نموذج اجتماعي جديد يملأ المقاولة الحديثة ويجعلها خالية من كل أشكال النزاع و الانقسام التي تنجم عن تصورات وأفكار بالية وخاطئة تعيق تطور العملية الإنتاجية. إنه خطاب يسعى إلى أنسنة الشغل بالاعتماد على خلق "ثقافة" مشتركة بين مختلف الفاعلين داخل العملية الإنتاجية. وجعلها رافعة أساسية لمحوي الاختلافات و القضاء على التناقضات وتقوية انخراط الأفراد في الإنتاج بحماسة.

فبجعله العملية الإنتاجية فضاءا للتعاون و التضامن حيث اختلاف المواقع والأدوار وتعدد الوظائف يعد ثراءا في الموارد البشرية لانجاز أفضل نمو إنتاجي ممكن، سعى خطاب التدبير الحديث إلى جعل المقاولة "هوية" جماعية يدافع عنها كل الأفراد العاملين داخلها.

إلا أن كل الدراسات والأبحاث التي جاءت بها سوسيولوجية الشغل، بينت بالتحليل والنقد ظواهر ووقائع عديدة تبين أن ما يعتبره. خطاب التدبير الحديث "ثقافة المقاولة" كآلية للتدبير، ما هو إلا استراتيجية خطابية لإخفاء واقع التناقضات و النزاعات التي تهيكل عالم الشغل بالمقاولة. واقع الفرد فيه محروم من استقلاليته، وممنوع من حرية المبادرة، وغير قادر على امتلاك جهده الإنتاجي، سواء على مستوى التنظيم، أو على مستوى الوعي.

لقد خلصت جل الدراسات التي انكبت على العالم الاجتماعي و الثقافي للشغل إلى أن ما يسمى في خطاب التدبير ب "ثقافة المقاولة"، هو إستراتيجية لبناء سلطة رمزية مستوعية من قبل الأفراد تجعلهم "وديعين ونافعين" بتعبير فوكو لكل هدف إنتاجي، وتجعل هذا الأخير يتحقق بأقل تكلفة ممكنة، ويصبح العنصر البشري داخل المقاولة لا يقل ميكانيكية من الآلات والمعدات التي يستعملها.

قائمة المراجع:

1.Accardo Alain et Corcuff Philippe(1986), La sociologie de Bourdieu, Editions Le Mascaret, Bordeaux.

2.Cabin Philippe(1999), «les coûts humains du Management », Dans Philippe Cabin (Dir), les organisations; Etat des savoirs, Editions sciences humaines, Paris.

3. Cohen Daniel(2012), Homo économicus, Prophète (égaré) des temps nouveaux, Albin Michel, Paris
4.Crozie Michel., Erhard Friedberg(1977), L'acteur et le système, Editions du Seuil, Paris.
5.De Gaulejac Vincent et Aubert Nicole(1991), Le coût de l'excellence, Editions du Seuil, Paris.
6.Dejours Christophe(1998), Souffrance en France : la banalisation de l'injustice social, Seuil, Paris.
7.De Lannurien Pierre(1968), Cent ans de retard, Denoël, Paris.
8.Enriquez Eugèn(1976), «Evaluation des hommes et structures d'organisation des entreprises », Connexion, N19.
9.Enriquez Eugène(1989), «Vers la fin de l'intériorité ? » Psychologie Clinique, N2.
10.Foucault Michel(1971), L'ordre du discours, Gallimard, Paris.
11.Foucault Michel(1997), il faut défendre la société, Editions du Seuil, Paris.
12.Foucault Michel(1979), surveiller et punir, Gallimard, Paris.
13.Forrester Viviane(1996), l'horreur économique, Fayard, Paris.
14.Friedbreg Erhard(1993),le pouvoir et la règle, Editions du Seuil, Paris.
15.Galbraith John Kenneth(1968), Le nouvel état industriel, Gallimard, Paris.
16.Guigo Denis(1992) « tous pour une ethnologie de l'entreprise participative», Cité par Philippe Gabin(1999) «Les rituels de l'entreprise», dans Philippe Cabin (Dir), les organisations; Etat des savoirs, Editions sciences humaines, Paris.
17.Le Coff Jean-pierre(1992), Le mythe de l'entreprise, la Découverte, Paris.
18.Léonardini Jean-Pierre(1994), Sauve qui peut la langue, L'Archipel, Paris.
19.Onfray Michel(1997), Politique du rebelle, Grasset, Paris.
20.Peyrefitte Alain(1976), Le mal français, Plon, Paris.
21.Peyrefitte Alain(1976), Le mal français, Plon, Paris.
22.Sainsaulieu Renaud., Sergrestin Denis (1986) « vers une théorie sociologique de l'entreprise», Sociologie du travail, N3-86.
23.Sainsaulieu Renaud (et autres)(1995), Les mondes sociaux de l'entreprise, Desclée de Brouwer, Paris.
24.Villette Michel(1996), le manger jetable, la Découverte, Paris.

دور الثقافة التنظيمية في تعزيز الإلتزام التنظيمي لدى العاملين

The role of organizational culture in reinforcement the organizational commitment of employees

د.بوعطيط جلال الدين، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة –الجزائر

أ.عبد الوهاب ميروح، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر

ملخص: من خلال هذا المقال نحاول توضيح دور الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمات من خلال وظائفها، خصائصها، ومستوياتها في تحقيق الالتزام التنظيمي للأفراد العاملين، والذي يمكن المنظمة من بناء روابط متينة مع عامليها تسمح لها بتحقيق فعاليتها التنظيمية مع رضا العامل وتوافقه المهني.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، الالتزام، الثقافة التنظيمية، الالتزام التنظيمي، التعزيز.

Abstract: In this article, we try to clarify the role of organizational culture through their levels, functions, characteristics etc in achieving the organizational commitment, which enables the organization to build strong links with its employees to achieve organizational effectiveness that coincides with occupational adjustment and satisfaction of its workers.

Keywords: culture, commitment, organizational culture, organizational commitment, reinforcement.

مقدمة:

تعد الثقافة التنظيمية عنصرا هاما في التركيبة العامة للمنظمات، بحكم ارتباطها الكبير بجملة متغيرات تنظيمية لها اثر بالغ في تحقيق الفعالية التنظيمية المراد تحقيقها، مما يجعل قادة المنظمات أمام حتمية فهم أبعادها وعناصرها، لكونها مصدر بناء البيئة الداخلية التي تعيش فيها المنظمات، والتي تؤثر على نوع السلوك الذي تتفاعل به مع عامليها أو مع غيرها من المنظمات والقوى الخارجية المشكلة للبيئة الخارجية.

والمنظمات تعطي اهتماما بالغا ببيئة العمل ولثقافة العامل لاقتناعها الراسخ بأن الإنسان العامل هو المحدد الرئيس لتحقيق فعاليتها التنظيمية باعتباره رأس مال فكري يسمح للمنظمة بتحقيق ميزة تنافسية في عالم المنظمات من خلال ما يقدمه من أفكار ورؤى منتجة للمعرفة، ومن هنا جاءت عناية المنظمات بالثقافة التنظيمية بما تتضمنه من قيم وأخلاقيات واتجاهات وعادات وأفكار وسياسات توجه سلوك الأفراد في المنظمات التي يعملون بها وتؤثر في فعاليتها وكفاءتها الإنتاجية، وذلك لما تؤديه الثقافة من دور مهم في تشكيل عادات الفرد وقيمه واتجاهاته وطرق تعامله مع الأشخاص والأشياء من حوله.

كما نجد للثقافة التنظيمية عدة وظائف تؤثر نتائجها سلبا أو إيجابا على شعور الفرد العامل بالالتزام التنظيمي الذي في حالة تحقيقه يمكن أن تجعل منه متوافقا مهنيا، وقد يصل به إلى جعل أهدافه الخاصة تنصهر وتندمج مع أهداف المنظمة بما يسمح لها تحقيق المرامي المسطرة مع الحفاظ على مواردها البشرية لوقت طويل.

ومن خلال هذا المقال نحاول توضيح دور الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمات من خلال وظائفها ومستوياتها في تحقيق الالتزام التنظيمي للأفراد العاملين، والذي يمكن المنظمة من بناء روابط متينة مع عامليها تسمح لها بتحقيق فعاليتها التنظيمية مع رضا العامل وتوافقه المهني.

1.تعريف الثقافة التنظيمية:

تعددت التعريفات للثقافة التنظيمية بناءا على اختلاف الباحثين والمفكرين في توجهاتهم الفكرية وطبيعة مجالات بحثهم وهذا ما يجعلنا نحاول إعطاء مجموعة من التعاريف تبعا للتناولات الفكرية المختلفة لهذا المفهوم، ونوجزها في ما يلي:

يعرفها روبنز Robbins (1998) عبارة عن :"النظام المطبق من خلال نظام المفاهيم المشتركة والأعراف والتقاليد التي تكون سائدة بين أعضاء المنظمة والتي تميزها عن منظمات أخرى"(Robbins, 1998, p595).

يعرفها احمد ماهر على أنها: "مجموعة من الاتجاهات النفسية السائدة في المنظمة والقيم والعادات والتقاليد ومعايير السلوك المتعارف عليها داخل التنظيم. وبالرغم أن هذه الأمور غير ملموسة ولا يمكن مشاهدتها بوضوح إلا انه حين استقرارها في المنظمة يكون لها تأثير كبير على سلوك العاملين والمنظمة ككل"(ماهر، 2005، ص435).

أما لينبرغ Lunenburg (2011) فيرى أنها عبارة عن: "مجموعة من القيم المشتركة والمعتقدات التي يتقاسمها العاملون، ومن ثمة تؤثر لقواعد السلوك والفعالية في المنظمة"(Lunenburg, 2011, p1-10).

أما "شين Shein" فيعرفها في كتابه "الثقافة التنظيمية والقيادة" بأنها: "مجموع المبادئ الأساسية التي اخترعتها أو اكتشفتها أو طورتها المنظمات أثناء حل مشكلاتها للتكيف الخارجي والاندماج الداخلي والتي أثبتت فعاليتها ومن ثم تعليمها للأعضاء الجدد كأحسن طريقة للشعور بالمشكلات وإدراكها وفهمها"، حيث يقصد بالمبادئ الأساسية:

-احترام المحيط الطبيعي أو التفتح على العالم الخارجي.

القيم التي تساعد على التكيف الداخلي نجد مبدأ الاستماع للغير واحترام القواعد(الرخيمي، 2000، ص54).

ما يمكن استخلاصه من هذه التعاريف اتفاقها في كون أن الثقافة التنظيمية ترتكز على مفهوم القيم الذي يمثل الاعتقادات والتوقعات، والمعايير التي يشترك فيها أفراد التنظيم، كما تشير الثقافة التنظيمية إلى ذلك التراث أو المعرفية الأدائية وطرق التفكير، والسلوك والممارسات التي نشأت وتطورت مع مرور الزمن وصارت تميز التنظيم عن غيره من التنظيمات بحيث تخلق تصورا عاما ، وإدراكا مشتركا بين أعضاء التنظيم حول السلوك المتوقع من أعضاءه.

2.مكونات الثقافة التنظيمية:

ويقصد بها مجموعة العناصر التي تشكل الثقافة التنظيمية، باعتبار أن هذه الأخيرة تحوي على مجموعات من المكونات والتي يمكن تقسيمها إلى 03 مجموعات وهي:

المكونات المادية:

أ.الطقوس والعادات التنظيمية: وتتمثل في الأحداث والأنشطة التي يقوم بها العمال في المنظمة والتي تعكس القيم والمثاليات الأساسية في المنظمة كطقوس التحاق موظف جديد بالمنظمة، أو ترقية مسئول أو اجتماع غذاء أسبوعي غير رسمي، فترات استراحة لتناول القهوة وهذا يؤدي إلى تعميق الترابط والتكامل بين العمال. كذلك تحضير وإدارة الاجتماعات وطريقة الكلام والكتابة وكيفية مقاطعة الحديث ومناداة الأفراد أو إجراء احتفال سنوي لتكريم أفضل موظف أو تكريم المتقاعدين، وبالتالي زيادة الشعور بالانتماء إلى المنظمة وهذا يعني تثبيت الثقافة التنظيمية(السكارنة، 2009، ص373).

ب.الرموز: هي الكلمات أو اللغة، أو الأشياء التي تكتسب معانيها من التقاليد والأعراف(السالم، 2004، ص236). كما أنها عبارة عن أفعال أو أشياء أو أحداث تستخدم كوسيلة لنقل المعاني مثل الشعارات، منها ما هو عبارة عن صور رمزية ممثلة للمنظمة، إضافة إلى نمط اللباس والنمط المعماري، كل هذه تحمل معاني للمنظمة(الشريف، 2000، ص108).

المكونات غير المادية:

أ.القيم التنظيمية: يمكن تعريفها على أنها عبارة عن "معتقدات بخصوص ما هو حسن أو سيء وما هو مهم أو غير مهم، فهي تولد الاتجاهات التي تحدد السلوك، وبالتالي فإن قيم الأفراد الذين يتمتعون بالأدوار القوية في داخل المنظمة تشكل شخصيّة المنظّمة"(فرانسيس، وودكوك، 1955، ص17). كما يعرفها "جانس أرسن" و"بير هلفر" بأنها: "مجموع الأفكار والمعتقدات التي يشترك فيها أفراد المؤسسة ويؤمنون بها، تعمل كموجه لهم في سلوكاتهم" (orsoni,Helfer,1994,p185).

يمكن القول أن القيم التنظيمية تعبر عن كل ما هو مرغوب أو مرفوض سيء أو حسن، متفق عليه من طرف كل أعضاء التّنظيم في كل ما يتعلق بالعمل، وتوجه سلوك العاملين وتضبطه بما يخدم أهداف المنظّمة والعاملين بها.

ب.المعتقدات التنظيمية: وهي عبارة عن أفكار مشتركة حول طبيعة العمل والحياة الاجتماعية في بيئة العمل، وكيفية انجاز العمل والمهام التنظيمية. ومن هذه المعتقدات أهمية المشاركة في عملية صنع القرارات، والمساهمة في العمل الجماعي واثر ذلك في تحقيق الأهداف التنظيمية(العميان، 2005، ص312).

ج.الأعراف والتوقعات: وهي عبارة عن معايير يلتزم بها العاملون في المنظمة على اعتبار أنها معايير مفيدة للمنظمة. كما نجد أن هذه الأعراف التنظيمية غير مكتوبة مع وجوب الالتزام بها.

أما التوقعات التنظيمية فتتمثل في التعاقد السيكولوجي غير المكتوب والذي يعني مجموعة من التوقعات يحددها أو يتوقعها الفرد أو المنظمة كل منهما من الأخر خلال فترة عمل الفرد في المنظمة، ومثال ذلك توقعات الرؤساء من المرؤوسين والمرؤوسين من الرؤساء، والزملاء من الزملاء الآخرين والمتمثلة بالتقدير والاحترام المتبادل، وتوفير بيئة تنظيمية ومناخ تنظيمي يساعد ويدعم احتياجات الفرد العامل النفسية والاقتصادية(Bressy,Kankoyt,1998, p52).

3.الوظائف الأساسية لثقافة المنظمة:

من خلال فهم أهمية الثقافة بالنسبة للفرد وتأثيرها في الشخصية وهذه العلاقة المتبادلة الاعتمادية فلابد من أن للثقافة وظيفة وحاجات للفرد تحققها له، كما أن للثقافة أيضا وظائف تؤديها اتجاه الجماعة والمجتمع ككل منها:

-تساهم الثقافة التنظيمية في تحقيق عملية الاستقرار داخل المنظمة، بحيث تؤكد وجودها كنظام اجتماعي متكامل.

-إكساب الهوية التنظيمية وذلك من خلال اشتراك العمال في جملة القيم والمعايير، وهذا يشعرهم بالتوحد ومن ثم الانتماء للمؤسسة التي تدعم هذه القيم(جرينبرج، بارون، 2004، ص630).

-تحدد الثقافة مختلف المواقف وتعرفها لأعضائها كما تزودهم بمعاني الأشياء والأحداث ولهذا يستمد أفراد الثقافة الواحدة منها عددا من المفاهيم الأساسية لكي يتمكنوا في ضوئها من تحديد ما هو طبيعي وغير طبيعي ، جميل وقبيح خير وشر، أي أن الثقافة تحدد معنى الحياة وهدف الوجود.

-تكسب الثقافة أفراد الجماعة الضمير الذي ينبثق عن الإجماع ، ذلك أن استبطان قيم الجماعة ومستوياتها تؤدي في العادة إلى امتزاجها في شخصية كل واحد من أفرادها الأمر الذي يؤدي إلى شعور كل واحد منهم بالذنب والندم عند مخالفة هذه القيم.

-تعطى الثقافة لأفراد الجماعة الواحدة شعورا بالانتماء لأنها تربط بين أعضاءها في جماعة واحدة يشعرون بالاندماج فيها.

-تساعد الثقافة أفراد الجماعة على التكيف لمكاناتهم في المجتمع فهي التي تقدم لهم الوسائل الضرورية للقيام بأدوارهم ولذلك كانت الثقافة تربة خصبة لنمو الشخصية.

-تضع الثقافة المركبة أو الغنية أمام الفرد احتمالات كثيرة فقد يجد نفسه مضطرا لمواجهة عدد من الصعوبات وقد يجد أمامه أيضا عددا كبيرا من البدائل الأخرى أو الفرص ولهذا يقال أن شخصية الفرد في الثقافة البسيطة تكون أكثر وضوحا من شخصيته في الثقافة المعقدة.
-يواجه الأفراد في الثقافة المعقدة احتمالات تفكك الشخصية في بعض الأحيان أكثر من احتمالات التكامل ولهذا تكثر الأمراض النفسية نتيجة تعرض الفرد لضغوط كثيرة ولتعدد الجماعات التي ينتمي إليها وهذه الجماعات التي يحتاج كل منها إلى تكيف من نوع معين قد يفشل فيه الفرد.
-الثقافة التنظيمية الواضحة تنمي الشعور بالذاتية، وتحدد الهوية الخاصة بالعاملين.
-تلعب دورا جوهريا في إيجاد الالتزام والولاء بين العاملين، مما يتغلب على الالتزام الشخصي و المصالح الذاتية للعاملين.
-ويعدها آخرون مصدر فخر واعتزاز للعاملين بها، خاصة إذا كانت تؤكد علة قيم معينة مثل الابتكار، والتميز والريادة، والتغلب على المنافسين(محمد، 2001، ص05).

كما نجد من وظائف الثقافة التنظيمية إمكانية اعتبارها إطارا مرجعيا للعاملين، يمكن الرجوع إليه من اجل فهم واضح لنشاطات المنظمة، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات تتماشى مع فلسفة المنظمة في المواقف التي يتعرضون لها أثناء تأديتهم لعملهم، وهذا ما يسمح لهم بتنمية الشعور بالذاتية وتحديد الهوية الخاصة بهم وان ارتبطت بهوية المنظمة، بحكم أن هذه الهوية تعبر عن رسالة المنظمة وفلسفتها.

4.خصائص ثقافة المنظمة:

ما يمكن قوله قبل الحديث عن خصائص ثقافة المنظمة ، انه لا توجد منظمة ثقافتها التنظيمية مشابهة لثقافة منظمة أخرى وان كانت ذات طابع اقتصادي مشترك، أو تعمل في إطار محلي أو وطني ، بحكم وجود الكثير من المتغيرات التنظيمية أو الإدارية التي تصنع جوانب الاختلاف بين المنظمات في الثقافة التنظيمية. ومن جملة هذه الجوانب نجد عمر المنظمة أو مسارها الزمني في تأديتها لنشاطها، الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل المتبعة، أنظمة الاتصال، عملية ممارسة السلطة وكيفيات اتخاذ القرار، النمط القيادي السائد، القيم التنظيمية، أساليب تسيير الموارد البشرية...الخ.

وفي ظل هذه المتغيرات التي ترتبط بالتنظيم والفاعلين فيه، يتحتم على المنظمة من اجل الحفاظ وحماية ثقافتها التنظيمية إن كانت تتسم بالنجاعة والقوة في تحقيق الفعالية التنظيمية البحث باستمرار عن قوى بشرية خارج التنظيم ممن تتوافق قيمهم ومعتقداتهم مع قيم ومعتقدات المنظمة وفلسفتها، بغض النظر عن كفاءتهم في تقديم الإضافة للمنظمة من حيث أداءهم الوظيفي.

ويمكن تلخيص أهم خصائص ثقافة المنظمة في ما يلي(حريم، 1997، ص448):

الانتظام في السلوك والتقييد به: نتيجة التفاعل بين أفراد المنظمة فإنهم يستخدمون لغة ومصطلحات وعبارات وطقوسا مشتركة ذات علاقة بالسلوك من حيث الاحترام والتصرف.

المعايير: هناك معايير سلوكية فيما يتعلق بحجم العمل الواجب انجازه (لا تعمل كثيرا جدا، ولا قليلا جدا).

القيم المتحكمة: يوجد قيم أساسية تتبناها المنظمة ويتوقع من كل عضو فيها الالتزام بها. مثل جودة عالية، نسبة متدنية من الغياب والانصياع للأنظمة والتعليمات.

الفلسفة: لكل منظمة سياساتها الخاصة في معاملة العاملين والعملاء.

القواعد: عبارة عن تعليمات تصدر عن المنظمة وتختلف في شدتها من منظمة إلى أخرى. والفرد يعمل في المنظمة وفقا للقواعد المرسومة له.

المناخ التنظيمي: عبارة عن مجموعة الخصائص التي تميز البيئة الداخلية للمنظمة التي يعمل الأفراد ضمنها فتؤثر على قيمهم واتجاهاتهم وإدراكاتهم وذلك لأنها تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار والثبات النسبي. وتتضمن مجموعة الخصائص هذه الهيكل التنظيمي، النمط القيادي، السياسات والإجراءات والقوانين وأنماط الاتصال.

وجميع هذه الخصائص التي ذكرت أعلاه تعكس ثقافة المنظمة ومن خلالها تتميز الثقافات من منظمة لأخرى.

5.**أنواع الثقافة التنظيمية:**

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الثقافة التنظيمية اعتمادا على عدة معايير، يمكن ذكرها في ما يلي:

أ.**معيار القوة والضعف:** ينتج عن هذا المعيار نوعين من الثقافة ، ثقافة تنظيمية قوية وثقافة تنظيمية ضعيفة، وهذا حسب عاملين أساسيين هما الإجماع أو مدى المشاطرة لنفس القيم والاعتقادات الحيوية في المؤسسة من قبل الأعضاء، أما العامل الثاني هو الكثافة والشدة ويشير إلى تمسك الأعضاء بهذه القيم والمعتقدات(حريم، 2009، ص315).

الثقافة القوية: هي التي يزداد فيها التمسك بالقيم الجوهرية للمنظمة ، والتي تكون مشتركة بشكل كبير بين الأعضاء، ويمكن القول أن ثقافة المؤسسة قوية إذا كانت منتشرة وتحظى بالثقة والقبول من طرف جميع الأفراد المتواجدين بالمؤسسة(السكارنة، 2009، ص373).

الثقافة الضعيفة: هي الثقافة التي لا يتم اعتناقها بقوة من أعضاء المؤسسة ولا تحظى بالثقة والقبول الواسع من معظمهم ، وتفتقر المؤسسة في هذه الحالة إلى التمسك المشترك بين أعضاءها بالقيم والمعتقدات ، وهنا يجد أعضاء المؤسسة صعوبة في التوافق والتوحد مع المؤسسة أو مع أهدافها وقيمها(العزاوي، 2009، ص132).

ومن هنا تبرز أهمية اهتمام الإدارة ببناء ثقافة تنظيمية قوية تساعدها على تحقيق التماسك التنظيمي بين أفراد المؤسسة ويجعل من ظهور ثقافات فرعية متباينة أمرا مستبعدا، وان وجدت في ظل الثقافة القوية يتحتم عليها التعاون من أجل الابتعاد من حدوث الصراع التنظيمي الذي في حالة تفاقمه سيؤثر على الفعالية والأداء في المؤسسة. فالثقافة القوية إذا لها اثر ايجابي على المنظمة وسلوك أفرادها بما يخدم تحقيق الأهداف المسطرة.

ب.معيار التكيف مع المحيط: ينبثق من هذا المعيار نوعين من الثقافة ، ثقافة تكيفية وثقافة تنظيمية جامدة، ويمكن إبرازها في ما يلي :

الثقافة التكيفية: هي الثقافة التي تنسجم مع التغيير الذي ينبثق عن المؤسسة وبذلك تكون داعمة له، فوجود ثقافة مرنة في المؤسسة هذا لا يعني عدم قوتها فالثقافة التنظيمية القوية لا تكون قوية وفعالة إلا إذا قامت بمساعدة المؤسسة على التكيف مع البيئة.

الثقافة التنظيمية الجامدة: تتسم بالحذر ولا تمنح حيزا من الحرية لمديري المستويات الوسطى والدنيا لاتخاذ القرارات، وهي بذلك تمنع أعضائها من القدرة على التوافق مع البيئة المتطورة والمتعثرة بسبب قوتها، وبذلك فهذا النوع من الثقافة لا يشكل ميزة تنافسية للمنظمة عكس الثقافة المتكيفة(بروش، هدار، 2007، ص57).

ج.معيار التوجه العام: يحتوي هذا المعيار على ستة أنواع من الثقافة التنظيمية وهذا بناءا على تصنيف الباحث الين والاش Ellen Wallach، ويمكن إيجازها في ما يلي(السواط، العتيبي، 1999، ص62- 63):

الثقافة البيروقراطية: وفي هذه الثقافة تتحدد السلطات والمسؤوليات ، فالعمل موزع ومنظم وهناك تناسق بين الوحدات المختلفة ويأخذ تسلسل السلطة وانتقال المعلومات شكلا هرميا، وتعتمد هذه الثقافة على التحكم والالتزام.

الثقافة الإبداعية: وهذا النوع من الثقافة ديناميكي ويعمل على استقطاب الأفراد الإداريين والطموحين، في هذه البيئة التي تسودها الثقافة الإبداعية، يشجع الموظفين على المخاطرة والتحدي، ويتسم أفرادها بحب المخاطرة في اتخاذ القرارات، ومواجهة التحديات. وتتميز هذه الثقافة بالتعاون والصراحة والاحترام المتبادل بين العاملين، ومثل هذه الثقافات يجب أن تدعمها الإدارة العليا وتوفر لها المناخ المناسب الذي يستقطب المبدعين.

الثقافة الداعمة: وتتميز بالصداقة والمساعدة فيما بين العاملين، فيسود جو الأسرة المتعاونة وتعمل المنظمة على خلق جو من الثقة والمساواة والتعاون، ويكون التركيز على الجانب الإنساني في هذه البيئة.

ثقافة العمليات: وفيها يتم التركيز على طريقة العمل وليس على النتائج التي يتم تحقيقها، فيسود الحذر بين أعضاء التنظيم ويعمل الكل على حماية أنفسهم، وبالتالي تقل الرغبة في تحمل المخاطرة، والفرد الناجح هو الذي يكون أكثر تنظيما ودقة في وقته والذي يولي اهتماما اكبر للتفاصيل في أداء عمله.

ثقافة المهمة: وهي التي تكون موجهة نحو تحقيق الهدف وانجاز العمل والتركيز على النتائج وتدعيم العمل الجماعي وروح الفريق وتشجيع المرونة والتكيف، كما تعطي أهمية خاصة لاستخدام الموارد بطريقة مثالية لتحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة.

ثقافة الدور: وتؤكد هذه الثقافة على النظام والاستقرار والرقابة، حيث تؤكد هذه الثقافة على نوعية التخصصات الوظيفية وبالتالي على الأدوار الوظيفية أكثر من الأفراد والعاملين، كما تعطي أهمية للقواعد والأنظمة وتوفر هذه الثقافة الأمن الوظيفي والاستمرارية التي تركز على المسؤولية الوظيفية.

6.دور الثقافة التنظيمية في تعزيز الالتزام التنظيمي لدى العاملين:

قبل الخوض في توضيح دور الثقافة التنظيمية في تعزيز الالتزام التنظيمي لدى العاملين، يمكن لنا توضيح ماهية الالتزام التنظيمي وأهمية وجوده في المنظمة لما له من أثر كبير في سيرورة العلاقة المهنية الاجتماعية بين العامل والمؤسسة التي يعمل فيها.

حيث يمكن تعريف الالتزام التنظيمي على أنه: "درجة تطابق الفرد مع منظمته وارتباطه بها، ويمثل اعتقادا قويا وقبولا من جانب الفرد لأهداف المنظمة وقيمها، ورغبته في بذل اكبر عطاء أو جهد ممكن لصالح المنظمة التي يعمل فيها مع رغبة قوية في الاستمرار في عضوية هذه المنظمة"(فلية، 2005، ص285)، كما يمكن تعريفه على أنه عاطفة وجدانية للفرد نحو المنظمة أكثر من ارتباطها بأسباب نفعية مادية(عبد الباقي، 2009، ص21- 22).

وتعود أهمية الالتزام التنظيمي باعتباره أهم المؤشرات الأساسية للتنبؤ بسلوك العاملين، خاصة المرتبطة بعلاقة العمل مع عمله من خلال ارتفاع معدل دوران العمل من عدمه، نسب الغياب، مستوى الرضا الوظيفي، فعالية الأداء، بحكم أن الأفراد الملتزمون يفترض أن تقل عندهم معدلات الغياب، كما ترتفع لديهم مستويات الرضا الوظيفي، وأداءهم يمتاز بالفعالية مع بقاءهم أطول مدة ممكنة في المنظمة و عدم مغادرتهم لها.

أما دور الثقافة التنظيمية في تعزيز الالتزام التنظيمي لدى العاملين ، فيمكن إبرازه من خلال تحليل أبعاد الثقافة التنظيمية باعتبارها محدد هام من محددات الالتزام التنظيمي، فالثقافة التنظيمية محصلة لمجموعة من القيم والمعتقدات والأعراف التنظيمية التي تمارس تأثيرا كبيرا على سلوك الأفراد في المنظمة، من خلال كونها تحاول تجسيد قيم وأهداف مشتركة بين العاملين، واهتمام قادة المنظمة بالثقافة التنظيمية بتوفير بيئة تنظيمية تساعد على غرسها في مكونات التنظيم من خلال العمل على اتجاهات الأفراد العاملين نحو هذه الثقافة التنظيمية، وتقبل العاملين لهذه الأخيرة يسهل من التزامهم التنظيمي بحكم أنها تعبر عن هوية ورسالة المنظمة ككل. ومن خلالها يتم صياغة أهدافها التي يسعى إلى تحقيقها كل الفاعلين فيها من خلال التزامهم بتحقيق الأداء العالي الذي يصل بالمنظمة إلى الفعالية التنظيمية.

وهناك اتفاق بين العديد من الباحثين على أن للثقافة التنظيمية القوية دور أساسي في الرفع من إنتاجية العاملين، وكذلك رضاهم الوظيفي، والرفع من الروح المعنوية لهم، ويسهل عملية الاتصال فيما بينهم .وينتج عن ذلك كله مستوى من التعاون والالتزام والتجانس، حيث أن جميعهم يعمل داخل إطار ثقافي واحد يدفعهم إلى الاتجاه نحو تحقيق الأهداف المرجوة منهم، وكذلك التركيز على التفوق وتحقيق أداء متميز(سالم، 2006، ص84).

ويقول جرينبرج وبارون: "أن الثقافة التنظيمية تؤثر كثيرا على العاملين وعلى إجراءات العمل بالمنظمة ، وقد يكون بعض أثار الثقافة جليا واضحا بينما تكون بعض الآثار خفية، أي غير واضحة، وتلقى الثقافة ضغوطا على العاملين ليتوافقوا معها، بمعنى أن يفكروا ويعملوا بطريقة تتوافق مع الثقافة الموجودة بالمنظمة، وعلى ذلك فانه إذا كانت الثقافة التنظيمية تركز على أهمية جودة المنتوجات والخدمات الممتازة التي تقدم للعملاء، فإنهم سيلاحظون أن مشاكلهم مع الشركة تحل بأدب وكفاءة، أما إذا كانت الثقافة تركز على حجم الإنتاج مهما كلفها ذلك فسيجد العملاء

أمامهم مصاعب كبيرة، ومن الممكن أن تؤثر الثقافة على كل شيء في المنظمة، بدءا بطريقة ارتداء العاملين لملابسهم ومرورا بمقدار الوقت المسموح به لبدء الاجتماعات، وانتهائها بسرعة ترقية العامل إلى الوظيفة الأعلى"(جرينبرج، بارون، 2004، ص351).

ويمكن الحديث عن الثقافة البيروقراطية والثقافية الإبداعية ودورهما في تعزيز الالتزام التنظيمي لدى العمال من عدمه من خلال تحليل خصائصهما، باعتبارهما يرتبطان بالتطور التنظيري للممارسات الإدارية عبر حقبات زمنية مترابطة، تنطلق من المدرسة الكلاسيكية من خلال أراء وأفكار فريديريك تايلور، هنري فايول، ماكس فيبر، وصولا إلى المدرسة السلوكية ونظرية النظم التي جاءت بمفهوم أخر للعلاقة المهنية بين العامل والمنظمة، وارتباط هذا المفهوم بقيم الالتزام والولاء لدى العاملين.

الثقافة البيروقراطية: قد تم الحديث عن خصائص هذه الثقافة سلفا في كونها تركز على مبادئ البيروقراطية التي تحدث عنها العالم الألماني ماكس فيبر، من حيت التنظيم الصارم، تطبيق القوانين المكتوبة بحذافيرها مع تنظيم العلاقات المهنية وتوزيعها بين الإدارة والعمال(التخطيط والتنفيذ). حيث يرى بعض الباحثين أن لهذه الثقافة البيروقراطية دور ايجابي في رسم معالم واضحة للعلاقات المهنية في المؤسسة وتعزيز الالتزام العاملين وتقوية ارتباطهم بالمؤسسة مع انخفاض معدلات دوران العمل لديهم ، من خلال التحديد الدقيق لحقوق وواجبات العمال، مع تحديد حدود السلطة والمسؤولية واحترام التدرج الهرمي في اتخاذ القرارات، وضرورة احترام ومراعاة اللوائح والقوانين المعمول بها في المؤسسة. والتي تكون في الغالب مكتوبة، مع وجود إجراءات موضوعية في اختيار العمال وتدريبهم مع التركيز على الحوافز المادية في إثارة دوافعهم وتوجيه سلوكهم نحو تحقيق الأهداف المسطرة.

في حين هناك من يرى أن لهذه الثقافة البيروقراطية دورا سلبيا في بناء علاقات ايجابية مع العاملين من خلال التركيز على الإجراءات الرسمية والروتينية في العمل، وإهمال جوانب أخرى قد تكون لها اثر في كفاءة وأداء العاملين والتزامهم الوظيف، كما تكرس هذه الثقافة مبدأ وحدة الأمر ومركزية اتخاذ القرار، مما يجعل من انعدام الثقة بين الإدارة والعاملين هو السائد في المنظمة، ويعزز فرص تنامي الصراع التنظيمي وظهور التنظيمات غير الرسمية، والتي إن لم يتم التعامل معها بطريقة ذكية يمكن لها أن تؤثر بالسلب على التزام العاملين وأداءهم الوظيفي.

إذا هناك تصورين لدور الثقافة البيروقراطية في تعزيز الالتزام التنظيمي للعاملين من عدمه، هذا ما يجعلنا نقول أنه يمكن أن يكون لهذه الثقافة أثر ايجابي إذا تم إدارة خصائصها بطريقة جيدة من طرف الإدارة العليا، أما في حالة استخدامها بشكل سيء فسيؤدي إلى نقص أو انعدام الثقة بين العاملين والإدارة، وهذا بالضرورة سيؤثر على التزامهم وإخلاصهم في العمل.

الثقافة الإبداعية: في مجمل شرحنا لخصائص هذه الثقافة الإبداعية ، نقف عند خاصية وجود مناخ تنظيمي يرتبط بهذه الثقافة يوفر للعاملين فرص الإبداع والمبادأة في العمل، من خلال تحفيزهم على استغلال قدراتهم وإمكاناتهم بشكل ملائم، وتوفير بيئة تنظيمية تعطي الأهمية الكبيرة للمورد البشري، وتسمح له بالمشاركة في اتخاذ القرار وتمكينه من أداء عمله بطريقة إبداعية مع فتح مجال مناسب للمخاطرة والإبداع في ذلك. وفي ظل وجود قيادة ديمقراطية ونظام

اتصالي مفتوح يمكن لكل هذه الخصائص دور كبير في تنمية روح الإبداع لدى العمال، وزيادة مستوى الرضا الوظيفي لديهم ، كما يعزز فيهم قيم الالتزام والولاء التنظيمي لديهم. مما يعكس دور هذه الثقافة الإبداعية في بناء علاقة متينة بين العامل ومنظمته، علاقة تسودها الثقة وإحساس العامل بأهميته في التنظيم من خلال وجود فرص الإبداع والمشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بعمله، زيادة على وجود قيادة ديمقراطية تؤمن بقدرة الأفراد العاملين على الابتكار وإيصال المنظمة لتحقيق ميزة تنافسية في عالم المنظمات. هذا ما يجعل العامل يقوي ارتباطه المهني والتزامه الوظيفي من خلال أداءه وفعاليته في المنظمة.

خاتمة:

ما يمكن قوله أن الثقافة التنظيمية يمكن اعتبارها من المحددات الأساسية لنجاح المنظمات أو فشلها في تحقيق كفايتها الإنتاجية أو في الحفاظ على مواردها البشرية واستغلال طاقاتها بشكل فعال. بحكم تأثيرها الواضح في حث الأفراد العاملين وتشجيعهم على توظيف قدراتهم ومهاراتهم وخبراتهم على نحو افضل. وزيادة وتعزيز التزامهم الوظيفي وبقاءهم لوقت أطول في المنظمة. وهذا لا يتأتى إلا من خلال خلق ثقافة تحظى بالثقة والقبول من جميع أفراد المنظمة الذين يشتركون في مجموعات متجانسة من القيم والأعراف والمعتقدات التنظيمية التي تحكم سلوكهم داخل المنظمة.

فالإجماع الواسع على قوة الثقافة التنظيمية ورسوخها في المنظمة والتمسك بها من طرف العاملين كفيل بتحقيق التزامهم الوظيفي وإخلاصهم وولاءهم للمنظمة التي يعملون فيها، وهذا ما يمثل ميزة تنافسية للمنظمة تمكنها من تحقيق فعاليتها التنظيمية المرجوة.

قائمة المراجع:

1. أحمد ماهر(2005)، التنظيم، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
2. السكارنة، بلال خلف (2009)، دراسات إدارية معاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. السالم، مؤيد سالم(2004)، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. السواط، طلق بن عوض والعتيبي، سعود محمدي(1999)، البعد الوقتي لثقافة التنظيم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، م12، ع1، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
5. الرخيمي، ممدوح جلال(2000)، دور الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على قطاعات الصناعات الكيماوية بمحافظة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
6. الشريف علي(2000)، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
7. جيرالد جرينبرج، روبارت بارون(2004)، إدارة السلوك في المنظمات، ط7، تعريب رفاعي محمد رفاعي وإسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، الرياض، السعودية.
8. حسين حريم(2009)، السلوك التنظيمي–المفاهيم الأسس والتطبيقات-، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، السعودية.
9. حسين رحيم(1997)، السلوك التنظيمي–سلوك الأفراد في المنظمات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. ديف فرانسيس، مايك وودكوك(1995)، القيم التنظيمية، ترجمة عبد الرحمان احمد هيجان، معهد الإدارة العامة، السعودية.

11. سامي فياض العزاوي(2009)، ثقافة منظمات الأعمال – المفاهيم الأسس والتطبيقات-، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، السعودية.
12. سالم الياس(2006)، تأثير الثقافة التنظيمية على أداء الموارد البشرية، إشراف صالح صالحي، رسالة ماجستير تخصص علوم تجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
13. زين الدين بروش، لحسن هدار(2007)، دور الثقافة التنظيمية في إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مجلة جامعة محمد خيضر للعلوم الاقتصادية، ع1، جامعة بسكرة، الجزائر.
14.Jacqus orsoni et Jean Pierre helfer(1994), management stratégique, E2, paris, boulevard saint, Germain.
15.Gilles Bressy et Christian Kankoyt(1998), Economie d'entrepris , 4ème édition Dalloz, paris.
16.Lunenburg, FC(2011), "Organizational Culture –Rerformance Relationships, Views of Excellence and Theory Z". National forum of educational administration and supervision journal, New York: Vol 29, No 4.
17. Robbins, P(1998), Organizational Behavior, 8th ed, New Jersey, Prentice Hall International.

مدى اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030

The Extent of Inclusiveness of the Jordan 2025 Vision Document of the Global Goals of Sustainable Development 2016-2030

أ.هاجر تركي نصار، جامعة قطر- قطر

ملخص: استهدفت الدراسة بيان مدى اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030، من خلال استعمالها للبحث النوعي القائم على ثلاث طرق وهي تحليل مضمون الوثائق الرسمية والتحليل المتوافر للبيانات والمعلومات والمقارنة المعيارية، وأظهرت نتائجها خلو وثيقة رؤية الأردن 2025 من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، واشتمال المحاور الأربعة(الحكومة، الأعمال، المجتمع، المواطن) لوثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها بنسبة(49%).

الكلمات المفتاحية: رؤية الأردن 2025، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

Abstract: The study aims at revealing the degree to which the Jordan 2025 Vision document includes within it the global goals of sustainable development 2016-2030. To achieve this purpose, it makes use of qualitative research based on three methodologies: analyzing the contents of official documents, analyzing available data and information, and benchmarking. The study results reveal the absence of global goals for sustainable development 2016-2030, as outlined by the UN General Assembly,within the Jordan 2025 Vision document. In addition, the four 2025 Vision's axes (government, businesses, society and citizen) included initiatives connected to one or all of the global goals for sustainable development at a rate of (49%).

Keywords: Jordan 2025 Vision, Global Goals of Sustainable Development.

مقدمة:

ترتب على ولوج العالم في عصر الألفية الثالثة، صدور إعلانين عن الأمم المتحدة، الإعلان الأول يعرف باسم الإعلان العالمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (United Nations, 2002) وأطلق للعمل منذ مطلع عام 2000؛ إثر تعهد حكومات الدول به، ويشتمل على ثمانية أهداف تدور حول ما يلي: القضاء على الفقر والجوع، تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،خفض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات،وقف مرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الأخرى،كفالة الاستدامة البيئية، وتعزيز الشراكة العالمية من اجل التنمية. وكانت الدول العربية في مقدمة دول العالم التي وقعت وصادقت على هذا الإعلان أو انضمت إليه، وبينت الدراسات التي تناولت أداء هذه الدول في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل(2000-1990) وفي أثناء الولوج في الألفية(2013-2000)، أن بعضها الأول تمكن من تحقيق الأهداف محل الدراسة وبعضها الثاني اقترب من الأهداف مدار البحث بدون انحرافات وبعضها الثالث سار نحو الأهداف المدروسة بانحرافات سلبية(Arab League of Nations and United Nations, 2013). فالدول العربية، التي حققت الأهداف الإنمائية للألفية منذ عام 1990، هي الإمارات والكويت وقطر والبحرين. بينما الدول ، التي سارت نحو الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة 1990-2011، بدون انحرافات، فهي سلطنة عمان (+ 27.9%) ومصر(+ 27.0%) وتونس(+ 20.3%) وسوريا(+ 5.8%) والسعودية(+ 3.6%).أما الدول، التي سارت نحو هذه الأهداف بانحرافات سلبية، فهي الجزائر(- 4.8%) والمغرب(- 7.4%) والأردن(- 17.3%) وجزر القمر(- 30.5%) وموريتانيا(- 32.3%) وفلسطين(- 35.1%%) واليمن(- 35.2%) وجبوتي(- 37.3%) والعراق(- 44.8%) والسودان(- 59.0%) والصومال(- 70.9%).

وبالرغم من احتساب أداء الأردن في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من قبل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة (2013)، إلا أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي شكلت في عام 2015 لجنة فنية لغاية إعداد التقرير الوطني الأردني في مجال الأهداف الإنمائية، وأناطت مهمة إعداد التقرير بخبير محلي، الذي فرغ من إعداد مسودة التقرير(Ministry of Planning and international Cooperation, 2015)، وتبين ان تلك المسودة يعتريها الضعف المنهجي؛ لغياب استعمالها لمعامل السلاسل الزمنية على مستوى المقارنات الكمية بين عامي 1990 و2015 ، وعدم احتسابها لأداء الأردن في مجال الأهداف الإنمائية للألفية بمؤشر كمي واحد وفقا لمعطيات 1990-2015 ، وخلو بندها الخاص بهدف القضاء على الجوع والفقر من مؤشرات الفقر والجوع لفترة ما قبل عام 2002 من جهة ومؤشرات ما بعد عام 2010 من جهة أخرى، علاوة على خلوها من الإشارة إلى تأثر الأردن بأزمة اللجوء العراقي منذ عام 2003، ومن الأدلة العلمية على أثر الأزمة السورية في معدلات الفقر والجوع في الفترة 2011-2015.

أما الإعلان الثاني فيعرف باسم الإعلان العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة(United Nations, 2017)، الذي جاء تأسيسا على مخرجات مؤتمر " ريو جنيرو"، المعقود في البرازيل عام 2012 حول التنمية المستدامة على اختلاف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

(Ratrout, 2013)، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بموجب قرارها رقم 1/70 ، ويشتمل على 17 هدفا رئيسا قابلا للتحقيق خلال سنوات الفترة 2016-2030، وتتمثل تلك الأهداف في التالي: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، الصحة الجيدة والرفاه، ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع،تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة،ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة،تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع،إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار، الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين، اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحرووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي، السلام والعدل والمؤسسات، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويقبل الإعلان العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة عملية تنفيذه ومراقبته وتقييمه من خلال آخذ الدول التي وقعت وصادقت عليه أو انضمت إليه لكل ما جاء به من أهداف وغايات كما يظهر من معطيات النموذج المصري(وزارة التضامن الاجتماعي، 2016) أو دمجها ومواءمتها لمضمونه في خططها واستراتيجيتها الوطنية التنموية كما فعلت كولمبيا (Paula Lucca et al, 2015).

وعليه فقد جاءت هذه الدراسة للبحث عن مدى اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030، من خلال بقيتها التي تقع في جزأين، الأول يشتمل على إطارها النظري ، الذي يجيب عن الإسلئة التالية: لماذا أعدت وثيقة رؤية الأردن 2025؟، وكيف أعدت؟، وما هي محاورها؟، وما هي مبادراتها؟، وما تنفيذ الحكومات لها؟، وما تحقق منها خلال سنوات الفترة 2015-2019؟، وما هي علاقتها المفترضة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة؟. كما يجيب أيضا عن الأسئلة التالية: ما علاقة الأردن بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة؟، وما الإجراءات التي اتخذها الأردن قبل صدور الإعلان العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة وبعده؟.

أما الجزء الثاني من الدراسة فيشتمل على مبرراتها واهميتها وأهدافها ومشكلتها البحثية ومنهجيتها ونتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها ومقترحاتها.

الإطار النظري:

أولا: وثيقة رؤية الأردن 2025:

وجه الملك عبد الله الثاني حكومة عبد الله النسور بتاريخ 29 آيار 2014 إلى ضرروة إعداد إطار متكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ لمجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن(Hashemite Royal Court, 2014). واستجابت الحكومة لطلب الملك من خلال إعدادها للإطار المطلوب بنهج الشراكة القطاعية، الذي اسمته رؤية الأردن 2025، وأطلاقته للعمل(Ministry of Planning and International Cooperation, 2015)، وأكد الملك على تنفيذ الحكومة لذلك الإطار كما يظهر من رسالته في شأن قبول استقاله حكومة عبدالله النسور وتكليف هاني الملقي بتشكيل الحكومة في نهاية شهر آيار من عام 2016 (Hashemite Royal Court, 2016).

وجاءت وثيقة رؤية الأردن 2025 في فصلين(Ministry of Planning and International Cooperation, 2015)، الأول عنوانه الواقع الحالي ويدور حول واقع حال المواطن الأردني في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والشباب والمشاركة في القوى العاملة والعمالة، والنتائج الراهنة للمجتمع في مجالات سيادة القانون والمواطنة والفقر وتكاليف المعيشة والأسكان، وقطاع الأعمال الأردني على مستويات التجارة والتنافسية ورأس المال التنموي والريادة، ونتائج القطاع الحكومي في مجالات النمو الاقتصادي والأداء المؤسسي والإدارة بنهج التنسيق والخدمات والشفافية والمساءلة وأمن الموارد وإدارتها والبنية التحتية ونتائج الاقتصاد الكلي.

أما الفصل الثاني فعنوانه النموذج الاقتصادي التنموي ويبحث في المجالات التالية: أسواق التصدير ذات الأولوية ، العناقد ذات الأولية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، تقييم الفرص الحالية والانفتاح على الفرص والاتجاهات الجديدة، والموارد المطلوبة.

وعقب هذان الفصلان إطار تخطيطي يشتمل على المبادرات ذات الأولوية في المجالات التالية:

مجال الحكومة، ويتألف من المحاور ادناه والمبادرات الاستراتيجية لكل منها، وهي:

-محور الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويشتمل على المبادرات التالية: تعزيز إدارة الايرادات الضريبية وتحسين عملية التحصيل، توسيع استخدام الانظمة الالكترونية لتحصيل الايرادات، الانفاق الرأسمالي، مراجعة آليات وإجراءات ترشيد وضبط النفقات العامة، توسع استخدام الانظمة الالكترونية في ترشيد النفقات، تخفيض عجز الموازنة العامة، إدارة الدين العام والتمويل، تعزيز الرقابة المالية، تعزيز الشفافية والافصاح المالي، وإعداد الموازنة العامة.

-محور مبادرات حجم وعمل الحكومة، ومبادراته هي: تطوير هيكلية الجهاز الحكومي وإصلاح البيئة التنظيمية، وتطوير الحكومة الالكترونية.

-محور أداء القطاع العام/ الشفافية والمساءلة، ويشتمل على المبادرات التالية: دعم آلية صنع القرار في مجلس الوزراء، تعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام،

تطوير الخدمات الحكومية بما يلبي طموحات المواطن، رفع كفاءة الخدمة المدنية، ودعم الابداع والتميز.

-محور أمن وإدارة الموارد في مجال الاغذية والزراعة، ومبادراته هي: تشجيع مشاركة القطاع الخاص في شراء الاغذية، تحسين مهارات التفاوض والمشتريات الأردنية في الأسواق العالمية، الحد من مخاطر صدمات العرض والسعر، ضمان أعلى درجة من المنافسة في السوق المحلية، الانتقال نحو إنتاج زراعي محلي مستدام وأكثر كفاءة وإنتاجية، المحافظة على استدامة الموارد الزراعية والتنوع الحيوي، ضمان تداول إنتاج زراعي صحي وأمن، وتوسيع برامج الدعم للمزارعين القائمين لتحقيق أقصى قدر من الانتاجية وكفاءة المياه للمزارع الحالية. بينما محور أمن وإدارة الموارد في مجال المياه ،فمبادراته هي: تقليل النفقات والكلف، زيادة الايرادات التشغيلية، استدامة المصادر الحالية والعمل الحثيث للحد من الضخ الجائر للمياه الجوفية، تعظيم الاستفادة من مصادر المياه المشتركة، زيادة قدرة ونوعية إمدادات المياه، تحسين وتطوير شبكات وأنظمة تزويد وتوزيع المياه للاغراض المنزلية، رفع كفاءة أنظمة مياه الري، التوسع بخدمات الصرف الصحي وإعادة الاستخدام، خلق الوعي لدى الجمهور وصانعي القرار حول الوضع المائي الحالي ووضع أسس لتغيير السياسات، البحث والتطوير، تطوير إطار مؤسسي متكامل ومتماسك لتنظيم قطاع المياه . أما محور أمن وإدارة الموارد في مجال الطاقة، فقد اشتمل على المبادرات التالية:تحسين أداء قطاع المشتقات النفطية وفتح السوق للمنافسة، تنويع مصادر واردات الغاز الطبيعي، تعزيز سلامة النظام الكهربائي ورفع التوافرية والاعتمادية للنظام، تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، تعزيز القدرة الاستيعابية للشبكة الكهربائية،التشجيع على استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه، اشتراط تنفيذ كودات الأبنية الخضراء، التشجيع على استخدام الأجهزة التي تتوافق مع المعايير "الخضراء"، رفع مستوى الوعي حول الفوائد المالية طويلة الأجل لكفاءة الطاقة، تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن البترول، زيادة استغلال الصخر الزيتي، تطوير المهارات والتقنيات اللازمة لدعم نمو قطاع الطاقة، وجذب استثمارات القطاع الخاص إلى قطاع الطاقة.

-محور اللامركزية وله مبادرة واحدة مفادهاإصدار قانون اللامركزية لعام 2014 وصياغة استراتيجية وطنية وخطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون اللامركزية والإصلاحات المترتبة عليه.

-محور البنية التحتية ويشتمل على المبادرات التالية:تحديث وتنفيذ استراتيجيات وطنية للبنية التحتية للنقل، ضمان فاعلية استهلاك المعدات الجديدة، بناء شبكة سكك حديدية وطنية، تعزيز البيئة التنظيمية لتسهيل وتمكين الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز قدرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

-محور قطاع البيئة، ويحتوي على المبادرات التالية: المحافظة على النظم البيئية، التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الإنسان، رفع مستوى الوعي العام في مجال حماية البيئة، رفع الكفاءة المؤسسية للمؤسسات العاملة في قطاع البيئة، ومشاركة القطاع الخاص.

مجال الأعمال، ومحاوره ومبادراتها هي:

-محور التجارة والتنافسية، ويشتمل على المبادرات التالية: تشجيع الصناعات الوطنية وزيادة تنافسيتها،تطوير التشريعات الاقتصادية الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار،تعزيز مبدأ العناقيد الصناعية وتحقيق الترابطات الصناعية،تخفيض الكلف التشغيلية على القطاع الصناعي من خلال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة،تعزيز المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية،تعزيز مساهمة القطاعات الخدمية الأكثر توليدا للدخل والوظائف،فتح أسواق جديدة للمنتجات من سلع وخدمات وتعظيم استفادة القطاع الخاص من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي ترتبط بها المملكة، تطوير وتحسين إجراءات تيسير التجارة بما في ذلك البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية وكذلك توحيد مرجعيات الفحص للمواد الغذائية المستوردة،تحسين انسياب المنتجات المحلية ونفاذها إلى الأسواق العالمية من خلال إنشاء شبكة ربط مع الموردين المحليين والخارجيين، رفع جودة المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية، تعزيز آليات حماية المستهلك، وإحداث التوازن في الأسواق في حال ارتفاع الاسعار في السوق المحلي بشكل غير مبرر من خلال تعزيز دور المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية.

-محور بيئة الأعمال، ويحتوي على المبادرات التالية: تعزيز وتطوير المناخ الاستثماري للمملكة وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار، وضع خطة استراتيجية لترويج الاستثمار موجهة نحو استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص عمل للأردنيين، استحداث فرص استثمارية وتوزيع هذه الفرص على محافظات المملكة، خفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية ، تبسيط الإجراءات الإدارية لاختصار الوقت لرجال الأعمال، تحسين نوعية الخدمات للشركات المحلية والأجنبية، تشجيع أفضل الممارسات العالمية في حوكمة الشركات، تحسين الإطار القانوني المتوفر للشركات المحلية والأجنبية.

-محور رأس المال من أجل النمو، ويشتمل على المبادرات التالية: تحسين الشفافية والعمق المالي، التشجيع على استخدام الإقراض مقابل الضمانات المنقولة للشركات وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، زيادة ضمانات القروض المتوافرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية، وزيادة الأموال المتاحة لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة.

-محور الريادة في الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، ويحتوي على المبادرات التالية: تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها وحفز الشركات الناشئة، تسريع الاصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية كإقرار قانون المشاريع الصغيرة المتوسطة وتلك المتعلقة بتفعيل آليات التمويل بضمان الأموال المنقولة، توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويل والخدمات المالية والمصرفية المختلفة، خلق أسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة محليا وزيادة قدرة هذه المشاريع للتصدير، وضع إطار عام لسياسات الصناعات الثقافية والإبداعية تعمل على تعزيز وتوسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بها، تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل والتكامل مع استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل الوطنية، تعزيز القدرات المحلية في مجال

البحث العلمي والابتكار، وتعزيز دور صندوق تنمية المحافظات في تمويل المشاريع الاستثمارية وزيادة مخصصاته.
-محور العناقيد القطاعية للنمو في مجال الهندسة والإنشاءات، ومبادراته هي:تطوير الخدمات الهندسية للتوجه للتصدير، تعزيز وتطوير الاطار التنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الاستثمار في الإنشاءات، تعزيز القدرات البشرية في القطاع، وربط العنقود مع العناقيد الأخرى. بينما محور العناقيد القطاعية للنمو في مجال الرعاية الصحية والسياحة العلاجية، فقد اشتمل على المبادرات التالية: أعمال القطاع وتعزيز الحملات الترويجية، وتطوير ودعم الأنشطة المساعدة والبنية التحتية. أما محور العناقيد القطاعية للنمو في مجال علوم الحياة، فقد احتوى على المبادرات التالية: تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا الحيوية الطبية ، دعم نشاطات البحث والتطوير والابتكار في المنتجات الدوائية، وملء الثغرات في سلسلة القيمة. والعناقيد القطاعية للنمو في مجال السياحة والمؤتمرات، فله مبادراته وهي: تطوير المنتج السياحي وتعزيز تنافسيته، تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية، تحسين خدمة النقل السياحي، الترويج والتسويق السياحي الخارجي والداخلي، زيادة التشغيل وتطوير الموارد البشرية، وتعديل التشريعات الداعمة والناظمة للقطاع السياحي. بينما محور العناقيد القطاعية للنمو في مجال الخدمات الرقمية وخدمات الأعمال، فقد اشتمل على المبادرات التالية: تطوير الأردن ليكون مركز تكنولوجيا متوسطة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تطوير قطاعات بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع القطاعات النامية الأخرى ذات العلاقة، تحديث البنية التحتية والبيئة الممكنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتضاهي المعايير الدولية، التوسع السريع في جهود التسويق وتطوير الأسواق الدولية، ورفع مستوى الحكومة الذكيةلدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما محور العناقيد القطاعية للنمو في مجال الخدمات المالية، فقد اشتمل على المبادرات التالية: ضمان تحقيق الاستقرار المالي وتطبيق أفضل ممارسات، سلامة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وزيادة القدرة التنافسية مقابل المراكز المالية والمصرفية الإقليمية، تطوير قطاع التأمين وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، استخدام أوسع للبرامج الذكية والتكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية، تطوير البنية التقنية والفنية لسوق رأس المال، تعزيز الدعم المقدم للسوق الثانوي والرهن العقاري، توفير مصادر أموال منخفضة الكلفة للسوق الثانوي للرهن العقاري، وإطلاق مشروع نشر الثقافة المالية والمصرفية المجتمعية.

ويبدو من معطيات المجالين أعلاه بأنهما في محلهما؛ لكونهما يتماشيا مع منطق نهج أرضيات الحماية الاجتماعية(الإسكوا، 2009)، الذي يتطلب تعزيز عمليات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والإدارة الرشيدة والبنى التحتية وغيرها، تمهيدا للحصول على مرود ذلك وتوظيفه في مجالي التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، اللذين جاءا تحت مسمى المجتمع والمواطن في الوثيقة محل الدراسة.

مجال المجتمع، ويتألف من المحاور ادناه والمبادرات الاستراتيجية لكل منها، وهي:
-محور سيادة القانون، ومبادراته هي: تعزيز ميثاق النزاهة الوطني، تحسين كفاءة النظام القضائي، التأكد من الإنفاذ السريع للقانون، وأتمتة الإجراءات القضائية.

-محور المواطنة الفاعلة ويحتوي على مبادرتان، هما: تشجيع الانخراط والمشاركة المدنية، وتشجيع العمل التطوعي.
-محور التنمية المحلية، ويشتمل على المبادرات التالية: تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان، تحسين إتاحة الحصول على السكن اللائق وقروض الإسكان للفقراء، زيادة العرض من المساكن للإيجار، إعادة تركيز جهود المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، تشجيع الأنشطة اللاصفية في المجتمعات المحلية، وتعزيز التنمية المحلية.
-محور الثقافة والشباب، ويتألف من مبادرة واحدة هي الثقافة والشباب.
-محور الفقر والحماية الاجتماعية، ويحتوى على المبادرت التالية: بناء وتطوير أنظمة استهداف موحدة تساعد في الحد من وتخفيض نسب الفقر، تعظيم الاستفادة من مخرجات برامج تعزيز الإنتاجية والتدريب والتأهيل بما يضمن إيجاد فرص عمل تتوافق مع احتياجات السوق للفقراء والمعرضين للفقر بالتركيز على المرأة والشباب وذوي الإعاقة، إيجاد بيئة محفزة لمساهمة أكثر فاعلية للقطاعات الحكومية والخاصة والتطوعية والجهات الممولة، تعزيز الاحترام للفئات المستضعفة" والمهمشة، دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ليشاركوا في جميع أنشطة المجتمع، توفير الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، توسيع الانتفاع والتمكين والحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع، الاهتمام بكبار السن، تعزيز دور الأسرة من خلال تحسين الأبوة والأمومة، توسيع مشاركة أولياء الأمور في التعليم ومسؤولية المدرسة تجاه أولياء الأمور، تعزيز الاستخدام الأمن للإنترنت، وتعزيز الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية.
-محور السلامة والأمن، ويتألف من المبادرات التالية: مساعدة السلطات الأمنية على استخدام التكنولوجيا للحد من الجريمة من خلال المواطنين الأفضل استنارة وتجهيز، اعتماد حلول أمنية إلكترونية، تشجيع المنظمات الأهلية على منع الجريمة، ومعالجة صحة الفرد والسلوكيات التي تؤثر على الآخرين.
مجال الموطن وله محاوره ومبادراتها المبينة على النحو التالي:
-محور التعليم، ومبادراته هي: تحديد الاساسيات في البنية التحتية للمدارس الابتدائية والثانوية واللوازم، الوصول إلى المدارس ودمج المدارس، توسيع نطاق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، تحديث المناهج الدراسية الوطنية على جميع المستويات، دمج التقنيات المبتكرة لتعزيز تعليم الطلاب وتدريب المعلمين وبناء القدرات، تشجيع التوسع في الأنشطة اللاصفية في المجتمعات المحلية، إجراءات امتحان القبول في الجامعات، اجتذاب وتطوير والمحافظة على أفضل المواهب في مهنة التدريس، ربط اعتماد الجامعات وتمويلها بالامتثال بمعايير التميز، رفع مستوى البحوث التطبيقية في الجامعات، تعزيز المطابقة بين الأنشطة التعليمية واحتياجات سوق العمل، وتوسيع شبكة التدريب المهني وتشجيع الالتحاق بها.
-محور التشغيل، ويشتمل على المبادرات التالية: بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، تطوير خدمات التشغيل والإرشاد المهني وتغيير ثقافة العمل، ضمان أن تكون العمالة الوافدة مكملة للعمالة الأردنية وليس بديلا عنها، دعم فرص

التدريب والتشغيل ، بناء المناطق الفقيرة والنائية وقليلة الاستثمار، تطوير معلومات سوق العمل، دعم التكافؤ في حقوق العمل بين القطاعين العام والخاص، والتخفيف من الآثار السلبية لهجرة الادمغة والكفاءات.

-محور المشاركة في القوى العاملة، ويحتوي على المبادرات التالية: تشجيع مشاركة أكبر للإناث، الحد من التقاعد المبكر، تقليص العمالة غير الرسمية، حوكمة قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، وتفعيل منظومة التدريب المهني وفق متطلبات سوق العمل.

-محور الرعاية الصحية، ويشتمل على المبادرات التالية: تحسين الإطار المؤسسي لقطاع الرعاية الصحية، وضع نظام تأمين صحيّ فعال وشامل، تحسين الأداء التشغيلي لنظام الرعاية الصحية العامة، تحسين تقديم خدمات الطوارئ الطبية، تحسين التعليم للمتخصصين في المجال الصحي، تعزيز الجهود الوقائية لمكافحة الأمراض غير السارية، تعزيز الشراكات والتعاون في قطاع الرعاية الصحية، تعزيز خدمات الصحة النفسية وتعاطي المخدرات، والسيطرة على الأمراض المستجدة والمنبعثة.

وبناء على ما جاء في المجالات الأربعة أعلاه، يبدو جليا بأن الأردن حدد أولوياته التنموية خلال سنوات الفترة 2015-2025، لكن السؤال، الذي يتطلب الاجابة عنه، هل تحديد الأردن لأولوياته التنموية يتماشى مع تحديد العالم لأهدافه التنموية المستدامة خلال سنوات الفترة 2016-2030؟. فإجابة هذه السؤال تتطلب الوقوف على علاقة الأردن بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة، التي ستكون موضع اهتمام الجزء التالي.

ثانيا. علاقة الأردن بالإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة:

يرتبط الأردن بالإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة قبل صدوره وفي أثنائه وبعده، وما يؤكد ذلك جملة من الحقائق، التي يمكن إدراجها على ثلاث مراحل، وهي:

مرحلة ما قبل صدور الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وعبرت عنها الحقائق التالية:

أ.الحوارات الوطنية بشان القضايا ذات الأولوية لما بعد عام 2015: شارك الأردن في عملية ما بعد 2015 منذ أيلول عام 2012 من خلال مجموعة من الحوارات التشاركية(un.org.jo) من قبل مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة الذين يمثلون قيمة مضافة من خلال حشد شامل لأكثر من 3000 شخص من جميع المحافظات في المناطق الحضرية والريفية. وقوبلت مشاورات ما بعد عام 2015 بحماس كبير ومشاركة حيوية وإحساس كبير بالولاء. كما ثمن أصحاب المصلحة الفرصة الحقيقية للتعبير عن آرائهم بشأن القضايا ذات الصلة في بيئة صريحة وشفافة، وعمل فريق الأمم المتحدة القطري من أجل الوصول إلى الجهات التي لا تسمع أصواتها في العادة وهو نهج أثبت أهميته وقدرته على التغيير في النهاية.

ونفذت المرحلة الأولى من المشاورات ما بين عامي 2013-2012 بحيث تقدم للجهات المعنية عدد من القضايا ذات الأولوية في المنطقة، بما في ذلك الحاجة الملحة لتحسين جودة التعليم، وتأسيس علاقات متينة مع سوق العمل الذي يرتبط بشكل كبير مع الحد من الفقر وعدم المساواة وحماية البيئة. وكجزء من مشاورات أوسع، تم إطلاق حملة "إصنع التغيير" لترويج إستقصاء "عالمي" في الأردن في أيار من العام 2013 حيث تطلب هذه الحملة من الناس والأفراد تحديد

ستة من أصل ستة عشر قضية يعتقدون أنها تسهم في جعل العالم مكانًا أفضل. وقد حققت الأردن ثاني أعلى عدد من الأصوات في المنطقة العربية مع أكثر من 50 ألف صوت تم جمعها، وأظهرت النتائج الأولية في الأردن أن الأولوية الأولى هي إيجاد فرص عمل أفضل، تليها تطوير التعليم ، ومن ثم تعيين حكومة نزيهة تتجاوب مع القضايا ذات الأولوية، وتعزيز الرعاية الصحية.

ويحرص المجتمع المدني في الأردن على الاستفادة من الزخم الحالي الهام الذي يتعلق بعملية ما بعد 2015 واعتباره فرصة استراتيجية لتشكيل مستقبل أفضل. وحسب المشاركين في الحوارات حول الشراكات مع أطياف المجتمع المدني في العام 2014 تم الاتفاق على أن التخطيط الحقيقي التشاركي هو اساس تنفيذ الاجندة التنموية لما بعد عام 2015 على المستوى الوطني. فمنظمات المجتمع المدني تعد وسيلة هامة في تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي نظرًا لمعرفتها الشاملة بالتحديات التي تواجه المجتمعات المحلية، وكذلك تبرز منظمات المجتمع المدني كمناصرة قوية للمبادئ والأهداف الواردة في أجندة التنمية المستقبلية. وقد أكد المشاركون في الحوار أن أجندة ما بعد عام 2015 تشكل فرصة ثمينة للبدء بعملية تشاركية ومنتظمة لرصد الاستراتيجيات والإجراءات الحكومية تساهم فيها بشكل كبير وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

وشارك أيضًا بالمشاورات الوطنية عدد من الشباب من جميع أنحاء الأردن، والذين حرصوا على لعب دور أكثر بروزًا في الساحة الاجتماعية والسياسية في الأردن، سواء من خلال قنوات المشاركة التقليدية أو من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية والعمل التطوعي، فمثلًا يتم تحديد طريقة مساهمة الشباب في تنفيذ جدول أعمال ما بعد 2015 في تقرير المبادرة الرائدة التي نفذها متطوعون شباب من منطقة إربد مع فريق الأمم المتحدة القطري في مطلع العام 2014 وهم عبارة عن شبكة من المتطوعين الشباب من محافظة الشمال اربد.

وضعت النتائج والرسائل الرئيسية التي نتجت عن الحوارات في الأردن في تقارير الأمم المتحدة العالمية، التي رفعت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي 2013 و2014 على التوالي.

ب.إعلان عمان بشأن أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015:

استضاف الأردن يومي 10 و11 أيار من عام 2014 وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب، ونتج عن لقائهم إعلان عمان حول أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015، الذي يشتمل على ديباجه وتوجهات عامة وأولويات المنطقة العربية في سياق الحوار العالمي لأجندة التنمية ما بعد عام 2015 (Arab League of Nations, 2014).

فديباجة إعلان عمان مضمونها التالي: نحن وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب المشاركين في أعمال مؤتمر أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بعد عام 2015"، الذي عقد في مدينة عمان – المملكة الأردنية الهاشمية يومي 10 و 11 آيار 2014، وبمشاركة رؤساء وفود المنظمات العربية المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة وممثلي الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة وممثلي منظمات المجتمع المدني، وإذ

نثمن ما حققته الدول العربية من انجازات ومكتسبات اجتماعية وتنموية في إطار الأهداف التنموية للألفية، وفي ضوء التحديات التي تواجه المنطقة العربية تجاه التنفيذ الكامل لتلك الأهداف، وأخذاً بالاعتبار تطلع الشعوب العربية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وإدراكاً لما تتعرض له بعض الدول العربية من صراعات، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي الغاشم للأراضي العربية المحتلة، وتأثير ذلك على المكتسبات الاجتماعية والتنموية، ووقوفه عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التنمية والأمن للشعب الفلسطيني الشقيق، وإدراكاً للوضع في الجمهورية العربية السورية وما نتج عنه من نزوح هائل لدول الجوار، وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار السوري، وخاصة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وجمهورية العراق. نؤكد على أن تحقيق السلم والأمن في المنطقة العربية، هو عنصر أساسي لتمكين الدول العربية من استكمال مسيرتها التنموية، وعلى تعزيز التماسك المجتمعي وتشجيع الانتماء والحوار الوطنيين. نشيد بالجهود العربية للتحضير للأجندة العربية للتنمية ما بعد 2015، بدءاً من قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم (32) الصادر عن الدورة الثالثة للقمة في يناير 2013 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، والذي وضع الأسس والمبادئ لأولويات المنطقة العربية للتنمية في إطار الحوار العالمي للتنمية ما بعد 2015، وذلك بعد إقرارها لتوصيات المؤتمر العربي حول الأهداف التنموية للألفية والتحرك العربي المطلوب بعد 2015 الذي نظمه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب يومي 2 و 3 كانون الأول 2012 في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، وأخذاً في الاعتبار جهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة المعنية بالتنمية وخاصة الجهود الرامية لتحديث المبادرة العربية للتنمية المستدامة في إطار تنفيذ توصيات مؤتمر ريو +20. وإذ نرحب بإعلان القاهرة للمرأة العربية تحت عنوان "أجندة التنمية للمرأة العربية لما بعد 2015 – الفرص والتحديات"، الصادر بتاريخ 23 شباط 2014 في القاهرة.وبعد أن أطلعنا على نتائج "المنتدى العربي للتنمية" الذي عقد يومي 10-11 نيسان 2013 في المملكة الأردنية الهاشمية، برعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله ، ونتائج المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي عقد في الرياض 24 – 26 شباط 2014 تحت عنوان "حماية اجتماعية وتنمية مستدامة"، ونتائج المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،بالتعاون مع جامعة الدول العربية بتاريخ 2 - 4 نيسان 2014، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول نتائج أعمال اللجنة رفيعة المستوى لوضع أجندة التنمية لما بعد 2015، و"المقترح المقدم لمؤتمرنا من جمهورية مصر العربية حول الأهداف الإنمائية لأجندة التنمية لما بعد 2015"، وبعد أن استمعنا واطلعنا على أوراق العمل القيمة، وأخذاً في الاعتبار المداخلات الهامة لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود والوفود المشاركة.

بينما التوجيهات العامة، التي اشتمل عليها إعلان عمان، فهي: نؤكد على أن الفقر بمستوياته المختلفة يعتبر التحدي الأبرز أمام جهود التنمية الشاملة والمستدامة التي تتطلب خصوصاً التركيز على رزمة سياسات اقتصادية اجتماعية، تعتمد الاقتصاد الإنتاجي وتوسيع قاعدة التشغيل للحد من البطالة وتأمين الحلول العاجلة لمشكلة السكن والمياه والطاقة.نشجع الدول العربية على

تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والتغلب على التحديات التي تعترضها في هذا الشأن، وندعو لتفعيل الاستفادة من صناديق التمويل العربية القائمة في مجال تمويل المشروعات التنموية ذات الأولوية في الدول العربية، وبما يمكن من شراكة عربية فاعلة لتمويل التنمية، مؤكدين على المزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، والحد من النزوح الريفي إلى الحضر. نؤكد على مواصلة الجهود الرامية لدمج الفئات الضعيفة والمهمشة، وإشراكها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع المبادرات وخاصة المتعلقة بتعزيز مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. نؤكدُ على ضرورة تكامل الجهود التنموية على المستويين الوطني والإقليمي في مجالات التنمية الاجتماعية. نُشددُ على ضرورة تأهيل وتدريب العاطلين عن العمل لتسهيل دخولهم إلى سوق العمل، وإنشاء مراكز تدريب لليد العاملة في الدول العربية وفقاً لاحتياجات السوق وبما يحقق التنافسية الإيجابية عربياً ودولياً، والاستفادة من الكفاءات والإمكانيات العربية.نُشجع على إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بتقييم أثر المؤسسات التنموية في ما تقدمه من خدمات للمواطن بما يسهم في إعداد تقييم علمي لتحقيق الأهداف والطموحات المنشودة.نُشدد على اعتماد نهج شامل لمعالجة التحديات التي تواجه الأسرة، بما يمكنها من تعزيز مساهمتها في التنمية. نؤكد على تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ إعلان القاهرة للمرأة العربية تحت عنوان "أجندة التنمية للمرأة العربية لما بعد 2015 – الفرص والتحديات" (القاهرة: 23 شباط 2014)، ووضع خطة تنفيذية له. نؤكد على تبني إعلان القاهرة للسكان والتنمية (القاهرة: 2013)، الذي اعتمد برنامج عمل السكان والتنمية لما بعد 2014، وضمان إدماج أولوياته ضمن أجندة التنمية الدولية لما بعد عام 2015. نؤكدُ على دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومواصلة الجهود العربية الرامية لإدماجهم الكامل في المجتمع تطبيقاً لمقتضيات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة في 2006، ونرحبُ بمبادرة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع مجلس وزراء العدل العرب لإصدار قانون عربي استرشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكدين في هذا المجال أيضاًّ على تقاطع مجالات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع كافة القطاعات الاجتماعية والتنموية، على أن تكون هدفاً مندمجاً في محاور الأجندة ذات العلاقة للتنمية ما بعد 2015. وُشدد على أهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني كشريكين رئيسين في العملية التنموية ودعم المسيرة العربية لتحقيق التنمية المستدامة.

أما أولويات المنطقة العربية في سياق الحوار العالمي لأجندة التنمية ما بعد عام 2015، فهي: القضاء على الفقر المدقع، وخفض معدلات الفقر الأخرى.خفض معدلات البطالة، وتوفير الوظائف والعمل اللائق للشباب من الجنسين.تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة.توفير التعليم المتميز للجميع والقضاء على الأمية. تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة، بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والأطفال. تمكين المرأة والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين.ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم. ضمان السكن اللائق وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والدامجة

لجميع فئات المجتمع.ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية.تطوير الثقافة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكارات في مجال التطور التكنولوجي.تمكين الجميع من الحصول على الطاقة المستدامة.مكافحة التصحر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الإحيائي.تعزيز النزاهةوالحوكمة.توفير بيئة تمكينيه للتنمية المستدامةوحشد التمويل لها. وتعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بأطيافه المختلفة.

ت.المساهمة في وضع مؤشرات الأداء لأولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015:

شارك الأردن من خلال وفد رسمي ضم ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الوطني لشؤون الأسرة والمجلس الأعلى لشؤون الاشخاص المعوقين في ملتقى عربي بشأن الأهداف العربية التنموية وغاياتها لمرحلة ما بعد عام 2015، نظمته جامعة الدول العربية في مدينة شرم الشيخ نهاية شهر تشرين الأول من عام 2014 ؛ لوضع مؤشرات الأداء لأولويات المنطقة العربية المشار إليها في إعلان عمان.

مرحلة إطلاق صدور الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة، التي تمت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال نهاية شهر أيلول من عام 2015 وشارك في اجتماعاتها الملك عبد الله الثاني، وترتب عليها التزام الأردن بالإعلان محل الدراسة كبقية دول العالم.

مرحلة ما بعد صدور الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وتعكسها الحقائق التالية:

-تشكيل لجنة عليا للتنمية المستدامة برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزارتي التنمية الاجتماعية والبيئة.

-مشاركة الأردن بوفود رسمية رفيعة المستوى في فعاليات جامعة الدول العربية ومن أهمها المؤتمر الوزاري للتنمية المستدامة المعقود في القاهرة، 7 و8 نيسان 2016 .

-مشاركة الأردن بوفود رفيعة المستوى في اجتماعات والأمم المتحدة الخاصة بأمور محددة من منظور التنمية المستدامة، مثل: اجتماعات لجنة(CSW) الخاصة بوضع المرأة لعامي 2016 و2017، واجتماعات مناقشة تقرير الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية لعام 2017
(Arab League of Nations, USCOA, UNICEF, Oxford University - Programme of Human Development, 2017).

-قيام بعض المؤسسات الحكومية بإدماج الأهداف العالمية للتنمية المستدامة في خططها الاستراتيجية، كما يظهر من معطيات الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2021-2017 (Ministry of Social Development, 2017).

الإطار العملي

أولا. مبررات الدراسة وأهميتها وأهدافها ومشكلتها ومنهجيتها:

مبررات الدراسة: تبرز هذه الدراسة غياب الدراسات المحلية حول العلاقة ما بين رؤية الأردن 2025 وأهداف التنمية المستدامة العالمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما قد جعل من الدراسة الحالية لها قيمة مضافة على اعتبار أنها توضح طبيعية العلاقة مدار البحث بغرض

تقديم توصيات ومقترحات لصالح المعنيين بتعزيزها- إن كان مستواها متوسط أو قوي- وتقويتها- إن كان مستواها مهمش أو ضعيف-.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أثر مخرجاتها، التي تصلح لإرشاد المعنيين بمراقبة مبادرات رؤية الأردن 2025 وتقييمها إلى مدى اقترابها أو ابتعادها عن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بوصف هذه الأخيرة مصدرا لترتيب الأداء التنموي للدول على اختلاف مستواها الاقتصادي والاجتماعي، ومؤشرا على مستوى فعالية وكفاءة الحكومات في المجال التنموي العام، وموجها للمؤسسات على اختلاف تبعيتها القطاعية نحو مسؤوليتها الاجتماعية(Ratrout, Al Shneikat, 2016)، وسبيلا أمثل للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلاجا فعالا للقضايا الدولية ومن أهمها مناهضة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب(United Nations, 2015).

أهداف الدراسة: تنقسم أهداف الدراسة إلى قسمين، الأول عام يعبر عنه السؤال الرئيس التالي ونصه ما مدى اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 ؟، والثاني خاص تعكسه الأسئلة التالية:

-هل اشتملت وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؟.

-هل احتوى محور الحكومة من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟.

-هل إحتوى محور الأعمال من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟.

-هل إحتوى محور المجتمع من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟.

-هل إحتوى محور المواطن من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟.

-ما نسبة اشتمال المحاور الاربعة لوثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟.

مشكلة الدراسة:

ترتب على ولوج العالم في عصر الألفية الثالثة صدور إعلانان دوليان حول ضرورة إحداث التنمية من منظور أهدافها المجمع على إعدادهما وتنفيذهما ومراقبتهما وتقييمهما عالميا، الأول يعرف بالإعلان العالمي للأهداف الإنمائية للألفية وسرى نفاذه خلال سنوات الفترة 2000-2015 ولم يقوى الأردن على تحقيق ما جاء به من أهداف؛ لأنحرافه عنها بدرجة – 17%، أما الثاني فيعرف بالإعلان العالمي للتنمية المستدامة وسرى نفاذه اعتبارا من عام 2016 وشارك الأردن في عمليه إعداده قبل وفي أثناء وبعد صدوره ويتطلب من الدول الموقعة والمصادقة عليه أو المنضمة إليه أخذه كما جاء أو دمجه ومواءمته في خططها واستراتيجتها التنموية؛ لتنفيذه خلال سنوات الفترة 2016-2030 .

وبما أن الأردن له رؤية تنموية لعام 2025، وجه الملك عبدالله الثاني الحكومة لإعدادها في عام 2014 ، وملتزم بالإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة، فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في مدى اشتمال الرؤية مدار البحث ومحاورها الاربعة على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. بمعنى آخر فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن أسئلتها التي أثارتها في بند أهدافها.

منهجية الدراسة:

للدراسة مجتمعها المؤلف من وثيقتين، الأولى وطنية أردنية اسمها وثيقة رؤية الأردن 2025، والثانية عالمية اسمها الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة. كما للدراسة أيضا نمطها البحثي وهو البحث النوعي القائم على الطرق التالية:

-تحليل مضمون الوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومة الأردنية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومن أهمها رؤية الأردن 2025 والإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة وإعلان عمان بشأن الأولويات التنموية للمنطقة العربية لما بعد عام 2015 والتقرير العربي الرابع بشأن مدى تحقيق الدول العربية للأهداف الإنمائية للألفية.

-التحليل المتوافر للبيانات والمعلومات المجمعة عن دور الأردن في التعامل مع الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة قبل وفي أثناء وبعد صدوره.

-المقارنة المعيارية بين مضمون محاور رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030.

ثانيا. نتائج الدراسة:

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول للدراسة القائل هل اشتملت وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؟، فقد استعملت طريقة تحليل مضمون الوثائق الرسمية، وتبين من نتائجها خلو وثيقة رؤية الأردن من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعليه تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الأول بقولها تخلو وثيقة رؤية الأردن من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما قد يحول دون مقارنة الأداء التنموي للأردن خلال سنوات الفترة 2016-2030 مع باقي دول العالم، ودون أيضا تقييم مستوى فعالية وكفاءة الحكومات المتعاقبة في المجال التنموي العام، ودون كذلك توجيه المؤسسات نحو مسؤوليتها المجتمعية، ودون التصدي الأمثل للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

بينما للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني للدراسة ومفاده هل احتوى محور الحكومة من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟، فقد عقدت مقارنة معيارية بين مضمون مبادرات محور الحكومة (المشار إليها في البند ثانيا من الإطار النظري) والأهداف العالمية للتنمية المستدامة (المبينة في مقدمة الدراسة)، وتبين من نتائجها التي يلخصها الجدول رقم 1 بأن مبادرات محور الحكومة ترتبط بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة بنسبة 47%.

وبهذا تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الثاني بقولها احتوى محور الحكومة من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها بنسبة قدرها 47%.

الجدول(1): نتائج المقارنة بين مبادرات محور الحكومة الواردة في رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

الهدف كما جاء في الإعلان العالمي للتنمية المستدامة	مدى ارتباط مبادرات محور الحكومة المنبثق عن رؤية الأردن 2025 بأهداف التنمية المستدامة العالمية	
	مبادرات مرتبطة	مبادرات غير مرتبطة
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان		لا توجد مبادرات
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	يوجد مبادرات	
الصحة الجيدة والرفاه		لا توجد مبادرات
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع		لا توجد مبادرات
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات		لا توجد مبادرات
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	يوجد مبادرات	
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	يوجد مبادرات	
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع	توجد مبادرات	
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار	توجد مبادرات	
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه		لا يوجد مبادرات
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	توجد مبادرات	
الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين		لا يوجد مبادرات
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	يوجد مبادرات	
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة		لا يوجد مبادرات
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي	يوجد مبادرات	
السلام والعدل والمؤسسات		لا يوجد مبادرات
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة		لا يوجد مبادرات
المجموع	8	9
%	47	53

أما للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث للدراسة ونصه هل احتوى محور الأعمال من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها.؟، فقد عقدت مقارنة معيارية بين مضمون مبادرات محور الأعمال (المشار إليها في البند ثانيا من الإطار النظري) والأهداف العالمية للتنمية المستدامة (المبينة في مقدمة الدراسة)، وأظهرت نتائجها التي يعكسها الجدول رقم 2 بأن مبادرات محور الأعمال ترتبط بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة بنسبة 71%.

وتأسيسا على ما تقدم تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الثالث بقولها احتوى محور الأعمال من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها بنسبة قدرها 71%.

الجدول(2): نتائج المقارنة بين مبادرات محور الأعمال الواردة في رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة

الهدف كما جاء في الإعلان العالمي للتنمية المستدامة	مدى ارتباط مبادرات محور الأعمال المنبثق عن رؤية الأردن 2025 بأهداف التنمية المستدامة العالمية	
	مبادرات مرتبطة	مبادرات غير مرتبطة
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	يوجد مبادرات	
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	يوجد مبادرات	
الصحة الجيدة والرفاه	يوجد مبادرات	
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	يوجد مبادرات	
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	يوجد مبادرات	
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		لا يوجد مبادرات
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	يوجد مبادرات	
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع	يوجد مبادرات	
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار	يوجد مبادرات	
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه		لا يوجد مبادرات
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	يوجد مبادرات	
الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين	يوجد مبادرات	
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	يوجد مبادرات	
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة		لا يوجد مبادرات
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على		لا يوجد مبادرات

نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي		
السلام والعدل والمؤسسات		لا يوجد مبادرات
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	يوجد مبادرات	
المجموع	12	5
%	71	29

وللإجابة عن السؤال الفرعي الرابع للدراسة والقائل هل احتوى محور المجتمع من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟،؟، فقد عقدت مقارنة معيارية بين مضمون مبادرات محور المجتمع (المشار إليها في البند ثانيا من الإطار النظري) والأهداف العالمية للتنمية المستدامة (المبينة في مقدمة الدراسة)، وتبين من نتائجها التي يوضحها الجدول رقم 3 بأن مبادرات محور المجتمع ترتبط بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة بنسبة 41%.

الجدول(3): نتائج المقارنة بين مبادرات محور المجتمع الواردة في رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة

الهدف كما جاء في الإعلان العالمي للتنمية المستدامة	مدى ارتباط مبادرات محور المجتمع المنبثق عن رؤية الأردن 2025 بأهداف التنمية المستدامة العالمية	
	مبادرات مرتبطة	مبادرات غير مرتبطة
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	يوجد مبادرات	
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	يوجد مبادرات	
الصحة الجيدة والرفاه	يوجد مبادرات	
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع		لا يوجد مبادرات
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	يوجد مبادرات	
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		لا يوجد مبادرات
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة		لا يوجد مبادرات
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع		لا يوجد مبادرات
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار		لا يوجد مبادرات
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه		لا يوجد مبادرات
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على	يوجد مبادرات	

الصمود ومستدامة		
الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين		لا يوجد مبادرات
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره		لا يوجد مبادرات
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة		لا يوجد مبادرات
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي		لا يوجد مبادرات
السلام والعدل والمؤسسات	يوجد مبادرات	
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	يوجد مبادرات	
المجموع	7	10
%	41	59

بينما للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس للدراسة ومفاده هل احتوى محور المواطن من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟، فقد عقدت مقارنة معيارية بين مضمون مبادرات محور المواطن (المشار إليها في البند ثانيا من الاطار النظري) والأهداف العالمية للتنمية المستدامة (المبينة في مقدمة الدراسة)، وتبين من نتائجها التي يلخصها الجدول رقم 4 بأن مبادرات محور المواطن ترتبط بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة بنسبة 35%.

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الخامس بقولها احتوى محور الحكومة من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها بنسبة قدرها 47%.

الجدول(4): نتائج المقارنة بين مبادرات محور المواطن الواردة في رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة

الهدف كما جاء في الإعلان العالمي للتنمية المستدامة	مدى إرتباط مبادرات محور المواطن المنبثق عن رؤية الأردن 2025 بأهداف التنمية المستدامة العالمية	
	مبادرات مرتبطة	مبادرات غير مرتبطة
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	يوجد مبادرات	
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة		لا يوجد مبادرات
الصحة الجيدة والرفاه	يوجد مبادرات	
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم	يوجد مبادرات	

مدى الحياة للجميع		
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	يوجد مبادرات	
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		لا يوجد مبادرات
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة		لا يوجد مبادرات
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع	يوجد مبادرات	
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار		لا يوجد مبادرات
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه		لا يوجد مبادرات
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة		لا يوجد مبادرات
الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين		لا يوجد مبادرات
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره		لا يوجد مبادرات
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة		لا يوجد مبادرات
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي		لا يوجد مبادرات
السلام والعدل والمؤسسات		لا يوجد مبادرات
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	يوجد مبادرات	
المجموع	6	11
%	35	65

أما للإجابة عن السؤال الفرعي السادس للدراسة ونصه ما نسبة اشتمال المحاور الأربعة لوثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟، فقد احتسب المتوسط الحسابي للمبادرات المرتبطة بالأهداف المبحوثة والمبادرات غير المرتبطة بالأهداف المدروسة، وتبين أن متوسط الأولى(8.25) أقل من متوسط الثانية(8.75) بفارق قدره نصف درجة كما يظهر من معطيات الجدول رقم 5. كما احتسبت النسبة المئوية للمبادرات المرتبطة وللمبادرات غير المرتبطة وتبين أن قيمة الأولى(49%) أقل من قيمة الثانية.

وبناء على ما تقدم تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي السادس بقولها بلغت نسبة اشتمال المحاور الأربعة لوثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها 49%.

الجدول(5): توزيع المحاور الأربعة لوثيقة رؤية الأردن 2025 حسب مدى اشتمالها على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية

محاور رؤية الأردن	عدد المبادرات المرتبطة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة	عدد المبادرات غير المرتبطة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة
الحكومة	8	9
الأعمال	12	5
المجتمع	7	10
المواطن	6	11
المجموع	33	35
%	49	51
المتوسط الحسابي	8.25	8.75

وعملا بإجابات الأسئلة الفرعية الست فتكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الرئيس القائل: ما مدى اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 ؟ بقولها التالي: تخلو وثيقة رؤية الأردن 2025 من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالرغم من ذلك فإن المحاور الأربعة للوثيقة اشتملت على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها بنسبة (49%).

ثالثا. استنتاجات الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها:

أ.الاستنتاجات:

-علاقة رؤية الأردن 2025 بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 ضعيفة؛ لكون وثيقة تلك الرؤية خلت من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونسبة مبادرات محاورها الأربعة المرتبطة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة منخفضة(49%).

-أعلى نسبة مبادرات محاور وثيقة رؤية الأردن 2025 ارتباطا بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 مبادرات محور الأعمال؛ لبلوغها 71%، مما يدل على أن دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أكبر من دور القطاعين العام والتطوعي ودور المواطن، علما بأن الدروس والعبر المستفادة من دور القطاع الخاص في المجتمعات الرأسمالية تؤكد على إسهامه في النمو الاقتصادي أكبر من إسهامه في التنمية الشاملة والمنصفة والعادلة والفاعلة والكفوءة.

-يترتب على العلاقة الضعيفة بين رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة آثار غير محمودة من قبيل عدم مقارنة الأداء التنموي للأردن خلال سنوات الفترة 2016-2030 مع باقي دول العالم، وصعوبة تقييم مستوى فعالية وكفاءة الحكومات المتعاقبة في المجال التنموي العام، وانعدام توجيه المؤسسات نحو مسؤوليتها المجتمعية على المستوى الخارجي المتمثل في

الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وعدم التصدي الأمثل للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ب.التوصيات:

-اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

-زيادة نسبة مبادراتالمحاور الأربعة لوثيقة الأردن 2025 المرتبطة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

ج.المقترحات:

-تفعيل دور اللجنة الوزارية للتنمية المستدامة.

-تشكيل فريق عمل فني برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعضوية الجهات المعنية من مختلف القطاعات المجتمعية؛ لتنفيذ التوصيتين أعلاه.

قائمة المراجع:

1. الأمم المتحدة(2002)، حقوق الإنسان(مجموعة صكوك دولية)، المجلدين الأول والثاني، جنيف.
2. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية(2013)، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.
3. الأمم المتحدة(2015)، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرف العنيف(تقرير الأمين العام).
4. الأمم المتحدة(2015)، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرف العنيف(تقرير الأمين العام).
5. الأمم المتحدة، (2017)، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.
6. جامعة الدول العربية والاسكوا واليونسيف وبرنامج التنمية البشرية بجامعة اكسفورد(2017)، تقرير الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية.
7. جامعة الدول العربية(2014)، إعلان عمان حول أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015.
8. الديوان الملكي الهاشمي(2014)، رسالة الملك عبد الله الثاني الموجهة إلى حكومة عبد الله النسور بشأن الإطار المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
9. الديوان الملكي الهاشمي(2016)، رسالة الملك عبدالله الثاني بشأن قبول استقالة حكومة عبدالله النسور وتكليف حكومة هاني الملقي.
10. رطروط فواز، الشنيكات ختام(2016)، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين حصيلة منظريها وإدراك بعض المعنيين بتطبيقها والآلية المثلى لتعزيزها في الأردن: دراسة ميدانية على عينة أردنية، ، مجلة العلوم الإنسانية، ع5، جامعة أم البواقي، الجزائر.
11. رطروط فواز(2013)، تقييم مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية من وجهة نظر الحكومة الأردنية ممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية(تقرير غير منشور).
12. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رؤية الأردن 2015- 2025.
13. وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2015)، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية: المملكة الأردنية الهاشمية(تقرير غير منشور).

14.وزارة التضامن الاجتماعي(2016)، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوزاري للتنمية المستدامة المعقود في القاهرة، 7 و8 نيسان 2016.
15.وزارة التنمية الاجتماعية(2017)، الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2017-2021.

16. Lucci, P.(ODI),Surasky, J. (CEPEI) and Gamba, C. (CEPEI)(2015),Getting Ready for SDG Implementation in Latin America, The Example of Colombia.
17.www.un.org.jo.

الخصخصة وأثرها على العمالة بالقطاعات الإنتاجية العامة في السودان دراسة حالة شركة الخطوط الجوية السودانية

Privatization and its impact on employment in the general productive sectors in Sudan Sudan Air Condition Study

د.محاسن عثمان محمد حاج نور، كلية السلامة للعلوم والتكنولوجيا- السودان

ملخص: يهدف البحث لدراسة وتحليل أثر الخصخصة ومعرفة الآثار الإيجابية والسلبية علي العمالة السودانية بشركة الخطوط الجوية السودانية، تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي تلعبه عملية الخصخصة في أداء الواجبات التي لم يستطيع القطاع الحكومي بأدائها وتوفير التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية الكبرى، تمثلت فروض الدراسة في أن عدم إشراك الفئات العاملة مسبقاً بالقطاع والتركيز علي ذوي الكفاءة فقط يزيد من معدلات البطالة، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، التحليل الإحصائي SPSS كأداة لتحليل الاستبيان المكون من 150 استمارة تم توزيعها وجمعها كاملة، بنسبة 100%، توصلت الدراسة لنتائج منها أنَ الخصخصة تساهم في ارتفاع معدلات البطالة، من التوصيات ضرورة العمل علي إيجاد بيئة اقتصادية جاذبة للقطاع الخاص ، إعداد الدولة خطة محكمة لتنفيذ عملية الخصخصة.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، الخطوط السودانية، البطالة، الفرد النشط.

Abstract: The research aims to study and analyze the impact of privatization and to know the positive and negative effects on Sudanese labor in Sudan Airways Company. The study is important because of the importance of the role played by the privatization process in the performance of duties that the government sector was unable to provide and self-financing for large government projects. The categories that are already operating in the sector and focus on the competent people only increase the unemployment rates. The study followed the historical and descriptive analytical method, the statistical analysis SPSS as a tool for analyzing the questionnaire consisting of 150 forms distributed and collected Has any %100, the study found that the results of the privatization of which contribute to high rates of unemployment, the recommendations of the need to find a private sector an attractive economic environment, the preparation of the State Court plan for the implementation of the privatization process.

Keywords: Privatization, Sudan Airlines, Employment, active individual.

مقدمة:

إن سياسة الخصخصة هي مصطلح حديث نسبيا وقد أشارت الكتابات الاقتصادية التي عالجت الخصخصة إلى أكثر من مسمى فقد قيل "الخصخصة" أو ‘‘التخصص" وكلها مفردات تفيد حالة انتقال الملكية من المؤسسات الحكومية "القطاع العام" إلى القطاع الخاص وتشير الخصخصة إلى النطاق الأوسع لإدخال قوى السوق آليات العرض والطلب والمنافسة إلى اقتصاد الدولة.

كما تعرف بأنها تحويل الملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشرط أن تتحقق السيطرة الكاملة للقطاع الخاص فالخصخصة لا يوجد لها مفهوم دُولي متفق عليه حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخري ولكن يمكن تعريفها بأنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فقد أصبح الناس يرجعون المشاكل الاقتصادية إلى تدهور القطاع العام وفشله الأمر الذي دفع الكثيرون إلى الاهتمام بموضوع الخصخصة باعتبارها سياسة ناجحة في التخلص من مشاكل المجتمع وقد تم تطبيق سياسة الخصخصة في كثير من دول العالم والسودان واحدة ضمن من بينها.

مشكلة البحث:

تعد الخصخصة من السياسات التي استخدمت لإعادة هيكلة الاقتصاد السوداني، لمعالجة ضعف الإنتاج والمردود الاقتصادي لمؤسسات القطاع الخاص، تتمثل مشكلة البحث في أنَ القطاع العام يمتاز بكثرة الأجهزة والمؤسسات التابعة له، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمة العامة والسلع التي ينتجها في ظل غياب فرص المنافسة التي تستند إلى آلية السوق، فقدان المعايير الاقتصادية لتقييم أداء المشروعات الحكومية إضافة إلى التخلف الإداري قلة الابتكار والتجديد واختيار التكنولوجيا المناسبة تنحصر مشكلة البحث في الآتي:

ما هي الآثار الإيجابية والسلبية نتيجة لتطبيق سياسة الخصخصة على العمالة السودانية؟

فرضيات البحث:

-تؤدي عملية الخصخصة إلى زيادة معدلات البطالة.

-إنّ القطاع الخاص أكفء من الدولة في إدارة المؤسسات ورفع كفاءتها.

-الخصخصة تساعد الدولة على تركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة.

-العمل بالقطاع الخاص يؤهل العامل أكثر من العمل بالقطاع العام.

-يوفر القطاع الخاص التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية الخصخصة في تطوير الأداء والخدمة العامة ودعم النشاطات ذات القيمة الإنتاجية العالية وجذب الاستثمارات وتحسين فرص العمل وتحقيق التنمية المتوازنة ومحاولة إزالة العبء الضريبي وتحريك القطاعات المعطلة وزيادة الطاقات، كما تعتبر سياسة الخصخصة من السياسات المهمة حيث تعمل على أداء الواجبات التي لم يستطيع القطاع الحكومي بأدائها، توفير التمويل الذاتي لتمويل المشروعات الحكومية الكبرى تشجيع القطاع الخاص ليقود عملية التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

-يهدف إلى التعرف على عملية الخصخصة وأثرها على العمالة السودانية.

-توضيح إيجابيات وسلبيات سياسة الخصخصة على العمالة السودانية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، جمع المعلومات من خلال الاستبيان والمصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

1.دراسة بعنوان أثر الخصخصة على إدارة وتطوير المنتجات بالتطبيق على الشركات الأردنية، تقديم الطالب إبراهيم عواد أبو فلاحة، جامعة النيلين 2007، هدفت دراسته إلى التعرف على أثر الخصخصة على إدارة وتطوير المنتجات بالتطبيق على الشركات الأُردنية التي تم خصخصتها مقارنة مع الشركات التي لم يتم خصخصتها قد اظهرت نتائج الدراسة أن هناك اختلاف بينهما، أنَ الشركات التي تم خصخصتها أكثر تركيز على ممارسة جميع الوظائف والاعمال بتخطيط المنتجات الجديدة مقارنه بتلك الشركات العامة. اختتمت الدراسة بتوصيات منها ضرورة التوسع في وسائل جمع المعلومات والأفكار لتطوير المنتجات، الاهتمام بتحليل الوضع المتعلق بالشركات المنافسة والمتغيرات المتعلقة بالسوق الخارجي، أما الدراسة الحالية تتناول موضوع الخصخصة وأثره على العمالة التي تم الاستغناء عنها.

2.دراسة بعنوان الشركة السودانية للاتصالات في ظل سياسة الخصخصة، إعداد الطالب علي أبو البشر علي جامعة الخرطوم، 2006، تمثلت مشكلة البحث في محاولة الاستقصاء هل فعلا نجحت الخصخصة في تحقيق أهداف الخصخصة، ذلك من خلال دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة(سود اتل)، تمثلت أهداف البحث في التعريف بمفهوم الخصخصة وأساليبها ودوافعها، أهم المشاكل التي تواجه تطبيق سياسة الخصخصة، يهدف البحث إلى تقييم تجربة الخصخصة في السودان في الفترة من 2002-2010 مستخدماً المنهج الوصفي في التحليل بالاعتماد علي المصادر الثانوية، تم وضع عدد من الفروض تمثلت في إنَ الخصخصة تؤثر إيجابيا على كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، توصلت الدراسة لعدت نتائج منها إنَ الخصخصة أدت لنقصان العمالة بشركة سود اتل، من أهم توصيات الدراسة العمل على تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية والتوعية بأهمية ذلك لدوره الفاعل في توسيع قاعدة الملكية وإنجاح عملية الخصخصة ومواصلة التقليل في نصيب الحكومة في شركة سُوداتل ولتخيف الأثر السالب للخصخصة على العمالة، يوصي الباحث بتفعيل دور صندوق دعم المتأثرين بالخصخصة خصوصا فيما يتعلق بدفع تعويضات العمال وبرامج التدريب للعمالة التي تم الاستغناء عنها، إعطاء الأولوية لموظفي وعمال الشركة المراد خصخصتها لشراء هذه الشركة، أو اقتراح نسبة لمساهمتهم في رأس مال الشركة. ركزت الدراسة السابقة على الاستقصاء حول مدي نجاح الخصخصة في تحقيق أهدافها من خلال دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سُوداتل) وتقييم تجربة الخصخصة فيها، أما الدراسة الحالية ركزت على أثر الخصخصة على العمالة التي تم الاستغناء عنها نتيجة خصخصة المؤسسة العامة.

3.دراسة بعنوان تقييم تجربة الخصخصة في السودان، إعداد الطالبة شيراز عبد العزيز مصطفي، 2014، هدف البحث إلى تقييم تجربة الخصخصة في السودان في الفترة من (2002-2010م)، تمثلت الفروض في إنَ الخصخصة تؤثر إيجابيا على كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، إيرادات الدولة، توسيع دائرة الملكية وزيادة حجم العمالة، وقد تم إثبات جميع هذه الفرضيات عدا الفرضية الأخيرة حيث أوضحت دراسة الحالة إنَ الخصخصة أدت لنقصان العمالة بشركة سُوداتل، تمت التوصية بالعديد من التوصيات من أهمها العمل على تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية والتوعية بأهميته وذلك لدوره الفاعل في توسيع قاعدة الملكية وإنجاح عملية الخصخصة ومواصلة التقليل في نصيب الحكومة في شركة سُوداتل، للتخفيف من الأثر السالب للخصخصة على العمالة نوصى بتفعيل دور صندوق دعم المتأثرين بالخصخصة خصوصا فيما يتعلق بدفع تعويضات العمالة وبرامج التدريب للعمالة التي تم الاستغناء عنها.

4.دراسة بعنوان أثر الخصخصة علي مؤسسات القطاع العام دراسة حالة مصنع البصل كسلا، إعداد الطالبة عفاف محمد على، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2006، تمثلت مشكلة الدراسة في أن تدهور مؤسسات القطاع العام أدي إلى زيادة العبء على ميزانية الدولة لتغطية العجز المالي للمؤسسات الخاسرة فيها مما أجبر الدولة إلى اللجوء لسياسة الخصخصة كمحاولة لمعالجة تدهور الأداء، يهدف البحث إلى تغطية عملية الخصخصة في الدول النامية، استخدم المنهج الوصفي التحليلي، توصل لنتائج منها أنَ خصخصة الشركة كان لها الأثر الإيجابي علي الإدارة لإتباع سياسة تغيير البناء التنظيمي، من توصيات الدراسة أهمية العمل علي دراسة الفئات المستبعدة وتأهيلهم. ركزت الدراسة السابقة على إيجابيات وسلبيات الخصخصة على المؤسسات العامة وأهمية السياسة التنظيمية وتغير هيكلتها، أما الدراسة الحالية ركزت على أثر الخصخصة على العمالة التي تم الاستغناء عنها نتيجة خصخصة المؤسسة العامة.

5.دراسة بعنوان أثر الخصخصة على قطاع المصارف، دراسة حالة البنك العقاري للفترة من 1998-2007،إعداد الطالب على احمد الأمين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2008، تمثلت مشكلة البحث في الوقوف على بعض الجوانب الاقتصادية لآثار الخصخصة من خلال دراسة الأداء الاقتصادي اعتمادا على تحليل بعض المؤشرات، هدف البحث للتعرف على تجربة الخصخصة في السودان من حيث الأهداف والمنهجية التي تم إتباعها في تصنيف المنشأة وإعدادها للتصرف فيها، الآليات التي تم إتباعها ومدي فعاليتها، التعرف علي مدي نجاح هذه التجربة في البنك العقاري والوقوف على أداء البنك في الجوانب المالية، تبني البحث عدة فروض من أهمها، أدت سياسة الخصخصة إلى تجويد الأداء المالي للبنك العقاري من حيث الإيرادات، الأرباح، حجم التمويل، رأس المال)، من النتائج أثرت خصخصة البنك سلباً علي امتيازات الموظفين، ساهمت عملية التحول في تحسين الأداء المالي للبنك من حيث رأس المال- الإيرادات، الأرباح، الودائع. ركزت الدراسة السابقة على الأهداف والمنهجية التي تم إتباعها في تصنيف المنشأة وإعدادها للتصرف فيها، الآيات التي تم إتباعها ومدي فعاليتها والتعرف على مدي نجاح هذه التجربة في البنك العقاري والوقوف على أداء البنك في الجوانب المالية، أما الدراسة الحالية

ركزت على أثر الخصخصة على العمالة التي تم الاستغناء عنها نتيجة خصخصة المؤسسة العامة.
6.دراسة بعنوان أثر الخصخصة على العمالة في جمهورية السودان، إعداد يوسف الفكي عبد الكريم حسين جامعة سنار2006، تكمن مشكلة البحث في إنَ التأثير السلبي لسياسة الخصخصة على العمالة يُؤدي إلى عواقب سياسية داخلية تنبع عن اضطرابات كثيرة، من فروض البحث من الممكن أن يكون للخصخصة تأثير حيادي أو إيجابي على العمالة إذا صاحبتها سياسة عمالية، أن أثر الخصخصة على العمالة في اغلب الدول النامية ومنها جمهورية السودان سلبي، أمَا الدراسة الحالية تتناول موضوع الخصخصة وأثره على العمالة التي تم الاستغناء عنها.
الإطار النظري:
برزت سياسة الخصخصة أو عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص كإحدى الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العام، الهدف الرئيسي للخصخصة هو تخفيف الأعباء المالية للدولة، إضافة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد الأكبر على القطاع الخاص في عملية التنمية، قد تختلف ترتيب الاولويات بالنسبة لأهداف الخصخصة، فقد تكون وسيلة للانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، قد تكون وسيلة لتخفيض الديون الخارجية أو لتوسيع قاعدة الملكية أو لانسحاب الدولة من بعض النشاطات الاقتصادية، لكن الافتراض الرئيسي الذى تبنى عليه الخصخصة هو تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص الذى سيؤدى إلى تحسن أداء المؤسسات العامة ورفع كفاءتها، مما يعنى إنَ القطاع الخاص يتميز بكفاءة أكبر من القطاع العام.
تعريف الخصخصة(مصطفى حسين أحمد، 2001):
أشارت الكتابات الاقتصادية التي عالجت الخصخصة إلى أكثر من مُسمى. فقد قيل "الخصخصة" أو "التخصيص" أو "التحول إلى القطاع الخاص، جميعها مفردات تُفيد حالة انتقال الملكية من المؤسسات الحكومية (ما يُسمى بالقطاع العام) إلى القطاع الخاص. كما تُشير الخصخصة على النطاق الأوسع إلى إدخال قوى السوق وآليات العرض والطلب والمنافسة إلى اقتصاد الدولة. فعرَّفها دونالد ستون ‘‘أي تحويل للملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بشرط أن تتحقق السيطرة الكاملة للقطاع الخاص، والتي لا تتحقق في الغالب إلاّ بالانتقال الفعلي لملكية الأغلبية إلى القطاع الخاص، على العكس من ذلك يُعرف" راما ندام 1989) بأنها "سلسلة متصلة عريضة من الإجراءات تمتد بين إلغاء التأميم، من ناحية نظام السّوق، من الناحية الأخرى". ويصف الخصخصة بأنها مدى تدخل عمليات المشروع العام داخل نظام قوى السوق، بما فيها التحرير والخروج عن اللوائح الحكومية فيما ذهب" لي كوان "إلى أنَها "تحويل أو نقل أي نشاط أو تنظيم أي وظيفة من قطاع الأعمال العام إلى النشاط الاقتصادي الخاص". ويتفق هذا التعريف مع المفهوم الذي قدمه" حسين عمر "للخصخصة بوصفها "تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بدرجة كبيرة، ذلك عن طريق بيع الأصول والوحدات الإنتاجية المملوكة للدولة، كلاً أو جزءاً، لقطاع الأعمال العام، إمَا بشكلٍ مباشر أو عن طريق طرح أسهم الشركة للبيع في الأسواق المالية(حسين عمر أحمد، 1997).

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف الخصخصة بشكل أكثر تحديداً بوصفها مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تكفل نقل ملكية وإدارة المشاريع العامة أو المشتركة إلى القطاع الخاص، من أجل تحقيق التنمية بالاعتماد على حرية المنافسة، وتشجيع
المبادرات الفردية، وتعبئة موارد القطاع الخاص، وإصلاح الجهاز الإداري للدولة، وتبسيط الإجراءات الحكومية.

التعريف الأوسع والضيق للخصخصة(نبيل مرزوق،1999) من (الطيب محمد الطيب عبد الله، (1999)، ص424):

يمكن تعريف الخصخصة بمعناها الواسع على أنَها تحويل الموجودات أو الخدمات من القطاع العام الذي يحظى بالدعم الضريبي والسياسي إلى المبادرات الخاصة والأسواق التنافسية العاملة في القطاع الخاص.

في تعريف ضيق: تعني الخصخصة تحويل منشأة الأعمال من ملكية وإدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق بيع الأصول، أن تفوق القطاع الخاص على القطاع العام غدا أمراً غير خاضع للجدال والمناقشة، بل أصبح حكمة تقليدية، فالقطاع الخاص يعاقب المنشآت غير الكفؤة بسبب انخفاض أدائها، مما يجبر مالكيها أو مقدمي خدماتها على الاهتمام برغبات وطلبات العملاء وتوليد توجه متحرك من دون نهاية نحو تحقيق التميز، كل ذلك بدون بيروقراطية وروتينية القطاع العام ومكوناتها البطيئة.

مفهوم الخصخصة اقتصاديا(هاجر حسن على، 2002):

هناك رؤيتان لهذا المفهوم، رؤية كُلية ورؤية جُزئية. فالكلية تفترض أن هناك قيوداً بنيوية تحد من حجم القطاع العام وقدرته على التدخل، إنَ التحرك خارج تلك القيود غير قابل للاستمرار سوى لفترة قصيرة وتؤدي إلى الركود والانحدار. ويتردد هذا التبرير في حجج كل من اليمين واليسار، فاليمين يرى دائماً أن نفقات الدعم الحكومي تؤدي إلى فرض ضرائب قاسية، مما يخفض هوامش الربح ويثبط الاستثمارات الخاصة. يميل المنظور الاقتصادي لتصنيف مبادرات الخصخصة حسب ثلاث قيم رئيسية هي الملكية، والمنافسة، والربط بين المنفعة والثمن. فمن ناحية الملكية ينظر لعملية بيع الأصول والمؤسسات أنَه أكثر اساليب الخصخصة تطرفاً وأفضلها مادام سيؤدي إلى تخفيض العجز المالي للقطاع العام، وتقليص حجم الجهاز الحكومي، وتحويل عملية صنع القرار إلى فعاليات القطاع الخاص، التي يفترض أن تكون أكثر انسجاماً مع مؤشرات السوق، وتُعطي لعدد أكبر من الناس دوراً مادياً مباشراً في الارتقاء بالنمو الاقتصادي.

من ناحية المنافسة، فإن الاعتماد المتزايد على قوى المنافسة من دون تغيير للملكية مثلما يحدث عندما تتعاقد الحكومة مع متعهدين لتقديم الخدمات العامة لا يترك للقطاع العام إلا مسئولية وضع الأهداف وتعزيزها، ولكن مع اكتساب مزايا تطوير الكفاءة وتخفيض البيروقراطية. أما الربط بين الثمن والمنفعة مثلما يحدث عندما يجري تمويل الخدمات عن طريق فرض رسوم الاستخدام، أكثر من تمويلها عن طريق إيرادات الضريبة العامة مثل حق شركة ما بجباية رسوم الاستخدام ، أو جسر، أو مشروع ما بنته بنفسها لعدة سنوات، فمن المفترض أن يؤدي ذلك لتراجع التوسع الحكومي بشكل غير مباشر، الاعتماد على الخصخصة كخطوة مهمة في توسيع القطاع الخاص

ودوره في التنمية وستضمن الخصخصة استعمال الموارد النادرة في عملية الإنتاج التي تعطي أعلى مردود ممكن وذلك نتيجة اعتماد المنشآت الخاصة على الأسعار الحقيقية وتخفيض الكلفة وتحسين الجودة.

أهداف الخصخصة(أمل صديق عفيفي، 2003):

تهدف لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لإدارة الأموال داخل الدولة، تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، توسيع قاعدة الملكية للأفراد، والحصول على زيادة في الإنتاج والتصدير وتحسين الجودة، توافر حصيلة لدى الدولة من بيع الوحدات العامة، تستطيع أن تواجه بها عجز الموازنة العامة.التغلب على عدم كفاءة نظم الرقابة والمحاسبة في الوحدات العامة.

فوائد الخصخصة(احمد ماهر رزق،1999):

1.توفير الحماية للقطاع الاقتصادي المحلي حتى لا يتعرض للعجز المالي، هذا يؤدي إلى الحفاظ على الحقوق المالية للأفراد.

2.تحقيق فائدة اقتصادية من المشروعات الجديدة المقدمة من القطاع الخاص والتي تهدف إلى التنمية الاقتصادية.

3.التقليل من الفجوة الاقتصادية بين العرض والطلب على المنتجات والسلع.

4.دعم التعاون الاقتصادي القائم بين القطاعين والذي من خلاله يتم تقليل نسبة احتكار الأرباح المالية.

5.تطوير الأداء الاقتصادي من خلال توفير الكفاءات الإنتاجية والتي تساهم بشكل كبير في دعم مستوى التطور الاقتصادي.

أشكال الخصخصة(نزار قنوع،2005، ص11):

الخصخصة الكاملة: تعني البيع الكلي للمشاريع العامة وتحويلها إلى الملكية والإدارة الخاصة، إضافة إلى بيع الدولة حقها كلياً لا يحق لها التدخل فيها مالياً أو إدارياً إلا من خلال دستور الدولة والذي يعني"هيكلة المؤسسات".

الخصخصة الجزئية: تعني نقل الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص بشكل جزئي يصبح القطاع العام شريكا للقطاع الخاص،

تبقى الإدارة ضمن صلاحيات القطاع العام خاصة في المؤسسات التي تهم الدولة والشعب، والذي يعني "تنظيم القطاعات" ومن أبرز صورها عقود الإدارة، حيث تعهد الدولة لجهات خاصة ذات كفاءة مسؤولية إدارة كل أو بعض المشاريع العامة، وفقاً لقواعد العمل في السوق التنافسية .

الخصخصة المشروطة: تعني نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاصة بشرط يتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين، ومن خلالها يتم ضمان حق الطرفين في الأمور المالية والإدارية عن طريق فرض بعض الشروط، والذي يعني " النقل الإداري.

فك ارتباط المشاريع العامة بالبيروقراطية الحكومية: من خلال إلغاء صور الرقابة الحكومية على الأنشطة الاقتصادية، والاعتماد بدرجة أكبر على قوى السوق وآلياته. ومن أبرز صورها

إلغاء سياسات التسعير الجبري، والاستغناء عن العمالة الفائضة بالمشاريع العامة، وترشيد الدعم الحكومي للمشاريع العامة، وتعديل التشريعات العمالية لتوائم التوجهات الجديدة .

أساليب الخصخصة(محمد هاشم عوض،1990، ص10) من (عادل رزق، 2010، ص281-282) من (حسين عمر، الجات والخصخصة، 2002):

خصخصة عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات: تكون عن طريق تحويل مؤسسة معينة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومثال ذلك أن تكون للدولة خطوط طيران أو مؤسسة لتنقيب واستخراج المعادن، فخصخصة المؤسسة تكون عن طريق تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة عامة مملوكة للحكومة، يتم بعد ذلك بيع أسهم الحكومة في تلك الشركة للقطاع الخاص. وبذلك تكون ملكية وإدارة المؤسسة انتقلت من القطاع العام إلى القطاع الخاص. يتم اللجوء لهذا النوع من الخصخصة لعدة أسباب، منها تفادي الترهل الإداري الذي يكون ظاهراً في المؤسسة مما يؤثر على نوع الخدمة أو السلعة التي تنتجها المؤسسة، تفادي الأعباء المادية الكبيرة التي تكون تفشت في المؤسسة نتيجة الفساد الإداري والتوظيف العشوائي والفائض عن الحاجة والذي يكون أساسه الواسطة والمحسوبية، وأخيراً عدم اكتراث القطاع العام (وافتقاره) لأُسس العمل التجاري بحيث تكون المؤسسة تحقق خسائر بدلاً من الأرباح.

خصخصة عن طريق تنظيم القطاع: يُعتمد هذا الأسلوب عندما يراد خصخصة قطاع كامل كالكهرباء والاتصالات والنقل أو جزء كبير من القطاع كالنقل البري أو البحري وتتم الخصخصة بتحرير القطاع المعني الذي كان محتكر في السابق من قبل القطاع العام. أن هذا التحرير لا يكون عشوائياً فالقطاع العام يقوم بإنشاء هيئة أو مؤسسة تنظيمية لمراقبة الأمور التنظيمية في القطاع المعني كهيئة تنظيم قطاع الاتصالات. وتتولى هذه الهيئة كافة الأمور التنظيمية المتعلقة بالقطاع المعني كإصدار الرخص للشركات العاملة في القطاع، تحديد التعرفة، تنظيم المنافسة بين الشركات في القطاع...الخ. وبعد إنشاء هذه الهيئة يحرر القطاع أمام الشركات الخاصة بحيث يكون لها الحق بالتقدم للهيئة المعنية بطلبات ترخيص لإقامة مشاريع ضمن ذلك القطاع. ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الخصخصة لعدة أسباب، منها رفع نوعية الأداء، وسرعة الخدمة المعينة في القطاع المعني، وتطوير القطاع بشكل كامل. فقد تكون الحكومة غير قادرة على الاستثمار في البنية التحتية أو التكنولوجيا المطلوبة لتطوير القطاع، فتنسحب من هذا القطاع لتقوم بدور المنظم بينما تترك للشركات المختلفة مهمة التطوير. فالمنافسة بين مختلف الشركات في القطاع تقتضي رفع مستوى الخدمة عن طريق الاستثمار المباشر في البنية التحتية وموارد التكنولوجيا. وتكون أرباح الحكومة من هذا النوع من الخصخصة بشكل حصة مقتطعة من أرباح الشركات العاملة في القطاع المعني، بحيث تشتمل عادة الرخصة الممنوحة لأي شركة عاملة في القطاع على شرط يتم بموجبة اقتطاع نسبة من أرباح الشركة للحكومة

خصخصة عن طريق نقل الإدارة: يُعتمد هذا الأسلوب من الخصخصة لنفس الأسباب المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا أنَه يتم تبنيه عندما يكون للحكومة مشروع كبير يحتاج لموارد مالية ضخمة لا تستطيع الحكومة توفيرها كتوسعة مطار معين أو إنشاء سكة حديد .فيتم تنفيذ هذا المشروع عن طريق إعطاء شركة خاصة (عادة بموجب عطاء) الحق ببناء وإدارة المشروع لمدة

معينة (ما بين 15-30 سنة) والاحتفاظ بمعظم الموارد المالية الناتجة عند إدارة المشروع .ويكون ربح الحكومة في هذا الأسلوب عبارة عن الرسم السنوي الذي تدفعه الشركة التي تدير المشروع للحكومة بالإضافة إلى أيلولة كافة التوسيعات، التحديثات، المباني والبنية التحتية إلى الحكومة بعد انقضاء عقد الإدارة.

التعاقد مع منشآت القطاع الخاص(صديق محمد عفيفي،1991، ص226):

يتضمن الأسلوب إتاحة المزايدة المفتوحة والتنافسية للحصول على العقود من الدولة الراغبة في التجديد الدوري، إلى جانب التدوين الدقيق لشروطها لكي تشتمل على لغة واضحة مصحوبة بالضمانات المناسبة، والرقابة الفاعلة للأداء، للتأكد من أنَ العقد سوف يتم تنفيذه كما هو متوقع إلى جانب العديد من المزايا والإيجابيات الأخرى.

التجيير: يعني خروج الدولة من النشاط الاقتصادي موضوع البحث، وترك الفرص لمنشآت القطاع الخاص لأن تؤدي دورها في تقديم السلع والخدمات، أي أن الدولة تتيح للمستفيدين من السلع والخدمات التي كانت تقدمها الدولة في السابق يختاروا الحصول عليها من مجهزين يعملون في القطاع الخاص وفي إطار المنافسة المفتوحة.

إهداء (أو بيع) موجودات مادية محددة (معدات أو مبان) إلى منشآت القطاع الخاص.

إصدار أوامر شراء: يتم تنفيذها في ميدان السوق، بدلاً من تقديم السلع والخدمات من قبل الجهاز الحكومي، مع إعطاء الحاصلين على هذه الأوامر الحق في ممارستها والحصول على السلع والخدمات من المنشآت الخاصة التي يختارونها.

إنهاء العمل بنظام "الدعم" وكل الإجراءات البيروقراطية والتعليمات المصاحبة لها، وتحرير النشاط الاقتصادي موضوع البحث باتجاه الإنتاج للسوق وليس للدولة.

الخصخصة في السودان(عبد الله اسماعيل ،1990):

يعتبر السودان من الدول العربية التي تبنت مؤخراً برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والذي يعتبر الخصخصة هي إحدى الوسائل لتنفيذه حيث يركز هذا البرنامج إلي تحقيق مجموعة الأهداف منها تحسين الوضع المالي للدولة بإزالة الأعباء المالية المترتبة علي دعم القطاع العام، تحديد وظائف الدولة في مجال تنظيم النشاط الاقتصادي العام عبر السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية اقتصار مساهمة الدولة علي إقامة مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، التأكد من أهمية قوي السوق في تحديد الأسعار وكفاءته علي تعبئة الموارد الاقتصادية في السودان. انطلاقاً من المفهوم الواسع للخصخصة باعتبارها منهجية منظمة تهدف إلى إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص في إطار السياسات الكلية بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، قامت حكومة السودان بوضع إطار قانوني وفني يتم خلاله تنفيذ وتطبيق سياسة الخصخصة وذلك وفقاً لإصدار قانون التصرف في مرافق القطاع العام لسنة 1990م، إنشاء اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام وتحديد اختصاصاها وسلطاتها واللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام والأمانة العامة لها. إصدار لائحة تصفية مرافق القطاع العام لسنة 1992م. تكوين اللجان المتخصصة. إصدار قرار التصرف الخاص بكل مؤسسة من اللجنة العليا بعد الدراسة المتأنية .قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (1155) والذي أمن على توصيات

اللجنة العليا فيما يختص بالبرنامج الأول للخصخصة موافقة مجلس الوزراء الموقر على البرنامج الثلاثي للتصرف وفقاً لقراره بالرقم 518 بتاريخ 5 أكتوبر1997م، قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 389 بتاريخ 12 يوليو 2001، والخاص بالموافقة على مقترحات اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام، فيما يختص بالمرحلة التالية من البرنامج الثلاثي للتصرف في مرافق القطاع العام .كما جاء تبني سياسة الخصخصة كإحدى موجهات المؤتمر القومي للإنقاذ الاقتصادي 2002 تهدف هذه السياسة إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وتحقيق التنمية والعدالة وإنشاء شركات مساهمة بنسبة 3.5 % وأخيراً الإيجار بنسبة 1.8% .

البرنامج الثاني :أجازه مجلس الوزراء في 5 أكتوبر 1997 م، وأشتمل على التصرف في 31 مرفق و20 مرفق آخر كان القرار هو الإبقاء عليها أو يستمر وضعها كما هو عليه ليكون مجموع البرنامج 51 مرفقاً.

البرنامج الثالث :تم إدراج المرافق التالية ليتم التصرف فيها خلال العام 2003 م وهي: شركة الخطوط الجوية السودانية، المؤسسة العامة للري والحفريات، الشركة الوطنية للطرق والجسور، شركة النيل للإسمنت ربك. هناك أنشطة من البرامج السابقة لا زالت مضمنة في البرنامج وهي فندق قصر الصداقة، النقل الميكانيكي، هيئة سكة حديد السودان، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، شركة أسمنت عطبرة.

الخطوط الجوية السودانية: من إحدى الشركات العريقة في العالم العربي وأفريقيا، بدأت سفرياتها بأسطول يتكون من أربعة طائرات

من الطراز دي هاف لاند (دوق) هي طائرات بريطانية صغيرة الحجم تسع ثمانية مقاعد وإضافة طائرات من نفس الطراز في 1952م وفي السنة الأولى بلغ ما نقله أسطولها الصغير 736 راكباً و543 كيلو غرام من البضائع المشحونة، في نفس العام ألحق بأسطولها تسع طائرات من طراز دوغلاس بسعة ثمانية وعشرين مقعدا ثم بدأت رحلاتها العالمية بتشغيل مشترك لطائرة من طراز فأكاونت فيكرز إلى لندن عبر القاهرة وأثينا وروما. في أوائل الستينات تم إضافة سبع طائرات فوكر27 للعمل على الخطوط الداخلية التي تشهد زحاما وعلى الخطوط الإقليمية. كانت محطات سودانير في ذلك الوقت الظهران والبحرين وجدة وعدن عبر اسمرة وأديس أبابا ونيروبي وعنبتي، نجمينا والقاهرة ومنها إلى بيروت وكانت تسير خطاً إلى الأقصر استمر لفترة بسيطة كانت طائرات دي هاف لاند كميت سي4 أول طائرة نفاثة انضمت لتخدم عملاء الشركة على الخطوط الدولية مثل خط لندن القاهرة بيروت.بعد توقف طائرات الكميت عالمياً عن الخدمة تم استبدالها في السبعينيات بأسطول حديث من طائرات بوينغ الأمريكية من طرازي بوينغ 707وبوينغ 737-200. ازداد عدد المحطات الدولية بين قارات العالم فشملت محطات في أفريقيا (أديس أبابا، كانو نيروبي، لاغوس، اسمرة).أما محطات اسيا والشرق الأوسط (بيروت، بغداد، دمشق، القاهرة، صنعاء، جدة، الرياض، أبو ظبي، مسقط، الكويت). أوروبا (لندن، باريس، فرانكفورت، روما، آتينا(بدور أبوعـفان،1992، ص5).

في بداية التسعينيات تم تزويد الخطوط الجوية السودانية بأسطول من طائرات إيرباص الأوروبية. كانت طائرة ايرباص ايه 310 وإيرباص ايه 320أولي الطائرات التي انضمت

للخطوط الجوية السودانية. بعد سنوات قليلة انضمت الإيرباص ايه 300. وزاد عدد الوجهات بين القارات لتشمل إسطنبول، عمان بالأردن، الشارقة دبي، العين، الدوحة. كما تقوم الخطوط الجوية السودانية بتشغيل رحلات مجدولة أسبوعية من مطار بورتسودان الدولي الجديد إلي وجهات دولية مثل جدة والقاهرة يضم الأسطول الحالي للخطوط الجوية السودانية ثلاثة طائرات من إيرباص إيه 300 وطائرتان من طراز إيرباص إيه310 وطائرة من طراز إيرباص إي 320 انضمت مؤخرا للخدمة وخمسة طائرات من طراز فكورز 50 كما تمتلك طائرة من طراز بوينغ 707 مجهزة بهدف الشحن الجوي .يتم الاستعانة ببعض الطائرات المؤجرة عند الضرورة(صبري عجلان، 1999، ص5).

ظلت الخطوط الجوية السودانية إحدى أهم مؤسسات القطاع العام لإسهاماتها في ربط البلاد بالعالم طيلة نصف القرن الماضي، فقد أسهمت في فك الاختناقات في مجالات الأمن الغذائي والتواصل الداخلي، خاصة بعد تراجع خدمات السكك الحديدية وعدم وجود طرق مسفلتة تربط أطراف البلاد. وقد عانت سودانير في الثمانينات الأمَّرين بسبب التوجهات السياسية والنقص الحاد في الأسيرات كما أن الحظر الجوي الناجم عن قرار مجلس الأمن رقم 1070أسهم بصورة مباشرة في التدهور الذي أقعد الشركة وأصبحت عاجزة عن الايفاء بالتزاماتها نحو عامليها البالغ عددهم حوالي 2000 شخص.بدأت محاولة تحويل شركة الخطوط الجوية السودانية من قطاع عام إلى شركة مساهمة عامة في العام 1983 وفشلت تلك المحاولة تبعتها محاولة أخرى في العام 1987 عندما طرحت الدولة التقاعد الاختياري في المؤسسات الحكومية الذي يهدف إلى خفض العمالة بنسبة 30 %. ومن خلال هذه الإجراءات تقدمت أكثر من 289 شركة بعروض مختلفة إما بالمشاركة أو التمويل في ظل وصول إيرادات الشركة خلال العام 2001 إلى 118 مليون دولار وبلغت مصروفاتها 139 مليون دولار أي أن هنالك خسارة وعزت الأوساط الاقتصادية تلك الخسارة للحظر الاقتصادي الذي جعل سودانير تعاني من نقصٍ في الأسطول وقطع الغيار ظلت الشركة تتحصل عليها عبر وسائط مكلفة(شيراز عبد العزيز مصطفي،2014، ص25).

غير أن سودانير طبقت برنامج للإصلاح خلال العام 2002 دخلت بموجبه في عملية تمويل مع شركة إماراتية قابضة لشراء طائرتين ايرباص بمبلغ 40 مليون دولار عمل على تقليص خسائر الشركة التي لم تتجاوز الـ 9 ملايين دولار ولكن توقف التمويل كما توقفت صفقات أخرى لشراء إيجاري لطائرتين إيرباص بسبب العجز عن التسديد وازداد الأمر سوءاً بتوقف البوينج عن العمل. وكان قد أمن المجلس الوطني في وقتٍ سابقٍ على أهمية خصخصة شركة الخطوط الجوية السودانية لإيجاد ناقل وطني قوي يواجه تحديات العولمة. قررت الحكومة تحويل الشركة إلى مساهمة عامة تحتفظ فيها بنسبة 30 % من الأسهم وتطرح 21 % للقطاع الخاص الوطني ونسبة 49 % لشركاء استراتيجيين من المستثمرين الأجانب، قد كان القرار الوزاري رقم 45 الذي أصدره وزير المالية خلال العام 2004 وبناءً عليه تقرر إنهاء خدمة جميع العاملين بالشركة اعتباراً من نهاية أغسطس 2004 بإلغاء جميع الوظائف البالغة 2100 وظيفة تسلموا خطاباتهم في حين تسلم حوالي 350 من العاملين من جميع الأقسام خطابات أخرى بمثابة دعوة للاستمرار في العمل ابتداءً من الأول من سبتمبر لذات العام بنفس مرتباتهم القديمة معفية من الضرائب

وجميع الاستقطاعات الأخرى, في حين تعهد رئيس مجلس الإدارة بتطوير الشركة الجديدة لتواكب المتغيرات العالمية والمحلية بجانب إعطاء أولوية لمساهمة القطاع الخاص وسوف تتنازل الحكومة عن أسهمها تدريجياً. وكانت شركة الخطوط الجوية السودانية، أعلنت عن خطة إسعافيه عاجلة لتأهيل أسطولها وتوفير الخدمات التي تمكنها من الإيفاء بالتزاماتها الوطنية. أن الخطة للأعوام 2005 -2009 تأتي في إطار استعداد الشركة لاستقبال شريك استراتيجي فاعل يسهم في إحداث نقلة نوعية في أداء الشركة، وكانت مجموعة عارف الكويتية شريكاً استراتيجياً للحصول على نسبة 49%من الأسهم و30% للحكومة ومتبقى 21 % لشركة الفيحاء وقته (اسماعيل عبد الرحمن صالح، 2002، ص65).

بداية الانهيار كانت في عام 1980م عندما توقف الدعم الحكومي للشركة، وما زاد الأمر سوءاً هو أن فرضت واشنطن عقوبات على السودان في 1993 وأدرجتها في قائمة الدول الراعية للإرهاب، مما اضطرها منذ ذلك الوقت إلى شراء الطائرات وقطع غيارها بطرق غير مباشرة وبسعر "أضعاف مضاعفة" من خلال السماسرة في الخليج، وكذلك استئجار الطائرات لتسيير رحلاتها.في عام 2007 طرحت الحكومة 70% من الشركة للمستثمرين، واستحوذت إحدى الشركات الكويتية (مجموعة عارف) على 49% من الشركة، وقد عادت الملكية إلى الحكومة في 2011، وأصبحت سودانير شركة سودانية 100%، وقامت بفض شراكتها بمجموعة عارف الكويتية. تملك سودانير حالياً مجموعة من الطائرات المعطلة هي طائرتين، إيرباص"A300" ، إيرباص "A320" "فكورز "50"، وتعمل فقط ضمن أسطول سودانير المملوك للشركة طائرة واحدة فكورز "50" مستخدمة للسفريات الداخلية. أنهت "شركة الخطوط الجوية السودانية" (سودانير)، بتوجيه من مجلس الوزراء ووزير النقل، خدمات جميع العاملين فيها، والبالغ عددهم 1500 عامل وموظف، فيما أبقت على 10% فقط منهم لتسيير مهام العمل، وذلك في إطار خصخصة وإعادة هيكلة الشركة. بسبب إفلاسها وتدني أداءها في السنوات الأخيرة، تعرضها لخسائر ومديونة. في محاولةٍ للتغلب على صعوبات في المعاملات المصرفية العالمية، واستيراد قطع الغيار الحيوية، منذ مطلع التسعينيات صدرت عدة قرارات أثرت في أداء سودانير، حتى وصلت إلى هذه الحالة، مع وجود محاولات الإصلاح لم تفلح في تقدّمها للأمام. أنَّ الشركة سلمت العاملين خطابات إنهاء الخدمة، تسلّمهم حقوقهم الفورية بواقع 14 شهراً للعامل المتزوج و10 أشهر لغير المتزوج أنَ العاملين كانوا يأملون في تعويضات بواقع 120 شهراً، وبانتظار حقوق إلغاء الوظائف(يوسف الفكي عبد الكريم حسين،2006).

تحليل الدراسة الميدانية: يتم ذلك من خلال عرض نتائج استمارة الاستبيان:

أولاً: البيانات الشخصية:

أ.**الجنس**: تبين أنَّ معظم عينة البحث من الذكور حيث بلغ عددهم 113 بنسبة 75.3% كان عدد الإناث 37بنسبة 24.7% .

ب.**العمر:** أظهرت الإحصائيات إنَّ النسبة الأكبر من أفراد عينة البحث تقع أعمارهم ما بين 40-20 سنة حيث بلغ عددهم 90 بنسبة 60%، تلتها الفئة العمرية 40 سنة وأكثر وعددهم 57 بنسبة 38%، أما 3 من أفراد العينة كان عمرهم أقل من 20 سنة بنسبة 2 %.

ج.المؤهل العلمي: أن غالبية أفراد العينة من الجامعيين حيث بلغ عددهم 82 بنسبة 54.7%، يليهم غير الجامعيين من حملة الشهادة السودانية والمعاهد الفنية الذين بلغ عددهم 53 بنسبة 35.3%، أما بقية أفراد العينة من حملة الشهادات العليا حيث بلغ عددهم 15 منهم 3 حملة الدكتوراه ما نسبته 2%، حملة الماجستير عددهم 12 بنسبة 8%.

د.عدد سنوات الخبرة حيث توزعت من 1-20 سنة، كانت النتائج **كما يلي:** 36.7%، 54.7%، 8.6% على التوالي لسنوات

(1-5)، (5-10)، (10فأكثر)، كانت أعلي نسبة خبرة هي للسنوات 5-10 بلغت 54.7%.

جدول (1) يبين مقياس صدق الاستبيان:

معامل الثبات	
عدد البنود	الفا كرو نباخ
9	.402

إحصائية إجمالي البنود				
رقم السؤال	مقياس إذا تم حذف البند	التباين إذا تم حذف البند	إجمالي ارتباط العنصر المصحح	معامل ثبات الفا كرو نباخ
الاول	23.97	24.240	.033	.426
الثاني	24.43	22.530	.160	.374
الثالث	24.10	23.059	.109	.397
الرابع	23.63	24.999	.016	.424
الخامس	23.90	21.059	.325	.307
السادس	24.10	20.783	.245	.334
السابع	24.67	19.678	.337	.287
الثامن	24.80	21.545	.194	.359
التاسع	25.07	24.685	.025	.424

تمكن الباحث من معرفة معامل الثبات بطريقة الالفا كرو نباخ SPSSباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المكون من 9 بنود حيث معامل ثبات الاستبيان 0.402، تم استبعاد السؤال الأول والرابع والتاسع لأنه أكبر من معامل الثبات الالفا كرو نباخ

معامل الثبات	
عدد البنود	الفا كرو نباخ
6	.465

رقم السؤال	مقياس إذا تم حذف البند	التباين إذا تم حذف البند	إجمالي ارتباط العنصر المصحح	معامل ثبات الفا كرو نباخ
الثاني	15.10	16.921	.124	.455

الثالث	14.77	16.806	.123	.447
الخامس	14.57	15.357	.321	.376
السادس	14.77	14.806	.262	.401
السابع	15.33	14.023	.342	.352
التاسع	15.47	15.292	.226	.423

بعد أنً تم استبعاد السؤال الأول والرابع والتاسع أصبح معامل ثبات الالفا 0.465

السؤال الثاني: تحويل القطاع من العام للخاص يساعد الدولة علي توجيه جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة.

جدول (2): يبين أراء العينة حول إنً الخصخصة تساعد الدولة علي توجيه مواردها لأهداف اقتصادية

السؤال الثاني					
		التكرار	النسبة المئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
الموجود أو الصالح	لا أوافق	53	35.3	35.3	35.3
	لا أوافق بشدة	14	09.3	09.3	44.6
	محايد	07	04.7	04.7	49.3
	أوافق	43	28.7	28.7	78.0
	أوافق بشدة	33	22.0	22.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يوضح الجدول (2) أنً 35.3% من أفراد العينة لا يوافقون على أنً تحويل القطاع من العام للخاص يساعد الدولة علي توجيه جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة، 9.3% لا أوافق بشدة، 4.7% محايد، 28.7 أوافق، 22.0% أوافق بشدة.

السؤال الثالث: إنً القطاع الخاص يقوم بتوفير التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية.

جدول (3) يوضح رأي العينة في ان القطاع الخاص يوفر التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية

السؤال الثالث					
		التكرار	النسبة المئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
الموجود أو الصالح	لا أوافق	8	5.3	5.3	5.3
	لا أوافق بشدة	8	5.3	5.3	10.6
	محايد	10	6.7	6.7	17.3
	أوافق	55	36.7	36.7	54.0
	أوافق بشدة	69	46.0	46.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يبين الجدول(3) نسبة 5.3% من أفراد العينة غير موافقين على أنً القطاع الخاص يقوم بتوفير التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية، 5.3% لا أوافق بشدة،6.7 % محايد،36.7 % أوافق، 46.0% أوافق بشدة.

السؤال الخامس: اهتمام القطاع الخاص بالعمالة وتأهيلها يساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

جدول (4) يعكس رأي أفراد العينة في اهتمام القطاع الخاص بتأهيل العمالة

السؤال الخامس					
		التكرار	النسبة المئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
الموجود أو الصالح	لا أوافق	45	30.0	15.3	15.3
	لا أوافق بشدة	56	37.3	12.7	28.0
	محايد	07	04.7	04.7	32.7
	أوافق	23	15.3	30.0	62.7
	أوافق بشدة	19	12.7	37.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يتضح من الجدول(4) أن 30.0%لا يوافقون على إنَ القطاع الخاص يهتم بالعمالة وتأهيلها يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، 37.3% لا أوافق بشدة،4.7 % محايد، 15.3% أوافق، 12.7% أوافق بشدة.

السؤال السادس: رأي العينة في مساهمة الخصخصة في رفع معدلات البطالة.

جدول (5) يوضح رأي العينة في مساهمة الخصخصة في رفع معدلات البطالة

السؤال السادس					
		التكرار	النسبة المئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
الموجود أو الصالح	لا أوافق	25	16.7	16.7	16.7
	لا أوافق بشدة	32	21.3	21.3	38.0
	محايد	17	11.3	11.3	49.3
	أوافق	31	20.7	20.7	70.0
	أوافق بشدة	45	30.0	30.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يتضح من الجدول (5) إن 16.7% لا يوافقون على إنَ الخصخصة تساهم في رفع معدلات البطالة نتيجة إبقاء القطاع الخاص الموظفين والأفراد ذوي الخبرة والكفاءة، 21.3 % لا أوافق بشدة، 11.3% محايد، 20.7% أوافق، 30.0% أوافق بشدة.

السؤال السابع: إنَ القطاع الخاص أكفاء من الدولة في إدارة قطاع العمالة.

جدول (6) يبين رأي أفراد العينة في كفاءة القطاع الخاص في إدارة العمالة

السؤال السابع

		التكرار	النسبة المئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
الموجود أو الصالح	لا أوافق	25	16.7	16.7	16.7
	لا أوافق بشدة	13	08.7	08.7	25.4
	محايد	11	07.3	07.3	32.7
	أوافق	65	43.3	43.3	76.0
	أوافق بشدة	36	24.0	24.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يتضح من الجدول (6) إن16.7% غير موافقين على إنَ القطاع الخاص أكفاء من الدولة في إدارة قطاع العمال، 8.7% لا أوافق
بشدة، 7.3% محايد، 43.3% أوافق و24.0 أوافق بشدة.

السؤال الثامن: العمل في القطاع الخاص يؤهل العامل أكثر من القطاع العام.

جدول (7) يوضح رأي أفراد العينة في تأهيل القطاع الخاص للعامل

السؤال الثامن					
		التكرار	نسبة مئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
نسبة الموجود أو الصالح	لا أوافق	23	15.3	15.3	15.3
	لا أوافق بشدة	17	11.3	11.3	26.6
	محايد	00	00.0	00.0	26.6
	أوافق	54	36.0	36.0	62.6
	أوافق بشدة	56	37.4	37.4	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يوضح الجدول (7) ما نسبته 15.3% لا يوافقون على إنً العمل في القطاع الخاص يؤهل العامل أكثر من القطاع العام، 11.3% لا أوافق بشدة، 00.0% محايد، 36.0% أوافق، 37.4% أوافق بشدة.

مناقشة النتائج:

إن سياسة الخصخصة من الموضوعات التي تنتهجها الدول لمعالجة الخلل بالقطاع العام، من خلال هذه الدراسة تم الوقوف على أثرها على العمالة في السودان، متناولا الدراسة من خلال عِدة فرضيات، فقد أثبتت نتائج الدراسة بأن 28.0% من حجم العينة يوافقون على أن تحويل القطاع من العام للخاص يساعد الدولة علي توجيه جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة. أما من حيث مساهمة القطاع الخاص في توفير التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية، فقد أيد 46.0% يوافقون بشدة. أما من حيث اهتمام القطاع الخاص بالعمالة وتأهيلها يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، نجد أن 37.3% من حجم العينة لا يوافقون على ذلك، مما ينفي صحة الفرضية. كما نجد 16.7% لا يوافقون على إنَ الخصخصة تساهم في رفع معدلات البطالة نتيجة إبقاء القطاع الخاص الموظفين والأفراد ذوي الخبرة والكفاءة، أما النسبة الأكبر مُشكلة نسبة 30.0% من حجم العينة يوافقون بشدة علي زيادة نسبة معدلات البطالة نتيجة إتباع سياسة

الخصخصة، مشكلا الجانب السلبي لإتباع هذه السياسة، 43.3% يوافقون على إنَ القطاع الخاص أكفاء من الدولة في إدارة قطاع العمالة، مشكلا الجانب الإيجابي لإتباع هذه السياسة، كما أن 37.4% من العينة يوافقون بشدة علي أنَ العمل في القطاع الخاص يؤهل العامل أكثر من القطاع العام، هذا يعكس المشكلة الأساسية للدراسة، فبالرغم من زيادة معدلات البطالة إلا إن للخصخصة جوانب إيجابية.

النتائج:

-إبقاء القطاع الخاص للموظفين والأفراد ذوي الخبرة والكفاءة بعد عملية الخصخصة يؤدي إلى رفع معدلات البطالة.

-الخصخصة تساعد الدولة بتركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة.

-اهتمام القطاع الخاص بالعمالة وتأهيلها لا يؤدي إلى عملية التنمية الاقتصادية التي هي مسئولية القطاع العام.

-القطاع العام يوفر للعمالة معاش في نهاية الخدمة التي لا يوفرها لهم القطاع الخاص.

-القطاع العام يهدف إلى خدمة الوطن من أجل التنمية العامة، القطاع الخاص يهدف إلى تحقيق معدلات ربحية للأفراد.

-القطاع العام تكون عمالته من داخل القطر، بينما يعتمد القطاع الخاص كثيرا على العمالة الخارجية لضعف رواتبهم.

-أنً القطاع الخاص أكفاء من الدولة في إدارة المؤسسات العامة ورفع كفاءتها الإنتاجية.

-العمل بالقطاع الخاص يؤهل العامل أكثر من العمل بالقطاع العام.

-يوفر القطاع الخاص التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية.

التوصيات:

-العمل على حل مشكلة العمالة لاعتبارها المشكلة العامة للخصخصة.

-توفير استحقاقات العاملين وتعويضهم عند التخلص منهم.

-العمل على إحكام عملية الرقابة والمتابعة على المنشأة العامة التي تم خصخصتها للتأكد من فعالية الخصخصة.

-مراجعة هيكل الأجور وحقوق ما بعد الخدمة والمعاش حتى يصبح العمل ذو مردود جاذب.

-مراجعة سياسة التأمين الاجتماعي والصحي لأهميته على إنتاجية العمل مما يحسن من شروط العمل ويزيد من كفاءة القوى العاملة.

-تشجيع القطاع الخاص على انتهاج سياسة واضحة للتوظيف وذلك بتقديم خصومات ضريبية ومزايا استثمارية للمؤسسات الخاصة.

-على الجهات ذات الاختصاص تطبيق سياسة الخصخصة بالصورة الصحيحة بلا تسرع أو إهمال للجوانب الفنية وعمل الدراسات الكافية لتطبيقها حتى تتحقق النتائج المطلوبة

قائمة المراجع:

1.احمد ماهر(1999)، دليل المدير في الخصخصة. الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

2.عفيفي، أمل صديق(2003)، الخصخصة في مصر توصيف وتقييم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. مصر.

3.حسين عمر أحمد(1997)، الجات والخصخصة (الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشرى والرفاهية). دار الكتاب الحديث القاهرة، مصر.

4.أحمد، مصطفى حسين(2001)، الخصخصة أفاق جديدة أمام القطاع الخاص، المركز الوطني للمعلومات، مجلة المعلومات، ع2، اليمن، ص23.

5.صبري عجلان(إيار1999م)، التخصصية، مجلة المصارف العربية، ع221، بيروت، لبنان. ص35.

6.نبيل مرزوق(1999)، الخصخصة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. ط1. دار الفكر للنشر، دمشق، سوريا. من (الطيب محمد الطيب عبد الله، (1999)، تقييم تجربة الاستخصاص في السودان، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص424).

7.عفيفي، صديق محمد(1991)، التخصصية والإصلاح الاقتصادي المصري، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.

8.نزار قنوع(2005)، الخصخصة الاقتصادية الإيجابيات والسلبيات. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية م27، ع2، ص11.

9.هاجر حسن على(2001)، الخصخصة وأثرها على الإنتاجية دراسة حالة مدبغة الجزيرة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد. جامعة الجزيرة. السودان.

10.عوض، محمد هاشم(1990)، الخصخصة وتجربة السودان. سمنار-مركز البحوث والدراسات الإنمائية، ورقه رقم 85، جامعة الخرطوم، السودان. من (عادل رزق، (2010). إدارة الأزمات المالية العالمية منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق. ط1، مجموعة النيل العربية القاهرة. مصر. ص281-282) من (حسين عمر. (2002). الجات والخصخصة. دار الكتاب الحديث، القاهرة.

11.أبو عفان، بدور(1992)، الخصخصة في السودان الماضي والحاضر، سمنار-مركز البحوث والدراسات الإنمائية، الخرطوم، السودان.

12.صبري، عبدا لله إسماعيل(1990)، الدعوة المعاصرة إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ضمن ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

13.شومان عدنان(2001)، القطاع العام والانفتاح الاقتصادي، ضمن برنامج الثقافة الاقتصادية لجمعية العلوم الاقتصادية فرع حلب. كلية الاقتصاد. جامعة حلب، سوريا.

14.أبو فلاحة، إبراهيم عواد(2007)، أثر الخصخصة على إدارة وتطوير المنتجات بالتطبيق على الشركات الأردنية للاقطان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

15.صالح، اسماعيل عبد الرحمن(2002)، تجربة الخصخصة في الدول النامية والسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أُمدرمان الإسلامية، السودان.

16.مصطفي، شيراز عبد العزيز(2014)، تقييم تجربة الخصخصة في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

17.حسين، يوسف الفكي عبد الكريم(2006)، أثر الخصخصة على العمالة في جمهورية السودان، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

18.على، أبو البشر على(2006)، الشركة السودانية للاتصالات في ظل سياسة الخصخصة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، السودان.

19.محمد، عفاف على(2006)، أثر الخصخصة على مؤسسات القطاع العام دراسة حالة مصنع البصل كسلا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

20.الأمين، على احمد(2008)، أثر الخصخصة على قطاع المصارف، دراسة حالة البنك العقاري للفترة من 1998-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
21.https://ar.wikipedia.org/wiki

معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة الشاملة في جامعة صنعاء، وسبل التغلب عليها.

Obstacles to the implementation of the comprehensive quality control assurance in Sana'a University. And the crucial ways to overcomeit.

أ.عبد الحكيم عبد الله سيف الحكيمي، جامعة تونس- تونس

أ. د عبد المجيد الناصر، المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر- تونس

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تقدير عينة من العاملين في جامعة صنعاء لمعوقات تطبيق نظام ضمان الجودة الشاملة، كما هدفت إلى التعرف على أهم سبل وعوامل النجاح المستقبلية للتغلب على تلك المعوقات في الأبعاد (التنظيمية، القيادية، البشرية، المالية والمادية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ولتحقيق ذلك أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الهدف المطلوب، وقد تكونت أداة الدراسة من(57) فقرة، وكلاهما تقيس مُتغير(الكلية، الموقع الوظيفي، سنوات الخبرة)، وأظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لتقدير المعوقات(البشرية، والمالية والمادية) كانت بدرجة "كبيرة جداً "بينما جاءت(المعوقات التنظيمية، والقيادية) بدرجة "كبيرة"، كما ظهرت(المقترحات القيادية، والبشرية، والمالية) بدرجة "كبيرة جداً" بينما جاءت(المقترحات التنظيمية) بدرجة "كبيرة"، وتكونت عينة الدراسة من(80) فرداً، وقد أظهرت النتائج عن وجود فروق في(المعوقات المالية)، (والمقترحات القيادية) لصالح الكليات الإنسانية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المستوى الوظيفي ولصالح رؤساء الأقسام العلمية، كما أظهرت النتائج عن عدم وجود فروق دالة إحصائية لمتغير سنوات الخبرة.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، نظام ضمان الجودة، جامعة صنعاء اليمنية.

Abstract: This research aimed at knowing the obstacles to the implementation of the comprehensive quality control assurance in Sana'a University. As well as knowing the most important factors of future success to overcome those obstacles in the dimensions (organizational, leading, human, financial and material). In order to proof that The researcher used the descriptive approach in order to achieve the aim of this study. The tool of this study actually contained (57) items. which both measure the variables of (faculty, the job and the years of experience). In the light of the study, it is clear that those obstacles (human, financial, material) occupied the degree (very big) whereas the obstacles (organizational and leading) occupied the degree (big). The suggestions (leading, human and financial) research the degree (very big) whereas the (organizational suggestions) came as (big).And the study sample consisted of (80) aspects The results also showed differences in the (financial obstacles) and the (leading suggestions) in favor of the faculties of human studies and the availability of

differences of statistical significance for the job level in favor of the scientific departments chairmen The results also show absence of differences of statistical significance for the variable years of experience.

Keywords: The obstacles, of quality control assurance, Sana'a University.

مقدمة:

تعد مؤسسات التعليم العالي من أهم عوامل نجاح التنمية الشاملة، والتي لها دور فعال في إعداد مخرجاتها فكرياً وعلمياً ومهنياً، بهدف تطوير أدائها الجامعي لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، ولذلك حرصت أغلب مؤسسات التعليم العالي في مختلف بلدان العالم على تطبيق نظام ضمان الجودة في مختلف كلياتها للوصول إلى تحسين أدائها المؤسسي والارتقاء بمستوى جودة مخرجاتها وبلوغها للميزة التنافسية على المستويين العربي والدولي، وبذلك أصبح نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي أمراً مهماً للتأكد من جودة محتوى البرامج الجامعية كالمناهج التعليمية والأساليب المستخدمة في التعليم، لإثبات جدارة المخرجات وانخراطها في بيئة العمل.

ويُعد أسلوب إدارة الجودة الشاملة من الأساليب الإدارية الحديثة في إدارة الأعمال وإدارتها بطريقة حديثة يفوق جميع أساليب الإدارة التقليدية، ويرتكز هذا لتلبية متطلبات وتوقعات المستفيدين داخل وخارج المنشأة أو المؤسسة من خلال التحسين والتطوير المستمرين لجميع مستويات المنشأة أو المؤسسة من كل فرد في التنظيم(المدهون محمد إبراهيم والطلاع، 2006، ص263).

وبذلك يعتبر تطبيق الجودة الشّاملة في مؤسّسات التّعليم العالي ذات أهمية كبيرة نظراً للتّنوع الكبير في أهداف التّعليم العالي ومجالاته، وتزايد القناعة بأهميّة جودة المخرجات التّعليمية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، وازدياد المطالبة المجتمعيّة بتحسين الخدمة التّعليمية المقدّمة في الجامعات، وزيادة التّنافس بين مؤسّسات التّعليم العالي على استقطاب الطّلاّب المتميّزين، وارتباط كثير من دول العالم باتفاقيات التجارة العالمية، ومنظمات التعليم العالي العالمية(الحربي محمد أحمد، 2009، ص72).

وقد اكتسبت الجودة أهميّة من كونها تنبع من قيم الإنسان وفطرته، فالعمل الصحيح والمتقن مدعاة للإعجاب والفخر، وليس بالضرورة أن تمارس الجودة معاني الأمانة والدقّة فـــي العمل فقط ولكن يعتبر الإحسان أرقــى معاني مراقبة الذات، انطلاقا مــن رغبـة ذاتيـّة، وقيم إنسانيّة أصيلة تؤمن بها، وتعمل بموجبها(الخطيب أحمد، 2006، ص85).

ومع أن مؤسسات التعليم العالي تعتبر أداة التغيير الأساسية في المجتمعات وإعداد وتأهيل الكوادر المؤهلة في مختلف المجالات فلذلك يتوجب عليها لزاماً أن تقوم بعملية التحسين والتطوير لبرامجها ومدخلاتها التعليمية لتلبي احتياجات وتطلعات المجتمع من خلال الاهتمام بتطبيق ضمان الجودة الذي سيسهم في رفع كفاءة المخرجات وقدرتها على المنافسة في مختلف المجالات والأخذ بمبادئها ومتطلباتها من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف، ومن ذلك المنطلق فقد سعت الجامعات اليمنية إلى تطبيق نظام ضمان الجودة في مختلف كلياتها رغبةً في تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي لتحسين واقعها الجامعي.

وعلية يمكن القول أن تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي قد حقق نجاحات متميزة في بعض دول العالم من خلال اهتمامها بعملياتها الإدارية والتعليمية والبحثية لتقديم مخرجات

متميزة تلبي متطلبات السوق إلا أن الأمر قد يختلف في الجامعات اليمنية نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية التي تواجهها الجمهورية اليمنية، والتي تواجه العديد من المعوقات قد تحول من الارتقاء بمستواها التنافسي على المستوى المحلي والعالمي ومن هنا فقد لجأ الباحث في هذه الدراسة بالتركيز على معرفة تلك المعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وقد تم اختيار جامعة صنعاء للدراسة الميدانية للتعرف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء كونها أقدم صرح تعليمي على مستوى اليمن، وعلى ضوء النتائج سيتم الخروج بتوصيات تساعد القيادات الأكاديمية في التغلب على معوقات الجودة التي تواجهها.

مشكلة الدراسة:

تُعتبر إدارة الجودة الشاملة من العوامل التطويرية في تحسين الأداء التعليمي للانتقال من النمط التقليدي في الأداء إلى النمط الحديث الذي يستخدم مبادئ ومفاهيم تطويرية لتحسين نوعية التعليم الذي أصبح ضرورةً ملحة وخياراً استراتيجياً تنهجه الأنظمة التعليمية المتقدمة، وبالرغم من أن مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية شأنها شأن مؤسسات التعليم العالي في دول العالم الثالث إلا أنها تتعرض لعدد من التحديات كالعولمة وتكنولوجية المعلومات التي فرضت واقعاً جديداً في التعليم على مستوى بلدان العالم، إضافةً إلى التوسع الكبير في عدد ونوعية مؤسسات التعليم العالي في اليمن بمختلف التخصصات الأمر الذي أدى إلى زيادة في أعداد الطلبة المتقدمين في الجامعات اليمنية، وضهور الحاجة إلى تبنى نظام ضمان الجودة، وحتى يتم تطبيق نظام ضمان الجودة في أي مؤسسة تعليمية لابد من مواجهة عدد من التحديات التي قد تعترض تطبيقها لتحقيق نتائج مرغوبة، ونتيجة لذلك يمكن الوقوف على مؤشرات القصور داخل وخارج المؤسسة الجامعية، ومع كل ذلك واجه التعليم الجامعي اليمن قصوراً في عملياته المُتمثلة في ضعف تقويم الأداء الإداري والأكاديمي وضعف الاهتمام بتأهيل اعضاء هيئة التدريس والبحث العلمي ودور الجامعة في خدمة المجتمع، مما جعل التعليم الجامعي غير قادر على تحقيق معايير الجودة الشاملة على الواقع العملي، وعلية ستحاول هذه الدراسة تحديد معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء والتي تنعكس في صورتها عن معوقات تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي اليمنية بشكل عام.

وعلى ضوء ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤلات الآتية:

السؤال الرئيس: ما المعوقات التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء، وسبل التغلب عليها؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية: ــــ

1. ما درجة تقدير العاملين في جامعة صنعاء للمعوقات التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة؟
2. ما درجة تقدير أفراد العينة لسبل التغلب على معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء؟
3. هل هناك فروق دالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير(الكلية، والموقع الوظيفي، وسنوات الخدمة)؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية: ــــ

1. التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام ضمان الجودة الشاملة في جامعة صنعاء.
2. التعرف على سبل التغلب وعوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء.
3. الكشف ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للمعوقات وسبل التغلب عليها تُعزى للمتغيرات(الكلية، والموقع الوظيفي، وسنوات الخدمة).

أهمية الدراسة:

1. تعتبر هذه الدراسة في حدود علم الباحث أنها أول دراسة تناولت معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعات الحكومية اليمنية.
2. تعد من الموضوعات المهمة التي تؤثر في مخرجات الجامعات اليمنية، ومساعدتها في التوجه نحو التطبيق الفعلي لمعايير ضمان الجودة.
3. من الممكن أن تستفيد إدارة الجامعة وصناع القرار في وضع خطط استراتيجية للتغلب على المعوقات التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام وجامعة صنعاء بشكل خاص وعوامل نجاح تطبيقها.
4. قد يساعد أصحاب القرار على وضع الاستراتيجيات المناسبة لضمان الجودة حتى تصبح جزءً من ثقافة المؤسسة الجامعية
5. تقديم المقترحات والتوصيات المناسبة التي قد تساعد متخذي القرار على إيجاد الآليات المناسبة لتطبيق نظام ضمان الجودة بنجاح واتخاذ قرارات تسهم في تحسين مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي وتجاوز مختلف المعوقات.

حدود الدراسة: تتحدد الدراسة الحالية بالمحددات الآتية:

الحدود الموضوعية: تقتصر على تشخيص وتحليل معوقات تطبيق نظام ضمان إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة صنعاء، بالجمهورية اليمنية.

الحدود البشرية: رؤساء الأقسام العلمية، عمداء، نواب الكليات العلمية والإنسانية، رؤساء أقسام وحدات الجودة في الكليات.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة الميدانية في العام الجامعي2018ــــ2019.

مصطلحات الدراسة:

جامعة صنعاء: تأسست الجامعة عام(1971) أول جامعة في اليمن أنيط بها مهمة إعداد الكوادر المؤهلة والمدربة التي تسهم في عملية التنمية بمختلف المجالات. وقد بدأت الجامعة بتخصصات محدودة، إلا أن التطور الذي شهدته قد عكس دورها في تلبية متطلبات المجتمع، من خلال التوسع في الكليات والتخصصات حتى شملت كثيرا من البرامج الدراسية النظرية والتطبيقية، كما أن الجامعة لم تتوقف عند مرحلة منح الشهادة الجامعية الأولى بل انطلقت في مطلع الثمانيات بمنح الشهادات الجامعية العليا الماجستير والدكتوراه في العديد من التخصصات من معظم الكليات.

المعوقات: هي جميع العوائق المالية والفنية والإدارية والاجتماعية والشخصية التي تعيق المسؤول عن تحقيق أهداف برامجه الإدارية التي تساعد في تحسين عملية التعليم والتعلم وتطويرها(مدوخ نصر الدين حمدي، 2008، ص8).

إدارة الجودة الشاملة: تعرف بأنها" فلسفة إدارية شامله للحياة في المؤسسة التعليمية تحدد أسلوباً في الممارسات الإدارية بهدف الوصول إلى التحسين المستمر لعمليات التعليم والتعلم وتطوير مخرجات التعليم على أساس العمل الجماعي بما يضمن رضا الأساتذة والطلبة وأولياء الأمور وسوق العمل(الموسوي نعمان محمد صالح، 2003، ص96).

الدراسات السابقة:

دراسة(أحمد أسامة سعيد، 2018): هدفت إلى معرفة درجة تقدير الإدارة العليا ورؤساء الأقسام بجامعة الزعيم الأزهري بالسودان، لدور الجامعة في تطوير المجتمع المحلي في ضوء معايير جودة مؤسسات التعليم العالي السوداني، وتوصلت إلى أن هناك ضعفاً واضحاً في برامج التدريب، من حيث الاحتياجات التدريبية وتصميم وتنفيذ برامج التدريب لمنتسبي الجامعة في مجال ضمان الجودة وخدمة المجتمع، مؤكدة على ضرورة تطبيق الجامعة لخدمات المجتمع.

دراسة(النجار نعمان وآخرون، 2015): هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق معايير الجودة التعليمية الشاملة في جامعة العلوم والتكنولوجيا في اليمن، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، وأظهرت الدراسة أن من أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تتعلق بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

دراسة(برقــاوي خربط وأبو الرب، 2015): بعنوان "عمليات التعليم والتعلم في مؤسســات التعليم العالي في الوطن العربي وانعكاســاتها على جودة البرامج الأكاديمية" وتوصــلت إلى ضرورة اهتمام المؤسسات الأكاديميــة بتطبيــق مفاهيــم إدارة الجودة لمواجهة المشــاكل التي تواجهها. وكذا إنشــاء أنظمــة داخليــة وتطويرها لضمان جودة أداء عملياتها الأكاديمية ضمن إدارة الجودة، كما أكدت على ضرورة دعم الإدارة العليا لوحدات ضمان الجــودة ورفدها بالكوادر المؤهلة ليتســنى لها القيام بمهامها.

دراسة(رقاد صليحة، 2014): هدفت إلى التعرف على معوقات وآفاق تطبيق نظام ضمان الجودة وعوامل نجاح تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وأظهرت النتائج عدد من التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في تطبيق نظام ضمان الجودة، كما كشفت عن وجود جملة من المعوقات التي تحد من تطبيق نظام ضمان الجودة والمتعلقة بالجانب القيادي على مستوى الوزارة والجانب الإداري والتنظيمي على مستوى المؤسسة والجانب السلوكي للأطراف المعنية بتطبيقه، وكشفت عن وجود جملة من عوامل النجاح ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة، ويتعين على صانعي القرار الأخذ بها لإنجاح تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

دراسة(أحمد المطوع، 2014): بعنوان "استقصاء معوقات الحصول على الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة للبرامج التعليمية في كليــة العلوم والدراســات الإنســانية بمحافظة القويعية في جامعة شقراء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها" وتوصل إلى أن أهم المعوقات تتمثل في قلة الدعم المقدم من قبل المسئولين في الجامعة لتحقيق الاعتماد وضمان الجودة في كافة البرامج التعليمية، وضعف انتشار ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس بما يجعل من متطلبات الجودة جزءً من مهامهم.

دراسة(سوسن، وهلا الشوا، 2013): هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تعترض تطبيق المعايير النوعية، وضمان الجودة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتوصل إلى أن البحث العلمي هو أحد تلك المعوقات، كما أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية في المعوقات التي تعترض تطبيق معايير النوعية، وضمان الجودة في الجامعات.

دراسة(العضاضي سعيد، 2012): هدفت إلى تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وكانت عينة الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس من الكليات النظرية بجامعة الملك خالد، وقد تم الخروج بعدة نتائج من الدراسة أهمها: ضعف إدراك مفهوم التعلم مدى الحياة، ضعف الدعم المالي للأبحاث العلمية، ضعف إمكانيات المكتبات.

دراسة(أحمد الخطيب ورداح الخطيب، 2010): بعنوان: "الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية هدفت إلى تطوير أنموذج للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، بشكل يسهم في تحسين أدائها لتتلاءم مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل واحتياجات خطط التنمية، وتوصلت الدراسة إلى وجود إجماع بدرجة كبيرة جداً لدى أفراد العينة، من رؤساء الجامعات ونوابهم ومختصون في الاعتماد وضبط الجودة واعضاء هيئات ومجالس ولجان الاعتماد وضبط الجودة، حول معايير الاعتماد وضبط الجودة والمتضمنة في أنموذج الاعتماد وضبط الجودة المستخدم في هذه الدراسة.

دراسة(أحمد حمدون، 2007): هدفت إلى التحديات الـتي تواجـه مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة وأجريت الدراسة على جامعـة الشارقة، وقد أثبتت أن كل العقبات التي وردت في الاستبيان تعتبر عقبات حقيقية تواجه الجامعة وتحول دون التنفيذ الناجح لنظام الجودة في الجامعة وهناك شبه توافق في الآراء بـين منتسبي الجامعة على أهمية التكيف مع نظام الجودة.

يتضح من عرض الدراسات السابقة ما يلي:

-تناولت بعض الدراسات أبرز المعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي بعرض نظري فقط وإن كان هناك دراسات ميدانية فهي محدودة، وإغفال جانب سبل وعوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

-تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها تهدف إلى التعرف على معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة من وجهة نظر تقديرات عينة الدراسة في جامعة صنعاء والتي تلاقت مع دراسة(النجار نعمان وآخرون، 2015) ودراسة(سوسن، وهلا الشوا، 2013) حيث هدفت الدراستين إلى التعرف على تطبيق ضمان الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام، بينما شملت الدراسة الحالية رؤساء الأقسام والعمداء والنواب ووحدات ضمان الجودة.

-اقتصرت بعض الدراسات على الكليات النظرية دون الكليات التطبيقية لمعرفة المشكلات التي تواجه نظام إدارة الجودة ومقارنة نتائجها كما في دراسة(أحمد المطوع، 2014)دراسة(العضاضي سعيد، 2012) بينما تميزت الدراسة الحالية عن أخذ عينة من الكليات النظرية والكليات التطبيقية.

-تختلف الدراسة الحالية مع دراسة(رقاد صليحة، 2014) دراسة(أحمد حمدون، 2007) دراسة(برقــاوي خربط، 2015) من حيث البيئة المستهدفة، كما انفردت عن غيرها في تناول مسؤولي نظام ضمان الجودة في الكليات التطبيقية والإنسانية.

-اختلفت الدراسات في تصنيف المعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي والتي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

-تشابهت أغلب الدراسات في استخدامها للمنهج الوصفي في أداة الدراسة.

-أكدت أغلب الدراسات على ضرورة تطبيق نظام ضمان إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وفق معايير محددة بهدف مواكبة عصر التكنولوجيا وإنتاج مخرجات تعليمية متميزة تتناسب مع سوق العمل لخدمة التنمية.

-تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث استخدامها للمنهج الوصفي والمتمثل في الاستبانة.

الإطار النظري للدراسة:

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالتعليم العالي يخضع لجملة من المتطلبات من أجل ضمان إجرائها من جهة ومن جهة أخرى نجاحها وتحقيق الأهـداف من اعتمادها، ويمكـن اجمـال هذه المتطلبات في الآتي:

-التزام الإدارة العليا بخيار الجودة بحيث ألا يكون التزاماً لفظياً فقط ولكن أن يصحبه وعي شامل باستحقاقات هذا الخيار والصعوبات التي قد تواجه المؤسسة عند التطبيق، وجعلها ثقافةً ونهجاً للحياة العامة تشمل تحسين الإدارة والقيادة، وتدريب الكوادر الجامعية والعمل بها ومنحهم الثقة واشراكهم في صنع القرار وتوفير الحوافز من أجل الحفاظ على الجودة العالية.

-اعتبار احتياجات الطلبة ورغباتهم في المقام الأول عند ضبط أهداف إدارة الجود الاستراتيجيات وتحديد المهام ومختلف الأعمال(بن فاطمة محمد، ساسي نور الدين، 2005، ص49—51).

-تغير اتجاهات العاملين بما يتلاءم مع تطبيق إدارة الجودة للوصول إلى ترابط عالٍ بين العاملين وشيوع روح الفريق.

-المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية والمحافظة على قضايا البيئة والمجتمع جزء أساسي من فلسفة إدارة الجودة من خل الإنتاج السلع أو تقديم الخدمات بما لا يتعارض مع البيئة والصحة العامة(شلاش فارس جعباز، مزهر أسيل، 2011، ص3).

ومما سبق يمكن القول بأن نظام ضمان الجودة هو نظام يستند إلى الاهتمام به وجعلة ثقافة تنظيمية في المؤسسة، والعمل على توفير احتياجات العاملين وتحفيزهم سيؤدي حتماً إلى شعورهم بالرضا وما ينتج عنه في تحسين الأداء المؤسسي.

معايير ضمان جودة التعليم العالي: تتمثل المعايير الأساسية لضمان جودة التعليم العالي فيما يأتي:

معايير خاصة بالطلبة: هم بؤرة الاهتمام في التعليم الجامعي، فالاهتمام بهم يُعد ركيزةً أساسية في توجيههم نحو مستقبل يلبي رغباتهم وحاجاتهم بما يواكب التطورات العصرية. كما أن العناية

بإعداد الخريج الكفء لا تقتصر فقط على تأهيله في تخصصه بل أيضا في تنمية قدراته على التفكير والتحليل والنقد واستخلاص النتائج لتسهيل اندماجهم في سوق العمل.

معايير خاصة بالطلبة والأساتذة: ضرورة تنمية مستوى الأساتذة وقدراتهم بعد التأكد من اختيار الكفاءات القادرة على التواصل مع الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي، فتنمية الأستاذ الجامعي مهنياً يفيد في تحسين اتخاذ القرار السليم، كما يجب وضع دورات تدريبية مستمرة لإعادة تأهيل الأساتذة وتطوير طرق التدريس وتشجيعه على إنجاز الأبحاث والمشاركة في المؤتمرات.

معايير خاصة بالطلبة بالإدارة: هي منظومة قيم مبنية على الإخلاص في العمل والشفافية والعدالة، ودورها الفاعل في تطوير وظائف الجامعة للسعي نحو التميز والإبداع من خلال قيادة قادرة على التطوير تمنح صلاحيات أوسع وتعزز القدرة على اتخاذ القرارات وتنمي كفاءات الاتصال والتفاوض وحل المشكلات، وتطوير أنظمة معلومات وأنظمة للتحفيز والتدريب والإبداع والقدرة على بناء شراكة فاعلة مع المحيط الخارجي وخاصة المستفيدين من المخرجات الجامعية. وتعطى الأولوية في الخدمة للطلبة والعمل على تحقيق رغباتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة(إلهام يحياوي وآخرون، 2016، ص103).

معايير خاصة بالطلبة بالبرامج والمناهج التعليمية: تعكس الأهداف التربوية التي تلبي حاجات الطلبة والمجتمع بحيث تكون واضحة ومستندة إلى معايير الجودة ومتطلبات الحاضر والمستقبل فيتقدم الطالب، وتحديث طرق التدريس باستخدام البرمجيات والأنشطة العلمية التي تتلاءم مع الواقع العملي لاكتساب الخبرات والقدرات والكفاءات اللازمة.

معايير خاصة بالطلبة بالمباني التعليمية ومرافقها وتجهيزاتها: يجب أن تتوفر المباني الكافية والآمنة والمرافق الصحية والملاعب والتجهيزات والمختبرات ومصادر التعليم اللازمة من مكتبات وأجهزة حاسوب وغيرها(قادة يزيد، 2012، ص41).

استناداً إلى ما سبق يمكن القول أن معايير ضبط الجودة تُمثل خطة العمل في الجامعة وتدعم عملها، فلذلك يجب أن تكون آلية تطبيقها واضحة ومحددة ابتداءً من الطالب فالأستاذ والإدارة العليا وكل من له علاقة بالتعليم الجامعي والعمل على مراقبتها باستمرار حتى تكون ملائمة للمستجدات العلمية والعالمية لكي تحقق أهداف الجامعة.

معوقات تطبيق إدارة الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي:

-المركزية في اتخاذ القرار، فإدارة الجودة الشاملة بحاجة إلى نظام لامركزي يسمح بالمزيد من الحريات في العمل، بعيداً عن الروتين والتعقيدات الإدارية التي تضعف العمل والأداء.

-إعادة النظر في أهداف الجامعة وتحديد أدوارها، وتنظيم مسؤوليات العمل فيها، وتوفير البيانات المستمدة من الممارسات والأبحاث لتوجيه السياسات والأداء، من أجل الوصول إلى تحسين جوانب العمل والمناخ المحيط بالأداء التعليمي(عميرة أسماء، 2013، ص60).

-عدم ملائمة الأوضاع الأكاديمية والمالية في الجامعات لمتطلبات إدارة الجودة وعدم مشاركة جميع العاملين في تطبيقها.

-عدم ملائمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلبة ومستوى جودة الخدمة التي تحقق رغباتهم وتوقعاتهم.

-ضعف الربط بين كليات الجامعات وسوق العمل من حيث مدى تطور المناهج وفقا لمتطلبات سوق العمل(الخرابشة عمر، 2015، ص90).

وعليه يمكن القول أن إعادة النظر في السياسات التعليمية بتعديل مسارها بالتخلي عن المركزية ومشاركة جميع العاملين في اتخاذ القرار بما يحقق متطلبات البيئة التعليمية وسوق العمل لقبول الخريج، وتبني أساليب وطرق جديدة تتلاءم مع الجودة العالمية وحرص الإدارة العليا على متابعة مدى التقدم في عملية تطبيق نظام ضمان الجودة وتوحيد الجهود لرفع مستوى جودة الأداء وكل ذلك سيضمن التغلب على كثير من التحديات التي تواجه تطبيق نظام إدارة الجودة في الجامعة.

مراحل تطبيق الجودة في الجامعات: تمر عملية ضمان الجودة في الجامعات بخمس مراحل أساسية على النحو التالي:

مرحلة الإعداد: أن يكون لديها اقتناع وتبني لفلسفة إدارة الجودة والإعداد لها لتطبيق منهجية إدارة الجودة(قادة يزيد، 2012، ص21).

مرحلة التخطيط: وتشمل وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ وتحديد متطلبات تطبيق ذلك النظام.

مرحلة التقويم: وتبدأ ببعض التساؤلات الهامة في ضوء الإجابة عليها بتهيئة الأرضية المناسبة للبدء في تطبيق إدارة الجودة.

مرحلة التنفيذ: وتتضمن اختيار فريق عمل التنفيذ، وتدريبهم على أحدث وسائل التدريب المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة.

مرحلة تبادل الخبرات: نشر تجاربها ونجاحاتها وتبادل خبراتها مع المؤسسات الأخرى(جودة محفوظ أحمد، 2004، ص218)، ويتضح مما سبق أن مراحل تطبيق الجودة وتحديد المهام التي ينبغي القيام بها من أهم خطوات دعم وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، وذلك من خلال وضع الخطط الإستراتيجية طويلة الأجل لتنفيذ الأهداف المراد الوصول إليها ومتابعة عملية تنفيذ المراحل والذي سيعمل على خلق بيئة تعليمية مناسبة ذات مستويات عالية الجودة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي وهو الأنسب لموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون من جميع رؤساء الأقسام الأكاديمية والعمداء والنواب ورؤساء أقسام وحدة نظام الجودة في كليات جامعة صنعاء العلمية والإنسانية، والبالغ عددهم(244) والجدول(1) يوضح مجتمع الدراسة حسب متغير الكلية والوظيفة.

جدول(1): يوضح أعداد المجتمع الكلي للدراسة موزعة بحسب الكلية والوظيفة

الفئة		الكلية أو التخصص		
		علمية	انسانية	المجموع
عميد		10	13	23
نائب		26	36	62
رئيس قسم		43	93	136
رئيس وحدة ضمان الجودة		10	13	23
المجموع		89	155	244

المصدر: الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، جامعة صنعاء، اليمن.

يتضح من الجدول(1) أن مجتمع البحث هو(244) موزعين على الكليات العلمية والإنسانية وهم تقريبا المعنيين بقضايا الجودة بجامعة صنعاء لتحقيق معايير الاعتماد المقرة من مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في اليمن.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من العمداء والنواب ورؤساء الأقسام الأكاديمية ورؤساء أقسام وحدة نظام ضمان الجودة، بكليات جامعة صنعاء العلمية والإنسانية، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية طبقية من أربعة كليات علمية(الهندسة، الزراعة، العلوم، الصيدلة) وكليات إنسانية(العلوم الإدارية، الشريعة والقانون، الإعلام، التربية)، وبعد أن قام الباحث بالنزول الميداني وتوزيع(80) استبانة على أفراد العينة المختارة بطريقة طبقية عشوائية، تم استعادة(68) استبانة وهي صالحة لخدمة أغراض الدراسة من أفراد العينة، وبنسبة(85%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، ونسبة الاستبانات المفقودة والغير صالحة بلغت (15%)، وتمثل حجم العينة الصالحة لأغراض الدراسة أيضاً بنسبة(27.9%) من إجمالي المجتمع الكُلي للدراسة، البالغ عددهم(244) والجدول(2) يوضح ذلك.

جدول(2): توزيع عينة الدراسة وفقاً للكلية والمستوى الوظيفي وسنوات الخبرة.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة	المجموع
الكلية أو التخصص				
	علمية	32	%47.1	
	إنسانية	36	%52.9	68
المستوى الوظيفي				
	رئيس قسم	39	%57.3	
	عميد	7	%10.3	
	نائب	14	%20.6	
	رئيس قسم وحدة الجودة	8	%11.8	68
سنوات الخبرة				
	من 4 إلى7 سنوات	15	%22.1	
	من8 فأكثر	53	%77.9	68

أداة الدراسة وخطوات بنائها

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية، بعد أن تم تقسيمها إلى قسميين رئيسيين هما:

القسم الأول: يختص بالبيانات العامة لعينة الدراسة والمُتمثلة في: الجنس، المؤهل العلمي، الجامعة، المستوى الوظيفي، مدة الخبرة في العمل.

القسم الثاني: يتكون من(57) فقرة مقسمة على محورين هما:

المحور الأول**:** المعوقات التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة ويتكون من أربعة أبعاد هي: المعوقات التنظيمية، المعوقات القيادية، المعوقات البشرية، المعوقات المالية والمادية.

المحور الثاني: سبل وعوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء، ويتكون من أربعة أبعاد هي: مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات التنظيمية، مقترحات سبل وعوامل نجاح

المعوقات القيادية، مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات البشرية، مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات المالية والمادية، وتم توزيع الاستبانة على أفراد العينة والتي تحتوي على عدد من البدائل لكل فقرة وهذه البدائل هي: بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبير، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً، والتي أخذت على التوالي، بحسب الترتيب(5،4،3،2،1)، وتم تحديد المقياسوطول الخليةكما في جدول(3).

جدول(3): يوضح مقاس الأداة وطول الخلية.

المقياس	الوزن النسبي المقابل له	طول الخلية
من 1- 1.80	من 20%- 36%	ضعيفة جداً
أكبر من 1.80- 2.60	أكبر من 36%- 52%	ضعيفة
أكبر من 2.60- 3.40	أكبر من 52%- 68%	متوسطة
أكبر من 3.40- 4.20	أكبر من 68%- 84%	كبيرة
أكبر من 4.20- 5	أكبر من 84%- 100%	كبيرة جداً

صدق الأداة: تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الإدارة التعليمية وذلك لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول مدى ملائمة العبارات لأغراض الدراسة وسلامة وضوحها، وقد تم التعديل في ضوء الملاحظات المقدمة من المحكمين.

ثبات الأداة: تم التأكد من ثبات الأداة من خلال استخدام معامل ألفا كرو نباخ، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(4): معاملات الثبات (وطريقة ألفا كرو نباخ)

الأبعاد	معامل الثبات	عدد الفقرات	الأبعاد	معامل الثبات	عدد الفقرات
المعوقات التنظيمية	0.86	8	المقترحات التنظيمية	0.86	6
المعوقات القيادية	0.86	8	المقترحات القيادية	0.84	7
المعوقات البشرية	0.87	9	المقترحات البشرية	0.87	6
المعوقات المادية والمالية	0.87	5	المقترحات المالية والمادية	0.86	8
المجموع الكلي للفقرات المحور الأول	0.85	30	المجموع الكلي لفقرات المحور الثاني	0.84	27

وقد بلغ معامل الثبات لمحور المعوقات(85%)، بينما بلغ معامل ثبات محور المقترحات(84%) وهي نسبة ثبات مرتفعة تمكن الباحث من الوثوق في مخرجات ونتائج الأداة.

الأساليب الإحصائية: لتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية والمتمثلة في الآتي:

1. معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
2. المتوسطات والانحرافات المعيارية للاستبيان بشكل عام وللمحاور والفقرات.
3. الاختبار التائي (T.Test) لمعرفة الفروق في استجابات العينة تُعزى لمتغير الكلية.
4. تحليل التباين الأحادي ANOVA لاختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة تُعزى لمتغير المستوى الوظيفي وسنوات مدة الخدمة في العمل.

تحليل بيانات نتائج الدراسة ومناقشتها:

بعد إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة عبر البرنامج الإحصائي(SPSS) وتحليل نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة اعتماداً على ترتيب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بُعد تم التوصل إلى الآتي:

أولاً: لنتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه: ما درجة تقدير العاملين في جامعة صنعاء للمعوقات التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات التي تُمثل معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث تبين أن جميع المجالات التي ظهرت فيها معوقات تطبيق إدارة الجودة كانت بدرجة(كبيرة)، ويبين الجدول(5) ترتيب الأبعاد التي ظهرت بها معوقات تطبيق الجودة.

جدول(5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد تطبيق معوقات إدارة الجودة مرتبة تنازلياً.

أبعاد المعوقات التي تواجه إدارة الجودة الشاملة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقدير
المعوقات التنظيمية	4.01	0.39	4	كبيرة
المعوقات القيادية	4.09	0.41	3	كبيرة
المعوقات البشرية	4. 23	0.29	1	كبيرة جداً
المعوقات المالية والمادية	4.22	0.32	2	كبيرة جداً
المحور ككل	4. 14	0.26		كبيرة

يتضح من الجدول رقم(5) أن استجابات أفراد العينة قد أظهرت أن مستوى المعوقات التي تواجه إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء قد ظهرت بدرجة(كبيرة) وبمتوسط حسابي(4.14) وانحراف معياري(0.26) وتراوحت جميع المتوسطات الحسابية للمحور الأول ما بين(4.23ــــ4.01) وقد حصل بُعد(المعوقات البشرية) على أعلى مستوى من بين المحاور الأربعة، إذ حصل على متوسط حساب(4.23) وانحراف معياري(0.29) مما يُعني تجانس أفراد العينة في تقديرهم لفقرات البعد، ويمكن تفسير ذلك لعدم وجود مبادرات جادة من قبل الإدارة العليا بالاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر حجر الزاوية في تطبيق وتنفيذ آليات برامج الجودة الشاملة، أما أقل قيمة فقد حصل عليها بُعد(المعوقات التنظيمية)، بمتوسط حساب (4.01)،وانحراف معياري(0.39) وهي تدل على تقديرات أفراد العينة والتي أظهرت عن ضعف في نشر ثقافة الجودة في الجامعة وتوعية العاملين بأهميتها من خلال تزويدهم بالمفاهيم والأساليب الإدارية الحديثة، وتوفير الظروف الملائمة لتطبيقها في مختلف الكليات العلمية والإنسانية وبجميع أقسامها ومراكزها التعليمية، وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة بحسب كل بُعد على حده، وفقاً لقياس تقديراتها من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على النحو التالي:

النتائج المتعلقة بالبعد الأول:

جدول(6): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الأول المعوقات التنظيمية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة، مرتبة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1. غياب التخطيط المستمر لتجويد العمليات الإدارية في الجامعة	4.25	0.71	كبيرة جداً
2.الافتقار إلى وجود سياسات واضحة ومكتوبة لكيفية تطبيق نظام إدارة الجودة	4.19	0.66	كبيرة
3. قلة الصلاحيات الممنوحة من الإدارة العليا لمسؤولي ضمان الجودة لأداء مهامهم على مستوى الكليات	4.17	0.81	كبيرة
4.ضعف إدارة الجامعة في تأهيل وتدريب العاملين على نُظم إدارة الجودة	4.03	0.72	كبيرة
5. قلة إطلاع العاملين على تجارب إدارة الجودة التي تم تطبيقها على المستوى العالمي	4.02	0.90	كبيرة
6.ضعف تشجيع إدارة الجامعة للعاملين على المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية	3.88	0.65	كبيرة
7.افتقار أعضاء الهيئة التدريسية للمعرفة الكافية بمبادئ إدارة الجودة الشاملة	3.88	0.87	كبيرة
8. افتقار الكليات إلى تعويد العاملين على عملية التقويم الذاتي المستمر للأداء	3.66	0.69	كبيرة
جميع فقرات البعد معاً	4.01	0.39	كبيرة

يتضح من الجدول رقم(6) أن استجابات أفراد العينة قد أظهرت أن جميع المعوقات بدرجة كبيرة أبرزها حققت الفقرة الأولى" غياب التخطيط المستمر لتجويد العمليات الإدارية في الجامعة على أعلى نسبة وبدرجة(كبيرة جداً) بمتوسط حسابي(4.25)، وانحراف معياري(0.71) ويدل ذلك عن غياب التخطيط الاستراتيجي في الجوانب الإدارية والذي بدوره يعمل على تحسين جودة الخدمات، كما أن قلة الاهتمام بثقافة الجودة ونشرها سببه غياب التخطيط وإهمال الجامعة للتقويم الذاتي للكليات والأقسام وكذلك عدم مشاركة مسؤولي ضمان الجودة في صنع القرار والذي يسهم في تحسين جودة الأداء الإداري والأكاديمي وصولاً إلى تحقيق الأهداف المطلوبة.

حصلت الفقرة الثامنة" افتقار الكليات إلى تعويد العاملين على عملية التقويم الذاتي المستمر للأداء "على أقل متوسط بين فقرات هذا البُعد بمتوسط حسابي(3.66)، وانحراف معياري(0.69) ورغم أنها جاءت بنسبة عالية ويُعزى ذلك إلى ضعف التقييم الذاتي في الكليات والتعرف على تجارب الجامعات على المستوى المحلي والعالمي للاستفادة من خبراتهم في بعض برامج وسياسات التقييم حتى تتمكن الجامعة من فتح باب المنافسة مع مثيلاتها من الجامعات لتقديم ما هو أجود وأفضل.

النتائج المتعلقة بالبعد الثاني:

جدول(7): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البُعد الثاني المعوقات القيادية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة، مرتبة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي.

الفقرة	المتوسط الحسابي	لانحراف المعياري	مستوى التقدير
1. عدم قناعة بعض القيادات الأكاديمية بأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة	4.47	0.63	كبيرة جداً
2. المركزية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق نظام ضمان الجودة	4.39	0.64	كبيرة جداً
3. عدم حرص القيادة على إشراك أصحاب المصلحة في تحديد سياسات تطبيق نظام ضمان الجودة	4.32	0.68	كبيرة جداً
4. نمط القيادة السائد في الجامعة يعيق عملية تطبيق نظام ضمان الجودة	4.19	0.75	كبيرة
5. قلة حرص القيادة العليا للجامعة على احترام المعايير المعتمدة في اختيار مسؤول ضمان الجودة	4.12	0.77	كبيرة
6. قلة حرص القيادة العليا للجامعة على إقامة اجتماعات دورية مع مسؤولي ضمان الجودة	3.98	1.12	كبيرة
7. قلة حرص مسؤولي ضمان الجودة في القيادة العليا للجامعة على معرفة احتياجات سوق العمل	3.64	1.09	كبيرة
8. قلة حرص القيادة العليا للجامعة على متابعة مدى التقدم في تطبيق نظام ضمان الجودة	3.63	0083	كبيرة
جميع فقرات البعد معاً	4.09	0.41	كبيرة

يتضح من الجدول(7) حصول الفقرة الأولى "عدم قناعة بعض القيادات الأكاديمية بأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة "على أعلى متوسط حسابي بلغ(4.47)، وانحراف معياري(0.63)، ويُعزى ذلك إلى الرغبة الكامنة لبعض القيادات الإدارية المتعاقبة في مختلف الإدارات على مستوى مؤسسات التعليم العالي في الجامعات اليمنية بشكل عام وجامعة صنعاء بشكل خاص، والتي تفضل العشوائية في العمل بدلاً من استخدامها عملية التخطيط لاكتشاف ما يُعيق عملها في المستقبل ومقاومة الظروف الغير مناسبة في مختلف كليات الجامعة وتحمل المسؤولية والالتزام بمعايير الجودة الشاملة.

حصلت الفقرة الثامنة " قلة حرص القيادة العليا للجامعة على متابعة مدى التقدم في تطبيق نظام ضمان الجودة" على أقل متوسط حسابي بلغ(3.63)، وانحراف معياري(0.83)، ويُعزى ذلك إلى ضعف سياسات الدولة في تأهيل القيادات الإدارية أكاديمياً وإدارياً لتزويدهم بمهارات وأساليب قيادية حديثة تسهم في رفع قدراتهم في تطوير الأداء بما يتوافق مع متطلبات الجودة الشاملة، والتي تساعدهم في متابعه ما تم تنفيذه.

النتائج المتعلقة بالبعد الثالث:

جدول(8): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البُعد الثالث المعوقات البشرية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة، مرتبة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1. قصور في تدريب العاملين على كيفية تطبيق إدارة الجودة الشاملة	4.64	0.64	كبيرة جداً
2. ضعف العلاقات الإنسانية بين الإدارة العليا والعاملين على مستوى الكليات	4.59	0.56	كبيرة جداً
3. قلة استقطاب خبراء في مجال الجودة الشاملة لتدريب العاملين	4.37	0.58	كبيرة جداً
4. عدم اهتمام إدارة الجامعة لمقترحات مسؤولي نظام إدارة الجودة على مستوى الكليات	4.36	0.64	كبيرة جداً
5. قلة الاهتمام بتكوين فرق العمل الفاعلة لمسؤولي نظام إدارة الجودة	4.25	0.66	كبيرة جداً
6. قلة الحوافز التشجيعية للعاملين المتميزين	4.17	0.67	كبيرة
7. ضعف عملية التقويم في برامج ومعايير ضمان الجودة على مستوى الكليات	4.15	0.78	كبيرة
8. التجاذبات السياسية في المجتمع تنعكس سلباً على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة	3.98	0.63	كبيرة
9. التحديات الناتجة عن التغييرات البيئية التي تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة	3.63	0.79	كبيرة
جميع فقرات البعد معاً	4.23	0.29	كبيرة جداً

يتضح من الجدول(8) حصول الفقرة الأولى "قصور في تدريب العاملين على كيفية تطبيق إدارة الجودة الشاملة" على أعلى متوسط حسابي بلغ(4.64)، وانحراف معياري(0.64)، ويُعزى ذلك إلى ضعف الإدارة العليا في تدريب العاملين على كيفية استخدام معايير تطبيق نظام الجودة الشاملة وقلة الحوافز المالية والمعنوية التي تمنحهم الثقة في أنفسهم لتعزيز قدراتهم العلمية والمهنية في العمل، وتشجيعهم في إقامة علاقات مهنية مع الجامعات المتميزة لإكسابهم خبرات ومعارف جديدة.

حصلت الفقرة التاسعة "التحديات الناتجة عن التغييرات البيئية الداخلية والخارجية التي تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة" على أقل متوسط حسابي بلغ(3.63)، وانحراف معياري(0.79)، ويُعزى ذلك إلى أن جامعة صنعاء تواجه عدد من التحديات الداخلية والخارجية تعترض مسار المؤسسة الجامعية والتي تتمثل في البيئة الاقتصادية وما يرتبط بذلك من تردي والأوضاع المالية للجامعات اليمنية بشكل عام وجامعة صنعاء بشكل خاص، كما أن هناك تحديات وتجاذبات سياسية تعيشها الجامعات اليمنية في ضل الأوضاع الراهنة والتي تؤثر سلباً إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي وتدني مستوى برامج تطبيق نظام الجودة وتأثيرها على سوق العمل على المستوى الكمي والنوعي.

النتائج المتعلقة بالبعد الرابع:

جدول(9): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البُعد الرابع المعوقات المالية والمادية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة، مرتبة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1. عدم وجود الموارد المالية الكافية لتطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكليات	4.80	0.45	كبيرة جداً
2. شحة الحوافز المادية والمعنوية التي تقدمها الجامعة لإثراء البحث العلمي	4.71	0.49	كبيرة جداً
3. قلة البرامج التدريبية والدورات التأهيلية المخصصة لمسؤولي ضمان الجودة في الكليات	4.20	0.71	كبيرة
4. ضعف استخدام التقنيات الحديثة في حفظ المعلومات واسترجاعها	3.71	0.53	كبيرة
5. عدم وجود البيئات التدريبية الملائمة	3.69	0.56	كبيرة
جميع فقرات البعد معا	4.22	0.32	كبيرة جداً

يتضح من الجدول(9) حصول الفقرة الأولى "عدم وجود الموارد المالية الكافية لتطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الكليات " على أعلى درجة وبتقدير(كبيرة جداً) بمتوسط حسابي بلغ(4.80)، وانحراف معياري (0.45)، ويُعزى ذلك إلى أن الموارد المالية تعتبر من الأساسيات الضرورية والمهمة لأي عمل يراد تنفيذه والتي تعتبر مدخلاً محافظاً لسير وتنفيذ الجامعة لمختلف أنشطتها واستمرار بقائها، وذلك ما تفتقره الجامعات اليمنية من شُح مواردها المالية المتاحة سنوياً والتي تكون غير كافية للمؤسسة لتحقيق رسالتها وأهدافها وزادت حدة تلك الأزمة المالية في ضل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وفي ضل غياب مصادر التمويل الخارجي من القطاع الخاص وقصور التمويل الذاتي من خلال ايجاد مشروعات استثمارية خاصة بها تدر عليها الأموال لكي تساعدها لسد احتياجاتها المستقبلية لتتمكن من تنفيذ برامج ومعايير تطبيق نظام ضمان الجودة في مختلف كلياتها العلمية والإنسانية وتحسين مستوى الجودة النوعية بما يخدم رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافها لتجويد المخرجات.

حصلت الفقرة الخامسة "عدم وجود البيئات التدريبية الملائمة " على أقل متوسط حسابي بلغ(3.69)، وانحراف معياري (0.56)، ويُعزى ذلك إلى أن البيئة الجامعية وخاصة للكليات التطبيقية لا تعزز متطلبات تطبيق نظام ضمان الجودة لعدم توفر التكنولوجيا الحديثة من أجهزة ومعامل مختبرية، بالإضافة إلى عدم تفعيل شبكة الأنترنيت في مختلف الكليات.

ثانيا النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نصه:

ما درجة تقدير أفراد العينة لسبل التغلب على معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات، حيث تبين أن جميع المجالات التي ظهرت فيها المقترحات المستقبلية لعوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة الشاملة في جامعة صنعاء ظهرت بدرجة (كبيرة جداً) ويبين الجدول(10) ترتيب الأبعاد.

جدول(10): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقترحات التغلب على معوقات تطبيق إدارة الجودة مرتبة تنازلياً.

أبعاد الحلول المقترحة للتغلب على معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقدير
مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات التنظيمية	4.07	0.39	4	كبيرة
مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات القيادية	4.42	0.41	1	كبيرة جداً
مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات البشرية	4.39	0.29	2	كبيرة جداً
مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات المالية والمادية	4.39	0.32	3	كبيرة جداً
المحور ككل	4.33	0.31		كبيرة جداً

يتضح من الجدول رقم(10) أن استجابات أفراد عينة الدراسة قد أظهرت أن مستوى سبل وعوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء جاءت بدرجة(كبيرة جداً) وبمتوسط حسابي(4.33) وانحراف معياري(0.31) وتراوحت جميع المتوسطات الحسابية للمحور الثاني ما بين(4.42ـــــ4.07) وقد تصدر بُعد(مقترحات العوامل القيادية) على أعلى مستوى من بين المحاور الأربعة، بلغ(4.42) وانحراف معياري(0.41)،وهي قيمة تشير إلى اتفاق أفراد العينة على تلك المقترحات والتي سوف تسهم في تجاوز المعوقات القيادية وقناعة القيادات العليا بأهمية التغيير إلى الأفضل وتحسين أدائها وتطبيق معايير الجودة من خلال مشاركة العاملين في وضع الخطط والسياسات الاستراتيجية وتحديد الامكانات اللازمة لمواجهة التحديات والتنبؤ بها قبل حدوثها وأهمية اشراك مسؤولي وحدة ضمان الجودة وجميع العاملين في اتخاذ القرار، أما أقل قيمة فقد حصل عليها بُعد(مقترحات سبل عوامل نجاح المعوقات التنظيمية)،بمتوسط حساب(4.07)، وانحراف معياري(0.39) وهي قيمة تشير إلى اتفاق أفراد العينة على هذه المقترحات والتي ظهرت بدرجة كبيرة لأغلب الفقرات وهي نتيجة مقلقة تدل على عدم الرضا عن الهيكل التنظيمي والتي تستدعي الضرورة إلى إعادة بنائه ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتحديد المسؤوليات على أساس سياسات واضحة ومدروسة لتحسين نوعية برامج التعليم. وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة بحسب كل بُعد على حده، وفقاً لقياس تقديراتها من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على النحو التالي:

النتائج المتعلقة بالبعد الأول: مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات التنظيمية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة

جدول(11): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البُعد الأول مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات التنظيمية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة، مرتبة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1.إعادة النظر في بناء الهيكل التنظيمي لمجلس إدارة الجودة	4.37	0.67	كبيرة جداً
2.إحداث تغيير في التوجه الاستراتيجي (الرسالة، والرؤية، والأهداف)	4.25	0.63	كبيرة جداً
3. عمل كتيبات ونشرات دورية عن الجودة لتوضيح دور مجلس الاعتماد الأكاديمي لنشر ثقافة الجودة	4.17	0.65	كبيرة
4. تبادل الخبرات مع الهيئات الأكاديمية عربياً ودولياً	4.15	0.71	كبيرة

5. العمل على تحسين نوعية التعليم ونشر ثقافة الجودة الشاملة في الجامعة	3.88	0.56	كبيرة
6. استخدام التخطيط الاستراتيجي طويل المدى	3.59	0.72	كبيرة
درجة الموافقة على المقترحات للتغلب على المعوقات التنظيمية	4.07	0.39	كبيرة

يتضح من الجدول(11) حصول الفقرة الأولى "إعادة النظر في بناء الهيكل التنظيمي لمجلس إدارة الجودة" على أعلى درجة وبتقدير(كبيرة جداً) بمتوسط حسابي بلغ(4.37)، وانحراف معياري(0.67)، ويمكن تفسير ذلك إلى أن إعادة النظر لقيادات الجامعة في بناء وتوزيع المهام بين اعضاء الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع قدراتهم العلمية والإدارية وتأكيد الشفافية والمسائلة للجميع والعمل على تدريب العاملين على استخدام الوسائل الحديثة التي استخدمت في الجامعات المتقدمة للتعرف على اساليب واتجاهات إدارة الجودة في مواقعهم المهنية، ومتابعة مراحل تقييم أدائهم الفعلي بصورة مستمرة وتصحيح أوجه القصور بناءً على ما تم تقييمه.

حصلت الفقرة السادسة "استخدام التخطيط الاستراتيجي طويل المدى" على أقل متوسط حسابي بلغ(3.59)، وانحراف معياري(0.72)، ويمكن تفسير ذلك أن من أهم العوائق التي تواجه الجامعات اليمنية بشكل عام وجامعة صنعاء بشكل خاص هو ضعف التخطيط الاستراتيجي في أغلب الكليات لعدم توفر الموارد المالية اللازمة لعملية التخطيط الاستراتيجي، واهمال بعض القيادات الإدارية وعوم رغبة البعض في عملية التخطيط، ونتيجة لعدم استخدام التخطيط وجعلة ثقافة تنظيمية للجامعات اليمنية سبب نوع من عدم التوازن بين المخرجات وسوق العمل لمختلف التخصصات مما أدى إلى تراكم العديد من المخرجات مشكلة بطالة فائضة لقلة التوظيف الحكومي.

النتائج المتعلقة بالبعد الثاني: مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات القيادية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة.

جدول(12): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات القيادية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة، مرتبة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1. تجنب المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية	4.54	0.60	كبيرة جداً
2. مشاركة الإدارة العليا للعاملين في وضع الأهداف ووضع السياسات	4.54	0.65	كبيرة جداً
3. حرص الإدارة العليا على متابعة وتقييم أداء مسؤولي ضمان الجودة	4.49	0.63	كبيرة جداً
4. التزام الإدارة العليا بمبدأ الشفافية في التوظيف	4.39	0.67	كبيرة جداً
5. توفير الإدارة العليا برامج التعليم والتطوير الذاتي للعاملين في ضوء نتائج تقويم الأداء	4.37	0.61	كبيرة جداً
6. اهتمام إدارة الجامعة بخلق روح معنوية عالية لدى أعضاء هيئة التدريس	4.36	0.61	كبيرة جداً
7. تزويد الكليات بالأجهزة والأدوات الكافية لتلبية احتياجات التخصصات المختلفة	4.24	0.70	كبيرة جداً
درجة الموافقة على المقترحات للتغلب على المعوقات القيادية	4.42	0.41	كبيرة جداً

يتضح من الجدول(12) حصول الفقرة الأولى "تجنب المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية" على أعلى درجة وبتقدير(كبيرة جداً) بمتوسط حسابي بلغ(4.54)، وانحراف معياري(0.60)، ويمكن تفسير ذلك إلى أن أفراد العينة يرون أن إتباع منهج المركزية هي السائدة على مستوى المؤسسات الحكومية اليمنية بما فيها مؤسسات التعليم العالي، والتي تنفرت في اتخاذ القرارات

بعيداً عن الجامعات والأقسام والتي هي أكثر صلة وارتباط بالبيئة الجامعية وتلامس عدد من التحديات يغفل التعرف عنها من قبل الإدارات العليا، ونتيجة لذلك يولد الاتكالية لدى المستويات الدنيا في وضع الاستراتيجيات والخطط واتخاذ القرارات وهذا يعمل على تجميد للأفكار وتقل جودة الأداء في الجامعة.

حصلت الفقرة السابعة" تزويد الكليات بالأجهزة والأدوات الكافية لتلبية احتياجات التخصصات المختلفة على مستوى الأقسام" على أقل متوسط حسابي بلغ(4.24)، وانحراف معياري(0.70)، ويمكن تفسير ذلك بأن أفراد العينة يرون أن نقص في الأدوات المختبرية والأجهزة الحديثة في أغلب الجامعات اليمنية غير ملائمة للاستخدام وتظهر أثارها في الكليات التطبيقية والتي تفتقر إلى التقنيات الحديثة إضافةً إلى قلة النفقات التشغيلية وجميعها تشكل تحدياً في العملية التعليمية.

النتائج المتعلقة بالبعد الثالث: مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات البشرية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة.

جدول(13): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثالث مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات البشرية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة، مرتبة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1. تمكين العاملين من المشاركة في اتخاذ القرارات	4.49	0.57	كبيرة جداً
2. الاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ضمن معايير برامج الاعتماد الأكاديمي	4.46	0.60	كبيرة جداً
3. اتباع الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات	4.44	0.68	كبيرة جداً
4. تشجيع الإبداع والابتكار في عملية تحليل المشكلات وحلها	4.41	0.56	كبيرة جداً
5. معرفة أسباب مقاومة تطبيق نظام الجودة للتخفيف من حدتها	4.29	0.62	كبيرة جداً
6. تعزيز ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي بين العاملين من خلال نشر الوعي المجتمعي العام بقيمة الجودة والسعي نحو تحقيقها	4.27	0.67	كبيرة جداً
درجة الموافقة على المقترحات للتغلب على المعوقات القيادية	4.39	0.29	كبيرة جداً

من الجدول(13) حصول الفقرة الأولى "تمكين العاملين من المشاركة في اتخاذ القرارات " على أعلى درجة وبتقدير (كبيرة جداً) بمتوسط حسابي بلغ(4.49)، وانحراف معياري(0.57)، ويمكن تفسير ذلك إلى أن أفراد العينة يجمعون بأن استخدام القيادة الإدارية مبدأ الديمقراطية في التعامل مع العاملين واشراكهم في اتخاذ القرارات سوف يسهم في زيادة انتماء العاملين للجامعة واحساسهم بالثقة وازالة الأفكار التي قد توحي بعدم المساواة بين العاملين في الجامعة وكل ذلك يعمل على زيادة ورفع معنوياتهم واثارة دافعيتهم نحو تحقيق جودة الأداء والإبداع والابتكار والمبادرة في مواجهة التحديات للجامعة وبالتالي تزيد انتاجيتهم في العمل مما يعود بالمنفعة على البيئة الداخلية والخارجية.

حصلت الفقرة السادسة "تعزيز ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي بين العاملين من خلال نشر الوعي المجتمعي العام بقيمة الجودة والسعي نحو تحقيقها "على أقل متوسط حسابي بلغ(4.27)، وانحراف معياري(0.67)، ويمكن تفسير ذلك بأن أفراد العينة يرون أن نشر الوعي بالعناصر الأساسية للجودة بين جميع العاملين هو الركيزة الأساسية لثقافة الجودة في مختلف كليات الجامعة

من خلال تأهيلهم بعدد من البرامج والدورات التدريبية والتي تعتبر المحور الأساسي في نشر المعرفة بأدوات التحسين المستمر وطرق التقييم الذاتي والسعي لاكتشاف الأخطاء وتحليل أسبابها ودراسة كيفية منع تكرار حدوثها، وكل ذلك يعمل على نجاح الأداء الجامعي ورفع مستواه بأسلوب يؤكد على تحقيق رؤية ورسالة الجامعة.

النتائج المتعلقة بالبعد الرابع: مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات المالية والمادية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة.

جدول(14): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البُعد الرابع مقترحات سبل وعوامل نجاح المعوقات المالية والمادية التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة، مرتبة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1. دعم الإدارة العليا لعملية تطبيق نظام ضمان الجودة على مستوى الكليات	4.68	0.47	كبيرة جداً
2. تبني نظام للحوافز والمكافآت المادية والمعنوية لجميع العاملين في الجامعة	4.54	0.60	كبيرة جداً
3.توفير الدعم المالي لتنفيذ الأنشطة البحثية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة	4.51	0.50	كبيرة جداً
4. ربط دعم الدولة ومؤسسات المجتمع المحلي بالمؤسسات الحريصة على تطبيق نظام الجودة	4.47	0.54	كبيرة جداً
5.تجديد وتحديث المناهج الدراسية في ضوء التقدم المعرفي والتكنولوجي العالمي	4.27	0.83	كبيرة جداً
6.توفر الخدمات التعليمية والصحية والأمنية في مباني ومؤسسات الجامعة	4.22	0.79	كبيرة جداً
7.القضاء على الروتين والفساد الإداري في إنجاز الأعمال واتخاذ القرارات في الجامعة	4.05	0.90	كبيرة
8.درجة الموافقة على المقترحات للتغلب على المعوقات القيادية	4.39	0.32	كبيرة جداً

يتضح من الجدول(14) حصول الفقرة الأولى "دعم الإدارة العليا لعملية تطبيق نظام ضمان الجودة على مستوى الكليات" على أعلى درجة وبتقدير(كبيرة جداً) بمتوسط حسابي بلغ(4.68)، وانحراف معياري(0.47)، ويمكن تفسير ذلك إلى أن أفراد العينة يعتبرون دعم ومساندة مؤسسات التعليم العالي لإدارة الجودة بمثابة حجر الزاوية في بناء صرح الجودة فلا يمكن أن ترتقي أي مؤسسة إلا من خلال اقتناع الإدارة العليا بضرورة نشر وتحسين وتطوير ثقافة الجودة وتخصيص ما يلزم من إمكانات لتمويل وتدريب العاملين على تطبيق نظام الجودة.

حصلت الفقرة السابعة "القضاء على الروتين والفساد الإداري في إنجاز الأعمال واتخاذ القرارات في الجامعة" على أقل متوسط حسابي بلغ(4.05)، وانحراف معياري(0.90)، ويمكن تفسير ذلك بأن أفراد العينة يرون أن عملية التقييم الإداري والأكاديمي تتم بطريقة تقليدية لا تعتمد على استخدام الوسائل العلمية الحديثة بعمل إحصائيات رقمية كما يعمل بها في الجامعات المتميزة والتي تعطي نتائج دقيقة عن جودة الأداء الإداري والأكاديمي ولكنها تقتصر على تنفيذ القوانين في العمل، كما تُعتبر المركزية في اتخاذ القرارات وتوزيع المسؤوليات بين العاملين لا تتسم بالشفافية والموضوعية وهي منتشرة في أغلف المؤسسات الجامعية على مستوى الكليات والأقسام، ولكن تلجأ الكليات إلى استخدام طرق التقييم التقليدية في التقييم الإداري.

ثالثاً. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي نصه:

هــل هنــاك فــروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء تُعزى إلى كل من متغير(الكلية، والموقع الوظيفي، وسنوات الخدمة)؟ وللكشف ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تُعزى لمتغير الكلية(علمية، إنسانية) فقد تم إجراء الاختبار التائي(T.Test) وكذا تحليل التباين الأحاد(ANOVA)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(15): يوضح نتائج الاختبار التائي(T.Test) لمعرفة الفروق بين آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء تُعزى لمتغير الكلية (تطبيقية– إنسانية).

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة " ت	مستوى الدلالة
معوقات تنظيمية	إنسانية	36	3.97	0.37	2.575	0.114
	تطبيقية	32	4.07	0.42		
معوقات قيادية	إنسانية	36	4.15	0.38	0.618	0.435
	تطبيقية	32	4.01	0.45		
معوقات بشرية	إنسانية	36	4.23	0.29	0.000	0.983
	تطبيقية	32	4.25	0.31		
معوقات مالية	إنسانية	36	4.28	0.26	7.030	دالة010.
	تطبيقية	32	4.13	0.38		
محور المعوقات	إنسانية	36	4.15	0.24	0.879	0.352
	تطبيقية	32	4.12	0.31		
مقترحات تنظيمية	إنسانية	36	4.09	0.31	2.567	0.115
	تطبيقية	32	4.04	0.46		
مقترحات قيادية	إنسانية	36	4.54	0.30	7.601	دالة008.
	تطبيقية	32	4.22	0.47		
مقترحات بشرية	إنسانية	36	4.46	0.32	1.006	0.320
	تطبيقية	32	4.29	0.42		

مقترحات مالية	إنسانية	36	4.51	0.40	.879	0.701
	تطبيقية	32	4.21	0.36		
محور المقترحات	إنسانية	36	4.41	0.24 0.36	2.824	0.098
	تطبيقية	32	4.20			

يتضح من الجدول(15) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير الكلية على المستوى العام لمحوري معوقات ومقترحات نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء، حيث بلغت قيمة اختبار ت لمحور المعوقات(0.879) بمستوى دلالة(0.352)، كما بلغت قيمة اختبار ت لمحور المقترحات(2.824) بمستوى دلالة(0.098)، ويُعزى ذلك إلى تشابه ظروف المعوقات بشكل عام التي تعاني منها الكليات الإنسانية والتطبيقية في أغلب الأبعاد، باستثناء بُعد المعوقات المالية والمادية والذي بلغت قيمة ت(7.030) بمستوى دلالة(0.010)، وبُعد المقترحات القيادية التي بلغت قيمة اختبار ت(7.601) بمستوى دلالة(0.008) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عند مستوى دلالة(0.05) حول بُعد المعوقات المالية والمقترحات القيادية ولصالح الكليات الإنسانية ويمكن تفسير ذلك بأن معوقات تطبيق إدارة الجودة في الجامعات الإنسانية تزداد حدتها كونها كليات غير ربحية بينما الكليات التطبيقية تستثمر قدراتها العلمية بعمل أبحاث واستشارات علمية للقطاع الاقتصادي العامة أو الخاصة.

جدول(16): يوضح نتائج تحليل التباين (ANOVA) لمعرفة الفروق بين آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء تُعزى لمتغير الموقع الوظيفي.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
معوقات تنظيمية	بين المجموعات	0.330	3	0.110	0.714	0.548
	داخل المجموعات	8.461	55	0.154		
	المجموع الكلي	8.790	58			
معوقات قيادية	بين المجموعات	0.880	3	0.293	1.802	0.157
	داخل المجموعات	8.951	55	0.163		
	المجموع الكلي	9.831	58			
معوقات بشرية	بين المجموعات	0.117	3	0.039	0.446	0.721
	داخل المجموعات	4.817	55	0.088		
	المجموع الكلي	4.934	58			
معوقات مالية	بين المجموعات	0.038	3	0.013	0.118	0.949
	داخل المجموعات	5.889	55	0.107		
	المجموع الكلي	5.927	58			
محور المعوقات	بين المجموعات	0.113	3	0.038	0.523	0.668
	داخل المجموعات	3.945	55	0.072		
	المجموع الكلي	4.057	58			
مقترحات تنظيمية	بين المجموعات	0.303	3	0.101	0.706	0.553
	داخل المجموعات	7.875	55	0.143		

	المجموع الكلي	8.178	58			
مقترحات قيادية	بين المجموعات	0.248	3	0.083	0.497	0.686
	داخل المجموعات	9.175	55	0.167		
	المجموع الكلي	9.423	58			
مقترحات بشرية	بين المجموعات	1.304	3	0.435	2.825	دالة 0.047
	داخل المجموعات	8.461	55	0.154		
	المجموع الكلي	9.765	58			
مقترحات مالية	بين المجموعات	0.227	3	0.076	0.557	0.645
	داخل المجموعات	7.471	55	0.136		
	المجموع الكلي	7.698	58			
محور المقترحات	بين المجموعات	0.362	3	0.121	1.277	0.291
	داخل المجموعات	5.198	55	0.095		
	المجموع الكلي	5.561	58			

يتضح من الجدول(16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير الموقع الوظيفي على المستوى العام لمحوري المعوقات ومقترحات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء، حيث بلغ مستوى الدلالة لمحور المعوقات(0.668) وبلغ مستوى الدلالة لمحور المقترحات(0.291)، وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة(0.05) مما يعني عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول معوقات ومقترحات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء تُعزى لمتغير الموقع الوظيفي، ويتفق الجميع على وجود ضعف في اهتمام إدارة الجامعة بنشر ثقافة الجودة على مستوى الكليات والأقسام والإدارات إضافة إلى عدم الاهتمام بخلق روح معنوية لدى العاملين وقلة توفير الحوافز اللازمة للعاملين واعضاء هيئة التدريس وتدريبهم على تطبيق معايير ضمان الجودة، وتأهيلها على الحصول على الاعتماد الاكاديمي بإشراك مركز وحدة ضمان الجودة في عملية التأهيل.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير الموقع الوظيفي في بُعد المقترحات البشرية فقط بلغ(0.047) وهو أقل من مستوى دلالة(0.05)، ولصالح رئيس القسم، ويمكن تفسير ذلك كون رئيس القسم على احتكاك مباشر مع العاملين من خلال الإشراف على تنفيذ ومتابعة الأعمال وقرارات قيادة الكلية لرفع مستوى الجودة ومدى التزام اعضاء هيئة التدريس بتطبيق معايير الجودة، بعكس مهام العمداء ونوابهم القائم على التوجيه والارشاد.

جدول(17): يوضح نتائج تحليل التباين (ANOVA) لمعرفة الفروق بين آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء تُعزى لمتغير سنوات الخدمة.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
معوقات تنظيمية	بين المجموعات	5.376	2	2.688	6.837	0.106
	داخل المجموعات	104.178	265	0.393		
	المجموع الكلي	109.554	267			
معوقات قيادية	بين المجموعات	8.361	2	4.181	10.97	0.842

	داخل المجموعات	100.930	265	0.381	7	
	المجموع الكلي	109.291	267			
معوقات بشرية	بين المجموعات	9.135	2	4.567	11.49 7	0.887
	داخل المجموعات	105.271	265	.397		
	المجموع الكلي	114.406	267			
معوقات مالية	بين المجموعات	.088	2	0.088	0.855	0.359
	داخل المجموعات	5.839	265	0.102		
	المجموع الكلي	5.927	267			
محور المعوقات	بين المجموعات	0.110	2	0.110	1.590	0.212
	داخل المجموعات	3.947	265	0.069		
	المجموع الكلي	4.057	267			
مقترحات تنظيمية	بين المجموعات	0.002	2	0.002	0.017	0.897
	داخل المجموعات	8.176	265	0.143		
	المجموع الكلي	8.178	267			
مقترحات قيادية	بين المجموعات	0.017	2	0.017	0.102	0.750
	داخل المجموعات	9.406	265	0.165		
	المجموع الكلي	9.423	267			
مقترحات بشرية	بين المجموعات	0.095	2	0.095	0.562	0.456
	داخل المجموعات	9.669	265	0.170		
	المجموع الكلي	9.765	267			
مقترحات مالية	بين المجموعات	11.106	2	5.553	0.060	0.807
	داخل المجموعات	114.247	265	0.431		
	المجموع الكلي	125.353	267			
محور المقترحات	بين المجموعات	0.006	2	0.006	0.063	0.803
	داخل المجموعات	5.555	265	0.097		
	المجموع الكلي	5.561	267			

قيمة ت الجدولية = 3.7عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من الجدول(17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير سنوات الخدمة على المستوى العام لمحوري المعوقات والمقترحات وأبعاد الاستبانة ككل، والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل بُعد وكل محور أكبر من (0.05) ودرجة حرية 2 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء المستجيبين ويمكن تفسير ذلك أنه بالرغم من وجود قواسم مشتركة بين فئات المستوى الوظيفي إلا أنهم يشتركون في تحقيق هدف واحد ولذلك يعانون من نفس المشاكل التي تعيق عملهم، مجمعين على أن سنوات الخبرة لا تكون عائقاً أمام تنفيذ وتطبيق معايير إدارة الجودة طالما توفرت الرغبة لدى الجميع في عملية التطبيق وتوفرت كل الامكانات اللازمة لتفعيل أنشطة الجودة.

النتائج: مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

1.أكدت نتائج الدراسة عن وجود معوقات لتطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء وبدرجة "كبيرة" على المستوى العام لمحور المعوقات، وبدرجة "كبيرة جداً "في بُعدي(المعوقات البشرية، والمالية والمادية)، وبدرجة كبيرة في بُعدي(المعوقات التنظيمية، والقيادية)، بينما ظهرت نتائج محور مقترحات عوامل النجاح بدرجة "كبيرة جداً" على المستوى العام، وبدرجة "كبيرة جداً" في ثلاثة أبعاد هي(المقترحات القيادية، والبشرية، والمالية والمادية)، وبدرجة "كبيرة" لبُعد المقترحات التنظيمية.

2.كشفت فقرات المعوقات على متوسطات تأتي في إطار مستوى التقدير: بدرجة "كبيرة، وكبيرة جداً"، بينما ظهرت جميع فقرات المقترحات على متوسطات تأتي في إطار مستوى التقدير(كبيرة جداً) لجميع فقرات الأبعاد باستثناء الفقرة 6 من بُعد المقترحات التنظيمية، والفقرة رقم 7من بُعد المقترحات المالية والمادية واللتان جاءت بتقدير لفظي "كبيرة ".

3.لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير الكلية على المستوى العام لمحوري معوقات ومقترحات نظام ضمان الجودة، حيث بلغ قيمة اختبار ت لمحور المعوقات(0.879) بمستوى دلالة(0.352)، كما بلغ قيمة اختبار ت لمحور المقترحات(2.824) بمستوى دلالة(0.098)، باستثناء بُعد المعوقات المالية والذي بلغ قيمة ت(7.030) بمستوى دلالة(0.010)، وبُعد المقترحات القيادية التي بلغت قيمة اختبار ت (7.601) بمستوى دلالة(0.008) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عند مستوى دلالة (0.05) حول بُعد المعوقات المالية والمقترحات القيادية ولصالح الكليات الإنسانية.

4.عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير الموقع الوظيفي على المستوى العام لمحوري المعوقات ومقترحات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء، حيث بلغ مستوى الدلالة لمحور المعوقات(0.668) كما بلغ مستوى الدلالة لمحور المقترحات(0.291)، وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يعني عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول معوقات ومقترحات تطبيق نظام ضمان الجودة في جامعة صنعاء تُعزى لمتغير الموقع الوظيفي(رئيس قسم، نائب عميد، عميد، رئيس وحدة ضمان الجودة).

5.توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير الموقع الوظيفي في بُعد المقترحات البشرية فقط بلغ(0.047) وهو أقل من مستوى دلالة(0.05)، ولصالح رئيس القسم.

6.لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) في استجابات أفراد العينة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة على المستوى العام لمحوري المعوقات والمقترحات وأبعاد الاستبانة ككل، والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل بُعد وكل محور أكبر من (0.05) ودرجة حرية 2 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء المستجيبين.

التوصيات

1.الاهتمام بالعقل البشري من خلال تدريب وتأهيل العاملين على كيفية تطبيق نظام ضمان الجودة، وتفعيل ومراقبة دور وحدة ضمان الجودة في جميع الكليات وجعلها ثقافة تنظيمية.

2.اهتمام القيادات العليا بتطبيق إدارة الجودة الشاملة وتوفير الحوافز المالية والمعنوية للعاملين وتشجيعهم كونهم طرف مهم في إنجاح برامج الجودة الشاملة، والاهتمام بدعم البحث العلمي وذلك عن طريق دعم الأبحاث العلمية.

3.إقامة علاقات مع الهيئات الداعمة لضمان الجودة والاطلاع على خبرات الجامعات المتقدمة في تطبيق نظام الجودة.

4.الحد من المركزية ومشاركة جميع العاملين في اتخاذ القرار للتغلب على التحديات التي تعترض تطبيق نظام ضمان الجودة.

5.إجراء دراسات لأبعاد لم يتطرق إليها البحث الحالي تتعلق بالهيئة التدريسية والبحث العلمي والخدمات المجتمعية وغيرها.

6.متابعة مسار التقييم الذاتي لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في جميع الكليات والتقييم الخارجي للمؤسسة الجامعية.

قائمة المراجع:

1.بن فاطمة نور الدين(2005)، دليل إدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

2.جودة محفوظ(2004)، إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3.الحربي أحمد(2009)، استراتيجية مقترحة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

4.الخرابشة عمر(2015)، إدارة الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي(تجارب عربية وعالمية)، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، المؤتمر الدولي السابع الدار البيضاء 7ـــ 8ديسمبر72015جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

6.الخطيب أحمد(2006)، الإدارة الجامعية دراسات حديثة، ط1، عالم الكتب الحديثة، أربد، الأردن.

7. شلاش مزهر(2011)، جودة معايير اختيار عضو الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي دراسة تطبيقية في كلية الإدارة، جامعة القادسية، المؤتمر الرابع لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، جامعة الكوفة، العراق.

8.عميرة أسماء(2013)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة جامعة جيجل، رسالة ماجستير في علوم التيسير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

9.قادة يزيد(2012)، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم، جامعة أبي بكر بلقائد، الجزائر.

10.المدهون سليمان(2006)، مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة النوعية لمؤسسات التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية، م14، ع2، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

11.مدوخ نصر(2008)، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها، رسالة ماجستير في أصول التربية الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

12.الموسوي نعمان(2003)، تطوير أداء لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المجلة التربوية، م17، ع 67، الكويت.

13.إلهام، وآخرون(2016)، دور التخطيط الاستراتيجي في ضمان جودة التعليم العالي بالجامعات الجزائرية، دراسة حالة جامعة باتنة، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.

السرقات العلمية وأثرها على جودة البحث العلمي: بين المفهوم وآليات مكافحتها
Scientific thefts and their impact on the quality of scientific research: between the concept and the mechanisms of combating it

د.نوجود بيوض، جامعة باتنة 1- الجزائر
د.سعاد بوطالب، جامعة باتنة1-الجزائر

ملخص: تشكل السرقة العلمية انتهاكا أكاديميا خطيرا إذ أصبحت من جرائم العصر الأكثر توسعا وبات انتشارها يشكل خطورة على الجامعة بصفة عامة وعلى جدية البحث العلمي بصفة خاصة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على وتيرة التنمية والتطوير. لذا وجب على المؤسسات والجهات البحثية الوصية أن تسعى بكل السبل إلى مجابهتها والتخفيف من حدة انتشارها ومظاهرها من خلال إضافة برامج مصممة لاكتشاف تلك السرقات، وإشاعة روح البحث العلمي وتوجيه الباحثين والمجتمع العلمي بالجامعة نحو أخلاقيات البحث العلمي، إضافة إلى سن القوانين المؤطرة لحقوق المؤلفين، وضبط القرارات واللوائح المحددة لأخلاقيات البحث العلمي.
الكلمات المفتاحية: السرقات العلمية، البحث العلمي، أخلاقيات البحث العلمي، الأمانة العلمية.

Abstract :Scientific theft is a serious academic violation as it has become a crime of the most extensive era And its spread is a danger to the university in general and the seriousness of scientific research in particular, Which would affect the pace of development and development. Therefore, the research institutions and research institutions must seek by all means to confront them and mitigate the spread and manifestations Through the addition of programs designed to detect thefts, and to spread the spirit of scientific research and to guide researchers and the scientific community at the university towards the ethics of scientific research, In addition to the enactment of laws framed by the rights of authors, and the determination of specific decisions and regulations of the ethics of scientific research.
Keywords: Scientific thefts, Scientific Research, Ethics of Scientific Research, Scientific honesty.

مقدمة:

مما لاشك فيه أن الأمانة العلمية تعد من أهم مقومات البحث العلمي ونجاحه فهي بمثابة الركيزة الأساسية لاستمرار كل إبداع فكري ونتاج عقلي، فعدم الأمانة في البحوث ممثلة خاصة في ظاهرة السرقة العلمية من أسوأ الاختلالات العلمية التي تعيق نجاح وتطور واستمرارية البحث العلمي، وفي ظل التحولات الكبرى التي تعرفها المجتمعات الحالية "تحولات تقنية معرفية" فقد باتت هذه الظاهرة ترهق الهيئات المشرفة على البحث العلمي والمشرعين القانونيين، مما تطلب ضرورة تأطير حماية موسعة ودقيقة للبحث العلمي ضد هذه الآفة من أجل رصانة البحث العلمي واستمراريته.

إشكالية الدراسة:

إن أخلاقيات البحث العلمي هي الآلية الجيدة للتحكم في جودة السلع والخدمات المهنية كما أنها تعمل على الحفاظ على ثقة العامة في هذه المهن الحساسة، والتي تعد موضوع الساعة بالنظر إلى القضايا التي باتت تطرحها البيئة الالكترونية، حيث إعتبر بعض العلماء بأن هذا العصر هو عصر السرقات العلمية فبقدر ما حققته تقنيات المعلومات من قدرات هائلة في تفعيل النشاط العلمي خاصة في نشر والوصول إلى المعلومات والتي تزامنت مع انفتاح العلوم والمناداة بمبدأ الوصول الحر والعلم المفتوح، إلا أن موضوع الأمانة والنزاهة العلمية باتت من القضايا الحساسة التي أرهقت المؤسسات العلمية والبحثية والقانونية.

إن هذه التهديدات والتحديات التي أضحت تطرحها السرقات العلمية في مجال البحث والنشاط العلمي بحدة قد قابله تحرك الجهات الوصية بضبط تشريعات قانونية وطنية تحدد التدابير الوقائية والعقوبات القانونية والتأديبية المقررة، وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة العلمية لتحاول تسليط الضوء على قضية السرقات العلمية وتأثيراتها السلبية على النشاط العلمي، مبرزة الجهود التي تبذلها الهيئات الوصية بما يؤسس لقاعدة رصينة لأخلاقيات البحث العلمي؟.

تساؤلات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

-ما هي المفاهيم والمصطلحات الحديثة لظاهرة السرقات العلمية؟

-ما مدى خطورة السرقات العلمية في حقل البحث العلمي؟

-ما هي أهم الطرق والآليات التي رصدت لمجابهة استفحال ظاهرة السرقات العلمية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة والمتمثل في ظاهرة السرقات العلمية في كونها من بين المواضيع الحديثة في حقل البحث العلمي نظرا إلى خطورتها وسرعة انتشارها خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وهذا ما استلزم ضرورة تدخل السلطات الوصية على البحث العلمي لضبط استراتيجيات ومبادئ أساسية والحد منها وتدخل السلطات التشريعية بتأطيرها وضبط الإجراءات الخاصة بها ولذلك يمكن إبراز أهمية الدراسة فيما يلي:

-تسليط الضوء على موضوع السرقات العلمية من أجل نشر أخلاقيات البحث العلمي وضرورة الالتزام بالأمانة العلمية لترصين البحث العلمي باعتباره الركيزة الأساسية لتقدم المجتمعات.

-التوعية بمدى خطورة ظاهرة السرقة العلمية و إبراز آثارها السلبية على البحث العلمي.

-العمل على إبراز أهم الحلول الإجرائية والوقائية التي اتخذت للحد والتقليل من انتشار ظاهرة السرقة العلمية.

1.البحث العلمي وأخلاقياته:

إن البحث العلمي هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها(حيروش نور الدين، 2015، ص8)، فالبحث العلمي هو المسلك الذي يمكن لنا بواسطته حل مشكلة محددة واكتشاف حقائق جديدة عن طريق المعلومات الدقيقة والشواهد والأدلة شريطة أن تكون وفق إطار قوانين ضابطة ومنهجية واضحة.

لذا فقد حظي بأهمية كبيرة في الجانب البشري حيث "شكل الاهتمام به اتجاها عاما تأخذ به الدول المتقدمة على نطاق واسع وتسعى الدول النامية إلى التوصل به لمجابهة مشكلاتها المختلفة وتطوير أوضاعها الإقتصادية والاجتماعية، وجاء الإهتمام المتزايد بالبحث العلمي جزءا من هذا الإتجاه العام وتعبيرا عنه على أساس أن الإنسان هو مصدر القوة والتقدم في كل مجتمع وأن التربية هي التطبيق الأساسي لتحقيق القوة الذاتية لجميع أفراد المجتمع وأن البحث العلمي هو وسيلة التربية لتحسين أساليبها والنهوض بمستقبلها"(العزاوي رحيم يونس كرو، 2008، ص21).وانطلاقا من ذلكفللبحث العلمي أهمية قصوى في حياتنا المعاصرة ويمكن أن نبرز ذلك في النقاط التالية:

-يتيح البحث العلمي للباحثين التوصل إلى إجابات لتساؤلاتهم وإلى تفسير للظواهر التي يقومون بدراستها بطريقة علمية منظمة وبأسلوب منهجي بعيد عن الظن والتخمين(اللحلح أحمد عبد الله، أبو بكر مصطفى محمود، 2002، ص32).

-يساهم البحث العلمي في تطوير معارف الإنسان وتهذيب سلوكياتهم.

-يوفر المناخ اللائق والاطمئنان الذي يحفز الباحث على الإبداع والتألق.

-يساهم البحث العلمي كما نعرف في تقدم الأفراد والمجتمعات(عقيل عقيل حسين، 2002، ص27).

-يزودنا البحث العلمي بالوسائل العلمية الضرورية لتحسين أساليب حياتنا وتحسين أساليب عملنا وتطوير أنفسنا.

-تحقيق طموحات المجتمع المادية والتعليمية والثقافية.

-الرغبة في مواجهة التحدي لحل المسائل العلمية(عميمور سهام، 2012، ص54).

-البحث العلمي يتضح بأنه أسلوب تفكير علمي يؤدي إلى التحقيق من المعرفة بدرجة عالية من الصحة والدقة لأنه يعتمد على الأدلة والبراهين الثابتة لحل مشكلات الإنسان وارتقائه في مجالات حياته المختلفة(النقيب متولي، 2008، ص22).

لذا فنجاح البحث العلمي ووصول الباحث إلى تحقيق أهدافه ورغباته يستلزم عليه إحترام الميثاق الأخلاقي للبحث العلمي، وذلك بأن يكون متسلحا بأخلاق سامية تحفظ للعلم كيانه وتجنبه الوقوع في سرقة أعمال الآخرين، فأخلاقيات البحث العلمي مجموعة قيم ومبادئ يتحلى بها الباحث عند إعداد ونشر البحث، وعليه فإن تجاهل الباحث لهذه الأخلاقيات تنفي الصفة العلمية

والقيمية عن عمله البحثي، لذلك من الضروري ألا يتعرض الباحث لزملائه الباحثين من حيث خصوصياتهم أو كراماتهم أو إتباعهم الأمانة العلمية ونسب الآراء لأصحابها الحقيقيين وتجنب انتحالها أو سرقتها.

2.السرقات العلمية بين الماهية والأسباب:

1.2 تعريف السرقات العلمية:

تعتبر السرقات العلمية من أهم القضايا المطروحة حديثا في مجال المكتبات والمعلومات، والتي تم تداولها ومناقشتها بين الباحثين الأكاديميين حيث يعتقد الكثير ويتصورها بأنها القضية الأخلاقية في البحث العلمي وقد أطلقت عليها العديد من التسميات أهمها: الانتحال الأكاديمي، السرقة الفكرية، الغش الأكاديمي، هذه الأخيرة كلها مترادفات وأوجه لعملة واحدة وهي السرقة العلمية، والتي تعنيقيام الطالب أو الباحث أو الأستاذ بالاستيلاء والسطو على مجهودات غيره دون مراعاة قواعد وأساسات البحث العلمي (ياسين طالب، 2017، ص87)، ويرى محمود محمد فهميأن السرقة العلمية هي سطو الباحث على أبحاث غيره من الباحثين، حيث تأخذه الجرأة لأن يحذف اسم الباحث الحقيقي ويضع اسمه بدلا منه وينسب البحث دون أدنى تغيير فيه لنفسه (فهمي محمود، دس)، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها عملية استيلاء أو اختلاس غير مشروع لأعمال مملوكة للغير دون رضاه ولا علمه(دردور نسيم، 2013، ص60)، فالسرقة العلمية ببساطة هي أخذ أفكار وأحداث وأساليب أو أعمال الآخرين دون ذكر أصحابهم علنا أو غفلة(Smara Youcef، 2006، ص10).

إذن السرقة العلمية هي تقديم عبارات أو جمل أو أفكار أو عمل شخص آخر على أنه عمل الباحث الخاص، فضلا عن استخدام عمل الآخرين من دون الإشارة لهم، أو تقديم العمل على أنه جديد وأصيل في الوقت الذي هو مشتق وبناءا على عمل سابق(محمد فؤاد قاسم وأخرون، 2015، ص9)، وفي تعريف آخر يشير مصطلح السرقة العلمية إلى الانتحال الذي يعني تبني شخص لأفكار أو كتابات أو اختراعات شخص آخر والتصرف فيها كما لو كانت نتاجه الخاص دون الإشارة إلى مصدر هذه الأفكار أو الكتابات، أو الاختراعات سواء كان ذلك بقصد أو غير قصد.(دليل الطالب لتجنب الانتحال، ص6)، وقد قال محمد عودة عن السرقات العلمية أنها عملية غسيل الأبحاث أي هي عملية تحوير الأفكار أو تعديل السياق أو تغيير في بعض المصطلحات اللغوية وانطلاقا من المفاهيم السابقة للسرقة العلمية يمكننا الخروج والقول بأن السرقة العلمية هي أخذ أفكار ومعلومات الآخرين دون الإشارة إليهم سواء كان بطريقة عمدية أو غير عمدية بدون قصد(محمد عزة عبد العظيم، دس، ص7).

2.2 أسباب اللجوء للسرقة العلمية:

تعد السرقة العلمية من أسرع الجرائم انتشارا في المجتمع، حيث أصبحت سرقة المعلومات جريمة هذا العصر، وذلك نتيجة للتوسع الكبير لها وانتشار عدة عوامل وأسباب جعلت من الباحث يلجأ لمثل هذه الجرائم ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

-غياب الوازع الديني.

-غياب الرادع القانوني.

-فطرة الإنسان التي تحب السهل والموجود(المسعود معمري، حمد عبد السلام، 2017، ص3).
-تدني المهارات البحثية واللغوية.
-انخفاض الوعي بخطورة السرقة العلمية وعدم نضج ثقافة النزاهة العلمية.
-قلة الوعي بتقنيات الإسناد وإثبات المصادر وعدم معرفة الكيفيات المثلى للاقتباس والتوثيق(بوجرادة عبد الله، 2015، ص2).
-فشل الطالب في اكتساب الثقافة الجامعية والتي من بينها عدم قدرته على الكتابة والتحرير.
-ضيق الوقت المخصص لإنجاز البحوث والقيام بالواجبات.
-غياب الاهتمام من طرف الطلبة والباحثين في أداء بحوثهم.
-تسامح الأساتذة الكبير مع حالات الانتحال التي تصادفهم.
-جهل الطلبة بالقواعد السليمة والقوانين الصحيحة للتهميش والذي يعد هذا السبب الرئيسي والأهم في انتشار السرقات العلمية(العمري سارة، 2016، ص24).
وأشار السالم بن محمد السالم أيضا إلى أن أسباب السرقة العلمية تعود إلى(السالم سالم بن محمد، 2010، ص11-24):
-عدم الجدية في التعليم.
-الظروف والقيم المحيطية بالمجتمع.
-سهولة نسخ وتبادل المعلومات على الانترنت.
-عدم تنبيه المعلمين في تدريس مادة البحث العلمي على الأساليب الصحيحة للنقل والاقتباس والاستشهاد بمقولات الآخرين، وعدم الإشارة إلى المراجع العلمية المعتمد عليها في إعداد البحوث يعد سرقة علمية.
-وأضاف أيضا إلى وجود أسباب أخلاقية والمتمثلة في غياب الأمانة العلمية.
ويضيف سمير أبيش أسباب عديدة للسرقة العلمية والتي يمكن أن نجليها في النقاط التالية(أبيش سمير، 2017، ص103):
-عدم الإلمام الكافي بأساليب البحث العلمي السليمة وطرق جمع البيانات من طرف الطلبة والأساتذة.
-عدم إلمام الطلبة والباحثين بمصادر المعلومات الأصلية لمواضيع بحوثهم.
-مشكلة الزمن.
-الفضاء الإعلامي والالكتروني المفتوح.
-ضعف الرقابة على الأعمال الفكرية وعدم التحكم في قاعدة المعطيات الخاصة بالبحث العلمي مما يسهل كثيرا عملية السرقة.
-الصعوبات التي تواجه بعض الباحثين والطلاب في مرحلة التدرج أثناء قيامهم بأبحاثهم(الأسدي سعيد جاسم، 2008، ص18).
3.2 أنواع السرقة العلمية: للسرقة العلمية أنواع وأشكال كثيرة ولعل أكثرها شيوعا ما يلي:
السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق: وتكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداما حرفيا كما ورد في مصدره الأصلي دون استخدام لعلامات التنصيص، والإشارة للمصدر.

السرقة العلمية باستبدال الكلمات: وهي اقتباس جملة من أحد المصادر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة. ولتجنب ذلك يجب وضع أي اقتباس بين علامتي تنصيص وذكر اسم مؤلف الكتاب(الحربي هيفاء مشعل، الحربي ميساء النمشي، 2015، ص12).

السرقة العلمية للأسلوب: ويعني بها إتباع نفس طريقة المقالة الأصلية، جملة بجملة، ومقطعا بمقطع فهذه سرقة علمية مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه، هي سرقة لتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في هندسة عمله.

السرقة العلمية باستخدام الاستعارة: تستخدم الاستعارة إما لزيادة وضوح الفكرة أو لتقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر، لذا فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة رد مرجعيتها لأصحابها الأصليين(المسعود معمري، حمد عبد السلام، 2017، ص3-4)

السرقة العلمية للأفكار: في حال الاستعانة بفكرة أبدعها باحث ما يجب نسبتها له بوضوح ولا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد(بوجرادة عبد الله، 2015، ص23)

4.2 أمثلة عن السرقة العلمية:

يمكن أن تعظم السرقة العلمية أو تصغر، وأعظم مثال عليها عندما ينسخ طالب فقرة بأكملها أو مادة من الانترنت أو من مؤلفات باحثين آخرين، ويدعي أنها له، وأصغر مثال هو أن ينسخ جملة كما هي مكتوبة بالضبط في المصدر دون استخدام علامات الاقتباس وذكر المصدر، (السرقة العلمية ما هي وكيف أتجنبها، ص8)، وهناك بعض الأمثلة الشائعة من السرقة العلمية وهي:

-نقل المعلومات من الانترنت ونشرها في مكان آخر دون تحري الاستشهاد السليم.

-استخدام صياغة من مواد منشورة دون استخدام علامات الاقتباس أو ذكر المصدر.

-تسليم مقال قد تم نقله بأكمله أو جزء منه.

-إعادة صياغة أفكار أو معلومات من مواد منشورة أو مسموعة دون ذكر المصدر(أبيش سمير، 2017، ص102).

-تقديم أفكار في نفس الشكل والترتيب كما هي معروضة في مصدر آخر دون الإشارة إليه.

- شراء نص من شخص آخر والادعاء بأنه من تأليفه.

- استخدام رسم أو صورة أو فكرة لشخص آخر دون الاستشهاد المناسب. (عيساني طه، 2015، ص141)

-ترجمة أحد الأعمال من لغة إلى أخرى دون الإشارة الكاملة والصحيحة إلى المصدر.

-استخدام براهين أو أساليب منطقية دون توثيق مصدرها.

-إعادة كتابة مقطع ما دون جعله مختلفا بدرجة كافية عن المقطع الأصلي.

-اقتباس مادة علمية ما دون الاستخدام الصحيح لعلامات التنصيص حتى إذا تمت الإشارة للمرجع بطريقة سليمة(الحربي هيفاء مشعل، الحربي ميساء النمشي، 2015، ص15)

3. انعكاسات السرقة العلمية على البحث العلمي:

إن سبب تصاعد ظاهرة السرقة العلمية في مجال البحث العلمي في الآونة الأخيرة يكمن في انتشار العديد من المفاهيم الخاطئة، والتي تنعكس هذه الأخيرة بشكل كبير على عملية البحث، وعليه يمكن إدراج هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

-الضرر بالمبادئ العامة للعمل الجامعي والعلمي، والذي يتطلب تأسيسه على إنجاز عمل أصلي في إطار احترام واستعمال الاستشهاد في المصادر المستعملة.

-انخفاض المستوى الثقافي العلمي للطلبة أي البحث فقط على السهل لإنجاز العمل.

-غياب الأخلاقية عند الطلبة.

-تحديات بين المعلمين والطلبة لتأسيس العلاقة البيداغوجية.

-تحمل العقوبات إذا كانت عملية السرقة قد كشفت(Smara Youcef، 2016، ص17).

-تدني مستوى التعلم.

-السرقة العلمية تنافي لمبدأ الإبداع في البحث العلمي.

-السرقة العلمية تنافي لقيم المجتمع.

-السرقة العلمية تقلل الفرص أمام الطالب في المستقبل ليصبح باحثا جادا أو كاتبا مرموقا(السالم سالم بن محمد، 2010، ص9-13).

وكخلاصة يمكن القول بأن السرقة العلمية هي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في البحث العلمي، فهي تعد جريمة أخلاقية قبل أن تكون علمية، ويقال أيضا عنها بأنها جريمة العصر، فهي في النهاية مبدأ لانتهاك الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية التي يجب على كل طالب أو أستاذ أن يتحلى بها في بحوثه العلمية بما يعود بنتائج جليلة على البحث العلمي واستمرارية تطويره للعلم وبذلك تحسين مستوى المعيشية ورقي المجتمعات.

4.آليات مجابهة السرقات العلمية:

لكي لا يقع الطالب أو الباحث في شبهات السرقة العلمية، يجب عليه أن يقوم بعمليات التوثيق العلمي البحثي لكل المعلومات أو البيانات التي ترد في بحثه وذلك من خلال إتباع قواعد أخلاقيات البحث العلمي، من خلال الإشارة إلى مصادر المعلومات التي استفاد منها الباحث وتوثيقها (بوجرادة عبد الله، 2017، ص26)، وهناك طرق مختلفة لتجنب السرقة العلمية وهي:

1-قوانين الملكية الفكرية والتي تعتبر كوسيلة ردع وحماية قانونية، نظرا لازدياد معدلات السرقة العلمية وانتشارها في الأوساط العلمية وما تخلفه من آثار وخيمة على البحث العلمي والإبداع والابتكار، لذا علمت الجهات الوصية بالجزائر على غرار دول العالم بإفراد قرارات خاصة بالسرقات العلمية مدعمة بذلك القانون الأساسي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الذي يعتبر الإطار العام لحماية المبدعين والمؤلفين، من خلال اصدار القرار 933 المؤرخ في 2016، وهو أول قرار رسمي يتحدث عن السرقات العلمية وآليات مكافحتها وطرق تجنبها في مجال البحث العلمي.

2-البرمجيات الالكترونية كآلية حماية تقنية، تقنيات وضعت وصممت لمكافحة السرقة العلمية، وذلك من خلال برامج البحث والفهرسة وبرامج مقارنة النصوص، فهي آلية تسمح باكتشاف أي

عملية سرقة أو نسخ من الانترنت من قبل الطلاب أو الباحثين بالإضافة إلى أنها تعد أفضل وسيلة لحماية البحث من السرقة.

3-التوعية الأخلاقية كوسيلة حماية استباقية، حيث لجأت العديد من الجامعات اليوم إلى الاعتماد إضافة إلى آليات الحماية القانونية والتقنية على الحماية الاستباقية أو الوقائية وذلك بالتركيز على تلقين الممارسات الأكاديمية الجيدة والتوعية الأخلاقية وتدريب الطلبة والباحثين على كيفية تجنب السرقة العلمية(عيساني طه، 2015، ص145-148)، فالاعتراف بوجود ظاهرة السرقة العلمية من طرف القائمين على مجال تطوير البحث العلمي والارتقاء به، هو أول الطريق لعلاجها ومما لاشك فيه أن أنجع علاج لهذه الظاهرة هو التحسيس والتوعية بخطورتها والتي تهدد بنيان البحث العلمي،"(المسعود معمري، حمد عبد السلام، 2017، ص5) وقد نصت المادة 04 من القرار الوزاري 933 المؤرخ في 2016 على مجموعة من الإرشادات والتوجيهات المتعلقة بهذه الإجراءات والمتمثلة في:

-تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية.

- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه(القرار الوزاري 933، 2016)

- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.

-إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي.

-إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطلبة مساره الجامعي(القرار الوزاري 933، 2016).

ويري السالم بن محمد السالم أنه يمكن حل مشكلة السرقة العلمية من خلال التعاون بين الأساتذة والمكتبين حيث يقوم المكتبيون بفحص تكليفات وبحوث الطلاب وتعليمهم استراتيجيات البحث في الانترنت، بالإضافة إلى تعليمهم أساليب التوثيق العلمي ومناقشة كل حقوق التأليف وتوضيح القيم والتقاليد الأدبية لمهنة التأليف، كما يرى أيضا أن أهم وأفضل الطرق لحماية البحث العلمي من السرقة هو نشره على الانترنت، ذلك أن النشر على الانترنت أصبح نوع من أنواع الحماية قبل أن يكون فرصة للسارقين.

كما يمكننا إبراز أهم طرق تجنب السرقة العلمية في النقاط التالية:

-تطوير برامج للتعرف على الأفكار المسروقة.

-تصميم تقنيات للحد من ظاهرة السرقة العلمية وذلك من خلال برامج البحث والفهرسة وتطبيقات رصد التعابير على الانترنت.

-التعليم هو أفضل طريقة لتقليص حدة المشكلة.

-جعل العقاب على السرقة واضحا منذ البداية، وذلك من خلال اتخاذ سياسة واضحة للأستاذ وللجامعة التي ينتمي إليها(السالم سالم بن محمد، 2010، ص11-22).

كما أكدت الباحثة أمال ينون في دراستها على مختلف الطرق الخاصة بالأستاذ لمحاربة فساد البيئة من ظاهرة السرقة العلمية والمتمثلة في(ينون أمال، 2017، ص151-154):

-إسهام بيئة العمل الجامعي في محاربة السرقة.
-توضيح مختلف المسؤوليات والواجبات للأساتذة لمحاربة السرقة.
-إعطاء الحقوق بالعدل والتساوي لمحاربة السرقة العلمية.
-إصلاح أنظمة الترقية والتنظيم لمحاربة السرقة العلمية.

خاتمة:

إن البحث العلمي ركن من أركان المجتمعات فهو مكون أساسي لبنائها ونموها، وبالمقابل لا يمكن لهذه المجتمعات من بناء قوتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا بأخلاق فكلاهما يعد ركيزتان أساسيتان للتطور والتقدم لأن البحث العلمي في الأساس يقوم على أسس أخلاقية سامية كالأمانة العلمية التي تعد الضمانة الوحيدة لنجاح أي بحث في حين يواجه البحث العلمي مشاكل أخري لا أخلاقية عديدة كعدم الأمانة في البحوث العلمية، والسرقة العلمية التي تعتبر من أخطر الجرائم وأهم الموضوعات الحديثة نظرا لاستفحالها في مجال البحث العلمي.

ففي ظل التطورات التكنولوجية الحديثة التي ساهمت في ازدياد معدلات انتشار هذه الظاهرة، وعدم الأمانة العلمية كسلوك مخالف للظواهر الأخلاقية للأمانة البحثية أدى بالمجتمعات العلمية الممثلة بهيئاتها إلى محاولة إيجاد ووضع ميكانيزمات وأطر لمحاربتها والتي تمثلت في جملة من التشريعات، القرارات، المراسيم القانونية، والتقنيات الحديثة المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي.

قائمة المراجع:

1.الأسدي سعيد جاسم(2008)، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، مؤسسة وارث الثقافية، العراق.

2. الحربي هيفاء مشعل، الحربي ميساء النمشي(2015)، برمجيات كشف السرقة العلمية: دراسة وصفية تحليلية،كلية الآداب والعلوم الانسانية،قسم المعلومات ومصادر التعلم،جامعة طيبة، مصر.

3. السالم سالم بن محمد(2010)، السرقات العلمية في البيئة الالكترونية: دراسة للتحديات والتشريعات المعنية بحماية حقوق المؤلف، ملتقى حول البيئة المعلوماتية الآمنة: المفاهيم والتشريعات والتطبيقات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض. تمت الزيارة يوم 25-12-2017. متاح على:
http://www.scnibd.com/doc/30432674/D8%A7%D9%84%D8%B93%B1

4. العزاوي رحيم يونس كرو(2008)، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، الأردن.

5. العمري سارة(2016)، ثقافة المعلومات وظاهرة السرقة العلمية: دراسة ميدانية على طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية عبد الحميد مهري قسنطينة، ماستر علم المكتبات، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة2، الجزائر.

6. اللحلح أحمد عبد الله، أبو بكر مصطفى محمود(2002)، البحث العلمي: تعريفه خطواته المفاهيم الإحصائية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

7. المسعود معمري، حمد عبد السلام(2017)، ظاهرة السرقة العلمية مفهومها، أسبابها وطرق معالجتها، مجلة آفاق العلوم، ع9، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر. تمت الزيارة يوم: 9-1-2018. متاح على:
https://www.asjp.crist.dz » doun

8. النقيب متولي(2008)، مهارات البحث عن المعلومات وإعداد البحوث في البيئة الرقمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر

9. أبيش سمير(2017)، التصور الإسلامي لعلاج معضلة السرقة العلمية. الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر. تمت الزيارة يوم: 9-1-2018. متاح على: http://jilrc.com

10. بخولة بن الدين(2017)، أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية. الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي،الجزائر.تمت الزيارة يوم: 9-1-2018. متاح على: http://jilrc.com

11. بوجرادة عبد الله (2017). أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية. [د.ن]،[د.م]. تمت الزيارة يوم: 23-12-2017. متاح على:https://www.mu.edu.sa/sites/default/files/field/research.pdf

12. حيروش نور الدين(2015)، البحث العلمي خطواته ومراحله: التهيئة القبلية للباحث، الملتقى المشترك حولتمتين أدبيات البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، لبنان. تمت الزيارة يوم: 09-1-2018. متاح على: http://jilrc.com

13. دردور نسيم(2013)، جرائم المعلوماتية على ضوء القانون الجزائري والمقارن، ماجستير القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، الجزائر.

14. دليل الطالب لتجنب الانتحال: السرقة الأدبية، [د.ن]،[د.م]. تمت الزيارة يوم: 25-12-2017. متاح على: http://www.hw.ac.uk » student » d.pdf

15. عقيل عقيل حسين(د.ت). فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، مصر.

16. عيمور سهام(2012)، المكتبات الجامعية ودورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة الإلكترونية: دراسة ميدانية بالمكتبات الجامعية جامعة جيجل، ماجستير علم المكتبات، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة2، الجزائر.

17. عيساني طه(2015)، الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقات العلمية. الملتقى المشترك حولتمتين أدبيات البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، لبنان. تمت الزيارة يوم: 9-1-2018. متاح على الرابط: http://jilrc.com/wp-.pdf

18. قرار وزاري رقم 933(2016)، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، الجزائر.

19. محمد عزة عبد العظيم(دس)، تقييم الباحثين الأكاديميين لمدى الإلتزام بأخلاقيات البحث العلمي في مجال الدراسات الإعلامية. [د.ن]،[د.م]. تمت الزيارة يوم: 22-11-2017. متاح على: http://research.iugaza.edu.ps

20. محمد فؤاد قاسم، عبد المجيد غسان حميد، العطراني سعد سابط جابر، محمد نصري صالح (2015)، رصانة المجلات والنشر العلمي،[د.ن]، العراق.

21. ياسين طالب(2017)، جريمة السرقة العلمية وآلية مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان. تمت الزيارة يوم: 9-1-2018. متاح على الرابط: http://jilrc.com/wp-.pdf

22. ينونأمال(2017)، ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي: نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان. تمت الزيارة يوم: 9-1-2018. متاح على الرابط: http://jilrc.com/wp-.pdf

23. Smara, Youcef(2016), plagiat universitaire: le fléau du siècle se la prévention a l’action, date de visite: 22-11-2017.disponible sur: PDF.univ-tiaret.chez-regles-vol-sientifi.

مخاطر شبكة الانترنت في ظل متطلبات الأمن المعلوماتي وآليات تحقيقه

The risks of the Internet in the light of the requirements of information security and the mechanisms of the achieved

أ.وهيبة بشريف، جامعة باتنة01- الجزائر

ملخص: برزت شبكة الانترنت بعد الحرب الباردة في القطاع العسكري الحربي، لكن ما لبثت أن تغزو كل مجالات العلمية والعملية، وبدأ الحديث حول ما تحمله مضامين هذه الشبكة وانعكاسه على المجتمع، فبعد فترة من الزمن، بدأ الجدل بين الباحثين حول تأثير وسيلة الوسائل ألا وهي الانترنت على الأفراد والمجتمع، التي مازالت تشهد تضارب الآراء والاتجاهات حولها، حيث برزت دراسات حول مخاطر هذه الوسيلة، خاصة في ظل ترجيع احتمالات سوء استخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات الناشطة، ومن هنا، يتبادر إلينا طرح الإشكالية التالية: ما هي مخاطر شبكة الانترنت في ظل متطلبات الأمن المعلوماتي؟

وتوصلت هذه الورقة البحثية إلى أن الانترنت يشكل العديد من المخاطر سواء على الأفراد أو المؤسسات على حد سواء، من تهديد سرية المعلومات وكذا الإباحية الالكترونية، إضافة إلى تهديد أمن الدول وسيادتها، مما وجب إيجاد منظومة تشريعية و أخلاقية صارمة للحد من هذه التجاوزات و الاستثمار الأمثل لوسيلة الوسائل.

الكلمات المفتاحية: الانترنت، الوقاية، وسيلة الوسائل، الأمن المعلوماتي.

Abstract: The Internet has emerged after the cold war in the military sector in war, but the scaffolding invade all areas of scientific and process, started to talk about what's in the contents of this network and reflect on the society, after a period of time, the controversy between researchers on the impact of the means the means, the Internet on individuals and society, which is still witnessing conflicting views and trends around, as studies on the risks of these means, especially in the light of the reverse their possible misuse by individuals and institutions that are active, and here, the problem comes to us ask the following: What are the risks of the Internet in the light of the requirements of the information security?

Keywords: internet, Internet dangers, prevention, as a means of means of information security.

مقدمة:

تواصلت الجهود في اختراع الوسائل التكنولوجية الحديثة، حيث ظهرت الانترنت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة، هذه الشبكة التي مكنت الفرد أين ما كان، وفي أي وقت، أن يوصل صوته وصورته في آن واحد إلى أبعد مكان، ما ميزها عن أية وسيلة أخرى، حتى أنها أدخلت مصطلحات ومفاهيم خاصة بها، فلم يعد استعمال مصطلح جمهور الانترنت، مستعملا كثيرا، بل ظهر مفهوم "مستخدمي الانترنت" والذي شاع صيته واستخدامه في الدراسات الاتصالية والإعلامية، حيث اشتغل الباحثين والعلماء في مجالات مختلفة، خاصة مجال علوم الإعلام والاتصال، بعدما تباينت آرائهم واختلافاتهم حول تصنيف هذه الوسيلة، فهناك طرف، صنفها على أنها وسيلة إعلام نتيجة لوجود مؤسسات إعلامية تنشط على هذه الشبكة ومنه تبث الخبر على نطاق واسع للجمهور، في حين الكفة الأخرى مالت إلى إعتبار وسيلة الإنترنت وسيلة اتصال حديثة، حيث مكنت المستخدمين من الاتصال والتواصل مع الآخرين، ونقل الثقافات من مكان إلى آخر، ومنه ألغت هذه الوسيلة الحدود الجغرافية التي أعاقت الاتصال منذ القدم، وجعلت الاتصال يحدث في ثانية فقط، في حين كان هناك طرف آخر، ذهب إلى أن الإنترنت ليست وسيلة اتصال ولا وسيلة إعلامية، بل هي وسيلة الوسائل، كونها شملت كل خاصية من خصائص الوسائل التقليدية، فأخذت خاصية المكتوب من الجريدة الورقية، وخاصية الصوت من الإذاعة المسموعة، وخاصية الرؤية من التلفزيون، وبذلك دمجت القراءة والمسموع والمرئي فيها، ما جعلها وسيلة تستهوي العديد من الأفراد، لينتقل تركزهم واهتماماتهم على دور وسائل الإعلام والاتصال ومدى تأثيرها على المجتمع، ومنه الانشغال بتأثير مضامين الوسيلة الجديدة ألا وهي الانترنت على الأفراد والمنظمات على حد سواء باعتبارها من الوسائل الأكثر تطورا وعصرنة، إلى البحث والنقاش حول ايجابيات الانترنت ومخاطرها، ومما سبق، يتبادر إلينا طرح الإشكالية التالية:

-ما هي أبرز مخاطر شبكة الانترنت في ظل المجتمع المعلوماتي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التالية:

-ما المقصود بالإنترنت، الأمن المعلوماتي؟

-ما هي الآليات المنتهجة للحد من مخاطر الإنترنت في ظل المجتمع المعلوماتي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نعتمد على المحاور الآتية:

المحور الأول: المدخل المفاهيمي

المحور الثاني: مخاطر شبكة الانترنت في ظل المجتمع المعلوماتي.

المحور الثالث: الآليات المنتهجة للحد من مخاطر الإنترنت في ظل متطلبات الأمن المعلوماتي.

أولا. مدخل مفاهيمي:

الانترنت: تتلخص الإنترنت في كلمة Internet (Michel Grenie, 1997, p126)، كلمة منحوتة من كلمتين Interconnection، وهي بمعنى أكثر من شيئين ببعضها البعض، وكلمة شبكة Network فاستعير من الكلمة الأولى الجزء الأول منها هو Inter، ومن الثانية الجزء الأول هو Net فصارت الكلمة هي Internet، وكثير من يعتقد أن الجزء الأول مأخوذ من كلمة

Inter national ويصفها بأنها الشبكة الدولية للمعلومات، حيث أنه عندما أطلق اسم Internet على الإنترنت لم تكن دولية بل كانت شبكة محلية أمريكية.(علي محمد شمو، دس، ص240).

وهي أيضا تعتبر" شبكة ضخمة من الحواسيب تربط بين العديد من الأعمال والمعاهد والأفراد في أنحاء العالم، وكلمة إنترنت مأخوذة من اللغة الانجليزية، وهي في الانجليزية اختصار لعبارة تعني شبكة الشبكات المترابطة، حيث يربط الإنترنت بين عشرات الآلاف من الشبكات الحاسوبية الصغيرة، وتبث هذه الشبكات كميات ضخمة من المعلومات في شكل كلمات وصور وأصوات"(الموسوعة العربية العالمية، 1999، ص163).

المجتمع المعلوماتي: ويقصد بالواقع الافتراضي Virtual Reality " كل ما يحاكى الواقع أو يناظره إلى درجة يخيل لنا معها أنه واقع، ويقصد بها كذلك ما يتجاوز هذا الواقع، والواقع الخائلي هو مفهوم آخر من المفاهيم التي أضافتها تكنولوجيا المعلومات إلى قاموس حياتنا، وينظر إليه على أنه بيئة اصطناعية لممارسة الخبرات بصورة أقرب ما تكون إلى تلك الموجودة في الواقع"(مجبل لازم المالكي، دس، ص253-254).

الأمن المعلوماتي: ويقصد به إيجاد آليات وإجراءات لحماية المعلومات والبيانات الموجودة على شبكة الانترنت من عمليات التخريب والسرقة، وكل أشكال الإجرام الممارسة عبر الانترنت، بإتباع استراتيجيات وقائية وعلاجية.

ثانيا. مخاطر الإنترنت في ظل المجتمع المعلوماتي:

المشاكل اللا أخلاقية: تتضمن شبكة الإنترنت حوالي مليون صورة أو رواية خليعة جنسية، كما أن هناك معلومات تعطي لبعض المستخدمين عن عناوين بيوت الدعارة في العديد من مدن العالم، والأثر من ذلك وجود أحاديث هاتفية جنسية تؤديها بعض الفتيات ومدربات المؤسسات المشتركة في الشبكة.

المعلومات التي تشجع العنف والإجرام: هناك بعض التطبيقات التي يعتقد بأنها تساعد على العنف والإجرام، فهنالك هجمة صحفية أثيرت في ولاية أركناس الأمريكية حول طفل في العاشرة من عمره كان يحاول صنع قنبلة من خلال المعلومات التي حصل عليها عبر الشبكة فانفجرت عليه وقتلته(ريا أحمد الدباس، 2010، ص277).

تهديد الإنترنت لسيادة المعلومات: لم تكن سيادة الدولة على المعلومات، وبالتحديد قدرتها على منع الغير من خارج حدودها من أن يحصلوا على المعلومات عن قضايا الشأن الداخل، حيث أن انتهاك الإنترنت لسيادة الدولة للمعلومات لا يقارن بوسائل الإعلام التقليدي، حيث أن الإنترنت مكن المواطنين في أي دولة من المقارنة مع أوضاع غيرهم في كافة أرجاء المعمورة، ولم يعد بإمكان أي دولة إخفاء الأسرار عن مواطنيها، كما أن حكومات العالم عاجزة عن احتكار المعلومات وإخفاء الحقائق(إبراهيم حمادة بسيوني، 2008، ص66-67).

الجريمة الالكترونية: وفقا معطيات أحد مكاتب الأبحاث المعنية فإن الشركات الأمريكية أنفقت 6 مليارات دولار لمقاومة هجمات "قراصنة الكمبيوتر" خلال عام 2000، وأن هذا سيتجاوز 20 مليار دولار عام 2004(محمد فتحى، 2003، ص73).

خلقت الجرائم الالكترونية ما يسمى بـ "الحرب الالكترونية"، حيث تكون المعلوماتية هي الساحة التي يتحارب فيها الأعداء، ومثال على ذلك "حرب الهاكرزية" بين مجموعات عربية ويهودية، التي استمرت عدة أشهر عامي 2000 و2001 حيث قام كل طرف بتعطيل وتخريب مواقع الطرف الأخر، فقد تم في الشهر الأول لهذه المعركة في أكتوبر 2000 بتخريب 40 موقع يهودي مقابل 15 موقع عربي(طارق محمود عباس، 2003، ص47).

حيث نقلت وكالة رويترز بتاريخ 2010، أن شركة المعلومات والبحث العملاقة غوغل قد بدأت حملة داخلية لاستبدال نظام "ويندوز" بعد المخاوف الأمنية الالكترونية(عباس بدران، 2010، ص13).

مشاكل حقوق النشر والتأليف: تعتبر حقوق النشر والطبع للمنتجات الفكرية المختلفة من الأمور المهمة والحساسة للمؤلفين والناشرين التي يترتب عليها أمور قانونية ومالية(ريا أحمد الدباس، 2010، ص277).

حيث أن النشر الإلكتروني يعتمد على التخزين والبث والتقديم الرقمي للمعلومات على أن تنظم المعلومات في شكل وثيقة ذات بناء معين، ويمكن أن تشمل هذه الوثائق معلومات نص أو صور أو رسومات(محمد فتحي عبد الهادي، 2001، ص26).

الفجوة الرقمية (التكنولوجية): استخدام الإنترنت يعتمد على تكنولوجيا غالية الثمن بالنسبة للجنوب، وأحيانا نادرة الوجود بالمقارنة بالدول الصناعية، فحوالي 80% من دول العالم تعاني من نقص شديد في البنية التحتية للاتصالات(أحمد محمد صالح، دس، ص27).

وفي التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لعام 2001 حول الشراكة من أجل محاربة الفقر الذي قدم معطيات لغاية عام 2000 ترد النسبة كما يلي وبالصيغة التالية:"مستخدمو الإنترنت حسب المنطقة (الإقليم) النسبة المئوية من السكان، في الدول العربية 0,6، وهذا مقارنة بأمريكا 54,3%، ودول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية عالية الدخل (باستثناء الولايات المتحدة) 28,2%(معن النقري، 2003، ص35).

إن الدول العربية قد أحرزت بعض التقدم نسبيا في مجال المعلوماتية، ولديها إمكانيات تطبيق الحكومة الإلكترونية، لكن الأوضاع التي تعرفها تلك البلدان أشارت إلى أن ثمة فجوة كبيرة بينهم وبين بقية دول العالم(راسم مجمد جمال، 2006، ص188).

والحكومة الالكترونية حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):" استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالخصوص الإنترنت، كأداة يهدف وضع حيز التنفيذ إدارة ذات جودة عالية"(زهرة بوراس، بوشارب أحمد، 2014، ص17).

أما منظمة الأمم المتحدة فعرفتها بأنها "هي التحسين المستمر للخدمة المقدمة، المشاركة الدستورية والحوكمة المرتبطة بتغير شكل العلاقات الداخلية والخارجية بالاعتماد على التكنولوجيات، الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة"(زهرة بوراس، أحمد بوشارب، 2014، ص16).

وهناك عدة عوامل مسببة للفجوة التكنولوجية، كعدم اهتمام الدول النامية اهتماما كافيا بالتعليم في مراحله المختلفة، فما زالت غالبية السكان تجهل القراءة والكتابة، بالإضافة إلى عيوب نظم

التعليم القائمة بالشكل الذي لا يساعد على استيعاب وتطوير التكنولوجيا المستوردة(السيد رشاد غنيم، 2008، ص132).

إن كلمة التكنولوجيا التي "عربت تقنيات من الكلمة اليونانية تكني، وتعني مهارة أو حرفة أو صنعة، والكلمة "لوجيا" وتعني علما أو فنا، وتصير بعض الكتابات إلى أن المقطع الثاني من كلمة تكنولوجيا وهو"Logic" ويعني منطق، وبذلك فإن كلمة تكنولوجيا تعني علم المهارات بشكل منطقي لتأدية وظيفة محددة"(عبد الفتاح أبو معال، 2006، ص243).

ويعتبر "صادق الحمامي"أن من بين الأسباب التي جعلت تأخر البلاد العربية " تلك الرؤية الأخلاقية المفروضة على الشبكة والتي تحدد قيم مسبقة للمستخدم إن اتبعها فهو مستخدم سوي، وإن رفضها فهو مستخدم ضال مائع"(http://arabic. Tebyan.net/index.aspx ?pid=44602, 29-03-2016, 11 :42.).

هناك خطوات لتقليل حجم الفجوة الرقمية ومن أبرزها مايلي: قيام الحكومات بإنشاء مراكز بحوث وتطوير مشاريع رائد للعلوم والتكنولوجيا على مستوى القطاعين العام والخاص، و العمل على تكوين ربط الكتروني بين مؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة (G-2-G) وبينها وبين المواطنين وبين الحكومة والأعمال (G-2-B)(محمد سمير أحمد، 2009، ص106-107).

تسيطر اللغة الانجليزية على 89% من المواقع المصرية، حيث قام الباحث" هشام فتحى" في أطروحة الماجستير بتحليل المواقع المصرية المتاحة خلال الشبكة العنكبوتية، حيث اختار الباحث عينة بلغت 625 مفردة من أصل 1545 موقعا مصريا، واحتلت اللغة العربية المركز الثاني بنسبة 9%(محمد فتحى عبد الهادي، 2007، ص87).

جرائم الفضاء الرقمي: هناك العديد من الجرائم التي تحدث في الفضاء الرقمي، نذكر منها:

-التدمير والتخريب المعتمد: يحاول مرتكبو التدمير المعتمد غزو أو تدمير أجهزة النظام والبرمجيات أو بيانات ويتراوحون بين المتلاعبين والموظفين المستائين إلى الجواسيس، على الرغم من بعض المتلاعبين(عثمان قاسم داود اللامي، أميرة ستكرولي البياتي، 2010، ص214).

-التسلسل أو الاختراق في إنترنت (الهاكينغ Hacking): يعتمد الكثير من مستخدمي إنترنت من تسلسل أو اختراق أجهزة أشخاص أو مؤسسات دون استئذان، فيبدأ بعضهم على سبيل التجربة والفضول، وعندما يتمكن، يعجبه الأمر وينساق فيه إلى حين بعيد، فيدخل أجهزة مستخدمي إنترنت لا يعرفهم شخصيا ولا يعرف حتى مكان تواجدهم لسرقة أسرارهم والاستيلاء على ملفاتهم الخاص(فضيل دليو، 2002، ص20).

إن القرصنة عبر الإنترنت تتم بالمحاولة الحصول على معلومات مخزنة في ذاكرة الكمبيوتر دون وجه حق، قصد الاستعمال المباشر أو غير المباشر، وهي تعتبر من أكثر الجرائم المعلوماتية انتشارا وتنوعا، مما أدى إلى نشوء عدد كبير من المنظمات المتخصصة في محاربة المحاكاة (Counterfeit)، وتقدر بعض مصادر منظمة اتحاد صناعة البرمجيات والمعلومات (S.I.I.A) خسائر هذا النوع من القرصنة في سنة 1998 فقط حوالي 11 مليار دولار في مجال

البرمجيات، بغض النظر عن قرصنة الموسيقى والإنتاج الأدبي والعلمي(فضيل دليو، 2002، ص13-14).

أشار استبيان الجرائم وأمن الكمبيوتر التي كلف بإجرائها مكتب التحقيقات الفيدرالية (أف بي آي) أن"مؤسسات الأعمال الأمريكية تتكبد خسائر مالية متزايدة نتيجة لمخالفات وجنايات أمن المعلومات، ونشرت النتائج في بيان صحفي أصدرته مؤسسة أمن الكمبيوتر أو Computer security Institute وهي جمعية من مهني الأمن المعلوماتي ومقرها كاليفورنيا.

واشترك في الاستطلاع أكثر من 500 مسئول من أمن المعلومات أو أجهزة كمبيوتر من شريحة عريضة من مؤسسات الأعمال، وهذا الاستطلاع هو سادس استطلاع سنوي من تجربة المؤسسة، واجري في عام 2000، وأفادت نسبة 85% من المستطلعة آرائهم أن مؤسستهم تعرضت لأحد أنواع المخالفات الأمنية، ونسبة 35% (186 من المجيبين على توفير بيانات على خسائر بقيمة 378 مليون دولار)(يوسف حسن يوسف، 2011، ص221-222).

وهناك العدد من البرمجيات المستخدمة في التدمير والتخريب، أهمها: الباب المسحور: تعد مجموعة التعليمات التي تسمح للمستخدم بتجنب إجراءات الأمن القياسية لنظام الحاسوب، يعضها المبرمجون لتسهيل تعديل البرمجيات وقد تستغل إحدى الأبواب المسحورة التي تركها المبرمجون في تعطيل 6000 جهاز حاسوب.

حصان طروادة: برنامج يحتوي على تعليمات مخفية يمكن أن تسبب الضرر فمثلا يمكن أن يحدد حصان طروادة رقم معين ويهمله أو يجمع الاختلافات التي تؤدي إلى التدمير ويضعها في حساب معين.

القنبلة المنطقية: تعد نوعا من حصان طروادة يقوم بتنظيم أعمالها التدميرية لكي تظهر حيث يظهر طرف معين كبدء برنامج معين، وتستخدم عادة في الانتقام والتخريب، كما حدث في عام 1988 في إحدى قضايا المحكمة الفيدرالية بقيام أحد المبرمجين العاملين في شركة Omege Engineering في Bridgeport Jersey بابتكار قنبلة منطقية، انفجرت بعد 20 يوما حاذفة لكل البرمجيات الإنتاج والتصميم للشركة ومعطلة تسهيلاتها لدعم والتجديد وقدر الضرر الكلي بـ 10 مليون دولار بسبب طرده منها بدافع الانتقام(عثمان قاسم داود اللامي، 2010، ص214-215).

الفيروسات: البرامج و الدودية وأحصنة طروادة، عبارة عن "برامج ضارة تسبب الضرر للحواسيب وللمعلومات الموجودة فيه أو قد تسبب إبطاء سرعة الإنترنت ".

وكان أول ظهور عام 1983 حيث تفشى فيروس في برنامج Xun، ويرى "العبيدي" أن أول مكتشف للفيروس يعد أحد المبرمجين، الذي قام بحماية معلومات حاسوبه من عمليات النسخ والتقليد والتكبير يقوم بتخريب النسخ المقلدة عن برنامجه أو معلوماته(عثمان قاسم داود اللامي، 2010، ص216-217).

فحسب خبير اسباني في محاربة الفيروسات يوجد حاليا في عالم الإنترنت حوالي 45 ألف فيروسا معلوماتيا، وقد قدر عدد الفيروسات النشطة شهريا ما بين 600 و800 فيروسا، ومن

أشهرها: مليسا ، تشرنوبيل، وفيروس الحب، لقد تسبب هذا الفيروس ذو الاسم المغربي (I love you)، والذي بلغ ذروته انتشاره من خلال البريد الالكتروني(فضيل دليو، 2002، ص20).

ويعتبر "مل" المراهق الكندي (الذي اشتهر باسم Mafiaboy خير مثال على ذلك، فقد استطاع في فبراير 2000 أن يتسلل إلى عمل المئات من مواقع الويب، وتسبب بذلك في خسارة ملايين الدولارات لشركات مثل Yahoo. Cnn. Buy. Com ولقد تم اكتشافه من طرف الشرطة الفيدرالية الأمريكية (FBI) التي قدمته للمحاكمة في ماي 2000، وتسبب في خسارة تسعة مليار فرنك، كما ذهبت ضحيته في أمريكا حوالي 95 بالمائة من الشركات، والتي قدرت مؤخرا خسارتها بـ 56 مليار دولار(فضيل دليو، 2002، ص21).

انتحال الشخصية Impersontion: يحدث خطر انتحال الشخصية عن " طريق قيام المهاجم بسرقة مفتاح التشفير السري، أو اقتناص الاسم وكلمة السر، خلال مرورهما بالشبكة أو بالتسجيل بعض الرسائل المارة بالشبكة، وإعادة إرسالها في وقت لاحق Replay"(حسن طاهر داود، 2004، ص102).

الطعن والقذف عبر الإنترنت(بهاء شاهين، 1999، ص73):

التجسس: حيث يتم التجسس على الموظفين فقد جاء في مسح ميداني أجرته حديثا الجمعية الأمريكية لإدارة أن نسبة 63% من أرباب العمل، يمارسون نوع من الرقابة أو التجسس على موظفيهم وتشمل هذه الممارسات تحري ملفات الكمبيوترية، وسجلات ترددهم على شبكة الإنترنت(أحمد نافع المدادحة، محمد عبد الدبس، 2012، ص191).

الإباحية الإلكترونية: ففي بريطانيا اكتشفت الشرطة بمحض الصدفة منزلا بمدينة "سانت ليوناردر" يدار لأعمال منافية للآداب في أكتوبر 1997، وقد ألقت الشرطة القبض على ستة عشر رجلا بتهمة إنتاج وتبادل الصور الإباحية الخاصة بالأطفال، وكان جهاز الكمبيوتر يحتوي على ألاف الصور الخليعة، والتي يصعب الوصول إليها دون معرفة كلمة السر Pass Word(شريف درويش اللبان، 2005، ص130).

المساعدة على الانتحار: وفرت شبكة الإنترنت خدمة خاصة للانتحار، لتسهيل عملية قتل النفس لكل من يرغب في ذلك، نظر دفع المقابل المادي لذلك، وقد ساعدت هذه الخدمة امرأة واحدة على الأقل في الإقدام على الانتحار، كما أرسلت طرود بريدية من أقراص " سيانيد البوتاسيوم" القاتلة لسبعة أشخاص طلبوها عن طريق الإنترنت.

واكتشفت الشرطة اليابانية هذا الموقع في 15-12-1998، وقد تبين أن الشخص الذي يديره صيدلي يمتلك ترخيص بمزاولة المهنة، وكانت الشرطة تبحث عن شخص طلب كبسولات "سيانيد البوتاسيوم" عن طريق الموقع، الذي كتب فيه باللغة اليابانية أنه مخصص للأشخاص الذين لا يعرفون طريقة الحصول على العقار الصحيح للانتحار، ويعرض الموقع الكبسولة الواحدة بمبلغ يتراوح بين 258 و 430 دولار(شريف درويش اللبان، 2005، ص131).

تجارة البويضات البشرية: لقد ساهمت شبكة الإنترنت في" تسويق المنتجات وترويج لها، عن طريق التجارة الإلكترونية، إلا أن الأمر تعدى تلك التجارة إلى تجارة غير شرعية عرفت بـ "تجارة بويضات البشرية"، التي ظهرت في بعض الأوساط الطبية في الغرب، وأثارت جدل

حول هذا النوع من التجارة، والتي بدأت تنتشر على نطاق واسع من خلال شبكة الإنترنت، وقد كشفت إحدى الدراسات الجامعية أن هذه التجارة أخذت بالتوسع، نتيجة النمو الذي حدث في عيادات الخصوبة المنتشرة هناك، والتي يتعامل معها الأزواج الذين لم ينجبوا أطفالا بالطرق العادية، لقد أصبح بعض الطالبات في بعض جامعات العالم الكبرى والتي تتمتع بسمعة طيبة في التعليم، هدفا للراغبين في شراء بويضات وتطلب بعض الإعلانات المنتشرة في المجالات العلمية، بويضات فتيات يتمتعن بعيون زرقاء، وبشرة بيضاء وصحة جيدة، ولا يتعاطين المخدرات، وذلك من أجل ولادة أطفال أصحاء"(أحمد نافع المدادحة، محمد عبد الدبس، 2012، ص 190)

الجرائم المالية:

-السطو على أرقام البطاقات الائتمانية(منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، 2006، ص239).

-القمار عبر الإنترنت.

-تجارة المخدرات عبر الإنترنت.

تهريب أموال عصابات المخدرات: تستخدم شبكة الإنترنت كأداة لتهريب الأموال المجمعة من تجارة المخدرات، والتي يطلق عليها اسم الأموال القذرة، ويشير تقرير أعدته منظمة الأمم المتحدة وصندوق الدولي أن (28,5) مليار دولار من الأموال القذرة تهرب سنويا الكترونيا عبر شبكة الإنترنت لتخترق وتورط (67 دولة من بينها أمريكا وبعض الأقطار العربية والإسلامية)، وقد تعرضت هذه الدول إلى انتقادات حادة من قبل الهيئة الدولية لمكافحة الجرائم الاقتصادية.(خالد عبده الصرايرة، 2007، ص98).

ونشأ مصطلح غسيل الأموال عام 1931، لدى محاكمة رئيس عصابة المافيا "ألفونس كابوني" الشهير باسم " الكابوني" عندما حاولت عصابة إبراز المصدر القانوني لأموال الطائلة المحصلة بطريقة غير قانونية (ابتزاز، سرقة، دعارة، قمار، مخدرات)(فضيل دليو، 2002، ص22).

أوضح تقرير أعدته الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي إلى أن 28.5 مليار دولار من الأموال القذرة تطير سنويا عبر الإنترنت لتخترق حدود بعض الدول في أنحاء مختلفة من العالم لغسلها(أحمد نافع المدادحة، محمد عبد الدبس، 2012، ص190).

إن غسل الأموال Money laundering أو ما يعرف بالغسل الالكتروني للأموال Electronic money، وما أثر على القوانين السرية للحسابات في هذا الصدد، قامت بعض البنوك بفتح مواقع لها على الإنترنت ومارست غسيل الأموال، إلا أنها تم اكتشافها بعد ذلك، فحسب تقرير المكتب الأمريكي لتقويم التكنولوجيا أنه بين 1% من التحويلات تنطوي على غسيل أموال، وتبعا لهذا يقدرون أن أكثر من 300 مليون دولار يتم غسلها سنويا(السيد أحمد عبد الخالق، 2008، ص178).

جريمة الإرهاب الالكتروني: إنه "العدوان أو التخويف أو التهديد ماديا أو معنويا باستخدام الوسائل الإلكترونية الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان دينه أو نفسه أو عرضه، أو عقله، أو ماله بغير حق بشتى صنوفه وصور الإفساد في الأرض، وبالتالي فلكي ننعت شخصا ما بأنه إرهابياً على الإنترنت، وليس فقط مخترقاً، فلا بد وأن تؤدي الهجمات التي

يشنها إلى عنف ضد الأشخاص أو الممتلكات، أو على الأقل تحدث أذى كافياً من أجل نشر الخوف والرعب"(http://diae.net/16243.04-01-2016 .15:00 h)

كان أول استخدام لكلمة الإرهاب الإلكتروني في فترة الثمانينات في دراسة "Barrycollin" التي خلص فيها إلى صعوبة تعريف ظاهرة الإرهاب التكنولوجي بدقة.(صابرو شعنبي، 2015، ص108-109).

وهناك من يرى أن الإرهاب الالكتروني هو إرهاب معلوماتي Cyberterrorism، حيث ذهب مركز حماية البنية التحتية الوطنية الأمريكية NIPC إلى عدّ الإرهاب المعلوماتي عبارة عن "فعل إجرامي يمارس بواسطة الحاسوب، أو أدواته، فيفضي إلى نشر العنف، والموت، مع إثارة الهلع"(حسن مظفر الرزو، 2007، ص214).

إن جرائم الفضاء الرقمي خلقت ما عرف بـ "أعداء الإنترنت"، الذين تم تصنيفهم إلى:

-المتطفلون: (الهواة) Hackers فالمتطفل هو الشخص الذي يشعر بالفخر لمعرفته بأساليب عمل النظام أو الشبكات، بحيث يسعى للدخول عليها بدون تصريح وهؤلاء الأشخاص عادة لا يتسببون بأي أضرار مادية.

-المخربون (المحترفون) Carckers هو الشخص الذي يحاول الدخول إلى أنظمة الكمبيوتر دون تصريح وهؤلاء الأشخاص عادة ما يتسببون في أضرار مادية بعكس المتطفلين.

-الفيروسات: هو برنامج يكرر نفسه على نظام الحاسوب عن طريق دمج نفسه في البرامج الأخرى، وتأتي الفيروسات في أشكال وأحجام مختلفة(ربحي مصطفى عليان 2015، ص279-280).

-المخادعون: "وهؤلاء يتمتعون بقدرات فنية عالية، باعتبارهم عادة من الأخصائيين في نظم المعلومات، ومن أصحاب الكفاءات، وتنصب معظم جرائهم على شبكات تحويل الأموال، ويمكنهم التلاعب بحسابات البنوك أو فواتير الكهرباء والتليفون أو تزوير بطاقات الإئتمان، وهذه الفئة من المجرمين لها موهبة خاصة في الاستحواذ على ثقة الناس".

-لصوص نظم المعلومات: هم "أشخاص يقتحمون نظم المعلومات، بالتعدي المادي عليها، وعلى البرامج المتحكمة في تشغيلها، للحصول على خدمات أو أهداف غير مشروعة"(ربيعة قندوشي، 2012، ص107-108).

-الأوساط المهنية: الوسطاء مجموعة من الأشخاص ينحصر دورهم في تمكين المستخدم من الدخول على الشبكة والاطلاع على ما يريد، ولذلك فمنهم من ينقل الخدمة ومنهم من يمكن المستخدم من الوصول إلى المواقع، ومنهم من يخزن المعلومات أو ينتجها"، وينشط في مجال الوساطة العديد من الأطراف مثل:

-متعهد الوصول: شخص طبيعي أو معنوي يقوم بدور فني لتوصيل المستخدم إلى شبكة، وذلك بمقتضى عقود اشتراك تضمن توصيل العميل إلى مواقع التي يريدها.

-متعهد الإيواء: شخص طبيعي أو معنوي، قد يكون شركة تجارية أو أحد أشخاص قانون العام، مثل الجامعات والمؤسسات العامة يعرض إيواء صفحات الويب على حساباته الخاصة(ربيعة قندوشي،2012، ص108-109).

ويتسبب الإنترنت أيضا في وصول مستخدمين آخرين غير مرغوب فيهم إلى المعطيات والملفات الموجودة على الشبكات المحلية، وهي مشكلة تعيق انتشار الإنترنت، لأن الخوف من تجسس المشتركين في الإنترنت، ومن التخريب، وسرقة الهوية الذاتية وفقدان سرية المراسلات، كل ذلك أدى إلى الحذر من الاقتراب من الخدمات المباشرة التجارية(عبد الحافظ محمد سلامة، وائل أبو مغلي، 2002، ص78-79).

ويقول بعض المحللين أن كثيرا من القراصنة " يتسابقون في نشر البرامج المقرصنة عبر مواقع الدردشة بواسطة لوحة مفاتيح الحواسيب، للتباهي فقط بقدراتهم في سرعة كسر نظام حماية النسخ، ويقدم البعض الآخر هذه البرامج كخدمة مجانية بحجة أن تكاليفها، خاصة أن طلاب المدارس والجامعات ومستخدمي الدول الفقيرة، يشكلون الغالبية العظمي من مستخدمي البرامج المقرصنة في العالم"(فضيل دليو، وآخرون، 2002، ص14-15).

رأى " حسين عبد الجبار" أن للإنترنت أضرار كثيرة ومتنوعة، جملها في: الأضرار العقيدية، الأضرار الأخلاقية: مثل المواقع الإباحية، الأضرار الاجتماعية: مواقع المخدرات، الأضرار الاقتصادية: مثل غسيل الأموال(حسين عبد الجبار، 2008، ص87-88).

إدمان الإنترنت: في مسح أجري في أواخر عام 1995 تم تقدير 9,5 مليون مستخدم للإنترنت في الولايات المتحدة فقط، يقضون في المتوسط 6,6 ساعة أسبوعيا على الإنترنت، وقد وردت التقارير عن حالات إدمان الإنترنت Internet addication حيث يقضي بعض مستخدما الشبكة 18 ساعة يوميا في الاتصال المباشر معها، لينفقوا بذلك مئات الدولارات في مقابل فواتير التليفونات الشهرية(شريف درويش اللبان، 2005، ص 40-42).

غياب التشريعات القانونية: مع التوسع في " صناعات تكنولوجيا المعلومات وانتشار تطبيقاتها في المجالات المختلفة وتبادل المعلومات عبر الحدود، ظهرت الحاجة إلى وضع العديد من التنظيمات والتشريعات واللوائح التوحيد القياسي، ومن أهم الجوانب التي يجب تغطيتها تشريعيا هي تلك المتعلقة بالملكية الفكرية وحماية الأسرار الصناعية والتجارية"(السعيد مبروك إبراهيم، 2014، ص95-96).

وقد أدى غياب القوانين التي تنظم العمل الإعلامي في البيئة الالكترونية، والاهتمام بضبط وتقنين الجوانب التقنية والفنية لهذه البيئة، أكثر من الاهتمام بالتنظير للحقوق المهنية، وقبة عدد العاملين في بعض المواقع، وقلة القيود المفروضة على العمل الإعلامي، إلى عدم إمكانية تحديد صبغة طبيعة الحقوق التي يتمتع بها الإعلاميون في هذه بيئة، وتراجع الاهتمام بصياغة تشريعات ومواثيق تنص على حقوقهم، كما أدى غياب الجمعيات والاتحادات التي تهتم بسن التشريعات ومواثيق تنص على حقوق الإعلاميين في البيئة الالكترونية(السيد بخيث، 2011، ص122).

ففي الصين التي يتجاوز معدل القرصنة فيها نسبة 95 بالمائة، ويحصل على أحدث الألعاب أو أنظمة التشغيل وعلى غرار الصين تتغاضى معظم دول العالم المستهلكة للبرمجيات عن قراصنة البرمجيات وتعرض عن سن القوانين المضادة لهم، بل يوجد منها من ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بنسبة لقوانين تبيح قرصنة البرمجيات، مثل الأرجنتين، لأنها تعتبر العكس وتصب في مصلحة الدول المنتجة للبرمجيات وعلى رأسها أمريكا(فضيل دليو، وآخرون، 2002، ص17).

إن شبكة الإنترنت تقلل من مشاهدة التلفزيون قراءة الصحف لدى الشباب، حيث أشارت الدراسة التي أجرتها الدكتورة " نجوى عبد السلام" على أن هناك علاقة معنوية بين مستوى التعليم واستخدام الإنترنت بدافع التسلية والترفيه، فكلما زاد المستوى التعليمي قل استخدام الإنترنت لتسلية والترفيه، وأن هناك علاقة مؤكدة بين مستوى التعليم واستخدام الإنترنت بدافع تكوين الصداقات، فكلما زاد المستوى التعليمي قل استخدام الإنترنت في تكوين الصداقات(خالد عبده الصرايرة، 2007، ص96).

المواد غير الملائمة للصغار UnsuitableMaterial for Minors: يوجد مستوى عال من الاهتمام فيما يتعلق" بالمواد التي تشمل على موضوعات تتعلق بالجنس، بينما ينصب الاهتمام في حالات أخرى على أمور تتصل بالعنف والإرهاب وتعاطي المخدرات، التي تعتبر من الآراء عن مدى ملائمة مواد معينة للأطفال والشباب، وعلى الأخص عندما يتعلق فحوى المواد المعروضة على موضوعات الجنس والعرى"(محمد محمد الهادي، 2001، ص235).

ثالثا. الآليات المنتهجة للحد من مخاطر الإنترنت في ظل متطلبات الأمن المعلوماتي:

إن ظهور الجرائم عبر الإنترنت خلقت ضرورة لما يسمى بـ " الأمن المعلوماتي"، حيث يعد الهاجس الأمني من أهم العوائق والتحديات في وجه تطبيق الحكومة الالكترونية، من هنا يجب ألا يغيب عن فكر القائمين على المشروع موضوع الأمن في كافة مراحل المشروع، خاصة في مراحل التصميم والتطبيق، ويتطلب توافر أمن المعلومات الأمور التالية:

-ضرورة تعين مسئول مختص في مجال أمن وسرية المعلومات، يهتم بتقديم المعلومات الأمنية لكافة مراحل المشروع.

-تقترح ضرورة إجراء تقييم مستمر للتطبيقات للتأكد من توفر أعلى درجات الاحتياطات الأمنية.

-ضرورة الاهتمام بكافة أنواع الأمن المعلوماتي المادي والمنطقي وتطبيق كافة الخطوات الضرورية في كل المراحل.

-ضرورة تنفيذ الندوات والدوارات التدريبية المستمرة لكافة العاملين، وذلك لإبقاء معلوماتهم حول المخاطر الأمنية حديثة.

-ضرورة عمل خطط للطوارئ واختبار تلك الخطط في الظروف الاعتيادية(خالد ممدوح إبراهيم، 2008، ص382-383).

وتستدعي الحكومة الالكترونية وجود إدارة الكترونية تسير لها أمورها ونشاطاتها، حيث أن الإدارة الالكترونية يقصد بها "البيئة التي تحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة ذاتها، أو فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد"(نادية سلامي، 2015، ص186).

ضرورة إيجاد منظومة تشريعية للممارسة الإستخداماتية للإنترنت: سعت الكثير من الدول المتقدمة إلى إصدار تشريعات بهدف حماية المستجدات المعلوماتية المعاصرة، ومن أهم هذه القوانين:

-قيام الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993 بإصدار قانون يقض بالسيطرة على حقوق النشر في المجال الإلكتروني، وإعطاء الحماية القانونية لهذه الأعمال، وضمنت قوانينهم قانون حق النشر،

وشجعت الحقوق الإبداعية في المجال التقني، حيث يمكن الحصول على حق النشر بشكل آلي وبمجرد أن يصبح العمل مثبت بشكل مادي، وبذلك لا يمكن لأي أحد أن ينسخ أو يوزع أو يعرض العمل دون السماح المالك بذلك(السعيد مبروك إبراهيم، 2014، ص96).

ولابد من الإشارة إلى نقطة قانونية هامة ألا وهي أنه برغم حرية الكلام المطلق التي كفلها الدستور والتي لا يجوز بموجبها لأية سلطة حكومية تقيد هذه الحرية، إلا أنه قد يكون هناك قيد على هذه الحرية فحالة اتفاق الأطراف المعنيين على ذلك، وإذا نشر هذه الأكاذيب بالقول والكلام فإن ذلك قذفا ونشر الأكاذيب الملفقة كتابة في مجال الأعمال يسمى قانونا " التشهير التجاري" وإذا نجم عن هذا التشهير الإضرار بمصالح الشخص المشهر به وبأعماله، فقد يتعرض للمحاكمة ودفع تعويض عن الإضرار المادية والأدبية التي تكون قد لحقت بالطرف المشهر به(بهاء شاهين 1999، ص62-64).

إن المواد القانونية تختلف من دولة إلى أخرى، حيث أن " بعض المواد قد تكون غير قانونية في إحدى الدول قد تحمل وتخزن على الإنترنت، ويمكن الوصول إليها في دول أخرى، تكون فيها هذه المواد قانونية، وحتى لو وجد اتفاق في التشريعات ببعض المواد الخاصة " بأدب الأطفال الإباحي" Pornography مثلا، إلا أن القوانين المتعددة التي ترتبط بهذا الموضوع قد تختلف جوهريا، مما يجعل إقامة الدعاوي أو القضايا أو حتى التعاون الدولي في هذا الموضوع صعبا للغاية"(محمد محمد الهادي، 2001، ص234).

أما الدول صاحبة المصلحة المادية في محاربة قرصنة البرمجيات، ممثلة في " الدول الثمانية الأكثر تصنعا، فقد قررت توحيد جهودها الدفاعية لحماية اقتصادها، مدرجة (قضية محاربة قرصنة البرمجيات) ضمن خطة شاملة لمحاربة سلبيات إنترنت، قد انعقدت من أجلها قمة طارئة في منتصف ماي 2000، ولن تختم دون ذكر نوع البيانات التي يتم تبادلها في إنترنت بشكل غير قانوني، إنها لا تنحصر في برامج الحواسيب الشخصية المختلفة، بل تنوعت السلع التي يتبادلها رواد السوق السوداء، لتشمل كلا من الملفات الموسيقية وأفلام الفيديو، وأصبحوا أخيرا يقومون بترويج محاكيات (emulators) للأنظمة الحاسوبية المختلفة، وقرصنة برامج هذه الأنظمة، مثل محاكيات أنظمة (Sega Nintendo Play station neogeo) للألعاب وتحويل ألعابها، التي يباع معظمها على شكل "كارتريدج" إلى صيغة رقمية وترويجها في إنترنت"(فضيل دليو، وآخرون، 2002، ص18).

تحقيق أمن النشر الالكتروني: ويمكن حفظ حقوق المؤلفين الفكرية عن طريق تقنية تعرف إدارة الحقوق الرقمية RightManagement Digital، وهي تقنية تهدف إلى تمكين الناشرين من النشر المأمن للممتلكات الفكرية كالكتب بشكل رقمي عبر شبكة الانترنت أو عبر أي وسيط الكتروني كالأقراص المكتنزة ووسائط التخزين Removablemedia(أحمد نافع المدادحة، 2011، ص42).

وتمكن هذه التقنية من تشفير Encryption المواد الرقمية digital Materials المراد نشرها والتحكم بالنفاذ إلى المواد الرقمية عن طريق السماح للزبائن بالنفاذ إلى هذه المواد بعد دفعهم لتكاليف معينة(أحمد نافع المدادحة، 2011، ص43).

الوقاية من الاعتداء على المعلومات: هناك خمس أنواع أساسية لخدمات الأمن تستهدف حماية ميدان معلومات، وهي:

خدمات (وسائل) حماية التعريف Identifcation and Authentication: هذه الخدمات "تهدف التثبت من الهوية إلى تحديدا عندما يقوم شخص ما بالتعريف عن نفسه، فإن هذه الخدمات تهدف إلى التثبيت من أنه هو الشخص نفسه، وبهذا فإن التعريف يعد الوسائل التي تحمي من أنشطة التخفي والتنكر(أحمد نافع المدادحة، 2011، ص163-164).

وسائل السرية Data and message confidentiality: هذه خدمات "تحمي من الإفشاء للجهات غير المصرح لها الحصول عليها، والسرية تعني بشكل عام إخفاء المعلومات من خلال تشفيرها على سبيل المثال أو من خلال وسائل أخرى كمنع التعرف على حجمها، أو الجهة المرسلة إليها".

خدمات حماية التكاملية وسلامة المحتوى Data and message Integrity: تهدف إلى "حماية مخاطر تغيير البيانات خلال عمليات إدخالها أو معالجتها أو نقلها، وعملية التغيير تعني بمفهوم الأمن هنا الإلغاء أو التحرير أو إعادة تسجيل جزء منها أو غير ذلك، وتهدف هذه الوسائل أيضا إلى حماية أنشطة تدمير المعطيات بشكل كامل أو إلغائها دون تحويل".

خدمات منع الإنكار Non repudiation: وهذه الخدمات تهدف منع الجهة التي قامت بالتصرف من إنكار حصول نقل البيانات أو النشاط من قبلها.(أحمد نافع المدادحة، 2011، ص164-165).

كذلك لابد من القيام بمجموعة من الأمور للتحقيق الأمن المعلوماتي، من بينها:

-ضرورة بث الوعي الاجتماعي، فإنه الوقود الفاعل لنجاح الإشاعة، قلة الوعي الاجتماعي، وفقدان بعد النظر للخبر، ومنه لابد من نوعية الأسرة بأهمية التربية الدينية للأبناء، فالتربية الدينية ترسخ في الإنسان مبادئه الأخلاقية وعقائده الإسلامية.

-توعية الشباب بالجانب السلبي لاستخدام الرسائل الاتصال (الهاتف، الإنترنت) عن طريق وسائل الإعلام المختلفة(رحيمة الحبيب عيساني، 2015، ص173).

كما أن هناك العديد من البروتوكولات التي تستخدم وتطبق في شبكة الإنترنت من أجل ضمان حماية المعلومات وسريتها، وتحقيق أمن الإنترنت، نذكر منها:

بروتوكول S-HTTP: هو نسخة أمنية من بروتوكول HTTP ويستخدم للاتصال مع مواقع الويب.

يعمل بروتوكول بين طبقة TCP-IP وبروتوكول HTTP، فعندما يطلب بروتوكول HTTP إرسال المعلومات إلى مخدم آخر، يقوم بإرسال الطلب إلى بروتوكول S-HTTP ليتحقق أمن المعلومات مشفرة وصحيحة قبل إرسالها إلى بروتوكول TCP/IP ليقوم بنقلها.

بروتوكول SSL (طبقة الداخل الآمنة): تستخدم المتصفحات " بروتوكول SSL أو Secure Socket Layer لتشفير المعلومات التي تنتقل من المتصفح ومخدم الويب، حيث يتم استخدام بروتوكول SSL في عمليات التسوق الالكتروني، وتبادل المعلومات الحساسة، فعندما يظهر مفتاح أو قفل في أسفل شاشة المتصفح، فهذا يدل على أن المتصفح قد أقام اتصال مشفر وامن مع

المخدم، وأنه بالإمكان الآن إرسال المعطيات الحساسة بأمان"(ناصر خليل، 2008، ص222-223).

بروتوكول العقود الالكترونية الآمنة SET: هو " اختصار لـ Secure Electronic Transactions وهو بروتوكول يضمن أمن العقود الإلكترونية والصفقات التجارية على الإنترنت، تم تطوير هذا بروتوكول بدعم من شركات Master card و Netcape Visa وIBM، ويستخدم بروتوكول SET نظام الأقفال والمفاتيح، بالإضافة إلى رقم حساب معتمد لكل من الزبون و الشركة، التي تزاول أعمال التجارة الإلكترونية".

يقوم بروتوكول العقود الإلكترونية الآمنة " بتشفير المعلومات المتبادلة على الإنترنت بين الزبون والشركة بطريقة سرية، ويوفر سهولة في إجراءات الدفع، وسرية العقود، والأهم من ذلك يضمن أمن عملية الدفع بكاملها"(ناصر خليل، 2008، ص224-225).

اكتشاف التطفل وسوء الاستخدام: في حين " يهدف التحكم بالدخول والترشيح لمنع الأنشطة غير المصرح بها، والأنشطة الضارة بالمعلومات، نجد أن اكتشاف التطفل وسوء الاستخدام يهدف لاكتشاف النشاط الضار في بدايته"(ذياب البدانية، 2002، ص390).

ويؤكد خبراء التقنية والمعلوماتية على أن الانترنت هو "عالم من الآثار الخفية، وفي مسح أجرى عام 1999 في مركز معلومات الخصوصية الالكترونية (EPIC) وهي منظمة غير حكومية ، ورد أن أكثر من أربع مائة موقع هم أكثر شعبية ورواجا على الانترنت، تحبذ مخبرين مسربين وقطاع طرق إلكترونين للحصول على صور وتفاصيل كاملة عن مستخدمي الشبكة، كما يجري في محيط الشبكة العديد من عمليات السطو والقرصنة الالكترونية، إذ يستخدم المحتالون وسائل الكترونية مختلفة"(مجد الهاشمي، 2004، ص257).

كما يمكن أن نقوم بإجراءات أخرى لحماية المعلومات على الشبكة، تمكن من تحقيق الأمن المعلوماتي، وتتمثل تلك الإجراءات في:

-المسؤولية الفردية والعمل الفردي: إذ لابد من نشر الوعي بأهمية حماية المعلومات الخاصة بالفرد، فقد يحتاج المبتدئون باستخدام الحاسب الآلي، أو الذين لا يعرفون قضايا الخصوصية، إلى تنمية هذا الوعي بالتعلم(مؤيد أحمد عبد الرحمن، 2014، ص33-34).

-المسؤولية الرسمية الحكومية: لابد من التدخل الرسمي لحماية خصوصية المعلومات، بالقدر الذي يكفل الحماية التامة لمعلومات الآخرين(مؤيد أحمد عبد الرحمن، 2014، ص35).

ضرورة ايجاد قواعد لتعامل الأخلاقي مع الإنترنت: حيث لابد من العمل على إيجاد وتنشئة المواطن الإنترنيت الصالح (Good netizen، Good Internet citizen)، حيث قدمت إحدى جمعيات أخلاقيات الحاسوب Youshalluseacomputer to harmother people عشر وصايا في التعامل الأخلاقي مع الشبكة، وجاءت الوصية الأولى في التحذير من استخدام الإنترنت من أجل إلحاق الأذى بالآخرين، وهي كالتالي: " لا تستخدم حاسبك في إيذاء الآخرين، وتسوق هنا نموذج في استخدام الحاسوب في إيذاء الآخرين، ولقد استخدم أحد الطلاب في إحدى الجامعات الغربية، البريد الإلكتروني في جامعته ووجه عليه قنبلة إلكترونية، نفذت عبر الشبكة وكانت على شكل 25000 رسالة إلكترونية تم إرسالها دفعة واحدة، مما أدى إلى انهيار نظام

البريد الإلكتروني وما يتصل به من أعمال وأنشطة، قدرت الأضرار الناجمة عن الجريمة بعشرات الآلاف من الدولارات، وحوكم الطالب بعد إقرار المحكمة بأنه مذنب، ونفذ عليه حكم السجن ودفع غرامة مالية(أحمد نافع المدادحة، محمد عبد الدبس، 2012، ص193-194).

خاتمة:

ساهمت الانترنت في تسهيل إيصال المعلومات إلى الجمهور في أي وقت ودون وجود الحواجز الجغرافية، إلا أنها جعلت المجتمعات تعيش تهديدات ومخاطر جديدة على غرار سرقة المعلومات والتجسس الالكتروني الذي لم يطل فقط الأفراد بل حتى سيادة الدول، إضافة إلى بروز تجارة جديدة كتجارة الالكترونية التي تستهوي قراصنة الانترنت لتهدد خصوصية الأفراد والحيازة على بطاقاتهم الائتمانية، مما بدأ الحديث عن ضرورة الحفاظ على الأمن الإنترنت أو المعلوماتي الذي برز في المجتمع المعلوماتي والمجتمع المعرفي، ومنه البحث عن بدائل واليات قانونية وأخلاقية كفيلة بالحد من تهديدات التي تشكلها شبكة الانترنت، وكذا بروز دراسات حول التربية الإنترنتية التي تغرس الوعي لدى الأفراد في كيفية التعامل مع وسيلة الوسائل، خاصة وأنها تتوجه إلى التشكل لدى كل فئات المجتمع على حد سواء، في ظل الإلحاح الشديد للاستخدام الأفضل لهذه الوسيلة.

قائمة المراجع:

1.الموسوعة العربية العالمية(1999)، مؤسسة أعمال للنشر والتوزيع، ط2، م03، الرياض، السعودية.

2.النقري معن(2003)، التكنولوجيا والاتصالات والإنترنت في تقارير التنمية الإنسانية الدولية العرب والعالم، مطبعة اليازجي، دمشق، سوريا.

3.اللبان شريف درويش (2005)، تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

4.الصرايرة خالد عبده (2007)، النشر الالكتروني وأثره على المكتبات ومراكز المعلومات، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن .

5.الرزو حسن مظفر(2007)، الفضاء المعلوماتي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

6.بدران عباس(2010)، الحرب الالكترونية: الاشتباك في عالم المعلومات، مركز دراسات الحكومة الالكترونية، بيروت، لبنان.

7.داود اللامي عثمان قاسم، أميرة ستكرولي البياتي(2010)، تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال: الاستخدامات والتطبيقات، ط1، مؤسسة الوراق، د ب.

8.دليو فضيل، وآخرون(2002)، التحديات المعاصرة: العولمة، الإنترنت، الفقر، اللغة: فعاليات اليوم الدراسي الأول لمخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة.

9.حسن يوسف يوسف(2011)، التجارة الالكترونية وأبعادها القانونية الدولية، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

10.حسين عبد الجبار(2008)، اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر، ط2011، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن.

11.طاهر داود حسن(2004)، أمن شبكات المعلومات، مركز البحوث للمملكة العربية السعودية، الرياض، السعودية.

12.أبو معال عبد الفتاح(2006)، أثر وسائل الإعلام على تعليم الأطفال وتثقيفهم، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن.
13.ناصر خليل(2008)، التجارة والتسويق الإلكتروني، ط1، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن.
14.مجد الهاشمي(2004)، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري، ط1، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن.
15.مجمد جمال راسم (2006)، الاتصال والإعلام في الوطن العربي في عصر المعلومات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
16.محمد صالح أحمد(دس)، الإنترنت والمعلومات بين الأغنياء والفقراء، مركز البحوث العربية والأفريقية، دب.
17.محمد فتحى عبد الهادي(2007)، المكتبات والمعلومات في عالم جديد، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
18.محمد محمد الهادي(2001)، تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات مع معجم شارح المصطلحات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
19.محمود عباس طارق(2003)، المكتبات الرقمية وشبكة، ط1، القاهرة، المركز الأصيل للنشر والتوزيع.
20.مؤيد أحمد عبد الرحمن(2014)، تقنية المعلومات Information technology، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن.
21.سلامة عبد الحافظ محمد ، وائل أبو مغلي(2002)، تطبيقات الحاسوب في المكتبات ومراكز المعلومات، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
22.سمير أحمد محمد(2009)، التسويق الإلكتروني، ط1، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
23.إبراهيم حمادة بسيوني(2008)، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
24.عبد الخالق السيد أحمد(2008)، التجارة الإلكترونية والعولمة، مصر، المنظمة العربية لتنمية الإدارية.
25.فتحى محمد(2003)، الإنترنت شبكة العجائب: أهم أحداث القرن العشرين وأفاق المستقبل، دار الطائف للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
26.فتحي عبد الهادي محمد(2001)، النشر الإلكتروني وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات: أبحاث ودراسات المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
27.قندوشي ربيعة(2012) ، الإعلان الإلكتروني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
28.ربحي مصطفى عليان(2015)، المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمية، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
29.رشاد غنيم السيد (2008)، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر.
30.خالد ممدوح إبراهيم(2008)، لوجيستيات التجارة الالكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
31.شاهين بهاء (1999)، الإنترنت والعولمة، ط1، القاهرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

32.شمو علي محمد(دس)، الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة: الإنترنت القمر الصوتي الرقمي والملتيميديا، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر.
33.ذياب البدانية(2002)، الأمن وحرب المعلومات، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن.
34.الجنبيهي منير، ممدوح الجنبيهي(2006)، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر.
35.بوراس زهرة، بوشارب أحمد(2014)، مدى نجاعة العمل الإداري في الجزائر باعتماد نظام الحكومة الالكترونية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع5، الجزائر.
36.سلامي نادية(2014)، الإدارة الالكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر: الدور والتحديات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع04، الجزائر.
37.عيساني رحيمة الحبيب(2015)، دور الانترنت وتطبيقاتها في نشر الشائعات، لمجلة الباحث الإعلامي، ع28، الجزائر.
38.شعنبي صابرو(2015)، الإرهاب الالكتروني: الإشكال والدوافع، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع10، جامعة تبسة، تبسة، الجزائر.
39.الدباس ريا أحمد(2010)، خدمات المعلومات في المكتبات التقليدية والالكترونية، ط1، دار البداية ناشرون، عمان، الأردن.
40.السيد بخيث(2011)، أخلاقيات العمل الصحفي The Ethics of journalism، ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.
41.السعيد مبروك إبراهيم(2014)، أخصائي المكتبات بين المهنة والرسالة، ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر.
42.المدادحة أحمد نافع (2011)، النشر الالكتروني وحماية المعلومات، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
43.المدادحة أحمد نافع، محمد عبد الدبس(2012)، تكنولوجيا المعلومات والشبكات في المكتبات ومؤسسات التعليم، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
44.Michel Grenie(1997), Dictionnaire de la micro-informtique, Larousse-Bordas, paris.
45.http://arabic. Tebyan.net/index.aspx ?pid=44602, 29-03-2016, 11 :4
46.http://diae.net/16243 h. 15:0004-01-2016.

مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة الجامعيين في ظل تطبيق نظام (L.M.D) دراسة ميدانية على عينة من طلبة السنة الثالثة علم النفس بجامعة سعيدة

The stress' level of students under the applied of L.M.D system

ضراب فتيحة، سنوسي بومدين، جلولي زينب، د. ورغي سيد أحمد
جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة- الجزائر

ملخص: تهدف الدراسة إلى معرفة "مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة في ظل تطبيق نظام L.M.D" ومحاولة الكشف عن الفروق التي قد تعزى إلى متغير الجنس، حيث شملت العينة طلبة شعبة علم النفس السنة ثالثة ليسانس، "بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة" البالغ عددهم (60) طالبا (ة). وللتحقق من أهداف الدراسة، استخدم الباحثون أداة لقياس "مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة" مكونة من (20) فقرة، وبالاعتماد على المنهج الوصفي، وبمعالجة إحصائية استخدم فيها اختبار "ت" لقياس دلالة الفروق لعينتين مستقلتين، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة في ظل نظام L.M.D مرتفع.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الطلبة والطالبات في مستوى الضغط النفسي.

الكلمات المفتاحية: الضغط النفسي، الطالب الجامعي، نظام L.M.D.

Abstract: This study aims to know "the stress' level of student under the applied of L.M.D system", and attempt to detected the differences that my be attributed to their sex, the sample of study included student of third year license degree of psychology at "Dr Moulay Tahar university, Saida ", their number was (60). And to verify objectives of study, the researchers used a tool to measure "the stress level of student" witch composed of (20) items, and with using the descriptive method, the statistical treatment was done using T-test For two independent samples, and the result show:

-The stress Level of student under L.M.D system applied is higher.

-There are no statistical significant differences at level (0.05) between male students and female in stress.

Keywords: stress, student of university, L.M.D system.

مقدمة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة في الجامعة الجزائرية تغيرات هامة في نظام التعليم من كلاسيكي إلى L.M.D، فأصبح هذا التغيير من الموضوعات التي تؤثر على اهتمامهم وميولهم، وقد تشكل عراقيل وعقبات أمام أهدافهم، وذلك راجع الى اضطرابات في التفكير وعدم تفهم أحداث الحياة الجامعية، وحالة من اللا توازن التي تنتج عن الصراع بين العوامل الداخلية والخارجية، واختلال الوظائف النفسية والفيسيولوجية وتوليد مجموعة من الردود الانفعالية والسلوكية، فيعيش الطلبة سوء توافق نفسي واجتماعي، وقد لا يتمتعون بالصحة النفسية المطلوبة، ما ينعكس على نمو شخصيتهم، وهذا كله راجع إلى عدم تهيئة الجو المناسب في الجامعة من الناحية العلمية والنفسية، فيجد الطالب نفسه أمام كثير من المشكلات التي يصعب حلها، إلى درجة تعقيدها وعدم تقبلها، لأنها تفوق إمكانات وقدرات الطلبة، وعدم التكيف معها قد ينجم عنها أثار سلبية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي واختلال إحدى ركائز بناء المجتمع التي تمثل إطارات المستقبل.

والضغوط النفسية كما يشير "بوتشانان وآخرون" Buchanan et al (2010)تعتبر من المواضيع المهمة التي تم التركيز عليها، وذلك من خلال الأبحاث والدراسات الحديثة والمستقبلية، بسبب كثرة ما يحيط بالطالب من ظروف ضاغطة، بالإضافة إلى زيادة متطلبات الحياة الأكاديمية، الأمر الذي قد يسهم في تعريضهم لدرجة عالية من الضغوط النفسية والتي قد تنعكس نتائجها على أدائهم في الحياة الدراسية والمهنية مستقبلا . ويرى كل من "الو وجموفر" Glover & Law (2000) أن الضغوط النفسية تكون بالاعتماد بشكل مباشر على خبرات الأفراد الشخصية، فإذا كانوا يملكون خبرات إيجابية، تكون في كثير من الأحيان دافعا قويا لهم للعمل وللإنجاز، أما عندما تكون سلبية ، تكون سببا لحصول القلق والانعزال الاجتماعي لدى الأفراد، ويكون ذلك انطلاقا من أن الشعور بالتوتر الشديد الناتج عن الضغوط النفسية، يعتبر استجابة حيوية وطبيعية لموقف فهو تهديد و اضح يتعرض له الأفراد باستمرار، ومن ثم يعتمد التعامل مع الضغوط على مقدرة الفرد على الاستجابة لتلك الضغوط (فاطمة، 2016، ص1).

على هذا الأساس، تسعى الدراسة الحالية إلى معرفة مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة في ظل تطبيق نظام L.M.D في الجامعة الجزائرية، لذا تطرق الباحثون إلى العناصر الموالية.

إشكالية:

لقد شهدت الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة، تغيرات جذرية على مستوى نظامها، بعد أن سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تحسين نوعية التعليم في الجامعة ليواكب العصر الحالي، الذي يتميز بالتقدم العلمي والتكنولوجي، بالانتقال السلس من نظام كلاسيكي إلى نظام L.M.D، وبرهنت بعض الدراسات أن الطالب الجامعي يعاني من التوتر والقلق والاحتراق النفسي، نظرا لعدت مصادر أدت بدورها إلى التأثير على مستوى توافقه واختلال صحته النفسية، وفي هذا الصدد جاءت "دراسة (الشيخاني، د. ت) على أن ما يقارب حوالي 80% من الأمراض الحديثة منشأها الضغوط ، وعن التقرير لـــ (و. م. أ) أن 85% من المشكلات الصحية لها علاقة مباشرة بالضغوط النفسية، مما ينعكس على مستوى الطموح وخفض الدافعية للإنجاز، وكل هذا ينشأ من التغيرات السريعة والتي لا تلائم البيئة الجامعية، من تغيرات في طرق التقييم،

وطبيعة العلاقة بين الأساتذة الجامعيين والطلبة، وزيادة مسؤولية الطالب الجامعي سواء داخل الجامعة أو خارجها. في هذا الصدد، جاءت دراسات قريبة من المشكلة، وهي دراسة (ماك دونالد، 1996) إذ عمد إلى تحديد مصادر الضغوط التي يعيشها التلاميذ، كما يدركها المعلمون في حجرة دراسية، وتوصلت النتائج إلى أن مصادر الضغط المدرسي لدى التلاميذ، المناقشات التي يستخدمها المدرسون داخل الحجرة الدراسية، والواجبات، والتغذية الراجعة وعدم التواصل مع المدرسين. كما أكدت "دراسة(جاجداك، 1996) صدق الأداة المستخدمة لمعرفة عوامل الضغوط لدى المراهقين المتمدرسين في مرحلة الثانوية، وأشارت النتائج أن خوف التلاميذ من الدرجات المنخفضة في الامتحانات يمثل عاملا للضغط الدراسي، كما أن إدراك التلاميذ لعوامل الضغط، يعتمد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وتدل نتائج هذه الدراسة على أن الخوف من الفشل يرتبط ارتباطا وثيقا بالضغوط لدى التلاميذ"(سميرة، 2011، ص27).

إضافة إلى ما جاءت به دراسة (عبد الله وعمر، 1988) التي تطرقت إلى معرفة الفروق بين الإناث والذكور فيما يتعلق بالضغط النفسي، وتوصلت إلى أن درجات شدة الضغط النفسي للإناث أكثر من الذكور(أعمر، 2011، ص17). كما جاءت دراسة (محمد، 2004) عن الضغوط النفسية وعلاقتها بالصحة النفسية لدى الطلبة الجامعيين، وكشفت عن فروق على مستوى الضغوط النفسية تغزى لمتغير التخصص الدراسي لصالح الطلبة العلمين(عبد الحق، 2016، ص29).

من خلال ما جاءت به الدراسات السابقة، نستنتج أن الضغوطات النفسية لدى التلاميذ منشأها نفسه عند الطلبة الجامعيين، نتيجة كثرة الأعمال التطبيقية وطريقة التقييم، والفشل في الامتحانات، ومع أن الضغوط النفسية أحيانا تكون إيجابية، وإن كان الطالب الجامعي يأخذ احتياطه ويراجع قبل الامتحان، ويقوم بأعماله الموجهة، حتى يكون لديه رصيد معرفي، ويتحصل على شهادة ليست رمزية فقط، ويتم نقلها للأجيال الصاعدة، غير أنه في بعض الأحيان تكون الضغوط النفسية عائقا أمام الطالب، فيحس بالاكتئاب والإحباط، وعليه يكمن الغرض البحثي للدراسة الحالية في التعرف على الضغوط النفسية لدى الطلبة في ظل تطبيق نظام L.M.D في الجامعة الجزائرية، وعليه تتلخص إشكالية الدراسة في:

-ما مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة الجامعيين في ظل تطبيق نظام L.M.D ؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغط النفسي بين الطلبة الجامعيين تعزى لجنسهم؟.

فرضيات الدراسة:

-يتوقع مستوى ضغط مرتفع للطلبة الجامعيين.

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغط النفسي بين الطلبة الجامعيين تعزى لجنسهم.

أهداف الدراسة:

-التعرف على مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة الجامعيين في ظل تطبيق نظام L.M.D.

-الكشف عن دلالة الفروق في مستوى الضغط النفسي بين الطلبة التي قد تعزى لجنسهم.

-إثراء البحوث والدراسات المتعلقة بالضغط النفسي بدراسة ميدانية.

أهمية الدراسة:

تعد المرحلة الجامعية من أهم المراحل التي يمر بها الطالب خلال مشواره الدراسي، إذ أصبحت مرحلة تتزايد فيها الضغوط النفسية، وأصبحت مشكلة الضغط النفسي تشتكي منها كل المجتمعات عامة، والطلبة الجامعيين بصفة خاصة، مما جعل هذه الظاهرة تشكل خطرا، وقد تنعكس سلبا على الطالب الجامعي بصفة خاصة. وقد دفعتنا الإصلاحات الجامعية الأخيرة إلى الاهتمام بهذا الموضوع، لما لها من أهمية قصوى عليها وعلى المجتمع ككل، كما ترجع أهمية الدراسة إلى التعرف على المصادر والعوامل المسؤولة عن الضغط النفسي لدى الطلبة الجامعيين في ظل تطبيق نظام L.M.D.

تحديد مصطلحات الدراسة إجرائيا:

مستوى الضغط النفسي: هو الدرجة التي يحصل عليها الطالب الجامعي من خلال مجموع استجاباته على فقرات الاستبيان المعد لهذا الغرض.

الطالب الجامعي: هو ذلك الطالب الذي انتقل من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية، بعد اجتياز ونيل شهادة البكالوريا وتحصل على معدل يساوي 20/10 أو يفوقها، وهو في هذه الدراسة الطالب المنتمي إلى جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، ويدرس في شعبة علوم التربية.

نظام L.M.D: هو عبارة عن هيكلة جديدة لنظام التعليم بالجزائر يتمحور حول ثلاثة شهادات: ليسانس- ماستر– دكتوراه.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة في جامعة الدكتور " مولاي الطاهر" بسعيدة، الجزائر، قسم العلوم الاجتماعية.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة الأساسية خلال موسم (2018-2017).

الحدود البشرية: تم إجراء الدراسة على عينة تتكون من (90) طالبا وطالبة، من مستوى السنة الثالثة ليسانس علم النفس.

الإطار النظري للدراسة:

الضغط النفسي: اشتقت كلمة (stress) من الفعل اللاتيني الذي يعني ضيق على أو ضغط بشدة ومنه اخذ الفعل الفرنسي (Etendre) الذي يعني طرق بجسمه وبذراعيه ضاغط بقوة(أونيسه، 2014، ص135).

يشير مفهوم الضغط في أبسط معانيه، إلى أي تغيير داخلي أو خارجي من شأنه أن يؤدي إلى استجابة انفعالية حادة ومستمرة، بعبارة أخرى يمثل الأحداث الخارجية بما فيها ظروف العمل أو التلوث البيئي(إبراهيم،1998، ص106).

أي تلك الظروف المرتبطة بالضبط والتوتر والشدة الناتجة عن المتطلبات التي تستلزم نوعا من إعادة التوافق عند الفرد، وما ينتج من ذلك من أثار جسمية ونفسية، وقد تنتج الضغوط كذلك من الصداع الإحباط والحرمان والقلق(فاروق، 2001، ص96).

ويستخدم مفهوم الضغط للإشارة إلى ردة الفعل الواعية وغير الواعية على التهديدات، التي توجه الفرد سواء كان ذلك حقيقيا أم نسج من الخيال، ويتولد عنه الشعور بالألم، والوحدة والارتباك (فاتح، 2008، ص20).

عرفه "السلطاني" (1994) بالمواقف أو الظروف أو الأحداث التي تهدد أو تتحدى قدرة الفرد على التوافق معها، مما يسبب له التوتر والقلق أو الضيق ويؤدي إلى عدم التوازن النفسي للفرد(محسن، 2007، ص260).

أما "هانز سيلي" فذكره على أنه استجابة فيسيولوجية لمثير ضاغط، ويأخذ هذا المفهوم عدة أشكال لأثر الضغط، منها الإيجابية والسلبية. بينما "ريتشارد لازا روس" فيقول بأنه مجموعة المثيرات التي يتعرض لها الفرد، بالإضافة الى الاستجابات المترتبة عليها، وكذلك تقدير الفرد لمستوى خطر وأساليب التكيف مع الضغط والدفاعات النفسية التي يستخدمها الفرد في مثل هذه الظروف(محمد، 2012، ص88).

والضغوط مفهوم يشير إلى درجة استجابة الفرد لأحداث أو التغيرات البيئية في حياته اليومية وهذه المتغيرات ربما تكون مؤلمة تحدث بعض آثار الفيسيولوجية (أحمد وأحمد، 2008، ص21). وهي تغيرات كثيرة في الهرمونات التي تسيطر على المحور الوظائفي النخامي الكظري، يسيطر الجزء الأول من هذا المحور، أي غدة الهيبوثالاموس على الغدة النخامية في الدماغ التي تحت الغدة الكظرية في البطن(الغرير ويلكنسون، 2013، ص9).

نستنتج من التعاريف السابقة، أن الضغط النفسي هو مجموعة من المثيرات الخارجية، والمواقف والأحداث، التي تؤدي إلى استجابات انفعالية حادة ومستمرة، قد تكون بمثابة حاجز للفرد في حياته، وتؤدي إلى عدم التوازن النفسي للفرد، وينتج عنها آثار جسمية ونفسية كالصداع والإحباط والاكتئاب والحرمان.

نظام ل. م. د:

إن نظام L.M.D هو مراجعة للتعليم العالي تسعى لتطبيقه كل الدول الحريصة على نموها الاقتصادي، وهذا ما فعلته الدول الأوروبية، بوقف برنامج (بولون) الذي كان تكملة لبرنامج (اراسموس ماندوس)، هذا الأخير في (1987) يسمح لثلاث جامعات أوروبية بالاتحاد من أجل تحضير شهادة ماستر مشتركة يتم اقتراحها على طلبة الجامعة غير الأوروبية، والماستر الممنوح يفتح المجال للاعتراف به في البلدان الأعضاء(حليمة ونصيرة، دس، ص5).

وتعني الحروف الثلاثية L.M.D: ليسانس - ماستر – دكتوراه. حيث يعتمد هذا النظام في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينيه تتوج كل واحدة منها بشهادات جامعية.

المرحلة الأولى: يقصد بها شهادة البكالوريا+ (3) سنوات وتتوج بشهادة الليسانس تتكون بها من درجتين:

تكوين قاعدي: متعدد الاختصاصات يمتد إلى ستة سداسيات ويخصص لاكتساب المبادئ الأساسية للتخصصات والتعرف على المنهجية الجامعية.

تكوين الاختصاصي: وهو نوعان: أكاديمي ومهني، الأول يمنح في نهاية مسار اللسانس للالتحاق مباشرة بالدراسات الجامعية التي مدتها أطول وتخصصها أدق، وتمنح كفاءات ومعايير محددة، والثاني يمنح في نهاية مسار الليسانس للاندماج في سوق العمل.

المرحلة الثانية: بكالوريا + 5 سنوات وتتوج بشهادة الماستر وتمنح للطالب تأهلين:

تأهيل مهني: يتميز باكتساب اختصاص عال في حقل التخصص (ماستر مهني)

تأهيل البحث: يتميز بالتحضير للبحث العلمي والإعداد للنشاط البحثي في القطاع الجامعي (ماستر بحثي).

المرحلة الثالثة: بكالوريا + (8) سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه ويضمن هذا التكوين تعميق ضمن التخصص(هارون، 2016، ص16).

إن L.M.D نظام للتكوين العالي يرمي إلى بناء الدراسة على (3) رتب: ليسانس - ماستر – دكتوراه بمحتويات منضمة في الميادين، ضمن مسالك محددة ومسالك مفردة، على أن ينظم التكوين على أساس سداسيات (وحدات تعليم قابلة للترصيد)(دليل، 2011، ص13). وهو نظام للتعليم العالي بدأ العمل به تدريجيا في البلاد منذ سبتمبر (2004)، حيث يسمح للطالب بتحضير متسلسل لثلاث شهادات(فتيحة وفاطمة، 2016، ص8).

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن نظام (L.M.D) نظام للتعليم العالي يشمل هيكلة تضم ثلاث شهادات (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وتنظيم التكوين فيه على أساس سداسيات أي وحدات قابلة للترصيد.

الإطار التطبيقي للدراسة:

الدراسة الاستطلاعية:

أهدافـــــــها:

-جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة قبل استخدامها في الدراسة الأساسية.

-استطلاع الميدان والتعرف على الصعوبات التي من المحتمل أن تواجه الباحثون أثناء إجراء الدراسة الميدانية.

-تقدير الخصائص السيكومترية للأداة.

-الاطلاع على بعض الدراسات السابقة (مثل): عبدي سميرة - كروم خميستي.

عينة الدراسة: العينة هي جزء من مجتمع الدراسة، بحيث تكون لها نفس الميزات وخصائص المجتمع الإحصائي، وتمثل في هذه الدراسة (30) طالبا وطالبة من أصل (90) طالبا من تخصص علوم التربية، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، وتتوزع العينة الاستطلاعية حسب المتغيرات التالية كآلاتي:

حسب متغير المستوى والجنس:

الجدول رقم (01): يوضح توزيع العينة الاستطلاعية حسب المستوى والجنس.

المستوى العلمي	العينة	التكرار	%
السنة الثالثة ليسانس	الإناث	23	%77
	الذكور	7	%23
المجموع	المجموع	30	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن أفراد العينة يتوزعون بنسبة (77%) إناث و(23%) ذكور، وهم كلهم بمستوى الثالثة ليسانس.

أداة الدراسة:

كيفية بناء الأداة: اعتمد الباحثون في الدراسة الحالية على استبيان باعتباره أداة من أدوات البحث العلمي تهدف إلى جمع البيانات والمعلومات، وذلك من خلال الاطلاع على مقاييس الضغط النفسي المدرسي "بو فتاح محمد"، ورافق ذلك بعض التعديلات، من خلال اتخاذ الفقرات التي لها علاقة بالضغط النفسي لدى الطلبة، بمراعاة موضوع الدراسة وطبيعتها.

وصف الأداة: يتألف الاستبيان من (20) فقرة موزعة، والتي تتناول متغير الدراسة (الضغط النفسي)، صممت على شكل استجابات أمامها خمسة بدائل كما يلي:

-تنطبق بشدة (5 درجات).

-تنطبق (4 درجات).

-أحيانا (3 درجات).

-لا تنطبق (2 درجتان).

-لا تنطبق بشدة (1 درجة واحدة).

الخصائص السيكومترية للأداة: قبل تطبيق أداة الدراسة لابد من التأكد من صلاحيتها وثباتها وهو ما يعرف بتقدير الخصائص السيكومترية، وقد اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على حساب الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لقيمة الثبات (0,61)، والتي وجد بأنها (0,78) مما يدل على أن المقياس صادق.

الدراسة الأساسية:

منهج الدراسة: إن طبيعة المشكلة المطروحة للدراسة تفرض على الباحثين تبني منهج معين دون غيره تبعا للأهداف التي يسعوا لتحقيقيها من هذه الدراسة. والمنهج المتبع في هذه الدراسة، هو "المنهج الوصفي" الذي يعرف على أنه "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم، لوصف ظاهرة معينة"(عبد المؤمن، 2008، ص288)، ولأن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة في ظل تطبيق نظام L.M.D، فإن المنهج الوصفي هو المنهج الملائم لها، إذ يخدم أهدافها وطبيعتها.

عينة الدراسة: تتوزع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص التالية:

حسب المستوى الدراسي والجنس:

الجدول رقم: (02) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي والجنس.

المستوى الدراسي	الجنس	التكرار	%
السنة الثالثة ليسانس	أنثى	50	%83,33
	ذكر	10	%16,67
المجموع	50		%100

يمثل الجدول أعلاه توزيع العينة الأساسية حسب المستوى الدراسي والجنس، بحيث نلاحظ بأن نسبة الإناث (83,33%) تفوق نسبة الذكور المقدرة بـ (16,67%) بحوالي خمسة مرات.

أداة الدراسة: اعتمد الباحثون في الدراسة الأساسية على استبيان "الضغط النفسي المدرسي" لصاحبه "بو فتاح محمد"، وبعد تقدير الخصائص السيكومترية، أصبح يتألف من 20 (فقرة) موزعة على الفقرات الموجبة فقط، وتم الاعتماد على البدائل نفسها وهي (تنطبق بشدة، تنطبق، أحيانا، لا تنطبق، لا تنطبق بشدة).

إجراءات التطبيق: قام الباحثون بتحضير الاستمارة وتوزيعها على الأفواج في تخصص علم النفس، السنة الثالثة ليسانس، وتم شرح التعليمات المرتبطة بالأداة، وتوضيح طريقة الإجابة، وحثهم على الإجابة على جميع فقرات الاستمارة، دون استثناء، وبأنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة، والتأكيد على كتابة البيانات الشخصية التي يحتاجها البحث. بعد استرجاع الاستمارات من جميع الطلبة، قام الباحثون بتفريغ النتائج المحصل عليها ومعالجة البيانات إحصائيا للحكم على فرضيات البحث ضمن الخطوات الموالية.

الأساليب الإحصائية المستعملة: من أجل تحليل البيانات المحصل عليها بواسطة أداة الدراسة، اعتمد الباحثون على بعض الأساليب الإحصائية المناسبة، منها:

- النسبة المئوية.
- اختبار "ت" لدلالة الفروق بين عينتين مستقلتين.

عرض نتائج الدراسة:

عرض نتيجة عرض الفرضية الأولى: والذي نص على: ما مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة في ظل تطبيق نظام L.M.D؟

لحساب مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة في ظل تطبيق L.M.D تم اعتماد الوزن النسبي، المستخرج من مجموع استجابات العينة على الأداة، ولقد تم تدوين النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03) بين مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة في ظل نظام L.M.D

العينة	التكرارات	الوزن النسبي	الحكم
60	3761	%84	مرتفع

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن الوزن النسبي يقدر بـــ (84%)، وهي نسبة عالية، ما يفيد بأن مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة في ظل تطبيق نظام L.M.D مرتفع.

عرض نتيجة الفرضية الثانية: نصت الفرضية على أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغط النفسي بين الطلبة الجامعيين (ذكور / إناث) تعزى لجنسهم.

الجدول رقم: (04) يبين نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق في مستوى الضغط النفسي بين الطلبة الجامعيين (ذكور / إناث) في ظل تطبيق نظام L.M.D

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف معياري	قيمة "ت"	DF	قيمة Sig	الحكم
الإناث: ن= 47	61,32	10,943	1,139	58	0,268	غير دالة
الذكور: ن=13	65,31	12,017				

من خلال الجدول (04) نلاحظ أن متوسط الحسابي للإناث يقدر (61,32) والذكور (65,3)، وقيمة "ت" تقدر (1,139) عند درجة الحرية (58). أما قيمة sig تقدر بـ 0,258 والتي هي أكبر من 0,05، وبالتالي نقبل الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة تغزى إلى جنسهم.

مناقشة نتائج الدراسة:

مناقشة نتيجة الفرضية الأولى:

كشفت نتيجة التساؤل أن هناك "مستوى جد مرتفع في مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة في ظل تطبيق نظام L.M.D، بحيث اتفقت نتيجته مع الدراسة السابقة التي قام بها كل من "الخزاعلة والعرايبية" (2011) والتي هدفت إلى التعرف على الضغوط النفسية التي يتعرض لها طلبة جامعة القصيم، إضافة إلى التعرف على مصادرها والمتغيرات التي تؤثر فيهم، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن هناك عديد من الضغوطات الاجتماعية والأكاديمية التي يتعرض لها الطلبة في جامعة (القصيم)، وأن مستوى هذه الضغوط يتراوح بين (2,61_2,71) وهو مؤشر مرتفع للضغوط"(انتصار، 2015، ص834)، ومن خلال ما أسفرت عليه نتائج الدراسة السابقة، وبعد استطلاع آراء بعض الطلبة في ظل تطبيق نظام L.M.D، يرجع هذا المستوى المرتفع إلى عدة عوامل من بينها:

العامل الأكاديمي: الذي يتمثل في كثافة محتوى المقاييس، وعدم وجود ضبط في استعمال الزمن من قبل الإدارة، وعدم الالتزام بالأدوار داخل الجامعة، وعدم توفر الوسائل التكنولوجية الكافية لتقديم الدروس كجهاز عرض البيانات، قد يعرقل أداء الطالب ويؤثر عليه، خاصة إذا كان محضرا للبحث في حصة الأعمال الموجهة. أما طريقة التقييم التي لا يوجد فيها معامل التعزيز وتمييز الأفضل بين الطلبة (كالأخذ بعين الاعتبار عامل الحضور في حصص المحاضرة والأعمال الموجهة)، وعامل المشاركة داخل الصف، والتدخل في بناء الدرس مع الأستاذ، كلها عوامل أصبحت لا تراعى في غالب الأحيان في أداء الطالب بصورة جدية.

العامل النفسي الوجداني: أي كل ما يحمله طلاب علم النفس من صراعات داخلية، عدم تفهم لذواتهم، وعدم وجود الثقة حول ما يملكونه من قدرات ومهارات وكفايات، وازدياد التوتر والقلق حول أي حدث يواجههم.

العامل الاجتماعي: يتمثل في المجتمع بالدرجة الأولى والأسرة بصفة خاصة، فعندما تكون هنالك صراعات في الأسرة، ويعيش الطالب حالات عدم التفاهم، قد تؤثر عليه سلبا وتنعكس على حياته الجامعية وتؤثر على مردوده التحصيلي.

العامل المعرفي: يشمل البنية المعرفية وطريقة تفكير الطالب، والأفكار السالبة التي ليس لها أساس علمي في الحكم على نظام L.M.D، التي قد تولد ضغطا نفسيا دون أن يشعر به، وتترجم إلى سلوكيات غير لائقة قد تؤثر على مستواه المعرفي.

العامل المادي: عندما يعاني الطالب من انخفاض في المستوى الاقتصادي المعيشي، ويعاني من الفقر قد تؤثر عليه من الناحية الداخلية التي تشمل عدم تلبية حاجات يرغب فيها، وتؤثر عليه من ناحية خارجية، أي مكانته بين الطلبة الآخرين.

مناقشة الفرضية الثانية: جاءت نتيجة الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) في مستوى الضغط النفسي بين الطلبة الجامعين تعزى إلى جنسهم.

أكدت هذه النتيجة كل من دراسة "فولكمان ولازاروس" (1985) ودراسة "روزنبرج وزميله دوغندررند" على أنه لا توجد فروق جوهرية بين الجنسين في الضغط النفسي(خميستي، 2005، ص17).

بينما تعارضت هذه النتيجة مع دراسة "كومار وبهوكار" (2013) التي هدفت إلى معرفة مستويات الضغط النفسي واستراتيجية التعامل معها لدى الطلبة الجامعيين من تخصص التربية المهنية وتخصص المهن الهندسية، والتي اشتملت عينتها على (60)، وأظهر التحليل الإحصائي أن الإناث أكثر معاناة من الضغط النفسي مقارنة بالذكور، وأيضا دراسة "البير قدار" (2011) التي أشارت إلى اختلاف مستويات الضغط النفسي والصلابة النفسية بين الذكور والإناث، ولصالح الذكور. بالإضافة إلى دراسة "الزيود" (2010) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين الجنسين(انتصار، 2015، ص835-842). ودراسة "برادلي" (1980) التي أثبتت أن الإناث أدركن عدد من الأحداث على أنها ضغطا نفسيا أكثر الذكور. ودراسة "روبيتزوثانيك" (1979) التي أجرياها على طلاب الجامعات لتحديد استجاباتهم التوافقية للضغوطات الأكاديمية، والتي أثبتت أن الإناث أكثر تعرضا للضغط النفسي من الذكور(خميستي، 2005، ص17).

يرى الباحثون أن عدم وجود فروق في مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة الجامعيين في ظل تطبيق نظام L.M.D، يرجع أن جزءا كبيرا من هذا الضغط النفسي موروث عن الحياة اليومية، حيث كل الأفراد باختلاف أعمارهم ومستوياتهم العلمية يعانون من الضغط، سواء كان ذكر أو أنثى وتختلف في شيء واحد، هو مصدره ودرجته، مع العلم أن هناك ضغوطا نفسية ايجابية تمثل دافع بالنسبة للطالب الجامعي وتجده حريصا على الدراسة، وعلى المراجعة المستمرة وحسن إدارة الوقت، مما يسمح لنا بالحكم على إيجابية الضغط النفسي للطالب الجامعي أحيانا. أما الضغط النفسي السلبي، فيشكل عائقا عليه في تحقيق طموحاته ومبتغاه، سواء بالنسبة للذكر أو

للأنثى، نتيجة عدم وجود استراتيجية للتعامل مع الضغوط، وعدم التصدي لها بالطرق المتنوعة، لسوء التخطيط، ولعوامل بيئية.

في هذا الصدد، ذكر "تايلور" (1986) أن استجابات الأفراد مختلفة للضغط النفسي ومتعددة، ويمكن اعتبار بعضها إرادي والبعض آخر لا إرادي وهي كما يلي:

الاستجابات الفيسيولوجية: من خلال نشاط واضح في الجهاز العصبي اللمفاوي الذي يعمل على زيادة معدل ضغط الدم وتكرار التنفس ومعدل نبضات القلب بإفراز هرمون الأدرينالين والنور ادرينالين.

الاستجابات السلوكية: حسب طبيعة الموقف الضاغط بالاستجابة بالإقدام أو بالإحجام.

الاستجابات الانفعالية: مثلا والخوف، والغضب والإحباط والاكتئاب.

الاستجابات المعرفية: وتتضمن الاستجابة الإرادية للضغط النفسي مثل اضطراب الأداء في المهمات المعرفية وعدم القدرة على التركيز، وتقييم الأفكار الناتجة عن الأذى وكيفية التغلب عليه(هيثم وآخرون، 2014، ص195).

من خلال ما سبق، نستنتج أن درجة الاستجابة إلى الضغط النفسي تتدخل فيها مجموعة عوامل تتمثل في العوامل الفيزيولوجية والسلوكية والانفعالية والمعرفية، وكل واحدة لديها دورها في جسم الإنسان، فالفيزيولوجية لها دور في الجهاز العصبي، حيث أن الطالب إذا واجهه موقف معين قد يتعرض لاختلال دور الهرمونات وارتفاع ضغط الدم، وغياب التنفس وغيرها من الآثار الجانبية الأخرى، وهو ما ينطبق أيضا على استجابات أخرى، وقد لا تختلف أدوارها كثيرا، بحيث تكون هذه الاستجابات نفسها عند الذكر كما عند الأنثى.

خاتمة:

في هذا الجزء الأخير من الجانب الميداني، وانطلاقا من نتائج الدراسة في ضوء ما يتعلق بالضغط النفسي لدى الطلبة، واعتمادا على البيانات الإحصائية المتحصل عليها، وانطلاقا من الإشكال العام للدراسة، وتساؤلها، يستخلص الباحثون أن:

-مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة الجامعيين في ظل تطبيق نظام L.M.D مرتفع.

-لا توجد فروق ذات دلالة الإحصائية في الضغط النفسي بين الطلبة في ظل تطبيق نظام L.M.D يعزى لجنسهم.

وعليه، يوصي الباحثون بـــ:

-العمل على تخفيف من الضغط النفسي لدى الطلبة لصرفه عنهم، من خلال برامج تعليمية ترفيهية هادفة، وإقامة رحلات علمية.

-التفكير في تبني استراتيجيات معينة للحد من الضغط النفسي لدى الطلبة، تراعي الظروف البيداغوجية، والاجتماعية والاقتصادية والنفسية للطالب.

ويمكن أيضا تقديم مشاريع بحث مستقبلية تتمثل في:

-مستوى الضغط النفسي واستجابة القلق لدى الطالب الجامعي (في تخصصات أخرى)

-الضغوط النفسية وعلاقتها بالصحة النفسية لدى الطلبة الجامعيين.

-الضغط النفسي وعلاقته بمستوى الطموح لدى التلاميذ السنة الثالثة ثانوي.

قائمة المراجع:

1.أحمد نايل الغرير وأحمد عبد اللطيف أبو أسعد(2009)، التعامل مع الضغوط النفسية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع.
2.أسماء هارون(2010)، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم في الجزائر نظام L.M. D. رسالة ماجستير، جامعة منصوري قسنطينة.
3.العبودي فاتح(2008)، الضغط النفسي وعلاقته بالرضا الوظيفي، رسالة ماجستير، جامعة منصوري بقسنطينة، الجزائر.
4.انتصار الصمادي(2015)، مصادر الضغط النفسي لدى طلبة جامعة العلوم الإسلامية العالمية واستراتيجيات التعامل معها، مجلة دراسات العلوم التربوية، م3.
5.بن شلقة أعمر(2011)، مستويات شدة الضغط النفسي وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ السنة ثالثة ثانوي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة البويرة، الجزائر.
6.بن ويس فتيحة ووزاني فاطمة(2016)، واقع نظام (ل. م. د) من وجهة نظر الطلبة، رسالة ليسانس، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.
7.حليمة قادري وبن ناجي نصيرة (د ت)، جودة التكوين في نظام (ل. م. د) في ضوء المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي، مجلة الباحث.
8.الدليل العملي لتطبيق ومتابعة(ل. م. د)(2011)، ديوان مطبوعات جامعية، الجزائر.
9.عبد الستار إبراهيم (1998)، الاكتئاب، علم ومعرفة، الكويت.
10.عبد الحق لبوازدة(2016)، الضغوط النفسية وعلاقتها بالطمأنينة النفسية لدى الطلبة الجامعيين، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، ع15.
11.عبدي سميرة(2011) ، الضغط المدرسي وعلاقته بسلوكات العنف والتحصيل المدرسي لدى المراهق المتمدرس(17.15) سنة، رسالة ماجستير، جامعة بجاية، الجزائر.
12.عبد المؤمن علي معمر(2008)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية أساسيا وتقنيات الأساليب، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا.
13.فاروق العيد عثمان(2011)، القلق إدارة الضغوط النفسية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
14.فاطمة سحاب الراشدي(2016)، فاعلية برنامج إرشادي لخفض الضغط النفسي لدى الطالبات المعاقات حركيا في منطقة القصيم، جامعة القصيم كلية العلوم والآداب بالرس، المملكة العربية السعودية.
15.قامي أونيسة (دس)، الوسائل التعليمية وطرق التدريس وعلاقتهما بالضغط النفسي لدى معلمي التربية الخاصة، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
16.كروم، خميستي(2005)، الضغط النفسي وعلاقته بالعنف المدرسي لدى التلاميذ الثانويات، رسالة ماجستير، جامعة منصوري بقسنطينة، الجزائر.
17.محسن محمود أحمد الكيكي(2007)، الضغوط النفسية التي تواجه طلبة ثانويتي المتميزين والمتميزات في مركز محافظة نينوى، مجلة التربية والعلم، ع4.
18.محمد بو فاتح(2012)، مقياس الضغط النفسي المدرسي، مجلة دراسات جامعة الأغواط، ع21، الجزائر.
19.هيثم محمد النادر وبشير وأحمد النادر وبشير أحمد العلوان ومحمد خالد القضاة (دس)، دراسة ميدانية بين طلبة الكلية الرياضية وطلبة الكليات الأخرى في جامعة مؤتة، مجلة الدراسات العلوم التربوية، ع1.
20.غريغ ويلكسون(1993)، الضغط النفسي، دار المؤلف.

مساهمة أسلوب حل المشكلات في التخفيف من عسر القراءة لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي

Contribution of problem-solving method in alleviating dyslexia among fourth year elementary students

أ.عبد الصمد البشير، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2- الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة فعالية أسلوب حل المشكلات للتخفيف من عسر القراءة لدى تلاميذ السنة 4 ابتدائي، تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من 8 حالات من ابتدائية حديبي عبد القادر بسيدي عامر واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج شبه التجريبي على كل حالة، واعتمدنا من اجل جمع البيانات على المقابلة واختبار عسر القراءة إضافة إلى أسلوب حل المشكلات وتم تطبيقهم خلال عدد من الخطوات ولمدة زمنية معينة، وقد خلصت الدراسة إلى أن أسلوب حل المشكلات له فعالية في تخفيف عسر القراءة، وذلك في حدود الدراسة.

الكلمات المفتاحية: أسلوب حل المشكلات، عسر القراءة، التلاميذ، التعليم الإبتدائي.

Abstract: The purpose of this study is to know the effectiveness of problem solving method to alleviate dyslexia among fourth year primary pupils, this study was applied to a sample of 8 cases from the elementary school of Hadibi Abdelkader, Sidi Amer, and we relied on the semi-experimental approach on each case, and in collecting the information's we relied on the interviews and dyslexia test as well as the problem solving method, they were applied during a number of steps and at certain time, and the study concluded that the problem solving method is effective in alleviating dyslexia within the limits of the study.

Keywords :problem- solving method, dyslexia, Pupils, primary education

مقدمة:

هناك أمر لا يختلف عليه اثنان وهو أن التعليم هو أساس ومحور الحياة العملية وأساس بناء المستقبل. وأن للتربية أهمية بارزة في حياة الفرد والمجتمع كونها أداة من أدوات تقدم المجتمع وتطوره وتهدف هذه التربية إلى تنمية جميع جوانب الشخصية لدى الفرد وتجعله متمكن مما يرغب في تحقيقه والوصول إليه.

والقراءة هي المفتاح الحقيقي للعلم والمعرفة، ولما تحمله القراءة من أهمية كبرى فقد أنزل الله عز وجل آيات محكمة: (اقرأ باسم ربك الذي خلق) سورة العلق، وهي من أعظم مصادر المعرفة حيث أدرك أبناء الجيل الأول هذا الأمر وطوروا قدراتهم وصقلوا معارفهم في شتى مجالات الحياة كون كل المكاسب وأسباب ازدهار الحضارات كان مقترنا بتطور العلم وازدهار القراءة والشغف بحب الاطلاع.

وكونها هي عملية فك الرموز وتحليل ما ورد فيها فعلا بالنسبة لتلك الرموز فهي تصل بالقارئ إلى الفهم وإدراك ما قرأه وهي أسلوب ناجع لحل المشكلات التي تواجهه في حياته، وقد شاع أن القراءة تكون لدى الأطفال في سن التمدرس فقط، وهذا السلوك الخاطئ قد يؤدي بجيل بأكمله إلى الهلاك لأن مرحلة ما قبل التمدرس هي المرحلة الأكثر من مناسبة لتعليم الطفل العمليات الأكاديمية لأن العقل في تلك المرحلة يكون في نمو مستمر ومنه يستطيع اكتساب أكثر من 6 لغات لو وجد التعليم المناسب.

وبما أن القراءة هي الأكثر طلبا للتعلم، فهي تتصدر قائمة المصابين بصعوبات التعلم بنسبة 80% من مجمل المصابين , لذا أعطيت اهتمام كبير وكونها أيضا العائق أمام الأسر التي تدفع بأولادها الى النجاح , وكاشارة مهمة فان عسيري القراءة ذوي ذكاء متوسط إلى مرتفع وليس بينهم من يعاني من تخلف عقلي وهم متميزين حتى في أساليب مواجهتهم للمشكلات ومن أهم الشخصيات التاريخية المصابة بهذه الصعوبة نجد : ليوناردو دافينشي، بيكاسو، اينشتاين، غراهم بيل، وغيرهم ممن أثبت وجوده رغم وجود العسر لديه.

هذا ما جعل الباحثين يفكرون في حلول تكون ناجعة للحد من هاجس هذه الصعوبة قصد التخفيف من أثرها على المستقبل الطفل ومن هذا ظهرت عدة أساليب وطرق علاجية تناولت هذه الصعوبة من عدة جوانب ودرست تأثيرها وطرق التخفيف منها وفي هذه الدراسة نحن بصدد التطرق إلى أحد تلك الأساليب والتأكد من مدى مساهمتها في التخفيف من درجة عسر القرائي.

الإشكالية:

يعتبر التعلم هو أساس الحياة العملية الناجحة، وهذا التعلم هو اكتساب للمعارف والعلوم منذ الصغر أو لاكتساب ذلك يجب الالتحاق بمقاعد الدراسة، و لكن عادة ما يصادف أي تلميذ في مراحل تعلمه الأولى صعوبات في تعلم بعض المكتسبات الأولية كالحروف، الأرقام، الأشكال والألوان وغيرها من الأمور، ولكنها عادية في السنين الأولى كون الطفل لم ينضج كفاية للتعلم ذلك، وتصبح صعوبة في التعلم بعد دخول الطفل للمدرسة وهذا الأمر يستدعي تدخل شخص مختص و مؤهل في ذلك المجال.

هذه الصعوبات التي تعرف بوجود خلل أو قصور لدى الطفل في إحدى العمليات العقلية المعرفية كالانتباه أو الإدراك أو الفهم، وهذا ما يسمى بصعوبات التعلم النمائية التي تكون عادة لدى أطفال الروضة والتي يكون مآلها إلى صعوبات أكاديمية التي تمس المكتسبات الأساسية في التعلم وهي الكتابة والحساب والقراءة، هذه الأخيرة التي تعتبر المكون الأساسي لأي عملية تعليمية، وهي أهم هدف تسعى المنظومات التربوية إلى تعليمه وتحقيقه منذ الطور الابتدائي والسنوات الأولى من التعليم، وقد أشار هيوز " إلى أهمية القراءة يقوله : "إن القراءة يمكن النظر إليها بكونها من المهارات التي تدرس في المدرسة على أنها أداة مهارية، بمعنى أن تقدم الطفل في المواد الأخرى يعتمد بصورة كبيرة على القراءة ومن ثم يمكن القول أن الفشل القرائي يعد عاملا أساسيا في أحداث الفشل التعليمي(كوافحة، 2003، ص73).

وأي خلل أو قصور في مهارات القراءة يؤدي إلى صعوبات التعلم، وعسر القراءة و هو أحد إعاقات التعلم التي تصيب الفرد باكرا وهي خلل أو قصور أو اضطراب في القدرة على القراءة والكتابة تعرف باسم' Dyslexia " (أحمد عبد الكريم حمزة، 2008، ص 53).

وإذا ما تحدثنا عن فئة صعوبات التعلم فهذا يعني أنهم في مرحلة نهاية الطفولة الوسطى، إلى بداية الطفولة المتأخرة (8 إلى 12 سنة)(زهران حامد عبد السلام، 2001)، و لهذه المرحلة حاجات إذا ما افتقدت يترتب عنها توتر وقلق يدفع به إلى نشاط معين لإشباع هذه الحاجات كالحاجة النفسية إلى الأمان والمحبة و كذا الحاجات الاجتماعية كالانتماء للجماعة والرغبة في السيطرة، ولهم خصائص سلوكية و معرفية مختلفة، هذه الأخيرة التي تتمثل في نمو القدرة على التسلسل والانتقال والترتيب حسب الدرجات، يتحسن أداء الذاكرة بعيدة المدى وتتطور قدرات التلميذ على التركيز مع عدة متغيرات في وقت واحد(عقل محمود طاه، 1996) ويعاني عسيري القراءة صعوبات في ترجمة اللغة إلى فكر، وفي التعبير عن الأفكار كتابة أو نطقا، أو في فهم معنى كلمات مكتوبة وينص هذا التعريف للديسليكسيا على ألا يكون هناك نقص في البصر أو السمع، أو نقص في الدافعية للاتصال أو التعلم، ولكن نتيجة القصور في بناء وظائف المخ والجهاز العصبي(احمد عبد الكريم حمزة، 2008، ص54) كما يعاني ذوي صعوبات التعلم من مشكلات في التوجه الزماني والمكاني صورة الجسم، الجانبية وكذا حل المشكلات، ونظرا للتأثير الكبير للعسر القرائي على الحياة الأكاديمية للطفل، ظهرت طرق واستراتيجيات علاجية معرفية مساعدة لتجاوز هذه الصعوبة ظهر ما يعرف بأسلوب حل المشكلات التي يعتمد عليه للتخفيف من درجة عسر القراءة، وحسب البحوث و الدراسات فقد كان لهذا الأسلوب مكانة مهمة في تكوين وتناول المعلومات، إذ يتطلب أسلوب حل المشكلات عملية ربط بين أكثر من قاعدة لتشكيل قواعد جديدة تمكن الفرد من اتخاذ القرار المناسب اتجاه المشكلة واكتشاف الاستجابة الصحيحة وهي التي تستطيع إزالة العائق ويمكن الإنسان من الوصول إلى هدفه(عبد المجيد نشواني، 1988).

ففي دراسة توني Tony 2002 استهدفت معرفة فعالية أسلوب حل المشكلات في رفع مستوى تحصيل التلاميذ في مسائل الجبر اللفظية إلى جانب دراسة أمينة عثمان 1993 فلقد وقفت هي الأخرى على فعالية استخدام هذا الأسلوب لتحقيق مستويات عليا للأهداف المعرفية وقد استخدم أسلوب حل المشكلات للتدريس وأحرز نتائج جيدة ففي دراسة مجدي ابراهيم 1986 قد برهن

عليه باعتماده كأسلوب لتدريس الأطفال المسائل الجبرية اللفظية فلقد ارتفعت درجة التحصيل هؤلاء وهو إثبات على فاعلية هذا الأسلوب وقد درس عبد الكريم شادلي 1988 وفق لنظرية تجهيز المعلومات إلى جانب ما بحثت دراسة توحيده عبد العزيز 2000 فاعلية برنامج مقترح لتدريس معلمات رياض الأطفال على أسلوب حل المشكلات في التدريس و الأمر الذي شاركه كل من تايلور وديون 2000في دراستهما ، كما تناول فأي 2001 من مدى إمكانية تعلم أسلوب حل المشكلات وانتقال هذا النوع من الأساليب من مجالات اكتساب التعلم، كما دلت دراسة إسماعيل محمد الأمين 2001 في دراسة أثر أسلوب حل المشكلات في علاج صعوبات التعلم في الرياضيات، ومن خلال كل هذا نطرح التساؤل العلمي: هل يؤدي أسلوب حل المشكلات إلى التخفيف من درجة عسر القراءة لدى تلاميذ السنة الثالثة والرابعة ابتدائي؟

الأسئلة الفرعية:

-هل يخفف أسلوب حل المشكلات من درجة عسر القراءة لدى الإناث أكثر من الذكور؟

-هل يخفف أسلوب حل المشكلات من درجة عسر القراءة لدى تلاميذ السنة الثالثة ابتدائي أكثر من تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي؟

الفرضيات:

الفرضية العامة: يؤدي أسلوب حل المشكلات إلى التخفيف من درجة عسر القراءة لدى تلاميذ السنة الثالثة والرابعة ابتدائي.

الفرضيات الجزئية:

-تختلف درجة التخفيف أسلوب حل المشكلات لدرجة عسر القراءة بين الذكور والإناث.

-تختلف درجة التخفيف أسلوب حل المشكلات لدرجة عسر القراءة بين تلاميذ السنة الثالثة والرابعة ابتدائي.

مصطلحات الدراسة:

حل المشكلات: هو الطريقة أو البناء الذي يتبناه الفرد عند وجود مشكلة ما و حلها قصد الوصول إلى حل ناجع.

عسر القراءة : هي صعوبة تصيب الفرد باكرا وهي خلل أو قصور أو اضطراب في القدرة على القراءة و الكتابة تعرف باسم " الديسليكسياDyslexia

أهداف البحث:

-التخفيف من درجة عسر القراءة باستعمال أسلوب حل المشكلات.

-إثراء الجانب العلمي من خلال البحث المكثف في الميدان.

-محاولة تسليط الضوء على فئة صعوبات التعلم و بالضبط عسيري القراءة.

أهمية البحث:

-تسليط الضوء على عسر القراءة كصعوبة منتشرة أكثر من الصعوبات الأخرى في المحيط المدرسي.

-التطرق لأسلوب حل المشكلات كطريقة علاجية في التخفيف من عسر القراءة .

المنهج المتبع: لقد إعتمدنا على المنهج الشبة التجريبي الذي هو دراسة اثر متغير على متغير أخر بطريقة تعتمد على التحكيم الكمي وعزل المتغيرات التي يمكن أن تتدخل دون قصد من الباحث أثناء التجريب(دويدي وحيد رجاء، 2000، ص227)، إذ هو تغيير عمدي مضبوط الشروط المحدد لحدث ما مع ملاحظة التغيرات الواقعة في ذات الحدث وتفسيرها والقائم على الاختبار القبلي البعدي إذ يعتمد على 8 حالات تكون لديها عسر القراءة، ويتم اختيارها قبلا أي إجراء اختبارات عسر القراءة للتأكد من أن الحالات لديها تلك الصعوبة، ثم بعد ذلك إدخال متغير حل المشكلات وتطبيقه ضمن فترة زمنية تتماشى وسير هذا الأسلوب، بعد الانتهاء من ذلك يتم اختبار العينة بعديا للتأكد من مدى مساهمة حل المشكلات في الخفض من درجة عسر القراءة.

الإطار الزماني:

الدراسة الاستطلاعية: قمنا بدراسة استطلاعية على 3 إبتدائيات موجودة في بلدية سيدي عامر ولاية المسيلة وقد وجدنا العينة في مدرسة واحدة . دامت لمدة 15 يوم من 1 فيفري إلى غاية 15 فيفري 2015.

الدراسة الفعلية : تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 28 فيفري 2015 إلى غاية 20 ماي 2015

العينة: تكونت العينة من 8 حالات (4 ذكور و 4 إناث).

السنة	السنة الثالثة ابتدائي		السنة الرابعة ابتدائي	
الجنس	ذكور	اناث	ذكور	اناث
العدد	2	2	2	2
السن	نفس السن ما بين 8 و 9 سنوات		نفس السن ما بين 9 و 10 سنوات	

الأدوات المستعملة:

المقابلة: وهي لقاء يتم بين الشخص المقابل (الباحث)، الذي يقوم بطرح الأسئلة على الأشخاص المستجيبين وجها لوجه، ويقوم الباحث بتسجيل الإجابات على الاستمارات(دويدي وحيد، 2000، ص203).

مقابلة التلميذ ومقابلة الأستاذ ومقابلة الوالدين وذلك لمعرفة مستوى التلميذ من خلال إعطائه نصوص القراءتها و لمعرفة الاتجاهات والتوجه الزماني والمكاني وصورة الجسم، وكذا للتأكد من مستواه العلمي والتحصيلي إضافة إلى الاطلاع على المعاملة الوالدية والسلوك داخل الأسرة من خلال مقابلة الأم والأب.

الملاحظة داخل القسم من خلال ملاحظة السلوك داخل القسم، المعاملة مع الأقران، المشاركة في القسم.

اختبار عسر القراءة بطارية مقاييس التقدير التشخيصية لصعوبات التعلم (فتحي الزيات):

تعليمات المقياس: عزيز الأب عزيزتي الأم/عزيزي المعلم عزيزتي المعلمة: تهدف المقاييس إلى الكشف عن التلاميذ ذوي صعوبات التعلم الذي يتواتر لديهم ظهور بعض أو كل الخصائص

السلوكية المتعلقة بصعوبات التعلم الموضحة فيما بعد وقد أعدت هذه المقاييس بهدف الحصول على تقديراتكم لمدى تواتر هذه الخصائص السلوكية لدى بعض أبنائكم أو بعض تلاميذكم، ولذا فإن معرفتكم الجيدة بالطفل أو التلميذ موضوع التقدير وتكرار ملاحظتك لهذه الخصائص السلوكية لديه، ضرورة للاستخدام الصحيح لهذه المقاييس والحكم والتقدير الصادق من خلالها، ومن ثم فإن الاهتمام بقراءة كل فقرة أو خاصية سلوكية وتقدير مدى تواتر ظهورها لدى الابن أو الطفل أو التلميذ موضوع التقدير يعد أمرا أساسيا عند الاستجابة على هذه المقاييس، وفي التشخيص الجيد لهذه الصعوبات تتمايز الاستجابة على هذه المقاييس في مدى خماسي بين دائما (4)، غالبا (3)، أحيانا (2)، نادرا (1)، لا تنطبق (0).

المطلوب منك أخي الأب / أختي الأم أخي الزميل المعلم / أختي الزميلة المعلمة قراءة الفقرات أمام الفقرة وفي الخانة Xبعناية ثم وضع علامة التقدير الذي تراه أكثر انطباقا على الابن أو الطفل أو التلميذ موضوع التقدير على النحو التالي

تحت دائما	إذا كان تقديرك بتواتر هذه الخاصية لدى التلميذ	دائما
تحت غالبا	إذا كان تقديرك بتواتر هذه الخاصية لدى التلميذ	غالبا
تحت أحيانا	إذا كان تقديرك بتواتر هذه الخاصية لدى التلميذ	أحيانا
تحت نادرا	إذا كان تقديرك بتواتر هذه الخاصية لدى التلميذ	نادرا
تحت لا ينطبق	إذا كان تقديرك بتواتر هذه الخاصية لدى التلميذ	لا ينطبق

هذه الفقرة خاصة بالمعلمين والمعلمات فقط: عزيزي المعلم عزيزتي المعلمة، تستغرق الاستجابة على فقرات هذه المقاييس من 15 إلى 20 دقيقة في المتوسط لكل تلميذ، ولضمان سلامة التقدير يرجى عدم الاستمرار في الاستجابة عليها لأكثر من 6 تلاميذ في الجلسة الواحدة، وفي هذه البطارية 20 خاصية يجيب عليها المعلم أو المعلمة.

ملاحظات: قام واضع المقياس بوضع وزن نسبي لكل مستوى للاستجابة، حيث وضع (4 لمن يختار دائما)، فتكون قوة هذه الخاصية لدى المفحوص (4)، وهكذا لمن يختار(غالبا سيختار درجة 3)، ومن يختار (أحيانا ستكون درجته 2) ومن يختار (نادرا ستكون درجته 1)، وسن يختار لا تنطبق سوف يحصل على (صفر 0) كي يقوم باحتساب النتيجة قمنا بإضافة عمود وسميناه التفريغة وقمنا بوضع الأرقام الموجودة في خانة الاختيار كما هو موضح في الجدول التالي:

دائما(4)	غالبا(3)	أحيانا(2)	نادرا(1)	لا تنطبق(0)	التفريغ
المجموع					80

كما قمنا بتجميع الأرقام التي وضعناها في خانة التفريغة

بعد ذلك ننظر للجدول بمقياس القراءة كما هو موضح في ما يلي:

الصعوبة	المعيار	مدى التقدير			
		عاديون	صعوبات خفيفة	صعوبات متوسطة	صعوبات شديدة
القراءة	الدرجة الخام	صفر 22=	40-22	60-41	61 فأكثر
	المقابل المئيني	1-الى 11	32-11	72-33	99-73

الخصائص السيكومترية للاختبار:

صدق الاختيار: استعمل عدة طرق للتحقق من صدق الاختبار أهمها:

صدق المحتوى وإتضح من صدق المحتوى أن جميع الفقرات تستوفي مؤشر القوة التميزية المناسبة لقبول أي فقرة من المقياس، حيث تراوح معامل الارتباط للفترات بين (0,73) عند مستوى الدلالة 0,01.

صدق التكوين: تم حساب العلاقات الارتباطية البينية بين درجات المقاييس الفرعية و اتضح أن جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى (0,01) حيث يساوي 0,93.

الصدق العاملي: اتضح أن جميع المقاييس الفرعية تتشبع بعامل أحادي ومنها على النحو التالي: القراءة 0,88 والرياضيات 0,86، وهي على درجة عالية من الصدق العاملي، وأن العامل الناتج عن التحليل يسهم إسهاما دالا في التباين الكلي المفسر لظاهرة صعوبات التعلم، الأمر الذي يمكن معه الاطمئنان إلى صدق المقاييس التقدير وأبعادها الفرعية والتي منها القراءة والرياضيات في الكشف عما يستهدف قياسه في ضوء الارتباط الوثيق بين أنماط صعوبات التعلم بعضها البعض و الذي كشفت عنها البحوث والدراسات السابقة.

ثبات الاختبار: لقد تم حساب مقاييس التقدير التشخيصية ، حيث بلغ معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي لمقياس القراءة و الذي كان بين (0,98 . 0,94) وهذه القيمة تدل على ثبات الاختبار بأنه قوي جدا عند مستوى الدلالة 0,01 (فتحي الزيات، 2007، ص07).

أسلوب حل المشكلات لدى زوريلا فرايد 1971: يعد نموذج حل المشكلات لدى زوريلا فرايد من النماذج المعرفية، يمكن الأخصائي من إتباع خطوات حل المشكلات في عملية التعلم، وهو أسلوب لتدريب الفرد على استخدامه فيما يواجهه من مشكلات في إطار حياته.

الهدف من التقنية: هو مساعدة الطفل على إيجاد حل لمشكلة ما تعترضه ومحاولة إيجاد حل لها بنفسه دون مساعدة من الأخصائي بتقديم حلول جاهزة إنما يقوم بعملية التوجيه فقط، إذ تقوم هذه التقنية على خمسة مراحل للوصول إلى حل المشكلة وهذه الخطوات محددة بمدة زمنية يحددها الأخصائي القائم على تطبيق أسلوب حل المشكلات والتي يراها مناسبة لتلك المرحلة. وتتمثل هذه المراحل في المرحلة الأولى وتعتبر مدخل تمهيدي لجعل الطفل مهيأ لخضوعه لأسلوب حل المشكلات و تتكون بدورها من ثلاث خطوات والتي تتمثل في:

الخطوة الأولى: والتي تسمى بالتوجيه العام وهي تهيأ الطفل نفسيا من خلال إعلامه بأن مشكلة ضعف تحصيله الدراسي عادي يظهر عند الكثير من الأطفال في المرحلة الابتدائية ولكن عليه بالمثابرة والاجتهاد لرفع تحصيله.

الخطوة الثانية: وهي التعرف على مواقف المشكلة عندما تحدث و ذلك بإعطاء الطفل نصا قرائيا، نرى أن لديه صعوبة في القراءة فنقوم بتنبيه الطفل لهذه المشكلة التي تعوقه على التحصيل.

الخطوة الثالثة: وهنا نعرف مدى دافعية الطفل للتخلص من المشكلة أو عزوفه عن حلها، تتطلب هذه الخطوة جلسة واحدة لمدة ساعة ونصف.

المرحلة الثانية: تحديد المشكلة وصياغتها: والتي تتكون من خطوتين:

-ضرورة تحديد كل جوانب الموقف بصورة إجرائية وذلك بتحديد صعوبة القراءة وهذا من اجل صياغتها و تصفية عناصر الموقف بطريقة ملائمة لفصل المعلومات المناسبة والغير المناسبة، إلى جانب إجراء المقابلة وإخضاعه إلى اختبارات للتعرف على عسر القراءة، تتطلب المرحلة 6 ساعات وذلك لمدة ساعة لكل جلسة وذلك بغرض إجراء تقييم تربوي شامل.

المرحلة الثالثة: توليد البدائل: بعد التأكد من أن الطفل يعاني من عسر القراءة نقوم بتوليد البدائل وذلك بإعداد قائمة بالحلول المناسبة لموقف المشكلة ومما اقترح كأنشطة لاكتساب القراءة:

النشاط الأول: ربط الحرف بصوته: للذين لا يفرقون بين الحروف ذات النطق والشكل المتشابهين، مثل السين (س) و صاد (ص)، الضاء (ض) والظاد (ظ)، التاء (ت) والياء (ي)، من خلال استعمال طريقة التسجيلات الصوتية و هي تكون بنطق الحرف من مخارجه الصحيحة ويقوم التلميذ بالاستماع إليه و محاولة إعادة نطقه مع كتابته بالشكل السليم.

مدة النشاط: 45 د الأدوات: أوراق، أقلام ملونة، مسجل صوتي.

النشاط الثاني: الحروف المجسمة:

أن تأتي بحروف مجسمة ملونة ونقوم بتركيبها في أول الجملة وفي وسطها وكذا آخر الكلمة للتلاميذ الذين لا يفرقون كتابة تلك الحروف في أماكن مختلفة من الكلمة.

مدة النشاط: 45 د، الأدوات: حروف مجسمة، طباشير لوحات، أوراق وأقلام.
النشاط الثالث: أظرفة الجمل: القيام مع التلاميذ بصنع أظرفة من الورقة ذات حجم كبير وأظرفة ذات حجم صغير ويقوم المعالج بكتابة كلمات كاملة في الظرف ثم الكبير وتقسيم تلك الكلمة في ورقة أخرى إلى حروف من أجل تجميعها لاحقا، وهذا النشاط للتلميذ الذي لا يستطيع قراءة الكلمة بشكل كامل.
مدة النشاط: 45 د الأدوات: أوراق بيضاء، أقلام تلوين، شريط لاصق، أقلام حبر، أظرفة كبيرة، أظرفة صغيرة .
النشاط الرابع: توظيف الحواس: يقوم المعالج بكتابة الكلمة بأحرف كبير بواسطة الوان شمعية ويقوم التلميذ بتتبعها ثم إعادة قراءتها ثم بكتابتها على السبورة ووضع نماذج مشابهة لتلك الكلمة والنظر إليها لمعرفة الاختلاف ويكررها بطريقة صامتة.
مدة النشاط 45، الأدوات: أقلام شمعية أوراق مخططة حروف مجسمة سبورة وطباشير.
المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار: بعد اختيار بديل من البدائل التي أعدت من الطالبة والتي اختارها الطفل والتي تتناسب وميولاته ومستوى ذكائه والتي من خلالها يمكنه التوصل إلى الخفيف من درجة العسر لديه. وهي تتطلب مدة ساعة واحدة أي خلال جلسة وذلك لغرض اختيار البديل المناسب.
المرحلة الخامسة: التأكد من اختيار الحل المناسب: بعد اختيار البديل نقوم بتطبيقه على التلميذ والتأكد من مدى تحقق النتائج ضمن عدد من الجلسات وبالتكرار إلى حين يمكن التلميذ من اكتساب الرصيد اللازم.

الاستنتاج العام:

حسب ما تم تقديمه من معلومات حول الحالات الثمانية الذين هم مقسمون حسب الجنس إلى 4 ذكور وإلى 4 إناث منهم (2 ذكور في السنة الثالثة و 2 في السنة الرابعة ، كذلك الأمر بالنسبة للإناث)، وحسب ما تقدم من نتائج فقد تحققت الفرضية العامة حسب النتائج المقدمة من مقياس صعوبات القراءة لفتحي الزيات خلال الاختبارين القبلي والبعدي، إضافة إلى أن متوسط الدرجات في الاختبار القبلي الكلي لكلا الجنسين والسنتين هو 54. 87 و متوسط درجات الذكور في الاختبار القلبي هو 55 . 85 و متوسط درجات الإناث في الاختبار القبلي هو 54 . 25 وقد انخفضت درجات الاختبار بفارق 30 درجة حيث كانت نتائج الاختبار البعدي لدى العينة ككل 24 . 12 ولدى الذكور 25 ولدى الإناث 23 . 25

ومن الملاحظ هو انخفاض درجة عسر القراءة لدى العينة و منه فقد تحققت الفرضية العامة القائلة بـ: يؤدي أسلوب حل المشكلات إلى الخفض من درجة عسر القراءة لدى تلاميذ السنة الثالثة والرابعة ابتدائي.
والفرضيتين الجزئيتين القائلتين بـ:
-تختلف درجة التخفيف أسلوب حل المشكلات لدرجة عسر القراءة بين الذكور والإناث.
-تختلف درجة التخفيف أسلوب حل المشكلات لدرجة عسر القراءة بين تلاميذ السنة الثالثة والرابعة ابتدائي.

وهذا الانخفاض في درجة عسر القراءة لدى هذه الفئة من التلاميذ أرجعناه إلى فعالية أسلوب حل المشكلات. وهذا أيضا ما أكدته الدراسات السابقة كدراسة عبد الكريم الشاذلي 1988 الذي درس أسلوب حل المشكلات وفقا لنظرية تجهيز المعلومات، وفي دراسة محمد الأمين 2001 والذي أثبت فعالية أسلوب حل المشكلات مع فئة صعوبات الرياضيات حيث من خلاله إكتسب أطفال هاته الفئة كيفية حل مشكلة الرياضيات، إلى جانب دراسة أمينة عثمان 1993 والتي برهنت هي الأخرى على فعاليته في تحقيق الأهداف المعرفية العليا،TONNY 2002 إضافة إلى دراسة طوني 2001 والتي شهدت على رفع مستوى تحصيل التلاميذ في مسائل الجبر اللفظية، وكذا دراسة فاي والتي حققت من مدى إمكانية استخدام هذا الأسلوب في مجالات اكتساب التعلم، وأيضا قام مجدي إبراهيم 1986 في دراسة له حول إمكانية استخدام أسلوب حل المشكلات كأسلوب لتدريس المسائل الجبرية اللفظية وهو ما اثبت فعاليته في ذلك.

كما في دراسة إسماعيل الفقي ومحمد المحروس الشناوي 1996 و اللذان قاما بتقنين مقياس أسلوب حل المشكلات على البيئة السعودية واللذان برهنا من خلال دراستهما أن فعالية أسلوب حل المشكلات تكمن في أنه يفيد في تحديد مهارات الأفراد في التعامل مع المشكلات و تقدير وعي الفرد وإدراكه لتقييم أسلوبه في حل المشكلة.

من خلال ما سبق تم تبني أسلوب حل المشكلات لمعرفة مساهمته في التخفيض من درجة عسر القراءة لدى تلاميذ السنة الثالثة والرابعة ابتدائي وقد تم التوصل إلى أنه فعال لدى هذه الفئة وعند كلا الجنسين في الحدود المكانية والزمنية للدراسة، وهذا ما تم إثباته من خلال هذه الدراسة.

خاتمة:

إن خلاصة هذه الدراسة هي أن أسلوب حل المشكلات له فعالية في التخفيف من درجة عسر القراءة ، إضافة إلى ذلك أن أسلوب حل المشكلات يمكن تطبيقه مع كلا الجنسين في السنوات الدراسية الابتدائية بدءا من السنة الثالثة ابتدائي وهو قد ينجح مع عينة من ذوي صعوبات التعلم ويمكن أن لا ينجح مع عينة أخرى تبعا لدرجة استعدادها ورغبتها وكذا الظروف التي تتواجد فيها و هو أسلوب ناجع فيه العديد من النماذج التي من خلالها يمكننا التعامل مع الصعوبات الأخرى مثالا عن ذلك نموذج بوليا الذي يستعمل مع ذوي صعوبات الرياضيات.

وفي الأخير نتمنى أن تتجدد البحوث وتتطور في مجال صعوبات التعلم كون هذه الفئة تحتاج إلى تكفل كبير لأنها في ازدياد وقد اقترحنا بعض الحلول لتفادي هذه الظواهر، وانطلاقا مما سبق نقدم الاقتراحات التالية لمن أراد البحث في هذا الميدان:

-تطبيق أسلوب حل المشكلات على عينة كبيرة و في أماكن متعددة لأجل التعميم في النتائج.

-العمل على إعلام الطفل مسبقا بمشاكله التعليمية من أجل غرس الدافعية عنده للتعلم والاستعداد للتخلص من أي مشكل مصاحب له في تلك المرحلة التعليمية أو حتى الحياتية.

-تشجيعه على التعبير عن خبراته و تحفيزه و تعزيزه على المشاركة الصفية قصد التعرف أكثر على نقائصه وما يعانيه من صعوبات في التعلم.

-الأسرة نواة المجتمع لذا على كل مدرسة التعاون مع المدرسة لتحقيق نوع من التكافل لأجل رفع المستوى لدى الطفل و ذلك من خلال تشجيعه ومتابعته ومساعدته على انجاز واجباته لأجل تحقيق الهدف وهو النجاح.

-إعداد تقارير مدرسية ومناهج تعليمية تتناسب وقدرات الطفل وبطرائق متنوعة تجذب انتباهه.

-إنشاء غرف المصادر في كل المؤسسات التربوية قصد التكفل بهذه الفئة من ذوي صعوبات التعلم.

-إعداد دورات تدريبية تشرف عليها وزارة التربية موجهة للمعلمين لأجل تعليمهم كيفية التعامل مع هذه الفئة من التلاميذ.

-إعداد منهاج خاص بذوي صعوبات التعلم لأنه عملياتهم العقلية المعرفية تختلف عن الباقين من الأطفال العاديين.

-غرس ثقافة وجود أخصائي في صعوبات التعلم و تثبيت وجود مراكز الكشف والمتابعة لأجل توجيه الأطفال إليها.

قائمة المراجع:

1.احمد عبد الكريم حمز(2008)، سيكولوجية عسر القراءة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2.تيسير مفلح الكوافحة(2003)، صعوبات التعلم والخطة العلاجية المقترحة، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن.

3.دويدي وحيد رجاء(2000)، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق، سوريا.

4.زهران حامد عبد السلام(2001)، علم النفس النمو والطفولة والمراهقة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

5.عبد الحميد نشواني(1998)، علم النفس التربوي، ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

6.عقل محمود طه(1979)، النمو التربوي للطفل والمراهق دروس في علم النفس الارتقائي، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

7.فتحي الزيات(1998)، صعوبات التعلم الأسس النظرية والشخصية والعلاجية، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.

مفهوم الحي على محك الهويات المجالية: نموذج "حي الصباح" بمدينة وهران.

The concept of quarter on the test of the spatial identities : « Essabah » quarter in Oran city as model.

أ. فريد مرحوم، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان- الجزائر.

ملخص: في حالات إعادة الإسكان في أحياء السكن الجماعي الجديدة، يكمن الإشكال في تشكل علاقات الجوار والاجتماع البشري والرباط الاجتماعي، أو بتعبير أدق "إعادة" تشكلها جراء "القطيعة" الناتجة عن مغادرة مجال مسكون سابق؛ حيث أن الأمر لا يتعلق فقط بـــالانتقال من مجال سكني إلى آخر، بل أكثر من ذلك بـــ "هجرة" من مجتمع أصلي نحو مجتمع استقبال (جديد)، مع كل ما يستتبع ذلك من تغيرات في نمط العيش، وفي تجنيد الهوية بأبعادها المختلفة في إثبات الذات والتعايش مع "الآخرين". إعادة التشكل هذه، هي جوهر إشكاليتنا البحثية من حيث أنها تثير مسألة ميلاد أحياء السكن الجماعي الجديدة في تصورات سكانها كهوية مجالية جديدة، أمام هيمنة الهويات المجالية المرتبطة بأحياء السكن السابقة. بينت لنا دراستنا أن مفهوم الجوار يتغير ويختلف على حسب عدة مؤشرات منها : الهوية المجالية السابقة، شكل الاجتماع البشري، الانتماء الثقافي والجغرافي، الاشتراك في التاريخ الاجتماعي السكني.

الكلمات المفتاحية: الحي، الهوية المجالية، الجار المقدس، الجار الحنيني، الجار الشائع، الجار المواطن.

Abstract: In cases of re-housing in the new collective housing, the problem lies in the formation of relations of neighborliness, human union and social cohesion, or more precisely the "re-formation" of the "estrangement" resulting from leaving a former inhabited area; But rather a "migration" from an indigenous society towards a new (receptionist) community, with all the consequent changes in the way of life, and in the recruitment of identity in its different dimensions in self-affirmation and coexistence with "others." This reshaping is the essence of our research problem in that it raises the question of the birth of new collective housing in the perception of its inhabitants as a new geographical identity, in the face of the predominance of the surrounding identities associated with the former residential neighborhoods. Our study showed that the concept of neighborhood changes and varies according to a number of indicators, including: previous spatial identity, human form, cultural and geographic affiliation, participation in social and residential history.

Keywords: neighborhood, spatial identity, holy neighbor, nostalgic neighbor, common neighbor, citizen neighbor.

مقدمة:

قد تبدو مسألة الاختلاط الاجتماعي والتعايش في ظل الاختلاف بين الثقافات، من أول وهلة، أنها ظواهر طبيعية في كل المجتمعات، ولكن دراسة هذه الظواهر في علم الاجتماع –الحضري بالخصوص- تجعل منها موضوعا يخضع للتفكير العلمي والموضوعي الذي يكشف عن مدى تمشكلها وصعوبة فهمها، إذ يتطلب الأمر منهجية متينة وتحقيقا ميدانيا يستجلي المعاني من خلال تحليل الخطاب وملاحظة الممارسات وتفكيك بنية التصورات الاجتماعية. فنمط السكن الجماعي يجمع في فضاء الحي السكني بين أسر وجماعات ذات ثقافات سكن، وأنماط عيش مختلفة، وهويات مجالية –متصارعة أحيانا- منها ما يرتبط بـ"الحوش" والحي الشعبي، ومنها ما يرتبط بثقافة الطبقة، ومنها ما يتعلق بثقافة العمل.

في حالات إعادة الإسكان في أحياء السكن الجماعي الجديدة، يكمن الإشكال في تشكل علاقات الجوار والاجتماع البشري والرباط الاجتماعي، أو بتعبير أدق "إعادة" تشكلها جراء "القطيعة" الناتجة عن مغادرة مجال مسكون –سابق- بكل خصائصه ومعالمه المادية والاجتماعية والثقافية؛ حيث أن الأمر لا يتعلق فقط بالانتقال من مجال سكني إلى آخر (تغيير مكان الإقامة)[1]، بل أكثر من ذلك بــ "هجرة" من مجتمع أصلي نحو مجتمع استقبال (جديد)، مع كل ما يستتبع ذلك من تغيرات في نمط العيش، وفي تجنيد الهوية بأبعادها المختلفة في إثبات الذات والتعايش مع "الآخرين". إعادة التشكل هذه، هي جوهر إشكاليتنا البحثية من حيث أنها تثير مسألة ميلاد أحياء السكن الجماعي الجديدة في تصورات سكانها كهوية مجالية جديدة، أمام هيمنة الهويات المجالية المرتبطة بأحياء السكن السابقة.تتولد هوية الانتماء إلى الحي الجديد من "التقاطعات" بين هويات مجالية وثقافات سكن وأنماط معيشة مختلفة؛ حيث تتصارع هذه الهويات المجالية في البداية، إلى أن يتم الاتفاق –ضمنيا- على أشكال اجتماع بشري تنبئ عن الرغبة في "التجذر" في الفضاء السكني الجديد، كمرحلة ثانية تلي مرحلة "الاجتثاث" التي عرفها السكان عندما غادروا أحياءهم السابقة. الإشكال المراد معالجته في هذه الورقة يتعلق بمرحلة الصراع هذه التي قد يطول أمدها عندما لا يحصل الإجماع على ممارسات جديدة، بسبب هيمنة الهويات المجالية السابقة على التصورات والممارسات لدى السكان، مما ينعكس بأشكال ودرجات مختلفة على تشكل هوية الانتماء إلى مجال الحي السكني الجديد.

من أجل فحص هذه الإشكالية، نستند إلى نتائج البحث الميداني الذي قمنا به في الفترة ما بين 2010 و2013، في حي الصباح، بمدينة وهران في إطار انجاز أطروحة الدكتوراه (فريد مرحوم، 2015)، والتي كان عنوانها: "السكن الجماعي في الجزائر؛ سكان حي الصباح (وهران) بين الصراع والاجتماع"، نوقشت بنجاح في أبريل 2015.

---

[1] يقول علي الكنز في هذا السياق: "إن اكتشاف التجربة الاجتماعية هو وليد نشاط نظري وحركية اجتماعية انتهت إلى فرض المجتمع لنفسه كموضوع مركزي يستدعي الدراسة، فكل شيء تغير، أنماط المعيشة كما التصورات، وتوسع الفضاء الحضري على حساب العالم الريفي الذي لم يستطع الحفاظ سوى على ثلث السكان الإجمالي، إن إعادة التشكيل هذه تجعل الحركية التاريخية تنتقل من الريف نحو المدينة، وفي المدينة - حتى وإن كانت غير منظمة وكان السكن في الأحياء القصديرية الضعيفة التجهيز- يتم اكتشاف حاجات جديدة: كالعمل المأجور والصحة والمدرسة ووسائل الإعلام العصرية، إن الذي حصل لم يكن تغييرا لنمط الإقامة فقط، إنه تغيير لنمط الحياة."، أنظر: علي الكنز، 2001، ص211.

اعتمدنا في البحث الميداني على مقاربة كيفية ارتكزت في جمع المعطيات على الملاحظة المباشرة والمقابلات نصف الموجهة، كما أننا أقمنا في نفس الحي في الفترة ما بين 2010 و2012، ما سهل علينا عملية التواصل مع السكان.

ما سوف يرد في الورقة هو إعادة قراءة لنتائج البحث من خلال تحليل خطاب المبحوثين حول معاني كونهم من سكان حي الصباح، من جهة، في علاقته مع كونهم كانوا يتعرفون مجاليا بأحيائهم السكنية السابقة (الأحياء القديمة لوسط مدينة وهران)، أي أننا أردنا أن نعرف ما إذا السكان يعرفون أنفسهم كسكان حي الصباح، أم أنهم لا زالوا يعتبرون أنفسهم من سكان تلك الأحياء القديمة التي غادروها –مكرهين في بعض الحالات- منذ أكثر من عشرة أو خمسة عشر سنة. ونشير هنا إلى أن ما أثار تساؤلنا حول هذا الموضوع هو تلك التقسيمات التي استعملها المبحوثون في خطابهم حول السكان في حي الصباح، حيث لاحظنا أن المبحوثين يعرفون غيرهم وحتى أنفسهم بـ "أصحاب سيدي الهواري"، "أصحاب سان بيير" "أصحاب عين البيضاء"، "ولاد الدرب"، "اللي جابوهم من راس العين"، "حنا ولاد سيدي الهواري"، نسبة إلى أحياء سكنهم السابقة.

حيث علمنا من خلال التحقيق الميداني أن حي الصباح هذا قد تشكل من عمليات متتالية لإعادة الإسكان (منذ 1997)، حيث تم ترحيل أسر كبيرة من الأحياء العتيقة في وسط مدينة وهران، ومن بعض الأحياء القصديرية كحي عين البيضاء إلى حي الصباح، في إطار محاربة السكن الهش بوسط المدينة والقضاء على أحياء الصفيح المنتشرة على ضواحيها، من أجل معالجة –أو ربما مرافقة- أزمة السكن؛ حتى أن أحد السكان صرح لنا بالقول أن: "بلدية بئر الجير أصبحت مفرغة عمومية (décharge) لمشاكل بلدية وهران"، وبإضافة عمليات الإسكان في مشاريع السكن التساهمي، والسكن الوظيفي لأساتذة وعمال الجامعة، وسكنات البيع بالإيجار "عدل" مشروع 2001، والسكن الترقوي المدعم (مؤخرا)، فإن الجهة الشرقية لمدينة وهران أصبحت تمثل مثالا حيا عن "الاختلاط الاجتماعي" لتساكن وتعايش مختلف شرائح المجتمع الجزائري في السكن الجماعي. شرائح أو جماعات ذات هويات ثقافية (ومجالية) ومستويات سوسيو-اقتصادية متباينة، يجمع بينها فضاء الحي السكني، ولكنها متباعدة اجتماعيا تملك كل منها أدوات ووسائل التعبير عن الاختلاف المحفزة للصراع والمواجهة والرفض والعنف.

1.في هوية المجال وهوية الساكن:

في سياق التغير الاجتماعي، فإن ما حدث في حي الصباح، بإنزال عائلات وأسر وجماعات تشكلت في أحياء سكنية أخرى، على هذا المجال السكني الجديد، تطلب من هؤلاء التكيف مع الفضاء المبني بشكله وهندسته وتنظيمه[2]، بالتخلي عن العلاقات وشبكاتها السابقة (الجيرة القديمة)

---

[2] نحن نأخذ الوضعية السكنية الجديدة بالنسبة إلى وضعية قديمة أو سابقة على شاكلة: *الفضاء الأصلي وفضاء الاستقبال*. في الواقع إن مسألة إعادة الإسكان، مثلها في ذلك مثل الهجرة لا يمكن معالجتها وفهمها إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار المجتمع الأصلي أو الثقافة الأصلية، والهوية المبنية على أساس "المجال المسكون" أو مقر السكن السابق بمعالمه المادية وأشكال الاجتماع البشري السائدة فيه. يوضح عبد المالك صياد بعناية، أن العلاقة القائمة بين المسكن الحديث والساكن الجديد ليست أداتية (relation instrumentale) محضة، بل تقوم على "الحوار" المتواصل بين الساكن والمسكن، والذي يفترض وجود لغة تواصل، وهي في الجوهر لغة ثقافية. بالنسبة للساكن يتم تضمينها في شكل أنماط سلوك ملموسة واستعدادات تتجسد في شكل مواقف وتصرفات؛ أما بالنسبة للشقة فهي مسجلة وفقا لمتطلبات وإمكانيات يمليها شكلها. أنظر: Abdelmalek Sayad, 1980, pp 11-27.

من أجل ابتكار علاقات جوار واجتماع جديدة (Alian coulon, 1997, p 33) ، ولكنهم عملوا في حالات استحالة ذلك أو صعوبته، على تكييفه وتغييره أو تملكه واستعماله بطرق مختلفة مغايرة، بإعادة إنتاج الأحياء السابقة (الهويات والعلاقات الاجتماعية) في الحي الجديد. فالمسكن إذن ليس سوى بلورة لمجموعة من العلاقات الاجتماعية والنماذج الثقافية، وفعل الساكن ليس هدما أو مقاومة للهندسة المعمارية، وإنما هو إثراء لها لجعلها أكثر تفتحا (El Djounid Hadjidj, 2011a, p407).

يتولد لدى السكان، من خلال التصور والخطاب حول الحي وحول السكان وحول العيش فيه، الإحساس بالاختلاف عن "الآخرين"[3] من خلال معاينة الهوية المرتبطة بالمجال المسكون، على شكل "بطاقات تعريف" للسكان حسب الانتماء إلى مجال سكني سابق، ولكن إذا "كانت الهوية تحتاج إلى تحديد مجال جغرافي من أجل أن يتعرف بها الأفراد"، فإن عدم وضوح حدود المجال الجديد بالنسبة إلى المجالات الأخرى، يؤدي بالسكان إلى تفضيل التعامل والاجتماع (sociabilité) مع جماعات هي الأقرب إلى هويتهم المجالية، ونعت الآخرين بـــ "البرَّانيين" أو" البْرَاوِية"، أو بابتكار تسمية مغايرة للتسمية الرسمية للحي الصغير (la cité) تثبيتا للذات تجاه الهويات الأخرى و تمسكا بالهوية المجالية السابقة من خلال الذاكرة والمخيال.

يتمظهر الرباط الاجتماعي في التبادلات الناجمة عن التساكن بين جماعات ذات أشكال ومرجعيات متعددة (القبيلة، الأسرة الممتدة، ثقافة مهنية، شريحة اجتماعية...)، ليلعب دورا هاما في تحقيق الانسجام الاجتماعي حين يتكثف التبادل والتكامل بين الأفراد (El Djounid Hadjidj, 2011b, p 7). فقد يكون المعيار في اختيار دوائر الاجتماع البشري، هوية مهنية أو هوية شريحة عمرية تتعلق بالسن أو بالجيل، أو الوضعية في دورة الحياة، أو هوية مجالية أو هوية ترتبط بالوضعية الاجتماعية التي تتحدد من خلال مؤشرات اقتصادية تمكننا من الحديث عن التراتب الاجتماعي أو الشرائح الاجتماعية أو المجتمع ذي الدرجات. ولأن السكان يتعاملون مع "الآخر" من خلال الإحساس اتجاهه، فإن علاقات الجيرة أو الجوار و"المؤالفة" والاجتماع قد تقوم على أساس التقارب في التراتب الاجتماعي، وبهذا يمكن للانسجام الاجتماعي في حالات التشظي والتباين السوسيو-مجالي أن يسهم في تفكك الرباط الاجتماعي، في حالات يمكن نعتها بالأنوميا (des situation d’anomie)، حيث تعجز القواعد الاجتماعية عن تعديل الرغبات الفردية والجماعية، ليندفع كل واحد إلى عدم الاهتمام بالشؤون العامة، منطويا وحريصا على مصالحه الفردية، مسهمين في تفاقم أزمة الرباط الاجتماعي (El Djounid Hadjidj, 2011b, p7) على تعبير حجيج الجنيد.

2.بناء مفهوم الجوار في حي الصباح:

سوف نحاول في هذا العنصر، أن نستقصي كيفية تأثير الهويات المجالية السابقة على بناء التصورات والمفاهيم لدى السكان عن الحي الجديد (حي الصباح) من خلال التطرق إلى كيفية

---

[3] في الحقيقة تبقى بعض المواقف غامضة وعسيرة الفهم، حتى لدى المبحوثين أنفسهم. الكل يتكلم عن الآخر أو الآخرين، وعن "البرَّاني"، لكن دون أن يعطوا تعريفا مقنعا (موضوعيا) لهذا الآخر، وحتى عندما يعرفونه بـــ "الوافد على وهران من جهة أخرى" أو" الوافد على الحي"، فإن السؤال يبقى مطروحا حول معايير هذا التصنيف. ففي النهاية، سوف نجد أن الجميع برَّاني في حي الصباح!

بناء السكان لتصور الجار انطلاقا من مستويات مختلفة (ديني، مخيالي، من المعاش اليومي، والمستقبل المأمول)[4]، ولكنها تتعلق أساسا في معظمها بالهوية المجالية للأحياء السكنية السابقة، التي ولدوا فيها وعاشوا فيها فترة من الزمن قبل أن يُرحَّلوا إلى حي الصباح. وإن صح القول فإن تلك المجالات السكنية هيكلت حياتهم وتصوراتهم بشكل قوي، جعل منها تتمظهر كهوية متحركة (une identité active) تقاوم من أجل البقاء والهيمنة بعدما تمت خلخلتها جراء "حدث" الانتقال إلى مجال سكني جديد (حي الصباح). فالاضطراب الذي يحدثه تغيير مقر الإقامة من حي إلى حي سكني آخر، أومن الحوش إلى الشقة "الحديثة"، ينجر عنه تغيرات على مستوى نمط الحياة والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، كما ينجم عنه محاولات تكييف الفضاء المسكون مع ثقافة السكن. التكيف ليس آليا وليس سهلا، والمقاومات التي يبديها سكان أحياء السكن الجماعي فرديا وجماعيا، إنما تنبئ عن "ضنك العيش الحضري" الذي يدل على أزمة تملك المجال المسكون، التي تشير إلى عدم توافق المجال المبني مع المجال المعاش(Cf. Abdelamalek Sayad, 1980).

بمفهومه التقليدي فإن الجوار يحيل إلى "إحساس جماعي"، ينتج عن العلاقات الشخصية التي تجمع أعضاء جماعة –منعزلة في البداية- والتي كونت مع جماعات أخرى المجتمع الحالي. لكن دراستنا بينت لنا أن مفهوم الجوار يتغير ويختلف على حسب عدة مؤشرات منها : الهوية المجالية السابقة، شكل الاجتماع البشري، الانتماء الثقافي والجغرافي، الاشتراك في التاريخ الاجتماعي السكني. ويمثل المسكن (الشقة) المعلم المركزي الذي ينطلق منه الساكن في وضع حدود جواره والذي يأخذ شكل الدائرة أو المستطيل أو المثلث أو أي شكل آخر. المهم هو أنه يشير إلى مجموعة من الأفراد يسكنون مجالا مشتركا وتربط بينهم علاقات اجتماعية مباشرة (Roderick McKenzie, 2009, p240-242)، لكن وجب أن نشير إلى أن العيش المشترك لا يشترط وجود اتفاق شامل أو إجماع كامل بين الجميع، فلكل ساكن مساراته ومعالمه الخاصة. أضف إلى ذلك، أن المجال المشترك لا يحقق فقط أدوارا وظيفية كمكان للتعايش السلمي، بل يسمح كذلك للساكنين على اختلافهم بالتوجه نحو نفس الآفاق بمقاربات مختلفة، مع الاحتفاظ باختلافاتهم وصور واجهاتهم والمسافات الفاصلة بينهم من خلال ما يسميه لويس ديمون (Louis Dumont) "الهرمية المفتوحة"[5].

---

[4] وردت هذه المستويات الأربع في خضم المقابلات مع المبحوثين دون الترتيب الذي نورده بها نحن، ولكننا اخترنا هذا الترتيب لأنه في الواقع يعبر عن صيرورة تاريخية معينة للمفهوم ترتبط بالزمان والمكان، وتخرج عن النماذج النظرية المقدمة من طرف الباحثين في المجتمعات الغربية.

[5] يرى Louis Dumont أن "الهرمية المفتوحة هي توفيقة بين آفاقٍ مختلِفةِ المستويات، حيث الوحدة في المستوى الأعلى مرتبطة بتمايزات في المستويات الأدنى فيما يخص التكامل والتضاد [...] تبعا لهذا المفهوم، يمكن أن نفهم الفضاءات المشتركة (الوسيطة) كتراتب هرمي للنتاجات الاجتماعية التي تنتظم في شكل خلاق من خلال لعبة التفاعل بين مختلف المستويات. الهرمية تفتح إمكانية لقلب الصورة، حيث في عتبة معينة، ينقلب الفضاء إلى شيء آخر مع البقاء هو نفسه". استعان Louis Dumond لتجسيد تغير الأفق المرتبط بالانتقال من مستوى إلى آخر بالإشارة إلى مثال عتبة المنزل القبائلي الذي قدمه P. Bourdieu: "... بتخطي العتبة، ينقلب الفضاء، وتتبادل الجهات. وكأن العتبة هي مركز سيمتري بين الفضاء الخارجي والفضاء الداخلي للمنزل المقلوب بالنسبة للأول".أنظر: .Ahmed Boubeker, 2005, pp 262-263

من تحليل خطاب المبحوثين[6] حول الجار في حي الصباح وجدنا أنه ينقسم إلى أربعة مستويات (هرمية مفتوحة) يتم الانتقال بينها من طرف الفاعلين حسب تغير الآفاق للتعبير عن المواقف والقيم والتصورات التي توجه الممارسات في اتجاه تحقيق تملك المجالين المادي والاجتماعي على حد سواء.

المستوى الأول: أسميناه[7] "المستوى الديني" أو"الجار المقدس": ينطلق المبحوثون عموما في الحديث عن الجار من المستوى الديني حيث تردد تقريبا في كل المقابلات أن ""الجار وصى عليه ربي والنبي"، يستشهد المبحوثون عن إيمانهم بأهمية ومكانة الجار ببعض الأحاديث النبوية: "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه". في هذا المستوى يحظى الجار بأهمية كبيرة، ولكن المقصود بالجار ليس الآخر وإنما الشخص المتحدث (المبحوث)، أي أن الجيران يجب أن يحسنوا إلى المتحدث ويهتموا به إلى درجة "ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه"، ويكنوا له الاحترام والإيثار وما إلى ذلك.

المستوى الثاني: يمكن أن نسميه "المستوى المخيالي"، حيث يصبح "الجار حنينيا" أو هو"الجار الذي يُحَنُّ إليه (le voisin nostalgique)". إذ يسترجع المبحوثون من خلاله "صورة مخيالية" عن حقبة تاريخية من حياتهم الماضية، إذ تردد على مسامعنا أثناء المقابلات: "...بكري كانوا الجيران كي الخاوة..."، "... يا حصراه منين كان الجار كي الخو... يقسم معاك فم خبز..."، "... مع جيراني، ما كانش كاين الباب... داري وديارهم وحدة...". في هذا المقام يسترجع المبحوثون صورة الجار في الحي الشعبي أو الحي القصديري، حيث كانت الحدود المادية غير موجودة، وكان التفاهم والتضامن والتكافل وتقاسم كل شيء (le partage) والاحترام المتبادل، تمثل قواعد لا تناقش -بل لا تحتاج إلى نقاش- لأنها كانت تعتبر من ميراث الأجداد المشترك، وهي صميم الحياة الاجتماعية، ومن أساسات التعايش والتساكن والجوار القوي.

المستوى الثالث: هو المستوى الذي يرتبط بالوضع المعاش حاليا، ويمكن أن نسميه "الجار الشائع"[8]. في هذا المستوى يتكلم المبحوثون عن الجار وكأنه غير مرغوب فيه، ويحاكم محاكمة شديدة على ممارساته التي إما لا تحترم العيش المشترك، أو لا تتوافق مع الممارسات المعروفة لدى المتحدث (ميراث الأجداد)، جار "متخاذل" لا يعتمد عليه، بل وأحيانا يخشى الاقتراب منه، إنه الجار "الأمسمي" أو"اللامسمى"، النكرة (l'anonyme) الذي لا يعرفه الساكن ولا يرى فيه سوى مصدرا للقلق والحيطة والحذر، يتوقع منه كل شيء بل حتى الأسوأ، وهو دائما محل

---

[6] من أجل هذا قمنا بالعودة إلى دفتر الميدان الذي احتوى على الملاحظات الميدانية، ودفتر المقابلات التي أعدنا كتابتها.. وكنا نركز حول المحور الخاص بالخطاب حول الجار. لقد وجدنا أن كل المبحوثين ينطلقون في الحديث عن الجار من المستوى الديني، ويرجعون إلى مخيالهم ليعبروا عن حنينهم إلى جيرانهم القدامى، ويحكون قصصا وأحداث تصب في اتجاه أن "الجار الحنيني كان نعم الجار". هناك من كان يجري مقارنة بين الجار الحنيني والجار الشائع مركزا على مساوئ جيران اليوم، وكيف تحولت الأمور من الثقة العمياء إلى الثقة اليقظة (الحذر والخوف من الآخر). وعن السؤال الذي يستهدف رصد صورة الجار الذي يريدونه، فإن المبحوثين يرسمونها قريبة من صورة الجار المقدس والجار الحنيني، ولكن تضاف إليها بعض المواصفات التي يفرضها شكل ونمط السكن الجماعي. وقد أوردنا بعضا من تصريحات المبحوثين (مقتطفات بين مزدوجين كما وردت بالدارجة الجزائرية) لتدعيم التحليل.

[7] هذه التسميات المقترحة هي محاولة واجتهاد شخصي من طرفنا، وهي تحتاج إلى نقاش ونقد وإثراء، لذا نستعملها بين مزدوجين في انتظار تطويرها وتنقيحها في المستقبل.

[8] على وزن العامل الشائع، والأستاذ الشائع، والطالب الشائع... انظر:
Djamel-Eddine Guerid, 1997 ; et Djamel-Eddine Guerid (s/dir), 1998.

مقارنة مع الصورة المخيالية للجار الحنيني:. اليوم وين راهم الجيران... عندي جاري jamais هدر معاي... ما يقولش السلام..."...الجيران نتاع اليوم ما كان حالة... بكري كانت الرجلة والنيف... اليوم غير الحيلة والـ profitage".

المستوى الرابع: يتعلق بالمستقبل المأمول، بالجار المرغوب فيه، الذي يتمنى الساكن أن يكون موجودا، وفي بعض الأحيان هو موجود ولكنه أقلية... يمكن أن نطلق عليه تسمية "الجار المواطن" (Le voisin-citoyen). حيث أن المواصفات التي يراد أن تتوفر فيه تتفق إلى حد بعيد مع تعريف السكان للمواطنة (Bachir Senouci, 2012, p 176). هذا الجار يستحب أن يتوفر فيه احترام للحياة المشتركة واحترام الآخرين والتعامل معهم على أساس المساواة دون النظر إلى أعراقهم أو أصولهم الجغرافية أو مستواهم السوسيو-اقتصادي، هذا الجار يكون "موضوعيا" لا يطلق أحكاما (قيمية أو مسبقة) على الغير ("جار فيه النية" على حد تعبير أحد المبحوثين)، جار له القدرة على "الاستماع الفاعل" (l'écoute active الانصات) والفهم والإحساس بهموم الآخرين دون أن يظهر أو يتفاخر بنجاحه الاجتماعي، جار يحترم التزاماته مع جماعة الساكنين، جار يحترم المجال العمومي ويصون نظافته، جار يقدم يد العون، يحترم الخصوصية والحميمية، "...جار يحب للغير ما يحب لنفسه...".

ما يمكن أن نشير إليه بمناسبة هذه المستويات في تصور وتمثل الجار، هي المسافة الزمنية التي تفصل الجار المقدس عن الجار المواطن، والدور الذي تلعبه صورة الجار الحنيني في صناعة صورة الجار الشائع، هذا الأخير الذي فرض وجوده في أذهان السكان (المبحوثين) إلى درجة أنه خلق هوة بين الجار المقدس والجار المواطن، على الرغم من أن مواصفات هذين الصنفين ليست بعيدة. ففكرة "الجار الذي يحب لغيره ما يحب لنفسه" التي ساقها المبحوثون بصيغ مختلفة، هي ذات مصدر ديني من جهة، ومطلب مواطنة، من جهة أخرى.

خاتمة:

في الوضعية التي درسناها بحي الصباح، يمكن أن نلاحظ أن هوية الانتماء إلى الحي الجديد تجد صعوبة في الانبثاق والترسخ كهوية مجالية أمام الهويات المجالية السابقة التي يجندها السكان في تعريف ذواتهم والتي تشكلت من خلال تجاربهم الحياتية في الأحياء العتيقة-العريقة بمدينة وهران، فبالنسبة للمبحوثين، التعرف على أساس أنهم من "سيدي الهواري" أومن "سان بيير" يعطيهم هوية أقوى من هوية الانتماء إلى حي الصباح (الجديد نسبيا مقارنة بالأحياء المذكورة)، وكأنها تعطيهم الحق في الانتماء إلى مدينة وهران، أو إلى مجتمع "الوهارنة"، يدعم هذا التصور (الإحساس الذاتي) لدى السكان، كما يتدعم في نفس الوقت، بهذا التصور المتعدد الأبعاد عن الجار، وبتلك الصورة السلبية "الجامدة" التي تشكلت عن حي الصباح وعن سكانه وعن الحياة الاجتماعية فيه، مقارنة بما كان في أحياء سكنهم السابقة.

إن التحليل المتواضع الذي قدمناه في ثنايا هذه الورقة، وإن كان من المغامرة تعميمه وليست تلك غايتنا- فهو على الأقل يجعلنا ننظر إلى المسألة الهوياتية من زاوية مختلفة تكشف عن التعقيدات التي تظهر عندما يتواجه منطق سياسة تسيير المسألة الحضرية، مع أزمة السكن، مع النزوح الريفي، مع تغير المجتمع بديناميكية تجعله يبدو أكثر تقدما على الدولة في تطلعاته، وقد

يظهر للكثيرين أن الساكنة الحضرية تعيش يومياتها مرغمة على التعايش ضمن فضاءات ضيقة، مدفوعة إلى مستويات عالية من الاجتماع والاحتكاك الاجتماعي والتواصل الثقافي –وهو ما يتحفظ عليه البعض ولا يتقبله البعض الآخر- وكأننا أمام إشكالية (أومفارقة) أن "المدينة لم تستطع استيعاب ممارسات المجتمع"(ممارسات استثنائية ومتميزة ولكنها ليست شاذة)، وأن "المجتمع كذلك لم يستطع استيعاب ممارسات المدينة"، لكنه يصنع ويغير ويبتكر يوميا مدينته (أو مدنه) المختلفة، الجزائرية بامتياز والتي تختلف عن نموذج المدينة الأوربية المكرس في الحس المشترك، وحتى لدى بعض الباحثين.

قائمة المراجع:

1. الكنز علي(2001)، من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية، في العلوي سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره تحقيق الديمقراطية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

2. حجيج الجنيد(2009)، التباينات الاجتماعية السكنية في وهران(الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية"، في عطية عاطف، كبال مها (إشراف)، المدينة العربية بين التغيرات الاجتماعية وتحولات المجال، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت، لبنان.

3. مرحوم فريد(2015)، السكن الجماعي في الجزائر: سكان حي الصباح (وهران) بين الاجتماع والصراع، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2.

4. Boubeker Ahmed(2005), «L’espace commun, un passage vers la ville et la citoyenneté», In Haumont Bernard, Morel Alain (s/dir), La société des voisins, Eds de la Maison des Sciences de l’Homme, Paris.

5. Coulon Alain(1997), L’école de Chicago, 3éme edition, PUF, Paris.

6. Guerid Djamel-Eddine(dir)(1997), Culture d’entreprise, Ed CRASC, Oran.

7. Guerid Djamel-Eddine(s/dir)(1998), L’université aujourd’hui, Ed CRASC, Oran.

8. Hadjidj El Djounid(2011), «Sociabilité et rapports de voisinage dans la cité Khémisti (LSP) et USTO pépinière (AADL)», in Rapport final du Projet CNEPRU: Ville et liens sociaux, Les grands ensembles à Oran entre adaptabilité et sociabilité, Université d’Oran.

9. Hadjidj El Djounid(2011), «Identités culturelles et fabrique d’un projet architectural en Algérie», in Sedjari Ali (dir), Culture et Cultures, un défi pour les droits de l’homme, L’Harmattan, Paris.

10. McKenzie Roderick(2009), «Le voisinage: une étude de la vie locale à Colombus, Ohio», in Grafmayer Yves, Joseph Isaac, L’Ecole de Chicago : naissance de l’écologie urbaine, 3e édition, Flammarion, Paris.

11. Sayad Abdelmalek(1980), «Les effets naturels du relogement », In Sciences Sociales Panorama: «spécial habitat», N° 4-5, pp 11-27.

12.Senouci Bachir(2012), «Citoyenneté et environnement», in Remaoun Hassan (dir), L’Algérie aujourd’hui: Approches sur l’exercice de la citoyenneté, Ed CRASC/ENAG, Algérie.

الغابة الحضرية بدول الجنوب، الإهتمام بها، إمكانياتها ووضعيتها البيئية، دراسة حالة للمحيط الغابوي لمدينة المحمدية بالمغرب

The Urban Forest in the countries of the south, being interested of it its potentialities its ecological state;case study of the forestry surrounding of the city of Mohammedia in Morocco

د.زكرياء محرير، أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، جامعة الحسن الثاني- المغرب

د. عبد الغاني الزردي، عضو مكتب دراسات، جامعة الحسن الثاني- المغرب

ملخص: تبلغ المساحة الإجمالية للغابات الحضرية في المغرب89418هكتارا منها 596 هكتار مساحة غابتي النفيفيخ والمالح التي تعتبر من الغابات الاطلنتية التي مازالت تحافظ على توازناتها واستقرارها الشيء الذي يجعل منها قبلة للزوار من مدن الجهة بالإضافة الى تعدد وظائفها، لكن هذه الأوساط تعاني من ضغط التدخلات البشرية.

الكلمات المفتاحية: الغابات الحضرية، النفيفيخ، المالح، الوضعية البيئية، التدخلات البشرية.

Abstract: The general surface of the urban forestry in Morocco is 220956.69acre(89418ha) including 1472.748 acre(596ha) that cover the surface of the Nfifikh and Malehforestry which are consider among the Atlantic forestry that still preserve its equilibrium and stability which make of it a touristic site from the regional cities in addition to it numerous functions but these areas suffer from the human’s intervention.

Keywords: urban and Peri, urban forestry, Nfifikh, Maleh- ecological situation, human’s interventions

مقدمة:

يتكون كل وسط بيئي من عناصر طبيعية تتداخل فيما بينها جغرافيا، إيكولوجيا، واجتماعيا. ويرتبط تدهور هذه الأوساط بمختلف التدخلات البشرية، وبحجم وثقل هذه الممارسات، كما أن تدهور الموارد الطبيعية، من تربة، غطاء نباتي، ومياه، يمكن أن يرتبط أيضا بالتحولات الطبيعية من جهة، مثل توالي سنوات الجفاف، ومن جهة أخرى بالإكراهات السوسيو-اقتصادية. ومن بين المجالات التي تعرف تحولات مهمة الغابات التي تعتبر تراثاً طبيعياً وجب تدبيره والمحافظة عليه وقد تزايد الاهتمام بهذه الأوساط دوليا مع بداية القرن 20م من خلال اهتمام المجتمع المدني بها وعقد حكومات الدول للمؤتمرات والقمم والتوقيع على الاتفاقيات والبرتوكولات، وقد كان المغرب حريصا على توقيعها، فالمجال المغربي وإن تميز بغناه وتنوعه البيولوجي فإنه في المقابل يتصف بهشاشة الأوساط الطبيعية وخاصة الغابوية منها(زكرياء محرير، 2018، ص10). وبالتالي فتدهور الغابة المغربية يعد من المواضيع المهمة والشائكة، نظراً للدور الايكولوجي الذي تلعبه من حماية للتربة وضمان تخزين المياه، وكذا إنتاج الخشب، وضمان انتفاع الساكنة المحلية بالحطب والرعي واستغلال الثمار وحماية التنوع البيولوجي.

يشهد المغرب كباقي دول العالم تطوراً سكانياً مهماً، تطغى فيه الساكنة الحضرية (8% سنة1900 و55% سنة 2004 و60,3%) عن نظيرتها القروية، هذا التطور يفرض طلباً متزايداً على السكن وهو ما يتم غالبا على حساب المجالات الغابوية، خاصة تلك التي توجد بالقرب من الحواضر الكبرى والتي يصطلح عليها الغابات الحضرية وقرب الحضرية.

تتفرد الغابات الحضرية وقرب الحضرية بأدوارها البيئية والاجتماعية والنفسية عكس باقي الأوساط الغابوية الأخرى خاصة مع ما تقدمه لساكنة المدن المجاورة كمجال لممارسة حقوق الجيل الثالث (الحقوق البيئية)، تشغل الغابات التي تحيط بالمدن بالمغرب حوالي 89418 هكتارا، في حين تمتد غابتي النفيفيخ والمالح على مساحة 596 هكتاراً، وتحتوي على العديد من الأصناف الشجرية من قبيل، الصنوبر الحلبي، الطماريس، العفصية والأوكاليبتوس، وتمثل وجهة مفضلة لساكنة الجهة، حيث يلجؤون إليها للترويح عن النفس، رغم أنها تعاني من مجموعة من المشاكل، وتعد غابتي المالح والنفيفيخ إحدى الغابات المصنفة كغابات حضرية وقرب حضرية.

إشكالية الدراسة:

تتميز الغابة الحضرية والقرب حضرية بتعدد مواضيعها وإشكالياتها. وأي من اولة عادية لدراستها كباقي الغابات لتُساهم في إعطاء نتائج جيدة على إعتبار أن الغابات الحضرية والقرب حضرية، تستقبل كل مؤثرات المجال الغابوي، إضافة إلى كونها مجال يشكل محط اهتمام لما تلعبه من أدوار بيئية واجتماعية ونفسية للساكنة واعتبارها مجال ممارسة للحقوق البيئية للساكنة الحضرية.

كما أن دراسة المؤثرات التي تستقبلها الغابات الحضرية والقرب حضرية، لا يجب أن يُنظر إلى المجال الحضري كمنبع وحيد لها، ولكن بمقاربتها وفق منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار الساكنة الريفية وأنشطتها بهذا المجال، وتعد غابتي المالح والنفيفيخ إحدى الغابات المصنفة كغابات حضرية وقرب حضرية. بل تتعدى ذلك بحكم الموقع والموضع المتميزين الذي تتواجد

بهما. فمن جهة، تقع هذه الكتلة الغابوية وسط مجال حضري متميز، فهي واسطة عقد بين مدينة الدار البيضاء والرباط، وظهير لمدينة المحمدية. أما الموضع، فهي تتواجد بالشريط الساحلي الأطلسي، وتتموضع على وحدة تضاريسية مهمة هي هضبة المحمدية التي تعد الامتداد الجنوبي للهضبة الوسطى.

مما سبق يتضح أن المجال موضوع الدراسة، هو مجال يستحق مقاربته وفق شمولية تأخذ بعين الاعتبار البعد الحضري، والموقع والموضع الأطلسي، كما لا يمكن تناسي الشواهد النباتية الأصلية للمجال.

ويمكن طرح التساؤلات التالية:

-ما هي مميزات وخصائص المجال الغابوي الحضري والقرب حضري للنفيفيخ والمالح؟

-ما هي وضعيتهما البيئية؟

1.مفهوم الغابة الحضرية وقرب الحضرية وتطور الاهتمام بها دوليا و وطنيا:

يختلف مفهوم الغابة حسب التخصصات، بين تعاريف وظيفية ، وأخرى مساحية، كما أن التدرج الطبقي للنباتات، والاستيطان والذروية، كلها خصائص تحدد مفهوم الغابة، بل داخل نفس التخصص يمكن أن نجد تعاريف متعددة للغابة.

فهناك من يعرف الغابة على أنها " عشيرة نباتية منظمة من أشجار سائدة ترافقها جنبات وجنيّبات وأعشاب وأشنات وفطور، وغيرها من الكائنات الحية النباتية والحيوانية، فالغابة إذن هي نظام بيئي مؤلف من كائنات حية منتجة وهي النباتات، وكائنات مستهلكة وهي الحيوانات ، وكائنات مفككة تعيش في حالة تفاعل مع بعضها البعض ، ويوجد بينها تكافل وتبادل في المواد بشكل مستمر.

وهناك من يعتبرها " تشكيلات نباتية مكونة خصوصا من أشجار يتراوح علوها مابين 5 إلى 7 أمتار، وذات كثافة كبيرة، وهذا ما يسمح لها بالدخول في تنافس على امتصاص أشعة الشمس والتغذية (الأملاح، المياه...).

ويعرفها آخرون على أنها " مجموعة جغرافية، تسود بها الطبقة الشجرية، إلا أنها تبقى غير متساوية من حيث المساحة والكثافة(Yves Lacoste, 2007,p30).

كما أنها "غطاء نباتي تسود فيه النباتات الخشبية، وتعتبر الأشجار من أكثرها تطورا، أي بعبارة أخرى يمكن تعريف الغابة كمجموعة من الأشجار التي تنمو بالقرب من بعضها البعض،وبالتالي يتضح تعدد مفاهيم وتعاريف الغابة، وكذلك أصنافها، ومن هنا ندرج مفهوما جديد على " الدراسات الجغرافية الغابوية " وهو مفهوم الغابة الحضرية والقرب حضرية"، الذي ظهر مع نهاية القرن 20 بكندا، وبالضبط في المدن التي تجاور مساحات غابوية، وهو يعني غابة أو كتلة شجرية بنطاق حضري.

تعد الدول المتقدمة أكثر البلدان اهتماما بقضايا البيئة عموما، والغابات الحضرية خصوصا فهذا الاهتمام يعود إلى نهاية القرن 20 بكندا التي تزخر برصيد غابوي مهم وتتوفر على مخططات وتصاميم واستراتيجيات تهتم بالمجالات الغابوية ككل ومن ضمنها الغابات الحضرية وقرب الحضرية، وقد ظهرت هذه الأخيرة بالضبط في المدن الكندية التي تجاور مساحات

غابوية، حيث تم اعتبار كل غابة أو كتلة شجرية بنطاق حضريغابة حضرية، كما أن الطلب على هذه الأوساط الغابوية وما تقدمه من خدمات خاصة أنشطة الترفيه، في تزايد مستمر خلال القرن الحالي(AndreaBaranzini et Rochette,2008,p 55-70).

وحسب إحصاء سنة 2001 فإن 24 مليون كندي، أي ما نسبته 80%، يقطنون بالمجالات الحضرية مما يجعل هذه المجالات الغابوية تلعب دورا مهما في الحياة اليومية للمواطنين الكنديين ويدفع بالدولة لوضع استراتيجيات عديدة نذكر منها استراتيجية (2004-2006) التي تقوم على 5 ركائز وهي: البنية التحتية بالغابات الحضرية، التواصل والتربية، البحث، التقنيات والتكنولوجيات لتسيير الغابات الحضرية و خامسها التمرس المهني(Stratégie canadienne sur la forêt urbaine, 2004-2006).

وتعد إدمونتنEdmonton إحدى المدن الكندية التي تتوفر على غابات حضرية مهمة والتي تعد رائدة في تصاميم تهيئة هذه الغابات وكذلك المواضيع المرتبطة بهذه المجالات كالجرد والإحصاء والتتبع، وتأثير التغيرات المناخية على الغابة، وتحديد الفاعلين في المجال الغابوي، ففي سنة 2009 فقدت الغابة 2977 شجرة نتيجة لمختلف الأسباب وتم تعويضها ب 2600 شجرة الشيء الذي يعكس الاهتمام بهذه الأوساط بل تم خلق شراكة بين مختلف المنابت بالمدينة من اجل انتقاء وتطوير أصناف نباتية جديدة تتأقلم مع التغيرات المناخية وتقاوم الأمراض التي تصيب الأشجار قصد زراعتها بالغابة الحضرية للمدينة.

أما في فرنسا فيبرز الاهتمام بهذه الأوساط من خلال التنصيص عليها في كل القوانين الغابوية والنصوص الإدارية والتصاميم ووثائق التعمير، كما يتم تدبيرها من قبل الوكالة الوطنية للغابات l'ONF شأنها شأن باقي المجالات الغابوية (christianebaroche, 2017, p5-7) وقد عرّفت الوكالة المجالات الغابوية القرب حضرية كونها كل الغابات التي يتردد عليها السكان، وتهتم الوكالة بهذه الأوساط من خلال 3 تدخلات هي:

-تحسين الاستقبال.

-المحافظة على التنوع البيولوجي.

-ضمان التشبيب من خلال العمليات الحراجية.

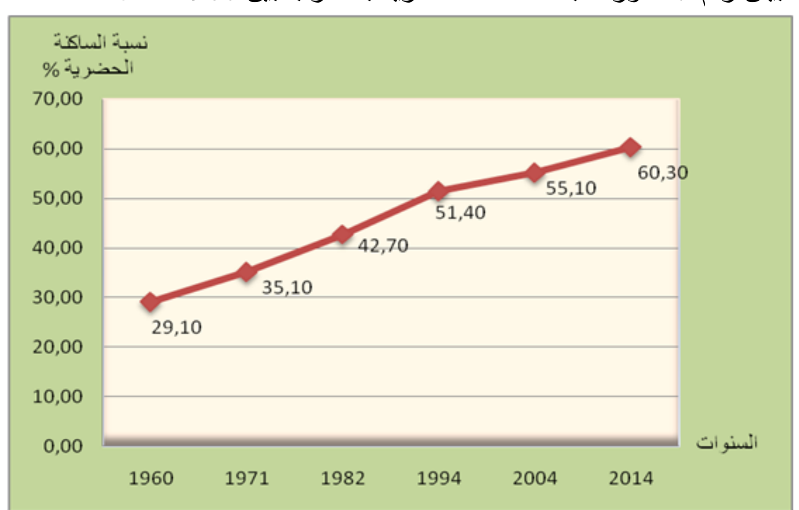
تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالغابات الحضرية وقرب حضرية ليس حكرا على الدول المتقدمة، بل هناك من الدول النامية من يناقش مواضيع جد متقدمة بخصوص هذه الأوساط فمن خلال اليوم الموضوعاتي حول **"التدبير المندمج للموارد الطبيعية بمشاهد إفريقيا الوسطى: الريف والحضر ونقط الالتقاء".** 19 المنعقد يوم شتنبر 2012 والتي تطرقت للغابات الحضرية وقرب الحضرية، تناول المتدخلون إشكالات الأمن الغذائي ودور الغابات الحضرية وقرب حضرية في تأمينه، إضافة إلى دور هذه الأوساط في التنمية الحضرية. ومن التوصيات التي خلص إليها الملتقى هو تقوية حضور هذه الأوساط في كل سياسات التخطيط الحضري وتدبير المجال، ووضع قاعدة جهوية ودولية متعددة القطاعات لتنمية الغابات الحضرية وقرب حضرية إضافة إلى العديد من التوصيات التي تبرز درجة الاهتمام بمثل هذه الأوساط حتى في الدول النامية خاصة المنتمية لجنوب الصحراء.

أما على المستوى الوطني فيرجع الاهتمام بهذه الأوساط الغابوية الحضرية وقرب الحضرية إلى سنة 2010 مع صدور أول دليل للغابات الحضرية وقرب حضرية الصادر عن المندوبية السامية للمياه والغابات، ويتكون من 5 فصول يناقش أولها الإستراتيجية التي وضعتها المندوبية من أجل تدبير هذه الغابات، بينما اهتم الفصل الثاني وضع تصميم تهيئة لاستقبال العموم بالغابات الحضرية وقرب الحضرية، أما الفصل الثالث فتطرق إلى التجهيزات الملائمة لمشروع التهيئة، في حين أشار الرابع إلى التدخلات التي تهم المشهد الغابوي، وبخصوص الفصل الخامس فهو يعالج موضوع قيادة مشاريع تثمين الغابات الحضرية وقرب حضرية.

تتباين النسب المجالية لأصل الغابات الحضرية والقرب حضرية بين ما هو طبيعي وما له صلة بإعادة التشجير حيث تتشكل الغابة الحضرية من 85% من أصل طبيعي في حين تمثل المساحات المشجرة 15%، أما بخصوص الغابات القرب حضرية فقد تراجعت نسبة المساحات الطبيعية إلى 64% في حين ترتفع المساحات المشجرة إلى 36% من مجموع مساحة الغابة الحضرية والقرب حضرية بالمغرب.

ومع تزايد نسبة الساكنة الحضرية بالمغرب والتي تجاوزت سنة 2014 نسبة 60% من مجموع الساكنة الوطنية فإن هذه الأوساط تشكل متنفسا لشريحة واسعة من السكان بمقابل ذلك فهي تعرف ضغوطا قد تتجاوز الضغوط التي تعرفها الغابات الأخرى. فقد ساهم التعمير المتسارع في اندثار أوساط طبيعية مهمة وتراجع المساحات الخضراء الحضرية مما أخل بالمشهد الطبيعي وساهم في تراجع التنوع البيولوجي الشيء الذي أنتج معادلة متضاربة ففي الوقت الذي تشهد فيه هذه المجالات الغابوية استهلاكا مفرطا للمجال والموارد، يزداد الطلب باستمرار عليها من أجل الترفيه.

مبيان رقم1: تطور نسبة الساكنة الحضرية بالمغرب بين 1960-2014



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تلعب المجالات الغابوية الحضرية والقرب حضرية أدوارا بيئية اجتماعية وتربوية وصحية، فمن المعروف أنها تساهم في تطهير الهواء حيث تنبث الغبار المتطاير في الهواء بنسبة قد تصل إلى 40% وتلعب دور مخفف لمفعول السقيفة حيث أن متر^3 من جدوع الأشجار يساهم في امتصاص طن من ثاني أكسيد الكربون فضلا عن دورها في تلطيف وتخفيف الحرارة بالأوساط الحضرية وكذا من سرعة الرياح أما الأدوار الاجتماعية والبيئية فهي تحسن من عيش الساكنة من خلال ما توفره من راحة نفسية وبدنية وثقافية لذلك وجب التحسيس بأهمية البيئة والمحافظة عليها.

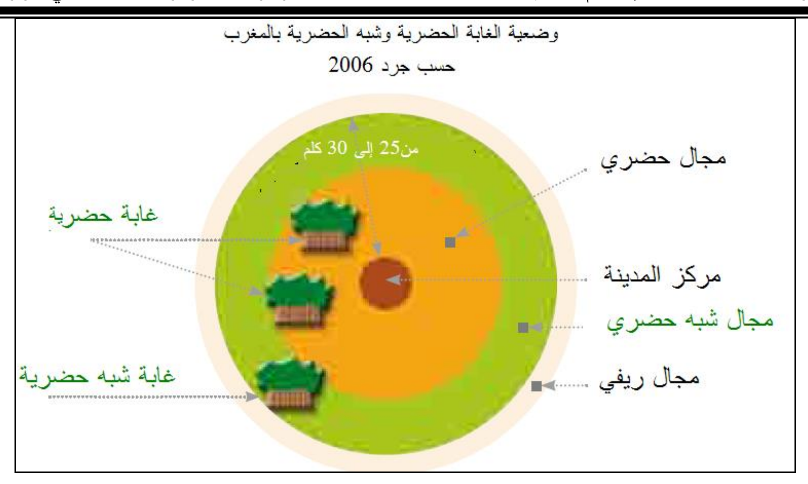
وتبقى الإشكالات الكبرى التي تعاني منها هذه الأوساط هي تلك المرتبطة بما هو عقاري قانوني وتدبيري . فعلى المستوى العقاري تعاني المجالات الغابوية الحضرية والقرب حضرية من ضعف التأهيل بسبب اعتبارها وعاء عقاريا احتياطيا للسلطات العمومية وأراضي جماعية للإنعاش العقاري والسياحي خصوصا مع الامتداد العمراني المستمر، الشيء الذي يساهم في مشاكل أخرى مرتبطة بالتلوث حتى أضحت هذه الغابات مطارحا للنفايات المنزلية ومواد البناء وتركز وحدات صناعية ملوثة ...عكس ما يجب أن تكون عليه كوسط وقائي بين المجالات الحضرية والغابات(Papillon et Dodier, 2011,p99).

أما في ما يخص الجانب القانوني، فإن قانون الغابة يستثني الغابات الحضرية والقرب حضرية ولا يعترف بوضعيتها الخاصة، وذلك لقدم هذا القانون مقارنة مع مفهوم الغابة الحضري والقرب حضرية والذي يعد جديدا على المغرب. مما يؤدي إلى غياب الآليات القانونية لحماية المجالات المشجرة الحضرية وقرب الحضرية في وجه التدهور والتراجع المستمر الذي يهددها. وبخصوص الاتفاقيات التي تهم هذه المجالات فإنها غير مؤطرة بأي نص عام وزاري قانوني أو إداري وكل هذه الإشكالات تساهم في ضعف صيانة هذه المجالات وبنياتها التحتية والتي بدورها إما تعاني من الغياب أو الضعف أو سوء التوزيع على كل الغابات الحضرية والقرب حضرية المنتشرة على طول التراب الوطني كما أن تعدد الفاعلين والمتدخلين بهذه الأوساط يساهم في نوع من العشوائية في التدبير، فالمندوبية السامية للمياه والغابات ليست بالمؤسسة الرئيس ضمن شبكة المتدخلين هذه.

ميزت المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر، بين مفهوم الغابة الحضرية والقرب حضرية، حيث اعتبرت الغابة الحضرية كمجال مدمج داخل نسيج حضري ومبني (HCEFLCD, 2010, p15) مثل:

-غابة بن سينا بالرباط.
-غابة الهرهورة بتمارة.
-غابة الشباب بمكناس.

أما الغابة القرب حضرية ، فهي مجال يقع تحت تأثير المجال الحضري ، في مسافة تقل عن 30 كلم من المركز، ويمكن أن يكون جزء من هذا المدار الغابوي يحاذي المجال المبني، كغابة بوسكورة التي تقع على بعد 12 كلم من مدينة الدار البيضاء، وكذا غابة المالح، النفيفيخ ، سيدي عبد الرحمان(أنظر الرسم التوضيحي 1).



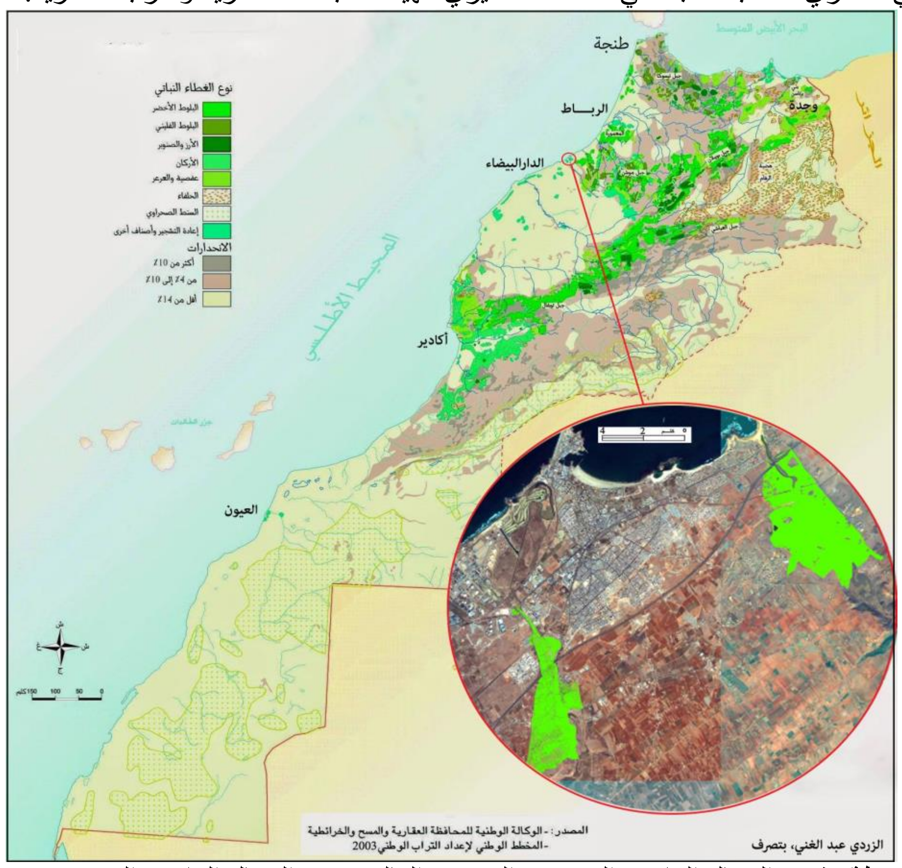
وتجدر الإشارة إلى أن الغابات الحضرية والقرب حضرية ، تخضع للمخطط المديري لتهيئتها، والذي تبنته المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر، بشراكة مع الجماعات المحلية داخل التراب الوطني.

2.موقع المحيط الغابوي لمدينة المحمدية واهميته الإيكولوجية والترفيهية:

تتموضع غابة النفيفيخ على الحدود الشمالية لمدينة المحمدية، خاصة بالضفة اليسرى لواد النفيفيخ ، التابع لعمالة المحمدية ، وهي تلعب دورا مهما في تثبيت السفوح الوعرة لهذا الوادي، تمتد هذه الغابة على مساحة 260 هكتار، تم استحداثها سنة 1945، وتتكون من أصناف شجرية متعددة كالصنوبر Pinus، و أوكاليبتوسكومفوسفالا Eucalyptusgomphocophalla، والعفصية thuya.

تستقبل غابة النفيفيخ حوالي 2000 زائر في يوم واحد خلال شهر مارس. يحيط بهذا المجال الغابوي تجمع سكاني مهم، يتمثل في المركز القروي لبني يخلف، الذي شهد تطورا سكانيا كبيرا، حيث بلغ 34599 نسمة في 2010، في حين لم يكن يتجاوز 15004 حسب إحصاء2004، هذا التطور شكل ضغطا على غابة النفيفيخ، ويظهر ذلك جليا من خلال تصريف المياه العادمة وتجمعها في بركة داخل هذه المنظومة الغابوية دون أدنى معالجة، وفي غياب أي مراقبة(العمل الميداني). بالإضافة إلى الزحف العمراني لمدينة المحمدية في اتجاه الجنوب الغربي لهذا المجال.

ونظرا لما يعرفه هذا المجال من مشاكل، فهو حاليا يشهد مشروع تهيئة ليصبح مجال غابوي ترفيهي حضري، حسب ما جاء في المخطط المديري لتهيئة الغابات الحضرية والقرب حضرية.



خريطة رقم1: المجال الغابوي المدروس النفيفيخ والمالح ضمن المجال الغابوي المغربي

أما غابة المالح فتقع على ضفتي وادي المالح، وتسمى أيضا بغابة الشلالات، تنتمي إداريا إلى عمالة المحمدية، تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 336 هكتار،ويرجع تاريخ إنباتها إلى سنة 1947، وتضم أنواع شجرية مختلفة مثل: الصنوبر الحلبي Pinushalapensis، الأوكاليبتوسكومفوسفالا، والأوكاليبتوسEucalyptuscamaldulensis.

يلعب هذا المجال دورا كبيرا في السياحة الترفيهية، لكل من مدينتي الدار البيضاء والمحمدية، وقد استقبلت غابة المالح 16000 زائر يوم الأحد خلال شهر أبريل 2008، لكنها أصبحت تعاني من مجموعة من المشاكل، أهمها المطرحة العمومية التي توسعت خلال العقود الأخيرة على حساب هذا المجال، بالإضافة إلى الزحف العمراني والصناعي لمدينة المحمدية، وكذا الاستغلال غير القانوني لهذه الغابة من طرف بلدية المحمدية؛ (تستغل مداخيلها الأسبوعية دون المحافظة على نظافتها)(الزردي عبد الغاني، 2017، ص65).

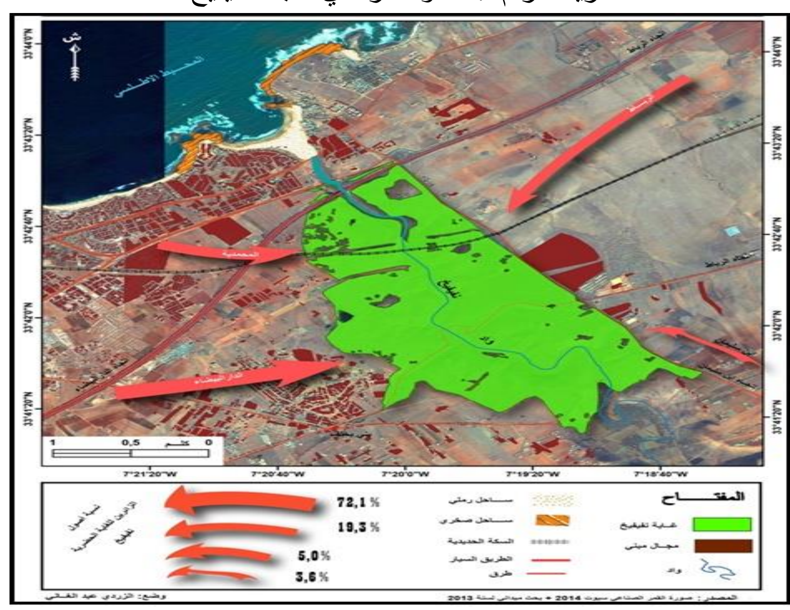
فالنمو السريع الذي تعرفه مدينة المحمدية، لم يواكبه تطور موازي فيما يتعلق بالبنيات التحتية الترفيهية وخاصة ما يتعلق بالمجالات الخضراء (الغابات الحضرية والقرب حضرية)، فتصبح هذه الأخيرة بمثابة ملجأ لهاته الساكنة في ظل غياب أي إستراتيجية مندمجة للحفاظ على هذا التراث.

3.الوضعية البيئية للغابات الحضرية وقرب الحضرية النفيفيخ والمالح من خلال رصد مظاهر وآثار التدخلات البشرية:

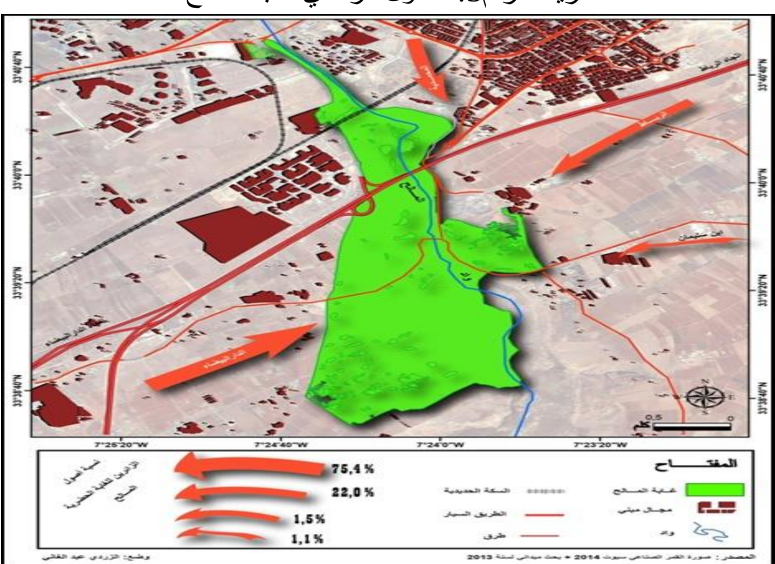
1.تساهم التدخلات البشرية في تدهور الغابة المحيطة بالمدينة من خلال الترفيه والولوجية واستعمالات الساكنة:

تتجسد مساهمة التدخلات البشرية في كون الغابات الحضرية تستقبل زوار المدن القريبة كالدار البيضاء والمحمدية وبن سليمان، بل وحتى من مدن خارج الجهة (من الرباط – سلا)(خريطة رقم3 و 4) وهو ما يبرز أهمية هاتين الغابتين كغابات حضرية، هذه الزيارات تستهدف مناطق من الغابة دون أخرى وغالبا ما تكون مرتبطة بالطرقات، أو المجالات المجهزة داخل الغابة أو تلك الآمنة، الشيء الذي يؤدي إلى الضغط عليها، ويساهم في تدهورها والزيادة من هشاشتها وحساسيتها أمام المؤثرات الطبيعية والبشرية، نظراً للتراجع النباتي الذي يعتبر واقيا للتربة وعاملاً مهماً في الحفاظ على التنوع البيولوجي. بالإضافة إلى أن الفترات المفضلة للزوار تكمن في فصل الربيع وخاصة أيام الأحد التي تعد أيام عطلة أسبوعية، مما يجعل الغابة تشهد تغيرات مهمة سواء في المشهد أو من خلال المخلفات والأزبال التي يتركها الزوار، ناهيك عن أشكال التدخلات البشرية التي تضغط على الموارد الطبيعية النباتية والترابية.

خريطة رقم2: أصول مرتادي غابة النفيفيخ



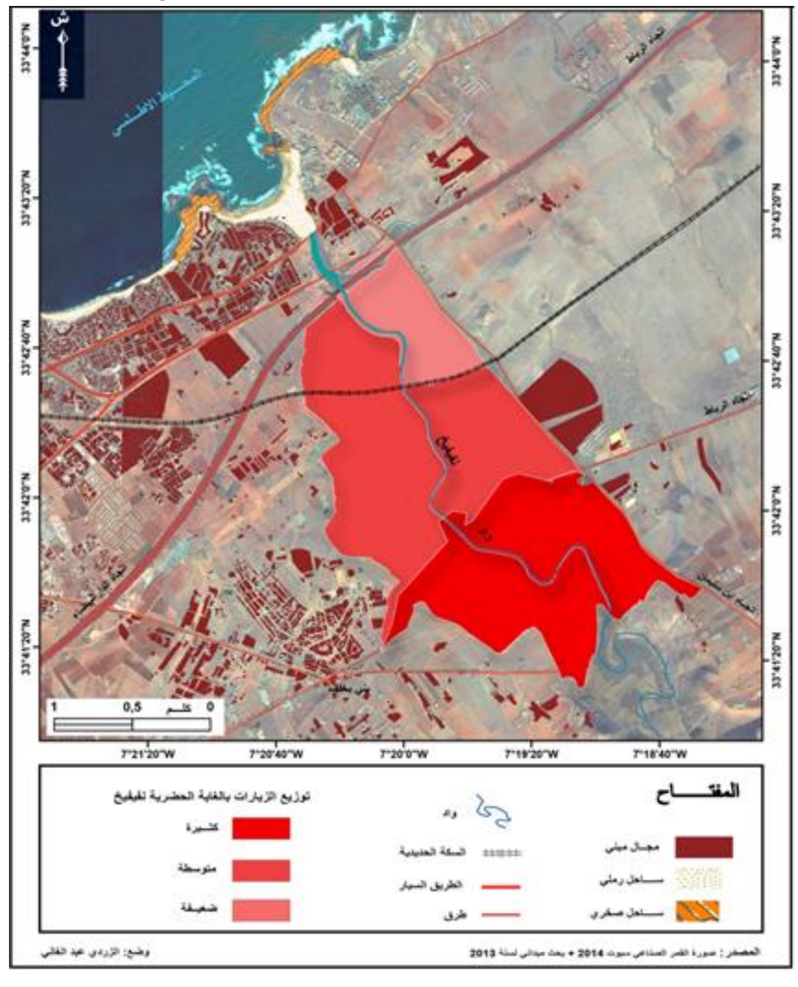
خريطة رقم3: أصول مرتادي غابة المالح



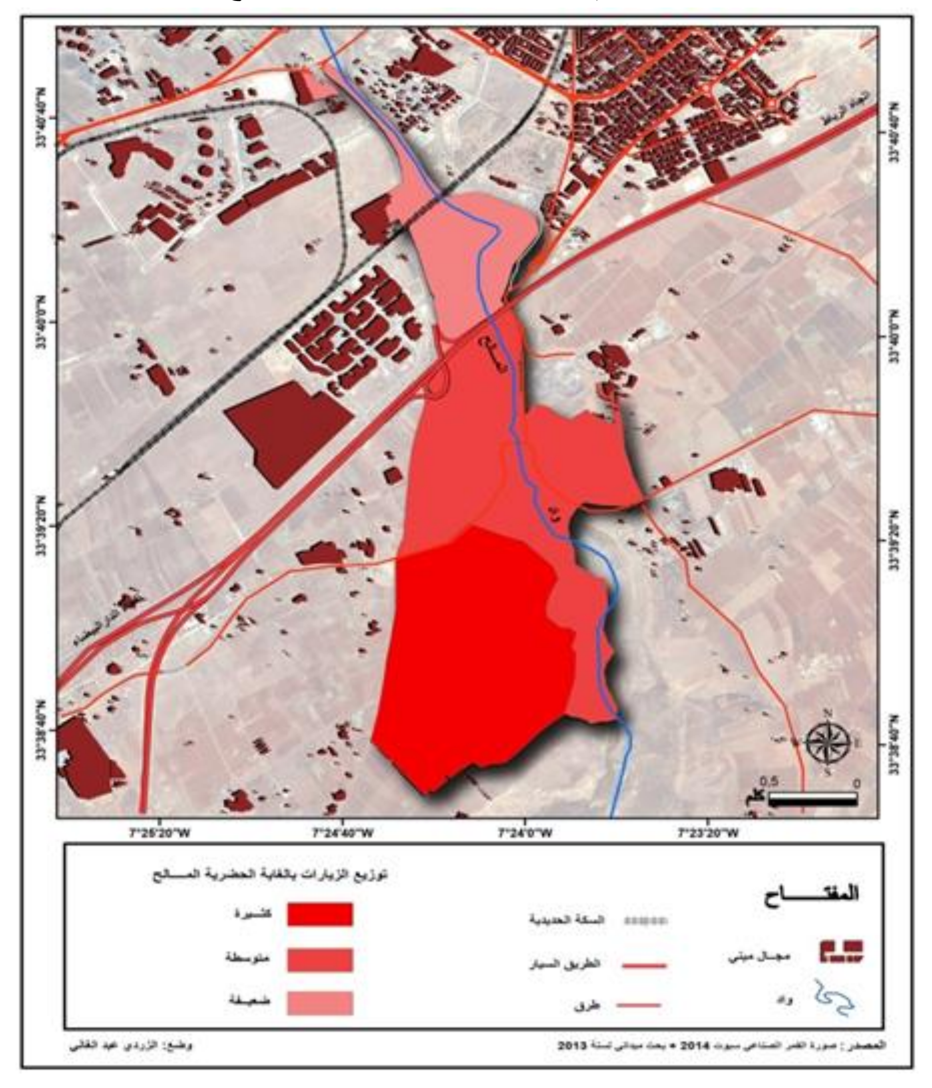
2.تساهم أنشطة الترفيه والإنتزاه في تدهور الغابات المحيطة بالمدن بشكل انتقائي، كما تعتبر أشكال الولوجية للغابات محركا لعمليات التدهور:

تحتضن الغابات الحضرية العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية والرياضية، وهو ما ينعكس على المحيط البيئي لهذه الغابات. ومن بين الأنشطة التي تًساهم بشكل كبير في تدهور الغابات الحضرية وقرب الحضرية للمالح والنفيفيخ أنشطة الترفيه والتنزه. هذه الأنشطة لها مميزاتها وآثارها الخاصة في المساهمة في تدهور الغابة والتي يمكن وصفها بأشكال التدهور الانتقائي التي تهم مجالات داخل الغابة دون أخرى، فكما سبق وأن وضحته نتائج الاستمارة الميدانية، فهناك مجالات تستقطب زواراً أكثر من مجالات أخرى في نفس الغابة(خريطة رقم5 و6)، فمثلا يختار 87% من الزوار غابة المالح للاستقرار بالقرب من المدخل الرئيسي للغابة. في حين يختار حوالي 13% الاستقرار بمجال ثاني داخل الغابة، مما يفرز لنا مجالين، الأول يشهد تردداً قوياً، وبالتالي ضغطا على الوسط، ومجال ثاني يشهد ضغطاً مهماً سيتزايد مع مرور الوقت. نفس الحالة تشهدها الغابة الحضرية للنفيفيخ التي يختار زوارها التنزه بباحة الاستراحة على طريق ابن سليمان، في حين يختار 21% من زوارها مجالا أخر من الضفة الأخرى للوادي(نتائج البحث الميداني).

خريطة رقم 4 المجالات الأكثر زيارة بغابة النفيفيخ



خريطة رقم5 المجالات الأكثر زيارة بغابة المالح



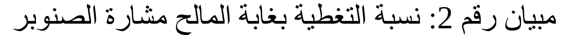
إن وجود مجالات تستقطب الزوار دون أخرى قد يوحي في الوهلة الأولى أنه أمر جيد لأنه سيساهم في الحفاظ على المجالات الأخرى للوسط الغابوي، لكن في الحقيقة فالأمر عكس ذلك، إذ أن هذه الظاهرة تساهم في اختلال المناطق الجاذبة للزوار، الشيء الذي يساهم في تدهورها وفقدانها لوظيفتها الترفيهية، وبالتالي الاستغناء عنها مستقبلا لحساب منطقة أخرى.

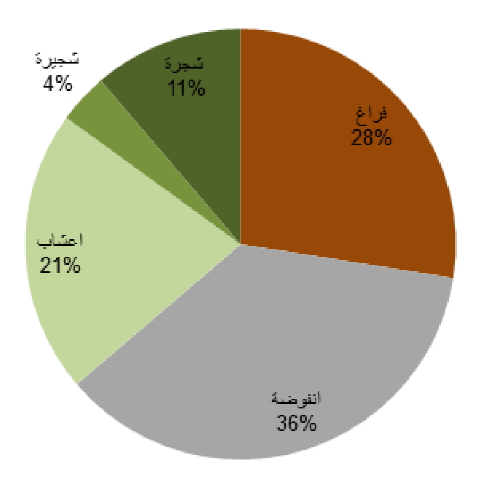
تكمن مظاهر التدهور الانتقائي التي تهم مجالات داخل الغابة دون أخرى في تدهور الغطاء الغابوي وتراجع التدرج النباتي والكثافة إذ تعرف الغابة على أنها ذلك الوسط البيئي الذي يضم غطاء نباتياً متنوعاً ومتدرجاً، يشمل الأشجار، والشجيرات، والأعشاب وغيرها من الطبقات

النباتية. غير أن الأوساط الغابوية تشهد ضغطا على مواردها الطبيعية دون أن ننسى المساحات التي تفقدها سنويا والتي تقدر ب31.000 هكتار.

علما أن تراجع المجالات الغابوية يرافقها طلب وتردد ملح عليها من أجل الترفيه مما يشكل ضغطا على موارد هذه المجالات. وتبقى الموارد النباتية الأكثر استغلالا نظرا لارتباطها بأنشطة عديدة، كالرعي، والاحتطاب بأنواعه، وأنشطة الجني والالتقاط(نتائج الدراسة والملاحظة الميدانية2011)، وبعض الأنشطة الأخرى المرتبطة بسلوك الزوار. مما يجعل الغابات، وفي مقدمتها الغابات الحضرية وقرب الحضرية، تفقد مميزاتها البيئية. وهذا ما ينعكس على معالمها كوسط غابوي. وتعد غابتا المالح والنفيفيخ أكثر الغابات الحضرية وقرب الحضرية تأثرا بالتدخلات والاستعمالات البشرية، نظرا لموقعها الجغرافي المنتمي لجهة الدار البيضاء-سطات، وما لها من تأثيرات مرتبطة بالثقل الديمغرافي والأنشطة الاقتصادية. وكذلك وجودها في وسط المحور الاقتصادي القنيطرة أسفي، ومجاورتها لجهات الوسط كأهم الجهات المغربية.

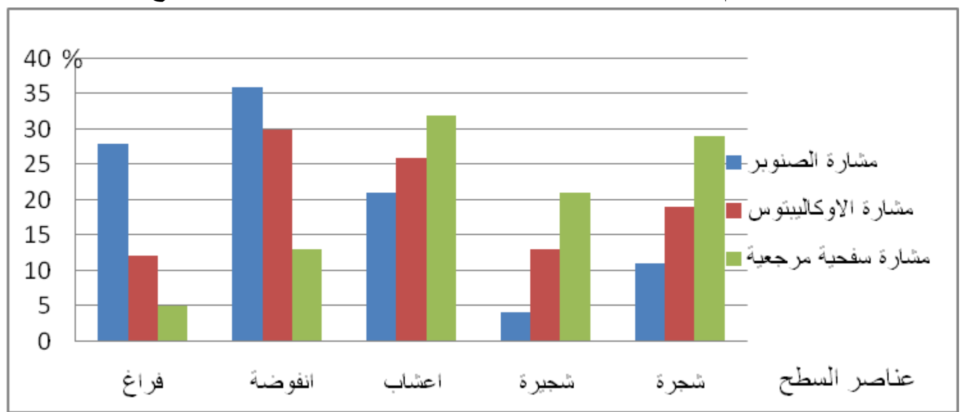
تهتم العديد من الدراسات العلمية بتدهور وتراجع الغطاء النباتي، وتركز في ذلك على الجانب المساحي، متناسية التراجع والتدهور العمودي الذي يهم التدرج الطبقي للنبات. وهو ما يميز الغابات الحضرية للمالح والنفيفيخ، وخصوصا داخل المجالات الغابوية التي تشهد ترددا قويا أو متوسطا حيث تشهد هذه المجالات تراجعا قويا للطبقات النباتية الشجرية والشجيرية، بل انعدامها في الكثير من الحالات، وكذلك الكثافة وهو ما تم تسجيله بالمالح والنفيفيخ من خلال نتائج القياسات التي تمت بالمشارات الميدانية.


مبيان رقم 2: نسبة التغطية بغابة المالح مشارة الصنوبر



المصدر: بحث ميداني يونيو 2015

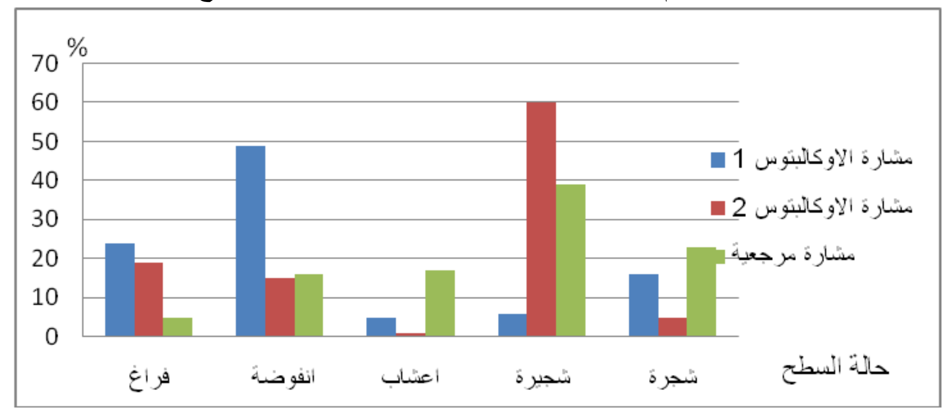

مبيان رقم 3: مقارنة نسبة التغطية بين المشارات الثلاث بغابة المالح



المصدر: بحث ميداني يونيو 2015

تتميز التغطية في الغابة الحضرية للمالح بتراجع ملحوظ لمؤشرات التوازن والاستقرار والتي توافق التدرج الطبقي للنبات بين المشارة السفحية المرجعية التي تسجل حضوراً مهماً للأشجار وتنوعها وكذلك للشجيرات والمشارات التي تشهد تردداً كبيراً (مشارة الصنوبر) إلى متوسط (مشارة الأوكالييتوس) في حين تعرف هاتين المشارتين ارتفاعا مهما في مؤشرات الاختلال والتي تتوافق ونسب الفراغ والأنفوضة والتي تتشكل في غالبيتها من أغصان وفروع الأشجار والشجيرات.


مبيان رقم 4 :مقارنة نسبة التغطية بمشارات غابة النفيفيخ

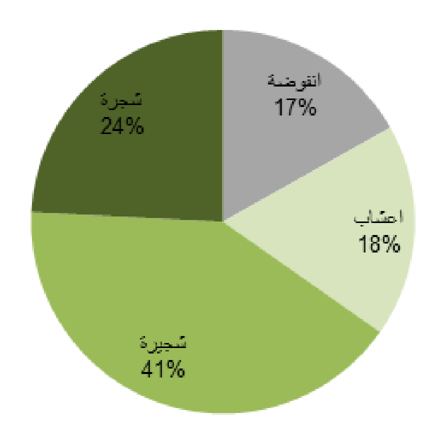


المصدر: بحث ميداني يونيو 2015

تشكل الغابة (المشارة المرجعية) نظاماً بيئياً مستقرا، وقد أثبتت النتائج الميدانية التوازن الحاصل بين مجموع مكونات هذا المجال. وبمقارنته مع مشارتي الأوكالييتوس، يتضح الفرق بينهم فبالنسبة للأشجار والتي تعتبر أهم مكون نباتي لما لها من دور وقائي للتربة بحمايتها من قطرات المطر، ونسجل تراجعا كبيراً لهذا العنصر بمشارة الأوكالييتوس، في حين تجاوزت نسبة

التغطية بمشارة الأوكاليبتوس 2 باقي نسب التغطية الشجيرة بالمشارات الأخرى، حيث بلغت حوالي 60%. في حين سجلت نسب مهمة للأعشاب في المجال المرجعي. كما يُسجل تقارب في نسبة تغطية الأنفوضة في المجالين المرجعي ومشارة الأوكاليبتوس 2 وذلك راجع إلى نسبة الزوار المتوسطة والنادرة التي تتردد على كل من المشارة المرجعية ومشارة الأوكاليبتوس 2.

مبيان رقم 5: نسبة التغطية بالمشارة المرجعية(غابة النفيفيخ)



المصدر: بحث ميداني يونيو 2015

3.تتعدد استعمالات والساكنة المحلية للمجالات الغابوية المحيطة بالمدينة وتتباين حدتها من نشاط لآخر:

تلعب الغابة أدواراً مهمة على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من مساهمتها الضعيفة في الدخل الفلاحي الذي لا يتعدى 5% من الإنتاج الداخلي الخام الفلاحي، وحوالي 10 ملايين يوم عمل، و220 مليون درهم من ثمن بيع مواد الغابة التي تحول إلى ميزانيات الجماعات(وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، 2000)، لأن الأراضي الغابوية هي ملك للدولة وفقا لتشريع (ظهير1917)، ويمنح للساكنة المجاورة حق الاستغلال. وينتج عن كل هذه الوظائف والخدمات آثارا سلبية على البيئة، وتختلف حدتها من نشاط لآخر، وفي وضع يتسم بالفقر والحاجيات المتزايدة فإنه سيحصل نقص في الثروة الغابوية وتدهورها(العوينة عبد الله، 2006، ص107).

1.3 الأنشطة التجارية المرتبطة بالإنتزاه والأسواق الأسبوعية:

تحتضن العديد من الغابات الحضرية وقرب الحضرية بالمغرب أسواقا أسبوعية تستغل فيها الساكنة القروية التوافد المكثف للزوار من أجل بيع وترويج البضائع والسلع والتي غالبا ما تكون فلاحية. ومن بين الغابات التي ينشط فيها سوق أسبوعي غابة المالح، الذي يقام كل يوم أحد، وهو نفس اليوم الذي يسجل أكبر عدد من الزوار، إذ تم تسجيل 16000 زائر يوم الأحد من شهر أبريل 2008، وهو الإحصاء المرجعي الوحيد المتوفر لدى مصالح المياه والغابات(تشخيص 2012/2011 للمندوبية الإقليمية للمياه والغابات بالدار البيضاء).

إلى جانب الأنشطة التجارية المقامة بالسوق، هناك أنشطة تجارية أخرى تعتمد على التجوال، ويتم فيها الترويج لبعض السلع، وهي عبارة عن موارد غابوية نباتية بالخصوص، كالسكوم، وباقي النباتات التي تدخل ضمن الخلطات الطبية والعطرية.

تتفاوت حدة الأنشطة التجارية المزاولة بالغابة، وتبقى هذه الأخيرة الأكثر تأثيراً على الغابة الحضرية للمالح، وخاصة تلك المزاولة بشكل جماعي والمرتبطة بالسوق الأسبوعي. ومن بين آثارها على البيئة الغابوية نذكر:

-تحطيم الغطاء النباتي للمجال الذي يُقام فيه السوق.

-استغلال بعض النباتات وبعض فروع وغصون الأشجار من أجل التظليل والتغطية والارتكاز من طرف الباعة.

-تدهور التربة بسبب الحفر والاندكاك الناجم عن العربات والمشاة.

-تغير المشهد الغابوي بسبب الأنشطة التي يمكن وصفها بالدخيلة على الوسط.

-انتشار النفايات والأزبال الناجمة عن الأنشطة التجارية، سواء الطبيعية منها (بعض المخلفات الفلاحية)، أو الصناعية (بلاستك، كرتون، وكل مواد التعليب والتغليف...).

تتمثل آثار تجارة التجوال للمنتجات الغابوية التي تعتمد على الجني والالتقاط في بعض الأضرار التي يمكن وصفها بالخفيفة والتي تنتج عن طريق تحطيم بعض الأعشاب أثناء جمع والتقاط النباتات العطرية أو الطبية التي تكون ناجمة عن الحفر والتنقيب عن بعض الثمار التي تدخل في نفس الغرض السابق.

الصورة رقم 1:بعض نماذج الأنشطة التجارية



المصدر:العمل الميداني

2.3 أنشطة الاحتطاب والرعي والجني والتقاط النباتات الطبية والعطرية:

توفر الغابات الحضرية وقرب الحضرية سلسلة من المنتجات والخدمات على المستوى المحلي والدولي. وتنقسم هذه المنتجات إلى جزء غير مادي، وهي الخدمات البيئية، وآخر قابل للموازنة المالية(Jean Noel Marien, 2009,p15) وهو الحمولة العلفية، كالثمار، والملتقطات، والفلين...وبذلك تتعدد الأنشطة الممارسة داخل الغابات الحضرية. وتختلف الجهات التي تمارس هذه الأنشطة، وتعد الساكنة القروية المجاورة للغابات الحضرية وقرب الحضرية الأكثر ارتباطا بهذه المجالات في معيشتها اليومية. ومن أكثر الأمور التي تجعلها أكثر ارتباطا أنشطة الجني

والالتقاط والرعي. هذا الأخير له تأثير واضح على الغابات، بما فيها الغابات الحضرية وقرب الحضرية، فقد جرت العادة أن تكون القطعان بها كثيرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إتلاف الأشجار والكلأ والتربة على حد سواء. وتعد المساحات الغابوية كلها مراعي بالنسبة للسكان المجاورين للغابة، بل ترعى فيها أحيانا، وخلافا للقانون، مواشي سكان لا ينتمون للغابة نفسها(العوينة عبد الله، 2006، ص108).

تشير الدراسات إلى أن الدول الإفريقية، ومنها المغرب، هي الأكثر ارتباطاً بالخشب في الاستعمالات المنزلية. وسيستمر ذلك في العشرية المقبلة(FAO, 2010). إضافة إلى باقي الاستعمالات الأخرى للخشب، حيث إن جزءا من الأشجار التي تعتبر من المغروسات الصناعية، وعلى رأسها الأوكاليبتوس وبدرجات أقل الأكاسيا والصنوبر، تدخل ضمن صناعة عجين الورق، وتستفيد منها شركات كبرى. ويعد المغرب إلى جانب جنوب إفريقيا والكونغو من أهم منتجيها على المستوى الإفريقي.

ملخص النتائج:

أبانت الدراسة الميدانية لتشخيص تردد الساكنة الحضرية على الغابة، على أهمية هذه الأوساط كمتنفس للساكنة، فقد أفادت الاستمارات التي شملت عينات من مرتادي غابتي المالح والنفيفيخ، مستوى الإقبال الكبير عليهما بدافع التنزه والترفيه البيئي وممارسة الرياضة، غير أن أنشطة الترفيه والتنزه تتصدر العوامل المؤثرة في تدهور الغابات الحضرية وقرب الحضرية، حيث تعتبر آلية رئيسة في تدهور هذه الأوساط. وعليه فإن كل أشكال الإعداد والتدبير والحماية أو المحافظة، عليها أن تكون بشكل مندمج يراعي التدخلات البشرية وأهمية هذه الأوساط السوسيو-اقتصادية والبيئية للساكنة المحلية والزوار.

يتضح من خلال ما سبق أن الغابة الحضرية وقرب الحضرية لمدينة المحمدية ، تعاني من ضغط كبير على مواردها، ويظهر ذلك جليا من خلال مجموعة من مظاهر التدهور، التي تخل بالتوازنات البيئية لهذه المنظومة ، سوءا تعلق الأمر بتراجع المساحة، تدهور الموارد الترابية ، او تراجع التدرج الطبقي للغابة، كما أن هذه الأوساط أصبحت مفتوحة أمام تأثيرات سلبية، جعلتها عبارة عن مطارح للنفايات السائلة والصلبة.إن مستقبل الغابة الحضرية وقرب الحضرية، مهدد بمزيد من التدهور، إذ لم يواجه بمنظور جديد يأخذ بعين الاعتبار الزحف العمراني والتطور البشري للمدن المجاورة.

فهذه الدينامية ستجعل من هذا المجال الغابوي مجالا مهددا في ظل غياب تدبير متعدد الوظائف وخاصة الإعداد الترفيهي، الذي يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على التراث الطبيعي وتنمية الغابات الحضرية القرب حضرية لكي تستطيع الاستجابة لهذه التحديات المرتبطة بالتطور السريع للسكان. وذلك بجعلها بمثابة مجالات تساهم في خلق أنشطة للترفيه، للراحة وللاكتشاف.

قائمة المراجع:

1.الزردي عبد الغاني(2017)،التراث الغابوي الحضري بين المحددات الطبيعية والتدخلات البشرية (المحيط الغابوي لإقليم المحمدية)، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني المحمدية.

2.الزردي عبد الغاني(2011)، دينامية الغابة الحضرية وشبه الحضرية بجهة الدار البيضاء الكبرى حالة غابة بوسكورة، بحث لنيل شهادة ماستر التراث الطبيعي وتدبير المجالات الهشة، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

3.العوينة عبد الله(2006)،المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية،نص إطار الغابة بالمغرب، دار طارق للنشر، المغرب.

4.محرير زكرياء(2018)،منظومة الحوض النهري النفيفيخ، توازنات الموارد الطبيعية واثر الاستعمالات البشرية، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني المحمدية.

5.محرير زكرياء، نافع رشيدة(2013)، التباينات الطبيعية بالمجالات الغابوية السفحية حالة حوض النفيفيخ، المجلة الدولية للبيئة والتغيرات المناخية الصادرة عن المنظمة الأورو عربية للأبحاث حول البيئة الماء والصحراء، الكتاب1،ج2، دار الانباط، الأردن.

6.محرير زكرياء(2011)، آثار التدخلات البشرية على الأوساط البيئية حالة المحمدية وظهيرها البيئي، بحث لنيل شهادة الماستر في التراث الطبيعي وتدبير المجالات الهشة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية،جامعة الحسن الثاني المحمدية.

7.شحو إدريس(2011)، التوازنات البيئية الغابوية بالأطلس المتوسط الغربي مقاربة صون- تنموية لمنطقة أزرو،الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

8.نافع رشيدة وعبد الرحيم وطفة(2002)، التعرية المائية وأثرها في تدهور التربات، تحليل المظاهر ومناهج القياس، مجلة بحوث العدد 2002.10، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

9.FAO(2010), Foresterie urbaine et périurbaine en Afrique , Quelles perspectives pour le bois-énergie?, Document de travail sur la foresterie urbaine et périurbaine n°4. 95 pages. Rome. www.fao.org/forestry.

10.Laaribya .S, Gmira .N, Alaoui .A, Benchekroune .F(2011), Aménagement récréatif et paysager de la forêt de la Maamora, Cas du site de Taicha Province de Kenitra- Maroc,KastamonuUniv, Journal of ForestryFaculty.

11.Rachida NAFAA(2002), Dynamique de milieu naturel de la MAMORA, Paléoenvironnments et évolution actuelle de la surface, Imprimerie NAJAH El-Jadida, CASABLANCA.

12.H.C.E.F.L.C.D(2012), La Stratégie Du H.C.E.F.L.C.D Pour La Préservation Et La Valorisation Des Forets Urbaines et Périurbaines et La Ceinture Verte De Rabat.

إشكالية التوزيع السكاني في المناطق الحضرية الجزائرية ولاية الجلفة أنموذجا

The problem of population distribution in Algerian urban areas The state of Djelfa is a model

د.العكروف علي، جامعة باتنة 01- الجزائر
د.بغزه عادل، جامعة باتنة 01- الجزائر
أ.عايش حسيبة، جامعة باتنة 01- الجزائر

ملخص: إن هدف البحث الحالي هو قياس التركيز السكاني، وتحليل ظاهرة الهيمنة الحضرية لولاية الجلفة من خلال نتائج التعداد العام للسكن والسكان2008، كما يهدف إلى تحديد الاحتمالات المستقبلية للتركز الحضري في مدن الولاية في ضوء نتائج قياس التركيزات السكانية في المناطق الحضرية.

وقد تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب والمؤشرات لمعرفة مدى تركز الظاهرة المكانية على غرار مؤشر ونسبة الهيمنة الحرية ومؤشر جيني ومنحنى لورنز ودليل التركز السكاني والورقة الحسابية ايرباندكسو طريقة براونينغ وجيبس.

وخلصت الدراسة إلى أن عواصم دوائر الولاية تتميز بدرجة عالية من التركيز السكاني مقارنة بمقرات البلديات والأرياف. وقد تتجه هذه المدن مستقبلا إلى استقطاب أعداد هائلة من سكان الضواحي الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع هيمنتها على المناطق الأخرى.

الكلمات المفتاحية: ولاية الجلفة، التركيز السكاني، الهيمنة الحضرية، مؤشرات التركيز السكاني.

Abstract: The aim of the current research is to measure population concentration and to analyze the urban dominance of the state of Djelfa through the results of the 2008 Census of Population and housing. It also aims to determine the future possibilities of urban concentration in the state cities in light of the result of the measurement of urban population Concentrations.

A range of methods and indicators have been used to measure urban dominance and population concentration, such as index, urban dominance ratio, Gini index, Lorenz curve, population concentration index, URBINDEX, Browning and Gibbs.

The study found that the capitals of the state departments are characterized by a high degree of population concentration compared to the municipalities and the municipalities. In the future, these cities are likely to attract large numbers of suburban residents, leading to a rise in their dominance over other regions.

Keywords: Djelfa state, population concentration, urban hegemony, population concentration indicators.

مقدمة:

تعتبر ولاية الجلفة همزة وصل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب الجزائري. جغرافيا تبلغ مساحتها 32256 كلم^2.هذه الشاسعة أعطت للولاية تنوعا من حيث التضاريس والمناخ والغطاء النباتي. ديموغرافيا يبلغ تعداد سكان الولاية 1.491.370 نسمة، يتركز معظمهم في مدن الجلفة وعين وسارة ومسعد والإدريسي وحاسي بحبح، وهي واحدة من أكثر الولايات الجزائرية ذات معدل نمو سكاني مرتفع. إداريا تنقسم الولاية إلى12 دائرة بمجموع 36 بلدية.

ومن أجل قياس مؤشرات التركز والتوزيع السكاني لولاية الجلفة يتطلب حساب بعض مؤشرات كمؤشر جيني وكذا حساب دليل (نسبة) التركز السكاني، ولإثبات مثالية التوزع السكاني يتطلب رسم منحنى لورنز وذلك لدراسة التوزع السكاني، إضافة إلى قياس مختلف مؤشرات التحضر لولاية **الجلفة**، وذلك للتعرف على مميزات وخصائص النظام الحضري ودرجة الهيمنة الحضرية في مختلف المناطق الحضرية الرئيسية للولاية.

وهذه الدراسة اعتمدت على تحديد المنطقة الحضرية، وذلك من خلال الاعتماد على التجمعات الحضرية الرئيسة على غرار التجمعات الحضرية الثانوية والمناطق المبعثرة، ويعتبر هذا المعيار هو الأساس المعتمد عليه،كون هذه المناطق الحضرية تتوفر على عدد كبير من السكان.ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام بيانات تعداد السكن والسكان لسنة RGPH2008، وذلك على مستوى المدن والبلديات(مناطق حضرية رئيسية) والتي تعتبر كنقاط ووحدات أساسية للدراسة.

انطلاقا من هذا المدخل الوجيز **فإننا نسعى من خلال البحث الحالي الإجابة على السؤالين التاليين:**

-ما هي خصائص النظام الحضري في ولاية الجلفة، وهل التوزيع السكاني بالولاية منتظم أم غير ذلك؟

هذا وللإجابة على هذين السؤالين سوف نتجه إلى تقسيم هذا العرض إلى محورين: يتضمن المحور الأول أساليب قياس الهيمنة الحضرية(مؤشر ونسبة الهيمنة الحضرية). **أما المحور الثاني فيتطرق ل**دراسة مقاييس التركز السكاني والذي من خلاله نتناول كل من مؤشر جينيومنحنى لورنز ودليل التركز السكاني و الورقة الحسابية URBINDEXو طريقة براونينغ وجيبس لإعادة توزيع سكان الحضر.

أولا. مؤشرات الهيمنة الحضرية:

من خلال أرقام الجدول رقم 01 يتبين أن توزيع سكان ولاية الجلفة حسب التشتت يختلف اختلاف كبير من بلدية الى أخرى، فاذا أخذنا مدينة الجلفة على سبيل المثال نجد أن سكانها البالغ 289226 نسمة يتوزعون على النحو التالي: 92% منهم يقيم بالتجمعات الحضرية الرئيسية و 3.6 % بالتجمعات الحضرية الثانوية و4.4 %بالمناطق المبعثرة. في حين نجد بلديات بالولاية لا تتوفر فيها مناطق حضرية ثانوية، وهذه البلديات هي مجبر، حاسي بحبح، وعين معبد وسد الرحال، .... الخ. ففي بلدية أم العظام مثلا نجد أن هذه النسب تتوزع كما يلي: 18.6%في المنطقة الحضرية الرئيسية، 0% في المنطقة الحضرية الثانوية، 81.4%في المناطق المبعثرة. ويمكن إيجاد هذا الاختلاف في كافة بلديات الولاية أي أن هناك اختلاف كبير في توزع وتركز سكان ولاية الجلفة.

وعموما فإن 75% من سكان الولاية يقطنون المناطق الحضرية الرئيسية، بينما 20% منهم يقطنون المناطق المبعثرة، في حين 5% من السكان يتمركزون في الحضرية الثانوية.

الجدول رقم 01: سكان المناطق الحضرية الرئيسية لولاية الجلفة2008
(www.ons.dz/collection/w17_p2)

توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية حسب بلدية الإقامة والتشتت

Répartition de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs, selon la commune de résidence et la dispersion.

Communes	تجمع حضري رئيسي Agglomération Chef Lieu (ACL)	تجمع حضري ثانوي Agglomérations Secondaires (AS)	المنطقة المبعثرة Zone Eparse (ZE)	المجموع Total	البلدية
Djelfa	265833	10575	12818	289226	الجلفة
Moudjebara	7108	0	6944	14052	مجبر
El Guedid	6689	989	5155	12833	القديد
Hassi Bahbah	77001	0	9421	86421	حاسي بحبح
Ain Maabed	14839	0	5158	19997	عين معبد
Sed Rahal	6263	0	7430	13693	سد الرحال
Feidh El Botma	26857	0	5644	32501	فيض البطمة
Birine	26670	1020	3224	30913	بيرين
Bouira Lahdeb	5356	0	5637	10993	بويرة الأحدب
Zaccar	1387	0	422	1809	زكار
El Khemis	1067	0	4338	5405	الخميس
Sidi Baizid	2051	1285	4597	7933	سيدي بايزيد
Miliha	4754	1946	7541	14242	المليليحة
El Idrissia	29856	0	3044	32900	الادريسية
Douis	6743	0	2601	9344	دويس
Hassi El Euch	6936	0	4756	11692	حاسي العش
Messaad	97091	879	4484	102453	مسعد
Guettara	3790	2588	3548	9926	القطارة
Sidi Ladjel	8194	0	5467	13661	سيدي لعجال
Had Sahary	22240	0	8211	30451	حد الصحارى
Guemini	1037	0	3557	4594	قرنيني
Selmana	1570	5836	12065	19471	سلمانة
Ain Chouhada	2959	1025	565	4549	عين الشهداء
Oum Laadham	4291	0	18760	23051	أم العظام
Dar Chioukh	26605	1886	1881	30372	دار الشيوخ
Charef	15502	1327	7200	24028	الشارف
Beniyagoub	4684	0	5256	9940	بني يعقوب
Zaafrane	5202	0	7770	12972	زعفران
Deldoul	2649	2955	5626	11230	دلدول
Ain El Ibel	16749	6175	5482	28406	عين الابل
Ain Oussera	98107	0	3132	101239	عين وسارة
Benhar	1695	4453	11060	17207	بن هار
Hassi Fedoul	2976	0	10195	13171	حاسي فدول
Amourah	3883	2167	1694	7744	عمورة
Ain Fekka	15070	0	8333	23404	عين فكة
Tadmit	1707	3699	4953	10359	تاعظميت
Total	**825411**	**48805**	**217968**	**1092184**	**المجموع**

ولمعرفة سمات وخصائص النظام الحضري في ولاية الجلفة، فقد تم استخدام العديد من الطرق المعروفة في الدراسات الحضرية، ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي:

1-مؤشر الهيمنة الحضرية (دليل المدن الأربع)

$$\text{م هـ} = \frac{\text{عدد سكان المدينة الاولى}}{\text{عدد سكان المدينة الثانية + سكانعدد المدينة الثالثة + عدد سكان المدينة الرابعة}}$$

فهذا المؤشر يستخدم بشكل واسع لمعرفة العلاقة بين سكان المدينة الأولى، وسكان المدن الثلاثة التابعة لها من حيث عدد السكان.

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد(1)، فإنه يعني أن عدد سكان المدينة الأولى يفوق مجموع سكان المدينة 2 والمدينة 3 والمدينة4، وهذا دليل على ضخامة المدينة 1 وهيمنتها(رشود بن محمد الخريف، 2007، ص33).

فبناء على العلاقة يمكن تطبيق إحصائيات ولاية الجلفة:

$$\text{م هـ 2008لولاية الجلفة} = \frac{\text{عدد سكان مدينة الجلفة}}{\text{عدد سكان عين وسارة} + \text{عدد سكان مسعد} + \text{عدد سكان حاسي بحبح}}$$

$$\text{م هـ 2008لولاية الجلفة} = \frac{265833}{77001 + 97091 + 98107}$$

م هـ 2008لولايةالجلفة=	1.38

فمن خلال هذه النتيجة، يتبين أن مدينة الجلفة هي المهيمنة حضريا على مستوى الولاية، وكذا يمكن استنتاج أن عدد سكان مدينة الجلفة أكبر من مجموع سكان عين وسارة ومسعد وحاسي بحبح.

2-نسبة الهيمنة الحضرية(دليل المدينتين)

إن هذا المؤشر يستخدم لقياس مدى هيمنة المدينة الكبرى مقارنة بالمدينة التالية لها في حجم السكان.و نسبة الهيمنة (ن هـ) تحسب بقسمة عدد سكان المدينة الكبرى (الأولى) على عدد سكان المدينة الثانية من حيث الحجم.

ويمكن القول وجود هيمنة حضرية عندما تكون قيمة هذا المؤشر أكثر من 2، أي عندما يكون سكان المدينة الأولى يفوق ضعف عدد سكان المدينة الثانية.

يمكن تطبيق إحصائيات التعداد العام للسكان والسكن2008 لولاية الجلفة كما يلي:

$$\text{ن هـ 2008لولاية الجلفة} = \frac{\text{عدد سكان مدينة الجلفة2008}}{\text{عدد سكان مدينة عين وسارة 2008}}$$

ن هـ 2008=	2.70

يمكن القول بأن عدد سكان مدينة الجلفة يفوق عدد سكان مدينة عين وسارة بـضعفين، وهذا دلالة على هيمنة المدينة الأم حضريا على مدينة عين وسارة.

ويمكن القول أيضا أن الفارق السكاني بين المدينتين يفسر بـ ارتفاع النمو السكاني نتيجة النزوح السكاني إليها من مختلف بلديات الولاية، مع العلم أن ولاية الجلفة تتكون من36 بلدية، حيث عرفت مدينة الجلفة في الآونة الأخيرة دخولا كبيرا للسكان من مختلف المناطق إلى المدينة الأم، إضافة إلى ذلك هناك حركات سكانية من خارج الولاية وهجرة الشباب والاستقرار فيها بسبب البطالة...الخ.

إن مقياس الهيمنة هو أبسط مقاييس التركز فهو ينسب عدد سكان المدينة الكبرى إلى مجموع تعداد سكان الحضر للمدن الثلاثة التالية لها في الحجم السكاني(التجاني دنيا، 2008، ص5).

ثانيا. مقاييس التركز السكاني: إن مقاييس التركزات السكانية تظهر مدى ميل السكان إلى التشتت أو إلى التركز، ومن هذه المقاييس التي يمكن أن تستخدم في هذا المجال كل من: ونسبة

التركز السكاني، ومنحنى لورنز، وكذلك معامل جيني الذي يعتبر أحد الأدلة المفسرة من منحنى لورنز، ويمكن مناقشة التركز السكاني على ضوء هذه المقاييس كما يلي:

1-مؤشر جيني: ويتم حسابه وفق المعادلة التالية(Corado. Gini, 1921, p22-43) :

$$G= 1-1/10000\sum (Y+Y_{i-1}) N_i$$

حيث أن: G : معامل جيني

:النسب المئوية للمدن الحضريةY_i

N_i: النسب المئوية لسكان المدن الحضرية

معامل جيني 2008 = 0,68

الجدول رقم 02: قياس التركز السكاني حسب طريقة جيني لولاية الجلفة 2008

تصنيف سكان المدن	سكان المدن الحضرية		المدن الحضرية				
	المجموع	النسبةNi	العدد	النسبة	النسب التراكميةYi	Yi+yi-1	(Yi+yi-1)Ni
500000-100000	265833	32,2061373	1	2,777777778	2,77777778	2,77777778	89,4614925
100000-50000	272199	32,9773894	3	8,333333333	11,1111111	13,8888889	458,019298
50000-10000	194388	23,5504494	9	25	36,1111111	47,2222222	1112,10456
أقل من 10000	92991	11,2660238	23	63,88888889	100	136,111111	1533,43102
المجموع	825411	100	36	100			3193,01637

المصدر: حساب شخصي بناءا على معطيات التعداد العام للسكن والسكان2008.

ونتيجة مؤشر جيني تنحصر بين 0 و1 فكلما ارتفعت وابتعدت عن الـ 0، دل ذلك على زيادة تركز السكان في المناطق الحضرية، حتى تصل إلىالـ 1 عندما يكون السكان يتركزون في نقطة واحدة(المخلافي محمد علي عثمان، 2004، ص22).وكلما اقتربت من الـ 0 دل على أن السكان يتوزعون بشكل منتظم على تراب الولاية.

من خلال النتيجة جيني 2008=0.68 لولاية الجلفة نلاحظ أن هذه القيمة كبيرة، وأنها ابتعدت عن الـ 0 وبداية الاقتراب من الـ 1، هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن معظم سكان ولاية الجلفة يتمركزون في المناطق الحضرية الرئيسية،أي أنهم يتمركزون في المدن، وسبب التمركز في هذه المناطق الحضرية يعود إلى عدة أسباب منها سبب الهجرة من مختلف أريافها وذلك لعدة أسباب أهمها اقتصادية، وخدماتية....الخ.

2- منحنى لورنز

استخدم الجغرافيون منحنى لورنز(Max Otto Lorenz,1905,p209-219) منذ مدة، وربما كان Krightأولمن أدرك أهميته في التحليل الجغرافي، وشرح طريقته في دراسة منهجية عام 1937. ومن بين استخداماته الجغرافية توضيح العلاقة السكانية المكانية تركزا وتأثرا مع

تحليل الانحدار الكثافي في وحدة مساحية معينة داخل حدود الدولة والإقليم (J.K.Kright, 1937, p177-211).

ولإثبات صحة مؤشر جيني يمكن حساب قياس التركز السكاني عن طرق منحنى لورنز، فهذا المنحنى يستخدم للتعرف على تركز السكان أو تبعثرهم على الوحدات المكانية المختلفة، وهو عبارة عن منحنى بياني تحليلي، وعن طريق هذا المنحنى يمكن الحكم على شكل التوزيع وهل مثالي أم بعيد عن المثالية، من خلال رؤية المساحة المحصورة بين خط التعادل والمنحنى والتي يطلق عليها بمنطقة عدم التماثل(Otis Dudley Duncan,1957,p27-45) .

وكلما كبرت هذه المساحة دل على سوء توزيع السكان وشدة تركزهم والعكس صحيح.إن هذا المنحنى يعطي مدلولات مختلفة للتوزيع حسب الأشكال المتعددة التي يأخذها ومنها:

أ-إذا كان توزيع الظاهرتين المدروستين متماثلا، فإن المنحنى يأتي خطا مستقيما يمثل القطر للمربع وفي هذه الحالة يكون توزيع يكون توزيع السكان منتظما بالكامل.

ب-الفرق بين التوزيع المنتظم والتوزيع الفعلي للظاهرتين، هو الفرق بين القطر والمنحنى المبني على قيم توزيع الظاهرة المدروسة، ويمكن أن يقاس هذا الفرق كميا.

ج-الحالة المتطرفة تحدث عندما يتبع المنحنى المحور الأفقي،ثم يتبع المحور العمودي أو يقترب منه، ليمثل التركز الكامل للظاهرة المدروسة(رشود بن محمد الخريف، 2008، ص165).

والخطوات التي يمكن بها إنشاء منحنى لورنز للتركز السكاني هي:

-نحصل على جدول خاص بتوزيع السكان على الوحدات ومساحتها.

-تجمع النسب المئوية لكل متغير للسكان (س) والمساحة (ص) أمام كل وحدة.

-ترتب الوحدات وفقا لكثافة سكانها.

-تجمع النسب المئوية لكل وحدة على شكل جدول تكراري صاعد.

-يرسم مربع ويوضع السكان على المحور الأفقي الأسفل ويتم تقسيمه إلى 100 % وكذلك المحور الرأسي الغربي من المربع ليمثل النسبة المئوية للمساحة.

-يرسم خط التماثل بين الركن الشمالي الشرقي والجنوبي الغربي للمربع.

-نرصد الإحداثيات السينية والصادية للمجمع الصاعد ونصل بين نقط الإحداثيات بخط يكون هو التوزيع الحقيقي للظاهرة وتظليل المنطقة الواقعة بين خط التوزيع الحقيقي وخط التعادل.

-نفسر الشكل بعد إنجازه حيث كلما بعدت المسافة بين الخطين دل ذلك على سوء توزيع السكان.

-يمكن رسم عدة منحنيات لتمثل شكل توزيع السكان في الفترات التعدادية المختلفة للحكم على نمط التوزيع ومقارنته وذلك من خلال ملاحظة مدى قرب المنحني أو بعده عن خط التوزيع المتعادل.

ويمكن تطبيق هذه الخطوات على إحصائيات المناطق الحضرية الرئيسية لولاية الجلفة.

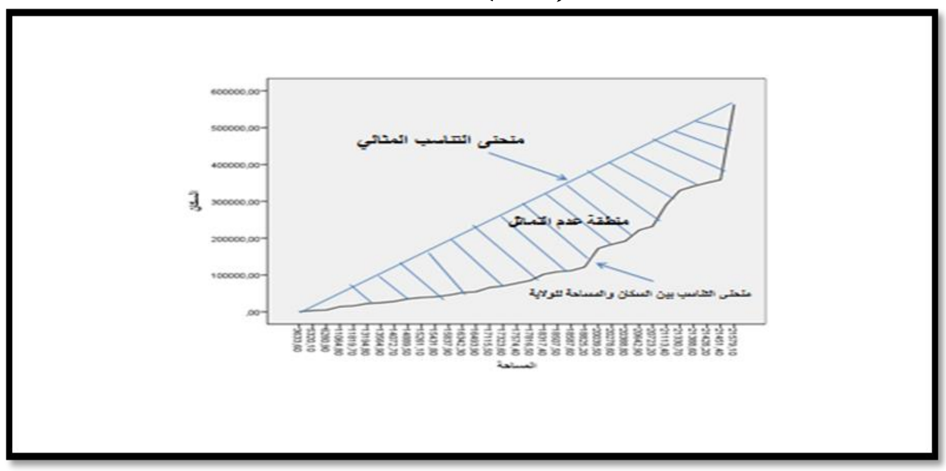
الجدول رقم 03: طريقة حساب التكرارات المتجمعة الصاعدة لرسم منحنى لورنز حسب إحصائيات 2008 لولاية الجلفة

المراكز الحضرية	الكثافة السكانية	نسب المساحة %	نسب السكان %	التكرار المتجمع الصاعد للمساحة	التكرار المتجمع الصاعد للسكان
القطارة	0,78284758	3790	4841,3	3790	4841,3
سلمانة	0,81941545	1570	1916	5 360	6757,3
أم العظام	1,12769704	4291	3805,1	9 651	10562,4
دلدول	1,39384373	2649	1900,5	12 300	12462,9
بن هار	1,63216177	1695	1038,5	13 995	13501,4
تاعظميت	2,03185259	1707	840,12	15 702	14341,52
قرنيني	2,10238216	1037	493,25	16 739	14834,77
الخميس	2,1588265	1067	494,25	17 806	15329,02
عمورة	3,71578947	3883	1045	21 689	16374,02
سيدي بايزيد	3,86981132	2051	530	23 740	16904,02
زعفران	4,45949421	5202	1166,5	28 942	18070,52
المليليجة	5,25303867	4754	905	33 696	18975,52
القديد	5,63284211	6689	1187,5	40 385	20163,02
زكار	6,05676856	1387	229	41 772	20392,02
حاسي فدول	6,23899371	2976	477	44 748	20869,02
سد الرحال	6,65568544	6263	941	51 011	21810,02
مجبر	8,57346183	7108	829,07	58 119	22639,09
دويس	13,1204639	6743	513,93	64 862	23153,02
حاسي العش	13,5283792	6936	512,7	71 798	23665,72
بويرة الأحدب	14,2446809	5356	376	77 154	24041,72
عين الشهداء	18,8471338	2959	157	80 113	24198,72
سيدي لعجال	21,6829849	8194	377,9	88 307	24576,62
بني يعقوب	24,2694301	4684	193	92 991	24769,62
حد الصحاري	26,1557821	22240	850,29	115 231	25619,91
الشارف	26,7621925	15502	579,25	130 733	26199,16
عين فكة	26,7815888	15070	562,7	145 803	26761,86
فيض البطمة	30,8701149	26857	870	172 660	27631,86
عين الابل	31,2225039	16749	536,44	189 409	28168,3
عين معبد	31,9806034	14839	464	204 248	28632,3
بيرين	33,8662366	26670	787,51	230 918	29419,81
دار الشيوخ	77,7923977	26605	342	257 523	29761,81
الإدريسية	86,1645022	29856	346,5	287 379	30108,31
حاسي بحبح	103,114831	77001	746,75	364 380	30855,06
عين وسارة	134,323229	98107	730,38	462 487	31585,44
الجلفة	483,948662	265833	549,3	728 320	32134,74
مسعد	695,145701	97091	139,67	825 411	32274,41

المصدر: حساب شخصي اعتمادا على إحصائيات 2008

وعن طريق هذه الإحصائيات يمكن رسم منحنى لتمثيل شكل توزيع سكان المناطق الحضرية للولاية.

الشكل رقم1: منحنى لورنز بين المساحة وسكان المناطق الحضرية الرئيسية لولاية الجلفة حسب إحصائيات 2008



المصدر :الجدول رقم03

من المنحنى نستنتج أنه لا يوجد توزيع منتظم لسكان ولاية الجلفة، بل يوجد تركز في المناطق الحضرية لأنه نلاحظ ابتعاد خط منحنى التناسب بين المساحة والسكان ومنحنى التناسب المثالي، مما ينتج مساحة بين الخطين وهذه المساحة تسمى بمنطقة عدم التماثل، فمثلا مدينتي الجلفة وعين وسارة تعد من اكبر المراكز الحضرية في الولاية والتي يهاجر إليها معظم بلديات الولاية، أما المناطق الأخرى فهي تعتبر مقرات الدوائر وكذا بلديات كبيرة والتي تضم أعدادا من السكان هاجروا من مختلف أريافها إليها، وهذه البلديات أو المناطق الحضرية تتوفر على العديد من الخدمات مما تستقطب إليها السكان، على غرار الريف فهو يخلو من هذه الخدمات مما يجعل السكان يتمركز في المناطق الحضرية والاستقرار فيها.

3-دليل (نسبة) التركز السكاني:

يستخدم دليل التركز السكاني لمعرفة نمط التوزع السكاني في منطقة ما، ويحكم على شكل التوزيع هل هو متشتت أو يميل إلى التركز، ويعبر عن هذه النسبة بمتوسط الفروق المطلقة بين العدد النسبي للسكان والعدد النسبي للمساحة لمختلف المناطق بالدولة أو الوحدات المكانية أو الأحياء بالمدينة، ويحسب دليل تركز السكان في دولة ما باستخدام الصيغة التالية(رشود بن محمد الخريف، 1997، ص65)

نسبة التركز= $\frac{1}{2}$مج|س − ص|

مج: مجموع الفروق المطلقة "س" و"ص" لجميع المناطق والوحدات المكانية المدروسة.

س: النسبة المئوية لعدد سكان منطقة ما إلى إجمالي سكان الدولة.

ص: النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى مساحة الدولة أو الإقليم المدروس(عباس فاضل السعدي، 2014، ص159).

|س − ص|:الفرق المطلق(أي بإهمال الإشارة السالبة).

الجدول رقم04: طريقة حساب مؤشر التركز للمناطق الحضرية لولاية الجلفة حسب إحصائيات التعداد 2008حسب طريقة نسبة التركز

المراكز الحضرية الرئيسة	نسب عدد السكان	نسبة المساحة	نسب المساحة %	نسب السكان %	الفرق بالقيمة المطلقة
القطارة	0,004591652	0,150004291	15,00042913	0,459165192	14,54126394
سلمانة	0,001902083	0,059365919	5,93659187	0,190208272	5,746383598
ام العظام	0,005198622	0,11789836	11,78983597	0,519862226	11,26997375
دلدول	0,00320931	0,058885662	5,888566205	0,320931027	5,567635178
بن هار	0,002053522	0,032177195	3,217719549	0,205352243	3,012367307
تاعظميت	0,002068061	0,02603053	2,603053007	0,206806064	2,396246943
قرنيني	0,001256344	0,015283006	1,528300595	0,125634381	1,402666214
الخميس	0,001292689	0,01531399	1,531399025	0,129268934	1,402130091
عمورة	0,004704323	0,032378593	3,237859344	0,470432306	2,767427038
سيدي بايزيد	0,002484823	0,016421679	1,642167897	0,248482271	1,393685626
زعفران	0,006302315	0,036143186	3,614318589	0,630231485	2,984087104
المليليجة	0,005759555	0,028040791	2,804079145	0,575955494	2,228123651
القديد	0,008103842	0,036793856	3,679385619	0,81038416	2,869001458
زكار	0,001680375	0,007095405	0,709540469	0,168037499	0,54150297
حاسي فدول	0,003605477	0,014779511	1,477951107	0,360547654	1,117403453
سد الرحال	0,007587735	0,029156226	2,915622625	0,758773508	2,156849117
مجبر	0,008611467	0,025688154	2,568815356	0,86114675	1,707668606
دويس	0,008169264	0,015923761	1,592376127	0,816926355	0,775449772
حاسي العش	0,008403086	0,015885651	1,588565058	0,840308646	0,748256412
بويرة الأحدب	0,006488889	0,011650097	1,165009678	0,648888857	0,516120821
عين الشهداء	0,003584881	0,004864535	0,486453509	0,358488074	0,127965435
سيدي لعجال	0,009927176	0,011708967	1,170896695	0,992717567	0,178179128
بني يعقوب	0,005674749	0,00597997	0,597996989	0,56747487	0,030522119
حد الصحاري	0,026944153	0,02634564	2,63456404	2,694415267	0,059851227
الشارف	0,018780947	0,017947656	1,794765574	1,87809467	0,083329096
عين فكة	0,018257571	0,017434866	1,743486558	1,825757108	0,08227055
فيض البطمة	0,03253773	0,026956341	2,695634095	3,253772969	0,558138874
عين الابل	0,020291709	0,016621218	1,662121786	2,029170922	0,367049136
عين معبد	0,01797771	0,014376715	1,437671517	1,79777105	0,360099532
بيرين	0,032311176	0,024400446	2,440044605	3,231117589	0,791072984
دار الشيوخ	0,032232427	0,010596631	1,059663058	3,223242724	2,163579666
الإدريسية	0,036171071	0,01073606	1,073605993	3,617107114	2,543501121
حاسي بحبح	0,093288071	0,023137526	2,313752598	9,328807103	7,015054505
عين وسارة	0,118858363	0,022630313	2,263031299	11,88583627	9,622804969
الجلفة	0,322061373	0,017019676	1,701967596	32,20613731	30,50416971
مسعد	0,117627461	0,004327577	0,432757717	11,76274607	11,32998836
المجموع	1	1	100	100	130.96

المصدر: حساب شخصي اعتمادا على إحصائيات السكان لسنة2008

ولإبراز كيفية حساب نسبة التركز، يوضح الجدول رقم 04 بيانات لمناطق حضرية رئيسية (بلديات) لولاية الجلفة، مأخوذة من إحصائيات تعداد2008 وبناءا عليه فإن نسبة التركز:

$$\text{نسبة التركز} = \frac{130.96}{2} = 65.48\%$$

يجب أولا معرفة مدلول نسبة التركز، أي أن قيم هذه النسبة تأخذ مدلولات مختلفة تبعا لارتفاع هذا المؤشر أو انخفاضه، فكلما زادت النسبة دل على شدة التركز، في حين كلما قلت هذه القيمة دل ذلك على التشتت أو الانتظام في التوزيع.

فتوزيع السكان يكون مثاليا، أو منتظما من الناحية الإحصائية عندما تكون نسبة التركز صفرا(0) بعبارة أخرى، تكون القيمة صفرا عندما تكون نسبة مساحة كل منطقة إلى المساحة الكلية تماثل نسبة السكان فيها، ومن جانب آخر، فإن قيم هذه النسبة ترتفع لتصل إلى الحدود النظرية العظمى لهذه النسبة وهي الـ 100 % وذلك في حالة تركز السكان في منطقة واحدة فقط.

ويمكن تفسير النتيجة 65.48% بأنه يعني أن هناك تركز كبير لسكان ولاية الجلفة في كافة المناطق الحضرية الرئيسية، وهذا يعني أن الكثافة السكانية أي التناسب بين نسبة المساحة ونسبة السكان غير مماثل وأن التوزيع بين المتغيرين غير منتظم، وأن السبب المباشر لتركز سكان الولاية في المناطق الحضرية الرئيسية هو عامل الهجرة الداخلية، فمعظم سكانها يهاجرون من مختلف المناطق الحضرية الثانوية وكذا المناطق المبعثرة إلى المناطق الرئيسية.

4-استعمال الورقة الحسابية URBINDEXلدراسة هيراركية المراكز الحضرية:

من أجل ذلك، تم استخدام الورقة الحسابية والتي تنتمي إلى مجموعة PAS (**P**oupulation **A**nalysis **S**preadsheets) والخاصة بقياس مؤشرات التحضر، والتي أنشأت من طرف مكتب الإحصاء الأمريكي U.S.CENSUS BUREAU والتي يتم استعمالها كالآتي(https://www.census.gov/data/software/pas.html):

أ- إلغاء حماية الورقة كي نتمكن من إدخال المعطيات اللازمة .

Outil ⟶ protection ⟶ oter la protection de la feuille

ب- إدخال إجمالي سكان المنطقة المدروسة.

ج- إدخال عدد سكان الحضر للمنطقة المدروسة.

د- في القسم الثاني من الورقة يتم إدخال المراكز الحضرية بعد ترتيبها حسب حجم سكان الحضر ترتيبا تنازليا، مع مراعاة وضع تسمية المراكز في الجهة اليسرى وأحجامها في الجهة اليمنى ،وللإشارة فإنه يتم أولا إدخال 35 مركز الأولى وبعدها في الجزء الثاني نضيف ما تبقى من المراكز الحضرية، نحصل مباشرة على: عدد سكان الريف، درجة التحضر، معامل التحضر، نسبة الحضر إلى سكان الريف، التركز الحضري......الخ وهو ما توضحه الجداول التالية.

الجدول رقم05: دراسة هيراركية المراكز الحضرية باستعمال الورقة الحسابية URBINDEX لولاية الجلفة سنة 2008

المرحلة1: إدخال معطيات البلديات(المراكز الحضرية الرئيسة)

A. Total and Urban Population

Total population 1092184

Urban population 825411

B. City Populations Ranked by Size

Rank	Name of city	Population			
1	الجلفة	265 833	23	بني يعقوب	4 684
2	عين وسارة	98 107	24	ام العظام	4 291
3	مسعد	97 091	25	عمورة	3 883
4	حاسي بحبح	77 001	26	القطارة	3 790
5	الإدريسية	29 856	27	حاسي فدول	2 976
6	فيض البطمة	26 857	28	عين الشهداء	2 959
7	بايزيد	26 670	29	دلدول	2 649
8	دار الشيوخ	26 605	30	سيدي بايزيد	2 051
9	حد الصحارى	22 240	31	تاعظميت	1 707
10	عين الابل	16 749	32	بن هار	1 695
11	الشارف	15 502	33	سلمانة	1 570
12	عين فكة	15 070	34	زكار	1 387
13	عين معبد	14 839	35	الخميس	1 067
14	سيدي لعجال	8 194	36	قرنيني	1 037
15	مجبر	7 108			
16	حاسي العش	6 936			
17	دويس	6 743			
18	القديد	6 689			
19	سد الرحال	6 263			
20	بويرة الأحدب	5 356			
21	زعفران	5 202			
22	المليليجة	4 754			
23	بني يعقوب				

المرحلة 2: أهم النتائج التي أظهرتها الورقة

Index		Value
Total population		1 092 184
Urban population		825 411
Rural population		266 773
Percent urban		75,57
Urban/rural ratio		3,09
City population		825 411
Non-city population		266 773
Number of cities		36
PRIMACY INDICES		
First 4 cities		0,977
First 11 cities		1,218
Index of city distribution		1,342
City concentration ratio		0,713
Index of mean city pop. Size		92 134
Index of city concentration		0,084

المصدر: الجدولين مأخوذين من الورقة الحسابيةURBINDEX

الجدول رقم06: طريقة حساب النتائج المبينة في المرحلة 2 بالورقة الحسابية URBINDEX

Rank	Population	Ln(city/ city1) (1)	Ln(Rank) (2)	(1)*(2) (3)	(2)*(2) (4)	(Rank-1)* Population (5)	Pop^2 (6)
الجلفة	265833	0	0	0	0	0	7,1E+10
عين وسارة	98107	0,997	0,693	0,691	0,480	98 107	9,6E+09
مسعد	97091	1,007	1,099	1,107	1,207	194 182	9,4E+09
حاسي بحبح	77001	1,239	1,386	1,718	1,922	231 003	5,9E+09
الإدريسية	29856	2,186	1,609	3,519	2,590	119 424	8,9E+08
فيض البطمة	26857	2,292	1,792	4,107	3,210	134 285	7,2E+08
بايزيد	26670	2,299	1,946	4,474	3,787	160 020	7,1E+08
دار الشيوخ	26605	2,302	2,079	4,786	4,324	186 235	7,1E+08
حد الصحارى	22240	2,481	2,197	5,451	4,828	177 920	4,9E+08
عين الابل	16749	2,765	2,303	6,366	5,302	150 741	2,8E+08
الشارف	15502	2,842	2,398	6,815	5,750	155 020	2,4E+08
عين فكة	15070	2,870	2,485	7,132	6,175	165 770	2,3E+08
عين معبد	14839	2,886	2,565	7,401	6,579	178 068	2,2E+08
سيدي لعجال	8194	3,479	2,639	9,183	6,965	106 522	6,7E+07
مجبر	7108	3,622	2,708	9,808	7,334	99 512	5,1E+07
حاسي العش	6936	3,646	2,773	10,109	7,687	104 040	4,8E+07
دويس	6743	3,674	2,833	10,410	8,027	107 888	4,5E+07
القديد	6689	3,682	2,890	10,644	8,354	113 713	4,5E+07
سد الرحال	6263	3,748	2,944	11,036	8,670	112 734	3,9E+07
بويرة الأحدب	5356	3,905	2,996	11,697	8,974	101 764	2,9E+07
زعفران	5202	3,934	3,045	11,977	9,269	104 040	2,7E+07
المليليجة	4754	4,024	3,091	12,438	9,555	99 834	2,3E+07
بني يعقوب	4684	4,039	3,135	12,663	9,831	103 048	2,2E+07
أم العظام	4291	4,126	3,178	13,114	10,100	98 693	1,8E+07
عمورة	3883	4,226	3,219	13,604	10,361	93 192	1,5E+07
القطارة	3790	4,251	3,258	13,849	10,615	94 750	1,4E+07
حاسي فدول	2976	4,492	3,296	14,806	10,863	77 376	8856576
عين الشهداء	2959	4,498	3,332	14,988	11,104	79 893	8755681
دلدول	2649	4,609	3,367	15,519	11,339	74 172	7017201
سيدي بايزيد	2051	4,865	3,401	16,545	11,568	59 479	4206601
تاعظميت	1707	5,048	3,434	17,335	11,792	51 210	2913849
بن هار	1695	5,055	3,466	17,520	12,011	52 545	2873025
سلمانة	1570	5,132	3,497	17,943	12,226	50 240	2464900
زكار	1387	5,256	3,526	18,534	12,435	45 771	1923769
الخميس	1067	5,518	3,555	19,618	12,640	36 278	1138489
قرنيني	1037	5,547	3,584	19,876	12,842	36 295	1075369

المصدر: الجدول مأخوذ من الورقة الحسابيةURBINDEX

من خلال معطيات البرنامج المعتمد من طرف الأمم المتحدة للسكانURBINDEX، أظهرت النتائج أن معدل التحضر يقدر بـ75% في كافة قطر الولاية، وأن نسبة التركز- والمهم في الدراسة- يقدر بـ 0.71أي71%،هذا يعني أن هناك تركز كبير لسكان الولاية في المناطق الحضرية أي أن هناك توزيع غير منتظم لسكان الولاية.

-إن المؤشرات الأربعة المدروسة أثبتت أن سكان ولاية الجلفة وحسب إحصائيات 2008 أنهم يتوزعون توزيعا غير منظما، وأنهم يتمركزون وبنسبة كبيرة في المناطق الحضرية، وهذا التركز قد يسبب ضغطا ديمغرافيا كبيرا في المنطقة المهاجر إليها.

-ومن أجل تخفيف الضغط على المناطق التي تعاني نموا سكاني كبير وخلق توازن حضري، يمكن التطرق إلى طريقة أعدها براونينغ وجيبس وذلك لإعادة توزيع سكان الحضر للولاية ككل.

5-طريقة براونينغ وجيبس لإعادة توزيع سكان الحضر:

تعتمد هذه الطريقة على دراسة العلاقة بين المرتبة والحجم لمختلف المراكز الحضرية بالإقليم والتي تتلخص فيما يلي:

1- ترتيب المراكز الحضرية في منطقة الدراسة حسب الحجم، ترتيبا تنازليا بحيث يعطى لكل مركز رتبة حسب حجمه في كل تعداد.

2-إيجاد مقلوب رتبة كل مركز.

3- حساب مجموع سكان المراكز.

3- قسمة مجموع سكان المراكز على مجموع مقلوب الرتب، والناتج يمثل الحجم المثالي للمركز الأول.

4- قسمة الحجم المثالي الأول على 2 ثم على3 ثم على4....الخ وهكذا يمكن الحصول على الحجم المثالي للمركز 2 و3 و4 و.....الخ.

5- حساب الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المثالي(عادل بغزة، 2017، ص280).

والجدول التالي(رقم 07) يبين طريقة براونينغ وجيبس لإعادة سكان حضر ولاية الجلفة سنة :

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أن هناك مدنا حققت أحجاما تفوق أحجامها المثالية وهذه المدن هي الجلفة، مسعد، حاسي بحبح، دار الشيوخ، حد الصحاري وهذا دليل على أن هذه المدن تعاني ضغطا سكاني كبيرا، أما بقية مدن الولاية سجلت أحجاما دون أحجامها المثالية، ومن خلال معطيات 2003 فإن هذه المراكز الحضرية سجلت زيادة معتبرة نتيجة النمو السكاني الكبير.

الجدول رقم 07: إعادة توزيع سكان المناطق الحضرية الرئيسية لولاية الجلفة بتطبيق طريقة براونينغ وجيبس حسب معطيات تعداد 2008

الرتبة	التجمعات الحضرية الرئيسية	السكان	الرتبة/مقلوب	السكان المثالي	الفرق
1	الجلفة	265833	1	197724,1096	**68108,8904**
2	عين وسارة	98107	0,5	98862,05478	-755,054781
3	مسعد	97091	0,333333333	65908,03652	**31182,9635**
4	حاسي بحبح	77001	0,25	49431,02739	**27569,9726**
5	الإدريسية	29856	0,2	39544,82191	-9688,82191
6	فيض البطمة	26857	0,166666667	32954,01826	-6097,01826
7	[illegible]	26670	0,142857143	28246,30137	-1576,30137
8	دار الشيوخ	26605	0,125	24715,5137	**1889,4863**
9	حد الصحارى	22240	0,111111111	21969,34551	**270,654493**
10	عين الابل	16749	0,1	19772,41096	-3023,41096
11	الشارف	15502	0,090909091	17974,91905	-2472,91905
12	عين فكة	15070	0,083333333	16477,00913	-1407,00913
13	عين معبد	14839	0,076923077	15209,54689	-370,546889
14	سيدي لعجال	8194	0,071428571	14123,15068	-5929,15068
15	مجبر	7108	0,066666667	13181,6073	-6073,6073
16	حاسي العش	6936	0,0625	12357,75685	-5421,75685
17	دويس	6743	0,058823529	11630,82997	-4887,82997
18	القديد	6689	0,055555556	10984,67275	-4295,67275
19	سد الرحال	6263	0,052631579	10406,53208	-4143,53208
20	بويرة الأحداب	5356	0,05	9415,433789	-4059,43379
21	زعفران	5202	0,047619048	9415,433789	-4213,43379
22	المليليحة	4754	0,045454545	8987,459526	-4233,45953
23	بني يعقوب	4684	0,043478261	8238,504565	-3554,50457
24	أم العظام	4291	0,041666667	8238,504565	-3947,50457
25	عمورة	3883	0,04	7908,964382	-4025,96438
26	القطارة	3790	0,038461538	7604,773445	-3814,77344
27	حاسي فدول	2976	0,037037037	7323,115169	-4347,11517
28	عين الشهداء	2959	0,035714286	7061,575341	-4102,57534
29	دلدول	2649	0,034482759	6818,072744	-4169,07274
30	سيدي بايزيد	2051	0,033333333	6590,803652	-4539,80365
31	تاعظميت	1707	0,032258065	6378,197083	-4671,19708
32	بن هار	1695	0,03125	6178,878424	-4483,87842
33	سلمانة	1570	0,03030303	5991,639684	-4421,63968
34	زكار	1387	0,029411765	5815,414987	-4428,41499
35	الخميس	1067	0,028571429	5649,260273	-4582,26027
36	قرنيني	1037	0,027777778	5492,336377	-4455,33638
المجموع		825411	4,174559197		

المصدر: حساب شخصي اعتمادا على إحصائيات التعداد العام للسكن والسكان 2008

نتائج الدراسة:

-أبرز مؤشر الهيمنة الحضرية (م ه = 1.38) أن مدينة الجلفة هي المهيمنة حضريا على مستوى الولاية، أي أن عدد سكان مدينة الجلفة أكبر من مجموع سكان عين وسارة ومسعد وحاسي بحبح.

-ومن خلال نسبة الهيمنة الحضرية (ن ه = 2.70) يمكن القول بأن عدد سكان مدينة الجلفة يفوق عدد سكان المدينة الثانية وهي مدينة عين وسارة بضعفين، وهذا دلالة على هيمنة المدينة الأم حضريا على مدينة عين وسارة.

-وعن منحنى لورنز يمكن القول أنه لا يوجد توزيع منتظم لسكان ولاية الجلفة، بل يوجد تركز في المناطق الحضرية لأنه نلاحظ ابتعاد خط منحنى التناسب بين المساحة والسكان ومنحنى التناسب المثالي.

-يبدو من خلال مؤشر جيني لولاية الجلفة والمقدر ب 0.68 أنه ابتعد عن القيمة 0 ويقترب من القيمة 1، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن معظم سكان ولاية الجلفة يتمركزون في المناطق الحضرية الرئيسية.

-ويدل دليل التركز ن ت=65.48%أن هناك تركز كبير لسكان ولاية الجلفة في كافة المناطق الحضرية الرئيسية، وهذا يعني أن الكثافة السكانية، أي التناسب بين نسبة المساحة ونسبة السكان غير مماثل، وأن التوزيع بين المتغيرين غير منتظم.

-إن الورقة الحسابية المعتمد عليها من طرف الأمم المتحدة للسكان URBINDEX، أظهرت أن معدل التحضر يقدر بـ75% في كافة قطر الولاية، وأن نسبة التركز تقدر بـ 0.71 أي 71%،هذا يعني أن هناك تركز كبير لسكان الولاية في المناطق الحضرية ، بمعنى أخر هناك توزيع غير منتظم لسكان الولاية.

-ومن خلال طريقة براونينغ وجيبس لإعادة توزيع سكان الحضر تبين أن هناك مدنا تعاني ضغطا سكاني كبيرا وهذه المدن هي الجلفة، مسعد، حاسي بحبح، دار الشيوخ، حد الصحاري، أما بقية مدن الولاية سجلت أحجاما دون أحجامها المثالية.

خاتمة:

إن الهدف الأساسي من وراء هذا العمل هو المساهمة في الوصول إلى تحقيق سياسة واستراتيجية حضرية كاملة، منسجمة البرامج وواضحة الأهداف، تتناول مختلف الجوانب التي لها تأثيرات متفاوتة على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يتلاءم مع سرعة النمو الحضري واتجاهاته.

في ضوء نتائج قياس التركز السكاني أظهرت لنا نتائج مؤشر جيني،ومنحنى لورنز، ودليلالتركز،والورقة الحسابية URBAINDEX،أن هناك تركز كبير للسكان في المناطق الحضرية على مستوى مقرات الدوائر والبلديات، مقارنة بالأرياف والتي تضم أعدادا قليلة من السكان.

كما أظهرت النتائج أن هناك هيمنة حضرية على مستوى الولاية والمحسوبة بأشهر مقاييس التركز الحضري وهي مؤشر الهيمنة (دليل المدن الأربعة) ونسبة الهيمنة(دليل المدينتين)،حيث أظهرت هذه المؤشرات أن هناك هيمنة حضرية لعاصمة الولاية على حساب مدن عين وسارة ومسعد وحاسي بحبح. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدن الأخيرة في طريقها إلى أن تصبح مدنا كبرى في المستقبل، وهذا ما بينته طريقة براونينغ وجيبس لإعادة توزيع سكان الحضر حيث أظهرت الطريقة أن مدن الجلفة، مسعد، حاسي بحبح، دار الشيوخ، حد الصحاري،تعاني من ضغط كبير للسكان وذلك مقارنة ببقية المناطق الحضرية الأخرى.وهو ما يؤدي إلى ظهور عدة انعكاسات سلبية في مختلف المجالات كالتفكك الأسري وارتفاع معدلات الجريمة والبطالة و الفقر، وازدياد حدة أزمة السكن و تدني مستوى كفاءة الخدمات التعليمية والصحية بسبب النمو الحضري ....الخ.

ولمواجهة هذا النمو يجب مراعات بعض خصائص التخطيط الحضري، والتي تتضمن ما يلي:

-يجب أن يتضمن التخطيط الحضري أهدافا وأغراضا محددة وواضحة، وقابلة للتنفيذ.

-لا بد أن يعتمد التخطيط الحضري على البحث العلمي والحقائق والدراسات الميدانية المكثفة، الدقيقة والشاملة.

-يأخذ التخطيط الحضري بعين الاعتبارات الطاقات والإمكانات والموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة.
-يعتمد التخطيط الحضري على التنسيق بين المؤسسات والهيئات المحلية والحكومية.
-يعمل على استثمار الموارد حسب نظام الأولويات.
-يأخذ بمبدأ التقويم المتواصل على أساس المؤشرات التي تتخذها الدولة لقياس درجات التقدم في المشروعات والنمو الحضري(عايش حسيبة، 2008، ص163).

قائمة المراجع

1. التجاني دنيا(2008)، اتجاهات التركز الحضري في الجمهورية العربية السورية، جامعة دمشق.
2. المخلافي محمد علي عثمان(2004)، التركز السكاني في الجمهورية اليمنية بين تعدادي 1994 و 2004، اليمن.
3. عايش حسيبة(2008)،التحضر في الهضاب العليا الشرقية، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة، الجزائر.
4. رشود بن محمد الخريف(2008)، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، السعودية.
5. رشود بن محمد الخريف(1997)، التوزيع الجغرافي لسكان المملكة السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة(1413-1394هـ)، السعودية.
6. رشود بن محمد الخريف(2007)، التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية، الكويت.
7. عادل بغزة(2017)، قياس وتحليل التركز السكاني لولاية قسنطينة في المناطق الحضرية الرئيسية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية(جامعة عنابة)، ع50، الجزائر.
8. عباس فاضل السعدي(2014)، المفصل في جغرافية السكان. الج1، عمان.
9. Corado.Gini(1921), Measurement of inequality of income, in: Economic Journal 31.
10. J.K.Kright(1937), "Some Measures of Distribution,"Annals of the Association of American geographers. Vol.27.
11. https://www.census.gov/data/software/pas.html.
12. www.ons.dz/collections/w17_p2.
13. Max Otto Lorenz(1905), Methods of measuring the concentration of wealth, American Statistical Association.
14. Otis Dudley Duncan(1957), The Measuremenet of population Distribution.In A Journal of Demography .Volume 11.

تحديات التخطيط الجهوي بالمغرب"جهة سوس ماسة" نموذجا

The challenges of regional planning in Morocco "the region Souss – Massa" is a model

د. سعيد افندي، باحث في التواصل السياسي، المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط ، المغرب

ملخص: يعالج موضوع هذه الورقة البحثية إشكالية التخطيط الجهوي بالمغرب، وقد حاولنا الوقوف على نموذج تحليلي واحد على مستوى جهات المغرب، من خلال دراسة مجموعة من التحديات والإكراهات المتعلقة بهذا النموذج، كما شملت أيضا الدراسة تحليل الموقع الإلكتروني الخاص بهذه الجهة، وقياس ما مدى مسايرته للتطورات والتغيرات التي يعرفها العالم الرقمي، باستعمال منهج تحليل المحتوى، وقد أكدت نتائج البحث، أن جهة" سوس- ماسة" بصفة عامة تعيش في عزلة، وتواجه كذلك إكراهات وتحديات تتجسد في مستويات ومجالات منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسياحية، كلها عوامل لا تساعد على بناء صورة إيجابيه للجهة، مما يحول دون تحقيق تنمية جهوية فعالة، لكنها في المقابل تمتلك من المقومات والإمكانيات ما يؤهلها لتكون في مقدمة الجهات الوطنية، لكنّ تحتاج الى تكثيف المزيد من جهود المنتخبين المحليين والإرادة السياسية للسلطات المركزية من خلال توفير بيئة تنافسية حقيقية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الجهوية، التحديات، التخطيط الجهوي، التواصل المحلي، التنافسية، الاستثمار العمومي، التكنولوجيا الرقمية.

Abstract: This paper discusses the problem of regional planning in Morocco. We have tried to identify one analytical model at the level of Morocco. The study also examined a number of challenges and constraints related to this model. The study also included analysis of the website of this institution and measuring its extent to developments and changes Which is known by the digital world, using the methodology of content analysis. The results of the research confirmed that the" Souss-Massa" region in general lives in isolation, and also faces constraints and challenges embodied in levels and areas, including economic, social, and political and tourism, This is a positive image of the region, which prevents effective regional development, but in turn has the potential to be at the forefront of national authorities. However, it needs to intensify the efforts of local elected officials and the political will of the central authorities by providing a real competitive environment.

Keywords: Regional development, challenges, regional planning, local communication, competitiveness, public investment, digital technology.

مقدمة:

أضحت الجهوية في الوقت الراهن موضوع الخطاب السياسي والإعلامي، خاصة بعد تراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية إلى الحد الذي أصبحت فيه الدولة المركزية عاجزة وحدها عن إيجاد الحلول اللازمة لحلها، ومن ثم إن الهاجس الذي دفع هاته الدول إلى تبني الخيار الجهوي يتجلى فيما لهذا الأخير، من إيجابيات متعددة على مستوى تنزيل إستراتيجية التنمية المحلية، وتعتبر التحولات العالمية التي عرفها مفهوم الدولة ووظيفتها منذ الثمانينات من تراجع سياستها من الفترة الطويلة والمؤطرة للانتقال من وضعية الدولة الحارسة إلى وضعية دولة الرعايا، وهو تاريخ بدأ باحتجاب الدور التدخلي للدولة وتأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التي عرفتها السياسة الليبرالية المعتمدة على اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي للدول خلال هذه الحقبة التاريخية عمل منظرو الليبرالية الجدد وعلى رأسهم، المنظر الاقتصادي " Friedrich Haye " على رفع شعار دولة الحد الأدنى من التدخل كإجابة نظرية على الأزمة التي عرفها الاقتصاد العالمي أواخر القرن العشرين على اعتبار أن اقتصاد السوق، هو أنجح السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة الرفاهية للشعوب. إن الدولة التي تم تجسيدها وبشكل واسع كأداة لحل المشاكل أصبحت بالنسبة للعديد من المفكرين وصانعي القرار هي ذاتها مشكلة على حد تعبير الاقتصادي الأمريكي تشارلز شولز "Schultze Charle" وكل ذلك يمكن تلخيصه ضمن المقولة الشهيرة لدانيل بيل "d. Bell" التي تعتبر أن الدولة قد أصبحت كبيرة بالنسبة للمشاكل الصغرى وصغيرة بالنسبة للمشاكل الكبرى، فالسلطة المركزية لم تعد تمتلك وصفات فعالة لمواجهة التراجع الاقتصادي وانعكاساته الاجتماعية الخطيرة، وهذا ما حدا بالدول إلى تبني مشروعية سياسية جديدة قائمة على تعداد واختلاف الفاعلين واعتبار البعد المحلي محطة استراتيجية في إعادة هيكلة فعل السياسات العمومية غير أن هذا لا يعني الغياب التام للدولة، بل أنه يوحي إلى نموذج مرغوب فيه يساير هذه التحولات نموذج سماه الفيلسوف الفرنسي " Sylvie Trosa" بالدولة التعاقدية أو الدولة- التركيب، أي أن الدولة التي كانت بمثابة الممول الرئيسي للخدمات أصبح دورها يقتصر على المساعدة لضمان الانتقال والاتصال، والمساعدة على حل النزاعات ووضع الشركاء على نفس الطاولة ورفع الحواجز القانونية والمالية، والسهر على المفاوضات أكثر من أخذ القرارات أو فرض وجهة نظرها، إن إعادة الاهتمام بالمحلي يرجع إلى فشل دولة الرعايا في مواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، مما فتح نقاشا حول ضرورة إشراك المواطنين في جميع آليات التخطيط والتنسيق والتقييم التي يتم وضعها على مختلف المستويات بما في ذلك أعلى مستوى وهو رسم السياسات العمومية، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقة بدون تخطيط فعال (Dubois, F,1993, p109).

1.تحديات مرتبطة بالتخطيط الجهوي:

يتطلب التخطيط الجهوي تعزيز دور مدينة أكادير كعاصمة للجهة، ورد الإعتبار إليها كقطب اقتصادي جهوي قوي، والذي عانى من تهميش قوي في المدة الأخيرة، مدعومًا ومعززا بدعم وتقوية بروز أقطاب إقليمية تنافسية وفاعلة داخل محيطها. وهذا لن يتأتى إلا بتحفيز التكامل الاقتصادي بين أقاليم الجهة وبمعالجة التفاوتات الجهوية، ودعم التوسع الحضري للمراكز

القروية الناشئة، والتي ستلعب دور صمام الأمان مستقبلا للحد من نزيف الهجرة القروية إلى المدن الكبرى (التي تؤدي حتما إلى تضخيم أحزمة الفقر حولها)، وربما أبعد من ذلك إلى ما وراء البحار.

إن تقوية إشراك الساكنة المحلية في العمل التنموي شرط أساسي في وضع التنمية الجهوية في سكتها الصحيحة، وهذا لن يتم إلا بتعزيز طابع الحرفية والمهنية الفائقة لدى مكونات المجتمع المدني، كشريك محوري في العملية التنموية، وتقوية قدراتها البشرية والمالية. ويشكل الاستثمار العمومي رافعة قوية في الاقتصاديات الجهوية الصاعدة، وهنا يتعين دعوة الاستثمار الخاص المحلي إلى مزيد من الإلتزام والتعبئة لكي يلعب دور المصاحب الجاد والمسؤول للتدخل العمومي.

1.1 التحديات الإجتماعية:

ما يمكن ملاحظته على مستوى أقاليم ومدن الجهة، أن هناك عوامل كثيرة تضافرت وتفاعلت، منها التاريخية، والسياسية، والتنموية، والديمغرافية والاجتماعية والثقافية، كلها ساهمت في إنتاج مجال جهوي و ترابي بما يحمله من تناقضات وإشكاليات، ومن هذه المدن نذكر منها مدينة أكادير باعتبارها عاصمة للجهة، نجدها عاجزة على استيعاب وإدماج سكانها في نظام حضري حديث، فالمدينة شهدت في الآونة الأخيرة انتشار وتفاقم العديد من المشاكل الاجتماعية والإيكولوجية، التي أصبحت تؤرق وتقلق بال ساكنة الجهة على حدِّ السواء. وثمة أدلة وافية توحي بتزايدها وتراكمها وتعقدها، لترسم في النهاية ملامح أزمة حضرية متصاعدة وصورة "مدينة الإسمنت" أو "المدينة البائسة" التي تتغذى على تفريغ أزماتها وتناقضات عناصر ومكونات تنظيمها الاجتماعي. لذلك ليس من المستغرب أن يؤدي هذا الوضع المتأزم إلى المزيد من التردي بفعل النمو الحضري العشوائي وظهور أزمة الأحياء العشوائية، في ظل التعايش والتداخل بين الأنساق القروية والحضرية، غير أن هذه الثنائية التي كثيرا ما تنتفي حدودها تحول دون ظهور ثقافة حضرية متميزة تحكم الفعل الاجتماعي من ناحية وتكرس مقولات استمرار ظاهرة "الترييف" الفلاحون في المدينة وتراكم المشكلات البيئية والمشاكل الاجتماعية(رحمة بورقية 1991، ص25).

من هنا لنا أن نتساءل عن واقع ومكانة مدن الجهة بكاملها، التي لا تزال تسير عن طريقا مخططات التنمية الي تفتقر من الحد الأدنى من الرؤى التسويقية كبرنامج التنمية الجهوية الحالي(2016- 2022 لجهة سوس ماسة)، حيث نجد تفاوتات بين الأقاليم الخمس المكونة للجهة متصاعدة رغم التوجه المسجل نحو تقليص التفاوتات الجهوية، إلا أنها تظل حاضرة بقوة وآثارها واضحة للعيان. كما تجدر الإشارة إلى حدَّة التفاوتات التنموية من حيث الولوج إلى الخدمات الأساسية داخل الجهة بين المناطق الحضرية والمناطق القروية، وبين المناطق الجبلية ومناطق السهول. كما تتميز التفاوتات المجالية بطابعها الكمي مما يجعل كل تأخر في معالجتها جد مكلف مع مرور الوقت. أما شبكات الربط المجالية تظل غير كافية رغم التطور المهم الحاصل في مجال بنيات الطرق، وتوسيع شبكة الطرق السيارة لازال تحدياً قائماً خصوصا بالجهات الأخرى كجهة كلميم واد نون وجهة العيون، باعتبار جهة سوس ماسة

المدخل الرئيسي للعبور إلى هذه الجهات الجنوبية، فضلا عن ضعف كثافة الشبكة الطرقية التي تؤدي إلى بعض المناطق القروية السياحية (تفروات، إدا وتنان، تزنيت، تارودانت، طاطا)، كما أن عزلة الكثير من المناطق الجبلية وضعف مخصصات الدولة لفك هذه العزلة، لا يمكن من دون تنمية وتثمين مواردها الطبيعية والمادية والبشرية، السياحية، الثقافية والأثرية، والتي تزخر بها كثيرا اقاليم الجهة. وما يزيد من عزلة هذه الجهة ضعف البنيات التحتية التي لا تشجع على الاستثمار الأجنبي المتمثلة في إشكالية شبكات الربط السككي، إضافة إلى ضعف قوة وفعالية الربط الرقمي مقارنة مثلا بجهة الدار البيضاء. كل هذه الإكراهات المتعلقة بهيكلة المجال الترابي وتقريب الخدمات العمومية إلى المواطن والرفع من تنافسية المقاولات الجهوية وجاذبية التراب، تحول دون تسويق فعال لإمكانات الجهة. فمنطق العولمة وتحديات المنافسة لم تقتصر على المقاولات فقط بل امتدت إلى الجهات نفسها، هذا الواقع أصبح يسائل الطرق التقليدية للتخطيط والتدبير الجهوي، فالتكنولوجيا الحديثة للاتصال في بعض التجارب الأنكلوساكسونية ساهمت إلى حدّ كبير من الرفع من إنتاجية المجال عبر ما يسمى بالتسويق الترابي، الذي يطال استعمال التحليل العملي من أجل تدبير جيد وتحيين عرض المجال، فهو آلية للإعلام الجغرافي يدخل ضمن الاستراتيجيات التنموية لهذه الدول من خلال التموقع الفعال للمجال داخل السوق الدولية بهدف جذب الاستثمارات التنموية(Charles-Edouard Houllier-Guibert, 2009, pp45-6).

2.1 التحديات السياسية.

بعد حوالي عقد من الزمن من عمر خطة التنافس الجهوي التي سبق أن أعلن عنها وزير المالية الأسبق سنة 2007[1]، فالملاحظ أن الدولة لم تتمكن من توفير بيئة تنافسية كحق للممارسة، الذي تشتغل فيه الجهة مع جهات أخرى منافسة فمنطق الدولة يتعارض مع المنطق المقاولاتي القائم على مبدأ المنافسة، التي تتمثل عدالتها في أن يتمتع جميع المتنافسين بنفس الشروط الموضوعية الرامية إلى دعم النشاط الجهوي، من جهة أخرى ذلك وجه جزئي لكنه ملموس من أوجه السياسة العمومية الممنهجة ضد هذه الجهة تحديدا، أما فيما يتعلق بمسألة رفع الاختلالات الجهوية لفتح الباب في المستقبل، واستدراك ما تم تفويته أمام ذلك القبيل من التنافسية الجهوية التي أعلن عنها وزير المالية. وكما هو معلوم، فإن أي سياسة عمومية لتحقيق ذلك الاستدراك لا يتم طبعا عن طريق نفس سياسة الريع التي نهجتها الدولة المركزية طيلة حوالي نصف قرن، والتي أدت بالضبط إلى تحويل الخيرات عموديا بدلا أفقيا على مستوى الجهات. فضلا على أن الجهة تخضع لقيود نظام سياسي إداري مكون من القواعد والواجبات التي تحد جزئيا من استقلالية الجهة.

[1] غداة تقديم الوزير الأول المغربي، السيد عباس الفاسي، للتصريح الحكومي أمام البرلمان مساء يوم الأربعاء 24 أكتوبر 2007، أدلى وزير المالية، السيد صلاح الدين مزوار، بتصريح للصحافة أحتفظ منه بما قاله عن مسألة الجهة ككيان اقتصادي تنموي وعن التوازنات فيما بين الجهات عبر الوطن .فقد قال السيد الوزير بأن الجهة مدعوة الآن إلى الاضطلاع بدور هام باعتبارها قطبا تنافسيا مستقبليا في إطار رؤية تنموية جهوية مندمجة، مضيفا أن الخطة تتمثل اليوم في أن تقلب الآية، أي أن تبادر الجهة بالتقدم بمشاريع تنافسية، تتنافس من خلالها مع غيرها من الجهات، بل ومع السوق العالمية، وذلك بدل أن تتخذ القرارات التخطيطية بشأنها على المستوى المركزي (http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=113508&r=0.)

فاختزال السياسة في مجموعة من الآليات المتبعة في تسيير الشأن العام وإنتاج الفعل العمومي، وذلك حسب تصور لا يخدم إلا المصالح الضيقة للمسؤولين المكلفين بهذا التسيير. لذا نجد بأن الإصلاحات الإدارية التي رافقت تنزيل مسلسل التنمية من خلال بلورة القانون الجديد المنظم للجهات مع التأكيد على الدور التنموي للمنتخبين. كلها معطيات تم استغلالها من بعض المنتخبين بشكل عكسي أثر بالسلب على تطبيق برامج ومقتضيات التنمية. فبالرغم من بعض الفرص التي منحتها هذه القوانين للمنتخبين من أجل لعب دور تنموي، فإن طرق إعداد وتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية من طرف هؤلاء المنتخبين، ساهمت في تعميق أزمة التنمية لأن مخرجاتها لم تكن تنموية صرفة بل ريعية بالأساس، لكن هذا لا يعني اختزال أزمة التنمية في طبيعة أداء المنتخبين فقط، بل هي مقترنة كذلك بحجم و طبيعة دور سلطة الوصايا على جل القطاعات التي لم تساهم إلا في خلق تعقيدات على مستوى تنفيذ وتسويق برامج التنمية، بسبب سيطرة أسلوب تقليدي في التسيير وعدم تجذر أساليب الحكامة، وهذا في حد ذاته إشكال ترمز عناصره إلى ضعف تأثير الإصلاحات الإدارية المعتمدة في تحديث أساليب الإدارة والتدبير الجديد، الذي لا زال لم يتم العمل به بشكل واضح نظرا لخضوع تطبيقه لحسابات سياسية، لا يمكن فهمها بدون فهم الوظيفة الحقيقية للتنمية داخل نسق سياسي وإداري يلعب فيه الريع دورا محوريا، إذ يعتبر بمثابة ميكانيزم وظيفي يضمن الاستمرارية لهذا النسق. هذا ما يفسر تهميش صورة الجهة، فالملاحظ أن محدودية أو انعدام سلطة اتخاذ القرار بالنسبة للأجهزة التي تكون فيها الجهة ممثلة على مستوى المحلي، يبقى دورها في هذه الأجهزة مجرد دور المتفرج للأسباب عديدة أهمها التوجه العام للمركزية وانعدام الوسائل والآليات والفرص.

3.1 التحديات الاقتصادية.

ترتبط التنمية الاقتصادية لأي بلد ارتباطا وثيقا بمدى الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنشيط مجالات الاستثمار، خاصة في ظل راهنية إحتدام المنافسة بين الاقتصاديات المختلفة المتقدمة منها والنامية، واشتداد المزاحمة فيما بين التكتلات والكيانات الاقتصادية الجهوية، المتنامية فضلا عن صعود تيار العولمة بكل تحدياته. لذا عملت مختلف الدول وخاصة منها الدول النامية على بذل جهود كبرى، لتحسين مناخها الاستثماري بالشكل الذي يفي بتطلعاتها، قصد الرفع من وتيرة استقطابها للاستثمارات الوطنية والأجنبية الخاصة، وتشجيعها للنفقات الاستثمارية، وذلك بنهجها لسياسات مختلفة ضمن السياسة العامة الاقتصادية، حيث تأتي سياسة الاستثمار مع إنعاش التشغيل في مقدمة وأولوية برامج كل الحكومات، وخاصة تلك التي تشكو من نقص الإدخار الوطني. ونظرا لأهمية الاستثمار باعتباره وسيلة لتحقيق تنمية اجتماعية حقيقية وأداة ناجعة للاندماج في الاقتصاد العالمي، سارعت الدول في الآونة الأخيرة على إدخال إصلاحات نوعية على أنظمتها، والإسراع باتخاذ تدابير ملائمة، وذلك عبر ترسانة قانونية تحاول توفير المناخ المناسب للمنافسة والمبادرة الحرة. والمغرب كغيره من الدول ومنذ حصوله على استقلاله يسكنه هاجس تنمية الاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاعات المنتجة الصناعية والسياحية والفلاحية والتجارية...، فمن المعروف في هذه الأدبيات، أن مكافحة البطالة وحلّ أزمة التشغيل تتم أساسا عبر إنعاش الاستثمار، عن طريق المبادرة الخاصة وتأهيل المقاولات

المرهونة بتبسيط الإجراءات والإصلاحات الإدارية، وإذا كان من المؤكد أن الاستثمار تطور بشكل نسبي، إلا أن تضاعف العوائق والعراقيل أمام المستثمرين بسبب المشاكل التي تفرزها الإدارة المتضخمة في عدد أطرها، وبالنظر كذلك لتراكم المشاكل البنيوية والعابرة التي تعرقل هذه التنمية، فلاشك أن التسويق الترابي يقدم للجهات فرصة ملائمة لتوجيه حاجيات المرتفق أو الزبون ووضعية التجهيزات والبنيات التحتية. فهو بمثابة ذلك المجيب عن تساؤلات التنمية الترابية، في ظل إكراهات وعوائق المنافسة، ومن ثم فالاستثمارات العمومية والأجنبية تلعب دورا هاما في التنمية الجهوية والإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الصدد يمثل الاستثمار المحلي قطب الرحى الذي تدور حوله الاقتصاد الجهوي، الذي يشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني. على هذا الأساس تعتبر المراكز الجهوية للاستثمار من بين الدعامات والوسائل التي اعتمدت عليها السلطات العمومية من أجل تشجيع الاستثمار على الصعيد الجهوي، وذلك عبر المساهمة في التعريف بالإمكانات الاقتصادية للمناطق، وإزالة العوائق والصعوبات التي تعترض سبل المستثمرين، ومن ثم فالمراكز الجهوية للاستثمار جاءت بهدف تأسيس ثقافة جديدة للتدبير العمومي الجديد وتجاوز الممارسات اللامسؤولة والعقليات المتحجرة والبيروقراطية الإدارية.

تستند السياسات العمومية المتبعة في مجال التنمية الجهوية في جزء كبير منها، على مقاربة قطاعية تتضمن برمجة التجهيزات والخدمات على شكل استراتيجيات قطاعية متوسطة المدى (المخطط الأزرق، المخطط الأخضر ومخطط تسريع التنمية الصناعية... إلخ) أو مخططات لتعميم الخدمات العمومية (اعتماد الخريطة الصحية والمخطط الهيكلي للطرق السيارة)، وبالنظر لحجم المبالغ الملتزم بها ضمن هذه السياسات القطاعية وخططها وآثارها على التنمية الجهوية، يبدو أن هذه المقاربة لا تزال أقل فاعلية في الوقت الراهن.

إن هدف تحقيق الفاعلية في إنجاز البرامج التنموية قد أدى بالدولة في كثير من الأحيان إلى المضي نحو لامركزية اعتمادات الميزانية والاستثمارات المطابقة لها، وهو ما مكن من تقريب القائمين على المشاريع من المستفيدين وتسهيل عملية ترشيد النفقات. وقد عرفت الاستثمارات الجهوية بشكل إجمالي تحسنا كبيرا بارتفاع نفقات الميزانية العامة المخصصة للاستثمار من 18،7 مليار درهم سنة 2005 إلى 53،8 سنة 2010، ثم 59،9 سنة 2013، علاوة على ذلك الارتفاع الذي شهدته نفقات المقاولات والمؤسسات العمومية في المقابل نجد ان التوزيع المجالي لهذه الاستثمارات عبر الجهات يتميز بالتمركز في جهات محددة. ويلاحظ أنه في فترة (2010-2013) استحوذت 6 جهات من أصل 16 جهة على أكثر من 61 %من مجموع استثمارات الدولة بالجهات المقدرة ب 47 مليار درهم خلال هذه المرحلة، وذلك كالتالي: طنجة تطوان 15%، مراكش. تانسيفت الحوز 12%، سوس ماسة درعة 9 %، و 8% في الجهات الثلاث التالية: الشرق، الرباط سلا زمور زعير وجهة مكناس تافيلالت (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2015/17).

من خلال المعطيات الإحصائية يتبين أن استثمارات الدولة لا زالت تساهم بشكل كبير في تكريس المزيد من الفوارق بين الجهات، مما يوسع الهوة بين هذه الجهات المستفيدة من الاستثمار العمومي، وهذا يشكل عائق أمام خلق بيئة تنافسية بين الجهات، مثلا جهة سوس ماسة رغم كل

المؤهلات والإمكانات التي تتوفر عليها (الفلاحة، السياحة، الصيد البحري، المعادن ...) تبقى متخلفة عن بعض الجهات الأخرى (طنجة تطوان، مراكش، الدر البيضاء...)، في جلب الاستثمارات، وخلق تنمية اقتصادية.

إن الاقتصاد الجهوي لجهة سوس ماسة، يرتكز أساسا على الرافعات الثلاثة المتمثلة في القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة – السياحة- الصيد البحري) (P.T.A).ولا يجادل أحد اليوم في أن هذه القطاعات الرئيسية، تبدو عليها علامات الضعف بجلاء، بسبب ضيق أفق التطوير وتحسين المردود الذي تعاني منه هذه المجالات على مر العقود الأخيرة. وينتظرها بحزم رفع رهان الالتزام الجاد والمسؤول بخلق أنشطة ذات قيمة مضافة عالية وذات قدرة تنافسية وتتلاءم مع التحديات .

4.1 التحديات السياحية:

تواجه السياحة اليوم بيئة تنافسية متغيرة، نتج عنها إعادة هيكلة عميقة لسياسة القطاع، وفي ظل هذه البيئة التنافسية تحتد المنافسة بشكل أساسي بما لا يدع مجالا لإبراز جهات الأكثر كفاءة وجاذبية، لهذا فإن استخدام أدوات التسويق الحديثة أصبح أمرا ضروريا. في تسويق المؤهلات السياحية، وفي هذا الإطار تسعى الجهات لتنمية وترقية مزاياها. وتقتضي الحاجة لجذب عدد مهم من السياح، إلى توفر بنيات تحتية ومؤسسات وتبني استراتيجيات قادرة على فرض نفسها في السوق الدولية .

يعد القطاع السياحي ركيزة أساسية في اقتصاد جهة سوس ماسة، ويشكل مصدرا هاما للعملة الصعبة ومحركا لتنشيط عدة قطاعات في توفير فرص الشغل، ويعتبر مناخ الجهة وتكامل تضاريسها وتنوع إرثها الحضاري الثقافي والفني من المقومات الأساسية للجدب السياحي، إلا أن هذا القطاع يعيش عدة إكراهات وتحديات، فتحسين صورة السياحة بأكَادير والجهة عموما، يتطلب تبني مقاربة تشاركية قوامها الجودة والتأطير وتقديم خدمات لائقة، بحيث ينخرط الجميع في هذه المقاربة من وحدات سياحية وفنادق، ووكالات الأسفار والخطوط الملكية الجوية، والمركز الجهوي للاستثمار وكذا السلطات الجهوية. فمشكل الترويج والتسويق السياحي مقارنة مع الاستراتيجية المتبعة من طرف دول أخرى. تبقى الجهود المبذولة من طرف الفاعلين المحليين للتعريف بالمنتوج السياحي المحلي لا ترقى الى المستوى المطلوب، على اعتبار أن الاعتمادات المخصصة من قبل الوزارة الوصية غير كافية، فتنامي الإكراهات على مستوى هذه الجهة، من شأنه أن ينعكس سلبا على جميع المناحي الاجتماعية، والمتمثلة أساسا في استمرار هشاشة الروابط الاجتماعية بين ساكنة الجهة ومجالسها، وتفشي مظاهر الجريمة والفقر والتشرد وانعدام الأمن التي تحد من بناء صورة إيجابيه للجهة. والجدول أسفله يختصر أهم مؤهلات وإكراهات الجهة والفرص والتهديدات التي يمكن أن تؤثر على المجال أو التراب معتمدا على أداة التحليل الرباعي "SWOT" [2] .

[2] - إذا كانت الجماعات الترابية بالخارج، قد استعانت بهذه الأدوات منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، فان التجربة المغربية في هذا المجال لا تزال في بدايتها ، ولما كانت نجاح هذه المبادرات رهينا بمرحلة التطبيق والتنفيذ وبمدى دعم المواطنين لها عبر مشاركتهم في مختلف الأوراش ، كان لا بد من الاعتماد على بعض التجارب الناجحة

المؤهلات	الإكراهات	الفرص	التهديدات
موقع جغرافي متميز مواقع تاريخية، وأثرية وايكولوجية غابات شجرة الأركان. وجود مناطق صناعية فلاحية، مناطق سياحية متعددة.	انعدام شبكات النقل السككي على مستوى الجهة ، إشكالية الربط الجوي للجهة لا يساعده على تثمين الموارد السياحية والثقافية والطبيعية التفاوتات التنموية تضارب روئ الفاعلين في التدبير الجهوي.	مناطق تمنح فرص كثيرة في مجالات السياحة والتكنولوجيا والأعمال التجارية الزراعية اتفاقيات التعاون.	التلوث البيئي الناتج عن النفايات الفلاحية الصناعية خصوصا على مستوى الشريط الساحلي لمدينة أكادير.

2. تحديات مرتبطة بالتواصل والتسويق الرقمي:

إن منطق العولمة وما يحيل إليه من إكراهات وتحديات، أبرزها المنافسة التي لم تقتصر على المقاولات الخاصة بل امتدت إلى الجهات، هذا الواقع فرض تجاوز الطرق التقليدية للتخطيط والتدبير المحلي، وقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة للاتصال إلى حد كبير خاصة في الدول الأنكلوساكسونية، من الرفع من إنتاجية المجال من خلال مستوى الخدمات التي تقدمها الجهات، مستخدمة آليات التسويق الترابي الذي يطال استعمال التحليل العملي من أجل تدبير جيد وتحيين عرض المجال، فهو يدخل ضمن استراتيجية التنمية المحلية، ويتعلق الأمر بالتموقع الفعال للمجال المحلي داخل السوق الدولي ويهدف هذا التسويق إلى وضع المعلومة الكاملة حول خصائص الجهة والامتيازات التي توفرها رهن إشارة المستثمرين في مختلف بقاع العالم عبر البوابات الإلكترونية. فضمان نجاح السياسة التسويقية للتراب يتطلب تنويع وسائل الاتصال المستعملة، وتوفير المعلومات الشاملة والمعطيات المتعلقة بكل جهة من خلال إحداث نظام

التي عرفتها مدن وجهات مختلفة من العالم، فمنذ انطلاق التجارب الأولي في بداية الثمانينات من القرن الماضي بالولايات المتحدة الامريكية، استلهمت الجماعات المحلية (من مدن ومقاطعات وولايات) نموذج التخطيط الاستراتيجي الذي وضعه خلال فترة الستينات باحثوا كلية هارفورد للأعمال والذي اشتهر تحت أسماء متعددة مثل نموذج LGAC حيث تشير الى الأحرف الأولى لأسماء واضعية وهم El'earmed C :charistensen K: andreus w :guth؛ ويشتهر أيضا بمصفوفة swot- /strenghs/weakmenses/opportunitis ، وهي الأحرف الأولى للكلمات الإنجليزية التي تعني نقاط القوة ومكامن الضعف ، الفرص المتاحة والتهديدات ، ويعرف ايضا بالاسم الذي يختصر المرادفات الفرنسية للكلمات السابقة F.F.O.N –forces/faiblens/ opportunits/menaces. وترتكز هذه المكنات التي شاع استعمالها في مختلف المنظمات الخاصة والهيئات العمومية، على تشخيص الوضع لمعرفة مواطن قوة الجماعة المحلية المعنية (من كفاءات وامكانيات متوفرة بالمنطقة) ونقاط ضعف (كنقص التجهيزات والبنية التحتية) ومقارنته بما تنتجه بيئتها من فرص أو تمثله من تهديدات وبما يسعى إليه مختلف الفرقاء (مواطنون، جمعيات المجتمع المدني، فاعلون اقتصاديون).

جهوي للمعلومات الإحصائية كامل وفرعي للنظام الوطني للمعلومات الإحصائية(تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2016/22).

إن تقوية جاذبية الجهات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، على حدّ سواء لبلوغ هدف التنمية المندمجة التي يكرسها مشروع الجهوية المتقدمة، يفرض الاستغلال الأمثل لمختلف مؤهلات الجهة كعناصر مميزة لها من غيرها من الجهات، تمكنها من خلق ظروف ومناخ الاستثمار، وذلك من خلال الترويج لمؤهلاتها عبر تقنية التسويق الترابي كألية تفرض مكانتها ضمن قائمة الآليات الحديثة للتدبير العمومي، لفعاليتها في ضمان تنافسية قوية للتراب الجهوي وتمكينه من التموقع الجيد على الصعيدين الوطني والأجنبي.

لا يمكن أن نتجاهل أهمية التواصل الترابي اليوم بالنسبة للجهات، فهي لا يمكنها أن تنفصل عن محيطها الخارجي ولا أن تعمل معزولة، إنها مطالبة بالتواصل مع العديد من الفاعلين، ومحكوم عليها بتبادل المعلومات التي بواسطتها يمكنها أن تندمج في محيطها، لا سيما وأن السياق الحالي المتميز بمشاركة متصاعدة للمجتمع المدني، يتطلب توثيق التعارف والصلات بين فاعلين لا يعرفون بعضهم البعض جيدا، ولم يطوروا بعد القنوات المؤسساتية للحوار وتبادل الرأي والتفاعل. بمعنى آخر يتطلب السياق الحالي تطوير ثقافة جديدة للتواصل، ويحيل التواصل إلى العلاقة التي تجمع بين الإدارة ومحيطها، غير أنه لا يمكن دراسة مؤسسة أو إدارة معينة بدون أن نأخذ بعين الاعتبار شروط وظروف إدماج الإدارة في وسط معيَّن والذي لا محال أنه فعليا يؤثر على مستوى التوازنات البنيوية للإدارة، كما يعتبر هذا التحليل مقياس ما مدى فعالية واستعداد المنظمات أو المؤسسات من أجل التفاعل مع محيطها الخارجي، وحسب هذه العلاقة الثنائية بين الإدارة ومحيطها يمكن أن تترتب عنها نموذجين، إما أن تنفتح الإدارة على محيطها وذلك عن طريق إقامة تبادل مستمر للمعلومات والمستجدات التي تهم الرأي العام، والنموذج الثاني، هو انغلاق الإدارة على نفسها والعمل بشكل أحادي بعيدا عن اهتمامات المواطنين، غير أنه عندما نتحدث عن التسويق الترابي، فإن التواصل هو المحرك الأساسي والفعلي لإنجاح هذه العملية، لذلك فاستراتيجية التسويق لابد أن تحتوي أيضا على تحديد القنوات اللازمة توفرها سواء لبث المعلومة حول تراب أو مجال معين أو لاستقبال هذه المعلومة، وهنا تكّمُن عملية التواصل من أجل تسهيل العمل داخل الجماعة وتطوير آليات التشاور العمومي والحوار بخصوص برامج العمل والتدخلات التي تستجيب لحاجيات الساكنة، ويساهم كذلك هذا التواصل في التعريف بباقي الفاعلين والشركاء إضافة إلى التعريف بأنشطة وبرامج الجماعات الترابية، وقد لاحظنا أنه في ظل القوانين التنظيمية الجديدة ازدادت المهام المنوطة بالجماعات الترابية وأصبحت ملزمة أكثر من أي وقت مضى على مضاعفة الدور التواصلي، لأن بعض التجارب الديمقراطية المحلية لطالما تعتبر الرهان التواصلي من الأولويات ضمن برامجها التنموية(بيرنارد ميج، الفكر الاتصالي، 2011، ص100). فاستراتيجية التسويق الترابي تقوم في جزء منها على السياسة التواصلية، فأهمية الوسائل التي تنهجها الجهة تتأثر حتما على نجاعة استراتيجيتها التسويقية سواء على مستوى التعريف بالمشروع أو الخصائص والإمكانات التي تتوفر عليها الجهة الداعية إلى دعم أي مشروع كان، جذب الاستثمارات، احتضان تظاهرة ثقافية أو رياضية أو مهنية،

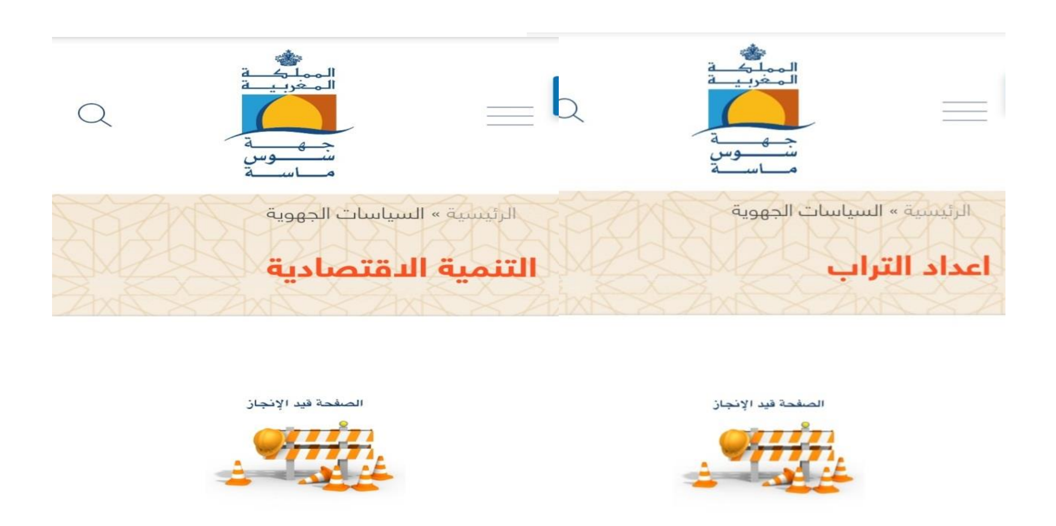
وبالصورة المراد ترويجها عن التراب. فالتواصل المحلي بكل أشكاله وما يستلزمه من تقنيات، يعد اليوم أداة رئيسية من أدوات التدبير وتسير الشأن العام، وذلك سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى المحلي، بحيث أضحى توفر هذا الفعل داخل الحقل السياسي أداة ناجعة للتأثير ومؤشرا واضحا على وجود بعض المعايير الديمقراطية على الأقل، فالتواصل المرتبط بالمؤسسات يلعب دوراً حيوياً داخل المجتمعات عن طريق المساهمة في بناء المواطنة وطرح النقاشات العمومية حول طبيعة الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة. وكوظيفة شاملة، يهدف هذا الفعل إلى جعل الخيارات والعمل الذي تقوم به هذه المؤسسات يساعد على فهم الحياة العامة والسياسية. ووفقا للمادة الأولى من ميثاق الاتصالات العامة الذي تم تبنيه في سنة 2002 من طرف منظمة اليونسكو، حيث اعتبرت أن التواصل العمومي اليوم أصبح حاجة ضرورية وأساسية للمؤسسات والدول الديمقراطية ليس فقط أنه من وجهة نظر باعتباره أداة تقنية للتدبير فقط، بل هو أيضا نهج عالمي يندرج ضمن الممارسة الديمقراطية للسلطة(سبيمان اعراج، 2003، ص89).

إن الاعتماد على نظام الجهوية يفرض إلزاما دعم الفعل التواصلي على المستوى المحلي، إذ يجب التوجه نحو مقاربة تواصلية من خلال الاستغلال الفعلي لوسائل الإعلام والاتصال المتنوعة، والتي تعتبر أهم الآليات الحديثة اليوم لبلوغ بعض أهداف التنمية المستدامة وتحقيق تسويق ترابي فعال، هي آليات تعتمدها في الأصل المقاولات الخاصة، غير أن ضمان نجاح السياسة التسويقية للتراب يتطلب تنويع وسائل الاتصال المستعملة، من حيث توفير المعلومات الشاملة وجمع المعطيات المتعلقة بكل جهة بغية مساعدة المؤسسة الجهوية على إتخاذ القرارات المناسبة لممارسة اختصاصاتها في مجال الاتصال لتطوير العلاقة بين المواطنين والمؤسسات العمومية(Mégane Dominique,2017,p34)، فالبنية التحتية في مجال تكنولوجيا الاتصال عرفت في المغرب في ظل الثورة الاتصالية تطورا ملحوظا بما أتاح ظهور أنشطة خدماتية مجددة تعتمد التكنولوجيا الحديثة، وتقوم بالأساس على عنصر المعرفة، وعلى هذا المنوال يحتاج المرء في هذه النقطة، إلى رصد وتقييم المواقع الإلكترونية التي أقامتها المرافق العمومية وعلى وجه التحديد مؤسسة الجهة للوقوف عند مضامين هذه المواقع، لتحديد ما تقدمه للمواطنين والزبناء، من معلومات أو بيانات أو "تسهيلات"، كل فيما يخص ميدان عمله وتخصصها، وقد يحتاج الباحث فوق كل هذا وذاك، إلى معاينة ميدانية للوقوف عند رأي المتلقي، ومدى إستفادته من المواقع إياها في معاملاته بناء على تصفح الموقع الإلكتروني للجهة نستنتج بعض الملاحظات، أن تصميم الموقع لا يغري قطعا بجمالية ما في المظهر أو بفنية في الصياغة، بقدر ما تبدو في شكلها دون ما تمكنه التقنيات المتوفرة على مستوى الفنية والجمالية وما سواهما وبالتالي، فهي تبدو كما لو أنها صيغت على عجل، وقام عليها موظفون لا يفقهون كثيرا في تصاميم المواقع. من هنا، يتم تصفحه من قبل المرء، لكنه قد لا يجد الحافز للمعاودة، ومعنى هذا أن الموقع مصمم بطريقته، وليس ثمة التزام بتوفير حد أدنى ما من المعلومات، تفيد المتصفح أو تجعله مرتادا إعتياديا عليه، فموقع الجهة يحمل خاصية الفقر في المضامين وطول المدة بين تحيين وآخر قد تصل إلى أربعة أو خمسة أشهر، ولا تحمل في العديد منها إلا أخبار عن أنشطة

رئيس المجلس، وهذا الموقع أقرب من منصة للحملة الانتخابية أكثر منه موقع لمؤسسة عمومية التي يفترض أن تنشر كل ما يخص الجهة من معلومة عمومية. في حين أن بعض التجارب العملية فرضت وجودها على مستوى الأنترنت، وقامت باستثمار الشبكات الاجتماعية، التي زادت من وزنها وقيمتها في المحافل المحلية والدولية. فمثلا في عام 2010 دخلت علامة ليون تحت توقيع الاستمرارية، بهدف زيادة تحسين إشعاع هذه المدينة والانتفال بها من المحلي إلى الصعيد الدولي، وحشدت حتى عام 2011 أكثر من 7463 سفير و3900 مشترك في تويتر و 8000 في فايسبوك (Chanoux, M., Serval, 2011).

لتوضيح ذلك نتطرق إلى نصّ بصري يحتوي ضمن تأطيره على آخر لفظي، أخذ من الموقع الإلكتروني للجهة وبالتحديد في تاريخ ظاهر في النص المأخوذ بتاريخ 22 شتنبر 2018.

الشكل " 1": مثن بصري للموقع الرسمي للجهة .



الملاحظ في دراسة الموقع الالكتروني لجهة سوس ماسة، لم يتطور كثيرا، وأن الإنترنت لم ينجح في إثراء الحياة الإدارية على مستوى الإدارة الجهوية، وفي تطوير قنوات التواصل الأفقي. فموقع الجهة لا يتضمن معلومات كافية حول مختلف الخدمات الجهوية بالإضافة إلى غياب بوابة إلكترونية تتيح الاتصال برئيس الجهة، علاوة على أن الجهة لا تقوم ببث معلومات حول الخدمات المقدمة والامتيازات التي تمنحها مثلا للمستثمرين، ولا تتيح الآليات التفاعلية مع المواطنين، ولا تشجع مساهمة أكبر من لدنهم في التداول حول الشؤون المحلية والجهوية وإحياء الديمقراطية التشاركية التي أساسها التواصل الأفقي (Pierre Zémo,1995,P128) .

عموما يمكن استخلاص أن موقع الجهة على شبكة الإنترنت يشتغل وفق نموذج الاتصال الهرمي، وهو بمثابة نسخة طبق الأصل للبيروقراطية المتبعة من طرف مجلس الجهة على المستوى الإداري، عوض التواصل الأفقي الذي أساس الديمقراطية التشاركية، فالجهة لم تستفيد من التكنولوجيا الرقمية وتوظيفها في تنمية مواردها الترابية. فكان من المفترض عليها أن تبدي

أكثر اهتماما من بقية الفاعلين السياسيين الآخرين، باعتبارها الأقرب إلى الساكنة المحلية. فهو موقع للإشهار أكثر مما هو موقع لتبسيط المساطر الإدارية ونشر المعلومة العمومية، ولتقريب الإدارة من المواطنين، يجب أن تكون الموارد البشرية المستخدمة من قبل الجهات والجماعات الترابية الأخرى، قادرة على استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، من أجل بلوغ هدفين إثنين أولهما خارجي، يتعلق بتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى المرتفقين والثاني داخلي يخص تحديث مناهج العمل والتواصل وتجميع ومعالجة المعلومات المستعملة من قبل تلك المصالح، والتي تستخدم بشكل كبير مخططات التنمية ليس فقط في تحقيق أهدافها وإنما أيضا في الحصول على المردودية والنجاعة(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رقم 13، 2013، ص67). فالمخططات التنموية اليوم بحاجة إلى تحديث أدواتها ومواكبتها لمجموعة من المتغيرات القائمة من خلال استثمار تكنولوجيا المعلومات، في سبيل تجاوز الكثير من العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وفرض إيقاع سريع على مستوى الإعداد والتنفيذ وتحقيق المردودية في الأداء والإنجاز وفق تكلفة معقلنة ورشيدة. وإذا كان المغرب قد قطع شوطا لا بأس به فيما يتعلق باللامركزية والجهوية، فإن جانب تخليق المرفق العمومي لا يزال يراود مكانه، بسبب استبعاد مسألة نشر المعلومات والوثائق العمومية. فالجهة التي تطمح أن تكون مؤسسة ذكية ومستدامة، لابد أن تعتبر تِكنولوجيات المعلومات رافعة أساسية في العملية التنموية، ومن ثم تعزز التنافسية الجهوية. إضافة لما توفره شبكة الإنترنت من فرص عديدة على مستوى فعل التواصل العموم، الذي يقع على عاتق المؤسسات والإدارات العمومية، فالتواصل المرتبط بهذه المؤسسات يلعب دوراً حيوياً في تنشيط الفضاء العمومي الجهوي، من جهة أخرى تمكن هذه التقنية من تجاوز ما هو محلي والانفتاح على العالم من خلال المستثمرين والشركات الأجنبية والسياح، وكوظيفة شاملة فالتواصل من هذا النوع يهدف إلى جعل الخيارات والعمل الذي تقوم به المؤسسات يساعد على فهم الحياة العامة(شوقي العلوي،2017، ص331).فالتواصل في هذا الجانب، يمثل احد الخطوات الناتجة عن الوسائل التي توفرها برامج التهيئة والتنمية الترابية، والتي يجب على المجالس الجهوية ادرجها ضمن المخططات التنموية، من خلال تحديد رهانات وقدرات الجهة على الاستقطاب وبناء هويتها المحلية على عدة مستويات، وتتكلف بهذه الاجراءات إدارة التواصل الخاصة، لتمكين الشركاء من الانخراط في تواصل عمومي ترابي يقوم على إنتاج أو إحداث علامة تجارية للجهة على غرار التجارب الدولية، هي بالأساس مرحلة من مراحل تجسيد وتسخير جميع الفاعلين من أجل تنمية ترابية. فالوظيفة التسويقية هنا تعد أحد الاتجاهات الحديثة في الفكر الإداري وعاملا مهما لتدعيم الحكامة الترابية وتحقيق التنمية المحلية، وتنشيط الاقتصاد الجهوي نظرا لما تقوم بها هذه الوظيفة من دور في التعريف والترويج لتراب الجهة، وإقناع المستثمرين بزيادة طلبهم حول الاستثمارات الجهوية.

خاتمة:

تشكل الجهة والجهوية، إحدى الخيارات الأساسية للدولة الديمقراطية الحديثة، ولذلك تسعى العديد من الدول الى رفع شعار الجهوية المبنية على أليات تدبيرية حديثة، وفي هذا الصدد نجحت العديد من الدول في إرساء دعائم نظام جهوي قائم على تسويق وبناء صورته، التي انعكست على

مجالات التنمية الجهوية. وتعتبر من اهم الاليات التي يمكن تطبيقها على مستوى الاختيارات الجهوية، من أجل استقطاب السياح والاستثمارات، لهذا فإن جميع الفاعلين المحليين، وخصوصا المسؤولين عن تسير الشأن المحلي بإمكانهم تبني سياسية التسويق والتخطيط الجهوي، من أجل إنتاج وتعريف وترويج المنتوجات والخدمات المحلية. فتبني أساليب جديدة في التدبير العمومي، ستسمح للجهات بالمغرب بالحصول على مجال تنافسي في ظل التحولات التي يشهدها المغرب وما تقتضيه ضغوطات العولمة، أصبح من الضروري بالنسبة لجميع المؤسسات المحلية العمل على توظيف مختلف مشاريع التأهيل والتخطيط والاستشراف، وذلك لتحسين جماليتها ودعم جاذبيتها وتقوية تنافسيتها بغية استقطاب الاستثمارات والمقاولات ورجال الأعمال، لخلق فرص الشغل واحتواء البطالة والحد من الفقر والهشاشة الاجتماعية.

قائمة المراجع:

1. بيرنارد ميج(2001)، الفكر الاتصالي، من التأسيس إلى منطق الألفية الثالثة، ترجمة أحمد القصوار، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب.
2. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2013)، تدبير وتنمية الكفاءات البشرية، رافعة أساسية لإنجاح الجهوية المتقدمة، المغرب.
3. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2015)، التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة، ودور المراكز الجهوية للاستثمار في إعداد، وبلورة المخططات التنموية على الصعيد الجهوي وتعزيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال على صعيد الجهة، المغرب.
4. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2016)، متطلبات الجهوية وتحديات ادماج السياسات القطاعية، المغرب.
5. رحمة بورقية(1991)، دولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
6. سبيمان أعراج(2003)، الاتصال السياسي والعملية الانتخابية، الملتقى الدولي: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد أديناور،25و26 أبريل، تونس.
7. شوقي العلوي(2011)، الاتصال السياسي، نظريات النماذج والوسائط، منشورات مركز النشر الجامعي، تونس.
8. اليحياوي يحيي(2003)، الاتصال السياسي وجدلية العلاقة بين الاتصال والسياسة"، الملتقى الدولي: الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد أديناور،25و26 أبريل، تونس.
9. Chanoux, M, Serval, S(2011),Etat des lieux et perspectives du marketing urbain Une approche par la littérature », Laboratoire CERGAM.paris.
10.Charles-Edouard Houllier-Guibert(2009), Evolution de la communication territoriale ,les limites de l'idéologie de la proximité, Les Enjeux de l'information et de la communication, https://www.cairn.info.pdf.
11.Dominique Mégane 2017), La communication publique et territoriale, 2 éditions, la collection Les Topos, Paris, France.

12.Dubois, F(1993). La communication de la région : le nouveau champ d'action des communicateurs. Dans CURAPP, Les Politiques régionales, Presses universitaires de France, Paris, France.
13.fabrice hatem(2007), le marketing territorial : principes, Méthodes et pratiques, éditions EMS, Paris, France.
14.Pierre Zémor(1995), La communication publique, PUF, paris.
15.Souchard, M. et Wahnich, S(1995). La Communication politique locale. Paris, France : Presses universitaires de Franc.

التغير الاجتماعي بالمجتمع الجزائري ـدراسة مسحية استكشافية.

Social change in Algerian – society Exploration survey study

د.مومن بكوش الجموعي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الجزائر

د.جلول أحمد، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الجزائر

ملخص: تعتبر هذه الدراسة كدراسة مسحية استكشافية حول التغير الاجتماعي الحادث بالمجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة، تم خلالها قياس فرضيات الدراسة التي تكشف مدى التغير الاجتماعي الحاصل بالمجتمع الجزائري، وبالتحديد مدى التغير والتبدل في سلوكيات الأفراد العقلية والمعرفية والنفسية في مختلف المجالات التكنولوجية والاقتصادية والأسرية القرابية والثقافية والتربوية التعليمية والسياسية والنفسية، بناءا على المقياس المعد من طرف الباحث والمتضمن لتلك الأبعاد المذكورة والتي تحتوي في مجملها على جملة من المؤشرات تدور حول تبدل سلوك الفرد الجزائري وميوله وتفكيره ونظرته للأشياء المحيطة به سواء أكانت موضوعات مادية أو معنوية لتقيس في مجملها ظاهرة التغير الاجتماعي،ومن ثم تحليل النتائج المتوصل إليها وتفسيرها.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، التغير التكنولوجي، التغير الاقتصادي، التغير الأسري والقرابي، التغير الثقافي، التغير التربوي والتعليمي، التغير السياسي، التغير النفسي.

Abstract: This study is considered as an exploratory study on the social change taking place in the Algerian society, represented by the university students, during which the study hypotheses were measured which reveal the extent of the social change taking place in the Algerian society, specifically the extent of change and change in the mental, cognitive and psychological behaviors of individuals in various technological, economic, family, Educational, political and psychological, based on the scale prepared by the researcher and included to those dimensions mentioned, which contains in general a set of indicators revolve around the change in the behavior of the Algerian individual and his tendencies His thinking and his view of things surrounding it, whether material or moral topics To measure the overall phenomenon of social change, and then analyze the results obtained and interpreted.

keywords: Social change, technological change, economic change, family and relative change, cultural change, educational and educational change, political change, psychological change.

إشكالية الدراسة:

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة شائعة في كافة المجتمعات الإنسانية والمتتبع لتاريخ البشرية يستشف أن التغير الاجتماعي سمة من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر لدرجة أصبح هذا التغير أساسيا في حياة البشرية، لكن تأثير هذه الظاهرة يختلف من مجتمع إلى آخر بحسب انجذاب وتقبل أفراده لمختلف العوامل الداخلية والخارجية لهذا التغير، وفي وقتنا الحالي أصبحنا نعيش في عالم لا يستطيع فيه أي شخص منا أن يواكب التغيرات التي تحدث في مجتمعنا يوما بعد يوم نتيجة سرعة التغير الذي يفرض وجوده وتغلغلت إفرازاته في جميع مجالات حياة الأفراد والمجتمعات ككل لدرجة أصبحنا نحس أنه يتوجب علينا بذل مجهود كبير ومستمر لمواكبة التطورات الحاصلة في جميع الأصعدة ونتمكن من فهم ما يدور حولنا من موضوعات ومعارف وحقائق.

إن وجهة نظر المختصين لهذه الظاهرة تختلف عن نظرة العاميين لها ولا يمكن فهم ما يحدث لهذا المجتمع من تحول وتبدل بصورة صحيحة وجلية للعيان إلا من خلال الاستناد إلى الدراسات العلمية المنظمة التي تتبع مناهج علمية متخصصة وتستخدم وسائل وتقنيات دقيقة تمكن من تفسير وتحليل ظاهرة التغير الاجتماعي، ومن ثم التنبؤ بعمقه ونتائجه ومآله، بغية محاولة ضبطه والتحكم فيه وهذا ما يعنى به المنشغلون بالمسائل النفسية والاجتماعية،حيث يمكن إخضاع هذه التغيرات لتوجيه يسهم في تحقيق التقدم والنماء وإشباع حاجات الأفراد في هذا المجتمع، والحفاظ النسبي على شكل البناء الاجتماعي بدرجة مقبولة تضمن للمجتمع الحركة والتقدم نحو وجهة معروفة تحافظ على التناسق والتفاعل بين مختلف أنساق أنظمته الاجتماعية وتضمن ديمومة العلاقات بين أفراده من خلال التفاعل الإيجابي بينهم من جهة والابتعاد عن التعصب مع باقي المجتمعات العالمية الأخرى، وهذا ما أكدته الدراسات المختلفة أن المجتمعات برمتها سواء الغربية أو العربية حدثت لها تغيرات مختلفة في شتى المجالات والنظم.

والمجتمع الجزائري لا يختلف عن بقية المجتمعات الأخرى الذي كان عرضة لهذا التغير وشمل جميع أنظمته السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية والتعليمية وغيرها من النظم الأخرى، هذه التغيرات الحادثة نتج عنها تغيرات في مختلف جوانب حياة الفرد الجزائري وسلوكياته وأنماط تفكيره وطرق عيشه ونظرته للحياة في جميع المجالات كالأسرة والعمل والحياة الاجتماعية والجانب التربوي والدراسي، إذ ظهرت في مجتمعنا الجزائري جملة من المظاهر التي لم تكن موجودة سابقا تجلت في العديد من السلوكيات والأنماط كتغير نوعية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع الواحد وبين الفرد وأسرته، وتغير أدوار الأسرة وتفكك الروابط الأسرية وتفاقم المشكلات الاجتماعية، وارتفاع معدلات القلق والاضطرابات النفسية،وتفشي الانحرافات السلوكية لدى الأفراد.

انطلاقا من هذا الواقع الذي غابت فيه الكثير من تدخلات المختصين النفسانيين الاجتماعيين بات من الضروري الوقوف على حقيقة الأمر، ومحاولة إجراء مسح شامل يشخص مدى تأثير ظاهرة التغير الإجتماعي على الفرد الجزائري، وتحليل أجزاء الظاهرة نظريا وعمليا،لذا جاءت الدراسة الحالية لمعرفة مدى التغير الاجتماعي الحادث بالمجتمع الجزائري، من خلال تبني

مقاربة نفسية اجتماعية أين تم طرح التساؤلات التالية: ما مدى التغير الاجتماعي الحادث بمجتمعنا الجزائري؟ وما مدى هذا التغير في مختلف مجالات الظاهرة(المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي،المجال الأسري والقرابي، المجال الاجتماعي، المجال الثقافي، المجال التربوي التعليمي، المجال السياسي، المجال النفسي)؟.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: مستوى التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

الفرضية الثانية: مستوى التغير في المجال التكنولوجي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.

الفرضية الثالثة: مستوى التغير في المجال الاقتصادي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.

الفرضية الرابعة: مستوى التغير في المجال الأسري والقرابي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.

الفرضية الخامسة: مستوى التغير في المجال الثقافي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.

الفرضية السادسة: مستوى التغير في المجال التربوي والتعليمي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال

الفرضية السابعة: مستوى التغير في المجال السياسي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.

الفرضية الثامنة: مستوى التغير في المجال النفسي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.

أهداف الدراسة: ترتكز هذه الدراسة بشكل رئيسي على:

-استكشاف مدى التغير الاجتماعي الحادث بالمجتمع الجزائري.

-استكشاف مدى التغير الذي حدث بالمجتمع الجزائري في مختلف الأبعاد الممثلة للظاهرة (المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي،المجال الأسري والقرابي، المجال الاجتماعي، المجال الثقافي، المجال التربوي التعليمي، المجال السياسي، المجال النفسي).

الضبط الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

التغير الاجتماعي: وهو التبدل والتغير من حالة إلى حالة أخرى في أنظمة المجتمع الجزائري التكنولوجية والاقتصادية والأسرية والقرابية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية والسياسية والنفسية.

ويعرفه الباحث إجرائيا: هو ما يقيسه المقياس المطبق في هذه الدراسة والمعد من طرف الباحث، حيث يتضمن الأبعاد التالية التغيرفي:(المجال التكنولوجي،المجال الاقتصادي، المجال الأسري والقرابي، المجال الاجتماعي، المجال الثقافي، المجال التربوي والتعليمي، المجال السياسي، المجال النفسي).

التغير في المجال التكنولوجي: ويعني استبدال عناصر الثقافة المادية التقليدية،بعناصر جديدة تتمخض عنها المخترعات الحديثة أو تعدل لتنسجم مع ما تفرضه الظروف المستجدة.

التغير المجال الاقتصادي: ويعني التغير في مستويات الإنتاج والاستهلاك ونمو التباين في مستويات المعيشة التي كانت متقاربة وتكوين البناء الطبقي.

التغير في المجال الأسري والقرابي: ويعني التغير في حياة الأسرة والوحدات القرابية الأخرى الممتدة.

التغير في المجال الاجتماعي: ويرتبط بالفئات والجماعات الاجتماعية ومراكزها التي تحتلها في الهرم الإجتماعي وكذا تغطية شبكات العلاقات الإجتماعية وما تنظمه من أنشطة يتشارك فيها الناس من خلال الأدوار المرسومة.

التغير في المجال الثقافي: ويعني التحول أو التخلي عن التقاليد والممارسات الموروثة بما تنطوي عليه من معايير وفلسفات ومعارف ومهارات فنية وذوقية وجمالية وما يطرأ عليها من تبدل.

التغير في المجال التربوي والتعليمي: ويعني النهضة التربوية والتعليمية الواسعة للمجتمع وتجلي الصورة القائمة لوضع التعليم.

التغير في المجال السياسي: ويضم كل التحولات البنيوية الأساسية المرتبطة بجانب مؤسسات الضبط والسلطة والقانون في المجتمع.

التغير في المجال النفسي: ويعني التحولات الفكرية والعاطفية والانفعالية والمعرفية داخل الشخصية التي تمثل النموذج الإنساني العام في مجتمع محدد.

أهمية الدراسـة:

-إن دراسة التغير الاجتماعي من أهم الدراسات في العلوم الاجتماعية، وخاصة في معرفة شكل البناء الاجتماعي خلال فترة زمنية معينة.

-إن معرفتنا الحقيقية لظاهرة التغير الاجتماعي تفيد في تهيئة المجتمع للجديد وخاصة بالنسبة للتربية والتعليم من خلال وضع برامج تربوية أخرى للحفاظ على الموروث الثقافي.

-إن التغير الاجتماعي يؤثر على حياة الأفراد بشكل أكثر عنفا في حال عدم التقبل والرفض وخلق الفجوة الجيلية وصراع الأجيال.

-إن الشباب الذين لم يعودوا صغارا ولكنهم لم يصبحوا بعد كبارا يعتبرون أكثر الأفراد تأثرا بالتغير الاجتماعي في المجتمع، لذا يجب بناء شخصيات متكاملة ومتميزة ومتوافقة مع مختلف التغيرات ومهيأة لذلك، للحفاظ على الحياة والوحدة ومن ثم الرقي بالمجتمع.

-يعد هذا الموضوع من المواضيع النفسية والاجتماعية وبالتالي فهو يمثل على أقل تقدير إثراء للبحث العلمي لا سيما لعلم النفس الاجتماعي الذي يعد تخصصا فتيا في الجامعة الجزائرية.

منهج الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي الاستكشافي كونه المنهج الأنسب والذي يساعد في وصف شامل للظاهرة محل الدراسة، واستكشاف مدى وعمق التغير الاجتماعي الحادث بالمجتمع الجزائري.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الطلبة الجامعيين الدارسين ببعض الجامعات الجزائرية (جامعة الوادي جامعة قسنطينة 2، جامعة المسيلة جامعة خميس مليانة، جامعة سعيدة، جامعة معسكر)، وذلك لاعتبارات بحثية تدعّم الدراسة، حيث تم اختيار جامعتين عشوائيا من جامعات الوطن، لتمثيل كل جامعتين خصائص تلك الناحية، بالنسبة لناحية الشرق الجزائري تم اختيار كل من: (جامعة الوادي، جامعة قسنطية 2)، أما بالنسبة لناحية الوسط الجزائري تم اختيار كل من (جامعة خميس مليانة، جامعة المسيلة)، أما بالنسبة لناحية الغرب الجزائري تم اختيار كل من (جامعة

سعيدة، جامعة معسكر)، وبذلك بلغ عدد الجامعات الجزائرية التي أجريت بها الدراسة الحالية ستة جامعات ممثلة للنواحي الجزائرية(ناحية الشرق، ناحية الوسط، ناحية الغرب).

عينة الدراسة وخصائصها:

هناك العديد من الطرق لاختيار العينة، منها العينات العشوائية، والعينات غير العشوائية، حيث كانت عينة الدراسة الحالية تندرج ضمن النوع الثاني أي العينات غير العشوائية، وتحديدا العينة الحصصية أو المعاينة بالحصص، حيث تمكن هذه الطريقة بالحصول على المعلومات من كل فئة المكونة للمجتمع، كما يظهر أن هناك تشابه بين السحب العشوائي الطبقي والسحب غير الاحتمالي بالحصص، ويكمن الفرق بين الاثنين في أن الباحث في طريقة الحصص لا يحدد بطريقة عشوائية وحدات العينة، فقد يتجنب بعض عناصر المجتمع عن قصد، وبناء على ذلك لا تكون لكل عناصر المجتمع نفس الفرصة للظهور في العينة(بوحفص عبد الكريم، 2011، ص151)، حيث بلغ أفراد العينة المعتمدة في الدراسة الحالية 542 طالب وطالبة، نورد مختلف خصائص عينة الدراسة حسب كالآتي:

العينة حسب الجامعات:

جدول (01) يوضح توزيع العينة حسب الجامعات

الجامعة	حصة العينة	النسبة المؤوية
جامعة الوادي	100	18.45
جامعة قسنطينة 2	97	17.89
جامعة المسيلة	82	15.13
جامعة خميس مليانة	94	17.34
جامعة سعيدة	70	12.92
جامعة معسكر	99	18.27
المجموع	542	100

من خلال الجدول نجد أن مجموع العينة الكلية يساوي 542 مشكلا من مجموع الحصص المأخوذة من كل جامعة، فكانت حصة جامعة الوادي تساوي 100 طالب جامعي بنسبة 18.45 %، أما جامعة قسنطينة 2 تساوي 97 طالبا جامعيا بنسبة 17.89 %، في حين بلغت حصة جامعة المسيلة 82 طالبا جامعيا بنسبة 15.13 %، كما جاءت حصة جامعة خميس مليانة تساوي 94 طالبا جامعيا بنسبة 17.34 %، في حين بلغت حصة جامعة سعيدة 70 طالبا جامعيا بنسبة 12.92 %، كما بلغت حصة جامعة معسكر 99 طالبا جامعيا بنسبة 18.27.

العينة حسب الجنس:

جدول (02) يبين توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المؤوية
ذكر	199	36.72
أنثى	343	63.28

من خلال الجدول نجد أن أفراد العينة الحالية مقسمة بين الذكور والإناث،حيث بلغ عدد الذكور 199 طالبا جامعيا بنسبة 36.72 %، أما عدد الإناث يساوي 343 طالبة جامعية بنسبة 63.28.

أداة الدراسة:

لقياس متغير الدراسة تم الاعتماد على المقياس المعد من قبل الباحث في أطروحته للدكتوراه الموسومة بعنوان"التغير الاجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية"والتي تمت مناقشتها بتاريخ: 2017/10/11 بجامعة محمد خيضر بسكرة.

وصف الأداة:

تكون المقياس من (73) بندا موجبة، لكل بند بديلين للإجابة (نعم، لا)، وعلى المفحوص الإجابة على كل بند بوضع العلامة (×) أمام العبارة التي تنطبق عليه ويحصل كل مفحوص على درجة(0، 1)، حيث غطت عبارات المقياس في مجملها الأبعاد الأساسية التالية:التغير في(المجال التكنولوجي،المجال الاقتصادي، المجال الأسري والقرابي، المجال الاجتماعي، المجال الثقافي، المجال التربوي التعليمي، المجال السياسي، المجال النفسي)، ويتم توضيح توزيع بنود مقياس التغير الإجتماعي من خلال الجدول التالي:

جدول (03) يبين بنود مقياس التغير الاجتماعي حسب البعد

البعد	العبارات
التغير التكنولوجي	1، 9، 17، 25، 33، 41، 49، 57
التغير الاقتصادي	2، 10، 18، 26، 34 42، 50، 58، 65، 70
التغير الأسري و القرابي	3، 11، 19، 27، 35، 43، 51، 59، 66
التغير الإجتماعي	4، 12، 20، 28، 36، 44، 52، 60، 67، 73 74
التغير الثقافي	5، 13، 21، 29، 37، 45، 53، 61، 68، 72
التغير التربوي والتعليمي	6، 14، 22، 30، 38، 46، 54، 62، 69
التغير السياسي	7، 15، 23، 31، 39، 47، 55 63
التغير النفسي	8، 16، 24، 32، 40، 48، 64،56
المجموع .... (74)	

الخصائص السيكومترية: ونعني بالخصائص السيكومترية للأدوات، مدى تمتع الأداة المستخدمة للقياس بدرجة مقبولة من صدق وثبات، وللتأكد من الخصائص السيكومترية للمقاسين المطبقين في الدراسة الحالية من صدق وثبات نوردها في الخطوات الآتية:

الصدق: لحساب صدق مقياس التغير الإجتماعي اعتمد الباحث على الخطوات التالية:

صدق التمييز (المقارنة الطرفية): اعتمد الباحث في قياس الصدق التمييزي للمقياس على طريقة المقارنة الطرفية بعد تفريغ بيانات العينة الاستطلاعية، تم جمع درجاتهم الكلية وترتيبها ترتيبا تنازليا، ثم تقسيم العينة لفئتين فئة عليا وفئة دنيا بنسبة 27 % في كل مجموعة (بشير معمرية، 2007، ص158)، ثم باستعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية) SPSS21 (لحساب قيمة T لعينتين مستقلتين، تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول (04) يوضح الصدق التمييزي لمقياس التغير الإجتماعي

	عدد أفراد المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة التجانس F	مستوى دلالة F	قيمة T	درجة حرية T	مستوى الدلالة T
علوي	16	71.69	1.3	15.33	دالة عند 0.01	12.53	17.96	دالة عند 0.01
سفلي	16	58.13	4.13					

من خلال الجدول نجد أن المتوسط الحسابي للمجموعة العليا يساوي 71.69 وانحرافها المعياري يساوي 1.3، وأن المتوسط الحسابي للمجموعة الدنيا يساوي 58.13 وانحرافها المعياري يساوي 4.13، في حين نجد قيمة اختبار التجانس F تساوي 15.33 دالة عند درجة حرية 0.01، مما يدل على أن المجموعة العليا والمجموعة الدنيا غير متجانستين، وعليه فإن قيمة T تساوي 12.53 عند درجة حرية 17.96 وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، بناءا على ذلك نقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين العليا والدنيا، وعليه فالمقياس يمكننا من التمييز بين المجموعتين، إذا يمكن القول بأن مقياس التغير الإجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الصدق من حيث التمييز.

صدق المحتوى(الاتساق الداخلي): في كثير من الحالات يحسب صدق المحتوى للاختبارات للحكم على محتوى الاختبار ومضمونه، من هذا المنطلق أراد الباحث إعطاء صورة على مضمون المقياس من خلال حساب صدق المحتوى للمقياس بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معامل ارتباط كل بعد من الأبعاد الثمانية للمقياس عن الدرجة الكلية للمقياس، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS21 لحساب قيمة r لكل بعد، فتحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول (05) يوضح صدق المحتوى لمقياس التغير الإجتماعي

البعد	عدد أفراد العينة	قيمة معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
التغير التكنولوجي	60	0.59	دالة إحصائيا عند 0.01
التغير الاقتصادي	60	0.68	دالة إحصائيا عند 0.01
التغير الأسري والقرابي	60	0.63	دالة إحصائيا عند 0.01
التغير الإجتماعي	60	0.61	دالة إحصائيا عند 0.01
التغير الثقافي	60	0.61	دالة إحصائيا عند 0.01
التغير التربوي والتعليمي	60	0.57	دالة إحصائيا عند 0.01
التغير السياسي	60	0.77	دالة إحصائيا عند 0.01
التغير النفسي	60	0.87	دالة إحصائيا عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط r للأبعاد الثمانية تتراوح بين 0.57 و 0.87 وهي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، مما يؤكد على أن محتوى المقياس متسق من خلال

ارتباط جميع الأبعاد مع بعدها الكلي، وعليه يمكن القول بأم مقياس التغير الإجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الصدق من حيث المحتوى أو المضمون.

الثبات: لحساب ثبات مقياس التغير الإجتماعي اعتمد الباحث على الخطوات التالية:

التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرونباخ): قام الباحث بحساب ثبات المقياس بطريقة التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرونباخ) بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS21) ، النتائج مدونة في الجدول التالي:

جدول (06) يوضح التناسق الداخلي للبنود ألفا كرونباخ لمقياس التغير الإجتماعي

البعد	عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرونباخ	القرار
التغير التكنولوجي	8	0.73	دالة
التغير الاقتصادي	10	0.69	دالة
التغير الأسري والقرابي	9	0.81	دالة
التغير الإجتماعي	12	0.74	دالة
التغير الثقافي	10	0.83	دالة
التغير التربوي والتعليمي	9	0.87	دالة
التغير السياسي	8	0.68	دالة
التغير النفسي	8	0.70	دالة
الكلي	74	0.82	دالة

من خلال الجدول نجد أن قيمة ألفا كرونباخ للأبعاد الفرعية للمقياس تتراوح بين 68.0 و 0.87 ، مما يدل على وجود تناسق بين البنود المكونة للأبعاد.

وما يؤكد ذلك نجد من خلال الجدول قيمة ألفا كرونباخ الكلية للمقياس، أي درجة التناسق الداخلي بين بنود مقياس التغير الإجتماعي تساوي 0.82، وبذلك يمكن القول بأن مقياس التغير الإجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

التجزئة النصفية: قام الباحث بحساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، حيث تم تقسيم بنود المقياس إلى نصفين متساويين (علوي/ سفلي)، ثم حساب معامل الارتباط بيرسون بين النصفين باستعمال نظام الحزمة الإحصائية (SPSS21)، النتائج مدونة بالجدول التالي:

جدول (07) يوضح ثبات التغير الإجتماعي بطريقة التجزئة النصفية

المؤشرات الإحصائية	قيمة r المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
قبل التعديل(بيرسون)	0.57	58	دالة عند 0.01
بعد التعديل (سبرمان براون)	0.72		

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة r المحسوبة قبل التعديل بيرسون تساوي 0.57، وفي الحقيقة قيمة r المعبر عنها تعبر عن قيمة معامل الارتباط بين نصفي المقياس، توجب تصحيح معادلة الطول فتحصلنا على قيمة r الحقيقية بعد التعديل سبرمان تساوي 0.72 فهي دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وعليه يمكن القول بأن مقياس التغير الإجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الثبات(مقدم عبد الحفيظ، 2003، ص156).

تحليل وتفسير النتائج:

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الأولى: مستوى التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار"ت"لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول(08) يوضح اختبار"ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير الاجتماعي

البيانات الإحصائية / المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة"ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير الاجتماعي	542	63.94	6.94	37	90.41	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 63.64، بانحراف معياري يساوي 6.94، وأن الوسط الفرضي يساوي 37، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار"ت"تساوي 90.41 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال التغير العالي في جميع المجالات الآتي ذكرها.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الثانية: مستوى التغير في المجال التكنولوجي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار"ت"لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (09) يوضح اختبار"ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال التكنولوجي

البيانات الإحصائية / المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة"ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال التكنولوجي	542	7.57	0.76	4	109.03	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 7.57، بانحراف معياري يساوي 0.76، وأن الوسط الفرضي يساوي 4، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار"ت"تساوي 109.03 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال التكنولوجي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال التكنولوجي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-التبدل والتطور الواضح في وسائل النقل من حافلات وطائرات وقطارات وسيارات مقارنة بالسابق أين كان يتم التنقل عن طريق الحيوانات من دواب وأحصنة وعربات وغيرها من الوسائل التقليدية القديمة، وأصبحت محطات النقل في كل مكان سواء في القرى أو المدن وكذا توفر المطارات تقريبا في كل ولاية يوجد بها مطار، كل ذلك خلق جوا من التنافس لتوفير الجهد والوقت وسهولة التنقل في كل الأوقات، كذلك أصبح التهافت على اقتناء المركبات الفاخرة والسريعة والاستغناء عن المركبات القديمة ومختلف أنواع العربات في نقل البضائع والأشخاص التي كانت تستعمل سابقا، حيث أكد هذا التطور والتبدل في وسائل النقل كل من المفحوصين الذكور بنسبة 83.2%، والإناث بنسبة 87.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 85.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 86.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 87%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 84.6%.

-انتشار الإنارة بالمصابيح الكهربائية بدلا من المصابيح الزيتية والطرق التقليدية، إذ انتشر ذلك في كل ربوع الوطن الجزائري وإلى أقصى الحدود الممكنة والمناطق الجزائرية، بدلا من الإنارة بالطرق التقليدية كالقناديل والنار والشموع، والتي لم تعد موجودة إلا في الحالات الاستثنائية أو في بعض المناطق الجبلية البعيدة والتي لم تتطور بعد، وفي هذا الإطار دخل التنافس حول انتقاء أجود المصابيح من حيث طاقتها وكمية استهلاكها للطاقة، حيث أكد هذا التطور والتبدل في طرق الإنارة كل من المفحوصين الذكور بنسبة 97.5%، والإناث بنسبة 98.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 98.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 97.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 96.5%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 98.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 97%.

-انتشار استخدام مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة، حيث انتشر ذلك في كل البيوت الجزائرية وأصبح التنافس على انتقاء الأجهزة ذات الجودة العالية، حيث أكد هذا التطور والتبدل وانتشار مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة كل من المفحوصين الذكور بنسبة 95.5%، والإناث بنسبة 98.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 97.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 98.5%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 98%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 97.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 97.6%.

-تطور وسائل اللعب والترفيه الالكترونية، حيث انتشرت وسائل اللعب التكنولوجية الحديثة الدقيقة بدلا من وسائل اللعب التقليدية المتعارف عليها لدى الجيل القديم التي لم تعد تجدي نفعا في تغيير النشاط وإشباع حاجات الجيل الحديث كالقوس والحبل والمسامرة وغيرها من الوسائل التقليدية، حيث أكد هذا التطور والتبدل في وسائل اللعب والترفيه كل من المفحوصين الذكور بنسبة 69.5%، والإناث بنسبة 96.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 96.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 95.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 97.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 95.9%.

-انتشار استخدام وسائل الاتصال الحديثة، كالهاتف النقال والإنترنت والفايسبوك والتويتر وغيرها من الوسائل الحديثة المساعدة على الاتصال، كما تنوعت استخدامات تلك الوسائل بتنوع

الماركات والخصائص وتنوع برامج التشغيل، بدلا من الطرق التقليدية في الاتصال التي تم الاستغناء عنها والكثير منها لم يعد لها وجود أو أثر كالاتصال بالرسائل والحمام الزاجل وإشعال النار حتى الهاتف الثابت الذي لم يعد يستخدم إلا في الحالات النادرة أو لدى بعض الإدارات، حيث أكد هذا التطور والتبدل في وسائل في استخدام وسائل الاتصال كل من المفحوصين الذكور بنسبة 98.5%، والإناث بنسبة 99.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 99.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 98.5%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 98%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 99.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 99.4%.

-استخدام الآلات التكنولوجية في العمل بدلا من القوى العضلية، بعدما كانت الورشات والمصانع تفتقر إلى الوسائل الحديثة التكنولوجية العالية الدقة حيث توفر الجهد والوقت على الفرد الجزائري، وأصبحت تستخدم بدلا من القوى العضلية من حيث تحقيق الجودة والنوعية والكمية، حيث أكد هذا التطور والتبدل في استخدام الآلات التكنولوجية في العمل كل من المفحوصين الذكور بنسبة 88.9%، والإناث بنسبة 93.9%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 91.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 93.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 94.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 88.2%.

-الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة، كالحواسيب وشبكات الأنترنت والهواتف النقالة والأقراص المضغوطة والقابلة للإزالة والعارضات والماسحات الضوئية واستعمال السبورات الذكية بدلا من استعمال الطرق التقليدية كان الاعتماد فقط على الألواح الخشبية و الطباشير والكتب الورقية وغيرها، حيث أكد هذا التطور والتبدل في الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة كل من المفحوصين الذكور بنسبة 90.5%، والإناث بنسبة 94.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 91.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 95.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 92.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 92.9%.

-انتشار المنتجات الالكترونية ذات الحجم الصغير الهاتف النقال والحواسب المحمولة واللوح الالكتروني وغيرها من الوسائل الدقيقة والمتطورة جدا، حيث أكد هذا التطور والتبدل وانتشار المنتجات الالكترونية الدقيقة ذات الحجم الصغير كل من المفحوصين الذكور بنسبة 93.5%، والإناث بنسبة 96.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 94.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 98.5%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 94.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 92.3%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الثالثة: مستوى التغير في المجال الاقتصادي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار"ت"لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (10) يوضح اختبار"ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال الاقتصادي

البيانات الإحصائية / المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة"ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال الاقتصادي	542	8.76	1.38	5	63.20	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 8.76، بانحراف معياري يساوي 1.38، وأن الوسط الفرضي يساوي 5، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار"ت"تساوي 63.20 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال الاقتصادي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال الاقتصادي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-ازدياد عدد المهن والحرف مقارنة بالسابق التي تكاد تنعدم المهن وتعد على الأصابع نظرا لمحدوديتها وخاصة في القطاع الخاص، وأصبح هناك العديد من الخريجين في كافة التخصصات والمهن، في حين ظهرت تخصصات دقيقة داخل التخصص الواحد، حيث أكد هذا التطور والتبدل وازدياد المهن والحرف مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 80.4%، والإناث بنسبة 81.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 86.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 79.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 83.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 73.4%.

-كثرة المصانع، حيث انتشرت المصانع في كل الأماكن بربوع الوطن الجزائري بدلا من السابق كانت المصانع ضئيلة وتكاد تكون محصورة في بعض المناطق التي تحتوي على مواد أولية أو ثروات طبيعية معينة، حيث أكد هذا التطور والتبدل وكثرة المصانع مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 72.9%، والإناث بنسبة 84.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 80%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 81.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 81.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 72.2%.

-كثرة الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل، حيث أصبح من السهل على أفراد المجتمع الجزائري التنقل للسكن بالمدن من أجل العمل والحصول على لقمة العيش مقارنة بالسابق الذي يصعب تغيير السكن ويضحي رب العائلة بنفسه بدلا من التضحية بأفراد عائلته حيث أكد هذا التطور والتبدل في الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 89.4%، والإناث بنسبة 91%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 91.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 88.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 96%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 89.3%.

-تفشت ثقافة الاستهلاك في جميع المجالات، مقارنة بالسابق أين كان الفرد الجزائري محصورة في اقتناء ضروريات الحياة فقط، أما اليوم لم تعد هناك حدود وحواجز لاقتناء كل ما هو جديد

ونافع وممتع، حيث أكد هذا التطور والتبدل في تفشي ثقافة الاستهلاك في جميع المجالات مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 81.4%، والإناث بنسبة 88%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 85.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 86.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 85.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 84%.

-انتشرت الأسواق كالسوق اليومية والسوق الأسبوعية، بعدما كانت الأسواق محدودة بمكان معين وبزمن معين سابقا، أصبحت الأسواق في كل مكان وفي كل وقت، حيث تنوعت الأسواق بجميع تخصصاتها، سوق للسيارات وسوق الخضر، وسوق الألبسة والسوق اليومية والسوق الأسبوعية وغيرها من الأسواق المحلية وحتى في الأحياء والشوارع انتشرت هذه الأسواق، حيث أكد هذا التطور والتبدل في انتشار الأسواق مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 5.91%، والإناث بنسبة 97.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 95.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 94.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 94.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 96.4%.

-ظهرت الفوارق المالية في أجور الناس، مقارنة بالسابق أين كان دخل الناس متقاربا إلى حد بعيد، وبتعدد المهن والتخصصات أدى إلى خلق فوارق في الأجور، حيث أكد هذا التغير والتبدل وظهور الفوارق في الأجور مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 93.5%، والإناث بنسبة 94.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 93.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 93.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 94.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 93.5%.

-تزايد استنزاف الموارد الطبيعية بكميات هائلة، بعد ما كان سابقا الاستهلاك محدودا للموارد الطبيعية نتيجة الإمكانيات الضعيفة وعدم تفعيل التكنولوجيات الحديثة، نجد اليوم تغيرا كبيرا في ذلك الجانب بل وصل الاستغلال إلى أبعد الحدود، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تزايد استنزاف الموارد الطبيعية مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 91.5%، والإناث بنسبة 84.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 86.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 88.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 89.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 89.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 81.7%.

-كثرة استخدام البذور المحسنة والمهجنة في الطابع الفلاحي، حيث أنه في السابق كانت تستعمل تلك البذور المحلية النقية دون أدوية أو تهجين، أين يتم انتقاؤها من قبل الفلاح باجتهاده الخاص بعد تأصيلها، وما نشهده اليوم أصبح الاعتماد على النوعيات المهجنة ويتم استيرادها من الخارج، حيث أكد هذا التطور والتبدل في استخدام البذور المحسنة والمهجنة مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 87.4%، والإناث بنسبة 90.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 87.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 8.89%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 87%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 5.90%.

-إنفاق مبالغ طائلة لإشباع الأذواق الترفيهية، حيث كانت ثقافة الترفيه محدودة وبطرق تقليدية دون عناء أو خسارة، ولدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري تكاد تكون منعدمة نتيجة البحث على لقمة العيش، وكذا الأعباء الاجتماعية التي تملأ فراغ الفرد الجزائري، لكن ذلك تغير بصورة واضحة وأصبح الفرد الجزائري ينفق مبالغ طائلة من أجل الترفيه والسفر والسهرات والسياحة للتخفيف من حدة الضغوط اليومية، حيث أكد هذا التطور والتبدل في إنفاق المبالغ الطائلة لإشباع الأذواق مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 92%، والإناث بنسبة 89.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 90.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 90.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 89.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 91.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 89.3%.

-ظهور الثراء الفاحش، بعدما كان المجتمع متجانسا إلى أبعد الحدود نشهد اليوم تبدلا كبيرا ومن مظاهر ذلك انتشار المباني والسيارات الفخمة والعقارات الواسعة ومصانع الخواص والأموال المودعة في البنوك، ناهيك عن تبيض الأموال وغيرها من مظاهر الثراء الفاحش، حيث أكد هذا التطور والتبدل وظهور الثراء الفاحش بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 84.9%، والإناث بنسبة 81.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 83.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 82.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 83.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 80.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 84.6%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الرابعة: مستوى التغير في المجال الأسري والقرابي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار"ت"لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (11) يوضح اختبار"ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال الأسري والقرابي

البيانات الإحصائية / المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة"ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال الأسري والقرابي	542	7.55	1.37	4.5	51.76	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 7.55، بانحراف معياري يساوي 1.37، وأن الوسط الفرضي يساوي 4.5، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار"ت"تساوي 51.76 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال الأسري والقرابي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال الأسري والقرابي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-ضعفت الروابط العشائرية مقارنة بالسابق، حيث أكد هذا التغير والتبدل في الروابط العشائرية مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 77.4%، والإناث بنسبة 81.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 77.7%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 84.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 79.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 79.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 81 %.

-تأخر سن الزواج، حيث أكد هذا التغير والتبدل في سن الزواج مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 80.9%، والإناث بنسبة 70.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 75.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 74%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 74.6%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 79.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 69%.

-نقص الزواج من الأقارب، حيث أكد هذا التغير والتبدل في الزواج من الأقارب مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 81.9 ، والإناث بنسبة 78.7%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 81.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 77.6%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 80.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 72.6%.

-تفشت الأسر الصغيرة بدلا من الأسر الممتدة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تفشي هذا النوع من الأسر مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 84.4%، والإناث بنسبة 89.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 86.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 89.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 91.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 85.1%.

-تغيرت طرق تربية الأبناء ومعاملتهم، حيث أكد هذا التغير والتبدل في طرق تربية الأبناء ومعاملتهم مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 88.9%، والإناث بنسبة 89.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 89%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 90.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 89.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 84.5%.

-تزايد نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تزايد نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 98.5%، والإناث بنسبة 98.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 98.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 98.5%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 99%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 100%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 97%.

-وجود مجال لحرية اختيار شريك أو شريكة الحياة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في حرية اختيار شريك أو شريكة الحياة مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 86.9%، والإناث بنسبة 86.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 89%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 83.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 90.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 86.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 82.7%.

-ضعفت سلطة كبار السن على الأبناء والأحفاد، حيث أكد هذا التغير والتبدل سلطة كبار السن مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 71.4%، والإناث بنسبة 79.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 76.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 76%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 74.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 67.3%.

-تزايد نسبة التحكم في إنجاب الأطفال، حيث أكد هذا التغير والتبدل في التحكم في الإنجاب مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 75.9%، والإناث بنسبة 86%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 84.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 79.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 82.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الخامسة: مستوى التغير في المجال الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار"ت"لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

الجدول (12) يوضح اختبار"ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال الاجتماعي

البيانات الإحصائية / المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة"ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال الاجتماعي	542	10.05	1.64	6	57.49	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 10.05، بانحراف معياري يساوي 1.64، وأن الوسط الفرضي يساوي 6، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار"ت"تساوي 57.49 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال الاجتماعي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-الارتباط بين سكان المدن على أساس النفع والمصلحة، حيث ظهرت العلاقات الاجتماعية الظرفية الفائتة التي تنتهي بانتهاء الغرض أو المصلحة، مقارنة بالسابق أين كانت العلاقات الاجتماعية بين الأفراد مبنية على أساس الدم والمصاهرة و تدوم لفترات طويلة قد لا تنتهي إلا بالوفاة وقد تتعدى بعد مفارقة الحياة وتستمر إلى الأبناء، حيث نشهد غياب مجاورة الأخوة والأهل وأبناء العمومة ويتم تفضيل مجاورة أفراد لا نعرفهم وليسوا من الأقارب قد يكون بسبب القرب من مكان العمل أو تحقيق المكاسب، حيث أكد هذا التغير والتبدل في العلاقات مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 78.4%، والإناث بنسبة 84.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة

80.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 85.2 %، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 83.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 76.8%.

-تحسنت الأوضاع المعيشية للناس، حيث نجد أن الكثير من الأسر الجزائرية تحسنت حالتها المعيشية بالموازاة مع توفر متطلبات الحياة، حيث أكد هذا التغير والتبدل والتحسن في الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 8.65%، والإناث بنسبة 70.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 70.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 65.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 76.1%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 68.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 60.7%.

-ظهر التفاوت الطبقي بين الناس، فبعدما كان المجتمع متقاربا ومتجانسا نوعا ما دون وجود حساسيات وتفاوت بين الأفراد، نجد اليوم تشكل طبقات من الضعفاء والأغنياء تكاد تغيب طبقة الوسطى، حيث أكد هذا التغير والتبدل وظهور التفاوت الطبقي مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 82.4%، والإناث بنسبة 84%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 82.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 84.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 2.83%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 83.1%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 83.9%.

-كثرت مجالات اكتساب المكانة الاجتماعية، فبعدما كانت المكانة تكتسب من الحسب والنسب والأصالة أو الانتماء لعرش معين أو طائفة معينة استبدلت اليوم تلك المعايير وأصبح الفرد الجزائري يفضل أن يلقب مثلا بدرجته العلمية أو اسم شهرته التجارية و بحسب مكاسبه ومكانته المالية أو كثرة حجه وزيارته لبيت الله الحرام، حيث أكد هذا التغير والتبدل في المكانة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 84.9%، والإناث بنسبة 90.1 %، سكان المدن الجزائرية بنسبة 86.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 89.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 87.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 86.9%.

-طغت النظرة الفردية في بناء العلاقات بين الأفراد، فبعدما كان المجتمع الجزائري تغلب عليه النظرة الجمعية أو العروشية أو القبلية أو القرابية في تكوين العلاقات بحيث لا يستطيع أن يتحرر منها أي فرد، نشهد اليوم تبدلا كبيرا في تلك المعايير نحو النظرة الفردية وأصبح الكل حر في إقامة العلاقات أو الانغلاق دون توبيخ أو تدخل من الوالدين أو أفراد المجتمع، حيث أكد هذا التغير والتبدل وطغيان النظرة الفردية في بناء العلاقات بين أفراد المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 80.4%، والإناث بنسبة 84.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 82.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 84.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 82.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 81.5%.

-طغيان الجانب المادي على الجوانب الأخرى، فبعدما كان المجتمع الجزائري تغلب عليه الجوانب الروحية نشهد اليوم تبدلا كبيرا وسيادة النظرة المادية بحيث أصبح الكل ينظر للأشياء

بمعيار مادي ويحسب ألف حساب للأشياء المادية دون تغليب النظرة الروحية العقائدية، حيث أكد هذا التغير والتبدل في طغيان الجانب المادي مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 92%، والإناث بنسبة 96.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 93.3 %، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.9.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 98%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 92.3%.

-انتشار المجاملة في المعاملات على أساس المصلحة، فبعدما كان المجتمع يتعامل على أساس الاتحاد والعيش الكريم واتقاء وجه الله، والاقتداء بالسلف الصالح في الأفعال والأقوال والسهر على توريثها إلى الأجيال القادمة، نشهد اليوم تبدلا كبيرا في تلك المعاملات التي اتسمت بالانحلال والتفسخ وعدم الانسجام مع القيم والعادات والتقاليد والتمرد عن الأصل وثقافة الأجداد والآباء، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار المجاملة في المعاملات مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 92%، والإناث بنسبة 95.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 93.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 94.6%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 9.93%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 95.8%.

-تغيرت النظرة إلى الأخلاق وتفشي الحرية الأخلاقية، فبعدما كان المجتمع ينظر إلى الأخلاق بمنظار واحد وهو المعيار الشرعي الموحد في جميع القطر ويعرفه ويتفق عليه الكبير والصغير نشهد اليوم تبدلا كبيرا في التقيد بتلك المعايير والضوابط وتفشت الحرية الأخلاقية في حياة الأفراد وأصبح الكل يريد أن يتصرف بما يحلو له حتى وإن كانت تلك التصرفات تتنافى مع المعايير التي حددها المجتمع،حيث أكد هذا التغير والتبدل في تغير النظرة إلى الأخلاق وتفشي لحرية الأخلاقية مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 90.5%، والإناث بنسبة 89.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 87.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 92.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 90.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 91%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 86.9%

-تغير الاقتداء بالأشخاص، فبعدما كان المجتمع ينظر ويقتدي بالعلماء والمجاهدين ورجال الدين ورجال العلم في الأخلاق والمعرفة والتضحية والشهامة والشجاعة ومجابهة الحق ونصرة الدين وتغليبه، نشهد اليوم تبدلا في الاقتداء بهؤلاء السلف، حيث أكد هذا التغير والتبدل في القدوة مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 73.9%، والإناث بنسبة 76.7%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 73.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 79.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 79.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 78%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 69%.

-تضاؤل كرم الضيافة، فبعدما كان يتميز المجتمع الجزائري برمته بكرم الضيافة نشهد تراجعا في هذه الصفة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في كرم الضيافة مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 65.8%، والإناث بنسبة 64.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 64.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 64.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 64%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 69.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 60.7%.

-انتشار الأمراض الاجتماعية كالرشوة والمحسوبية، فبعدما كان المجتمع الجزائري محافظا سليما لا يعرف مثل هذه الأمراض الاجتماعية الهدامة والسلبية التي تمس بالأخلاق والاقتصاد نشهد اليوم تبدلا كبيرا في تلك المعاملات وتفشت الأمراض الاجتماعية بين العديد من الإفراد ومؤسسات الدولة وأصبح الكثير يتعامل بالرشوة والمحسوبية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار الأمراض الاجتماعية مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 97%، والإناث بنسبة 98%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 98%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 97%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 97.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 98.2%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية السادسة:مستوى التغير في المجال الثقافي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار"ت"لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (13) يوضح اختبار"ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال الثقافي

البيانات الإحصائية / المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة"ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال الثقافي	542	8.97	1.16	5	79.71	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 8.97، بانحراف معياري يساوي 1.16، وأن الوسط الفرضي يساوي 5، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار"ت"تساوي 79.71 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال الثقافي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال الاجتماعي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-انتشار وتزايد الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن، إذ تغيرت ثقافة تقديم الخدمات للزبائن والضيوف من البيوت إلى الفنادق والمطاعم أو المقاهي، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار فنادق والمطاعم بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 4.83%، والإناث بنسبة 88.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 85.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 88.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 92.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 83.1%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 83.3%.

-انتشرت المساكن العصرية بدلا من البيوت المبنية بالطين أو القصب، حيث اختفت الكثير من ثقافة الباء القديم الفوضوي المبنية من الطين والقصب والجبس إلى البيوت العصرية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار المساكن العصرية بدلا من المساكن التقليدية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 95%، والإناث بنسبة 96.8%، سكان المدن

الجزائرية بنسبة 95.7%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 97.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 97%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 94.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 96.4%.

-تنوعت الألبسة وبكثرة، حيث نشهد اليوم تبدلا كبيرا في تلك الثقافة حيث أصبح كل واحد منا يملك العديد من الألبسة وبأعداد هائلة ومتنوعة فهذا لباس شتوي ولبس صيفي ولباس الأفراح ولباس ديني، بعدما كان الفرد الجزائري يكتفي ببعض الألبسة من أجل السترة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تنوع الألبسة وكثرتها بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 98%، والإناث بنسبة 99.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 99.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 98%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 98.5%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 98.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 98.8%.

-ظهرت أذواق خاصة في مجال الترفيه، فبعدما كان الفرد الجزائري يرفه عن نفسه بطرق تقليدية اكتسبها من الأجداد، نشهد اليوم تبدلا كبيرا في تلك الثقافة نتيجة كثرة استعمال الآلات الالكترونية والتنقل بالسيارات وزيارة المواقع الأثرية الموجود بالوطن وخارج الوطن والخروج للمساحات الخضراء والمواقع الموسمية، كذلك البحث عن الجديد من حصص تلفزيونية وأنترنت، حيث أكد هذا التغير والتبدل وظهور العديد من الأذواق الترفيهية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 90.5%، والإناث بنسبة 90.4%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 89.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 92.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 90.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 86.9%.

-تغيرت النظرة إلى تعليم الفتاة، حيث تغيرت النظرة إلى ثقافة تعليم الفتاة بالمجتمع الجزائري وتبدل النظرة القديمة بعدما كان تعليم الفتاة محدودا جدا ولا تتعدى المراحل الابتدائية في تعليمها، نشهد اليوم تبدلا كبيرا في تلك النظرة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تغير النظرة إلى تعليم الفتاة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 84.9%، والإناث بنسبة 91.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 87.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 89.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 82.7%.

-تزايد الاختلافات الدينية والمذهبية، حيث نجد تغيرا كبيرا في الاختلافات الدينية والمذهبية بالمجتمع الجزائري وتبدل النظرة القديمة حول الاعتناق بمذهب واحد وهو المذهب المالكي وخاصة في الفتاوى والمعاملات والذي يعتمده جميع الأئمة نشهد تبلا في تلك الالتزامات وظهور جماعات مختلفة وطوائف يتبنى كل منهم مذهبا معينا ويتصرفون ويفتون إزاءه، ناهيك عن القنوات الفضائية التي تقدم مختلف الفتاوى على الهواء، حيث أكد هذا التغير والتبدل وظهور الاختلافات الدينية والمذهبية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 81.9%، والإناث بنسبة 81.6 %، سكان المدن الجزائرية بنسبة 82%، سكان القرى

الجزائرية بنسبة 81.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 81.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78.6%.

-التخلي عن الكثير من العادات والتقاليد، حيث نشهد تخليا على الكثير من العادات والتقاليد التي كانت سائدة بالمجتمع الجزائري حيث اختفت الكثير من الطقوس التي كانت تمارس في بعض الاحتفالات والأعياد والمناسبات كذلك نفور العديد من الأسر والأفراد الذين كانوا يتبنون تلك العادات ويتمسكون بها، حيث أكد هذا التغير والتبدل والتخلي عن الكثير من العادات والتقاليد بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 84.4%، والإناث بنسبة 85.4%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 84.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 86.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 83.9%.

توفر أماكن الترفيه كالملاعب وحدائق التسلية، ودليل ذلك ثقافة تشييد أماكن اللعب في كل المناطق وكذا أماكن الترفيه كالملاعب وحدائق التسلية والمتنزهات والشواطئ، وتخصص الدولة ميزانيات كبيرة لهذا الجانب، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار أماكن الترفيه والتسلية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 75.4%، والإناث بنسبة 87.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 83.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 82.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 87.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 80.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 81%.

-تغيرت نوعية الأطباق والمأكولات، ونشهد اليوم تغيرا كبيرا في ثقافة الأكل لدى المجتمع الجزائري فبعدما كانت الأطباق محددة نوعا ما وخاصة في لمناسبات والأعراس وكذلك الحياة اليومية للأسر الجزائرية لم نعد نكتفي بنوع واحد على الطاولة بل تجد العديد من الأطباق بتنوعها وأشكالها، حيث أكد هذا التغير والتبدل في نوعية الأطباق والمأكولات بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 86.4%، والإناث بنسبة 94.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 91.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 94.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 94.6%.

-تغيرت بعض المصطلحات في لهجات المجتمع،فبعدما كانت اللهجة ثابتة نوعا ما نشهد اليوم تبدلا كبيرا وتداخلا بين العديد من اللهجات والتي تكون أحيانا غريبة عن مجتمعنا الجزائري، حيث أكد هذا التغير والتبدل في بعض المصطلحات للهجات بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 94.5%، والإناث بنسبة 94.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 93.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 95.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 96.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 94.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 92.3%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية السابعة: مستوى التغير في المجال التربوي والتعليمي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار"ت"لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (13) يوضح اختبار"ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال التربوي والتعليمي

البيانات الإحصائية / المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة"ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال التربوي والتعليمي	542	7.96	1.18	4.5	68.13	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 7.96، بانحراف معياري يساوي 1.18، وأن الوسط الفرضي يساوي 4.5، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار"ت"تساوي 68.13 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال الثقافي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال التربوي والتعليمي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-تدنت نسبة الأمية، أين نشهد تغيرا ملحوظا في تدني نسبة الأمية بالمجتمع الجزائري بعدما كان عدد المتعلمين محدودا وخاصة خلال الأطوار التعليمية المتقدمة أو التخصصات الصعبة والتي تتطلب تكوينا خاصا، أصبح الكثير من الجزائريين يحملون شهادات جامعية ومتخصصة في شتى المجالات والتخصصات، حيث أكد هذا التغير والتبدل في نسبة الأمية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 82.4%، والإناث بنسبة 84%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 83.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 84.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 86.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78%.

-تعمم التعليم في كافة التراب الوطني، بعدما كانت المدارس بمختلف الأطوار التعليمية محدودة وخاصة الجامعات التي تعد على الأصابع نشهد اليوم تبدلا في هذا الجانب وتعمم التعليم في كافة الأقطار وحتى المناطق النائية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وتعميم التعليم في كافة التراب الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 95.9%، والإناث بنسبة 97.4%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 96.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 97.5%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 96%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 96.4%.

-توسعت فرص التعليم أمام المرأة، حيث نشهد اليوم ثورة تعليمية للمرأة، وأصبحت الكثير من الفتيات متعلمات مقارنة بالسابق وما يؤكد ذلك كثرة النساء الخريجات من الجامعات والمعاهد وفي كافة التخصصات العلمية والأدبية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وتوسع فرص التعليم أم المرأة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 95.5%، والإناث

بنسبة 96.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 96.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 97.5%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 95.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 95.8%.

-أصبحت المساواة بين الرجل والمرأة في مجالات التعليم والتوظيف، فبعدما كانت الوظائف حكرا على الرجال دون النساء إلا في مهن محدودة جدا، نشهد اليوم تبدلا وأصبحت المرأة تنافس الرجل في مختلف الوظائف لأن الكثير من الفتيات متعلمات وذات خبرة تؤهلهن لولوج عالم الشغل مقارنة بالسابق، حيث أكد هذا التغير والتبدل في المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتوظيف بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 73.4%، والإناث بنسبة 85.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 80.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 81.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 84.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 79.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 77.4%.

-كثر حاملي الشهادات العلمية في المجتمع الجزائري، أين نشهد تزايد حاملي الشهادات العلمية يوما بعد يوم وكثرة المتخرجين من الجامعات والمعاهد سنويا وبأعداد هائلة، حيث أكد هذا التغير والتبدل وكثرة حاملي الشهادات العلمية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 92.5%، والإناث بنسبة 95.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 95.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 93.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 94.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 95.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 93.5%.

-ارتفاع مكانة الأسرة بحصول أبنائها على الشهادات الجامعية، أين كانت في السابق مكانة الأسرة تكتسب من الحسب والنسب، نجد تبدلا وأصبحت الأسر الجزائرية تفضل دخول أبنائها في كليات الطب ومختلف الكليات التي تعود بالمكانة عليها لتلقب بالأسرة المتعلمة والعريقة بحسب مكانة أبنائها العلمية، حيث أكد هذا التغير والتبدل في مكانة الأسرة عند حصول الأبناء على الشهادات العلمية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 72.4%، والإناث بنسبة 84.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 79.7%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 80.6%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 83.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 80.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 75.6%.

-تعددت مصادر المعلومات وتنوعت في الجانب التعليمي، بعدما كانت المعلومة محدودة بدرجة كبيرة وحكرا على المشايخ والكبار فقط، نشهد اليوم تعددا لمصادر المعلومات وتنوعها في الجانب العلمي وأصبحت متوفرة في جميع المواقع وسهولة الحصول عليها دون شد الرحال، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تنوع مصادر المعلومة وتعددها بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 91%، والإناث بنسبة 96.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 96.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.9%، سكان ناحية الوسط الجزائر بنسبة 93.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 95.8%.

-زالت الفوارق العلمية بين الرجال والنساء، بعدما كانت هناك فوارق كبيرة بين الرجال والنساء وخاصة من الناحية العلمية نشهد اليوم تبدلا كبير في هذا الشأن، أين دخلت المرأة معترك الحياة من أبوابه الواسعة سواء في التعليم أو الطب أو المحاماة وفي السياسة وغيرها من المجالات، حيث أكد هذا التغير والتبدل وزوال الفوارق العلمية بين الرجال والنساء بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 80.4%، والإناث بنسبة 83.7%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 82.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 82.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 87.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.2 %، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 75%.

-امتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكثر من الوالدين، فبعدما كان الوالدين يمتلكون المعلومة والمعرفة لتلقينها لأبنائهم لتحقيق الأهداف المجتمعية وبلوغ التربية المراد تحقيقها ، نشهد اليوم تبدلا في ذلك، أين تعددت الاتجاهات وتحرر الأبناء وطغيان النظرة العلمية التي في الكثير تنعدم لدى الوالدين، حيث أكد هذا التغير والتبدل في امتلاك المعلومة والتعليم لدى الأبناء بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 83.9%، والإناث بنسبة 89.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 87.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 87.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 87.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 75%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الثامنة: مستوى التغير في المجال السياسي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار"ت"لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (14) يوضح اختبار"ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال السياسي

البيانات الإحصائية / المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة"ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال السياسي	542	6.38	1.39	4	39.62	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 6.38، بانحراف معياري يساوي 1.39، وأن الوسط الفرضي يساوي 4، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار"ت"تساوي 39.62 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99 % وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال السياسي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال السياسي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-انتقلت كثير من وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة، حيث تغيرت وظائف العشيرة بالمجتمع الجزائري بعدما كانت هي المرجعية الأساسية والأولى في كافة الأمور الحياتية من خلال

قرارات شيخ العشيرة وخاصة في المشكلات الاجتماعية، نشهد اليوم الكثير من القضايا ترفع إلى مؤسسات الدولة والتي بدورها أضعفت تلك الأدوار، حيث أكد هذا التغير والتبدل في وظائف العشيرة وانتقالها إلى مؤسسات الدولة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 82.4%، والإناث بنسبة 84%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 83.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 84.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 86.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78%.

-استبدال العرف والتقاليد بالقانون في فض الخصومات بين الناس، أين نشهد اليوم تغيرا في فض الخصومات واستبدال فض الخصومات بالعرف إلى اللجوء إلى القانون في كل صغيرة وكبيرة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في فض الخصومات بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 79.4%، والإناث بنسبة 63%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 66%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 80.6%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 84.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 79.1%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78.6%.

-ظهرت النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق، بعدما كان الأفراد يطالبون بحقوقهم بطرق تقليدية تغير ذلك وظهرت النقابات والمنظمات بمختلف المؤسسات العامة والخاصة نتيجة كثرة العمال وتعدد القوانين وتشعبها، حيث أكد هذا التغير والتبدل وظهور النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 82.4 %، والإناث بنسبة 84.5 %، سكان المدن الجزائرية بنسبة 83.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 83.7 %، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 82.7 %، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 91.5 %، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 76.8%.

-دخلت المرأة في المجالات السياسية، بعدما كانت المرأة لا تطرق هذه المجالات سابقا تغيرت أدوارها ودخلت المجال السياسي وبقوة حيث أكد هذا التغير والتبدل ودخول المرأة في المجالات السياسية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 96%، والإناث بنسبة 94.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 94.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 94.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 96.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 94%.

-انتشرت ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية، أين تغيرت النظرة نحو العالم في المجال السياسي وأصبح التتبع الدائم لأخبار العالم السياسية عبر القنوات الفضائية المختلفة ومعرفة سياسات الدول ودور المنظمات العالمية في الحفاظ على السلام، ومتابعة الوقفات التضامنية مع بعض الشعوب المضطهدة تماشيا مع الأحداث السياسية الدولية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية ، كل من المفحوصين الذكور بنسبة 56.3%، والإناث بنسبة 53.4%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 56.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 50%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 55.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 59.3 %، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 47.6%.

-ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام، بعدما كان دور الإعلام محدودا في مجالات معينة وغير موجهة، تغيرت تلك الأدوار وأصبح مقنعا لخدمة أهداف سياسية معينة،حيث أكد هذا التغير والتبدل في ترويج الأفكار السياسية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 92%، والإناث بنسبة 95%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 93.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 94.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 94.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 93.5%.

-تتغير القوانين واللوائح بصفة مستمرة، بعدما كانت القوانين ثابتة نسبيا في السابق، نشهد تغيرا لهذه القوانين بتغير الأوضاع للمجتمع، كتعديل الدستور وقانون العقوبات وقانون الأسرة إضافة إلى قوانين المرور والقوانين الإدارية وقانون العمل التي يوما بعد يوم تصدر مراسيم وقوانين فجائية وتلغي التي سبقتها أو تعدل فيها، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تغيير القوانين بصفة مستمرة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 83.9%، والإناث بنسبة 80.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 80.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 83.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 83.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 80.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 80.4%.

-ازداد وعي الإنسان بحقوقه وواجباته، بعدما كان الفرد الجزائري يجهل الكثير من حقوقه في السابق، انتشر الوعي في جميع المجالات كالجمعيات المدافعة عن الحقوق واللجان والنقابات المطالبة بالحقوق، حيث أكد هذا التغير والتبدل وازدياد الفرد الجزائري ووعيه بحقوقه مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 75.9%، والإناث بنسبة 88%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 85.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 80.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية التاسعة: مستوى التغير في المجال النفسي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار"ت"لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

الجدول (15) يوضح اختبار"ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال النفسي

البيانات الإحصائية / المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة"ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال النفسي	542	6.65	1.27	4	48.64	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 6.65، بانحراف معياري يساوي 1.27، وأن الوسط الفرضي يساوي 4، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار"ت"تساوي 48.64 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات

الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال النفسي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال النفسي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-نقص التعصب القبلي، بعدما كان التعصب أحد مركبات الشخصية التي يتميز بها الأفراد، نشهد انتشار الوعي في جميع المجالات والذي يحد من الاعتراضات من طرف بعض الأفراد أو العروش وسادت حياة التحضر والتمدن، حيث أكد هذا التغير والتبدل حول التعصب القبلي بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 66.8%، والإناث بنسبة 74.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 70.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 74.5%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 70.6%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 69.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 75.6%.

-انتشرت المرونة والتسامح إزاء حرية المرأة، نتيجة تبدل الأفكار القديمة والاتجاهات السائدة واقتناع بعض الأفراد نحو موضوع حرية المرأة بعدما كانت تعامل معاملة حزم وجدية، كما نشهد اليوم أن الفتاة إفتكت مكانتها في بعض المجالات كتكملة الدراسة بدلا من الزواج و أصبح لها الخيار في الكثير من المواقف الحياتية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار المرونة والتسامح إزاء حرية المرأة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 67.8%، والإناث بنسبة 73.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 70.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 73.5%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 77.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 68.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 67.9%.

-انتشرت الاستقلالية الشخصية بدلا من الاعتماد على الأهل والأقارب، بعدما كان الفرد يعتمد كثيرا على الأهل والأقارب ومشورتهم للاستفادة من خبرتهم وتجاربهم في الحياة، نشهد اليوم بأن الفرد أصبح يعتمد على نفسه ويخوض غمار الحياة لوحده وبتجربته الخاصة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في انتشار الاستقلالية الشخصية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 80.9%، والإناث بنسبة 76.4%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 78.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 77.6%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 82.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 77.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 73.2%.

-انتشرت الأمراض النفسية والعصبية، أين كانت تلك الأمراض تكاد تنعدم سابقا و لا يؤمن بها المجتمع إلا نادرا، نشهد اليوم انتشار الأمراض النفسية والعصبية بنسب عالية وخاصة المتوافدين على العيادات النفسية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار الأمراض النفسية والعصبية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 95%، والإناث بنسبة 95.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 95.7%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 94.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 95.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 96.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 94%.

-اتسعت معدلات الانحرافات، بعدما كان المجتمع متماسكا تخلوا منه الانحرافات الاجتماعية، نشهد اليوم انتشارا واسعا في تلك الانحرافات كالإجرام والانتحار وتعاطي المخدرات بنسب عالية

وخطيرة تدق ناقوس الخطر، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار معدلات الانحرافات كالجرائم وحالات الانتحار بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 91%، والإناث بنسبة 93.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 92.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 91.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 91.7%.

-سهولة التكيف مع الأشياء والمخترعات الجديدة، بعدما كان الأفراد يرفضون الجديد لصعوبة التكيف معه، نشهد اليوم إقبال الأفراد على كل جديد وسهولة التكيف معه مثل المخترعات والآلات المنتشرة في كل مكان وفي كل البيوت والتي باتت مطلوبة من طرف الجميع لتيسير الحياة،حيث أكد هذا التغير والتبدل وسهولة التكيف مع الأشياء والمخترعات الجديدة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 74.9%، والإناث بنسبة 84.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 80%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 82.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 83.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 75%.

-عدم تقبل الجيل القديم للجيل الجديد، فبعدما كانت الأجيال تكن لبعضها الاحترام والوقار في السابق، نشهد اليوم الجيل القديم يسخط على الجيل الذي يليه وينعته وينظر إليه بنظرة السخرية وخلق نوع من صراع الأجيال سواء في العمل أو في التعليم وغيرها من المجالات، حيث أكد هذا التغير والتبدل وعدم تقبل الجيل القديم للجيل الجديد بالمجتمع الجزائري كل من المفحوصين الذكور بنسبة 82.4%، والإناث بنسبة 84.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 82.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 85.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 78.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 85.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 88.1%.

-تفشي القلق والتوتر، إذ لم تكن تلك المظاهر موجودة سابق نشهد اليوم انتشار واسع لمظاهر القلق والتوتر والحيرة لدى أفراد المجتمع الجزائري والتي لم يسلم منها حتى الأطفال الصغار لدرجة أصبح العصر يسمى بعصر القلق، حيث أكد هذا التغير والتبدل وتفشي القلق والتوتر بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 91.5%، والإناث بنسبة 90.7%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 90.7%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 89.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 96.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 86.3%.

خاتمة وتوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها والتي في مجملها ترمي إلى توضيح طبيعة التغير الاجتماعي الحادث بمجتمعنا الجزائري، بناءا على ذلك يمكن القول أنه حدث تغير كبير وواسع النطاق وعميق مس جميع وشرائح المجتمع بمختلف مناطقه وفي جميع المجالات والأصعدة التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والأسرية والقرابية والتعليمية والتربوية والنفسية والاجتماعية والثقافية، لهذا تساهم معرفة التغير الاجتماعي وتفيد في نواح عديدة يستفيد منها المجتمع بمختلف مؤسساته وهيئاته وصولا إلى تحقيق حراك اجتماعي لذا يمكن أن نورد جملة من التوصيات:

-وضع برامج على جميع الأصعدة التربوية والصحية والتنموية وذلك من أجل الحفاظ على موروثنا الثقافي وبلوغ النضج الاجتماعي لدى الأفراد بدلا من التصدي الغير ناضج والغير محسوب ، قد يؤدي إلى التعصب أو انصهار هوية المجتمع وثقافته من جهة وظهور الصراعات الهدامة داخل المجتمع الواحد.

-ضرورة تفعيل تلك البرامج على جميع الأصعدة وبشتى الوسائل، لمواكبتها للتغيرات الحادثة، كوقاية من تداعيات وإفرازات تلك الظاهرة، لأن التغير الاجتماعي يؤثر على حياة الأفراد بشكل مباشر قد يكون في كثير من الأحيان أكثر عنفا، جراء عدم تهيئة أفراد المجتمع.

-توسيع دائرة البحث العلمي المتخصص في ظاهرة التغير الاجتماعي، وتشجيع الباحثين ومراكز البحث للغوص في أعماق الظاهرة لرصد تغيرها ومآلها.

قائمة المراجع:

1. أسامة ربيع أمين(2008)، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام SPSS، جامعة المنوفة، القاهرة.
2. إيهاب عبد السلام(2013)، تحليل البرنامج الإحصائي spss، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
3. إسماعيل الفقى(2013)، التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام spss- win، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض.
4. بوحفص عبد الكريم(2011)، أسس ومناهج البحث في علم النفس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. بشير معمرية(2007)، القياس النفسي وتصميم أدواته، ط2، منشورات الحبر، الجزائر.
6. لوري علي عبد الرحمان(2000)، دليل الباحث للتوثيق في البحوث والدراسات التربوية وفقا لدليل ج ع ن الأمريكية APA.
7. مقدم عبد الحفيظ(2003)، الإحصاء والقياس النفسي والتربوي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

إصلاح الإدارة التربوية بالمغرب: تعزيز للقدرات القيادية في غياب استقلالية المؤسسة التعليمية

Reforming educational administration in Morocco: strengthening leadership capacities in the absence of independent educational institutions.

د.عبــد المجيـــد شفيـــق، أستاذ بسلك الثانوي التأهيلي وزارة التربية الوطنية- المغرب.

ملخص :يهدف هذا المقال إلى إبراز أهمية الإدارة التربوية، باعتبارها مدخلا أساسيا لتفعيل وأجرأة وتطوير الأهداف التعليمية، حيث تركز الدراسة على مديري المؤسسات التعليمية باعتبارهم قادة تربويين، بالنظر للدور المحوري لهذه الفئة ضمن سيرورة العملية التعليمية. وذلك من خلال تحليل شروط ومعايير إسناد منصب مدير مؤسسة تعليمية، ومدى فعالية هذه الشروط في خلق قيادات تربوية قادرة على التخطيط والتجديد والتكيف مع المتطلبات الجديدة للمؤسسة التعليمية، إضافة إلى الوقوف على أهم الإصلاحات التي عرفتها الإدارة التربوية ببلادنا،وإلى أي حد استطاعت إضفاء طابع المهننة على العمل الإداري، بما يُساهم في الإنتقال من منطق المدير الذي يطبق المذكرات وينفذ القرارات إلى منطق القائد المجدد والمبتكر، والحامل لرؤية تطويرية وتجديدية للمؤسسة التعليمية. ليخلص المقال إلى أن تكوين الإدارة التربوية لا يكفي لخلق قيادة فاعلية وقادرة على خلق التغيير داخل المؤسسات التعليمية، بل يقتضي ذلك تخويلها صلاحيات حقيقية، ومنح المؤسسة التعليمية استقلالية أكبر.

الكلمات المفتاحية: الإدارة التربوية، القدرات القيادية، الإستقلالية، المهننة.

Abstract: This article aims to highlight the importance of educational management, as an essential input for the operationalization and development of the educational objectives, the study focuses on directors of educational institutions as educational leaders, given the crucial role of this group in the process of education. The study analyzes the prerequisites and criteria for assigning the position of a Director of an educational institution, and the effectiveness of these conditions in the creation of educational leaders capable of planning, renewing and adapting to the new requirements of educational institutions. The study identifies the most important reforms that the Moroccan department of education has undertaken to identify the extent to which administrative work has been professionalized and contributed to a transition from a vision of applying memos and implementing administrative decisions to a vision based on innovation, creation and development of the educational institution. The article concludes that the formation of the educational administration is not enough to create a leadership that is effective and capable

of creating change within the educational institutions, but it also requires more power, autonomy and independence.

Keywords: Educational administration, Leadership capacities, Independence, Professionalized.

مقدمة:

مما لاشك فيه أن منظومة التربية والتكوين تمثل أداة حيوية في مختلف المجتمعات، فالتربية هي المدخل الأساسي لتحقيق التنمية البشرية الشاملة، ولئن كانت المؤسسة التعليمية هي أداة أساسية للنهوض بالمجتمع في مختلف المجالات، فإن الإدارة التربوية هي المدخل الأساسي لتفعيل وأجرأة وتطوير الأهداف التعليمية، وجعلها تواكب حاجيات المجتمع وتطلعاته.

والإدارة التربوية في عصرنا الحالي، لم تعد تلك العملية التقنية القائمة على تطبيق المذكرات والأوامر الفوقية، بل أصبحت مهامها متشعبة، تقتضي التجديد والإبتكار والتعامل مع وضعيات مختلفة. الشيء الذي يستدعي تكوينا لأطر الإدارة التربوية في حقول معرفية وعلمية متعددة، واعتماد أساليب ومقاربات جديدة في تدبير المؤسسة التعليمية.

وإذا كانت هذه الأخيرة تشكل فضاء للتفاعل والتواصل بين مجموعة من المكونات (بشرية، مادية ....)، فإن الإدارة التربوية تمثل الخيط الناظم والحلقة الرابطة لنجاح هذه المكونات على اختلافها. داخل هذه المكونات، تحضر أهمية ومكانة مدير المؤسسة التعليمية، اعتبارا للدور المحوري الذي يتبوأه ضمن سيرورة العملية التعليمية. دور حتم على كل من يتقلد هذا المنصب أن يكون مؤهلا وحاصلا على التكوين اللازم لتحمل هذه المسؤوليات، ومواجهة التغيرات والتحولات المعاصرة التي أصبحت تطال المنظومة التربوية ككل. وفق ذلك غدا أمرا ملحا إعادة النظر في المعايير المعتمدة لشغل هذا المنصب، وعليه فإن مبتغانا من خلال هذا المقال هو أن نستجلي واقع ومآل الإدارة التربوية بالمغرب، علاوة على رصد وتحليل نصيبها من الإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين، وخاصة الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الاستعجالي، ومدى تحديثها بما يتماشى وتثبيت حكامة جيدة في المؤسسة التعليمية. فماذا يقصد بالإدارة التربوية؟ وما هي معايير وشروط إسنادها؟ وما نصيبها من الإصلاحات التربوية الأخيرة؟ وإلى أي حد استطاعت هذه الإصلاحات النهوض بالإدارة التربوية، وتعزيز القدرات التدبيرية لتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية؟

أولا.الإدارة التربوية، اختيار القيادات التربوية بين ثقل المهام ومعايير الإسناد

1.الإدارة التربوية: محاولة للتحديد:

بديهي أن يشترط الحديث عن الإدارة التربوية بالمغرب، البحث عن ماهية الإدارة نفسها. وبالرجوع إلى بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، نجد أن الإدارة managementهي "مجموعة من الأنشطة المندمجة والمتلازمة التي تعمل على استدراج مجموعة من الوسائل المادية والبشرية والمالية والمنهجية، من أجل إنتاج خدمات مفيدة اجتماعيا واقتصاديا"(عبد العزيز دادي، 2014، ص13-14). وتعني أيضا توجيه نشاط مجموعة من الأفراد نحو هدف معين، من خلال تنظيم جهود الأفراد وتنسيقها وحفزها واستثمارها بأفضل السبل، للحصول على أفضل النتائج(محمد عوض الترتوري، محمد فرحان القضاة، 2006، ص14).

والإدارة التربوية، هي فرع من الإدارة العامة للدولة والمجتمع، وهي العملية التي يُدار بها نظام التعليم في مجتمع ما، وفقا لإيديولوجيته وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع من التعليم. وتكمن أهمية الإدارة التربوية في كونها إحدى الأدوات الرئيسية لنجاح وتقدم النظام التربوي بكامله، كما تلعب دورا مهما في ترجمة الأهداف التربوية والفلسفة التربوية إلى واقع عملي ملموس.

وقد تم تعريف الإدارة التربويةبأنها "تنظيم جهود العاملين وتنسيقها لتنمية الفرد تنمية شاملة في إطار اجتماعي متصل به وبدويه وببيئته"(محمد عوض الترتوري، محمد فرحان القضاة، 2006، ص14). كما عُرفت أيضا بكونها "علم وفن تسيير العناصر البشرية داخل المؤسسات التعليمية، ذات الأنظمة واللوائح التي تسعى تحقيق أهداف معينة، بوجود تسهيلات وإمكانيات مادية في زمان ومكان محددين"(عزيز التيجيتي وخاليد بنيشو، 2009، ص11).

وفي تعريف آخر تبدو الإدارة التربوية بمثابة "الكيفية التي يدار بها التعليم في دولة ما، وفقا لإيديولوجية المجتمع والاتجاهات الفكرية والتربوية السائدة فيه حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه، نتيجة تنفيذ السياسة المرسومة له(امحمد عليلوش، 2007، ص129)، ويذهب أحد الباحثين(عبد الكريم غريب، 2006، ص34)، إلى اعتبارها عملية أو مجموع العمليات التي تم بمقتضاها تعبئة القوى الإنسانية والمادية وتوجيهها توجيها كافيا، لتحقيق أهداف الجهاز الذي توجد فيه. وفي هذه العملية لا تكون السلطة احتكارا لفرد أو مجموعة من الأفراد، وإنما توزع مع ما يوازيها من مسؤوليات على مجموع الأفراد في الجهاز الإداري بطريقة ديمقراطية.

وباختلاف هذه التعاريف، فإنها تتفق على كون الإدارة التربوية عبارة عن مجموعة من العمليات تعنى بأنشطة مختلفة، منها التنظيم، التنسيق، التوجيه، يقوم بها مجموعة من الموظفين مع موارد معينة لتنفيذ السياسة التربوية، حيث ركزت التعاريف على:

- توجيه الجهود وتنظيمها وتنسيقها، من أجل تحقيق أهداف المدرسة.
- عملية تعبئة القوى الإنسانية وتوجيهها.
- عملية تركز على تنفيذ السياسة التربوية.
- أن الإدارة التربوية علم وفن، مرتبط بالعناصر البشرية، وباعتبارها علما فهي تحتاج إلى المعرفة والدراية والمهارات التقنية التييتطلبها التدبير اليومي للمؤسسة. أما الجانب الفني فيتجلى في الأسلوب الخاص الذي ينهجه مدير المؤسسة في التسيير والتدبير وحل المشكلات، وهذا يتطلب الموهبة الشخصية والخبرة والإبداع، ومدى قدرته على التجديد والاجتهاد.

وهناك تداخل كبير بين مفهوم الإدارة التربوية وبعض المفاهيم الأخرى، كالإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، بحيث نجد هذه المفاهيم تستعمل أحيانا للدلالة على نفس المعنى. وهو تداخل راجع إلى ترجمة بعض الكتابات من لغات أجنبية وخاصة الانجليزية، حيث يتم نقل المفهوم عن كلمة Education التي تجري ترجمتها بمعنى التربية تارة، وبمعنى التعليم تارة أخرى.

وبالرغم من أن بعض الدراسات التي تناولت الإدارة التربوية، تشير إلى الإختلاف بين هذه المفاهيم، إلا أن المنظومة التربوية المغربية تستعمل مفهوم الإدارة التربوية من خلال النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. ويقصد بها طاقم إدارة المؤسسة التعليمية تحت إشراف

رئيس المؤسسة (عزيز التيجيتي وخاليد المير، 2009، ص13)،وبهذا المعنى فمصطلح الإدارة التربوية مرادف للإدارة المدرسية.

ودون الخوض في حيثيات تلك الاختلافات ودرءا لكل لبس محتمل، فإننا نستعمل في هذه الدراسة مفهوم الإدارة التربوية بدل الإدارة التعليمية، وذلك للدلالة على الطاقم الإداري داخل المؤسسة التعليمية، وخاصة مديرها. وهو ما يتماشى مع الإتجاهات التربوية الحديثة التي تفضل استخدام كلمة تربية على كلمة تعليم. وفي هذا السياق سوف نركز بالأساس على المدير باعتباره قائدا تربويا للمؤسسة. فماذا يقصد بالقيادة التربوية؟

القيادة التربوية:

بالرجوع إلى أهم التعاريف التي صادفناها حول مفهوم القيادة التربوية، نجد تداخلا بين القيادة والإدارة، إن على مستوى إدارة المؤسسة المدرسية وإن على مستوى إدارة الفصل الدراسي وقيادته. وقد ورد مفهوم القيادة التربوية في المنهل التربوي(العربي فرحاتي،2011، ص375) من حيث هي "مجموعة العمليات التي يتم بمقتضاها تعبئة القوى الإنسانية والمادية، وتوجيهها توجيها كافيا لتحقيق أهداف الجهاز الذي توجد فيه، وذلك باتخاذ قرارات تقوم على أساس تقديرات حقيقية للنتائج التي تمكن من القيام بأعمال معينة"، وعرفت القيادة التربوية بكونها "جعل كفاءة الأفراد تخدم الجماعات المدرسية، واتخاذ المبادرة في تقديم الأفكار والاقتراحات وتنشيط وتسهيل الاتصالات بين مكونات المجتمع المدرسي، وعدم اقتصارها على السلطة القانونية"(المصطفى لخصاضي، 2000، ص12) كما تم تعريف القيادة التربوية بأنها " تنسيق جهود العاملين التربويين وتنسيقها لتنمية الفرد تنمية شاملة في إطار اجتماعي متصل به وببيئته"(عبد الرحمان عياصرة، 2006، ص35).

وذهب أحد الباحثين إلى اعتبار القيادة التربوية، سلوك يقوم به رئيس المؤسسة التعليمية لتوجيه نشاط مجالس المؤسسة، والأساتذة والمتعلمين والشركاء لتحقيق رسالة المدرسة(عزيز التجيتي، خاليد بنيشو، 2009، ص96)، كما تم تعريفها بكونها مجموعة العمليات التي يتم بمقتضاها تعبئة القوى الإنسانية والمادية، وتوجيهها توجيها كافيا لتحقيق أهداف الجهاز الذي توجد فيه (عبد الكريم غريب، 2006، ص37).

تأسيسا على ذلك، فالقيادة التربوية هي مختلف السلوكات والتصرفات التي يقوم بها مدير المؤسسة التعليمية باعتباره قائدا تربويا، لتوجيه جهود المدرسين والمتعلمين ومجالس المؤسسة ومختلف الشركاء، وتحفيزهم وبعث النشاط في نفوسهم للعمل التشاركي، بهدف تحقيق أهداف المؤسسة التربوية، وبهذا المعنى فالقيادة التربوية هي كفاية يتفاعل فيها العلم والمعرفة بالفن، فالقائد التربوي يحتاج إلى سلطة معرفية، وسلطة شخصية نابعة من قدرته على التأثير في المجتمع المدرسي وكسب ثقته. فإلى أي حد يتوفر رئيس المؤسسة التعليمية المغربية على الكفايات اللازمة للقيادة ؟

2.قائد المؤسسة التعليمية بين ثقل المهام ومعايير الإسناد:

تتكون الإدارة التربوية بما هي جهاز تنظيمي مكلف بمسؤولية تنظيم فضاءات التعلم، من نظام هرمي تراتبي يرأسه المدير، باعتباره رئيسا للمؤسسة حسب صفته التشريعية، ومن أطر أخرى

مساعدة تختلف باختلاف الأسلاك التعليمية، حيث تتكون الإدارة التربوية بمرحلة الثانوي التأهيلي، علاوة على المدير من ناظر، ومدير الدراسة في حالة توفر المؤسسة على أقسام تحضيرية لولوج المعاهد والمدارس العليا، وعلى رئيس الأشغال بالنسبة للمؤسسات التقنية، وحارس أو حراس عامون للخارجية، وحارس عام للداخلية في حالة توفر المؤسسة على أقسام داخلية أو مطاعم مدرسية(عزيز التيجيتي وخاليد بنيشو، 2009، ص54).

وما دام الحديث في هذا المقال يركز على القيادات التربوية داخل المؤسسات التعليمية بسلك الثانوي التأهيلي، ينبغي الإشارة إلى أن مدير المؤسسة التعليمية في النظام التربوي المغربي لا يتوفر على إطار خاص، وإنما هو مدرس مكلف بمهمة الإدارة التربوية، ويمكن أن يعود إلى مهمته الأصلية، أي التدريس في حالة إعفائه من المهمة الإدارية، إما بطلب منه وإما لسبب غير ذلك(حماني أقفلي، 2014، ص79).

وبإحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، أصبح من بين اختصاصاتها تكوين أطر الإدارة التربوية، ومن المنتظر أن يضفي ذلك طابع المهننة على الإدارة التربوية، من خلال مراجعة طريقة التوظيف والتكوين والتقويم، وذلك بإعادة النظر في أدوار المدير ومهامه ومؤهلاته المهنية، نظرالمكانتهالمهمة في النسق الإداري التربوي، وتشعب مهامه بين المجال الإداري والمالي، والتربوي، علاوة على المجال الاجتماعي(خالد المير، ادريس قاسمي،2011، ص214).

إن الحديث عن مهام ووظائف مدير المؤسسة التعليمية، قد يصعب حصرها، خاصة في ظل التطور الذي أصبحت تعرفه منظومة التربية والتكوين، وتُبين فعلا جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه. فتعدد مهام أطر الإدارة التربوية ومجالات تدخلها، يجعل من عملية التدبير أمرا يستوجب تكوينا وخبرة في مختلف الميادين المرتبطة بمجال التربية، والإلمام بمجموعة من المقاربات التي تنهل من حقول معرفية مختلفة(مناهج وعلوم التدبير الحديثة، علوم التربية، إلمامه بقواعد وأصول الإدارة...)، كما تتطلب من رئيس المؤسسة الاعتماد على الأساليب الحديثة في التدبير المرتكز على التخطيط والتنظيم والقيادة، فضلا عن التوفر على مهارات المرونة والتشخيص والتعاقد، واعتماد ثقافة جديدة تساعد على إرساء قواعد التدبير الجماعي التشاركي، واستيعاب أكبر وأعمق لمضامين النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للمؤسسات التعليمية.

أمام ثقل وتعدد المهام الموكولة لرئيس المؤسسة التعليمية، نجد أنفسنا أمام تساؤل مشروع حول معايير إسناد مهمة الإدارة التربوية (رئيس المؤسسة) ببلادنا؟ وما نصيبها من الإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين بالمغرب؟

3.معايير وشروط اختيار القيادات التربوية:

إذا كان إسناد مهام الإدارة التربوية، يقتصر على الأطر التربوية بالمؤسسات التعليمية، فقد تم توسيع دائرة الأطر التي يمكنها الترشح لهذه المهام، حيث تقوم وزارة التربية الوطنية بإصدار مذكرة سنوية توضح شروط إسناد منصب مدير بمؤسسات التربية والتعليم العمومي، وكذا المعايير المعتمدة. وقبل الوقوف على هذه المعايير، لا بد من الإشارة إلى غياب نص موحد حول شروط الإلتحاق بمهام الإدارة التربوية، فغالبا ما تُسند هذه الأخيرة عن طريق الإلحاق، أو عن

طريق لائحة الأهلية أو بواسطة مباراة(مصطفى مقبول، 2013، ص60)، حيث جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين أنه " يشترط في المدير أن يكون قد نال تكوينا أساسيا في مجال الإدارة التربوية"(الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 2000)، وفي النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، نجد على أنه يتم التكليف بمهام الإدارة التربوية بعد التقيد في لائحة الأهلية، التي توضع كل سنة من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية، والخضوع لتكوين خاص.

وعموما فإن إسناد مهمة مدير مؤسسة تعليمية، ظل يعتمد على طرق وأساليب تقليدية، تقوم في الغالب على الانتقاء في إطار حركة إدارية تراعى فيها مواصفات، هي بمثابة عناصر تقديرية(خالد المير، ادريس قاسمي، 2011، ص384). ومن هذه المواصفات، المعلومات والمؤهلات المهنية المرتبطةبالشهادات الجامعية المواظبة والسلوك، الفعالية والإنتاج والقدرة على التجديد والابتكار.

وبعد الانتقاء الأولي يتم إجراء مقابلة شفوية مع المترشحين اعتمادا على معايير منها،تقويم أهلية المترشح ومؤهلاته من خلال المواظبة والسلوك والهندام، إضافة إلى مؤهلات القيام بالمهام المطلوبة، ثم الأقدمية العامة والأقدمية في المنصب الحالي.

والوقوف عند تحليل هذه الشروط، يضع أكثر من سؤال حول موضوعية هذه المعايير ودقتها، فاعتبار عنصر الأقدمية مثلا كشرط أساسي لولوج منصب مدير مؤسسة تعليمية أمر فيه نظر، فعنصر الأقدمية في نظرنا لا يعني دائما وفرة الخبرة بالنسبة للمشارك في شغل هذا المنصب، إذ في كثير من الأحيان يتم اختيار المنصب الإداري بهدف الابتعاد عن مسؤولية القسم، وما يرافق ذلك من إرهاق للمدرس. كما أن هذا المعيار قد يحرم النظام التعليمي من الاستفادة الكاملة من الكفاءات الشابة التي لا تتوفر على الأقدمية المحدد(المصطفى لخصاضي، 2000، ص22).من جهة أخرى تتحدث المذكرات عن نقطة الإستعداد للقيام بالمهام الإدارية، من إلمام بالقوانين المدرسية، والقدرة على التنظيم وروح المسؤولية، والمبادرة والمساهمة في الأعمال الإدارية والتربوية بالمؤسسة، وهذا يطرح مشكل قياس وضبط هذه المعايير إجرائيا.

بالإضافة إلى هذه المعايير، فقد تمت مراجعة الشروط المعتمدة في إسناد مناصب الإدارة التربوية ابتداء من سنة 2004. وهكذا أصبح الحصول على منصب مدير مؤسسة تعليمية، يتطلب إعداد مشروع تربوي من طرف المترشح، ثم يتم تنظيم انتقاء أولي بين المترشحين، وإجراء مقابلة شفوية على مستوى الأكاديمية(خالد المير، ادريس قاسمي،2011، ص386)، حيث يخضع المرشحون لتقلد مهام مدير مؤسسة تعليمية، إلى انتقاء أولي على الصعيد المركزي طبقا للمعايير المحددة من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية، وبعد ذلك يتم إجراء مقابلات على صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ترتكز أساسا على تقديم مشروع من طرف المترشحين، يشمل تصوراتهم لتدبير المؤسسة التعليمية(عبد الفتاح ديبون، 2008، ص200).

وبعد إسناد المهمة، تخضع الأطر المكلفة بمهام الإدارة التربوية لتكوين خاص، يشمل الجانب النظري والميداني والذاتي، حيث ينظم التكوين النظري تحت إشراف مديري مراكز التكوين، التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية، ويستغرق التكوين النظري مائة وخمسين ساعة على الأقل، موزعة على ست دورات تكوينية. أما التكوين الميداني يتم تنظيمه بالأكاديميات

الجهوية للتربية والتكوين أو بمصالحها الإقليمية، ويستغرق خمسة أسابيع خلال السنة الدراسية التي يتم فيها التكوين النظري (عبد الفتاح ديبون،2008، ص202)، وينتهي التكوينين بتكوين ذاتي يقوم من خلاله المستفيد من التكوين على إعداد تقرير عام، يجسد تكوينه الذاتي ويعكس تجربته وملاحظاته حول التكوين النظري والميداني، كما يمكن أن يتضمن هذا التقرير اقتراحاته الخاصة لتحسين وتطوير مستوى التكوين الخاص بأطر الإدارة التربوية (عزيز التجيتي، خاليد بنيشو، 2009، ص69).

لكن تبقى هذه الطريقة نفسها غير فعالة، بالنظر إلى المهام المتشعبة والمعقدة لمديري المؤسسات التعليمية، وأيضا إلى تكوينهم المتواضع. فكثرة المهام وثقل المسؤولية الملقاة على عاتق مدراء المؤسسات، وغياب شروط تحقيق الإنجاز التدبيري (وعي قيمي، تكوين ميداني)، يجعل من مهام المدير عملا يتجاوز حدود إمكاناته الذاتية، أي قدرته على قيادة المؤسسة التعليمية اعتمادا على تجربته الذاتية فقط، والمكتسبة لديه على المستوى الميداني اليومي والمفتقرة إلى الخبرة النظرية، ويزيد من تعقيد الأمر استمرارية سيادة العقليات المحافظة في تسيير المؤسسات التعليمية وانزواؤها في سكونية مزمنة. ويتضح ذلك في الصورة السائدة حول الإدارة التربوية التي يتم اختزالها في شخص مديرها فقط، في غياب نظرة تشاركية في التدبير.

هذه الوضعية تحتم أكثر من أي وقت مضى، تحديث وإصلاح إدارتنا التربوية بخلق إطار جديد داخل الهيئات المشتغلة في المدرسة العمومية، يُمكن من مهننة العمل الإداري التربوي، ويجعل من مدير المؤسسة التعليمية إطاراً إداريا ملتزما ومسؤولاً. فمهمة مدير المؤسسة التعليمية يجب تعويضها بمفهوم مهنة مدير أو قائد تربوي، وهذا له أكثر من دلالة في تحديد نمط التدبير، لأنه يتطلب تحولا نوعيا في مقاربة مفهوم الإدارة، بدءا من المدخلات ومواصفات المديرين ومسؤولياتهم، والإمكانيات التي يمكن إتاحتها لهم لممارسة مهامهم. ولعل ذلك ما أشار إليه تقرير المجلس الأعلى للتعليم، في إجابته عن الإجراءات التي يمكن القيام بها للنهوض بأوضاع المؤسسة التعليمية ببلادنا، حيث جاء في التقرير " يتعين التعجيل بتكوين جيل جديد من مديري المؤسسات التعليمية، وحفزهم من أجل مصلحة المؤسسة التعليمية. وفي جميع الحالات فإن مهنة مدير المؤسسة التعليمية، لا يمكن أن تظل من الآن فصاعدا مهمة لإنهاء المسار المهني، أو بديلا عن العمل داخل الفصل الدراسي.

لقد أشار تقرير المجلس الأعلى للتعليم، إلى النقائص التي لا زالت تطبع تدبير المنظومة التربوية، وطرح بدائل لتجاوزها من خلال تطوير آليات القيادة كأساس لتفعيل الحكامة المحلية، وتطبيقاللا تركيز الإداري بغية تفعيل سياسة القرب بهدف عقلنة التدبير (المجلس الأعلى للتعليم 2008، ص69).

ونظرا لأهمية التكوين، وتحديثا لأدوار مهام مدير المؤسسة التعليمية، واستكمالا لأوراش إصلاح المنظومة التربوية، فقد تم وضع إطار خاص بمدراء المؤسسات التعليمية ابتداء من الموسم الدراسي 2015/2014، وأصبح ولوج مهنة مدير مؤسسة تعليمية يمر عبر مباراة، تمكنه من ولوج سلك تكويني خاص لمدة سنة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين (سلك تكوين أطر الإدارة التربوية)، يختتمه بامتحان تخرج وشهادة مهنية. وبالرغم من أن تكوين أطر الإدارة

التربوية ليس جديدا، حيث كانت تستفيد من تكوين كل سنة في إطار تنظيم الحركة الإدارية، إلا أن ما يميز التكوين الحالي هو أنه أصبح يخضع لمقتضيات تنظيمية جديدة، سواء من حيث الولوج أو مجريات التكوين أو الشواهد، في إطار سلك خاص بتكوين أطر الإدارة التربوية(مصطفى مقبول، 2013، ص55).فإلى أي حد سيمكن هذا الوضع الاعتباري من تمهين العمل الإداري، وتأهيل المدير لقيادة قاطرة المؤسسة التعليمية، وتطوير أداء العملية التربوية؟

قبل الإجابة على هذه الأسئلة، نتوقف عند مسار تطور الإدارة التربوية بالمغرب من خلال الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية.

ثانيا. الإصلاحات التربوية وحكامة الإدارة التربوية:

عرفت المنظومة التربوية المغربية دينامية إصلاحية منذ فجر الاستقلال، توجت بعشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ومن بعده البرنامج الإستعجالي، ثم الرؤية الاستراتيجية 2015 ـــ 2030، وهي دينامية تتوخى تحقيق إصلاح تربوي وتعليمي شامل وفق مقاربة نسقية تشمل مختلف عناصر المنظومة التربوية. والإدارة التربوية باعتبارها من بين أهم عناصر هذا النسق التربوي، يشكل إصلاحها مدخلا رئيسيا لنجاح الإصلاحات التربوية.

فالإدارة التربوية تمثل بيئة إدارية مفتوحة على ما حولها، وتمتاز بديناميكية تجعلها تواكب التغييرات البيئية المحلية والعالمية، وتحاول أن توازن ما بين متطلباتها واحتياجات المجتمع الذي تعيش فيه، فهي بحاجة إلى تحديث أساليبها باستمرار، وتحسين أدائها لمسايرة التطورات والاستجابة لمتطلبات المؤسسة في علاقاتها بالمجتمع. فما هو نصيب الإدارة التربوية من الإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين بالمغرب؟

1.الإدارة التربوية من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

لقد ظل موضوع الإدارة التربوية بعيدا عن الإصلاحات التي شهدتها المنظومة التربوية المغربية، ولم ينل حظه الكافي سواء على مستوى الكتابات أو الإصلاحات التربوية، حيث تم التركيز على البرامج والبيداغوجيات والسياسات التعليمية عامة، وظلت الإدارة التربوية حبيسة النظرة التقليدية، المتمثلة في لعب دور الوساطة بين طاقم التدريس والإدارة المركزية. وهو ما جعل المديرين ولعقود يقصرون دورهم على تلقي الأوامر وتنفيذها، حيث نجد المدير ينزع إلى التقليد بحرفية النصوص والمذكرات والمناشير، دون أدنى اجتهاد في التعامل مع مقتضياتها.

وبالعودة إلى أوراش الإصلاح الذي عرفته المنظومة التربوية المغربية في العقد الأخير، والذي يؤطره الميثاق الوطني للتربية والتكوين، نجده يطرح مسألة التدبير الإداري والتربوي للمؤسسات التعليمية، بهدف تحسين وتطوير أدائها بما يتماشى والتطورات التي تعرفها المنظومة بشكل عام، وذلك من خلال إرساء أساليب تدبيرية حديثة، والارتقاء بالقدرات والكفايات التدبيرية لأطر الإدارة التربوية، عبر تكوينها والرفع من قيمتها الاعتبارية، بهدف تجويد العمل الإداري والرقي بمستوى الخدمات التعليمية عموما.

لقد تناول الميثاق الوطني للتربية والتكوين الإدارة التربوية، من خلال حثه على ضرورة تلقي مدير المؤسسة التعليمية لتكوين في مجال الإدارة التربوية، حيث جاء في الميثاق " يشترط في مدير المؤسسة التعليمية أن يكون قد نال تكوينا في مجال الإدارة التربوية"(الميثاق الوطني

للتربية والتكوين، 2000، ص47)،وهو ما يعني أن مدير المؤسسة التعليمية في نظر الميثاق، يخضع لتكوين أساسي قبل أن تُسند له مهام الإدارة، وهو أمر لم يتم إلا في السنتين الأخيرتين. ودعا إلى إعطاء استقلالية أكبر للمؤسسات التعليمية لتسهيل عملية التدبير والترشيد، وذلك ببلورة نهج اللامركزية واللاتمركز في قطاع التربية والتكوين باعتباره اختيارا استراتيجيا(الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 2000، ص45).

كما استحضر الميثاق مدير المؤسسة التعليمية بصيغة المفرد، باعتباره يمثل السلطة التربوية والإدارية داخل المؤسسة، وعزز مكانته بآلية الحكامة المحلية والمتمثلة في مجلس التدبير، حيث جاء في الميثاق "يسير كل مؤسسة للتربية والتكوين مدير ومجلس للتدبير"(الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 2000، ص46).

إن ما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين يدعو الإدارة التربوية أكثر من ذي قبل، إلى استيعاب المستجدات الهيكلية والتنظيمية والتربوية، وذلك بالانتقال من التسيير التقليدي للمؤسسة التعليمية الذي يُغيب الخصوصيات المحلية الحقيقية للمؤسسة، من خلال دور الوساطة الذي ظلت تلعبه الإدارة التربوية بين المدرسين والإدارة المركزية، إلى التدبير التشاركي المبني على سياسة القرب والتفاعل بين مختلف الفاعلين من خلال مجلس للتدبير، كآلية تمثيلية لمختلف الشركاء والفاعلين في المجتمع المدرسي من مدرسين وآباء وأولياء التلاميذ، وشركاء في مجالات الدعم المادي والتقني والثقافي(الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 2000، ص47).

فالميثاق الوطني للتربية والتكوين، ركز على الانتقال من التسيير العمودي للمؤسسة التعليمية، إلى التدبير الحديث المرتكز على إدارة تربوية فاعلة ومبدعة، تقوم على تدخل جميع الفاعلين الذين لهم صلة بالتعليم في صناعة القرارات التي من شأنها الرقي بمستواه وجودته. ولتفعيل وأجرأة التوجهات الإصلاحية المتعلقة بالإدارة التربوية، فقد تم سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى تقوية القدرات التدبيرية وتأهيل الموارد البشرية، وتم تصنيف هذه النصوص إلى محاور كبرى شملت محور الإدارة التربوية والحياة المدرسية، حيث جاء في الميثاق أن تدبير المؤسسة التعليمية يشرف عليه المدير بمساعدة مجالس المؤسسة، ويعتبر مجلس التدبير أهم هذه المجالس بالنظر إلى المهام التي يتولاها(امحمدعليلوش،2007، ص133). لكن يبقى السؤال المطروح هو ما مدى تحقق هذه الأهداف التي جاء بها الإصلاح التربوي، وتحديدا في مجال الإدارة التربوية؟

إن واقع منظومة التربية والتكوين بشكل عام، والإدارة التربوية بشكل خاص، يعبران عن الصعوبات التي لا تزال تعترض تدبير المؤسسات التعليمية بالمغرب. وهو ما أكده التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم سنة 2008 حول حالة المدرسة المغربية وآفاقها، وأيضا البرنامج الإستعجالي الذي جاءلإعطاء نفس جديد للإصلاح. حيث تؤكد الوثيقتان أن الانتظارات مازالت كبيرة والتحديات عميقة والطريق ما يزال طويلا(المجلس الأعلى للتعليم، 2008، ص3)، إذ لا ننفي ما حققته المنظومة التربوية، ومن خلالها الإدارة التربويةّ في ظل الإصلاحات التي شهدتها، والمتمثلة أساسا في إرساء نموذج جديد للحكامة اللامتمركزة، وذلك في اتجاه تدبير ترابي محلي وتقريب الإدارة من المؤسسات التعليمية(المجلس الأعلى للتعليم، 2008، ص27)، لكن ذلك غير

كافي ويتطلب مجهودا مضاعفا للإستجابة للحاجيات المحلية. فواقع الحال يُظهر أن المنظومة التربوية المغربية لا زالت بعيدة عن تحقيق ما سُطر في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بحيث أن المنظومة لا زالت تفتقر إلى الآليات اللازمة للقيادة، ولا تولي ما يكفي من العناية لتطوير القدرات التدبيرية وتعميم الممارسات الجيدة. وقد جاء ذلك في تقرير المجلس الأعلى للتعليم(المجلس الأعلى للتعليم، 2008، ص32)، عندما أشار إلى أن تحديد الأهداف وعمليات التخطيط، ما تزال تتم في الغالب بطريقة عمودية من الإدارة المركزية نحو المؤسسات التعليمية، دون مراعاة أولويات تلك المؤسسات أو تقديم إجابة عن حاجاتها الآنية، كما اعتبر التقرير أن الحكامة الجيدة لم تصل بعد للمؤسسات التعليمية.

إن تشخيص واقع الإدارة التربوية يبين أن ما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين بعيد المنال، وهو ما أكدته أيضا الجمعية الوطنية لمديرات ومديري الثانويات العمومية بالمغرب(عبد الإله زيداني، محمد بلحسين، 2014، ص127)، حيث أشارت إلى أن سير الإدارة التربوية يخضع لمركزية مفرطة، إذ لا يعدو المدير أن يكون سوى حارس أمين للمؤسسة، يؤدي دورا تقنيا وعملا روتينيا يحد من إمكانات ومجالات التدخلات المحلية، ويغيب الاجتهاد والابتكار. كما كشف التحليل الأولي لسير المؤسسات التربوية على مجموعة من الاختلالات تهم الإدارة التربوية، ومن بينها(المجلس الأعلى للتعليم، 2008، ص80):

-تعدد الاختصاصات وتداخلها بين مختلف المجالس المحدثة على صعيد المؤسسات التعليمية، وهو ما يؤثر سلبا على التدبير العادي لهذه المؤسسات.

-نقص في مبادرات المؤسسات التعليمية الهادفة إلى ربط شراكات وتعاون مع المتدخلين في قطاع التربية والتكوين.

-عجز المؤسسات التعليمية عن تعبئة موارد إضافية خارج مساهمة الدولة.

-تمركز الموارد على الصعيد الجهوي، لا يترك هامشا لتصرف المؤسسات التعليمية ويحد من فعالية ونجاعة الإدارة المدرسية.

إن ما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين فيما يخص إصلاح الإدارة التربوية، يُنبأ على وجود نوايا حسنة وطموحات إيجابية بهدف تغيير نمط التدبير داخل المؤسسات التعليمية. لكن فشل هذه الإصلاحات وبقائها في حدود الطموح والآمال ينُم عن خلل في تنزيل الإصلاح، وهو ما دفع بالوزارة الوصية إلى ضرورة الإستعجال قبل فوات الأوان. فما جديد الإدارة التربوية من خلال البرنامج الإستعجالي؟

2.البرنامج الإستعجالي وإصلاح الإدارة التربوية:

شكل الموسم الدراسي 2009/2008 مرحلة جديدة من إصلاح المنظومة التربوية المغربية، من خلال وضع برنامج استعجالي يروم إلى تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها، وتدارك الاختلالات التي تم تسجيلها في بعض المجالات، وخاصة على مستوى تدبير المؤسسة التعليمية.

لقد اهتم البرنامج الإستعجالي بالإدارة التربوية للمؤسسات التعليمية، حيث تبنى توجهات الميثاق الوطني بخصوص تطوير أداء الإدارة التربوية ومجالس المؤسسة، وأقر البرنامج بمحدودية المؤسسة التعليمية في التجديد والإبداع (وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين

الأطر والبحث العلمي،2009، ص41). ولعل هذا الواقع هو ما تكشف عنه طبيعة الممارسات اليومية وإيقاعات وأنماط التسيير التي تحكم هذا الجهاز.

فقد جاء في البرنامج الإستعجالي أن تأهيل المؤسسة التعليمية، وتحسين جودة الحياة المدرسية من أولويات إنجاح القيادة التربوية. ولأن المجال الثالث من البرنامج ركز بشكل كبير على الإدارة التربوية، فقد أشار إلى أن تسريع وثيرة الإصلاح في هذا المجال، يرتكز على إنجاح اللامركزية من خلال استكمال سيرورتها، وإعادة النظر في توزيع المهام بين مختلف مستويات المنظومة. إضافة إلى بلورة ثقافة تدبيرية مبنية على تحديد الأهداف، وقياس الإنجازات والنتائج، وتحسين قدرات الإدارة على إنجاز مهامها بصورة فعالة وناجعة (وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،2009، ص73-74)**.** كما وضع هذا البرنامج هيكلة تنظيمية جديدة تشمل الوزارة، والأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية، تُمكن من ضبط اختصاصات ومسؤوليات كل طرف. وتعتمد على مبدأ تعزيز دور مدير المؤسسة التعليمية لجعله في قلب الإصلاح (وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،2009، ص74)

إلى جانب ذلك، فقد ركز البرنامج الإستعجالي (وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،2009، ص74) على ضرورة تحسين اشتغال الهيئات التدبيرية، ومنها مجلس التدبير داخل المؤسسات التعليمية، إضافة إلى تدقيق وتنظيم نمط اشتغال هذه الهيئات مع تحديد وتدقيق أدوات اشتغالها.

كما سطر البرنامج الإستعجالي(وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، 2009، ص42) مجموعة من التدابير لدعم الجهاز التدبيري للمؤسسة التعليمية، حيث اعتبر مدير المؤسسة حجر الزاوية في نظام التأطير، لذلك فالدور الكبير الذي يضطلع به في عملية التدبير سيساهم حتما في توطيد وضعه الاعتباري، ونصت بعض مواد البرنامج الإستعجاليعلى أن عملية انتقاء المديرين ستتم اعتمادا على قدراتهم التدبيرية، بعد تزويدهم بالعدة المنهجية التي سيتبعونها في تدبير المؤسسات التعليمية، مع استفادتهم من تكوين خاص في هذا المجال لمدة سنة(مصطفى بتي، 2011، ص100).

هذه الإجراءات تؤكد على الدور الهام والمحوري لمدير المؤسسة على الخصوص ضمن سيرورة الفعل التربوي، وأهمية تأهيله وتمكينه من التكوين اللازم. وبذلك فهي تحاول أن تهيئ الشروط الضرورية له، كي يتمكن من القيام بالمهام والمسؤوليات المنتظرة منه.

إن ما جاء به البرنامج الاستعجالي يحمل الكثير من الإيجابيات، لكن بالرجوع إلى الواقع الفعلي وإلى طبيعة الممارسة داخل المؤسسات التعليمية، يبدو أننا بعيدين كل البعد عن تجسيد هذه النصوص والمطامح، وتبقى هذه الإجراءات مجرد حبر على ورق، وذلك بالنظر إلى التحديات اليومية التي تعترض المؤسسة التعليمية، سواء فيما يتعلق بنقص الموارد البشرية أو بتشعب وظائف هيئة الإدارة وتعدد مسؤوليات مدير المؤسسة، والتي يتعذر على هذا الأخير إنجازها في ظل الشروط الحالية، وفي ظل غياب طاقم إداري مساعد.

والنظرة الدقيقة لما يجري بمؤسساتنا التعليمية، يدفعنا إلى القول بأنه لم تتم أجرأة مضامين الوثائق الإصلاحية، وهو ما تُزكيه إحدى الدراسات*، كما أن أطر الإدارة التربوية لم تنخرط بشكل فعال في هذا الإصلاح، بحيث لا زالت تتبنى أساليب التسيير التقليدية المبنية على تطبيق المذكرات وعلى الانفراد في اتخاذ القرارات، وبالتالي استنساخ تجارب الماضي. بالإضافة إلى وجود عوائق متعددة تحول دون مشاركة مجالس المؤسسة في تدبير الشأن التربوي، إضافة إلى غياب الحافزية والتعبئة لدى الفاعلين في المؤسسة التعليمية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2014، ص49).

ثالثا. تكوين أطر الإدارة التربوية: نحو مهننة العمل الإداري وتعزيز القدرات التدبيرية للمدير:

إن تكوين أطر الإدارة التربوية ليس بجديد، وكما أشرنا سابقا إلى أن هذه الفئة تتلقى تكوينا، لكنه محدود وغير خاضع لرؤية وتصور متكامل. وبصدور المرسوم المتعلق بإحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين سنة 2011(المرسوم رقم 672 – 11 – 2، ديسمبر 2011)، أضفى على التكوين صبغة التكوين الأساسي، وأصبح تكوين أطر الإدارة التربوية من اختصاص المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، في إطار التنسيق بينها وبين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وهذا الإجراء من شأنه إكساب التكوين أسلوبا جديدا يعتمد على قواعد **المهننة**. فماذا يعني تمهين الإدارة التربوية؟ وما هي أهمية التكوين في تعزيز القدرات القيادية لمديري المؤسسات التعليمية؟ وهي أسئلة تستمد مشروعيتها من أهمية التكوين النظري والميداني في عمل المدير، باعتباره يكسب المدير العدة المعرفية اللازمة لتدبير وضعيات مختلفة، وتأهيله لقيادة المؤسسة التعليمية.

1.تمهين العمل الإداري: نص المرسوم المحدث للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، على أنه "يقبل في سلك تكوين أطر الإدارة التربوية، وأطر هيئة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي، موظفوا قطاع التعليم المدرسي، الناجحون في مباريات الولوج لهذا السلك، التي تنظم بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين"(المرسوم رقم 672 – 11 – 2، ديسمبر 2011)، وهذا يعني اعتماد المباراة بدل التكليف في مهمة تدبير الإدارة التربوية. فإذا كانت الصيغة السابقة لتكوين أطر الإدارة التربوية، تقوم على انتقاء مجموعة من الأطر التربوية تكلف بمهام الإدارة التربوية، فإن الصيغة الجديدة في تكوين هذا المسلك تعتمد على تكوين، يمتد عبر سنة كاملة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بعد النجاح في مباراة الولوج. وفي هذا اعتراف بمهنة الإدارة التربوية، بعدما كان يُنظر إليها على أنها مجرد مهمة تُسند مباشرة بعد عملية انتقاء وتكوين سريع.

وتمهين الإدارة التربوية، يقتضي ربط التكوين بأقصى قدر ممكن بممارسة المهنة، فالمهننة مسار مهني يلعب فيه التكوين النظري أهمية خاصة، إضافة إلى التكوين الميداني الذي يربط فيه المتدرب بين وضعيات التكوين النظرية، ووضعيات المهنة التي يكتسبها من المجال الذي تجري

---

*. نستحضر هنا، الدراسة التي قام بها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين في دجنبر2014، والتي ركزت في جانب منها على آراء بعض الفاعلين التربويين ومنهم المدرسون

فيه ممارسة المهنة، أي أن التكوين في نظام المهننة يبتدئ بالتكوين الأساسي، ثم الاندماجي الذي يتم في المؤسسة التي يمارس فيها المتدرب مهمته الرسمية، وبعد ذلك يستمر التكوين في إطار نظام التكوين المستمر طوال الحياة(مصطفى مقبول، 2013، ص57).

وبهذا المعنى، فإن إحداث مسلك لتكوين أطر الإدارة التربوية في مراكز مهن التربية والتكوين، سيضفي على التكوين صبغة التكوين الأساسي، وسيمنح أطر الإدارة التربوية القدرات التواصلية والتدبيرية والمهارية لقيادة المؤسسة التعليمية. كما يقتضي تمهين الإدارة التربوية توفر هوية مهنية تساهم في وضوح المسار المهني وآفاقه، وتعمل على تحديد الإختصاصات والمسؤوليات بصورة دقيقة وواضحة، وهذا يطرح مشكل الغموض الذي لا زال يلف اختصاصات ومسؤوليات مدير المؤسسة التعليمية في ظل الوضعية الجديدة.

2.تعزيز القدرات القيادية للمدراء في غياب استقلالية المؤسسة التعليمية: لا شك أن هذا التصور القاضي بتكوين أطر الإدارة التربوية، بهدف تنمية وتقوية كفاياتها وتعزيز قدراتها التدبيرية، قد فرض ضرورة تعزيز الإستقلال الذاتي للمؤسسة التعليمية، والسعي إلى تغيير ممارسة هذه الأطر ونشر ثقافة التدبير عوض ثقافة التنفيذ. وهو ما يتطلب إحداث تحولات عميقة في وضعية مدير المؤسسة التعليمية، تساعده على الإنتقال من منطق المدير الذي يُدبر المشاكل اليومية، ويشتغل على الملفات الإدارية والتربوية بشكل فردي إلى منطق القائد الذي يخطط ويعبئ ويجدد ويبتكر، وذلك بإكسابه المعارف والمهارات التي تتيح له القدرة على التكيف مع المتطلبات الوظيفية ومتغيراتها، وتمنحه الكفاءة لقيادة المؤسسة التعليمية، والتأثير في المجتمع المدرسي وكسب ثقته، وخلق مناخ يساعد على تحقيق الأهداف التربوية.

إن التكوين الأساسي من شأنه أن يُنمي القدرات التواصلية والتدبيرية والمهارية للمدير، لشغل دور القائد الموجه والمحرك، والقادر على تحفيز العاملين معه، والرفع من دافعيتهم نحو مهنتهم لتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية.

لذلك يمكن القول أن مدير المؤسسة التعليمية وفق هذه المقاربة التكوينية، من المتوقع أن تكون له القدرة على المبادرة والإبداع والإبتكار، وإحداث التغيير في عناصر المؤسسة التعليمية. إلا أن التكوين الأساسي في نظرنا غير كافي، نظرا للتحولات السريعة التي تعرفها مختلف المنظمات، ومنها التربوية على الخصوص، لذلك لا بد من مواكبة عمل المدير بتنظيم دورات للتكوين المستمر، وتُصبح فكرة التكوين عملية مستدامة، للتمكن من مسايرة تطورات الإدارة التربوية الحديثة، وتمكين المدراء من التعاطي بشكل فعال ومناسب مع القضايا الجديدة التي قد تظهر داخل المؤسسة التعليمية. فإلى أي حد سيساهم تكوين أطر الإدارة التربوية في خلق قيادة فاعلة ومسؤولة على تدبير المؤسسة التعليمية؟

ما في ذلك شك، أن حصول مديري المؤسسات التعليمية على تكوين من شأنه أن يساهم في خلق قادة يتوفرون على كفاءات عالية في التدبير الحديث، وقادرين على التجديد البيداغوجي عبر انخراطهم بقوة في حياة مؤسساتهم(المجلس الأعلى للتعليم، 2008، ص68). إلا أن تكوين أطر

حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الإستعجالي، حيث أكدت نسبة مهمة من المستجوبين أن تطبيق الإصلاحات التربوية لم يكن ناجحا (92,2 % من المدرسين).

الإدارة التربوية، لا يكفي في نظرنا لخلق قيادة فاعلة وقادرة على خلق التغيير داخل المؤسسات التعليمية، بل يقتضي ذلك تخويلها صلاحيات حقيقية، ومنح المؤسسة التعليمية استقلالية أكبر في مختلف المجالات التربوية والإدارية والمالية. فقد نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين(الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 2000، ص47) على منح الثانويات صفة مصلحة مسيرة بطريقة مستقلة، تُرصد لها ميزانية للتسيير العادي والصيانة.

إن الوضع الذي تعيشهاالإدارة التربوية ببلادنا، يُعبر عن محدودية الصلاحيات المخولة للمدير، وحتى في حالة ممارسته لبعض الأعمال أو اتخاذه لبعض الإجراءات، فتبقى إما مجرد اقتراحات من رئيسه المباشرأو يمارسها دون أن يكون مدعوما بنصوص يستند إليها، وذلك لعدم وضوح الإختصاصات الواردة في النصوص، وعدم وجود إطار مرجعي لتوصيف هذه المهام وتحديد المسؤوليات(مصطفى مقبول،2013، ص70)، فالنصوص التنظيمية الرامية إلى إقرار واستقلالية المؤسسات التعليمية لم ترى النور(المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي،2014،ص49)، فضلا عن كون العلاقة بين الإدارة الجهوية، الإقليمية والمحلية ضلت ملتبسة، وخاصة بين الأكاديمية والمديرية الإقليمية، وهي ضبابية تعود أساسا إلى غياب التخطيط الإستراتيجي والقواعد الواضحة، وإلى عدم فهم الأدوار الجديدة والمهام المنتظرة من مختلف الهيئات بحسب تراتبيتها (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي،2014، ص50)،فقد حال ذلك دون فتح نقاش عميق حول الإستراتيجيات التي ينبغي تبنيها لتطبيق توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والمتعلقة بالثانويات التي يجب أن تستفيد من نظام خدمات الدولة ذات التدبير المستقل SEGMA، والتوصيات الخاصة بإحداث وتبني مشاريع المؤسسات، وبخلق شبكات محلية لمؤسسات التربية والتكوين(المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي،2014، ص51).

وتبعا لذلك، فلا يمكن الحديث عن قيادة تربوية مسؤولة وفاعلة ما لم تتوفر على صلاحيات حقيقية، ولا يُمكن في نظرنا تكوين قادة تربويين دون منحهم الحق في اتخاذ القرارات والمبادرات، ووضع مشاريع وبرامج تهم المؤسسة التعليمية.

إن تكوين أطر الإدارة التربوية يجب أن تصاحبه استقلالية أكبر للمؤسسات التعليمية، إذ ينبغي كما أشار إلى ذلك المجلس الأعلى للتعليم، أن تستفيد المؤسسات التعليمية من هامش أكبر للتحرك، ومن وسائل أكثر لتعزيز استقلاليتها الإدارية والتربوية(المجلس الأعلى للتعليم، 2008، ص67). وهذا يقتضي إضافة إلى التكوين منح صلاحيات حقيقية لمدير المؤسسة التعليمية، خاصة ما يتعلق بتدبير العملية التربوية والموارد البشرية والمالية. ودعما لأدوار المؤسسة التعليمية ولصلاحيات مدير المؤسسة، يجب ضبط العلاقات بين مختلف مكونات المنظومة التربوية، وجعل الإدارة التربوية مهنة ذات اختصاصات ومهام محددة ودقيقة، محكومة بإطار قانوني وبنظام خاص بهذه الفئة. وهذا من شأنه تعزيز مكانة المدير داخل المؤسسة التعليمية، وتعزيز مكانة المؤسسة داخل المنظومة التربوية، كما يُزكي السلطة المعنوية والتقديرية للمدير لممارسة مهامه بعيدا عن الشطط الذي يُمارس عليه من مختلف الجهات، ويُحقق لهذه الفئة نوع من الاستقرار المهني والنفسي والاطمئنان على وضعها القانوني والاجتماعي.

لقد أضحى من اللازم، وفي ظل ما تعرفه منظومتنا التربوية من صعوبات، ضرورة استكمال وتعزيز تكوين القيادات التربوية، وفق قاعدة تنطلق من تطوير كفاياتها المهنية، وتستمد مشروعيتها من تكوين أساسي متين، ينبني على قاعدة من المعارف ويستمد مشروعيته من واقع الممارسة، ويُجدد نفسه من استدامة التكوين عن طريق التكوين المستمر، ويُقعد لقيادة تربوية فاعلة لها رؤية تطويرية وتجديدية للمؤسسة التعليمية، وقادرة على خلق انسجام وتناغم بين مختلف أفراد المجتمع المدرسي.

خلاصـــــــة

إن أخطر ما تواجهه المؤسسة التعليمية ومن خلالها الإدارة التربوية في ممارستها اليومية، هو تناقص الإحساس بالانتماء لدى معظم الشركاء المفترضين، إضافة إلى كون سلطات الوصاية تقف موقف المُنظر الذي يُحس به المدرسون في بعض الأحيان، وكأنه يستقي أفكاره وطروحاته من كوكب آخر لا يمُث لواقعهم بأية صلة، فالإدارة التربوية بالمغرب، لم تتخلص من تبعات النظرة التحكمية التي صاحبتها لسنوات طويلة، حيث أن مهامها لا زالت تخضع لقرارات فوقية.

لذلك نعتبر أن الهوة بين ما جاءت به الإصلاحات التربوية والواقع الذي تعيشه المنظومة التربوية لا زالت شاسعة، وهي مسافة يبقى تقليصها رهين بتوفير الإمكانات والشروط اللازمة لتفعيل وأجرأة مضامين هذه الإصلاحات، ومن خلالها النهوض بالإدارة التربوية وتمكينها من آليات التدبير الحديث من تخطيط، تنظيم، توجيه وتنسيق، حتى تنخرط بشكل فعال في الإرتقاء بأداء المنظومة التربوية ببلادنا. ولعل ذلك رهين بالانتقال من منطق المدير الذي يطبق المذكرات وينفذ القرارات، ويشتغل على الملفات الإدارية والتربوية بشكل فردي إلى منطق القائد الذي يخطط وينظم ويجدد ويبتكر، حتى يتمكن من تطوير أسلوب خاص للقيادة يمكنه من اكتساب سلطة شخصية تنضاف إلى سلطته المؤسساتية.

قائمة المراجع:

1.أقفلي حماني(2014)، قراءة في كتاب "رئيس المؤسسة: تقنية التسيير وممارسته" « Le chef d'établissement, Pratique de la fonction »، لمؤلفه Guy DELAIRE، مجلة دفاتر التربية والتكوين، ع11، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المغرب.

2.بتي مصطفى(2011)، "الإدارة المدرسية من منظور الإصلاح التربوي"، مجلة علوم التربية، ع50، المغرب.

3.التجيتي عزيز،بنيشو خاليد(2009)، الإدارة التربوية من أجل قيادة مدرسية حديثة، الطبعة الأولى، منشورات صدى التضامن، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

4.دادي عبد العزيز(2014)، "الإدارة التربوية ومشروع المؤسسة: إكراهات ورهانات وآفاق"، دفاتر التربية والتكوين، ع11، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرباط، المغرب.

5.زيداني عبد الإله،بلحسين محمد(2014)، وجهة نظر الجمعية الوطنية لمديرات ومديري الثانويات التعليمية بالمغرب"، مجلة دفاتر التربية والتكوين، ع11، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المغرب.

6.عوض الترتوري محمد، فرحان القضاة محمد(2006)، المعلم الجديد: دليل المعلم في الإدارة الصفية الفعالة، ط1، دار ومكتبة الحامد، الأردن.

7.عليلوش امحمد(2007)، التربية والتعليم من أجل التنمية، (الطبعة الأولى)،منشورات مجلة علوم التربية، ع10، المغرب.
8.عياصرة علي أحمد عبد الرحمان(2006)، القيادة والدافعية في الإدارة التربوية، ط1، دار ومكتبة الحامد، عمان.
9.عوام المصطفى(2012)، دور مجالس التدبير في تغيير المحددات التنظيمية للمؤسسات التعليمية بالثانوي التأهيلي العمومي ـ مقاربة سوسيولوجية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التربية، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط.
10.غريب عبد الكريم(2006)، المنهل التربوي: معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية، ج1، منشورات عالم التربية، المغرب.
11.فرحاتي العربي(2011)، "سؤال القيادة التربوية في الوضعين المستعارين الحداثي والعولمي"، مجلة عالم المعرفة، ع20، منشورات عالم التربية. المغرب.
21.لخصاضي المصطفى(2000)، واقع الإدارة المدرسية بالمغرب بين التكوين التربوي والتنظيم الإداري، دراسة للقيادات التربوية بمؤسسات التعليم الثانوي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
22.المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي(2014)، الإدارة التربوية ومشروع المؤسسة، دفاتر التربية والتكوين، ع11، الرباط.
23.المير خالد، قاسمي ادريس(2011)، التشريع الإداري والتسيير التربوي، ط1، مطبعة دار صبح بيروت، لبنان.
24.الميثاق الوطني للتربية والتكوين(دس)، المجال الخامس حول "التسيير والتدبير"، الدعامة الخامسة عشرة "إقرار اللامركزية واللا تمركز في قطاع التربية والتكوين، منشور على موقع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني: www.men.gov.ma
25.المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي(2008)، حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، الجزء الأول: إنجاح مدرسة للجميع،الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين، الرباط.
26.المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي(2008)، حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، الجزء الثاني: التقرير التحليلي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين، الرباط.
27.وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي(2009)، التقرير التركيبي للبرنامج الإستعجالي2009 – 2012، الرباط.
28.المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي(2014)، التقريرالتحليلي: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2013/2000، المكتسبات والمعيقات والتحديات، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الرباط.
29.مقبول مصطفى(2013)، "تكوين مديري المؤسسات التعليمية العمومية، دراسة مقارنة بين النظام الحالي ومشروع النظام الجديد في ظل إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين"، مجلة الإدارة التربوية، ع2، المغرب.
30.المرسوم رقم 2.02.854الصادر في 8 من ذي الحجة 1423 (10 فبراير 2003)بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية كما وقع تغييره وتتميمه.
31.المرسوم رقم 672 – 11 – 2 الصادر في 27 محرم 1433 (23 ديسمبر 2011)في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

Hassan ibn Thabit: An Original Arabic Tongue (1)
حسان بن ثابت: لسان عربي أصيل

Dr. Yahya Saleh Hasan Dahami (Associate Professor), English Department – Faculty of Science and Arts –Al-Mandaq, AL BAHA UNIVERSITY - Al Baha – KSA

د. يحيى صالح حسن دحامي (أستاذ مشارك)، قسم اللغة الإنجليزية، كلية العلوم والآداب بالمندق – جامعة الباحة: المملكة العربية السعودية

ABSTRACT: Hassan ibn (son of) Thabit is one of the greatest poets who lived within two distinguished ages of the Arabic nations in Arabia, the pre-Islamic period and the Islamic period. He presented graceful pictures of Arabs before Islam and after Islam. In this literary paper, the investigator attempts to probe the depth of the Arabic poetry of Hassan ibn Thabit as an instance of the magnitude of Arabic poetic tongue. The poet Hassan ibn Thabitdeserves a literary investigation paying attentiveness mostly to his poetry as a tradition and legacy of the classical Arabic poetic language.

In dealing with one of the famous poems of Ibn Thabit, the paper operates the critical-analytical method. It starts with a succinct introduction about Arabic poetry then the paper progresses to illuminate Arabs and Arabic poetic tongue. Subsequently, the researcher goes to shed light on the poet, Hassan ibn Thabit as a poet of an unusual Arabic language. After that, it goes on to focus more with analysis and *wasf* (description) on the first sixteen verse lines of Hassan ibn Thabit's renowned poem known as the *Alef* rhymed (قافية الألف). This part is the central division of the study in which it attempts to verify via the poetry of Hassan Ibn Thabit. The paper is ended with a short conclusion.

Keywords: Arabic tongue, Arabic poetry,Islamic age, poet of the prophet, pre-Islam, Prophet Mohammad

ملخص: حسان بن ثابت واحد من أعظم الشعراء الذين عاشوا خلال عصرين متميّزين للأمة العربية في الجزيرة العربية، الفترة ما قبل الإسلامية والحقبة الإسلامية، قدم حسان خلالها صور حلو الشمائل عن العرب قبل الإسلام وبعده، في هذه الورقة الأدبية، يحاول الباحث سبر غور عمق الشعر العربي عند حسان بن ثابت كأنموذج على عظمة اللغة الشعرية العربية. يستحق

الشاعر، حسان بن ثابت، دراسة أدبية، مركزاً، بشكل رئيسي على شعره كنوع من التراث والموروث للغة العربية الفصحى.
تعاملاً مع واحدة من القصائد الشهيرة لحسان بن ثابت، فإن هذه الورقة البحثية تستخدم الأسلوب التحليلي النقدي، والذي تبدأ بمقدمة موجزة عن الشعر العربي ثم تنتقل الورقة لإلقاء الضوء على العرب واللغة الشعرية العربية، ثم يلقي الباحث الضوء على الشاعر حسان بن ثابت، صاحب الملكات اللغوية العربية الغير عادية، وبعد ذلك، تنتقل الدراسة لتركز بشكل أوسع على التحليل والوصف لأول سِتة عشر بيتاً شعرياً من قصيدة حسان بن ثابت الشهيرة المعروفة باسم (قافية الألف). هذا الجزء هو الجزء الرئيسي التي تحاول الدراسة إثباتها من خلال شعر حسان بن ثابت، وتختتم هذه الورقة البحثية بملخص نهائي قصير.
الكلمات المفتاحية: الشعر العربي، شاعر الرسول، العصر الإسلامي، اللغة العربية، ما قبل الإسلام، النبي محمد.

INTRODUCTION:

Universally, poetry employs an elevated and distinguished literary language over everyday speech; it is not the talking of the tongue only, but it is the speech of the heart, sentiment, feeling, and mind. Moreover, it can be said that poetry is a piece of music. Furthermore, surely it gives the process of knowledge greater gain and advantage. There are, so to speak, immeasurable definitions and classifications on poetry, the same availability of poets. According to Cuddon who declares that poetry is a comprehensive term that "can be taken to cover any kind of metrical composition. However, it is usually employed with reservations, and often in contradistinction to verse. The implications are that poetry is a superior form of creation; not necessarily, therefore, more serious" (Cuddon, 1999, p. 682-683). The core of the previous definition leads readers to comprehend and grasp that poetry is a grander arrangement of design; it means that its influence on acquiring a language is fundamental and crucial. It is a grander system of constructing and building knowledge. Critics and scholars might agree with Coleridge (1886), who says "poetry is the blossom and the fragrance of all human knowledge, human thoughts, human passions, emotions, language" (p1004; Maxwell, 2017, p277; Alexander, 2012, pxxiv). Here the reader/researcher has the ability to make pronounced association and connection between poetry and language.

Arabic poetry has articulated for Arab integrity, conscience and morality, as much as it has argued situations and philosophies, ideologies, beliefs and thoughts, nationally and worldwide. Arabic poetry was and still the certified means to record the magnificence, excellence, splendidness, outstanding and superb deeds of Arabs. The protagonists and clannish genealogies with the ovation of morals reverence appreciate and support liberality open-handedness, bravery, courage and hospitality. All that is wonderfully delineated by poets of Arabs. Brown (2003), in his article *The Social Context of Pre-Islamic Poetry* supports the notion that hospitality has consistently featured in Arab values, creating an essential characteristic of manliness. The practice of Arabic poetry is one of a much grander literary tradition.

Additionally, Nicholson (2014), confirms an influence about the Arabic poet stating that the notion of poetry as art was established afterward; the versifier was the visionary and prophet of his tribe. The poet was their leader in peace and their hero in combat. Historically, the entire clan was content and pleased to declare the coming of a poet, guardian of its settlements and lands. He was also the singer of its majesty and glory.

Poetry has a diverse history in the Arabic language. Undeniably, several of the oldest texts of typical and standard Arabic literature is poetry, and this genre has flourished in many forms all over Arab literary history. Poets of the classical tongue have the ability to debate in any given topic, exchange boasts, engage in competitive wit, or basically strive to excel each other in the amount and scope of their knowledge, intelligence or ability to make up. Even though the historical past record of verse in Arabic is far less complete, historians do have evidence that poetry is an ancient and diverse art form in classical literature. Moreover, poetry remains today in traditions all over the Arab nation in a diversity of surroundings and geographic areas. Arabic poetry occurs both verbally and in writing, and have been proper to a variety of social and literary settings.

Paul Engle contributes shedding light on the magnitude of poetry authenticating that, “Poetry is boned with ideas, nerved and blooded with emotions, all held together by the delicate, tough skin of words”

(Strachan, and Terry, 2011, p190). In unison, Christopher Fry pronounces that poetry “is the language in which man explores his own amazement” (Johnson, 2003, p113). Consequently, Arabic poetic language is where glorious deeds, history, wisdom, experience and knowledge are gathered, and it is, in the same way, the central reference point for skill, knowledge, observation, erudition and wisdom.

1. Arabs and their Influential Tongue

The classical Arabic language is the literary standard canon and tenet from which Arab experts in genealogy, linguists, and other scholars and researchers take the evidential speech to support their opinions. In such a way the Arabic language judges many intellectual cases. Abreast of that, it can be specified that the craving for a poetical formation is ardent and sentimental in the Arabic tongue.

Critics and scholars such as Nicholson in his book Literary History of the Arabs (2014), demarcates that Arabic poetry was the exclusive means of the literary speech. All tribes have their poets, who freely expressed what they believed, felt, sensed and thought. Their oral expressions “flew across the desert faster than arrows’, and came home to hearts and bosoms of all who heard them” (p72). Furthermore, the attitude of Arab poets to their past poetic legacy and tradition "could be regarded as a reliable indicator of their degree of modernism. As is to be expected, different stages in the development of modern Arabic poetry were accompanied by related changes in the attitude to the past indigenous tradition" (Al-Musawi, 2006, p10).

Typically, Arabic poetry has always denoted the main literary word for the Arab nation. Since the Pre-Islamic age, the practice of assembly in the nightfall in the tent around the versifier paying consideration to people’s lives rehearsed in verse invites listeners to reproduce on the communal and communicative trait that Arabic poetry has possessed ever since its beginning. The poet of Arabs is “wholly dedicated to the task of adequately describing his theme down to its most intimate and, at the same time, most typical peculiarities. There is no doubt that here the Arabs contributed a number of masterpieces to descriptive art” (Motoyoshi, 2004, p4). Besides, the collective remembrance of the tribe

or community is identified in the character of *ash-sha'ir*, (the poet). As the acknowledged spokesperson of the tribe; he had the task of promoting, exalting, intensifying and applauding the good deeds of its heroes, recalling their genealogy and lineage, charging their enemies in war, and grieving those who had passed away.

From the pre-Islamic period, it was the Arabic tongue that permitted the Arabs to communicate their own sentiment and feeling. The power of the expression thus sublimated Their collective standards, morals, ideals and beliefs. Served by a tremendously rich and supple tongue, the versifier is the vital spokesman of his tribe. The latter had in him a cantor who extolled his great deeds, recalled the virtues of his great men, and welded the social bond. Per the etymology of the expression shâ'ir (شاعر) poet which serves to designate it, the versifier is the one who perceives or hears clearly what others only feel confused.

The Arabic poem is a very accurate, dependable, consistent and reliable composition. Regularly, it has the same rhyme the entire of the verses; whatever long it is, with the intention of showing skill and great fluency and familiarity of the poet. Some other times the poem breaks the rhyme to produce a type of difference in tunes, cadences, tone and inflections that show the capability and greatness of the poet.

Besides, the composition is united by a meter which the poet has to keep watching most carefully through the whole progression of the poem. The result is that readers/listeners can expect much attractive and striking poetry. The portrayal of Arabian society and its deserts and wildlife have a certain appeal at first, similarly when the portrayal moves ahead to the end of *Al-gasidah* to be expressed in the same manner, with various expressions and phrases of deep connotation creates in it a sort of excitement (Dahami, 2018a).

Furthermore, as asystem of composition that intentionally reaches outto other methods of verbal art in Arabic, the Arabic standard tongue is replete with allusions and insinuations most remarkably from the tales of well-known medieval and pre-Islamic poets and the profiles of the folk protagonists and wise distinguished individuals such as Tarafah ibn Al-Abd,Antarah, Zohayir ibn Abi Salma, Amru ibn Kolthoum, Al Harith ibn Hillizah, AbẒayd al-Hilali and several others. Its tongue "includes a range of diction, including quotes from canonical religious texts (most

commonlythe Quran, Hadith, and less frequently the Bible), phatic phrases, proverbs, and an extensive vocabulary" (Yaqub, 2007, p10).

The poet, as an illustrator and previously as a prophet, remains to signify one of the few real craftspeople of a word for whom poems are his treasure to diffuse thoughts, moods and feelings and accede people to communicate. The versifier is the one who provides the supremacy of speech to his people; the poet is the one who observes new connotations, attaining ties and affinities in which others do not have the ability to recognize. One of such eminent Arabic poets who left memorable traces and principally contributed to Arabic poetry is Hassan ibn Thabit Al-Ansari.

2. Hassan ibn Thabit: The Poet of the Prophet

Our personality is Hassan ibn Thabit ibn Al-Munthir Al-Khazraji Al-Ansari of Bani An-Najjar, known as the poet of the Prophet as well as the versifier of Islam. The tribe of Al-Khazraj has preserved favor for their poet Hassan and appreciated his skill and faculty in defending them. According to historians and critics, the poetry of Hassan ibn Thabit had a role surpasses the role of the sword and spear. He was also eminent for praising king of Al-Ghassanids before the advent of Islam; as a result, they were faithful to him even after the passing away of their king and they sent him annual gifts even after his adaptation of Islam. He is distinguished by the name of ‘the owner of the two lives' because, as an eminent poet, he contemporized the great poets of pre-Islam as well as those of the Islamic age. His long life is divided into two equal divisions in which he lived sixty years before Islam and the same after he joined Islam.

Hassan has devoted his life to the most crucial matter in his life, the issue of the new religion that he embraced, and carried the flag of defense on his religion and his messenger peace be upon him, and carried the banner of insulting the infidels, especially after the Prophet said to him: "lampoon and by word attack them; Jibril is supporting you" (Al Ahdal, 1977,p161; Zabadi, 2006, p133; Ash-Shafa’i, 2012, p193; Ibn Saad, 2001, p325). The greatness of Hassan ibn Thabit, the poet of Al-Ansar, returns to the point that he is the founder of the historical poetry particularly the

Islamic poetry; he has documented for us the names of battles between Muslims and polytheists, and the names of the companions, as well as the names of the enemies of Islam. Ibn Thabit was the laureate poet of the State who used, through his poetry, to records, calculates, promotes and defends his religion. He associated poetry with history.

According to the tradition of sarcasm, satire and lampoon, which has a significant place in Arabic language and literature with praise, in poetry, blamed poets were focused on with their community. Hence, defaming the Quraish poets led to the blame of the Quraish community. Prophet Mohammad conscious this truth said to Hassan ibn Thabit: ‘How are you going to reproach them; I am a man of Quraish just like them.' Hassan replied, ‘I will remove you from the disbelievers of Quraish, just as you remove a bit of butter.'

Hassan ibn Thabit was born in the year 570 in Madinah formerly known as Yathrib. His family belongs to Bani An-Najjar of Al-Khazraj tribe; one of the two central lineages living there known as Al-Awos and Al-Khazraj along with three Jewish tribes. Abdulmutallab's mother, the grandfather of Mohammad, goes back in lineage to Al-Khazraj tribe which gives an indirect affinity with the Messenger and Prophet Mohammad. By his acceptance of Islam and by his defense of Prophet Mohammad through his poems defaming the disbelievers, he was well-known among Muslims with the name of ‘Versifier of the Prophet.' It is easy to find information about Hassan's life during the pre-Islamic period through his self-diffused poems. The poet retorted to the offense of the versifier Gaiys ibn Hatim of the conflicting tribe during the battles between Al-Aws and Al-Khazraj of which Gaiys was a part. The bloody skirmishes between Al-Awos and Al-Khazraj lasted until before the travel of the Prophet to Yathrib, currently Madinah.

The ‘Versifier of the Prophet,' Hassan ibn Thabit has spoken about these wars in his poetry dating from the pre-Islamic age. Ibn Thabit was accepted as a central Arab poet of his time. He had a kinship with No'aman ibn Al-Monthir one of the kings of Al-Hirah, who was in hostility with Al-Ghassanids. Thus, the life of Hassan before Islam was spent partaking in various poetic summits. One of his significant

happenings was to speak of the intrepidness of his tribe, to inspire the warriors to face the adversary during the battles between the tribes of Al-Aws and Al Khazraj of which he was a part of.

The activity of the atheists against Muslims remained even after the immigration from Mecca. The Prophet, then, requested the Muslim poets of Medina for help against the Quraish defiant poets like Abdullah ibn Ziba'ra, Abu Sufyan ibn Al-Harith, Thirar ibn Hattab and Hubayra ibn Abu Wahb. Hassan ibn Thabit, Ka'b ibn Malik and Abdullah ibn Rawahah said they would apply their poetic aptitudes in response.

Hassan ibn Thabit retorted to the poems of the Quraish poet-disbelievers in an even more effective, successful and lucrative way than the expectations without causing the slenderest injury to the Messenger of Allah. The Prophet is a witness to Hassan's success congratulated him saying: ‘The angel Gabriel confirms the innate gift of Hassan ibn Thabit and his inspiration. These verses have a more severe effect on them than a volley of arrows'. Hassan, as a ‘Versifier of the Prophet,' has not only responded to the wrongdoer poets but also to Jewish poets such as Ka'b ibn Al-Ashraf and Rabi ibn Abi'l-Houkayk who directed their verse against Muslims. With his attempts, Hassan made their challenges at negative misinformation against Muslims, thus deactivating their poems.

Abu Ubaydah ibn Al-Jarrah said of him: Hassan had precedence over other poets for three reasons: he was the poet of the Al-Ansar – disciples of the prophet – during the period of pre-Islam, the poet of the Prophet (peace be upon him) at the time of the revelation and the poet of the Yemen as a whole during the Islamic period (Issa, 1990, p121; Al-Fassi, 2011, p145; Al-Khazraji, 2010, p33).

The Prophet installed a platformin the mosque for Hassan when he recited his poems and said, "Certainly, Allah supports Hassan by the Holy Spirit (Jibril) as long as he defends the Prophet" (Al-Jamal, 2015, p. 131; Ibn Hajar Al-Haitami, 2012, p350). In addition to that, one day, Al-Khalifa 'Umar ibn Al-Khattab passed through the Prophet's mosque while Hassan was delivering his poems. Umar censured him; Hassan then replied, ‘I recited my poems here, while there was one who is better than

you,' he means the Prophet. Directly, 'Umar was silent (Ibn Hanbal, 1995, p142; Ibn Batal, 2015, p129; Ibn Al Athir Al Jazari, 2009, p178).

Hassan ibn Thabit died during the reign of forth true Khalifa Ali ibn Abi Talib, the cousin of the Prophet. Our poet reached the age of twenty years after a hundred. A long life he had in which he spent the first half in the pre-Islamic period and the second during Islam.

3. Al-Alif Rhymed Poem: A Poem of Duel Directions

3.1 The Motive of the Poem

During the seventh year of migration, a peace covenant called Al-Hudaybiyah conducted between the Prophet and people of Quraish. The main point was that the Muslims return to Madinah this year and they would enter Mecca for Hajj the next year. People of Quraish abolished and infringed the covenant then the Prophet prepared a strong army against the infidels to inaugurate Mecca. Poetry was and still the principal means of propaganda and press, so poetry significantly was a weapon in battles. The fighters made use of it to the highest degree. The prophet ordered Hassan to attack the infidels confirming that the poetry of Hassan is severer than swords. The poet of the Prophet did so; he, in this poem, on the one hand, satirized and lampooned the leaders of the infidels of Quraish, on the other hand, Hassan praised and the courage of the heroes of Muslims, migrants and al-Ansar the supporters. The poet announces the determination of the Muslims under the commanding of the Prophet to inaugurate Mecca even by having a war against the infidels of the place. In the poem, Hassan ibn Thabit also lampooned the head of Quraish at that time Abo Sufiyan ibn Al-Harith who lampooned the prophet.

3.2Analysis

The main ideas

The verses from the first line to the fifth stand on the remains and residues that evoke in the soul longing to the loved ones. The verse lines from the sixth to the tenth present a picture of drink showing a vivid image of sovereignty, authority and power. The verses from the eleventh to the fifteenth indicate that proper planning and a strong determination can achieve the triumph of the right over tyranny and against atheism.

The poem begins with remembering the residues of dear places in which he used to know, but now they have demolished because of the wind and rain over time. Houses of Bani Al-Hasasas became vacant of its people after it was once crowded of them. The poet does not forget to bring a portrait of its rural areas that was overcrowded by different kinds of chattels such as sheep. The poet quickly and brilliantly shifts from his introduction about residues of known places, as it was the habit of pre-Islam poets, to talk about a drink. He addresses his colleague asking him to leave those desolate homes that he is haunted by the apparition of those who were dear to him and cannot forget. He could only remember them with the long-stored drink that is mixed with water, honey and apple juice.

Some historians of literature say that the introduction of residues and alcoholism was noted in the pre-Islamic period. It was narrated that Hassan once met some people drinking after Islam and he requested and advised them not to drink. They replied that his verse encouraged them to do so, but he made it clear that these lines are mentioned before joining Islam and since he became a Muslim, he never touched it. So, this poem has been composed during two periods (Ibn Thabit, 1331 H., p11).

1 عفتْ ذاتُ الأصابعِ فالجواءُ إلى عذراءَ منزلها خلاءُ[1]

From Thatu'l-Asabi and Al-Jiwa' to 'Athra'aRemnants have vanished; their camping-ground is bare.

The poet used the pre-Islamic lexicon such as the places and chattels known in per-Islam age like *That-Al-Asab'a* (ذات الاصابع), *Al-Jawa* (الجواء), *'Athra'a* (عذراء), *Bani Al-Hasehas* (بني الحسحاس), *Gafr* (قفر), Ar-Rawamis (الروامسُ) and many other which indicate his ample and extensive capacity of using the Arabic classical language. His usage of the literature shows his talented and brilliant mind and tongue. In this first line, the poet tells about his sadness of places and houses that he used to visit especially the home of a friend of him; he is Al-Harith ibn Abi Shamar Al-Ghassanni. Now such sites are residues.

[1]Ibn Thabit, Hassan Al-Ansari. (1994). Diwan Hassan ibn Thabit. Interpreted by Abda' Mahana. Beirut: Dar Al Kutub Al-Ilmiyah. p. 17. [All Arabic verses about the poem of Hassan ibn Thabit in this study are from this edition of the book unless otherwise mentioned, number of the page is added to the verse line, pages 17-20].

2 دِيَارٌ مِنْ بَني الحَسْحَاسِ قَفْرٌ تعفيها الرو امسُ والسماءُ

The houses of Bani Al-Has-has are waste, obliterated by dusty wind and rain.

The repetition of the letter *sein* (س) has the effect of rough music that brings listeners to the desert, ambiance, atmosphere, impression feeling. We find such effect in expressions like *Al Has-has* (الحَسْحَاسِ), *Ar-Rawamis* (الرو امسُ), and As-Sama (والسماءُ) as a reference to the rains that come down from the sky. In this second line, the poet tells about a tribe of Arabs called Bano Al Hashas know with generosity and hospitality. *Ar-Rawamis* is an indication of the wind and what it carries to change the geographical places.

3 وكانَتْ لا يَزَالُ بِهَا أنِيسٌ خِلالَ مُرُوجِهَا نَعَمٌ وَشَاءُ

There always used to have an associate;its meadows held choice camels and sheep.

The poet here continues remembering the places he used to visit and stay in, declaring that such areas are recognized with close relatives and friends. The suburb is green meadows that attract the various chattels like camels, cows, goats, and sheep.

4 فدعْ هذا، ولكن منْ لطيفٍ يُؤرّقُني إذا ذَهَبَ العِشاءُ

leave this! Except with a colleaguewho keeps me from sleep when nighttime's first hours have departed.

The above fourth line moves from delineating places and hoses to remembering his relatives, friends and beloved ones. Recalling such people make me tedious cannot sleep if night advents. The general idea the poet wanted to clarify is that leave all that I have mentioned because it is not dearer than people. If the places are essential that because of the people live in.

5 لشعثاءَ التي قدْ تيمتهُ فليسَ لقلبهِ منها شفاءُ

For Sha'tha' who fills me with yearning, so that my heart has no remedy. The poet continues his description of dear people. Here we have a mentioned name; it is his wife from the tribe of Khuza'ah; others say that she is the daughter of the Jewish Salam ibn Meshkam (see his Diwan). He calls her Sha'tha' who is heartbroken due to being away from him.

6 كَأنّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

As if it is like the drink from Bayt Ra's, when it is mixed with honey and water,

7 عَلى أنْيَابهَا، أوْ طَعْمَ غَضٍّ مِنَ التفاحِ هصرهُ الجناءُ

All draughts that could be mentioned, cannot be compared with that drink.

8 إذا ما الأشرباتُ ذكرنَ يوماً فَهُنّ لِطَيّبِ الرَاحِ الفِدَاءُ

If the drinks mentioned one day, these drinks are the ransom.

This verse line is related to the above lines particularly the sixth and the seventh in which the poet mentions the drink in plural concept referring to any kind of drink or showing several sorts of drinks. The word *arrah* (الرَاحِ) relates to wine and wine is prohibited for Muslims then how the poet glorifies mentioning it? The answer is suggested and said by Abi Abdullah Ahmad Al Adawi that this poem was initiated during the pre-Islamic era and completed after being a Muslim. Hassan ibn Thabit in this verse as it is in all his poetry selects with great talent the various expressions of terminology such as the word *arrah* (الرَاحِ) which rarely you find an Arabic linguist realizes such utility.

9 نُوَلّيَها المَلامَةَ، إنْ ألِمْنَا إذا ما كانَ مغثٌ أوْ لحاءُ

The poet achieves the negative result of wine for which it may lead to a catastrophe that after drinking the man is never called a man; the sane become insane and the drunker is unconscious of his behavior which always brings about blame. He confirms that if there is any sort of liability the reason is the drink to be blamed. The purpose of evil, or conflict or swear or trouble is wine.

10 ونشربها فتتركنا ملوكاً وأسداً ما ينهنهنا اللقاءُ

When we drink it, we become kings and lions; nothing stops us from the fight.

The above verse line is the last line Hassan ibn Thabit versified in the period of pre-Islam. Here the poet says that after drinking, the drunker imagines that he is like the king and brave like the lion.

11 عَدِمْنَا خَيْلَنا، إنْ لم تَرَوْهَا تُثِيرُ النَّقْعَ، مَوْعِدُها كَدَاءُ

We are ready to lose horses if you do not grasp their effects, raising the dusty wind, meeting in Kada.

When we mounted our horses (عدمنا خيلنا) is an educational method and useful term which means a sort of praise of the horse but indirectly. The direct meaning is losing our horses if you – the enemies – do not behold them when they run and dust being risen. The poet in this line shows a sort of taking an oath. This kind of pledge is glorifying his status with pride. And the promise should be fulfilled meeting in Kada; Kada is a spread mountain in Makkah (Mecca). The translation of Arabic verse is not concise as the original verse line which proves the difficulty of accurately translating poetry. The reader of Arabic will enjoy the greatness of meaning as well as melodious rhythms that is reflected in the talent of the poet and his skill in versifying. The reader of translated lines needs to contemplate a close interpretation of meaning(s).

12 يُبَارِينَ الأعِنّةَ مُصْعِدَاتٍ عَلَى أكْتافِهَا الأسَلُ الظِّماءُ

They heave at the reins spinning their necks to one side,the thirsty brown spears above their shoulders.

The poet now shifts to portray the horse as a crucial weapon in battles and contest. The qualities of the horses of Muslims are various; they are competitive, fast, stable, enduring, easy to be guided. They are very sturdy and quick in battle carrying the knights with their sharp brown spears.

13 تَظَلُّ جِيَادُنَا مُتَمَطِّرَاتٍ تلطمهنّ بالخُمُرِ النساءُ

Our horses' race lengthwise,the women in veils slap in their faces.

This line is connected with the previous one that deals with describing the horses and their strength. When the horses run, they run faster than the enemy’s horses. The quickness of the horses in running surprise the women of veils who listen to the running of horses and then these women get out of hoses to slap the cheeks of the horses trying to stop them *tulademuhn bel-khumrian-nisao* (تلطمهنّ بالخُمُرِ النساءُ). In fact, the situation happened in Makkah.

In the above two lines, the poet brings us a remarkable looming and satire. The purpose of spelling in (12-13) and note that the spelling here touches ethics and does not affect the symptoms as it was widespread during the period of pre-Islam. Hassan has severe and harsh verse

produced in the pre-Islamic era, but now it is noted the change in his style of satire after Islam in which the teachings of Islamic influence him.

14 فإما تعرضوا عنا اعتمرنا وكانَ الفَتْحُ، وانْكَشَفَ الغِطاءُ

If you make way for us to do an 'Umrah,then was the inauguration completed and the shell is eradicated.

In this line, Hassan threatens people of Quraish not to stand in before them in their request to make umrah and visiting the Holy Ka'abah. He confirms them that inauguration is sure after realizing that their message is true bearing peace to all people. Hassan ibn Thabit competently applied his expressions in the verse lines (11-13-14) to highlight the significant part of the assemblage in making victory, and to indicate the influence of the voice of all tribe and has no place to the voice of the individual.

15 وإلا، فاصبروا لجلادِ يومٍ يعزُّ اللهُ فيهِ منْ يشاءُ

if you do not, you should wait for a fight on the day,Allah stands with the one He is pleased with.

In the second part of the poem, the verses from the eleventh to the fifteenth lines, the poet directs his speech to the people of Quraish and the infidels. Hassan ibn Thabit connotatively praises the horses of the Muslims, but the direct denotation appears to be a sort of satire indicating that the horses of Muslims deserve desolation if they do not attack those infidels of Mecca - and this is what happened on the day of the inauguration. The versifier indicates that these horses carry spears thirsty for blood as an allegory for the determination of Muslims under the guidance of the prophet to make mecca a peaceful place for all people. Hassan adds that – addressing the infidels – they surely will be defeated by the support and satisfaction of Allah. The versifier links the picture of defeat for the infidels of Quraish indicating that they will retreat and will be received by their women who try to stand in front of our horses with their veils (خُمُر). He confirms to them indicating that they have only one solution; it is to surrender then peace can be there after the inauguration. Otherwise, they wait for a bitter battle, in which Allah would support the believers. In the verse lines (11, 12, 13, 14 and 15), the poet begins to describe the horse and the army, so we find a mutual association and concord like a chin.

16 وَجِبْرِيلٌ رَسُولُ اللَّهِ فِينَا وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ

Jibril, Allah's mediator, is with us and; he: the holy spirit has no equal.

This last line of the paper presents a comparison between Muslims and the non-Muslims of Quraish. The poet brings us a holy picture in support of Muslims against the others. This sort of support is not ordinary, but in fact, it is extraordinary. It is the angel Jibril who is sent from Allah as a mediator to support Muslims with the prophet Mohammad miraculously. The holy spirit has no comparable (روح القدس ليس له كفاء) which denotes an admiration for Gabriel's immense power which no human's ability is compared.

3.3Discussion

Some critics believe that Hassan's poetry in the age of pre-Islam is stronger than his poetry after Islam, they think that his poetry in Islam has been softened. Al-Asma'i says: 'When he came to Islam, his poetry fell' (Al Majali, 2016, p94; Hamid, 2010, 76; Abo Laban, 2011, p110). In the poem, critics and scholars might find clear illustrations like warm passionate love sprang from a real passion for the Prophet and appreciation with Islam. Furthermore, we might see the courage and pride of Muslims as well as the admiration and attraction of the Arabic horses and their speed. The poem has an excellent part on infidels who are severely satirized and verbally attracted. In addition to the lampooning against Abo Sufiyan.

Despite the multiplicity of purposes in the text, the dominant milieu of the poem is the defense of his religion and the Prophet peace be upon him for which all the drives are devoted to this purpose. All that we find of pride, description of Mohammad and his companions, satire, looming and the attack against the infidels of Quraish is because of the love passion for the Prophet.

He also capably skilled in dealing with the terminology of Islam, such as: we made an Umrah (اعتمرنا), Amin Allah (أمين الله), Jibril (جبريل), Allah is pleased with whom he will (يعز الله فيه من يشاء), with Allah (عند الله), has sent a slave (قد أرسلت عبدا), says the right (يقول الحق) and several others. Furthermore, the poet used idioms that were prevailed in the pre-Islamic era, such as *tulademuhn bel-khumrian-nisao* (تلطمهنّ بالخُمُرِ النساءُ), and

fanahkumo bel-qawafi maan hajana (فنحكم بالقوافي من هجانا). As well as mixing between idioms of both periods such as either to make way for us to make Umrah (وإما تعرضوا عنّا اعتمرنا), and it was the inauguration (وكان الفتح).

Hassan ibn Thabit ibn this poem mixes between the information and structure to create more excitement, expectation and poetic and connotative enjoyment in listening to the poetry. The skillful capability of the versifier in arranging his words in this poem is conspicuous particularly the two verse lines, the eleventh and the twelfth in which we find harmony and congruence between the words delineating the horses and elevating the significant role of horses in the fighting as well as showing their care and attention for horses as a natural habit of Arabs all over the ages. Many of the knight-poets of the pre-Islamic period used to have the right place for horses in their poetry such as Salamah ibn Jandal and Al-Harith ibn Hillizah

Salamah is one of those poets who has stunningly defined horses. The most beautiful of his compositions is the *Al-Baa'eyah* where he illustrates a fascinating portrait of the Arabian horse. Salamah ibn Jandal is a distinguished poet in the *wasf* (description) of horses. He excelled at describing horse and the poet chants with the exploits of his clan. 'The horse is the symbol of speed, prowess, prosperity, glory, happiness, immortality, fertility, and vital force.' In his poems, he refers a lot to the Arabian horse.

وَلَّى حَثِيثاً وهذا الشَّيْبُ يَطْلُبُهُ   لو كان يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِيبِ

Youth passed away quickly, and this white hair overwhelms. It would be after if precipitated partridges walking could reach it.

The first part of this line is about youth and the sadness the poet discovers in his old time. Describing this part is the next point about pride. The last Arabic word, *al-ya'geeb* (اليَعَاقِيبِ) of the above line is also interpreted as the horses that run and run without being fatigued. The meaning here is understood according to the poet that if the seeker of youth in his early age by running like horses, he would do but if the youth has gone never return. This particular line has two indications, the first

presents are the sadness of the poet-knight about the glory of his past age and the second indication is mentioning the horse as a company of the knight. Also, the horse is a symbol of fastness (Dahami, 2018b).

In addition to Al-Harith ibn Hillizah who delineates the horse stating:

مِنْ مُنادٍوَمِنْ مُجِيبٍ وَمِنْ تَصْـ ـهالِ خَيْلٍخِلالَ ذاكَ رُغَاءُ

Some calling and some answering, commingled witha neighing of horses and grumbling of camels.

In this verse line, the last of the third part, the poetmakes it defamation against their antagonists. He says that the voices of the enemies, the horses and the camels; all mixed loud voices in such gathering are the same, referring to an untrue doing like vain from the tribe of Taghlib against the tribe of Bakr (Dahami, 2019).

CONCLUSION

This study endeavored at investigating and reviewing the symbolic and invoking portraits in the poetry of Hassan ibn Thabit; the connector of two ages, before Islam and after; the defender of the prophet and Islam and the attacker on the infidels. The research endeavored to focus on the rhetorical aspects of the poem of Hassan which goes simultaneously in two directions – defense and attack – with remarkable profound peaceful expressions.Hassan ibn Thabit let us see an original Arab moral and integrity during a difficult period of Islam that is its evolution. It might be agreed, after the evaluation of the verse lines of *Al-Alif*poem, that it reached significant and noteworthy results concerning his ability and talent in operating the Arabic language as a weapon similar to the sword and spear with a great balance of the measures and techniques of the verse line.

Furthermore, we find an appeal from the versifier against tyranny, injustice and partiality of Quraish. Hassan ibn Thabit, the knight of the word, struggles against the vain pride of the infidels who unreasonably stand against Muslims and their prophet. The verse of Hassan ibn Thabit, as shown, included dynamic responses that are considered by the superiority of self-confident voice. Indeed, the poetic and linguistic descriptions highlighting the qualities in people are created and

compassionately received indefinite structures. This paper is prepared as part one of two parts. It will sufficiently be completed after tracking the second part dealing and analyzing the rest of the poem called *Al-Alif*rhymedpoem to thoroughly reach the objective of inquiring the profundity of the poem and the poet like Hassan ibn Thabit. The researcher suggests further thoughtful studies in the creative merits, significances and symbolic conceptions on Hassan ibn Thabit Al-Ansari and his graceful poetry.

REFERENCES:

1.Abo Laban, Z(2011). Literary Coins: Essays in Criticism and Literature. Amman: Dar Al Khaleej for Publishing and Distribution.

2.Al Ahdal, M. A. S(1977). Poetry in Light of the Islamic Legislation. Madinah: Al-Islamiyah University.

3.Alexander, A.(2012). Poems That Touch the Heart. New York and other cities: Doubleday.

4.Al-Fassi, J. M. H(2011). Unique Pearls in the Elucidation of the Poem: Al-Fassi Interpretation on Ash-Shatbiah. Beirut: Dar Al Kotob Al-Ilmiyah.

5.Al-Jamal, S. O. M. A(2015). The Muhammadiyah Talents with Explanation of the Virtues of At-Termithi. Beirut: Dar Al Kotob Al-Ilmiyah.

6.Al-Khazraji, A(2010). Poetry in Yathrib (Madinah) before Islam. Beirut: Dar Al Kotob Al-Ilmiyah.

7.Al Majali, J(2016). The Perception of Artistic Invention in Poetry. Droub for Publishing and Distribution.

8.Al-Musawi, M. J(2006). Arabic Poetry: Trajectories of Modernity and Tradition. Routledge.

9.Ash-Shafa'i, A. M. E. M. N(2012). Al-Awsad fi As-Sunan wa Al-Ejma' wa Al-Ekhtelaf (The Medium in Sunnah, Agreements and Difference, part 4. Beirut: Dar Al Kotob Al-Ilmiyah.

10.Brown, J. A. C(2003). The Social Context of Pre-Islamic Poetry: Poetic Imagery and Social Reality in the Mu'allaqat. *Arab Studies Quarterly*, *25*(3): 29-50.

11.Cuddon, J. A. (1999). The Penguin Dictionary of Literary Terms and Literary Theory. Penguin Books Ltd, London.

12.Dahami, Y. S. H(2019). Al-Harith ibn Hillizah: The Ambassador of a Nation. *International Journal of Scientific & Engineering Research* Volume 10, Issue 1, pp. 108-116.

13.Dahami, Y. S. H. (2018a). Magnificence of Arabic: Orwa ibn Al-Ward anEpitome.*International Journal of English and Literature*. Vol.9(7), pp. 79-87.

14.Dahami, Y. S. H(2018b). Salamah ibn Jandal: The Tribe Aficionado and Horse Admirer. *International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR)* Volume 42, No 5, pp 123-136.

15.Hamid, M. M(2010). Narration and its Influence in Literary Criticism. Dar Jalees Az-Zaman.
16.Ibn Al Athir Al Jazari(2009). Collecting the Fundamentals in Hadith of the Prophet. Vol. 5. Beirut: Dar Al Kotob Al-Ilmiyah.
17.Ibn Batal, A. K. (2015). Interpretation of Ibn Batal on Sahih Al Bukhari. Vol. 2. Editor Mustafa Abdulkadir Ata. Beirut: Dar Al Kotob Al-Ilmiyah.
18.Ibn Hajar Al-Haitami(2012). The Most Honest Manners to Understand the Traits. Beirut: Dar Al Kotob Al-Ilmiyah.Ibn Hanbal, A. (1995). Al Musnad. Vol.16. Edited by Hamzah Ahmad Az-Zain. Cairo: Dar Al-Hadith.
19.Ibn Saad(2001). Kitab At-Tabagat Al-Kabeer (The Book of Big Layers), Part 4. Cairo: International Company for Printing.
20.Ibn Thabit, Hassan Al-Ansari(1994). Diwan Hassan ibn Thabit. Interpreted by Abda’ Mahana. Beirut: Dar Al Kotob Al-Ilmiyah.
21.Ibn Thabit, Hassan Al-Ansari. (1331 H.). diwan Hassan ibn Thabit Al-Ansari Al-Khazraji. Egypt: As-Sa’dah Printer.
22.Issa, Y(1990). Hassan ibn Thabit Al-Ansari: his Life and Poetry. Beirut: Dar Al Kotob Al-Ilmiyah.
23.Johnson, L. A. A(2003). Toolbox for Humanity: More than 9000 Years of Thought. Volume 1: Responses to Nature and Ourselves. Trafford Publishing, Victoria.
24.Maxwell, C(2017). Scents and Sensibility: Perfume in Victorian Literary Culture. Oxford: Oxford University Press.
25.Motoyoshi, S. A(2004). Description in Classical Arabic Poetry: Wasf, Ekphrasis, and Interarts Theory. BRILL.
26.Nicholson, R. A(2014). Literary History of the Arabs. New York: Routledge.
27.Strachan, J., and Terry, R(2011). Poetry. Edinburgh: Edinburgh University Press Ltd.
28.Webster’s Complete Dictionary of the English Language. (1886). George Bell and Sons, London.
29.Yaqub, N. G(2007). Pens, Swords, and the Springs of Art: The Oral Poetry Dueling of Palestinian Weddingsin Galilee. Leiden & Boston: BRILL.
30.Zabadi, T. A(2006). The Approach of the Holy Quran in Praising the Oligarchy and Denigrating the Mass. Beirut: Dar Al Kotob Al-Ilmiyah.

Health-related quality of life among cancer patients.

جودة الحياة المرتبطة بالصحة لدى مرضى السرطان.

Dr.Merazka walida. Researcher, Lecturer, University of Batna1–Algeria

Abstract: The present study is intended to understand the level of Health-related quality of life and the most affected dimension of health-related quality of life in cancer patients. The participants of the study were 100 patients (44 male and 56 female). from Batna ,Djalfa M'sila (Algeria) undergoing Chemotherapy, surgical and radiotherapy . FACT G instrument was used to assess health-related quality of life in cancer patients. The study revealed that cancer patients are experiencing better Health related quality of life(m =70.98) and physical well-being is the most affected dimension in cancer patients(m = 15.09) .

Keywords: Health-related quality of life, cancer, cancer patients.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى جودة الحياة المرتبطة بالصحة لدى مرضى السرطان وكذا التعرف على أكثر أبعادها تأثرا بمرض السرطان. تكونت العينة من 100 مريض سرطان(44 ذكرا و 56 أنثى)، من ثلاث ولايات من الجزائر هي ولاية باتنة، الجلفة، والمسيلة، يخضعون للعلاج الكيميائي والعلاج الجراحي والعلاج الإشعاعي. وقد تم استخدام مقياس FACT Gلتقييم جودة الحياة المرتبطة بالصحة لدى مرضى السرطان. وكشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع مستوى جودة الحياة لدى مرضى السرطان (م=70.98) أن مرضى وأن بعد الكفاءة الجسمانية هو البعد الأكثر تأثراً لدى مرضى السرطان(م= 15.09).

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة المرتبطة بالصحة، السرطان، مرضى السرطان.

Introduction:

Oncology is a fertile ground for research on quality of patients with cancer exhibit many symptoms and losses of functional ability.Many of the symptoms and functions are not measureable with laboratory tests,and it is necessary to rely on patient self-reports (Osoba,D., 2011).

As a result, health-related quality of life has been used as an evaluation in cancer clinical trials, where its assessments have been made to compare treatments, as well as to determine side effects and consequences of cancer treatment to assess rehabilitation needs;and to predict response to the future treatment . Health-related quality of life issues have become a vital area of concern to cancer patients, their families and care providers in large measure, attention to the quality of life in cancer patients developed out of the expressed needs of the cancer survivors, who are demanding greater attention to maintaining or restoring quality of life after cancer treatment(Ferrell, B. R., Dow, Karen H., 1997).

Health related quality of life is one of the most important factors that helps to understand the experience of cancer,and plays a key role in the success of treatment. It varies from a person to an other, and it is multidimensional perspective. For example, the feeling of pain, exhaustion and other side effects of cancer and its treatment affect quality of life negatively. Psychological stress, material difficulties and family problems do the same. Health-related quality of life must be understood as a significant self-factor, which should be evaluated by patients as a complex concept that is based on multiple factors and changing situations over time. The main study aims to evaluate health-related quality of life and to determine the most affected demension of it in cancer patients.

Hypotheses:The study proposes the following hypotheses:

-Cancer patients have a low level of health-related quality of life.

-The physical well being is the most affected dimension in cancer patients.

Materials and Methods:

Patients:

One hundred (100) cancer patients of both sexes (Male: 44, Female: 56) from Batna ,Djalfa M’sila (Algeria) were included in the present

study.Their duration of illness, ranged from one year to five years (51 patients) ,more than 5 years (28 patients),and (21 patients)did not exceed one year..(51 patients) had undergone chemotherapy,(24 patients) surgical treatment and (25 patients) radiotherapy.

Measures:

Health related quality of life was evaluated through Arabic version of The FACT-G.It used to assess health-related quality of life in patients undergoing cancer therapy.

This scale is a 27-item compilation of general questions divided into 4 primary QOL domains that can be measured in an isolated manner: physical well-being(7 items), social / family well-being(7 items), emotional wellbeing(6 items),and functional well-being(7 items). This instrument has been under development since 1987 (developed by Dr. David Cella).FACT-G takes about 5-10minutes to complete and patients rate all items using a 5-point rating scale ranging from “not at all” to “very much”. The measure yields information about total quality of life as well as the dimensions listed above. Higher points indicate a better Health related quality of life . (Health Services and Research Outcomes,2010,p1-2).

Result and Discussion

The first hypothesis:

To know the level of the health-related quality of life in cancer patients, descriptive statistics, the arithmetic mean ,the average mean and t-test for one sample.were calculated.The results are presented in the following table.

Table 1.Mean, average mean, S.d. and ’t’ value of H.R.Q.O.L.

Variable	av.mean	Mean	S.D.	T value
H.R.Q.O.L	54	70.98	18.02	39.38 **

It can be seen that the arithmetic mean(70.98) is larger than the average mean 54 and the calculated T value was (t= -39.38, p<.01) with a standard deviation (18.02) which is statistically significant in 0.01.Hence it can be said that cancer patients are experiencing better Health related quality of life, and This indicates that the hypothesis has not been achieved.

This is in accordance with the studies of Heydarnejad (2011),Harila (2011),and Richardson (1997),where cancer patients reported a good level of quality of life, and Almeras et al.(2003) who found that the overall quality of life for prostate cancer patients was similar for healthy people.

However, it differs with Lindstrom et al (2004) results which showed a decrease in all sub-measures of quality of life, as well as All et al (2000), Inge et al. (2005) where patients with pain perceived quality of life as low.

This result could be explained by time of evaluation. It has been shown that the quality of life is particularly low during the first period of the disease, but tends to improve over time. This improvement is the result of the interaction of a group of factors, where quality of life is affected in particular by the results of treatment ,the patient's perception of illness , and the ability to appraisal the situation and coping with challenges.also the size of the perceived social support is an important factor in improving the quality of life, It contributes to increase the sense of hope and satisfaction by accepting patients' desease and supporting them.

The second hypothesis

To know the most affected dimension of health-related quality of life in cancer patients, the arithmetic mean has been used. Table 2 explains The results.

Table 2. Mean, average mean of H.R.Q.O.L domains.

H.R.Q.O.L domains	av.mean	Mean
Physical well-being	14	15.09
Family / Social well-being	14	21.06
Emotional wellbeing	12	15.70
Functional well-being	14	19.13

From the table, it can be seen that the mean scores of the sample in the health-related quality of life are all larger than the average mean in each dimension. We also find that the arithmetic mean of family / social well-being among cancer patients is the biggest with a value of (21.06) and the arithmetic mean of physical well-being, is

the smallest with a value of of (15.09), which indicates that physical well-being is the most affected dimension in cancer patients.

These results differ with the results of Rajae study (2011), which showed that emotional problems were prominent, followed by social problems, while patients did not suffer from physical performance problems. Keck study (2005) found that The most different dimension in the quality of life is the psychological dimension, followed by the physical and functional and family and socio-economic.

Patient's response to cancer diagnosis and treatment is influenced by the support factor, which is important in giving hope to the patient. Psychological support is the most important type of support for cancer patients, whether provided by friends or couples. Others acceptance of desease,and their support, increased susceptibility to cope with cancer pain, which is positively reflected on their social and family well-being. On the other hand, the physical well-being in our study got the last rank, that is explained by the fact that physical aspect is the mirror of disease more than the rest of health-related quality of life domains . It is greatly affected because of disease and treatments effects as Nausea, pain, fatigue, lack of energy and inability to perform activities which are the most common side effects of cancer treatment.

Conclusion:

From the study it is clear that cancer patients are experiencing better Health related quality of life. Their physical well-being is the most domain probably affected by the disease and its treatment.In general Health related quality of life reflects the ways of maintaining the psychological, social and physical well-being of the individual's daily life.

One of the reasons that leads researchers to study Health related quality of life ,is its importance in determining the impact of the disease on various aspects of individual’s daily life. In the light of the results, it indicated the need for studies interested in psychological variables, which could have an important role in determining and improving health related quality of life in cancer patients.

References

1.All, A.C., Fried, J. H., & Wallace,D.C(2000).Quality of life, Chronic pain, and issues for health care professionals in rural communities , online journal of rural nursing and health care,vol.1, no. 2.

2.Almeras, C.,Zerbib,M.,Eschwege, F., & Debré, Bernard(2003) .Questionnaire de qualité de vie UCLA/RAND Prostate Cancer Index après radiothérapie externe pour cancer de prostate localize :retentissement des complications et qualité de vie générale, Progrès en Urologie, 13, p:256-265.

3.B. R., Dow, Karen H(1997) .Quality of Life Among Long-Term Cancer Survivors, oncology Review Article, Survivorship.At : http://www.cancernetwork.com/survivorship/quality-life-among-long-term-cancer-survivors#sthash.4BDmzTfj.dpuf.

4.Harila,M(2011) .Health-related quality of life in survivors of childhood acutelymphoblastic leukaemia. University of Oulu, Finland.

5.Health Services and Research Outcomes (HSRO).(2010). Functional Assessment of Cancer Therapy-General (FACT-G).

6.M.S., Hassanpour,D.,A. ,& Solati,D.K(2011). Factors affecting quality of life in cancer patients undergoing chemotherapy, African Health Science. 11(2): 266–270. on :http://www.ncbi.nlm.nih.gov/.

7.keck, Sherry D. A(2006) .pain locus of control and quality of life , index scores in chronic pain patient, a thesis for the degree master of science in nursing, university of north Carolina, Greensboro.

8.Osoba,D.(2011). Health-related quality of life and cancer clinical trials,Ther Adv Med Oncol; 3(2): 57–71.

9.Rajae,N.(2011) .Evaluation prospective de laqualite de vie Des patients cancereux suivis (apropos de 61 cas) au service d’oncologie medicale du CHU Hasan II de Fes, These du Doctorat en medecine, université Sidi Mohammed Ben Abdellah Faculte de medecine et de pharmacie Fes Maroc.

9.Richardson M.A.et al.(1997).Coping, life attitudes, and immune responses to imagery and group support after breast cancer treatment. Sep; 3(5):62-70.

Democratic Arabic Center for Strategic,Political and Economic Studies

Berlin- Germany

Journal of social sciences

International, scientific refereed Journal

Legal deposit V.R33616

ISSN 2568-6739